

﴿ ما شاء الله كان ﴾

الجزء الرابع من العتوى المهدية في الوقائع المصرية لآل  
الأوحد واللوحى المفرد شيخ الإسلام ومضى الديار  
المصرية حيا لا الشيخ محمد عباس المهدى  
الرفيع المحقق الأزهرى المصرى :

الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية  
المصرية سنة ١٣٠١ هجرية





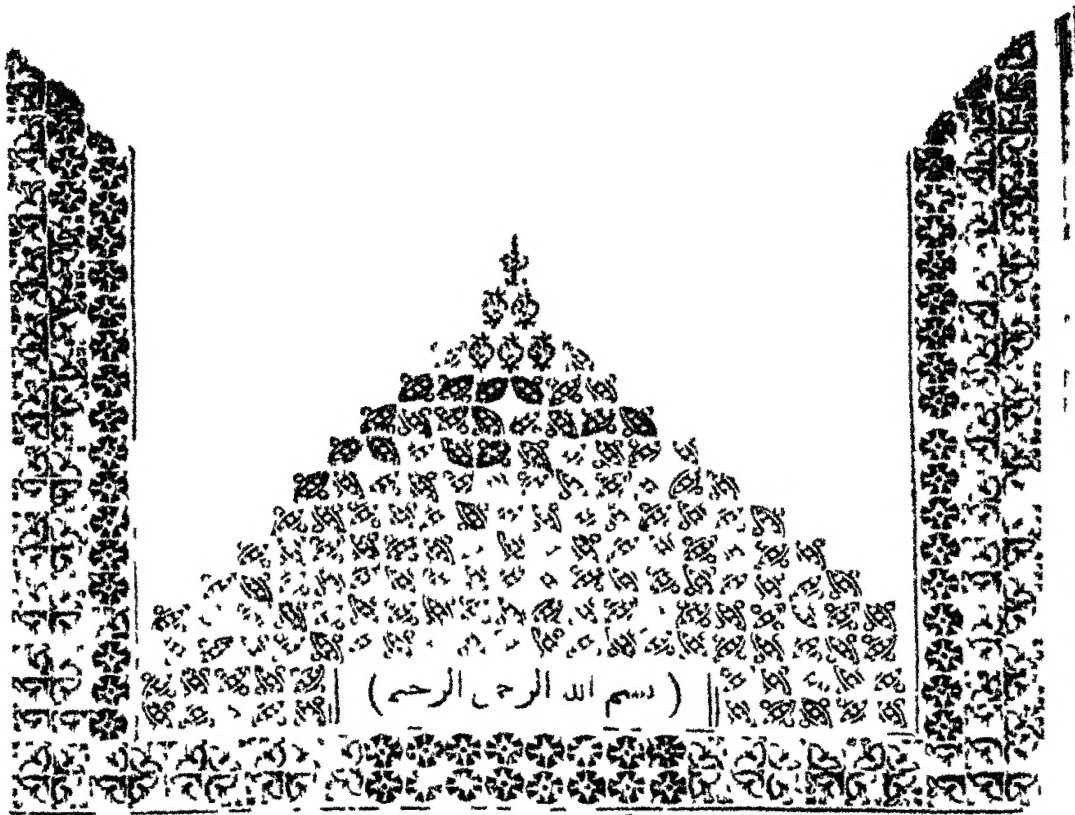
٤  
 ( فهرست الجزء الرابع من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية )

- ٢ ( كتاب الدعوى )  
 ٣٠٢ مطلب أجر نفسه لعمل في الارض وما فيه من الثقل ثم ادعى الملك لا تقبل  
 ٣٠٣ مطلب في اختلاف الزوجة وورثة الزوج في متاع البيوت  
 ٣٠٤ مطلب بمن الاستظهار ليس خاصا بدعوى الدين على الميت  
 ٣٠٤ مطلب تقبل البيوت بعد بين المدعى عليه  
 ٣٠٥ مطلب القول للحي من الزوجين في الخاص به يمينه  
 ٣٠٦ مطلب ادعى ديناً بناء على الاقرار لا تسمع  
 ٣٠٩ مطلب اشتراها ثم ادعى ملكه ولم يعرفه وقت الشراء لتغير بعض اوصافه  
 لا تقبل خلافاً لابي يوسف  
 ٣١٥ مطلب ادعاء لنفسه ثم ادعاء لغيره بالوكالة مثلاً تسمع  
 ٣١٨ مطلب قال لا اعرف اسماء اصحاب المحدود ثم بينها تسمع ولا يحتاج الى التوقيع  
 بخلاف لا اعرف المحدود  
 ٣١٩ مطلب العبرة بقاضى المدعى عليه عند الاختلاف  
 ٣٢٠ مطلب اقر لمورث المدعى عليه بالملك وادعى سبياً غير صحيح لا تسمع  
 ٣٢١ مطلب قيم المفقود ليس خصه اذ يدعى له او عليه  
 ٣٢٢ مطلب الاقسام مانع من سماع دعوى الاختصاص  
 ٣٢٣ مطلب قال الخارج ليس هذا الى ثم ادعى لا تسمع وفي ذى اليد تفصيل  
 ٣٢٤ مطلب ادعى الوصى شيئاً في التركة لا يحتاج لاجراء من الوصاية في جميعها  
 ٣٢٩ مطلب اقرار المورث بالملك لغير مانع من سماع دعوى ورثته الملك بالارث عنه  
 ٣٣١ مطلب يقضى بيمينه ذى اليد في دعوى التنازع الا اذا وافق سنهات تاريخ الخارج  
 ٣٣١ مطلب فيمن يصلح خصماً لمن يدعى الوصية بالمسال ومن لا يصلح وتفصيل ذلك  
 ٣٣٢ مطلب باع أمة بحضرة أقاربه ثم ادعوا الشركة لا تسمع مع الانكار ولو صدق  
 البائع بعد ذلك  
 ٣٤١ مطلب لا تسمع الدعوى بالثمن في بيع القريب أو الزوجة مع حضور الآخر  
 وسكوته بناء على ان المبيع كان ملكاً له  
 ٣٤٣ مطلب أقام بيعة بعد عجزه أو قوله لا يثبت له تقبل على الصحيح  
 ٣٤٤ مطلب قول المدعى عليه لا علم لي ليس يجواب ويجبر على الجواب فان لم يجب  
 يجعل منكراً  
 ٣٥٦ مطلب مجرد اثبات سبق وضع اليد لا يكفي في القضاء على المدعى عليه ما لم يثبت  
 احداث يده وفيه خلاف لابي يوسف  
 ٣٦١ مطلب القول لصاحب التبريع عند الاختلاف في الحائط دون من له الجذوع

- ٣٦٤ مطلب تقبل البينة على النتائج من البائع أو بآئمه بعد الحكم بالاستحقاق وقبله
- ٣٦٥ مطلب للدعي عليه عند الهجر تحليف كل واحد من الورثة اليمين
- ٣٦٧ مطلب يكتفى بيمين - ديد الارض مثلاً - لا في دعوى ماله حق القرار من المنقولات مع بيانها
- ٣٦٩ مطلب فيمن يصلح خصماً في اثبات الايصاء والوصية ومن لا يصلح
- ٣٧٠ مطلب التناقض في موضع الحفاهة وهو منه دعوى الولد تزويج أبيه له في صغره مع تناقضه
- ٣٧٠ مطلب دعوى النكاح وما يتعلق به على القاصرة ثمانية - كون في وجهه ولي المال كالأب والوصي دون مطلق العاصب
- ٣٧٣ (باب دعوى الذنب)
- ٣٧٦ (كتاب الاقرار)
- ٣٧٧ مطلب إذا كان المقر به معلوماً انه ملك المقر يكون الاقرار به للعهر بمنزلة الحبية فتراجع شروطها
- ٣٨٢ مطلب الابراء عن دعوى الاعيان صحيح
- ٣٨٣ مطلب الارث جبري لا يسقط بالاستقاط
- ٣٨٣ مطلب اقرار الرقيق غير الماذون يؤاخذ به بعد عتقه
- ٣٨٨ مطلب ادعى انه كاذب في اقراره يخلف خصمه فان نكل دعى عليه بالنكول عند الثاني
- ٣٨٨ مطلب الاستقاط في الاعيان لا يصح
- ٣٨٨ مطلب لا يسقط الحق بتقادم الزمان
- ٣٩٠ مطلب أقر بعض الورثة بدين أو وصية يقتصر على المقر ما لم يجمع شرائط الشهادة ولم يلزم القاضي المقرين ولم يدفعه قبلها
- ٣٩٤ مطلب لو أبرأ الصغير بعد بلوغه الوصي ثم ادعى حيناً تقبل
- ٣٩٤ مطلب شهد القاضي بعد عزله بالابراء بحضوره مع آخر تقبل
- ٣٩٥ مطلب بينة كون المتصرف ذاعلاً أولى من بينة كونه مخلوط العتق أو مجنوناً
- ٣٩٩ مطلب الاقرار يرتد بالرد ما لم يصدقه المقر له قبل الرد
- ٤٠٠ مطلب القول المدعى الجحد والبينة بينة مدعى النجاسة في الاقرار
- ٤٢١ مطلب ادعى الخطا بعد الاقرار لا يقبل
- ٤٤٥ مطلب قول رب الدين تركت الدين ابراء
- ٤٤٦ مطلب الاقرار لا يضحك مع التعليق على شرط فيه خطر
- ٤٤٧ (باب اقرار المريض)
- ٤٥٦ مطلب في تفسير المريض وحكم المرض المتناول

- ٤٦٠ (كتاب الصلح)
- ٤٦٠ مطلب صلح الوصي صحيح ان كان للمدعي بينة وكان البدل مثل المدعي به
- ٤٦٠ مطلب الصلح عن التركة المجهولة أعيانها صحيح حيث لا دين
- ٤٦١ مطلب صلح الوصي عن دين الميت لا يصح الا اذا لم تسكن له بينة وصلحه عن دين ادعى عليه به لا يصح الا اذا كان للمدعي بينة
- ٤٦٢ مطالب النار ج على بعض معين من أعيان التركة غير التقدين يصير قتل أو أكثر
- ٤٦٣ مطلب صلح الفضولي يتفدان ضمن البدل أو أضافه الى ماله
- ٤٦٤ مطلب استيفاء المأخوذ أو بعضه يرجب الرجوع
- ٤٦٥ مطلب نكاح الصلح عمدا يدعيه على بعضه
- ٤٦٧ مطلب طلب الصلح عن الدعوى والبراءة ليس انفرادا بالمدعي به بخلاف طالب الصلح عن المال والبراءة منه
- ٤٨١ مطلب النار ج مع الاجنبي يصح بجمعه بيعا حقيقة فترامى جميع شروطه
- ٤٨٩ (كتاب المضارب)
- ٤٩٥ مطلب لا تنسخ المضارب بغيره مخرب المال بدون علم المضارب
- ٥٠٦ مطلب يضمن المضارب بمضاربة الغير بلا اذن
- ٥٠٧ مطلب في جود المضارب مال المضارب بقرينة وما به عاقبة ذلك من التفصيل
- ٥٠٨ مطلب في حكم عمل رب المال في مال المضارب بقرينة وما فيه من التفصيل
- ٥١٥ مطلب لا يتخير رب المال على امساك مال المضاربة وهل يجبر العامة على البيع فيه
- ٥٢٣ (كتاب الوديعة)
- ٥٢٦ مطلب خرج المردع وركب الباب متوحا ولم يكن في الدار أحد ضمن
- ٥٣٠ مطلب في قبول يدة المودع على الضياع بعد الجحود تفصيل
- ٥٣٤ مطلب ادعى وارث المودع انه يئنها قبل موته وأقام بينة على ذلك قبلت ولا ضمان
- ٥٣٧ (كتاب العارية)
- ٥٤٧ (كتاب الهبة)
- ٥٦٩ مطلب شرط لطفها على أن لا ترجع عليه بالثمن جاروه هو بمنزلة الهبة
- (تمت الفهرست)





القدم سنة

(كتاب الدعوى)

(س. ثل) في رجل طلق زوجة مطلقاً بائنة على عوض بمسرة نائب القاضي ثم بعد مضي  
مدة من السنين مات الزوج المطلق عن أبويه وعن بنتين وترك ما يورث عنه شرعاً ما دعت  
الزوجة المطلق أن زوجها عقد عليم أنانياً وبدأ أخذت ما ينصها بطريق الارث عنه  
ولا ينفق ما على ذلك فهل لا عبرة بدهواها بدون اثباتها بطريق شرعي ولا على رد جميع  
ما أخذته من تركه الميت بدون ثبوت شرعي إذا أخذت نائب القاضي نصيب إحدى  
البنتين من الميراث فبأيده لذكرها قاصرة عن درجة البلوغ وصارت الآن بالغة رشيدة  
يجبر على تسليم نصيبها الماسة لراعيه (أجاب) إذا لم تثبت المطلقة المذكورة فبأيده لذكرها  
لا يكون لها ميراث في تركه زوجها وزوجها ما أخذت منها بدون وجه شرعي وإذا بلغت البنت  
رشيدة يكون لها أن تخدمها من تركه أو يها من هرقته أيده والله تعالى أعلم (س. ثل)  
في رجلين رتبهما حاكم بلدة للطواف حولها من خارج مع من رتبهم لذلك يطوف الكل  
إلا خارج البلدة وتارة يطوف البعض أخرى دون البعض فمقام من طارئ للصوم  
فادعى رجل عند الصباح أن متاعه الذي في صحنه قد رقبه من حلي وبقود وثياب ضاع  
وسرق ولم ينب له جدار ولم يكسر له باب ولا صحنه يدق ومفتاح صحنه قد رقبه مع زوجته  
وأراد إرام الرجلين فادعى ضياعه وسرقته وطالبهما عند حاكم البلدة بحبسهما  
فرض بهما وأهددهما ومع ذلك لم يظهر عليهما شيء مما اتهم به فحول لاصحان من متاعه

٢٠ ١٢٦٤

العدد سنة  
٢٠ ١٢٦٤

شياً ولو كان متاعاً ذاهباً ولا يضمن المرتب للطواف المذكور ما ضاع سيما ولا أجرة له ولا  
امارة على ضياعه ظاهرة ككسر باب البيت ونقب جداره (أجاب) نعم لا يضمنان على  
الوجه المذكور شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها عن تركته نخاس وفراس  
وغير ذلك ما يصلح إهما من متاع بيتهم فما قدمت الزوجة اتهاماً لكسارتها عن والدها  
وأدعت بقية الورثة اتهاماً لكسار الزوج المتوفى فهل إذا كان لهم بيعة على ذلك تكون  
الامتنعة كإهميراتها (أجاب) إذا كان لباقي الورثة بيعة على أن الامتنعة المرقومة ملك  
الزوج المرفى تكون ميراثاً عنه فتقسم بين ورثته بالقريضة الشرعية والا كان القول لها  
فيما مع اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار خربة في بلاد الريف ورثها عن أبيه  
وهو مقيم بالخروسة فسافر إلى بلده وأراد أن يتصرف فيها بالبيع فمنعه من ذلك شيخ القرية  
متعللاً عليه بأنه دنع عن أبيه مفرماً وان الدار تكون لمن يدفع مغارم البلد فهل يكون  
للرجل بيعها والتصرف فيها لمن شاء ولا عبرة بتعلل شيخ البلد المذكور (أجاب) لملك  
الدار التصرف فيها ولا عبرة بتعلل شيخ القرية على الوجه المستطرد والله تعالى أعلم (سئل)  
في ثلاثة أخوة ورثوا داراً من أبيهم ثم أخذوا بالنظام فباعها شيخ البلد لرجل بثمن معلوم  
واستولى عليهم المشتري ومضى على ذلك ثم وعثر من سنة والمشتري معترف بالملك لهم فهل  
يكون للأخوة انتزاعها من يد المشتري حيث كان معترفاً ولم يثبت انتزاعها من ملكهم  
بناقل شرعي (أجاب) إذا كان المديعي عليه معترفاً بأصل الملك للمدعي ولم يثبت انتزاعه  
إليه بناقل شرعي يؤمر المديعي عليه برفع يده عن المديعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل باع نصف منزل لا آخر فاشتراه ابن البائع من المشتري ثم مات البائع عن ابنه وعن  
ورثة آخر وأرادوا نصف المنزل بينهم فادعى أنه اشتراه عن باعه له والده حال صحته فهل  
إذا كان لابن بيعة ثبتت شراءه نصف المنزل عن المشتري من والده وأن والده باع للبائع  
الابن يمنع باقي الورثة من معارضته ولا يقسم بينهم قسمة الميراث حيث ثبتت ما ذكرنا لم  
يكتب بالتابع صك (أجاب) نعم حيث ثبتت ما ذكرنا لا يقسم نصف المنزل بين الورثة  
ويختص به الابن المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سبى خمسة المحاكم السيامية  
على دراهم مائة الديوان في آخر رجل وضمنها المدة ثمانية أيام وأطلقه من السجن فبعد  
ذلك ذهب إلى مجلس القاضى وباع لرجل خمسة في ساقية وبعض أشجار حولها وقطعة  
أرض زراعية بثمن معلوم ورتأ له ذلك وكتب له القاضى حجة شرعية بذلك ووضع المشتري  
يده عليه سناً فحوا ربع سنوات ويريد البائع الآن إبطال البيع منه لالابان المحاكم كان  
ضايقه على تحصيل الدراهم واكرهه عليها وان البائع وقع بالبئس بغربة المثل فهل  
يكون البيع والحال هذه نافذاً ولا يكون له إبطاله ولا عبرة بتعلله المذكور (أجاب) إذا لم  
يثبت إلا كراه الشرعي على البيع لا يملكون للبائع فسخ البيع ومجرد دعوى الغبن  
القاحش لا توجب للبائع الفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل أنه

٢٠ ١٢٦٤

٢٠ ١٢٦٤

٢١ ١٢٦٤

٢٢ ١٢٦٤

٢٢ ١٢٦٤



أخذ منها أمتعة ومضاغوا وتروم الاسترداد لذلك منه فأنكر الرجل دعواه وطالت منازعة على إثبات دعواها فجزت عن البيعة وطلبت عينية فإني المدعى عليه عن الخلف وأراد أن يرد الدين عليهما فهل ترد الدين على المدعى وحيث أن المدعى عليه عن الخلف تلزمه دعوى المدعى وإذا امتنع عن تسليم المدعى يجبر عليه شرعاً (أجاب) لا ترد الدين على مدعى عند نارية حتى القاضى على المدعى عليه بكونه مرة في مجلسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصر مائة من الوجه القبيح ومعه بضاعة تصرف فيها وصار يأخذ ويضع من الماس إلى أب توفى بها من أولاده حصر ودينه يدون بمصر وهناك رجل إذا نزل له من أمه مائة مصرية وأراد أن يربط الدين الرامه بها ولم يكن وصياً ولا شريكاً لا يجسبون لذلك وليس لأحد التضرع إلا هنا وهناك بغير وجه (أجاب) لا يثبت الدين في وجه إلا إذا كان له دين من أمه حيث لم يكن وإذا نزل وصياً وليس لرب الدين معاليته به يدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وابن بالغ ربت بالغة وقد أفهم رجلاً وصياً أخذت على ابنه القاصر وكان بين الوصى وبين الميث معاملة فادعى الابن البالغ ما له من تركته ولا معلوم دراهم معلومة عند الوصى فأنكر الوصى القول دون الدراهم ثم ثبت على يد القاضى أن عند الوصى القول وحكم عليه به ثم بعد الثبوت والحكم ادعى أنه اشترى الفول من أصل ما بيده من دراهم الميث فهل لا يعتبر أنكاره بعد الحكم عليه ويؤمر بدفع نصيب البالغ من الفول والدراهم حيث حكم عليه بالفول بعد أنكاره وإن اعتبر بالدراهم (أجاب) دعوى الوصى أن الفول مثبته ترى من الدراهم بعد الحكم عليه به فإنها من الدراهم غير مضمومة ويؤمر بدفع نصيب البالغ منه وهو من الدراهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً ورثها عن أبيه رجه بشهادة الناس بذلك فخرج من البلد وغاب عنهم مدة ثم رجع إلى بلده فوجد داره أدخلها في داره وأزال الأبواب المحائل بينهم ما فترافع إلى القاضى وأثبتها المدعى بشهادة البيعة وأهلهما به بذلك فهل يؤمر بوضع اليد المذكور برفع يده عنها (أجاب) إذا كان المالك في الدار المذكورة ثابتاً للمدعى بشهادة العدول يؤمر من استولى عليها أن يبردها والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة بالغين أقموا وتركوا مورثهم تراخى ما بينهم وبين طار كل واحد منهم ما صدق به رتصاف قوام بعضهم على أن لا شيء لمورثهم غير الذي أقموه ويدينهم ركبته منهم مكاتب مستغنة للتركة أصولاً وخصوماً وحصل منهم من التصدين عليها وأنها يهدوا بذلك على أنفسهم بينة شرعية فهل إذا ادعى بذلك أحدهم على التركة بدين له على مورثه سمع دعواه ولا يكون مناقضاً لما حصل من التسمية والتصديق عليها ويكون له الرجوع على باقي الورثة بما يخصهم من الدين بعد ثبوته شرعاً (أجاب) إذا ثبتت الورثة ديناً في التركة بعد قسمتها تصح دعواه راسماً ولا تنبى من التبعين الدين على التسمية بالصورة وهذا إذا لم يثبت على المدعى المذكور أنه صدق ما قاله سئل مرثته

١٢٦٤ ٢٣

١٢٦٤ ٢٣

١٢٦٤ ٢٤

١٢٦٤ ٢٤

١٢٦٤ ٢٩

الحج سنة

١ ١٢٦٤

٣ ١٢٦٤

٣ ١٢٦٤

٤ ١٢٦٤

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار يملكها بحجة شرعية باهه سالاً بخير بحجة كذلك ثم  
بعد موت المشتري وأبيلولة الدار لورثته اشترت امرأة البائع تلك الدار من ورثة المشتري  
بسنه شرعي فهل إذا أنكر الوارث بيعه الدار هذه المرأة لا عبرة لانكاره مع وجود البيعة  
الشاهدة عليه بالبيع وهل إذا كان للبائع الأول أقارب يدعون بقاء الدار على ماله بعد  
موت لا تسمع دعواهم لثبوت الناقل الشرعي (أجاب) إذا ثبت البيع في الدار المذكورة  
من المالك الأول فلا اعتبار لانكاره أقاربه ذلك كما لا يعتبر انكار وارث المشتري البيع  
للرأة المذكورة بعد ثبوت البيع منه لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته  
وعنه وترك ما يورث عنه شرعاً فطالب منها العم ما يخصه من الميراث فانكرت الزوجة  
وقالت لم يحلف شيئاً وبعد ذلك دفعت له شيئاً على سبيل الصلح عن دعواه فلم يصطح  
فأخذته منه ثانياً وحلفت أنه لم يترك شيئاً فهل إذا أقام بيعة شرعية على ما ادعاه تسمع  
البيعة بما ادعاه بعد حلف المرأة (أجاب) تقبل البيعة من المدعي بعد حلف المدعي عليه  
عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في أحد عشر يكين في بقرة وجد تلك البقرة عند رجل  
بعد غيبته سنتين فادعى عليه بها وإن له نصفها وبالعدى في أخذها وانها تنجب من بقرة  
منسوبة للمدعي واشترى بكمه فانكر الرجل المدعي عليه ذلك وادعى انها بقرته تنجب من  
بقرة له وأرخ كل بتاريخ مخالف لتاريخ الآخر وأقام كل بيعة بما ادعاه وحضرت أهل خبرة  
وفرروا ما يوافق تاريخ الخارج وآخرون يقرروا ما يوافق تاريخ ذي اليه وفيكم قاض  
بمقتضى بيعة ذي اليد لذلك ومنع الخارج المدعي فهل تسمع الدعوى من الشريك الآخر  
الذي لم يحضر ولم يدع (أجاب) كل واحد من شريكي الملك أجني في نصيب صاحبه فلا  
يكون القضاء على أحدهما قضاؤه على الآخر حيث لم يكن وكيلاً عنه في الدعوى والله  
تعالى أعلم وأجاب في التاريخ المذكور عن سورة محض في قتييل من قاضي قلوب بما  
لفظه صرح أئمتنا بأن شرط صحة الدعوى العلم بالمدعي عليه وبأن الدعوى على واحد  
غير معين غير مسموعة فإذا لم يعين الوكيل المذكور القاتل واحداً أو متعدداً لا تسمع  
دعواه ولا يطالب ببيعة ومالك الأرض لا غرامة عليه بمجرد ظهور القتييل فيها بل بدعوى  
الولى فإذا ادعى القتل على غيره امتنع دعواه عليه كما في حاشية الدرر النيرة والله تعالى  
أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاث أخوات آل لهن بالارث عن أبيهن طلبت واحدة  
منهن أخذ حصتها فيه فادعت إحدى أختيها انها اشترت حصتها منها وأظهرت بذلك  
وثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا تقبل دعواها الا بثبوت شرعي ولا عبرة بالوثيقة التي مات  
شهودها حيث كانت مقطوعة الثبوت (أجاب) لا يقضى بالسكوا غدا والصكوك  
بدون اثبات المصمون فإذا لم تثبت الاخت المذكورة انقال نصيب أختها اليها بوجه  
شرعي يكون البيت يدين على ما كان بالارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابن أخيه شقيقة وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ونخل وغير ذلك فأراد أحدهما القسمة

الحج سنة

١٢٦٤ هـ

١١٦٤ ٢٢

١٢٦٤ ٢٨

١٢٦٤ ٢٨

١٢٦٤ ٢٨

فيما تركه هم وفيما تركه والدهما فادعى احدهما بان عمه واباه باعاه فخيلا وعقارا  
وأظهر ورقة بالبيع غير ثابتة المضمون فانكر أخوه دعواه فوصل لاسيرة بدعواه المخرجة  
عن الاثبات وبيعهم ما تركه العم والاب بينهما حديث لا وارث سواهما (أجاب) ادالم يثبت  
الاح انتقال ما ادعى الاختصاص به من تركه أيبه رجمه ببناء دل شرعى يكون جميع ما  
تركه بينه وبين أخيه - حيث لا وارث سواهما والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم  
دعوى شرعية على قاصد له ووصى شرعى فوصل تسع دعواه - ماله في وصيه الوصى أرى  
حيث دنت دعواه - م في ما خصه من تركه ولده (أجاب) تسع الدعوى على الوصى  
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر قطعة أرض زراعة نصف دار  
بأسمه المورثه ويريد ربح يدعي ذلك فاحسب الم دعى عليه بن ذلك كان المورثه حقيقه  
ولكنه أسقط حقه للمدعى عليه في الارض الم - كورة وباع له نصف الدار الم - كورة في نظير  
مبلغ كان على مورث المدعى وأقام بينة بذلك لدى القضاة فوصل يحكم له والحال هذه  
مع المدعى ما يطعمه الارض ونصف الدار المذكرين بعد اسقيها ما لم شرعا (أجاب)  
نعم يحكم له بماذا كرحي لا ماع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ماله عن ورقة وله دار  
وهة تقول تحت يد رجل فطالبته مع يده عن ذلك فانكر اضع اليد سبهم ليلت رد كر ان لا  
حو ليلت عيماذ كرهه - ل اذا أثبت الورقة سبهم ليلت وثبت ان الحق الم - دعى به  
لمورثهم - ل لدى القاضي بشهادة البينة الشرعية لا بغيره بانك رد وتروح يده عن ذلك ويحكم  
لهم بذلك (أجاب) اذا ادعى الخوارث بعد موت سبهم من مورثه بحق لا رش ولم يرد ما مع  
من سماع الدعوى مضى له به بعد ثبوته وسم بين الورثه كيات مورثات المورث والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت لآخر دارا وأرغته له عن جانب من الدار - من غير  
مرض معلوم بحجة شرعية مع حضور رجل من أقاربها وسكوته وث البيع والافراغ  
الم - كورين وذن المفرع له المد - مرسا كناه هان المنزل ومسته وليا على الطين قبل ذلك  
بطريق الرهن ووضع بره بعد التملك أو بيع عشرة - سنة ثم وفاة البائعة ومضى تلك  
المدة ادعى قريتها المذكر انما تبهرت له بالمنزل والطين المذكر كورين بسل تاريخ البيع  
الافراغ - ل لا تسع دعواه بذلك المبرع المالى عن القبض والحيازة سكن المنزل  
والطينى الم - ل المفرع له الى وثت البيع والافراغ خصوصا مع حصره من البلد وسكوته  
هذه المدة من غير ما مع (أجاب) لم تسع دعوى الرجل المدكر من الدار حيث كان حاضرا  
وقت بيع قريته وكذا دعواه إسقاط الحق له في أرض الرعاة قبل الإسقاط لغيره اذا  
محتس ما ذكر بال - رال - ل لا حق له فيه مع التملك تلك المدة احتيازا والله تعالى أعلم  
(سئل) في جماعة لهم عقار وأرض زراعة واحدة بين دية - م على ذلك مدعى يد  
على عشرين سنة وهم مدعى فوفون ويذعنون بذلك في المدة الم - كورة من غير  
مصادق قاضي عليهم - م آخرون بان لهم حصة من ذلك عن مورثهم - م فلو ادا - كروا  
دعواهم وذكروا أن روث المدعى - م حاضرا مشاهدا - م في آ - م المدة

الحكم سنة  
١٢٦٤ ٢٩

نمذ كورة ولم ينازع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواهم ولا يبيقتم (أجاب) حيث كان  
المورث حاضرا خمس عشرة سنة ولم ينازع واضعى الايدي مع التمكن من الدعوى لا تسمع  
دعوى وارثه بعده بشئ من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت  
وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواس وغلل ونحاس وديون له على أناس وغير ذلك  
مما يورث عنه شرعا ثم مات الابن ببل سبعة اتركة عن أولاده وماتت البنت أبضا عن  
أولادها قبل أخذ الحقة هان تركه والدها وهل لأولادها أخذ ما يخص أمهم من تركه  
والدها ولو مضى على ذلك مدة من السنين حيث لم يقع سبعة اتركة المد كورة (أجاب)  
نعم لو ارث المرأة المد كورة أخذ ما حصها بالميراث من تركه والدها والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات عن أمه وعن ابن ابن عمه الشقيق و ترك ما يورث عنه شرعا ووضع رجل  
يده على متروك الميت والحال انه ليس بوارث وامتنع من تسليمها للورثة المذ كورين  
متعلا بانه دفع بواقي على أرض كانت للميت يريد بذلك أخذ التركة في نظير ما دفعه من  
البواقي فهل لا يمكن من ذلك ويؤمر برفع يده عن التركة وتسليمها للورثة ولا يعتبر تعاله  
بما ذكر خصوصاً والارض التي يدعى انه دفع ما عليها من البواقي في يد الميت من مدة  
نحو اثنتي عشرة سنة قد وثقها ورعاها ويتفق بهما أن ما دفعه كان بغير اذن الميت  
(أجاب) يؤمر واضع اليد على مر ثلث الميت بتسليمه الرثته وليس له منعها عن مستحقها  
بمجرد ما تعال به ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأ ماتت عن أربع اخوات أمات  
لهما وعن ابن أخت وترك ما يورث عنه شرعا لابن الاخت يسلمها قبطه أرض زراعية  
وأشياء غيرها معلومة المدد أمانة للفظ فاراد أن يأخذ ما كان له يدها فنفعه ورثتها  
متعلاين بانه تركه فهل إذا أثبت ما يدعيه بالبينّة الشرعية واليمين بكون له أخذه تاعه  
المذ كور جبراً عن الورثة (أجاب) إذا أثبت ابن الاخت المذ كور حقه في تركه المتوفاة  
يقضى له به حيث لم يوجد مانع من سماع دعواه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع  
يده على أطيان زراعية تأقاً احس ابيه وأبوه نلتها عن جده وهو كذا على نخل مدة تزيد  
على خمس عشرة سنة وهى مقيمة عليه في دفاتر الديوان ولم يكن له منازع في المدة  
المذ كورة والآن شخص يدعى انه يستحق تلك الأطيان فهل إذا كان حاضرا مشاهدا  
لتصرفه فيها بالدعوى تلك المدة مع التمكن لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى  
بعدمضى خمس عشرة سنة حيث كان المدعى عليه جاحدا والمدعى حاضرا ولم يدع  
مع تسكبه من الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا ولم يحصل  
فيها قسمة بينهم باقرار وتعديل قاضي أحدهم انه يستحق مكانا منها بزعم ان مورثه  
بنى ذلك المسكن في حياة اخوته واخته من بينهم فهل لا يجاب لدعواه بالبينّة  
ثبت ان البناء ملكه خاصة دون بقية الشركاء واذا لم توجد بينة بذلك لا يختص  
هذا المدعى بذلك المسكن ويكون مشتركا بين الكل (أجاب) العفا

١٢٦٤ ٢٩

١٢٦٤ ٢٩

عمر  
١٢٦٥ ٢

١٢٦٥ ٥

١٢٦٥ ٧



الموروث مستترك بين الورثة على حكم الفر بضة وليس لاحدهم الاختصاص بنى  
منه بدون مخصص شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر دابة فأنكر  
المدعى عليه دعواه فهل اذا أقام المدعى بيته تشبه له يحكم بها اذا حضرها  
وان تعذر حضرها يكتفى ذكر بيتها (أجاب) اذا ثبت المدعى دعواه بالبينة  
العادلة يحكم له بالدابة ان كانت قائمة والا فبغيرها وان تعذر حضرها كفى ذكر  
بيته والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وكل ابنه البائع الرشيد على متاعه فخان  
ذلك الولد فى متاع أبيه وتصرف فيه بخير اذ به مد اينة وغيرها ثم اطاع ذلك الاب على  
خبايته فاخذ ذلك الاب البعض الذى ظهر له ولم يبايع البعض الاخر لانكار الابن  
وعدم وجود بيته اذ ذلك ثم توفى ذلك الاب وهو غضبان عليه بسبب ما اختلسه وأخفاه  
وتصرف فيه بغير اذنه ولم يبايعه فى ذلك فهل اذا أثبت بقية الورثة على اولد المـ كور  
شيئا ما كان فيه وأتلفه من مال أبيه بالطريقة الشرعية يكره ميراثا (أجاب) ما نفى  
على الابن المد كور لابي يكره ميراثا عن الاب بعدم وقته فيقسم بين جميع الورثة كباقي  
متركانه والله تعالى أعلم (سئل) فى معارضة بين فنيين فى حادثة حتى ان امرأة ادعت  
طلاق زوجها وهو غائب تريد اثبات طلاقها بيينة فى غيبة استزوج أختي احدهما  
بعدم قبول البينة منها فى غيبة زوجها وافترى الاخرى بحوا ذلك بنص عزاه الى خير الدين  
من كتاب الطلاق فهل يجوز الافتابا لاقوال المرجوحـة أولا لان المفتى كالقاضى فى  
العمل بالا قوال الصحة (أجاب) من المعلوم المقرر عند علماءنا عدم صحة الحكم على  
الغائب فليس للراه المد كورة اثبات الطلاق على زوجها الغائب بدون من يقوم مقامه  
فى الخصومة عنه ولا يجوز الافتابا لاقوال الضعيفة والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة  
من بلاد البرابرة ادعوا على رجل اجنبى انه قتل ابن عمهم بمجرىة من نحو خمس وسبعين  
سنة ويريدون الا ان مطالبة المدعى عليه بدم القتل فانكر المدعى عليه ذلك والحال  
ان كلا من المدعى والمدعى عليه حاضر بالبلد ولم يحصل منهم منازعة فى شأن ذلك ولا مانع  
منعهم عن الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بذلك بعدمضى هذه المدة المذكورة ولو أقاموا  
بينة (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعدمضى تلك المدة اذا كان الامر كما هو مسطور والله تعالى  
أعلم (سئل) فى رجل زوج ابنته البكر الى الغة بتو كيلها والى والدها المذ كور وبعض مهرها  
ودخل بها الزوج ولم يعطها والدها شيئا من المهر ولا غيره من جهاز ونحوه ثم بعد الدخول  
اعطاها شعيرا وحلتى ذهب ثم مات بعد ان ملكها ما ذكر رعتها وعن أخ شقيق لها  
وزوجة واولاد منها قهر مذ كور أربعة وبنات وتركته تحت يد زوجته التى مات عنها فهل  
يكون لابنته المتزوجة طالب ما يخصها من تركته والدها المذ كور وطلب صداقها حيث  
كان معلوما ثابنا أخذ الاب ادوماء اعطاء ابنته من المصاوغ المذ كور اذا ادعته زوجة الميت  
لا يقبل منها حيث ملكه ابنته فى حياته وما المحكم (أجاب) للبنات المذ كورة اخذ ما يخصها

١١ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

سنة محرم

من تركه والدها كما ان لها اخذ ما قبضه والدها من صداقها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى وما ثبت ان الاب ملزمه بليته حال صحته لا يكون تركه عنه والله تعالى اعلم (سئل) في معارضة بين فقيهين في حادثة هي ان قطعة ارض ملين حصل فيها نزاع بين جماعة بينهم قرابة ادعى أحدهم انها ملكه بالارث من اصوله تحت يد قريبه بغير وجهه وأثبت ذلك بالبيعة بخود المدعى عليه فاقى فقيه بسماع الدعوى نظر الى ان الارث مستثنى من عدم سماع دعوى ماضى عليه خمس عشرة سنة فاكثر الان الارث من نساها على الخفاء فعارضه الفقيه الآخر ومنع سماع الدعوى واستدل بما هو منقول عن ابن الشايبى كما لو ترك حقا لامن جهة الارث حتى مضى عليه خمس عشرة سنة وأنه لا تسمع دعواه ويحمل قولهم لا تسمع الدعوى به بخمس عشرة سنة الا في الارث على ما اذا لم تمض الخمس عشرة سنة في حياة مورثه فهل اذا كان المتنازع فيه معلوما انه لمجدهم الا على يكون سكوت والده المدعى الخمس عشرة سنة فاكثر غير مانع لانه لو كان حيا وادعى بعده مضى ثلاث المدة الارث عن والده تسمع ومعارضة الفقيه بما شرح في غير محلهما (أجاب) نقل العلامة الشرنبلالى عن فتاوى ابن الشايبى حكايه الاجماع على ان الدعوى لا تسمع في شئ لا تسمع فيه دعوى مورثه أن لو كان حيا كما اذا أقر مورثه بقبض ما ينزعه من التركة أو أبرأ ابراءا عاما لا تسمع دعوى الوارث اذا عرف هذا في الابراء فكذا في غيره من بقية الموانع كما لو ترك الدهوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وفولهم لا تسمع الدعوى به بخمس عشرة سنة الا في الارث في حمل على ما اذا لم تمض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه كذا في حواشى الدونة الا عن السيد ابى السعود وفي الحواشى المزبورة أيضا ما نصه تنبيهه اذا ثبت المانع من سماع الدعوى في حق شخص ثبت في حق وارثه أيضا حتى لو مات شخص بعد ان ترك الدهوى خمس عشرة سنة فادعى وارثه لا تسمع دعواه أخذنا مما ذكره الشرنبلالى في رسالة ابراهيم افلا عن فتاوى ابن الشايبى ونصه أقرت امرأة انها الاستحقاق قبل جماعة حينئذ يشبه أئمتنا ما قبل لا تسمع دعوى ورثتها حقا لمورثهم لقيامهم مقام المورث وهو لو كان حيا لا تسمع دعواه وعزاه الى المذهب الاربعه اهـ ومن المعلوم ان مجرد مضى خمس عشرة سنة لا يمنع سماع دعوى المورث الارث فلا يكون مانعا في حق وارثه فاذا كانت الارض المذكورة مملوكة بالارث لا يكون سكوت مورث المدعى عن دعوى الارث خمس عشرة سنة فاكثر مانعا للمدعى من سماع الدعوى كما هو صريح مما قلناه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع منهم ما ينزعه فيما من رجل ذمى والذي لم يبيع له استولى على ما اشتراه الذمى مع نصيبه غير ان ذمة ثمن مات المشتري فتنصص له القاضى فما يكون الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) اذا ثبت وارت المشتري شراء صحيح ان الشريك المذكور استولى على ما اشتراه مورثه بغير حق يحكم عليه برفع يده عنه والله تعالى اعلم (سئل)

٢٠ ١٢٦٥

٢٠ ١٢٦٥



في رجل يملك دارا وهو واضع يده عليها بسكناه فيها مدة عمره وعند حجة تشهده  
بملك الدار المذكورة فوضعهما مع جله أو راق آخر مكتوب بملك الأراق حساب معهما  
بينه وبين بعض الناس فاعطى تلك الأوراق لرجل ذي مكانة ليخرج له ما  
يحتاج اليه منها وفيها حجة الدار المذكورة في كونه عند حجة تشهده في كونه فادعى  
ورثته على واضع اليد أن هذه الدار ملك مورثه - ثم وانه اشترى الدار المذكورة من  
المدعى عليه قبل موته وبرزوا تلك الحجة التي تشهد اراضع اليد بالمالك مع بر جدها عند  
مورثهم فهل لا قبل دعواهم حيث يمكن مدعاهم فينه انهم لم يورثهم ثم ادعى الدار المذكورة  
من المدعى عليه خصوصا ولم يبرح مدعاهما فينه انتمالي المالك المورثهم (اجاب)  
الصلوك والاوراق لا يحتج بها على فرعن و - ود كتابة تدا على المارة رد يا ون - فقي  
هضمونها فاذا لم يثبت اوارث شرعهم وشرطهم بين شرعي لا يصح له بالدار المذكورة وراثته  
تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكيين في بضاعة مشتركة ثم ان ادعى احدهما على الآخر  
انه قورم عليه فنيبه مع اربابهم وباهل بما قدرته بموافقة مدعى ان يدفع له ذلك فتعفي  
وثيقة بينه وبين رجل اخر من هذا المبلغ ضمان غرم عنه تسلم الضرر يملك لا - الذي بينه  
مروض الشركة عن ذلك فانه كره دعواه وادعى ان الشركة باقية على ما هي عليه ولا يبينه  
للمدعى المذكور فهل يكون القول قول المدعى بتمامها يمينه ولا عبرة بدعوى المدعى رفعها  
بلاينة شرعية (اجاب) اذا لم يثبت الشريك المذكور بيع نصيبه في المال المشترك بطريق  
شرعي لا يكون له المطالبة بالثمن والله تعالى أعلم (سئل) في معارضة بين فقيهي في حادثة  
هي ان دابة مشتركة بين ثلاثة اشخاص لتخصيص نصف وربع والآخر الربع ايعاد صاحب  
الربع جميع الدابة بغير اذن شريكه فخاصم الشريك المذكي ان لم ياذن في البيع مع الشري  
وطلبوا دفع يده عن نصيبهما المذكي اذنهما بالبيع فامكر المشترى ملكا كهما ادعى انهما  
حضر اوقت البيع والتسليم ولما شئ بالجلس هما صار منهما اوقت البيع والتسليم ذكر  
انه ليس معه كلام خلاف ذلك وادعى المجلس الثاني ان المدعى بين المذكي كودين سكر ابد  
عاهما بالبيع والتصرف ركو با وغيره فسئل منهما عما ادعاه المشتري فاقرا احدهما  
بالحضور الا انه لا يعلم ان الدابة التي رآها وقت البيع من نتائج الدابة المشتركة بينهم وانما  
عليها بعد بارشاد من فوجت تحت يده ولجوز المشتري عن نبوت دعواه ترتب للشريكين  
عليهما بنفي دعواه فافق فقيه بعدم لروم بين عاهما بانهما ما حضر اوقت البيع والتسليم  
نظار الماوقع من المشتري بالمجلس الاول من الاقتصار على دعوى حضورهما بالمجلس البيع  
والتسليم ولا قرار احدهما بحضوره وقت البيع والتسليم مع سكوتهم عما لا ان الدابة التي  
رآها وقت البيع من نتائج الدابة المشتركة بينهم وانما عرفها بعد بارشاد من فوجت تحت  
يده فعارضه آخر بعدم قبول عذر عدم العلم من انهما الشركاء فهل التصرف الذي ادعاه  
المشتري بالمجلس الثاني يشترط اطلاع الشركاء عليه حتى يمنع من ممانع الدعوى اولا

١٢٦٥ ٢٠

١٢٦٥ ٢١

(اجاب) الذي اختاره علما وثلافة قوى سقوط الدعوى في الزوجة والقرى بجبرد السكوت عند البيع وفي غيرهما عند التصرف أيضا كما في التحقيق الباسا وغيره فإذا علم المدعى بالبيع والتصرف ان كان اجنبيا ولم يبيع فقط ان كان زوجة أو قريبا أو جارا أو سكوت بعد العلم لا تسمع الدعوى ولا ينزع المدعى من يد المدعى عليه حيث كان جاحدا للمالك المدعى والله أعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين محدودا من ارض والمدعى عليهم محدودا استحقاقهم له كونهم واضعين ايديهم عليه مدة مديدة واصولهم كذلك فاقام المدعون شهودا ثبت بانهم باعوا ارض المدعى عليهم بان ارض لهم وطعن المدعى عليهم في شهودهم بالعداوة الشرعية واثبتوا ولساطال النزاع بينهم ابر ز المدعى عليهم وموافق ثبت الاتعمال في الارض المذكورة من اصول المدعين الى اصول المدعى عليهم فهل اذا ثبت مضمون الوثائق المذكورة بالبينه يعمل بها او يكون الحق لهم بالانقال (اجاب) اذا ثبت المدعى عليه انتقال المالك في العتار وارثه يحكم له به اذا لم يوجد منه ما يمنع دعواه بذلك ولم تتحقق عليه مناقصة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة ارض فاسدتها بجراجل ثمرها اشجارا وصار يتفقد بها مائة ريد على عشرين سنة ويتصرف فيها تلك المدة وباعها مع خراجها لجهة الذبوان ثم ادعى عليه جماعة بانها ملكهم فاذكر وارضع المدعى عليهم هل اذا حصل انوا حاضرين مشاهدين تصرفه فيها المدة المذكورة ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير ما يحرم لا تسمع دعواهم ولو اقاموا عليها بينة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وامانا واولاده وغير ذلك وله ولدان احدهما كبير والثاني صغير فوضع يده احدهما عليه وهو الكبير على كامل تعلقا وتوا والدة من السنين وصار يتصرف فيها وحصل ثروتي يده من الرعاة وغيرها وصار يشتري اشياء من معارفه وغيره من ذلك لنفسه بغير اذن ابيه ويكتبه باسمه خاصة ثم مات الاب عن الولدين المذكورين وجميع ما تركه صار لابن الكبير وارضع عليه مائة من الدين وهو يتصرف فيه ثم مات الابن الكبير يرا المذكر عن ورثة معلومين فاولاد الابن الصغير اخذ ما يحضه من تركته والدة المذكور من تلك الاشياء وما حدث من عرقها المكتوب باسم اخيه الكبير فعارضه ورثة اخيه المذكور في ذلك فهل اذا كان الامر كما ذكر وثبت ان كامل ما كان في يد اخيه الكبير من تركات والده وان ما حصل من غير ذلك يكون لابن الصغير اخذ نصيبه منه وليس لورثة اخيه مائة في ذلك (اجاب) تقسيم التركة ومساؤها بين ورثة الرجل المذكور وارضع اصحاب ولده الكبير يكون لورثته مائة مائة وما اصاب ولده الصغير يرضع كورثته ما اشتراه او كسبه له ودفع عنه من مال ابيه بلا اذنه يكون خاصا به وعليه نصيبا نصيبا من ذلك الثلث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده عليه كان له اربعة من ابيه وأبوه عن مائة مائة تزيده على تسعين

صفر

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ٩

صفر سنة

٩ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٢٦٥ ٩٨

سنة وكل من الاب والجدة وواضع اليد يتصرف فيه المدة المذكورة بالهدم والبناء من غير  
 معارضة ولا منازعة ثم ادعى عليه رجل من ا قاربه بان له فيه ملكا فانكر المدعى عليه  
 دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا وجردا مشاهدا تصرف واضع اليد على المكان المذكور  
 بالهدم والبناء وغيره أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى  
 لا تسمع دعواه عليه والحال هذه (أجاب) اذا كان المدعى عليه جاحدا وعضى خمس  
 عشرة سنة لا يكون للقاضى سمع الدعوى الا بالمر الا فى الوقف والارث ووجوده شرعى  
 والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة وفيهم قاصر فقام القاضى  
 رجلا قىما عليه ومن جملة تركته والده مصرعة وشيخه فاشتري القيم المذكورة وجودات  
 المصرية لنفسه وترك الشيخة فتنازع معه الورثة ودفعوا الامر للقاضى فامر به باخذ  
 السكل أو ترك السكل فترك شراء موجودات المصرية ثم ادعى بانه كان أدخل فيها ثمانية  
 أرباب بزرفانكر باقى الورثة دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وهل زعم  
 دعواه المذكورة خيانة يعزل بها أولا (أجاب) وصى القاضى ليمالك شراء مال اليتيم لنفسه  
 ولا عبرة بدعوى الوصى على الرجاء المستور والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة لهم قطعة  
 أرض زراعية فتوصف فدان ورثوها عن أصولهم اتفق معهم آخرون على أن يغرسوا  
 فيها نخيلا من مالهم ويكون للغارسين الخمسة من الثمر والثلاثة الاخيرة لارباب الارض  
 فغرسوا فيها نخلا وأربع نخلات واستمر وابتدعوا من الثمر على الو جهم المذكور فبعد ذلك  
 ادعى الغارسون ان ارباب الارض اعطوا لهم الخمسة من الارض أيضا كما فى الثمر وانكر  
 ارباب الارض دعواهم ولا بينة لهم على ذلك فهل يكون القول قول ارباب الارض ولا عبرة  
 بدعواهم المجردة عن الثبوت الشرعى (أجاب) لا يثبت الحق فى الارض المذكورة للمدعى  
 بدون حجة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث الشرعى من أصوله  
 ووضع يده عليها مدة تزيد عن ثلاثين سنة من غير منازع له فيها تم مات وتركها لاولاده من  
 مدة ثمانى عشرة سنة وزيادة من غير منازع لهم فيها أيضا ثم ادعى شخص من أهل البلد بانها  
 ملكه عن أصوله مستندا الى ورقة قديمة غير ثابتة المضمون فانكر الورثة دعواه مع وجوده  
 بالبلد ومشاهدته تصرف اربابها فيها بالبناء وغيره فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بالوثيقة  
 المذكورة ويكون الحق فى الدار المذكورة لاربابها الوارثين لها عن أصولهم ويمنع من  
 معارضتهم بدون وجه شرعى (أجاب) الحجة الشرعية على البينة أو الاقرار أو التسلول  
 والصك ليس حجة شرعية فلا يحكم به بدون ثبوت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل)  
 فى امرأة تدعى شراء ثلث دار فى سكندرية من جماعة ويدها حجة شرعية بأهضاء قاضى  
 مصر والحجة مكتوب فيها بجماعة على انهم بينة الشراء فهل اذا كانت الجماعة البينة  
 المذكورة لا يعلمون الشراء ولا يشهدون به لا تعتبر هذه الحجة المجردة عن الثبوت مع ان  
 الجماعة الذين تدعى الشراء منهم منكرون لذلك (أجاب) لا يثبت الشراء بمجرد دعوى

١٨ ١٢٦٥

١٨ ١٢٦٥

٢٣ ١٢٦٥

٢٧ ١٢٦٥

ربيع الثاني

٧ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة أبرأت زوجه من مؤخر صداقها وطلقة أهلى ذلك طلاقه بائنة وهو في حال الصحة والسلامة ثم بعد ستين يوما مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فادعت الزوجة انها عادت لزوجه بها بعد ومات وهي على عصمتها ولا بينة لها على ذلك فهل لا عبرة بدعواها بدون اثبات بطريق شرعى وتمنع من الميراث (أجاب) لا ميراث للمرأة المذكورة من مطلقها المزمور الا اذا اثبتت تجديد النكاح قبل موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من الدين وأنكر المدعى عليه دعواه ولم يكن بينة بذلك الا رجل واحد فهل لا يحكم على المدعى عليه بدفع شيء منه مادام عاجزا عن الشطر الآخر ولا يلزم المدعى عليه الا اليقين الشرعية (أجاب) لا يكتفى على المدعى المنكر بعد حلفه اليقين الشرعية بشهادة الفرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع ثوبا بكذا وكذا في حال حياته وقبض ثمنها ثم بعد مدة من الأيام مات عن ابن واحد يدعى كور ادعت البنتان على الابن المذكور انه قبض الثمن من المشتري ولا بينة لها على ذلك فهل اذالم يمتنع عنه قبض الثمن لا يكون لهما المطالبة بحصتهما وصدق الابن (أجاب) لا المطالبة للبنتين على أخيهما بحصتهما في ثمن ما باعه والدهما حال حياته الا اذا أثبتا عليه قبضه لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان ذكران أحدهما في مدينته وفي عباده والاخر معزول عنه في معيشة وحده فبعد موت الأب والعم ادعى الابن الذي في مدينته انه اشترى من أبيه وجمعه ثمنه لا وفيرها وبرز بذلك وثيقة مكتوبة بخطه ولم يثبت مضمونها بالوجه الشرعى فهل اذالم يثبت الولد المذكور الشرع من أبيه وجمعه بكون الكل ميراثا ولا عبرة بالوثيقة المذكورة بدون ثبوت مضمونها (أجاب) جميع الشرع ثلاث البينة والقرار والنكول فلا يقضى القاضي بصحة دعوى بدون اثبات مضمونها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض عن أبيه وبعد موت أبيه وضع يد عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة ودون يمتنع بها ويدفع خراجها وهي مكتوبة عليه بدفعها المصروف فهل اذادعى أجني انها له وهو حاضر بالبلد تلك المدة ولا مانع له من دعواه لا تسمع (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث وجود دعوى شرعى فاذا كان المدعى حاضر ولم يدع في تلك المدة مع تمكنه من الدعوى فيم الا تسمع دعواه الا ان حيث كان المدعى عليه حاضرا على انهم صرحوا بان الحق في أرض الزراعة الا دبر يني سقط باهمالها وتركهها الخنيارا سيما متوالية هلى فرض سبق تحققة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين قاصرين منها وعن بنت بائنة من غيرها ترك ما يورث عنه شرعا فادعت البنت على أبيها مبلغا معلوما من الدراهم من أصل مرتبها في الزنا بانه قبضه بالتزويج كليل هتمامدة من السنين ومات ولم تأخذ منه شيئا وتركة له من تركته بجرود دعواها فهل اذالم تثبت دعواها عليه بالبينة واليمين تمنع من دعواها هذه ولا يجب لآخذ شيء من ذلك (أجاب)



١٢٦٥ ٤٤

١٢٦٥ ٢٥

١٢٦٥ ٢٥

اذالم تثبت البنت المذمومة انها وكالت اباهاعن سابعقبض المبلغ المعين وانه بضه  
لا يكون لها أحد من ادعيه من تركته واذا أثبتت تو ليله بقبضه وانه قبضه ومات من  
غير بيان يقضى لها باخذ ما قبضه لمساها او كبل لا نقلا بدفعه ونابجوتة تجهلا والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة واطعة يد لها على دار مدة أربع وعشرين سنة وهي تنصرف فيها  
تنصرف المالك في أملا كهم بالمدم واليه ما وماتت عن ورثة فوضع الورثة أيديهم علىها  
فادعت أنها المينة المذمومة ان لها حقها فيها والحال انها حاضرة عالمة بالصرف المذكور  
يدون منازعة فهل لا تسمع دعواها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة  
الا في الوقف والميراث ووجوده مذكور شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مسئلة كثيرة الرجوع  
في بلاد الأرياف وضواحيها ان الحق المدعي به فهو السرفعة والغصب والوديعة والقرض  
والقرض والرهن والاجارة والاعارة والادانة مع القاسم مشتركه أو غير مشتركه وكذلك الدار  
وتحويها مثل الدار الحرة والمجسة والبيع والفسادان والصدائق وغير ذلك يكون لراضع اليد  
بغير مدعى خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الدعوى ما به غير مدعى المدة المذكورة ولا تنازع  
له واذا قامت بذلك الدلائل على منعها وهل اذا صح الدلائل وقتلت بذلك هل يستتر المنع الى  
الآن أم لا وهل اذا قبلها قاضي وسمعها ما اذا ينزب عليه واذا تادم بعدم السماع هل يستط  
الحق المدعي به أم لا وان اقامت لخصا القائدة في المنع وهل سائر الحقوق تتسارى في منى  
المدة أم تتفاوت وهل اذا كان صاحب الحق غائبا أو ضاع غير الاول له أو يجزونا لا تسمع  
كذلك أم لا وهذه المسئلة موجودة في أصل المذهب أم لا (أجاب) لم ينههم مراد هذا المسائل  
ولم يعلم من تكرار الاستئلة بل الفائدة والنتيجة في كتب أئمتنا الا هلام ان الحق لا يسقط  
بطول المدة وان القضاة ممنوعون من قبل ولي الأمر من سماع ما ضاعى عنه خمس عشرة سنة  
من الدعاوى في الحقوق كلها فلهما التزويروا فدفعنا التحمل لا كل أو وال الناس بالباطل  
واسئنى من النسي عن سماع الدعوى بعد هذه المدة الارث والوقف وأما اذا كان المدعى  
معذورا عن الدعوى في تلك المدة وغير معذور منها فيها سماع دعواه لا يستثناء الا ذل الشرعي  
أيضا ولا وجود لانع عن سماع ما ضاعى عليه تلك المدة من الدعاوى في أصل المذهب  
وانما ذلك من النسي السلطاني عن السماع لما قلناه فهو وتخصيص القضاة لكونه يقربا كما  
صرح به العلماء ومع ذلك فالنسي كالا مريطل بموت صاحبه كما حققه في رد المحتار ما لم يده  
من بعده من ولاية الامور وقيل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واطع يده على قطعة  
ارض فزراعه مدة طويلا أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتفقد المدة المسد كدعوة فادعى  
عليه رجل بانها وقف ويريد نزعها من يده مجرد ذلك وجده بذلك معطوع الثبوت فهل  
اذالم تثبت مهوره ولم يكن عنده بنية بذلك لا ترفع يده عنها ويكون الحق فيها الواسع الى ولا  
هبة بضمانا تثبت ضمونه باليقينة المبرومة (أجاب) لا يحكم بمجرد ذلك لم يثبت مهوره ثم ما  
واجبة المينة أو الا مزارا والمكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة من ارض

٢٩ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

٣. ١٢٦٥

جداى الاولى

٤ ١٢٦٥

٦ ١٢٦٥

فزاعة مشتملة على نخيل من آخر ثم بعد مدة اشترى باقيها ووضع يده على الجميع فحو ثلاثين  
 سنة ثم ادعى رجل ان القطعة المشتراة ثانياً لمجدة اشترتها من زوجها المشتري لها من بانه  
 المذكور فهل لا تزيد دعوى هذا الرجل ولا تقبل بينه وبينه خصوصاً وجدته المذكورة مكنت  
 حية فحو ثلاثين سنة وواضح اليد تصرف في الارض والنخيل تصرف المالك وما نازعته  
 هي ولا غيرها هذه المدة الطويلة (اجاب) سكوت المورث تلك المدة من دعوى المالك بالشراء  
 بدون مذوم مع مشاهدته تصرف واضح اليد فيها مانع من سماع دعوى وراثته والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل تاجر مات وبينه وبين شريكه معاملة واستقرارات من مال الشراكة التي  
 عندها المال لا يبرح وذلك بموجب وثيقة وهو لا يخط الميب المذكور فهل يعمل بخطه  
 المذكور فيما عليه اسر يكمن المبل وما وصل ليده من ذلك و يعمل بخط كاتبه في دفتره  
 الحقوق ولا يتوقف ثبوت الحق على شهادة بينة به لا سيما اذا كان الخط على وجه الرسم مما  
 جرت العادة بكتابته بين الناس لا توثق به أم لا (اجاب) يعمل بخطه البيع فيما عليه لا فيما  
 له وأما في رد المختار انه لا يعمل بخطه كاتبه اذا كان دفتر تحت يد الكاتب والله تعالى أعلم  
 (سئل) في اختلاف المقتنين في مسألة العمل بالختم اذا كان صاحبه مشهوراً له أخذ  
 وعطاء في البيع وغيره فبشهادة من يملك به يكون حجة ادا شهد الشهود بغيره  
 وانه كخط السمسار والبيع والصواب وبعضهم صرح بانه لا يعمل به وانه يمس كخط من  
 ذكر فإى القولين يعمل به ويعول عليه فبكون هو الصحيح المعتمد (اجاب) قد وقع  
 الاختلاف في العمل بالختم والذى عليه المتأخرون انه يعمل بخطه البيع والسمسار  
 والصرف فيما عليهم لا فيما لهم كما في الاشياء والدر المختار وحواشيها وقد صرح العلامة  
 الرملى بان الختم كخط وعليه نكح مثلاً كخطهم في العمل به والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل تولى وترك ترك تركه فادعى ذلك العبد العبد العبد معه بيعة شريفة فهل اذا  
 أنكرت الروية العتق لا بد من تبرأ كونه مبيعاً بكم بعتق العبد لا سيما اذا كثرق البيعة  
 (اجاب) اذا ثبتت البيعة العادل عتق العبد اذا كثر بكم بعتق ولا سيما اذا كثرق البيعة  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فدى من الله تعالى عليه بالاسلام وكان دميماً وجا ببيعة  
 وكان له كسب خاص به لكونه كاتباً ببيعة مختصة به فاشترى بها ما واشى رأمة فهل  
 تبقى زوجته على عصمه ولا سيما وهي مريده للاسلام أيضاً وليس لاهلها منعها منه و يكون  
 جميع ما اشتراها بما له من ماله كماله ليس لوالده من ارضته فيه وهل اذا ادعى والده شيئاً  
 عليه بعد اسلامه اخذة له لا يلزمه شيء من ذلك بدون اثبات شيء وهل اذا دفع الابن  
 المذكور لوالده شيئاً من النكود وغيرها وليس لالاه المذكور بينة تشهد له بذلك بكون له  
 تحايقه اذا أنكر واذا نكل عن اليمين بكون مملوكاً به (اجاب) اذا أسلم زوج الذمية يبقى  
 النكاح وعلى الزوجة الاحراز جهوا وليس لاحد دفعها ولا أعانها على عدم طاعتها بدون  
 وجه شرعى وما أثبت الامن ان كور الانصاف بين الاموال يحكم له به ولا يقضى لابه



ادى الاولى سنة

١٢٦٥ ١٠

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٤

١٢٦٥ ١٤

بمضى يدعيه عليه بدون برهان شرعى واذا ادعى الابن على أبيه بشئ معلوم وعجز عن البينة  
 وطلب تخليفه كان الواجب عليه اليمين الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
 ادعوا على آخرين انهم يستحقون حصة بطريق الميراث عن جدتين لهم وهن خرداهما  
 والحال ان الجدتين المذكورتين كانتا حاضرتين بالبلد مدة تزيد على ستين سنة ولم تنازعا  
 اجداد المدعى عليهما ولم ينعنهما ما منع شرعى فهل لا تسمع دعوى وارثهما من بعدهما حيث  
 جحد المدعى عليهما دعواهم (أجاب) سكوت الجدتين عن دعواهما خمس عشرة سنة بدون  
 مانع شرعى مانع من ممانع دعوى وارثهما مع الانكار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بمالك  
 قطعة أرض زراعية فيها بعض أشجار وساقية أسقط حقه منها لاختوته وزوجته وتر كهاهم  
 باختياره ووضعوا أيديهم على ذلك في حياته ثم مات بعد ذلك هن ورثته المذكورتين فادعى  
 عليهما رجل بان الأشجار بالمعروسة في الأرض له ويريد اخذها من الورثة المذكورتين أو أخذ  
 نيتهم والحال انه قبل ذلك تنازع مع مورثهم في شأنها لدى قاضى ناحيتهم وباعها للمورث  
 المدعى عليهما قبل موته وخصم له ثمنها من أصل حساب بينهما في شأن زراعة أرض بينهما  
 فهل اذا ثبت عليه ذلك بشهادة البينة الشرعية يمنع من الدعوى بالأشجار المذكورة على  
 ورثة المشتري الميت المذكور (أجاب) اذا ثبت ان المدعى باع الأشجار لمورث المدعى عليهما  
 لا يكون له معارضة الوارث بعد موت المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع  
 يده على قطعة أرض وقرس فيها نخيل لا وصاروا ضاعا يدها مدة خمس وعشرين سنة ولم  
 يعارضه أحد فبعد موته وضع ابنه يده عليها مدة عشرين سنة ولم يعارضه أحد ايضا ثم ظهر  
 من يعارضه مع انه كان معاصرا لأبيه في حياته ولم يعارضه فهل لا تسمع دعواه الشركة  
 بعد هذه المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوتف والارث  
 ووجود دعوى شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر توفى الى رحمة الله تعالى بن ورثة كبر  
 وصغار وخاف تركه وعليه ديون لجماعة من مددين بعضهم حاضرا بالبلد وبعضهم غائب  
 مسافة القصر وكأوا وكلاء عن أئمة بهم في الدعوى وقبض الدين في بعض أو باب الدين أثبتة  
 بالبينة واليمين وبعضهم بالبينة على خط المنوفى فقط ومنهم من حلف بعد البينة بيمين  
 الاسظهار ومنهم من لم يحلف فهل يثبت الحق بالبينة على خط المنوفى فقط ولا يستحق وب  
 الدين قبضه الا بعد حلف اليمين بصيغة المعلومة فيمضي المسال تحت الورثة حتى يحضر  
 ويحلف بين يدي القاضى بحضور الورثة (أجاب) يعمل بخلاف الاجرمه اعليه دمر نهضة  
 له بينة يدين على عيت لا يقضى له به ولا يدفع له ذلك الدين الا بعد حلف اليمين على الصفه  
 المعروفة على ما أفتى به العلامة الرملى وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته ماتت عن  
 ابن غائب وتركت دارا موروثة لها عن ابائها ثم حلف رابعان غيبته فجدد بين الاماكتافها  
 فطالبه بغير نفع دارا له واخذها منه فادعى الساكن ان له ثمنها من اسقفه فلو في الدار  
 المذكورة سواء جدد فيها ابنا فعلى لا يملك من ينة شيئا له اشترى من اندر علوا جدي

جادی الاولى سنة

١٢٦٥ ٢٠

معلوم ولا تثبت دعواه بمجرد وضع يده (أجاب) حيث اعترف واضع اليد على الدار المتنازع فيها بالملكية لأم المدعى وادعى شرعاً بعضهما من مال مكتتها حال حياتها وعينه بالنصف أو الربع أو نحو ذلك بمن معلوم أمراً بقامة بينة على مدعاه إذا أنكر المدعى دعواه فإن أثبت دعواه بالبينة الشاهدة بالبيع ومقتضى الدار المبيع والتمس حكم له بذلك والا فلا ولا يكون مجرد وضع يده حجة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار تملكها بالارث عن مورثهم ووضعوا أيديهم عليها هم ومورثهم مدة تزيد على سبعين سنة وهم يتصرفون وينتفعون بها المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع ثم ادعى عليهم رجل ذمى بأنهم ساءلوه وأظهروا وثيقة تاريخها من مدة سبع وخمسين سنة فقط وهذه الثبوت فهل إذا أنكر واضع اليد دعواه وكان حاضر أم شاهدًا تصرف واضعي اليد أكثر من خمس عشرة سنة فلم يدعوا ولم ينزع لا يسمع دعواه (أجاب) الصكوك والكرواغ لا يحكم بها بدون ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي على فرض كون الدعوى مسموعة وهنا البتة كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أمه وزوجته وأخوته ذكوراً وإناثاً وترك ما يورث عنه شرعاً فاشترى ما كان ظاهره بالقرينة الشرعية وسألو الزوجة عما عنددها من التركة فأنكرت فقال بعضهم سألوها فهل إذا اتهموها بأشياء من التركة بعد ذلك ولم تعترف بها يكون لباقي الورثة تحليفها بأنه لا شيء لليت عندها سوى ما قسم مما يورث شرعاً (أجاب) إذا ادعى الورثة على الزوجة شيئاً معلوماً لمورثة فإن أثبت بالبينة قسم بين جميع الورثة وإن لم يكن لبينة يكون له تحليفها وهو إذا بعد صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت أخيه شقيقة فقط وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ونخيل ثم ادعى شخص بأن المتوفى قال لوالده أنت ترثني فإنكرت بنت الأخ قرابته فهل إذا لم يثبت سببه وقرابته بالبينة الشرعية لليت المذكور يكون الحق في تركه لبنت أخيه فقط (أجاب) إذا لم يثبت المدعى ما يستحق به الارث لا يقضى له بالميراث في تركة المتوفى المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعاصب وخلف داراً للبنت النصف ففرضا والباقي للعاصب ثم بعد ذلك حضرت البنت لتأخذ نصيبها في الدار وهو النصف فأخرج العاصب عليها وثيقة مدعواها أنها باعت له أربعين ذراعاً من أصل استحقاقها في الدار يدراهم معلومة ولا يفتقر له تثبت ذلك فهل إذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية يمنع من دعواه وتأخذ فرضاها وهو النصف قهرًا عنه (أجاب) ليس للعاصب معارضة البنت فيما خصها في الدار المذكورة إلا إذا أثبت أنها باعت له شيئاً معلوماً آتياً إليها بالارث عن والدها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق أرضاً وفيها أشجار من روستة له فباع الأشجار لخص آخر بمن معلوم وأسقط حقه في الأرض المشتري ووضع يده على الأشجار والطين واستولى عليهم مدة من السنين ثم بعد ذلك ادعى البائع أنه باع بالأكرام وأراد الرجوع على المشتري فهل إذا كان مع المشتري

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢٢

١٢٦٥ ٢٢

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٢٨

١٢٦٥ ٢٩

فى الثانية

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٢

١٢٦٥ ٣

بينه تشهدان البيع صدر بالاخييار والطوع وعند البائع بينة تشهدان الا كراه عدم بينة  
 الطوع على بينة الا كراه حيث لم يورخا (اجاب) بينة الا كراه أولى من بينة الطوع ان  
 ارخا واتخذتا تاريخهما فان اختلفا أو لم يؤرخا بينة الطوع أولى من بينة الا كراه على ما عهده  
 مصنف تنزيه الابصار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبث المال فخر  
 أمين ببت المال ووضع يده على جميع المخلقات في غيبة الزوجة ومن جله المخلقات الراضع  
 ادها بها بمات المال اشياء من فضيات ونحاس وأطباق صيني وقال بلورود وارق صيني  
 ومرايات وكرامر بعدى ادعت الزوجة بانه لها وقت حضورها فهل يكون القول قولها  
 في ذلك (اجاب) القول للرأفة عمن ما في ان الامة المذكورة ملكها حيث كانت من  
 دواعي البت الساكنة فيه مع روحها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات عنها  
 ثلاثين سنة وورثها الورثة واستروا فيها الى الآن من غير منارح فمسم فيها ثم ادعى ش  
 يله بان الدار المذكورة اشترها رجل عن حصته من م ورثهم قبل موته بدون راية شرعية  
 أو وكالة فمن يدعى له فاسكر اذعوا ولا ينفه له على ذلك ولا سنده فيه فهل لا بد له ذلك  
 ولا عبرة بدعواه المذكورة ويكون الحق في الدار المذكورة لابن الوارثين وما الحكم  
 (اجاب) دعوى شيخ البلدة على الوحده المذكورة غير مسوعة فلا يطلب منه بينة عليه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في بنة ساعة كثر من نخل لا يثمر الا الاربع سن مرهم وتسهر  
 أحدهم في بيع حصته وحصته من غير انهم وولاء هذا ثلاث وعشر بينة زبده من  
 المستحقين وجور وفساد بيعة والبعض نائب ارد بعض الا انب منه من وعلم بذلك ولم  
 ينارح ويريد الآن أحد رجعه وكذا المستوفى ان يورث وقت البيع فهل يجب ان يرد له  
 اذ كونه لم يصدر منه ولا من اخوته الا ان لا يأخذوا ذمة ولا عبرة بكرههم لان الشدة حيث كان  
 المسترى يعترف ان لهم استحقاقا في النخل المذكورة أهلا (اجاب) حيث انزل البيع  
 اليه باصل المالك المدعى يؤمر برفع يده عن المذموم الذي لم يثبت له ان ابيه انشئ  
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن أولادها لا تم تركه ما يورث  
 عنها شرعاً من ثمة ودوا متعة وغير ذلك فادعت انها انها اوصفت بالثلاث مائة ولا ينفه له  
 على ذلك فهل لا عبرة بدعواها بدون ثبوت شرعى واذا أخذ الزوج بهن أمتعة ونقود من  
 التركة في غيبة أولاد الاح وكان ذلك نابعاً عليه بالبيعة الشرعية فيكون لأولاد الاح  
 محاسبته عليه من أصل ما يخصه من الميراث (اجاب) لا يقضى بالوسية بالثلاث قبل  
 تحقها بالوجه الشرعى وما ثبت استيلاء الزوج عليه من أمتعة وزوجته يؤمر برفع نصيب  
 باقى الورثة منه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان ثلاثة أرباعه مائة كج ساعة والربع  
 الآخر وقف على خيرات وأرباب المالك ساكنون فيه مدة نحو خمس سن سنة ويؤخذ من أجره  
 ربع المكان الوقف لثمة على عليه المدة المذكورة ثم ادعى المتولى على الوقف ان  
 جميع المكان وقف ويريد نزعها من يدهم لا كراه في ذلك اذ لم يكن له بينة ولا وجه شرعى على

١٢٦٥ ٤

دعواه هذا لا عبرة بهاء يمنع من دعواه ويبقى المسمى على ما هو عليه ربه وقف والثلاثة  
الارباع ملك (أجاب) من المسمى ان القاضى لا يحكم للدعى بمجرد دعواه بدون برهان  
شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة ذكرور واناث وترك فدانا  
مغروسا بخلا وقد غاب أحد الورثة عن البلد ثم رجع فوجد شخ بالبلد وضع يده عليه وادعى  
شراؤه من بنات الميت ولم يثبت دعواه الشراء فهل يكور النخل باقيا على ملك الورثة ويجبر  
شيخ البلد على رفع يده عنه مع أرضه وورثه لهم (أجاب) يؤمر شيخ البلد المذكور برفع  
يده عن النخل مع أرضه وبرثة الورثة المسمى عنه إذا لم يثبت ملكه فيه يناقل شرعى والله  
تعالى أعلم (سئل) فى من وكل شخصا ببيع حصته فى عقار وباعها الوكيل بالوكالة الثابتة  
بالمدينة ثم مات الموكل عن ورثة واستمر المشتري واضع يده مدته من السنين فأنكرت الورثة  
توكيل مورثهم بالبائع وأرادوا أن يصاله كان سمي قبل توكيل الوكيل والبائع الصادر  
من الوكيل فهل لا عبرة بانه حكارهم لذلك حيث ثبت بالبينه ان المالك وكل الوكيل  
ببيع عقاره بالمدعى وبما عينه من الثمن وثبت ان الوكيل باع ذلك فى حياة موكله  
وإذا تعلقت الورثة بارشهود التوكيل شهدوا عند كاتب حجة البائع بوكالة البائع فى غيبته

١٢٦٥ ٦

لا عبرة بتعللهم بذلك حدث أدوا الشهادة بالوكالة فى وجه الورثة أو أحدهم (أجاب)  
إذا ثبت التوكيل ببيع الحصة المذكورة وباع الوكيل فى حياته مكره ببيعها عنه من الثمن  
لا تسكن الحصة المذكورة ميراثا لمن كل ولا يعتبر انكار الوارث مع ثبوت ذلك بالوجه  
الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع دارا لآخر وبنائها مشريها ثم باعها مشتر بها  
لا تخرونها أيضا مدت مدة تريد من عشرين سنة ثم ادعى رجل ان له فيها حصة والحال  
ان الشراء والقبض والبناء والهدم من الشئى الاول والثانى يعلمه ذلك المدعى وهو حاضر  
ساكت بالامتناع فهل لا حول له بعد تلك المدة وهل ادعى المشتري انه أقرانه كاذب  
فى دعواه الملك لا بد من اثباته بالبينه ولوم يثبت فسكوته المدة المذكورة وهو حاضر عنده

١٢٦٥ ٦

وما الحكم فى ذلك (أجاب) الساكت وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري بالبناء ونحوه  
مانع من سماع الدعوى على ما به الفتوى وإذا لم تسمع الدعوى لا يطلب البينة من المدعى  
على دعواه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين هما كادى شريين مع جانب فمسل وهما  
واضهان أيدهما ما على ذلك مدة يريد على ثلاثين سنة وهما يتصرفان فيه المدة المذكورة  
فادعت الآدمران على واضعى اليدان الشريين والنخل ملك له ما عن أيهما فأنكر  
واضعى اليد مدعى دعواه ما واثبات ان مورثهما كان حاضر بالبلد مشاهدا تصرف  
واضعى اليد مدعى يريد على سبع عشرة سنة من غير منازعة ومن غير مانع عنه

١٢٦٥ ٦

فهل لا تسمع دعوى وارثه من بعده لاربعهما وهما أيدهما ان الملك لا يمسح باطريق  
الشراء من جماعة آخره (أجاب) ما يسمع من سماع دعوى المورث يمنع سماع  
دعوى الوارث فإذا سلم المورث من الدعوى بغير حجة متينة لا عذر شرعى لا تسمع



٨ ١٢٦٥

٨ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

دعوى وارنه بعد موته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على  
 ما بين يدهم فوفى فيه ببناء وغرس وزراعة عن أجدادهم وأباؤهم من نحو مائة وخمسين  
 سنة وزيادة ثم بعد ذلك تداعى معهم جماعة وقالوا ان ذلك الطين ملك لهم مع  
 تركهم الدعوة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم متمكنون منها هل لا تقبل دعواهم  
 ويقتضى بعد تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في  
 الوفاء والارث ووجود عدل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بها حوائث وتلك  
 الحوائث بابها للشارع الاعظم فانهم سدت الوكالة مع الحوائث فيها ما ملكها مع تغيير  
 هيئة الحوائث بسد بابها الذي على الشارع وجعل له من داخل الوكالة قاضي جماعة بان  
 المالك المذکور أدخل في ملكه المذکور قطعة من الطريق العام وأنكر المالك دعواه  
 فهل يكون القول للمالك فيما يبيد من البناء والارض بيمينه حيث لم يتحقق بالوجه الشرعى  
 انه استولى على قطعة معلومة بحجودها من الطريق ولا عبرة بدعوى المدعين عليه بالتعدي  
 على الطريق العام حيث حلف اليمين وامر في ما ادعوا به خصصا ولم يبين في ملكه  
 المذکور الا بمرقة المهندسين وأهل الخبرة الذين يعرفون حدود ملكه سابقا على بنائه  
 الذي جرده في أرضه (أجاب) اذا لم يثبت استيلاء الرجل المذکور على قطعة معلومة من  
 الطريق وبنائه فيها بالوجه الشرعى لا يكون لاحده معارضته والتولواضع اليد فيما بيده  
 انه ملكه حيث لم يثبت خلافه وفي حاشية الطحاوى على الدرر من باب من تقبل شهادته  
 ومن لا تقبل ادعى اهل السكة هو اى النافذة قطعة أرض انهم من السكة وشهد بعضهم ان  
 كان الشاهد لا غرض له الا اقبات تقع عام لا جرم ثم له تقبل وان أراد ان يفتح بابا له فيها  
 لا تقبل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالبينة الشرعية من عليه  
 منه على يد قاض من القضاة فظهر اعلام المذکور بدون ثبوت مضمونه بالبينة ويكون لرب  
 الدين مطالبة به اذ لم يثبت انه ابرأه (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة او الاقرار او النكول  
 فلا يفتى بصلح الابراء المذکور بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل واصل يده على نصف ساقية وتصرف فيها بالهدم والبناء والاعادة والادارة  
 واستمر على ذلك مدة طويلا تزيد على عشرين سنة من غير منازع ولا معارض ثم مات ذلك  
 الرجل وترك اولاداً وضعوا أيديهم على نصف الساقية المذكورة عوضا عن أبيهم  
 وتصرفوا ايضا مثل تصرف والدهم وأقاموا على ذلك مدة مستطيلة تزيد على عشرين سنة  
 فبعد ذلك ظهر جماعة وادعوا ان لهم استحقاقا في نصف الساقية المذكورة والمحال انهم  
 حاضرون مشاهدون لتصرف واضع اليد ومورثهم قبله المذکور ولم يدعوا ولم  
 ينازعوا من فيه مانع شرعى يمنعهم من الدعوى ومع ذلك واصلوا باليدى كرون دعواهم  
 فهل لا تسمع والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في

الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أرض بمكة بيت المال بنى فيها رجل بناء لنفسه فباع رجل وعارضه فى ذلك زاعما ان أباه رفع ترابا كان فيها ويريد تكايف الباقي بقلع بنائه ليعنى فى موضع بنائه يدعى ان أباه رفع التراب منها والحال انه لم يكن مالكا ولا مستأجرا من وكيل بيت المال ولا نائب عن وكيل بيت المال ولا ما ذونا له بخلافها ولم يسبق له وضع يده عليها فهل لا يكون خصما شرعا لذلك الباقي المذكور (أجاب) نعم لا يكون الرجل المذكور خصما لو اضع اليده فى تلك الارض ولا تسمع دعواه المذكرة حيث كان المحل ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل شارك آخر فى جاموسة ووضعها تحت يد شرى بكمه ففتحت نتاجا ثم مات ذلك الرجل فاراد ورثته أخذ نصيب مورثهم من الجاموسة ونتاجها فانكر ذلك الشرى لك الذى تحت يده الجاموسة الشرى كنهل اذا أقام ورثة الميت بينة شرعية بذلك يقضى لهم باخذ نصيب مورثهم (أجاب) اذا ثبت الوارث شرى كنهل مورثه فى الجاموسة المذكرة يقضى للوارث بنصيب مورثه فى الجاموسة ونتاجها ويقسم بين الورثة كباقي متروكة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فى رجل له على أخيه حق شرعى فطالبه منه فلم يدفعه له فاخذ أساور فضة لأخيه من غير اذنه رهن على حقه فادعى عليه الاخذ منه استأثر به قرانه فانكر دعوته ذلك فهل اذا لم يقيم عليه بينة باخذ الدراهم المدعى بها يصدق المدعى عليه باليمين الشرعية فى عدم اخذها ولا يكون للمدعى مطالبة بها بدون وجه شرعى (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه باليمين العادلة وحالف المدعى عليه بطالب المدعى اليمين الشرعية لا يكون للمدعى مطالبة المدعى عليه بالمدعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا عن والده بطريق الميراث الشرعى وضع يده عليه منذ أربعين سنة وزيادة من غير منازع ثم مات عن ورثة فادعى ورثتهم من مدة أربع عشرة سنة وزيادة ويدهم حجة شرعية من المحاكم الشرعية بذلك ثم ادعى شخص بان وقف متعللا بحجة قديمة مقطوعة الثبوت فانكر الورثة دعوته فهل اذا لم يكن هناك بينة تشهد بان البيت المذكور وقف لأهبة يدعى ذلك المدعى ويمنع من معارضة مالكيه بدون وجه شرعى ويكون الحق فيه لمالكه بالارث من والدهم (أجاب) لا يعمل بالخط ولا يقضى به والحجة اليينة والاقرار او النكول فاذا لم يثبت مدعى الوقف دعواه بالوجه الشرعى لا يحكم له بما ادعى بقرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة واصله من أيديهم على دارمدة مددة تلقوها بالارث عن آبائهم ثم باعوا تلك الدار لرجل آخر ووضع يده المشتري وورثته من بعده على تلك الدار مدة نحو عشرين سنة ثم الآن ظهر رجل يدعى ان بعض الدار مستحق له بالارث من أبيه والبعض الآخر موقوف وأظهر حجة مكتوبة فى صيغة وصورة وقف بعض المحصة المذكرة فهل لا بد من ثبوت الوقف بالبينة الشرعية العادلة خصوصا اذا حصل بيع وشراء فى الدار المذكرة مع وجود الرجل المذكور وبينة من قبله فى البلد ومضى المدة

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١١



١٢٦٥ ١١

المذكورة ولا عبرة بهذه الحجة الا اذا ثبت مدعونه بالبينّة الشرعية (أجاب) لا يعمل بالمخاط  
ولا يقضى به والحجة البينة او الاقرار او الشكول فاذا لم يثبت المدعى دعواه الملك والوقف  
بوجه شرعى لا يقضى له بمادعى والله تعالى أعلم (سئل) فى واصله يدعى على متاع وله  
اخوة ادعوا عليه بعد موت أبيهم انه من تركته وطالبوه بما يخصهم فى ذلك بالارث  
فادعى الاختصاص به فهل اذا كان لهم بينة تشهد بان ذلك موروث عن والدهم يكون  
تركة ويقتسم بينهم جميعا ولا يطالب من واصله اليد بينة على الاختصاص حيث كان فى يده  
فقط (أجاب) القول لواصلع اليد بينة على ما بيده انه له كره واذا ادعى اخوته اشياء انما  
للأب وصحت دعواهم فيها وان الأب مات وتركها ميراثا ونبت ذلك بالبينّة الشرعية  
يقضى لهم باخذ استحقاقهم فيها والله تعالى أعلم (سئل) رجل مات من زوجته  
ومن أعتق فاقبلة فادعت الزوجة بفسخ فرائض وبعض نسائها وبعض أولادها بان ذلك  
عالمها فقهلى تكون تلك الاشياء من المشترك انصاح للزوجين ومنه يدق فيها الزوجة  
ببعض ما حثت كانت بالمنزل لدى هو سكن الزوجين ولو ختم ما به وكبل بيت المال ولا  
يثبت ملك الميت بقول امرأة أجنبية (أجاب) الاستسنة المذكورة ما يصلح للزوجين والقرل  
فيه للمضى منهم ما يمينه ما لم يتم نصاب الشهادة على انه للزوج والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة  
ذميين واضعين أيديهم على أرض تاقوها بالارث عن أصولهم وأصولهم عن أصولهم وهم  
يتصرفون فيها تصرف الملاك فى أملا كهم بالبناء وغرس الخيل والاشجار وغير ذلك  
فحواقتوا بعضهم سنة ثم ظهر جماعة من المسلمين فادعوا ان تلك الارض كانت  
لاصولهم وحدث لهم عجز وتعطيل عن زراعتها فوزعها الحاكم على أصول واضعى اليد  
والجمال ان أمول المدعى المذكورين كانوا حاضرين ومشايعين لادعائهم المذكورين  
وهم ساكتون بالامتنع زدة ولا معارضة وحكم القاضى بمنع المدعى المذكورين  
لتصديقهم على مشاهدرة أصولهم لتصرف المذكورين بالادعاء فادعى على واضعى  
اليد جماعة اخرون يمثلون تلك الدعوى والجمال ان المدعىين ومواريهم حاضرين عالون  
بالتصرف المذكور فى الارض المذكورة كوردة الماء ولهم ساكتون بلا عذر شرعى لا تسمع  
دعواهم الآن أيضا ويخبرون من معارضة واضعى اليد وتبقى الارض تحت يد الله بين كما  
كانت (أجاب) سكوت المحدث خمس عشرة سنة عن دعوى المالك بالامتنع شرعى انع من  
مهاج الدعوى وادعائه ضار مع مشاهدرة التصرف بالبناء والغرس والله تعالى أعلم  
(سئل) فى امرأة ذميمة متزوجة بذى صرافى وهما عليه ذراهم اترضها من ساو كيهما بخطه  
المعلوم المشهور بحكمه فى حال صحته وسلامته ثم بعد عدة مات الزوج المذكور وادعت  
الزوجة بتلك الذراهم وبجميع الفرائض والنحاس والفضة وغيرها ما يملكها  
انها ملك لها فهل يسهل بخط الصرافى المذكور يكون القول قرحا بيمينها فى ذلك  
رئيس لا حدى من الورثة معارضة الاسماء وقد أقر الزوج بذلك أيضا فى حال صحته وسلامته

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٣

وأشهد على نفسه بذلك (أجاب) يعمل بخط الصراف فيما عليه والقول للزوجة بيمينها فيما ييدها من الامتعة الصالحة للزوجين أو لها فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده قطعة أرض زراعية يتقفع بها بالغرس منذ خمسين سنة وزيادة والآن يدعى شخص بان الأرض له عن والده فأنكر واضح اليد دعواه وادعى بان الأرض والغرس له فهل لا تسمع دعوى ذلك المدعى حيث كان مقيما بالبلدة ومشاهدا التصرف واضح اليد فيها ولم ينازعه فيها المدة المذكورة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية تملكها من أبيه وواجهه مدة تر يدعى ثلاثين سنة ومضت عليه فادعى الآن رجل على واضح اليد انه يستحق الأرض من أبيه فأنكر واضح اليد دهوى المدعى والحال ان والده كان حاضرا بالبلدة ومشاهدا التصرف واضح اليد المدة المذكورة من غير منازعة وسن غير مانع ينعى فهل لا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة ولو أقام بينة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى وترك المورد الدعوى في مثل ذلك المدة مع التمكن مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف يدعى عليه رجل بانه كان ساكنا في مكان من أكنة الوقف في مدة الناظر الذي كان قبله وانه ترك بعض

١٢٦٥ ١٣

أمتعة في المسكان وهو رب ويريد مطالبة الناظر المدة والى الآن بها فانه كرد دعواه ذلك فهل لا يكون له مطالبة الناظر الثاني بدعته المدة المذكورة ولو نرض انه تركها في مكان الوقف وهو رب حيث لم يثبت على الناظر رانداستولى على شيء من الامتعة المذكورة وأخذها ويجبر على دفع الاجرة المقتضية عليه للوقف (أجاب) على مستاجر مكان الوقف دفع أجرته لمؤتمنه و ليس له مطالبة الناظر المدة المذكورة متى ما ادعاه والحال ساذ كر والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ادعوا على عهدهم ائني ابيهم بان ما في يد من اعيان تارة مشتركة من اربابها ثمن في ذمتهم مشتركة بينهم وبين ابيهم هو يريدون اخذ نصيبهم عن ابيهم منها فأنكر دعواهم ولا يثبت عليهم فلهي يكون القول قوله في ذلك ولا يبرر دعواه ولا يثبت ثبوت شرعى (أجاب) القول لنسكرا لثمة المذكورة كور يمينه حيث لا يثبت له دعواه والله تعالى

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ٢٠

أعلم (سئل) في رجل اسمه مصطفي الخلاق ادعى على رجل اسمه ابراهيم السيو في بانه كان مشتركا معه في حانوت معدل ببيع النخل مادة أربع سنين وانه تحاسب معه فوجد الحانوت خاسرا لبلد امن الدراهم فاحتسب معه بحضور جماعة من الناس وتسكام معه في شأن الخسران فالتمزم له نصفه وكتب عليه سند ابه فيسئل من المدعى عليه فاجاب بانه لم يكن يبيعه ويبيعه عقد شر كاهم لا وان المدعى أحضر في الحانوت المذكور بضاعة نحو خمسة آلاف قرش من ماله الخاص به ثم اتفق مع المدعى عليه على ان يبيعه ما في وما يحضره له من البضاعة والى مج بينهما بالسوية وان المدعى صار

١٢٦٥ ٢٩

أعلم (سئل) في رجل اسمه مصطفي الخلاق ادعى على رجل اسمه ابراهيم السيو في بانه كان مشتركا معه في حانوت معدل ببيع النخل مادة أربع سنين وانه تحاسب معه فوجد الحانوت خاسرا لبلد امن الدراهم فاحتسب معه بحضور جماعة من الناس وتسكام معه في شأن الخسران فالتمزم له نصفه وكتب عليه سند ابه فيسئل من المدعى عليه فاجاب بانه لم يكن يبيعه ويبيعه عقد شر كاهم لا وان المدعى أحضر في الحانوت المذكور بضاعة نحو خمسة آلاف قرش من ماله الخاص به ثم اتفق مع المدعى عليه على ان يبيعه ما في وما يحضره له من البضاعة والى مج بينهما بالسوية وان المدعى صار

١٢٦٥ ٢٩

يجلب البضاعة اللازمة للحيات والمدي عليه يدعوا ويسلم للمدي ثمنها ولا طولا  
وان رضاه بنصف الخسر مجهله بعدم لزومه وانه لم يسأل من اهل المعرفة وأخبروه بعدم  
اللزوم لكونه لا مال له لم يرض بنصف الخسر فكلف المدي اثبات دعواه فاحضر بينة  
فشهدت بالشركة بينهما ولم تبين كيفيتها وكذا المدي لم يبين الكيفية في دعواه فهل  
لا تصح البينة ولا الدهوى على هذا الوجه ولا عبرة برضا المدي عليه بنصف الخسر لعدم  
لزومه له شرعا وهل يلزم المدي أجره مثل المدي عليه لفساد شرط الرجوع له وهل القبول  
لذكر الشركة وما الفرق بين الاجبر الخاص والمشارك وهل اذا اعترف المدي للمدي  
ط كتم انه لم يكن بينهما وبين المدي عليه شركة أصلا وانه وياها عام لان يكون اعترافه  
هذا مبطالا لدعواه الشركة ايضا ولا تسمع للتناقض (اجاب) قد وقعت هذه الدعوى على  
مقتضى هذا السؤال مجله فان بين المدي في دعواه ان المدي عليه شاركه على متساو  
معلوم من كل منهما وتوفرت شروط شركة العقد وتحقق ذلك بالوجه الشرعي كانت  
الخسارة على حسب المسالين فان التزم زيادة على ذلك لا تلزمه الزيادة وان بين ان جميع  
المسال منه وان المدي عليه عامل وتوفرت شروط المضاربة كانت الخسارة على رب المال  
لا على المضارب وان التزمها وان دفع اليه مالا لا تصحبه المضاربة كالعروض يد  
مصحها كانت المضاربة فاسدة وحكمها ان المسال في يد المضارب امانة كالصحة فاداعل  
استحق أجر المثل وان خسرت ولا يلزم العامل شيء من الخسارة ومن المعلوم ان المدي عليه  
لا يستل الا بعد صحيح الدعوى واذا صح الدعوى اشركه وانكرها الاخر ولا بينة فالقول  
لمنكرها مع اليمين والاجبر الخاص من يعمل لراحم لا مؤقتابا النصيص والاجبر المشترك  
من يعمل لا الواحد ~~مستحيا~~ ونحوه أو يعمل لراحم لا مؤقتابا أو مؤقتابا نصيص  
كأن يستأجره ليرعى ثمنه شهر ايدريهم مثلا ولا يقول له لا ترجع غنم غري واذا ثبت اعتراف  
مدي الشركة بنفي الشركة بينه وبين المدي عليه أصلا كان ذلك مانعا من دعوى  
الشركة بتاريخ سابق على الاقرار وقد ورد علينا سؤال قبل هذا وكتبنا عليه ما صورته اذا  
ثبت اعتراف كل من الشريكين بشركة الوحدة تكون الوضعية عليه ما على حسب  
ملكهما فيما اشترى للشركة فان كان المشتري بينهما مناصفة تكون الوضعية عليهما  
كذلك فتتظا حقيقة ما في نفس الامر بحمل الواقعة وكل سؤال له جواب والله تعالى اعلم  
(مثل) في رجل بيده تركيبة شبل فبعها كذا ادعى عليه رجل بانها تركيبة اشتراها من  
رجل بغير سكنندرية بكذا مبلغا آخر في شهر الحجة سنة ١٢٥٠ وسين والمدي عليه ينكر  
دعواه ويدعي انه اشتراها من رجل آخر بغير سكنندرية في شهر محرم سنة ١٢٥١ وسين  
ولا بينة للمدي على دعواه والمدي عليه هذه بينة على دعواه فهل يكون القول قول  
المدي عليه ولا عبرة بدعوى المدي من غير اثبات دعواه بالبينة الشرعية (اجاب)  
لا يقضى للمدي بمجرد دعواه بدون حجة شرعية والحجة البينة أو الاقرار أو النكول والله

وجب

١٢٦٥ ٤





من الزيادة لا عبرة بدعواهما ويقسم جميع ما كان بأيديهم بالسوية بينهم (اجاب) البينة على المدعى بحيث لم يثبت المدعى ان دعواهما بالوجه الشرعى لا يقضى لماء ادا عيابه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بيده قطعة ارض خربة ملاصقة لداره تلقاها عن داله من مدة ثلاثين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها تصرف المالك من غير منازع له فيما ولا لوالده من قبله والا ان يدعى شخص من اهل البالد المقيمين بها بان الارض المذكورة له فانه كرا واضع اليد دعواه فهل اذا كان المدعى مقيما بالبلد ومشاهدا لتصرف واضع اليد فيها لا يسمع دعواه المذكورة بعدمضى هذه المدة (اجاب) لا يسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يتصرف في بيت مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارضة له في ذلك ولا منازع والا ان برز رجل آخر يدعى ان البيت المذكور جار في ملكه بموجب حجة شرعية بخلافه فانه لا يسمع دعواه ولا يعمل بحجته لكونه مشاهدا للتصرف ولا مانع له من الدعوى في المدة المذكورة (اجاب) لا يسمع دعواه المالك والخال هذه حيث انكر ذوا اليد دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتق جارية زينة وزوجها لآخر ولد فقهاء يبرها ويجمع له وقفاء على عتقائه ومات المستحق المذكور وصار المتولى على الغالب يصرفها لعتقائه مدة سنتين فاذا الا ان منع زينة المذكورة بعدم صرف لها السنتين متعللا بانها لم يكن معها ورقة بالعتق بختم المعتق فهل لا عبرة بعمله حيث كان هناك بيعة تشهد بالعتق ووجد سند شرعى ذكر فيه انها معتقة الواقف المذكور وبه شهادة هذا المنازع وختمه ويكون لها أحد ذاستحقاقها شرعا (اجاب) اذا ثبت عتق الواقف زينة المذكورة بالبيعة العادلة وكان وقفه على عتقائه لا يكون للناظر منعها من الاستدقاق بعتاله بما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على اخر طالبه به ولم يجد ما يوفيه به سوى دار وطلعت بستان فباعها له بمائة عليه من الدين وزيادة عليه فبضها منه بمحضرة بيعة ووضع ذلك المشتري بيده على الدار والبستان مدة تزيد على خمس عشرة سنة يتصرف فيها بالبناء والدار وقطع الاشجار والاثار من البستان ولم ينازع في ذلك منازع ثم انكر البائع البيع فهل اذا ثبت المشتري الشراء بالبيعة الشرعية لا يعتبر بخود البائع البيع (اجاب) لا يعتبر انكاره البيع بعد ثبوته عليه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ذمينة ماتت عن اولاد اولاد عجمها ثلاثة ذكور عصبة وتركت مكانا ولا وارث لها سوى عصبتها المذكورة فتنقلب بطرك النصارى على الورثة لضعفهم ومنع الورثة من اذنه كان مورثتهم من التصرف فيه وادعى ان المال كله وقفه في حياتهم على جهة من فقراء النصارى ولا سند للبطرك ولا بيعة ادعى دعواه بل حمله بعض جماعة على دعواه بالوقف بخيرنا للورثة لبيعوه للبطرك بجزء قليل عن قيمته ثم يرد ذلك الميراث للبطرك شرعا من الورثة ليعمل في بيعته الا يباع بغير قيمته فامتنع الورثة من بيعه له فولى لاد بر الورثة على بيع المسكان وبيع بعض البطرك ولو طلبه



بضع في حقه ويجبر شرعاً على رفع يده عنه وتسليمه للورثة المذكورة ولا عبرة بدعوى  
الوقف ولا ثبت الوقف في حق ورثة الواقف المجاحدين له بمجرد دعواه بذلك ولو كان  
ناظر إلى أوقاف النصارى حيث لم يكن وقفه ثابتاً شرعاً (أجاب) لا يثبت الوقف بمجرد  
دعوى الناظر المذكور بدون تحققه بالوجه الشرعي ويؤثر برفع يده عن المسكان المذكور  
وتسليمه للورثة المسالك ولا يجبرون على البيع له وإن رغب فيه بضع قيمته والله  
تعالى أعلم (سئل) في جماعة بأيديهم منازل وأرض مشتملة على نخيل وأشجار وأطيان  
زراعة مرسومة باسمهم في الدوان وأضرب أيديهم على ما ذكر بالتلقي عن أصولهم يتصرفون  
فيه تصرف الملاك في أملاكهم كما كانت أصولهم من غير منارح ولا مدافع مدة تزيد على  
ثلاثين سنة والآل برز جماعة يدعون أن ذلك ملك لهم فهل لا تسمع دعواهم مع اطلاعهم  
وأصولهم على التصرف المذكور وعدم مانع عنهم من الدعوى واذن منهم قاضي ناحيتهم  
من سماع الدعوى لما ذكر بحجة شرعية وأرادوا أن يدعوا يدعوى مكررة غير مسوعة  
شرعاً لدى حكم آخر لا جل تعريضهم لا يجابون ولا يسوغ لهم فعل ذلك شرعاً (أجاب) إذا  
كان المدعى حاضراً وسكت عن الدعوى حتى مضى عليه خمس عشرة سنة فما كثر مع كونه  
سن الدعوى على ذي اليد المجاحد دعواه لا تسمع دعواه عليه بخبر دعوى الارث والوقف  
بذلك ولا تسوغ الدعوى بغير حق لاجل اضرار المدعى عليه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجلين بينهما أقطام وال وغيره وأوجه لا بينهما مجلسا عرفيا ونحاسا بقي لأحدهما عند  
الآخر مبلغ بمثل حساب على يد بيته من أهل ذاك المجلس وكتب بينهما سنداً ثم بعد مدة  
مات صاحب المبلغ فطلب وارثه من الآخر ما في السند الكائن في يده ورثته بقضى البينة  
فاظهر خصمه جهة فيها ختم قاضي خالية عن البينة كرفيا أن له على مورثه مبالغاً وذكر  
أنني خصمت لك ما في سند أبيك من أصل ما في الحجة فأنكر الوارث هذه الحجة ولم يثبت  
مضمونها لا باقرار ولا بيينة وهي خالية عن الشهود فهل لا يعمل بها من غير ثبوت مضمونها  
(أجاب) لا يعمل بصك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في ابني هم لهما دار  
مشتركة بينهما بالسوية فافقسها وأخذ كل نصيبه وبنياحاً بينهما ما افتح كل منهما باباً  
لدار من جهته أخرى فمستدثرة سنة ثم مات أحدهما عن ورثة فادعى ابن العم الحى  
بأن لهما حصة لم تأخذ ما خصها في الدار قبل القسمة فأكروا دعواه فهل إذا ثبت أن العمة  
أخذت ما خصها في الدار منذ أن وثلاثين سنة وسمعت وباعته لرجل أجنبي قبل قسمتها  
لا عبرة بدعواه المذكورة ويمنع من معارضة ورثة ابن عمه في دارهم (أجاب) إذا تحقق  
ما ذكر بالنسبة شرعاً فدعوى ابن العم على الوجه المذكور غير مسوعة والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يدعى عليه آخر بأنه دفع لانيء العائث قدراً معلوماً من الدراهم ويريد  
أن يطالبه بها فإنه كرد دعواه المذكورة فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة بمجرد دعواه  
الدفع لانيء العائث قبل حضوره وتحقيق دعواه بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يجاب

٢١ ١٢٦٥

٢١ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

شعبان

٩ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

١٠ ١٢٦٥

١٠ ١٢٦٥

١١ ١٢٦٥

لذلك يدون كفاية شرعية والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار مدة طويلة ادعى عليهم آخرون بانها لهم آلت لهم بالارث عن مورثهم فاعترف لهم واضعوا اليد بذلك وادعوا ان مورثهم اشتراها من مورث المدعين فهل اذالم يثبتوا دعواهم الشراعية بالبينة الشرعية لا عبرة بها و يؤمرون بتسليم الدار للمدعين عملا باعترا فهم ولا عبرة بتعلمهم بطول المدة (أجاب) اذ اعترف واضع اليد المدعى عليه باصل الملك للادعى ولم يثبت انتقاله اليه بناقل شرعى يؤمر بتسليم المدعى للادعى ولا عبرة بتعلم المدعى عليه بطول المدة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر أوصى لعقائه بشئ معلوم دون الثلث وهو في حال الصحة والسلامة وكتب ثلاث الوصية في دفتر بخطه ثم بعد مدة مات عن أولاده وعن عقائه فهل تسكون هذه الوصية صحيحة نافذة حيث كتبها بخطه في دفتر التجارة ويعمل بها يدون بيته (أجاب) لا يعمل بالخط الا في مسائل منها خط البيعة فهل كتب الوصية في دفتر بخطه وكان خطه معلوما بين التجار وأهل البلد وطلب الموصى له الوصية بعدم موت الموصى وعرف الناس خط الميث حكم القاضي بالوصية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على رجل في نخل بأنه باعه له مورثهم قبل موته بالا كراه الشرعى واثبتوا ذلك لدى المحاكم الشرعية بالبينة الشرعية وبتصديق المدعى عليه بعد ذلك وكتب لهم حجة باستحقاق النخل وتصدق المشتري على أن التحق لهم دونه ومنع المدعى عليه ووضع الورثة أيديهم على نخل مورثهم وصاروا ينتفعون به مدة نحو سبع سنين ثم بعد هذه المدة أراد منازعة الورثة في النخل المذكور متعللا بأنه حقه وان مورث المدعين كان باعه له طائعا فهل بعد ثبوت ما ذكر وتصديقه بأنه التحق فيه لهم دونه لا تسمع دعواه عليهم بعد ذلك (أجاب) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه في تلك المحادثة الا اذا برهن على ابطال القضاء أو على تلقى الملك من المقضى له أو على التناج كفاي العمادية والبرازية أفاده السيد الطحطاوى من باب دعوى الرجلين فلا وجه لمعارضة المحكوم عليه اذا تحقق ما هو مستور والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قليوب في حادثة مضمونها ان امرأة ادعت على رجل انه زنى بها ولا بيينة لها يل أقرأ امام المحاكم السيامى انه ازال بكارتها باصبعه مرة واحدة فهل يعتبر هذا الاقرار في المحذور والمهر وهل لها تحليفه في ذلك أولا (أجاب) موجب اقرار الرجل المذكور طائعا بازالة البكارة باصبعه مهر المنزل اذ هو موجب ازالة البكارة من اجنبي كما ذكره في ردالمحتار من المهر ونسب به للكتب المعتمدة المتداولة والتعزير لا المحذور الشرعى ولا تحليف في المحذور ومنها حد قذف ولعان ولا يمين اجساما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض زراعة على ما كان عليه مورثه مدة تزيد على أربع وعشر من سنة وهو يزعمها ولم ينزعه فيها أحد فهل اذا ادعى رجل الآن أن القطعة الارض له أعارها الواضع اليد فانسكروا واضع اليد دعواه لا تسمع دعواه ولا تقبل منه البينة حيث كان حاضرا في البلد المدة المذكورة ولم ينزع

١٢٦٥ ١٦

في ذلك (أجاب) اذا كان المدعى عليه جاحدا ومضت تلك المدة والمدعى ساكتا عن الدعوى فيها بلا مانع شرعي لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة المدعى عليه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار وأرض خربة فيها بعض نخيل ادعى عليهم رجل بانه يملك جميع ذلك بطريق الارث عن أبيه ووجه وانهم واضعون أيديهم على ذلك في غيبته وهو في عسكر الجهادية ومعه بيعة تشهد له بالملك فيه عن مورثيه فهل تسمع دعواه وتقدم بيئته على بيئته واضعي اليد ويجبرون على تسليم ذلك اليه بعد ثبوت الملك له فيه عن مورثيه بالبيعة الشرعية (أجاب) نعم تسمع دعوى الارث لما ذكر حيث

١٢٦٥ ٢٠

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار في بلدة أخرى آلت اليهم بطريق الارث عن أقاربهم ووضع شيخ البلدة عليهم مدة خمس وعشرين سنة ولم ينافروا تلك المدة لكونه ذا شوكة وادعى انه اشتراها من المورثين فأنكر وادعواه ولا بيعة له على ذلك فهل اذا كان معترفا بان اصل الملك في الدار المذكورة للورث ولم يثبت نقل الملك له بناقل شرعي يكون للورثة نزعها منه (أجاب) اذا اعترف واضع اليد المدعى الارث بان اصل

١٢٦٥ ٢١

الملك في الدار للورث ولم يثبت انتقاله اليه بناقل شرعي يؤمر بتسليم الدار لو ادعاه والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من بلاد البرابرة ماتت عن ابن وتركته حصته في ساقية بطريق الميراث عن أبيها ثم بعد مدة تزوجت على خمسين سنة أو أكثر طلب الابن ان ياخذ نصيبه بطريق الميراث عن أمه فامتنع باقي الورثة من ذلك متعللين بان أمه ماتت ومضت هذه المدة ولم يطلب حقه فهل لا عبرة بتعللهم بذلك ولو طال المدة ولا يسقط حقه في الميراث عن أمه بمضي هذه المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان بحيث كان باقي

١٢٦٥ ٢٣

الورثة مقررين بان الابن المذكور نصيبا في الساقية آل اليه بالميراث عن أمه لا يكون تعللهم بما ذكر مانعا من اخذ ما يخصه منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء نصف ثور ودفع له الثمن فاشتري الوكيل المذكور ثورا نصفه للرجل الموكل ونصفه لوالد الوكيل والآن يدعي والد المشتري ان الثور المذكور كله له وأنه من ماله وهو واضع يده عليه فأنكر مالك النصف الموكل دعواه وادعى التوكيل ودفع الثمن وشراء الوكيل له فهل اذا أقام بيعة تشهد بانه وكل ولده المدعى عليه في شراء النصف وأنه شراء له بالثمن الذي دفعه له يقضى له به جبرا على والد المشتري (أجاب) اذا ثبت توكيل الرجل

١٢٦٥ ٢٧

المذكور بشراء نصف الثور له وشراء الوكيل له لا يكون لابي الوكيل معارضة الموكل في ذلك النصف بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مع آخر وكل واحد منهما في قرية أحدهما يرسل البضاعة لشر يكمه في القرية التي هو فيها لاجل ان يبيعها فبعد بيعها يرسل الدراهم لشر يكمه والكسب بينهما مائة مائة وفي كل سنة يتخاصمان مع بعضهما او ياخذ كل واحد منهما نصيبه في الربح وبقية على ذلك مدة من السنين ثم مات أحدهما فبعد موته ادعى الشر يكل الآخر انه أرسل بضاعة لشر يكمه من هذنته لامن

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ١١

١٢٦٥ ١١

١٢٦٥ ١١

الشريعة وثمنها باقى بدمته فانكروا رث الشريك ذلك فهل لا عبرة بدعواه بدون ثبوت شرعى واذا تعالى بان البضاعة مكتوبة في دفتر المدعى لا عبرة بتعاليه بذلك ولا يعمل بهذا الدفتر بدون بينة (اجاب) اذا لم يثبت الشريك المذكور دعواه بالبينة الشرعية لا يكون له الرجوع في تركه شريكه ومجرد كتابة ذلك في دفتر المدعى لا يوجب الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على أرض جوين مدة ثلاثين سنة من موت والده ووالده وضع يده عليهم امدة من السنين فصل الآن نزاع بين واضع اليد وأقاربه فادعى الاقارب ان لهم حقا في هذا الجوين فانه كروا واضع اليد والمحال ان والده المدعين كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف واضع اليد في الجوين المذكور من غير منازعة ومن غير مانع منه مدة تزيد على عشرين سنة فهل لا تسمع دعوى اقدمين بذلك حيث جحدوا واضع اليد دعواه المذكور (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى واذا كانت الدعوى ارباعا عن أبيهم فكذلك لو جحدوا المانع في حقه كما هو مرسوم في دعوى تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نظرونا معلوم الوزن باخبار القبا في بقدر وزنه وهو واقعة دبه للقبا في على ذلك القدر ثم أخذه مشتريه مع علم بقدر الوزن من القبا في وتوجه به الى مصر فوزنه في ديوان مصر العتيقة وديوان بولاق فلم توجد فيه زيادة بل وجد فيه نقص متعارف ثم الآن ربه يدعى زيادته عن القدر المعلوم المأخوذ به العلم من القبا في والمشتري يشكر قول البائع بالزيادة فهل والمحال هذه يكون القول قول المشتري في عدم الزيادة ولا عبرة بدعوى البائع الزيادة (اجاب) القول للمشتري القبا في مقدار المقبوض بيمينه لانه المنكر وعلى البائع البينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يئنه وبين آخر أخذوا حيا وتكاسبا وانقطع ما بينهما من الاخذ والاعطاء ومضى على ذلك مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة والآن ادعى أحدهما على الآخر مبلغ مكتتب بوثيقة وأنكر المدعى عليه فهل لا تسمع دعواه بعدمضى تلك المدة لاسيما وهو ساكن معه بالبلد ولم يئنه من الدعوى مانع شرعى (اجاب) الدعوى على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لآخر من مدة خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازع له فيها ثم مات البائع عن بنت فارادت ابطال البيع منسكورة له فهل لا تجاب لذلك اذا كان البيع ثابتا بالبينة الشرعية من والدها وتمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت البيع من المسالك حال صحته بالوجه الشرعى لا يكون له منته معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض زراعية ساطانية مدة تزيد على أربعين سنة تلقوها عن أبيهم فادعى عليهم الآن اولاد أختهم بان لا ييهم فيها حصص فانكروا دعواهم والمحال ان المدعين حاضرون ومشاهدون لتصرف واضع اليد ولم ينازحهم ولم يئنه مانع شرعى من اقامة الدعوى عليهم تلك المدة فهل لا تسمع دعواهم خصوصا لتوارث في الارض الاميرية فيكون الحق فيها الواضى اليد (اجاب)



الدعوى على الوجه المذكور غير مستوعبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تملكها من أبيه بالارث مدة تزيد على أربعين سنة فالآن ادعى عليه جماعة بأن لهم فيها حقا والمحال أنهم حاضرون مشاهدون لتصرفه المدة المذكورة ولم ينزعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم عليه والمحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى مد خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث الشرعي عن أصولهم يباعها بعضهم في قبضة واحد منهم لاخوان من مدته خمس وعشرين سنة والاآن حضر الغائب ويريد أخذ الدار المذكورة من المشتري بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك اذا كان البيع ثابتا بالبينة الشرعية بل يكون له اخذ نصيبه الذي كان يستحقه من والده ويمنع من معارضة المشتري فيما زاد بدون طريق شرعي (أجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من معارضة المشتري فيما عدا ما يملكه في تلك الدار بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه قدر من الدراهم لا يخرج بموجب تمسك مشمول بختم المديون فهل اذا جسد المديون الدين لا عبرة بانكاره ويقضى عليه بدفعه لرب الدين حيث كان التمسك مشمولا بختمه المعروف ويكون الختم كالمخند لزوم العمل به اذا كان المدين ممن يعمل بخطه كالتاجر ونحوه (أجاب) لا عبرة بانكار المدين للدين ويقضى عليه بدفعه لربه اذا عرف ختمه بوثيقة الدين وكان تاجرا أو نحوه ممن يعمل بخطه عرفا على ما ذكره العلامة الرمل في فتاواه من ان الختم كالمخطوطة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية وهو يزعمها وينتفع بها مدة نحو ثلاثين سنة من غير معارض ولا منازع فالآن ادعى عليه رجل مشاهد ومطلع على تصرفه وانتفاعه بها المدة المذكورة بأن له حقا فيها واستولى عليها وتصرف فيها لا غير فهل اذا كان حاضرا وموجودا ومشاهدا لتصرفه واصل يده ولزراعته وانتفاعه بها وتاركا لها باختياره المدة المذكورة لا تسمع دعواه ولا ينفذ تصرفه مع انكاره واصل يده ودعواه هذه (أجاب) سكوت المدعى تلك المدة مع مشاهدته تصرفه واصل يده في أرض الزراعة الاميرية وتركه اختيارا مانع له من طلبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية فادعت عليه زوجته انه وهبها لها ويدها ووثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعوى الزوجة ذلك بدون ثبوت بيينة شرعية ولا بالوثيقة المذكورة (أجاب) لا يقضى بذلك لم يثبت مضمونه شرعا والحجة البينة أو الاقرار أو النكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة كور وعن بنت وعن زوجة وترك ما يورث منه شرعا من نخيل وغير ذلك ثم بعد ذلك مات أحد الكور عن ابنتين ولم تقسم التركة فطلب باقي الاخوة الثلاثة قسمة ماتركه والدهم من النخيل وغيره وادعى أولاد الاخ ان أباهم غرس بعض النخيل قبل موته في حال حياة أبيه ويريدون الاختصاص به دون باقي الورثة فهل لا عبرة بدعواهم ذلك ويكون ما غرسه الابن من النخيل وهو في عائلة أبيه

١٤ ١٢٦٥

١٧ ١٢٦٥

٢١ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

نحو

٧ ١٢٦٥



لا يبيعه ميراثا عن الاب يقسم على جميع الورثة (أجاب) اذا كان الابن في عائلة أبيه  
ومعينا له يفسد كون جميع ما حصله الابن بكسبه لا يبيعه حتى لو قرص شجرة كانت لا يبيعه  
كما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جارية أراد بيعها فادعت عليه بدواهم  
ودنا نير وحلى فهل لا تسمع دعواها على مالكها الكون أو ما يبيدها ملكا سيدها  
(أجاب) نعم لا تسمع دعواها حيث ادعت انه أخذ ذلك منها وهي علوكة له والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة من رجل يدعى انه مملكها بالارث من قريبه  
فخازها المشتري وبنائها ثم بعد مضي مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة قام أهل البلد على  
المشتري وأرادوا نزاعها منه مدعين ان البايع له أجنبي من ما أسكنها الاصل فهل لا تنزع من  
المشتري بهذه المدة خصوصا ودعواهم مجردة عن البينة (أجاب) الدهوى على الوجه  
المذكور غير مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة الاب له ثم مات الابن  
الاب له من اخته لأمه وعن أولادهم الاب وترك جانبا من الخيل فادعت أولاد العمة انه  
وهب لهم الخيل وترافعوا مع الوارث على يد قاضي بلدهم ولم تثبت البينة من الاب له حكم  
الحاكم على ان الخيل حق الورثة وكتب لهم حجة بمنع أولاد العمة المدعين بالبينة من  
الاب له واخذ كل ذي حق حقه ثم بعد مدة أراد أولاد العمة منازعة الورثة متعاليين بان  
الاب له وهب لهم الخيل قبل موته فهل لا عبرة بدعواهم بذلك حيث لم تثبت البينة خصوصا  
الاب له لا تصح بهيته حيث لم يميز ما يقول (أجاب) ليس لأولاد العمة المذكورين معارضة  
الوارث حيث كان الأمراء ومسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا  
وجازها الحيازة الشرعية بموجب حجة شرعية وبينة من المسلمين ثم ان المشتري المذكور  
باعها من آخر وبعد مدة توفي البايع فالا أن يدعى البايع الاول انه أكرهه على البيع وتداخوا  
عند الحاكم الشرعي وطلبت البينة من المدعي بيع الا كراه فحضرت بينة وشهدت انه باع  
بيعاً با تامة مختاراً من غير كراه ولا اجبار عليه وحكم الحاكم الشرعي بفسخ البيع  
المذكور ومنعه من الدعوى حيث ثبت ان لاحق له فيما يدعيه وانجح الحاكم الشرعي  
اعلاما شرعياً عنه وأعطى الاعلام الشرعي للمدعى عليه فرجع عن دعواه الاولى وادعى  
انه باع الدار بيع وفاء فهل بعد دعواه الاولى ان ذلك البيع بات بالاكراه وحكم  
الحاكم لا يقبل منه أن ذلك البيع كان بيع وفاء ولا تسمع دعواه بذلك لتناقضه (أجاب)  
لا تسمع دعوى المدعي بما ذكر حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل اشترى حصة في مكان ووضع يده عليها مدة ثم بعد ذلك أراد رجل مجاور له  
ومشاهد لشراؤه الاخذ بالشفعة او منع المشتري من الاخذ بشفعته المشتراة معالاً بان  
اصلها ملك اجداده ولا بينة له على ذلك فهل لا تقبل دعواه بدون اثبات شرعي وليس له  
الاخذ بالشفعة حيث شاهد البيع وسكت لاسمها والمكان المبيع فيه الحصة المذكورة  
محتكر (أجاب) لا يقضى للمدعي بمجرد دعواه بدون برهان شرعي على فرض كونها

١٢٦٥

٢١

معهودة وسكوت الشفيع عن الطلب بعده علمه بالبيع وقدر الثمن مسقط لشفعته بفرض كون المبيع محلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وعن اولادها وتزكت ما يورث عنها شرعا من عقار ونخل وغير ذلك فوضع اولادهم ايديهم على جميع التركة بدون قسمة شرعية مدة فهل للبنتين المذكورتين اخذ ما ينصههما فيما ثبت انه تركه عن امهما ولو طال المدة (اجاب) للبنتين اخذ حصتهما من تركته والمذمومة ما حيث لا مانع يمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج غائب وجعلت لها وصيا على تركتها فوضع الوصي يده على التركة وحضر الزوج وطلب اخذ نصيبه من تركته وزوجته التي تحت يد الوصي فصارت بوعده حتى مات الوصي عن ورثة والتركة تحت ايديهم فهل يكون له مطالبة ورثة الوصي بنصيبه من تركته وزوجته واخذه منهم وايسر لهم الامتناع من دفعه والمحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبتت زوجية الرجل المذكور له هذه المرأة بالوجه الشرعي فله اخذ نصيبه من تركته وزوجته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع عقارا لآخر ومكث تحت يده نحو اربعين سنة ثم مات عن ابن فوضع يده بعده عشر من سنة فادعت امرأة من اقارب البائع ان ذلك العقار ملك لها عن ابيها وجدها والمحال انها كانت موجودة وقت البيع والتسليم ومشاهدة تصرف المشتري وولده تلك المدة ولم تدع وكذلك والدها مشاهد ذلك ساكت عن الدعوى بلا مانع شرعي اكثر من خمس عشرة سنة قبل وفاته فهل لا تسمع دعوى المرأة المذكورة والمحال هذه وتمنع من معارضة وارث المشتري (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأة المذكورة

١٢٦٥

٢٨

حيث كان الحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ورثة فارد رجل ان يدعي في خلفاتها مبلغ كذا كذا قرش ثمن اعيان قومت عليهما من مخلفات ابيه وقت قبضتها من مدة ست وعشرين سنة من وقت التقويم فهل لا يجاب الى ذلك ولا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار ونخل ومواسيط بطريق الهبة عن اقاربه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف في ذلك ويتنفع به المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه رجل بان له حقا بالشرع في ذلك من اقارب الموهوب له قبل تاريخ الهبة فانكر واصل اليد دعواه فهل اذا كان المدعي حاضرا ومشاهدا تصرف واضح اليد تلك المدة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خرج من بلده ومكث في غيبته مدة عشرين سنة وله دار يملكها

١٢٦٥

٢٩

فحين رجع من غيبته وجد شيخ البلد باعها لرجل يثمن معلوم فطالب رفع يده مشتر بها عنها فطلب منه رد ما دفعه الشيخ البلد من الثمن فدفعه له فبعد ذلك امتنع المشتري من تسليمها لهما لهما متعللا بأنه واضح يده عليهما مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل لا يكون

١٢٦٥ ٣

طول المدة ما نفعه من اخذها مع تصديق المشتري بالملك له وقد اشتراها من شيخ البلد وهو  
واضع يده عليها تلك المدة ولا عبرة بعمله (اجاب) الحق لا يسقط بتقادم الزمان وحديث  
كان واضع اليد مقر بان الملك في الدار المذكورة للمدعى فالواجب عليه تسليمها  
له والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة تتحاكموا الى حاكم شرعي وادعوا على آخرين  
من الجارى في اثر جدهم الاعلى جانباً من الاطيان الاميرية ودارين متقابلتين وان من  
نحو عشرين سنة توفي والد أحد المدعين الذي كان واضع اليد على ذلك حين كان شيخاً  
بالناحية ووالد المدعى عليه كان شيخاً في البلدة أيضاً فلما توفي والد أحد المدعين اصبحت  
شياً حتمه على والد الذي اليد من قبل الحاكم السياسي فوضع يده على ذلك جميعه لانه كونه شيخاً  
بالناحية ولعدم اقتدارهم تسحبوا من بلدتهم واقاموا بالوجه القبلي مدة نحو ثلاث عشرة  
سنة وعاد البلدتهم من نحو عشر سنوات وعملوا دعوى مع والد الذي اليد بعد حضورهم  
بمعرفة الحاكم السياسي وأخذوا منه أعياناً خلاف ذلك وتر كوا الدعوى بذلك لعدم  
اقتدارهم ولكون والد الذي اليد شيخاً بالناحية وانهم الآن يطالبون المدعى عليه برفع يده  
عن ذلك لكون ذلك جار يافي اثر جدهم وأصولهم وبالسؤال من ذى اليد عن ذلك أجاب  
بالانكار لما كبتهم لذلك وكران والده تلقى الدارين المدعى بهما المذكورين من المدعين  
بشئ معلوم في تاريخ معلوم وان له يدنة على ذلك وان الطين المذكورة تلقاه عن والده  
بعد وفاته وان والده كان واضع يده عليه زيادة عن عشرين سنة حال حياته انجز المدعين  
عن زراعته وتر كهم لذلك باختیارهم وان المدعى عليه أيضاً بعد وفاة والده تصرف  
في الدارين بالهدم والبناء وفي الارض بالزراعة مع مشاهدة المدعين انصرفه في  
ذلك وعدم المنازعة منهم فهل اذا ثبت ما ذكره المدعى عليه من تلقى والده الدارين بالاشراء  
على الوجه المذكور وانتقالهما اليه بالارث عنه يمنعون عن معارضة المدعى عليه وليس  
لهم الدعوى في اطميان الزراعة حيث تر كوها تلك المدة باختیارهم وشاهدوا تصرف  
واضع اليد والده فيها (اجاب) اذا ثبت المدعى عليه انتقال الملك في الدارين المذكورة  
لمورثه وايولتهما اليه بالارث عنه بنساق شرعي لا يكون لاحد معارضة له ولا ترفع يده  
عنهما بدون وجه شرعي ومن المقرر لا تمتنا ان الحق في أرض الزراعة الاميرية يسقط  
بالترك اختياراً فلا تسمع الدعوى في أرض الزراعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل واضع يده على ثلاثة ارباع دار تلقاها بالاشراء من رجل وكتب له حجة بها ومضى  
على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة والآن يدعى رجل كان حاضراً وقت البيع والتسليم  
ومشاهد له بعد عرضها عليه ان يشتريها بأن له حق في الدار المذكورة آل له قبل البيع  
من امرأة قريبة له فهل اذا كان حاضراً وقت البيع والتسليم ومشاهدات تصرف المشتري  
في ذلك بالهدم والبناء ولم يدع مع التمكن لا تسمع دعواه بدون وجه شرعي (اجاب)  
السكرت وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري في المبيع هدماً وبناءاً مانع من سماع

١٢٦٥ ٥

١٢٦٥ ١

الدعوى على ما عليه القوي قضاها للاطماع الفاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
 على كون دارا بالميراث الشرعي من والدهم مدة تتر يدعن عشرين سنة وهم يتصرفون فيها  
 بالبناء وغيره من غير منازع لهم فيها ولا لايتهم من قباهم والآن ادعى جماعة من أهل  
 البلاد المقيمين بها ان الدار المذكورة ملك لهم من أبيهم والذي منهم من الدعوى بها  
 كون مورث واضع اليد عليها ذاك شوكة فهل اذا أقاموا بينة بذلك لا تسمع دعواهم بها  
 أو ماذا يكون المحكم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث  
 والوقف ووجود عد شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت وترك  
 ما يورث عنه شرعا من دار ونخل وغير ذلك ثم مات كل من الابنين والبنت عن ورثة قبل  
 قسمة التركة فاراد ورثة البنت أخذ ما يخص أمهم من تركته والدها فادعى ورثة الابنين  
 منها قائلين اننا منهم انما ابائنا الذين ماتوا ان بنت الميت المذكورة ماتت قبل موت  
 أبيها فهل اذا أثبت ورثة البنت المذكورة موتها بعد أبيها يكون لورثتها أخذ نصيبها من  
 تركته والدها بالقرينة الشرعية ولا عبرة بقول باقي الورثة انها ماتت قبل أبيها (أجاب)  
 في واقعات المقتنين ما نصه مات عن زوجة وأخ وأب وابنه مات ايضا فقال الاخ مات أنى  
 بعد موت ابنه في الميراث وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنه قال قول للمرأة  
 والاصل في هذا المجنس ان الووثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب او اصله فالبينة  
 بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر انتمسى والله تعالى أعلم (سئل) في  
 جاموسة مشتركة بين رجل وامه مات الرجل عن ابنه وامه وزوجته فادعى ان الجاموسة  
 ملك لمورثهم ولا حق لأمه فيها فترافع الجميع على يد القاضى و اثبتت الام التركة وانها  
 تستحق المصنف فيها وبيعت الجاموسة واطلى القاضى كل ذى حق حقه واشترت الام  
 بحصة من الثمن بجمعة ووهبت الاولاد بنتها وقبضها الاولاد وهازوها لانفسهم فبعد  
 مدة تزايد على ثلاث سنين ماتت الواهبة فادعى ابن الرجل المذکور المتوفى وزوجته ثانيا  
 ان الحق في الجاموسة لمورثهم ما بعد الترافع الاول وثبتت التركة بالوجه الشرعى واطفاء  
 كل ذى حق حقه على يد القاضى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما ولا يقضى لهما بشئ في  
 تركتهما من الثمن الذى اخذته في مقابلة نصيبهما من الجاموسة (أجاب) اذا تحقق بالوجه  
 الشرعى مشاركة الام لابنها في الجاموسة المذكورة في وجه وارث الابن كما هو مذکور  
 لا يكون له المراضة بعد ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حال  
 رجلا بجاهيته فقبضها ثم دفع لربها بضمائها وبقي عليه مبالغ صار ديناً في ذمته فكتب  
 له بذلك الباقي سنداً عليه بينة شرعية ثم بعد ذلك مات رب الدين عن ورثة واولاد قصر  
 وطالبت الورثة المدين بما عليه من الدين لمورثهم فاقرب به ثم ادعى دفعه قبل ذلك لمورثهم  
 متعللاً بسندات بيده مقطوعة الثبوت مدعيانها بخط الميت وختمه فهل لا عبرة بذلك  
 ويلزمه دفع ما عليه ما لم يثبت الدفع الى المورث بطريقة الشرعى خصوصا ولم يكن الميت

٩ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥



تأجر ولا مزار ولا صرفا فمن يسهل يحظهم ولم يثبت أنه خطئه أيضا (أجاب) نعم يلزم  
 المدعي دفع ما عليه من الدين ما لم يثبت أنه دفعه إلى ربه بالطريق الشرعي ولا عبرة بالوثائق  
 المقطوعة الثبوت والمحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة قرارا  
 في طاحونة دائرية بمن معلوم فتمعه شخص من الانتفاع بها وادعى أن له على أبيهم مبالغاً  
 من الدراهم قدره ست وأربعون قرشا والمحال أن مورثهم له تركه تحت أيدي ورثته تقي  
 بالدين وزيادة على فرض ثبوته فهل والمحال هذه لا يمكن المدعى على المشتري من منعه من  
 الانتفاع بما اشتراه ولا مطالبة له عليه بشئ (أجاب) المشتري من الوارث ليس خصما في  
 اثبات الدين على المورث فلا تباع دعوى الرجل المذكور على المشتري وللا لك التصرف في  
 ملكه والانتفاع به وليس لاحد منعه عن ذلك يدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في امرأة تملك دارا واشجارا باعتها لرجل أجنبي بمن معلوم فبعد مدة ادعى عليه بعض  
 أقارب به بان يبيع المرأة له ما ذكر باطل متعللين بان ما باعتها ملك لزوجها الذي مات تعنتا  
 وكراة من - م له فهل اذا كان الحق ثابتا للمرأة المذكورة فبما باعتها من الدار والشجر  
 بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية يكون البيع صحيحا نافذا ويمنعون  
 من التعرض له يدون وجه شرعي (أجاب) دعوى المدعى على الوجه المذكور غير مسموعة  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالارث عن أبيه عن جد مبيع به جم فقير  
 من أهل بلده يشهدون بذلك في رجل من مشايخ تلك البلد وادعى على مالكها انها  
 وقف وأراد رفع يد المالك عنها فهل اذا لم يكن مدعى الوقف مستحقا ولا ناظرا سمع  
 دعواه بذلك ويجاب فيها وله رفع يد المالك عن الطاحونة او تكون دعواه مردودة من  
 أول الامر لا سيما وقد اسند الوقف إلى رجل لم يعهدانه ملك الطاحونة المذكورة ولم يثبت  
 استيلاؤه عليها بوجه من الوجوه بل وليس له شبهة لتحقيق ولم يكن مع المدعى بينة تشهد  
 بذلك (أجاب) لا يحكم بوقف الطاحونة المذكورة بمجرد دعوى الرجل المزبور ويمنع من  
 معارضة واضع اليد عليها والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في عقار تحت يد رجل من  
 نحو ستين سنة يتصرف فيه تصرف المالك من غير منازع ولا معارض وبعد وفاته وضع  
 أولاده أيديهم على العقار المذكور فادعى رجل على ورثته ان له حصص في ذلك العقار متمسكا  
 بحجة قديمة من قطعة الثبوت فهل لا سمع دعواه ويمنع من المعارضة والمنازعة بلا وجه شرعي  
 (أجاب) لا يقضى بصلح لم يثبت مضمونه شرعا والحجة البينة او الاقرار أو النسكول فاذا  
 وجد احدها قضى للمدعى اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعواه والا فلا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل خطب بكر من أخيهما ليتزوج بها فاجابه أخوه بالذلك وأراد مخاطب  
 السقر بجهة فدفع لأخيهما النشان خاتما وغيره على حسب العادة المشهورة المعروفة بينهم  
 يلزومه لئلا تتزوج غيره فهل اذا تزوجت غيرا مخاطب ثم مات بعد ذلك يكون لورثته  
 مطالبة أخيهما بما دفعه له مورثهم في النشان المذكور يؤمر أخوها بتسليم ذلك جبراً عليه



١٤

١٢٦٥

حيث لم يكن هدية واذا ادعى أخو البنت المذكور على ورثة الخطاب بأن له عليه مبالغ من الدراهم يريد بذلك عدم مطالبتهم له ولم يثبت دعواه بالبينة لا تعتبر (أجاب) نعم للوراث المطالبة بمأذونه مورثة لآخى المرأة المذكورة على الوجه المسطور ويحضر الأخ على تسليمه له وليس له مطالبة الوارث بشئ بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانباً من النخيل مشتركاً بينه وبين امرأة للمرأة الثلث وهو الثلثان فباعت المرأة الثلث الذى يملكه لصاحب الثلثين بأمر شيخ البلدة وحضوره وقبض شيخ البلدة الثلث ودفعه فى دين عليها بأمرها ورضاهما وكتبت له حجة ببيع الثلث المذكور من نائب البلدة ووضع المشتري يده على النخيل مدة ثمانية عشر سنة ثم ماتت المرأة بعد تلك المدة فأراد الوارث لها الرجوع على المشتري فتعالى بالان شيخ البلدة باع - فيها ودفع ثمنه فى دين عليها والمحال انها باعت بنفسها وهى حاضرة تلك المدة وهو يتصرف فيه ولم تنازعه فهل والمحال هذه لا يكون للوراث المنازعة لاسيما مع عدم منازعتها فى هبة المدة (أجاب) اذا باعت المرأة نصيبها فى النخيل بيعاً صحيحاً نافذاً لا يكون لوارثها بعد وفاتها معارضة المشتري بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلاً فى بلدة وكل عليه آخرون سافر الى بلدة أخرى غاب فيها نحو سنتين ومات بها عن ورثة غائبين عن بلده فبعده موت مورثهم ذهبوا الى بلدهم وأخذوا النخيل من الوكيل ووضعوا ايديهم عليه مدة والا أن يدعى من كان وكيلاً لشرائه من مورثهم فأنكروا دعواه فهل اذا لم يقم بينة بالشراء لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعه منهم بدعواه المذكورة (أجاب) لا يجاب الوكيل لا يتزاع النخيل المذكور من يدورته الميت بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين مشتركين فى معيشة واحدة مات أحدهما عن ورثة ومنهم زوجة فادعت ان لها فى التركة بهيمة بنتاجها فهل اذا لم يقر الأخ بذلك لا تثبت لها بالبينة الشرعية (أجاب) اذا كانت اليد فى البهيمة ونتاجها لا يخفى لهما بهما بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وضع يده على دار يتصرف فيها تصرف المالك فى أملاكهم بالهدم والبناء وغيرهما مدة من السنين ثم جاء شخص يدعى ان له فيها حقاً فصالحه واضع اليد على مبلغ معلوم من الدراهم قبضه بحضرة بينة شرعية تشهد بذلك وبحضرة القاضى أيضاً ثم بعد مضي مدة تزيد على خمس عشرة سنة أراد منازعة واضع اليد المذكور وإبطال الصلح وادعى معه جماعة أيضاً ان لهم حقاً فى الدار المذكورة والمحال ان المدعين المذكورين حاضرون عالون بالتصرف المذكور وهم ساكتون بلا مانع يمنعهم من الدعوى ككون المدعى عليه ذا شوكة وثبت بالبينة الشرعية اطلاع المدعين المذكورين على التصرف المذكور بدون منازعة وحكم القاضى بمنعهم فهل والمحال ما ذكر لا تسمع دعواهم ولا تقبل بينتهم (أجاب) لا يجاب المصالح لنقض الصلح بدون وجه شرعى ولا تسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا فى الوقف والارث ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٥ ١٥

١٢٦٥ ١٨

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢١

١٢٦٥ ٢١

في رجل أخذ مصاغ زوجته من محلها المخصوص بها من غير علمها فلما اطلعت عليه أرادت  
أخذ منه فهل اذا أثبت المصاغ بينة شرعية يحكم به لها (أجاب) اذا أثبتت الزوجة  
ملكها في المصاغ المذكور بالوجه الشرعي يقضى لها به والقول لها بيمينها عند الاختلاف  
مع الزوج فيه هو خاص بالنساء اذا كان في بيت سكنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على تخيل مدة تزيد على ثلاثين سنة فخأ رجل وادعى ان هذا التخيل كان ملكا  
لوالده والمحال ان والده كان حاضرا بالبلد مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينازع المدعى  
عليه وكذلك ولده بعد ذلك مدة مكث مدة يدون منازعة مع عدم المسامحة له ولوالده من الدعوى  
في تلك المدة فهل لا تسمع دعواه لا سيما مع مشاهدته ومشاهدة والده قبله لتصرف واضح  
اليده عليه فيه تصرف الملاك في املاكهم (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى حيث كان الامر  
ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى على أخرى بمصاغ كانت أمها وضعت  
عندها على سبيل الامانة وبقي تحت يدها حتى مات كل من ام المدعية والمدعى عليها  
وتطالبها به من تركه أمها الميتة عنها فانكرت المدعى عليها ذلك واحتجت المدعية بامرأة  
واولادها بقولهم لها المصاغ الذي تدعيه كانت ام المدعى عليها وضعت عندها أي ام  
الا ولادامانة وقد دفعت لها فهل لا عبرة بقول المرأة وأولادها ولا تسمع دعوى المدعية  
الا بين يدي حاكم ولا يلزم المدعى عليها الا ليمين الشرعية عند التمسك عن اثباتها انها  
لا تعلم خصوصاً وقد مضت مدة تزيد على عشرين سنة (أجاب) لا يقضى للمدعية  
بالمصاغ المذكور بدون اثبات شرعي بعد دعوى شرعية لدى القاضي والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل ادعى على آخر ديناً ولا بينة له فطالب صاحب الدين دينه من  
المدين فاعتزف بالبعوض وأنكر البعوض فأراد صاحب الدين تحليفه فامتنع وادعى ان  
الدائن سرق منه اشياء من خمسة عشرة سنة ويريد اقامة الدعوى عليه فهل لا تسمع  
دعواه خصوصاً وهو مقيم معه ببلدة واحدة ولا مانع له من الدعوى تلك المدة (أجاب)  
لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف وجود مذكر شرعي  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل غيره في الصرف على منزله ثم مات الموكل من  
بنت قاصرة فجعل القاضي عليها وصياً فادعى الوصي على الوكيل بان عنده الماكول الميت  
دراهم ولم يكن عنده بينة تثبت دعواه فهل لا يجب لذلك واذا أخذ الوصي من الوكيل  
دراهم قهره اذنه يجب عليه ردها له (أجاب) لا مطالبة على الوكيل المذكور حيث لم  
يثبت الوصي مدعاه بالوجه الشرعي وعلى المستولى على مال الغير تعدياً ردها استولى عليه  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جاموسة من آخر بثمن معلوم واحال المشتري  
البائع ببعض الثمن على رجل آخر بينه وبين المشتري معاملة قد دفع الحال عليه القدر الذي  
اخره المشتري بدفعه للبائع فبعد مدة ادعى الحال عليه انه شرى الباك للمشتري في الجاموسة  
فانكر المشتري دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت ويمنع من معارضته للمشتري

١٢٦٥ ٢٢

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٢٤

١٢٦٥ ٢٥

١٢٦٥ ٢٥

بغير وجه شرعي (أجاب) ليس للمحال عليه المذكور معارضة المشتري حيث كان المحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك ست فختلات باهتة لا امرأة أخرى من مائة ثمان في عشرة سنة بموجب وثيقة بيد المشتري ثم ماتت البائعة عن بنت فارتدت أبطل البيع ورد الثمن اعتنا بما بدون وجه شرعي وإنكاره فهل إذا كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية من أمهالات التجار البنت لا بطلاله وتنع من معارضة المشتري المذكور كورة بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بيع الام مستوفيا بشرائط الصحة بالوجه الشرعي حال حياتها لا يكون لبنتها بعد وفاتها ما عارضه المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم

١٢٦٥ ٢٦

(سئل) في ثلاثة أولاد مع باع أحدهم عقارا لواحد منهم ووضع يده عليه إلى أن مات ثم باعه وارث المشتري لشخص أجنبي ووضع يده عليه مدة خمس سنين ثم بعد ذلك ادعى ابن العم الثالث الذي لم يشتروا لم يبيع في العقار المذكور ونازع المشتري الثاني فاعترف له به وباعه له ثانيا على يد بيعة من المسلمين وعلى يد نائب القاضي ثم بعد خمس عشرة سنة نازعه ابن العم المذكور ثانيا وأقاربه الأناث فهل لا تسمع دعوى ابن العم المذكور ولا تسمع دعوى أقاربه أيضا حيث كن حاضرات في البلد حين البيع الأول والثاني والثالث عالمت به وهن ساكتات بلا منازعة وهن كبار بالغات (أجاب) حضور أقارب البائع وعلمهم بالبيع مانع من سماع دعواهم وإذا ثبت بيع ابن العم المذكور لا يكون له معارضة المشتري منه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار نحو عشرين سنة وورثها عن أبيه عن جده وتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما ثم بعد ذلك ادعت امرأة وابن أخيها بعد موت أخيها أنهما أحقا في الدار المذكور كورة المرأة تدعي أن لها حقها من أمها وابن أخيها يدعي أن له حقها من الام المذكور كورة بواسطة أبيه والمحال أن الام المذكور كورة كانت حاضرة في البلد وعالمة بالتصرف المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وسكت ولم تنزع إلى أن ماتت فهل لا تسمع دعوى بنتها المذكور كورة ولا دعوى ابن أخيها والمحال ما ذكر

١٢٦٥ ٢٧

(أجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة عن الدعوى بلا مانع من سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بصدق معلوم ودفع عن مقدم الصداق نحاسا قيمته قدر مقدم الصداق المذكور ورضيت المرأة ووليها بأخذ النحاس المذكور بدلا عن مقدم الصداق بموجب بيعة تشهد بذلك وكان قد شرط عليه نشان مائتا قرش حكم العادة فدفعها له بم بموجب بيعة أيضا ثم بعد ذلك ادعوا أنهم لم يأخذوا النحاس بدلا عن مقدم الصداق جميعه بل عن بعضه فقط وإن بعض مقدم الصداق لا تحرق لها وادعوا أنهم لم يأخذوا النشان المذكور منه فهل لا تسمع دعواهم حيث أنهم أخذوا النحاس بدلا عن مقدم الصداق جميعه بموجب البيعة والافرار بانهم أخذوا المائتي قرش النشان وهل إذا كان وصلاهم منه دراهم قرضا بموجب بيعة يلزمهم دفعها

ذی الحجة

١٢٦٥ ١

(أجاب) ليس للزوجة المطالبة على زوجها بشئ من مقدم الصداق والنشان حيث ثبت

١٢٦٥ ١

أخذها الخماس المذ كوربدا عن جميع المقدم برضاها واهترافها بقبض الثمان المشروط  
وقت العدة ولزوجها المطالبة بما تترتب له عليها من الدين الشرعى بعد ثبوت ترتبه  
والله تعالى أعلم (سئل) في دارم شتر كة بين رجلين اقتسماها بينهما وأخذ كل منهما  
نصيبه على يد القاضى بموجب حجة شرعية ثم بعد ذلك باع أحدهما نصيبه لرجل أجنبي  
واستولى عليه المشتري وبنائه وحددينه وبين شريك بائعه ثم مات البائع والمشتري عن  
وارث ومضى على ذلك عشرون سنة فأراد الآن وارث المشتري الرجوع على شريك البائع  
لمورثته نهلا بأن المبيع ناقص عن أصله ويريد استكمالها الآن من شريك البائع لمورثته  
هل لا يجب لذلك وليس له نقض ما قبله بائع مورثته قبل موته ويمنع من معارضة وارث  
شريك البائع لمورثته (أجاب) إذا اشترى مورث المدعى نصيب الشريك بعد وفاته وأقراره  
ثم ادعى الوارث أن البائع مورثه شيئا من الدار زائد عما استولى عليه شريك البائع لا تسمع  
دعواه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنت وزوجة  
وترك ما يورث منه شرعا فأراد أحد الأولاد قسم التركة وأخذ نصيبه بالفريضة الشرعية  
فادعى ابن من أولاد أخيه أنه يملك بعض امتعة من التركة ويريد الاختصاص بها هو  
وأبوه دون أعمامه وذلك بدون ثبوت بيينة شرعية فهل لا يبره بدعواه المجردة عن الثبوت  
ويقسم جميع ما تركه الميت على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (أجاب) جميع ما تحقق  
أنه تركه عن الميت يقسم بين ورثته وليس لأحد منهم ولا غيره الاختصاص بشئ من  
ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حاز أرضا على سبيل الملكية  
مدة تزيد على خمس عشر سنة ثم بعد المدة المذ كورة ادعى رجل أنها له والحال أن المدعى  
مقيم بالبلد عالم بالحيازة والتصرف المدة المذ كورة وهو ساكت عن الدهوى فيها ولم يمنعه  
مانع منها فهل لا تقبل دعواه (أجاب) الدعوى على الوجه المعلوم غير مسموعة والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل توفى عن ولد بالغ عاقل ولم يكن للتوفى غيره وكان وقت وفاته ولده  
فأثابا بعد مدة حضر ولده من غيبته فوجد أباه توفى فسأل عن خلفات أبيه وهى منزل  
كامل بناحية البحيرة وامتنعة وهى بذلك وو جد رجلا أجنبيا وضع يده على العقار  
والخلفات من غير وجه شرعى فطالب ولده المتوفى من الذى وضع يده على الخلفات جميع  
المنزل فلم يظهر حاله وادعى أنه اشترى المنزل من المتوفى والحال أنه لم يكن بيده حجج ولا بيينة  
تشهد له بالشراء ويريد بمجرد دعواه أن يتم ملك المنزل جميعه وولد المتوفى معه بيينة تشهد بأن  
المنزل ملك المتوفى ولم يكن له وارث غيره فهل الولد يستحق المنزل والخلفات (أجاب)  
إذا كان واضح اليد مقرا بأن المنزل لمورث المدعى وأنه اشتراه منه قبل وفاته ولم يثبت  
دعواه الشراء بالوجه الشرعى كان الواجب عليه رفع يده وإذا ثبت استيلاؤه على شئ من  
متروكات المورث حكم عليه بتسليمها للوارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل ادعى على آخر ناقة بيده ضاعت من مدة ثلاث سنين وإن هربها الآن بلغ ست

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ١

١٢٦٥ ٣

١٢٦٥ ٣



١٢٦٥

٤

سنوات وانما تجتهد هذه و بنت ناقته وادعى المدعى عليه انه اشتراها من سوق شيبين من جماعة لا يعلم اهم جهة الا ان من مدة خمس سنوات وشهرين واقام كل منهما بيعة على دعواه فهل تقدم بيعة مدعى النتائج المذكور ويحكم له بها ولا عبرة ببيعة المدعى عليه بانه اشتراها من سوق كذا (اجاب) تقدم بيعة المدعى للنتائج الخارج ويحكم له بالناقه المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بان له عليه دينان مدة ثمان سنين من غير بيان سبب له متعالم بورقة بيده قديمة غير ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فانكر المدعى عليه دعواه المذكورة فهل اذا لم يثبت دعواه بالبيعة الشرعية العادلة لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة المدعى عليه بمجرد دعواه المذكورة ولا عبرة بالورقة التي بيده

١٢٦٥

٥

(اجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكة استولى على عقار لرجل تعدى بغير وجه شرعى ومكث مدة طويلة واضعابه عليه ولا يقدر ربه على مطالبة ثم مات ذوالشوكة عن ورثة ذوى شوكة ايضا فهل اذا زال المانع لا يكون طول المدة مانعا من سماع دعوى رب العقار (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد

١٢٦٥

٧

مضى خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعى فاذا تحققت العذر الشرعى لا يكون طول المدة مانعا من سماع الدعوى والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا تلقاها بالارث عن أبيه وهو واضع بيده عليها مدة تزيد على اربعين سنة وهو والده من قبله فالآن ادعى رجل ان له في الدار حصة يملكها بطريق الشراء من

١٢٦٥

٩

جد المدعى عليه والمحال انه كان حاضرا في البلد ومشاهد تصرف ذى اليد ولم يعارض ولم ينازع تلك المدة وانكر واضع اليد دعواه بذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث كان حاضرا في البلد ولم يدع هذه الدعوى المدة المذكورة ولا تقبل البيعة منه على

١٢٦٥

٩

دعواه بانه اشترى الحصة المذكورة والمحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك معصرة مات عن اولاده فباع بعض الورثة نصيبه لرجل اجنبى بموجب

١٢٦٥

٩

حجة شرعية ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية من مدة خمس عشرة سنة وزيادة وهو يتصرف فيه والآن يريد اولاد الاولاد ابطال البيع متعللين بان بيدهم صورة حجة قديمة منقولة من سجل تاريخها سبعون سنة منذ كور فيها ان مالك المعصرة الاصلى وقفها على نفسه مدة حياته ثم على اولاده واولاد اولاده واولاد الظهور دون اولاد الباطون

١٢٦٥

٩

مشهولة بتختم القاضى فقط فانكر المشرى للحصة دعواهم فهل اذا لم يكن هناك بيعة تشهد بوقفية المعصرة المذكورة لا عبرة بها ولا يثبت وقفها الا ببيعة شرعية ولا يكون لهم ابطال البيع بذلك وما الحكم (اجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا ولو عليه

١٢٦٥

١٤

خطوط القضاة الماضين والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة طلبوا قسمة تركته مورثهم من العقار والخيول وغيره وادعى بعضهم على بعض على يد وكلائهم فادعى أحد الوكلاء



ذلك قبل موته صلى ذريته فلم يصدق له الوكيل المدعى عليه وطلب  
 بان الميث وقف بصفة الوقف فسمعها فلم تصادف شهادتها وجهها شرعيا لكون الشاهدين  
 القاضى من المدعى في الجهة ولم يعرفا الموقوف بحسب دودوه وبجهول ومشايع ولم تقم فيه  
 لم تطابق شهادتهما المصم ولم يحرف فيه حكم بحجة على مذهب أبي يوسف ولم يجعل آخره  
 دعوى من خصم على وجه شرعى فهل اذا قسم ذلك القاضى بين ورثته بالقرينة  
 بجهة بر ولم يثبت الوقف بغيره لكون القسمة والحكم بذلك ناقذين ولا عبرة بما ادعاه وكيل  
 الشرعية وحكم بكونه ميراثا على الوجه المذكور (أجاب) لا يقضى بالوقف بدون برهان  
 باقى الورثة الاخر من الوقف لله تعالى اعلم (سئل) فى رجل باع بيتا لآخرين بثمن معلوم  
 شرعى فى حق من لم يقربه والمالك المشرعى ومضت مدة نحو ست وثلاثين سنة ومات  
 وكتب فى شأن ذلك عدي بن الميث البائع وانكر بيع أبيه ويريد رفع أيدي المشتريين  
 البائع فالآن ظهر رجلا من أبيه قبل موته بالوجه الشرعى لا عبرة بانكار المدعى المذكور  
 عنه فهل اذا ثبت الابعى اليد والمحال هذه (أجاب) اذا ثبت بيع المورث لا يكون للوارث  
 ويمنع من المعارضة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل من أهل قرية سرق له  
 معارضة المشتة مدة ثلاث سنين ونصف فلما ذهب ورجل من أهل قريته الى جهة أخرى وجد  
 جاموسة تحت يد رجل من أهل تلك الجهة مشابة لتلك الجاموسة التى سرق من قريته  
 جاموسة منع اليد بذلك فأجاب وارضع اليد بانه اشترها من فلان ثم فلان ثم بعد  
 الاخبار اقال كل منهما صاحبه من البيع واستقرت تحت يد البائع الاول فسلمها الرجل  
 من أهل القرية التى سرق منها الجاموسة امانة بخضرة بينة شرعية مع بنتها الذائبة عند  
 احد المشتريين وأمره أن يتوجه بها الى أن يتحقق أمرها وغاب فهل كثر بنتها فى الطريق  
 بأفة مما وية فهل اذا أراد صاحب الجاموسة التى سرق ان يدعى على الامين المودع انها  
 جاموسه لا يسمع دعواه على الامين ولا تقبل ولا يكون الامين ضامنا لبنتها وتبقى  
 الجاموسة تحت يده الى حضور من سلمها له (أجاب) حيث ادعى واضع اليد ان الجاموسة  
 التى تحت يده ودية فلان الغائب وبرهن على ذلك دفعت عنه خصومة مدعى المالك فلا  
 نسمع الدعوى عليه ويمنع المدعى من معارضته والمحال هذه ولا ضمان على المودع بهلاك  
 الوديعة أو نتاجها تحت يده بلا صفة بالنسبة لمن أودعه والقول له فى ذلك والله تعالى اعلم  
 (سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث الشرعى عن أبيه من مدة سبعين سنة وزيادته وهو  
 يتصرف فيها من غير منازع له ولا لوالده من قبله والآن ندعى بنات بنت خاله بان الدار  
 المذكورة لمن مع وجوده ن بالبلد ومشاهدتهن لتصرف واضع اليد وتصرف والده ولم يقع  
 منهن ولا من أصولهن نزاع فى شأنها فانه كروا واضع اليد دعواهن ولا يبنه لمن على ذلك  
 والمحال ان لمن دارا غير هابعتها فهل اذا لم يثبت دعواهن بالبينة الشرعية لا يجنب لذلك  
 ولا يمكن من نزاع الدار من مال كها الوارث لها عن أبيه بدون وجه شرعى (أجاب) سكوت

١٨ ١٠٦٥

١٨ ١٢٦٥

١٨ ١٢٦٥

١٨ ١٢٦٥

المورث الاصلى عن الدعوى خمس عشرة سنة مع عدم المانع له منها مانع لسماح  
 دعوى وارثه بعدموته ومن المعلوم أنه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق  
 شرعى على فرض كونها مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن  
 أبيه وجده بالميراث الشرعى أخذ في النظام وترك داره خالية فسكت فيه مدة عشرين سنة  
 وزيادة وهى خالية والآن افتك وذهب الى بلده فوجد داره خربة فاراد تعميرها فتعرض  
 له جماعة من أهل البلد وادعوا انها لقرىب اهلهم مات من مدة سنتين فأنكر دعواهم مع  
 ان والده اقام بهامدة خمسين سنة وزيادة وكذلك جده من غير منازع لهما ولم يدعها الذى  
 يدعون انهم أقاربهم مع وجوده بالبلد ومشاهدته تصرف والد المالك لها عن والده ولم  
 يدعها فهل لا تسمع دعواهم المذكرة بعدمضى هذه المدة وتحقق وضع يد المورث الذى  
 كان غائبا ومشاهدة القرىب تصرفه مع التمكن تلك المدة ويمنعون من معارضة واضع  
 اليد المذكرة حيث لم يدعوا سابقا ولا مورثهم ولم يضعوا ايديهم عليها ولا مورثهم  
 ولا بينة لهم على انها لم يملكو كتمورثهم (أجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة عن  
 الدعوى بلامانع مانع من دعوى وارثه المالك بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين  
 مات كل منهما عن داره المختص بها وادعوا دون أخيه قاضي ورثة أحدهما الى ورثة  
 الآخر ان الدارين مشتركتان بين أبويهما فهل اذا ثبت أن كلا كان يتصرف في حال  
 حياته في كامل داره المختص بها بالاجارة والسكنى والبناء مع حضرة والاخر بالمدوسكونه  
 وعدم معارضته له ومضى على ذلك نحو أربعين سنة لا تكون دعوى الاشتراك سائغة  
 واذا كان قد توفى المدعى من الورثة الى ورثة الآخر ببعض ذوى الشوكة وجبر المدعى  
 عليه بتنصيب الدارين بين ورثة كل لا يكون ذلك مانعا من اختصاص ورثة المدعى عليه  
 بدار أبيهم جميعا (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف  
 ووجوده شرعى وحيث سكنت المورث تلك المدة عن دعوى المالك بلامانع لا تسمع  
 دعوى وارثه بذلك بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نخلة بلج جاء  
 آخر وادعى ان له نصف تلك النخلة يملكه بطريق الارث عن أبيه فهل اذا كان هذا المدعى  
 المذكرة ورثة تشهد بملكية أبيه له نصف تلك النخلة ولا يعلم خروجه من ملكه الى موته  
 يكون المدعى المذكرة كورأحق بنصف تلك النخلة من واضح اليد حيث لا وارث لابي المدعى  
 المذكرة كورسواه واذا ادعى واضح اليد انتقال النصف المذكرة اليه بالشراء من شريك أبي  
 المدعى المذكرة كورفيه ولم يثبت اذن أبي المدعى لشريكه المذكرة كورفي بيع حصته ولا اجازته  
 له لا تعتبر تلك الدعوى واذا مضت مدة وواضح اليد المذكرة كور مستول الى تلك النخلة  
 ووراث مالك نصفها لم يعلم ان لابي النصف في الموت أبيه وهو صغير وبعد العلم نازع  
 واضح اليد تسمع دعواه وتقبل بينته ويصدق في عدم العلم (أجاب) اذا ثبت المالك في  
 نصف النخلة لمورث المدعى المذكرة كور ولم يكن هناك مانع من سماع الدعوى ولم يثبت انتقاله

١٢٦٥ ٢٣

١٢٦٥ ٣٠

١٢٦٥ ٣٠

للدعي عليه بناقل شرعى قضى به للدعي وان طالت المدة حيث كان الامر ما هو مسطور  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بمن معلوم بحضرة يئنة على يد  
فقيه بالناحية ووضع المشتري يده عليها مدة تز يد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم  
والبناء مع وجود وثقة البائع لها ثم ظهر رجل يدعي انه وارث البائع وان مورثه لم يبيع  
فهل اذا ثبت البيع من مورثه لا عبرة بدهواه واذا ماتت البينة وبقي شطر منها مع وجود  
الفقيه المذكور تقبل شهادتهم ما عند القاضي او نأبئه ويمنع المدعي من المعارضة للمشتري  
حيث ثبت ذلك (اجاب) اذا ثبت بيع المورث الدار المذكور بة بالوجه الشرعى لا يعتبر  
انكار وارثه ويجرد صدور البيع على يد الفقيه لا يمنع من قبول شهادته بدون وجه شرعى  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من مصر سافرت الى بلدة بعيدة ووضعت امرتها عند  
جماعة على سبيل الامانة فسافر الزوج اليها فوجد بها امرضا فذهب الى مصر وأظهر  
للجماعة الذين عندهم الامتعة ورقة محتومة بختم فقيه البلدة التي هي فيها بانه وكيل عنها  
واستلم الامتعة ولها منزل قبض أجرته وبعده مدة حضرت المرأة من غيبتها وطلبت امتعتها  
من الجماعة الموضوعة عندهم فاخبروها بان زوجها اخذ الامتعة واجرة المنزل بموجب  
ورقة محتومة بيده بانه وكيل عنها فانكرت وكالته فهل لا عبرة بدعوى الزوج الوكالة بلا  
بينة ولا يعمل بالورقة المجردة عن الثبوت واذا ادعى الزوج على المرأة المذكور بة بان له  
شالا عندها وانكرت المرأة دعواه لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت واذا كان لها عنده  
دين ولم يكن لها بينة عليه وانكره يلزمه اليمين الشرعى (اجاب) القول قول المنكر  
بيمينه حيث لا يئنة ولا يقضى بصك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك جارية وهما الزوجة ومملكتها لها في حال صحته وسلامته بحضرة يئنة شرعية  
فقبضتها وحازتها والآن ينكر الهبة ويريد نزعها منها فهل اذا كانت الهبة  
والتمليك ثابتين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعها منها (اجاب) اذا تمت  
الهبة بالقبض والحيازة يكون الحق في الامة المذكور للزوج جسة الموهوب لها وليس  
لزوجها الرجوع فيها حيث ثبتت الهبة على الوجه المذكور بالطريق الشرعى والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنين وترك ما يورث عنه ستة عشر قيراطا  
في دار فوضع الامن يده على ما يخصه ويخص اخوته مدة أربعين سنة فسات الابن عن اولاد  
اولاده فطلبت البناتان ما يخصهما الذي المالك الشرعى فاخذت كل واحدة ما يخصها  
وسكنت فيه فهل اذا ادعى اولاد الاولاد ووقية الدار المذكور بة على الذكور دون الاناث  
ولم تكن لهم بينة تشهد بذلك ولا وقية عندهم ولا سند لهم لا تقبل دعواهم (اجاب)  
لا يقضى بوقف نصيب المنكر من الورثة بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وترك لهم عقارات ومواشي ونخيل وغير ذلك  
فوضع أيديهم اولاده على ذلك وكان له ولد غائب حضر واراد اخذ حصته مما تركه أبوه

٢ ١٢٦٦

٢ ١٢٦٦

٢ ١٢٦٦

٣ ١٢٦٦

١٢٦٦ ٣

فمنه باقى ورثة ابيه من ذلك مئة مائة كان عاقلا يبيعه أبوه فى حياته  
ويزوجون أنه بسبب ذلك لا يرث معهم فهل يكون له أخذ نصيبه مما تركه أبوه ولا غيره  
بتعاليم عليه بذلك (أجاب) لا ابن المذ كور أخذ ما يخصه فيما تركه والده حيث  
ثبت نسب به منه ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على أملاك  
معلومة فى بلدة معلومة بطريق الشراء الشرعى من مدة تنوف عن خمس عشرة سنة  
بموجب حجة شرعية يسده من قاضى تلك البلدة ولم ينأ زعمه من سار عن شئ مما وفى هذه المدة  
تصرف واضع اليد فى الأملاك تصرف الملاك فى أملاكهم من هدم وبناء وغير ذلك  
والآن ادعى شخص حاضر بتلك البلدة ومشاهدة تصرف واضع اليد تلك المدة أنه كان  
فصيب منه بعض هذه الأملاك فهل لا تسمع دعواه بعد مضى تلك المدة مع مشاهدته

١٢٦٦ ٣

التصرف فيها والتمكن من الدعوى (أجاب) سكت المدعى عن الدعوى تلك المدة بلا  
مانع مع مشاهدة التصرف المذ كور مانع من سماع دعواه حيث كانت بغير ما استثنى والله  
تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر حصة فى داره بثمن معلوم واقبضه ذلك ثم  
بعد مدة اشترى منه كذلك حصة فى آلة طاحونه بثمن معلوم واقبضه ذلك وكتب بما  
شرح جتين مؤرختين بتاريخ مختلف طائعا مختارا سنة ١٢٦١ وفى سنة ثلاث وستين ادعى  
البائع على المشتري بانه باع ما شرح بالا كراه والغرور والغبن الفاحش وصالحه المشتري  
عن دعواه عليه بذلك على مبلغ معلوم دفعه له وصدق البائع بعد الصلح على ان البيع  
الصادر منه كان بالطوع والاختيار من غير غرور ولا غبن وان الحق فى ذلك للمشتري ولا  
حق له فى ذلك وكتب أيضا بذلك حجة شرعية وجميع ذلك وقع على يدها كم شرعى  
والآن يريد البائع دعوى الا كراه والغبن مع الغرور فى ذلك على يدها كم المذ كور

١٢٦٦ ٤

فهل لا يسوغ للحاكم المذ كور سماع هذه الدعوى بعد الصلح والتصديق المذ كورين  
(أجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور لا تسمع دعوى البائع بما ذكر والله تعالى أعلم  
(سئل) فى رجل له على آخر مبلغ من الدراهم واستلم منه بعض المبلغ المذ كور واعطى له  
وصلا بختمه وغاب عنه مدة فلما اقبله طلب منه الباقي فادعى انه دفعه اليه وأخذ الوصل  
منه وضاع وليس له بينة تشهد على دعواه وسئل هل أنت الذى دفعت المبلغ الباقي  
المذ كور أم كاتبك أم شريكك فاجاب بانى لم أدفعه انا ولا كاتبى ولا شريكى بل دفعه  
اليك فلان وكيلى المقيم ببلدة كذا وأخذ الوصل منك وأعطانيه وضاع منى فلما حضر  
فلان المذ كور أقربانه لم يدفعه اليه ثم ادعى ثانيا انه دفعه بنفسه ولم يقيم بينة على دعواه  
ثم ادعى ثالثا انه دفع بنفسه بعض المبلغ الباقي فهل ترد دعواه ويلزمه دفع المبلغ المذ كور  
لا سيما وتاريخ دفعه ودفع وكيله للذين ادعاهما واحدا اذا قام بينة لا تسمع للتناقض  
فى الدعوى (أجاب) حيث اقر المدين بانه لم يدفع المبلغ الباقي يعامل باقراره بذلك  
ولا تسمع دعواه الدفع بنفسه بتاريخ سابق على اقراره المذ كور والله تعالى أعلم

١٢٦٦ ٤



(سئل) في رجل سافر من بلده وترك زوجته وبه سائة فيهما تحت يد زوجته ومكث مدة في الجهة التي سافر إليها ثم رجع إلى بلده فوجد زوجته قد نكحها أبوها في بيت على حدتها وحارة غير حارة أبيها ثم زوجها ومتاعه فهل إذا ادعت أن جاموسة من البهائم ملكها اشترتها منه بغيرها الذي أخذته منه وكذب الزوج في ذلك وادعى أنها ملكه كباقي البهائم والمتاع ولم تثبت الزوجة دعواها بالبينة الشرعية لا تعتبر ويكون القول للزوج بيمينه في أن الجاموسة ملكه كغيره مما ذكر (أجاب) حيث أقرت الزوجة بأصل الملك في الجاموسة لزوجها ولم تثبت دعواها الشراء منه بالبينة الشرعية يكون القول للزوج بيمينه على نفي انتقال الملك إليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ابن وبنتين وترك ما يورث عنه شرعاً من تخيل ودور وغير ذلك فوضع الابن يده على جميع التركة ثم مات الابن عن ابنتين وثلاث بنات وبقيت التركة لم تقسم ثم ماتت إحدى البنتين عن ابن وبنتين غائبين بجهة بعيدة فبين حضر تان غيبتهما أرادتا أخذ نصيب أمهما في الميراث فأنكر واضع اليد على التركة بعض التخيل فهل يكون لهما نصيب أمهما في الميراث جبراً على واضع اليد وإذا شهدت بينة وذ كرت حدود الأرض المشتملة على التخيل بأنها جارية في ملك المورث يكون جميع ما فيها من التخيل ميراثاً يقسم بين الورثة بالقرينة الشرعية (أجاب) لو ارث البنت المذكورة أخذ ما يخصه مما يتحقق أنه متروك عنها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وبنات وترك ما يورث عنه شرعاً فتزوج كل من البنات ولم يأخذن ما يخصهن من تركه أبيهن فهل إذا ماتن وكان لهن أولاد يكون لهن المطالبة بأخذ ما يخص أمهاتهن من تركه أبيهن بالوجه الشرعي ولو مضى سنون (أجاب) لا ولأبائهن المطالبة بما يخص أمهاتهن بالميراث مما تركه الأب المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر وسكن فيها مدة تنوف عن خمس عشرة سنة وهو ينشئ فيها محاربات من هدم وبناء وغير ذلك فجاء رجل آخر وادعى أن الدار ملك له وهو حاضر بالناحية ولم يطالب ولم ينازع في المدة المذكورة فهل لا تسمع له دهوى على واضع اليد (أجاب) لا تسمع الدهوى بعده مضى خمس عشرة سنة إلا في الإرث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل بالغ وأمه وأخوته القصر بآبها البائع لا أخ بالاصالة عن نفسه والوكالة عن أمه وأخوته القصر وقبض الثمن وصرفه عامهم في مؤتمهم لكونهم فقراء ثم ان المشتري بنى في تلك الدار محلات وغير بابها والبائع وأخوته يغيرون عن البلد ويرجعون إليها ويشاهدون ما حصل في تلك الدار من البناء وتغيير الباب وأولاداً وثانياً والآن حضر البائع وانكر البيع فهل إذا كان مع المشتري حجة شرعية بخط قاضي الناحية وفيها بينة شرعية تشهد بالبيع لا عبرة بانكاره (أجاب) إذا أثبت المشتري دعواه الشراء يقضى له في نصيب البائع والام بعد ثبوت توكيله بالبيع ولا ينفذ في حصة القصر إذا لم يثبت كون الأخ البائع وصياً

٩ ١٢٦٦

٩ ١٢٦٦

١٩ ١٢٦٦

١٩ ١٢٦٦

٢٦ ١٢٦٦



والبيع بمسوخ شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لرجل آخر داره انى تلقاها عن  
 أبيه بالارث الشرعى وكتب بذلك حجة شرعية ووضع يده المشتري عليها من مدة عشر  
 سنوات وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك والآن نازعت المشتري بذت أنى  
 البائع وبرزت وثيقة بخط جدها وادعت ان المجد أوصى لها بحصة من داره على الشيوع  
 ولا بينة لها على دعواها فهل لا عبرة بدعواها المجرودة عن الثبوت (أجاب) لا يقضى  
 بصك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة أولاد  
 وبنيتين منهم ولد وبنت قاصران وترك ما يورث عنه شرعاً من أرض زراعية وغريرها  
 وامتنعة ووضع يدها على الأولاد البالغين على جميع المتروك وهو بزرع الاطيان ويدفع  
 الخراج فلما بلغ الولد القاصر صار يعمل وهو ساكن مع اخيه ثم حصل بينهما نزاع وادادوا  
 القسمة من بعض فادعى الكبير بان عليه ديونا استدانتها حال صغره أخيه واخته متعللاً بأنه  
 كان حصل خسيران في زراعة الارض ويريد الزام أخيه واخته القاصرين بشئ من الديون  
 اتى استدانتها حال صغرها فهل لا تسع دعواهما بما استدانتها حال صغرها وهل اذا مات  
 وترك ولداً وادعى ما كان يدعيه والده لا يسمع منه ولا يلزم القاصرين بشئ من الديون المدعى  
 بها عليهم ما وادعى ما كان يدعيه والده لا يسمع منه ولا يلزم القاصرين بشئ من الديون المدعى  
 يأخذان حصتهما فيها وفي النتاج أيضاً (أجاب) تقسم التركة الاولى ونمساؤها بين ورثته  
 بالغريضة الشرعية ولا مطالبة على القاصر بما استدانتها الاخ المذكور انفسه حال صغرها  
 بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده ساقية ورثها عن اصوله من مدة  
 طويلة ويده حجة بذلك من المحاكم الشرعية ادعى عليه رجل بأنه اشترى حصته منها من  
 فلان الذي يملكها عن أبيه فهل اذا لم يثبت ان البائع له فيها حق عن أبيه وكان قد أقرب بعد  
 موت أبيه انه لم يكن له فيها حق ولا لابييه من قبله وان المالك فيها الواضع اليد لا يكون للمدعى  
 المذكور معارضة واضع اليد ويمنع من دعواه حيث ثبت اقرار البائع قبل البيع بما ذكر  
 (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء من يملك تلك الحصة لا يقضى له بها على فرض  
 سماعها والافهى غير معسومة ان ثبت الاقرار المذكور على هذا الوجه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض مع لومة القدر بالاذرع من ذمى من نحو خمس  
 وثلاثين سنة بناحية الصعيد وبنى فيها بناءً وادخلها في داره فالت البائع عن وارثه  
 ثم مات وارثه عن وارث وكل من البائع ووارثه ووارثه وارثه وارثه وارثه وارثه وارثه وارثه  
 تلك الدار بالسكنى والاسكان ونحو ذلك حتى مضت المدة المذكورة فادعى الآن وارث  
 الوارث بأن الارض المحاملة للبناء باقية على ملك مورث مورثه فهل اذا ثبت ان المورث  
 الاصلى باع تلك القطعة لواضع اليد بالوجه الشرعى يمنع وارث الوارث من معارضة  
 المشتري ولا يعتبر انكاره (أجاب) اذا ثبت بيع المورث الاصلى الارض المذكورة  
 حال حياته لا تكون تركته عنه فيمنع وارثه من معارضة المشتري بدون وجه شرعى والله

٣٠ ١٢٦٦

٣٠ ١٢٦٦

صفر

٦ ١٢٦٦

٦ ١٢٦٦

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة تلقاها بالارث عن أصوله ووضع يده عليها مدة  
تزيد على عشرين سنة فادعى جماعة من بلده على واضع اليد بان الطاحونة ملك لهم وأنه كسر  
ذلك فهل لا تسمع دعواهم بعدمضى المدة المذكورة خصوصاً وهم حاضرون بالبلد ولم يدع  
أحد منهم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة فماعد ما استثنى حيث كان  
المدعى حاضراً ولم يمنعه عن الدعوى في تلك المدة مانع شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل تزوج امرأة ورزق منها بنت بلغت من العمر تسع سنين ثم اشترى متاعاً وجعله عندها  
امانة بحضرة بينة من المسلمين ثم زوج ابنته وهى بنت تسع فهل اذا طلب متاعه من  
الزوجة يسوغ له أخذه حيث شهدت البينة انه على سبيل الامانة وتجبر على أرائه ولا حق  
لهافيه (أجاب) للزوج مطالبة زوجته بما وضعه عندها على جهة الامانة وليس لها  
الامتناع من تسليمه له بدون وجه شرعى اذا تحقق ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وترك لهم عقاراً ومواشى وسواقي في أرض زراعتهم  
فاخذ أحد البنين جانباً من طين الزراعة باطلاع باقى الورثة وصار يزرع فيه وهوى معيشة  
على حدته كما انه كان قبل موت أبيه كذلك وصار باقى الخلفات تحت يد أحد بنيهم يزرع  
الأرض ويغنى فيها مع باقى الورثة نحواً ثنتين وعشرين سنة ثم مات هذا الابن الذى استولى  
على باقى الخلفات عن ثلاثة بنين وزوجة وبنتين فهل يكون لآخوة الميت الذين هم أولاد  
الميت الاول المطالبة بما خصهم من تركة أبيهم من العقار والسواقي والمواشى ونساء  
التركة (أجاب) اذا ثبت استيلاء الابن المتوفى بعد أبيه على شئ من متروكات المورث زائد  
عن استحقاقه يكون لباقى الورثة طلب نصيبهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
اشترى من آخر حصة من أرض زراعة شراهم مستوفيا للشروط ووضع يد عليها وتصرف  
فيها بزرع وقصر مدة نحو عشرين سنة في حياة البائع ثم مات البائع وترك أولاداً من  
بعده شاهدوا وتصرف المشتري من ابيهم مدة أيضاً ثم بعد ذلك ادعى الاولاد ان الحصة  
التي باعها ابوهم مملوكة لرجل من اقارب ابيهم مفقود لا يدري في اى جهة ولا يعلم  
هل هو حي أو ميت ولا حكم أحد بموته الى الآن ولا شاهد لهم على دعواهم وارادوا بذلك  
ابطال البيع الصادر من ابيهم ورفعوا دعواهم كما كم بلدهم فطلب الحكم المشتري  
واحضره وادخل ابنه في السجن وحكم بفساد البيع بمجرد دعواهم فهل لا تقبل دعوى  
المدكورين وينقض هذا الحكم ويبقى المبيع تحت يد المشتري على حاله (أجاب) لا تسمع  
دعوى اولاد البائع بما ذكره والقضاء بفساد البيع الصادر من ابيهم بناء على تلك  
الدعوى غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من قريبه ان يقرضه مبلغاً من  
الدرهم وكل منهما في بلدة فقال المقرض اكتب على نفسك سنداً بالمبلغ الذى تاخذه  
متى وبعد ان اصل الى منزلى أرسله لك وهناك بينة تشهد بالوعد فكتب السند  
المستقرض على نفسه وأخذه منه وبعد ان سافر لم يرسل له المبلغ المذكور وبه السند حكم

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ١٠

الوهدو بعد مدة من الزمن حضر الذى تحت يده السند وطالب صاحبه بما فيه فهل  
لا يعمل بالسند المذکور خصوصاً والبيئة تشهد بالوعد ولا بد من بيعة على القبض أو  
الاعتراف به (أجاب) حيث شهدت البيئة بتوافقهما على كتابة الصلح وإرسال المبلغ  
بعدة ولم يثبت دفعه للمستقرض بطريق شرعى لا يحكم عليه بشئ بمجرد كتابة الوثيقة  
بالقرض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى جاريتين يملكهما شخص ففصلهما  
أفسان وفرهما بأفضطهما ضابط من ضباط الجهات وأرسلهما إلى وكيل الديوان  
وأعلمه أن يحصل من مال الكهنا مبلغاً صرفه عليهما فى أكلهما وركوبهما فلم يتيسر فى ذلك  
الوقت فامرّه وكيل بيت المال أن يبيعهما أو يقطع ما صرفه عليهما ويحجز عنده ما يبقى  
من ثمنهما تحت يده حتى يثبت المالك ملكه فى الجاريتين المذكورتين عند القاضى  
فهل إذا أراد مالك الجاريتين الدعوى بعد مضي سنة من ذلك سماع دعواه على وكيل  
بيت المال وبأخذ ما بقى من الثمن الموضوع تحت يده حيث لم يعلم المشتري (أجاب) المالك  
الجاريتين بعد ثبوت الملك له فيهما شرعاً المطالبة بهما من واضع اليد عليه حيث تذر  
ردعين ملكه ولا يمنع من ذلك مضي المدة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل  
يمالك جماً لا سافر بها إلى جهة الحجاز فسات هناك فوضع رجلاً أجنبي يده عليه وأباع  
بعضها وأبقى البعض لنفسه يدون اذن الورثة والآن يدعى أنه دفع ثمن ما باعه فى دين  
كان هلى مورثهم لأناس أجنب بدون تحقيقه بالوجه الشرعى فأنكرت الورثة دعواه فهل  
لا يجاب لذلك شرعاً ويكون للورثة مطالبته بثمن ما باعه من الابل المذكورة باسترداد  
ما كان موجوداً بيده منها (أجاب) ليس للأجنبي المذکور دفع ما بيده لمن يدعى ديناً على  
الميت وللورثة تضمينه بتدبيره وفعله ما لا يملكه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل  
توفى عن ثلاثة بنين وخمس بنات وترك أرضاً يخرج منها حشيش وحب واحد وأولاد  
المتوفى المذکور ورغاب عن البلد وأراد أن يتصرف فيما يخصه بالقرينة الشرعية  
فى الأرض المخلفة عن والده ببيع أو غيره فلم يسلم له باقى الورثة بل يقولون إن الغائب لا  
يكون له شئ فى الأرض فهل إذا كانت الأرض المذكورة مملوكة لوالدهم تكون ميراثاً  
عنه وتقسيم على الورثة بمقتضى القرينة الشرعية ويكون للابن المذکور التصرف  
فما يخصه (أجاب) نعم تقسم الأرض المذكورة بين الورثة حيث كان الأمر ما هو  
مستور ولا يمنع الوارث الغائب عما يخصه فى تركه مورثه وتصرفه فيه التصرف الشرعى  
بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار تلقاها عن  
أصوله وهو ينتفع بها أكثر من خمس عشرة سنة فادعى عليه الأثن رجلان من أولاد  
أولادهم بأن الدار المذكورة ملك لهم عن أصولهم ميراثاً لهم خاصة فأنكر المدعى عليه  
دعواهم وعجزوا عن إقامة البيئة على دعواهم المذكورة فهل يكون القول قول واضع  
اليد ولا عبرة بدعواهم المذكورة (أجاب) من المعلوم أن القاضى لا يقضى بدون حجة

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٣

ربيع الأول

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

١٣

شرعية فاذ لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يحكم له بما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل)  
 فى رجل مات عن أولاد بالغ وعن زوجة وعن ابنين قاصر بن منها وترك ما يورث عنه  
 شرعاً من دار ومواش وغير ذلك ثم مات أحد الابنين القاصر بن قبل تسمية التركة عن أمه  
 وعن اخوته فادعى الاولاد البالغ بن والدهم تبرع لهم بالمواشى لاجل حرمان الزوجة  
 وابنيها فأنكرت دعواهم والمحال ان والدهم استمرت المواشى بيده حتى مات وهم معه  
 فى معيشة واحدة فهل لا يجابون لذلك ويقسم جميع ما تركه بين سائر ورثته بالقرينة  
 الشرعية (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث لم يثبت تملك الاب لهم حال صحته بالوجه  
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل باع بعض عقاره وبعض نخيل باطلاع ورثته  
 البائعين المكلفين وتصدقهم على المالك فيه لبايع واطلاعهم وعلمهم فبعد موت المورث  
 دعى بعض الورثة على يد قاضى المحبرة بان ما كان باعه مورثهم قبل موته ملك للمدعى  
 او يريد رفع يد المشتري عنه فهل لا تسمع دعواه بذلك بعد ثبوت البيع وصحة دوره منه  
 للمشتري بعلمهم واطلاعهم وتصدقهم (أجاب) فى التنوير وشرح باع عقارا أو حيوانا أو  
 ثوبا وابنه أو امرأته أو غيره مما من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً انه ملكه لا تسمع  
 دعواه كذا اطلعه فى الكنز والملقى وجعل سكونه كالأصاح قطعاً للتزوير والتحيل فمع صريح  
 الاقرار أولى والله تعالى أعلم (سئل) فى رزقة موقوفة بها أشجار ادعى جماعة من أهل  
 البلد التى بها الرزقة المقيمة ونهبها بان الأشجار ملك لهم وجد الناظر على الرزقة دعواهم فهل  
 حيث سكت المدعون عن دعواهم المالك مدة تزيد على ست عشرة سنة مع حضورهم  
 بالبلد وعدم دعواهم فيها مع عدم المانع لهم منها لا تسمع دعواهم المالك لانفسهم ولا يسوغ  
 للقاضى سماع تلك القضية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فيما عدا  
 ما استثنى حيث كان المدعى عليه جاحداً والقضاة ممنوعون من سماع ذلك والله تعالى أعلم  
 (سئل) فى رجل اشترى دابة من نحو ست سنين على يد بيعة فتعرف عليها رجل آخر وادعى  
 ان تلك الدابة ضاعت من عنده من نحو ستين وانه اشتراها من مدة ست سنين وانها اشترى  
 بينه وبين شخص مناصفة وانها انتجت عند بائعتهما فلما حضر ذلك الشخص الشريك وعان  
 تلك الدابة أقر بانها غير الدابة التى ضاعت وحلف على ذلك فهل اذا ادعى شريكه انها  
 من نتاج بائعه بعد اعتراف شريكه المذكور وان ثبت ذلك بالبيعة تكون شركة بينهما وبين  
 ذى اليد ويؤخذ الشريك باقراره (أجاب) اذا أثبت المدعى ملكه لنصف الدابة  
 المذكورة بالوجه الشرعى يحكم له بما ادعاه ولا اعتبار لقالة من زعم المدعى شركته فيها  
 على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاد ذكور واناث وترك  
 ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواش وغيرهما فقسم أحد الاولاد وأخذ حقه فى التركة  
 بالتراضى وهو بالغ عاقل وانعزل فى معيشة وحده ومضى على ذلك عشرون سنة فاكثر ثم  
 مات أحد اخوته عن أولاد قصر فأنكر الولد الذى أخذ نصيبه من التركة التسمية وأراد

١٢٦٦ ١٢

١٢٦٦ ١٣

١٢٦٦ ١٦

١٢٦٦ ١٧



١٢٦٦

١٧

منازعة الاولاد والدخول معهم فهل اذا ثبتت القسمة واخذ نصيبه بالتراضى بالبينة  
الشريعة لا عبرة بانكاره القسمة ولا يكون له معارضة الاولاد (أجاب) اذا ثبت قسمة  
التركة بين الورثة واخذ كل ما خصه فيه لا يكون لاحدهم معارضة باقى الورثة ولا أخذ  
شيء مما بأيديهم بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى مسئلة موقوفة بوجوب  
سند شرعى آل الاستحقاق والنظر فيها لرجل من جملة الموقوف عليهم حضر رجل وادعى  
بانها موقوفة عليه وان النظر والاستحقاق له وانما خرجت من الوقف المستحق له  
بالاستبدال وان الواقف له ان ينهى عن الاستبدال فى وقفه وأظهر حجة وقف تشهد له  
بذلك وأنكر المدعى عليه جميع دعواه المذكورة فهل لا يحجب المدعى بالادعى به بمجرد  
الوقفية التى يبيدها يلزم ثمرها بآيات وقف المسئلة المذكورة وبالشرط المعين بحجة  
الوقف الذى هو عدم الاستبدال وبأنه مستحق لها واذا عجز عن اقامة البينة يكون الحق  
فيها للمدعى عليه ووضح اليد (أجاب) المقرر عند علماءنا الحنفية انه لا عبرة بمجرد الخط ولا

١٢٦٦

١٩

التفات اليه اذ جج الشرع ثلاث وهى البينة والاقرار والنكول كما صرح به فى اقرار  
الخاتبة فلا اعتبار بمجرد حجة الوقفية المذكورة ولا التفات اليها الا اذا ثبت مضمونها باحد  
الحجج المزبورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل توفى من مدة خمس عشرة سنة وخلف  
عقار واستوات عصبته على العقار المذكور ثم ظهر بعد مضي تلك المدة جماعة بأيديهم  
ورقة مؤرخة بتاريخ يزيد على خمس عشرة سنة مدكور فيها ان المتوفى المذكور باعهم  
جزأ من العقار بثمن معلوم وفى تلك الورقة شهود ما تولى فهل لا تسمع دعواهم ولا يجوز  
للقاضى الاقدام على الحكم فيها (أجاب) لا تسمع الدهوى بعد مضي خمس عشرة سنة

١٢٦٦

١٩

الافى الارث والوقف ووجوده نذر شرعى ولا يجوز للقاضى الحكم فيها والله تعالى أعلم  
(سئل) فى امرأة توفيت وتركت ورثة وكان لها أخذوا عطاء فى معاملة مع بعض الناس  
فادعت الورثة على المعاملين انها انما عندهم مبالغ ولم يكن للورثة يدنة تشهد لهم فهل  
يجوز للورثة تخليف المدعى عليهم اذا أنكروا (أجاب) اذا توفرت شروط صحة الدهوى

١٢٦٦

٢١

وسأل القاضى المدعى عليه عنها فأنكر ولم يبرهن المدعى على دعواه حلف انما كم المدعى  
عليه بعد طلب خصمه اليمين والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن ابنين بالغين  
وتركت ما يخصها بالميراث الشرعى فى عقار والديه فارادا أخذ نصيبها فزعموا خالهما  
متعللا بهما ان امه وضعت عند امهم ما التى هى بنتها صاغا امانة ويريد أخذ نصيبه  
منه فأنكر ادعواه ذلك ولا يبنه له على ما يدعى فهل لا يحجب لذلك شرعا ولا يكون له  
منعهم ان أخذ ما يخصهم بالظريق الشرعى فيما تركه والدهما من العقار ولا عبرة  
بتعلله المذكور حيث لم يسم الى الآن (أجاب) نعم لابنين المذكورين أخذ نصيب  
امهم من تركه والدها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعى حيث لا مانع ولا عبرة بتعلل  
خالهما بما ذكره على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على قاعدة

١٢٦٦

٢١

طاحونة من مدة ثمانى عشرة سنة وهو ينتفع بها ثم بعد هذه المدة ادعى جماعة ان  
القاعدة المذكورة ملكهم ويريدون نزعها من يده والحال انهم مقيمون معه  
في البلد ولم ينازعوه ولم يمنعهم مانع من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم  
(اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود  
عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على آخر بان له قدرا من الدراهم  
قبله وانه سلمه له من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه لاسيما وانه معه  
في بلدة واحدة ولم يطالبه ولم يعترف المدعى عليه به (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد  
مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك حصة في ساقية باعها لآخر من مدة خمس عشرة سنة وزيادة والمشتري  
يتصرف فيها من غير منازع له في ذلك ثم مات البائع عن ورثة فاراد ورثته الان ابطال  
البيع في الحصة المذكورة متعللين بان مورثهم باعها مكرها فانكر المشتري دعواهم  
ولا بينة لهم على ذلك فهل اذا لم تثبت دعواهم لا كراهة بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك  
ولا عبرة بتعللهم ويمنعون من معارضة المشتري في الحصة المذكورة بدون وجه شرعى  
(اجاب) ليس لو ارث البائع فسخ البيع الصحيح الصادر من مورثه و يمنع من معارضة  
المشتري حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين  
أيديهم على دارو بعض عقار في بلد من بلاد اريف مدة متلفين لما ذكر من ابائهم  
واجدادهم ويدهم سندات شرعية تشهد لهم وهم يتصرفون في ذلك بالهدم والبناء جيلا  
بعد جيل نحو سبعين سنة فظهر الان جماعة يدعون ان ما ذكرهم وان وضع يدهؤلاء  
بغير حق وهم في تلك المدة معهم مشاهدون لتصرفهم غير منازعين لهم فهل لا تسمع  
دعواهم ويمنعون من التعرض لهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة  
الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض  
زراعة تلقاها عن والده ووجه من مدة خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها من غير  
منازع له ولا لوالده من قبله والان يدعى جماعة بان الارض المذكورة لهم متعللين بانها  
مرهونة فانكر واضع اليد دعواهم فهل اذا كانوا مقيمين بالبلد ومشاهدين تصرف  
واضع اليد ولم ينازعوا في شأنها لا يجابون لذلك ولا يمكنون من نزعها منه ولا تسمع  
دعواهم ولا عبرة بتعللهم المذكور ويمنعون من معارضة اذالم يكن هناك بينة تشهد بانها  
مرهونة (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة والحال ما ذكر في السؤال والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك بناء حانوت باعه لآخر بثمن معلوم قبضه منه البائع المذكور واشهد  
على نفسه بينة شرعية بذلك وكتب بذلك حجة شرعية قال فيها البائع المذكور انه باع جميع  
بناء الحانوت لفلان الف الف بالثمن المعلوم في الحجة المذكورة وصار ملكا للمشتري  
المذكور فهل اذا مات البائع المذكور بعد ذلك وظهر وارث انكر البيع ويريد نزع

٢١ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

٢٥ ١٢٦٦

٢٧ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

١٢٦٦ ٤

المبيع من يد المشتري لا يكون له ذلك حيث أثبت المشتري المذ كوربيع مورثه بالوجه الشرعي وهو في صحته وسلامته (اجاب) اذا تحقق بيع المورث حال صحته ابتداء المحائوت المذ كور لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري فيه بدون وجته شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حضر بين يدي حاكم شرعي وادعى على آخر بانه باع له جانب نخيل بمبلغ معلوم بطريق الاكراه فانكر المشتري الاكراه وذكرا نه باع طائعا مختارا فطلب من المدعي اثبات دعواه الاكراه فاحضر بيعة وشهدت شهادة لم تصادف وجهها شرعا فطلب منه بيعة اخرى تشهد له بطريق دعواه فذكرا نه لم يقبض الثمن وان قيمة النخيل اكثر من الثمن بكثير وانه باع مالا يملك وان النخيل التي باعها للمدعي عليه ملك لاخيه وان اخاه توفي عن ورثة ومن بجائهم ولده جهادي حاضر معه بالمجلس وقت اقامة الدعوى وولد اخيه المذ كور اتفق معه على ذلك فاذا يكون الحكم (اجاب) اذا ثبت ابن الاخ ملك مورثه للنخيل المذ كور به - مدعوى صحبة قضي له بالمبرات فيه حيث لا مانع ولا

١٢٦٦ ٤

تسمع دعوى المباح المذ كور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ احواله المديون على آخر بذلك المبلغ فقبل الحال عليه الحوالة ودفع جانباً منه واستلم السند ولم يدفع باقي المبلغ فطلب منه رب الدين بقية المبلغ فقال دفعته لك فهل لا يجب لدعواه ويكون القول قول رب الدين فيما قبضه (اجاب) القول للمحتمل بيمينه حيث لا بينة للمحال عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وادعاه على دار تلقاه عن ابيه بالارث الشرعي ادعى عليه الا ان رجل بان لايه فيها حقا ويطالب رفع يده عنه فهل اذا كان ابو المدعي حاضرا موجودا مشاهدا تصرف ابي المدعي عليه اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم ينازع ابا المدعي عليه وكذلك المدعي شاهد تصرف المدعي عليه مدة

١٢٦٦ ٦

١٢٦٦ ٦

مثل ذلك ولم ينازع من غير مانع شرعي لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) سكوت المورث تلك المدة عن دعوى الملك بلا مانع شرعي مانع من سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر حائوتا باجرة معلومة كل شهر ومضت مدة من وقت الاستئجار واراد رب المحائوت اخذ اجرة من المستأجر المذ كور فادعى انه دفعها له ولا بينة تشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت الدفع بالبينة الشرعية يكون مطالب باجرة المحائوت المذ كور (اجاب) القول للثبوت بيمينه حيث لا بينة للاستأجر على دعواه الدفع والله تعالى اعلم

١٢٦٦ ٨

(سئل) في رجل ادعى على وارث رجل آخر انه وكل مورثه بقبض ديون له من اناس وقبضها والحال انه لم يطالب المورث حال حياته مع كونه معه في بلدة واحدة ومضت خمس عشرة سنة من تاريخ القبض الذي ادعاه والمورث موجود ولم يطالبه بما يدعى انه قبضه له بالوكالة وجد الوارث ذلك فهل لا تسمع ثلاث لدعوى ويمنع المدعي لسكوته عن الدعوى ملك المدة بلا مانع (اجاب) لا تسمع الدعوى به - دمضى ثلاث المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض خربة من ماله الخاص به من مدة خمس وعشرين

١٢٦٦ ١١

سنة ويؤاها دار النفس وأضاف لها قطعة أرض زراعة من أرضها التي يدفع نواجها في كل  
سنة وله أخ فقير ضعه انفسه بعد بناءه لها خوفا من تعبير الناس له بسبب فقره فبعد ان كبر  
اولاد اخيه عزله وحده مع اولاده من مدة سنين والآن يدعي اولاده بان لوالدهم نصف  
دارهم منه لاين بورقة مقطورة الثبوت فأنكر الممدع واهم فهل اذا لم يثبتوا بالبينة  
الشرعية ان الدار المذ كورة مشتركة بين الممدع ووالدهم لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعاليمهم  
ويمنعون من معارضة عهدهم في داره بدون وجه شرعي حيث كان الاب موجودا حيا  
عائلا (اجاب) لا خصومة لاولاد المذ كورين فيما يبدعهم حيث لم يصدر من ابيهم  
توكيل شرعي لهم في الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تلقى عن ابيه دارا من مدة  
اربعين سنة ثم ظهر الا ان رجل يدعي انها ملك له والمحال ان الممدعي كان مقيما بالبلد في  
هذه المدة ما يناتصرف الممدعي عليه فيها تصرف الملاك ولم ينازعه ومع الممدعي حجة  
مشتملة على شهود توفيت فهل لا تسمع دعواه والمحال هذه (اجاب) لا تسمع دعوى الملاك  
المذ كورة بعدمضي تلك المدة حيث كان حاضر الميمنه مانع شرعي عنها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجته واولاده اقصر منها فادعي رجل دية دفع لليت قبل موته  
نصف اردب رز ونصف اردب حب العزيز امانة لم يبيع له ذلك ومات قبل اخذ الثمن منه  
ويريد اخذ ذلك من ورثته فانه كرت الزوجة دعواه وطلب منها ثبات دعواه على الميت  
و بيان اسم الميت واسم ابيه وجده فحجز فهل اذا لم يثبت دعواه بالوجه الشرعي لا يلزم  
الورثة شيء (اجاب) اذا لم يثبت الممدعي دعواه بالوجه الشرعي لا يقضي له بما ادعاه والله تعالى  
اعلم (سئل) في جماعة لهم اربع زلاقات مبنيات بالحجر فوق البحر بالشلالات يكتسبون منها  
وهم واضعون ايديهم عليها مدة تزيد على تسعين سنة وذلك عن اجدادهم والآن ظهر لهم  
ناس ينازعونهم فيما بايد يهدم بدعواهم ملكه فهل لا يمكنون من ذلك وتكون للواضعين  
ايديهم عليهم الا سيما مع وجودهم في تلك المدة المذ كورة وتمسكهم من الدعوى (اجاب)  
سكوت الممدعي عن الدعوى خمس عشرة سنة بالاعذر شرعي مانع من سماع دعواه فيما  
عدا ما استثنى فهنا ولي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بعضهم قاصر  
وبعضهم بالغ فبعد موته بستين ادعي رجل آخر ان له بذمة الميت كذا من الدراهم من  
مدة احدى عشرة سنة بموجب سند بخط الميت وختمه مجرد عن الثبوت فهل لا يعمل بخط  
الميت الجرد عن الثبوت واذا اقام الممدعي بينة تشهد بان المباع بذمة الميت الى ان مات لا يبد  
من حلف الممدعي مع البينة (اجاب) لا يعتمد على الخط ولا يعمل به والحجة بالبينة والافراد  
او النكول واستثنى في الاشياء مسائل منها دفتر السمسار والصراف والبيع وصرحوا  
بتحليف مدعي الدين على الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسئول على قطعة  
ارض براح اصلها دار وبها نخلة عن اصوله من مدة ست وخمسين سنة وهو يدفع ما على  
النخلة بحساب الديوان هذه المدة وتصرف فيها ببيع بعضها فادعاه رجل عن اصوله

١١ ١٢٦٦

١٦ ١٢٦٦

١٦ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

٢٢ ١٢٦٦



٢٣ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

والحال ان اصوله في هذه المدة مشاهدون لهذا التصرف والاستيلاء أكثر من خمس عشرة سنة وهو أيضا شاهد لذلك باقى هذه المدة بلا دعوى من اصوله ولا منه ولا هذرا لهم في ترك الدعوى فهل ليس له ذلك ولا يمكن من الدعوى والحال هذه (أجاب) لا تسمع دعوى الوارث والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن ابائه واضع يده عليها مدة تزيد عن خمسين سنة ولم ينزعه في تلك المدة أحد فيها والا أن تغلب عليه شخص وادعى انها كانت عارية تحت يده وليست ملكا له فهل بعدمضى هذه المدة من غير منازعة له مع كونه حاضرا معه في البلد وليس له مانع من الدعوى لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى حيث كان المدعى عليه جاحدا الدعوى المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولاده الخمسة من غير هاوله حصص في مكان باعها حال حياته لأحد أولاده بتمتع بمعلوم ووضع المشتري يده على الحصص المرقومة ثم بعد وفاة والده حضرت الزوجة وادعت على أحد الاولاد المشتري بالحصص المرقومة انها ملك مورثها وتريد أخذ نصيبها منها بين يدي المحاكم الشرعية فدفعت دعوها بالدعوى الشرعية بين يدي المحاكم الشرعية وحكم بان الحق في الحصص للمشتري المذکور فهل اذا كان الامر كما ذكر يكون ذلك المحكم نافذا على باقى الورثة وتكون الحصص المذكورة لأحد الاولاد المشتري لها المذکور ولا حق لباقى الورثة فيها حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) أحد الورثة ينتصب خصما عن الميت فماله وفيما عليه واشترطهم في دعوى العين على أحد الورثة وتواضع له خصما عن الباقي تكون العين في يده استثنوا منه دعوى الدفع كما هنا فثبت أن الابن الشرا من أبيه حال حياته في وجه زوجته أبيه التي هي أحد الورثة كان المحكم عليها حكما على باقى الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض براج بالارث عن أصولهم واضعين اليد عليها مدة نحو مائة سنة وهم يتفقون بها المدة المذكورة هم وأصولهم من قبلهم فلا تسمع دعوى عليهم رجل شيخ قريه بان له حقا فيها لكونه تلقى مشيخة القرية عنهم وكانت لهم قبل ذلك ويخص المشيخة حصص في تلك الارض ولا سند له في ذلك أصلا ويكلفهم اثبات ملكهم لها فهل والحال هذه لا تسمع دعواه عليهم ولا يكون له حق فيها بمجرد دعواه ولا عبرة بتعاله المذکور ولا يطلب منهم بيته بذلك لان وضع اليد من أقوى الحجج (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى على الوجه المشروح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دارين وحصص في طاحونة تلقى ذلك بالارث عن مورثيه واتفق بذلك نحو سبعين سنة من غير معارض ولا منازع والا أن ادعى عليه رجل بان يحدنه ام أبيه حصص في ذلك ويريد أخذها منه فانه كره دعواه والحال ان جده المدعى كانت حاضرة موجودة مشاهدة تصرف أنى المدعى عليه أكثر من ثلاثين سنة ولم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعي وهي ساكتة هذه المدة وكذلك

المدعى شاهد المدعى عليه أكثر من عشرين سنة وهو يتصرف في المدعى به ويتنفع به  
المدة المذكورة ولم ينأ عن غير ما نعتى في حق المدعى به من غير ما نعتى في حق المدعى به  
(أجاب) نعم لا تسمع الدعوى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجة وأولاد وأختان فاختلعت الأولاد والزوجة في زوج وارثهم وصينية فضة وفهم كرم فهل  
يكون القول قول الزوجة فيما يصدقها فيه الظاهر (أجاب) القول للزوجة بيمينها في أن  
ما ذكره ملكها حيث لا يثبت له الباقي الورثة على أنه ملك الزوج وكان بعض المتنازع فيه  
خاصا بالنساء وباقيها مشتركاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع قطعة أرض لا تصرفها  
المشتري يتنفع بها مدة خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك المدة ادعى البائع أن له ابن عم يستحق  
في تلك الأرض وأنه تعدى وباع نصيبه ونصيب ابن عمه من غير إذنه ومع ذلك ابن عمه  
حاضر معه وقت البيع ومشاهد انتفاع المشتري بالأرض فهل إذا كان الحال كما ذكر  
لا تفيد البائع الدعوى لأنه نقض لما أتمه (أجاب) دعوى المدعى على الوجه المذكور غير  
مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا داراً عن مورثهم وعليه دين قبضوها  
لرجل بشئ معلوم وأمره بدفع الثمن في دين مورثهم فدفعه حكم اذ منهم وأمرهم فبعد ذلك  
أراد بعضهم الرجوع على المشتري وطالب منه الثمن فهل إذا أثبت بيمينه شرعية أنه دفع  
الثمن في دين مورثهم باذنهم بعد ادعاء ترافعهم به لا يكون له مطالبة المشتري بشئ لا سيما  
والبعض الآخر صدق على صحة البيع للمشتري وعلى دين المورث وأذن المشتري بالدفع على  
الوجه المذكور (أجاب) إذا باع الورثة المبلغ الدار المورثة وأمر المشتري بدفع الثمن  
لغير مورثهم ودفعه المشتري حسب أمرهم واذنهم له بذلك لا يكون لأحد منهم مطالبة  
بشئ من الثمن المذكور إذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع قطعة  
أرض لا تصرفها المشتري يتنفع بها مدة من السنين نحو خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك المدة  
ادعى البائع أن له أقارب يستحقون في تلك الأرض وأنه تعدى وباع ما يخصه وما يخصهم  
بغير اذنهم والحال أنهم مشاهدون انتفاع المشتري بتلك الأرض المبيعة من غير أن  
يدعوا عليه فهل والحال هذه لا تفيد البائع تلك الدعوى والبيع ماض لا ينقض  
(أجاب) دعوى المدعى على الوجه المذكور غير مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن ورثة فباع بعض الورثة عقاراً من التركة وقبض ما يخصه واستوفى بقية الورثة  
حقهم من المشتري بعد رضاهم بالبيع وأجازتهم ثم مات البائع فطلبت بنت البائع بعد  
مضي خمس وعشرين سنة أن ترجع على المشتري وتأخذ منه بقية الثمن فهل لا تجب لذلك  
حيث ثبت أن أباه قبض ما يخصه من الثمن (أجاب) إذا ثبت بوجه شرعي قبض مورث  
المدعية حصته في ثمن ما باعه حال صحته لا يعتبر انكارها لذلك والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له مع آخر أخذوا عطاءً تقاسموا به بعضهما وبقي لأحدهما قبل الآخر مبلغ من  
الدرهم أقرب بحضرة يمينه ثم بعد مدة مات من عليه المبلغ المذكور وأثبت الآخر ماله

٢٩ ١٢٦٦  
جمادى الأولى

٢ ١٢٦٦

٥ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦

٩ ١٢٦٦

١٢٦٦

٩

في وجه وصى التركة بالبينة واليمين وامتنع الوصى من الدفع متعللاً بأنه لا بد من الاثبات  
ببينة تشهد بانه اقر قبل موته بقليل بهذا المبلغ فهل والحال هذه لا عبرة بتماله حيث اثبت  
حقه بالوجه الشرعى (اجاب) اذا اثبت الغريم دينه على الميت في وجه وصيه بالوجه  
الشرعى كان له استيفاء ومن التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنت  
وبنت بنت أخرى ماتت في حال حياة ابيها فهل يكون الارث للابنتين والبنت للذكر مثل  
حظ الانثيين ولا شيء لبنت البنت واذا ادعت بنت البنت ان اباها مات في حال حياتها  
بعد موت ابيه وانكر باقى الورثة دعواها ذلك لا تسمع دعواها بدون بيينة (اجاب)

١٢٦٦

١٢

اذا اختلف الورثة في تاريخ موت الالفارب فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول  
قول من ينكر كفى في دعوى القنينة وقال في الخيرية أى ينكر الزيادة وبالأولى انكار  
الارث بالكلية انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نخلاً بالميراث وغيره  
عن اصولهم واصول اصولهم من مدة تزيد على مائتي سنة وهم يتصرفون فيه تصرف  
المالك بلا معارض فتعدي اولاد مشايخ البلاد ووضعوا ايديهم على نصف النخيل  
زاعمين ان مورثهم نصفه واستولوا على نصف الثمر بزعمهم ودعواهم ان مورثهم له نصفه  
يدعى انه توافق مع مورث الملاك المدعى عليهم على ان يغرس نخيلاً في الارض يسمى  
تقاييل وان جميع النخيل الموجود والمحاذي صار مشتركاً بسبب ذلك والحال ان مورثهم لم  
يدع ملك شيئ من النخيل اصلاً في التقاييل ولا في النخيل النوى في حياته فهل لا تسمع  
الدعوى منهم ولا تقبل بينتهم على الملك من مورثهم حيث لم يدع مورثهم هذه الدعوى  
حتى مضى عليه أكثر من خمس عشرة سنة الى ان مات ويكون المانع في حق المورث  
معتبر اشرفا في حق الوارث (اجاب) سكوت المورث عن الدعوى تلك المدة بالمانع  
شرعى مانع من سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن

١٢٦٦

١٢

زوجة وعن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيره اثم تزوجت البنت قبل  
قدية التركة في بلد غير بلد اهلها اثم مات الابن المذكور عن أمه وأخته فقط وبعد مدة  
خمس عشرة سنة ذهبت بنت الميت لتأخذ ما يخصها في دار والدها وما يخصها من نصيب  
الاخ فوجدت رجلاً اجنبياً مع امرأة اجنبية اقسما الدار واخذ كل منهما حصة فيها بغير  
طريق شرعى فهل اذا كان هناك بيينة تشهد بان الدار المذكورة لوالد البنت المذكورة  
تسمع دعواها ويكون لها انزع ما يخصها منها (اجاب) اذا اثبتت البنت المذكورة دعواها

١٢٦٦

٢٣

بالوجه الشرعى يقضى لها انصيبها في الدار المذكورة حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في دار مشتركة بين رجلين وقاعة قزاة لاحدهما ربع الدار وللآخر ثلاثة ارباع في  
القاعة غاي من له الربع مدة وبعد حضوره من الغيبة أراد ان يأخذ نصيبه من الدار فذعه  
من له ثلاثة ارباعها متعللاً بشرائه نصيبه منه فانكر دعواه الشراء فهل اذا لم يثبت شراؤه  
نصيب شريكه بالبينة الشرعية لا يجب لذلك شرعاً ويكون للشريك المذكور اخذ

ما يخصه في الدار والقاعة المذكورين بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا يجب لذلك حيث لم يثبت دعواه الشراء بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين واضعين أيديهما على دار من مورثهما ادعى عليهما ما بين عهدهما بأن لبيعه حصته في الدار المذكورة ويريد رفع أيديهما عنها فادعى واضعا اليد بأن أبا المدعى باعه المورثهما قبل موته فهل إذا ثبت بيع أبي المدعى المذهب ورد قبل موته لابي واضعي اليد بالبينة الشرعية لا تجمع دعوى المدعى المذكور (أجاب) إذا ثبت بيع الحصة في الدار المذكورة لمورث المدعى عليهما بالوجه الشرعي لا يكون لوارث البائع معارضتهما فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرضا واطهر ورقة مشعولة بختم المدعى عليه فأنكر المدعى عليه دعواه القرض ولا بينة للمدعى على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينه ولا عبرة بدعواه ولا بالورقة المجردة عن الثبوت الشرعي (أجاب) لا يفتى بصك بدون اثبات مضمونه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة في يدها بقرة ادعى عليها رجل أن هذه البقرة له وادعت أنها تسلكها بالتلقي من قبل آخر وكل أرخ تاريخ دعواه واقاما بينة مؤرخة وتاريخ ذي اليد وهي المرأة أسبق والذي تلقى عنه الملك مقر لها بالتلك من جهته فهل لا عبرة ببينة المدعى وتقدم بينة المرأة حيث أن تاريخ ملكها أسبق (أجاب) إذا برهن خارج على ملك مؤرخ وذو اليد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق كذا في التنوير والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين باعوا شاة مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه منها الثالث وصار الحق فيها للمشتري والشراء الاخر ثم مات الشريك الاخر الذي لم يبيع عن ورثة فادعى الشريك الذي باع على وشرى يكرهه على المشتري منه بأن حقه باق في الشاة وأنكر البائع فهل إذا ثبت بالبينة الشرعية أنه باع حصته من الشاة المذكورة يمنع من دعواه ومن المعارضة والمنازعة لواضعي اليد (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن المدعى باع نصيبه فيها للرجل المذكور به الا زما لا يكون له معارضة واضعي اليد بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين باعوا شاة مشتركة بين اثنين فتحت بينهما فوكل احدهما الشريكين الاخر في بيع نصف نصيبه فباع ذلك الوكيل نصف تلك البنت على أن يكون النصف الباقي بينه وبين شريكه على وجه الشراكة فسا طله المشتري بعد أن طلب منه الثمن مرارا والموكل يطلب من الوكيل ثمن ربه المرة بعد المرة بحضور جمع من المسلمين مع اقراره بالوكالة ثم لما طالت المدة ولم يدفع الثمن أنكر الوكيل وكالة وبعد مدة مات فتعلم ورثته بأنه كاره الوكيل وقالوا المبيع للث والباقي لنا خاصة فهل إذا أقام بينة تشهد على الموكل باقراره بالوكالة وبصدور البيع في نصيبه ما تسمع دعواه (أجاب) إذا ثبت اقرار المورث ببيع نصف ما يخصه فيما ذكر بتوكيله وصدور البيع في ذلك لا يكون لوارثه بعد وفاته المعارضة فيما باعه الشريك بطريق الوكالة عن مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يبيده جارية

١٢٦٦ ٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٦ ٢

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ٧



١٢٦٦

٨

كان اشتراها من غيره وولدت عنده ولد الاقل من ستة اشهر فارادسيدها بيعها وابنها  
فادعت انه اولدها وان هذا الولد منه فانكر فهل يكون له بيعها وابنها ولا عبرة بدعواها  
المجردة عن الاثبات الشرعي ويكون القول للسيد (أجاب) للمولى بيع امته حيث لم تثبت  
دعواها الاستيلا دبالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم  
قاصر وبعضهم بالغ وترك قطعة دار خربة والبساتون غائبون عن البلد فوضع جارهم يده  
على الخربة المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا بلغ القصر وحضر الغائبون  
من غيبتهم وادعوا على واضع اليد المذكور بان الدار ملكهم بطريق الميراث عن ابيهم  
بعد علمهم بذلك وشهدت بيعة شرعية اهلهم بذلك وارادوا نزعها من واضع اليد فامتنع من  
تسليمها للورثة المذكورين متعللا بأنه واضع يده عليها عن ابيه من قبل المدة المذكورة  
ولم ينافر فيها أحد وانما صادرت ملكهم بمجرد الحيازة ووضع اليد المدة المذكورة لا يعتبر  
تعلله المذكور في قضى بها للورثة المذكورين وتنزع من يده واضع اليد المحاذير لها المدة  
المذكورة حيث كان بعض الورثة قاصرا والبعض غائبا عن البلد ولم يحصل لهم علم بانها  
موروثة لهم عن ابيهم بعد حضورهم الا وقت المنازعة عند ارادة واضع اليد المذكور  
بيعها (أجاب) لا تبطل الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود  
عذر شرعي فاذا أثبتت الورثة المالك في الدار المذكورة بالوجه الشرعي قضى لهم بها حيث  
لا مانع ومن العذر الشرعي كون المدعى صنفه الاول له وكونه غائبا مسافة السفر كما  
صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وترك دارا  
ثم مات كل من الذكور والاناث عن ورثة قبل قسمتها واخذ كل نصيبه منها فهل لورثة كل  
منهم أخذ ما كان يخص أصله بالطريق الشرعي ولو طالت المدة وزادت عن خمس عشرة  
سنة مع تصادقهم على انها ملكهم ولو بنى بعض الورثة فيها بناء بدون اذن باقي الشركاء  
(أجاب) نعم لورثة كل ما مورثه في الدار المذكورة والحال هذه وما بناه احدهم لنفسه  
فهو له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قاصرو له دراهم قرض  
على آخر بوجوب وثيقة شرعية بيد الورثة ثابتة المضمون بالبيعة الشرعية فطالبه  
وصى القصر بالدين المذكور فدفع له بعضه ثم امتنع الا أن من الدفع مدعي انه دفع لمورثهم  
قدرا من الدراهم رشوة ليس دفعها الاخر على قضاء مصلحة ولم يفعل ويريد أن  
يخصمها من أصل ما عليه فانكر وصى الورثة والزوجة دعواه ولم يثبتها بطريق شرعي  
فهل لا يجاب لذلك ويلزمه دفع ما عليه من الدين الثابت عليه للبيت ولا عبرة بدعواه  
المذكورة والحال هذه (أجاب) ليس للدين الامتناع عن دفع ما بذمته من الدين له به  
الحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا في قرية من قرى  
الفلاحين ووضع يده عليها المشتري مدة تزيد على أربع عشرة سنة ثم تواطأ البائع مع أخ  
له على أن له فيها حصة يريد بذلك نزعها من المشتري والحال انه حاضر وقت البيع ومشاهد

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٥

له واتصرف المشتري المذكور فهل لا تسمع دعواه والمحال هذه (أجاب) نعم اذا كان الاخ  
المذكور حاضرا وقت البيع عالميا به وهو ساكت لا يسمع دعواه ويمنع من معارضة المشتري  
والمحال هذه والله تعالى اعلم. (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض يزعمونها  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بخفاء خرون وادعوا عليهم انهم غاصبون لتلك الأرض  
فهل لا تقبل دعواهم الغصب لمشاهدتهم التصرف تلك المدة ولم ينأزعو واضعي اليد  
ولامانع لهم (أجاب) حيث كان المدعي حاضرا وسكت عن الدعوى تلك المدة بلا مانع  
شرعي لا تسمع دعواه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض  
مر روعة فخيلا من مدة عشر بن سنة فخاف آخر وادعى عليه ان هذه الأرض ملكه وسلمها له  
يزرعها فخيلا مشاطرة بينهما فأنكر المدعي عليه ذلك وأجاب بان الأرض المذكور كانت  
مواتا وأحياءها والده وأصلحها ومات عنها وورثها عن والده فهل اذا أقام كل بينة على  
ما ادعاه لا تسمع دعوى الخارج لا سيما وهو موجود بالناحية ولم ينازعه تلك المدة مع  
عدم المانع (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف  
ووجود دعوى شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة بالغين عاقلين وكلوا رجلا يدعى على  
آخر أن مورثهم قدر ما معلوم من الدراهم بمو جب قائمة حساب متضمنة لذلك القدر المعلوم  
من مدة عشر بن سنة وهي خالية الثبوت لاضافتها فيها ولا تختم ولا بينة شرعية تشهد بذلك  
وانكر المدعي عليه ذلك القدر المعلوم فهل والمحال هذه لا تعتبر دعوى المدعي بدون بينة  
شرعية تشهد بذلك (أجاب) لا يقضى بصك بدون اثبات مضمونه بالوجه الشرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين من خراج الأرض فطلب منه فلم يجد عنده الا خيلا  
فباعه بثمن يزيد على قيمة مثله في وقته وأدى منه دينه من غير اكراه ولا اجبار بحضور  
بينة تشهد بذلك ثم بعد أن مضت مدة من الزمان تزيد على خمس عشرة سنة ظهر له ولد  
بعد أن مات البائع وادعى أن النخل أخذ من أبيه ظلما وعدوانا فهل لا يسمع قوله والمحال  
هذه (أجاب) اذا ثبت بيع المورث النخل بيعا صحيحا لازما لا يكون لوارثه بعد وفاته  
معارضة المشتري بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة دار  
خربة بماله لنفسه وبنائها بماله أيضا ووضع يده عليها مدة ثم بعد ذلك ادعى عليه بانه له  
نصيبا في الدار المذكور متعللا عليه بان له حق التبرية فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك  
(أجاب) حيث لم يثبت العلم المذكور ملكه لقدر معين من الدار المذكور بالوجه الشرعي  
لا يكون له معارضة ابن أخيه فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ولده ثم مات  
الزوج ومات والده بعده ومضت مدة طويلة تزيد عن ست عشرة سنة ثم ادعت الزوجة بعد  
تلك المدة بجميع صداقها وطالب الورثة بذلك فهل لا تجاب لذلك ولا تسمع لها دعوى  
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الدخول بجميع مهرها المقدم بخلاف الدعوى ببعضه كما  
في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب له

## جادی الثانیہ

جده قطعة أرض فيم الخيل ثم بعد موت المجدد وقضيه ورثته قطعة غير هاشم مات ذلك الرجل عن قصر فبعد بلوغهم ظهر لهم أن ما بأيديهم ثلث القطعة المعوضة وأن باقيها بيد عتيقهم وأبناها فادعوا ذلك فاجاب ابنها بان أبي اشترى ما بيدي من ذلك من أخيك الواث لا بيكم معكم ومن شيخ البلد وأجاب العمة بان المجد كان وهب لي مثل ما وهب لا بيكم مع اعترافها بان ما بيدها من القطعة المعوضة لها وهب لا بيهم وتعلت العمة وأبناها على هؤلاء المدعين بوضع اليد على ما بأيديهم من خمسة وأربعين سنة فهل يلزم المدعي هاهنا بتسليم ما بأيديهم للمدعين حيث كان الأمر كذلك إذا لم يثبتوا الانتقال عن مورث المدعين واعترفت العمة بان ذلك من القطعة المعوضة لا بيهم ولا ينفع المدعي هاهنا التعلل بطول المدة (أجاب) إذا اعترف المدعي عليه بان الحق للمدعي أمر برفع يده عن المدعي حيث لم يثبت انتقال المالك فيه اليه ولا يسقط الحق بتقدم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اشترى دارا من رجل آخر بعتن معلوم ومصرقة مجهولة بموجب حجة شرعية مؤرخة في ثاني عشر شوال الذي هو من شهر سنة ١٢٥٩ على يد بيعة من المسلمين و بقيت تلك الدار المذكورة تحت يد المشتريين للآن نحو ثمان سنين ثم ان البائع المذكور توفي من نحو سنة وله ورثة فادعى الورثة المذكورة أن تلك الدار صار بيعها من والدهم بمبلغ مائة قرش وهي دون القيمة وتارة يقولون لم يصدر بيعها مع كون البائع المذكور حال حياته من نحو سبع سنين لم تحصل منه من ذعة في تلك الدار المذكورة فهل البيع صحيح وتكون الدار المذكورة ملكا للمشتريين المذكورين (أجاب) ليس لواثر البائع معارضة المشتريين المذكورين حيث ثبت البيع صحىحاً لازماً من المورث حال صحته بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اشترى واقصيص سكر من زرع في أرض من حاكم بلدهم ونصروا فيه وباعوه وبعد ذلك ادعوا على آخر بأنه كان شريكاً معهم وأنه باع وتصرف معهم وأنه يلزمه في مبالغ الخمسة عشرة وأربعون قرشاً ويريدون تغريمه المبلغ المذكور بمجرد دعواهم هذه فأنكر دعواهم ولم يكن معهم بيعة بذلك فهل لا تسمح دعواهم عليه بأشركة المذكورين بدون ثبوتها بالوجه الشرعى ولا يلزمه قهر ذلك والحال هذه (أجاب) القول لمنكر الشركة بيمينه حيث لا بيعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اخ شقيق واخ لاب فأت الاخ الشقيق وترك اولاداً فاقام القاضى العم الشقيق قيمه على اولاد اخيه فوكل العم الشقيق الاخ الذى للاب على متاعه وعلى متاع اولاد اخيه وقضاء مصالحهم ثم غاب العم الموكل مدة وحضر فطالب ان ينزع المال الذى سلمه للوكيل ليتصرف فيه بالوكالة على هذا الوجه فادعى الوكيل الذى هو الاخ للاب انه شريك اخيه وشريك اولاد اخيه الذى كوروا لاناث فهل لا يقضى له بالشركة بمجرد دعواه حيث ثبت تسليم المال اليه من قبل الوصى المذكور ليتصرف فيه بالوكالة المذكورة (أجاب) لا يقضى للاخ الوكيل المذكور بدعواه الا شراكه في ما وكله أخوه

1577

5v

42  
1

1577

1577

5

1777

بحفظه وتسلمه اليه بدون اثبات دعواه الشركة فيه بالوجه الشرعى والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بائنا من النيلة المدة للصبيح وزرعنا يتامنة معا به مقرر باع ذلك الجماعة بثمن معلوم بمحض بينة شرعية واشترى منهم جانباً من الخشب بثمن معلوم وكتب فى شأن ذلك حجج شرعية من القاضى ثم أراد الجماعة المذكورون فسخ البيع فيما اشتروه منه لما بين بأن بيعهم وشراهم وكتابة الحجج فى شأن ذلك وقع كله بالاكره والمجبر فهل اذا لم يثبت الا كراه الشرعى بالضرب الشديد أو الحبس الشديد لا يجابون انقض ما صدر منهم من البيع والشراء حيث صدر منهم بالطوع والاختيار مستحجماً لشرائطه الشرعية ولا عبرة بدهواهم الا كراه بدون تحققه بالوجه الشرعى (اجاب) اذا صدر البيع صحيحاً لازماً لا يكون لاحد المتعاقدين فسخه بمجرد دعواه الا كراه قبل تحققه بالطريق الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دار سكنى محتوية على نخيل وأرضاً تصلح للحرث والزرع فيها عن أبيه فادعى عليه رجل من أقاربه الشركة بالميراث عن والده والمحال ان والده المدعى من نحو خمسين سنة لم يسبق له سكنى فى الدار ولا زرع فى الأرض ولم يدع بذلك وهو مقيم بالبلد ولا مانع له من القيام والدهوى ثم بعده هذه المدة ادعى الابن بعده موت أبيه بنحو عشرين سنة انه يستحق فى هذه الأرض والدار عن أبيه فهل لا يسمع دعوى الابن مع طول المدة المذكورة والمحال انه حاضر ساكن فى البلد من غير مانع أيضاً (اجاب) نعم لا يسمع دعوى الابن المذكور اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى داراً بثمن معلوم قبضه البائع بحضرة بينة تشهد بذلك وتصرف فيها المشتري بالبائنا وغيره ثم بعد مدة تزيد عن عشرين سنة طلب وارث البائع الرجوع على وارث المشتري فهل اذا كان البيع صحيحاً وشهدت البينة بالشراء لا يرجع لوارث البائع على وارث المشتري (اجاب) اذا ثبت وارث المشتري انتقال الملك الى مورثه بالشراء من مورث المدعى بالوجه الشرعى والبلولة ذلك اليه بالارث لا يكون لوارث البائع الرجوع على وارث المشتري بالبيع بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن بنت ثلاث قصرو عن زوجة غير أم البنات وعن عمه العاصب وترك داراً ثم ماتت إحدى البنات عن أختها وأمها وهم أبيها المذكور ثم ماتت الثانية عن أختها وأمها وهم أبيها المذكور ثم ماتت أمها عنها فقط ثم مات عم الاب عن بنته فقط فهل اذا أرادت بنت الميت الأول بعدموت أختها وأمها وموتهم أبيها ان تأخذ ما يخصها فى الدار المذكورة عن أبيها وأختها وأمها وامتنعت بنت عم الاب من ذلك وادعت ان أباهادفع ديناً كان على أبيها ابن أخيه وأخذ المحصة فى نظير ما دفعه عنه من الدين وأظهرت وثيقة بذلك ولم تثبت دعواها بطريق شرعى لا تعتبر دعواها المذكورة ولا يكون العم مستحقاً وما لك المحصة بنت ابن أخيه فى الدار بمجرد دعوى بنته دفع ما على أبيها من الدين وأخذ المحصة فى نظير ذلك وتورأ بفته بتسليم المحصة فى الدار للبنت المذكورة



سنة	رجب
١٢٦٦	١٥
١٢٦٦	٢٤
١٢٦٦	٢٤
١٢٦٦	٢٥
١٢٦٦	٢٨
١٢٦٦	٢٨

حيث الحال ما ذكر (أجاب) نعم لبنت المتوفى أولاً أخذ ما يخصها عن مورثها في  
الدار المذكورة وليس لو ارثت عم أبيها ما عارضتها في ذلك بدون وجه شرعي ولها الرجوع  
بما أداها مورثها عن دين مورثه غير متبرع به حيث تحقق ذلك شرعاً والأول والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له حارة ضاعت منه ثم وجدها عند رجل وثارف مع له قاضي  
الجيزة وادعى من ضاعت منه أنها حارته ونجبت عنده وادعى خصمه أنها حارته بذات  
حارته ونجبت عنده وأرخ كل تاريخاً مخالفاً لتاريخ الآخر وكل منهما يقيم بيته على ذلك  
وأهل الحبرة شهدوا بأنها بذات ثمان سنين فهل يكون المحق فيها لمن وافق سنناً تاريخاً بقوله  
أهل الحبرة (أجاب) إذا ادعى كل منهما ما التناج وأرخا ووافق سن الدابة تاريخاً أحدهما  
قضى له بها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك النصف في جاموسة تحت يد هاوشة سداها  
وجاموسة أخرى مات زوجها فادعى ورثته أن ذلك ملك لزوجها وأدعت الزوجة أن ذلك  
ملك لها فهل يكون القول لها بينهما حيث كانت اليه سداها (أجاب) نعم يكون القول  
للزوجة بينهما فيما ذكر حيث لا بينة لباقي الورثة على مدعاهم والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة أدعت عند قاضي الناحية على زوجها الغائب أنها طلقت منه ومضت عدلتها  
وعندها بينة تشهد على طبق دهاها فهل للقاضي أن يسمع الدعوى على الغائب  
ويقضى بينة المرأة عليه بالطلاق حال غيبته (أجاب) لا يحكم على الغائب بطلاق ولا  
بغيره بدون خصم شرعي يقوم مقامه فيما يدعى عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
استعارت حلياً من أمها لتزين به فأخذته منها عارية ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة  
عن أمها وعن زوجها وعن ابنها فأرادت الام أن تأخذ الحلي الذي أعارته لبنتها فأنكر  
الزوج ذلك وثارف معوا عند قاضي الناحية وشهدت البينة بأن الميئة أخذت الحلي عارية  
لاتملكها مع ما بينة الحلي وبنيانه والاشارة اليه ثم بعد ذلك عزل القاضي وولى غيره وشهدت  
البينة عنده أيضاً كذلك فهل إذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي لا يكون الحلي ميراثاً عن  
المتوفاة ويكون للام أخذه (أجاب) إذا ثبت أن الحلي المذكور ملك الام بالوجه الشرعي  
لا يكون تركته عن بنتها المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع أخته يملكان  
حانوتاً عن أبيهما من مدة خمس وستين سنة وهما يتصرفان فيه تصرف الملاك في  
أعمالهم من غير منازع ثم باع الأخ نصيبه لزوج أخته ووضع يده عليه خمس عشرة سنة  
وهو وزوجته يتصرفان كذلك أيضاً من غير منازع والآن يدعى عليهما وجل بان له حصه  
في الحانوت عن أمه آلت إليها من أبيهما معتمداً على وثيقة بيده مة طووعة الثبوت فأنكر  
واضع اليد دهاها فهل إذا لم يثبت دعواها بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بالوثيقة  
المذكورة (أجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضمونه بالوجه الشرعي على فرض كون  
الدعوى مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب بعض مواشيه لأحدى زوجتيه  
هبة شرعية بحضرة بينة وقبضته ثم باعها البعض الآخر على دفعتين بثمن معلوم بحضرة

بينة واعترف بوصول الثمن وكتب بذلك وثيقة نائب الشرع وكل ذلك في حال صحة الزوج المذكور ثم بعد مضي نحو سبعة أشهر توفي الزوج المذكور فهل اذا ادعت الزوجة الثانية ان الهبة والبيع كانا في مرض الموت لا تجاب لذلك اذا قامت المدعى عليها بينة تشهد بان ذلك في الصحة (أجاب) تقدم بينة من يدعى ان الهبة في الصحة والقول قول من يدعى ان الهبة في المرض بيمينه حيث لا بينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى آلة طاحونة وخيولها بمحض بينة شرعية واستولى عليها او وكل شخصاً في قبض اجرتها ثم لمسامات المشتري ادعى الوكيل شراءها منه قبل موته ولا بينة له فهل لا يقضى له بمجرد دعواه (أجاب) اذا لم يثبت الوكيل المدعى كوردها له الشراء بالوجه الشرعي لا يقضى له بمساده والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت شاة لامرأة أخرى بثمن معلوم سنة احدى وستين وهناك بينة تشهد بذلك فارادت الرجوع فيما ذكروا هل اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية لا يكون لها الرجوع في البيع المذكور وان لم تقيم بينة على قبض الثمن (أجاب) اذا صدر البيع صحيحاً لازماً لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة المشتري حيث ثبت البيع على هذا الوجه وان لم يثبت قبض الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً بالارث من أبيه فادعى عليه رجل بان لبيه فيه حصة ويريد رفع يده عنه فانكر دعواه وادعى أن أباه المدعى شاهد بأبى المدعى عليه وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع وكذلك المدعى شاهد المدعى عليه بعد موت أبيه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف بالتصرف المذكور ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعهما عن الدعوى فهل لا تسمع دعواه ولا بينته والمحال هذه (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع التمكن منها فيها مانع من سماع الدعوى وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً بالشراء واضع يده عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم من غير معارض ولا منازع فادعى عليه الآن رجل بان له فيه حصة والمحال انه حاضر موجود ومشهد تصرف المدعى عليه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث أنكروا المدعى عليه والمحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمة غاب عنه بلده ولم يعلم خبره فاختذتها امرأة تدعى ان لها على الغائب ديوناً وله زوجات وأولاد قصر فهل يجب رد الجارية لزوجات الغائب وأولاده القصر ولا تسمع دعوى تلك المرأة على الغائب ولا على زوجاته وأولاده القصر (أجاب) ليس للمرأة المذكورة اخذ أمة الغائب بمجرد دعواها ان لها عليه ديوناً ولا يقضى على غائب بدون خصم شرعي يقوم مقامه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون داراً بالميراث الشرعي من والدهم باع بعضهم نصيبه لآخرهم

٢ ١٢٦٦

٣ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦

وواحد اخذ نصيبه واستقل به كل ذلك من مدة تسع عشرة سنة وزيادة وتصرف المشتري فيما اشتراه بالهدم والبناء واشترى دارا أخرى وضمها لما اشتراه وبناها مدارا واحدة والآن ينكر أحد البائعين بيع حصته والحال ان بيد المشتري حجة شرعية بدينه ويسع اخوته ثابتة المضعون بالبينة الشرعية فترافعا لدى القاضي فقام المشتري بينة بالشراء منه وزكيت بعد أداء الشهادة فهل يقضى للمشتري بما اشتراه من أخيه ويمنع من معارضته بعد ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت المدعى دعواه بالبينة العادلة قضى له بعد ما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا ووضع يده عليه مدة نحو احدى وعشرين سنة وله جار مشاهد اشراثة المكان من ملاكه ولتصرف المشتري فيه بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة قالان ادعى الجار المذكور أن المكان المذكور ملكه فهل اذا انكر المدعى عليه دعواه وأخبر أنه كان حاضرا وموجودا مشاهدا للشراء من الملاك والتسليم وتصرفه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) اذا سكنت الجار المذكور وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري في العقار بالهدم والبناء لا تسمع دعواه بعد ذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة فقط ثم ادعى جماعة انهم أولادهم المتوفى وان الجماع لهم المجد الرابع فطلب منهم القاضي بينة تثبت دعواهم فاحضروا خمسة أشخاص وشهد كل منهم بمفرده انهم يسمعون ان المتوفى ابن عم المدعين ولم يذكروا المجد الجامع لهم وطلب منهم القاضي بينة غيرهم فعرّفوا ان لا بينة عندهم وعجزوا عجزا كليا وموجودا بن أخت المتوفى شقيقة فهمل والحال هذه يعطى ما بقى بعد فرض الزوجة لابن الأخت الشقيقة لعدم ثبوت نسب العصابة ولا يكون الشهود اسندا وشهادتهم الى السماع ولعدم معرفتهم للمجد الجامع (أجاب) يشترط في دعوى بنوة العم ودعوى العمومة بيان النسب الى ان يلتقي في المجد الاعلى وتعريف الاب الملتقى اليه بحيث لم يثبت مدعى العصابة دعواه يكون ما بقى بعد فرض الزوجة لابن الأخت حيث كان نسبه محققا ولم يوجد وارث آخر يقدم عليه أو يشاركه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة رهنها عند آخر وأخذ منه قدرا من الدراهم قرضا ليكون غاروقة مادامت الأرض تحت يده فهل اذا مات رب الأرض عن ورثة وطلبوا رفع يد المرتهن عنها وانكروا دراهم القرض الغاروقة وكان عنده بينة تشهد بها وكانت مدة الدين المذكور اقل من خمس عشرة سنة تسمع دعوى المرتهن بالدين ويقضى له باخذ مثله من التركة بعد ثبوته بالبينة المكتوبة أسماءها وثيقة الرهن (أجاب) اذا أثبت الدائن دينه بالوجه الشرعي قضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قليوب عن قضية محصلها ارجل ان ادعى على رجل واضح يده على عقار وفبره بان أحدهما يستحق فيه نصيبا بطريق الميراث عن والده والاخر يستحق كذلك بطريق

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

بينته واعترف بوصول الثمن وكتب بذلك وثيقة نائب الشرع وكل ذلك في حال صحة الزوج المذکور ثم بعد مضي نحو سبعة أشهر توفي الزوج المذکور فهل اذا ادعت الزوجة الثانية ان الهبة والبيع كانا في مرض الموت لا تجاب لذلك اذا قامت المدعى عليها بينة تشهد بان ذلك في الصحة (أجاب) تقدم بينة من يدعى ان الهبة في الصحة والقول قول من يدعى ان الهبة في المرض بعينه حيث لا بينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى آلة طاحونة وخيولها بمحض بينة شرعية واستولى عليها وكل شخص في قبض اجرتها ثم لمسامات المشتري ادعى الوكيل شراءه منه قبل موته ولا بينة له فهل لا يقضى له بمجرد دعواه (أجاب) اذا لم يثبت الوكيل المدعى كوردها والشراء بالوجه الشرعي لا يقضى له بما ادعاه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت شاة لامرأة أخرى بشمن معلوم سنة احدى وستين وهناك بينة تشهد بذلك فارادت الرجوع فيما ذكروا هل اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية لا يكون لها الرجوع في البيع المذکور وان لم تقم بينة على قبض الثمن (أجاب) اذا صدر البيع صحيحا لازما لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة المشتري حيث ثبت البيع على هذا الوجه وان لم يثبت قبض الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالارث من أبيه فادعى عليه رجل بان لا يبه فيه حقا ويريد رفع يده عنه فانكر دعواه وادعى أن أباه المدعى شاهد بأبى المدعى عليه وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في أملا كههم أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع وكذلك المدعى شاهد المدعى عليه بعد موت أبيه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف بالتصرف المذکور ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع دعواه ولا بينته والمحال هذه (أجاب) سلوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع التمكن منها فيها مانع من سماع دعوى وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالشراء واضع يده عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في أملا كههم من غير معارض ولا منازع فادعى عليه الا أن رجل بان له فيه حقا والمحال انه حاضر موجود وشاهد تصرف المدعى عليه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعها من ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث أنكرها المدعى عليه والمحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمة غاب عنه بلده ولم يعلم خبره فانخذتها امرأة تدعى ان لها على الغائب ديننا وله زوجات وأولاد قصر فهل يجب رد الجارية وزوجات الغائب وأولاده القصر ولا تسمع دعوى تلك المرأة على الغائب ولا على زوجاته وأولاده القصر (أجاب) ليس للمرأة المذكورة اخذ أمة الغائب بمجرد دعواها ان اهل عليه ديننا ولا يقضى على غائب بدون خصم شرعي يقوم مقامه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالمراث الشرعي عن والدهم باع بعضهم نصيبه لآخرهم

٢ ١٢٦٦

٣ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦



وواحد اخذ نصيبه واستل به كل ذلك من مدة تسع عشرة سنة وزيادة وتصرف المشتري فيها الشراء بالهدم والبناء واشتري دارا أخرى وضعها لما اشتراه وبناهما دارا واحدة والآن يشكر احد البائعين ببيع حصته والحال ان بيد المشتري حجة شرعية بيده وبيع اخوته ثابتة المضنون بالبيننة الشرعية فترافعا لدى القاضي فاقام المشتري بينة بالشراعه وزكيت بعد أداء الشهادة فهل يقضى للمشتري بما اشتراه من أخيه ويمنع من معارضته بعد ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت المدعى دعواه بالبيننة العادلة قضى له بعد عاه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا ووضع يده عليه مدة نحو احدى وعشرين سنة وله جاره شاهد اشراثة المكان من ملاكه ولتصرف المشتري فيه بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة قال ان ادعى الجار المذكور ان المكان المذكور ملكه فهل اذا أنكر المدعى عليه دعواه وأخبر أنه كان حاضرا ووجودا شاهد اشراثة من الملاك والتسليم وتصرفه المدة المذكورة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) اذا سكنت الجار المذكور وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري في العقار بالهدم والبناء لا تسمع دعواه بعد ذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة فقط ثم ادعى جماعة انهم أولادهم المتوفى وان الجامع لهم المجد الرابع فطلب منهم القاضي بينة ثبتت دعواهم فاحضروا خمسة أشخاص وشهد كل منهم بمفرده أنهم يسمعون ان المتوفى ابن عم المدعين ولم يذكروا المجد الجامع لهم وطلب منهم القاضي بينة غيرهم فعرّفوا ان لا بينة عندهم وعجزوا عزا كيا ووجود ابن أخت المتوفى شقيقته فهل والحال هذه يعطى ما بقى بعد فرض الزوجة لابن الأخت الشقيقة لعدم ثبوت نسب العصبية ولا يكون الشهود اسندا وشهادتهم الى السماع ولا يدم معرفتهم للمجد الجامع (أجاب) يشترط في دعوى بنوة العم ودعوى العمومة بيان النسب الى ان يلتقي في المجد الاعلى وتعريف الاب الملتقى اليه فحيث لم يثبت مدعى العصبية دعواه يكون ما بقى بعد فرض الزوجة لابن الأخت حيث كان نسبه محققا ولم يوجد وارث آخر يقدم عليه أو يشاركه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة رهنها عند آخر وأخذ منه قدرا من الدراهم قرضا ليكون غاروقة ما دامت الأرض تحت يده فهل اذا مات رب الأرض عن ورثة وطلبوا رفع يد المرتهن عنها وانكروا دراهم القرض الغاروقة وكان عنده بينة تشهد بها وكانت مدة الدين المذكور اقل من خمس عشرة سنة تسمع دعوى المرتهن بالدين ويقضى له باخذ مثله من التركة بعد ثبوته بالبيننة المكتوبة أو هاتفي وثيقة الرهن (أجاب) اذا ثبت الدائن دينه بالوجه الشرعي قضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قليوب عن فضية محصلا رجلا ان ادعى على رجل واضح يده على عقار وفه بره بان أحدهما يستحق فيه نصيبا بطريق الميراث عن والده والاخر يستحق كذلك بطريق

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

٩

الميراث عن أبيه من جسده فانكر المدعى عليه ذلك الاستحقاق وادعى ان المدعين  
 المذكورين ساكتان عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة وان والده كان يتصرف في  
 ذلك مدة طويلة ولم ينازعه أيضا أبو أحد المدعين حال حياته وهو أخوه فصدق المدعيان  
 على هدم المنازعة فقط ومازالا يدعيان بما ادعياه فهل لا تسع دعواهما والحال هذه  
 (أجاب) سكوت الوارث عن الدعوى خمس عشرة سنة غير مانع من سماعها على ما أفاده  
 العلامة الرملى ما لم يثبت بطريق شرعى ان المورث الاصلى سكت عن الدعوى خمس عشرة  
 سنة فاكتر مع التماس منها وانكارا لمخمس لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا  
 باعه لا تحر باختياره بثمن معلوم فبعده مكته بيد المشتري مدة نحو خمس وعشرين سنة وهو  
 يتصرف فيه مع مشاهدة البائع له وعدم المانع باعه لا تحر فبعده مكته بيد مدة عشرين  
 أيضا مات البائع الاول فادعى ورثته ان البيع الاول بالا كراه لاجل ابطاله فهل لا  
 يجابون لذلك بعدمضى هذه المدة حيث لا مانع لهم ولا لمورثهم من الدعوى به (أجاب)  
 سكوت المورث عن دعوى الا كراه خمس عشرة سنة بلا مانع شرعى مانع لسماع دعوى  
 وارثه بذلك بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم بيت بالميراث الشرعى من  
 مورثهم بناحية المنصورة والبعض منهم كان غائبا فضر بعض الغائبين ومطلب أخذ  
 نصيبه منه فادعى ناس كانوا اخذوا مدة ابعض الورثة ان سيدهم وقف جميع البيت عليهم  
 خاصة فهل اذا لم يثبت ناقل شرعى لنصيبهم في البيت المذكور الى سيدهم ولم يثبت  
 اجازته للوقف المذكور على فرض صحة دعوى الخدمة المذكورين لا يكون الوقف نافذا  
 في حصص الغائبين ممن لم يحجزه وعلى من سكن فيه واستوفى منساقه أجره المثل مدة وضع يده  
 عليه (أجاب) لا ينفذ وقف أحد الكراه في نصيب باقيهم بدون اذنهم واجازتهم ومنافع  
 الغصب لا تضمن الا في الوقف وعقار اليتيم والمعدى بالاستغلال ما لم يسكن المعدى للاستغلال  
 بتأويل ملك كسكني أحد الشركاء وعقد كسكني المرتين والله تعالى أعلم (سئل)  
 في امرأة تملك عقارا بموجب حجة بيدها وهي مستولية عليه منذست وأربعين سنة من غير  
 معارض لها فارادت الآن بيعه فادعى رجل ان هذا العقار موقوف مر يد انزعه منها ولا  
 يثبت له بما ادعاه فهل لا تعتبر دعواه لعدم وجود البيينة له بذلك لاسيما ومعهما الحجة المذكورة  
 (أجاب) لا يقضى بوقف العقار المذكور بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل واصل يده على بيت تلقى بعضه بالميراث الشرعى وبعضه بالشراء من مورثيه ووضع  
 يده عليه هو ومورثوه مدة تزيد على نحو مائة وعشرين سنة وهو بالحال التي هو عليها الآن  
 من قديم الزمان والآن اشترى رجل يهودى مكانا خلف مكانه من نحو سنة ومطلب  
 اليهودى من صاحب البيت المذكور ان يبيع له قطعة من مكانه ليعمل بها اليهودى  
 مكانه فامتنع صاحب البيت من البيع له بالثمن الذى سماه فبعده ذلك أراد اليهودى  
 ان يدعى على صاحب البيت بان أصلها من مكانه المشتري ويكافيه يدها او يبيعها له

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٢

فهل اذا كان هذا المكان الموروث له عن اصوله بالمحال التي هو عليها الآن من قديم  
الزمان وشاهد ذلك المشتري وعائنه قبل الشراء واشتراه على هذه الحال لا تسمع دعواه  
عليه بمساواة لاسيما بعد المساومة وطالب الشراء منه ويبقى القديم على قدمه (أجاب)  
لا تسمع دهوى اليهودى على مالك المكان المذكور حيث كان الامر كما هو مسطور والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين شرعى من مدة خمس عشرة سنة ولم يأخذه منه  
في تلك المدة لكونه غائبا عنه في بلدة أخرى بينهما مسافة بعيدة فهل والحال هذه تسمع  
دعواه وله أخذ ذلك الدين من تركه من هو عليه اذا كان ميتا بعد ثبوته بالوجه الشرعى  
(أجاب) اذا كان المدعى غائبا في بلدة بعيدة عن بلدة المدين تلك المدة ولم يتمكن من  
الدعوى فيها يكون له طلب دينه من تركه مدینه بعد ثبوته بالوجه الشرعى والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يدعى ان لايه على آخر دين من خمس عشرة سنة ومضت هذه المدة  
والأب لم يطلب والا بن يطلب الا بن غريمه بما يدعيه فهل الا بن يدعى دعواه في هذه  
المدة من غير مانع يمنع من الطلب لا تسمع دهوى الابن (أجاب) نعم لا تسمع دهوى  
الابن بما ذكر حيث كان الامر ما هو من بور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
حصاة في اربعة عشر قيراطا ومضى على ذلك نحو عشرين سنين والشرى يك معترف بتلك  
الحصاة المبيعة وان له خمسة قرار يط في الدار ووقعت القسمة مع اقراره بحضور شهوده  
والآن اظهر وثيقة من نحو اربعين سنة بان للبائع نصف الدار فهل يؤخذ باقراره ولا  
يبره بالوثيقة التي مات شهودها ولا يقضى بها خصوصا والمدعى قريب البائع ويعلم  
بيس القسمة عشر فيرطاط وتسليمها للمشتري ولا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب)  
نعم لا تسمع دعوى الشرى بك الميزر بور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجلين ساء كنين يجوار بعضهما كل منهما في محل شرعى بمنافعه ومرافقه  
فقد احدهما متاعا من بيته فادعى على الآخر بأنه اخذه فانكر الآخر دعواه فهل  
اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت ويكون  
اليمين على من أنكر (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى  
له بدعواه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يملكون دورا ومواشى وغير ذلك  
بينهم بالسوية وهم في معيشة واحدة مات أحدهم عن ابناء ستة وبنات ثلاث وزوجة  
أرادوا أخذ استحقاقهم من مورتهم فنعهم العمان من أخذ استحقاقهم ويقولان  
لاشئ لوالدكم فهل والحال هذه اذا ثبت ان ما كان موجودا مما ذكر للجميع وان  
ذلك مشترك بينهم بالسوية ~~كون~~ للاولاد المذكورين ذكورا واناثا والزوجة  
طالب استحقاقهم فيما ثبت بالبينة الشرعية المعدلة من العمين (أجاب) اذا ثبت  
ورثة الاخ المتوفى شركة مورتهم فيما يبايد اخويه بالوجه الشرعى يقضى لهم بما أخذ  
ما يخصهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على أخت زوجها قدر مائة لوم من

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٢٧

رمضان

١٠٦٦

٩

١٥ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

شوال  
٦ ١٢٦٦

٧ ١٢٦٦

الدراهم البعض عن ثور والبعض الآخر قرض فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر  
على دفع ذلك لا تحت زوجها قهرها (أجاب) اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يجبر  
المدين على ادائه له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ناقه فتحت عنده من ناقته  
سنة اثنتين وخمسين والآن يدعي رجل بان الناقة المذكورة ناقته بذت ناقته وانها  
ضاعت منه منذ ست سنين وكل منهما يقيم بينة على دعواه النتائج فهل يكون الحق فيها  
لمن تشهد له أهل الخبرة ويحكم السن حينئذ حيث كان واضح اليد يدعي بان سنهنا خمس  
عشرة سنة والخارج يدعي بان سنهنا عشر سنين وكل منهما يقيم بينة على ذلك (أجاب) يحكم  
لمن وافق سنهنا تاريخه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعليه دين لابن أخيه  
وترك ما يورث عنه شرعا فثبت ابن الأخ الدين لدى القاضي وأخذ منه من التركة ثم بعد  
مدة تز يدعي عشر سنين ادعى ابن المدين الميت على رب الدين ان الدين الذي أخذه من  
التركة لم يكن على أبيه ويريد أخذه منه فهل اذا ثبت رب الدين الدين بالبينة الشرعية  
على الميت قبل موته لا عبرة بدعوى ابن الميت المذكور ويمنع من معارضة ابن العم  
(أجاب) اذا تحقق أن ابن الأخ أثبت دينه على عمه بوجه شرعي وحكم له به واستوفاه من  
التركة لا يكون لابن المدين استرداد منه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجلين مشتركين في بقرة باع غير واضح اليد عليهما نصيبه من الزوجية بحضرة بينة تشهد  
بذلك ثم باع البائع أولا نصيبه ثانيا من واضح اليد بغير إذن ولا وكيل من زوجته فهل اذا  
أثبت المرأة الشراء من زوجها بتاريخ سابق على البيع الثاني بالوجه الشرعي يقضى لها  
بذلك النصيب ويمنع المشتري الثاني من معارضتها (أجاب) نعم يقضى لها بالنصيب  
المذکور حيث ثبت شراؤها له سابقا على شراء المشتري الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل يملك جانب نخيل عن أبيه تعدى عليه ذمي وأخذ منه النخيل بالقهر والغلبة وادعى  
أن أباه باعه له ويده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت البيع بالبينة الشرعية لا عبرة  
بدعواه ذلك ويجبر على رد النخيل للمالك المذکور قهرها عنه (أجاب) اذا لم يثبت الذمي  
المذکور انتقال المالك في النخيل اليه بناقل شرعي لا يقضى له به والله تعالى أعلم (سئل)  
عن دعوى مضمونها ادعى جماعة على رجل اشترى ساقية من رجل آخر بان لهم فيها  
الثلثين آلهم بطريق الميراث عن اصولهم فادعى المدعي عليه بان اصولهم اقربوا بان لا  
ملك لهم فيها ولا حق وان الحق فيها لبايها ويريد اقامه بينة على ذلك فهل تقبل بينته  
(أجاب) في الوقعات ادعى ارثا فبرهن المدعي عليه ان مورثه اقرأن المدعي ليس له أو هو  
ملك المدعي عليه أو على اقرار الوارث قبل موت مورثه أو بعده انه لم يكن لابييه أو على  
اقراره ان أباه مات والدار ليست له كان كله دفعا اه فاذا ثبت المدعي عليه دعواه  
المذكورة بالوجه الشرعي منع المدعون حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
مشهورة بالغنى ساكنة مع زوجها في بيت عمه وليسا في عياله ثم بعد مدة مات عم زوجها



عن ورثته عليه ديون كثيرة فغض الدائنون عنده موته وارادوا الختم على سائر امكنة  
الدار التي من جملتها المكان الساكنة به المرأة مع زوجها زاعمين ان زوجها المذكور  
شريك اعمه المذكور فخشيت المرأة المذكورة على دراهم لها في مكانها الخاص بسكنها  
فاخرجتها من صندوقها وأرسلتها مع جارية لها لتوصلها الى بيت أمها فسكنها بعض  
المحاضرين وضبط منها الدراهم فهل تصدق المرأة المذكورة في دعوى ان الدراهم  
المذكورة ملك لها حيث كان زوجها مقرأ بذلك ولا يحاسب الدائنون لدار امه  
من ادخالها في مال الشركة التي زعموها هي تقدير ثبوتها بالا موجب شرعى (أجاب)  
اذا كانت المرأة المذكورة واضعة يدها على الدراهم المذكورة وكان الزوج مقرأ لها  
بالمالك كانت الدراهم ملكا لها والقول لها في ذلك بيمينها لم يثبت انها ملك لعم زوجها  
أو من المال المشترك بينهما وبين ابن أخيه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون نخيلا  
بالميراث عن مورثهم ومدة تصرفهم فيه تزيد على خمس وعشرين سنة زيادة على تصرف  
مورثهم من قبلهم فادعى الآن جماعة آخرون بانه ملك لهم عن مورثهم وان مورث  
واضح الى يد في حياته تعدى باحداث يده على النخيل في حال حياة مورث المدعين ورفع  
يد مورثهم عنه بغير حق فهل لا تسمع دعواهم بملك النخيل عن ابيهم ولا تقبل البيعة  
منهم على دعواهم حيث مضى على المورث أكثر من خمس عشرة سنة مع سكوتهم عن  
الدعوى به وعدم المعارضة وتمكنه من الدعوى وعدم العذر ويكون سكوتهم عن الدعوى  
المدة المانعة على الوجه المذكور مانعا من سماع دعوى ورثته بشئ من النخيل ومن قبول  
يمينتهم على ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم بما ذكر ولا تطالب منهم ببيعة على مدعاهم حيث  
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه مبلغا من الدراهم  
وهنا على قطعة أرض زراعة ثمرات كل من الراهن والمرتهن عن وارث فاخذ وارث  
الراهن الطين المذكور فهل اذا طالب وارث المرتهن أخذ المبلغ والرجوع به في تركة  
الراهن يجاب لذلك ولو طال المدة حيث كان وارث الراهن معترفا بأخذ المبلغ من أخيه  
ولا عبرة بتعلله بطول المدة مع الاعتراف اذا تحققت ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب)  
لا يسقط الحق بتقادم الزمان فاذا أقر ورثة المدين بالدين لمورث المدعى أمر وايدفعه من  
تركة مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جلة نخيل عن أبيه ببلده والحال ان  
البلد عهد والآن قد انحلت العهدة فآخذ نخيل أبيه ووضع يده عليه كما كان فقام رجل  
يدعى انه اشتراه من أجنبي ولا بيعة له فهل لا يجاب لذلك ويبقى النخيل له ولا عبرة  
بدعوى المدعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى مجرد دعواه من غير اثبات شرعى  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه بمائة ريال معاملة آتالة  
فقبل كماله من دية أخيهما فقتل وآل الا مرفيه الى الدية ويرغم ان أخاه المدعى عليه  
كان يتجر فيهما والحال انه لم يكن في عائلته ولا في حجره ويريد ان يحاسبه على ربحهما

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٠

مدة وضع يده عليه ما اعترف له المدعى عليه باصل المبلغ المذكور وانكر التجارة فيه  
 واخبر برأيه محفوظ تحت يده بعينه الى الآن ولم يتجرف فيه أصلاً ولم يكن للمدعى بينة على  
 دعواه هذه فهل يكون القول قول المدعى عليه بيمينه وليس له عنده الا ما أقر له به من المبلغ  
 المذكور ولا هبة بدعى المدعى المجرى عن الاثبات الشرعية (أجاب) نعم يكون القول  
 للمدعى عليه بيمينه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة لكل منهم معيشة  
 واستحقاق في اطميان زراعة خاصة به ولهم ساقية مشتركة بينهم ثلاثة انا وهي في استحقاق  
 أحدهم من الاطميان دون الآخرين ولكل منهم اشجار مغروسة في استحقاقه من ارض  
 الزراعة يسقيها من الساقية المذكورة واستمروا على ذلك مدة تزيد على عشر سنين سنة  
 ولم يصدر بينهم نزاع فيما ذكر فلما توفي من الاخوة اثنان عن ورثة ذكر كوروانث ادعى  
 اولاد احد الاخوين الهالكين ان الساقية جميعها ملك لمورثهم دون غيرهم متعللين  
 بشهرتها باسمه فهل والمحال هذه ان كانت الساقية في استحقاق محمى من اطميان  
 الزراعة وحده ولم يصدر بين الاخوة الثلاثة نزاع في استعمالها وادارتها حال حياتهم  
 لا يجابون لذلك ولا يلتفت الى دعواهم حيث كانوا منكرين لها وتكون الساقية  
 الثلاثة بين العم وأولاد اخويه حيث كان معترفاً بقدرة حصة كل من الاخوين مع كون  
 الساقية في استحقاقه دونهم وماذا يكون المحكم (أجاب) اذا كانت الساقية المذكورة  
 مشتركة بين الاخوة الثلاثة وفي أيديهم وتصرفهم لا يكون لأولاد أحدهم أخذ شيء زائد  
 عما كان لمورثهم بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها  
 وعن أولادها منه وترك داراً وبعض مواش ثم تزوجت الام رجلاً آخر في دار أخرى ولم  
 تزل يدها متصرفه في دار أولادها بمحض وادخالها من منم والقاصر ثم مات الزوج الثاني  
 وأخذت ميراثها منه وهو الربع في داره ومواشيه ودراهمه فصارت لها مال يخصها وبقي  
 الدار للعصبة فطلب العصبة ببيع ما يخصهم في تلك الدار لتلك المرأة فاشتريته منهم  
 وأضافته الى نصيبها الموروث وهو شائع مع ربهها ثم باعت ما اشتريته لجارها وأخذت  
 بعض الثمن ثم بعد مدة ستة أشهر طاب التجار فغير ما اشتراه منها فحدثت البيع فحضرت  
 هى والمشتري عند نائب القاضى وطلب من المشتري بينة فحضرت بينته وشهدت على  
 اقرارها بالبيع فيها اشتريته لا في ساورته وثبت الملك للمشتري ثم توطأت مع أولادها على  
 بطلان بيعها وقال أولادها ان الام هى التى اشترت لنا وان الثمن من مالنا ووافقتهم الام  
 على ذلك لتقصدها بطلان البيع فهل لا يمكن الاولاد ولا الام من ذلك لانها اتهم في  
 بطلان البيع وزيادة على ذلك انكرت حجة الشراء لكونها باسمها المتعظم شبهتها في رد  
 البيع (أجاب) اذا لم يثبت ان شراء المرأة المذكورة لأولادها لا يكون لهم معارضة  
 المشتري منها بدون وجه شرعى ومجرد دعوها وان الشراء كان لهم بعد صدور البيع منها  
 غير معتبر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وبنتين وتوكت ما يورث عنها

١٢٦٦

٣٠

١٢٢٦

٣٠

١٢٦٦

٣٠

شرعاً من مواسم مصاغ فهل اذا دعت البنتان ان أمهما او هبت لهما المصاغ حال  
حياتها فانكر الا تخرج دعواهما ذلك ولا يثبت لهما على ما ادعياء يكون جميع ما تر كته  
تر كته يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية (أجاب) جميع ما تر كته المتوفاه المذ كورة  
يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية ولا يقضى لمدعى الهبة فى شئ منها بدون اثبات  
دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى ابن قاصر له ارث من أبيه ووجه تحت يد  
ابن عم شقيق آخر ثم بعد بلوغ القاصر المذ كور طالب حقه من ميراث أبيه ووجه من ابن عمه  
واضع اليد فهل والحال هذه يجب لذلك ويجبر ابن العم على دفع ما يستحقه ابن عمه بالوجه  
الشرعى (أجاب) للقاصر بعد بلوغه رشيداً أخذ ما يخصه من تر كته ومورثيه وليس لاحد  
منعه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على نصف نخلة  
تر كته له والده من مائة عشر ين سنة وهو يتصرف فيه كما كان والده والا أن يدعى عليه  
رجل بان نصف النخلة المذ كورة لقرين له مات من قديم الزمان ويريد نزعه عنه فانكر  
دعواه ولا يثبت له ولا سند يده فهل اذا لم يثبت المدعى المذ كور دعواه بالوجه الشرعى  
يجب لذلك ولا شبهة بدعواه المهرقة عن الثبوت (أجاب) لا عبرة بالدعوى المهرقة عن  
الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة واضعين أيديهم على عقار وأرض خالية من  
البناء مدة لمصالحهم مدة طويلة تزايدت يدعى ستين سنة آل ذلك لهم عن أصولهم فالآن  
ادعى عليهم جماعة بان لهم فيها حصة عن مورثهم والحال أن مورثهم لم يشاهد أباً للمدعى  
عليهم وهو يتصرف فى ذلك مدة تزيد على عشر ين سنة ولم يدع ولم ينازع المدة المذ كورة  
من غير مانع شرعى عنه من ذلك فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه (أجاب) أجب مولانا  
خير الدين عن نظير هذا السؤال بقوله لا تسمع هذه الدعوى فقد قال فى فتاوى الولوالجى  
رجل تصرف زماناً فى أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك  
لم تسمع بعد ذلك دهوى ولده فترك فى يد المتصرف لأن الحال شاهد له انتهى هذا مع ما فى  
سماها من فتح باب التزوير والتلبس اه وقد صرحوا ايضا بان سكوت مورث المدعى عن  
الدهوى خمس عشر سنة فأكثرت معتمكة منها مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى  
وارثه من بعده اذا ثبت فى حق المورث يثبت فى حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل)  
فى رجل مات عن زوجته وعن أخ شقيق غائب والتر كته تحت يد الزوجة وعليه ديون  
لناس ثم ماتت الزوجة قبل وفاة الدين وقبل فسخة التركة فوضع وارثها يده على التركة  
كلها فهل لاخ الميت أخذ ما يخصه من تر كته أخيه بالقرينة الشرعية بعد وفاة الديون  
الناطقة بالوجه الشرعى (أجاب) لاخ الشقيق أخذ ما يخصه من تر كته أخيه بعد ايفاء  
مائت من الدين لاربابه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى  
رجل اشترى نصف عجلة جاموس من مال كيه بثمن مائة م ووضع المشتري للنصف  
يده عليه ابا ذن شركائه حتى تفتت مراراً وكلما تفتت يقتسمون نتائجها ثم اشترى النصف

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٧

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

الباقى من شركائه بعد ان ارادوا بيع نصيبهم فى السوق ثم بعد مدة ادعى ابنه ان النصف  
الذى اشتراه أبوه أو لا ملك له بطريق الهبة من اخواله البائعين قبل بيعهم للنصف  
المذكور لاني المدعى وطالب أباه بنصف ما نتج منها وأخذ جاموسة من نتاجها من الأب  
بغير رضاه فهل اذا لم تشهد له على دعواه المذكورة الا اخواله البائعون لا تقبل شهادتهم  
واذا لم تشهد له بشئ غيرهم مع انكار أبيه لدعواه لا تعتبر ويؤمر بردهما اخذه من أبيه شرعا  
حيث كان بغير رضاه وكان الابن في غير عيال الأب (أجاب) اذا لم يثبت الابن الهبة  
لنصف الجاموسة المذكور بالوجه الشرعى لا يكون له معارضة أبيه المشتري بذلك لافيها  
ولا في نتاجها ويؤمر بردهما اخذه تعديا من نتاجها لا بيه المالك ولا تقبل شهادة البائعين  
المذكورين للمدعى للهبة بغير بيعهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة عاتك مصاغان من مدة  
خمس وعشرين سنة خاصة بها من كسبها وهي مع زوجها في العائلة والآن تريد العائلة  
القصعة وادخال المصاغان المذكورة وفيها يقسم متعاليين بدخول زوجها في العائلة فهل  
لا يجابون لذلك ويكون القول قولها ولا يعتبر به عاتكهم خصوصا وان زوجها مقيم  
المصاغان (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
يملك منزلا تلتصق بالارث عن أبيه وأبوه عن جده وما زال واضع يده عليه كما كان والده  
وجده وهو يتصرف فيه بالخدم والبناء وغيره مدة تزيد عن خمسين سنة والآن برز  
له شخص يدعى ان ذلك المنزل ملك جده فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة خصوصا  
والده وجدته ما تأولم يطالبان بطويلة والمدعى حاضر موجود بعد موت والده وجدته  
تزيد عن ثلاثين سنة ولم يكن هناك مانع من طامه فضلا عن مشاهدته التصرف من اضع  
اليدين (أجاب) صرحوا بان سكوت المورث الاصلى عن دعوى المالك خمس عشرة سنة  
بلا مانع شرعى مانع من سماع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انعم  
عليه ولى الامر باعادية معاملة القدر بالافدية في جهة معينة وقيدت باسمه في ديوان  
الرزنامة وأعطى له تقسيط كغيره على حسب الجسارى في ذلك واستولى على الابعادية  
مدة وهو يتصرف فيها بنفسه ثم سافر الى جهة ووكّل عبده في زراعتها والقيام عليها  
فاستولى الوكيل مدة على الابعادية فهل اذا كان للوكّل المذكور أب ومات ذلك الأب  
عنه وعن ابن قاصر من مستولده أرادت أمه ان تأخذ الابعادية من وكيل صاحبها  
مدعية ان الابعادية ملك لاني ابنها العاصر الميت عنه وعن أخيه الموكّل المذكور دون  
أخيه المعطى له من ولى الامر ولا يثبت له على دعواها المذكورة لا تعتبر وتمنع من  
معارضة الوكيل المذكور خصوصا وان الابعادية مكتوبة باسمه موكاه في الديوان وان  
جماع الناس يشهدون بان الاعطاء من ولى الامر حصل للوكّل لا لبيته (أجاب) لا ولاية  
للام في مال الصغير فلا تسمع دعوى ام القاصر المذكور حيث لم تكن وصيا عليه كما  
لا خصومة للوكّل عن المالك في الرعاقة والقيام بمصالحها والله تعالى أعلم (سئل)



في رجل واصل يده على فحيل طريق الارث عن أبيه وهو يتصرف فيه هو وأبوه  
من قبله مدة تزيد على أربعين سنة فادعى الآن رجل على واصل اليد أن  
الفحيل ملكه ر أبيه فأنكر واصل اليد دعواه والمحال أن المدعى كان حاضرا بالبلد  
ومشاهدا تصرف واصل اليد وهو وأبوه من قبله المدة المذكورة من غير منازعة ومن  
غير مانع يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة حيث أنكر  
واصل اليد دعواه الملك وجهها (أجاب) سكوت المورث عن دعوى الملك خمس  
عشر سنة من غير مانع شرعي من الدعوى تلك المدة مع مشاهدته التصرف يمنع سماع  
دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض  
أمر بقتلها ففعلها ومسحت عليه وهو يتصرف فيها مدة تزيد على اثنتين وأربعين سنة  
ثم بعد ذلك مات عن ابن فوصى الابن يده عليها وصار يتصرف فيها مدة من السنين أيضا  
فادعى الآن جده على واصل اليد أن العتقة الأرض حق لهم عن مورثهم بموجب  
حفيدهم فأنكر واصل اليد دعواهم والمحال أن مورثهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا  
تصرف مورث واصل اليد المدة المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع يمنعهم عن الدعوى  
فهل لا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث عد واصل اليد دعواهم الاستحقاق  
(أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال فليس للجماعة المدكورين معارضة واصل اليد ولا  
ازواجه على يده يدون وجهه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باذ أرضا زرعها  
فخلها مدة خمس سنين ولم يعارضه أحد فيها أو بعد ذلك توفي الرجل المذكور فورا وله أولاده  
من بعده فاستعملوها خمسة أو عشر سنين سنة فبقي ذلك ادعى عليهم رجل أنه شريكهم فيها  
فأنكر وأدعواهم والمحال أن حاضروا مشاهدين تصرفهم فيها المدة المذكورة ولم يدع ولم ينزع  
مع تمكنه منها فهل لا تسمع دعواه (أجاب) إذا سكوت المدعى خمس عشرة سنة عن الدعوى  
بلا مانع لا تسمع دعواه حيث كان المدعى عليه جاحدا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها  
دار وشجرة بجزيرة بين الأريث عن أمها فاشتري منها شيخا بالدار والشجرة المذكورة  
بقدر معلوم من الدراهم ومودع لها بعض الثمن ولم يدفع لها البعض الآخر متعللا بأنه دفعه  
لأخ الوارثة الذي مات قبل موت المورثة فهل إذا كان أخ الوارثة مات قبل موت المورثة  
لا عبرة ببيع المشتري ويجبره أن يدفع باقي الثمن بالوجه الشرعي (أجاب) يؤمر المشتري  
بدفع باقي الثمن للبائنة المدة المذكورة ولا عبرة بتجرد فعله بما هو مذكور والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل عليه دين لا تحرمه عليه مائة مائة حصاة من طاحونة وأربعة رؤوس  
خيل بموجب وثيقة بذلك ثابتة المصعور بالخدمة النعمية و بعد وضع المشتري يده على  
ما اشتراه باخا حيا وهو أربعة مثاقيل أجرة حصاة طاحونة وخمسة مثاقيل خيل إذا ثبت  
ما ذكر وأراد البائع أن يبيع الباقي من الدار والشجرة المذكورة في غير المشتري لا يجب  
لذلك أن يكون البيع صحيحا فداوم كونه ليدوم في غير المشتري (أجاب) نعم لا يجب

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٢٧

البايع لفسخ البيع ونقضه اذا كان الامر ما هو مستور بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ابنين وعن اربع بنات البجيع بلغ وترك ما يورث عنه شرعا  
فاقتسمه واجمع التركة واخذ كل ذى حق حقه بموجب دفتر قسام مشمول بختم القاضى  
ثم ادعى به ذلك احدا لابن على اخيه بانه اختلس شيئا من تركة والده فانه كره دعواه  
ولا بينة له على ذلك فهل اذا لم يثبت ما يدعيه لا يحجب لذلك ويمنع من معارضة  
أخيه بدون طريق شرعى (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى  
له بما ادعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا صغيرة وبعد تمام البيع  
وكتب حجة اراد ان يخرج البائع منها فساق عليه فاسا لانه فقير وليس هناك ما يوايه  
غيرها فرضى المشتري ببقائه فيها على وجه البارية وكما يريد اخراجه يفعل معه كذلك  
فحات البائع فاراد المشتري تزعمها من اولاده فساق عليه بعضهم بانه يبيعها لهم فامتنع  
المشتري من ذلك فذهب ذلك البعض الى قاضى الناحية وادعى على المشتري انه يعارضه  
في تلك الدار الخفاقة له عن والده بغير وجه شرعى فاذا المشتري انه اشتراها من والده كذلك  
على الوجه المتقدم فالحكم في ذلك (أجاب) اذا ثبت شراء الرجل المذکور للدار من  
مالكها بالبينة العادلة يحكم له بها ولا يعتبر انه كاد الوارث بعد الثبوت بالوجه الشرعى والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن وارث وهي ساكنة في مكان في بيت امرأة أخرى  
وتركت ما يورث عنها شرعا ففرض وارثها وأراد أخذ ما تركته مورثة فذهبت تلك المرأة  
منه لانه بان المتوفاة قالت قبل موتها ما عندي شيء فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية انها  
تركت أشياء معلومة يكون له أخذ ما تركته مورثة بعد تحققه لدى الحاكم الشرعى  
(أجاب) للوارث أخذ ما يخصه من جميع ما ثبت انه متروك عن مورثه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض كشف سماوى من مدة أربعين سنة من غير  
منازع له والى يده على رجل انه يملك هذه الأرض فطالب منه ببينة بدعواه فلم يجد  
بينة بذلك وطالب منه حجة بذلك فلم يحضرها فهل لا تسمع دعواه ويكون وضع اليد مثبتا  
للك (أجاب) سكوت المدعى عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مانع من سماع  
دعواه حيث كان المدعى عليه حادوا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لذي وعنده  
ذلك الرجل عروض تجارة فذهب اليه الذي له عليه الدين فعرفه الرجل انه يريد  
أخذ تلك العروض والتوجه بها الى مصر لبيعها هناك فاخبره ذلك الذي بان له ذميا  
آخر بمصر معاملا له وانه ذو معرفه بالتجارة فطلب منه ذلك الرجل ان يخطب اليه الذي  
الذي بمصر بانه يبيع له العروض المذكورة فكتب له خطا باو ارفيه عياله الذي الذي  
بمصر بانه ياخذ من ذلك الرجل تلك العروض ويبيعها وياخذ منها ولم يخبر صاحب العروض  
بذلك بل أظهر له انه كتب له ما هو غرضه من الوصية عليه ولكون ذلك الرجل له مال  
يعرف ما في كتاب ذلك الذي فلما حضر الى مصر وسلم العروض الى ذلك الذي الذي

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

ذی الحجة

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١

هناك وباعها طلب منه ذلك الرجل ثمنها فآخيره بان العروض ملك لذلك الذى الذى  
أرسل له الخطاب وان مضمون خطابه ذلك فتوجه صاحب العروض الى بلده وترافع مع  
ذلك الذى على يد قاضى تلك الجهة فى شأن ذلك وثبت ان تلك العروض ملك لذلك  
الرجل فناء الى مصر فأتيا وطالب ذلك الذى بماء منه من ثمن تلك العروض فامتنع  
الذى المذكور من أدائها مع انه معترف بانه استلمها من ذلك الرجل غير انه يحتج  
بخطاب ذلك الذى الذى حضر اليه صحيفة الرجل صاحب العروض فهل يجيز ذلك الذى  
الذى باع تلك العروض على دفع ثمنها المالك الذى استلمها منه ولا عبرة باحتجاجه بما  
حضر اليه من الخطاب حيث لم تكن ملكا للذى الاول (أجاب) اذا ثبت الرجل المذكور  
ملكه بتلك العروض بالطريق الشرعى وان خصه ببيعها بامر وقبض ثمنها امر يدفع الثمن  
اليه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة ورثوا عقارا من مورثهم وبعضهم ذكر  
وبعضهم انث وبعضهم قاصر ادعى عليهم رجل بانهم أسقطوا حقه لهم له فيما ذكر من  
العقار فانكروا دعواه فهل اذا أقام عليهم بينة لدى قاضى بلدهم وطلب من الشهود  
معرفة من يشهدوا عليهم فلم يعرفوهم ولم يعينوهم ورد شهادتهم لا تسمع دعواه بعد ذلك  
حيث لم يكن عنده بينة غيرة او يصدق المدعى عليهم بيمينهم بالنسبة للبالغ ولا تسمع  
دعواه على القصر مطلقا ام كيف الحال (أجاب) صرحوا بان الاسقاط فى الاعيان غير  
صحيح وان الارث جبرى لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك دارا  
آلت لها بالارث عن زوجها وهى واضعة يدها عليها مدة تزيد على أربعين سنة فالآن  
ادعى رجل ان والده يستحق فيها حصصة ويريد أخذها مع ان والده كان موجودا فى تلك  
المدة ومشاها تصرف تلك المرأة ولم يعارض ولم ينازع فهل والحال هذه لا تسمع دعوى  
المدعى وما يمنع المورث يمنع الوارث (أجاب) سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة  
سنة بلا مانع مع مشاهدته تصرف واضع اليد يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله  
تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أخ شقيق وعن أم وترك دارا ثم ماتت الأم عن  
الاخ الثانى ثم مات الاخ عن ابن فقاب الابن مدة من السنين ثم حضر فوجد ابن عم الاب  
واضع يده على الدار المذكورة فطلبها منه فادعى انه اشترها من امرأة من اقارب المالك  
فهل لا يصح البيع من المرأة المذكورة ولا ينفذ حيث لم ياذن لها المالك بالبيع ولم يجزه  
ويجب برضا من يرضى له الدار المذكورة (أجاب) قد رفع لنا نظير هذا السؤال وفيه  
تصريح بدعوى المدعى عليه شراؤه من مورث المالك وكتب عليه ما نصه اذ لم يثبت  
المدعى عليه دعواه الشراؤه من مورث المدعى أمر برفع يده عن الدار المذكورة وتسليمها  
للمورث حيث كان مترابعا لملك المورث انتهى فاذا كانت دعوى الشراؤه من المرأة  
المذكورة لا يقضى للمدعى بالمالك ما لم يثبت دعواه الشراؤه منها باذن من المالك أو اجازة والله  
تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بطريق الميراث عن أبيه وجده غاب عن بلده مدة تزيد

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٧

على عشر من سنة ثم حضر من غيبته فوجد أجنبيا واضعا يده على الدار فاعلمها منه فادعى أنها  
صادرت ملكه بوضع يده عليها المدة المذكورة وإن لاحق للمالك فيها بعد مضي هذه الده  
فهل لا عبرة بدعواه ويجبر واضع اليد على رد الدار للمالك المذكور ولو طالت المدة حيث  
كان معترفا ومقررا بالمالك فيها (أجاب) حيث كان واضع اليد مقررا بالمالك للرجل المذكور  
يؤمر بتسليم ما بيده له ما لم يثبت استعاله بنات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا اختلف  
الزوجان في المتاع الذي على الزوجة من ثياب يدها وحليها ومصاعها الصالح الخاصة  
والحال أنه لا بينة له فهل يكون القول قولها فيما يصلح لها ويمنع الزوج من دعواه (أجاب)  
القول للزوجة بيمينها فيما يصلح لها من الامتعة حيث لا بينة للزوج على مدعاه والله تعالى  
أعلم (سئل) في سلة غير مائة من ثياب مائة دراهم باعها بدينار مائة مائة مائة مائة  
لأربعة فقام شتماء وصيها من قديم الزمان إلى سديش لا ينازعهم ولا ينازع أصولهم فيها  
منازع قام عليهم الآن جماعة خارجون عنهم يدعي بعضهم ملكيتها بصرى الارث عن  
والديهم وأجدادهم وبعضهم يدعي أنها وفق على ضرب ويرى وهي أمانة الفقراء بها من  
غير بيان الواقف دعوى مجردة عن الثبوت فهل لا عبرة بدعواهم والحال هذه (أجاب)  
لا يحكم بأمر مجرد دعواه بدون اثبات شرعي على فرض صحة ادعائه إلى أهل (سئل) في  
رجل توفي عن بنتين وزوجة وورثة عصبة وترك دارا أهل إذا أراد الورثة العصبية عصبها  
يكونون من ذلك ولو بعد مضي ثلاثين سنة وإذا ادعت زوجة المات في أنها اشترت نصيب  
أحد الورثة العصبية بحجة مقطوعة الثبوت بموت كاتبا وشهودها وعدم حتم فاض ولا غيره  
فيها ولم تكن مكتوبة في سجله وأنكرها المديعي عليه تدون قدا حجة باطله ولا يعمل بما  
فيها وتقسيم التركة على مستحقها (أجاب) إذا لم تثبت الزوجة ما ادعتته بالوجه الشرعي  
لا يقضى لها ما وصروا بأنه لا يعمل بمجرد الخط وإنه خارج عن حجج الشرع الثلاث التي  
هي البينة والافرار والتمكول فإذا لم يثبت ضمنون الصك المذكور لا يحكم به والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ورثة غيرها وترك ما ورث عنه شرعا ومن  
جمله ما ترك فلادة من نقد وصفا من نقد كذلك فادعت الزوجة بأن زوجها ملكها ذلك  
في حال حياته فأنكرها باقي الورثة دعواها فهل إذا لم تثبت دعواها المليك فيها من  
زوجها بالبينة الشرعية لا تعتبر دعواها ويكرها من اثبات سمان بين جميع الورثة  
بالفرض الشرعية (أجاب) إذا لم تثبت الزوجة المذكورة المليك من زوجها حال  
صحته بالوجه الشرعي لا يقضى لها ما عاها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر  
دارا بثمن معلوم وباع له بالثمن بيمينه وقبضها المشتري ومثلت فيها لمن الدين ثم مات  
كل من البائع والمشتري عن وارث ومضى على ذمها لم ير يدعي حسن وخير سنة تبع  
وارث المشتري الدار لرجل أجنبي فادعى وارث البائع الأول ابن الدار باقية على ملك مورده  
وأمر ببيعها فهل إذا ثبت البيع من مورده فبطل مرقه بالبينة الشرعية لا سيرة بانكاره

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٥١

١٢٦٦

٢٠



ويعتبر من معارضة المشتري الثاني (اجاب) اذا تخفى بيع المورث الدار المذكورة بالوجه الشرعى لا يكون للوارث معارضة المشتري فيها والله تعالى اعلم (سئل) من يدت المال عن عبده من تركه ميت ادعى ان سنده أعنته حال حياته ولم يثبت دعواه بل يحزم اثباتها فيل يباح في واداب بيع واثبت العبد بذلك يرجع المشتري على من باع

بالمثل الى آخر ما ذكره (اجاب) يباع العبد المذكور حيث لم يثبت عتقه الوجه الشرعى ثم اذا ظهر عدمه اذا البيع بانبات التتق أو الاستحقاق مثلا يكون للمشتري الرجوع بالثمن على من باعه والله تعالى اعلم (سئل) رجل عاك داوا بالميراث الشرعى عن والده سكرنا رجل اجنبي في غيبته في النظام مذموم ثم حضر وأراد أخذها منه الساكن مناهمة لئلا يأن له على أبيه ديناً والله أعلم هذه في مقابلة دونه فانكر دهره او لا بد منه فلا ندينه به فهل اذا لم يثبت دونه بالوجه الشرعى لا يجب لذلك ويكفى لرب الدار من اعدته ولا عبرة بتعاليه

حيث كان المحنى ثابته فيها من والده (اجاب) اذا ثبت المالك في الدار المذكورة للوارث عن مورثه بالوجه الشرعى ترفع يد المولى عما هو دونه من بيعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض أضره الحاضر بن معه انما هما ابنة تمل شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض أضره الحاضر بن معه بالجلوس بان سنده كدام من الدار اذ لم يكن أولاً في نفسه بموجب وفاته ككتابة بخطه وختمه وهي عرضة له في سندته من رجل أوراقه الى المذكور تحت يد زوجته فطلبه الحاضرون منه باعته من حضارته واعترف به وصدت على دعوى زوجها اذ انه موضوع سندتها ثم ما زال الزوج فطلب منها بالقسم بين الورثة فاكترته

وانكرت الاعتراف والتصديق فهل لا عبرة باسكاره الاعتراف والتصديق مع وجود البينة الشاهدة بالاعتراف والتصديق (اجاب) اذا ثبت اسقلاء الزوجة على قدره معلوم من الدراهم المختلفة من زوجها بالوجه الشرعى يكون لبقية الورثة مطالبتها بما حصصهم منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) رجل اشترى من جماعة حصصاً في طاهونة وجانب تخيل وكل منهما بائع معلوم منه ين على يد نائب القاضى وبعض البائعين الثمن طائعين فاختار من كتب بكل منهما اجتهاداً شرعياً ما ثبت القاضى المذكور ووضع المشتري يده على ذلك مدته خمس عشرة سنة ثم بعد هذه المدة أراد أحد البائعين الرجوع على المشتري

محرم

معتدلاً باهم ما واذا لا كرا ولا يدينه على ذلك فهل لا عبرة بذلك ويكون البيوع صحيحاً داراً من لا يدينه من البايعين فدينه البيوع بدون وجه شرعى (اجاب) لا يملك البايع مع صحيح البيوع صدقه حجة لا بما يجرد دعواه الا كراهه واعتبر من معارضة المشتري حيث لم يثبت دعواه لا كراهه شرعى على الوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك من امة وعتقه او سمارز يتاوعه لا بد من ذلك مما يحتاجه ابيت ما اردت مطعنه اب ما ذش ما من ذلك في يرا دونه ومن غير اجازته فهل لا تجاب لذلك حيث ثبت ان جميع ذلك للمالك المذكور (اجاب) نعم بحسب ما رواه

المذكورة لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على أخيها انه اخذ  
 منها صداقها الذي قبضته من زوجها من مدة تزيد على ثمان وثلاثين سنة ومعه ابنة  
 بذلك فانكر الاخ المدعى عليه وجردها عنها والحال انها حاضرة ولم تطالب به في تلك  
 المدة فهل لا سمح دعواها بعد هذه المدة ولو كان معها ابنة حيث جرد دعواها ولم يثبت  
 عليه اعتراف وافرار بذلك على نفسه (اجاب) نعم لا سمح دعوى المرأة المذكورة على  
 أخيها بما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنتها وزوجها وأماها  
 وتركت تركة منها بعض حلى استولت عليه الأم واستعملته بغير اذن الزوج وهو ما يضره  
 الاستعمال ثم مات الابن عن أبيه وجدة فهل اذا اراد الزوج والام أن يقسما التركة  
 بينهما على حسب القرينة الشرعية وادعت الأم ان الحلى المذكور الذي استولت عليه  
 واستعملته بغير اذن الزوج ضائع من صندوق الميتة بعد ان وضعت فيه لا تصدق ذلك  
 وتكون ضامنة نصيب الزوج واذا ادعت ان اسقيلاها عليه واستعمالها له باذن الزوج  
 وانكر الزوج ذلك ولم تثبت بالبينة الشرعية لا تعتبر دعواها وتكون ضامنة (اجاب) اذا  
 تحققت استيلاء الأم على الحلى المذكور والمتروكة عن بنتها تعدى يادون اذن  
 باقي الشر كافي به لا يكون القول لها في دعوى الهلاك وقد افاد العالائي في أوائل كتاب  
 النصب ان القول للمالك في عدم الاذن اذا وقع الاختلاف فيه بعد التصرف في ملك  
 غيره فيما عدا ما استثنى انتهى وصرحوا بان كلام من يربكي المالك أجني في نصيب صاحبه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد كور واثان منها ومن  
 غيرها البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه من  
 الامتعة بعض من الفرش والخماس وغير ذلك بيد الزوجة مما يصلح للرجال والنساء  
 فهل اذا ادعى بعض الورثة ان الامتعة المذكورة بعض مالها والبعض الآخر تركه  
 يكون القول قولها فيما يصلح للنساء وبينها ولا بد من بينة لبعض الورثة المذكور  
 على دعواه (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلاف وارثه مع الحي في متاع  
 البيت المشكل الصالح له ما يكون القول فيه للحي منهما بيمينه حيث لا بينة للورثة  
 على انه هلك المورث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلاد السودان قتل رجلا آخر  
 في البلد مدعي انه قتل عمه وانه قتل قصاصا آخذا بشارحه فسمجته وورثة المقتول عند  
 الحماكم السياسي مدة ثلاث سنين ومات وهو بالسجن فادعى ورثة المقتول قصاصا على  
 شخص قريب للقاتل بانه كان مشاركا له في القتل وان له مدخل فيه لا أجل اتهامه  
 فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم عليه بالبينة الشرعية انه شريك للقاتل  
 وان له مدخل في قتله لا يجابون ويعنعون من التعرض له بدون وجه شرعي ولا عبرة  
 بدعواهم المجردة عن الثبوت الشرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من رجلين بشئ معلوم ووضع المشتري يد عليها

١٢٦٧

٢

١٢٢٧

٣

١٢٦٧

٤

١٢١٧

٥

وهو تصرف فيها لنفسه مدة تزيد على ثلاثين سنة من هدم وبناء وغير ذلك حتى مات كل  
 من الباقين فادعى الاتن ثلاث نسوة ان لهن فيها حصة فانكر المشتري دعواهن فهل  
 لا تسمع دعواهن بحضورهن ومشاهدتهن تصرف ذي اليد فيهما من هدم وبناء وغير  
 ذلك تلك المدة ولم يعارضنه ولم ينازعه في ذلك (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس  
 سنة الا في الوفاء والارث ووجود عذر شرعي على ما مشى عليه العلامة العلائي في  
 شرح التنوير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر والمدينون مشهورون في  
 خدماته توفي عن ميرته فارادى الدين ان يطالب الورثة بدينه فتعال الورثة عليه بمعرفة  
 اسم والد المدينون المتوفى لكونه لا يعلم اسم والده فهل والحال هذه يكفي في ذلك بخدمة  
 المشهورة عن اسم والده (اجاب) صرحوا بأنه لا بد من ذكر الاب والمجدان لم يكن الرجل  
 مشهورا والا كفى باسمه لمحصل المفصول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه  
 وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش فادعت زوجته المطلقة منه من  
 مدة سنين بأنه باع لها قيراطين وسدسا في دوره من مدة عشر سنين وادعت بان جاموسة  
 من مواشيه ملك لها فانكر الورثة دعواها فهل اذ لم تقم بينة شرعية على دعواها المذكورة  
 لا تجاب لذلك ويقسم جميع ما ادعت به من مال الميت بين ورثته بالقرينة الشرعية  
 (اجاب) اذ لم تثبت المرأة انتقال الملك في المحصة من العقار المذكور لها من مطالعها  
 لا يقضى لها بذلك في الدار مطالعها ومضت العدة فالمشاكل للزوج ولورثته من بعده لانها  
 صارت أجنبية لا يداها ولما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فكذلك الوارثه اما لو مات  
 وهي في العدة فالمشاكل لها فكل ما لم يطالعها يد ايل ارثها اه وبه يعلم الحكم في  
 الجماع وموسعة المذكورة بانها من المشكل الصالح للزوجين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 واضح يده على عدة ساقية مدة ادعى عليه رجل آخر بانها ملكه فلم تثبت له فباعها واضح  
 اليد لا تخبر بحضرة المدعى وعلمه بالبيع ولم يعارضه ثم مات البائع المذكور وتصرف  
 المشتري في العدة المذكورة بالاجارة وغيرها احدى عشرة سنة ولم يعارضه احد ثم مات  
 المدعى المذكور عن ورثته فادعى أحد الورثة عن المشتري بان العدة ملك مورثه فهل  
 لا تسمع دعواه لرضع المشتري يده تلك المدة من غير معارضة المورث المذكور في حال  
 حياته له واذا لم يسمع الدعوى لا بد من بينة شرعية تثبت الملك لمورثه (اجاب) اذ لم  
 يثبت الوارث ملك مورثه في عدة الساقية المذكورة بالوجه الشرعي لا يحكم له بها وينع  
 من معارضة واضح اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رجلا مملوكا شرعيا  
 بشهادة بينة شرعية سلمه لرجل فقير يعمل عليه في السفر ذهابا وايابا وما تبسر من الاجرة  
 يستعين به على قوت عياله واستمر يعمل عليه مدة فهل اذا مات ذلك العامل وادعت  
 ورثته دعوى مجردة عن الثبوت بان المملوك مورثهم لا يجابون لذلك ويكون الحق في  
 المملوك لانه حيث شهدت البيعة الشرعية بملكه ولم ينقل عن ماله بناقلا شرعي

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٢

(أجاب) اذا ثبت مدع الجمل دعواه المذكورة بالوجه الشرعى يقضى له به ما لم يثبت  
 الورثة المذكورون انقال المالك الى مورثهم من قبله بما قل شرعى والله تعالى أعلم (سئل)  
 فى رجل يملك دارا عن أبيه بالميراث الشرعى واضع يده عليها مدة نحو أربعين سنة  
 وهو يتصرف فيها بالهدم وغيره والا رادعت عليه امرأة بان لها حقا فيها فانكر  
 دعواها وأخبر أنها كانت حاضرة، وجودة متبادلة تصرفه المدة المذكورة ولم تدع ولم  
 تنازع من غير مانع شرعى ينعى بها فهل لا تسع دعواها والحال هذا لا سيما ولم يكن لها بينة  
 موجودة بمقتضى (أجاب) لا تسع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الوقف  
 والارث ووجوده شرعى على ما شئى عليه فى شرح التنوير والله تعالى أعلم (سئل)  
 فى امرأة تسحق حصصا فى ربع وقف أهلى أرادت السفر الى جهة الحجاز فقامت شخصاً  
 وكيلة عنها فى قبض ما يخصها من ربع المذكورة هل اذا قيل بعونها ولم يتحقق بالبيننة  
 الشرعية وأراد ورثتها منازعة وكيلها فيما قبضه من استحقاقها لا يجابون لذلك (أجاب)  
 نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وأمه  
 وعن أخوين فادعى الورثة بان ما يرد الزوجة من المصاغ والثياب لمات فانكرت دعواهم  
 ولا بينة لهم على ذلك فهل يكره القول قولها بيمينها فيما يسبدها ما ذكر (أجاب) القول  
 لها بيمينها فيما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) فى جامع مائة مشتركة بين رجلين مناصفة باع  
 أحدهما نصيبه منها لأمراة بثمن معلوم فى الدقة بحضور بينة شرعية وسلمها ثم بعد مدة  
 قليلة من الايام مات البائع عن ورثة فانكر ورثته، ليسع لها فهل اذا ثبت بيع مورثهم  
 لها بالبيننة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون الباع لها صحيحا فاذا عرفت من معارضةها  
 بدون طريق شرعى وعليها دفع الثمن الذى بذمتها (أجاب) اذا شهد البينة العادلة  
 بالبائع على الوجه المذكور حال صحة البائع يكون المالك فى تصرفاته المذكورة  
 للمرأة وعليها دفع ما بذمتها من الثمن والله تعالى أعلم (سئل) فى بنى عم اشغاء بما يكون  
 نخيلا مشتركا بينهم بالميراث الشرعى عن جدهم كتبوه فى دفتر انصراف باسم واحد منهم  
 كان مقيما بالخبر وسد لاجل حاجته من الغير ولم ير الوارثين ايدىهم عليه، الا ان  
 وهل اذا مات من كتب النخيل باسمه حاجبة عن ورثة وارثه من بقاء الشركاء منه  
 متولين بكتابه باسم والدهم لا يجابون لذلك حيث كان الحق ثابتا للبائع فيه بالبيننة  
 الشرعية ولا غير، بتعللهم المذكور (أجاب) اذا ثبت الاشتراك فى النخيل المذكور  
 بالوجه الشرعى يفسم بين جميع الشركاء ليس لورثة من كتب باسمه على الوجه المذكور  
 الاختصاص به بناء على تملكه انكسارية والله تعالى أعلم (سئل) من فدية وارث من  
 بيت المال محله ان رجلا زنى ورجلته وكفه ثلاثين دينارا فماتت زوجته  
 زوجة وأخيه دلا له وأخته شقيقة وأخيه الأميد الا انهم ان سئلوا عنهم واحد  
 لا يثبت ذلك على ما ذهبوا اليه من انهم على يد فدية ما عطفهم من سئلوا عنهم من فدية





١٢٦٧

٣

العم في بعض المدد المذ كورة أولا تسمع دعواه ما بعده هذه المدد لكونها مضت وهما  
 بالغان وهل اذا حكم القاضي على وصي القصر يسرى الحكم على الورثة البالغين كالحكم  
 على أحد الورثة (أجاب) صرح علماؤنا بان اقرار الوصي بدين أو عيين باطل وقد ضمن  
 جواب الوصي المذ كورة الاقرار بالملك للمدعى وقد صرح العلامة الرملي بان سكوت  
 الوارث ورؤياه التصرف مع هدم العلم لا يمنع دعواه ويهذر بمثل ذلك والقول قوله في هدم  
 العلم يمينه فاذا أثبت الولد المذ كورة دعواه الملك في وجه خصم شرعي يقضى له باستحقاقه  
 في الدار المذ كورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بالميراث من  
 والده استولى عليه رجل أجنبي ذو شوكة مدة تز يدعى خمس عشرة سنة بعد موت المورث  
 وكان الوارث قاصرا في ابتداء المدد المذ كورة وبيع في انتمائها وبعد بلوغه طالب نزع العقار  
 من المستولى عليه فادعى شراءه من رجل أجنبي غير وارث فستل منه فادعى شراءه من  
 المورث الميت والد الوارث فانه ذكر الوارث دعواه الشراء من والده فهل اذا لم يقم بيته بانه  
 اشتراه من والد الوارث يكون لرب العقار الوارث نزع من المستولى عليه بدون وجه  
 شرعي اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا كان الملك في العقار المذ كورة ثابتا للمورث باقرار  
 واضع اليد او بيينة بطريق شرعي ولم يثبت بيع المورث له ولا خروجه عن ملكه حال  
 صحته يكون للوارث المذ كورة ونزعه من يد المستولى عليه والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في جماعة لهم طاحونة واضعين أيديهم عليها من قديم الزمان بالارث عن أصولهم  
 مدة تز يدعى ثمانين سنة وأصولهم من قبلهم كذلك مدة تز يدعى خمسين سنة فالآن  
 ادعى عليهم رجل بان بجدده حصص فيها والحال ان جده كان حاضرا موجودا ما شهدا  
 اتصرف أصول المدعى عليهم فيها مدة تز يدعى خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع من  
 غير مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع دعواه لاسيما ولم يكن عنده بيينة بما يدعيه  
 (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث المذ كورة بعد سكوت مورثه عن دعوى الملك خمس  
 عشرة سنة بلا مانع ولا تطلب منه بيينة على مدعاه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل اشترى من آخر قطعة أرض مغروسة نخيلا بثمن معلوم واستولى عليها هو وأولاده  
 من بعده مدة مدة تز يدعى ثلاثين سنة ثم غصب الحاكيم أرضا من جملتها هذه القطعة  
 مدة ثم تر كها فهل تعود لمن كانت تحت يده قبل الغصب واذا حضر بعض ورثة البائع  
 وأنكروا بيع مورثهم وكان مع المشتري بيينة تشهد بها اشراؤه من مورثهم قبل موته  
 لا يعتبر انكارهم لذلك (أجاب) النخل ملك من اشتراه فليس لوارث البائع منارضة  
 وارث المشتري حيث تحقق الشراء بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 يملك دارا واضع يده عليها مدة تز يدعى عشر بن سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء  
 ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده عليها وصار يتصرف فيها مدة تز يدعى سبع سنين  
 فالآن ادعى رجل انها كانت ملكا لاسيه ويريد اخذها من الوارث فانكر الوارث دعواه

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٧

مع ان مورث المدعى كان حاضرا ومشاهدا التصرف مورث واضح اليد ولم يعارضه ولم ينازعه تلك المدة حتى مات فهل لا تسمع دعوى المدعى (أجاب) سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مع رؤيته التصرف بالهدم والبناء يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بقرتين وفرسا وجدين بطريق الارث عن والده من مد تزيد على ثلاثين سنة بعد وفاة والده فادعى عليه شخص أن المراثى المذكورة ملك له وأنه كان أودعها عنده والدواضح اليده عليهم أو الحال ان المدعى حاضر بالبلد تلك المدة ولا يصح ولم يدع فيها ولا مانع له عن الدعوى فهل لا تسمع دعواه الا بداع بعد مضي تلك المدة ولا يطلب منه بيعة على ما دعاه (أجاب) حيث سكت المدعى عن دعواه الا بداع تلك المدة بلا مانع كما هو مذکور ولا تسمع دعواه والقضاة ممنوعون عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى وما ذكر بالسؤال ليس منه فلا تسمع الدعوى منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار ادعى عليه آخر دن بأن هذه الدار ملك قريتهم الغائب المحي وأرادوا أخذها منه فهمل لا يجابون لذلك حيث لم يكن لهم ولاية المخصوصة شرعا (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه ولا تسمع الدعوى الا من خصم شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عم آت اهدما دار بالميراث الشرعى عن مورثهما فباع أحدهما نصيبه للآخر بعد القسمة من مدة ثلاثين سنة فبعد أن بناه المشتري مات عن ورثة فادعى ورثة البائع على ورثة المشتري بأن مورثهم لم يبيع نصيبه فهل اذا أقام ورثة المشتري بيعة تشهد بالشراء لا يكون لورثة البائع معارضة ورثة المشتري فيما اشترى مورثهم بدون وجه شرعى (أجاب) ليس لورثة البائع معارضة ورثة المشتري فيما ذكر حيث ثبت الشراء بالطريق الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا في بلدة من بلاد الارياق باع منها مائة وعشرين ذراعا لآخر من جهة معلومة معينة بثمن معلوم ثم هاجر من بلده مدة أيام ورجع الى تلك البلدة فوجد الماشترى هدم تلك الدار وبني ما يحسنه بنا جديدا وأخذ من نصيب البائع خمسة وثمانين ذراعا ز يادعهما يستحق فطلبه عند القاضي فأمره القاضي بالحضور الحجة التي كتبت له عند الشراء فآخفاها وأخرج حجة غيرها وبهذه الحجة شهادة اثنين من خارج البلاد فقط ولم يذ كر بتلك الحجة بيان نصيب كل منهما بل ذكر بها انه اشترى قط من الدار بلا تعيين ريلاذ كر أذوع فجدد البائع المذكورة تلك الحجة فهل لا يكون للقاضي أن يحكم على البائع المذكورة بتلك الحجة ولا يلغى الى ذلك حيث أنكرها البائع ولا بد من حضور بيعة لأول تشهد بها يدعيه المشتري المذكور (أجاب) لا يقضى بالصك المذكور حيث كان الأعراس موطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أنه أقرضه مائة من الدراهم في بلدة معلومة بالجهاز القريبة في وقت مخصوص ويريد أخذ المبلغ منه فاستجوب المدعى عليه فقال لم يكن هذا المبلغ عندي فكأن المدعى بينة

٢١

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

د ببيع الاول

٢

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

على دعواه فاقام بيينة فلم تقبل لعدم موافقتها الدعوى فطلبت منه بيينة أخرى فحجزها عترف  
 بعدم وجود بيينة عنده ولم يلتزم بين المدعى عليه فهل اذا قال المدعى عليه اني في التاريخ  
 المذكور كنت مستخدما بالبري في الجهات القبلية و أقام بيينة على انه كان في التاريخ  
 المذكور في الجهات القبلية مستخدما بها وكانت متواترة تسع بيئته ويمنع المدعى من  
 دعواه هذه (أجاب) ادعجز المدعى عن اقامة البيينة على مدعاه ولم يطلب بين المدعى عليه  
 لا يقضى للمدعى بما ادعاه ويمنع من المطالبة والحال هذه وفي شرح التنوير شهادة النفي  
 المتواترة بمولته اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار بطريق الارث عن  
 والده جاءت امرأة وادعت ان هذه الدار ملكها بطريق الارث عن والدها فاقام باضع  
 اليد بيينة بان والدها باع لوالده فشهدت البيينة بان والدها قد باع لوالده بالثمن الفلاني  
 الا اننا لم نحضر قبض الدراهم فهل عدم حضورهم القبض لا يقدح في صحة شهادتهم  
 ويكون الحق في الدار المذكورة لوضوح اليد ولا حتى فيها للارادة المعبية واعمال هذه  
 (أجاب) اذا شهدت البيينة العادلة ببيع الدار المذكورة بخبر معلوم لمورث المدعى عليه  
 لا يكون للدعية انقراضها من بدو منع من معارضتها في الدور وجب شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في دارين مشتركتين بين رجلين مناصفة باع احدهما دارا بدينه من دارهما  
 معينة معلومة لرجل بثلث معلوم ثم بصدمة مات البائع عن ورثة نادى المشتري انه  
 اشترى نصيبه في كل منهما فانما ذكر الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه شراء النصيب في  
 كل منهما مالا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة في ملكهم بدون وجه شرعي (أجاب)  
 نعم اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة الورثة فيما آل اليهم  
 من الحصة في الدار المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت طاب بعضهم أخذ  
 استحقاقه عن مورثه من تركته الجدة فبقي من اخذ ذلك فسل اذا ثبت المدعى  
 استحقاق مورثه في تركته الجدة بشهادة البيينة الشرعية بين يدي العاضى يحكم له بذلك ولا  
 عسيرة بمنع الباقيين له بدون وجه شرعي (أجاب) ليس لبعض الورثة منع بافهم عما يخصه في  
 تركته مورثه بعد تحققة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار وحصة  
 في طاحونة وقطعة أرض زراعية واضعين أيديهم عليها هم ومورثهم مدة ثلثين سنة على خمس  
 عشرة سنة وهم ينتفعون بها ويتصرفون في ذلك تصرف المالك في أملاكهم من غير  
 معارض ولا منازع فالتا ادعى حاجهم جماعة بان بعض الدار وارث الزراعية كان  
 لمورثهم ويريدون اخذ ذلك بأيديهم فانما ذكر وادعواهم ادعوا ان مورثهم كان  
 حاضرا موجودا مشاهدا التصرف في مورثه واضع أيديهم مدة ثلثين سنة على خمس عشرة سنة وهو  
 ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي بمنعهم من الدعوى فهل لا تسع دعواهم ولا  
 يثبتهم (أجاب) سلوت المورث من الدعوى بما ذكره من خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي  
 يوجب عدم سماع دعواه وارثه ببيئته والله تعالى اعلم (سئل) في وطيفة خذاه

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٤



في خضر يولى يتعاطاها جماعة فادعت امرأة ان جدتها نزلت ووهبت لامها تلك الوظيفة  
وتدعى وظيفة جدتها بناء على الاقراغ والتزول والهبته من جدتها الا انها فهل على فرض  
ثبوت دعواها الا يكون لها التحقاق في وظيفة الخدامة بمجرد ما ذكر (اجاب) لا تسع  
دعوى المرأة بما ذكر وليس هذه دعوى شرعية يترتب عليها سؤال الخصم والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ستا من آخر بثمن معلوم من الدراهم فوضع يده  
عليه سبع سنين ثم بعد ذلك باعه لآخر بثمن معلوم من الدراهم فوضع يده المشتري  
الثاني عليه احدى عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة وموت البائع الاول ادعت  
ورثته بان مورثهم باع بالاهل كرا فتراعى لادى قاضى الناحية ولم يثبتوا الا كراء  
بالوجه الشرعى بل ثبت ان المورث باع بطوعه واختياره وحكم القاضى بجهة البيع  
وكتب بذلك حجة شرعية مشهولة بمقتضى ما ذكره بان البيع للشترى الاول صحيح وان بيعه  
للمشترى الثانى صحيح ايضا فلا يعارضه أحد فهل اذا تحقق ما ذكر لا يكون لاحد معارضة  
واضح اليه بدور وجه شرعى (اجاب) حيث لم يثبت الا كراء الشرعى على البيع  
لا يكون لو ارث البائع معارضة واضح البعد على البستان المذكور والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة ماتت عن ابنين وبنت وتركت ما نزلت عنها من عتاقا تدعى الانسان ان  
امهم ماتوا تركت مصاغا من حصة التركة وانهم ما سلموا الا تحت المذكرة كورة باكرت  
الاخت ذلك وجدت دعواهما فهل اذا لم يثبتا دعواهما على الاخت بالبيعة الشرعية  
لا عبرة بدعواهما ذلك بدون وجه شرعى ويمنعان من معارضة الاخت المذكرة  
(اجاب) نعم اذا لم يثبت الابنان دعواهما بالوجه الشرعى لا يقضى لهما بدعواهما والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابن باصر منه وعن ابنتها وتركت  
ما يورث عنها شرعا من مصاغ ونحاس فادعى والدها بان ما ذكر امانة فأنكر الزوج  
دعواه وادعى بان ما يورثه من المصاغ والنحاس ملكها فهل اذا لم يثبت الاب دعواه  
بانه امانة بالبيعة الشرعية لا يحجب لذلك ويقسم ماتر كته بين ورثتها بالقرينة الشرعية  
(اجاب) نعم اذا لم يثبت الاب دعواه بالوجه الشرعى يكون جميع ما كان بينه والمرأة  
المذكورة لورثتها يقسم بينهم بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
سافر الى حج بيت الله الحرام ليؤدى فريضة الاسلام وحج وودع بعرفة ولم يصل الى  
المدينة المنورة مرض بها وودعه اصحابه الذين سافروا معه استسكروا له رجلا ليحمله الى  
جبله ويوصله الى مصر فعنه مرادته وجب من أصاب الأجر بغيره والمواصلة به  
من غير شعيب ادعى الجبال ان الرجل المستأجر الذي هو المرءى قد ما سواه دفنه من  
مغير شعيب والمولى فاعر له امير الحاج بان ياتى به من الجبل الذى دفن فيه وأرسل معه  
جثة من عسكره فذهبوا معه وفتسوا الى الجبل الذى ذكره الجبال فلم يجدوا وابى دعواه  
الى المحروسة المذكورة الجبال لياتهم به ولم يوافقوا الجبال اى معهم اذ ادعاه لينة لم يثبت

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٠

على دعواه فاقام بيعة فلم تقبل لعدم موافقتها للدعوى فطلبت منه بيعة أخرى فمجزوا اعترف  
 بعدم وجود بيعة عنده ولم يلتزم بمين المدعى عليه فهل اذا قال المدعى عليه انى في التاريخ  
 المذكور كنت مستخدما بالميرى في الجهات القبلية واقام بيعة على انه كان في التاريخ  
 المذكور في الجهات القبلية مستخدما بها وكانت متواترة تسع بيعة ويمنع المدعى من  
 دعواه هذه (اجاب) ادعجز الادعى عن اقامة البيعة على مدعاه ولم يطلب من المدعى عليه  
 لا يقضى للمدعى بما ادعاه ويمنع من المطالبة والحال هذه وفي شرح التنوير شهادة النفي  
 المتواترة معجولة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار بطريق الارث عن  
 والده جاءت امرأة وادعت ان هذه الدار ملكها بطريق الارث عن والدها فاقام واضح  
 اليد بيعة بار والدها باع لوالده فشهدت البيعة بان والدها قد باع لوالده بالثمن الفلاني  
 الا اننا لم نحضر بعض الدراهم فهل عدم حضورهم القبض لا يقدح في صحة شهادتهم  
 ويكون الحق في الدار المذكورة لواقع اليد ولا حق فيها للمرأة المدعية والحال هذه  
 (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة ببيع الدار المذكورة بثلث معلوم لمورث المدعى عليه  
 لا يكون للمدعية انتزاعها من يده ومنع من معارضة فيه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم  
 (سئل) في دارين مشتركتين بين رجلين مناصفة باع أحدهما من نصيبه من دار منهما  
 معينة معلومة لرجل بثلث معلوم ثم بدلهما مات البائع عن ورثة فادعى المشتري انه  
 اشترى نصيبه في كل منهما فانكر الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه شراء النصيب في  
 كل منهما ما لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة في ما كهم بدون وجه شرعى (اجاب)  
 نعم اذا لم يثبت المدعى دعواه بان وجهه الشرعى لا يكون له معارضة الورثة فيما آل اليهم  
 من الحصة في الدار المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت طاب بعضهم أخذ  
 استحقاقه من مورثه من تركته الجسد فبقي الباقي من أخذ ذلك هل اذا ثبت المدعى  
 استحقاق مورثه في تركته الجسد بشهادة البيعة الشرعية بين يدي القاضي يحكم له بذلك ولا  
 عبرة بمنع الباقي له بدون وجه شرعى (اجاب) ليس لبعض الورثة منع باقيهم عما يخصه في  
 تركته مورثه بعد تحققة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار وحصة  
 في طاحونة وقطعة أرض زراعية واضعين أيديهم عليها هم ومورثهم مدة تزيد على خمس  
 عشرة سنة وهم ينفقون بها ويتصرفون في ذلك تصرف الملاك في املاكهم من غير  
 معارض ولا منازع فادعى عايمهم جماعة بان بعض الدار وأرض الزراعة كان  
 لمورثهم ويريدون أخذ ذلك بأيديهم فانكر وادعواهم وادعوا ان مورثهم كان  
 حاضرا موجودا شاهد النصيب سورا واضعى اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو  
 ساكت لم يدع ولم ينافع من غير مانع شرعى منعه من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم ولا  
 يثبتهم (اجاب) سكوت المورث عن الدعوى بمسألة خمس عشرة سنة بلا مانع شرعى  
 يوجب عدم سماع دعوى وارثه بذلك بعده والله تعالى اعلم (سئل) في وظيفة خدامه

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٤



بباقى الاجرة ولا تر كة لليت أصلا وهو يطالب بالجمال بابتنه ويدعى عليه انه قتله فهل اذا لم يكن عنده بينة بالقتل لا يلزم الجمال شيء ويصدق بهينه وهل يلزم الاب دفع اجرة الجمال من المدينة الى محل موت المستاجر أو يكون مطالب بالاجرة كلها (أجاب) لا مطالبة على الاب من ماله بشئ من الاجرة والحال هذه ولا يلزم الجمال قصاص ولا دية اذا لم يثبت الاب دعواه قتله بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له حصّة فى دار بطريق الميراث عن جدته ادعى على الشركاء ان والده اشترى حصّة أخرى منهم فى الدار المذكورة وبسبب حصّة من القاضى لم يثبت مضمونها فانكر وادعوا وانهم صالحوا الجدة على قدر معلوم من الدراهم فى نظير حصتها وبأيديهم وثيقة لم يثبت مضمونها أيضا فهل اذا لم يثبت كل من مضمونها باليمين انشريعة لا عبرة بدعوى كل منهما ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى بصك بدون ثبات مضمونه شرعا فللرجل المذكور ما آل اليه بطريق الارث عن جدته فى تلك الحصّة حيث لم يتحقق خروجها عن ملكها بالوجه الشرعى كما لا يقضى له بما ادعى شركاء والده منهم بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل آلت له دار بالارث التمرعى عن ورثه فوضع يده عليها بعد ثبوت وراثته والحكم بها له لدى ائمه كم الشرعى ثم بعد ذلك باع الدار لرجل ووضع المشتري يده عليها وصار يتنق بها مدة من السنين فزيد على عشر فالان ادعى على واضع اليد جماعة وأغروا عليه أمين بيت مال الغرب ليضع يده على الدار وياخذها منه متعللين بان الدار كانت آلت لهم قبل شراء واضع اليد وينكرون نسب البائع لها من المورث فهل بعد ثبوت نسب البائع لها والحكم بالاجرة بتمل أم يثبت مال الغرب المالك كروى يمنع من التعرض لوضع اليد (أجاب) حيث ثبت المالك فى الدار المذكورة لباثمة ايجابية الارث لا يكون لاحد معارضة المشتري منه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وأولاد قصر من غيرها وقد اوصى بثلاث ماله لا شخص معلوم وجعل له وصيا بينة ذوصيته وقال وقت وصيته ان زوجتى هذه أمانة وتعرف مالى وجميع ما أظهرته من مالى وعرفت عنه بعدموتى فهى مصدقة فيه فهل اذا اتهمها الوصى بعدموت الموصى وقال لها انه كان لليت بنت جهازا قبضه من مهرها وأدخلها على زوجها ابانة وتمتع بها مدة من السنين وماتت وان تركتها قد أخذها أبوها وأمها المدعى عليها ويريد أن يدعى عليها بذلك يكون القول قولها فى جميع ما أنظره وهو عرفت عنه ولا عبرة بدعوى الوصى عليها بغيره عن اثبات شئ تصح به الدعوى أو كيف الحال (أجاب) القول للذكر بعينه حيث يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى ثوبا بدينار قرار يرضى وأربعة قرار يرضى وأرض أخرى ووضع يده على جميع ماله فتريد على خمس عشر سنة ووارث واثبات البائع حاضر مشاهد لنصره انشترى عالم بالبيع فهل ذ ادعى وارث الوارث بان مورثه لم يبيع وانما باهية

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٢ ١٢٦٧



على ملك مورث مورثه وآت له الارض بطريق الارث لا تسمع دعواه واذا قلتم  
بسماعها واحضر ببنة من اقارب المدعى تشهد تقبل بيته (اجاب) حيث اعترف واضع  
اليه بتلقى الملك من مورث مورث المدعى فلا مانع من سماع الدعوى ولو طال المدة  
وشهادة ماء هذا الاصول والقروع من الاقارب مقبولة وللغاضى المحكم بها حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على قطعة ارض تلقوها بطريق  
الارث عن ابائهم وهكدا الى الجدة المشتري للقطعة الارض المذكورة مددة مديدة وسنين  
عديدة من غير انزع لهم في ذلك ولا مخاصم ثم الآن ادعى ناظر وقف ان قطعة الارض  
المذكورة وقف لمجددين واحضر اربعة شهداء بذلك فاستقسم اثنان منهم فقالا انا  
شهدنا بما سمعنا من كلام الشاهدين الاخرين راستقسم الاخران فقالا ان جدنا كان  
يزرعها شعير او نعرف ان ارض الشعير عندنا لا مالنا لها فحينئذ تكون وقفنا فخر اهل  
الخبرة الذين لهم معرفة بتلك الاراضي فشهدوا ان هذه الارض ملك للواضعين ايديهم  
عليها المدة المديدة وان هذه الارض لا تصلح لزراعة الشعير وانما يصلح لزراعة الخيل  
ومدعى الوقف لا مستند له الا هذه الشهادة فهل لا تقبل شهادتهم لعدم استنادهم الى  
دليل قوى وتكون ما حكاه كما الواضعين ايديهم عليها هم واسلافهم ويثملهم  
ايضا ما بايديهم من الحجج خصوص ما راجع لناظر الوقف حجة وفدية شرعية وانما يبيده مجرد  
قائمة فيما يبان أما كن الوقف وليس بالنائمة المذكورة قطعة الارض المذكورة (اجاب)  
اذ لم يثبت متولى المسجد دعواه وقف الارض المذكورة هذا يصلح المسجد بالوجه  
الشرعى لا يقضى بعد عاود الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة آخر  
وترك ما يورث عنه شرعا هل اذا اختلفت وورثة الزوج والزوجة في امتعة البيت  
ما يصلح لكل منهما كالشرش والحاسي وغير ذلك يستكين القول فيه للزوجة بينهما  
(اجاب) اذا مات أحد الزوجين واستلم وارثه مع الحي في متاع البيت المشكك كل الصالح  
لهما كان القول فيه للحي منهما ما يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترقى عن  
زوجته وهو ورثة غير ذواته بدني بخلافه بدني شيئا يصلح للرجال والنساء بصندوق  
مثل ثياب وغيرها فادعت الزوجة له لها وادعى انه سب انقرة ولا بنة لكل منهما  
فهل تصدق الزوجة بينهما فها يصلح لهما خاصة (اجاب) د ما مات الزوجين  
واختلف وارثه مع الحي في متاع البيت المشكك لهما كان القول فيه للحي منهما  
بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات او باع منها شعير ذواتا رجس يمينه معلوم  
ثم مات كل من المستشري ولها ثمن وادعت فادعى وارث المستري باز يدعى مورثه  
ومما هو مذكور في رواية المستشري فانه كروى ان المستري ذواتا رجس لا عاق دورث  
المدعى سوى النخسين ذواتا فهل اذ لم يثبت مورث المستري دعواه الى يادة البينة الشرعية  
لا يمكن من اخذها (اجاب) اذ لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا يتصل له بمسألة

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٨

١٢

١٠

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٤





(أجاب) لا تسمع الدهوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عدل شرعى على ما فى الدار المختارة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا مات عن ابنه وعن ثلاث بنات فوضع عم الاولاد يدعى عليه مائة ثم مات المذکور عن ورثة فاراد ورثة بيت نزعهم من ماله فنهضوا وهم منه مائة المين بان لمورثهم دين على تركه أخيه وأنه مرهون به فأنكر وادعواهم فهل اذالم يثبت وادعواهم بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا يكون لهم منه من ماله كما بدون وجه شرعى ولا بهر بتعاللهم المذکور (أجاب) لا يجاب ورثة الممنوع البيت عن ماله كما بدون اثبات ارتباطه بيدهم ورثتهم حال حياته على دين ثابت له والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مصاعا أبسه لزوجته على سبيل الزينة ثم طلبه منها فامتنعت من الدفع له مدعية أنه ملكها ثم اعترف بحضرة بيينة من المسلمين بان المصاع المذکور لزوجها وسلمته له فاخذ منه ماله الا ان تدعى ثانيا بانه ملكها فأنكر دعواها فهل اذالم تقم بيينة بانه ملكها اياه لا يجاب لذلك حيث اعترفت أولا بانه ملكه وثبت ذلك بالبيينة الشرعية (أجاب) لا يقضى للزوجة بالمصاع المذکور والحال هذه بدون اثبات ملكها له من قبله بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن و بنت قاصرين وترك لهما ما تخلوا مفر وساقى أرضه فوضع قريبا لهما يده عليه مدة عشر سنين فبعد بلوغهما طلبا التخل من واضع اليد عليه فذهبا عنه مدعيان والدهما أسقط حقه منه له بموجب ورقة قديمة مقطوعة الثبوت بذلك فأنكر ادعواهما الاسقاط فهل اذالم يثبت دعواهما الاسقاط بالبيينة الشرعية لا يجاب لذلك ويكون لهما أخذ ما تركه والدهما لهما ولا عبرة بالورقة التى معه اذالم يثبت مضمونها بالوجه الشرعى (أجاب) الاسقاط فى الاعيان لا يصح ولا يقضى بصلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال عن حادثة محصلها شخص أثبت دينه على ميتة وذ كراسم أبيها وشهدت شهوده بذلك وثبت الدين ثم ادعى آخر بوصية وعق وشهدت له شهود وغاير والسم الاب المذکور فى الدعوى الاولى وثبت العتق والوصية فإذا يكون المحكم فى ذلك والحال هذه (أجاب) فى التنازع من الدعوى فاط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفى صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى رجل هو محمد ابن على بن عبد الله ثم ظهر ان جده أحمد لا تبطل الدعوى لجواز أن يكون لجده اسمان اه كذا نقله فى تنقيح المحامدية ومنه يعلم ان التخالف المذکور بالاعلامين لا يكون مانعا من صحة الحكم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجلين ادعيا عند المحاكم على ثلاثة رجال انهم ضربوهم وأخذوا ما بأيديهم ما من دراهم وأمتعة فسجنهم المحاكم وضربهم ضربا شديدا وكرر عليهم ذلك نحو خمسين يوما فقال أحدهم حال الضرب من شدة ما حصل له انا ما ضربت ولا فعلت شيئا بل الذى ضرب من معي فلما أفاق من الضرب سئل عما قاله فاجاب فى ما قلت ذلك ولا علمت ولا حصل منى ولا من معي ضرب ولا سلب لهما ومن



معه يقول ذلك على الدوام وليس هناك بينة تشهد لهما بما ادعياه من الضرب والسلب  
فهو في هذه الحال لا يتوجه عليهم الا اليهين الشرعية ولومات أحد المدعين بعد اقامة  
الدعوى على يد المحاكم السامية بمدة وادعت ورثته بأنه مات بسبب ضربهم لا يعمل  
بدعواه المجردة عن الثبوت الشرعى (أجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى  
لا يقضى له بعد عامه والله تعالى اعلم (سئل) عن فتوى واردة من سكندرية نص سؤالها  
رجل توفى الى رجلة الله تعالى يسمى مريقب وجاء رجل آخر يدعى انه يرثه وذلك الرجل  
يسمى سعيدا وانه ابن ابن عم أبيه وذلك لان أباه سعيد صالح وصالح بن القطعاني  
والقطعاني بن سعيد وسعيد ولد عبد الله الذي صار تهريرة وهو الجسد الجسامع ومريقب  
المتوفى ولده سعيد وسعيد ولد الاحول والاحول ولد عبد الله المذكور وسعيد  
والاحول شقيقان أبوهما عبد الله المذكور وأمه ما عايشة شعشع المعروفة وشهدت البينة  
طابق دعواه وزكيت ثم جاء رجل يسمى جده أبالحية يدعى بنوة المم أيضا ويريد المشاركة  
في ميراث مريقب ولم يثبتها فهل يختص بالميراث سعيد المذكور فاجاب العدة الفاضل  
مفتى سكندرية عن هذا السؤال بقوله الميراث في مريقب لسعيد فقط لانه أثبت نسبه  
والله تعالى اعلم (أجاب) ما افاده حضرة مفتى سكندرية من تورث الرجل المذكور  
صح حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متعهد ببلد توفى  
عن ورثة فيهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فامرسل ولى الامر أحد الامراء من اتباعه  
لضبط تركه المتوفى المذكور فبعد ان ضبطها بتمامها حضر جميع مشايخ بلده المتعهد  
بها المعروفين بذواتهم واسمائهم وسالهم بحضرة جمع من المسلمين وقال هل لكم اولاد  
منكم بدمية المتوفى شئ لا دفعه من التركة كما هو امر ولى الامر فاجاب كل منهم بأنه لا يستحق  
قبل المتوفى شيئا قل ولا جل فكتب بذلك عليهم صكاً ختمه كل واحد منهم بختمه فهل بعد  
اعترافهم ببرائة دمة المتوفى ليس حدهم الدعوى بشئ بعد ذلك (أجاب) لا تسمع  
دعوى من تحقق منه ابراء الميت على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في متعهد  
ببلد توفى عن ورثة فيهم قاصر فقام ولى الامر أخاه وكيلاً عن جميع الورثة يتصرف في  
البلد عهدة المتوفى لاستخلاص أموالها وسائر ممتلكاتها من أهلها المحوج لستم هذا وضرب  
هذا وحبس هذا من الوكيل المتعهد والمتوفى المذكور فهل اذا ادعى اناس من  
أهل البلد المذكور على الوكيل المذكور وادعى الميت قبله بدعوى مختلفة فمنهم من  
يقول ان المتعهد أخذ داري قبل موته أو غير ذلك ومنهم من يدعى على الوكيل بمثل ذلك  
لا تقبل عليه شهادة غير المدعين من باقى أهل البلد وهل اذا ثبت ان الوكيل المذكور  
اشترى لنفسه أما كن من البلد المذكور وتوابعها وجعلها مكانا واحدا ثم ادعى عليه اناس  
من البلد أيضاً بأنه هب دورهم وأدخلها في هذا المكان بعد إزالة بنائها الاصل لا بد  
لحجة دعواه بذلك والمحكمة بها من بيان حدود ما يدعى عليه كل واحد منهم والاشهاد عليه

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

بيدنة طبق دعواه وهل اذا لم تعصبهم لا تقبل شهادة أحد من أهالي الناحية المتعصبين  
 (أجاب) من موانع قبول الشهادة العصبية في الخبرية ما نصه وفي معين المحكام من  
 موانع قبول الشهادة قال ومنه العصبية وهو أن يبغض الرجل الرجل لأنه من بني فلان أو  
 من قبيلة كذا اه وصرحوا باشتراط التحديد في دعوى العقار كما في الشهادة عليه فلا  
 يقضي بالنصب المدعيه بدون اثبات دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 ثلاثة أخوة يملكون قطعة أرض اقتسموها بالذراع بينهم واستولى كل على ما خصه  
 بموجب القسمة الشرعية وبنى فيه بناء ثم مات كل عن أولاده فوضع كل يده على ما بناه  
 ورثه فهل اذا باع أحد الأولاد ما آل له عن أبيه بحضرة أولاده ثم ادعى واحد من  
 أولاده عليه أن له جزأ فيما باعه به بما ولم يعين قدره معلوما لا تسمع دعواه حيث كان  
 ما يدعيه مجهولا وكان البيع والتصرف بحضرة خصوصا وان ذلك من مدة تز يدعى  
 ثلاثين سنة (أجاب) بغير من سماع الدعوى لا بد من معلومية المدعى به فقد صرحوا ان  
 شرط صحة الدعوى معلومية المدعى فلا تسمع الدعوى بجهول فيما يدعى ما استثنى والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ورثة ذكورا وإناثا تصرف بعضهم باذن الباقين  
 ببناء وغيره ثم وقعت القسمة بينهم بالقرينة الشرعية ولم يدع المتصرف اختصاصه بشئ  
 واختص كل من الذكور بنصيبه وبقى نصيب الإناث شائعا مع نصيب المتصرف أمانة  
 تحت يده ثم مات عن ورثة ووقعت القسمة بينهم واختص كل بنصيبه وبقى نصيب  
 الإناث العجمات تحت يد بعضهم كذلك وأثبت ذلك في سجل القضاة ثم طالب بعض  
 الإناث نصيبه من ذلك البعض فادعى ان جميع البناء الذي بناه أبوه ودخل في القسمة  
 الأولى والثانية ~~كان~~ ملكا لمورثه خاصة وأنه بناه من مال نفسه وليس من المال  
 المشترك فهل تكون مقاسمة ذلك البعض ومقاسمة مورثه قبله في جميع ما ذكر من  
 البناء وغيره ما نعله من سماع دعواه بشئ (أجاب) صرحوا بان الاقدام على الاقسام  
 مانع من سماع الدعوى فيما وقع الاقسام فيه والله تعالى أعلم (سئل) في صبي تحت  
 يده أرض فلاحية فيها ساقية مهتومة وله وصي فاحتاج الصبي للانفاق فاسقط وباع  
 الوصي نصف حق الصبي في الأرض والساقية للرجل في نظير دراهم أخذها الوصي  
 لضرورة النفقة على الصبي واستولى المسقط له المشتري على الأرض والساقية ثم بناها  
 ثم باع الصبي وصداق على ما فعله الوصي وأجاز له ومضى على ذلك المدة الطويلة وهو  
 خمس عشرة سنة والآن ادعى رجل مقيم بالبلدان لا يبيعه حصه في تلك الأرض وتلك  
 الساقية يريد أخذها من المسقط له المشتري مع اطلاع على الاسقاط والبيع والتسليم  
 والهدم والبناء وسكوته على ذلك تلك المدة وعدم المسانعة له من المطالبة فماذا يكون  
 المحكم في ذلك (أجاب) سكوت المدعى عند البيع والاسقاط والتسليم بلا مانع مع رؤيته  
 التصرف بالهدم والبناء ما نعه من سماع دعواه وقد صرحوا بان الدعوى لا تسمع بعد

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٥

خمس عشرة سنة فيعاد ما استثنى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وولدين  
و بنتين وترك ما يورث عنه شرعا تحت يد الولدين ومكة في معيشة واحدة بمنزل والدهما  
نحو خمس عشرة سنة من موت والدهما وتفرقا من بعضهما بعد ذلك وصار كل في معيشة  
واحدة وكسبه لنفسه وكل منهما ساكن في جهة من المنزل باولاده ولا تعلق له بالآخر وتآديا  
على ذلك نحو ثلاثين سنة ثم بعد مضي هذه المدة وقع بين الاخوين تشاجر فطلب أحدهما  
من أخيه قسمة ما كان متروكا عن والدهما فحضر القاضي المولى الى منزلهما وبصحبته  
جماعة وقوم ما كان تحت أيديهما من نحاس وكتب وأخذ كل منهما ما خصه بالتام وصدر  
بينهما بعد ذلك تصديق ان كلامهما لاحق له عند الآخر وأبرأ كل منهما ذممة الآخر ابراء  
عاما وكتب القاضي حجة بذلك ثم بعد مضي سنتين من التصديق وقع التشاجر بين الاخوين  
ثانيا فادعى أحدهما على الآخر انه وجد دراهم بعد التصديق كانت مخفية في منزل  
والدهما وعينها في دعواه واشتكى أخاه المدعى عليه الى الحاكم السيامى وطالب منه  
أن يرسله معه الى مصر ليقيم دعواه عليه عند قاضيهما فاجابه لذلك فهل لا تسمع هذه  
الدعوى بعد ما صدر بينهما من التصديق المسطر ذلك بأخوة الشريعة خصوصا وقد سبق  
من المدعى قبل مجلس الدعوى ما يفيد كذب دعواه وان قصده اغاظة أخيه المدعى عليه  
من قوله ان غرضي بهذه الدعوى اقامتها عند قاضى مصر وتحليفه ودفع رسم القاضى  
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام اللاحق حادث بعده وقد حقق العلامة الفقيه  
الشرفى لالى في بعض مؤلفاته ان البراءة العامة بدخل تحتها كل حق ديني كان أو عينا  
أو اوثا وعليه فلا تسمع الدعوى بشئ سابق على تاريخ الابراء المذكور والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل توفي عن ولد صغير وترك ما يورث عنه شرعا فمعد بلوغ الولد صار متصرفا  
في تركته أييه من بيع وشراء وغير ذلك ثم ادعى عليه رجل ان له على والده ديننا  
كان اداه عنه والحال انه مضي زياذة عن ثلاثين سنة من وفاة الميت فهل لا تسمع  
دعواه (أجاب) سكوت المدعى تلك المدة عن دعوى الدين بلا مانع شرعى مانع من سماع  
دعواه به الآن والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين وأختين أشقاء يملكون نخلا بالارث عن  
أبيهم باعوه لرجل بثمن معلوم قبض بالجماس عن طوع واختيار بموجب حجة شرعية  
بذلك ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فهل اذا اغراهم شيخ بالدهم على ان يبيعوا  
البيع الصادر منهم لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة المشتري فيسهل بدون وجه  
شرعى (أجاب) اذا صدر البيع المذكور صحيحا لازما لا عبرة بانكار البائعين له حيث  
كان ثابتا بالوجه الشرعى ويمنعون من معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكنت اثنتين في شراء حصعة من دار معينة ودفعت لهما الثمن  
بحضرة بينة شرعية فاشتري الوكيلان تلك الحصعة وسلماهما للوكلة حسب الامر وأقرا  
بحضرة بينة انهما اشترى بهما اللوكلة بطريق التوكيل عنها وانهما الاحق لهما فيها

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

فوضعت يدها على تلك المحصة من ابتداء سنة اثنتين وخمسين الى الآن وهي تتصرف  
تصرف الملاك وهما ماشاهان لذلك ولم يمنعهما من تصرفها وبعد موت الوكيلين ظهر  
ان صلح الشراء الذي سلماهما عند الشراء باسم الوكيلين سوية بينهما فهل لا يعتبر  
ذلك الصلح مع اعترافهما بالملاك لهما وتصرفها تلك المدة لاسيما والمدة اكثر من خمس  
عشر سنة (اجاب) لا يقضى بالصلح والوكلاء يدون اثبات مضمونها شرعا فاذا ثبت  
ان شراء الوكيلين المحصة في الدار للوكلة المذكورة بالطريق الشرعي كان الحق لها فيها  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على شخص ميت بقدره معلوم من المال هل يد  
قاضي بحضور وصي الميت وبعد دعواه سئل الوصي عن دعوى المدعي فانه كره فطالب  
القاضي من المدعي بيينة تثبت له دعواه فابرز سندات بحجته المتوفى وأثبت أنها مختصة فلم  
يقبلها منه القاضي وطالب منه البيينة على نفس المال وصرف النظر عن السندات فهل  
ما فعله القاضي من عدم قبول السندات في محله ويطالب المدعي بالبيينة أم كيف وهل اذا  
كان العرف جاريا بين الناس باخذ السندات باختارهم تقبل تلك السندات بحججها الختم  
نظرا للعرف الجاردي أولا اعتبار بالعرف ويلزم المدعي بالبيينة أيضا (اجاب) لا يعتمد على  
الخط ولا يعمل به بدون اثبات مضمونه لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي البيينة أو  
الاقرار أو النكول كما في اقرار الخانية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ودية  
وترك لهم دارا فدعى رجل من أهل القرية على الورثة بأنه كان دفع عن بعض الورثة  
بعض دراهم من المظالم ويريد أخذها منهم أو أخذ الدار بحجج دعواه هذه والحال ان الورثة  
لم يمتروا له بشئ من ذلك وأنكر وادعوا ففهم لا يكون له ذلك ولا يلزم الورثة دفع شئ  
من ذلك من غير وجه شرعي (اجاب) لا يكون للرجل المذكور مطالبة الورثة بشئ من  
ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اخوة أشقاء  
وعن اخوة لاب وترك ما يورث عنه شرعا فدعى الاشقاء ان أخاهم الميت أوصى لاولادهم  
بجزء من التركة في حال الغرغرة ولا بيينة لهم على ذلك فهل لا عبرة بدعواه هم المجردة عن  
الثبوت (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل ضاع له بعير فعرفه عند رجل آخر فطلبه منه فابي تسليمه له فترافعا لدى المحاكم  
الشرعية وبالسؤال منهما أخبر المدعي ان هذا البعير ملكي فنتج عندي وابن ناقي ولي على  
ذلك بيينة والمدعي عليه اني اشتريته من فلان هذا وعينه بالجلوس الشرعي فسأل بائعه  
المحاكم الشرعية فادعى انه كان ملكه وانه اشتراه من سوق كذا من جماعة تجار مجوه وان  
لا يعرفهم وباعه لهذا الرجل وكل منهما ذكر تاريخا فطالب من المدعي بيينة شرعية تشهد له  
طابق دعواه فغضب ورجع بالبيينة فشهدت بالانفراد بان الحمل المزبور ملكه ابن ناقيه  
وعمره كذا طبق دعواه فهل يجاب المدعي المذكور لا أخذه الحمل المزبور وحيث أثبتته  
بالبيينة الشرعية وعجز الآخر عن احضار البائع وعن بيينة تشهد له طبق دعواه (اجاب) نعم

٢٩ ١٢٦٧

٢٩ ١٢٦٧

وجيب  
٢

١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

١٣ ١٢٦٧



يحكم للمدعي المذکور بالجمل والمحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا من  
 نحو خمسين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والترميم من غير معارض ولا منازع له في  
 ذلك ثم الآن ادعى جماعة انها ملك لاصواهم ولا يئنة لهم فهل لا عبرة بدعواهم والمحال  
 هذه (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ذنب  
 ادعى على عمرو قاتلا في دعواه ان شريكى أرسل لى بمعية لك صرة من الدراهم على سبيل  
 الامانة فانكر عمرو ذلك وقال ان شريكك ما أرسل لك بمعية صرة من الدراهم أصلا  
 فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينه الشرعية لا عبرة بمادعاءه (أجاب) لا يقضى  
 للمدعى بما يدعيه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
 زوجته وأولاده ذكورا واناثا وترك لهم مكانا فادعت عليهم امرأة بان لها فيه حصته من  
 مورتها وتريد منازعة واضعى اليد وأخذها منهم والمحال انها مشاهدة لمورث المدعى  
 عليهم نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك وهي حاضرة موجودة  
 لم تدع ولم تنازع من غير مانع شرعى يمنعها من ذلك فهل لا تسع دعواها عليهم حيث  
 انكروها ولا يئنة ولا برهان لها على ما تدعيه (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن  
 الثبوت شرعا على فرض كونها مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان  
 متزوجا بامرأة لها مرتبة في الديوان ثم توفي الى رحمة الله تعالى فادعت تلك المرأة بعد  
 وفاته بنحو ثلاث سنوات انها كانت تقبض مرتبها وتصرفه في المنزل حال حياته عند  
 قبضته فهل اذا لم يكن ذلك بامرء ولا ما خذ به سند عليه ولا مرسوم ما في دفاتر الديوان عليه  
 ولا يئنة تشهد لها بذلك لا تصدق في دعواها خصوصا مع اعترافها باخذ ما يكفيها من  
 زوجها كل شهر (أجاب) ليس للمرأة المذكورة أخذ ما صرفته على المنزل حال غيبة  
 زوجها من تركته اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وبنت ابنه وأولاده الذكور العصبية وترك ما يورث  
 منه شرعا من دار وطاحونة وغير ذلك فوضع رجل صاحب شوكة يده على الدار  
 والطاحونة بدون وجه شرعى وادعى أنه اشتراها من ورثة الميت فهل اذا لم يثبت  
 واضح اليد دعواه الشرع من الورثة بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر على تسليم ذلك  
 لورثة الميت قهرًا عنه (أجاب) نعم يجبر واضح اليد على الدار والطاحونة على تسليمها  
 للورثة ان كان الامر ما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تلت دارا عن أمها  
 وصارت واضحة بدعواها عليها مدة تزيد على ثمانين سنة وهي تتصرف فيها بالتصرفات  
 الشرعية ثم بعد ذلك ماتت عن ابن عمها صاحب لها فقط وترك له الدار المذكورة  
 فادعى الآن رجل اجنسى على ابن العم أنه يملك الدار بطريق الارث عن أبيه ومعه بينة  
 تشهد له بالسماع فقط فانكر ابن العم دعواه ووجدوا والمحال ان والد المدعى كان حاضرا  
 بالبلاد ومشاهدًا تصرف واضحة اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة ولا مانع

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

٣٠

شعبان

١٢٦٧

١

يمنعه فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك اذا ثبت ما ذكر (أجاب) سكوت المورث عن  
الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته التصرف وعدم دعواه بلا مانع مانع لسماع  
دعوى وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلك حصّة في عقارات بالميراث الشرعي  
عن امها وعن ابنها بانهما البنت او وضعت يدها عليها البنت المذ كورة فحوا ربعة وثلاثين  
سنة ثم باعتم تلك البنت لجماعة أجنبيين بموجب حجة شرعية من مدة ست عشرة سنة  
فأراد الشركاء الآن منازعة المشتريين وأخذوا الحصّة منهم مدعين شراءهم تلك الحصّة من  
البائنة قبل شراء المدعي عليهم لها ويريدون أخذها منهم ولا بينة لهم على دعواهم مع  
الانكار وكونهم معترفين بالبيع وماصل المالك للبائنة فهل لا يكون لهم رفع أيديهم عن  
تلك الحصّة والحال هذه بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يكون لهم ذلك والحال هذه  
وانه تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت جاموسة من مالها لنفسها ثم بعد مدة أخذ زوجها  
الجاموسة وباعها ثم بعد البيع ملكها الزوج جاموسة أخرى في نظير ما في ذمتهم من ثمن  
الجاموسة وقبضتها وبعد القبض تركها ترحى مع دواب زوجها ثم بعد موت الزوج جدد  
الورثة ذلك فهل للمرأة أخذ الجاموسة ونمائها حيث باعها الزوج لها بحضرة البينة وثبت  
ما ذكر (أجاب) نعم للمرأة المذ كورة أخذ الجاموسة وليس لباقي ورثة زوجها ما عارضتها  
في ذلك حيث تحقق غلبت الزوج في المباح صحت بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك بيتا وهدبه لوالدته في حال صحته وسلمه لها وقبضته وحازته بحضرة  
بينة وسكنته مدة ثم توفي عنها وعن ورثة غير هائي نكروا الهبة المذ كورة فهل اذا ثبتت  
المرأة والدّة الماتة وفي البينة الشرعية الهبة والقبض والتميز في حال حياتها وصحته يكون  
البيت المذ كور ما كملها (أجاب) اذا ثبتت المرأة المذ كورة الهبة مستوفية لشروط  
صحتها لا يكون الموهوب تركه عن الميت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوّج امرأة  
بمهر معلوم ودفع لها ما تعورف تحيّل بحضرة بينة قبل الدخول وأقام معها مدة ثم توفي  
عنها وعن ورثة غيرهما وترك ما يورث عنه شرعا فادعت المرأة حليما من المتروك بان الزوج  
ملكها لها بقوله وقت العقد كلما رزقه الله من الحلى يكون في مقابلة ما تأخر من المهر  
والحال ان الزوج المذ كور لم يكن ما كملها من الحلى المذ كور وقت العقد وانما تجد  
عنده شيئا فشيئا فهل دعواها الحلى بما ذكر لا يفيد التملك ويكون تركه يورث عنه  
شرعا (أجاب) الحلى المذ كور تركه عن الزوج يورث عنه كباقي متروكاته وليس للزوجة  
الاختصاص به بمجرد دعواها على الوجه المذ كور ولها المطالبة بمؤخر صداقها الباقي بدمّة  
الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أولاد ذمهم منها وعن أولاد بلغ  
من غيرها وعن أختين لأب وأخ لأم ولزوجته جائز فحسبتملكه بالشرا فادعى  
أولاده الذين من غيرها انه مالك مورثهم والحال ان عندها بينة تشهد لها به فهل يكون  
القول قولها مع يمينها في ذلك ما لم تشهد بينة بانه ملك لليت (أجاب) القول للزوجة بيمينها

فيما يدها من الامتعة الصالحة للزوجين كالنحاس ما لم يثبت انه ملك لزوجها المتوفى بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركين في دار وورثوها عن اباؤهم وقسموها بينهم بالفريضة الشرعية ثم ان احدهم اشترى نصيب احدهم و اضافه الى نصيبه ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم بعد تلك المدة تعرض له وارث البائع في نصيب والده ويريد اخذه والشراء كان بموجب وثيقة هي يدينه شرعية والوارث مقر به فهل للحا كم زجره ومنعه عما يباعه والده (اجاب) ليس لوارث البائع معارضة المشتري فيما ثبت شراؤه من مورثه بالوجه الشرعي ويمنع من ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن فقط وكان غائبا وتركت ما يورث عنها شرعا فوضعت يدها على الميراث بنت عمها وماتت فهل لولدها الرجوع بميراث أمه على تركه بنت عمها (اجاب) نعم لابن المرأة المذكورة اخذ ما ثبت انه تركه عن أمه من واضح اليد عليه بعد تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان خلايات من النخل من نحو خمس عشرة سنة وكل سنة تقسمان موجود النخل فالآن يدعي رجل ان له فيه حصة فانه يكره ادعواه فهل لا يجاب لذلك ما لم يثبت ادعواه بالبينه الشرعية خصوصاً مع مشاهدته قسمة الموجود هذه المدة المذكورة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي كافي الدرا المختار وعلى فرض سماعها لا يقضى المدعى بمجرد ما يدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتاً تملكه بالارث عن والدها وجدها واضعة اليد عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة ففي أثناء المدة ضاعت حخته ولم تزل واضعة اليد الى أن ظهر رجل الآن يدعي انها باعت نصفه لوالده ولا بينة له على ادعواه فهل لا عبرة بدهواه حيث لم يثبتها بينه شرعية ولا يضر ضياع الحجة منها الشاهدة لها حيث كان هناك بينة تشهد لها بوضع اليد المدة المذكورة (اجاب) اذا لم يثبت المدعى شراؤه من مورثه بالوجه الشرعي لا يقضى له بعد عاه ولا ترفع يد المالك عن ملكه لعدم وجود صلته بيده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا اشترت نصفها من أمها في حال حياتها بموجب حجة شرعية بيدها واشترت نصيب أختها وأخيها من النصف الثاني منهما بعد موت أمها بموجب حجة شرعية بذلك أيضاً وآل لها الباقي بالارث عن أمها فهل اذا أراد كل من أولاد الاخ وأولاد الاخت منازعتها فيها بدون طريق شرعي لا يجابون لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكرنا بطريق الشرعي (اجاب) اذا ثبت البيع في النصيب المذكور من مورثي المدعين وكان لازماً لا يكون لورثتهما معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً باعه لآخر بثمن معلوم فبعد ان وضع المشتري يده عليه مدة من السنين وهو يتصرف فيه مات البائع المذكور وفارادت ورثته منازعة المشتري منكرين لبيع مورثهم فهل اذا كان البيع ثابتاً بالبينه الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٨

رمضان

١٢٦٧

٥





١٢٦٧

٥

بأنها كانت ملكا لغير ياب مات لادن وارث ولم يسم هذا الغريب ولم يدرك من هو وما الحكم في ذلك (أجاب) لا تنزع الدار المذكورة من يد واضعي اليد عليها بمجرد ما ذكر ويمنع المعارض لهم فيها بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تلك حليا ماتت عن أولاد ذكور قصر ولها أخت فأخذت الأخت مصاغ أختها لتفظه لا ولاد أختها الذكور حتى يبلغوا قبه - بل بلوغ والرشد طلبوه منها فأنكرته ووجدته فهل إذا كان هناك بينة تشهد بانها أخذته واستلمته لحفظه لا ولاد أختها يكون لهم مطالبتها به ولا -

١٢٦٧

٨

بيرة بجسد ماله مع وجود البينة (أجاب) لورثة المتوفاة مطالبة بأختها بما ثبت استيلاؤها عليه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأخته وورثا برج حمام من أبيهما وأمه - ما يخرج منه كل سنة محصول فوضع ذلك الأخ يده على البرج مدة تسع عشرة سنة فوفى أخته حقها من محصول البرج خمس سنين ولم تأخذ بعد ذلك مدة أربع عشرة سنة ثم مات ولم تستوف حقها فهل لها أن تدعى على الورثة بذلك وتسمع الدعوى منها وهل حقها معلوم أو مجهول وهل تطالب الورثة بتعيينه لكونهم خليفته وهل إذا كان تالفا تصح الدعوى ببذله وهل إذا ادعى وكيل الأخت على ورثة الأخ بمحضتها قبله فقال لا أعلم ندرها ثم ذهب للوكلة وسألهما وأعلمته بمقدار حقها تسمع دعواه ولا يكون متنافضا أو كيف الحال (أجاب) مقتضى دميماط بقوله نعم تسمع الدعوى المذكورة على ورثة أخيها المتوفى ولو مضى عليها سنون لأنها دعوى ارث وتسمع مطلقا وليست هذه من المستثنيات وحقها معلوم لا مجهول لأن الارث منحصر فيها وفي أخيها فانتفت الجهالة فصار تصرف فيه أخوها ولم يدفع له حصتها منه يطالب من تركته أن كان معلوما وإن لم يكن معلوما تطالب الورثة بتعيينه يقاس على ما قبضته في حياة أخيها فإذا كان تالفا فإن باقية مساوية تعليمها وإن كان بتقرير طمأنه فهو ضامن وترجع في تركته ودعوى الوكيل بمحضتها فقال لا أعلمها ثم سألهما وأعلمته وادعى به تسمع دعواه ثانيا ولا يعد هذا تناقضا لأنه ليس بصاحب حق بل هو سفير ومعبوف تسمع الدعوى منه بعد علمه

١٢٦٧

١٣

والحال ما ذكر والله تعالى أعلم الفقير محمد عبد المولى أبو السعود مقتضى دميماط (أجاب) إذا وضع الرجل المذكور يده على البرج المشترك بينه وبين أخته إلا يل إليها بحجة الارث عن أبيهما واستغله بأذن أخته مدة وأعطاهما بعض الغل وبقي عندهما فيها إلى أن مات يكون لها المطالبة بعين ما يخصها إن باعيا وببذله إن استهلكه في شؤون نفسه وتسمع دعواها ذلك بنفسها أو بوكيلها ولا يد من معلومية ما يدعى بها فلا يقضى بمجهول وليس ذلك من دعوى الارث كما هو بدعي إذ هو دعوى غلة عين مشتركة آت ثلاث العين إليهما بالارث وليست الدعوى بعين المشتركة حتى يكون من قبيل دعوى الارث ولا يجبر الوارث على الإيمان أن وقعت الدعوى بمجهول لعدم سماع الدعوى حينئذ وادالم يسمع الوكيل الدعوى ثم ادعى دعوى صحيحة تسمع عنه ولا يعد ذلك تناقضا منه هذا

وقد طغى قلم مفتى دميض في هذه المحادثة فالف صريح النقل مع اختلال المباني  
والواجب التحرى في الاحكام الشرعية ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم نساله  
التوفيق والهداية الى الصواب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقار عن اصوله  
فادعى عليه رجل انه اشتراه من بعض قرابة واضع اليد وليس مع مدعى الشراء بينة  
على ملك البائع له مع انكار واضع اليد لذلك فهل لا ينزع العقار من يد واضع اليد  
المالك له بمجرد دعوى الرجل المذكور والشراء قبل اثبات ملك بائعه لذلك (اجاب)  
لا تنزع الدار المذكورة من واضع اليد عليها والحال هذه بمجرد دعوى المدعى من غير  
اثبات ملك بائعه وشرائه منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض  
خربة من رجل آخر ووضع يده عليها مدة ثلثين سنة وهو يتصرف فيها  
بالغرس والقلع والبناء والهدم وغير ذلك ثم بعد مضي تلك المدة وموت البائع جاء رجل  
يدعى ان اباؤه كانوا اشترواها من امرأة والحال ان تلك المرأة ميتة ولا يعلم ملكها هذه  
القطعة ولا بينة له تثبت الملك لها ولم يوجد معه من يثبت شراءه الا شطرا واحدا فهل  
والحال هذه لا تعتبر دعوى المذكور وتبقى لمن هي تحت يده (اجاب) لا تنزع الارض  
المذكورة من واضع اليد عليها المتصرف فيها تلك المدة بمجرد دعوى المدعى على الوجه  
المستور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ولله دين اربع نجات ملكا  
قد اخذها رب الدين منه قهرا ثم ادعى انه اشتراها منه فانكر المالك وقال لم تاخذها  
منى الا قهرا واقام المدعى على دعواه شاهدا واحدا عدوا للدين في الدنيا فهل لا عبرة  
بمجرد دعواه والحال هذه ويلزمه رد النجات الى دينها اذا كانت قائمة او قيمتها اذا  
هلكت وقت الغصب ويلزم المدين دفع دينه (اجاب) على المدين دفع ما يذمته من الدين  
الحال ولا يقضى للمدعى الشراء بدعاه قبل اثبات دعواه بذلك بالوجه الشرعى والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البالغة لرجل آخر ودخل بها في بيت أبيها ولم يعين  
لها الاب متاعا مخصوصا بها ثم ماتت البنت المذكورة عن زوجها وأبيها المذكورين  
وادعى الزوج ان لها تركة والحال انها لم يكن لها شيء بل المتاع الذى فى الدار ملك لابيها  
فهل والحال هذه لا عبرة بمجرد دعوى الزوج المذكور (اجاب) اذا فزوج الرجل ابنته  
وهى وختنه فى داره ووعى ماله ثم اختلفوا فى متاع البيت فهو للاب لانه فى بيته وفى يده ولهم  
ما عليهم من الثياب كذا فى حواشى الدراختار عن خزنة الاكمل والله تعالى اعلم  
(سئل) فى جماعة يملكون مكانا مبنيا على أرض محتكرة باع اثنان نصيبهما منه لاجنبى  
بثمن معلوم وأخذ بعض الشركا بالشفعة ومنع منها لعدم ثبوتها فى المحتكر فرجع  
وادعى على أحد البائعين بانه كان باع له نصيبه قبل البيع الثانى فحضر واستفسر منه  
فقال نعم صدر منى لكن بشرط أن يقبضنى الثمن حالا ولم يحصل ذلك فقبضت لواضع اليد  
الا أن وقبضت منه الثمن حالا ولم يكن عنده بينة تثبت البيع فهل لا عبرة بدعواه المجردة

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٨

ولا يقول البائع المذكور على هذا الوجه ولا يكون قوله حجة على المشتري لسعيه في نقض ما تم من جهته (أجاب) لا يسرى اقرار البائع على المشتري منه فلا يقضي بالبيع المذكور بمجرد اقرار البائع على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مغروسة نخيلا من ذكور واثان مشتركين فيها منهم من ولى العقد بنفسه ومنهم من وكل في بيع نصيبه بموجب بيعة تشهد بذلك وقبض كل من الوكيل والبائع الثمن من المشتري واستلم المشتري القطعة المذكورة وما فيها من الغرس واقترب كل منهم على ذلك ثم بعد سنتين أنكر كل من الوكيل والموكل له الوكيل بالتوكيل بالبيع المذكور بالوجه الشرعي بينة فهل لا يجابان لذلك (أجاب) اذا ثبت التوكيل بالبيع المذكور بالوجه الشرعي بينة عادلة أو اقرار أو تكول لا يكون لئسالك معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أولاد أو أولاد خاله بان له استخفافا فيما بأيديهم بطريق الميراث عن أمه فأنكروا دعواه ولا بينة له على مدعاه فهل اذا حلفوا الجيمين الشرعية يمنع المدعى المذكور من معارضتهم (أجاب) نعم يمنع الرجل المذكور من المعارضة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يده نخل واضع يده عليه مدة تزيد عن سبع عشرة سنة وهو يتنعم به المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع فلا تنادى عليه رجل بان النخل المذكور لمورثه يريد رفع يده عنه فهل اذا ادعى واضع اليد المذكور انه كان اشتراه من مورث المدعى وأقام البرهان على ذلك يمنع المدعى من دعواه ويكون الحق في النخل المذكور لواضع اليد (أجاب) اذا ثبت مدعى الشراء من المورث مدعاه بالوجه الشرعي لا يكون للمورث والحال هذه معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل تلقاها بالارث عن أبيه ووضع يده عليها بعد موت أبيه زيادة عن سبع عشرة سنة والآن ادعى عليه رجل ذى بان النخل كانت لأبيه وأنه كان اشتراها من أبي واضع اليد بمن معلوم وأنه وجد في أوراق أبيه بعد موته وثيقة بالشراء بذلك مقطوعة الثبوت وماتت شهودها فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية ولم يثبت مضمون الوثيقة بوجه شرعي يمنع المدعى من دعواه (أجاب) لا يقضى بصل بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت اليه بالميراث الشرعي عن أبيه من مدة خمس سنين وهو يتصرف فيها من غير منازع له ولا لأبيه من قبله والآن يدعى رجل من أهل البلد مقيم بها بان الدار المذكورة ملكه متعلا بوثيقة قديمة بيده ماتت شهودها فأنكر رب الدار دعواه أصلا فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بالوثيقة المذكورة ويمنع من معارضة رب الدار فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا تمنع الدعوى بعد مضي تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف اتانة من مالكها بثمن معلوم قبض البائع بعضه والبعض الآخر دفعه لمدين البائع باذنه ومكثت الاتانة تحت يد المشتري هو ومالك النصف الآخر نحو سنتين ثم بعد هذه المدة أنكر البائع البيع وأدعى رقبض الثمن فهل

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

إذا أثبت المشتري عليه البيع وقبض الثمن على الوجه المذكور بشهادة البيعة الشرعية يمنع من دعواه ولا عبرة بانكاره والحال هذه (أجاب) لا يعتبر انكار البائع البيع والقبض على هذا الوجه بعد ثبوتها عليه بالبيعة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) رجل مات عن ابن وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا تحت يد الزوجة لكون البنت والولد كافا صريحا ثم ماتت الزوجة عن ابنته والولد وترك ما يورث عنه شرعا وعما تركه الزوج فوضعت البنت يدها على الجميع مدة فهل اذا ادعى الولد بحقه من ميراث أبيه وأمه وأبنته بالوجه الشرعي يجاب لذلك (أجاب) لا بل المذکور المطالبة بما يخصه من تركه أبيه وأمه من واصل اليد عليها والحال ماذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى عليه بعض اولاده بميراث أمهم فأنكر دعواهم وقال لم يكن لأمهم عندي شيء فهل اذا لم يقيموا عليه بيعة بذلك يكون القول قوله بيمينه (أجاب) القول بالنكر بيمينه حيث لا بيعة للدعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على جانب نخيل محلف عن امرأة ماتت عن ابنها القاصر واستغل عمره حتى بلغ ذلك القاصر فطالب ذلك النخيل من واصل اليد ومحاسبته على الثمر تلك المدة فادعى واصل اليد انه اشترى النخيل من أم القاصر قبل موتها وأبرز ورقة مكتوبة بذلك غير ثابته المضمون فهل اذا لم يثبت ذلك بالبيعة الشرعية يجبر واصل اليد على تسليم النخيل لابن المرأة بعد ادعائه ومطالبته وله محاسبته على الثمر الذي استغله اذا كان معلوم القدر (أجاب) اذا كان واصل اليد على النخيل مقرا بان اصل المالك فيه للام ولم يثبت انتقال المالك فيه له بناقض شرعي يؤثر برفع يده عنه وتسليمه للوارث المذكور حيث لا وراث لهما سواء وعلى من استولى على حصة النخيل واستهلكها بدون وجه شرعي ضمانها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار واصل يده عليها المدة الطويلة التي تزيد على عشرين سنة وماتت فوضعت ورثته ايديهم عليها بعد مدة سنين وارادوا التصرف فيها بالبيع او غيره فتنقض لهم من تعرض وادعى ان هذه الدار وقف يريد بذلك التنقيص عليهم وعلى المشتري منهم لا جمل الامتناع من التصرف فيها بمجرد قوله فهل اذا لم يثبت وقفها بوجه شرعي ولا كتاب وقف لا عبرة بالدعوى المبردة عن الاثبات الشرعية ويكون الحق فيها الواضح اليدي تنصرفون فيها بما شاؤوا (أجاب) لمالك الدار المذكورة بيعها اذا لم ينقض وقفها بالطريق الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات احدهم عن بنات بالغات وقاصرات وابن قاصر فاستولى احد الاخوين الباقين على ماتر كه الميت فاضر بالورثة فخاصمه الاخ الثاني وانزع منه الذي طمع فيه من السركة فلما شهد الناس بديانة ذلك الاخ وصلاحيته جعله القاضي وصيا على القاصر وكان من جملة ماتر كه المتوفى قطعة طين خراجي اقتسمها الورثة ونحوها منها القاصر بثمانية افدنة فلججز القاصر عن زراعة الطين حيث لا مال له يصرفه الوصي في مصالح الزراعة كلفت الدولة الطين على الوصي

١٢٦٧ ١٤

١٢٦٧ ١٤

١٢٦٧ ١٤

١٢٦٧ ١٥

١٢٦٧ ١٥



وممكن منه فصار يزعمه لنفسه ويدفع ما عليه من الخراج لجهة الدولة فبعد مضي ست  
سنتين تخاصم الوصى مع اخيه فتعصب الاخ مع رجل آخر على اخيه الوصى وادعى عليه  
لدى نائب الشرع بدون اذن في الخصومة بأنه لما استولى على الطين جعل على نفسه  
للقاصر في كل سنة قدر ما عاين من الدراهم في نظير زعمه الطين وذلك خلاف المال  
الخارجي فسمع النائب الدعوى منهما على الوصى فلما أنكر الوصى دعوتهما أقاماه عليه  
شاهدين وزكاهما فكتب النائب ورقة بالمبلغ الذي ترتب على الوصى من السنين  
الماضية وأعطاهم الاخير الذي ادعى من أجل أن يستخلصه من الوصى والوصى عمتنع من  
ذلك فهل والحال هذه يكون قبل النائب الدعوى من المدعين وسماعه لهما منهما غير  
موافق شرعا حيث لا تسمع الدعوى منهما على الوصى فيمنع أخواته من معارضة الوصى  
ومن طلبه المبلغ المدعى به عليه ولا عبرة بقبول النائب الدعوى وسماعه من المدعين  
ولا بالوثيقة التي كتبها في شأن ذلك والوصى باقى على وصايته أولا وما حكم الله في هذه  
المحادثة (أجاب) لا تسمع الدهوى من الرجلين المذكورين على الوصى بما ذكر ولا  
يقضى على الوصى بما ادعى به ولو أقام ابنة فيمنعان من معارضة الوصى والحال هذه وقد  
رفع لنا سؤال على غير هذا الوجه فاجبتنا عنه ولكل سؤال جواب وقد صرح علما وبأنه  
لا يسوغ عزل الوصى الا اذا تحققت خيانتة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل اشترى من آخر جانب نخيل بثمن معلوم من الدراهم وقبضه المشتري وصار  
يتصرف فيه مدة تسع سنين مع حضور البائع ومشاهدته لتصرف المشتري ثم بعد هذه  
المدة أنكر البائع البيع ويريد أخذ المبيع من المشتري بدون وجه شرعى فهل اذا  
ثبت البيع من المالك بالبينة الشرعية يكون البيع صحيحا فاذا وليس للبائع معارضة  
المشتري في ذلك (أجاب) لا عبرة لا تنكار البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات اسمه أحمد عبد المجيد بن مصطفى بن حسين بن  
رجل يدعى أنه العاصب له باطريق الشرعى واسمه حسين الشريش ابن المرحوم محمد بن  
حسين الجداجماع هل اذا أقام بينة بذلك ثبتت نسبته أولا بد من ذكراهم والد  
حسين (أجاب) في الدرر والغرر ادعى الاخوة ولم يذكراهم الجداجماع بخلاف دهوى كونه  
ابن عمه حيث يشترط فيما ذكر اسم الجداجماع في العمادية اهوى في الدر المختار ولو ادعى بنوة  
العم لم يصح ما لم يذكراهم الجداجماع وفي تنقيح الحامدية عن الرحيمة ان قبول دعوى  
نسب بنوة العم مشروط بشروط قال في البحر بعد بسط الكلام وحاصل ما ينفقنا هنا  
ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دهوى مال الا في  
الاب والابن انتهى وأن ينسب الشهود الميت والمضى لبنوة العمومة حتى باتقيا الى  
أب واحد وأن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضى خان ولا بد أن يكون  
الاب الواحد الملتقى اليه معروفا للقاضى بالاسم والنسب بالاب والجداجماع فيه

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٠

والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى انتهى المراد  
واشترط تعريف الجدا الجامع بالاب والجد وجد التصريح به في كتب عديدة من المذهب  
فاذا ذكر مدعى بنوة العم الاسامى الى الجدا الجامع وعرفه بابيه وحده في ضمن دعوى مال  
او حق صحيحة فقد وجد التعريف المطلوب وقد ذكرنا ايضا في دعوى الارث بنوة العم  
انه لا بد ايضا من بيان انه ابن عم شقيق اولاب فان كان ابن عم شقيق لا بد ان يبين أم  
الاخوين اللذين التقيا في أب واحد ويعرفها باسم أبيها وجدها أو ما يقوم مقام ذلك  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مهر ارضية من آخر بثمن معلوم وجعله عند  
بائنه حتى يكبر ويأخذ بحضرة بيعة شرعية ثم ان البائع للمهر باع الفرس أم المهر لرجل آخر  
وسافر فادعى المشتري الام انه اشترىها وولدها ووضع يده على الام والمهر فهل اذا ثبت  
مشتري المهر شراءه للمهر بالبيعة الشرعية قبل بيع الام يسلم له المهر من واضح اليد عليه  
ولا عبرة بدعوى المشتري الام بانه اشترىها وولدها (أجاب) اذا ثبت مدعى شراء المهر  
شراءه من مالكه قبل شراء واضح اليد بالوجه الشرعي قضى للمدعى بدعواه حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث دارا عن ابيه استولى عليها رجل مدة تزيد على  
خمس عشرة سنة فطالب الوارث رفع يده عنها فاعترف له ووضح اليد عليها بانها ملك  
المدعى المذكور ورواها موروثه عن أبيه ولكن تعامل عليه بوضع يده عليها المدة  
المذكورة ويريد تملكها بسبب وضع يده تلك المدة فهل اذا ثبت اعتراف واضح اليد  
بما ذكر المدعى المذكور بحضرة قاضي بلد هما وشهادة البيعة الشرعية يؤثر برفع يده  
عنها وتسليمها للمدعى امعامله له باقراره ولا عبرة بما تعلق به (أجاب) اذا ثبت الملك في  
الدار المذكورة للمدعى بالوجه الشرعي يؤثر واضح اليد عليها برفع يده عنها وتسليمها  
لمالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في طاحونة في الرف  
باعها لآخر باختياره بثمن معلوم وبعد ذلك انتقلت من مشتر لمشترا آخر وبعد ان مضى  
عليها وهي بيد المشتري الاخير أربع وعشرون سنة ادعى ابن البائع الاول بعد موت أبيه  
بان والده باعها مكرها فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يقم بيعة على بيع والده بالا كراه  
بالحبس المديد او الضرب الشديد لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعهما من المشتري بدون  
وجه شرعي (أجاب) لا يجب ابن بائع الحصاة المذكورة لا تتراجعها من مشتريها شرعا صحيحا  
لازم بدون وجه شرعي وقد صرحوا بعدم سماع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في  
الارث والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بعضها  
بطريق الارث عن ابن عمه موروثه والبعض الآخر بطريق الشراء من مالكه أسكن ابن  
أخت معه فيها عارية ثم انتقل المالك الى بلدة أخرى بعياله واستقر ابن الاخت ساكنا  
في الدار ثم بعد سنتين رجع المالك المغير لبلده وأراد ان يسكن في داره المذكورة فنهه ابن  
أخته المذكور وادعى انها ملكه آت له بالميراث عن أمه وأنكر خاله ذلك فهل اذا

١١٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٤

أثبت المدعى أن الدار ملكه ببعضها بالميراث وبعضها بالشراء لا تعبر دعوى المستعير  
سأكنها الآن الجردة عن الثبوت و يؤخر برفع يده عنها وإذا لم فيها بعض حرمة بغير إذن  
المالك ما ذاك يكون المحكم فيه (أجاب) إذا ثبت المدعى الخارج دعواه المالك في الدار  
المذكورة بالوجه الشرعى يقضى له بها حيث لا مانع وليس للادعى عليه الرجوع بما أنفقته  
في المرمية على المستحق والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها  
لآخر بثمن معلوم من مدة ثلاثين سنة محدودة بمقدور مدة ولومة ويجوزها خربه ملك  
لآخر يدعى ذلك المشتري للدار بعد موت البائع بأن الخربة له مئة لابلانها تابعة لدار  
البائع فأنكر ما يملكها دعواه فهل إذا لم يقم بثمنه على دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعاليه  
المذكور لا سيما وإن يده حجة فيها قدر أذرع داره المشتراة ولم يكن المدعى واضع عاينه  
عليها (أجاب) إذا لم يثبت المدعى الخارج دعواه بالوجه الشرعى لا يقضى له بدعواه والله  
تعالى أعلم (سئل) عن حادثة تواردة من طرف مأمور تركه أحد باشا طاهر هي ان السات  
خديجة حرم المرحوم أحد باشا طاهر كانت ادعت بامتنعة على تركه زوجها من صنف  
الامتنعة الموجودة في التركة ولم تأسطرت القضية بمجلس العلماء بالديوان الكخذى  
بحضور حضرة من لا أنشدى حكم بتكليفها اليمن الشرعى على ما ادعت به فامتنعت  
عن اليمن وحكم المحاكم الشرعى بان ما ادعت به من وحق التركة بالنظر لامتناعها عن  
اليمن والآن تريد أن تخلف فهل بعد حكم المحاكم الشرعى على الوجه المتقدم يقبل منها  
ذلك (أجاب) قال في التنوير وشرحه قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يراف لا يلتفت  
اليه والقضاء على حاله ماض اه لأنه أبطل حقه بالنكول فلا ينقض به القضاء كما في  
الدرر ومنه يعلم ان السات خديجة المذكورة لا يجاب للمخلف بعد أن حكم عليها القاضى  
بالنكول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن بنته وعن ابن أخيه شقيقه والمتوفى  
يسمى على غنيم بن محمد وابن أخيه يسمى الحاج على بن نور بن محمد المذكور الذى هو  
أبو المتوفى وجد لابن الاخ فهل إذا أراد ابن الاخ المذكور اثبات النسب يكفي في ذلك  
اثبات كون محمدا المذكور جد لابن الاخ المذكور ويكتفى بكونه يلتقى معه في ذلك  
الجد (أجاب) حيث ذكر المدعى المذكور الاسامى على الوجه المسطور يحكم له بدعواه  
ولا يطلب منه زيادة على ذلك وعبارة الدرر ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صرح والله  
تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف يدعى على أشخاص يملكون دورا عن أصولهم من  
قديم الزمان بان على دورهم حكر الجهة الوقف فانكروا دعواه قتل عليهم بان دور  
الجيران عليها أحكارو بيده ورقة قديمة باسماء الجيران فقط لا باسماء المدعى عليهم ولم  
يتعمل بغيرها ولا سند بيده ولا وقفية فهل إذا لم يقم بثمنه على دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة  
بتعاليه المذكور ويمنع من معارضة أو باب الدور في يد وجه شرعى (أجاب) من  
المعلوم المقرر انه لا يقضى للمدعى بدعواه الا بعد اثبات دعواه بالوجه الشرعى والله تعالى

ذى الحجة

٢٨

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٣

٢٦٧

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٦

أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا تحرمه كتمت معه في بيت واحد ومعيشة واحدة ثم بعد ذلك سرق لابي البنت مصاغ فاتهم زوج بنته فانكر دعواه فهل اذالم يكن مع أبي الزوجة بينة تثبت دعواه بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة زوج بنته بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضي للاب المدكور بعد دعائه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان بعض عقار وأرض زراعه عن أبيهم ما خلفت أحدا من الأخوين من ابن قاصر وعن أخيه ثم مات الأخ الثاني هـ أولاده المدكور فعاب ابن الأخ الميت أولاً في عسكر الجهادية مدة تز بدعي إحدى عشرة سنة فوضع أولادهم على جميع الخلفات ثم بعد ذلك حضر وطلب ما يخصه في العقار والأرض عن أبيه فادعى أولادهم ان الأخوين اذما هما هو متترك بينهما وان أباه أخذ نصيبه في جميع الخلفات قبل موته وذلك بدون ثبوت شرعي فهل اذالم تثبت دعواهم بالينة الشرعية لا عبرة بدعواهم ذلك و يكون لابن العم الغائب أخذ نصيبه فيما يثبت انه من مخلفات أبيه فهاهم (أجاب) نعم يكون لابن العم المذكور أخذ ما يخصه فيما يتحقق انه من متروكات والده بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دوراً وعقاراً ومن جملة ذلك أما كن خربة مشحونة بالآتربة ورثوها عن أم ولهم وتصر فوافيها تصرف المالك بالبناء ونقل الآتربة كصولهم من قديم الزمان فعارضهم فيها جماعة من أهل بلدهم بدعي منافسة بينهم معلومة لأهل البلد وأنهم إلى المديرية ان الحق في الاما كن المخربة لجهة بيت المال فهل اذالم يعرف لها مال أصلاً مات بلا وارث ولا أيلواتها لجهة بيت المال بسبب من أسباب الملك يعمل بوضع يدهم وتصرفهم فيها المدة المتطاولة ويكون القول لهم في ذلك ولو فرض انتصاب خصم شرعي يخاصم لجهة بيت المال أو يؤمرون برفع أيديهم عنها بمجرد دعوى هؤلاء الجماعة ان لجهة بيت المال (أجاب) كل من في يده شيء يتصرف فيه خاصة دون غيره فالقول قوله فيه بيمينه فيترك كل ذي يدعي تصرفه ويمنع عنه الاخر اذا ادعاه حيث لا برهان له عليه لان العلماء رضى الله عنهم قالوا أقصى ما يستدل به على الملك وضع اليد كفي الخبرية وغيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وخلف منها ولداً ومات وترك له متاعاً عند والدته ثم ان زوجته تزوجت رجلاً اجنبياً من الصغير واستمر وضع يدها على جميع ما تركه زوجها لابنته فاحضرت أهل زوجها الذي في عصمة وكذلك خالتها ووكتات فريها وافرزت متاع ابنها إلى أيديهم خوفاً من ضياعه اسكون ولدها قاصراً وكتبت سنداً بحضور الجميع والزوج شاهد أيضاً بان الموجود مع زوجته وهو سيف وطوق فضة وعقوص فضة وخزام ذهب وابرة ذهب ثلاث وعشرون حبة وحلق ذهب وزوج أساور فضة ملك لابنها المذكور و باقى تحت يدها ثم توفيت أمه فطلب الولد المتاع الذي تحت يدها من زوجها فظهر الرجل الحلق والزوج الاساور وما بقي أنكره ثم قال ان زوجته أم الولد المذكور وباعت العقوص والحرام والطوق



واللبنة فهل والمحال هذه ماذا يكون المحكم في ذلك (أجاب) للابن المذكور بعد بلوغه رشيدا المطالبة بجميع ما تحقق انه ملكه بالارث عن أبيه من هو تحت يده اذا اثبت استيلاؤه عليه حيث لا مانع وله أخذ عينه ان كان قائما وبذلك ان كان مستهلكا سواء في ذلك تركه الام وزوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بصدق معلوم وقدره سبعمائة فرش مقدم ومؤخر ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد ذلك مات الزوج عنها وعن ابن فاصرم منها وعن أبيه وامه وترك ما يورث عنه شرعا فادعت الزوجة على والد الزوج ان صدقها ثلاثة ايكاس وذلك بدون ثبوت بينة شرعية فهل اذا لم

ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها وبدون وجه شرعى (أجاب) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وان أقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أولها أو لا وان أقام البينة فيبنتها مقدمة ان شهد مهر المثل له وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل لها وموت أحدهما كحياتها في المحكم كما في الدر المختار فاذا كان الاختلاف في مقدار المهر بعد موت الزوج كما هو مذكور يكون القول لمن شهد له مهر المثل بيمينه حيث لا بينة فان كان مهر المثل مثل ما ادعته الزوجة أو أكثر كان القول لها بيمينها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن

وارث غيرهما فادعى الوارث ان مورثه أحضر جماعة قبل موته وأشهدهم بان له عند زوجته كذا وكذا من الامتعة وكتب بها وثيقة على الزوجة في غيبتها ولم تكن حاضرة وقت الاشهاد ويطالبها بما في الوثيقة فاعترفت الزوجة ببعض الامتعة وأنكرت البعض فهل اذا لم يثبت الوارث ما أنكرته بالبينة يكون القول لها بيمينها فيما أنكرته حيث لا بينة له على ذلك (أجاب) القول للنكر بيمينه حيث لا بينة للدعى على مدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون منزلا بطريق الارث وعندهم بينة تشهد بان أباهم وجدهم كانوا واضعين أيديهم على ذلك المنزل المدة الطويلة وبالمالك لهم فيه من غير منازع ولا مشارك لهم ولا رافع لأيديهم وجمعة شرعية باسم والدهم ثابتة المضمون تشهد لهم بجمعة وضع أيديهم على ذلك المدة المديدة والسنين العديدة قال ان ادعى انسان انها وقف بموجب جمعة ايقاف بيده مسطرة من قديم الزمان ماتت شهودها غير ثابتة المضمون فهل لا يقضى للدعى الوقف بمجرد ما يبيده من الحجة المذكورة خصوصا وان من

جمله المستحقين لذلك المنزل ولدين قاصرين عن درجة البلوغ وان مدعى الوقف المذكور مشاهدات صرف والدهم وجدهم المدة المذكورة (أجاب) لا يقضى بوقف المنزل المذكور بمجرد وجده ان ملك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد بالمراث الشرعية عن والده من مائة ثلاثين سنة وزيادة بموجب جمعة شرعية بيده ثابتة المضمون وفيها تخلله ينتفع به من غير منازع له فيها ولا لابييه من قبله المدة المذكورة والا ن يدعى امرأة مشاهدات صرفه فيها بان الخلعة لها فأنكر رب الدار دعواها فهل اذا لم تقم بينة

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

بدعواها لآب لآب لذلك وتمنع من معارضة في ما سكره بدون وجه شرعي (أجاب) القول  
لأنكر بيمينه حيث لا يبينه إلا على على فرض سماع دعواه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له عقار ونخيل عن أبيه واضح يده على ذلك المدة الطويلة التي تزيد على خمس  
عشرة سنة والآن ادعى عليه ورثة رجل أجنبي بأن مورثهم فيه حقا والحال أن مورثهم  
شاهد المدعى عليه وأباه من قبله وكل منهما يتصرف في ذلك تصرف المالك في أملا كهم  
أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك  
فهل لا تسمع دعوى ورثته (أجاب) إذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث بالوجه الشرعي  
لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف ابنين مات أحدهما في حال  
حياة أبيه عن بنتين ثم مات الجدة عن ابنة المذكور ثم مات الابن عن ابن فادعت بنتا  
العم بأن الجدة سقط حقه لهما من ثمانية عشر ذراعا من داره فأنكر ابن العم دعواهما فهل  
إذا لم يقيم ابنة بدعواهما لا عبرة بدعواهما الجردة عن الثبوت بمنع من معارضة رب  
الدار فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم بمنع من المعارضة والحال هذه والسقاط على  
الاعيان لا يصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا متصرفا فيه بالهدم والبناء  
والسكنى والاسكان من غير منازع ولا مدافع مدة تزيد على أربعين سنة تمام الآن جماعة  
ينازعون ويدعون حصصا فيه عن مورثهم ويريدون رفع يده عن تلك الحصص فأنكر  
دعواهم والحال أنهم وآباءهم عاينوا تصرفه ووضع اليد في المنزل وسكتوا بغير عذر شرعي  
وهم حاضرون وشاهدون لا تصرف تلك المدة وما الحكم (أجاب) سكوت المورث  
عن دعوى المالك مع مشاهدته لا تصرف واضح البتة بالبناء والهدم خمس عشرة سنة مانع  
لسماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في بلاد الريف مشترك بين  
رجل وامرأة لكل منهما النصف فيه بطريق الادرث وكل منهما واضح يده على نصيبه  
يتصرف فيه بالهدم والبناء مدة تزيد على إحدى وعشرين سنة من بعد موت مورث كل  
منهما ثم ماتت المرأة عن بنتها من مدة سنة أشهر فادعت البنات على الشريك أنهما يملك  
جميع المكان عن مورثها فأنكر الشريك ذلك وادعى أنه يملك النصف فيه بطريق الارث  
عن أبيه من مدة ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه والحال أن مورثة المدعية كانت حاضرة  
بالبلد ومشاهدة لتصرف الشريك في النصف المدة التي تزيد على إحدى وعشرين سنة  
من بعد مورثها من غير منازعة ومن غير مانع يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع دعواها  
على الشريك المذكور حيث أنكر دعواها ووجد (أجاب) سكوت المورث عن دعوى  
المالك مع مشاهدته لا تصرف واضح البتة بالبناء والهدم خمس عشرة سنة مانع لسماع  
دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ونخلا بعضه غرسه بيده  
والبعض آلى إليه بالميراث الشرعي عن أبيه مات عن ابن فقط فغاب ذلك الابن بارعن  
الحجاز مدة تزيد عن عشرين سنة فوضع اولادهم على ما تركه له الاب فهل إذا

حضر من شيعته يكون له اخذ جميع ما تر كة له والده حيث كان الحق ثابتا فيه من ابيه  
 بالبيعة الشرعية واذا منعه اولاد عنه من اخذه متعالين بطول المدة المذ كورة لا عبرة  
 بتعلمهم المذ كور (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان والغيبة مسافة السفر عذر شرعى  
 تسمع معه الدهوى ولو طالت المدة مع الافة كادفلا لى المذ كور اخذ ما يخصه من تركه ابيه  
 من واضح اليد عليهم حيث كان حقه ثابتا بالبيعة الشرعية بعد الدعوى المسموعة شرعا  
 او كان خصمه مقرر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له مكان يملكه واضح عليه يده المدة  
 الطويلة التى تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتنفع به قال ان ادعى عليه جماعة بان لهم  
 فيه حقا والمحال انهم حاضرون معه بالبلد ومشاهدون لتصرفه فيه تصرف المالك فى  
 املاكهم مدة اكثر من خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع  
 شرعى فهل لا تسمع دعواهم ويكون الحق فيه لواضح اليد (اجاب) سكوت المدعى عن  
 الدعوى خمس عشرة سنة بلا عذر مانع من سماع دعواه فيما عدا ما استثنى والله تعالى  
 اعلم (سئل) فى جماعة يملكون دارا مدة طويلا يزيد على ثلاثين سنة يتصرفون  
 فيها بالبناء والعمارة والنقض والاعادة فجاء رجل وادعى انهم املكه والمحال انه حاضر  
 ومشاهد لتصرفهم المذ كور تلك المدة فهل لا تصح دعواه واذا اقام بيعة لا تقبل (اجاب)  
 لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الاوث والوقف ووجود عذر شرعى  
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين آل لهما حصة فى دار عن ابيهما ووجه ابيهما  
 عليهما بعد موته وانفق عليهما بالسكى وغيرهما مدة تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليهما  
 الا ان جماعة من اولادهم الماخرين المشاهدين سكناهما فيها المدة المذ كورة بان  
 الحصة لا ييهم ويريدون رفع ايديهما عنها بمجرد قولهم وواضعا اليد انكر ادعواهم  
 فهل لا تقبل دعواهم المحرجة عن البرهان ويكون القول قول وواضح اليد (أجاب)  
 لا يقضى المدعى بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضح يده على مكان  
 بطريق الميراث عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه وارث رجل بان لمورثه  
 فيه حقا والمحال ان مورث المدعى شاهد المدعى عليه ومورثه من قبله وهما يتصرفان فيه  
 تصرف المالك فى املاكهم اكثر من عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير  
 مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه فى تلك الحال (اجاب) سكوت المورث  
 خمس عشرة سنة عن دعوى المالك بلا عذر يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى  
 اعلم (سئل) فى رجل اشترى منزلا من مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب حجة شرعية  
 تحت يد المشتري المذ كور والبائع الذى اشترى منه توفى الى رحمة الله تعالى من مدة عامين  
 وبعده وفاة البائع المذ كور وحضر رجل وادعى ان له نصف المنزل المذ كور بدون ثبوت  
 شرعى فهل اذا لم يثبت دعواه المالك فيه بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه ومنع من معارضة  
 واضح اليد (اجاب) لا يقضى المدعى بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل

٢٠

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

محرم

١

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

ما أتت امرأته عنه وعن ابن وبنتين قصر منه وكان تحت يد زوجته قطعة أرض مرهونة على مبلغ معلوم من الدراهم قبضه ولى القصر من أر باب الأرض ودفعها لهم وصرف المبلغ على أولاده القصر فأراد أخوة الزوجة أخذ المبلغ منه ليدفعوه لرب الأرض ويضعوا يديه - م عليها إلى بلوغ القصر فهل لا يجابون لذلك أم لا (سئل) لا وجه لمطالبة أخوة الزوجة المذكورة بما قبضه الأب عما يخصه وأولاده القصر فيما لا زوجة من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نصف دار بالارث عن أبيه صار يتصرف في ذلك تصرف المالك مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم جاء رجل يدعى أنها وقف من جهة جده مع مشاهدته التصرف ولا مانع له ولم ينازعه في تلك المدة أصلاً فهل إذا لم يثبت دعواه باليمين العادلة الشرعية على وقف جده أو بالشهرة يمنع من التعرض للمالك ويبنى المدعى به في يده إلى أن يثبت دعواه (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الثبوت بالوجه الشرعى على فرض سماعها فيمنع المدعى عن معارضة المدعى عليه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة أولاد ذكور وبنت منهم منهم ولدان والبنت قاصرون وولد بالغ يملك في الريف ولم يكن البائع من أولاده حاضر عند وفاته بذلك البلدة وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملته ما ترك ذرية وكان قد تعدى انسان من أهل تلك البلدة على تلك الذرية ووضع يده عليها وبعثت تحت يده ثلاثين سنة فالآن أولاد الميت المذكور يدعون بأن أباهم كان مالكا لتلك الذرية ومات وهي في ملكه وانتهأت إليهم بالارث عنه وان ذلك الرجل واضع يده عليها بطريق التعدي والغصب ويطلبونه برفع يده عنها وعندهم يينة تشهد لهم يدعواهم فهل تسمع دعواهم وتقبل بدينهم ولا يكون طول المدة مانعاً لهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة إلا في الوقف والارث ووجوده شرعى كما في شرح التنوير قال في حواشيه وعلم من اطلاقهم سماع الدعوى في هذه المستثنيات عدم تقييدها بمدة ولم يذكر الشرع مال القيمة لأنه ان مضى بعد بلوغه هذا المقدار وهو ساكت عالم لا يقضى وان لم يرض لا يمنع من سماعها لعدم تحقق هذا المقدار اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار خربة لا بناء فيها ساقيها دار لنفسه من ماله من مدة تسع وعشرين سنة وهو يتصرف فيها المدة المذكورة بالهدم والبناء من غير منازع له فيها والآن يدعى رجل من أقاربه باتهامه عن أبيه فأنكر دعواه مع ان والده شاهد التصرف فيها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينزع في شأنها مع التمكن فهل لا تسمع دعوى ذلك المدعى بعد مضي هذه المدة إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب) سكوت المورث تلك المدة بلا عذر مع مشاهدته تصرف واضح اليد بالهدم والبناء كما هو مذكور يمنع سماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض خربة من آخر بمثل معلوم ووضع المشتري يده عليها وصار يتصرف فيها بدم وبناؤها وغير

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٧



ذلك ومضت مدة مديدة تزيد على ست سنين حتى مات البائع فادعى رجل الآن انها ملك  
له يريد نزعهما من يد المشتري مع انه كان حاضرا ومشاهدا للبيع والتسليم وتصرف  
المشتري فيها تلك المدة ولم يعارض فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية يمنع من  
معارضته للمشتري (أجاب) سكوت الاجنبي وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري  
بالبناء مانع لسماع دعواه على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وازن  
يده على دار عن أبيه مات في غيبته عن ورثة وترك الدار المذكورة فادعى أحد الورثة أن  
يختص بها وحده دون باقي الورثة متعللا بأنه يملكها عن أبيه ولا بينة له على ذلك بل  
بيده حجة لم يثبت مضمونها فهل اذا لم يثبت أحد الورثة التليك له فيها بالبينة الشرعية  
لا عبرة بتعلله بذلك بدون وجه شرعى ولا عبرة بالحجة التي لم يثبت مضمونها وتقسيم الدار  
على جميع الورثة بالفرضة الشرعية (أجاب) حيث كان واضح اليد فمرا بأصل  
الملك في الدار المذكورة لمورث الورثة المذكورة بين وادعى انتقامها اليه من المورث  
بناقل شرعى ولم يثبت دعواه المذكورة بالوجه الشرعى تقسم الدار بين جميع الورثة  
بالفرضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون دارا بطريق  
الميراث عن أبيهم عن جدهم وهم واضعوا أيديهم عليها مدة تزيد على سبعين سنة وهم  
يتصرفون فيها بالمدى والبناء ثم بعد ذلك ادعى الآن رجلان على واضي اليد انهما  
يملكان فيها مائة وثمانين ذراعا بطريق الشراء من مورثهم ولا بينة لهما على ذلك بل  
بيدهما حجة مقبولة الثبوت فهل اذا لم يثبت دعواهما بالبينة الشرعية لا عبرة بهما بدون  
وجه شرعى ويعتزمان من معارضة واضي اليد ولا عبرة بالحجة التي لم يثبت مضمونها (أجاب)  
لا عبرة بالدهوى المحرقة عن الثبوت ولا عبرة بتجريد الصلح بدون اثبات مضمونه شرعا والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك دارا ونخلًا وأطيانا وأولادًا قاصرين ولا وصى لهم  
فوضع يده رجل من أقاربهم على التركة الى أن بلغ الأولاد فطلبوا التركة من  
واضح اليد فانسكروا بالكارا كليا فهل اذا أقاموا بينة شرعية على التركة يكون لهم  
أخذها ونزعها من واضح اليد ولهم مطالبة بما استغله من ثمر النخل مدة وضع يده  
واذا ادعى انه دفع غرامة حدثت على الطرفين بعدموت مورثهم يريدان يلزمهم ما بدون  
وجه شرعى لا يجاب لذلك (أجاب) لا وادعى أخذ ما يخصه من تركة مورثه ويقضى له  
بذلك حيث لا مانع وعلى من استولى على مال الغير تعديا واستهلكه ضمانه له به والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل يسمى أحمد من التجار توفي عن زوجاته وأولاده القصر فإ  
شخص يسمى عليا بن المرحوم محمد ادعى على الزوجات ان لوالده قبل أحمد المذكورة قدرا  
مع لهما من الدراهم فانسكرت الزوجات ذلك فهل اذا وجد القدر المدعى به مقيدا بدفتر  
أحمد المذكور يعمل به حيث كان يباعا واذا لم يوجد ذلك مقيدا بدفتر أحمد المذكور  
ووجد مع علي المذكور ورقة بخط وختم أحمد المذكور بان عليه محمد المذكور القدر

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

المدعى به يحكم عليه به في تركه من غير بينة بعد حلف المدعى اليين الشرعية (أجاب)  
لا به - مل بالخط الا في مسائل من اذ قد يباع وصرف وسما رك في الاشياء وغيره فاعمل  
بخط التاجر المذكور فيما عليه اذا كان خطه معلوما بين التجار وأهل البلد ويحكم بالمال  
في تركه اذا عرف الناس انه خط المبت واقاد في حواشي الدراختار انه يعمل بخط  
الصرف وان كان في غير دفتره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بابه الرجل  
آخر بثمن معلوم ثم يابها المشتري لرجل آخر فوضع يده عليها المشتري الثاني وتصرف  
فيها بالمدم والبناء وغير ذلك ست عشرة سنة والبايع الاول حاضر ومشاهد لتصرفه تلك  
المدة وبعد ذلك ادعى انه باع بالا كراه ولا بينة له على دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة  
عن الثبوت ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) نعم يمنع المدعى لذكور من المعارضة  
والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل برى واضع يده على أرض مغروسة نخلا  
وتيناً بطريق الاث عن أبيه وأجداده جيل بعد جيل ومدة وضع أيديهم - مع ترك يد على  
ما تبقى سنة فادعى الا أن رجل على واضع اليد انه يستحق في ذلك حصة بالارث عن أبيه  
فانكروا واضع اليد دعواه والمحال ان والد المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف  
واضع اليد مدة ترك يد عن ستين سنة وهو حاضر وساكت من غير منازعة ومن غير مانع  
يمنعه عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى وارثه من بعد حيث جحد المدعى عليه دعواه  
(أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث المذكور ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة مات عن ابن عم شقيق فقط فآخذها بالميراث  
الشرعي عنه وهي بيده يتصرف فيها من مدة عشرين سنة وزيادة من غير منازعة فيها  
المدة المذكورة والا أن يدعى رجل بان والده كان اشتراها من المورث قبل موته فانكر  
ابن العم الوارث لها دعواه ولا حجة ولا بينة تشهد له بالاشراء فهل لا يجب لذلك شرعا ولا  
يلون له معارضة الوارث فيسائر كله له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يكون له  
معارضة الوارث والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد له فيه  
دار فباعها رجل بغير اذنه لكون شيخ البلد الزمه بدفع فردتها ومكثت تحت يد المشتري  
فخوعشرين سنة فحين حضر صاحبها طالبها من المشتري فذمه فهل اذا ثبتت الدار للمدعى  
بالبينة الشرعية له نزعها من واضع اليد الذي هو المشتري (أجاب) قد صرحوا بعدم  
سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فيقضى  
للمدعى بالدار المذكورة بعد ثبوت دعواه اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعواه الا أن  
والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا عقارا عن آبائهم فوضعوا أيديهم عليه  
نحو أربعين سنة ثم ادعى جماعة أولادهم جدهم ان هذا العقار موروث عن الجد الجامع  
الذي هو جد الجد هؤلاء الجماعة يستحقون فيه النصف ولا بينة لهم على ذلك فهل اذا لم  
تثبت دعواهم ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم المجردة عن الثبوت ويمنعون من

معارضة واضعي اليد بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يمنعون من المعارضة ان كان الاثر  
 ماهو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك غيطا آجره لآخر ثلاثة أعوام باجرة  
 معلومة كل سنة ثم مات المؤجر قبل انقضاء مدة الاجارة المذ كورة وترك ورثة فاراد  
 الورثة فسخ الاجارة لموت والدهم المؤجر وطالبوا ذلك فهل تنسخ الاجارة المذ كورة بموت  
 المؤجر وهل اذا ادعى المستاجر بمصاريف صرفها فيما يتعلق بالغيط المذ كور مثل أجرة  
 حرا لاصلاح الغيط وثمان ما سكاته اليها ثم من تبين وقول وامثال ذلك وأراد أن  
 يلزم بها الورثة بزعمه لا يسمع منه ذلك ولا يقبل ولا يلزم الورثة من ذلك شيء وعليه أن  
 يسلمهم الغيط المذ كور واذا ادعى على الورثة انهم أجروا له بعد موت مورثهم لا يقبل  
 قوله المجرى عن اليئنة اذا أنكروا خصوص اذا كانوا حين وفاة والدهم غائبين (أجاب)  
 تنسخ الاجارة في الملك بموت أحد المتعاقدين ولا مطالبة للمستاجر على ورثة المؤجر بما  
 ادعى صرفه على الوجه المذ كور ولا تثبت الاجارة بمجرد الدعوى بدون اثبات شرعي  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لبعض الناس فآخبر المدين أرباب الديون ان  
 ولا نأف ولا ناضامنان الدين الذي على ضمان غرم ولا يئنة له على ذلك فهل اذا لم تثبت  
 الكفالة من الشخصين المذ كورين للمدين في الدين لاربابه باليئنة الشرعية لا عبرة  
 بقول المدين ذلك وليس لاحد من أرباب الديون مطالبة بما بشئ من الدين بدون ثبوت  
 الكفالة باليئنة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بمجرد دعوى المدين الكفالة حيث لم تثبت  
 أرباب الديون الكفالة بديونهم على معين بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل ورث مكانا من أبيه وجدر جلا وأرضاعه عليه فطلب الوارث المكان المذ كور  
 من واضع اليد فدعى شرعا من مورثه وأبرز حجة مطوعة الثبوت لدى المحاكم الشرعية  
 فحكم للوارث به وكتب حجة بذلك ووضع يده عليه فهل اذا مات المدعى عن ورثة وادعوا بما  
 ادعى به مورثهم ولم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي لا يقضى لهم به (أجاب) اذا لم يثبت  
 الرارث شرعا مورثه من مودث واضع اليد الا أن على المكان المذ كور بالوجه الشرعي  
 لا يقضى له بدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن أبيه  
 من مدة خمسين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها من غير منافع فيها ولا لآبيه من قبله  
 والا أن يدعى ابن عم له بان له فيها حقا فافكر رب الدار دعواه فهل اذا لم يثبت على دعواه  
 المذ كورة لا يجاب له لك ولا يكون له معارضة رب الدار فيها بدون طريق شرعي (أجاب)  
 لا يقضى لمذع بعد دعاه من غير اثبات شرعي على فرض سماعها شرعا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة ماتت عن أبويها وزوجها وابنها من غير وصية تركت ما بين ورثتها  
 وأخذ كل ذي حق حقه وحصل بينهم انتصاف والابراء العام وكتب في شأن ذلك  
 وثائق شرعية بعد مدة أنكر بعض الورثة أخذ استحقاقه وأنكر القسمة ويدي  
 نصيبه من التركة على الزوج وباقي الورثة فهل اذا ثبت ما ذكر باليئنة الشرعية

وكتابة الوثائق بينهم بذلك لا عبرة بانكاره ويمنع من دعواه المذكورة (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى استيفاء بعض الورثة حقه كاملا من تركته مودعه بالقرينة الشرعية لا يعتبر انكاره بعد ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بينه وبين آخر معاملة ففكاسيا مع بعضهما وتحالفا ومضى على ذلك مدة نحو عشر من سنة ثم توفى ذلك الرجل فادعى بعض ورثته على ذلك العميل بان لمودعه عنده مبلغ دين محجبا بوثيقة وجدها مكتوب فيها ذلك فهل لا تسمع هذه الدعوى حيث مضت المدة المذكورة على المورث قبل وفاته بعد التخالص ولم يطالبه ولا مانع له من الدعوى والمطالبة ولا عبرة بتلك الوثيقة (أجاب) المانع فى حق المورث يكون مانعا فى حق وارثه فلا تسمع دعواه والحال هذه حيث لم يكن خصمه مقرا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل حصل له تغير من بلده وأراد الخروج منها فاحضر رجلا من بلد آخر وباع له جانبان من غلاله بثمن معلوم فى ذمته وأودعه جانباً آخر من أمانة وشاركه على قطعة أرض زراعة من أرضه وزرعها ثم غاب نحو سنة ورجع لبلده ثانياً وطلب من الرجل المذكور ماله عنده عما ذكر فأنكره وجده محمداً كمالاً فهل اذا أقام المدعى بدنة شرعية بما ادعاه لا يعتبر انكاره ويكون له المطالبة بحقه الذى عنده جبراً عليه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا أثبت المدعى مدعاه على الرجل المذكور بالبينة العادلة يقضى له بمدعاه ولا عبرة بانكار المدعى عليه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من رجل داراً من مدة خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك والبائع مشاهد لتلك التصرفات ولم يمنعه ثم مات البائع عن أولاد عنه فأراد أولاد الممنازعة المشتري فى تلك الدار يريدون ان يأخذوها بالميراث عنه فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية شراء ذلك الرجل تلك الدار وإطلاع البائع على تلك التصرفات ولم ينازهه لا يكون لأولاد الممنازعته والحال هذه (أجاب) نعم لا يكون لأولاد الممنازعة المشتري المذكور حيث ثبت شراءه الدار من مورثه مطلقاً صحت بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وازع يده على خرقة مدة تزد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع باطلاع جيرانه المشاهدين للتصرف فالآن ادعى عليه وورثة رجل من جيرانه المذكورين بان لايه حصة فيها وأنكر وازع اليد دعواهم والحال ان مورث المدعين شاهد تصرف وازع اليد المذكور مدة تزد على خمس عشرة سنة وهو حاضر وجوداً وساكناً لم يدع بشئ من ذلك من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه والحال هذه (أجاب) سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مع شهادته لتصرف وازع اليد مانع لسماع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) فى عبد رقيق أبى من سيده وضبط على يد احكامه فاحضر مالا العبد وطلب العبد من سيده البيع فاعطى فيه رجل هطاء وسعى ثمناً قليلاً ودفعه بونا

ربيع الاول



فلم يرض المسالك بهذا الثمن ولم يرض العبدان يباع له وجاء رجل آخر وأعطى فيه تمنا  
أكثر مما أعطاه الاول فرضى به المسالك والعبد وباعه مالكة له وأخذ الاول ما كان  
دفعه من العربون للمالك ثم باع المشتري العبد لثالث ثم بعد ذلك أراد الرجل الاول  
منازعة الثالث مدعيًا شراؤه من الاول فانكر ووضح اليه المذكور ودعواه ولم تكن له  
بينة عليهم او يريد أخذ العبد منه فهل لا يجاب لذلك والحال هذه حيث ثبت البيع للثاني  
والثاني باع للثالث ولم يثبت شراء الاول للعبد من مالكة بوجه شرعى لاسيما وقد  
مضى خمسون يوما بعد بيع الثاني للثالث وحضر المنازع وشاهد ذلك (أجاب) نعم  
لا يجاب الرجل المذكور لاخذ العبد والحال هذه من مشتريه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل ورث عقارا من أبيه وهو عن أبيه وكل منهم يهدم وينى ويبيع ويتصرف بما شاء  
ولم يكن لهم منازع في تلك المدة التي تزيد على سبعين سنة ثم ادعى رجل في بلدة أخرى  
فريضة من بلد المسالك جدا أن له أرضا في الدور التي صارها دمهسا وبنواؤها وبيعها  
بعد اطلاع على جميع ما ذكر المدة الطويلة من غير عذره فهل يمنع من دعواه ولا حق  
له حينئذ (أجاب) السكوت عند البيع والقسليم مع مشاهدة تصرف المشتري بالهدم  
والبناء مانع لسماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض  
بنى فيها منازل وغيرها وصار يتصرف فيها تصرف المالك يعلم أهل الحارة المجاورين  
له وحضورهم ولم ينازعه أحد منهم بن أمانته على البناء ثم بعد استكمال بناء المنزل  
المذكور صار واضعا يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل والحال هذه اذا ادعى  
جماحة من جيرانه الذين كانوا حاضرين وقت البناء ان لهم حقا في المنزل المذكور  
لا يجابون لذلك ولا تسمع بينتهم ولا دعواهم واذا كان بأيديهم وثيقة مقطوعة الثبوت  
لا تعتبر (أجاب) لا يقضى بالسكر والكواغد يدون اثبات مضمونها شرعا والقضاء  
منه ومن عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة فيماعدا ما استثنى والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك عقارات وله خدم وارقاء أسكنهم في عقاره مدة حياته وحياتهم  
ثم مات كل من السيد والخدم والارقاء عن ورثة فاستمروا ساكنين بالاماكن المذكورة  
حكم أصولهم فهل اذا أراد ورثة السيد الا أن منعهم واخراجهم منها يجابون لذلك حيث  
كان الحق ثابتا لهم فيسقط عنهم وورثتهم واذا امتنعوا من الخروج منها متعللين بطول المدة  
لا عبرة بتعللهم (أجاب) لا يسقط الحق بتقدم الزمان فاذا كان ورثة العتقاء والخدم  
معترفين بأصل الملك في العقارات للسيد لا يكون لهم المعارضة بدون وجه شرعى والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات فقير الائمة شيئا يورث عنه عن ثلاث زوجات وأربع  
بنات وابنتين أحدهما رشيده وكسب وصم الزوجات والاولاد لائمة للتربية وصار ينفق  
على الجميع من كسبه مدفنين ثم ادعت الا أن إحدى الزوجات التي هي أم البنات بان  
ما بيد الابن المذكور من عقار وهو واش وغير ذلك مما جدد له الابن من كسبه ملك لوالده

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

يورث عنه فانكر الابن دعواها وادعى بان ما يده من ا كسابه الخاص به جده بعده موت  
 أبيه فهل اذا لم تثبت دعواها بالينة الشرعية لا تجاب لذلك ولا يصير ما يده الابن تركه  
 عن أبيه بمجرد الادعاء (أجاب) القول للابن المذكور فيما يده يمينه حيث لا يينة  
 لاحدى الزوجات على دعواها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين مات  
 أحدهما عن ابنهم شقيق فوضع الحى منه ما يده على جميع الدار فادان المأخذ  
 ما يخصه بالميراث عنه فانكر الشرىك واضح اليد حصه مورثه فهل اذا شهدت بينة بان  
 لمورثه نصفها وان المات ومتركة ميراثا للمدعى المذكور لا يعتبر انكار واضح اليد  
 الشرىك المذكور ويكون لابن المذكور أخذ ما يخص مورثه بها بالطريق الشرعى  
 (أجاب) يقضى لابن الم الم العاصب بما يخصه في الدار المذكورة بعد اثبات مدعى بالوجه  
 الشرعى حيث لا مانع والله تعالى (سئل) في عقار اشتراه ولى الا من اربابه وجعله  
 محلا للصالح الميراث وبني على ذلك مدة من السنين وبعد انتهاء الحسبة منه أعطاه لواحد  
 من أتباعه بموجب حجة شرعية والآن ظهر رجل يدعى ان له في هذا العقار قطعة حربة  
 وحوانيت كان أصلها واقفا على جهة معينة وانه الآن هو الناظر على الجهة المعينة من  
 غير أن يعرف قدر ما يدعى به ولا حدوده ولم يكن يده وفاقية وليس معه بينة شرعية  
 تشهد له بما يدعى به فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ويمنع من المعارضة لوضع اليد  
 حيث كان بدون وجه شرعى (أجاب) يشترط لكمة الدعوى معلومية المدعى به وذكور  
 المحدود اذا كان المدعى عقارا ولا يقضى مدعى مدعى بدون اثبات شرعى فليس للمدعى  
 النظر المذكور معارضة واضح الميدان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل له ثلاث دار أعصمها مشايخ بلده وباعوه لرجل ثم مات صاحب الدار التي غصبت  
 منه فباعها المشتري لآخر والآن حصر وارث صاحب الدار الاصلى التي غصبت منه  
 ويريد أخذها بالميراث الشرعى فهل يجب لذلك وتسمع دعواه ولو مضى على ذلك مدة  
 خمس عشرة سنة اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) تسمع دعوى الوارث  
 ويقضى له بالميراث في الدار المذكورة بعد ثبوت المالك فيها المورثه بالوجه الشرعى حيث لم  
 يمض على المورث خمس عشرة سنة ولم يكن هناك مانع من سماعها والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مستول على منزل من مدة تزيد على تسع وعشرين سنة وهو يتصرف فيه تصرف  
 المالك في ملكهم والآن ظهر له جماعة يدعون ان لهم فيه ارقا والمحال ان مورثهم كان  
 موجودا مع مشاهدته لتصرف واضح اليد هدموا وبناء مرتين ولم ينازع مع التمكن مدة خمس  
 عشرة سنة فهل يكون عدم تسكاهم وسكوتهم ما نعال دعوى المدعى الآن (أجاب) حيث  
 سكنت المورث من دعوى المالك خمس عشرة سنة بلا مانع مع مشاهدته تصرف واضح اليد  
 بالهدم والبناء لا تسمع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 جانب نخيل من آخر بشمن معلوم بحضرة بينة واستولى المشتري على النخيل وصار يتصرف

١٢٦٩

١١

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٥

فيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم مات البائع عن وارث فاراد الوارث الرجوع على  
 المشتري في التخييل المذكور بدون وجه شرعى فهل اذا ثبت البيع من المورث قبل موته  
 بالبيعة الشرعية ~~بكون~~ البيع صحيحا نافذا وليس للوارث معارضة المشتري في ذلك  
 (أجاب) اذا ثبت بيع المورث حال الصحة لا يكون لوارثه معارضة المشتري حيث صدر  
 البيع صحيحا لازما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وابنى ابن عمه فقسمت  
 التركة بين الفريقين بالوجه الشرعى مع حضور الكل بمجلس القسمة على يد بيعة من  
 المسلمين ثم ماتت بنته فاراد أحد ابنى ابن العم أخذ نصيبه من تركته الموت ابن العم  
 الآخر فأنكرت بذهب نسبه وأرادت حرمانه من ذلك والرجوع عليه بما أخذ من تركته  
 جدها فهل لا تجاب لذلك ويجاب ولا أخذ نصيبه من تركته أمها سيما وهى تعلم استيلاءه  
 على ما خصه من جدها تخيلا وتورا وغير ذلك مدة نحو خمس وعشرين سنة (أجاب) اذا  
 ثبت العاصب المذكور ما يدعيه من العصبية للتوفيق بالوجه الشرعى يقضى له بالميراث  
 حيث لا مانع ولا يرجع عليه بما ورثه من الجد والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل اشترى من آخر حصة من دار وقطعة أرض خالية عن البناء وكتب له بذلك حجة  
 من قاضى الناحية ثم وضع المشتري يده على ذلك وتصرف فيهما بالبناء ثم دع ذلك مات  
 البائع وله ورثة بالغون وهم مشاهدون لوضع اليد في التصرف من غير منازعة له في ذلك  
 والمحال ان الدار مشتركة بينه وبين آخر فقسمت الدار بين الشريكين وهم مطلعون  
 أيضا على القسمة وبني أحد الشريكين في نصيبه ثم الا ن تدعى ورثة البائع ان ماذ كر  
 ملك مورثهم وينسب كرون البيع الواقع من أبيهم فهل لا تسمع هذه الدعوى حيث  
 مضت مدة خمس عشرة سنة ولم يذاعوه مع شهادتهم التصرف المذكور وعدم مانع لهم  
 من الدعوى ويبقى ذلك يبدو واضح اليد المذكور (أجاب) اذا ثبت بيع المورث لما  
 ذكره حال صحته بالوجه الشرعى لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري ولا المطالبة  
 برفع يده عما اشتراه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده  
 الذكور والبنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما يورث  
 فارادوا القسمة فخرج الكبير من الاولاد بقية الورثة من جميع ماتر كه الأب مدعى انه  
 مله وحده فافكر بغية الورثة وهو انه لا يجاب لذلك شرعا ويقسم جميع ما ثبت  
 بالبيعة الشرعية انه تركه عن الاب بالقرينة الشرعية بين جميع الورثة ولا يكون لكبير  
 الاخوة منهم من تركه أبيهم بدون وجه شرعى (أجاب) يقسم جميع ما تحقق انه تركه  
 عن الميت بين ورثته بالقرينة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عن  
 حقه بدون تخصص شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض  
 أميرية عن والده وهو يزعمها ويدفع حجاجها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بعد  
 وفاة والده الا أن ادعى عليه رجل بان له حقا فيها ولا يئنه له على دعواه مع مشاهدته له

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٠

٢٠ ١٢٦٧

٢٢ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

٢٨ ١٢٦٨

تلك المدة ولم يدع ولم ينازع مع التمسك والتكليف الاختياري فهل لا عبرة بدعواه المخردة عن  
 الثبوت و يمنع من معارضة واضح اليد (أجاب) لا تسمع دعوى المدعي بما ذكره الحال  
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على مكان تلقاه بالارث عن أبيه وهو  
 يتصرف فيه بالهدم والبناء مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه ألا أن رجل بأن لأمه  
 حصة فيه ويريد نزعه من يده والحال أن أم المدعي كانت حاضرة موجودة مشاهدة  
 لتصرف أبي المدعي عليه بالهدم والبناء مدة يزيد على أربعين سنة وهي ساكتة من غير  
 دعوى عليه ولا منازعة من غير مانع شرعي يمنعها من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثها  
 والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث بما ذكره كان الواقع ما هو مذکور  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بطريق الميراث عن أخيه وصار  
 يتصرف فيها هو وأخوه من قبله مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فادعى ألا أن رجل على  
 واضح اليد أنه يستحق تلك الدار عن مورثه فانكر واضح اليد دعواه والحال أن مورث  
 المدعي كان حاضرا بالبلد ومشاهد للتصرف واضح اليد مدة تزيد على ست عشرة سنة  
 وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع يمنع عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعي  
 المذکور بعد مضي هذه المدة حيث انكر المدعي عليه دعواه ووجدها (أجاب) نعم  
 لا تسمع دعوى الوارث المذکور كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في  
 جماعة واضعين أيديهم على دار وأشجار عن مورثهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهم  
 ينصرفون في ذلك تصرف الملاك في أملاكهم من غير معارضة ولا منازعة قالوا ادعى  
 عليهم جماعة بأن مورثهم في ذلك حقا فانكروا صاعوا اليد دعواه وادعوا أن مورث  
 المدعين كان حاضرا موجودا مشاهدا للتصرف أبي المدعي عليهم مدة تزيد على ثلاثين  
 سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر  
 لا تسمع دعوى ورثته من بعده (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث ان تحقق سكوت  
 المورث عن الدعوى تلك المدة بالإمانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم جاموسة  
 واضعين أيديهم عليها لم يكونها بالشراء وهم يفتقعون بها مده من السنين ادعى عليهم  
 رجل بأن له حصة معهم فيها فانكروا دعواه والحال أنه حاضر موجود معهم بالبلد  
 ومشاهد لا تتفاهم بها نحو ست سنين ولم يدع ولم ينازع فهل اذا لم يكن له بينة على دعواه  
 لا تعتبر ويكفر الحق فيها الواضع اليد (أجاب) اذا لم يثبت المدعي دعواه بالوجه الشرعي  
 لا ينقض له دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت عمه الشقي  
 فادعى أن ابن عمه عصبه لليت وانهما أولاد عم الميت فصدقت بنت العم على العصبوبة  
 للذکورين فاحذت الزوجة فرضها وأخذت المذکورين الباقي بعد فرض الزوجة وابتزوا  
 الزوجة ابراء عا ما بقولهم لاحق لنا ولا دعوى ولا طلب على الزوجة ولا قبلها وابتزواها  
 ابراء عا ما وبعد مضي مدة مات مديها العصبوبة عن ورثة فارادوا الدعوى على الزوجة



١٢٦٨

٢٩

بشيء من تركه الميت أولا فهل ليس لهم الدعوى على الزوجة ولا تسمع دعوى من الورثة المذكورين على الزوجة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى ورثة مدع العصوبة على الزوجة بشيء من متروكات زوجها والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون بعض نخيل وساقية وبجانب طين زراعة تلقوه بالارث عن آباؤهم وأجدادهم وهم واضعون أيديهم على ما ذكر مدة تزيد على ثلاثمائة سنة هم وأصولهم من قبلهم فالآن ادعى جماعة انهم يستحقون حصصة في ذلك عن مورثهم فانكروا وضعو اليد دعواهم مع أن مورثهم كان موجودا مشاهدا التصرف واضعى اليد ومورثهم مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يعارض ولم ينازع مع التمكن حتى مات فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعين (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد مدة ثلاثين سنة وله حصصة في ساقية يملكها بطريق الميراث عن أبيه ثم حضر من غيبته فوجد آخر واضع أيده على تلك الحصصة فطلبها منه فادعى أنه اشتراها منه ولا يئذنه له على ذلك فهل اذا لم يثبت شراءه بالبيينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويجبر واضع اليد على تسليم الحصصة للآل المذكور (اجاب) حيث أقر المدعى عليه بان الملك للمدعى وادعى انتقاله اليه بالشراء منه ولم يثبت دعواه يؤمر بتسليم المدعى للمدعى والله تعالى أعلم (سئل) في ذى مات عن ابن وبنت وزوجة وضبط ماتر كه على يد قاض ثم بعد ذلك أسلم كل من الابن والبنت والزوجة فادعى رجل ذى آخر ان لليت أما و يريد أن يخرجها ما يخصها في الميراث وذلك بدون اثبات دعواه بالبيينة الشرعية فهل لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعى (اجاب) لا عبرة بدعوى الرجل المذكور على ورثة المتوفى المذكور والمحال هذه لا سيما اذا لم يكن وكيلًا عن تلك المرأة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن دار له وأعقب أيتاما فوضع رجل أجنبي يده على داره مدة خمس عشرة سنة الى أن بلغ الايتام وعلموا أن الدار لمورثهم فطلبوا منه رفع يده عنها فادعى أنه اشتراها من أبيهم فأنكر وادعوا فظهر ورقة بالشراء فسئلت البيينة المذكورة فيها فقال لا تعلم بيعا ولا شراء فهل اذا لم يثبت دعواه الشراء من مورثهم لا يجاب لذلك ويكون لهم أخذها ونزعها من يده ومطالبة باجرة مثلها مدة يتهمهم حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن أبيهم (اجاب) حيث اعترف واضع اليد بالملك في الدار المذكورة للمورث يؤمر برفع يده عنها حيث لا يئذنه له على دعواه الشراء من المورث وعلى من استولى على عتار اليتيم بدون عتد اجارة اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) من الضابطات بما حاصه له رجل مديون لا آخر في مبالغ معلوم من الدراهم فصاحب المال توفي فادعى المديون انه دفع مبالغه معلوما من الدراهم له به من أصل الدين الذي عليه له فهل يقبل قوله في ذلك بيمينه أو ما الحكم (اجاب) حيث ادعى المديون دفع بعض ما عليه من الدين له به قبل موته وأنكر ورثة الدائن الدفع كف

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

٢٩

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٥

المدعون اثبات دعواه الدفع بالبينة الشرعية فان عجز عن اثبات حالف المدعى عليه الوارث البالغ اليقين الشرعية فان حالف ألزم المدعون بدفع ما عليه من الدين لورثة الدائن والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون منزلا بالميراث الشرعى عن أبيهم واضعين أيديهم عليه وهم يتصرفون فيه تصرف المالك في أملا كههم سكنوا واسكانا كما كان مورثهم وهو تلاته أياض عن أبيه وما زال كل منهم واضعا عليه مدة تزيد عن سبعين سنة والآن ظهر شخص يدعى أن أرض هذا المنزل المذكور وقف متعللا بوثيقة قديمة بيده مقطوعة الثبوت فانكر الورثة دعواه فهل لا يحجب لذلك ولا عبرة بالوثيقة التي لم يثبت مصونها بشرع الاسيما وان المدعى مشاهد لتصرف الاب والجدة ولم يدع ولم ينازع المدة المذكورة ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من الدعوى (أجاب) لا يقضى بصك لم يثبت مضروفا شرعا فلا يقضى بوقفية الارض المذكورة بمجرد ما يبيد المدعى من الوثيقة على فرض كون الدعوى مسوعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من ملاكها بموجب حجة شرعية من مدة تسع عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالبناء وغيره من غير منازع له فيها المدة المذكورة والآن مات البائعون فادور ثهم منازعة المشتري فيها وبطل البيع متعللين بانها بيعت بالا كراه فانكر المشتري دعواههم والحال انه لا يثبت لهم على دعواههم فهل لا يحجبون لذلك ولا عبرة بتملأهم ويمنعون من منازعة المشتري فيما يدون وجهه شرعى (أجاب) لا عبرة بدعوى الا كراه يدون اثبات شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أبيه وعن أخيه وعن أولاد قصر ذكور واناث وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد موت المورث ادعى رجل بان له على المورث دين او ألزم أبا المورث وأخاه بدفعه من التركة بمجرد دعواه يدون اثبات شرعى فهل اذا أنكر الورثة دعواه ولم يثبتها بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة عن الثبوت (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت عند بنتها أعيانا معلومة من فحاس وغيره أمانة لحفظها لها فوضعتها البنت المذكورة أمانة تحت يدها ثم بعد ذلك ماتت البنت المذكورة عن أمها وعن ورثة فطلبت الام المذكورة أمانتها فانكرها الورثة فهل اذا اثبتتها الام بالوجه الشرعى وكانت أعيانها موجودة في التركة يكون للام نزاعها من الورثة ولا تجبر على التصديق بانها تركتها (أجاب) اذا ثبتت الام دعواها بالوجه الشرعى قضى لها بما ادعته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر دارا مشتملة على امكنة محدودة بحدودها الاربع بمقتضى حجة شرعية من القاضى وبني فيها وانتفع بها مدة نحو تسع سنين ومات المشتري عن ورثة قصر فانكر البائع البيع في قطعة منها فهل اذا قام الوصى على القصر بينة بان البيع صدر في جميع المكان الذى من جلته القطعة المنكورة بيعها يمنع البائع من دعواه ولا يعتبر انكاره مع وجود البينة المذكورة الشاهدة عليه ببيع ما انكره (أجاب) لا عبرة لانكار البائع البيع به لاثباته عليه

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢٢

بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالميراث عن ابيهما وهما يتصرفان فيها بالهدم والبناء مدة سنين من غير منازعة لهما فيها والآن يدعى ابن ابن عمته ان له حصه فيها عن جدته ام ابيه التي ماتت من مدة ثلاثين سنة وزيادة فانه كرا دعواه قائلين بان الدار لهما خاصة عن ابيهما فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالبينه الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من معارضةهما في داوهما بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى للمدعى بدعواه من غير اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف جاموسة من آخر واقبضه بعض الثمن وكتبها ببيع ثم بعد مدة حصل نزاع بينهما فطالب المشتري المفاصلة في الجاموسة فجحد البائع البيع فهل اذا كان مع المشتري بينة ولو من غير يدهم انشهد بالبيع تقبل ويكون له المفاصلة فيها ولا يعتبر انكار البائع ولا يشترط أن تكون البينة من يدهما (أجاب) لا عبرة بانكار البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقامه القاضي وصيا على أختين شقيقتين له ووضع تحت يده أربعة آلاف فرس حتى ميراثهما من ابيهما فصار ينفق عليهما ثم بعد بلوغهما أحاسنهما وسلمهما ما بقى لهما ثم بعد أن مات الوصى ومضت مدة حضر تالدى القاضي وادعتاه لورثة الوصى المذكور ان ميراثهما كان ثمانية آلاف فرس وان لهما أربعة آلاف باقية عند الوصى ولا بينة لهما تثبت دعواهما سوى شطرا واحد وقد كان شهد لهما قبل ذلك في منازعتهما الوصى عند القاضي مرة أخرى بان ميراثهما أربعة آلاف فرس فقط فهل لا تقبل دعواهما حيث لا بينة لهما تثبت الزيادة ولا عبرة بشهادة هذا الشطر (أجاب) لا يقضى المدعى بمجر دعواه من غير اثبات شرعى ونصاب الشهادة فيما ذكره رجلان أو رجل وامرأتان فلا يحكم بشهادة شاهد واحد بفرض عدم المسانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدين فأنكر المدعى عليه دعواه ثم بعد مدة اعترف ذلك المدعى بحضرة جع بانه لاشئ له عليه فهل اذا ادعى عليه ثانيا بما ادعى به أولا لا يجاب لذلك ويمنع من التعرض له بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة بعتار لم يبين حدوده وهم يشكرون دعواه فهل لا تسمع دعواه عليهم حتى يبين المدعى به حدوده وما يميز به عن غيره وكذلك الشهود التي تثبت دعواه (أجاب) يشترط في دعوى العتار ذكر حدوده فاذا لم يذكر المدعى حدود ما يدعيه من العتار لا تسمع دعواه وكذا في الشهادة الا اذا عرف الشهود العتار بعينه ثم أشاروا اليه على الوجه الذي ذكره الفقهاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وعن ابن أخيه وترك دارا ثم ماتت البنت هن ابنها ثم مات ابنها عن ابنه ومات ابن اخي الميت الاول عن أولاده فوضعهوا أيديهم على الدار مكان أبيهم فهل اذا علم ابن ابن بنت الميت الاول بان لجده حصه في الدار وادعى على واضعي الأيدي تسميع دعواه واذا ثبت ذلك بالوجه

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٢٦

جداى الاولى

١٢٦٨

٤

الشرعى يكون له أخذ ما يخصه فيها عن جدته وتعمل واضعى اليد بطول المدة لا يعتبر  
 وإذا كانت حصته لا ثم المدعى في طاحونة تحت يد أخوتها أو أولادهم وماتت أمه عنه  
 يكون له أخذ ما يخصه من أمه في الطاحونة جبراً عليهم أيضاً (أجاب) لا تسمع الدهوى  
 بعد مضى خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجود عدو شرعى فإذا لم يوجد ما يمنع  
 من سماع دعوى المدعى في الصورتين المذكورتين وأثبت دعواه فيهما بالوجه الشرعى  
 يقضى له بما ادعاه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قريب عنده لتغير من  
 أهل فاردب المنزل التوجه لجهة لقضاء حاجة وأمره بان يبيع جاموسه ويحفظ ثمنها  
 حين رجوعه فباعها في غيبته وأخذ قدر من غلته معلوماً وتصرف فيه بعد عودته ساله  
 عن ثمن الجاموس والغلة فانكر وجحد جداً كليا وكان قد أخذ دواهم من أناس كانت  
 أمانة للغائب عندهم وسئل عنها فانكرها فهل إذا أقيمت عليه البينة بما جده يلزمه أدائه  
 ورده له (أجاب) إذا أثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه حيث  
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مصاغاً دفعه لزوجته عارية لتتزين به في منزله  
 ثم بعد مدة أراد أخذه منها فادعت الزوجة انه ملكها فهل إذا ثبت الزوج ان المصاغ  
 المذكور ملكه بالبينة الشرعية وأنه في يد زوجته عارية يكون له أخذه منها ولا يعتبر  
 انكارها ولا دعواها الملك فيه بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت ملك الزوج للمصاغ  
 المذكور بالوجه الشرعى يقضى له به وتوقع بد الزوجة عنه حيث لم يثبت انتقال الملك فيه  
 لها بما قل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال عن حادثة مضعونها  
 ان عبداً حضر حجة وأورقاً من محكمة قنا تتضمن الاشهاد بعتقه من سيده قبل وفاته وأنه  
 أوصى له بمبلغ من الدراهم ولما عرض للمالية عن اعتماد الحجة المذكورة حيث أن الجارى  
 اعتمادهم هذا الطرف ثبوت محكمة المحروسة ولم يسبق اعتماد حجج من خارج المحروسة  
 وردت افادة المالية بالخبرة مع حضر تكلم عن اعتماد الحجة المذكورة أو عدمه فلزم  
 تحريره لترك الافادة عن الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) لا يقضى للمدعى بدعواه إلا بعد  
 اثباتها بالوجه الشرعى ولا يعول شرعاً على مجرد كواغده من غير اثبات مضعونها فإذا ثبت  
 العتق والوصية المذكورة لمدعى ما بالوجه الشرعى عوملت الورثة بمقتضاها والأفلا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قاعة قرن بالريف بموجب حجة شرعية من نحو أربع  
 وأربعين سنة وتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهم من بناء وغيره وهو ساكن فيها  
 من نحو عشرين سنة ثم مات البائع المذكور وله ابن مشاهد لذلك التصرف فادعى بعد  
 موت أبيه بنحو أربع وعشرين سنة على المشتري المذكور ان هذه ملك والده ولم يبيعها فلم  
 يسلم في ذلك المشتري فطلب منه حجة الشراء فاجاب انها كانت تحت يده فادعته عند  
 المدعى لكونه ابن عمها وماتت البنت فاخفى المدعى الحجة وادعى هذه الدهوى  
 وأقام المشتري بينة على الشراء من البائع المذكور فهل لا يعتبر انكار الابن

٩ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨



١٢٦٨

١٦

بيع ابيه بعد اثباته بالطريق الشرعى (اجاب) نعم لا عبرة لانه كاد الابن  
المذكور بيع والده حال صحته بعد ثبوت بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل باع لآخر حصانا بخمسة آلاف فضة في ذمته ثم باع له حصانا ثانيا بسبعة آلاف  
فضة وخمسمائة فضة في ذمته ايضا وطلب منه البائع ثمن الحصان الاول فدفعه له ثم  
طلب منه ثمن الثانى فادعى انه دفعه له وانكر البائع ذلك واقام مدعى الدفع بينة شهدت  
بالبيع فقط دون دفع الثمن فهل اذا لم يكن عنده بينة تثبت الدفع يحلف المنكر الذى  
هو البائع عينا بالله انه ما وصله منه ثمن الحصان الثانى ويؤمر خصمه بدفع الثمن حيث  
كان معتبرا بشراثة منه ولم تثبت دفع الثمن بالوجه الشرعى (اجاب) البينة على المدعى

١٢٦٨

١٩

واليمين على من أنكر فاذا لم يثبت المشتري دعواه دفع الثمن بالوجه الشرعى يؤمر  
بدفعه للبائع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالشراء واضع يده عليها مدة  
تزيد على ست وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهمن غير منازع  
ثم ادعى رجل انها ملكه آت اليه بالشراء من آخر بتاريخ سابق على شراء المدعى عليه  
وهو ينكر ذلك فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة خصوصا وهو حاضر بالبلد عالم بوضع يده

١٢٦٨

٢٢

عليها ولم ينعه مانع من اقامة دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الشراء بعد مضي تلك المدة  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وعن بنتين وترك  
ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ثم ماتت احدى البنات قبل قسمة التركة عن ابنتين  
ثم مات كل من الابنتين المذكورتين عن ورثة فهل لورثتهما اخذ ما يخص جدته من  
تركة أبيهما بالفريضة الشرعية ولا يكون طول المدة زيادة عن خمس عشرة سنة مانعا

١٢٦٨

٢٢

لورثة الابنتين من اخذ ما يخص الجدة المذكورة من تركة أبيهما بالفريضة الشرعية (اجاب)  
يحكم للوارث بما يخصه في تركة مورثه بعد ثبوت الحق بطريق الوراثة شرعا وقد أفاد في الدر  
المختار ان دعوى الارث مسموعة بعد مضي خمس عشرة سنة والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل من أد باب الاخذ والاعطاء كان مصاحبا للرجل آخر واستمر على ذلك مدة مديدة  
ثم توفي الرجل الاول عن شقيقه فاستولى تركته أحدهما وتصرف فيها مدة بسائر وجوه  
التصرفات ثم توفي عن ورثته فاستولى تركة الميت الاول الشقيق الثانى واستمرت تحت  
يده وفي تصرفه مدة الى أن مات ايضا ومضى على تصرفهما مدة تزيد على خمس عشرة  
سنة وكل ذلك بما بينة الرجل المصاحب للرجل الاول وحضوره ولم يدع بشئ لاهلى  
الرجل الاول ولا على أحد شقيقه من بعده واستمر حيا بعد موت الشقيق الآخر مدة  
ثم توفي فقام الآن أحد ورثته يدعى أن له حساب اخذ واعطاء كان بينه وبين الميت  
الاول فهل اذا ثبت انه كان مع الرجل الاول ومع شقيقه في بلدة واحدة وتحت حكم  
واحد ولم يدع بشئ حتى مات لا تسمع الدعوى المذكورة من ورثته (اجاب) صرحوا  
بعدم سماع دعوى الوارث اذا سلمت مورثه عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا مانع والله

١٢٦٨

٢٢

تعالى اعلم (سئل) في رجل اتى الى ولي من أولياء الله تعالى مدفون في داخل قرية وبي  
له قبة واشترى الارض التي بجوارها وبنها دارا وسكن فيها وصار الولي من داخل  
الدار وقام بوظائف الولي واستمر على ذلك مدة سبعين سنة بموجب تقرير من المحاكم  
الشرعية وقبل وفاته نزل وافرغ لابن اخته عن الخدمة للقبر المذكور وقام ابن اخته وباقي  
الورثة بالوظيفة المذكورة والآن ادعى رجل بان بينه وبين الولي قرابة ويريد نزاع  
الخدمة من المذكورين فهل لا يجاب لذلك بعدمضى تلك المدة ولا يمكن منها ويمنع من  
المعارضة والحال هذه (اجاب) لا وجه لمعارضة الرجل المذكور بدعواه القرابة  
على الوجه المذكور وليس ذلك من الحقوق الشرعية التي تصح بها الدعوى ولا يصح  
التقرير فيها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة ارض خالية عن البناء  
من مدة خمسين سنة بنى فيها وقسمها بين اولاده في حال صحته ثم مات وبقيت تحت يد  
الاولاد والآن ادعى شخص على احد الاولاد بانه يملك تلك الارض والحال انه مشاهد  
لهذا التصرف تلك المدة في حياة الاب ومشاهد ايضا التصرف الاولاد فيها بالبناء وغيره  
بعد موت ابيهم من مدة اثنى عشرة سنة فهل لا تسمع دعواه حيث سكنت مع مشاهدة  
التصرف ولا عذر له شرعا واذا تعلل بان اباهم كان شيخا لاعبر به بتعطله حيث كان متمكنا  
من الدعوى (اجاب) لا تسمع دعوى الرجل المذكور والمالك في تلك الارض  
حيث سكنت تلك المدة بلا مانع مع مشاهدته التصرف ولا عبرة بمجرد تعطله بما ذكر  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين في معيشة واحدة يخبران  
ويربحان والمال مشترك بينهما فاسا فراحدهما بجماعة من المال المشترك الى جهة لاجل  
بيعها في تلك الجهة ثم مات المقيم عن ابن قاصرو عن اخيه الغائب فوضع يده الوصي على  
جميع المال بدعوى ان الميت اقرب رجل موته بان المال له فهل اذا ثبت الاخ الغائب  
بالوجه الشرعي ان المال مشترك بينهما يكون له اخذ ما يخصه (اجاب) اذا ثبت الاخ  
المذكور الاشتراك فيما كان بيد اخيه يقضى له بما يخصه فيه حيث لا مانع والله تعالى  
اعلم (سئل) في اخوين يملكان ربع ساقية ونصف جنيحة عن ابيهما مات احدهما عن  
بنيه القصر فوضع العم يده على ذلك فبعد بلوغهم طاموا ما يخص مورثهم فانكر العم حقهم  
وادعى بانه لا شيء لهم فهل اذا اقاموا بينة على ان ما بيد عمهم من ربع الساقية ونصف  
الجنيحة مشترك بينهم وبين ابيهم يكون لهم اخذ ما يخص مورثهم ولا يكون له منعهم  
بدون وجه شرعي (اجاب) لورثة المتوفي المذكور اخذ ما يخص مورثهم بما بيد اخيه بعد  
ثبوت الاشتراك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر  
واناث وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل واشجار فوضع كبيرهم يده على مخلفات  
والده مدة ثم طاموا القسمة فنعهم الكبار منها متعللا بان على مورثهم دين فافترسوا  
دعواه ذلك فهل اذا لم يثبت على الميت ما يدعيه الابن بالبينة الشرعية لا عبرة بتعطله

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

٢٩

المذكور ويكون لهم أخذ ما يخصهم من تركته مورثهم بالطريق الشرعى ومحاسبته  
على ما يخصهم من ثمر الخيل المشترك (أجاب) لكل من ورثة الرجل المذكور أخذ  
ما يخصه من التركة بعد ايقاف ما ثبت على المتوفى من الدين ومن تعدى منهم على شئ من  
التركة واستهلكه يكون نصيب باقى الورثة منه مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل)  
فى رجل أعطى أخته مصاغا وذلك المصاغ خدال وأساور ولبية على سبيل التملك ومكث  
معها مدة تزيد على سبع وعشرين سنة ولم ينزعها فى أخذ المصاغ تلك المدة وقد زادت قدرا  
مع علمه بهذه الزيادة ولم ينزعها من الزيادة عليه ثم توفى الى رحمة الله عنها وعن ورثته له  
والورثة لم تنازعها أيضا فى حال حياتها فى أخذ المصاغ منها ثم توفيت عن ورثة وترك  
المصاغ تحت أيديهم والآن أخذ ورثة أخيها المصاغ من ورثتها قهرا عنهم ويدعون ان  
مورثهم أعطاهما ذلك على سبيل النديعة فهل يجبرون على دفع المصاغ لورثة المرأة حيث  
ثبت تملك مورثهم لها المصاغ ولم ينازعوها فى حال حياتها (أجاب) اذا ثبت تملك  
الرجل لأخته المصاغ المدكور حال صحته بالوجه الشرعى لا يكون لورثته معارضة ورثة  
المرأة المذكورة بعد موتها فيه ويتقسم بين ورثتها بالفرصة الشرعية والله تعالى أعلم  
(سئل) فى رجل اشترى من أبيه دارا بشئ معلوم وأخرج بذلك حجة شرعية ووضع يده  
عليه بعد الشراء مدة سنتين فى حياة أبيه الى ان مات الأب واستمرت بيده مدة سنتين بعد  
موت أبيه وكانت بيد أبيه قبل شرائه مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم الآن ادعى عليه  
بعض الجيران انها ليست له كالك لا يملك بل هى لشخص مات قديما لا وارث له فهل  
يمنعون من التعرض له ولا تنزع الدار من يده لاسيما والجيران المذكورون موجودون  
ومشاهدون لتصرف واضح اليد وأبيهم من قبله تلك المدة المذكورة ولم يدعوا عليه ولم  
ينازعوه فى الدار المذكورة ولا تسمع دعواهم والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى  
الجيران بما ذكره يمنعون من معارضة واضح اليد والحال هذه اذا حص ومدة لهم بذلك  
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استولى على قطعة أرض نعديا وقصبا من مال كها ومات  
مال كها عن أولاده الذكور فهل يكون لهم رفع يده عنها اذا ادعى بعد ذلك انه اشترى  
بعضها من مورثهم ولم يكن هنده بينة تثبت دعواه هذه لاعتبرها ويؤمر برفع يده عنها  
وتسليمها لاولاد الميت المذكورين (أجاب) يؤمر الغاصب المذكور برفع يده عن  
المقصوب ولا عبرة بدعواه الشراء من المورث بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل)  
فى رجل يملك نخلا من منه نصف ست نخلة عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم  
بعد مدة مات الراعى عن وارث فاداد الوارث ان يدفع دراهم الرهن ويأخذ النخلة من  
المرتحن فادعى انه اشترى الراعى من مورثه قبل موته وبه وثيقة مقطوعة الثبوت فهل  
والحال هذه اذا ثبت الشراء من الراعى قبل موته بالبنية الشرعية لا عبر بدعواه  
ويجبر المرتحن على تسليم النخلة لوارث الراعى بعد أخذه دراهم الرهن (أجاب)

٢٩

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

جمادى الثاني

٣

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

لا يقضى بصل لم يثبت مصعونه شرعا وحيث لم يثبت مدعى الشراء دوا بالوجه الشرعى لا يحكم له بعد عاهو الله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ورثا حصعة في دار عن مورثهما ادعى عليهما أولادهما ياتم - لا يقيم فأنكر ادعواهم وذ كر ان أبالمصدقين شاهد مورث المدعى عليهما وهو يتصرف فيما بأنواع التصرفات المدة الطويلة التي تزيد عن عشرين سنة وأبوهما كان حاضرا موجودا شاهد التصرف مورثهما المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع عنه من ذلك فهل لا تسمع دعوى ورثته بعده ولا يثبتهم (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وتترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد تسعة أيام ادعى رجل أجنبي ان له على أبيها الميث دينان من مائة ثلاث وعشرين سنة فأنكرت البنت دعوى الرجل المذكور وحدتها والمحال ان المدعى حاضر في البلد هذه المدة وهو ساكت من غير طالب الدين من مورثها المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواه بعده ضي هذه المدة بشئ من الدين حيث حدث المدعى عليه ذلك ولا عذر عنه من الدعوى هذه المدة (أجاب) نعم لا تسمع بعده ضي تلك المدة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت الى رحمة الله تعالى عن ورثة ولها أحد ابى يورث عنها شرعا فعند وفاتها أحد ولدا أخيهما ادعى مدعيان والده صاغا المحلى لاخته على سبيل الزينة فأنكر ورثتها دعواها وذ كره انه ملك مورثهم مع ان والده حال حياته لم ينازعها في ذلك والمحال انها واضعة يدها عليه مدة تزيد على عشرين سنة من غير منازع عليه ولم يقيم ولد أخيه ابنة على ان والده أعطاها ذلك على سبيل التزويج فهل لا تسمع دعوى ولد أخيهام مع وضع اليد تلك المدة ويتبرع من يده قهر عنه ويسلم لورثتها ويقسم بينهم بالريضة الشرعية (أجاب) نعم يقيم المحلى المذكور بين ورثة المتوفاه المذكورة اذا تم يثبت ابن أخيه الملك فيه لايه المتوفى عنه والله تعالى أعلم (سئل) من يثبت المسال بما مصعونه اذا ادعى أحد الورثة لشخص متوفى وأثبت وراثته شرعا وأخذ بحلفات المتوفى ثم ادعى حقه بابه هو الوارث وأراد اثبات ذلك وتحويل ما أخذه الاخر وأعطاه اليه هل يسمع ذلك من المدعى الورثة الا ان (أجاب) بالاطلاع على أوراق هذه القضية استبان ان الذى ثبت ارضه للمتوفى ابنا أخيه محمد ومثلا أحمد الذى حضر الحروسة واستولى على التركة لنفسه ولا حية الغائب محمد المدعى كور بطريق وكالة الشرعية عنه وحيث كان الأمر كذلك لم يرث كملهما ولا شئ لاي من العم ولوأ ثبت نسبه للمتوفى لتقدم ابى المخ اذا كان شقيقا وألاب على ابن العم مطلقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار ورثتها عن أبيه عن جده ومضت هذه أكثر من خمس سنين فظهر الاخر رجل يدعى ابى الدار مع هدم برهان شرعى له بوجه ما واخبر ان المدعى عليه بصرف ابى الدار بناءا وغيره مع وجود المدعى المدعى كور وعلمه مده يزيد على خمس عشرة سنة ولم يحصل منه منازعة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه بعده ضي

١٢٦٨

١٢٦٩

١٢٦٨

١٢٦٨



١٢٦٨

٩

تلك المدة لا سيما مع عدم برهان شرعى (أجاب) القضاة ممنوعون عن سماع ماضى عليه  
خمس عشرة سنة من الدعاوى فيما عدا ما اشتهر باستثناؤه من ذلك والله تعالى أعلم  
(سئل) فى رجل زوج ابنته من آخر فبعد الدخول بهما ملكا جاموسة سوية لكل واحد  
منهما النصف فيها بالشرع الشرعى واستمر اواضع بين أيديهما علم الى ان أراد زوج  
البنات العزلة فاخذ الجاموسة المدكورة مدعياملكية جميعها وادعى الآخر الذى هو أبو  
الزوجة ملكية كلها ولا يثبت لكل غير ان أحدهما أقام رجلين أحدهما حار ويلعب  
القمار والآخر جزاؤه فهذا ان رجلا جاء فقال ان الجاموسة ملك لا أحدهما ولم يشهدا

١٢٦٨

١١

بأنهما حضرا الشراء فهل والمحال هذه تسمى الجاموسة بينهما أم كيف المحال (أجاب)  
إذا كانت الجاموسة فى أيديهما يقضى بها بينهما ما وان كانت فى يد أحدهما ما يكون  
القول لو اضع اليد بينهما حيث لا يثبت للخارج على مدعاه والله تعالى أعلم (سئل) فى  
رجل بربرى ادعى على أولاد عم أبيه انه يستحق عندهم حصه بطريق الارث عن جده وان  
أحد المدعى عليهم أم أوله بها ولا يثبت له على هذا الا فرا ففهل والمحال هذه اذا لم يثبت  
المدعى دعواه الا فرار من أحد المدعى عليهم بالبنة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه

١٢٦٨

١٣

شرعى ويمنع من معارضة المدعى عليهم (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا  
والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل استولى على حصه فى ساقية لرجل غائب فغضب الغائب  
وطالبه من واطع اليد فادعى انه اشتراها منه فطالب منه بينة تشهد له بالشراء فادعى ان بينة  
بذلك على يد قاضى البلد أنه ما شهد به كتيب وثيقة البيع ويعلم قدر الثمن ولم يعلم  
قبض البائع له والاخر شهد به سمع من المالك يقول انى بعته الحصه لفلان ولم يعلم

١٢٦٨

١٤

قدر الثمن فالحكم فى هذه الشهادة هل تكون صحيحة أو باطلة (أجاب) فى التنوير  
وشرحه أفر بيع عبده من بلان ثم جده صح لان الاقرار بالبيع بلا ثمن باطل اه  
معزى بالبرازية وعليه فلا يثبت البيع بالشهادة على الوجه المذكور ولا يلزم من شهادة  
الشاهد بانه كتب ذلك البيع ثبوت البيع المذكور فهو لا غية أيضا والله تعالى أعلم  
(سئل) فى رجل له اغنام فى البرية تحت يد الرعاة المتولين رعايتها من طرفه ثم انه أمر  
بعض أولاده أن يلاحظ الرعاة لئلا تختلس من الاغنام شيئا فبعد مدة طوى له ادعى

١٢٦٨

٢٥

ذلك الولد الذى أمره أبوه بالاحظة ان هذه الاغنام ملكه وأراد نزعهما من والده فهل لا  
يصح ادق الا بينة طبق دعواه (أجاب) اذا كانت اليد على الاغنام المذكورة فلا بد  
لا يكون لابنه انتزاعها من يده أو يدنا ثبته بدوى حق ثابت معروف والله تعالى أعلم  
(سئل) فى رجل يملك دارا تلقاها بالارث عن أبيه وهو واضح يده عليها مدة تزيد على سبعين  
سنة هو والده من قبله فالأى ادعى رجل أنه يستحق فيها حصه عن ورثته مع ان مورثه  
كان موجودا أكثر تلك المدة ولم يعارض واضع اليد حتى مات فهل لا تسمع دعواه حيث  
كان مورثه حاضرا ومشاهد التصرف واضع اليد مع سكوت أكثر تلك المدة مع التمكن

(اجاب) نعم لا تسع الدعوى والحال هذه حيث سكت المورث عن دعواه الملك أكثر  
تلك المدة بلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بالميراث عن أبيها تزوجت  
رجلا أجنبيا فوضع يده على البيت المذكور وصار يأخذ أجره باذنها مدة من السنين  
ولم يدفعها لها واستهلكها في شؤنه والآن طلقها في غيبتها فطلبت منه ما تستحقه عنده  
من مؤخر صدقاتها ونفقة عدتها وأجر بيتها التي قبضها فامتنع من الدفع متعللا بدين له  
عليها فأنكرت دعواه فهل لا يجب لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذکور حيث لا بينة له  
على دعواه الدين ويكون لها ما بالته بجميع حقوقها الشرعية اللازمة وبأجر بيتها وإذا  
كان له ابن منهن مات وترك أولادا صغارا ولم يترك لهم شيئا يلزم الجدا الاتفاق عليهم  
حيث كان موسرا والجدة معسرة (اجاب) على الرجل المذکور دفع ما بذمته من مؤخر  
الصدقات لزوجته وما استهلكه من مالها ولا يقضى له بما ادعاه من الدين بدون اثبات  
شرعى وعلى الجدة نفقة أولادها بناته القصر الفقراء حيث كان موسرا والجدة معسرة  
فلو موسرة أيضا فنفقة أولادها بنات على الجد والجدة لاب بقدر أرثهما كما صرحوا به في  
نفقة الفروع الواجبة على الأصول الوارثين غير الأب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي  
من ولدين أحدهما قاصر والثاني عند وفاته والده كان غائبا ولم يتوفى ابن أخ فاخذ ابن الأخ  
الولد القاصر عنده واستولى على مخلفات همه فلما بلغ الولد القاصر طلب مخلفات والده من  
ابن عمه فادعى ابن العم أن المتوفى عليه من له وظهوره وقبال الدين الذي له على المتوفى  
والورق مذکور فيه بينة لم يكونوا مرجوحين وباريح الورق متاخر عن وفاة الميت بزمن  
طويل وأولاد الميت لم يعلموا أن والدهم عليه دين فهل لا يعمل بالورق مع عدم وجود  
البينة وتاخر التاريخ (اجاب) لا يقضى بالصكوك والدكوا غديدون اثبات مضمونها شرعا  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وهو غائب في عسكر الجهاد مدة عشرين سنة ثم  
حضر من قيمته فوجد شيخ البلد واضع يده على الدار فطلبها من شيخ البلد المذکور  
فادعى أنه اشتراها منه ويده وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه إذا لم يثبت  
المدعى الشراء من المالك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعى ويجبر شيخ  
البلد على تسليم الدار للمالك قهر راعته (اجاب) إذا اعترف المدعى عليه بالملك في المتنازع  
فيه للمدعى يؤمر بتسليمه له إذا لم يثبت المدعى انتقال الملك له فيه بناقل شرعى ولا  
يقضى بصك بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته  
وولد قاصر منها وترك ما يورث عنه ثم مات الولد عن أمه وعاصب له فادعى العاصب  
أن جميع ما في المنزل تركته عن الزوج وأنكرت أم القاصر ذلك وأدعت أنها تملك بعضه  
فهل يكون القول قولها في الصالح لها والمشارك ما لم يقيم العاصب بينة في المشترك أنه  
لمورثه (اجاب) القول للزوجة بيمينها في المشترك الصالح للزوجين كالفرش والخماس  
والدراهم والأرقاء كالحاصل بها حيث لا بينة للوارث على دعواه الملك للزوج المتوفى والله

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٥

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وقطعة ارض معلومة عن ايده وجاهه واستروا ضعا  
 يدعيه عليه من غير منازع له في ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فهل اذا ادعى رجل من  
 المحضرين في البلد انه يستحق شيئا بطريق الارث في القطعة الارض المذكورة عن رجل  
 سماه وانكر وارضع اليه ذلك يلزم المدعى المذموم وباتبات ملك الارض لمن سماه  
 وباتبات قرابة للورث المسمى في دعواه وبيان الجهة المتضمنة للارث والا فلا عبرة بدعواه  
 ويبنى الملك لدى اليد (اجاب) اذا لم يثبت المدعى الملك في تلك الارض لذلك الرجل  
 والجهة المتضمنة للارث فيما تركه لا يقضى له بشئ من تلك الارض والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى دارا وقطعة ارض بجانبها وانشا في القطعة الارض المذكورة امكنة  
 وصرف عليها مبلغا من ماله ووضع يده على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتنفع بذلك  
 ويتصرف فيه بالاجارة والهدم والبناء المدة المذكورة بغير معارضة ولا منازع ثم مات  
 عن ورثة وضعوا ايديهم على ذلك وباعوه لآخر ووضع هذا الآخر يده على ذلك مدة نحو  
 عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالهدم والبناء والاجارة والانتفاع والآن ادعى عليه  
 رجل بانه في القطعة الارض المنشأة امكنة استحقاقا ويريد منازعته والتداعي معه في  
 ذلك والحال ان الرجل المذکور كان حاضرا موجودا مقيما بالبلد معه هو ومن قبله  
 ومشاهد الشراء المالك الاصلى ولتصرفه فيه بما ذكر ولو رتبته من بعده من هدم وبناء  
 واجارة وبيع وتصرف وايضا الى الان من الهدم والبناء والاجارة والانتفاع المدة  
 التي تزيد على عشرين سنة ولم يدع ولم ينازع احدا من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك في جميع  
 المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواه ولا عبرة بتعلله بانه وجد وثيقة قديمة مكتوبة في شأن  
 ما يدعى به مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها شرعا (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة  
 والاقرار والنسكول فلا يقضى بصك بدون اثبات مضمونه شرعا وصرحوا بان مشاهدة  
 التصرف بنحو ما ذكر مانع لسماع الدهوى والله تعالى أعلم (سئل) في ساقية بيد  
 مالكة او ارض يدعيها اكثر من خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء ويتنفع  
 بها المدة المذكورة ادعى عليه رجل بانه في حياضها فانه يكر وارضع اليه دعواه فهل اذا  
 كان حاضرا موجودا مع في البلد ومشاهد التصرف المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع  
 ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع الدهوى بعد  
 مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعي على ما في الدر المختار والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ فادعى رجل آخر على الورثة بان له عند  
 مورثهم فدرام معلومة من الدراهم دفعه له قرضا حين شرائه نصف جاموسة حال حياته  
 فانكر الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه الدين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك  
 ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر  
 ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارضع يده

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٤

على دار بطريق الشراء من أخيه شغلها بالبناء وحفرها واخرج سبأها وانفع به كل ذلك والبائع حاضر بالبلد ومشاهد لذلك ولم ينكر عليه ولم ينازعه حتى مات البائع ومدة وضع اليد المذكورة ست وعشرون سنة ثم عارضه ابن البائع مقرا ببيع أبيه مدهيا بانه مجبور على البيع ومغمول في الثمن فهل اذا لم يثبت المدعى الا كراه الشرعى بطريق شرعى لا يعتبر دعواه حيث حردت عن مرهاتها (أجاب) لبس لابن البائع معارضة المشتري في الدار المذكورة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة يطار بن الشراء من نحو عشر سنين فادعت الان امرأته انتملك النصف فيها بطريق الاوثان أبيها ومعهما بينة بذلك فادعى واضح الميدان مورثها باعهاله قبل موته بكذا من الدراهم وان لاحق لمورثها فيها ومعه بينة تشهد على اقراره بذلك وهو في حال الصحة والسلامة فهل والحال دمه اذا ثبت الاقرار بالبيع من مورث المدعية المذكورة قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى هذه المرأة ولا يثبتها (أجاب) ان ثبت بيع الاثبات المورث ما ذكر لو اضع اليد بالوجه الشرعى لا يكون للمرأة المذكورة المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته ووارث آخر وختم وكيل بنت المسال على منزله الذى بمصر الذى كان ساكنا فيه مع زوجته لسكونه مات بالوجه القبلى فادعت الزوجة ان لها مبلغ فراسة كانت واصله في المنزل المذكور فهل يكون القول قولها بيمينها في ذلك اولاً بدم بينة تثبت دعواها (أجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع المحي منهما فيما يصلح لاسر وجبين معام من ستاع البيت الذى كانا يسكنان فيه كالفرش والنحاس والارهاق والدراهم يكون القول للمحي منهما بيمينه فلا بدنة على الزوجة المذكورة ويقبل قولها بيمينها ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة رجل منهم له فيها النصف اشترى النصف الاخر من باقى شركائه بثمن مثله اقبضهم معظم ثمنه والباقي اخذ منهم وعدا به لوقت معلوم فهل اذا مضى الوعد واراذا يدفع لهم الباقي من الثمن وامتنعوا من قبضه وانكروا البيع له لا يعتبر انكارهم مع شهادة البينة بذلك ومحكم له بالبيع بعد ثبوته بالبينة الشرعية (أجاب) بعد صدور البيع صحح الا لزاما لا يكون لاحد المتعاضدين فسخه بدونه وجه شرعى ولا عبرة لانكار المدعى عليه البيع مع شهادة البينة العادلة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة فادعوا على رجل ان لمورثهم عنده كذا وكذا من الدراهم وغيرها والحال ان مورثهم شهد على نفسه قبل وفاته بانه لم يكن له قبله شئ سوى اشياء عينية بالخدمة البينة فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعى لا يقضى لهم بشئ مما يدعون به ويمنعون من معارضة ذلك الرجل واذا كان ذلك الرجل شريكاً للتوفى في زراعة وأفرله بذلك قبل الموت حال حياته يكون لذلك الرجل أحداً ما يخصه من محصول الزراعة وليس للمورث منعه مما يخصه من ذلك حيث ثبتت الشركة شرعاً (أجاب) نعم لا يقضى للمورث المدكورين بشئ مما يدعون به والحال

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

شعبان

٣

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

١٠



هذه وينعون من معارضة ذلك الرجل وله أخذ ما يحصه من الزرع المشترك بعد ثبوت  
الشركة فيه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جاموسة مشتركة بين رجل وامرأة  
اشترت نصيب شر يكتها ثم بعد تمام البيع والشراء مع شر يكتها وقبضها للبيع باعها  
لرجل بثمن معلوم وقبضها منها ووضع يده عليها فحوسنتين فادعى الشريك البائع انه  
كان باع نصيبه اشر يكتها بالا كراه والجبر ويريد الرجوع على واضح اليد عليها الماراهما  
سمعت عنده ووجد منها نواج كثير فهل لا يجب لذلك مجرد دعواه بدون اثبات شرعي ولا  
عبارة بدعواه المجردة (أجاب) نعم لا عبارة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا خربا من ملاك ووضع يده عليه اكثر من ثلاثين سنة  
وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء المدة المذكورة والآن ادعت عليه امرأة بان لها حصصة  
في المكان المذكور فانكر دعوها والمحال انها كانت حاضرة موجودة ومشاهدة لشرائه  
من ملاك وقبضه وتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة تزيد على ثلاثين سنة وهي  
سأكتة لم تدع ولم تنازع من غير مانع يمنعها من ذلك فهذا لا تسمع دعوها والمحال هذه  
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر  
شرعي وصرحوا بازاء مشاهدة الاجنبي البيع والتسليم وتصرف المشتري هدم ما وبن ما مانع  
من سماع الدعوى أيضا وان لم ينع تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجه وعن ثلاث بنات فصر منهن اتم وكيل بيت المال على منزله الذي كان ساكنا  
فيه مع زوجته فادعت الزوجة ابن لها فشرأوا فحاسبوا في المنزل المذكور فهل يكون القول  
قولها يمينها في ذلك ولا بد من يمينه تثبت دعوها (أجاب) نعم يكون القول قولها  
بيمينها في ذلك حيث لا بد من يمينها في ورثة زوجها على ملك المورث بما ذكره الله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم معلوما من الدراهم فطلبه ربه منه فأنكره ووجد  
جدا كيا فاعل اذا أقام رب الدراهم بينة على ما اقترضه له يحاسب لذلك ولا عبارة بانكاره  
ويكون لرب الدراهم مطالبة به بعد ثبوته بالبينة الشرعية (أجاب) لرب الدين المطالبة  
بدينه بعد انبائه بالوجه الشرعي وتوهم المدين بدفعه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
في بقرة مشتركة بين رجلين مناصفة وهي تحت يد أحدهما في بلد فتوجه اليه صاحب  
النصف فلم يجد هو وجدها عند رجل يمولق فطلب منه نصيبه فادعى أن البائع باع  
جميعها وأنكر نصيب الشريك وجدها جدا كيا وطلب منه أن يحضره البائع والمحال  
انه لا يعلم مكانه فهل لا يكف الشريك بذلك ويكون له اقامة الدعوى على واضح اليد  
واثبات ما يدعيه بالوجه الشرعي في وجه واضح اليد المذكور (أجاب) اذا ثبت مدعى  
الشركة دعواه في وجه المشتري المذكور بالوجه الشرعي يقضى له بعد ما ولا يكاف المدعى  
احضارا للبائع والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة اشترى اذرا بوجوب حج  
شرعية ثابتة المضمون بالبينة الشرعية من مدة ثلاثين سنة وزيادة ما تواعن ورثة فاراد

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٥١

ابن عم الورثة منازعتهم مدعيان الدار ميراث له عن جده أبي أمه فانكر الورثة دعواه  
والحال انه لا يثبت له ولا سند بيده فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك  
ولا يكون له معارضة لهم فيها يدون وجه شرعي (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن  
الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك أمتعة من مواش وغيرها وله  
ورثة وعليه ديون فبيعت خلفاته واستوفت أر باب الديون ديونها بعد اثباتها شرعا وما بقي  
من التركة اقسمه الورثة فيعدهمضى ست عشرة سنة أو سبع عشرة سنة قام رجل من  
أهل البلدة التي توفي فيها الرجل المذكور يدعى بدين على الميت والحال انه مقيم بالبلدة  
ومشاهد لوفاء المتوفى وبيع خلفاته وصرفها المستحقها فهل والحال هذه لا تسمع دعواه  
(اجاب) لا تسمع دهوى الدين المذكور بعد مضي خمس عشرة سنة بلا عذر شرعي حيث  
لم تكن الورثة مقررة به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية ملكه  
بالأرث عن أصوله ببلاد السودان استول عليها رجل ووضع يده عليها مدة نحو عشرين  
سنة في قيمة ما سكنها من يده فهل اذا حضر وتوافق معه على يد قاضى ببلده واعترف له  
واضع اليد على الأرض المستولى عليها بانها ملك له ولا أصول له من قبله ولا يملك عليه  
بوضع يده عليها المدة المذكورة يحكم عليه برفع يده عنها وتسليمها المالكها المدعى بها ولا  
عبرة بتعلله المذكور حيث كان مقررا بانها ملك له ولا أصول له من قبله بشهادة البينة الشرعية  
على يد قاضى ببلدهم (اجاب) لا يسقط الحق بتناول الزمان فيؤثر الرجل المذكور برفع  
يده عن تلك الأرض وتسليمها لربها ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة تملك بيتا بموجب حجة شرعية بيدها ثابته المضمون تزوجت تلك المرأة بـ رجل  
فبني فيه مكانين من غير اذنهما ثم بعد ذلك مات عنها فقط تختم وكيل بيت المال على البيت  
المذكور فادعت تلك الزوجة بان لها عقدا من ثلثي وثلثي وثلثي في صندوق في المنزل  
المذكور الذي كانا ساكنين فيه فهل يكون القول فوطا يمينها في ذلك وهل تملك  
ما احدثته من البناء بقيمته حيث بناء غير اذنهما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)  
القول للزوجة يمينها في المحلى المذكور حيث لا يثبت على ملك المورث واذا عمر الزوجة دار  
زوجته بماله فان باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وان كان بدون اذنها فالعمارة لها  
وهو متطوع في البناء فلا رجوع له وان همر لنفسه بلا اذنها فالعمارة له ويكون غاصبا  
للعمارة فيؤمر بالتفريغ بطالبها ذلك ما لم تملكه بقيمته مستحقا القلع والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة ادهت على رجلين بان لها من قبل جدتها اميراثا في دار تحت أيديهما  
فانكر ادعواها واظهرت ورقة ماتت شهودها وقدمضى على وضع أيدي الرجلين نحو  
سبع وخمسين سنة فهل لا عبرة بدعواها المجردة ولا يعول على الورقة الموقوعة الثبوت  
(اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا على فرض سماعها ولا يعول  
على مجرد الصكوك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت مكانا من مالكة بثمن معلوم

١٧ ١٢٦٨

١٨ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

٢١ ١٢٦٨

٢١ ١٢٦٨

وكتب لها قاضى بلدها حجة بذل لأبى ووضع يدها عليه مدة أكثر من ثلاثين سنة وهى  
تتصرف فيه تصرف المالك فى أملا كلها وماتت ووضع ورثتها أيديهم عليه واقسموه  
واختص كل واحد بجهة منه والآن ادعى عليهم جماعة من ورثة البائع بأن المكان  
المذكور ملك مورثهم وأنه كان آجره لمورثهم وأنكروا البيع والحال أن مورثهم  
شاهد ما وهى تتصرف فيه بالتصرف المذكور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم  
يدع بشئ فهو لا إذا أقام المدعى عليهم بيعة تشهد لهم ببيع مورثهم المكان المذكور  
لمورثة المدعى عليهم بالثمن المعسوم لا يعتبران كإقرارهم ويكون الحق فى المكان المذكور  
لواضى اليد (أجاب) إذا ثبت بيع المورث المذكور بالوجه الشرعى لا يكون  
لوارثه بعد وفاته معارضته ورثة المشتري بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)  
فى رجل مات عن ولدين قاصر بن وبنت فصره أيضا وترك ما يورث عنه شرعا وأقام  
أخاه وصيا على أولاده وتركتهم فاخذ شيخ البلد الولدين المذكورين إلى عسكر الجهادية ثم  
بعد ذلك توفى الوصى المذكور وتصرف رجل من أهل البلد فى متاع الولدين المذكورين  
وأختم ما بالبيع وغيره بغير وجه شرعى ثم توفى أحد الولدين المذكورين ورجع الآخر  
بعد خمس وعشرين سنة فطالب هو وأخته مازكة والدهما من الرجل المتصرف المذكور  
فأنكر نسبهما فهل إذا أقام البيعة تثبت نسبهما بما يجابان لذلك ويأخذان مازكة والدهما  
بالوجه الشرعى (أجاب) يقضى للوارثين المذكورين بما يخصهم من تركته مورثهما  
فما يبيد الرجل المذكور حيث ثبت نسبهما ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ملك  
بنتا بطريق الارث عن أبيه باعه شيخ البلد لرجل آخر فى غيبته ثم باعه المشتري لرجل آخر  
أيضا حضر المسالك وأثبت الملك له فيه من أبيه على يد الخاكم الشرعى وكتب له بذلك  
حجة شرعية واستولى عليه ثم بعد ذلك أراد المشتري الآخر مازعته فيه بدون وجه شرعى  
فهل والحال هذه لا يجب له ذلك ويمنع من معارضته حيث ثبت الملك له فيه عن أبيه  
(أجاب) إذا ثبت الملك فى البيت للرجل المذكور بطريق الارث عن أبيه لا يكون  
للمشتري المذكور معارضته فيه حيث لم يثبت انتقاعه عن ملكه بنقل شرعى والله تعالى  
أعلم (سئل) فى امرأة لها حصصة فى بيت آلت لها بالارث عن بنتيها ووضع يدها عليها  
وصارت تتنفع بهامع باقى الشركاء فى البيت المذكور باسكى فيه وغيره مدة تزيد على  
خمس وعشرين سنة مع إقرارهم وتصديقهم لم يصبها بحصتها المذكورة والآب أراد باقى  
الشركاء منها من الانتفاع بها منكر من استحقاقها تلك الحصصة وتعالى الوابان المكان  
وقف عليهم من قبل جدتهم فهل لا يكون لهم منعها ولا عبرة بيدها وهم المجردة عن  
الاثبات الشرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم  
(سئل) فى رجل له ابنة واحدة ما غائب والاخر حاضر وعيال أبيه وفى معيشته فاعطى  
الاب الابن دراهم وأذن له أن يشتري لها به ما يشاء تراها لا يواستولى عليه الاب

٢١

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

رمضان

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٧

المذكور ودخل في ملكه وتصرف فيه بالاعتق في حال صحته مع مشاهدة الابن الحاضر  
 لذلك وسكوته عن دعوى الملك بلا عذر ثم مات الاب بعدمدة وحضر الغائب فادعى الابن  
 المشتري للعبد انه ~~ان~~ اشتراه لنفسه فكذبه الآخر في دعواه الشراء لنفسه فهل اذا  
 شهدت البينة الشرعية بان الشراء للاب وشهدت بالاعتق ايضا في حال صحة الاب منه  
 يثبت الاعتق ولا عبرة بدعوى الابن المذكور (اجاب) مشاهدة الابن عتق أبيه العبد  
 المذكور وسكوته عن دعوى الملك بلا عذر مانع من سماع دعواه الملك فيه كما افاده في  
 حواشي الدرر للسيد الطحطاوى قبيل التحكيم نقلا عن السيد أبي السعود والله تعالى اعلم  
 (سئل) في اخوين ادعى اهل جماعة ان والدهم اعطى لوالدهما قبل موتهما الثلث في  
 جميع ما بيده من مدة ثلاثين سنة بلا قبض ولا حيازة من والد المدعين ولا منهما فانكر  
 المدعى عليهم ذلك ولم يبينه للاخوين فهل لا يقضى للاخوين المذكورين بدعاهما  
 والمحال هذه ولا تسمع دعواهما بذلك (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الاخوين بما ذكر  
 والمحال هذه ولا تطلب بيينة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع بيتا لولد من  
 اولاده في حال صحته وسلامته سنة ١٢٦٣ بمحض من المسلمين وشهادتهم ومن جله  
 الشهود ولد من اخوة المشتري مع تسليم البائع الحج للمشتري وحيازة المشتري للعمل  
 وكتب بذلك وثيقة شرعية وكتب على الوثيقة بخطه وختمه وكل ذلك باطلاع البينة  
 وشهادتهم في الوثيقة وقبض أجرته ثم مات البائع سنة ١٢٧٧ فادعى باقى الورثة بعدمدة ان  
 مورثهم لم يحصل منه بيع مع عدهم واطلاعهم على ذلك المدة المذكورة فهل اذا ثبت  
 البيع في حال صحته وسلامته لا يكون ميراثا وليس لاحد من الاخوة معارضة في ذلك  
 (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى بيع الاب لابنه اليه المذكور حال صحته واستوفى  
 البيع شرائط الصحة وال لزوم لا يكون اليه المذكور والمحال هذه ميراثا من البائع  
 وليس لاحد الورثة معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن ابنين وثلاث بنات وترك ما يورثه منه شرعا من دار ونخل وغير ذلك  
 فادعت احدى البنات بان النخل المذكور لها خاصة دون بقية الورثة متعلقة بان جدها  
 ابا الاب اوصى لها به في حال حياته فانكر بقية الورثة دعواها ولم يكن تحت يدها ولا بيينة  
 لها على ما يدعى ولا سند يبردها فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها الهردة عن الاثبات  
 ولا يكون لها الاختصاص به بدون وجه شرعى بل يقسم كبقية التركة بين ورثة الاب  
 باقرية الشرعية (اجاب) نعم لا تجاب لذلك حيث لم تثبت دعواها بالوجه الشرعى  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر منها ولم يترك شيئا فصادت  
 تباع وتشتري حتى ربه وعلمته اقرآن وزوجته وتزوجت هي برجل اجنبى غير ابيه  
 فادعى لها ملكها ما بيده في حال صحته وسلامته من دراهم وغيرها بموجب حجة من  
 القاضي بذلك والآن يدعى ذلك الابن على أمه بان ذلك ملكه وضررها ضرها ما يريد



أن يفارقها ويأخذ ما بيدها من الأموال الخاصة بها تعدياً منه بدون وجه شرعي فهل  
لا يجاب لذلك شرعاً | حيث لم يترك له الأب شيئاً ولا حق له فيها ويعزى على ضربها إذا تحقق  
ما ذكر ويمنع من معارضة ما بيدها بدون اثبات شرعي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك  
الابن المذكور أن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
أرض التزام بلا مال في جهة بعيدة والتمس من ولي الأمر استبدالها في أرض الوسايا  
المحلولة لجهة بيت المال بالنواحي القرية من الحرس وستة فصدراً لا مراً أخذ أوسيته  
لجهة الميرى واعطاهم بدلها من أرض الوسايا تعلق الميرى المحلولة في جهة القاوية  
وبعدت في الأرض واستبدلها في أرض أوسية محلولة تعلق الميرى بدل أوسيته وفيها  
ساقية تعلق الميرى وبعد أن استولى عليها ادعى رجل أن تلك الساقية ملكه بمقتضى  
أمر ولي الأمر السابق وأنه وضع يده عليها ثمان عشرة سنة وبناء على دعواه صار تحقيق  
ذلك بالمديرية بحضور العدو وأهالي الناحية وثبت أن الساقية أولاً لم تكن من ضمن  
السواقي المنعم بها على المدعي حيث أن الأمر الصادر كان باعطاءه خمس سواقي باطيانه  
وهذه الساقية لم تكن باطيانه وسواقيه مستحقة وثانياً أنها ملك الميرى وبداخل  
أرض الأوسية ومن كورة في الساريح المختوم وإن وضع يده عليها كان في مدة ما كانت  
الناحية بعهدته وغصبها هي وكامل سواقي الناحية وأراضها وتركها عند ترك العهد  
فهل يجوز دعواه الساقية المذكورة لا يجاب لذلك (أجاب) حيث كانت الساقية  
المذكورة تعلق الميرى كما هو مذكور ولم يثبت انتقال الحق فيها للرجل المدعي المذكور  
بطريق شرعي فلا وجه لمعارضة فيمنع من ذلك شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
قطعة أرض فيها بعض بناء ينتفع بها في شؤونه من أبيه وأضح يدها بها مدة طويلة  
تزيد على خمس وعشرين سنة ادعى عليه رجل بأن له فيها حصصة عن أبيه والمحال أن أباه  
شاهد مورث المدعي عليه وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم مدة تزيد على  
خمس عشرة سنة وهو حاضر وساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك  
فهل لا تسامح دعواه حيث كان مورث المدعي عليه ملكها بالشرع من مالها  
ووضع عليها المدة المذكورة (أجاب) لا تسامح الدعوى بعد خمس عشرة سنة إلا في  
الأثر والوقف ووجود عذر شرعي فسكت مورث المدعي عن دعواه المالك على الوجه  
المذكور مانع من سماع دعواه فلا تسامح دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت  
في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض فيها بعض بناء  
عن أصوله مدة ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بأن له فيها حصصة عن أصوله فأنكر دعواه  
ولا يبينه له على ذلك فهل لا عبرة بالدعوى الجردة عن الإثبات الشرعي ويكون الحق فيها  
لواضع اليد (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى الجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مات عن ابن فاصر وعن زوجة وترك ما يورث منه شرعاً فصار في عم

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

٣١

١٢٦٨

شوال

٧

القاصر في التركة بولاية من القاضى وباع أعيانها من اللانفاق على القاصر فادعى رجل  
أبى أن يوصى من قبل الميت بدون اثبات شرعى يريد بذلك إبطال البيع المذکور فهل  
إذا كان البيع بالقيمة وكان للانفاق على القاصر يكون صحيحا فاذن ولا عبرة بدعوى  
المدعى المجردة عن الاثبات (أجاب) حيث صدر البيع صحيحا لازما عن له ولا ينافى ذلك  
شرعا لا يكون لاحدا من الابدور وجهه شرعى ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات  
شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة اشترت نصف بيت من مال كره يثن معلوم من  
الدارهم وصورة مجهول لا يعلم قدرها واستلمت بمجلس الذرابة بحضرة بيعة شرعية قام  
وجعل يدهى شفعة المبيع بسبب ان مال كره ملاصق للمبيع المذکور لدى المحاكم الشرعى  
فهل اذا شهدت البيعة بالشراعى على الوجه المذکور والمحال انهم يعرفون المبيع بعينه  
لا يلزمهم معرفة أسماء أصحاب الحد ودام كيف المحال (أجاب) يشترط التحديد فى  
دهوى العقار كما يشترط فى الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف  
الشهود الدار بعينه فلا يحتاج الى ذكر حدودها كما فى النور وشرحه والله تعالى أعلم  
(سئل) فى رجل له ثلاث دور ورثها من أبيه ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حصة  
سورتهم فانه كروا وضع اليد دعواهم وادعى ان مورثهم شاهدهم ورثه وهو يتصرف فيها  
بالهدم والبناء مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى  
يمنعه من ذلك ولا يثبت لهم دعواهم فهل لا عبرة بدعوى المدعى العاجز عن الاثبات  
الشرعى والمحال هذه ويكون الحق فى ذلك لواضع اليد (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى  
للمدعى بغير دعوته واثبات شرعى بعد دعوى صحيحة مسعومة شرعا والله تعالى أعلم  
(سئل) فى رجل يملك دارا ونصف أخرى بالميراث من أبيه من مدة أربعين سنة وزيادة  
وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع له قيمتها تلك المدة ثم مات وتركها  
لا يثبه والا فادعى ابن عمه لابن له حقا فيهما بالميراث والمحال ان أباه كان موجودا  
فى البلد ومثلهما لا يتصرف فيهما تلك المدة ولم يدع ولم ينازع فى شأنهما فانه كروا وضع  
اليدهما فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دهواه بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك وينفع من  
معارضة الوارث فى ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يمنع المدعى من المعارضة ان  
كان الامر ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مدينون بدين محيط  
بجميع ماله وله رقيق ادعى بعدم موت سيده ان السيد أعتقه قبل موته ولا يثبت له بذلك  
فهل لا يحكم بعتقه بدون اثبات بالوجه الشرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن  
الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا من مورثه وضع يده عليه  
بعد موت مورثه مدة نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيه بالبناء والهدم والايجار المدة  
المذكورة ثم باعه لآخر ووضع هذا الآخر يده عليه مدة عمره وهو يتصرف فيه بالهدم  
والبناء والايجار وغير ذلك ثم مات هذا الآخر ووضع ورثته أيديهم عليه وصادروا

يتصرفون فيه بالمدم والبناء والايجار حتى صرفوا في ذلك مبلغا جسيما فلا ن ادعى  
عليهم رجل بان المسكان المذكور وقف على جهة كذا مستندا في ذلك لورقة وجدها  
بذلك مقطوعة الثبوت ولم يثبت مضمونها شرعا والمحال انه حاضر موجود مشاهد  
لتصرف الاول والثاني ولورثته المدة الطويلة ولم يدع ولم ينازع ولم يكن ناظرا ولا مستحقا  
فما يدعيه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ولا بالورقة المقطوعة  
الثبوت (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مستطور والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا اقام فيها مدة حياته لم ينازع فيها احدا ثم  
توفي عن ورثة واستولى ورثته عليهم مدة طويلة ثم ادعى الاتن جماعة بانهم املكهم  
مع عدم اعتراف الورثة بذلك الدعوى والمدعون مقيمون بالناحية ولم ينازعوا  
ورثتهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالبناء والعمارة وغرس النخل  
وفير ذلك وكذا لم ينازعوا ورثته من بعده الى الآن فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى  
الجماعة المذكورين (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في  
الارث والوقف ووجود دعوى شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غائبة بارض  
الشام مع اولادها المذكور لها بعض امتعة في بلادها امانة بسدوكيلها والآن يريد عها  
تزرع امانتها امنة تملأ بانها امانة فافكردها فهل اذا لم يثبت امانات بالبنية  
الشرعية لا يجاب لذلك ولا يمكن من تزرع مالها من الوكيل المذكور حتى يتحقق امرها  
(اجاب) نعم لا يجاب نعم المذكور لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مات عن اربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ثم مات احدهم وهو  
صغير ومات الثاني قبل القسمة والآن اراد احد الاخوين القسمة واخذ ما حصه من  
تركة ابيه وما حصه من نصيب اخويه فغضبه الاخ من نصيبهما متعللا بانه اسقط حقه من  
نصيب احدهما ودين له على الثاني الذي مات وهو صغير بدون اثبات فهل لا يجاب  
لذلك ولا يسقط حقه بالاستقاط من نصيب اخيه ولا عبرة بدعواه الدين بدون اثبات  
شرعي وتقسيم التركة بينهما بالفرضة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا عبرة  
بمجرد تعاله بما ذكر والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارض يده على  
عقار مملوك له مدة تزيد على ثلاثين سنة يتصرف فيه تصرف المالك بدون معارض  
وكذلك والده من قبله وضع يده عليه ونحو تلك المدة ولم يعارضه احد ادعى رجل على  
واضع اليد المذكور ان العقار المذكور وقف على جهة كذا ولم يصدقه واضع اليد فيما  
ادعاه ولا بينة له على دعواه ويكلف المدعى المذكور وارضع اليد اثبات ان العقار مملوك له  
فهل لا يكلف بذلك ويكون وضع يده هو والده من قبله المدة المدة والسنين العديدة  
من اقوى الحجج ولا ينزع العقار من يده (اجاب) لا يكلف واضع اليد على العقار  
المذكور اثبات المالك فيه له واليد حجة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٨

واضعين أيديهم على بيت بطريق الارث عن أبيهما وما يتصرفان فيه مدة تزيد على  
ثمانين سنة ثم بعد مضي هذه المدة ادعت الآن امرأة انهما ملك النصف فيسه بطريق  
الشراعيان والدها كان اشتراهما منهن ما وبدها وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت فهل والحال  
هذه اذ لم تثبت المرأة المذكورة دهواها الملك فيه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون  
وجبه شرعي وتنع من معارضة واضعي اليد (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن  
الاثبات الشرعي ولا يعول شرعاً على وثيقة مفقودة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل توفي وخلف أمتعة في بيته الذي كان يسكنه مع زوجته وورثة زوجته المذكورة  
وأختين شقيقتين وبنات من غير تلك الزوجة ثم قبل ان ياخذ كل نصيبه توفيت الزوجة عن  
بنات خالتها وقد أوصت رجلاً يقوم بمصالحهما من تجهيز وغيره فادعت بنت الخالة مع الرجل  
المذكور ان الامتعة المذكورة لمورثتها وادعت ورثة الزوجة ان الامتعة لمورثهم فمن  
المصدق منهما (أجاب) اذا اختلف ورثة كل من الزوج والزوجة بعدم موتهم في متاع  
البيت فاقول لورثة كل فيما يصلح له وفي المثل ترك لورثة الزوج على قول الامام ومحمد  
المرجح لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كالورثين اختلفا وهما حيان كما يستفاد من  
كتاب المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه  
شرعاً فوضع البنون أيديهم على مخلفات والدهم مدة ثم مات أحد البنين عن ابن وعن  
أخويه ثم مات أحد الاخوين عن أخيه فقط ولم يعقب ثم مات الاخ الثالث عن ابنين ولم  
تقسم التركة الى الآن فاداد أحد ابني الاخ ان ياخذ نصيبه في جميع مخلفات أبيه فانه كـ  
ابن العم نسبه ومنعه من أخذ حقه من تركته أبيه فهل اذا أثبت ابن العم نسبه بالبينة  
الشرعية يسوغ له أخذ جميع ما يخصه من تركته أبيه قهراً عن ابن العم المذكور (أجاب)  
يقضى للوارث باخذ ما يخصه من تركته مورثه بعد ثبوت نسبه بالوجه الشرعي والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك مخلفات عن ابن باع غائب فوضع رجل أجنبي يده عليه بغير  
طريق شرعي وصار ياخذ عمره ويقتنع به مدة ولا ين حصر الاي المذكور واداد أخذ نخله  
من واضع اليد عليه فتم منه منكر الدعواه فهل اذا أقام الابن بينة بان النخل المذكور له  
بطريق الميراث عن أبيه يكون له أخذه ونزعه من واضع اليد عليه بغير طريق شرعي  
(أجاب) يعصى للوارث المذكور باخذ ما تركه مورثه من النخل بعد اثبات ذلك بالوجه  
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين ثم مات واحد عن ابنه  
والآخر عن ابن أيضاً وبني الابن الثالث ولم ياخذ استحقاقه من ميراث أبيه الا في الدار فقط  
ولم تحصل قسمة فيما عدا ذلك فهل يكون له المطالبة بنصيبه مما لم يقسم ولم ياخذ استحقاقه  
فيه ولا يمنعه من ذلك مضي اثنتي عشرة سنة حيث لم يحصل مانع شرعي من ذلك (أجاب)  
لا يستط الحقيق بطاولة الرمان قل لابن المذكور أخذ ما يخصه من تركته والده ويقضى له  
بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرق بثلث المال هما اذا توفي شخص

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢



من بيت المال وادعى آخرانه وهبه شيئا في حال حياته وعلمه وما زال واضعا يده عليه  
 فهل يكفون لبيت المال طلب ذلك منه ويضع يده عليه الا أن يشهد صحة الهبة شرعا  
 (أجاب) اذا مات شخص لا عن وارث يوضع جميع ما تركه في بيت المال ومن اهترف  
 بشئ لبيت وادعى انتقال الملك له فيسه بالهبة ونحوها يثمر برفع يده عن ذلك الشئ الا أن  
 يشهد دعاه بالوجه الشرعي فلو قال لي بيعة حاضرة في المصر أجعل الى المجلس الثاني وان  
 قال غائبة هنالكا يؤجل وفي الاقروية من الفصل الاول في انواع الدعاوى دار في بدرجل  
 ادماها رجل فادعى ذواليداته اشتراها من المدعى تنزع الدار من يده حتى يقيم البيعة  
 على الشراء وهذا قياس وفي الاستحسان ترك الدار في يده ثلاثة أيام ويؤخذ منه كفيلا  
 حتى يقيم البيعة على الشراء وفي فتاوى الاصل وبالقياض أخذ الامام خالي والقاضي الامام  
 انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية وهو واضع يده عليها مدة تزيد  
 على ثلاثين سنة فادعى الا أن رجل على واضح اليد ان له قريبا غائبا له حصية فيها  
 ويريد أخذها من واضع اليد لكونه قريبا له والحال ان الغائب لم ياذن له بذلك ولم  
 يوكفه في ذلك فهل والحال هذه لا يجب لذلك وليس للمدعى معارضة واضع اليد في ذلك  
 بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل ادعى على امرأة بان له من قبل جده ميراثا في دار تحت يدها فانكرت المرأة  
 دعواه وأظهر ورقة مقطوعة الثبوت وقدم على وضع يد المرأة المذكورة ونحو خمسين  
 سنة وزيادة فهل لا عبرة بدعوى الرجل المذكورة بمجرد دعوى الاثبات الشرعية ولا يعول  
 على ورقة مقطوعة الثبوت شرعا (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة  
 سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية فادأ أثبت الرجل المذكورة دعواه بالوجه  
 الشرعي قضى له بدعاه حيث لا مانع وان لم يشهد دعواه لا معارضة له مع واضحة اليد ولا  
 يقضى بمجرد الخط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بروج حمام بالميراث عن أبيه  
 ادعى شيخ بلده انه اشترى منه نصفها متعللا بوثيقة بيده مقطوعة الثبوت فانكر المالك  
 دعواه فهل اذا لم يشهد مدعى الشراء دعواه بالبيعة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة  
 بالوثيقة المذكورة ويمنع من منازعة المالك في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب)  
 لا يعمل بمجرد الخط فلا يثبت الشراء بمجرد تلك الوثيقة حيث لم يشهد مضمونها بالوجه  
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آلت لهم دار بالميراث الشرعي عن أبيهم  
 وجدهم استولى عليهم في غيبتهم وادعى انه اشترىها من قريب لهم زعم انه وارث  
 معهم فانكروا دعواه فهل اذا كان الملك ثابتا وصحة قائلهم ويعترف بانهم ولا أصولهم  
 من قبلهم ولم يشهد من ادعى الشراء له غير احق اصلا ولم يثبت الشرع منه أصلا بوجه  
 شرعي لا عبرة بدعواه ولا بوثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها شرعا بشهادة بنسبة  
 شرعية (أجاب) حيث اعترف وضع اليد بالملك في الدار للجماعة المذكورة بطريق

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٣

ذى القعدة

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

الارث ولم يثبت انتقال الملك له فيها بناقل شرعى يؤمر برفع يده عما اعترف لهم به وتسليمه  
 لهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل آل له حصه فى نخل عن ابيه بالميراث الشرعى باع  
 الحصه المذكورة لاخته بثمن معلوم وكتب بالبيع حجة من قاضى بالدهم ومضى على  
 ذلك مدة نحو ثلاث عشرة سنة فالا ن أنكر البائع البيع ويريد معارضة واضحة اليد  
 فهل بعد ثبوت البيع وصدوره صحيحا لازما بشهادة البيعة الشرعية لا يعتبر انكاره ولا  
 معارضته لو اضة اليد بدون وجه شرعى وينع والحوال هذه (اجاب) لا عبرة بانكار البائع  
 البيع بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة  
 على مهر معلوم وأعطاه اجارية كشف وجهه ومالكها الهاوقبضتها ثم أنكر التملك  
 ويريد استردادها فهل اذا ثبت التملك مستوفيا لشرائطه لا يكون للزوج الرجوع  
 فى الامة ولا عبرة لانكاره التملك بعد ثبوت عليه شرعا (اجاب) لا يصح رجوع  
 الزوج فيما وهبه ومالكه لزوجه حيث استوفى التملك شرائطه الشرعية ولا عبرة  
 لانكار الزوج التملك بعد ثبوت بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات  
 عن زوجته وبنته وأخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فادعى رجل يدين عليه وأثبتته  
 على يد القاضى فى وجهه الاخ ثبوتاً شرعياً فهل اذا أراد باقى الورثة إعادة الدهوى ثانياً  
 لا يجابون لذلك لان أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقي فى مثل ذلك (اجاب) أحد  
 الورثة ينتصب خصماً عن الباقي فى مال الميت وعليه فالغريم الميت اثبات دينه فى  
 وجهه أحدهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على نخل وشجر وساقية عن ابيه  
 عن جده من مدة اثنتين وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى أملاكهم  
 من غير منازع ولا مدافع له تلك المدة والا ن يدعى رجل انها ملكه ولم يدع ارباً فانكر  
 المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضراً ومشاهداً لتصرف واضح اليد وهو  
 ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع ينعى من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضي تلك  
 المدة وينع من معارضة واضح اليد (اجاب) نعم لا تسمع دعواه بما ذكر والحوال هذه  
 والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن أولاده دون البلوغ وترك دوراً له يجوار  
 شيخ بالدهم فاتبعهم الشيخ المذكور تعبا شديداً الصغرهم فخرجوا من البلد مدة من  
 السنين حتى بلغوا ثم رجعوا الى البلد فوجدوا شيخهم المذکور وضع يده على الدور  
 المذكورة وبنى فيها فطلبوا منه فوضع بعضهم فى السجن فاستدعى البعض الثمانى  
 للحاكم السياسى بخروجهم من تحت يده الى شيخ آخر فاجابهم الحاكم المذکور الى ذلك  
 وطلبوا دورهم من واضح اليد المذکور فادعى الشراء منهم وأتى بوثيقة خالية من البيعة  
 الشرعية فلم يثبت له بها شئ هنذا كما كم الشرعى فهل اذا لم يثبت له شئ يجبر على تسليم  
 الدور للورثة ولو بنى فيها (اجاب) لا يعمل بالمخط فلا يقضى القاضى بالشراء المدعى به  
 بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له دين على آخر طلبه

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٢٦٨

١

منه فانكروه و جده جدا كيا فثبت رب الدين دعواه بالبيعة الشرعية وأخذ منه لدى  
القاضي ثم بعد ذلك أراد الدافع للدين ان يطالب رب الدين بردهما أخذ منه متعللا بأنه  
كان دفعه له قبل ذلك ولا يئنه له على دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة  
عن الاثبات (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم  
(سئل) في جماعة واضعين أيديهم على نخل آل لهم بالميراث عن مورثهم من نحو ثلاثين  
سنة وهم ينتفعون بثمره ويدفعون ما عليه من الأموال الى الديوان فالان ادعى عليهم  
آخرون بأنه وقف وأظهروا بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت مضمونها بشهادة بيعة  
شرعية والحال انهم حاضرون موجودون مشاهدون لتصرف واضعي اليد المدة المذكورة  
ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعى فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات  
الشرعى ولا عبرة بالوثيقة المقطوعة الثبوت (أجاب) لا يقضى بالوقف بمجرد دهوى  
المدعى ذلك بدون اثبات شرعى وحجج الشرع ثلاث البيعة والاقرار والكل وليس  
الصك منها فلا يقضى بمجرد دعواه الله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا من أبيهم عقارا  
واقسموه بينهم بالفريضة الشرعية وصار كل واحد منهم واضعا يده على نصيبه ثم بعد مدة  
بنى أحدهم دارا خارجة عن ملكهم وكانها من ماله خاصة لنفسه ويريد أقراره بمشاركته  
في تلك الدار فهل اذا ثبت بنساقه الدار من ماله خاصة ولم تكن الأرض مشتركة بينهم  
لا يجابون لذلك وتسكون للباني فقط (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث لم يثبتوا  
دعواهم الاشتراك في الدار المذكورة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له دار وله قريب أعارها له لسكناء ومات رب الدار عن ورثة طلبة وارفع يد المسنعة عنها  
فادعى ان مورثهم ملكها له في حال حياته بطريق الهبة ولا يئنه له على دعواه ولا حجة  
معه فهل يؤثر برفع يده عنها وتسليم لورثة الميت ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى  
(أجاب) يؤثر المستعير المذکور برد الدار لورثة المعبير حيث لم يثبت دعواه التملك من  
المورث حال الصحة بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب  
في الجهادية وعن زوجته وترك ما يورث عنه مشراعا ومن جملة ماتر كه دار فتعدي عليها  
رجل أجنبي ووضع يده عليها بتغير حق فخصم الابن المذکور من غيبته وطلبها من واضع  
اليده فادعى واضع اليد انه اشتراها من مورثه وعجز عن اثبات دعواه فهل اذا لم يثبت  
المدعى دعواه الشراء بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤثر بتسليم  
الدار لمنفعها (أجاب) يؤمر واضع اليد المذکور بتسليم الدار لو ارث المالان حيث  
اعترف بالمالك في المورث ولم يثبت دعواه شرائها منه حال حياته بالوجه الشرعى والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وورثة غيرهما فادعت إحدى الزوجتين  
المذکورتين في وجه الورثة بان لها دين على زوجها الميت المذکور من مدة تزويدها  
خمس وعشرين سنة والحال انهما حاضرة مقيمة مع الميت المذکور في البلد ولم تدع عليه

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

٢٢ ١٢٦٨

٢٣ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

بذلك ولم تنازعه تلك المدة فهل لا تسمع دعواها الدين والحال هذه مع الانكار فيها  
(أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده  
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نخلا بثمن معلوم من الدراهم  
واستولى عليه المشتري مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة ثم مات المشتري عن وارث فوضع  
الوارث يده على النخل وصار يتصرف فيه بعد موت أبيه مدة تزيد على تسع عشرة سنة  
فادعى الآن اولاد البائع ان والدهم وهب لهم النخل قبل بيعه للمشتري فانكر وارث  
المشتري دعواهم والحال انهم حاضرون في البلد ومشاهدون للبيع واتصرف المشتري  
وتصرف وارثه من بعد المدة المذكورة وهم ساكتون من غير منازعة ومن غير مانع  
يمنعهم من الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بعد ذلك (أجاب) لا تسمع دعوى الهبة حيث  
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا خربة من  
ماله لنفسه خاصة دون اخوته ثم بعد ذلك باعها لامرأة بثمن معلوم من الدراهم واستولت  
عليها وصارت تتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة ثم  
ماتت المرأة عن ابن فوضع الابن يده على الدار ثم مات البائع عن ابن وعن اخوين فادعى  
الاخوان ان الدار مشتركة بينهم وانهم ما كانوا اشترىها مع اخيهما الميت سوى فأنكر  
وارث المرأة المشتري دعواهما والحال انهم حاضرون في البلد وعالمان بالبيع  
ومشاهدان لتصرف المشتري ووارثهما من بعد المدة المذكورة وهما ساكتان من  
غير منازعة ومن غير مانع يمنعهما فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما بعد ذلك حيث أنكر  
واضع اليد دعواهما (أجاب) حيث باع الرجل المذكور الدار بخبرة اخويه وعلمهما  
بالبيع وسكوتهم عن الدعوى بشئ من هذا لا تسمع دعواهما الملك فيها بعد ذلك والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك معصرة ومكانا وقفهما على نفسه مدة حياته ثم  
من بعده يكوّن ابلى اولاده واولاد اولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم فاذا انقرضوا  
جميعا يكونان وقفا على الحرمين الشريفين ثم مات الواقف عن اولاده فوضعوا أيديهم  
على الوقف ثم ماتت الاولاد عن اولادهم جيل بعد جيل وهم واضعون أيديهم على  
الوقف مدة طويلة تزيد على مائة وعشرين سنة من حين الوقف الى الآن فادعى الآن  
جماعة انهم يستحقون حصصا في الوقف المذكور وعن اجداد اجدادهم ولا يبيّن لهم  
على دعواهم فهل والحال هذه اذا لم تثبت دهوى المدعى الاستحقاق في الوقف المذكور  
بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات بدون مسوغ شرعى (أجاب) نعم  
لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تلك  
نور جارية وبيعة شرعية بيدها ثابته المضمون بالبينة الشرعية استاجر احد  
زوجها من اباحة معصرة بيعة بخبرة بيعة واقترض منها بعض دراهم معلومة القدر  
ووجبه روقا بيده بخبرة والاّ الآن مات قبل الدفع لها عن ابن قطابت عنه النورج



والاجرة فانكره ووجهه جدا كليا ووجهه جدا لاجرة والدين الذى على ابيه لهما فهل لا يجب  
لذلك حيث كان الحق ثابتا لها فى النورج ويكون لها أخذه والرجوع باجرته فى تركته  
بعد اثباتها واذا انكر الدين الذى على ابيه يكون لهما تخليفه عليه (اجاب) يتعلق  
الدين بتركة الميت فلامرأة المذكور المطالبة بدينها من بدل القرض والاجرة فى التركة  
بعد ثبوته بالوجه الشرعى ويؤثر الوارث بتسليم النورج لما له من التركة حيث ثبت المالك لها  
فيه ولم يثبت انتقاله للمتوفى بنقل شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ضاعت منه عجلة  
جاموس بنت جاموسته فوجدوها عند رجل بعد سنة فسأله عن ملكها لها فاجابه بأنه  
اشترها من رجل آخر فاحضر هذا الرجل الذى يدعى الشراء منه لدى نائب الشرع  
وسئل عنها فاجاب بانها ليست هذه التى بعته لك وليست بنت جاموسى ثم بعد ثمانية  
ايام رجع وقال نعم هى التى بعته لك وهى بنت جاموسى وسبب عدم معرفتى لها والى  
تظري والحال ان عينيه سليمتان فهل اذا كان مع المدعى الخازج بينة تشهد له بانها  
ملكه فثبت عنده من جاموسته ولم يثبت ذواليد ملكا بائعه لها يعضى له بها (اجاب)  
يعضى للمدعى الخازج بالجملة حيث أثبت دعواه بالوجه الشرعى والتناقض فيما لا يخفى  
يمنع سماع الدعوى فلا تسمع دعوى النماج من بائع المدعى عليه لو عجز ذواليد عن اثبات  
دعواه ملكا بائعه وآل الامر للرجوع عليه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن عميه  
العصبة ثم مات كل من العمين عن ورثة فاراد الورثة فسمه تركة للمتوفى المذكور فحضر  
قاضى بلدهم وسمع القضية وشهدت بينة بموت المتوفى المذكور عن عميه المذكور بن  
وبعوت العمين عن ورثتهما المذكورين وقضى بذلك وفسمت تركته بين الورثة على  
موجب ذلك وأخذ كل وارث من ورثة العمين المذكورين نصيبه وحازه وكتب القاضى  
حجة بذلك ثم بعد مضي سنتين قام ورثة أحد العمين على ورثة العم الآخر وادعوا عليهم  
بان المتوفى المذكور انما توفى عن والدهم فقط دون العم الآخر وأنه مات قبل المورث  
الاصلى يريدون بذلك منعهم من الميراث وأخذ جميع ما خلفه الميت المذكور وحرمان  
ورثة العم الآخر فالحكم فى ذلك ومن الذى تقدم بينته (اجاب) متى اختلفت الورثة  
فى تاريخ موت الاقارب فالينة بينة من يدعى زيادة الارث والنول قول من يذكر الزيادة  
أو ينكر الارث بالكتابة كذا فى الخبرية فحيث قامت البينة او لا على ميراث العمين  
وانتقال هذا الارث لورثتهما بموتهما بعد ذلك وقضى بما ذكر وافتسمت الورثتان تركته  
المورث الاصلى المذكور فلا عبرة بدعوى ورثة أحد العمين بموت مورث الآخر بن قبل  
موت المورث الاصلى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة ادعوا على رجل  
أجنبي بمبلغ معلوم من الدراهم بمقتضى ورقة حساب وجدوا بعد موت مورثهم  
فانكر دعواهم والحال ان مورثهم كان موجودا حاضرا قبل موته أكثر من خمس عشرة  
سنة وهو ساكت لم يدع بذلك ولم يمارع فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه ولا عبرة

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٨

٤



فيه كالتقود والمواشي والخماس والفراس وتحو ذلك يكون القول للحى منها ما يمينه  
 فيقبل قول الزوجة المذكورة بيمينها فيمأذ كروا الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك دارا ونخلا بالميراث عن أبيه من مدة ثمانين سنة وهو يتصرف فيه من  
 غير منازع له ثم مات وترك ماذ كروا لانه من مدة خمسين سنة أيضا والآن يدعى رجل  
 أجنبي بأن له حصة في الدار والنخل عن أبيه والحال أن أباه كان موجودا في البلد ولم يدع  
 ولم ينزع مدة تزيد على خمس عشرة سنة بغير عذر شرعى فأنكر المدعى عليه دعواه فهل  
 إذا لم يثبت ذلك المدعى دهـ آه بالبينـة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة ويمنع من منازعة  
 رب الدار والنخل فيه ما يدون وجهه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الرجل  
 المذكور إذا كان الواقع ما هو مـسـطـور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على  
 آخر بقدر معلوم من الدراهم ثمن جاموسة من مدة خمس عشرة سنة وزيادة فأنكر المدعى  
 عليه دعواه فهل إذا كان المدعى حاضر ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع يمنعه من  
 الدعوى والطلب لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد  
 مضي هذه المدة إذا كان الواقع ماذ كروا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا من مدة  
 أربعين سنة وزيادة وهي تتصرف فيه لنفسه خاصة ثم بعد ذلك باعتها لولادها ثم بعد ذلك  
 ماتت عن أولادها المذكورين وهن ولدى ابن فادعيان لها حصص في المكان المذكور  
 آت لها بالارث عن جدتها ولا بينة لها على دعواهما فأنكر المدعى عليهما دعواهما  
 فهل إذا لم يثبت ادعواهما بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات (أجاب)  
 نعم لا عبرة بدعوى ابني الابن والحال هذه حيث كانا خارجين والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك دارا بالارث عن أصوله غاب عن وطنه مدة من السنين فوضع رجل أجنبي  
 يدعى على الدار بغير وجه شرعى ثم رجح مالك الدار إلى بلد وأراد تزعم الدار من واضع اليد  
 عليها فتعلل عليه بأنه اشتراها من فلان وأظهر ورقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه  
 لا عبرة بالوثيقة المذكورة التي لم يثبت مضمونها شرعا ويكون لرب الدار تزعمها من واضع  
 اليد عليها إذا ثبت الحق له فيها بالبينـة الشرعية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس  
 عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجوده شرعى فإذا لم يوجد مانع من سماع دعوى  
 الرجل المذكور يقضى له بتلك الدار بعد اثبات ملكه فيها بالوجه الشرعى والله تعالى  
 أعلم (سئل) في أرض مباحة بجوار جبل بنى فيها بعض العرب منازل وسكنوها مدة  
 ثم تركوها جميعا وبنوا منازل في جهة أخرى ونحرت وصارت كما كانت أولا ببناء فيها  
 أصلا وبعد مضي نحو أربعين سنة وزيادة بنى فيها بعضهم مكانا بآذن من كان بانيه قبل  
 اندراسه وأمره بأن يبنى فيه ما شاء وأعطاه له وملكه آياه بحضرة بينة شرعية فبناه منزلا  
 لنفسه من ماله وقرس فيه نخلا ولوا بعد موت المالك للباس فى بنحو ثمان سنين أو إذا بانه  
 منازعة الباقى وأخراجه منه منكر التملك أبيه له فهل إذا كان تملك أبيه له قبل بنائه

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٠

ثابتاً بالبينّة الشرعية لا يحياى ابنه لثا و يمنع من معارضة المسالك فى ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) لا معارضة للأبن المذكور حيث كان الأمر ماضياً و مستوراً على فرض كون أبيه مالاً لا يصلح للمكان المذكور حيث أثبت واضح اليد انتقال الملك اليه من قبله بناقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى أولادهم يملكون منزلاً آل اليهم بالارث عن أصولهم مشترعينهم سوى ية تعدى أحدهم لكونه ذاشوكة وأخذ قطعة منه فهرأعنه من غير قسعة و بناهاه من لا مستقلاً ثم بد ذلك مات ذواشوكة فهل اذا تحقق ما ذكر يكون لكل من أولادهم أخذ ما يخصه من المنزل المذكور بطريق الارث ولا يسقط مدته ولو طالت المدة حيث كان الارث فى أرض المنزل الذى استولى عليه أحد الشركاء ثابتاً للجميع بالوجه الشرعى (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فتقسم أرض المنزل المذكور مع باقي الاصل بين جميع الورثة وليس لأحد منهم أخذ شئ زائداً عما يخصه فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل معه قطعة أرض واضح يده عليها منذ سنتين سنة و زيادة و الآن ظهر رجل يدعى عليه انها ملكه و الحال انه لم يكن معه بينة سوى مجرد وثيقة تشهد له فهل لا تسمع دعواه حيث لم تكن معه بينة شرعية (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الارث والوفى و وجوده شرعى كما فى الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر حقاً عينه متمسكاً بورقة فهل تعتبر هذه الورقة بغير شهادة الشهود أولادهم من شهادتهم والحكم بما يشهدون به (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والقرار والذكول ولا يعول شرعاً على صك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر بقدر معلوم من الدراهم فأنكر المدعى ما يدعى دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك داراً واضح يده عليها مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها لنفسه بمدة موبناة و غير ذلك تلك المدة فالآن ادعى رجل أنه يستحقها بطريق الميراث فانكر واضع اليد دعواه مع ان مورثه كان موجوداً ولم يعارض ولم ينازع وهو حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد ثلاثين سنة ولم يمنعه مانع شرعى من الدعوى فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) اذا تحقق على مورث المدعى ما يوجب عدم سماع دعواه فى ذلك بالوجه الشرعى لا تسمع دعوى وارثه فيه والله تعالى أعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة اشقاء وابنهم ومورثوا عن أبيهم وعن أجدادهم بيتاً ونحوه لا وصاروا يتصرفون فيها كما تصرف أباهم وأجدادهم من صغرهم الى أن بلغوا سن الشيخوخة ولم يوجد لهم منازع فى المدة السابقة من زمن جددهم الى الآن ثم ادعى رجل الآن الشركة لهم والحال انه كان موجوداً فى زمن أبيهم ولم يدع بذلك الى الآن فهل تسمع دعواه الآن ام كيف (أجاب) من المقرر فى كتب المذهب ان الدعوى لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٤

٢١٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٨

١٢٦٨

٣٠



الافى الارث والوقف ووجوده شرعى ومن ذلك يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل)  
 فى رجل غائب له دار تتر كها تحت يدين أخيه من مدة أربعين سنة ثم مات ابن أخيه عن  
 أولاد واضعين أيديهم عليها كذلك والآن يدعى رجل أجنى بأنه قريب لا ولد بنت  
 الغائب ويريد أن يأخذ حصته فى الدار المذكورة دارا قبل المحكم بموت الغائب فهل  
 لا يجب لذلك سيما وهو لم يثبت قرابته للغائب (اجاب) نعم لا يجب اب الرجل المذكور  
 لذلك بمجرد دعواه المذكورة والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تدعى على  
 زوجها بعد طلاقها منه بحلى وفرش ودراهم فاندكر دعواها وجود ذلك ولا بينة ولا سند  
 بيدها على ما تدعى به فهل لا عبرة بدعواها الجردة عن الاثبات ولا يكون لها مطالبة  
 بما تدعى به بدون وجه شرعى (اجاب) البينة على المدعى واليمين على من انكر فلا  
 يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ادعت  
 بعد موت زوجها بامتنعة وفرش ونحاس واشياء غير ذلك مما يصلح للرجال والنساء مما هو  
 فى بيت زوجها وتحت يدها من متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه بأنه ماسكها وبعض  
 ورثة الزوج ينكر ذلك فهل يقبل قولها فى ذلك بيمينها (اجاب) نعم يكون القول للزوجة  
 بيمينها فيما ذكره حيث لا بينة لورثة الزوج على المالك لمورثهم فى ذلك والله تعالى اعلم  
 (سئل) فى ثلاثة اخوة بنوا بيتا من مالهم فى حال حياة عمهم فادعى ورثة العم ان لهم فيه  
 النصف متعللين بأنه الاكبر وان السنوية التى كانت لهم من الديوان لم تخصص باسم  
 واحد بل كانت روكية بين الجميع فهل لا يجب ان يكون لذلك ولا حق لهم فى البيت المذكور  
 والمحال ما ذكره لا سيما وقد كان العم منفردا عنهم فى محل ومعيشة وحده (اجاب) ما باناه  
 الاخوة المذكورون لانفسهم من مالهم مملوك لهم خاصة وايضا لورثة عمهم والمحال هذه  
 معارضتهم فى ذلك بدون وجه يوجب احديث كانت اليد للاخوة المذكورين والله تعالى  
 اعلم (سئل) فى جامع ومئة مشتركة بين رجلين لكل واحد نصفها فهاكت بأففة سماء  
 فادعى احدهما الشريك على الآخر انه باع له نصيبه فيها قبل الهلاك بشئ معلوم فى ذمته  
 فانكر الشريك الآخر دعواه ولا بينة للمدعى على دعواه فهل يكون القول قول  
 الشريك المدعى عليه بيمينه ولا عبرة بدعوى المدعى الجردة عن الاثبات الشرعى  
 (اجاب) البينة على من ادعى واليمين على من انكر ولا عبرة بالدعوى الجردة عن الاثبات  
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر دارا فى بلاد الريف بعشرة ريالات  
 معاملة ووضح يدها بمدة اثنى عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى  
 املاكهم والآن ادعى عليه جماعة بان لامهم فيها حصته ويريدون اخذها من واصله  
 عليها واخذها فيها بالشفعة والمحال انهم حاضرون البيع والتسليم ومشاهدون لتصرفه  
 فيها المدة المذكورة ولم يكن عندهم بيعة تشهد بان لامهم فيها حصته سوى البائع الذى  
 باع فقط يريد بذلك السعى فى نقض ما تم من جهته فهل يكون الحق فيها الواضح اليدها

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٩

محرم  
٣

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٢٦٩

٩

ولا عبره بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية ولا بتصدق البائع لها بان لا مهم فيها  
 حصصة بغير دفعه (اجاب) نعم لا يكون للجماعة المذكورين انتزاع الدار من واضع الدار  
 عليها اعتبر بدعواهم المذكورة والمحال هذه حيث كان جاحدا والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دارين وقيصرهما فادعى أحد  
 البنين بان ابيه تبرع له بواحدة منهما فانكر باقي الورثة دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه  
 النسخ له بالبنين الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة ويقسم جميع ما تركه  
 الاب بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ولا يكون لاجدهم الاختصاص بشئ من  
 التركة المتركه بدور مخصص شرعي (اجاب) اذا لم يثبت الابن دعواه الهبة في الدار  
 المذكورة حال حياة أبيه وصحته بالوجه الشرعي لا يكون له الاختصاص بما عاين  
 به من كباقي التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 اشترى منزلا من مال له من مدة عشرين سنة وهدم فيه وبني مرتين بمراى جماعة من  
 جيران المنزل وهم ما كتون بلا دعوى ولا مانع لهم من الدعوى عليه ثم ادعوا بعد هذه  
 المدة ويدعوا مشاهدا ما ذكر ان هذا المنزل بعضهم من ملكنا الجاور والمحال ان المشتري  
 المدكر اشتراه من هذا البائع المسد ههنا الجاور له من مدة فوق هذه ولم يدعوا  
 عليه هذه الدعوى ولا مانع لهم منها فهل لا تسمع منهم الآن بعد مضى هذه المدة مع  
 مشاهدتهم للهدم والبناء ولوزعوا ان لهم بينة تشهد لهم بما يدعون (اجاب) نعم  
 لا تسمع الدعوى ان كان الامر ما ذكره وطالب البينة من المدعى عند الانكار  
 فرع سماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض فيها  
 نخيل يسحقون ويقتالون مع اهلهم القدر عند ملاكهم وبقربهم من قلة وذلك بالارث  
 عن اصولهم واصول اصولهم واضعون أيديهم على ذلك مدة تزيد على مائة  
 سنة ويتصرفون فيما ذكروا لا تسمعهم والآن ادعى جماعة ان لهم في ذلك النخل حصصة  
 معلومة متعلين ان مودتهم وعهدهم دفع ادراهم لمورث واضعي اليد على ان يشترطوا بها  
 فخلا تركة فانكروا ودعوا اليه بدعواهم مع ان مودتهم وعهدهم كانا موجودين مدة تزيد  
 على خمس عشرة سنة ولم يدعوا ولم يعارضوا حتى ما قاتلوا لا تسمع دعواهم والمحال هذه  
 سيما وهم يجهلون ههنا ادعوا من النخل المذكور وهل اذا تغلبوا واخذوا نصف ثمر  
 النخل بسبب قوتهم وضعف المدعى عليهم يمنعون من ذلك التعدي (اجاب) صرحوا  
 بان سكوت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة مانع لدعوى وارثه ذلك بعد وفاته  
 وبان من شروط الدعوى معلومية المدعى به وبان على الغاصب رد ما غصبه وضمان  
 ما تلفه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخيل بالشرع الشرعي  
 من مدة ثمانين سنة وزيادة والآن ادعى عليه رجل اجنبي بان له حقا في النخل  
 المذكور عن أبيه فانكر المدعى عليه دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعوى

المدعى المذکور المجرى عن الاثبات الشرعية لاسمها والمدعى شاهد المدعى عليه تلك  
 المدة المذکور هو وأبوه وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كهم المدة المذکور  
 ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك (أجاب) لا يقضى للمدعى المذکور  
 بدعاه على فرض سمع دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 يملك نخلا معلوماً باع نصفه لم رجل بثمن معلوم بموجب وثيقة بذلك ثابته المضمون ثم بعد  
 مضي خمسة أشهر باع للمشتري المذکور النصف الثاني بثمن معلوم بموجب وثيقة أيضاً بد  
 المشتري من مدة اثنتي عشرة سنة والآن مات البائع عن ورثة فادعوا بان مورثهم باع  
 النصف الاول فقط دون الثاني فانكر دعواهم فهل اذا أقام المشتري بينة شرعية بشراء  
 النصف الثاني يقضى له به ويمنعون من معارضة فيما اشتراه من مورثهم بدون وجه  
 شرعى (أجاب) اذا أثبت المشتري دعواه الشراء في النصف المذکور كوربه مدشراء  
 النصف الاول بالوجه الشرعى قضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل اشترى قطعة أرض من آخر بثمن معلوم ووضع يده عليها وتصرف فيها بالبناء وغيره  
 من مدة ثلاثين سنة وزيادة ثم بعد ذلك مات البائع فارادت زوجته ان تدفع للمشتري  
 قطعة أرض فيها بناء في نظير ما يدفع لها الأرض المشتراة من زوجها بطريق البديل  
 فامتنع المشتري من ذلك فانكرت الزوجة بيع زوجها المتوفى فهل اذا ثبت الشراء  
 بالوجه الشرعى لا عبرة بانكارها للبيع بعد ثبوته وتمنع من معارضة المشتري بدون وجه  
 شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بانكار الزوجة المذکور بيع زوجها بعد ثبوته بالطريق  
 الشرعى وتمنع من المعارضة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث  
 طاحونة بالميراث عن أبيه من مدة أربعين سنة وزيادة وهو يتصرف فيها بالانتفاع  
 لنفسه من غير منازع له هذه المدة والآن يدعى رجل من أهل البلد مقیم فيها ما شاهد  
 لتصرفه بان الثلث المذکور له فأنكر وادعى المدعى المذکور ان الثلث المذکور له فأنكر  
 دعواه بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجرى عن الاثبات الشرعية ويمنع  
 من معارضة المالك في ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) لا يقضى لمدعى مجرد دعواه  
 من غير اثبات شرعى على فرض سمعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
 نخلا تعدى عليه رجل آخر وأخذ منه بغير طريق شرعى فصار رب النخل ينازع في  
 شأنه مدة فلم يقدر على تحليصه ثم مات رب النخل عن ابن بالغ فنازع واضح اليد على  
 النخل فادعى بانه اشتراه من أبيه ومعه بينة بالشراء فأنكر البائع له وسئل البينة  
 المستشهد بها فانكرت وقاتل لا تعلم بياعه هل لا يجب ذلك المدعى الدعواه اذا لم يثبت  
 شراءه من أبيه بالبينة الشرعية ويكون لرب النخل الوارث أخذ نخله من واضح اليد  
 عليه حيث كان الحق ثابتاً له في يد أبيه بالبينة الشرعية ولا يسقط حقه منه ولو طالت  
 المدة حيث كان واضح اليد قرابان النخل لمورث المدعى المذکور (أجاب) نعم يقضى

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٥

لوارث رب الخيل بها اذ لم يثبت مدعى الشراء دهواه المذكورة بالوجه الشرعى حيث  
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى قصبة محراض لامرأة وسط طاحونة ولم يكن جائب  
 القصبة حيطان تسندها فبينما هم سارجل بالمقاولة بقدر معلوم من الدراهم فكثرت فحو  
 ثلاث سنين وتهدمت بسبب رج الطاحونة وعدم شئ يسندها من جوانبها من  
 الحيطان فارادت أن تسلك المقاول بدنائها من ماله ثانيا متعلقة بانها مكثت مدة قليلة  
 فهل لا تجاب لذلك والحال هذه خصوصا وقد بيناها المقاول المذکور بحكم الشروط التى  
 شرطوها كإعادة الجارية فى ذلك (أجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذکور  
 بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قسم ثانى الجيزة بما حاصله أن مأذون  
 أم حنا كان لوالده سنة وأربعون أصل نخيل وسابن الامكان التمر رخيصا وكان  
 دلى النخل المذکور مظالم فحجز عن ذلك النخل وتركه لمخاله ثم توفى ذلك الرجل ونحاله  
 أيضا فوضع يده عليه وارث خاله فطلبه أولاد المالك فادعى واضح اليدان مورثه اشتراه  
 من صاحبه مورثهم فطلبناه لاثبات ما ادعاه وهو الشراء الشرعى فلم يحضر وثيقة ولا يذنه  
 بل أحضر اثنين يشهدان باننا سمع انه اشتراه ولكن لم يحضر عقد البيع ولا نعلم الثمن  
 فهل تنفع هذه الشهادة أم لا وهل اذالم تنفع هذه الشهادة لا يضر طول المدة حيث انه  
 ميراث من والدهم وانهم فقراء ضعفاء ولم يكونوا فى أغلب الايام مقيمين بالبلدة لكونهم  
 معذنين للاشغال والمظالم (أجاب) ان لم يتحقق من مورث الورثة المذکورين تملك  
 النخل بخاله بسبب من اسباب الملك وكان وارث الحال الآن مقرا باصل الملك لابن أخت  
 مورثه وادعى شراؤه من مالك النخيل كما هو مذکور يكلف واضح اليدان اثبات شراء  
 مورثه من امه لا بصرى شرعى فادعى ان لم يشهدوا يؤمر بالتسليم ولا يضر طول المدة والحال  
 هذه ولا عبرة بشهادة الشهود على الوجه المذکور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اشترى  
 من جماعة دارا خربة وتصرف فيها بالهدم والبناء وصاروا ضعايده عليها نحو عشرين سنة  
 من غير منازع الا فالا تسمى الجماعة على المشتري انهم باعوها بالا كراهه فهل لا تسمع  
 الدعوى بعدم مضي هذه المدة ولا يجابون لذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس  
 عشرة سنة الا فى الارث والوقف وجود مذكر شرعى على ما فى الدراهم والاختار والله تعالى اعلم  
 (سئل) فى رجل باع لاخر نخلا وبمورثته وأقاربه حاضرين علم ذلك ثم بعد موت البائع  
 ادعى ورثته الدين كنوا مشاهدين لبيع مورثهم النخل المذکور بانه لهم ميراثا عنه  
 وأنكروا بيع مورثهم ودعى بعض أقارب البائع أن النخل ملكهم وأنكروا ملك  
 البائع فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه اذا قامت بينة تشهد ببيع مورثهم وبحضور  
 بعض الأقارب وقت البيع وسكوتهم عن الدهوى بالاعذار شرعى (أجاب) نعم لا تسمع  
 دعوى القريب الملك فيما باعه فريسه حيث يمكن حاضرا وقت البيع وعالميا به  
 وسكت من غيره مذكر كما لا تسمع دعوى من يدعى ارثا عن من ثبت بيعه النافذ والله

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٠



١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٤

٢٦٩

٢٤

تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا مقتربا بابه في حال صحته وسلامته لامرأة  
 بشمن معلوم فبعد أن وضعت المرأة يدها عليه وعمرته مات البائع عن ورثة فاراد  
 ورثته منازعتها فيه منكرين لبيعها فهل إذا كان البيع من مورثهم ثابتا بالبينة  
 الشرعية لا يجابون لذلك ويعنعون من معارضة ما فيه بدون وجه شرعي (اجاب) ليس  
 لورثة البائع معارضة المشتري المذكورة حيث ثبت بيع مورثهم لمحال صحته بالوجه  
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لآخر بشمن معلوم من مدة  
 تزيد عن ثلاثين سنة بموجب وثيقة بيد المشتري وهو يتصرف فيها من غير منازع له  
 تلك المدة والآن يريد ابن البائع منازعتها فيها منكر البائع أبيه متعللا بأنه لم يكن  
 موجودا وقت البيع فهل إذا مات الشهود المذكورون في الوثيقة وكان هناك بينة  
 غيرهم تقبل شهادتها على البيع ويمنع الابن من معارضة المشتري بدون وجه شرعي ولا  
 عبرة بتعلله المذكور (اجاب) تقبل الشهادة على البيع وإن لم يذكر اسم الشاهد في صك  
 التبايع وليس لو ارث البائع معارضة المشتري من المورث حيث ثبت بيع مورثه حال  
 صحته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة بقيمة آل لها حصّة في بيت  
 عن أبيها بالميراث الشرعي وضع أيديهم عليها باق ورثة الميت وبعدها لو غها طلبت رفع  
 أيديهم عنها فادعوا أن أمها باعها لهم بطريق الوصاية عليها فأنكرت البنت والام  
 الوصاية والبيع فهل إذا لم يثبتوا بيع الام بالوصاية بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك  
 ويكون لها تزعم من أيديهم إذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) نعم يكون لها  
 نزاع تلك الحصّة من واضي اليد عليها والحال هذه حيث اعترفوا باصل الملك لها فيها  
 ولم يثبتوا دعواهم انتقال الملك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا  
 هي وابنها اتلها بالارث وهي واضعة يدها عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة هي  
 ومورثها من قبلها يتصرفان فيها لنفسهما من هدم وبناء وغير ذلك فلا تادعوا امرأة  
 انها تستحق فيها حصّة بطريق الميراث فأنكرت واضعة اليد دعواها مع أن مورثها كان  
 موجودا وشاهد التصرف في المورث وزوجته مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يعارض ولم  
 ينزع بلا عذر حتى مات فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المدعية (اجاب)  
 سكوت المورث عن دعوى الملك خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي ما لم يسمع دعوى  
 وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها ادعى  
 رجل على جماعة واضعين أيديهم على أحد وعشرين من أصل نخيل معينة بأهال الملك والده  
 وكان واضع ما يدها عليها وإن والده حال حياته خرج من بلدته التي فيها النخيل في سنة  
 ١٢٤٧ فوضعهم المدعى يدها عليها ورثها تحت يد رجل معين ثم إن المورث رهنها عند  
 مورث المدعى عليهم ثم توفي والده من نحو خمس سنين عن ورثة منهم المدعى وتوفي مورث  
 المدعى عليهم عنهم وانهم واضعون أيديهم على النخيل بغير حق ويريد رفع أيديهم عن

٢٥

١٢٦٩

حصته منها فلما سئل المدعى عليهم أجابوا بوضع أيديهم على التخييل بطريق الارث عن  
 مورثهم وان مورثهم اشترى ما من ماله كما علم المدعى المذكور من مدة تزيد على  
 عشرين سنة وكا والى المدعى مقيم بالناحية ومباشر ذلك جميعه وأنكر وأما عدا ذلك  
 (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود  
 هذا شرعى كما صرح به العلماء وصرحوا أيضا بان سكوت المورث عن الدعوى خمس  
 عشرة سنة بلا مانع شرعى كغيبته مانع من سماع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث  
 يثبت في حق وارثه وصرحوا أيضا بان من باع شيئا وبعض أقاربه حاضر عالم بالبيع  
 لا تسمع دعواه انه ماله بعد ذلك فاذا أثبت المدعى عليهم حضور أى المدعى البيوع  
 ومشاهدته له بثمن معلوم يمنع المدعى عن دعواه وان لم يثبت ذلك وتحقق ان مورثه  
 لم يكن حاضرا بالبلد في تلك المدة كاف وارثه اثبات دعواه ملك مورثه بالوجه الشرعى  
 فبعضى له بعد عاه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الحيزة عن حادثة مضمونها ادعى  
 رجل على آخر بان والى المدعى كان يملك اثنين وعشرين أصل نخيل معينة وان مورث  
 المدعى غاب عن بلد النخيل من سنة ١٢٤٧ فوضع هم المدعى يده على التخييل وأكرهه  
 شايع لبلد به مدة عدل بيدها للمدعى عليه وان والى المدعى كان غائبا عن البلد حين ذلك  
 وتوفى من نحو خمس سنين عن ورثة من جلاتهم المدعى وان المدعى عليه وارضع يده على  
 التخييل ومعارض المدعى في حصته بغير وجه ويطلب به برفع يده عنها فلما سئل من خصمه  
 أجاب بالاعتراف بوضع يده عليهم بالشرع الشرعى من عم المدعى من نحو سبع عشرة سنة  
 بمبلغ معلوم وانما كانت جارية في ملك البائع له والبيع بالاختيار وأنكر ما عدا ذلك  
 (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود هذا  
 شرعى فاذا تحقق ان والى المدعى كان غائبا هذه المدة تسمع دعوى وارثه فاذا أثبت  
 المدعى المذكور ملك مورثه فيما ذكر من التخييل لا يكون بيع العلم المذكور بدون وكالة  
 عن أنعمه المالك فاذا دعاه في فرض كونه بالاختيار وان كان مورث المدعى حاضرا  
 وسكت خمس عشرة سنة من غير مانع لا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت  
 في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملك كون دار بالميراث عن أبيهم منذ أربعين  
 سنة وزيادة وهم يتصرفون فيها من غير نزاع لهم فيها والآن تدعى جماعة بان لهم حصه  
 فيها فانكر الورثة دعواهم ولا يثبت ولا سنة بأيديهم فهل لا هبة بدعواهم المجردة عن  
 الاثبات الشرعى ويمتنع من منازعة الورثة فيما يبدون وجهه شرعى (أجاب) نعم يمنعون  
 من منازعة الورثة والتحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارضع يده على أرض  
 زراعة مع نائب نخيل مغروس فيها اتلى ذلك عن أبيه ووجهه فجدد عليه للبرى قدر  
 معلوم من الدراهم فدفعه متعهدا بالبلد عنه واستولى على الارض والتخييل مدة عشر  
 سنين ثم بعد ذلك أراد صاحب الارض والتخييل أن يدفع الدراهم التي دفعها المتعهد عنه

٢٥ ]

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

وياخذ الارض والخييل من المتعهد فادعى انه اشترى ذلك منه وأظهر ورقة مقطوعة  
 الثبوت ولم يكن عنده بينة بالشراء فهل والمحال هذه اذا لم يثبت المدعى عليه الشراء بالبينة  
 الشرعية يؤمر بتسليم الارض والخييل لمالكهما قهرا عنه ولا عبرة بدعواه بدون وجه  
 شرعى (أجاب) يؤمر واضع اليد بتسليم الخييل بارضها للمدعى حيث أقر باصل الملك  
 له فيها ولم يثبت دعواه الشراء منه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع  
 يده على دار عن أبيه من مدة ثلاثين سنة تصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من غير  
 منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه ابن عمه ان له حقا فيها فانكر  
 المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه بالمجردة  
 عن الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) لا تسمع الدعوى  
 بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى ومن المعلوم انه  
 لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 من آخر ساقية مع قطعة ارض سواد من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها  
 تصرف المالك في املاكهم وبعد مضي المدة المذكورة باعها المشتري لرجلين فادعى  
 رجلا وارث للبائع الاول بعدم موته بانه ما حصل من مورثه يبيع والمحال انه حاضر لمقد  
 البيع ومقيم بتلك البلد ومشاهد لتصرف المشتري الاول فيه فهل اذا ثبت بالبينة  
 الشرعية ان المورث المذكور باعه الساقية مع الارض لا تسمع دعوى الوارث سيما بعد  
 مضي تلك المدة مع مشاهدته لتصرف المشتري (أجاب) ليس لو ارث البائع معارضة  
 المشتري عن اشترى من المورث حيث ثبت بيع المورث ما ذكر حال صحته بالوجه  
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن تركه ووارث ادعى على الوارث  
 شخصان بان لهما على الميت دينان من مدة خمس عشرة سنة وانكر الوارث دعواهما  
 فهل والمحال هذه لا تسمع دعواهما حيث المحال ما ذكر (أجاب) لا تسمع دعوى  
 الدين بعدمضى خمس عشرة سنة مع ترك الدعوى بلا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل غاب عن بلده فوق مسافة القصر مدة نحو سبع عشرة سنة وترك داره ثم مات الرجل  
 المذكور في غيبته عن ورثة قصر ولا وصي لهم فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة بغير  
 وجه شرعى حتى بلغ القصر وارادوا اخذ الدار المذكورة من شيخ البلد المذكور فادعى  
 نائهم بانهم امره بفتح يده من قبل مورثهم على مبلغ معلوم من الدراهم فانكر الورثة  
 دعواه فهل والمحال هذه اذا لم يثبت دعواه الدين وانكره بالبينة الشرعية تنزع الدار  
 المذكورة من يد شيخ البلد المذكور (أجاب) نعم تنزع الدار المذكورة من يد شيخ البلد  
 حيث ان مقر الملك فيها للدين وليس له حجبها تحت يده حيث لم يثبت دعواه  
 الرهن بالدين المذكور بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف  
 بيت بطريق الميراث عن اصوله والنصف الآخر لشخصين لكل منهما الربع فيه فباع

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

صفر  
٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤٣

أحد الشخصين نصيبه لصاحب النصف بثمن معلوم من الدراهم ثم بعد مدة من السنين تزيد  
على اثنين وثلاثين سنة ادعى وارث البائع ان مورثه كان يملك جميع البيت قباع منه الرب  
لواضع اليد وثلاثة ارباعه باقية على ملك مورثه ولا يثبت له على ذلك فهل اذا لم يثبت الوارث  
دعواه المالك في جميع البيت عن مورثه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه  
شرعى ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد  
دعواه بدون اثباتها بوجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان دارا  
باعها الرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم وجب حصة شرعية واستولى عليها المشتري  
وصار يتصرف فيها مدة تزيد على ثمان وعشرين سنة الى أن مات كل من الباتنين عن  
وارث فانكر الوارث البيع وأراد الرجوع على المشتري فهل والحال هذه اذا ثبت  
البيع من المورث قبل موته بالبينة الشرعية يكون صحيحا فاذا وليس للوارث معارضة  
المشتري في ذلك (أجاب) اذا ثبت بيع المورث حال صحته لا يكون لوارثه بعد وفاته  
معارضة المشتري منه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك  
ما يورث عنه شرعا فادعى رجل على ما يورثه الميت بان له على مورثه مبلغ معلوم من  
الدراهم كان ضمنه له ضمان غرم وأظهر ورقة من يده بذلك مقطوعة الثبوت فانكرت  
الورثة دعواه المذكورة فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية  
لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ويمنع من معارضة الورثة بدون وجه شرعى  
(أجاب) لا مطالبة للرجل المذكور في تركه المتوفى اذا لم يثبت دعواه الكفالة بالمال  
شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان تلقوه بالارث عن  
أصولهم وأصول أصولهم والآن تدعى عليهم امرأة أجنبية بانها تسمع أن هذا المكان  
وقف اجدادهم من نحو مائة سنة ولا يثبت له بالبينة له بالبينة فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن  
الاثبات الشرعى (أجاب) دعوى المرأة على الوجه المذكور غير مسموعة وبفرض تصحيح  
الدعوى وسماع دعواها لا يقضى بالوقف مع وجود المدعى عليه بدون اثبات شرعى  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا لنفسه من مدة ست وعشرين سنة وهو  
يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم بالبيع والشراء وغير ذلك من غير منازع ولا  
مدافع له فيه تلك المدة والآن ادعى عليه أولاد اداخوته بان لهم حقا فيه فانكر المدعى  
عليه دعواهم فهل اذا لم يدعوا ارباؤهم يكن هناك عذر شرعى يمنهم من الدعوى  
والطالب وكانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد وهم سكوت من غير نزاع ومن  
غير دعوى وطالب لا تسمع دعواهم بعد سكوتهم المدة المذكورة ويمنعون من معارضة  
واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في  
الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على بئر  
جنيمة بشاطئ البحر تلقاها عن أبيه هدمها البحر فاعادها وبنائها ووضع يده عليها من

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٩

ربيع أول

١٢٦٩

١٢٦٩

٢١٢٩



مدة سبع وعشرين سنة وهو يتنفع بها لنفسه من غير منازع له فيها والا ن ادعى عليه  
رجلان بانهما ملك لهما فانكر المدعى عليه دعواههما فهل اذا لم تثبت دعواههما بالوجه  
الشرعى لا عبرة بدعواههما المجردة عن الاثبات ويمنعان من معارضة واضع اليد بدون  
وجه شرعى (أجاب) القول لواضع اليد يمينه حيث لا يدينه للمدعى الخارج والله تعالى  
أعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغا يدها من مدة سنين وهي تتصرف فيه من غير منازع لها  
والآن يدعى زوجها بان المصاغ المذكور له خاصة فانكرت دعواه ولا يدينه له على ذلك  
فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ولا يكون له تزعمه منها بدون مسوغ  
شرعى (أجاب) لا يقضى للزوج بالملك في الحلى المذكور بدون اثبات دعواه بالوجه  
الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الميراث عن أبيه  
وجده من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم بعده هذه  
المدة ادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق حصة في الدار المذكورة عن مورثه ولا  
بينه له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الارث بالبينة الشرعية لا عبرة  
بدعواه بدون وجه شرعى ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك (أجاب) لا يقضى لمدعى  
بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في بئر مشتركة نصفها الرجل  
ونصفها الثاني لرجلين وكل من الرجل والرجلين واضع يده على حصته عن أبيه عن جده  
من مدة مائة وخمسين سنة يتصرف فيها لنفسه تصرف الملاك في أملاكهم من غير منازع  
ولامدفع له تلك المدة والا ن ادعى مالك النصف على مالك النصف بان لهما حق في  
حصته فانكر المدعى عليه دعواههما فهل اذا لم يدعي ارضا ولم يكن هناك عذر شرعى  
يمنع من الدعوى والطلب وكانا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضع اليد على ذلك النصف  
مدة تزيد عن ثلاثين سنة وهما ساكنان من غير منازع لا تسمع دعواههما بعد مضي تلك  
المدة ويمنعان من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) لا تسمع الدعوى  
بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اشترى من جماعة دارا خربة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها  
وتصرف فيها بالهدم والبناء لنفسه ثم الا ن ادعى رجل بان له فيها حصة بالميراث عن أبيه  
والحال ان أباه كان حاضرا في البلد مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم يدع هذه الحصة ولم  
يعارض أحدا من الملاك في ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى المذكور ولا تقبل بينته  
على دعواه حيث سكنت مورثه عن الدعوى بذلك مع حضوره في البلد وتمكنه من الدعوى  
المدة المذكورة خصوصا مع علم المدعى المذكور بالبيع وحضوره ومشاهدته للهدم والبناء  
وهو ساكن عن معارضة المشتري في ذلك وهل اذا أقر أحد الباعة للمدعى المذكور بملك  
الحصة للمدعى به عند قاضي المجيزة لا يعتبر اقراره بذلك ولا يكون اقراره ببيع  
والتسليم حجة على المشتري حيث كذبه المشتري في ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دعوى

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٨

المدعى المذكور ان كان الامر ما هو مسطور ولا يسرى اقرار احد البساعة على المشتري  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا غاب عن بلده مدة ثم رجع فوجد  
جماعة واضعين أيديهم على النخل المذكور فطالب رفع أيديهم عنه فادعوا انهم اشتروه  
من أبيه قبل موته وأظهروا بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فهل والحال هذه لا عبرة  
بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية وترفع أيديهم عن النخل المذكور ويسلم له ملكه  
(أجاب) حيث اعترفوا بوضع أيديهم على النخل المذكور بالملك لا في المدعى ولم يثبتوا  
دعواهم الشرائعية بالوجه الشرعى يقضى عليهم برفع أيديهم عن المدعى به وتسليمه  
للوارث ولا يحكم بصلك بدون اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك  
دار سربة خالية من البناء باعها لآخر في سنة ١٢٤٦ بثمن معلوم وجب حجة شرعية  
ثم باعها المشتري لآخر من مدة عشرين سنة وزيادة فبناها المشتري الثاني دار لنفسه  
من ماله ووضع يده عليها من غير منازعة له فيها تلك المدة والآن يريد البائع الاول ابطال  
البيع الثاني متعللا بأنه باعها مكرها فانكره الدار ودعوا ولا بينة له على ذلك فهل  
لايجب لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة رب الدار فيها بدون  
وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى بدع بدعواهم بدون اثبات شرعى على فرض  
سماع الدهوى وصحتها فلا عبرة بدعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدراهم بمقتضى ورقة  
وجدها مقطوعة الثبوت وذلك من مدة أربع عشرة سنة فانكر المدعى عليه دعواها  
والحال ان المدعى والمدعى عليه كل منهما حاضر وهو موجود بالبلد المدة المذكورة ولم يدع  
عليه ولم ينزعه فيها من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل تسمع دعواه عليه ولا تقبل  
الابينة على ما يدعيه (أجاب) الحجة البينة أو الاقرار أو النكول فلا يقضى بصلك بدون  
اثبات مضمونه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق حصصا في عقار بطريق  
الميراث عن جدته ام أبيه وأثبتها على يدها للقاضي بالوجه الشرعى فهل يسوغ له أخذها  
من هي تحت يده ولا عبرة بتعلل واضع اليد أن الحصص المذكورة صارت ملكه بوضع  
اليده وتسمع الدعوى في الارث ولو طال المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان  
ولا عبرة بما تعلل به واضع اليد على الوجه المذكور اذا ثبت الملك للورث ولم يثبت انتقاله  
عنه بنا قل شرعى وصرح في الدراختن بسماع الدعوى في الارث بعدمضى خمس  
عشرة سنة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا عقارا عن آبائهم ووضعوا أيديهم عليه  
مدة تسعين سنة وأصواهم من قبلهم وأعاروه مدة من الزمان غيرهم وغرس بعض  
السكان فيه نخلا باذنهم ومنهم كذلك غرسوا لانفسهم وتعين للغارسين جزؤهم معلوم وكبر  
النخل وأثمر وصار كل منهم يأخذ حصته في ثمره مدة طويلة تريد على ثلاثين سنة ثم قام  
على هؤلاء الجماعة جماعة آخرون حاضرون بالبلد ومشاهدون لوضع اليد والتصرف

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٣

ربيع الثاني

١٢٦٨

المذكورين وادعوا أن العقار المذكور ملكهم وأقيمت دعواهم لدى القاضى ولم يثبت لهم حق شرعى فلما منعوا من ذلك غابوا وأحضروا رجلا يزعم أنه من أقاربهم وادعى لدى القاضى أن له جزءا من العقار المرسوم فطالب منه برهان فتواطع المستعيرين وأحضروهم لديه فأخبروه بأن المالك جميعه لهذا المذعى معترفين أنهم سمعوا بذلك من آبائهم فهل بمجرد اخبار المستعيرين الساكنين فى العقار يسوغ للقاضى الحكم بالعقار للمذعى المذكور وينقطع حق من قضى له به أولا لا سيما مع تقدم اقرار الساكنين لهم بالملك وانهم هم الذين أعاروهم وأصولهم ويسوغ للقاضى الحكم بالكل مع دعوى المذعى بجزء منه (أجاب) لا يقضى للمذعى بعض العقار المذكور بملكه بمقالة المجاهدة المذكورين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة يملكون دارا بطريق الميراث عن أصولهم باع أحد الورثة الدار المرقومة لرجل أجنبي فى غيبة تباقي الورثة واستولى المشتري على الدار المرقومة وهدمها فحضر باقي الورثة ولم يجيزوا البيع وترافعوا مع المشتري على يد المحاكم الشرعية وأثبتوا حصصهم المرقومة عنده بالبينة الشرعية وقضى لهم بها وصدق البائع على ملكهم بحضور المشتري ولم يحصل منه منازعة وقت الثبوت عند القاضى والآن المشتري ينازع ويتعلل بكونه واضح اليد عندها مدة سنة و يكونه هدمها وهو فهل إذا ترافعوا عند القاضى تسمع دعواه بذلك ويعتبر تعلله ويحكم له بها كونه واضح اليد عليها المدة المرقومة أم لا تسمع دعواه ولا عبرة بتعلله المذكور ويمنع من دعواه بعد القضاء عليه ببينة باقى الورثة (أجاب) لا ينفذ القضاء لباقي الورثة بما يخصهم فى الدار المذكورة حيث أثبتوا دعواهم الملك فيها بالوجه الشرعى فى وجه المشتري المذكور مع تعلله بما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا مات الزوجان ثم بعد موتهم تنازع ورثتهم فيما كانا واضعين عليه أيديهم من فراش ونحاس ونقود مما يصلح لهما من متاع بيت سكنهما فمن يكون القول قوله منهما يمينه عند عدم البينة (أجاب) القول قول ورثة الزوج بيمينهم قال فى تنقيح المحامدية وان ماتوا واختلفت ورثتهم فالقول قول ورثة الزوج فى قول الامام ومحمد كفى لسان الحكماء ومثله فى الفتاوى الخيرية نقلا عنه اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار منذ سبع عشرة سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك فى أملاكهم بالمسدم والبناء والسكنى والاسكان من غير منازع ولا مدافع فيها تلك المدة والآثر ادعى عليه رجل بان له جزءا منها فأنكر المذعى عليه دعواه فهل إذا كان المذعى حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد وهو ساكت لم يدع ولم ينازع لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة لافى الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بطريق الارث عن أبيه وضع يده عليها مدة أربعين سنة ثم غاب عن بلده وانتقل الى بلدة أخرى أقام فيها نحو خمس عشرة سنة فوضع رجل من البلدة يده على الدار المذكورة

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

مدة خمسية صاحبها من غير وجه شرعي ثم حصل بيع من صاحب الدار لجل آخر وكتب  
 له بها حجة شرعية بحضرة يدينه من أهالي بلده وغيرهم فأراد المشتري إخراج الساكن  
 في الدار فامتنع وقال إنها ملكي بسبب وضع يدي عليها مدة خمس عشرة سنة مع  
 اعترافه بأصل الملك للبائع فهل لا يجب لذلك سميان صاحبها غائب على البلد مدة  
 وضع يده عليها (أجاب) لا يستحقه بغيره بتقادم الزمان فيؤمر بوضع اليد على الدار  
 المذكورة تعديا بتسليمها للمشتريها من مالها حيث ثبت الشراء وأقر واضح اليد بأصل  
 الملك للبائع ولا عبرة بمجردته لله على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين  
 يملكان دارا بالميراث الشرعي عن آبائهما فأعاراها لاولادهم المالكين فوضعوا  
 أيديهم عليها وهم يتفقون بها فطلبها الميراث منهم فأبوا الاعطاء وتعللوا بأن تلك الدار  
 مشتركة منهم فامتنعوا عن تسليمها للملك المذكورين ودعواهم بأن تلك الدار مشتركة بمجرده عن  
 الاثبات فهل حيث اعترفوا بأن الملك للميراثين ولم يقيموا بينة على اثبات الشراء لا عبرة  
 بدعواهم المجردة عن الاثبات وتزعم الدار من أيديهم بالوجه الشرعي (أجاب) لا عبرة  
 بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا فلا يقضي لدعوى مجردة والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل وأضح يده على قطعة أرض مدة تزيد في خمس سنة هو ووالده من قبله وهو  
 يتصرف فيها بنفسه يهدم ويناموسكي وغير ذلك تلك المدة من غير منازع ولا مدافع له  
 ولو والده من قبله فالآن ادعى رجل أنه يستحقها بطريق الميراث فأنكر وأضح اليد دعواه  
 مع أن مورثه كان موجودا ومشاهدا لتصرف واضح اليد معظم تلك المدة ولم يعارضه  
 ولم ينازعه حتى مات فهل لا تسمع دعواه وينتقم من معارضة واضح اليد (أجاب) حيث  
 سكوت مورث المدعى عن الدعوى في الأرض المذكورة خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي  
 مع مشاهدته تصرف واضح اليد بما ذكر تلك المدة لا تسمع دعوى وارثه في تلك الأرض  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض فيها بعض نخلات تملكها من أبيه وعمره  
 وأضح يده عليها أكثر من أربعين سنة وهو يتفق بها فيها فالآن ادعى عليه رجل بأمر أبيه  
 والمحال أن أباه كان حاضرا موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف واضح اليد ولمورثيه من  
 قبله مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهو أيضا مشاهد لتصرفهم المدة المذكورة ولم يدع ولم  
 ينازع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعوى وارثه بعده في تلك الحال  
 (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي مانع من سماع  
 دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة نصف بيت بثمن معلوم  
 بناحية الوجه القبلي ووضع يده عليه وبعد دهور البائعة عن بنتها وضعت يدها على  
 النصف الآخر بطريق الميراث عن أمها وصارت تقاسم المشتري من أمها في ثمن النخلة  
 بالمكان المذكور وتقاسمت هي والمشتري المكان بقسمة شرعية وأخذ كل واحد حصته  
 منه وجعلها بيتا مستقلا وصارت النخلة بالقسمة في نصيب المشتري وكل ذلك مع مشاهدة

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢



ابن بنت البائعة ومشاهدة أبيه كذلك لما ذكروا تصديق بنت البائعة على الشراء من أمها والبيع منها للمشتري المذکور مدة تزيد على عشرين سنة والآن ادعى ابن بنت البائعة المذکور بان المحصة التي اشتراها المشتري ملك أبيه ويريد منازعة المشتري فيها وأخذها منه والمحال ان أباه كان حاضرا ومشاهد الشراء المشتري من البائعة المذکور مدة وقت البيع والتسليم ومشاهد أيضا تصرف واضعي اليد وهما يتصرفان تصرف المالك في أملا كهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو حاضر موجود بالمدوسا كت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنع من ذلك الى أن مات فهل لا تسمع دعوى وارثه بعد ذلك والمحال هذه (أجاب) صرحوا بان سكوت المالك وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري بنحو البناء مانع من سماع الدعوى كما أن مضى خمس عشرة سنة بلا دعوى مع التمكن منها مانع على ما عليه العمل للنهي وبانه اذا وجد المانع من سماعها في حق المورث لا تسمع دعوى وارثه بعد وفاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك قطعة أرض خالية من البناء مما لو كته فباع ورثته جزءا منها لرجل بتمن معلوم ثم بعد مدة باع الورثة جزءا منها لغير الاول لرجل آخر ثم باع المشتري الاول ما اشتراه من الورثة أولا الى امرأة بتمن معلوم وكتبت بذلك حجة شرعية على يد بيعة من المسلمين يشهدون بذلك ووضعت يدها على ذلك واشتهر ذلك بين الناس وتصرفت في الأرض المذکور ببناء وذلك بمشاهدة المشتري من ورثة الميت ثانيا ثم بعد مدة ادعى المشتري ثانيا بابتداء بتمن ما خرهن شراء المشتري الاول ان ذلك الجزء داخل في شرائه من الورثة ومن جملة ما اشتراه منهم فهل اذا تحقق شراء بائ المرأة المذکور مدة هذا الجزء بتمن ما خرهن شراء المذکور كور مع مشاهدته تصرف المرأة المذکور بالبناء في الأرض المذکور وسكوت تلك المدة من غير دعوى لا تعتبر دعواه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ولا يكون له المعاوضة في ذلك (أجاب) نعم لا يكون للرجل المذکور معارضة تلك المرأة حيث تحقق ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في ذمى مات عن زوجة وعن أم وأخوين وترك تركته ومن جملة التركة حلى فاسم احد الاخوين قبل قسمة التركة واراد اخذ نصيبه منها فادعت الزوجة ان الحلى كان أعطاه لها وزوجها في نظير صداقها فهل اذا لم يكن هناك بيعة تشهد على طبق دعواها لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعي ويكون الحلى ميراثا يقسم على جميع الورثة ولها اخذ مؤخر صداقها من التركة (أجاب) تقسم تركته الذمى المذکور بين جميع ورثته الذميين وقت موته ولا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي وللزوجة المطالبة بمؤخر صداقها في تركته زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في عشرة أنفاجهم في محل واحد ادعى رجل منهم انه سرق منه دراهم فاتهم رجلان من الانفاج المذکور دين وطالب به بها فانكر المدعى عليه دعوى المدعى فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبيعة لا يلزم المدعى عليه الا ليمين الشرعية (أجاب) البيعة على المدعى واليمين على من أنكر فاذا عجز

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

جادی الاولی

١٢٦٩

٣

المدعی عن اثبات دعواه وطلب یمن المدعی علیه حلف المدعی علیه الیمن الشرعیة والله  
 تعالی أعلم (سئل) فی ورثة یملکون دارا واطاحونة بالمیراث الشرعی عن آبائهم  
 واجدادهم مدة أربعین سنة و زیادة وهم یتصرفون فیها تصرف المالك فی أملاکهم  
 بالهدم والبناء والسكنی والاسکان من غیر منازع ولا مدافع لهم تلك المدة والآن مدعی  
 رجل أجني حاضر وم شاهد اتصرفهم ولم يدع ولم ينزع بان الدار له ویدعی بحصة فی  
 الطاحونة فانكر الورثة دعواه ولا یبینه ولا سند یدیه یشهد به یشهد بذلك فهل لا یجیب لذلك  
 ولا عبره یدعی واه المجرده عن الاثبات ومنع من معارضته ثم فی مالکهم بدون وجه شرعی  
 (أجاب) نعم یمنع الرجل المذکور من المعارضة ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالی  
 أعلم (سئل) فی امرأة اشترت جاریة من مالکها بثمن معلوم من الدراهم ثم بعد مضي مدة  
 الحیا طلب البائع الثمن من المرأة فادعت انه أخذها من یتها و غیرها ولا یبینه لها علی  
 ذلك فهل والحال هذه اذا لم یثبت علی البائع ذلك بالبینة الشرعیة لا تقبل دعوی المرأة  
 المجرده عن الاثبات وتجب علی دفع الثمن للبائع قهرا هنا (أجاب) علی المشترية المذکورة  
 دفع ما علیها من الثمن والحال ولا عبرة بمجرده دعواها والحال هذه والله تعالی أعلم (سئل)  
 فی رجل اشتری من آخر حصعة فی بئر واستولی علیها مدة خمس عشرة سنة یتصرف فیها  
 تصرف المالك ثم بعد هذه المدة وموت البائع ادعی شخص ان هذه الحصعة ملك له مع  
 كونه شاهد اتصرف المشتری هذه المدة ولم ینازع فی ذلك فهل لا تسمع دعواه لكونه  
 مشاهدا لا سیما وان المشتری معه بینة تشهد له بالشراء من المالك المتوفی وبعدم المنازعة  
 والمعارضة فی ذلك هذه المدة (أجاب) لا تسمع الدعوی بعدم مضي خمس عشرة سنة الا فی  
 الارث والوقف ووجود عذر شرعی كما فی الدر المختار والله تعالی أعلم (سئل) فی جماعة  
 واضعین أیدیهم علی دار میراثنا عن أبیهم وعن جدھم مدة ستین سنة وهم یتصرفون فیها  
 بالهدم والبناء من غیر منازع لهم فالآن ادعی علیهم رجل بان تلك الدار ملك له والحال  
 ان المدعی حاضر وساهد اتصرف واضعی الید تلك المدة ولم ینازع واضعی الید فی ذلك  
 فهل لا تسمع دعوی المدعی المذکور حیث كان مشاهدا لتصرف واضعی الید ولم ینازع  
 (أجاب) لا تسمع الدعوی بعدم مضي خمس عشرة سنة الا فی الارث والوقف ووجود عذر  
 شرعی كما فی الدر المختار والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل واضع یدیه علی نخل تلقاه عن أبیه  
 بالمیراث ووضع یدیه علیه أكثر من عشرين سنة وهو یتنقع به فیها ویدفع خواجه من غیر  
 معارض ولا منازع والآن ادعی رجل علیه بان بعض النخل كان لأبیه وبعضه كان  
 لعم أبیه وان أباه مات عنه وعم أبیه مات عن ابن غائب لا یعلم موته ولا حیاته وان النخل  
 جمیعہ كان بیع بدون فیمسک المنسل وانه یكون قائما مقام أبیه وعم أبیه فی ابطال البیع  
 بسبب ذلك وأخذه من واضع الید علیه فهل لا یجیب لذلك ولا یكون للوارث حق الفسخ  
 بسبب ذلك حیث كان المدعی معترفا بالبیع فی جمیع النخل من مورثه وعم أبیه لمورث

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٠

جادی الاولى  
سنة ١٢٦٩

واضح اليد (أجاب) نعم لا يجب اب لذلك ولا يكون للوارث فسخ البيع بما ذكره المحال  
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بالارث عن أبيه من مدة  
ثمان وثلاثين سنة من غير منازعة له فيها ولا لأبيه من قبله والآن ادعى عليه رجل  
أجنبي مشاهد لتصرفه فيها بان له حقاً فيها مدعي بأنه ابن بنت عمه أبيه فأنكر المدعى  
عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن  
الاثبات ويمنع من منازعة واضح اليد في ملكه بدون وجه شرعي لا سيما ويعد حجة شرعية  
تشهد له بالملك خاصة (أجاب) من المعلوم المقرر انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون  
اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً باعه لا تخرب ثمن معلوم وخرج  
عن ملكه فادعى عليه رجل له بيت يجاوره بأنه أحدث ركوباً على اخشاب بيته وقت  
ان كان مال السكاوير يديته كيفة برفع ما فوقها من البناء والمحال ان البيت لم يكن ملكاً  
للمدعى عليه الآن ولم يكن له فيه حق فهل لا تسمع دعواه عليه بذلك بل على واضح اليد  
على المالك المذکور (أجاب) لا تسمع الدعوى على البائع المذکور بما ذكره المحال  
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة فاقسموا تر كته وأخذ كل واحد  
منهم ما خصه عن ورثته بالفريضة الشرعية ثم بعد القسمة وبعد مضي مدة من السنين  
ادعى أحد الورثة بان له حصّة في العقار عن مورثه كان كتب اليه باسمه خاصة وانه قد  
وجد بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فهل اذا لم يثبت مضمونها بشهادة البينة الشرعية  
ولم يصدق عليها باقي الورثة تكون القسمة في متركات مورثهم من العقار وغيره صحيحة  
ناودة ولا عبرة بدعوى أحد الورثة ولا بوثيقته التي لم يثبت مضمونها شرعاً (أجاب)  
صريحاً بان الاقدام على القسمة مانع من سماع دعوى المالك فينا قسم وبأنه لا يقضى  
بصل لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ادعى علي بنت رجل  
ميت باتهم ما اودعا اباها نورجاً ومضى من بعدهم مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة  
فهل اذا ادعى الآن على بنت المودع بالنورج المذکور لا تكون لازمة به ولا تسمع  
الدعوى مع الانكار والمحال هذه سيما وهم احاضرون بالبلد ولم يمنعهما من الدعوى  
مانع شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة والمحال هذه والله تعالى أعلم  
(سئل) في امرأة ادعى على رجل أجنبي بأنه أصاب عينها وهو يضرب بنته فتضررت  
عينها من ذلك وترى بان تغرمه شيئاً من الدراهم فأنكر دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها  
بالبينة الشرعية لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات لا سيما مع سلامة  
عينها ومنع من منازعته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك  
والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك عقاراً ونخللاً وضع يده رجل  
أجنبي على عقار المات ونخله في غيبة وارثه مدة ثم حضر الوارث بعد ذلك من غيبته  
وطالب رفع يد الاجنبي عما ذكر فاعترف له بان ما ذكر كان مملوكاً لمورثه وادعى أنه

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٩

اشترى منه ذلك قبل موته وأظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها شرعاً فهل ترفع يده  
 عن العقار والنخل ويسلم للوارث المذكور ولا هبة بدهوى واضع اليد ولا بوثيقته  
 المقطوعة الثبوت (أجاب) حيث اعترف واضع اليد بأصل الملك لأورث المدعى ولم  
 يثبت دعواه الشراء منه حال صحته بالوجه الشرعى يؤمر برفع يده وتسليم المدعى به للمدعى  
 معاملة له بإقراره ولا يقضى بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) فى  
 رجل يملك قطعة أرض فيها بناء ونخل وساقية عن أبيه وجدته من مدة مائة سنة وزيادة  
 وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والغرس من غير منازع له ولا لأبيه فى ذلك والآن  
 يدعى رجل أجنبى بأن له حقاً فيها بالميراث عن جده وأبيه والحال أن أباه وجدته كانا  
 مقيمين بالبلد ولم يدعيا شيئاً قبل موتهما فأنسكروا واضع اليد دعواه ولا يثبت ولا سند بيده  
 يثبت له بالاستحقاق فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الأثبات ومنع من  
 منازعة المالك فى ملكه بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يمنع المدعى المذكور عن  
 المعارضة فيما ذكره كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل  
 فى عيشة وحده على حدته دون أبيه يملك جانب نخل بطريق الشراء من رجل أجنبى  
 واضع يده عليه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فى حال حياة أبيه ثم مات الأب عن ابنه  
 المذكور وعن ابن وبنت آخرين فاستمر الابن واضع يده على النخل بعد موت أبيه مدة  
 أربع وعشرين سنة فأرادت الآن بنت الميت أن تجعل النخل المذكور ميراثاً عن أبيها  
 بدون أثبات شرعى فهل والحال هذه اذ لم تثبت دعواها بالبينة الشرعية لا تعتبر ومنع  
 من معارضة أخيها فى ذلك (أجاب) نعم يمنع البنت المذكورة من معارضة أخيها فيما  
 ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على قطعة أرض حرة  
 وساقية تلقاها من أبيه عن جده من مدة تزيد عن عشرين سنة ولم يعارضه أحد ولا  
 مورثه من قبله والآن ادعى عليه جماعة من أهل البلدة شاهدون لتصرفه وتصرف  
 أبيه من قبله أن تلك الأرض والساقية المذكورتين ملك لهم بطريق الشراء من مورثه  
 فأنكر المدعى عليه دعواهم ولم يكن عندهم بينة تثبت دعواهم فهل لأخيه بالدعوى  
 المجردة عن الأثبات شرعاً ويكون الحق فيها الواضع اليد حيث كانوا مقرين بالملك لمورثه  
 (أجاب) لا يقضى للمدعى المذكورين بما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
 فى رجل شارك أخوين فى بقرة ونتاجها وبعد انعقاد الشركة مكثت تلك البقرة عند  
 الأخوين مدة ثلاث سنين ثم بعد ما طلب الشريك القسمة فادعى أحد الأخوين أن  
 البقرة له خاصة وأن أخاه والذى شاركها من غير إذنه ووافقه على ذلك أخوه فهل  
 إذا كان مع الشرىك بينة تشهد له باعتراف المنكر له بالشركة معها يعمل بها وتسمع  
 منه ولا يجب المنكر لدعاه والحال هذه (أجاب) إذا ثبت مدعى الاشتراك فيما  
 ذكره دعواه بالوجه الشرعى يقضى له بعد دعاه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات

١٢١٩ ٥

١٢٦٩ ٥

١٢٦٩ ٩

١٢٦٩ ٩

١٢١٩ ١٠



عن وريثة وترك لمهم أمكنة ادعى بعض الورثة على باقيهم بحصته من العقار بالميراث عن  
المورث المذكور وطلب أخذها منهم فأنكروا كونها متروكة عن مورث المدعى فهل إذا  
أقام المدعى بيينة شرعية وشهدت بان العقار والامكنة المذكورة ملك لمورثه وحدودها  
بحدودها يقضى له بأخذ نصيبه فيها الآيل له عن مورثه ولا عيرة بانكار باقى الورثة  
(أجاب) ليس للورثة منع أحدهم عما يخصه في تركته مورثه بعد ثبوت شرعاً ويقسم جميع  
ما تركه بين الورثة بالقرينة الشرعية وليس لبعضهم الاختصاص بشئ منها بدون  
وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار تلقاه بطريق شرعى  
ادعى عليه رجل بانه يستحق فيه حصة عن مورثه فأنكر دعواه وادعى أن مورث المدعى  
شاهد المدعى عليه وهو يتصرف فيه مدة تزيد على عشرين سنة بهدم وبناء واجارة وغيرها  
وهو حاضر موجود معه بالبلد ساكت ولم يدع لم ينزع من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك  
فهل لا تسمع دعوى المدعى (أجاب) إذا تحقق سكوت مورث المدعى تلك المدة مع  
مشاهدته تصرف واضح اليه في العقار بالهدم والبناء وتدخله من الدعوى مع الانكار  
لا تسمع دعوى وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار  
بالشرع الشرعى من آخر مدة تزيد عن خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها تصرف  
المالك في أملا كهـ مع مشاهدته البائع له فيها الى أن مات والآن ادعى ابن بائع تلك  
الدار المذكورة بان الدار حق أبيه فأنكر المدعى عليه دعواه فهل إذا أثبت واضح  
اليه البيع من أبيه بالبيينة الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من معارضته بدون وجه  
شرعى (أجاب) إذا ثبت بيع الاب المورث الدار المذكورة لواضع اليد عليه بثمن  
معلوم حال صحته لا يكون لوارثه بعد وفاته معارضة المشتري لها والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات بالهروسة فضبط بيت المال تركته اهدم حضور وارث فيها الى أن  
حضر ابن أخيه من بلده وأثبت انه ابن أخى الميت ولا وارث له غيره بموجب اعلان  
شرعى من قاضى بلده وشهدت له البيينة بذلك لدى القاضى بالهروسة وحكم له بها فاستلم  
التركة من بيت المال بضمانة رجل معروف ثم بعد سنتين حضر شخص آخر وادعى أنه  
ابن أخى الميت وانه هو الوارث دون الاول فهل لا عيرة بدعوى المدعى بدون اثبات شرعى  
ولا يقضى له بالارث بدون تحقق القرابة المقتضية للارث (أجاب) حيث حكم القاضى  
بثبوت نسب ابن الاخ الاول المذكور بعد دعوى شرعية يكون هو وارث لعمه ولا  
يقضى للادعى الثانى بمجرد دعواه بدون اثبات ما يدعيه بالوجه الشرعى وعلى فرض  
اثبات دعواه شرعاً ولا يرتفع نسب الاول ولا ينقض الحكم بذلك بدون وجه شرعى والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض معلومة المقدار أحيائها بالخدمة والتصايع  
والسقى بالماء وغرس فيها نخلاً من ماله الخاص به ووضع يده عليها مدة تزيد على خمس  
وثلاثين سنة فادعى الآن أولاد شيخ بلده بان الأرض لهم عن مورثهم مع جهلهم بمقدار

١٠

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٩ ١٢٦٩

٢١ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

رجب ٤ ١٢٦٩

الا رض فانهم كرام المدعى عليه دعواهم فهل اذا كان موردتهم شاهد المدعى عليه وهو يتصرف في ذلك المدة المذكورة وهو حاضر معه بالبلد ولم يدع ملكا ولم ينسازع ولم ينهه من ذلك مانع شرعى لا تسمع دعواهم ويمنعون من المعارضة لوضع اليد على الارض والفراس (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم بما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفى عن زوجته وعن اولاد قصر من غيرها ثم بعد وفاته باع الوصى على القصر ممتلكات المتوفى وأخذ بعض أمتعة صالحة للزوجين ملوكا للزوجة وباعها ضمن الخلفات بدون اذن الزوجة فهل يكون القول لها في ذلك انه ملكها بيمينها واذا اجازت البيع وأرادت أخذ الثمن يكتون لها ذلك واذا ادعى الوصى الا ان الزوجة كانت ساو مت بعض تلك الاشياء وقت بيعها ير يد بذلك ابطال دعواها الا هبة بدعواه ولا يقبل منه ذلك بدون بينة شرعية على دعواه هذه (أجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلف المحي منهما مع وارث المتوفى فيما يصلح للزوجين معامن متاع البيت الذى كانا يسكنان فيه يكون القول في ذلك للمحى منهما بيمينه فتسمع دعوى الزوجة المذكورة بذلك حيث ثبت عليها ما يفيد ان تلك الامتعة ملك الزوج ولم يتحقق انما ساومتها وقت بيعها والله تعالى أعلم (سئل) من مصلحة بيت المال في امرأة أودعت تحت يد رجل صندوقا فيه حلى لها وختمته بختمها ثم سافرت ففصل لها مرض في السفر فساها من كان معها عن حليها فاخبرته انه عند فلان وانه مختم وم عليه في صندوق بختمها ثم مات بعد ذلك بأيام فلما رجع الرجل الذى كان معها من غيبته طالب الصندوق من واضع اليد بالحلى الذى فيه فهل تسمع الدعوى على واضع اليد بقبضه المصاغ والمحلى المذكور أو على زوجها حيث وجد الصندوق بختمه دون ختمها (أجاب) من شروط صحة الدعوى مع الوفاة المدعى به والدعوى بمج هول غير صحيحة فلا تسمع الدعوى بما ذكره على واضع اليد ولا على زوج المتوفاه حيث كان الامر ما هو مسطور فاذا صححت الدعوى من وارث أو وكيل عنه تسكون على من استولى على الوديعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فرسا من رجل آخر ثم باعها المشتري لغيره و بقيت مدة قبعة وفاته البائع الاول والثاني بمدة ادعى ولد البائع الاول على المشتري الثانى بان الفرس كانت ملكه مع علمه بالبيع الصادر من أبيه في حياته ولم ينزع في ذلك مدة حياة والده فهل لا تسمع دعواه على المشتري الثانى سيما وانه معترف ببيع أبيه وحاضر وقت البيع المذكور (أجاب) باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا وابنه أو امرأته أو غصيرهما من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه كما في التنوير وشرحه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واطعة يدها على دار بعد موت أبيها ادعى عليها جماعة انهم يملكونها بطريق الارث عن أبيهم وجدهم فهل اذا ثبت الملك لهم فيها بالبدنة الشرعية يقضى لهم بها وليس لواطعة اليد معارضتهم في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) نعم يقضى لهم بعد ثبوت مدعاهم حيث

لامانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة واضعين أيديهم عليها بالارث  
 عن موردتهم مات أحدهم عن وارث فأراد الوارث قسمة نصيب مورثه في الدار وأخذه  
 فادعى الباقي أن لهم حصة فيها بطريق الشراء من أجنبي ولا يثبت لهم على ذلك فهل إذا  
 لم يثبتوا دعواهم الشراء بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون الوارث الميث أخذ  
 نصيب مورثه إذا كان الحق ثابتا له بالبينة الشرعية (اجاب) للوارث أخذ ما يخصه في  
 جميع ما ثبت أنه تركه عن موردته وليس لاحد الورثة منع الباقي من شيء مما يخصه فيها  
 بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنتين وترك  
 ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك فبعد مدة أراد الورثة القسمة فادعت الزوجة  
 بأن الدار ملك لها ولا ينبغي لها أن تشارك الورثة دعواها فهل إذا أقام الورثة بينة بأن الدار  
 ملك لأبيهم تكفي تلك الشهادة وتقدم بينة تهم عى بينتها أن لو كان لها بينة ويقسم جميع  
 ما ثبت أنه تركه بين جميع ورثته بالفرض الشرعية (اجاب) يقسم جميع ما تركه  
 المتوفى المذكور بين ورثته وأقول للزوجة بيمينها فيها يصلح للزوجين معا انهما ملكها ومنه  
 دار سكنها ما لم يثبت باقي الورثة الملك للورث بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل وكلته أخته في بيع جل لها ثم يشتري لها ناقة بدله لأجل النتاج فباعه من  
 أجنبي بثمن معلوم واشترى لأخته ناقة من ثمن الجمل وما بقي أعطاه لها ثم ارتفعت أخته  
 لمكان بعيد واخذ أخوها الناقة عنده على حكم عادة أهل البادية وصار يقرمده مديدة  
 بأن الناقة هذه لأخته ثم توفيت أخته في بلد بعيد عن بلد أخيه بمسافة ثمانية أيام ثم بعد  
 موتها باربعة أعوام قدم زوجها وأولادها إليها أخذوا الناقة ونتاجها وطلب منهم بينة  
 على ذلك فجهزوا وادعى الأخ أنه اشتراها لنفسه وحلف على ذلك اليمين الشرعية عند  
 القاضى وكتب له حجة ثم بعد ذلك وجدت الورثة البينة على إقراره أنه اشتراها لأخته  
 وانهم ملك لها فهل تسمع هذه البينة بعد اليمين (اجاب) إذا لم يقيم المدعى بينة على اثبات  
 دعواه وحلف المدعى عليه بين يدي القاضى ثم أقام المدعى بينة على مدعاه قبلت عند  
 العامة وهو الصحيح فيقضى للورثة المذكورين مدعاهم حيث لامانع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك داراخرى ببيعها لا تخرب ثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة بموجب حجة  
 شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فيعدينا ثمة لها مات البائع عن ابن فادعى ابنه بأن الدار  
 باقية على ملك أبيه منكر البيعة لها ويريد نزاعها من المشتري فهل إذا كان يبيع أبيه لها  
 ثابا بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعة المشتري بدون وجه  
 شرعي (اجاب) إذا ثبت بيع المورث لما ذكر حال صحته بالوجه الشرعي لا يكون لوارثه  
 بعد وفاته معارضة المشتري والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن  
 آبائهم واجدادهم ووضع أناس أيديهم عليهم في غيبتهم وسكنوها مدة ثمانين سنة  
 تعدى ما لهم ثم حضر الورثة ونازعوا من سكنها منذ سبع سنين في اثنا عشر سنة المذكور ولم

١٢ ٦٩

٨

١٢ ٦٩

٨

١٢ ٦٩

٢٧

١٢ ٦٩

٢٨

يقدر و على تخليصهم منهم والآن يدعون شراهم من اربابها متعللين بورقة قديمة  
مذكورة فيها اسماء أشخاص قالوا لانهم لم يسموا ولا شراهم مقطوعة الثبوت فانكر الورقة  
دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الشراهم بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون لاربابها  
نزاعهم عن تعدى عليها وسكنها في غيبة اربابها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها بالبينة  
الشرعية ولا عبرة بطول المدة المذكورة (اجاب) حيث اعترف واضع واليد بالملك في  
المتنازع فيه للورثة ولم يثبتوا دعواهم انتقال الملك ا لهم بنساق شرعى امر و ارفق أيديهم  
عن المدعى به وتسليمه للدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا عن أبيه  
بالميراث الشرعى ادعى عليه الا أن رجل بانه له عن أبيه فانكر دعواه وادعى ان أبا المدعى  
شاهد أبا المدعى عليه وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغيره مدة يدعى عشر سنين  
ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعوى وارثه بذلك ولا بينته والحال  
هذه حيث ثبت سكوت مورث المدعى عن الدعوى بذلك في هذه المدة بشهادة البينة  
الشرعية (اجاب) اذا تحقق سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته  
لتصرف واضع اليد بالهدم والبناء وتمكنه من الدعوى مع الانكار لا تسمع دعوى  
وارثه بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جانب فخل تحت يد ابن عمه آل  
اليه بطريق الارث عن أصوله فطالبه الوارث منه فامتنع ابن العم من اعطائه له وأنكر  
حقه فهل اذا ثبت الوارث ان الحق له في الخل عن مورثه بالوجه الشرعى يكون له نزاعه  
من هو تحت يده والحال هذه (اجاب) يقضى للوارث بما يخصه في تركه مورثه اذا ثبت  
دعاه بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا بالارث عن أبيهما  
أحدهما غائب مع ابنه في النظام مسافة قصر ومكث في غيبته خمس عشرة سنة والاخر  
مات في تلك المدة ولم يكن له وارث سوى الغائب فوضع يده رجل أجنبي على الدار  
المذكورة فحضر الغائب من غيبته وطلب الدار من واضع اليد فامتنع من اعطائها له  
متعللا بطول المدة فهل اذا ثبت ان الحق له فيها عن مورثه بالوجه الشرعى يكون له  
نزاعهم منه وتسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة وتكون غيبته عذرا شرعا (اجاب)  
لا يسقط الحق بنقادم الزمان وتسمع الدعوى من الرجل المذكور حيث كان الحال  
ما هو وسط وروا الله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث عن اباؤهم مدة تزيد  
عن ستين سنة وهم يتصرفون فيها بالهدم والبناء من غير منازع لهم ولا لأبائهم والآن  
تدعى جماعة بان الدار لهم والحال انه لا بينة ولا سند بأيديهم يشهد لهم بالملك فهل اذا لم  
يثبتوا دعواهم بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من عارضتهم في ملكهم بدون  
وجه شرعى (اجاب) لا عبرة بالدعوى الجردية عن الاثبات شرعا على فرض سماعها والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باع نصفه لآخر بثمن معلوم من مدة خمس عشرة  
سنة وزبادة بموجب شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون وهو يتصرف فيه تصرف

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٥٦

١٢٦٩

١٦



المالك في ملكه من بيع ثمره وغيره تلك المدة من غير منازعه والآن يريد البائع  
منازعة المشتري منكر البيعة له فهل اذا كان البيع ثابتا بالبيعة الشرعية لا يحجب  
البائع لذلك ولا عبرة بانكاره ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى  
(أجاب) لا عبرة بانكار البائع البيع بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل ادعى على فلان انه اشترى من المدعى عليه مبيع ساقية معينة وشجرا  
معلومين بمثل معلوم فأنكر المدعى عليه دعواه فترافعا لدى قاض من قضاة الريف فطلب  
من المدعى بيعة فاستعمل له لغبتها عن البلد حتى يحضرها فلم يجبه ذلكا كان من القاضى  
الا أنه كتب حجة بمنع المدعى من دعواه توهم ان عدم حضور البيعة في الحال مبطل للدعوى  
فهل والحال هذه اذا أقام المدعى بيعة على أصل البيع او على اقرار المدعى عليه ببيعه  
ما ذكر بمن معلوم في المحالين تسمع دعواه ثانيا وتقبل بيئته ولا عبرة بكتابة الحجة  
(أجاب) نعم تقبل بيعة المدعى المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور ويقتضى بها بعد  
تزكيته حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك ما كتبه القاضى على الوجه المذكور وان كان  
في محله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان عن أبيه من مدة نحو  
اربعين سنة فالآن ادعى عليه رجل بان له فيه حصة عن مورثه فأنكر المدعى عليه  
دعواه والحال ان مورث المدعى شاعده هو ومورثه من قبله وكل منهما يتصرف فيه  
تصرف المالك في املاكهم مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من  
غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع  
الدعوى ان كان الامر ما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شاهد شرا آخر  
لساقية ولبنائها وتعميرها من مالده وشاهد تصرفه فيها وهو يتفقد ما مده تزيد على خمس  
وثلاثين سنة وهو من جملة الشهود بالثبوت او مكتوب اسمه في الوثيقة بذلك ثم مات مشتري  
الساقية فادعى على ورثته بان له فيها حصة وانه كان شريكا للميت فيها وانكرت الورثة دعواه  
فهل اذا كان حاضرا شاهد التصرف المشتري قبل موته في المدة المذكورة وهو ساكت  
لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى  
بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا وهما في معيشة واحدة ولم تقسم التركة فقام  
احدهما مسافة سفر ووضع الاخ الحاضر يده على التركة ثم مات الاخ الحاضر عن ابن  
وبنتين ثم رجع الاخ الغائب من غيبته وطلب ما يخصه من تركته والده من ورثة اخيه  
فنعوه متعللين بان المدة تزيد عن خمس عشرة سنة فهل تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة  
مع غيبته فيها وله اخذ ما يخصه من تركته والده بالفرض الشرعية (أجاب) تقسم تركته  
الميت الاول بين ورثته بالفرض الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما  
يخصه من ذلك بدون وجه شرعى وقد صرح علماؤنا بان الدعوى لا تسمع بعد مضي خمس

٢٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

رمضان

٩

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى ومنها الغيبة مسافة السفر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة ارض مغروسة فخلت في ذلك عن ابيه في سنة ١٢٤١ والآن ادعى عليه رجل بان له حصة في النخل عن ابيه مات ابو عنه وعن وورثة فهل اذا كان ابو المسمى شاهدا المدعى عليه مدة خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع لا تسمع دعوى وارثه بعدموته (اجاب) سكوت المورث عن دعوى الملك خمس عشرة سنة مع مشاهدته لتصرف واضح اليد على ما ذكره مع التمكن من الدعوى والانكار يمنع سماع دعوى وارثه بذلك فاذا ثبت بالوجه الشرعى سكوت مورث المدعى المذكور تلك المدة بلا مانع مع مشاهدته للتصرف المذكور ولا تسمع دعوى وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على دار ادعت عليها امرأة اجنبية بعد حضورها من غيبتها انها تملك هذه الدار بالارث عن والديها فهل اذا ثبت الملك لها في الدار المذكور بالبيينة الشرعية يقضى لها بها وليس لواضعة اليد منعهما من ابداً وجه شرعى (اجاب) يقضى للوارث بما آل اليه من مورثه بالارث بعد الاثبات حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دارين ادعى عليه رجل بان الدارين يملكهما بالارث عن اخيه فهل اذا ثبت الملك له في الدارين المذكورتين بالبيينة الشرعية يقضى له بهما وليس لواضعة اليد منعهما من ابداً وجه شرعى (اجاب) اذا ثبت الملك للمدعى الدارين المذكورتين بالارث بالوجه الشرعى يقضى له بهما حيث لم يوجد مانع شرعى من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى جانباً من دار مشتركة بين وورثة ووضع يده عليه مدة ثم باعه لرجل آخر ووضع المشتري الثاني يده عليه مدة وايضاً اشترى المشتري الثاني جانباً آخر من الدار المذكور من الشراكة وسكت المشتري مدة تزيد على عشرين سنة من غير اخراج حصة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في ملكه بالهدم والبناء من غير منازع لعدم وجود الورثة ومشاهدتهم له وبعدمضى هذه المدة انكر بعض الشركاء البيع ووجهه كما في الفهل اذا كان البيع ثابتاً لايجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ووجهه له وينع من معارضة المشتري فيما باعه بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لايجاب لذلك حيث ثبت انتقال الملك في المدعى به لواضع اليد بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت وملكته متوقفاً قطعة ارض خربة محدودة بمحدود اربعة وقبضها وهازها منها القبض والحيازة الشرعية وبني فيها امكنة وتصرف فيها بما شاء في حياتها بانواع التصرف فيه ذلك ماتت فادعى عليه رجل من ازواج بنات المعتقة بان له في القطعة الارض المذكور حصة فأنكر دعواه ولم يثبت ذلك عليه بوجه شرعى فهل يكون الحق فيما لواضع اليد عليها ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية وينع والمحال هذه من معارضة المدعى عليه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار عن والده من

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٢

رمضان

سنة

مدة ست وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بنفسه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بان له حقا فيها فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا للتصرف واضع اليد وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمانع من غير مانع يمنع من الدعوى لا تسمع دعواه بعد مضي تلك المدة ويمنع من معارضة واضع اليد (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عدل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من بضاعة بتاريخ معين من نحو عشر سنين فأنكر المدعى عليه ذلك وعند المدعى بينة تشهد له طبق دعواه فأحضرها بين يدي حاكم شرعى وشهدت وثبت المبلغ على المدعى عليه المذکور فبعد ذلك ادعى المدعى عليه بأنه محاسب مع المدعى بتاريخ متأخر عن تاريخ المدعى وتخالصا واندرج المبلغ المدعى به فى المحاسبة التى صدرت بينهما وأبرأ كل منهما الآخر فى التاريخ المتأخر ومعه بينة تشهد له بذلك فهل تسمع منه هذه الدعوى بعد انكاره وحكم الحاكم بهذا أم لا (أجاب) فى التنوير وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا يقال المدعى عليه ما كان لك على شئ قط فبرهن المدعى على ان له عليه ألفا وبرهن المدعى عليه على ان قضاء اى الايفاء او الابرأ ولو بعد القضاء أى الحكم بالمال اذ الدفع بعد قضاء القاضى صحيح قبل برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق قديم قضى ويبرأ منه دفعا للخصومة اه المراد والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بقرة واضع يده عليها نحو أربع سنين وزيادة تعدى عليها ذؤشوكه وأخذها وادعى ان له نصفها ولا بينة له على دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات ويؤمر بتسليم البقرة لمالكها (أجاب) لا يقضى للمدعى المذکور بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على قطعة أرض معلومة مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك فى أملا كههم وذوى الحقوق فى حقوقهم من غير معارض له ولا منازع حتى مات وصار ولده يتصرف بعده فيها بالتصرف المذکور مدة عشر سنوات من غير معارض له ولا منازع والآن برز رجل يدعى ان القطعة الارض المذكورة كورة لابيّه كان أودعها عند والد الرجل المذکور صاحب اليد وصاحب اليد ينكر ذلك والحال ان أبا المدعى المذکور كان مشاهدا للتصرف المذکور فى تلك المدة المذكورة ولم يدع ولا مانع له من الدعوى حتى مات فهل لا تسمع دعوى ولده هذه لمشاهدة والده بالتصرف المذکور ويمنع عن المعارضة (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر بالعدول شرعى مع مشاهدته لتصرف واضع اليد مانع من سماع دعوى وارثه بعده فلا تسمع دعوى الوارث المذکور اذ المحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر بان له ديناهلى مورثه معلوم القدر ويريد مظاهمة به من تركه مورثه فهل اذا أنكر المدعى عليه دعواه يطالب من المدعى بينة على دعواه ويخلف عيما بعد إقامة البينة

٢٢

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

شوال

٦

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

(أجاب) لا يفتى المدعى الدين في تركه المتوفى بدون اثبات شرعي ويكون ذلك عند  
الانكار باقامة البينة الشرعية وعين الاستظهار والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين وأخت  
يملكون دارا بطريق الميراث عن أبيهم ثم بعد مدة مات كل من الأخوين والأخت عن  
وارث فادعى وارث الأخت على وارث الأخوين أن مورثيهما باعاه لجانبا من نصيبهما في  
الدار قبل موتهما ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوارث دعواه الشراء  
من الأخوين بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعي وتقسيم الدار بين الورثة  
بالقرينة الشرعية (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا وتقسيم الدار  
الموروث بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاحد الاختصاص بشئ زائد عما يخصه  
بدون تخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما مورث عنه  
شرعا فادعى أجنبي على الورثة باعيا من مصاغ وغيره ولم يعين ما يدعى به من أي نوع من  
أنواع المصاغ وغيره ويدعى أنها كانت تحت يد مورثهم أمانة فأنكر الورثة دعواه فهل  
والحال هذه لا تسمع هذه الدعوى حيث كان ما يدعيه غير معلوم سيما وأنه لم يبين قيمته  
(أجاب) من شروط صحة الدعوى معلومية المدعى به فلا تسمع دعوى المدعى المذکور  
حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر مائة في  
بيع وشراء حصلا بينهما وبين عميله محاسبة على يدي بينة من المسلمين ثم مكث مدة ولم يقل  
لعميله بنى لي شئ عندك ثم سافر بعد المحاسبة تسفرا بعيدا فخاف ولد المسافر يدعى على  
عامل أبيه ويريد محاسبته في غيبة أبيه فهل يمنع الولد من المحاسبة حتى يحضر والده ولا  
يجاب للمحاسبة مع عامل أبيه (أجاب) لا خصوصية لابن المذکور حيث لم يكن وكيلًا عن  
أبيه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم دارا وضعا  
أيديهم عليها فادعى عليهم ابن عم لهم بأن الميت وهب له ثلث الدار ولم يثبت عليهم ذلك  
وبعد هذه الدعوى ادعى بأن الميت أوصى له بثلث الدار ولم يثبت دعواه هذه ببينة  
شرعية وإنما أظهر بذلك ورقة ستطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواه المجردة ولا بالورقة  
التي لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) لا يفتى لابن العم المذکور بشئ في ثلث الدار  
والحال هذه ويمنع من معارضة الورثة حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى  
أعلم (سئل) في جماعة أقارب يملكون عقارا وخالع آباءهم بالميراث الشرعي ولا ين  
تريد المذکور منع الاناث من أخذ ما يخصهن في النخل متعاليين بأن أباهم ملكه لآل كور  
دون الاناث ولا يثبت لهم على ذلك ولا سند بأيديهم فأنكر الاناث دعواهم فهل لا يجابون  
لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويكون للاناث أخذ ما يخصهن بالقرينة  
الشرعية من تركه أبيهن ومحاسبتهن على ما استنلوه من ثمره (أجاب) نعم لا يجابون لذلك  
والحال هذه ولا يكل أخذ ما يخصه في تركه مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
جانب نخل من آخر ووضع يده عليه من مدة اثنتي وأربعين سنة وهو ياكل ثمره ويتصرف



فيه تصرف المالك في أملاكهم ثم بعد موت البائع ادعت ورثته بآثار النخل باقى لهم  
 وأنكروا ببيع مورثهم فهل اذا ثبت المشتري الشراء من مورثهم بالوجه الشرعى لا عبرة  
 بآثارهم ببيع مورثهم ويمنعون من معارضة المشتري (أجاب) اذا ثبت الرجل  
 المذکور الشراء لمّا ذكر من المورث حال حياته بالوجه الشرعى لا يكون لورثة البايع بعد  
 وفاته المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اطميان زراعة ملكه أصوله غير  
 أميرية بجهة بلاد السودان في بعضها بناء وغراس والبعض الآخر صالح للزراعة وضع يده  
 عليها مدة تزيد عن سبعين سنة من غير منازع له فيها ثم مات عن ورثة غائبين فوضع وكيل  
 شيخ البلد يده عليها مدة عشر سنين بغير اذنهم فهل اذا حضر الورثة وأقاموا بينة بما تركة  
 مورثهم من أرض الزراعة المذكورة لدى القاضى يكون لهم أخذها وترفعها من الرجل  
 المذکور واذ أراد الطعن في البينة التي شهدت للورثة بحقوقهم ويقم بينة بالطعن عن له  
 عليه ولاية لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة الورثة فيما تركة لهم مورثهم بدون وجه  
 شرعى (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فلا يسقط حق الورثة المذکورين فيما آل  
 اليهم بالارث عن المتوفى المذکور بمضى تلك المدة ويقضى لكل منهم بما يخصه بعد  
 الاثبات بالوجه الشرعى وليس لاحد المعارضة في ذلك بدون وجه واذ كان للشهود له  
 ولاية على الشاهد بحيث يخافه لا تكون شهادته له مقبولة والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك دارا مات عن ورثة بالغين فباعها الرجل أجنبي بثمن معلوم من مدة خمس  
 سنين بموجبه وثيقة شرعية بيد المشتري ثابتة المضعون بالبينة الشرعية فبعد أن بناها  
 المشتري طلب الورثة نزعها منه منكم من البيع فهل اذا كان البيع ثابتا بالبينة  
 الشرعية لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعته فيها بدون وجه شرعى (أجاب) نعم  
 لا يجابون لذلك اذا ثبت بيعهم الدار للرجل المذکور بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن ورثته وله عبد رقيق ادعى بعد موت سيده بانه كان اعتقه  
 قبل موته ولم يثبت دعواه العتق بوجه شرعى فهل لا يثبت عتقه بذلك ولا عبرة بدعواه  
 المجردة عن الاثبات الشرعى (أجاب) ان أثبت العبد المذکور رعا عتاق سيده اذ حال صحته  
 بالوجه الشرعى حكم بعتقه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حائض نخل مات  
 عن ورثة بعضهم قاصرون وبعضهم بالغين فاستولى رجل أجنبي بعد موت مورثهم على النخل  
 المذکور وادعى ان بعض الورثة البالغين باع له جميع النخل بثمن معلوم بعد موت  
 مورثهم وأصل انه لم يكن وصيه على القصر ولا وكيله لان أحد من باقي الورثة وهو  
 يذكرون دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه المذكورة بالوجه الشرعى لا عبرة بها ويكون  
 الحق في النخل لورثة المذکورين ولا بد من الدعوى المجردة عن الاثبات الشرعى (أجاب)  
 لا يقضى لمدعى الشراء مجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل له قطعة أرض محدودة بحدود دار بجهة فيها أشجار تلقاها من أبه ووضع يده عليها

١١٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢

هو وابوه من قبله مدة نحو ستين سنة وكل منهما يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهـ  
 قال أن ادعى عليه بعض أناس من جيرانه المشاهدين لتصرفه بأن له حقا فيها والحال أنه  
 شاهد هو وابوه المدعى عليه واباه من قبله وكل منهما يتصرف فيها تصرف المالك في  
 أملا كهـ أكثر من عشرين سنة ولم يدع كل منهما ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعهم  
 ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى والحال هذه (أجاب) سكوت كل من المدعى ومورثه  
 عن دعوى ما ذكر خمس عشرة سنة بلا مانع مع شاهد سنة تصرف واضع اليد بالزرع  
 والبناء ما فتر من «صالح الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على  
 أملا كهـ نكلوا كة لهم ارضوا ببناء بالشرع السري بحجج شرعية تشهد لهم بذلك وهم  
 يتصرفون فيها تصرف المالك في أملا كهـ بالهدم والبناء من مدة تزيد عن خمس عشرة  
 سنة والآن ادعى وجعل على واضعي اليد بأن ارض هذه الاما كن التي تحت أيديهم  
 وقف من قبل جده واظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت فانكر المدعى عليهم دعواه  
 والحال ان المدعى المذكور شاهد المدعى عليهم ثلاث المدة المذكورة وهم يتصرفون  
 بالهدم والبناء وغيره ولم يدع ولم ينزع ولم يمنع شرعي من الدعوى بذلك فهل  
 والحال هذه لا يحكم له بدعواه ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ولا يقضى  
 به لم يثبت مضمونه شرعا (أجاب) لا يقضى بوثيقة الاما كن المذكورة بمجرد دعوى  
 الرجل المذكور ذلك ويمنع من معارضة واضعي اليد بالحال هذه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار خربة هن والهدم من مدة خمس وثلاثين سنة  
 وهم والهدم يتصرفون فيها تصرف المالك في أملا كهـ بالهدم والبناء وغير ذلك من  
 سائر التصرفات الشرعية من غير منازع لهم ولا لوالدهم من قبلهم والآن يدعى عليهم  
 رجل بأن له عن عمه وحمته حقا فيها بعمومت كل من العم والعمتين فانكر المدعى عليهم  
 دعواه فهل اذا كان كل من العم والعمتين حاضرا ومشهدا لتصرف واضع اليد مدة تزيد  
 على عشرين سنة وهو ساكت من غير نزاع لا تسمع دعواههم بعدمضى تلك المدة ان لو كانوا  
 احياء لا تسمع دعوى وارثهم المذكور من بعدهم (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل  
 المذكور حيث كان الامما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث  
 طاحونة بالارت عن أبيه ادعى عليه جماعة بانها وقف وأظهر وبذلك وثيقة مقطوعة  
 الثبوت وبعد ذلك ادعوا أيضا بانها ملكهم وأظهر وبذلك أيضا وثيقة مقطوعة الثبوت  
 فهل لا عبرة بدعواه المذكورة ولا عبرة بحكي من الوثيقتين المذكورتين اللتين لم يثبت  
 مضمونهما شرعا ويكون الحق في ثلث الطاحونة المذكورة للوارث المذكور (أجاب)  
 لا يقضى بالهكوك والكواعد بدون اثبات مضمونها بل لو جسد الشرعي على فرض صحة  
 الدعوى ودعوى المالك بدعوى الوقف لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 استترى من آخر قطعة أرض خالية من البناء بنى فيها أمكنة وقرس فيها أشجارا بعد أن

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨

نزع أثر بنتها وصرف في ذلك مبلغا جسيما من ماله وانتفع المشتري بذلك مدة تزيد على  
 أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم بإطلاع البائع وورثته  
 من غير معارض ولا منازع ثم مات البائع بعد مضي هذه المدة عن ولده وباقي ورثته فادعى  
 عليه وورثته البائع بان القطعة الارض وقف عليهم ولا يئنة لهم على ذلك فهل لا يجابون  
 لذلك ولا تسمع دعوهم بدون اثبات شرعى (أجاب) لا يقضى بوقف تلك الارض بمجرد  
 دعوى وارث البائع لما ذلك بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة  
 بين أخوين وأختهم ما بالمراث عن أبيهم باع أحد الاخوين نصيبه ونصيب أخيه وأخته  
 بالو كالة الشرعية من الرجل ثمن معلوم من مدة سبع وعشرين سنة بموجب حجة  
 شرعية بيد ورثة المشتري وبعد أن مات الوكيل وأخته المذ كورة ادعى الاخ الموكل  
 عدم التوكيل منه ومن أخته لاجل ابطال البيع في نصيبه ما فأنكر الورثة دعواه فهل  
 اذا كان التوكيل من مال الاخير ما في البيع ثابتا بالبيننة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة  
 بانكاره ويمنع من منازعة ورثة المشتري فيها بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا يجاب  
 لذلك حيث ثبت التوكيل بالبيع والبيع بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل استأجر حانوتا من امرأة تملكه وميت فيه مدة فادعى عليها أنه صرف في عمارته  
 مبلغا من ماله ليرجع عليها وانها أذنته بذلك فأنكرت دعواه ولا يئنة له عليها بذلك  
 فهل لا يلزمها شيء بمجرد دعواه والمحال هذه (أجاب) لا رجوع للمستأجر المذ كور بما  
 ادعى صرفه في عمارته الحانوت المذ كور والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين  
 شتر يادارين لانفسهما من رجل أجنبي ثمن معلوم في حال حياة أبيهما بموجب حجج  
 شرعية بذلك ثابتة المضمون فهل اذا مات أبوهم بعد مدة عنهما وهن بنتين غيرهما  
 وأرادت البناتان مقاسمة الاخوين المذ كورين في الدارين لا يجابان لذلك ويكون الحق  
 فيهما لمن اشتراهما خاصة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) ما تحقق اختصاص  
 الرجلين المذ كورين به شرعا لا يكون تركه عن والدهما فلا يقسم بين باقي ورثته والمحال  
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وحصة معلومة في طاحونة بطريق الميراث  
 عن أبيه مدة نحو عشرين سنة وهو يتصرف فيما ذكر بالهدم والبناء من غير منازع له  
 ولا لأبيه والآن يدعى قريب له مشاهد لتصرفه بان له حصة فيهما عن أبيه فأنكر  
 واضح اليد دعواه ولا يئنة ولا استدبيه بالاستحقاق فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه  
 بالبيننة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه بخردة عن اثبات الشرعى ويمنع من  
 منازعة المالك بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه  
 بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من  
 الدراهم فأنكر المدعى عليه دعواه فطلب من المدعى بينة فاخبر بانه لا يئنة له فإف  
 المدعى عليه اليقين الشرعية على نفي دعوى المدعى وانه لاحق له فهن اذا وجب المدعى

١٢ ٦٩

٨

١٢ ٦٩

١٢

١١ ٦٩

١٢

١١ ٦٩

٢٣

١٢ ٦٩

٢٤

٢٦

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

بينه على اثبات دعواه تقبل ولو بعد الحلف وتسمع دعواه ثانية ولا يكون الحلف مانعا  
 لسماع الدعوى والبينة (أجاب) اذا لم يقيم المدعى بينة على مدعاه وحلف القاضى المدعى  
 عليه الامين الشرعية بطلب المدعى ثم اقام المدعى بينة على مدعاه قبلت عند العامة وهو  
 الصحيح ولا يكون التحليف مانعا من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل توفى وترك  
 بنتين وزوجة فادعى رجل انه ابن عمه لياخذ ما بنى بعد اصحاب القروض واقام بينة تشهد  
 بالسماع فقط ولا تعرف الجدا لجامع فهل لا يجاب لدعواه واذا قلتم بعدم قبول بينة السماع  
 وحكم الحماكم الشرعى بقبول بينته هل ينقض امل لا (أجاب) لا بد فى دعوى بنوة العلم من  
 ذكر اسم الجد الجدا لجامع فلا يسوغ للقاضى الحكم بالنسب بدون ذكر اسم الجد  
 المذكور مع استيفاء ما شرط لصحتها والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة اشترت نخلا من  
 رجل ووضعت يدها عليه مدة تزبد عن أربعين سنة وهى تتصرف فيه من غير منازع لهما  
 فيه تلك المدة ثم ماتت عن ورثة من نحو سبع سنين فوضعهوا أيديهم عليه والآن تدعى  
 ورثة البائع المشاهدون للتصرف فيه بان النخل المذكور لهم عن جدتهم منكرين بيع  
 موتهم فانكر ورثة المرأة دعواهم فهل اذا كان البيع من موتهم ثابتا بالبينة  
 الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم وينعون من منازعة ورثة المرأة فى ما حكمهم  
 بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت بيع المورث لهما ذكرا حال حياته لا يكون لوارثه بعد  
 ذلك معارضة ورثة المشتري لذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل  
 استأجر قطعة ارض خالية من البناء من مال كها باجرة معلومة لكل شهر واحدت فيها  
 بناء باذن المالك واشترى ما يحتاجه من الاخشاب والاوانى التى يحتاجها لبيعها وشراؤه  
 من مال نفسه والآن يدعى رجل اجنبى بانه شريك له فيما احده من البناء والاخشاب  
 والاوانى فانكر واضح اليد دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الشركة معه فى  
 البناء والاوانى والاخشاب لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من  
 منازعته فيما يده بدون وجه شرعى (أجاب) لا يحكم للمدعى الخارج المذكور بدعواه  
 الا اذا ثبت ما يدعيه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة يملكون ثلث  
 دارا وثلاث طاحونة بالميراث عن اصولهم باعوا نصيبهم فى الدار من مدة خمس سنين وفى  
 الطاحونة من مدة سبع سنين بثمن معلوم لشريكهم وأخذ كل ثمن نصيبه بموجب حجج  
 شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون بالبينة الشرعية والآن يريد بعض البائعين منازعة  
 المشتري فى نصيبه منكر البيعة فهل لا يجاب لذلك حيث كان البيع ثابتا بالبينة  
 الشرعية منهم لم يشريكهم ولا عبرة بانكار المنكر منهم ويمنع من منازعة المشتري فيما  
 اشتراه منهم بدون وجه شرعى (أجاب) لا عبرة بانكار البائع البيع بعد ثبوته بالوجه  
 الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك دارا بالميراث عن اصوله باعها الرجل آخر  
 بثمن معلوم من مدة ثمانى عشر سنة بموجب حجة شرعية بيد المشتري بختم قاضى الناحية



ثابتة المضمون والمشتري يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة ثم مات والا تترك يريدين البائع منازعة المشتري منكر البيع أبية فهل لا يجاب لذلك حيث كان البيع ثابتا ولا عبرة بانكار الابن المذكور ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعى (أجاب) لا عبرة بانكار الوارث بيع مورثه بعد ثبوته طال حياة المورث بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى حصاة فى مكان من ملاكه فاستولى المشتري على جميع المكان وعمر فيه بدون اذن باقى الشركاء ثم بعد ذلك حضر باقى الشركاء وطلبوا نصيبهم فى المكان المذكور فادعى انه اشترى جميع المكان منهم ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الشراء بالبينّة الشرعية لا عبرة بدعواه ويحسب على تسليم نصيب باقى الشركاء فى المكان المذكور لهم (أجاب) يحكم لباقى الشركاء بما يخصهم فى المكان المذكور حيث لم يثبت المدعى دعواه الشراء منهم بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة ادعوا على رجل انه واضع يده على مكان يملكونه وبايديهم حجة تشهد لهم بذلك فسئل منه عن ذلك فاجاب بانه اشترى من المكان المذكور هشرين فيرا طامن أحد المدعين المذكورين بخمسمائة ريال فسئل عن ادعى الشراء منه عن ذلك فاجاب بانه لم يصدر منه بيع فى ذلك انما وقع بينه وبين زوجته نزاع من قبل كسوتها فوعدها ببيع حصته فى هذا المكان فى نظير كسوتها فتوجه ولد ولدها الى واضع اليد المذكور وأخذ منه مائة وأربعين قرشا ودفعها لها ولم يصدر منى بيع لافى حصتي ولا فى غيرها فطلب من واضع اليد المذكور بينة تشهد له بذلك فحجز عن ذلك فهل اذا لم يثبت دعواه الشراء بالبينّة الشرعية لا عبرة بدعواه ويحسب على تسليم المكان المذكور للملاكة (أجاب) يؤمر للمدعى عليه بتسليم المدعى به ملاكة المذكورين حيث اعترف باصل الملك لهم ولم يثبت دعواه الشراء منهم والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وكل ابن عمه على عقاره وعلى اشيائه موضوعة فى محله ليحفظها له الى أن يحضر من غيبته وسافر وصار ابن العم واضع يده على ذلك والا تترك بدعى رجل أجنبي على واضع اليد ان له استحقاقا فى جميع ذلك بسبب ميراث كان بينه وبين الرجل الموكل وواضع اليد لا يعلم له شيئا فهل لا تسمع دعواه على واضع اليد حيث كان وكلا بالحق فقط والمسال فى يده وديعته ولم يثبت موت الموكل (أجاب) اذا ثبت المدعى عليه أنه مودع الغائب تندفع عنه ادهوى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى عقارا وتصرف فيه بالهدم والبناء ثم بعد ست سنين نازعه رجل وقال ان لى أرضا فى هذا الذى اشتريته والحال ان المدعى كان عالما بالهدم والبناء وللمشتري بينة تشهد به عليه بذلك ولم يدع ولم ينكر على المشتري ما فعل فى بعد ان قرأ على البائعين ادعى بذلك فهل اذا أنكر المدعى عليه ولم يكن للمدعى بينة تثبت ما يدعيه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ولا يقضى بها (أجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذكور وتجرد دعواه وان كان غده على فرعى

٣٠

١٢٦٩

ذى الحجة

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

سماعها وقد صرحوا بان مشاهدة الاجنبي ولو جارا البيع والتسليم وتصرف المشتري  
 بنحو الهدم والبناء مع السكوت عن الدعوى مانع من سماعها والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل اشترى مصاعا من ماله لنفسه وهو في النظام ودفعه لزوجته عارية هل يدينه  
 في عدمه طلبه منها فادعت انه ملكها فاتى كرد عواها ولا يدينه ولا سند بيدها يشهد لها  
 بالملك فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ويكون له اخذها منها  
 حيث كان هناك يدينه تشهد بانه دفعها لها عارية اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي  
 (اجاب) القول للزوجة المذكورة بيمينها في كون المصاع الذي بيدها مالهها ام لا  
 ينبت الزوج ملكه له بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في منزل مشترك بين  
 اخوين لاحدهما ربحه وللاخر ثلاثة ارباعه فبات من له الربع عن ابن قاصر وضنته  
 جسدته حتى بلغ ثم مات عمه الذي له ثلاثة ارباعه عن اولاده فاستمروا واضعين ايديهم  
 على المنزل المذكور فطلب ابن من مات من الربع بعد بلوغه رشيدا اخذ حقه الذي آل  
 اليه بالميراث عن ابيه فنعى اولاد العم متعللين بانه بلغ من مدة خمس سنين وهو مشاهد  
 لتصرفهم فيه بالهدم والبناء ولم يدع ولم ينازع فهل اذا كان هناك بينة تشهد بان لا يسه  
 الربع في المنزل يكون له اخذ حقه ولا عبرة بتعالهم المذكور ولا يكون سكوته المدة  
 المذكورة سقاطا لحقه وما نعاله من التداعي مع اولاد عمه (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم  
 الزمان فلا ابن المذكور بعد بلوغه رشيدا اخذ ما يخصه من تركه ابيه ويقتضى له بذلك  
 والمحال ما ذكره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا  
 اشتراها ذلك الآخر من آخرين وسبق التداعي من بعض اولئك الاخرين بانه لم يبيع  
 واقيمت الدعوى وثبت لدى نائب الشرع بالناحية ببيع ووقع التداعي مرة اخرى وثبت  
 البيع له فالآن وارث البعض يدعى على واضع اليد الذي هو المشتري من ذلك الاخر بان  
 مورثه لم يسبق منه بيع ويطالبه بما يخص مورثه فهل اذا كان ذلك البيع ثابتا لا يكون  
 للدعي المذكور معارضة واضع اليد على تلك الدار لاسيما وقد اقر المدعى انه لاحق له  
 فيها وانما قصده بالدعوى تفريغ المدعى عليه (اجاب) نعم لا يكون للوارث المذكور  
 معارضة المشتري حيث ثبت بيع المورث لما يملكه في تلك الدار حال حياته بالوجه  
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له فخل باعه لآخر بثمن معلوم وقبض ثمنه  
 بحضرة ابنه ومضى هلى ذلك نحو اثنتي عشرة سنة حتى مات البائع وابنه وللبيع ابن  
 ابن اراد ابطال بيع جده متعللا بانه كان صدر منه البيع مكرها ولا يدينه ولا يبرهان له على  
 ذلك فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعي ويكون الحق في الفخل للمشتري  
 والمحال هذه (اجاب) المالك في الفخل المذكور لمشتريه ويمنع ابن ابن البائع من معارضته ان  
 كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت  
 بالغة وهن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواسي وحجوب وغير ذلك فاراد الاخ

١٥٦٩

١٥٦٩

١٥٦٩

١٥٦٩

أخذ ما يخصه من التركة فزعمته الزوجة مدعبة أن مات تركه الميت عما ذكر ملك لها  
فأنكر الأخ دعواها فهل لا تجاب لذلك ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه عن الميت بين  
ورثته بالغريضة الشرعية وما يخص كل وارث (أجاب) إذا اختلف أحد الزوجين مع  
وارث الآخر في متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه وفي البيت نفسه فالقول قول المحي  
من الزوجين فيما يصلح له أولهما في قضى للزوجة بذلك إن حلفت إلا إذا أقام الوارث بينة  
أنه ملك الميت وما ثبت أنه ملك الميت بالوجه الشرعي يقسم بين ورثته بالغريضة  
الشرعية فيكون للزوجة فيه الثمن فرضاً ولبنته النصف كذلك والباقي لأخيه الشقيق  
تصديقاً حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في شخص واضح يده على دار  
وتخل بطريق الميراث عن أبيه مدته تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بالبيع  
وغيره التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل على واضح اليد أنه يستحق فيه حصّة  
بطريق الميراث عن أبيه فأنكر المدعى عليه دعواه وجدها والحال أن أباه كان حاضراً  
بالبلد مشاهداً التصرف واضح اليد فيه التصرفات الشرعية المدة المذكورة وهو ساكت  
من غير منازعة ومن غير مانع شرعي بمنعه من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى بعد  
ذلك حيث أنكر المدعى عليه دعواه وجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث حيث  
سكت المورث عن دعوى المالك خمس عشرة سنة بلامانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة تملك نخلاً بالميراث عن أبيها بابعته لرجل أجنبي بثمن معلوم بحضرة ابنها وجمع من  
المسلمين من مدة خمس عشرة سنة وزيادة بموجب حجة شرعية بذلك ثم مات كل من  
المشتري والباعة عن ورثة فاراد ورثتها منازعة ورثة المشتري وأخذ النخل منهم  
منكرين لبيع مورثتهم فهل إذا كان البيع ثابتاً بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا  
عبارة بأنكرهم ومنعهم من منازعة ورثة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت  
بيع المورثة لما ذكر حال حياتها بالوجه الشرعي لا يكون لوارثها بعد وفاتها معارضة  
المشتري ولا عبارة بأنكاره البيع بعد ثبوته شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً  
واضع يده عليها مدة تزيد على ستين سنة وهو يتصرف فيها لنفسه وبنيهاً وغير ذلك  
تلك المدة فالآن ادعى رجل أنه يستحق فيها حصّة بطريق الميراث فأنكر واضح اليد  
دعواه مع أن مورثه كان موجوداً في معظم تلك المدة ولم يعارض ولم ينزع حتى مات فهل  
تسمع دعوى المدعى حيث نكده (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الوارث والحال هذا والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً واضح يده عليه مدة من السنين ادعى عليه رجل  
مشاهداً تصرفه فيه بأنه يملكه لونه هذا البيت وأنظر بذلك حجة مقطوعة الثبوت فأنكر  
المدعى عليه دعواه فهل والحال هذا إذا لم يثبت المدعى دعواه العلوية عبارة بها وينع من  
معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) لا يحكم للمدعى بمجرد دعواه بدون إثبات شرعي والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وأراد أخذ متاعه من فرش وغيرها فزعمته

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٦

٢٨

١٢٦٩

الزوجة من ذلك متعلقة بان ما جلست عليه ونامت فيه واستعملته من الاواني فهو ملك لها فهل لا عبرة بتعلقها المذكور ويكون له أخذ متاعه (أجاب) للزوج أخذ متاعه المملوك له وليس للزوجة معارضته في ذلك بمجرد تعلقها المزبور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بطل وترك ما يورث عنه شرعاً وقبل موته بيوم حضره جده من المسلمين فطالب رجل منهم أن يكون وصياً على ماله بعد موته فامتنع من اجابته لذلك وقال لا تكون وصياً على مالي وبعد موته ادعى ذلك الرجل على ورثته بأن مورثهم جعله وصياً على ثلث ماله فأنكرت الورثة دعواه ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه اذ لم يثبت ذلك بالبينّة الشرعية لا يكون للرجل المذكور مدعى ما رضى عنهم في ذلك بدون وجه شرعي ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً ولا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في بئر فدية كائنة بمنزل مملوك لمجاعة متصرفين فيه هو وحدهم مدة تزيد عن ثمانين سنة وفي أثناء هذه المدة جعلوا مراحضاً ثم باع رب المنزل المذکور مع البئر لرجل آخر وكث بيده مدة تزيد عن ثلاثين سنة ومات عن ورثة فوضعوا أيديهم عليه وغيروا المراحض من مدة سنة وأعادوه بئراً كما كان وأعادوا حائط البئر على أصله كأي حجة الشراء فنازعهم أهل الحارة الآن متعللين بان البئر كانت بوجهين وجه البيت ووجه الحارة فادعى فأنكر الورثة دعواه ثم ترفعوا إلى القاضي الجهة ولم يثبتوا دعواهم بالبحجة ولا بسنة شرعية وبعد مضي نحو ثمانية أشهر وحكم القاضي بما في حجة ورثة المشتري ادعى رجل آخر من حارة أخرى بما ادعى به أهل الحارة أولاً من تصرفهم فهل بعد مضي هذه المدة الطويلة قبل الشراء وبعد موعاينة المدعين للهدم والبناء مع عدم المنازعة لا يجب أن يكون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويعنعون من منازعة الملاك في ملكهم بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بما ذكره الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من ملاكها وحبسها ووضع يده عليها مدة اثنتي عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما من أنواع التصرفات الشرعية مع مشاهدة من تلقى المالك منهم المدة المذكرة من غير معارض ولا منازع له فيها والآن أنكر بعض البائعين البيع لكون شهود البيع المكتوبة أسماءهم في سند البيع قد ماتوا فهل اذا ثبت البيع من المدعى المذكور وغيره بشهادة بينة شرعية تشهد بالبيع لواقع اليد بمنع من دعواه والحال هذه ولو لم تكن هذه البينة مكتوبة أسماءها في سند البيع (أجاب) ليس لمن ثبت بيعه لما يملكه للمشتري المدكور بالبينة العادلة معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي ولا يتوقف قبول الشهادة على ذكر اسم الشاهد في صلح البيع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وتركت ما يورث عنها شرعاً من نخل وثلث دار فوضع رجل أجنبي يده على ماتر كتبه في غيبة الابن المذكور والآن حضر وطالب رفق يده

محرم  
٢

١٢٧٠



عن ذلك فادعى الشراء من أمه متعللاً بورقة بسده مقطوعة الثبوت فانكر الابن دعواه  
فهل لا يجب لذلك شرعاً ولا عبرة بدعواه المجرده عن الاثبات ويمنع من منازعته فيما  
تركت له أمه بدون وجه شرعى وتوقع يده منه اذا التحق بما ذكر (أجاب) اذا لم يثبت  
المدعى دعواه الشراء لما ذكر من مورث الابن المذكور بعد اعترافه بالملك له يؤمر برده  
لما ملكه بالارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم  
داراً فوضع رجل يده عليها مدة احدى عشرة سنة فطلب الورثة رفع يده عنها واعترف بأنها  
موروثة عن أبيهم وأنه قد اشتراها من أحد الورثة وأظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت  
فانكر دعواه فهل يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة ولا عبرة بدعواه الشراء من أحد  
الورثة ولا بتصرفه فيها المدة المذكورة ولو زادت على خمس عشرة سنة (أجاب) اذا كان  
واضع اليد مقرباً بصل الملك للورثة في الدار المذكورة يؤمر بتسليمها لهم اذا لم يثبت  
انتقالها اليه بناقل شرعى ولا عبرة بالدعوى المجرده عن الاثبات شرعاً والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل واصل يده على دار تملكها بالميراث الشرعى عن والده من مدة يزيد على  
عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغيرهما  
والآن ادعى رجل أجني على واصل اليد بانه يملك حصّة في الدار المذكورة بطريق  
الميراث عن والده وأظهر بذلك ورقة مقطوعة الثبوت فانكر واصل اليد دعواه والمحال  
ان والد المدعى كان حاضراً بالمدعى شاهد التصرف واصل اليد المدة المذكورة وهو  
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والغالب فهل والمحال هذه  
لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث جحد المدعى عليه دعواه ولا عبرة بالوثيقة  
المقطوعة الثبوت شرعاً (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة بغير عذر  
شرعى مانع من سماع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في اثبات دينه وكليته من ورثة ميت وعنده بيعة  
به باقلة الشهاده عن جماعة بينها وبين قاضي البلد الورثة مسافة القصر فهل اذا قبلها  
القاضي وثبت الدين بشهادتها وتوجهت يمين الاستظهار على الموكل وكان بينه وبين  
الغاضي الدية ثبت الدين على يديه مسافة قصر برسل الخليفة العيين أو يخلف وكيله  
(أجاب) اجبوا على لزوم التلخيص في دعوى الدين على الميت بالاطالب كما في كتب  
المذهب وأطردى الدراخا وان النيابة لا تجرى في الخلف فلا يخلف الوكيل المذكور بل  
يفتقر حضوره اليه الغائب ولا يدفع المال اليه وكيله قبل الخلف وعدم الدفع يفهم  
من كلام الحاشية كما أفاده العلامة حيدر الدين في فتاواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
ادعى على آخر له ما كان شرعى ببلع دراهم فأنكرها فلم يثبت عليه البيعة الشرعية  
ادعى بانه قد نكح من موطن في البيعة ولم يثبت ذلك فهل لا يصدق في دعواه المجرده عن  
الاثبات ويأمر بالرد وما يدفع لمبلغ (أجاب) على المدعى المدعى كور دفع ما ثبت بالوجه

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١١

٢٨

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

محرم

٢

١٢٧٠

الزوجة من ذلك متعلقة بان ما جلست عليه ونامت فيه واستعملته من الاواني فهو ملك لها فهل لا عبرة بتعللها المذكور ويكون له اخذ متاعه (اجاب) للزوج اخذ متاعه المملوك له وليس للزوجة معارضة في ذلك بمجرد تعللها المذبور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلمع وترك ما يورث عنه شرعا وقبل موته بيوم حضره جمع من المسلمين فطالب رجل منهم أن يكون وصيا على ماله بعد موته فامتنع من اجابة ذلك وقال لا تكون وصيا على مالي وبعد موته ادعى ذلك الرجل على ورثته بان مورثهم جعله وصيا على ثلث ماله فانكرت الورثة دعواه ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون للرجل المذكور معارضة في ذلك بدون وجه شرعي ولا عبرة بدعواه مجرد عن الاثبات الشرعية (اجاب) لا عبرة بدعوى المجرده عن الاثبات شرعا فلا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في بئر قديمة بمكة بمنزل مملوك بمساحة متصرفين فيه وخدمهم مدة تزيد عن عشرين سنة ثم خسر أثناء خدمته ماله ما حاضرا ثم باع رب المنزل المنزل مع البئر لرجل آخر ومالك بيده مدة تزيد عن ثلاثين سنة ومات عن ورثة فوضعوا ايديهم عليه وغير والمرحاض من مدة سنة وأعادوه بئرا كما كان سكنا واحاطا بالبئر على أصله كالحجة الشراء فنازعهم أهل الحارة الآن متعللين بان البئر كانت بين وجه البيت ووجه الحارة فديما فانكر الورثة دعواهم وترافعوا لدى قاضي الجهة ولم يثبتوا دعواهم بالحجة ولا ببينة شرعية وبعد مضي نحو ثمانية أشهر وحكم القاضي بما في حجة ورثة المشتري ادعى رجل آخر من حارة أخرى بما ادعى به أهل الحارة أولا منتصر لهم فهل بعد مضي هذه المدة الطويلة قبل الشراء وبعد موعنة المدعين بالهدم والبناء مع عدم المنازعة لا يجب ما يوجب لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة المالك في ملكهم بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى سببا كروا الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من ملاكها وبيعها ووضع يده عليها مدة اثنتي عشرة سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما من أنواع التصرفات الشرعية مع مشاهدة من تلقى المالك منهم المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع لها فيها والآن أنكر بعضهم البائعين البيع لكون شهود البيع المكتوبة أسماءهم في سند البيع قد ماتوا فهل اذا ثبت البيع من المدعى المذكور وغيره بشهادة بينة شرعية تشهد بالبيع لواضع اليد يمنع من دعواه والحال هذه ولو لم تكن هذه البينة مكتوبة أسماءها في سند البيع (اجاب) ليس لمن ثبت بيعه لما يملكه المشتري المذكور بالبينة العادلة معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي ولا يتوقف قبول الشهادة على ذكر اسم الشاهد في صك البيع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن وتركت ما يورث عنها شرعا من نخل وثلاث دار فوضع رجل أجنبي يده على ماتر كتبه في غيبة الابن المذكور والآن حضر وطالب ردف يده

عن ذلك فادعى الشراء من أمه متعالي بورقة بسد مة مقطوعة الثبوت فأنكر الابن دعواه  
فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعته فيما  
تركته له أمه بدون وجه شرعى وترفع يده عنه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا لم يثبت  
المدعى دعواه الشراء لما ذكر من موث الابن المذكور بعد اعترافه بالملك له يؤمر برده  
لمالكه بالارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم  
دارا فوضع رجل يده عليها مدة احدى عشرة سنة فطلب الورثة رفع يده عنها واعترف بانها  
مورثة عن أبيهم وأنه قد اشتراها من أحد الورثة وأظهر بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت  
فأنكر دعواه فهل يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة ولا عبرة بدعواه الشراء من أحد  
الورثة ولا بتصرقه فيها المدة المذكورة ولو زادت على خمس عشرة سنة (أجاب) اذا كان  
واضح اليده مقرا باصل الملك للورثة في الدار المذكورة يؤمر بتسليمها اليهم اذا لم يثبت  
انتقالها اليه بناقل شرعى ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل واصل يده على دار تملكها بالميراث الشرعى عن والده من مدة تزيد على  
عشرين سنة وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغيرهما  
والآن ادعى رجل أجني على واصل اليده بانه يملك حصصة في الدار المذكورة بطريق  
الميراث عن والده وأظهر بذلك ورقة مقطوعة الثبوت فأنكر واصل اليده دعواه والحال  
ان والد المدعى كان حاضرا بالبلد وشاهد التصرف واصل اليده المدة المذكورة وهو  
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع من تصرفه ما منع شرعى عن الدعوى والغالب فهل والحال هذه  
لا تسمح دعوى المدعى المذكور حيث جحد المدعى عليه دعواه ولا عبرة بالوثيقة  
المقطوعة الثبوت شرعا (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة بغير عذر  
شرعى مانع من سماع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في اثبات دينه وتخليصه من ورثة ميت وعنده بيعة  
به نافلة الشهادة عن جماعة يدينها وبين قاضي بلد الورثة مسافة القصر فهل اذا قبلها  
القاضي وثبت الدين بشهادتها وتوجهت بمين الاستظهار على الموكل وكان بينه وبين  
الخصم الذي ثبت الدين على يديه مسافة قصر يرسل لخصمه اليه أو يحلف وكيف له  
(أجاب) اجمعا على لزوم التحليف في دعوى الدين على الميت ولا طلب كفاي كتب  
المذهب وأما في الدراخا فان النيابة لا تجرى في الحلف فلا يحلف الوكيل المذكور بل  
ينظر حضوره بالدين الغائب ولا يدفع المسأل اليه وكيف قبل الحلف وعدم الدفع يفهم  
من كلام الخانية كما أفاده العلامة تحصيل الدين في فتاواي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
ادعى على آخر لذيها كدم شرعى بمبلغ دراهم فأنكرها فلم يفيمت عليه البينة الشرعية  
ادعى بانه لك لص منعوط عن البينة ولم يثبت ذلك فهل لا يصدق في دعواه المجردة عن  
الاثبات ويكون له ما يدعى لم ينع (أجاب) في المدعى المذكور دفع ما ثبت بالوجه

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١١

الشرعى انه يذمته ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل)  
 فى امرأة ماتت عن زوجها وهو أيضا ابن أخى المعتق فما تترك ما يورث منها شرعا فقام  
 رجل وادعى انه اخوها يريد بذلك منع ابن أخى المعتق فهل اذا لم يثبت بالبينة الشرعية  
 العادلة نسبه لا يكون له حق فى تركة المتوفاة واذا ثبت اقرارها له بالاخوة يكون ابن  
 أخى المعتق مقدما (أجاب) اذا لم يثبت مدعى الاخوة لا راة المذكورة دعواه بالوجه  
 الشرعى لا يقتضى له بالارث اذ من المدعى لو لم يثبت مدعى المدعى بمجرده دعواه وقد صرح علماؤنا  
 بان المقراد بالاخوة مثلا مؤخر فى الارث عن الوارث المحقق المعروف غير الزوجين والله  
 تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على قطعة أرض من مدة تزيد على عشرين سنة  
 وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ثم ادعى الآن ابن أخيه انه يستحق فيها حصته  
 بطريق الميراث عن أبيه فأنكر واصل المدعى دعواه والحال ان أباه كان حاضرا بالبلد  
 ومثلهما التصرف واصل المدعى المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير  
 مانع شرعى يمنع من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى حيث أنكر المدعى عليه  
 دعواه وجدها (أجاب) لا تسمع لدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا فى الارث  
 والوقف ووجود دعوى شرعى ومرد وابطاها اذا وجد المانع من سماع دعوى المورث  
 لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وكل ابن عمه على عقاره  
 وعلى أشياء موضوعة فى محله ليحفظها له الى أن يحضر من غيبته وسلم المفتاح وسافر  
 وصار ابن العم واضع يده على ذلك والآن يدعى رجل أجنبي على واضع اليد ان له  
 استحقاقا فى جميع ذلك بسبب ميراث كان بينه وبين الموكل وواضع اليد لا يعلم شيئا  
 فهل لا تسمع دعواه على وانع اليد حيث كانت يده يدا مائة لخصوصه (أجاب) اذا  
 انبت واضع اليد المذکور ان الغائب وكه يحفظ تلك الأشياء تندفع عنه خصوصية المدعى  
 والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ادعت على زوجها بان لها عليه بعض دراهم معلومة  
 اقدر وبيدها وثيقة بختمه مدعوعة اثبت فانتهى الزوج دعواه فهل والحال  
 هذه اذا لم تثبت دعواها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها ولا بوثيقته التي لم تثبت مضمونها  
 (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على وثيقة مقطوعة الثبوت  
 والله تعالى أعلم (سئل) فى أخوين فى عيشة واحدة وكبهما بالزراعة واحد حصل امالا  
 بكسبهما وسعيهما ولهما أخ معزول ومفرد عنهما بالنسبة وسعيه وحده خاصة اراد الاخ  
 المعزول ان يتسهم فيهما بغير سهمته بانيهما تعذر بان سعيهما من غيرهما فأنكر راد دعواه ولا  
 بينة ولا برهان له على مدعىه فهل لا عبرة بدعواه بخردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من  
 معارضة ما فى ذلك بسبب كون وجده شرعى سيما وان الاب لم يخلف تركة أصلا (أجاب) نعم لا  
 عبرة بدعواه المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك بيتا اشتراه من  
 آخر من مدة ثلاثين سنة وثيقة بوجوب حصة شرعية بيده من انما كم الشرعى فيه بشر

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٣

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٦



خاص به مذكور في حقه ويجوز له بيت لرجل آخر بانه ربه لرجل من مدة سنتين والآن  
يدعى من اشتراه بان له حق الانتفاع والسقاية من البئر المذكور فانه كدعواه  
لا يثبت ولا يثبت عليه يشهد له بالاشتراك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن  
الاثبات وينع من منازعة المالك في ملكه يد ونوجه شرعى (اجاب) نعم لا عبرة  
الدهوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ولد وبنت  
اصر من وعن زوجة وعليه دين لا آخر من بضاعة مشبوت في دفتر كل منهما فهل يعمل  
بدفتر المدين المتوفى بخطه فيما عليه و يكون للدائن أخذ حقه من تركه الميت على  
موجب دفتر المتوفى المذكور وليس للورثة منه عن أخذ حقه والحال هذه (اجاب)  
لا يعمل شرعا على الخط ولا يقضى به اذ هو خارج عن حجج الشرع الثلاث وهي البيعة  
والاقرار والتكول لان الخط يشبه الخط واستثنى في الاشياء عن قضاء الخانة دفتر  
السمار والصراف والبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من امرأة ودفع  
لها ثمنها بحضرة بيعة شرعية يشهدون بالبيع ويقدر اثنان ثم بعد ذلك غاب الرجل  
المذكور عن البلد فوضع ابنه يده على الدار المذكورة وادعى انه اشتراها منها بتاريخ  
بعد شراء أبيه فهل اذا حضر الاب المذكور من غيبته وأثبت الشراء لنفسه  
بالوجه الشرعى بتاريخ سابق على البيع الثانى يكون الحق للاب فيها (اجاب) اذا  
ادعى الخارج وذو اليد شراء الدار من بائع واحد وارخا وتاريخ الخارج اسبق واقام  
كل منهما بيعة طبق دعواه قضى بيعة الخارج لان شراؤه اسبق والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك جانب نخلة في جهتين معلومتين باع لأحد اولاده اثنتى عشرة نخلة  
معلومات من النخل المذكور بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك حجة شرعية من نائب  
القاضي وقبض الابن المشتري النخل وحازره في حال حياة أبيه وصار يتصرف فيه مدة  
ثمان سنين ثم بعد ذلك مات الاب عن ابنه المشتري وعن اولاد آخرين فاراد الاولاد  
الاخرون ان يخرجوا ما يملكه الاب لابنه في حال حياته وقبض ثمنه ميراثا عنه فهل  
لا يجابون لذلك ويكون البيع صحيحا فاذا لا يكون ميراثا عنه حيث ثبت البيع بالبيعة  
الشرعية (اجاب) اذا ثبت الابن المذكور شراء ما ذكر من النخل من أبيه حال صحته  
مستوفيا ثم ائذ الأزوم لا يكون لبقية الورثة جعل ذلك ميراثا عن مورثهم بل يختص به  
مالك كدعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ميراثا معلوما من الدراهم  
بعد مضي خمس عشرة سنة ولم يكن عنده بيعة تشهد بذلك ولا وثيقة بيده فهل والخارج  
هذه لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ولا  
عبرة بعلمه بانه سلف الله تعالى (اجاب) اذا لم يكن المدعى عليه مقرا بما ادعاه المدعى  
لا تسمع دعواه بعد مضي خمس عشرة سنة لما صرح به علماءنا ان الدهوى لا تسمع  
بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٢

في جماعة على كون ساقية وأرضاً خراجية بأموال الساقية وأسقطوا حقهم من الأرض بثمن معلوم من الدراهم فوضع يده المشتري على الساقية والأرض منذ اثنتي عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة ادعى البائعون ألا كراه فأنكر المدعى عليه دعواهم فهل إذا لم يثبت المدعون دعواهم ألا كراه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات ويعنعون من معارضة واضح اليد (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين أحدهما غائب والآخر حاضر وترك ما يرث عنه ثمر عاقوضت الزوجة يدها على التركة إلى أن حضر كل من الابنين وطالبانصيبهما من التركة فادعت الزوجة أن لها على ابنيها مدينامن مدة خمس وأربعين سنة ويبيدها وثيقة مقطوعة الثبوت فأنكرت الورثة دعواها ووجدتها والمحال أنها حاضرة وساكتة من غير طاب المدة المذكورة فهل لا تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة حيث أنكرت الورثة ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعده مضي خمس عشرة سنة إلا في الارت والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بوردة نخل في جزيرة أصوان رهنها عند آخر على قدر من الدراهم ثم مات الراهن عن ثلاث بنات قبلت البنات واردين أخذ النخل من الميراث ويدفعن دراهم الرهن فادعى أنه اشتراه من ابنتين قبل موته ولا يثبت له على ذلك فهل إذا لم يثبت المدعى دعواه الشرع من ابنتين قبل موته بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها ويحجج به على تسليم النخل لبنات الراهن (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نخلاً من رجلين بثمن معلوم فوضع المشتري يده عليه وصار يتصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة باطلاً لا مع البائعين ومشاهدتهم لذلك المدة المذكورة والآل أن أنكر البائعان البيع المذكور لموت شهود البائع المكتوبة أسماءهم في صكهم فهل إذا كان هناك بيعة تشهد بالبائع لم تذكر أسماءهم في الوثيقة المذكورة تقبل شهادتهم ويعنعان من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي بيع الرجلين المذكورين ماذكر مستوفياً شرائط الصحة لا يكون لهما معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي وقد صرحوا بأن حجج الشرع ثلاث البينة والقرار والنكول ولا يعقل شرعاً على الخط كما لا يشترط في قبول الشهادة ذكر اسم الشاهد في الوثيقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مائة نخلة باع خمسين منها لآخر بثمن معلوم ومفروزة ومحدوده بمحدوده من مدة - نين من غير منازع له فيها تلك المدة بموجب حجة شرعية مشعوز بتختم قاضي الناحية ثابتة المضمون والآل أن تربد أولاد البائع ابطال البيع متعللين بأن أباهم وهبه لهم قبل بيعه للمشتري وصدقهم على ذلك مع علمهم بالبيع ومشاهدتهم لتصرف المشتري المدة المذكورة فأنكر المشتري دعواهم وتصدق ابنيهم والمحال أنه لا يثبت ولا سند بأيديهم يشهد لهم فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات ولا عبرة بتعللهم

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

مقر

٢

ولا بتصديق أبيهم حيث كان بيعه ثابتا بالوجه الشرعى وإذا أنكر قبض الثمن وكان  
هناك بينة تشهد باقراره بقبضه من المشتري لا عبرة بانكاره أيضا ويمنع مع أولاده من  
منازعة المشتري بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة ولا بتصديق  
أبيهم ولا بانكاره قبض الثمن إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم  
(سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وجدهم من قديم الزمان مدة تزيد  
عن ثمانين سنة من غير منازع لهم ولا لأصولهم فيها والآن تدعى جماعة القرابة لهم وانهم  
يستحقون حصة فيها متعللين بأن بعضهم أقرب بالقرابة فأنكر عليهم بأقربهم وأنكروا  
دعواهم القرابة فهل إذا لم يثبتوا دعواهم القرابة والاقرار بها ونسبتهم إلى المجدد الجامع  
لا يحسبون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة أرباب  
الدار فيها بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله  
تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا وفاخورة بالميراث عن أصولهم من قديم  
الزمان مدة تزيد على ثمانين سنة من غير منازع لهم ولا لأصولهم فيها فهل إذا ادعى أحد  
بان له حصة فيهما وأنكر الورثة دعواه والمحال أنه لا بينة ولا سند يده يشهد له بذلك  
لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لهم التصرف فيهما بالبيع  
وغيره (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة والمحال هذه على فرض سماعها والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض سماوية يملكها واضع يده عليها وهو ينتفع  
بها مدة نحو سبعين سنة ثم مات عن ورثة فادعى عليهم رجل بان له حصة فيها ويريد منهم  
من التصرف في جميعها فأنكروا دعواه ولا بينة له عليهم فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن  
الاثبات على فرض سماعها ويكون لهم التصرف فيها بالبيع وغيره حيث كانت مورثة  
لهم عن أبيهم ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعهم من ذلك (أجاب) لا ورثة التصرف فيما  
آل إليهم عن مورثهم بطريق الارث حيث لم يكن هناك مانع من ذلك ولا عبرة بدعوى  
المدعى المذكورة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض  
مفروسة فخلها بحدود بحدود أربعة بطريق الميراث عن أبيه وجدته من مدة تزيد عن  
خمسين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كهو وأبوه وجدته من قبله ولم يدع  
ولم ينازعه فيها أحد والآن ادعى عليه رجل كان مشاهدا التصرف واضع اليد بان له حصة  
عن أبيه فيها فأنكر واضع اليد دعواه فهل إذا كان أبو المدعى وجدته حاضرين في البلد  
مشاهدين لتصرف واضع اليد كل منهما مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينازعه فيها  
لا تسمع دعوى المدعى المذكورة والمحال هذه (أجاب) إذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث  
الأصل بالوجه الشرعى كما يكونه من خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد  
من غير مانع يمنع عن الدعوى لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له  
عقار ونخل عن أبيه واضع يده على ذلك المدة الطويلة التي تزيد على خمس عشرة سنة

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

١٨

١٥٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٢

١٢٧

٢٥

١٢٧٠

٢٦

والآن ادعى عليه ورثة رجل أجنبي بأن لمورثهم فيه حق والمحال أنهم ومورثهم شاهد والمدة المدعى عليه هو وأباه من قبله يتصرفان في ذلك تصرف المالك أكثر من خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينزعوا من غير مانع شرعي بينهم من ذلك فهل لا تسمع دعوى ورثته والمحال هذه (أجاب) إذا تحقق ما يمنع سماع دعوى المورث بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى وارثه والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يملك أرضاً مدة تز يدعى ثمان وثلاثين سنة ثم ورثت عنه وبقيت فيها الورثة مدة طويلة يهدمون ويبنّون كمورثهم ولا معارض لهم ولا لمورثهم في تلك المدة الطويلة ثم نازع الورثة جماعة آخرون يدعون أن لمورثهم في تلك الأرض جزأ والمحال أن مورث المنازعين شاهد المدم والبناء المدة المشار إليها أولاً من مورثهم وهو ساكت عالم لا مانع له من القيام وكذلك ورثته شاهد وامرهم تصرف المالك من هدم وبناء وغير ذلك مع سكوتهم وعلمهم وعدم المانع لهم من القيام فهل والمحال هذه لا تسمع لهم دعاوى ولا تقبل منهم بينات خصوصاً إذا لم يكن للدميين وثيقة أو بينة بشراء ونحوه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدته لتصرف مورث واضعي اليد من غير مانع شرعي مع الانكار مانع من سماع دعوى ورثته إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم بعض عقار اقتسمه ورثته كباقي أملاكه بعد تصديقهم جميعاً على أنه ملك لمورثهم وكتب في شأن ذلك أشهاد شرعي من المحاكم الشرعية بمقتضى القسمة الشرعية وبعد مدة ادعى بعض الورثة أن بعض العقار المندكور وقف عليه ولا يردها له على ذلك فهل تكون القسمة صحيحة إذا استرخت شرائطها ولا عبرة بدعواه المجردة عن البرهان الشرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه والاقترار بجهة قاصرة على المقر في حال بموجبه خاصة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض مسدة لتجربين الزرع تلقاها عن أبيه ووجهه وصار يتصرف فيها مدة تز يدعى خمس وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد أنه يستحق فيها الثلث عن أبيه فأنكر المدعى عليه دعواه والمحال أن والد المدعى كان حاضراً بالبلد ومشاهد لتصرف واضع اليد المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المندكور حيث أنكر المدعى عليه دعواه وجدها (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضع اليد من غير عذر شرعي يمنعه من الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة تز يدعى تسع عشرة سنة مات عن ابن فوضع الابن يده على الدار وصار يتصرف فيها بعد أبيه مدة إحدى عشرة سنة فادعت الآن امرأة أنها تملكها عن أبيها فأنكر واضع اليد دعواها والمحال أن أباه كان حاضراً



بالبلد ومشاهدة لتصرف مورث واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت  
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المرأة  
المذكورة حيث أنكر المذمى عليه دعواها (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس  
عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضح اليد من غير مذهب شرعى يمنعه من الدعوى فلا  
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اشترى من آخر ثيابا بثمن معلوم من الدراهم وصار يتصرف فيه مدة تزيد  
على تسع عشرة سنة ثم بعد ذلك ادعى رجل آخر على واضح اليد أنه يستحق حصة في الثقل عن  
أبيه وإن أباه يستحقها من زوجته فإنكر المذمى عليه دعواها والمحال أن زوجته أباه كانت  
حاضرة بالبلد ومشاهدة لتصرف من البائع مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهى ساكتة  
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من الدعوى فهل لا تسمع دعوى المذمى  
حيث أنكر المذمى عليه دعواها وجدها جدا كليا (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى  
خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضح اليد من غير مذهب شرعى يمنعه من الدعوى فلا  
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يرث حصة عن أبيه وأمه مات وترك أولاد كوراً وزوجة فاراد أولاد بن  
عمه من أولاده وزوجته من بعض حقهم في الميراث من شيء معين متعللين بأبهم مستحدث  
من قبلهم خاصة ليس داخل في المورث لمورثهم المشترك بينهم فإنكروا ادعواهم مع  
وضع يد الجميع عليه فهل إذا لم يثبت استحداثه ببينة شرعية يكون ميراثا أو يأخذ الأولاد  
وأمه جميعاً متروكات أبيهم من عقار وأطيان وديون ونحاس وأقشة سيماء ومورثهم  
كان واضعاً يده على ذلك وأولاده وزوجته كذلك من بعده (أجاب) نعم وما تحقق بالوجه  
الشرعى أنه مات المورث الورثة المذكورين يقسم بينهم بالقرينة الشرعية وليس لأولاد  
ابن العم المذكورين الاختصاص بشيء من ذلك والمحال هذه بدون تخصص شرعى والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مع زوجته يملكان نصفاً انتهى عشر ثقله بأعوانهم ما في الثقل  
لشريكهما بثمن معلوم من الدراهم وكتب بذلك جبة شرعية وصار المشتري يتصرف  
في ذلك الثقل في حال حياة البائع ومضى على ذلك مدة تزيد على أربعين سنة ثم بعد هذه  
المدة أراد وارث البائع الرجوع على وارث المشتري في المبيع فهل والمحال هذه إذا ثبت  
المبيع بالبينة الشرعية يكون صحيحاً نافذاً وليس لوارث البائع معارضة وارث المشتري في  
ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت بيع المورث حصته في الثقل حال صحته  
مستوفياً شرائط الشرعية لا يكون لوارثه معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعى  
والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة فهم بيت بنى فيه أحدهم بناء وعمر فيه عمارة من مال  
الخاص به باذنه والتموه بالمالع الذي يقابل حصتهم بدفع مقداره المنصرف منه  
في ذلك وبنى بعد ذلك بناء فيه وصرف فيه مبلغاً من ماله باذنه ووعده بدفع ما يقابل

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

٢٨

حصةهم فهل اذا اطالبهم بمساعدتهم من ذلك لدى القاضي وأنكروا المبلغ المنصرف فيما  
يتقابل حصتهم وطالب تحليفهم عليه ونسكلوا عن المحلف يؤمرون بدفع ذلك له ماداموا  
ناكبين عن المحلف أو يلزمهم دفع المدعى به بمجرد نكروهم (أجاب) اذا صدرت الدعوى  
صحيفة من خصم على خصم وعجز المدعى عن اثبات دعواه وطلب عين المدعى عليه  
فشكل عن اليقين يقضى عليه بالنكول حيث لا مانع والنكول لا يوجب شيئا الا اذا  
اتصل به القضاء كما في حواشي الدر واللة تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار  
تلقاها عن أبيه وجده مدة تزيد على ستين سنة فادعى الان جعاعة على واصل اليد انهم  
يستحقون حصة في الدار بطريق الميراث عن أمهم فانكروا واصل اليد دعواهم وجدها  
والحال ان أمهم كانت حاضرة بالبلد وشاهدة لتصرف واصل اليد وأبيه من قبله وهي  
ساكنة تلك المدة من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل لا تسمع  
دعوى المدعين لذلك بعد مضي هذه المدة حيث أنكروا المدعى عليه دعوهم وجدها  
(أجاب) نعم لا تسمع الدعوى المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فحل تلقاها بالشرع من اناس من نحو خمس وعشرين  
سنة وهو يدفع به ويدفع حرجه لجهة الديوان ادعى عليه رجل بان لا يسه فيه حقا والمدعى  
عليه يشكر دعواه ولا يثبت المدعى على دعواه فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات  
الشرعي لاسيما والمدعى شهادته مذكورة في وثائق المدعى عليه المشتري به من  
الاناس المذكورين وشاهد لتصرف واصل اليد المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم  
ينازع من غير مانع شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المذكورة ان كان الواقع ما هو  
مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جعاعة يملكون بيتا بطريق الميراث عن أبيهم باع  
أحدهم نصيبه في البيت لاحد السركاء بشمن معلوم قبضه من المشتري في المجلس بحضور  
بينة ثم بعد ذلك أنكروا البائع البيع وقبض الثمن وأراد الرجوع على المشتري في المبيع  
فهل والحال هذه اذا ثبت البيع بالبينة الشرعية يكون صحيحا فاذا ولا عبرة بانكار  
البائع (أجاب) اذا ثبت البيع مستوفيا شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يكون  
للبياع معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت  
عن زوجها وأمه وتوكت ما يورث منها شرعا ومن جملة ماتر كته نحاس وفراس وحلى  
فادعت الام بعد موت بنتها ان النحاس والفراس والحلى ملك لها ولا يثبت لها على ذلك  
فأنكر الروج دعوها فهل اذا لم تثبت الام دعواها بالبينة الشرعية لا تجاب لذلك وجميع  
ماتر كته المتوفاة يقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى  
للمدع بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بعض عقار وأظهر  
بذلك حجة مقطوعة الثبوت فهل اذا أنكروا دعواه ولم يكن عنده بينة تثبت له الا بعترا حجة  
المقطوعة الثبوت حيث لم تثبت مضمونها بالبينة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

٥

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٤

المجردة عن الاثبات ولا يعول على حجة لم يثبت مضمونها شرعا اذ حجج الشرع ثلاث البينة  
والاقرار والنكول والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنتها من  
غيره وتركت تركة من أمتعة وفراش ومصاغ ونحاس وغيره فاستولى زوجها على  
جميع تركتها ولم يدفع للبنت ما خصها من تركة أمها وتزوج امرأة ومات عنها فاستولت  
على جميع ممتلكاتها التي منها التركة من الزوجة الاولى وادعت انه أوصى لها بجميع  
ممتلكاتها فهل اذا أقامت البنت بينة بالشهادة بالخلفاء عن أمها تسمع بينتها على زوجة  
الميت ويقضى لها بما تشهد به البينة الا يل لها عن أمها (أجاب) نعم اذا أثبتت البنت  
المذكورة دعواها فيما يخصها في تركة أمها بالوجه الشرعي يقضى لها به حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مملكت بيتا بالميراث عن أبيها من مدة ثلاثين سنة  
وزيادة بعد أن وضع أبوها يده عليه مدة تزيد عن ثلاثين سنة أيضا من غير منازع لها ولا  
لابيها والآن يدعى رجلان أجنيبان منها بالبيت لهما عن أبيهما مائة عشرين بوثيقة  
قديمة بأيديهما غير ثابتة المضمون والمحال ان أباهما كان موجودا ومشاهدا تصرف  
أبيها ولم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل لا يجابان  
لذلك ولا تسمع دعواهما بعد مضي هذه المدة اذ تحقق ما ذكر ولا عبرة بالوثيقة  
المذكورة (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى من غير مانع خمس عشرة سنة  
فأكبر مع مشاهدته تصرف اليه مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه  
من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة ماتت عن أخوين لاب وعن بنت بنتها التي في حجر أبيها وتركت ما بورت  
عنها شرعا من عقار ومصاغ وغير ذلك مما بورت فادعى أبو البنت القاصرة المذكورة  
بانها وهبت لابنته جميع ممتلكاتها فادعى انكر الاخوان دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه  
ولا القبض والحيازة في حال حياتها وصحتها وسلامتها لا يجاب لذلك ويكون مانع كتم  
تركة عنها يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب)  
من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه وبموت المرأة المذكورة عن أخويها لابيها  
وبنت بنتها فقط فليحقق انه تركت عنها يقسم بين الاخوين المذكورين بالسوية ولا  
شيء لبنت البنت بطريق الارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض  
وبنى وغرس فيها وصرف على ذلك من ماله مائة مائة يزيد على قيمة الأرض واستمر واضعا  
يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة ثم الآن قام جماعة من أقاربه حاضرون معه في البلد  
مشاهدون لتصرفه وبنائه فيها يدعون ملك الأرض التي بنى وغرس فيها فهل لا يحكم  
بهم بمجرد دعواهم المذكورة حيث كانت خالية عن الاثبات بالوجه الشرعي وعلى  
فرض ثبوت ذلك لا يحكم على الباقي بنقض ما بناه حيث كانت قيمته ضعف قيمة  
الأرض ولا يقضى على الباقي بقيمة الأرض جبرا على المدعين (أجاب) من المعلوم

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٤

انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى ومن بنى فى أرض غيره بدون اذنه فان كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ضمن الباقي قيمة الأرض لربها على ما عليه المتأخرون والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من آخر نخلا بمبلغ معلوم من الدراهم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون بيده فوضع المشتري يده على النخل مدة تزيد على تسع عشرة سنة وهو ينتفع به لنفسه المدة المذكورة مع مشاهدة البائع المذکور ثم بعد موت البائع أنكرت ورثته ببيع مورثهم النخل المذکور فهل اذا ثبت المشتري بالبينّة الشرعية شراء النخل المذکور من مورثهم بالوجه الشرعى لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة المشتري فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعى ببيع مورث المدعى ما ذكر من النخل مدة وفيا شرائط الصحة والازوم لا يعتبر انكار الورثة وليس لهم معارضة المشتري فى ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اشترى من امرأة حصّة فى دار ونخل وساقية بثمن معلوم من الدراهم واستولى المشتري على المبيع مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات كل من البائع والمشتري عن ورثة فاراد ورثة البائع الرجوع فى المبيع على ورثة المشتري وأنكروا ببيع مورثهم فهل والحال هذه اذا ثبت ببيع مورثهم بالبينّة الشرعية يكتفى بهما فى ما نفاذوا ولا عبرة بانكارهم المبيع بعد ثبوته بالوجه الشرعى (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ببيع المسألة ما ذكره متوفيا شرائط الصحة والازوم لا عبرة بانكار ورثته ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل ذى شوكة تغلب على عقار واستولى عليه ثم بعد موته أخذه أربابه بطريق الارث لهم عن أبيهم ووضعوا أيديهم عليه نحو عشرين سنة وأراد أولاد الغاصب المتوفى أخذه من ملاكه متعللين بأن أباهم كان اشتراه من أبيهم فهل اذا لم يثبت الشراء المذکور لا عبرة بدعواه على أرباب العقار (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل أودع عند آخر أشجار امغروسة وسافر الى جهة فلما حضر طالب رفع يده المودع عن الاشجار المذكورة فادعى عليه بانه باعها له متعللا بوثيقة مقطوعة الثبوت فهل لا يعمل بالوثيقة المذكورة المقطوعة الثبوت ويكون لرب الاشجار نزعهما منه (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على وثيقة بدون اثبات مضمونها بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضح يده على جانب نخل تلقاه بالشراء من رجل آخر مدة تزيد على ثمانى عشرة سنة وهو يتصرف فيه التصرفات الشرعية فدعت الآن امرأتان على واضح اليدأبأباهما يستحق حصّة فى النخل المذکور فانكر واضح اليدعواهما ووجدهما والحال ان أباهما كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضح اليه المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع عن الدعوى فهل لا تسامع دهوى المرأتين المذكورتين بعد ذلك حيث أنكر واضح اليد دعواههما سيما انهما كانتا حاضرتين

٣٠ ١٢٧٠

بيع الثاني ٨ ١٢٧٠

١٥ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠



مع أبيهما بالتأدية ومشاهدتين لتصرف واضح اليد تلك المدة (أجاب) سكوت المورث  
 عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته تصرف واضح اليد بلا عذر شرعى مانع من  
 سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق  
 الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار ووضعه عليه اربعة اشهر سنة  
 وهو يتنفع بها المدة المذكورة ويتصرف فيها بالهدم والبناء من غير معارض ولا منازع ثم  
 مات ووضعه عليه وارثه فادعى رجل عليهم بان له حقا فيها عن مورثه فهل اذا كان  
 حاضر ام جودا ومعه شاهد او مورثه المدعى عليه ومورثه من قبله يتصرف فيها المدة  
 المذكورة من غير معارضة ولا منازعة بلا عذر شرعى لا تسمع دعوى المدعى حيث كان  
 واضح اليد منكر الدعواه (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع  
 مشاهدته تصرف واضح اليد ومورثه من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه ودعوى  
 ورثته من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يبيعه دارا ووضعه عليه اربعة اشهر سنة وهو يتصرف فيها  
 بالهدم والبناء من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه رجل من اولادهم بحجور  
 له ومشاهدته تصرفه فيها التصرف المذكور المدة المذكورة بان له حقا فيها ولا يثبت له على  
 دعواه فهل لا تقبل دعواه بدون برهان شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن  
 الاثبات شرعا على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على جانب  
 فحل وأرض زراعة تلتاقها من أبيه وجده وجده ابيه مدة تزيد على مائة سنة ثم بعد ذلك  
 ادعى الآن رجل على واضح اليد انه يستحق النخل والأرض عن أبيه فأنكر واضح اليد  
 دعوى المدعى وجدها والحال ان أباه كان حاضرا بالمد ومعه شاهد التصرف واضح اليد  
 مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت لم ينزع ولم يعارض من غير مانع شرعى يمنعه عن  
 الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك حيث أنكر واضح اليد دعواه  
 وجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو مذكور والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بطريق الشراء من رجل اجنبى مدة اربع  
 عشرة سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية فادعت الآن امرأة اجنبية انها  
 عاتك الدار عن مورثها فأنكر واضح اليد دعواها ولا يثبت لها على ذلك فهل والحال هذه  
 اذا لم تثبت المرأة المذكورة دعواها المالك فيها بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون  
 وجه شرعى ونعم من معارضة واضح اليد فيها (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن  
 الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا  
 من فرن وشجرة وغير ذلك مما يورث والآن تدعى جماعة بان ثلاثة ارباع القرن  
 واشيرة وقف اهلى عليهم متعلمين بالاشاعة ولا يثبت ولا سند بأيديهم يشهد لهم فأنكر  
 الورثة دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا بتعلمهم

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

٢٩

١٢٧٠

٢٩

جاء الثاني

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢

ويعتبرون من منازعتهم فيما تر كذا لهم مودتهم بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له اثنان واربع بنات وله ارض زراعية اميرية اسقط حقه فى ثلث الارض المذ كورة لاحد الابنين وتر كذا له باختياره واسقط لآخر حقه فى ثلث الارض المذ كورة وتر كذا له باختياره ووضع كل منهما يده فى حال حياة والدهما عشرين سنة ثم بعد ذلك مات والدهما وبعد موته باربع سنين اراد من له الثلث ان يرجع على من له الاثنان ويقاسمه فى الزائد جاحدا الاسقاط ومدعى بقاء الاستحقاق لايهما فى جميع الارض فهل اذا ثبت الاسقاط المذ كور على الوجه المصور مسدودا فاشترى الاصل لا يكون له المنازعة ويمنع من المعارضة (اجاب) نعم لا يجب لذلك بدون وجه شرعى اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قاضى الجيزة ضمنوا رجل ادعى على آخريان والد المدعى غرس نخلا معين فى جهة هين ساوبين حدودا واستمر واضعا يده عليه الى ان مات فوضعت والدته المدعى يدها على ذلك وصارت تستغل ثمره الى سنة ثلاث وخمسين ومائتين والف وماتت وبعد ذلك وضع مشايخ الناحية ايديهم على ذلك سنة واحدة ثم اخذهم منهم جد المدعى عليه لكونه بقرب اطيانه وصاروا واضعا يده عليه الى ان مات فوضع المدعى عليه يده الى الآن ويطلب اليه برفع يده عنه وتسليمه له بالوجه الشرعى واجاب المدعى عليه بوضع يده على النخل بمقتضى انه تلقاه بالارث عن جده المذ كور وان جده كان واضعا يده عليه حال حياته من سنة ثمان وعشرين ومائتين والف ولم ينازعه فيه احد الى ان مات فوضع المدعى عليه يده على ذلك فلم يصدقه المدعى فيما ذكره فالحكم (اجاب) اذا لم يثبت على المدعى ما يوجب عدم سماع دعواه الارث فى النخل عن والده ككوت المورث عن الدهوى خمس عشرة سنة فاكثروا من غير عذر شرعى وصحت دعواه وان ثبت بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مدقا فى جهة معلومة وله ملو تابع له مدة تزيد على عشرين سنة بموجب حجة شرعية وهو متصرف فى ذلك المدة المذ كورة من غير منازع له فى ذلك ولا معارض ثم مات المالك المذ كور عن ورثة قصروا بالقبض فانتقل ذلك اليهم بطريق الارث ووضعوا ايديهم على ذلك مدة بعد موت مودتهم المذ كور وبجوار المدق المرقوم اما كن متخربة فى ملك الغير اشتراها آخر لنفسه على هيأتها الموجودة وقت البيع بعد وفاة المالك للمدق المذ كور ووضع يده على ذلك ثم طلب شراء المدق المذ كور سقلا وعلاوا من بعض الورثة المذ كورين بشئ معلوم مرارا ولم يجب لذلك فبسبب ذلك ادعى أن بعض الاماكن التى اشتراها بجوار المدق المرقوم تابع لها العا لوالذى على المدق ولم يكن بيده سند شرعى يدل على ذلك ولم يدع البائع له الا ما كن المذ كورة بهذه الدعوى على المالك للمدق المذ كور ولا على ورثة المدة المذ كورة مع حضوره وعدم

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

١٠

المانع له من الدعوى فهل اذا كان الامر كذا كروا واشترى الرجل المذكور بالا ما كان  
المخربة المذكور على هيأتها الموجودة وقت البيع ولم يبيعه البائع له العلو الذى على  
المدق المذكور ولم يكن بيده سند بذلك ولم تحصل منازعة ولا دعوى من البائع له على  
المالك للمدق المذكور ولا على ورثته من بعده في المدة المذكور كورة يكون ذلك مانعا من  
الدعوى سيما وقد طلب الشراء في المدق المذكور وسفلا وعلوا من بعض الورثة المذكورين  
مرارا (أجاب) لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بوجه شرعى مدة تزيد على عشرين سنة وهو  
يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية ثم مات هن وارث فوضع الوارث يده على الدار  
المذكور كورة وصار يتصرف أيضا مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم ينازعه أحد تلك المدة  
والآن ادعى رجل على واضح اليد من أهل البلد مشاهدات تصرف واضح اليد وهو أبوه

١٢٧٠

١٤

من قبله بأنه يملك حصة فيها فأنكر واضح اليد دعواه فهل والمحال هذه لا تسمع  
دعوى المدعى المذكور بعد مضي تلك المدة المذكور كورة (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى بعد  
مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٠

٢٠

في امرأة ماتت عن زوج وعن أخ شقيق وترك ما يورث عنها شرعا ولم تقسم التركة بين  
الورثة ثم مات الزوج عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون القول قول كل من  
ورثة الزوجين فيما يصلح لمورثه من متاع البيت اذا اختلفا فيه (أجاب) نعم اذا اختلف  
ورثة كل من الزوجين في متاع البيت فالقول لورثة كل منهما فيما يصلح لمورثه والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض ملوكة تلقاها بطريق الميراث عن

١٢٧٠

٢٧

أبيه وجده مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية فادعى الآن  
جماعة على واضح اليد انهم يملكونها عن آبائهم فأنكر المدعى عليهم دعواهم ووجدوا  
والمحال ان آبائهم حاضرون بالبلد ومشاهدون لتصرف واضح اليد ودهم ساكتون  
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعهم من الدعوى والطلب مدة تزيد على خمس  
عشرة سنة فهل والمحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا تسمع دعواهم بذلك حيث  
جد المدعى عليهم دعواهم (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى سكوت آباء الجماعة  
المذكورين عن الدعوى بما ذكر خمس عشرة سنة فاكثرت مشاهدتهم تصرف واضح  
اليدين في منازعة منهم ولم يكن هناك عذر شرعى لا يكون لورثتهم معارضة واضح اليد  
في ذلك بدون وجه شرعى ولا تسمع دعواهم اذا ثبت في حق المورث شيئا في حق  
الوارث والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخوانه اشترى منه برائش  
معلوم فأنكر المدعى عليه دعواه ووجدوا جدا كايا فتعلل عليه المدعى بورقة فيها  
خط المدعى عليه وختم خالصة عن البينة فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات  
الشرعى ولا يعمل بتلك الورقة اذا لم يثبت مضمونها بالبينة الشرعية سيما اذا لم يكن

المدعى عليه صرفا ولا محسارا ولا يبايعا من يعمل بخطهم على فرض كونه خطه (أجاب)  
 نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول شرعا على تلك الورقة اذا كان  
 الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عين ماء جارية في يده  
 بالميراث عن أبيه وجده مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة ولا لايه وجده فيها  
 تلك المدة والآن يدعى رجل من أهل البلد بان له حصصة فيها متعللا بورقة قديمة باسم  
 جده مقطوعة الثبوت والحال ان الاب والجدة لم يقع منهما مطاعنة ولا منازعة ولا مدافعة  
 فأنكر المالك واصل اليه يدعوا فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه بالبيئنة الشرعية  
 لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا يعمل بالورقة المذكورة ويمنع من  
 منازعة المالك فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يرضى  
 المدعى بمجرده دعواه ولا يعول شرعا على كاذب يدعى اثبات مضمونه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل واصل يده على دار تلقاها بطريق الميراث عن أبيه وجده مدة تزيد على مائة سنة  
 وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية فادعت الآن امرأة انها ملكها عن أمها فأنكر  
 واصل اليه يدعوا والى حال ان أمها كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة تصرف  
 واصل اليه وأبيه من قبله مدة تزيد على عشرين سنة وهى ساكتة من غير منازعة ومن غير  
 مانع شرعى عنها عن الدعوى فهل لا تسمع مع دعوى المرأة المذكورة حيث جحد المدعى  
 عليه دعواها (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى نجس عشرة سنة فأكثر مع  
 مشاهدته تصرف واصل اليه من غير منازعة ولا عذر شرعى مانع من سماع دعوى الوارث  
 اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
 ثلاثة بنين وترك دارا ثم مات كل من البنين الثلاثة عن وارث ولم تقسم الدار فطلب وارث  
 أحدهم نصيبه في الدار عن مورثة فادعى ورثة الباقي ان لهم فيها حصصة بطريق الشراء من  
 أجنبي ولا بيئنة لهم على ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت دعواهم الشراء بالبيئنة الشرعية  
 لا عبرة بدعواهم ويكون لوارث أحد البنين الثلاثة أخذ نصيبه في الدار بطريق الميراث  
 عن أبيه بالفريضة الشرعية وليس لباقي الورثة معارضته في ذلك بدون وجه شرعى  
 (أجاب) تقسم الدارين الورثة الواضحين أيديهم عليها بالطريق الشرعى حيث كانت  
 قابلة للقسمة وليس لأحدهم الاحتصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصص  
 شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بالشراء الشرعى من مدة تزيد  
 على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيرهما تصرف المالك في أملاكهم  
 المدة المذكورة ولم ينازعه فيها أحد ثم بعد ذلك مات عن ورثة فوضعت الورثة أيديهم  
 على الدار المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم يتصرفون فيها تصرف المالك  
 في أملاكهم والآن ادعى جماعة على واصل يده أن يرضى اليه بانهم يملكون حصصة في الدار المذكورة  
 عن مورثهم ولا بيئنة لهم على ذلك فأنكر واصل يده يدعواهم وجحدوا جحدا كلياً فهل

١٢٧٠

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٧



- إذا كان مورث المدعى حاضر بالبلد ومشاهد التصرف مورث واضح اليد المدة  
المذكورة ولم يدع ولم ينازع ولم يمنع من الدعوى والطلب لا تسمع دعواه  
والحال هذه ويمنعون من معارضة واضح اليد بدون وجه شرعى (أجاب) إذا ثبت  
٨ ١٢٧٠ سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدة تصرف واضح  
اليدين غير منازعة ولا عذر شرعى لا تسمع دعوى ورثته من بعده بذلك إذا ثبت في  
حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا من مورثه  
استولى عليه شيخ البلد بدون وجه شرعى فطلبها المالك منه على يد قاضى بلدهم فادعى  
أنه شترها من أبيه قبل موته فطالب منه بدينه فحجزها عنهما فحجزها عنهما فحجزها عنهما  
واستولى عليها المالك إلى أن مات شيخ البلد المذكور وعن وارث فادعى الوارث على  
٩ ١٢٧ المدعى على الدار المذكورة أن الدار ملك لمورثه وانها انتقلت إليه كما ادعى مورثه  
وآلت إليه بالارث عنه فانكر واضح اليد دعواه فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوارث  
دعواه المذكورة بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ويمنع من معارضة واضح اليد في ذلك  
بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها  
بالتريق الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها حليا لاجل  
أن تتزين به فادعت بعد ذلك أنها تملكته منه ولا بينة معها على التملك وادعى الزوج  
١٦ ١٢٧٠ أنه عارية فدفعها لاجل التزين فهل لا تصدق المرأة مع أنها لا بينة معها (أجاب) حيث  
اعترفت الزوجة بأصل الملك في الحلى المذكور وزوجها وادعت تملكه منها وأنكر الزوج  
ذلك فالقول له والبينة بينتما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بشئ عينه  
فانكر المدعى عليه دعواه وجحدتها جحدا كليا وعجز المدعى عن اثباتها بالبينة فطالب  
القاضى من المدعى عليه الأيمن فامتنع ونكل عن الحلف ورد الأيمن على المدعى وحلف  
١٨ ١٢٧٠ بغير رضاه فهل لا عبرة بالرد على المدعى ويقضى عليه بالنكول بالحق المدعى به (أجاب)  
نعم يقضى عليه بالنكول ولا ترد الأيمن على المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في ولدى عم  
يملك دارا بطريق الميراث عن أبيه ما مدة تزيد على أربعين سنة وهما يتصرفان فيها  
التصرفات الشرعية هما وأبواهما من قبلهما فادعت الآن امرأة أنها علكها عنهما  
فانكر واضعا اليد دعواهما كليا والحال أن عنهما كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف  
مورثي واضح اليد وهما ساكتا أكثر من خمس عشرة سنة من غير منازعة ومن غير مانع  
شرعى يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة لعدم مضي  
هذه المدة حيث جحد المدعى عليهم ما دعواها سيما وهي مشاهدة لتصرف واضح اليد مدة  
طويلة (أجاب) إذا ثبت سكوت مورث المدعية عن الدعوى في الدار خمس عشرة سنة  
١٩ ١٢٧٠ فأكثر مع مشاهدة تصرف واضح اليد بلا منازعة ولا عذر شرعى لا تسمع دعواها  
المذكورة إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في

جماعة واضعي أيديهم على دار بطريق الميراث عن آباءهم وأجدادهم جبالا بعد جبال  
 مدة تزيد على ستين سنة وهم يتصرفون فيها التصرفات الشرعية تلك المدة من غير منازع  
 لهم فيها ولا مورد لهم من قبلهم ادعى الآن رجل على واضعي اليد بأنه يستحق فيها حصة  
 وقف أو يبيده وثيقة مقطوعة الثبوت فأنكر المدعي عليهم دعواه فهل والحال هذه إذا لم  
 يثبت المدعي دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ولا بالوثيقة التي بيده التي لم يثبت  
 مضمونها شرعا وليس له معارضة واضعي اليد في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضي  
 المدعي بمجرد دعواه بدون اثباته ببطريق شرعي ولا يعول شرعا على وثيقة مقطوعة  
 الثبوت والله تعالى أعلم (سئل في رجل مات عن ورثة قصر وبيع وترك ما يورث منه شرعا  
 ومن جملة ما تركه حلى ادعت زوجته بعد الموت بأن الرجل ملكه لها في حياته فهل إذا  
 لم تثبت أن الزوج ملكه لها في حال الصحة في وجه خصم من الورثة بالبينة الشرعية  
 يكون تركه عن الميت وهل يلزم الشهود ولو أقامت المرأة بينة على ذلك معرفة قدره وجنسها  
 (أجاب) إذا كانت المرأة المذكورة معترفه باصل الملك في الحلى المذكور ولو زوجها  
 وادعت التملك منه فعليه اثباته بالوجه الشرعي والا كان تركه يقسم بين جميع الورثة  
 بالغريضة الشرعية وتلزم الإشارة إلى الحلى في الدعوى والشهادة حيث كان قائما ولا  
 يكفي ذكر القدر والقيمة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل في رجلين ذميين تشاجرا  
 في قضية شرعية فطلب أحدهما من الآخر التوجه معه إلى الشريعة المجدية لأجره  
 المحكم بينهم بما يقتضيه حكم الله راضيا الطالب بأحكامها وامتنع الآخر فهل يجبر المحتنع  
 على التوجه معه للشريعة المجدية (أجاب) في مع بين المحكمين ويجوز للقاضي أن يحكم بين  
 أهل الذمة إذا تنازعا ووافقوا إليه ورضوا بحكمه وإيحاكم بينهم بحكم الإسلام لقوله تعالى  
 فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال به بعضهم وظاهر هذا أن المحكم بينهم وان لم ترض  
 أساقفتهم وقال بعضهم وانما الحكم المسلمون أن يحكم بينهم في التظالم مثل أن يمنع وارث  
 وارثا حقه وما أشبه ذلك إذا رضى المتظالم بذلك وأما المنجر والرنا فلا ينبغي أن يحكم  
 بينهم فيه انتهى ومنه يعلم الجواب (سئل في رجل استاجر معصرة وشريحة من مالكمهما  
 بأجرة معلومة لكل شهر ووضع يده المستاجر عليهم مدة سنين وهو يدفع الأجرة له بموجب  
 سندات بيده يدفع الأجرة لتلك المدة حياته ثابتة المضمون فهل إذا مات المؤجر عن ورثة  
 وأراد ورثته مطالبة المستاجر بدفع الأجرة ثانيا لا يجابون لذلك ولا يكون لهم مطالبة بها  
 ثانيا حيث كان الدفع لمورثهم في حال حياته ثابتا بالبينة الشرعية ويعنعون من منازعة  
 المستاجر بدون وجه شرعي (أجاب) إذا أثبت المستاجر دفع الأجرة لتلك المدة حياته  
 بالوجه الشرعي لا يكون لورثته المطالبة بها ثانيا والله تعالى أعلم (سئل في رجل مات  
 عن ابنين وبنت وترك ما يورث منه شرعا ومن جملة ذلك مكان سكنت البنت فيه مدة  
 ثم بعد ذلك طاب الابن أن نصيبها في المكان الموروث عن أبيه ما فادعت البنت أنها

١٢٧٠ ٢٢

١٢٧٠ ٢٢

١٢٧٠ ٢٧

١٢٧٠ ٢

رحب

عليه بطريق الثراء من أيها قبل موته ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه إذا لم تثبت  
 البنت المذكورة الثراء بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواها ويكون للابنين أخذ نصيبهما  
 من المسكن المذكور فها عن البنت المذكورة (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن  
 الاثبات شرعا وتقوم البنت بقسائم ما خص الابنين في المسكن لهما حيث كانت معترفة  
 بأصل الملك ولم يثبت انتقال الملك لهما بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 وأضع يده على مكن تلقاه بطريق الميراث عن أبيه وصار يتصرف فيه هو وأبوه من قبله  
 مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الان رجل على وأضع اليد انه يملكه عن جده فأنكر  
 وأضع اليد دعواه والحال ان جده كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف وأضع اليد  
 وأبيه من قبله أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع  
 شرعي يمنع عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة  
 حيث جدد المدعى عليه دعواه (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي سكوت مورث المدعى وهو  
 المجدد عن الدعوى في العقار المذكور خمس عشرة سنة فأنكر مع مشاهدته تصرف وأضع  
 اليد وأبنيه بدون وجه شرعي ولم يدع في المدة المذكورة لا تسمع دعواه إذا ثبت في حق  
 المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن  
 ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فوضعت الزوجة يدها على جميع المتروكات فطلب الورثة  
 من الزوجة نصيبهم من تركه مورثهم فادعت الزوجة ان جميع ما في البيت ملك لهما وان لا  
 حق لمورثهم فيه فهل والحال هذه يكتفى بالقول قول الزوجة بيمينها فيما يصلح لها وفي  
 المشترك والقول للورثة فيما يصلح للرجال خاصة ويكون تركه لهم من مورثهم (أجاب)  
 إذا اختلفت الزوجة وورثة الزوج في متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه فالقول للزوجة  
 فيما يصلح للنساء وكذا في المشترك الا ان تقيم ورثة الزوج بينة على انه لمورثهم والقول  
 لورثة الزوج فيما يصلح للرجال الا ان تقيم المرأة بينة على انه لهما والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل بينه وبين رجلين معاملة واخذوا عطاء بالدرهم فتحاسب الرجلان مع الرجل  
 المذكور وادعيا بان لهما عليه قدر معلوم من الدراهم فأنكر المدعى عليه دعواهما  
 وطلبت منهما البينة فجزا عن اثبات عجزا كما والتسا ليمين الشرعية من المدعى عليه  
 المذكور خلف المدعى عليه اليمين الشرعية وحكم عنعهما المحاكم الشرعية فهل إذا  
 ادعى الرجلان المذكوران بعد ذلك على الرجل المذكور بالقدر المعلوم ثانيا وعجزا أيضا  
 عن اثبات دعواه ما لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات شرعا (أجاب) من المعلوم  
 انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 جماعة يملكون قطعة أرض محدودة بحدود أربعة ليست أميرية بأعوان الرجل بتم معلوم  
 من الدراهم وكتب المشتري وثيقة على البائعين بحضرة بيعة بالبيع الى تحرير الحجة  
 الشرعية وصار المشتري يستلم اجرة تلك الارض من ذلك الوقت واستقر الحال على ذلك

٨

٢٧٠

٨

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

الحشـه محرمة سنة ١٢٦٩ فقهرت حجة شرعية للمشتري من البائعين بالتصديق بما سبق من البيع منهم وقبض الثمن والآن بعد تلك المدة أراد البائعون فسخ البيع متعللين بأن المشتري غبنهم وغرهم في البيع ولم يثبت ذلك بالطريق الشرعي بل هو مجرد تعلل منهم مع أن الثمن المشتري به قيمة مثل الأرض وقت الشراء فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الأثبات الشرعية ولا يجابون لفسخ البيع حيث صدر مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم (أجاب) ليس للبائعين ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في معترق يملك بعض مواشٍ وغيرها من ماله الخاص به تعدى عليه المعتق وأخذ منه جميع ذلك بدون وجه شرعي فطلب من المعتق ذلك فادعى وكيل المعتق أن موكله اشترى منه جميع ذلك بثمن معلوم دفعه له فأنكر المعتق ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت الوكيل دعواه بالبينّة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ويكون للمعتق المذکور أخذ جميع المواشي وغيرها من السيد (أجاب) حيث ادعى وكيل السيد شراؤه موكله ما ذكر من معترقه ودفع الثمن له وأنكر المدعى عليه ذلك فإن أثبت دعواه بالطريق الشرعي قضى له بدعواه والا يؤمر بتسليم ذلك لمالكه المعتق حيث كان معترفا بأصل الملاك له فيه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون ساقية بالميراث عن أبيهم وجدهم مدة تزيد من خمسين سنة من غير منازع لهم ولا لأبيهم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من أهل البلد شاهد للتصرف بأن له حصة فيها والحال أن أباه كان موجودا بالبلد وشاهد للتصرف أبيهم مدة تزيد عن أربعين سنة ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من ذلك ولا سند بيده يشهد له فأنكر الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمح دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع المدعى من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعي ويكون سكوت مورث المدعى عن الدعوى من غير مانع خمس عشر سنة فاکثر مع مشاهدته تصرف واضح اليده نعمان سماع دعواه ودعوى وارثه من بعده (أجاب) نعم لا تسمح دعواه المذكورة أن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالشرا من مدة طويلة ادعى عليه نسوة بأن فيه حصة وقف ويردن منازعته والدعوى عليه بها وهو ينكر دعواهن ولا بينة ولا برهان لمن على ذلك فهل لا عبرة بدعواهن المجردة عن الأثبات الشرعية ويكون الحق فيها لصالح الواضع اليدها والحال هذه (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قامة أرض خربة مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية ولم ينزعها أحد في تلك المدة والآن قام رجل يدعى أن هذه الأرض ملك له فأنكر واضح إثباته بدعواه والحال أن الرجل المذکور حاضرا في البلد وشاهد للتصرف واضح اليد المدة المذكورة وتوارك للطلب في تلك المدة من غير عذر شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه تسمع دعوى المدعى المذکور بعد مضي

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

شعبان

٣



تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة قاضيا كثر الا في الاوث  
والوقف ووجوده شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وثلاث نخلات  
وقيراطا في طاحونة باع ما ذكر لرجل آخر بمثل ما هو معلوم من نحو ثمان سنين بموجب  
شريعة بيد المشتري ثابتة المضمون والان يريد البائع اخذ ما باعه من المشتري منكرًا  
وجاهد البيعة فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نزعه من المشتري حيث كان البيع  
ثابتا بالبيعة الشرعية ولا عبرة بانكار البائع البيع (أجاب) اذا ثبت مدعي الشراء  
دعواه بالوجه الشرعي لا يكون للبائع نزاع ما ذكر من يده بدون وجه شرعي والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعا  
فوضعت الزوجة يدها على جميع التركة فطالب ابن عم المتوفى المذكور نصيبه من تركة  
ابن عمه فانكرت الزوجة المذكرة قرابة لانه توفي فهل والحال هذه اذا اقام ابن العم بيعة  
وشهدت بنفسه الى الجدا لجامع له ولا بن عمه المتوفى لدى الحماكم الشرعي تقبل شهادتهم  
ويحكم بها ويكون له اخذ ما يخصه من التركة بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت عصوبة  
الرجل المذكور ولما توفي بالوجه الشرعي يكون له اخذ نصيبه من تركته حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين بينهما مال مشترك ولا أحدهما بذت زوجته باعها  
معلوم قبض ماله وجهها به مع هبة بعض اقاربها شيئا لها مما يجهز به وذلك بحضرة  
الاخ والاب ومشاهدتهما وقبضت الابنت ذلك وتصرفت فيه مدة من السنين حال  
حياة ابيهما وعهدها في بيت الزوج ثم بعد ذلك مات العم عن ورثة فادعت الورثة على  
عمهم الموجود وبنته ان الجهاز المذكور من المال المشترك بين أبيهم وعمهم يريدون  
بذلك اخذ بعضه من البنات أو تضمين الاب مثل حظهم منه على زعمهم فانكر الاب  
والبنات ذلك ولا يئنة للورثة على دعواهم المذكور فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن  
الاثبات وليس لهم مطالبة عمهم أو بنته بشئ مما يورثونه بمجرد دعواهم المذكور (أجاب)  
نعم ليس لهم ذلك بدون اثبات شرعي والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له جار ية عند رجل وزوجته امانة طالب مالها اخذها من ورثة الرجل وامرأته بعد  
موتها فادعى الوارث ان مورثيها اشترياها منه قبل موتها فانكر المالك دعواه ولا  
برهان للمدعي على دعواه هذه فهل اذا لم يثبت الوارث دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بها  
ويؤثر بتسليم الجارية مالها (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون  
اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن  
ثمان سنين بعد ان وضع الاب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة من غير  
منازعه المدة المذكرة والآن تدعى جماعة بان لهم حقا فيه عن مورثيهم والحال ان  
مورثيهم كانوا في البلد مشاهدين لتصرف أبيه المدة المذكرة مع سكوتهم وعدم منازعتهم  
له قبل موتهم مدة وضع يده عليه فانكر الابن المذكور دعواه فهل لا يجابون

لذلك ولا تسمع دعواهم بعدمضى تلك المدة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)  
 سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرمع مشاهدته تصرف واضع اليد  
 من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده  
 اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اودع عند  
 آخر نور جاومات كل منهما ما فادعى ورثته المودع ان مورثهم اشترى نصفه من غير بينة  
 شرعية فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات واذا كان بعض ورثة المودع المدعى  
 عليه البيع غائب لا تسمع الدعوى حتى يحضر او يوكل (أجاب) اذا لم يثبت ورثة المودع  
 شرعاً ومورثهم نصف النورج من المسالك له بالوجه الشرعي يؤمرون برده على ملاكه ولا  
 عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات واما الدعوى بالنقل على غير ذي اليد من الورثة  
 كما هنا فلا تتوقف على حضور باقية المكوّن دفعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
 كانت متزوجة برجل فاشترت منه نصف داره واقامت معه مدة وطاقتها وتزوجت غيره  
 واقامت مع الزوج الاول في الدار المذكورة ثم تزوج الزوج الاول غيرها واقامت مع زوجته  
 الثانية في الدار المذكورة مع مملوكتها المذكورة وزوجها الثاني نحو أربع سنين ثم خرج الزوج  
 الاول من البلد واقام ببلدة أخرى نحو واحد عشر سنة وتوفي بها ولم تزل المرأة المذكورة  
 واحدة يدها على الدار المذكورة حتى ماتت من نحو خمس سنين وورثتها واحدة من  
 أيديهم على الدار المذكورة والا آن حضر وارث للتوفي ينسارع في الدار المذكورة منه كرا  
 شراء المرأة المذكورة نصف الدار المذكورة من مورثها فاذا يكتون المحكم في ذلك  
 (أجاب) اذا ادعى ورثة المرأة المذكورة شراء مورثهم نصف الدار من زوجها الاول بثمن  
 معلوم في وجه وارث البائع المنكر بيع مورثه كلف المدعى به صحة الدعوى اثبات  
 دعواه بالبينّة العادلة فيقضى بما ادعاه بعد استيفاء الثبوت شرائطه الشرعية ولا يمنع من  
 دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة مملوكة باع نصفها لآخر بثمن معلوم  
 في الذمة بخضرة بينة شرعية ثم طلب قسمتها من البائع قبل دفع الثمن فامتنع الشر يملك من  
 اجابته حتى يقبض الثمن فادعى المشتري انه دفعه له فانكر البائع دعواه فهل اذا لم يثبت  
 المدعى دعواه الدفع بالبينّة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات  
 ويكره للبائع حبس مبيعه حتى يقبض ثمنه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)  
 نعم لاء عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ولا بائع حبس المبيع قبل تسليمه  
 للمشتري حتى يقبض الثمن المحال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته  
 وورثة آخر بن والزوجة المذكورة بيت بهضه المراكب على سفلى بيتها متصل بمكان  
 الزوج المعدل لرجل وللبعض المذكورة بابان مقتوج من بيت الزوجة والاخر من  
 مكان الزوج المذكورة في اذا اختلفت الزوجة مع الورثة في البعض المذكورة المتصل  
 بمكان الزوج وادعت انه ملكها بنفسه من مالها والورثة انه تركه بناء الزوج من ماله

١٢٧٠

٢٣

١٢٧

٢٦

١٢٧٠

رمضان  
٢

سنة  
١٢٧٠  
رمضان  
٣

يكون القول للزوجة بيمينها أو للورثة ومن تقدم بينته منهما (أجاب) القول للزوجة في أن  
اليتم الميراث على يمينها ملك لها واليتم بينة بينة وورثة الزوج في أنه ملك مورثهم والحال  
ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض بناها حرار واستمر  
واضعها عليه مدة طويلة من السنين نحو ثلاثين سنة ثم مات فوضع ولده يده عليها إلى  
الآن من غير منازعة ولا معارضة تلك المدة ثم أن الولد المذکور أراد بيعها لرجل آخر  
بثمن معلوم فطلب القاضي من الولد حجة بالقطعة الأرض فوجد حجة فيها ثمانية قرار يط  
وضاعت منه الحجة التي بالباقي فهل لا يكاف الولد المذکور حجة تشهد له بالملك ويكفي وضع  
اليده (أجاب) وضع اليده من أقوى الحجج فلا يكاف الولد المذکور حجة تشهد له بالملك ويكفي وضع  
تشهد له بالملك فيها ولا يعول شرعا على الصكوك والكروا غدر لو عليها خطوط القضاة  
بدون اثبات مضمونها بطريق من طرق الإثبات الشرعية هذا التجاهد والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له عند آخره مقدار معلوم من الدين ثمن طرايش وللدين خربة ادعى  
رب الدين على المدين بأنه اشترى منه الخربة بدينه المذکور فأنكر المدين المدعى عليه دعواه  
ولا بينة للمدعى ولا برهان فهل يكون القول قول المدين المدعى عليه ولا عبرة بدعوى  
المدعى المجردة عن الإثبات الشرعية (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه  
بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عقارا من مورثه وباعه لرجل  
أجنبي بثمن معلوم من الدراهم وصار المشتري يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك مدة  
تزيد على عشرين سنة والآن ادعى رجل على واضح اليده والبائع له بان له ديناه على  
مورث البائع يريد أخذ العقار المذکور في نظريته فأنكر الوارث والمشتري دعواه  
وادعى كل منهما أن المدعى كان حاضرا موجودا مع مورث البائع المذکور كورأ كثر من  
عشرين سنة وشاهد يبيع تركته وتقسيمها بين ورثته واتصرف المشتري منه أيضا المدة  
المذكورة وهو ساكت لم يدع على المورث ولا على وارثه ولم ينزع بدون عذر شرعي فهل  
لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة إلا  
في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالبراث  
عن أبيه تعدى رجل ذو شوكة بسبب أنه كان حاكما على البلد وسكنها بالغصب مدة  
ثلاثين سنة ثم مات عن ورثة فطلب رب الدار نزاعها منهم فنعوه متعللين بطول المدة وبأن  
مورثهم اشتراها من أبيه والحال أنه لا بينة ولا سند يثبتهم يشهد لهم بالملك فأنكر رب  
الدار دعواهم الشراء فهل إذا لم تثبت الورثة شرعا مورثهم من مورث المالك لا يجابون  
لذلك شرعا ولا عبرة بطول المدة مع الاعتراف بأصل الملك ويكون لرب الدار نزاعها من ورثة  
الغاصب حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أبيه ولا عبرة بوضع اليده بالغصب على ملك  
الغير (أجاب) حيث اعترف الورثة المذكورون بأصل الملك في الدار للرجل المذکور  
وادموا انتقال الملك إليهم فعليهم اثباته والآن تزعم من أيديهم وترد على مالكها والله تعالى

١٢٧٠ ٣

١٢٧٠ ٤

١٢٧ ١٨

١٢٧٠ ٢٣

أعلم (سئل) في رجل عليه دين لآخيه معلوم القدر دفعة - له في حال حياته ثم بعد مدة أيام قليلة مات رب الدين المذكور عن زوجته وابنته وعن أخيه المذكور وترك ما يورث عنه شرعا والآن تريد الزوجة مطالبة الأخ بالدين منكرة لدفعه له فهل إذا ثبت أن الأخ دفعه لآخيه حال حياته لا تجاب لذلك ولا عبرة بانكارها أو يكون له أخذ ما يخصه من تركه أخيه بالفريضة الشرعية حيث كان شقيقا وأولاد (أجاب) لا مطالبة لزوجة الميت بالدين المذكور إذا ثبت دفعه إلى ربه حال حياته بالوجه الشرعي وللأخ العاصب أخذ ما يخصه في تركه أخيه بالفريضة الشرعية حيث لم يكن محجوبا بغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلا وله ورثة فوضع رجلا ن أيديهما على النخل المتروكة مدة ولما أراد الورثة أخذ النخل المذكور من واضعي اليد ادعى أحدهما انتقال الملك له من مورث الورثة المذكورين بموجب حجة ادعى ضياعها ولما طالب منه بينة مثبتة لدعواه انتقل الملك من المورث عجز عن إقامتها وادعى الثاني أن والده أخذ النخل المذكور من المورث ومات وتركه له ولكن لا يدري هل كان الأخ بشرا أو غيره ولم يثبت دعواه الانتقل من مورث الورثة فهل والتحال هذه يؤثر المدعى عليهم بتسليم النخل للورثة المذكورين حيث كأنهم مقرين بالملك لمورث الورثة المذكورين ولم يثبت دعواه الانتقال بطريق شرعي بعد تحليف الورثة اليمين الشرعية (أجاب) نعم يؤثر الرجلان المذكوران بتسليم النخل إلى ورثة المسالك إذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن عشرين سنة بعد أن وضع الأب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن عشرين سنة من غير منازع له فيه تلك المدة والآن تدعى جماعة بأن لهم حقا فيه عن مورثيهم والتحال أن مورثيهم كانوا في البلد مشاهدين لتصرف أبيه المدة المذكورة مع سكوتهم وعدم منازعتهم له قبل موتهم مدة وضع يده عليه فأنكر الابن المذكور دعوهم فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعوهم بعدمضي تلك المدة إذا تحقق بالوجه الشرعي (أجاب) سكوت مورثي الجماعة المذكورة عن الدعوى تلك المدة من غير عذر شرعي يمنع من سماع دعوى الورثة إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والمورث لو ادعى والتحال هذه لا تسمع دعواه فكذا واره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين تدعيان على رجل قد رآهما - لهما من الدراهم لمورثهما وأن مورث المدعى عليه كان كتب بذلك وثيقة لمورثهما أوجه - ل ذلك المبلغ له غارقة على ثلاثة أفدنة من أرض زراعية أميرية وامرأة أخرى ادعت عليه بأنها وجدت ورقة مقطوعة الثبوت بدين لها أيضا عليه تاريخها من نحو ستين سنة والمدعى عليه ينكر ذلك ولا بينة لمن على اثبات دعواه فهل لا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعي ولا بالورقة المقطوعة الثبوت والتحال هذه (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه ولا يعمل شرعا على صك بدون إثبات مضمونه على

١٢٧٠

٢٨

شوال

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

٩



فرض سمع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار ينتفع بها  
و يتصرف فيها بانواع التصرفات مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه جماعة  
بانها ملكهم فانكر دعواه سم والحوال انهم كانوا حاضرين مشاهدين لتصرفه المدة  
المذكورة وهم ساكنون ولم يدعوا ولم ينازعه هذه المدة من غير مانع شرعى فهل  
لا تسمع دعواهم ولا بينتهم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في  
الارث والوقف ووجود عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم  
على عقار مع جانب محل تلقوه عن مورثهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم يتصرفون فيه  
التصرفات الشرعية ثم بهد ذلك ادعى رجل انه يملك في ذلك حصته من مورثه فانه  
واضعوا اليد دعواه والحوال ان مورثه كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف مورث  
واضعي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكن من غير منازعة ومن غير مانع  
شرعى يمنعه عن الدعوى فهل لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي هذه المدة حيث جدد  
المدعى دليلا بم دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى مع حضوره في البلد ومشاهدته  
لتصرف واضعي اليد من غير مانع شرعى يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذ  
ما ثبت في حق المورث ثبوت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا  
وهلبيد من لا آخر رهن حجة بيته عند رب الدين بحضرة بيعة شرعية من مائة عشرين سنة  
ولم يزل ساكنا فيه الى الآن فهل اذا ادعى رب الدين انه اشتراه منه وأظهر حجة بذلك غير  
ثابتة المضمون فانكر رب البيت دعواه لا يجب لذلك ولا هيرة بدعواه المجردة عن الاثبات  
ولا بالحجة المذكورة (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ولا يعول على  
صلح بدون اثبات مضمونه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا في بلدة ثم بعد ان  
مكث فيه مدة من السنين سافر الى بلدة أخرى وأقام بها مدة من السنين أيضا ثم مات عن  
أولاده ثم بعد موته بمدة ذهب أحد أولاده الى بلد أبيه وأراد ان يتصرف في المنزل بالبيع  
ونحوه فعرض له رجل آخر وادعى عليه بانه اشتراه من أبيه في حال حياته فهل اذا لم يثبت  
دعواه لا عبرة بها ويكون المنزل باقيا لأولاده الوارثين من بعده حيث تجردت دعواه عن  
البينة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا ويؤمر بتسليم المنزل  
لورثة المال اذا لم يثبت انتقاله اليه بنقل شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
اشترى حمارا من مدة أربعة أشهر ثم ضاع منه من مدة خمسة عشر يوما ثم بعد ذلك وجدته  
تحت رجل فطلب رفع يده عن الحمار المدعى به فامتنع واضع اليد من دفعه له وادعى واضع  
اليده عليه انه اشتراه من رجل من مدة أربع سنين وعنده بيعة على ذلك فهل والحوال هذه  
تقدم بينته ويحكم له به (أجاب) قال في المبسوط لو ادعى الشراء كل منهما من رجل أو من  
واحد وارثا واحدا سبق تاريخا فالسبق أولى من جامع الفصولين ومنه يعلم جواب  
حاشية السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك آلة طاحونة بطريق الشراء من نحو

عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية من غير منازع له فيها قال لا نأخذت عليه زوجته انها تملك آلة الطاحونة المذكورة بالشراء من أجنبي من نحو أر بع سنين فأنكر الزوج دعواها فهل والمحال هذه اذا قام كل منهما بيعة بالملك له فيها تقدم بيعة الزوج المذكور (أجاب) قال في المبسوط لو ادعى الشراء كل منهما من رجل أو من واحد وارضا واحد هما السابق تار يخافا لاسبق اولى به من جامع الفصولين ومنه يعلم جواب المحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغا معلوما من الدين آخر كل حساب بينهما من المعاملات السابقة وطالب به فأنكر دعواه فهل اذا أقام بيعة شرعية وشهدت له بالدين المذكور طبق دعواه يقضى عليه بدفعه ولا عبرة بانكاره والمحال هذه (أجاب) اذا ادعى رب الدين دعواه المذكورة واستوفت الدعوى شرائط الصحة وأثبتها بالبيعة العادلة قضى له بعدا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك مات عن ورثة وضوا أيدى هم على المكان المذكور قامت امرأته الآن تدعى ان لها نصف المكان بطريق الميراث عن اختها متعلقة بحجة مقبوضة الثبوت فهل اذا لم تثبت المرأة ملكية المكان لاختها وانما تملكه منها بطريق الميراث لا عبرة بتعلقها ويكون تركه عن الميت يقسم بين الورثة حسب الفرقة الشرعية (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى المرأة المذكورة اذا لم تبرهن عاينها ويقسم بين ورثة الميت المذكور بالفرقة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت وتركها ما يورث عنها شرعا ولها زوج تعرض له بعض الورثة متعللا عليه بأنه طلقها قبل الموت فهل اذا لم يثبت الطلاق بل ماتت في عصمته له ان يأخذ ما يخصه في تركتها وينعم المتعرض له (أجاب) اذا ادعى بعض الورثة الطلاق على الزوج وأنكره يكون للزوج أخذ ما يخصه من تركته زوجته بالفرقة الشرعية حيث لا مانع ما لم يثبت عليه طلاق يوجب منعه من الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك بيتا فادعى أحدا الورثة ان البيت ملكه خاصة دون مورثه وان مورثه كان يجره لبعض الناس بطريق وكالة عنه ويده حجة بذلك مقبوضة الثبوت فهل والمحال هذه اذا لم يثبت الوارث دعواه الملك فيه بالبيعة الشرعية لا عبرة بدعواه ويكون البيت ميراثا يقسم على جميع الورثة بالفرقة الشرعية (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى على زوجها بأنه باع جارية لها بثمن معلوم بدون اذنها واشترى بالثمن عبد لنفسه وتريد ان يأخذ العبد منه نظير ما تدهيه وهو يشكر دعواها ويحبر بانه لم يكن لها عنده جارية ولا ثمن وانه اشترى العبد بحال نفسه لنفسه خاصة فهل يكون القول قوله والعبد له ولا عبرة بدعواه اذ عليه وليس لها أخذ العبد في نظير ما تدهيه بدون برهان ولا عبرة بالدعوى المجردة عن البرهان الشرعي (أجاب)

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٩

ليدعى لزوجته ابتزاع العبد من يد الزوج بدون موجب شرعى ولا عبرة بدعواها المذكورة  
بدون برهان شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على ورثة ميت آخر  
يدين لورثتهم من مدة ماضية تبلغ نحو ثلاثين سنة ويريدون اخذهم منهم فانكر المدعى  
عليهم دعواهم والمحال ان مورث المدعين كان حاضرا موجودا مع مورثهم اكثر من  
خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى وان مورث المدعى عليهم مات من  
نحو اربع عشرة سنة ولم يدع المدعون عليهم بشئ فهل لا تسمع دعوى المدعين ولا  
تقبل بينتهم والمحال هذه (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو  
مستور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على ارض زراعة فيها  
بعض نخل واشجار وغير ذلك تلقوها عن ايهم وجددهم جيلا بعد جيل ونسلا بعد نسل  
مدة تزيد على مائتي سنة فادعى الاثنان جماعة على واضعي ايديهم يستحقون الارض عن  
ايهم وجددهم وان جددهم كان اودعها عند جدواضعي ايديهم على قدر من الدراهم وانه  
غرسها اشجارا فانكروا وضعوها يد دعواهم والمحال ان اباهم وجددهم كانوا حاضرين  
بالادب ومشاهدين لتصرف مورثي واضعي اليد غالب المدة المذكورة وهما ساكتان  
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعهما عن الدعوى فهل لا تسمع دعواهم بعدمضى  
هذه المدة حيث انكروا وضعوها يد دعواهم (اجاب) سكوت مورث المدعى الاصل عن  
الدهوى خمس عشرة سنة فاكثر مع المشاهدة لتصرف واضعي اليد من غير عذر شرعى مع  
الانكار يمنع من سماع دعواهم فلا تسمع دعوى ورثته اذا ثبت في حق المورث يثبت  
في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون اراضى خالية من البناء والغراس  
ملاصقة لبعضها وبذلك من من جهة تشهد له بما يملكه طول وعرضا وقدر امين بها  
المحدود الاربعه اكل ارض تنتهى تلك الحدود الى ارض خالية البناء والغراس  
معلومة المعالم تعدى بعضهم على قطعة ارض من ملك جاره واستولى عليها مع تصديق  
كل على ما يملكه الاخر المعلن بحجة الحدود وبحدوده المذكورة المعلومة لكثير من الناس  
وانما اختلف معه في تعيين ذلك الحد فهل اذا ترفع معه لدى المحاكم الشرعى وتنازع معه  
في تعيين ذلك الحد واقام المتعدى عليه بينة من اهل الخبرة ممن يعلمون تلك الارض  
وثبات الحدود وشهدت طبق دعوى المدعى وعينت ما ذكر من الحدود يقضى له بما ادعاه  
وترفع يد المتعدى على ارضه (اجاب) حيث كان احد المتخاصمين خارجا والاخر ذا يد فعلى  
الخارج اثبات ما يدعيه فاذا شهدت له البينة العادلة التى لها خبرة بتلك الارض بما ادعاه  
وطابقت الشهادة الدعوى حكم له بها وترفع يد خصمه عما تعدى عليه عما يملكه والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها بالارث عن ابيه وجدده مدة تزيد  
على ثمانين سنة وهو يتصرف فيها هو وابوه من قبله فادعى الاثنان رجل على واضع اليد  
انه يستحقها عن ابيه وجدده فانكر واضع اليد دعواهم وجددها والمحال ان كلا من ابيه

١٢٧٠

٣

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٣

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٨

وجده كان حاضر اباباد وشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة  
وهما ساكنان من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعهما عن الدعوى فهل والحال  
هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد ذلك حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب)  
سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فلا تسمع المشاهدة التصرف واضع  
اليده من غير عذر شرعي مع الانكار يمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى الوارث بعده  
اذما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع  
يده على دار ورثها من أبيه وجده من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالمدم  
والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له في ذلك ثم مات عن ورثة فوضعوها أيديهم على  
الدار المذكورة مدة تزيد على عشرين سنة من حين موته ولم ينزعهم فيها أحد والآن  
ادعى جماعة على واضع اليد الآن بان لهم حق في الدار المذكورة عن مورثهم  
فأنكروا وضعوها ليسد دعواهم والحال ان مورثة المدعى كانت في البلاد ومشاهدة لمورث  
المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي عن  
الدعوى فهل لا تسمع دعواهم المذكورة حيث جحد المدعى عليه دعواهم والحال هذه  
(أجاب) اذا سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فلا تسمع مشاهدته  
تصرف مورث واضع اليد من غير منازعة ولم يمنعها من ذلك مانع شرعي مع الانكار  
لا تسمع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا بائنا شرعي من مالها لنفسها وهي واضعة  
يدها عليه بمقردها ثم بعد مدة مات ابن لها عنها وعن زوجته ولم يترك تركتها أصلا وأرادت  
زوجة الابن ان تجعل البيت المذکور ميراثا عن زوجها بزعمها انه ماله بدون اثبات  
شرعي فهل والحال هذه لا تجاب لذلك حيث كان المالك في البيت المذکور ثابتا للام  
المذكورة ولم يكن لابن يد عليه في حياته (أجاب) اذا كان البيت المذکور تحت يد أم  
الزوج مملوكا لها لا يكون تركته عنه وليس لزوجة ان تجعله ميراثا عن زوجها والحال  
هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر اطيانا اميرية  
بانه يستحقها وأراد اثبات ذلك لدى قاضي ناحيتهم وأقام بيعة تشهد له باستحقاق الاطيان  
المذكورة فهل اذا كانت الاطيان المذكورة مشهورة شهرة تقي عن تحديدها وشهدت  
البيعة بشهرتها قبل ويحكمها القاضي ولا يلزمها التحديد (أجاب) يشترط التحديد  
في دعوى العمار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العمار مشهورا خلافا لهما والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بالميراث وغاب من شدة الظلم عليه ومكث في غيبته مدة  
تزيد على ستين سنة ثم مات عن ابن فحضر الابن من غيبته وطالب أخذ العمار من واضع  
اليده عليه فادعوا انهم يملكونه عن مورثهم فهل والحال هذه اذا ثبت المدعى المالك له  
فيه عن أبيه الميت في غيبته بالبيعة الشرعية تسمع دعواه بعده في هذه المدة (أجاب)



صرح علماء إنبان الدعوى بعد ثلاثين سنة وفي الميسر بعد ثلاث وثلاثين سنة وفي  
فتاوى العتاي بعد ست وثلاثين سنة لا تسمع الا ان يكون المدعى غائبا أو مجنونا وليس  
لهولى أو المدعى عليه واليا جاثرا يخاف منه فينتد تسمع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على دار بطريق الميراث عن أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف  
فيها بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة ولم ينزعه فيها أحد وابوه من قبله ايضا كان  
يتصرف فيها بالهدم والبناء مدة تزيد عن خمس عشرة سنة والا أن ادعى رجل على واضح  
اليدين يملك الدار المذكورة بطريق الوصية من رجل اجنبي غير والد المدعى عليه بتاريخ  
متاخر عن ملك مورث المدعى عليه والمحال انه لا سند ولا بينة تشهد له طبق دعواه  
فانكر واضح اليه دعواه فهل والمحال هذه لا عبرة بدعوى الرجل المذكور المجردة  
عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة واضح اليد في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب)  
نعم لا عبرة بدعواه المذكورة والمحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في جماعة آل لهم  
عقار ونخل عن مورثهم استولى عليه اخرون في غيبة الورثة فلما حضر الورثة طلبوا  
رفع ايديهم عن النخل والعقار فادعوا انهم اشتروا العقار والنخل من مورث الورثة قبل  
موته وطلب منهم اثبات دعواهم فجهزوا عن اثباتها فهل ترفع ايديهم عن ذلك ويسلم  
للورثة ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل واضح يده على عقار وغيره من الامتعة تملكها عن أبيه بطريق الميراث وصار  
يتصرف فيه التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ثم بعد ذلك مات عن  
وارث فوضع الوارث يده على ذلك وصار يتصرف فيه التصرفات الشرعية بعد أبيه مدة  
تزيد على سبع عشرة سنة فادعى الآن رجل على واضح اليد بانه يستحق حصة في ذلك  
عن مورثه فأنكر واضح اليه دعواه ووجدها والمحال ان مورثه كانت حاضرة  
في البلد ومشهدا لتصرف والد واضح اليد المدة المذكورة وهي ساكتة من غير منازعة  
ومن غير مانع شرعى يمنعها عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد  
مضي هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان  
كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على أبيه انه اعطاه ارضا  
ونخلا هبة فأنكرها والد المذكور وحضر حجة فيم اشهد عند المحاكم السياسى  
فاحضر المحاكم الشهود وكاتب الحجة فسألهم عما فيم افتواوا لا نعلم ذلك فالجأكم المذكور  
ابطل الحجة ورقها وبعد ذلك سكنت الابن المذكور حينئذ حتى ان عزل المحاكم السياسى  
فزور حجة اخرى مثل الاولى واشتد على بها عند المحاكم السياسى ولم يثبت مضمون تلك الحجة  
بالبينه فهل والمحال هذه لا تعتبر تلك الحجة حيث كانت مقطوعة الثبوت ولم يقر الاب  
بذلك (اجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والاقرار والنكول فلا يعول شرعا على  
صك بدون اثباته بطريق شرعى ولو عليه خطوط القضاة ولا يقضى به والمحال هذه

١٢٧

٢٢

١٢٧

٢٦

١٢٧

٢٦

١٢٧

٢٦

والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت منذ ثمان سنين وتركت دارا ولم يكن لها وارث سوى بنت هم شقيق فطلبت بذات الم الشقيق الدار من واضع اليد فادعى ان أمه اشترتها من بنت خجها المذكورة قبل موتها بخمسين سنة فانكرت بنت الم دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الثراء من المالكة قبل موتها بالبينة الشرعية لا هبة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويحجر على تسليم الدار لبنت الم المذكورة حيث كان معترفا بأصل الملك في الدار لمودتها (أجاب) نعم لا هبة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقف مكانا على ابنه وابن ابنه وذريتهما ونسلهما المذكور دون الاناث بموجب حجة شرعية وبينة تثبت مضمونهما فبعد مدة من السنين ادعى ابن بنت الواقف ان المكان المذكور ملك لا واقف وأنه تركه ميراثا لورثته ومن جلاتهم والدته وترافع مع الناصر في ذلك بين يدي القاضي فاجابه الناصر بان المكان المذكور ليس ملكا للواقف وقت موته وأنه لاحق للمدعى فيه بطريق الارث فهل اذا أقام المدعى المذكور بيينة تشهد له بملك المكان المذكور لجده وأنه مات وتركه ميراثا واظهر الناصر المدعى عليه الواقعة وأثبت مضمونها على الوجه المشروع تسمع دعواه بذلك وتقبل بينته ولا يكون متناقضا حيث أجاب بالانكار لدعوى المدعى على الوجه المسطور (أجاب) نعم تقبل بيينة الناصر على صدور الوقف من جد المدعى المالك للمكان المذكور والحال ما ذكر ولا يمنع من ذلك جوابه على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بقدر من الدراهم فاعترف بأنه كان في ذمته البعض ودفعه لها بحضور بيينة شرعية وأنكر البعض الآخر ولا بيينة لها على ذلك فهل والحال هذه اذا لم تثبت المرأة دعواها ذلك البعض الآخر بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها ويكون القول قول الزوج بيمينه (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها البعض الآخر بدون اثباتها بطريق شرعي والقول قول المنكر بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دورا أربعة لها قطعة مضافا حريم للدور المذكور خالية من النساء من قديم الزمان يدعى الآخر رجل أجنبي بانها ملكه بالميراث عن أبيه فانكر رب الدور دعواه والحال انه لا بيينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الملك لا يجاب لذلك شرعا ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة رب الدور فيها بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى ليس ذي يد بمجرده دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في طاحونة بطريق الميراث عن أصوله فمن شدة الظلم والجور تركها وهاجر من بلده وغاب مدة خمسين سنة ثم حضر من غيبته فوجد رجلا واضعا يده على الحصة المذكورة فطالبها منه فادعى انه نالها عن أبيه فهل والحال هذه اذا أثبت المدعى الملك فيها له عن أصوله بالبينة الشرعية يحكم له فيها به ولو طال المدة حيث كان غائبا مسافة السفر (أجاب) صرح

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

٢٨

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٣٠

علموا باستثناء دعوى الغائب مسافة السفر من عدم سماع الدعوى بعد طول  
المدة وجعلوا الغيبة مذكرا شرعيا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين  
أيديهم على دار بطريق الميراث عن أبيهم وهم يتصرفون فيها بأنواع التصرفات  
الشرعية مدة تزيد على عشرين سنة ولم ينازعهم فيها أحد وأبوه من قبلهم كان  
واضعا يده عليه وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه فيها أحد  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن ادعى رجل على واضعي اليد بأنه يستحق الدار  
المذكورة عن أبيه ولا يثبت له بذلك وأظهر وثيقة مقطوعة الثبوت فأنكره واضعو  
اليدها وهو جحدوها والمحال أن مورث المدعى كان حاضرا في البلد ومشاهدا للتصرف  
مورث واضعي اليد المدة المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه  
عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي هذه المدة حيث  
أنكر المدعى عليهم دعواها وجحدوها (أجاب) إذا تحقق سكوت مورث المدعى عن  
الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع مشاهدته للتصرف المذكور ولم يمنعه من الدعوى  
مانع شرعي تلك المدة لا تسمع دعوى ابنه المذكور لعدم سماع دعوى مورثه أن لو  
كان حيا وادعى والمحال هذه إذا ثبتت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة ميت واضعين أيديهم على عقار تعلقه بالارث  
عن مورثهم بأن له فيه حصة كان اشتراها من آخر من نحو عشرين سنة سابقة بقتضى  
حجة بيده مقطوعة الثبوت ولم يثبت مضمونها شرعا ويريد منازعة المدعى عليهم ومحاسبتهم  
على أجرة مثل حصته فأنكر المدعى عليهم دعواها والمحال أن المدعى كان حاضرا موجودا  
في البلد ومشاهدا للتصرف الورثة ومورثهم مدعى على أكثر من عشرين سنة وهو  
ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعوا هذه ولا عبرة بالحجة التي  
لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) نعم لا تسمع دعوا المدعى المذكور أن كان الواقع ما هو  
مستطورا بالسؤال ولا عبرة بحجة انقطع ثبوتها شرعا مع الانكار والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل واضع يده على مواش وأطيان خاصة به من كسبه يزرعها ويدفع خراجها للميرى  
ثم ادعى عليه ابن أخيه لأمه بأن له حصة في المواشي والأطيان فأنكر المدعى عليه دعواها  
فهل إذا لم يثبت ذلك المدعى دعواها بالوجه الشرعي لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المجردة  
عن الإثبات الشرعي ويمنع من منازعة المالك في ملكه ما يبيده بدون وجه شرعي  
(أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواها بدون إثباتها بطريق شرعي والله تعالى  
أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على فحل وهي تتصرف فيه تصرف المالك في أملاكها  
من غير منازع ولا مدافع لها فيه عشرين سنة ثم ماتت عن ورثة فوضعت الورثة أيديهم  
عليه خمس عشرة سنة من غير منازع أهم فيه أيضا والآن ادعى عليهم رجل بأن له حصة  
فيه فأنكره وادعواها فهل إذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا للتصرف واضعة اليد تلك

٥٢٧.

١٢٧.

١٢٧.

٦١

المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدهوى بعد مضي  
خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
واضعة يدها على دار عن مورثها من مدة ثلاثين سنة ادعى عليها الآن رجل بأنها لابه  
و يريد نزعها من يدها فأنكرت دهواه والمحال أن أبى المدعى كان حاضرا ووجودها مشاهدا  
لها ولمورثها من قبل وكل منهما يتصرف فيها بالهدم والبناء تصرف المالك في أملاكهم  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى عنه من  
ذلك فهل لا تسمع دعواه والمحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور أن  
كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن  
ابن قاصر منها عن أولاد بلغ من غيرها وترك ما تورث عنه شرعا وللزوجة أمتعة تخصها  
من فراش ونحاس ومصاغ فادعى الأولاد البالغ أن المتاع المذكور الذى تحت يد الزوجة  
من جمل ما تورثه مورثهم فأنكرت الزوجة دهواهم فهل إذا لم يثبت الأولاد المذكورون  
دعواهم المالك في الأشياء المذكورة عن مورثهم إلا عبرة بدعواهم المجردة عن الإثبات  
الشرعى ويكون القول قول الزوجة بيمينها فيصلح لها أولهما من الأمتعة المذكورة  
(أجاب) نعم القول قول الزوجة في ما يصلح لها أولهما من متاع البيت سكنهما بعده موت  
زوجها بيمينها والله تعالى أعلم (سئل) في أرض زراعة فيها نخيل مشتركة بين رجل وبين ابن  
عمه تلقياها عن أصولهما منذ عشرين سنة وزيا دة من غير منازع إلهما ولا لأصولهما فيها  
والآن تدعى امرأة أجنبية بأن لها حصصة في النخل المذكور مع أرضه فأنكرها واضع اليد  
دعواها والمحال أنه لا يثبت ولا سند يدها فهل إذا لم تثبت تلك المرأة دعواها بالوجه الشرعى  
لأنها لا يثبت له عبرة بدعواها المجردة عن الإثبات وتمنع من منازعة واضع اليد في ذلك  
بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها المجردة عن الإثبات شرعا والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك شاذرا عن مورثه ووضع يده عليها مدة ز يدهلى بأن عشرة  
سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينزع فيها أحد وأبوه من قبله  
كان واضع يده عليها مدة تزيد على خمس وعشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع  
التصرفات الشرعية مدة وضع يده عليها ولم ينزع فيها أحد ~~في رجل أن على~~  
واضع اليد بانهم لا يملكون الدار المذكورة عن مورثها فأنكرها واضع  
يدها والمحال أن مورث المدعين كان مشاهدا لمورث المدعى عليه المدة المذكورة وهو  
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع مانع شرعى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعين  
المذكورين حيث جسد المدعى عليه دعواهما (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما أن  
كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة  
أرض من نخوشة من غير ثبوت شرائها أو استحكارها ياها شرعا فادعى عليه رجل  
آخر وكيل عن شخص بأن تلك الأرض الواضعة يده عليها الآن ذلك الرجل ملك لموكله



واذا وضع اليد الآن لاحق له فيمساوير يدنزعهامنه وضمها لموكله وسئل من المدعى عليه فاجاب بانه لاحق فيها لموكل المدعى المذكر ريل ملك له ولم يذ كر سبب التملك قائلا ان ارضه موكله بعد مدة عن هذه فابرز الوكيل جتيز دلنا على أن لموكله ارضا بتلك الجهة من ضمن تلك الارض المدعى بها حينئذ طلب القاضي الكشف عليه فاقترحه ومعه جماعة فكشفوا بمعرفة من غير حضور الوكيل عن المدعى وكتب بذلك كتابة أمطاه ابيد المدعى عليه والمحال انه ما حضر المدعى ولا وكيله ولا طلبت بيئته منه فهل تكون تلك الكتابة باطلة لعدم حضور الوكيل والاصل حسب ما نص في كتابة القاضي بذلك واكره ما طلبت منه بيئته تشهد له طبق دعواه وهل اذا ثبت شرعا ان تلك الارض ملك لموكل المدعى تنزع من يد واضع اليد الآن الغاصب ثم اذا كان له دهوى فليدعى بها (اجاب) حيث كان كل من الخارج المدعى وذى اليد المدعى عليه يدعى عليه ملكا مطلقا على القاضي بمصلحة الدعوى وانكار الخصم تكليف الخارج اثبات ما انكره الاخر فاذا أقام بيئته عادلة طبق دعواه قضى له بما ادعاه وقد صرح علماءنا بانه قد تم حجة الخارج في دعوى الملك المطلق على حجة ذى اليد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لمساوين على رجل توفي الى رحمة الله وبعض ورثته موجود والبعض غائب فهل اذا ارادت أن ندعى على بعض الورثة الماضين بسوغ لما ذكرك وتصح الدعوى على بعض الورثة ويسمعها المحاكم الشرعية ولا يتوقف على حضور بعض الورثة الغائب لان ما حكم به على بعض الورثة ينفذ على باقيهم (اجاب) قد صرحوا بان أحد الورثة يفتصب خصمه عن الباقيين فيما يدعى على الميت من الدين ولو لم يكن في يده شيء من التركة فتسمع دعوى المرأة المذكورة على أحد ورثة المدين والمحال ما ذكر حيث لا مانع من سماعها ولا يتوقف على حضور باقيهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر يدين معلوم القدر وطالبه به فادعى المدعى عليه انه دفعه له ويقيم البيئته على دعواه فهل اذا شهدت له بيئته بذلك لدى المحاكم الشرعية طبق دعواه يمنع المدعى من معارضة المدعى عليه والمحال هذه (اجاب) من المعلوم انه اذا ثبت المدين دفع الدين لربه بالطريق الشرعية يمنع الدائن عن مطالبة بنته حيث استتر في الاثبات شرائط الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على داره مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها بالبناء والسكنى ثم بعد مضي تلك المدة ادعى عليه ورثة رجل أجنبي ان لهم نصفها عن والدهم مع أن اوضاع اليد تصرف فيها حال حياة والدهم مدة نحو عشر بن سنة وهو مشاهد لذلك ولم ينارعه فيها فهل بعضى المدة المذكورة مع عدم المنازعة ومع مشاهدة الاولاد وأبيهم من قبله من تصرف واضح اليد لا تسمع الدعوى والمحال ما ذكر (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فكيف من غير مانع شرعى مع مشاهدته تصرف واضح اليد ولم ينارعه فيمنع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ما ثبت في حق

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

حرم  
١٥

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٩

المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور  
 البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواش وغير ذلك مما يورث  
 فطالب القصر بهد بلوغهم أخذ ما يخصهم من تركته أبيهم فادعى من كان بالغاً وقت موته  
 بأن أباه أعطاه أشياء من ماله في حال حياته متعللاً بوثيقة فيها أسماء أشخاص ميتين غير  
 ثابتة المضمون فأنكر باقي الورثة دعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن  
 الإثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويقسم جميع ما تركه الأب بين ورثته بالقريضة الشرعية  
 (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات شرعا ولا يعول على وثيقة لم يثبت مضمونها  
 بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تملكها بالميراث عن أبيه  
 وجدته من مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها من غير منازع له قام الآن رجل  
 يدعى أنه يستحق الدار المذكورة بطريق الميراث عن أبيه والحال أنه مقيم بالبلد ومشاهد  
 لا تصرف واضع اليد عليها ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي مدته تزيد على خمس عشرة سنة  
 ووالده من قبله مشاهد كذلك لا تصرف واضع اليد على الدار المذكورة ولم يمنع من مانع  
 شرعي من الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى الرجل المذکور بالدار المذكورة  
 حيث كان الحال ما ذكر ويمنع من معارضة واضع اليد عليها (أجاب) سكوت مورث  
 المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر من غير مانع شرعي يمنع من مانع مشاهدته  
 لا تصرف واضع اليد وحضوره مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه حيث ثبت  
 ذلك إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل  
 يده على عقار عن مورثه مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيه بأنواع التصرفات  
 الشرعية ولم ينازعه فيه أحد ثم بعد تلك المدة ادعى رجل أنه يملك في ذلك حصته من  
 مورثه فأنكر واضع اليد دعواه والحال أن مورثه كان حاضرا بالبلد ومشاهد لا تصرف  
 مورث واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع  
 شرعي يمنع من الدعوى تلك المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى  
 المذکور بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه ووجدتها (أجاب) نعم  
 لا تسمع دعوى المدعى المذکور أن كان الأمر ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل واصل يده على دار من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع  
 التصرفات الشرعية المدة المذكورة ولم ينازعه فيها أحد والآن ادعى رجلان من أهل  
 البلد شاهداً لا تصرف واضع اليد بأنهما حصته فيهما أبيهما فأنكر واضع اليد  
 دعواهما والحال أن أباهما كان شاهداً لا تصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس  
 عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع وهو ساكت المدة المذكورة ولم يمنع من مانع شرعي عن الدعوى  
 فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الرجلين المذکورين حيث أنكر المدعى عليه دعواهما  
 ووجدتهما ولا عبرة بدعواهما المذكورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة أن كان

١٢٧١

٢

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض غير خراجية تلقاها من عمه وكان عمه واضع يده عليها مدة تزيد على أربعين سنة فادعى رجل على واضع اليد انهما ملكه تلقاها بالميراث عن أبيه متعلا بالان والده اشتراها من رجل آخر بموجب حجة من مدة ست وستين سنة ومتعلا أيضا بأنه كانت فيها نخلة يدفع خراجها للديوان والحال ان أبا المدعى كان مشاهدا لتصرف عمه واضع اليد فيها المدة المذكورة ولم ينزعه فيها مع تمكنه من النزاع فيها ولم يقر واضع اليد بسبق المالك فيها لا ب المدعى فهل في هذه الحالة تكون مشاهدة مورث المدعى تصرف مورث المدعى عليه فيها المدة المذكورة مع عدم نزاعه فيها وتمكنه منه مائة من سمع دعوى مورث المدعى ودهوى وارثه من بعده ولا عبرة بما تعال به مما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه ووجدته مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف فيها بالمدم والبناء من غير منازع له فيها تلك المدة والآن تدعى امرأة أجنبية بان الدار المذكورة ملك لها مع وجودها بالبلد ومشاهدتها لتصرف واضع اليد فانتهك دعواها والحال انه لا بينة لها على دعواها فهل لا تجاب لذلك ولا عبرة بدعواها المهردة عن الاثبات وتنتج من منازعة الوارث المذكور بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين واضعين أيديهما على عقار تلقياه بطريق الارث عن أبيهما وصارا يتصرفان فيه مدة تزيد على أربعين سنة ولم ينزعهما فيه أحد فادعى الآن جماعة على واضعي اليد انهم يستحقون فيه حصة عن أبيهم فانه كروا واضع اليد دعواهم ذلك ووجدوا الحال ان أباهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف مورث واضعي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى عنه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعد ذلك حيث جحد المدعى عليهم ما دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم حيث ثبت سكوت من يدعون تلقى المالك عنه عن الدعوى بذلك خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته لتصرف واضع اليد من غير مانع شرعى اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والمورث لو ادعى في هذه الحالة لا تسمع دعواهم فكذا وارثه من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار بطريق الارث عن أصوله مدة تزيد على مائة سنة فأراد الآن جماعة أخذ العقار منه متعلاين بأنه ملك لا آخر والحال ان المدعى له بالملك لم يكن قريبا لهم ولم يوكههم في ذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبتوا التوكيل من المدعى له بالملك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم وليس لهم معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) نعم ليس لهم ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آلت لهم دار بالارث عن أبيهم ادعوا بها على

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١١٧١

١٣

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٣

ربيع الاول

١٢٧١

١

واضح اليه على ما بهد كمال رشدهم وطلبوا رفع يده عنها فاعترف لهم بها وادعى انه  
اشترىها من والدهم قبل موته واظهروا له -م بذلك وثيقة مقطوعة الثبوت لم يثبت  
مضونها شهادة بينة شرعية فهل لا عبرة بدعواه المجردة ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت  
وترفع يده وتسلم لهم والمحال هذه (اجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا  
ولا يعول على وثيقة لم يثبت مضونها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن زوجته وعن ورثة آخرين باع وترك ما يورث عنه شرعا وللزوجة بعض مصاغ  
تملكه فادعى باقى الورثة ان المصاغ الذى بيد الزوجة ملك لمورثهم المتوفى فانكرت  
دعواهم فهل اذا لم يثبتوا الملك بما يدعون عنه عن مورثهم لا عبرة بدعواهم المجردة عن  
الاثبات ويكون القول قول الزوجة بيمينها فى ذلك (اجاب) اذا اختلفت الزوجة بعد  
موت زوجها مع ورثته فيما هو خاص بالذات فالقول فيه للزوجة بيمينها وعلى الورثة  
البينة انه لمورثهم وهذا اذا لم تقر المرأة ان هذا المصاغ اشترته مثلامن الزوج فان اقرت  
بذلك سقط قولها لانها اقرت بان الملك للزوج ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال  
الا بالبيعة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين اشترى حصصا معلومة من دار مناصفة وجرى  
العقدين -ما و بين بائعهما و اقر البائع بان المبيع لهما ودفع كل واحد منهما ثمن ما يخصه  
من تلك الحصص ثم ادعى أحد المشتريين ان الشراء له وان الثمن الذى دفعه صاحبه كان  
دينا له عليه ولم يقيم بيعة تشهد على ما ادعاه فهل اذا اقام الاخر بيعة تشهد بان الشراء وقع  
له -ما ولم يثبت دين قبله لصاحبه يكون المشتري بينهما حيث نورد دعواه بالبرهان الذى  
اقامه (اجاب) نعم يكون المشتري بينهما ما والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوة  
اشقاء يملكون عقارا و بنوا بالميراث عن ابيهم و وجدهم من قديم الزمان حصل لهم ضيق من  
الحساب كم فتسحبوا من البلد و خرجوا منها و غابوا عشر سنين ثم عادوا الى بلادهم فوجدوا  
العقار مع رجل اجنبى فخذوا بعضه منه و أخذوا البئر و صاروا ينازعونه لى الحما كم فى  
باقى العقار حتى مضى بعد حضورهم خمس عشرة سنة ولا يقدرون على تخليصه منه بسبب  
ارتكابه لذى شوكة يمنعهم ويضر بهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فى عقارهم بالبيعة  
الشرعية يكون لهم رفع يده عنه ونزع منه حيث زال المانع واذا تعلل عليهم بمضى تلك  
المدة لا عبرة بتعلله حيث كان هناك بيعة تشهد بنزعهم عنه فى كل سنة تمضى من هذه  
المدة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لا تسمح الدهوى بعد مضى خمس عشرة  
سنة الا فى الارث والوقف ووجوده -د شرعى فاذا تحقق انهم -ك انوا يدعون به فى  
اثباتها لى القاضى تسمع دعواهم فاذا اثبتوها بطريق شرعى بعد صحتها قضى لهم بها  
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن اولاد ذكور واثبات ترك لهم منزلا  
وبعد وفاته بمدة اشترى ولدا من اولاد الميت قطعة أرض كشفا سماء وية خلف المنزل  
المشترك -ما الخ -ص بها بالسوية وكتب بذلك حجة لهما و بنى ادا محللا خاصا لهما



وصارا واضعين أيديهما عليه بغير دهم خاصة و يتصرفان فيه بالهدم والبناء والسكنى  
 مدة ثلاث وثلاثين سنة من غير مشاركتهم في ذلك وفحاله بابا من المنزل المشترك بين  
 الورثة عموما وبعد ذلك مات أحد الأخوين المشترين الواضعين أيديهما عليه وصارت  
 ورثة الميت الثاني واضعين أيديهم على أهل المذكور مع أخى الميت المشترك له في ذلك  
 مدة طويلة بعد المدة الماضية المتقدمة في حياة والده فهل إذا ادعى أحد الورثة على أخيه  
 المحي وعلى ورثة أخيه الميت أنه كان اشترى الثالث مع أخويه من المدة السابقة تقبل  
 دعواه وتسمع بينته بعد مضي الثلاث والثلاثين سنة وهو حاضر ساكت من غير مانع  
 يمنعه من الدعوى ولا تقبل منه دعوى بعد مضي هذه المدة ولا تسمع بينته ولا احتجاج  
 له بمجرد دعواه أن باب المحل مقبوح من المنزل المشترك والمحال أنه لم يضع يده على ذلك  
 (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذمومة بعد مضي تلك المدة مع حضوره ونحو ذلك منها  
 والمحال ما ذكره والله أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن ثلاثين  
 سنة بعد أن وضع الأب يده عليه مع التصرف فيه مدة تزيد عن أربعين سنة من غير منازع  
 له ولا لأبيه فيه تلك المدة والآن يدعى رجل بأن له حقا فيه عن عمته وأبيه والمحال أنها كانت  
 مشاهدة لتصرف أبي واضح اليد المدة المذكورة مع سكوتها وهدم من زعمتها حال حياته  
 في المدة المذكورة فأنكر الابن دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه  
 المدة إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواه إذا ثبت سكوت من يدعى الارتفاع عنها  
 خمس عشرة سنة فكثر مع مشاهدتها التصرف والدواضع اليه من غير منازعة ولا عذر  
 شرعي لأن ذلك مانع من سماع دعواها فلا تسمع دعوى وارثها إذا ثبت في حق المورث  
 يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على مكان بالعريش  
 تلقاه بطريق الارتفاع عن أبيه وصار يتصرف فيه التصرفات الشرعية هو وأبوه مدة تزيد  
 على أربعين سنة فادعى الآن رجل على واضح اليد أنه يستحق المكان المذكور عن مورثه  
 فأنكر واضح اليد دعواه والمحال أن مورث المذموم كان حاضرا في البلد ومشاهدا  
 لتصرف مورث واضح اليد مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة وهو ساكت من غير منازعة  
 ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والمحال هذا لا تسمع دعوى المذموم بعد ذلك  
 حيث أنكر المذموم عليه دعواه وهدمها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور أن  
 كان الواقع ما هو مرسوم بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت بعد موت  
 زوجها أنه ولد لها حنيفة وصاغا في حال صحته وسلامته وأنكرت الورثة ذلك فهل إذا لم  
 تثبت المرأة باليمين الشرعية التملك يكون تركه عن الميت وهل يلزم اليمين معرفة  
 القدر والجنس من المحلى والمصاغ إذا قامت أسما لا (أجاب) حيث ادعت الزوجة بعد  
 موت زوجها تملك ما ذكر من قبل حال صحته وأنكرت بقية الورثة دعواها فعليه  
 اثبات ما ادعت فإن أثبتته بطريق شرعي قضى له به والا كان تركه يسمع على سائر

٩٢٧١

٤

٢٧١

٨

١٧١

٨

٩٢٧١

١٥

لورثة والمدعي اذا كان حاضرا يكون تعريقه بالاشارة اليه فقط في الدعوى والشهاد  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على رجل بدعوى شرعية على يد القاضي فانكر  
المدعي عليه دعواها فطالب القاضي من المرأة المذكورة بيينة فجهزت عنها خلف المدعي  
عليه اليقين الشرعية فهل والمحال هذه اذا ادعت المرأة المذكورة على الرجل المذكور ثانيا  
وأثبتت دعواها بالبيينة الشرعية يحكم لها بما تدعيه (اجاب) نعم يحكم لها بما ادعت به بعد  
اثبات دعواها بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك عجزها أو لاعن الاثبات ولا تخفيف الخصم  
على الراجع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصة في ساقية بالميراث من أبيه تحت يد  
جماعة فطالب أخذ حقه منهم فامتنعوا من اعطائه له منكرين محقه فهل اذا أثبت دعواه  
بالوجه الشرعي يكون له أخذ حقه والانتفاع به والاستيلاء عليه (اجاب) نعم اذا أثبت  
الرجل المذكور دعواه بالحصة المذكورة في الساقية بالوجه الشرعي يقضى له بها حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وارث غائب وترك ما يورث عنه شرعا  
من عقار وأمتعة وغير ذلك تحت يد شخص آخر فهل اذا حضر الوارث وأثبت ما تركه له  
مورثه تحت يد الشخص المذكور بالبيينة الشرعية يكون للوارث الاستيلاء على جميع  
ما ثبت انه من متروكات مورثه حيث لا وارث سواه (اجاب) اذا أثبت الوارث المذكور  
نسبه للذوق في المذكور وانه لا وارث له غيره بالوجه الشرعي وأثبت ما تركه له مورثه  
تحت يد الشخص المذكور أيضا يقضى له به حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
تملك مصاغا ونحاسا وقراشامات زوجها عنها وعن ابن وبنت بالغين من غير ما ترك ما يورث  
عنه شرعا فطالب أولاده ادخال ما ذكر في التركة فهل لا يجابون لذلك وتصدق الزوجة  
المذكورة بيمينها فيما يصلح لها أولها - الأسيم - وهناك بيينة تشهداها بما لك ما ذكر وإذا  
كان لها مؤخر صدق عند زوجها يكون لها أخذه بعد ثبوته بالوجه الشرعي (اجاب) القول  
قول الزوجة بيمينها فيما يصلح لها أو لها بعد موت الزوج اذا اختلفت مع ورثته في ذلك  
الا اذا ادعت التملك من الزوج أو انه اشتراها وعلى ورثة الزوج البيينة بانه ملك مورثهم  
وللزوجة أخذه ومؤخر صدقهما من التركة كسائر الديون والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن ورثته وعن زوجته وترك ما يورث عنه شرعا وللزوجة أمتعة خاصة بها فادعت  
ورثته على زوجته بعدم موته ان الامتعة للذوق فهل اذا كان بعض الامتعة يخص النساء  
وبعضه مشترك فيه الرجال والنساء يكون القول للزوجة بيمينها (اجاب) نعم القول للزوجة  
بعدم موت زوجها في الخاص بالنساء والمشارك بيمينها وعلى ورثة الزوج الاثبات وهذا اذا لم  
يوجد من المرأة ما يغيد ان أصل الملك للزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
ثلاثة بنين وابن ابن رابع وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وغير ذلك ومن جملة  
ما تركه أطيان ذراعتة الاثميرة والأتى حصل بينهم مشاجرة وأرادوا القسمة فطالب ابن  
الابن أن يأخذ حصته مع أمهاتهم مد عيان جده كتب له مثل واحد من أمهاتهم فأنكروا

٩٢٧١

١٦

٩٢٧١

١٦

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٣

١٢٧١

٢٩

دهواه ولا يئنة ولا سند يئنه يشهد له فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الجردة عن  
 الاثبات ويقسم جميع ما تركة الاب بين اولاده المذكورين بالسوية ولا يكون لاحد من  
 الورثة ان يختص بشئ من التركة بدون مخصص شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا عبرة  
 بالدعوى الجردة عن الاثبات شرعا على فرض صحتها وليس لاحد الورثة الاختصاص  
 بشئ زائد عما يخصه في التركة بدون مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع  
 أخوته المذكور في معيشة واحدة حصل بينهم مشاجرة فتفرقوا من بعضهم فادعى  
 أكبرهم وهو المتصرف عليهم ان على أهل ديوننا دفع كل من الاخوة ما خصه من الدين  
 وأخذ حصته من التركة ثم بعد مضي نحو سنتين ادعى الاخ الكبير المذكور ان عليهم  
 مبلغا من الديون خلاف الذى ظهر وقت القسمة من غير اثبات فهل لا يجاب لذلك ولا  
 عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات ويمنع من منازعتهم بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا عبرة  
 بدعواه على فرض صحتها بدون اثباتها بطريق شرعى والحال ما ذكر والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بدعوى شرعية على يد القاضى فانكر المدعى  
 عليه دعواه وطلب القاضى من المدعى بيئته فجهز عنها خلف المدعى عليه اليمين الشرعية  
 فهل والحال هذه اذا ادعى المدعى المذكور بدعواه الاولى على المدعى عليه ثانيا  
 وانبت دعواه بالبيئته الشرعية يحكم له بما يدعيه وتسقط دعواه (اجاب) نعم يحكم له بما  
 ادعاه بعد ثبوته بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع دارا  
 لا تحريقه معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها كوع شر سني والآن اراد البائع  
 السبي في افساد البيع بقوله ان بعض الدار المبيعة لجل غائب فهل يكون البيع المذكور  
 صحيحا نافذا ولا عبرة بما ادعاه البائع المذكور (اجاب) نعم لا عبرة بما ادعاه البائع على الوجه  
 المسطور ومن المقرر ان من سعى في نقض ما تم من جهته فسيح عليه مردود عليه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن آباءهم لم تقسم وضع رجل اجنبي يده على  
 حصة منها مدعيها انه اشتراها من بعض الورثة فانكر المدعى عليه البيع دهواه والحال انه  
 لا بيئته ولا سند يئنه يشهد له بذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات  
 ويمنع من منازعة الورثة في ملكهم بدون وجه شرعى وترفع يد دعواه (اجاب) نعم لا عبرة  
 بالدعوى الجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار بن خريتين  
 باعها لرجل بقدر معلوم من الدراهم بخضرة بيئته شرعية طائعا مختارا وكتب في شان  
 ذلك حجة شرعية فوضع المشتري يده على ذلك وصار يتصرف فيه ما بالهدم والبناء وغير  
 ذلك بانواع التصرفات الشرعية مع مشاهدة البائع المذكور مدة تزيد على خمس عشر  
 سنة ثم مات المشتري المذكور وارث بائع فوضع الوارث يده على تركة مورثه وصار  
 يتصرف فيها مدة من السنين والآن ادعى بائع الدارين المذكورين على وارث  
 المشتري المذكور بانه لم يبيع الدارين المذكورين لمورثه ويريد اخذهما من يده فهل

١٢٧١

٣

١٢٧١

٣

١٢٧١

٤

١٢٧١

١

إذا ثبت وارث المشتري المذ كوربيع المدعى المذ كور في الدارين المذ كورتين لمورثته  
 بالينة الشرعية يمنع المدعى المذ كور من معاوضته في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب)  
 نعم إذا ثبت وارث المشتري شراء مورثه الدارين المذ كورتين من مال كهما المذ كور لذلك  
 بالوجه الشرعي وانهم ما آلتا له عن مورثه المذ كور بالارث يمنع الرجل المذ كور عن  
 معاوضة الوارث في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة  
 واحدة وبايديهم أهوال من عقار ومواشي وغير ذلك مشتركة بينهم أحدهم متصرف على  
 العائلة في حال الشركة تم تشاجر وبيع بعضهم وطلبوا القسمة فادعى المتصرف بديون على  
 العائلة لجماعة فاقسمه وأما بايديهم من الأموال ودفع كل منهم ما خصه من الدين الذي  
 ادعى به الاخ وصار كل مستقلاً بما يملكه وبه دمه مضي سنتين وزيادة من حين القسمة  
 والانفصال اقترض من كان متصرفاً حال الاشتراك ديناً من آخر ويريد ان يخص كل  
 واحد من اخوته بحصة منه متعللاً بأنه اقترضه بسبب دين كان عليه قبل القسمة ولم يبين  
 من دفع له الدين ولم يثبت ذلك فهل لا يجاب لذلك شرعاً وينبغي من مطالبة اخوته بما ادعى  
 استدانته به د القسمة بغير اذن باقهم على الوجه المسموع (أجاب) نعم لا يجاب الاخ  
 المذ كور لذلك والمحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده  
 على قطعة أرض مملوكة فيها بعض نخيل عن أبيه مدة تزيد عن خمسين سنة وهو يتصرف  
 في ذلك بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينزعه فيها أحد في تلك المدة المذ كورة وأبوه كان  
 واضعاً يده من قبله مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات  
 الشرعية ولم ينزعه فيه أحد والآن ادعى رجل أجني على واضع اليد بأنه يملك حصّة من  
 مورثته في الأرض المذ كورة مع بعض النخل فأنكر واضع اليد دعواه ووجدتها والمحال  
 ان مورثته كانت شاهدة لتصرف مورث واضع اليد وهي ساكنة في البلد ولم تدع ولم  
 تنزع المدة المذ كورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كور بعدمضي هذه  
 المدة المذ كورة حيث أنكر واضع اليد دعواه ووجدتها (أجاب) نعم لا تسمع  
 دعوى الرجل المذ كور إذا كان الواقع ما هو مسموع وطور ولم يكن لمورثته عذر شرعي يمنعها  
 من الدعوى المدة المذ كورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار من  
 أبيه نحو أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم من غير منازع ولا  
 مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل من أولاده دعوته مقيم معه مشاهد لتصرفه  
 تلك المدة وهو ساكن لم ينزع أن الدار رهنها والده تحت يد المدعى عليه فأنكر  
 المدعى عليه دعواه فهل إذا لم يثبت المدعى رهن والده الدار تحت يد المدعى عليه  
 لا عبرة بدعواه المحرقة من الاثبات وينبغي من معاوضة واضع اليد بدون وجه شرعي  
 (أجاب) نعم لا عبرة بغير دعواه المذ كورة والمحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في  
 جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض خربة لم تكن معدة للزراعة مدة تزيد على أربعين

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٩

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢



سنة وهم يتصرفون فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينازعههم فيها أحد المدة المذكورة  
والآن ادعى رجل من أهل البلد شاهد انصرفهم فيم ابان له حقا عن مورثه فأنكره  
دهواه والمحال انه لا سند بيده يشهد له فيما بذلك ولا بينة شرعية تثبت دهواه فهل والمحال  
هذه لا عبرة بدهواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويمتنع من معارضة واضع اليد بدون  
وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يفتى المدعى بمجرد دهواه بدون اثبات على فرض  
كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده نخل تلقاه بالشرع عن أناس من  
سنة تزيد على ثمان عشرة سنة وهو يتفق به ويذبح خواجه من غير معارض ولا منازع  
ادعى عليه الآن رجل بان له حقا فيه عن جده فأنكر دهواه والمحال ان جده المدعى  
شاهد تصرف من تلقى المدعى عليه الملاك عنه وتعرف المدعى عليه أيضا مدة أكثر من  
خمس عشرة سنة وهو ساكت مع حضوره في البلد لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى  
يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعى والمحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدعى  
عن الدعوى خمس عشرة سنة فإكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد وعدم منازعته  
من غير هذا شرعى يمنعه من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث  
يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في محدود من دار وارض بيد رجل واضع  
يده عليه عن أبيه وجده وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في املاكهم من غير معارض  
ولا منازع مدة تزيد على خمس عشرة سنة واصوله من قبلها أكثر من سبعين سنة ادعى  
عليه الآن رجل بان له حقا في ذلك عن أبيه واطهر بذلك صكها مقطوع الثبوت يزعم  
انه يدل على ما ادعاه فأنكر المدعى عليه دعواه وجدها جدا كايا والمحال ان أبا المدعى  
كان حاضرا موجودا شاهدا انصرف أبى المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو  
ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه ولا عبرة  
بعدمه بالاصل المقطوع الثبوت حيث كانت الارض المذكورة ملكا غير اميرية (أجاب)  
نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك قطعة دار خربت باعها لآخر بثمن معلوم فادخلها المشتري في داره وبنائها  
ووضع يده عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها مع وجود البائع  
وعدم منازعته له فيها ثم مات كل من البائع والمشتري عن ابن فوضع ابن المشتري يده  
عليها بالميراث عن أبيه مدة تزيد عن ثلاثين سنة من غير منازع له أيضا والآن يريد ابن  
البائع منازعة ابن المشتري فيمساكنها اليه بسبب ضياع وثيقة الثراء فهل اذا  
كان البيع من أبيه ثابتا بالبيعة الشرعية لا يحجب لذلك ولا عبرة بانكاره ويمتنع من منازعة  
ابن المشتري فيماتر كه مورثه له بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت ابن المشتري شراء  
أبيه من مورث المعارض له وان اباء مات وور كه ميراثه بالوجه الشرعى لا يكون له  
معارضة في ذلك بدون وجه شرعى وقد صرحوا بان حجج الشرع ثلاث البينة والنكول

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧١

٢

١٢٧١

والاقرار والله تعالى أعلم (سئل) فى ولدى هم واضعين ايديهم على دار بطريق الارث  
 هن ابويهما وجدتهما مدة تزيد على ثمانين سنة وهما يتصرفان فيها التصرفات الشرعية  
 فدعى الآن رجلان على واضعى اليد انهما يستحقان فيها حصة من مورثيهما فانكر  
 واضعا اليد دعواه ووجداهما والمحال ان مورثيهما كانا حاضرين فى البلد ومشاهدين  
 لتصرف واضعى اليد المدة المذكورة وهما ساكتان من غير منازعة ومن غير مانع شرعى  
 يمنعهما عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعدمضى هذه المدة  
 حيث أنكر المدعى عليهم مادعواهما ووجداهما (اجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة  
 اذا ثبت سكوت مورثيهما عن الدعوى مع التمكن منها نحو عشرة سنة فاكثر  
 وهما حاضران مشاهدان للتصرف والله تعالى أعلم (سئل) فى اخوين فى معيشة  
 واحدة قوس أحدهما بعض اشجار فى أرض ملوكه اشخص آخر من ماله لنفسه خاصة  
 دون أخيه ثم بعد ذلك مات كل من الاخوين عن وارث فوضع وارث الاخ الغارس  
 يده على الاشجار مدة ثم بعد ذلك اراد ابن عمه أن يشاركه فى الاشجار مدة الابان أباه  
 غرس مع أخيه فى الاشجار وانما مشتركة بينهما فهل والمحال هذه اذا لم يثبت ابن الغرس  
 دعواه المالك فى الاشجار عن مورثه بالبينه الشرعية لاه برة بدعواه بدون وجه شرعى  
 (اجاب) اذا كانت تلك الاشجار تحت يد مدعى الاحتصاص بها عن أبيه خاصة ولا يد  
 لابن عمه عليها يكون القول قول واضع اليد فى انها ملوكه لا عن أبيه والبينه على الخارج  
 فان اثبت دعواه الاشتراك فضى له بما ادعاه والا فلا وان كانت اليد لهما فهي بينهما عملا  
 بظاهر يديهما ما لم يثبت خلافه والله أعلم (سئل) فى رجل بينه وبين آخر قضية شرعية  
 فطالبه على يد القاضى وادعى عليه بدون له فدعى المدعى عليه بأنه خالص منه بموجب وثيقة  
 بيده فانكر المدعى دعواه ووجداهما فهل اذا لم يثبت دعواه الخالص بالبينه الشرعية  
 لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها شرعا  
 (اجاب) لا يضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثبات شرعى والله أعلم (سئل) فى رجل يملك  
 حصة فى دار بطريق الارث عن امه آجرها لآخر مدة معلومة باجرة معلومة واستولى عليها  
 المستاجر المدة المذكورة ثم بعد مضي مدة الاجارة اراد الموجب الاستيلاء على الحصة فدعى  
 المستاجر انها ملكه وان الموجب باعها له فهل والمحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الشراء  
 من المالك بالبينه الشرعية لاه برة بدعواه بدون اثبات شرعى ويجبر على تسليم الحصة  
 للمالك المذكور (اجاب) لا عبرة بدعوى المستاجر الشراء من المالك بدون اثبات  
 شرعى والله أعلم (سئل) فى رجل مات عن بنتيه وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه  
 شرعا من دار فحل ثم ماتت أحدهما البنتين قبل القسمة عن اختها وابن العم المذكور ثم  
 ماتت الثانية عنه فدعى رجل من عائلة ثانية غير وارث بأنه قريب وانه وارث فانكر  
 ابن العم الشقيق دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه القرابة والنسب الى الميت

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٥

جادى الثانية

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٦

بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة ولا حق له في التركة بدون وجه شرعى ويمنع من منازعة ابن العم الشقيق في ذلك بدون طريق شرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بفرض صحته أو سمعها بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وزوجة وترك ما يورث عنه شرعاً فادعى رجل أجنبى من أهل البلد أنه قريب للميت ولم يكن معه بينة تشهد له بالقرابة ولم يبين الجهة المقضية للارث ولم يعرف الانتساب إلى الميت فهل إذا لم يثبت دعواه القرابة والنسب للميت بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعى ويمنع من معارضة الورثة المذكورين بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المذكورين أن كان الواقع ما هو مسطور والله أعلم (سئل) في أخوين على دار بالبراث عن أبيهما مدة تزيد من خمسين سنة بعد أن وضع أبوهما يده عليهما عن أبيه مدة تزيد عن ثلاثين سنة من غير منازعة لهما ولا لأبيهما فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من أقاربهما بأن له حصة فيما فاته كرادعواه ولا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات ويمنع من منازعته بما في دارهما بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على دار بالارث عن أبيهم ادعى عليهم رجل بأن له فيها حصة عن أبيه فأنكر وادعواه والحال أن أبا المدعى شاهد أبا المدعى عليهم أكثر من عشرين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى وكذا المدعى شاهد المدعى عليهم وهم يتصرفون بالتصرف المذكور أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعوى المدعى والحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فإثره ساكت مع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من عدم وبنافذة ذلك المدة المذكورة ولم ينازعه أحد فيها تلك المدة وأبوه من قبله كان واضعاً يده على تلك الدار مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها أيضاً بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة ولم ينازعه أحد فيها مدة وضع يده عليها والآن ادعى رجل من أهل البلد مقيم فيها مشاهداً لتصرف واضع اليد المدة المذكورة أن له حصة في الدار المذكورة عن أبيه فأنكر واضح اليد دعواه ووجدتها والحال أن أبا المدعى كان مشاهداً لتصرف أبي المدعى عليه ولا يدع عليه ولم ينازعه فيها وهو ساكن بالبلد ومقيم فيها ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضى

١٢٧١

١٦

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٨

ثالث المدة المذكورة حيث أنكر المدعى عليه دعواه وجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور والمحال هذه إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين لهما أرض زراعية أمة يقيمات كل منهما من أولاده المذكورين فاستمروا في معيشة واحدة مدة من السنين والان طالبوا القسمة فادعى أحد البنين بأن أباه وعمه باعاه في قدر معلوم من أرض زراعتهم ما في حال حياتهم - ما ويريد أن يفرزه ويختص به الآن وحده متعللا بوثيقة بيده غير ثابتة المضمون فأنكر وأدعواه والمحال ان الأرض بيد الجميع فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجرده عن الاثبات ولا بالوثيقة المذكورة ويكون المحق في الأرض المذكورة لجميع البنين ولا يكون لاحد الاختصاص بها دون الباقي بدون طريق شرعى اذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجرده عن الاثبات ولا يحكم بوثيقة لم يكن مضمونها ثابتا بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بان لمورته مبلغا معلوما من الدراهم ديننا كان على مورث المدعى عليه قبل موتها ما نحو ثلاثين سنة فأنكر المدعى عليه دعواه والمحال ان مورث المدعى لم يطالبه بالمبلغ المذكور وهو حاضر معه في البلد تلك المدة من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه عن الدعوى فيها فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعد مضي المدة المذكورة حيث أنه أنكر المدعى عليه دعواه وجدها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى والمحال هذه حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من مال كسبه من مدة مديدة وبنين عديده محدودا بحدوده الاربعة أراد المشتري ترميم البيت المذكور وتعميره فوجد من داخله بئر اقدم كانت مردومة فعمرها واصلاحها وبذلك ادعى عليه رجل يملك بيتا يجاوره بأنه يملك البئر المذكور متعللا بوثيقة مقطوعة الثبوت فأنكر المشتري واضع اليد عليها دعواه فهل لا عبرة بدعوى المدعى المذكور المجرده عن الاثبات الشرعى ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها شرعا (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأنه يملك حصّة في دار كان باعها له مورث واضع اليد وأظهر المدعى ورقة بذلك مقطوعة الثبوت فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية - لا عبرة بها ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى ولا يعول شرعا على وثيقة مقطوعة الثبوت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لآخر مكانا بثمن معلوم قبضه - الى يد القاضي وكتب له حجة بالشراء فبعد مدة ادعى البائع على من اشترى منه انه كان قد وكل رجلا ببيعه وان الوكيل باعه قبل بيعه - لا تخير بريد ذلك ابطال بيعه والمحال انه لم يعلم ذلك الا بقول البائع بعديعه فهل يكون البيع نافذا ولا يسمع منه ذلك (أجاب) لا يبطل البيع بمجرد قول البائع بعديعه في وكلائه ولا بالبيع - مع و باع الوكيل

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٨

١٢٧١

٢٧



هذا المبيع قبل بيعي للمشتري المذكور لمشتري آخر ما لم يثبت المشتري الآخر شراءه من وكيل  
 شرعي عن المسالك قبل بيع المسالك للمشتري المذكور بالوجه الشرعي ومن سعى في نقض  
 ما تم من جهته فسمعه مردود عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده عن أبيه على  
 دار مدة تزيد عن خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع ولا  
 معارض له فيها المدة المذكورة والآن ندعي جماعة من المشاهدين للتصرف بأن لهم حقا  
 في الدار المذكورة فأنكر واضح اليد دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد  
 مضي هذه المدة مع تمسكهم من الدعوى فيها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة  
 إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في ابن وبنت ادعيا على عميهما  
 بترك جدهما وإن ما يبدعهما من الأموال يخلف عنه ويطلبان الميراث فيه فأنكر المدي  
 عليهم ما دعواهما وأخيرا بان الجدمات فقير الا تركه وإن ما يبدعهما من الأموال  
 حاصلا بلا اكتساب بالبيع والشراء فهل إذا لم يكن لهما يدنة على دعواهما يكون  
 القول قول المدي عليهم ما ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب) من  
 المعلوم انه لا يقضى لمدي بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 ادعى على آخر بان الدار التي بيده ملك لمورثه ويطلب رفع يده عنها فأنكر دعواه  
 والمحال ان مورث المدي المذكور شاهد بأب المدي عليه وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء  
 وغيره تصرف المالك في أملا كههم مدة تزيد على أربعين سنة وهو حاضر موجود معه  
 بالبلد ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه  
 (أجاب) سكوت مورث المدي عن الدعوى خمس عشرة سنة مع مشاهدته لتصرف مورث  
 المدي عليه من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت  
 في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر في مكان  
 بانه كان ملك أبيه ويطلب رفع يده عنه فأنكر دعواه والمحال ان أب المدي شاهد بأب  
 المدي عليه وهو يتصرف فيه بالهدم والبناء تصرف المالك في أملا كههم مدة تزيد على  
 عشرين سنة وهو حاضر معه في البلد وساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من  
 ذلك فهل لا تسمع دعواه (أجاب) سكوت مورث المدي وتركه للدعوى المدة المذكورة  
 مع حضوره في البلد ومشاهدته تصرف واضع اليد في المكان المذكور بما ذكر من غير  
 منازع ولم ينهك هناك مانع يمنعه من الدعوى تلك المدة مانع من سماع دعواه فلا  
 تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل واضح يده على دار مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينازع فيها أحد في المدة  
 المذكورة ثم مات عن ابن فوضع ابنه يده على الدار المذكورة مدة تزيد على عشرين سنة  
 وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازع أحد فيها ثم هدمت وأراد  
 يبنها ويتصرف فيها فأنزعه رجل أجنبي وادعى ان الدار المذكورة ملكه عن مورثه

١٢٧١

٢

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٣

والحال ان مورثه كان مشاهدا لتصرف مورث واضع اليد المدة المذكورة مع سكوتة  
وتركه ولم يمنعه مانع شرعي فهل لا تسمع دعوى المدعي بعدمضى تلك المدة حيث انكر  
المدعي عليه دعواه وجدها (أجاب) سكوت مورث المدعي عن الدعوى وتركه انجس  
عشرة سنة فاكثر مع حضوره بالبلد ومشايدته لتصرف واضع اليد من غير عذر شرعي  
مانع من سماع دعواه فلا تسمع مع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق  
الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان بطريق الاوث عن أبيه  
وجده مدة تزيد على ثمانين سنة وهو يتصرف فيه التصرفات الشرعية ثم بعد ذلك تخرب  
فاراد بناء كما كان فادعي عليه جماعة بانهم يملكون فيه حصصا عن أبيهم فانكر واضع اليد  
دعواه ثم وجدها والحال ان اباهم كان حاضرا بالبلد ومشايدته لتصرف واضع اليد فيه  
التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير  
مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعدمضى تلك  
المدة حيث انكر المدعي عليه دعواه وجدها (أجاب) اذا تحققت ما هو مسطور  
بالسؤال لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة من اذكار مورث المدعي عن الدعوى  
وتركه انجس عشرة سنة فاكثر مع حضوره بالبلد ومشايدته لتصرف واضع اليد من غير  
عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع مع دعوى ورثته اذا ثبت في حق المورث يثبت  
في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ذهبية وكل آخر في عمارتها ودفع  
للوكيل قدر من الدراهم ليصرفه عليه ساو اقر الوكيل واعترف بالملك فيها للوكيل في  
الحادي والعشرين من شهر رجب سنة ١٢٧١ ثم بعد ذلك ادعى الوكيل انه اشترى  
الذهبية من المالك في الخامس عشر من شهر رجب المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت  
اقراره واعترافه ببيعة المالك فيها للمالك بعد تداريح دعواه الشراء بالبيعة الشرعية لا تسمع  
دعواه المذكورة (أجاب) دعوى الشراء البات من المالك من اقراره ببيعة المالك  
المالك في العيين المذكورة بتاريخ متأخر من تاريخ الشراء المذكور فاذا ثبت ما هو  
مسطور بالوجه الشرعي يمنع المدعي عن دعواه المذكورة لعدم صحته والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك ساقية من آخر مع جانب أرض زراعية ووضع يده على ذلك وانفتح  
به مدة نحو أربعين سنة هو ومن تلتى الملاك عنه والآن ادعى عليه رجل بان الساقية  
كانت لابيه ويريد رفع يده عنها فكرد دعواه والحال ان اباه شاهد المدعي عليه ومن  
تلتى الملاك عنه يتصرف في ذلك المدة المذكورة وهو حاضر معهما في البلد ساكت  
لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) سكوت  
مورث المدعي عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشايدته تصرف واضع اليد من غير  
منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع مع دعوى وارثه اذا ثبت في حق  
المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين احدهما

مطلقة منه ثلاثا | وعن ابن و بنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما  
يورث ولاحدى الزوجتين مواش بيدها متمتزة وحدها اشتريتها لنفسها من غير الزوج من  
مالها الخاص بها بحضرة بيعة شرعية والآن قدعى ضررتها بانها من جملة التركة متعلقة  
بانها مكتوبة في دفتره فانكرت دعواها فهل لا تحسب لذلك اذا لم تثبت دعواها بالوجه  
الشرعى ولا عبرة بتعلقها المذكور وتمنع من منازعتها في مواشها بدون وجه شرعى  
(اجاب) حيث كانت تلك المواشى تحت يد احدى الزوجتين المذكورتين متمتزة  
يكون القول فوطها فان ما ذكر ملك لها بيمينها وعلى ورثة الميت اثبات ملكه لملك  
المواشى بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة ارض خربة  
آلت اليه من جهة أبيه ووضع يده عليها مدة تزيد على أربعين سنة وهو ينفع بها المدة  
المذكورة من غير معارضة ولا عنازع له والآن ادعى عليه رجل بان له فيها حقان أبيه  
فانكر دعواه والحال ان أباه شاهد المدعى عليه وهو ورثه من قبله أكثر من خمس عشرة  
سنة وهو حاضر معهما بالبلد وساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع  
دعوى المدعى ولا يثبت له بعد مضي تلك المدة المذكورة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى  
المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده  
على دار بطريق المالك مدة ثلاثين سنة بناها وعمرها وله جار يعلم وضع يده على الدار  
المذكورة ومشاهد تصرفه فيها بالبناء والسكنى ولم ينزع فيها ولم يدع فيها حق ولم يغيب  
عن البلد ولم يمنعه من الدعوى مانع ومكث كذلك نحو عشرين سنة ثم مات ذلك الجار  
عن ولد فكث ذلك الولد بعد موت أبيه نحو عشرين سنة وبني واصل يده أيضا في الدار  
المذكورة مع مشاهد ذلك الولد والاعمال على تصرف واضح اليد بالبناء والسكنى ثم  
ادعى الآن ذلك الولد بان الدار المذكورة ملك لأبيه وأنه ورثها منه بعد موته والمدعى  
عليه يكد ذلك فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الولد المذكور بالدار المذكورة حيث  
ثبت ان والده مكث في القرية المذكورة عشرين سنة مع مشاهدته لتصرفه باليد في الدار  
المذكورة وسكوته عنه المدة المذكورة بلا عذر ويكفي كون المانع في حق المورث من  
الدعوى مانعا في حق وارثه واذا قضى القاضى بعدم معاها يكون قضاؤه نافذا (اجاب)  
نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل ادعى على جماعة بان مورثه دين على مورثهم وانه قد وجد وثيقة قبل موته بذلك  
ويريد مطالبتهم به فانكروا دعواه والحال ان مورث المدعى كان حاضرا موجودا مع  
مورث المدعى عليهم في بلدة واحدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع مدة تزيد على اثنين  
وعشرين سنة من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه حيث  
كان تاريخ الدين قبل موته باثنتين وعشرين سنة (اجاب) اذا تحقق ترك مورث  
المدعى الدعوى بالدين المذكور خمس عشرة سنة فأكثر من حضوره من غير عذر شرعى

١٢٧١

١٨

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

رمضان

١٢٧١

٥

لا تسمع دعواه به فلا تسمع دعوى وارثه اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على قطعة أرض أمام بلدهم وهم يتفقون بها ادعى عليهم رجل بانها الجدة ويريد رفع أيديهم عنها فانكر وادعواه والمحال ان جسد المدعى شاهد تصرفهم فيها أكثر من عشرين سنة وهو حاضر وجوده مع المدعى عليهم في بلد واحد وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على حانوت عن أبيه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه فيها أحد تلك المدة وأبوه من قبله كان واضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها أيضا بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه فيها أحد مدة وضع يده عليها الى ان مات والآن ادعى جماعة على واضع اليد بانهم يملكون تلك الحانوت المذکور عن أبيهم فانكر واضع اليد دعواهم وجمدها والمحال ان والدهم كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف مورث واضح اليد المدة المذکورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطالب في المدة المذکورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدين بدمضى تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهم وجمدها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذکورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالبناء والسكنى ثم بعد مضي تلك المدة ادعى عليه ورثة رجل أجنبي ان لهم عن مورثهم حصه فيها مع ان واضع اليد تصرف فيها حال حياة المورث مدة تزيد على المدة المذکورة ولم ينازعه فيها فهل بمضى المدة المذکورة مع عدم المنازعة ومع مشاهد ورثة المورث والمورث من قبلهم لتصرف واضع اليد لا تسمع الدعوى والمحال ما ذكر (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي سكوت مورث الجماعة المذکورين عن الدعوى بتلك الحصة خمس عشرة سنة فاكثر حال حياته مع حضوره ومشاهدته لتصرف واضع اليد ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى لا تسمع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب ابنتيه البالغتين دارا آلت اليه بالارث لكل منهما النصف فمرزا معينا وقبل كل منهما الهبة المذکورة ووضع كل منهما يدها على نصيبها وصارت تتصرف فيه تصرف الملاك الملاك في أملا كههم مدة تزيد على خمسين سنة من غير منازع ولا معارض لهما في ذلك والآن ادعى رجل من أهل البلد مشاهدا لتصرف في المدة المذکورة بان له حقا في الدار المذکورة عن أبيه مع ان أبا المدعى المذکور شاهد تصرف المدعى عليهم ما مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى والمحال ان كل من البنيتين ينكر دعوى المدعى المذکور فهل والمحال

١٢٧١

٩

١٢٧٦

١٣

١٢٧١

١٧



هذه اذا لم يثبت ما يدعيه بالبيئة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية  
ويمنع الرجل المذکور من معارضة البنيتين المذکورتين بدون وجه شرعي (أجاب)  
سكوت مورث المدعي عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع مشاهدته تصرف واضح  
اليمن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في  
حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن  
ثلاث أخوات له وترك ما يورث منه شرعا فوضعت احدها يدها على بعض مصاغ  
وثياب يخص الزوجة متعلقة بانه من جملة التركة ولا يئنه لها على ذلك فأنكرت الزوجة  
دعواها فهل لا تجاب لذلك اذا لم يثبت انه من جملة التركة ويكون القول قول الزوجة  
فيما يصلح لها من المصاغ والثياب بيمينها (أجاب) نعم يكون القول قول الزوجة بيمينها في  
ذلك اذا كان من متاع البيت الذي كان مسكنا للزوجين حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة بالميراث ادعى أحد الشركاء على باقيهم بانه يملك  
في تلك الدار المذكورة جزأنا ادعى نصيبه ارضا بالثراء الشرعي عن مورثه فانكر  
الشريك دعواه والمحال ان المدعي المذکور لم يكن عنده بينة على دعواه ولا حجة بيده  
تشهد له بما يدعي به فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع المدعي  
المذکور من معارضة باقي الشركاء في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى لمدع  
بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا  
بالميراث عن أبيه مدة تزيد على أربعين سنة بعد ان وضع ابوه يده عليها من جده مدة تزيد  
عن ستين سنة من غير منازعه ولا لاصوله فيها تلك المدة والآن يدعي رجل أجنبي بان  
له حصة فيها بالميراث عن أبيه متعللا بان جده كان تزوج امرأة من أقارب رب الدار فأنكر  
واضح اليه دعواه ولا يئنه ولا سند له بذلك والمحال ان أباه كان موجودا ومشاهدا  
لتصرف أبيه فيها مدة وضع يده ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من  
التداعي فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة رب  
الدار فيها بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون  
اثباتها بطريق شرعي على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده  
على دار ميراث عن أبيه وجده مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعت عليه امرأة بان لها فيها حصة  
عن أبيها فانكر دعواها والمحال ان أبا المدة كان حاضرا موجودا مع مورث المدعي  
عليه في بلد واحد وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكها أكثر من خمس وعشرين  
سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي يمنعه من ذلك فهل لا تسمع دعواها  
(أجاب) اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال لا تسمع دعوى المرأة المذكورة حيث  
تحقق المنع من سماع الدعوى في حق مورثها بتركه للدعوى على الوجه المسطور اذا  
ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ساكنة مع

١٢٧١

٦

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

٢٨

زوجها في بيته ماتت عنه وعن ورثته آخر اختلاف الورثة والزوج في متاع البيت  
المذكور بان ادعاه الزوج لنفسه والورثة للمرأة فهل والحال هذه يكون القول قول  
الزوج فيما يصلح له والمشارك بينهما (أجاب) اذا اختلفت ورثة الزوجة مع الزوج بعد  
موتها في متاع البيت فالقول فيما يصلح للرجال وفي المشترك للزوج بينهما والبينة بينة  
الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات هن زوجته وهن أولاد ابن أخيه المذكور  
العصبية ولم يكن له وارث سوى من ذكر ومن جلة مات ترك دار وجاموسة فوضعت الزوجة  
يدها على الدار والجاموسة في غيبة باقي الورثة وتزوجت برجل آخر ثم مات زوجها  
وماتت هي بعده فوضع ابن زوجها يده عليها وما ادعى ان زوجة أبيه اشترت باقي الدار  
والجاموسة من باقي الورثة قبل موتها وما كتب مالها في صحته فهل اذا لم يثبت المدعى  
شراء الدار والجاموسة بالبينة الشرعية وانتقال ما ذكر اليه بوجه شرعي لا عبرة بدعواه  
المجردة عن الاثبات ويؤثر برفع يده عن نصيبهم فيها والحال هذه (أجاب) اذا كان واضح  
اليدهم قرا باصل المالك لمورث قروع الاخ وادعى انتقال المالك له فيما ذكر عنهم على هذا  
الوجه بنادل شرعي ولم يثبت دعواه بطريق شرعي يكون لهم أخذ ما يخصهم في ذلك  
بطريق الارث عن مورثهم المذكور بحيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على دار بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها  
التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحقها عن أبيه فأنكر واضع  
اليدهم ودعواها وحدها والحال ان أباه كان حاضرا في البلد ومثا هذا لتصرف واضع اليد  
عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل  
والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه  
(أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فلا تسمع دعواه وارثه اذا ثبت  
واضع اليد من غير عذر شرعي يمنعه من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت  
في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار هن  
أبيه من مدة تزيد على سبع سنين وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية المدة  
المذكورة وأبوه من قبله كان واضع يده عليها مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف  
فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة وضع يده عليها ولم ينزعه فيها أحد المدة المذكورة  
والآن ادعى رجلان أجنيبان بان لهما حصّة في الدار المذكورة عن أمهما بصحّة  
الارث فأنكر واضع اليدهم ودعواهما وحدها والحال ان أمهما كانت حاضرة  
موجودة في البلد ومشاهدة لتصرف اب واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي  
ساكتة لم تدع ولم تنزع ولم يمنعهما مانع شرعي عن الدعوى تلك المدة فهل لا تسمع دعوى  
المدعين المذكورين بعدمضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعين المذكورين  
اذا ثبت ما هو مسطور في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث

١٢٧١

٤

١٢٧١

٨

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٠

من عهدهم وضع رجل أجني يده عليه في غيبته ثم فوق مسافة القصر مدة تزيد عن خمس  
عشرة سنة فهل اذا حضر الورثة من غيبته ثم واثبتوا ان الحق لعمهم وانهم الوارثون له  
يكون لهم رفع يده عنها ونزعها من واضع اليد عليه بغير طريق شرعي واذا تعلل بطول  
المدة وهم غائبون لا هبة بتعاله (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدهم في خمس عشرة سنة الا  
في الارث والوقف ووجوده في شرعي كما صرحوا به ومن العذر فيه مدة المدعى ثلاث المدة  
فوق مسافة القصر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على عقار ونخل تلقاه  
بطريق الارث عن أبيه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على أربعين سنة ثم مات عن ابن فوضع  
الابن يده على ذلك وصار يتصرف فيه مدة تزيد على خمس وعشرين سنة فادعى الآن  
رجلان على واضع اليد انهما يستحقان حصة في العقار والنخل المذكور بطريق الارث  
من امهما فانه كروا واضع اليد ودعواهما وجدها والحال ان امهما كانت حاضرة في البلد  
ومشاهدة لتصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهي ساكتة من غير منازعة ومن  
غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدينين بهذا تلك  
المدة حيث أنكروا المدعى عليه ودعواهما وجدها (اجاب) سكوت مورث المدعى عن  
الدعوى خمس عشرة سنة فاكتر مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير منازعة  
اولا واذ شرعي يمنعه من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث  
يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على دارين وحصة في  
طاحونة تالقت ذلك بطريق الارث عن أبيها وصارت تصرف في ذلك مدة تزيد على خمس  
وثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضعة اليد ان يستحق في ذلك حصة بطريق الارث  
عن ابن ابن عمه فانكرت واضعة اليد دعوى المدعى وجحدتها والحال ان ابن ابن عم  
المدعى كان حاضرا في البلد ومشاهدة لتصرف واضعة اليد مدة تزيد على خمس وعشرين  
سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه  
لا تسمع دعوى المدعى بعدهم في هذه المدة حيث أنكروا المدعى عليه ودعواهما وجدها  
(اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة ماتت عن اخت شقيقة وترك ما يورث عنها شرعا فوضعت الاخت  
يدها على التركة والآن يدعي رجلان بانهما ابنا عمها فانكرت الاخت قرابتهما لها  
فسئل من رجال كبار السن في البلد فقالوا لا نعلم اخوة له ولا اخوة لآبائه فهل اذا لم  
يثبت نسبهما الى الجد الجامع لا يجابان لذلك ولا هبة بادعائهما القرابة بدون وجه  
شرعي ويمنعان من منازعة الوارثة بدون طريق شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى  
للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلاد  
السودان له ابن غائب وله بنت وابن مريض حاضرا معه في بلده ثم مات عن الابن  
المذكورين وعن البنت في بلده وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فوضع يده رجل

١٢٧٩

١٢

١٢٧٩

٧١

١٢٧٩

٢٦

١٢٧٩

٢٦

١٢٧١

٤٤

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

٣

ذى الحجة

١٢٧١

٢

ذو شوكة على جميع التركة وادعى بدين على مورثهم فأنكر الورثة دهواه فهل إذا لم  
يثبت المدعى دهواه الدين بالينة الشرعية لا عبرة بدهواه المجردة عن الاثبات ويؤمر  
برفع يده عن التركة وتسليمها للورثة (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دهواه  
بدون اثباته بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على جانب نخل  
تلقاه بالارث عن أبيه وأبوه تلقاه بالارث عن أبيه أيضا وصار واضح اليد يتصرف فيه  
مدة تز يده على خمس وثلاثين سنة فادعت الآن امرأة أجنبية بأن النخل المذكور ملك  
لها عن أبيها والحال ان اباهما كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واضح اليد مدة تز يده على  
خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع عن الدعوى فهل  
والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعدم مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه  
دهواها (أجاب) لا تسمع دعوى المرأة المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله  
تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على عقار وغيره من مدة مديدة وسنين مديدة وهو  
يتصرف فيه بالمدى والبناء وغير ذلك وأصوله من قبله متصرفون كذلك قام الآن جماعة  
يدهون على واضح اليد على العقار المذكور بان لهم حقا فى العقار المذكور بطريق الميراث  
عن أصولهم فأنكر المدعى عليه دهواهم والحال ان أصول المدعى مقيمون فى البلد  
ومشاهدون لتصرف واضح اليد على العقار المذكور ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعى  
مدة تز يده على خمس عشرة سنة والمدعون كذلك مشاهدون لتصرف مقيمون فى البلد كما  
ذكر لم يدهوا ولم ينادوا بنظر المدة المذكورة وزيادة فهل لا تسمع دعوى المدعين على  
واضح اليد حيث الحال ما ذكر ويمنعون من معارضته (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعين  
الجماعة المذكورين اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة  
ملك كون دارا بالميراث عن أصولهم ووضع رجل أجنبي يده عليها فى غيبةهم فوق مس  
القصر مدة ثلاث وعشرين سنة فهل اذا حضر الورثة ممن غيبتهم وأثبتوا ان الحق لأصولهم  
وانهم الوارثون لهم يكون لهم رفع يده عنها ونزعها من واضح اليد عليها بطريق  
شرعى واذا تعلل بطول المدة وهم غائبون لا عبرة بتعلله خصوصا وأنه لا يثبت ولا سند بيده  
يشهد له بالاستحقاق (أجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى الورثة المذكورين  
بتلك الدار وأثبتوا استحقاقهم لها بطريق الارث عن مورثهم بالوجه الشرعى يكون لهم  
نزعها من واضح اليد عليها وقد صرحوا بان الغيبة مسافة السفر مذكور تسمع معه الدعوى  
ولو بغير الارث وان طال المدة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار تلقاها  
عن أبيه وصار يتصرف فيها بالبناء والعمارة والسكنى مدة تز يده على ثمانين سنة نادى  
الآن رجل على واضح اليد انه يستحق الدار المذكورة عن أبيه فأنكر واضح اليد دهواه  
ويجدها والحال ان والد المدعى كان حاضرا فى البلد ومشاهدا لتصرف واضح اليد مدة تز يده  
على ثلاثين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع عن الدعوى فهل



١٢٧١

٢

والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى تلك المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على دابة تزد على نجسين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية ولم ينازعه أحد فيها المدة المذكورة والآن ادعى جماعة على واضع اليد بان الدار التي تحت يده دار موردتهم فانكروا واضع اليد دعواهم وجدها والحال ان موردتهم كان حاضرا في البلد مقيما فيها مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكن لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم

١٢٧١

٦

بعدمضى تلك المدة حيث انكر واضع اليد دعواهم وجدها (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات عن ابن وبنت فسكن الدار رجل اجنبي بالاربية من البنات مدة بسبب اقامتهم مع اخيهما في المحروسة والآن يدعى بان البنات باعتهما وان الاخ صدق له على البيع فانه كركل من الابن والبنات دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الشراء بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المحرقة عن الاثبات ويكون للورثة رفع يده عنها حيث كان الحق ثابتا لهما فيها عن أبيهما (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة الارض بجوار داره نجسا وثلاثين سنة ارتاعن ابيه وكان ابيه مالكا الهامن قبله مدة طويلة ولم ينازعهما فيها منازعة وشهدت لهما البينة بذلك ثم الآن ادعى رجل انها له ملكا مطلقا والحال انه حاضرا في البلد ساكتا من غير منازعة ومن غير عذر شرعي فهل والحال

١٢٧١

١٤

هذه لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا واستولى عليها النحوا ثنتين وعشرين سنة ولم ينازعه فيها منازعة ثم الآن ادعى عليه قريب البائع ان له في تلك الدار حقا والحال انه مقيم في البلد عالم بالبيع مشاهد لتصرف المشتري المدة المذكورة ولا بيينة له بما ادعاه فهل والحال هذه لا تسمع دعواه والبيع لازم لا ينقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور لانهم صرحوا بعدم سماع دعوى القريب اذا كان حاضرا عالم بالبيع وسكت ثم ادعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالاشراء

١٢٧١

٢٣

الشرعي من مال كذا بئمن معلوم من الدراهم واضح يده هليامدة تزيد على خمس عشرة سنة لم ينازعه فيها احد المدة المذكورة والآن ادعى رجل على واضع اليد بان تلك الدار وقف واظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي ولا بيينة له على دعواه بانها وقف فانكروا واضع اليد دعواهم وجدها فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المحرقة عن الاثبات الشرعية ويمنع من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه بدون اثباتها

١٢٧١

٢٢

بعدمضى تلك المدة حيث انكر واضع اليد دعواهم وجدها (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالاشراء الشرعي من مال كذا بئمن معلوم من الدراهم واضح يده هليامدة تزيد على خمس عشرة سنة لم ينازعه فيها احد المدة المذكورة والآن ادعى رجل على واضع اليد بان تلك الدار وقف واظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي ولا بيينة له على دعواه بانها وقف فانكروا واضع اليد دعواهم وجدها فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المحرقة عن الاثبات الشرعية ويمنع من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه بدون اثباتها

١٢٧١

٢٥

بعدمضى تلك المدة حيث انكر واضع اليد دعواهم وجدها (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالاشراء الشرعي من مال كذا بئمن معلوم من الدراهم واضح يده هليامدة تزيد على خمس عشرة سنة لم ينازعه فيها احد المدة المذكورة والآن ادعى رجل على واضع اليد بان تلك الدار وقف واظهر بذلك وثيقة لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي ولا بيينة له على دعواه بانها وقف فانكروا واضع اليد دعواهم وجدها فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المحرقة عن الاثبات الشرعية ويمنع من منازعة واضع اليد في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يقضى للمدعى المذكور بمجرد دعواه بدون اثباتها

بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة واولاد بلغ وقصر منها  
ومن غيرها وبيعت التركة فادعى الوارث ووصى القصر بان ماتحت يد الزوجة من  
الامتنعة من فرش ونحاس لمورثهم وادعت الزوجة انه متاعها فهل يكون القول قول  
الزوجة فيما هو تحت يدها من الامتنعة المذكورة (اجاب) اذا اختلف ورثة الزوج بعد  
موته مع زوجته في متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه فالقول للزوجة بيمينها في الخاص  
بالنساء وفي المشترك الصالح للرجال والنساء وعلى ورثة الزوج البينة بان ماذ كرم لك  
لمورثهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على نخل مدة تزيد على خمس عشرة  
سنة وهو يتصرف فيه تصرف المالك في املاكهم من غير منازع له فيه تلك المدة ثم مات  
فوضع ابنه يده على النخل المذكور مدة تسع عشرة سنة وهو يتصرف فيه تصرف  
المالك في املاكهم من غير منازع له فيه تلك المدة ايضا والآن ادعى عليه رجل بان  
النخل ملكه فانسكروا وضع اليد دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف  
والد المدعى عليه المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع لا تسمع دعواه بعدم مضي  
تلك المدة (اجاب) لا تسمع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف  
ووجود عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنات عمها وتركت ما يورث  
هنها شرعا ومن جملة ممتلكاتها دار وقضت الورثة ايديهن على ذلك والآن ادعى رجل  
اجنبي بان الدار التي تركتها مورثتهن حقه فانسكروا دعواه ولاينة للمدعى عليه فهل  
لا عبرة بدعوى المدعى المذكور بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم الذي لا ينكر  
انه لا يقضى لمذع بجهر دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل واصل يده على دار وبها صهريج من مورثه من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو  
يتصرف في ذلك بانواع التصرفات الشرعية ولم يشاركه احد في تلك المدة ومورثه كان  
واضعا يده على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف في ذلك بانواع التصرفات  
الشرعية ولم ينازعه احد في المدة المذكورة والآن ادعى رجل اجنبي بانه يملك الصهريج  
المذكور عن مورثه فانسكروا وضع اليد دعواه ويجدها والحال ان مورثه كان حاضرا  
ومشاهدا لتصرف مورثه واضع اليد المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم  
يمنعه مانع شرعي عن الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى  
المذكور بعدم مضي تلك المدة (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان كان  
الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتيه وعن ورثة  
غيرهم ما فادعت احدي الزوجتين بان نصف البيت ملكها اشتريته من زوجها  
ودفعت له الثمن وقبضت المبيع المذكور ولم يبينه تشهد على اقرار زوجها ببيعها لنصف  
البيت المذكور وقبض ثمنه منها فهل تسمع هذا الدعوى وتقبل هذه البينة  
ولا يكون ميراثا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة اقرار زوجها بشرائها منه نصف

١٢٧٢

١

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

البيت المذکور ودفع الثمن له وكان ذلك الاقرار حال صحته بالطريق الشرعى  
 يقضى له بذلك حيث لا مانع ولا يكون ميراثا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع  
 مع زوجته بين يدي الحاكم الشرعى في متاع منزل سكناه من فرش ونحاس وأثاث  
 المنزل فادعى الزوج ان المتاع المذکور ملكه وادعت الزوجة لنفسها فهل يكون القول  
 قول الزوج في المتاع المذکور ولا يكلف اثبات المتاع المدعى به بالبينة الشرعية حيث  
 كان الفرش والنحاس وأثاث المنزل مما يصلح للرجال والنساء وليس فيه شيء مما يصلح  
 للنساء خاصة وليس منهما أحد يتجر في مثل المتاع المختلف فيه أو يكون القول قول  
 الزوجة والمحال هذه (أجاب) القول قول الزوج فيما ذكر يمينه والبينة بينة الزوجة  
 والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت بدين على ورثة أخيها بدينونة  
 واستولت على جانب من عقاره بغير وجه شرعى نظير ما تدهيه فانكرت الورثة دعواها  
 ولا يبنية لها ولا يبرهان على ما تدعيه فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعى  
 وترفع يدها عن عقار البيت والمحال هذه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرد  
 دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على  
 ساقية من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية من غير  
 منازع ولا معارض له فيها المدة المذكورة ثم بعد ذلك مات عن ابن فوضع ابنه  
 يده عليها وصار يتصرف فيها أيضا بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس  
 عشرة سنة ولم ينازه احد فيها المدة المذكورة والا أن ادعت امرأة بانها تستحقها من  
 مورثها وتريد أخذها من واصل اليد فانكرها واصل اليد دعواها والمحال ان مورثها  
 كان حاضرا في البلد وشاهد التصرف مورث واصل اليد مدة وضع يده وهو ساكت  
 لم يدع ولم ينزع فيها ولم ينعه مانع شرعى من الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى  
 المرأة المذكورة بعد مضي تلك المدة (أجاب) اذا تحقق ما هو مפור بالسؤال لا تسمع  
 دعوى المرأة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ثلاثة أولاد  
 وترك ما يورث عنه شرعا فادعى أحد أولاده ان بعض التركة الذي في يده الجميع وقد كان  
 تحت يده مورثهم ملكا له خاصة فانكر باقي الورثة دعوى المدعى المذکور فهل اذا لم يثبت  
 ما يدعيه بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعى ويقسم ماتر كه  
 الميت المذکور بين ورثته على حسب مواريتهم (أجاب) تقسم تركة الميت المذکور  
 بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية وليس لاحدهم الاختصاص بشيء رائد عما يخصه  
 منها والمحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته  
 معه في عيشة واحدة الى ان مات وهو ما في عصمة عنهما وعن أولاد ذكور وأناث  
 وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها ما يورث فادعت احدهما على الاخرى بانها  
 مطلقة واقامت شرط واحد فانكرت الزوجة الاخرى دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٤

صفر

الطلاق بالينة الشرعية لا تحجب لذلك ولا هبة بشهادة شطروا واحد ولا تمنع من ميراث  
 روجه ابداً ذلك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمذع  
 بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
 عن زوجة و بنت وابن ابن هم شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ذلك المتروك  
 عنه مكان مملوك له تحت يد رجل أجنبي الا أن قطبت الورثة نزعه من يده ليقتضه وابه  
 على متادير استحقاقهم بالارث فاعترف واضع اليد بانه كان مملوكاً لمورثهم المذكور  
 وادعى ان المورث حال حياته باهـ لزوجته المذكورة وأن الزوجة المذكورة باعته له بعد  
 موته فلم يصدق به باقي الورثة على ذلك فهل حيث كان معترفاً باصل ملك مورثهم فيه ولم  
 يثبت انتقاله عن ملكهم ينافي شرعي كالبيع المدعى به المذكور لا عبرة بدعواه المجردة  
 عن الاثبات الشرعي ويؤمر بتسليمه المستحقية وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب)  
 اذا كان واضح اليد على الميكان المذكور معترفاً باصل الملك فيه لمورث من ذكر وادعى  
 انتقاله عن ملكه بالبيع على الوجه المسطور فعليه اثبات دعواه بالوجه الشرعي فان لم  
 يثبت الانتقال لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي وبموت المتوفى المذكور عن  
 زوجته و بنته وابن ابن هم الشقيق لا غير يكون لزوجته من تركته الثلث فرضاً ولبنته  
 النصف كذلك ولعاصبه الباقي نصيباً والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين  
 أيديهم على جانب نخل تلقوه بطريق الارث عن آباءهم مدة تزيد على خمس وخمسين سنة  
 وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية فادعى الآن شخصان على واضعي اليد انهما  
 يستحقان النخل المذكور عن جدهما من قبل الام فانكر واضعو اليد دعواهما  
 والحال ان جدهما كان حاضراً بالبلد ومشهد التصرف واضعي اليد مدة تزيد على عشرين  
 سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي فهل والحال هذه لا تسمع دعوى  
 المدعين بعد مضي تلك المدة حيث انكر المدعى عليهم دعواهما ووجدوها (أجاب) اذا  
 ثبت سكوت مورث المدعين عن الدعوى مع حضوره بالبلد ومشهد التصرف واضعي  
 اليد المدة المذكورة من غير مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا  
 ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على  
 دار وهو يتصرف فيها مدة من السنين تزيد على سبعين سنة ثم مات عن ابن فوضع الابن  
 يده على الدار وصار يتصرف فيها بالسكنى وغيره اربعة عشر سنة فادعى الآن رجل  
 على واضع اليد انه يستحق في الدار حصته عن أبيه فانكر واضع اليد دعواه والحال ان أباه  
 كان حاضراً بالبلد ومشهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت  
 من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى  
 المدعى بعد هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث  
 المدعى المذكور عن الدعوى تلك المدة مع حضوره ومشهد التصرف كما هو مذكور

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢



من غير مانع يمنع من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ماتت في حق المورث  
يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أمه  
وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على عشر بن سنة من غير منازع  
ولا معارض له فيها المدة المذكورة والا أن ادعى رجل أجني من اهل البلد ان أم واضع  
اليده وبعث له الدار المذكورة قبل موتها ويريد أخذها من واضع اليدها فأنكر واضع  
اليده ودعواه وجددها فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى المذكور دعواه الحبة في الدار  
المذكورة بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة  
وضع اليد بدون وجه شرعي (أجاب) المصريح في كتب المذهب ان القضاة ممنوعون  
من سماع دعوى مسمى ما بين خمس عشرة سنة الا في الارث والواقف ووجود دعوى شرعية  
ومن المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها  
مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار تملكوها بالارث من  
أبهم وجدهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على أربعين سنة فادعت أخت امرأة ان  
والدها كان قد اشترى الدار من والدواضي اليدويين بدها وثيقة بذلك فأنكروا واضعو  
اليده دعوى المرأة المذكورة والحال ان والدها كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف  
والدواضي اليدوية تزيد على ثلاثين سنة وهو ساكت المدة المذكورة من غير مانع  
شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعدمضى تلك  
المدة حيث أنكر المدعى عليهم دعواها (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المرأة المذكورة ان  
كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق عقارا وهو واضع يده  
عليه ثلثاه من أبيه وجدده جيل بعد جيل مدة ثمانين سنة وهو يتصرف فيه التصرفات  
الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق العقار المذكور عن أبيه فأنكر  
واضع اليد ودعواه وجددها والحال ان أباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف اليد  
مدته تزيد على أربعين سنة وهو ساكت المدة المذكورة من غير منازعة ومن غير مانع  
شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة  
حيث أنكر المدعى عليه دعواه وجددها (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور ان  
كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال في رجل مات عن  
زوجة وورثه غائبين ببلاد الروم وعز الميت ديون فهل لا يصح اثبات الديون في وجه أم بن  
مات المال ويكون خصم ذلك (أجاب) حيث كان الموقوف وارثا بالغ معلوم غير غائب  
اغيبه منقطة لا تسمع دعوى الدين على الميت في وجه أم بن بيت المال ولو نصب وصيا  
للميت صحه نصبه ولا رده حيث لا قاصر في التركة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
واضعين ايديهم على رزق قوم بصري في الارث عن أبيهم من مدة تزيد على ستين سنة وهم  
يتصرفون فيها التصرفات الشرعية فادعى الآن جماعة على واضعي اليد أن والدهم

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

١٢

٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

كان اشترى هشر بن ذراعاً من الدار قبل موته بثلاثين سنة ويدهم وثيقة بذلك فانكر  
واضعوا اليد دعواهم والحال ان والدهم كان حاضراً بالبلد وشاهدوا التصرف واضنى  
اليدهم المذكورة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعهم من  
الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين بعدمضى هذه المدة حيث  
انكر المدعى عليهم مدعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين اذا  
تحقق ما هو مسطور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت بالغة وزوجة  
وترك ما يورث عنه شرعاً من دار وغيرهما ما يورث فادعى رجل انه قريب للميت المذكور  
فانكر كل من البنت والزوجة قرابته لمورثهما فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى نسبه الى  
الجد الجامع بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويمنع من مشاركة الورثتين فيما تروك  
مورثتهما بمجرد دعواه القرابة ويمنع من منازعتهم ما يدون وجهه شرعى (اجاب) من المعلوم  
انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه يدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل واضع يده على دار موقوفة عليه من قبل ابيه واجداده جيل بعد جيل مدة طويلة  
فادعى الا ن رجل اجنبى على واضع اليد انه يستحق الدار الوقف المذكورة وانها من جملة  
وقف جده ويده وثيقة بذلك مجردة عن الثبوت الشرعى فانكر واضع اليد دهوى المدعى  
وجدها جدياً كلياً فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الاستحقاق في الدار الوقف  
المذكور عن جده بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه ولا بالوثيقة التي لم يثبت مضمونها  
شرعاً (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه على فرض سماعها يدون  
اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع أخته شقيقة يملكان  
داراً وحصة في طاحون بالميراث عن أبيهما وضع عهدهما يد عليهما في غيبتهما فوق  
مسافة القصر مدة نحو خمس عشرة سنة فهل اذا حضر من غيبتهما أو اثنتان ان الحق  
لا يهما فيما ذكر يكون لهما رفع يده عن الدار وحصة الطاحون وتزعمهما منه واذا  
تعال بطول المدة لا عبرة بعلمه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا لم يكن هناك  
مانع من سماع دعوى المدعين المذكورين وأثبتنا استحقاقهما لما في يد عهدهما المذكور  
بالوجه الشرعى يقضى لهما به ويؤمر واضع اليد برفع يده عما يستحقه حيث لا مانع والله  
تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين أحدهما غائب والثاني ساكن فيها مدة تزيد  
على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازعة له فيها والا ن يريد شيخ  
البلد منازعته فيها وأخذها منه متعللاً بأنه دفع لابي الشرىك مهر امرأة كان تزوجها منذ  
خمسین سنة فانكر الشرىك دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه على الغائب  
حتى يحضر ويمنع من منازعة الشرىك في الدار المذكورة يدون وجهه شرعى ولا يكون له  
معارضته فيها بدعواه المذكور (اجاب) ليس لشيخ البلد أخذ الدار المشتركة بين  
الحاضر والغائب من يد الشرىك الحاضر بمجرد دعواه انه دفع مهر امرأة كان تزوجها

أبو الغائب على الوجه المذكور بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت  
عن بنتين بالغتين وتركت ما يورث منها شرعا من اتمعة وفراش وثلاث من الخيل  
وطاحونة اذعت احدى البنتين بانها سائلت نصف الخيل ولا يدلهما عليها بل كانت لأمها  
فى حياتها واولادها بعد موتها والاخرى تنكردها فاهل اذالم تثبت دعواها للملك فى  
صف الخيل لاعتبر بغير اهلها ويكون جميع ما تركه الميتة ميراثا يقسم بينهما بالغريضة  
الشرعية (اجاب) تقسم تركه الميتة المذكورة بين وارثتيها بالغريضة الشرعية  
ولا يسر لاحداهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصها من ذلك بدون تخصيص شرعى والله  
تعالى أعلم (سئل) فى رجل يملك نخلة عن أبيه واضع يده عليه مدة تز يدعى أربعين سنة  
وهو يتصرف فيه تصرف المالك فى أملاكهم المدة المذكورة والا تزدعى عليه جماعة  
بانهم يملكون حصة فى النخل المذكور عن مورثهم فانكر واضع اليد دعواهم والحال  
ان مورثهم كان مشاهدا للتصرف مورث واضع اليد مدة تز يدعى خمس عشرة سنة وهو  
ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع من شرعى عن الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع  
دعوى الجماعة المذكورة فى الحال هذه (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى  
المدة المذكورة مع مشاهدته تصرف مورث واضع اليد من غير مانع شرعى يمنعه من  
الدعوى موجب لعدم سماع دعوته فلا تسمع دعوى وارثته اذا ما ثبت فى حق المورث  
يثبت فى حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن بنتين وزوجتين وعن  
اولادهم الاب وترك ما يورث منه شرعا من مواش وامتعة وغير ذلك وقسمت جميع  
التركة بين ورثة الميت بالغريضة الشرعية على يد نائب القاضى واخذ كل ذى حق  
حقه ثم بعد مدة تز يدعى اثنتين وعشرين سنة اذعت احدى بنتي الميت على أحد اولاد  
الاب ان والدها كان ترك نفقدا وبعض مواش وامتعة ز يادها قسم بين الورثة وان  
جميع ما يدعى به من الزيادة قبل ابن عم الاب المذكور المدعى عليه فانكر ابن عم الاب  
دعواها ولا يثبت لها على ذلك فهل والحال هذه اذالم تثبت المرأة دعواها بالابنة الشرعية  
لاعتبر بغيرها بدون وجه شرعى (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه  
بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار تلقاها  
بطريق الارث عن أبيه ووجه مدة تز يدعى ستين سنة وهو يتصرف فيها بالتصرفات  
الشرعية فادعى الآن رجل على واضع اليد انه يستحق الدار عن أبيه فانكر واضع  
اليد دعواه ذلك والحال ان أباه كان حاضرا باليد شاهد بالتصرف واضع اليد مدة تز يد  
على خمس وعشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعه من  
الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى  
عليه دعواه (اجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذكور انما تحقق ما هو مسطور والله تعالى  
أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة قصر وبلغ وترك ما يورث عنه شرعا فاقام القاضى

١٢٧٢

٢٥

ربيع الاول

٢٧٢

٤

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٢

رجلا وصيا على القصر وعلى جف ظمالم فادعى جماعة على الوصى وعلى الوارث البالغ بان  
لم يمت على الميت قدرا معلوما من الدراهم بمقتضى علم من عند قبائى بذلك ولم يكن ذلك  
القبائى المسد كور كاتباله ولم يكن عليه خط الميت ولا ختمه فانكر الوصى والورثة  
دعواهم فهل والحال هذه اذ لم يثبتوا دعواهم الدين المذكور بالبينة الشرعية لا عبرة  
بدعواهم ولا عبرة بالعلم المذكور الذى في يدهم حيث لم يثبتوا مضمونه بالوجه الشرعى  
(أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الجماعة المذكورين بالدراهم على الميت والحال ما ذكر  
بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وازع يده على حصته فى  
بيت بالاشراء الشرعى من رجل أجنبي مدة تزد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها  
بانواع لتصرفات الشرعية المدة المذكورة والا ن ادعى آخر ان على الرجل المذكور  
بانهم يعمل كان الحصة المذكورة عن أبيهما متعللين بان وازع اليد باع الحصة المذكورة  
لا يهما فهل لا عبرة بدعواهما المجردة عن الاثبات الشرعى ويمنعان من معارضة وازع  
اليده فى ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بجرد دعواه بدون  
اثباتها بطريق شرعى والله أعلم (سئل) فى رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم بموجب  
حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون فوضع يده عليه امدة نحو عشرين سنة ثم مات وتركها ميراثا  
لابنته من ذمعة سنيين والا ن يريد ابن البائع بعد موت أبيه منازعتها منكر البائع أبيه  
ويريد ابن عمه منازعتها مدعى عدم القسمة بين أبيه وعمه والحال انه كان لهما داران  
واقسمهما فهل اذا كان كل من القسمة والبائع ثابتا لا يجاب ابن البائع ولا ابن عمه  
لمنازعة الوارثة المذكورة ويمنعان عنها بدون وجه شرعى (أجاب) اذا ثبت اختصاص  
البائع بملك الدار بطريق القسمة الشرعية العادلة وثبت بيعه حال صحته للشترى  
المذكور بالوجه الشرعى لا يـكون لابن البائع وابن عمه نزع الدار من يد وارثة المشتري  
والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله أعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن وبنت وزوجة  
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواس وامة ممة وغير ذلك فوضع الابن يده على ذلك ثم  
ماتت البنت عن ابن ولم تقسم التركة فطلب ابن البنت ما يخص أمه فى الميراث عن أبيها  
فادعى ابن الميت ان أباه لم يترك تركه اصلا وان الذى تحت يده اعطاه له عمه فهل والحال  
هذه اذا ثبت ابن البنت ان جميع ما كان تحت يده المذمى عليه من مخلفات والدائم  
بالبينة الشرعية يكون لابن البنت أحد ما يخصه فى الميراث عن أمه لا عبرة بدعوى  
الحال المذكور (أجاب) كل من ثبت بالوجه الشرعى انه مخلف عن والد وازع اليده  
يورث عنه شرعا يكون لابن البنت أخذ نصيب أمه المتوفاة بعد موت أبيها منه بالقرينة  
الشرعية حيث لا مانع والله أعلم (سئل) فى جماعة وازعين أيديهم على زريبة بها ثمر  
معين من مورثهم مدة مدية طلب جارلهم شراءها منهم فامتنعوا فادعى عليهم انها واقف  
ويريد رفع يدهم عنها بجرد دعواه المذكور فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات



الشرعى ولا يجبرون على البيع له (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله اعلم (سئل) فى امرأة ادعت على أخرى بخمسة وعشرين فدانا ابعادية من جملة اطيان؟ وهى بنت بلدها وذ كرت انها فى حوض واحد وذ كرت حدودها والمال ان مات تحت يدواضة اليد من ارض الابعادية ليست محدودة بثلاث الحدود بل التى تحت يدوها ارض بحريضان متفرقة مسماة باسماء ولها حدود آخر فهل لا تصح هذه الدعوى والمال ماذ كرت حيث غلطت فى الحدود ولا يطلب منها بينة (أجاب) يشترط التحديد فى دعوى العقار ويكتفى بذ كرت ثلاثة من الحدود ولو ترك الرابع صح وان ذ كرت وغلط فيه لا وهو المسمى به كفى الدرو حواشيه ولو غلطوا أى الشهود فى حد او حدين ثم تداركوا فى المجلس أو غير المجلس عند امكان التوفيق يسمع والتوفيق ان يقال انه كان نزيق دار فلان قمين ان فلانا باع داره أو اسمه كان فلانا ثم صار فلانا فاده الجوى قال فى نور العين بعد نقل نظير ذلك وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا ترك الشاهد احدا الحدود أو غلط أو فلو ترك المدعى احدا الحدود أو غلط فيه فحكمه حكم الشاهد انتهى ومنه يعلم ان المدعية المذ كورة اذا غلطت فى الحدود لا تصح دعواها الا اذا وقعت بنحو ماذ كرو وهو غير ممتات بما فيما يظهروا والله اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه شخص مات وهما كان قبل موته يبرم قال بجاعة ان الوارث لى بيت المال ثم بعد موته ادعى الشخص بان المترقى ابن عم والدتهم فهل اذا اثبت الورثة المذ كورن دعواهم بالبينة الشرعية يقضى لهم بتركه شرعا (أجاب) اذا ادعى بعدمه الشخص المذ كور الشخص بانهم اولاد بنت عم الميت المذ كور وينسبهم اليه بانما شرعيا وصحت دعواهم فى وجه خصم شرعى وانما تنسبهم الى الميت المذ كور واولاده لا وارث له سواهم يقضى لهم بميراثه حيث لا مانع والله اعلم (سئل) فى ساقية مشتركة بين رجل واولاد أخيه مدة تزيد عن ثلاثين سنة وهى بايديهم جميعا يستعملونها وبعد انفصالهم من عهدهم صار يستعملها اعم مع اولاد أخيه بالمهاياة والآن يريد العلم الاختصاص بها ومنع اولاد الاخ من استعمال بورقة بيده باحتصاصه وحده ماذ كور فيها اسماء اشخاص ماتوا فان كروا دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الاختصاص بها بالبينة الشرعية لا يجنب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا عبرة بالورقة المذ كورة حيث كانت الساقية بيد الجميع (أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية حيث كانت الساقية المدعى بها تحت يد الجميع والله اعلم (سئل) فى أخوين يملكان دارا بطريق الشرا من مالهما ماذ كروا سوية ثم بعد ذلك قسمها ما مناصفة وأخذ كل منهما نصيبه فيها وحاز لنفسه وبنائه وعمره من ماله وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست سنين ثم بعد هذه المدة أراد أحدهما الرجوع فى نصيب أخيه الا آخره تعالى بانه اشتراها من ماله لنفسه بعد اقراره واعترافه عند الله بان لا أخيه النصف فيها بطريق الشرا من المال

المشترك بينهما فهل والحال هذه لا عبرة بعمل أخيه المدعى المذكور (أجاب)  
 ليس لاحدهما الرجوع في نصيب أخيه بدعواه المذكورة إذا ثبت اعترافه لأخيه  
 المذكور بذلك النصيب بطريق الشراء من المال المشترك بينهما طائعا مختارا وكذا  
 الحكم به بالقسمة والله أعلم (سئل) في رجل واصل يده على ثمانية قرايط طاحونة  
 بطريق الارث عن أبيه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ينتفع بها في تلك المدة من غير  
 منازع ولا معارض له في ذلك والآل ادعى عليه رجل من أهل البلد شاهد تصرف  
 واصل اليدبان له حقا فيهما عن أبيه فأنكر واصل اليد دعوى المدعى المذكور والحال ان  
 أباه المدعى شاهد تصرف أبي واصل اليد مدة تزيد على عشر من سنة ولم يدع ولم ينزع ولم  
 يمنعه ما منع شرعى عن الدعوى فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى المدعى المذكور ويمنع من  
 المعارضة لو اضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى  
 خمس عشرة سنة فاكتم مع حضوره وشاهدته تصرف واصل اليد بلاهذر شرعى مانع من  
 سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله  
 أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدر ما علم من الدراهم ديناً ودفع له حجة مكان له رهناً  
 على الدراهم وصار رب المسكان يستغل أجره شهر بشهر وبقيت الحجة تحت يد رب الدين  
 مدة حتى مات المدين عن وارث وطلب الوارث حجة مكان مورثه من رب الدين ويدفع له  
 دينه فادعى له اشترى المسكان من مورثه قبل موته فأنكر الوارث ذلك ولم يثبت رب  
 الدين الشراء من المدين لا بيينة ولا بحجة كتبت له من الحماكم الشرعى من المدين بالببيع  
 فهل لا عبرة بدعواه بدون اثبات شرعى ويجوز رب الدين على دفع الحجة المرهونة عنده  
 لو ارث المدين ويأخذ دينه منه (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون  
 اثباتها بطريق شرعى ولرب الدين المطالبة بدينه الثابت من تركه المدين ولا يكون أحق  
 بذلك المكان من باقى القرماء بمجرد دهن حجة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل  
 آخر قطعة أرض خربة بثمن معلوم على يد قاض وقبض البايع الثمن طائعا مختارا وكتب  
 بذلك حجة شرعية واستولى المشتري على القطعة المذكورة وبناها وصار يتصرف فيها  
 مدة من الشهور ثم بعد ذلك أراد البائع الرجوع على المشتري في المبيع متعللاً باب  
 اقضاضه أو كرهه على البيع فهل والحال هذه إذا لم يثبت البائع دعواه بالبيعة الشرعية  
 لا عبرة بتعلله بذلك ويمنع من معارضة المشتري (أجاب) لا عبرة بتعلله بذلك والحال  
 ما ذكر والله أعلم (سئل) في جماعة تلقوا أرضاً فقيم بخل قديم عن أبيهم وهو عن جددهم  
 وغرسوا فيها نخلاً آسروا زرعها مدة تزيد على سبعين سنة فادعى الآل رجل من المقيمين  
 معهم بالبلد المشاهدين لتصرفهم على واحد منهم انه يستحق تلك الارض والنخل متعللاً  
 بأن ذلك وقف من جدده وانه انحصر فيه وبرز من دما منقطع الثبوت وقواه بان امرأة  
 اجدية عن الجماعة المذكورين ماتت كانت استاجرت من والده خمسة قرايط

من ذلك وأقام على ذلك بيعة فصدقه المدعى عليه من هؤلاء الجماعة فهل لا يسرى  
تصديقه على الباقي ولا يعتبر بالسند المنقطع الثبوت ولا ما قواه به من استئجار المرأة  
من والده حيث كانت أجنبية عن المدعى عليهم المذكورين ولم يثبت مدع  
الايقاف دعواه بيعة شرعية (أجاب) نعم لا يسرى تصديق أحد الشركاء على باقيهم  
بل يعامل المقر بموجب إقراره في حق نفسه إذا لاقى راجحة قاصرة على المقر ومن المعلوم  
أنه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه على فرض سماعها بدون إثباتها بطريق شرعى والله أعلم  
(سئل) في رجل واصل يده على سواق في أرض زراعة هو ومورثه مدة تزيد على عشرين  
سنة ادعى عليه جماعة بأن لهم ولايتهم فيه ما يحق لهم ولايتهم دون دفع يده عنها فأنكر دعواهم  
والحال أنهم وأبائهم كانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف المدعى عليه وأبيه المدة الطويلة  
التي تزيد على خمس عشرة سنة وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعواهم وأبؤهم من قبلهم  
من غير مانع شرعى عنهم من ذلك المدة المذكورة (أجاب) ساكتون مودث المدعى عن  
الدهوى خمس عشرة سنة فاكتر مع حضوره بالأدلة شرعية مانع من سماع دعواه فلا  
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله أعلم  
(سئل) في رجل له مع آخر أخذوا عطاء فتحاسب معه فظهر لأحدهما عند الآخر بعد  
المحاسبة قدر معلوم من الدراهم وذلك بحضور بيعة شرعية وواعده بدفع الدراهم المذكورة  
له بقية مدة ثم بعد المدة المذكورة طلبها من الرجل المذكور فادعى أن له منه بعض  
دراهم لم تدخل في الحساب فأنكر رب الدين دعواه فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك  
بالبيعة الشرعية يجبر الرجل المذكور على دفع الدراهم المذكورة له بها ولا عبرة بدعواه أن  
له دراهم لم تدخل في الحساب بدون إثبات شرعى (أجاب) لا يقضى لمدع بمجرد دعواه  
بدون إثباتها بطريق شرعى والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث  
عنه شرعاً من دار وغير ذلك فاقسم الأخوان التركة بالطريق الشرعى وأخذ كل منهما ما  
نصيبه وانفرد به في معيشة وحده ثم مات أحدهما عن ابن قاصر فأخذه العلم وأخذت معه  
تحت يده لمخفظه مدة ثم بلغ الابن وطلب ما تركه له الأب فأعطاه له ثم ادعى على عمه بزيادة  
عن حقه فأنكر العلم دعواه فهل إذا لم يثبت ذلك الابن ما يدعى به على عمه زيادة عن حقه  
لا يجاب لذلك شرعاً ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات ويمنع من منازعة العلم فيما بيده  
من المتاع بدون وجه شرعى حيث استوفى ابن الأخ ما تركه له أبوه مع غائبته (أجاب)  
إذا كانت اليد للعلم وسلم ابن أخيه ما يستحقه مما تركه والده مع غائبته وادعى ابن الأخ  
زيادة على ذلك وأنكر العلم دعواه يكلف ابن الأخ إثبات ما ادعى بالطريق الشرعى فإن  
أثبت دعواه قضى له بما أدها والأفلا والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة فقط  
وترك نصف بيت وله أمه نده صدق معلوم ثم بعد انقضاء عدتها تزوجها رجل آخر واشترى  
ذلك الرجل النصف الثاني من البيت المذكور من مالكه ومكثت معه من السنين

١٢٧٢

٢٧

جاءى الاولى

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١١

ثم مات عنها وعن ورثة من مستولده ولها عنه صدق معلوم أيضا مكتتب به سند  
 شرعى فهل يكون لتلك الزوجة أخذ ما يخصها من تركة الزوج الاول مع أخذ صدقها  
 من تركته ومن تركة الثانى مع صدقها منها وإذا ادعى ورثة الزوج الثانى بان مورثهم  
 اشترى ما يخص تلك الزوجة فى نصف البيت المتروك عن الزوج الاول بغير اثبات شرعى  
 لا عبرة بدعواهم ويكوز لها ما يخصها من نصف البيت المذكور مع ما يخصها من الزوج  
 الثانى بالرياسة الشرعية (اجاب) نعم لازمة المذكورة أخذ ما يخصها بطريق الميراث من  
 تركة زوجها الاول وأخذ صدقها اثبات فى ذمتهم من تركته أيضا حيث لا مانع وكذا  
 يكون لها أخذ نصيبها بطريق الارث من تركة زوجها الثانى ودين صدقها الباقي بذمتهم  
 من تركته أيضا ولا عبرة بدعوى ورثة الثانى شراء مورثهم ما يخصها فى تركة زوجها  
 الاول من ذلك البيت بدون اثبات شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضح يده  
 على قطعة ارض خربة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها التصرفات  
 الشرعية بنائه وغيره ولم ينازع احد فيها تلك المدة والآن ادعى عليه جماعة من أهل  
 البلد المذاهدين لتصرف واضح اليد بانها ماث لهم فأنكروا وضع اليد دعواهم والحال  
 ان المدعى حاضر ومنه شاهدون لتصرف واضح اليد ولم يدعوا ولم ينازعوا ولم يقدمهم  
 مانع شرعى بينهم من الدعوى المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بعد  
 مضي تلك المدة ويمنعون من المعارضة لوضع اليد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي  
 خمس عشرة سنة الا فى الارث والوقف ووجود عد شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى  
 رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه وضع يده عليها مدة تزيد عن أربعين سنة من غير منازع  
 له ولا لآبيه مات عن يفرس من عشرين سنين ولم يكن له وارث سواهما فباعاها لرجل أجنبي  
 منذ سبع سنين والآن تدعى جماعة أجنبية من أهل البلد مشاهدون لا تصرف بان لهم  
 حقا فيها عن أبيهم والحال ان أباهم كان موجودا بالبلد ومشهدوا لتصرف أبي البنتين  
 المذكورتين ولم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعهم من التدعى فهل  
 لا يجابون لذلك شرعا ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث كان سكوت أبى  
 المدعى المذكورين مع حضوره بالبلد من غير مانع شرعى نحو ادعى عن سنة (اجاب) حيث  
 سكوت مورث المدعى عن الدعوى مع حضوره ومشهدوا لتصرف المدة المذكورة بلا  
 عد شرعى لا تسمع دعوى ورثته من بعده والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ورثة  
 وله دار فى بلاد الرية وضع ورثته أيديهم عليها بعد موته وهم يتفقون بها مدة سنين بعد  
 موته ادعى عليهم رجل الآن بان مورثهم كان وقفها عليهم قبل موته ويريد رفع أيديهم  
 عنها فأنكروا دعواه ولا بينة له ولا سند بشهده بدعواه فهل لا ترفع أيديهم عنها ولا عبرة  
 بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) نعم لا ترفع أيديهم بمجرد دعوى مدعى  
 الوقف عليه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات وترك

١٢٧٢

١٣

جادی الثانية

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١١



زوجة وورثة غيرها فادعى الورثة على الزوجة بحلى في يدها انه من التركة وهى تقول هو  
ملكى ملكه لى زوجى بطريق الهبة فهل اذا اقامت بينة على دعواها ليس لهم معارضتها  
فيه وان عجزت عن البينة يكون تركته عنه (اجاب) اذا ادعت الزوجة التملك فيما ذكر  
من قبل زوجها بطريق الهبة مع القبض حال صحته فان اثبتت دعواها بطريق شرعى  
يقضى لها بذلك والا كان تركته عنه يقسم بين ورثته بالغرض الشرعية والله تعالى أعلم  
(سئل) فى رجل يملك عقارا من دور و طاحونة ونحلا ومكث واضعا يده على ذلك مدة  
سبعين سنة ثم مات وترك ورثة فرضه وأيديهم على ذلك بطريق الارث عن مورثهم  
وهكثوا نحو أربعين سنة يتصرفون فيه بالبناء وغيره ويدفعون خراج الدور والنخل  
للميرى والآن ظهر أناس يدعون الملكية فيما ذكر مع مشاهدتهم تصرف واضعى اليد  
بالبناء وغيره ولم ينازعوا من غير مانع شرعى ولا بينة لهم تشهد بدعواهم خصوصا مع  
واضعى اليد حجة تشهد لهم بالملكية فهل لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك  
والمحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته  
وأولاده الذكور والاناث البالغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه حلى ذهبيا  
وفضة فادعت بنت الميت البالغة بان الحملى المذكور ملك لها وتريد أن تختص به دون  
باقي الورثة ولا بينة لها على ذلك متعلقة بقائمة مكتوبة بخط أبيها بان الحملى المذكور ملك  
لبنتي فلانة فانكر باقي الورثة دعواها فهل اذا لم تثبت دعواها بالوجه الشرعى  
لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها المذكور ويكون الحملى تركته عن المتوفى يقسم على جميع  
الورثة بالغرض الشرعية (اجاب) اذا كانت اليد فى الحملى المذكور للبنت دون أبيها  
وورثته فالقول لها بيمينى انى أنه ملكها وعلى باقي الورثة الاثبات والا فالقول لهم وعليها  
اثبات ما ادعت بالطريق الشرعى ولا يعمل بالخط ولا يقضى به الا فيما استثنى فلينظر  
والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة تملك حصة فى طاحونة بالميراث عن أبيها باعها لرجل  
أجنبي بثمن معلوم من ثمان وعشرين سنة بموجب حجة بيد المشتري ثابتة المضمون والآن  
يدعى رجل من أهل البلد مقيم فيها مشاهد لتصرف تلك المدة بان الحصة المبتاعة له عن  
أبيه فانكر المشتري دعواها والمحال انه لا بينة له على ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة  
بدعواها المحردة عن الاثبات ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعى (اجاب)  
من المعلوم انه لا يقضى لدعوى مجرد دعواها بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض كونها  
مسووعة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار يتصرف فيها حال حيائه  
بالهدم والبناء وغير ذلك ثم مات عن زوجة وابن قاصر منها وأوصاها عليه قبل موته  
فصارت المرأة واضعة يدها على الدار المذكورة تستغلها وتنفق من غلتها على الابن مدة  
عشر سنين والآن ادعى رجل ان هذه الدار ملك لخاله له مات وتركها وهو يستحقها  
بطريق الارث عنه فانكرت المرأة دعواها والمحال ان خاله الذى يدعى ان الدار ملكه

كان حال حياة أبي الصغير حاضر بالبلد شاهدًا للتصرف المذكور مدة تزيد على ثمان في  
 عشرة سنة وهو ساكن لم يعارضه ولم ينازعه فيها تلك المدة مع قدرته على ذلك وعدم المانع  
 فهل والحال هذه لا تسمع دعوى هذا المدعي المذكور وتبقى الدار تحت يد أم الصغير على  
 ما هي عليه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
 عن زوجته وابنته من غير ما ترك دارًا وأمتعة وبها ثم فطلب الابن أخذ نصيبه من ميراث  
 أبيه فادعت الزوجة أنه أخرج نفسه من ميراث أبيه لها في نظير دواهم فدعت إليه فأنكر  
 دعواها ولا برهان لها على ذلك فهل يقبل يقسم ما تركه الميت على زوجته وابنته بالقرينة  
 الشرعية ولا عبرة بالدعوى المجردة عن البرهان الشرعي (أجاب) نعم والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له ديون على أغلب أهل ناحية بموجب اشهاد شرعي بختم قاضي الولاية  
 مؤرخ في سنة خمس وخمسين بعد المائتين والالف ولم يطلب الدائن المذكور ديونه منهم  
 لغاية سنة إحدى وستين لكونهم فقراء ويرجو تسيرهم ثم أضجع رجل بعض شأبه فصار  
 يعرض لكل من يتولى من المحكام بخلاص حقه منهم فيعرض له ولده شفقة على  
 أهالي الناحية يرجو رواجهم وطلبوا منه المهلة والصبر بالدين مرارًا ثم تولى ولد شيخا على  
 جميع البلد وصارت الأهالي أغنياء فأعرض للحكومة بخلاص حقه وتعين له عامل من  
 المديرية بتحقيق دعواه ودعوى الأهالي وخلاص حقه وصارت المذاكرة والمرافعة  
 الشرعية بين يدي القاضي بالناحية فأنكر واحد منهم وتعصبوا جميعا وتواطوا على أنهم  
 يدعون عليه بأشياء من أمتعة وثقود وأشجار وغير ذلك حيث طلب حقه منهم وصار كل  
 منهم يساعدا لا آخر في دعواه ويخاصم في شأن ذلك ثم استقر الحال بعد النزاع الطويل  
 وسماع نائب القاضي دعاوهم فردا فردا وعجزهم عن اثبات دعاوهم وتحليفه أو  
 العقو عنه على أنهم صدقوا على براءة ذمتهم ادعوا به وأنهم لم يكن لهم قبله حق بعد  
 ذلك ما عدا نحو ستة أنفار لم يصبر لهم عمل دعوى ثم بعد ذلك رجعوا ثانيا وأرادوا إقامة  
 بينة على دعواهم متعللين بأن القاضي رد شهادة البينة الشاهدة لهم بغير أصول شرعية  
 وإن الشهادة مقبولة شرعا وأنه لم يقع منهم التصديق على براءة ذمته الأعلى اعتقادهم أن  
 بينتهم غير مقبولة وحيث ظهر أن بينتهم مقبولة شرعا فادعوا بطلبه وحقه  
 ويقيمون البينة فهل لا عبرة بنعالهم بذلك كاه ولو كان عندهم بينة تشهد لهم حسب  
 دعواهم لا عبرة بها ويمنعون من دعواهم شرعا والحال ما ذكر ويكون له طلب دينه  
 المذكور منهم وتسمع دعواه وبينت بذلك ولا يكون مضى المدة المذكورة ما نفعهم  
 سماع دعواه وقبول بيئته بدينه حيث ثبت عليهم في المدة المذكورة أنه طالبهم  
 بالدين وطلبوا منه المهلة في ذلك وهل إذا ادعى أحد من غير المصدقين المذكورين  
 بأشياء من القيميات والمثليات لا تسمع دعواه ولا بينته إلا بشرط ذكر القيمة في التيمم  
 وذكر الجنس والنوع والقدر في المثلى (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى ممن وقع منهم الإبراء

۲۶

۱۲۷۲

رجب  
۱

۱۲۷۲

۷

۱۲۷۲

العام للرجل المذکور على الوجه المسطور باختیارهم الا یحق حادث بعد تار یخه لا فرق فی ذلك بین دعوى العین والدين ولا تقبل منهم البینة على الدعوى علیه بشئ من ذلك ولا اعتبار بتعالیه المذکور والحوال هذه وحمل عدم سماع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة اذا سکت المدعى وترك دعواه بغير عذر شرعى وكان الخصم منكرًا فاذا ثبت أن الرجل المذکور طاب دينه منهم وانهم استمهالوه به یكون ذلك اقراراً منهم بدينه وتسمع دعواه عليهم بذلك حيث لم یقض على اقرارهم خمس عشرة سنة وهو ساکت عن الدعوى بلا عذر شرعى وتقبل بینهة والحوال هذه ویشترط لصفة الدعوى والشهادة بالقیمى ذکر قیمته وفى المثل ذکر جنسه وقدره ونوعه وصفته والله تعالى اعلم (سئل) فی جماعة یلک کون خانایا لطریق الشرعى ومن جملة أودسا کن فیها رجل أجنبى بالاجرة لم یستحق فی الخان المذکور شيئاً فادعی الرجل الساکن فی الاود المذکور على الجماعة المذکورین انه یملک جرد کافی الاود المذکور الذى هو ساکن فیها بالخان المذکور وأظهر بذلك حجة بختم قاضى ناحيته ثم فانسکرا الجماعة المذکورون المدعى عليهم دعواه وجردوها جرداً کلیاً ولم یکن عند الرجل المذکور بینهة تثبت ضمنون ثلاث الحجج التى یبده فهل والحوال هذه لا یعمل بتلك الحجة المذکور التى یسدا الساکن المذکور ولا بینهة بدعواه الجرد عن الاثبات الشرعى (أجاب) لا یقضى المدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطریق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فی رجلین واضعین ایدیهم على قطعة أرض مغروس فیها أشجار ونخل تلقیها عن أبيهما وأجدادهم واهم متصرفون فیها مدة تزيد على مائة سنة فادعی الاثنین رجلاً على واضعی الیدان هما یدان کان النخل والأشجار عن أبيهما وجدتهما وان جردهما کان أودع ذلك عند جرد واضعی الید فانکر واضعاً الید دعواهما والحوال ان جردهما کان حاضراً بالبلد ومشاهد التصرف ابی واضعی الید مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساکت من غیر منازعة ومن غیر مانع عنه من الدعوى فهل والحوال هذه لا تسمع دعوى المدعیین بعدمضى تلك المدة حيث أنکر المدعى عليهم ادعواهما (أجاب) سکت وورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف ابی واضعی الید من غیر منازعة ولا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وأرثه من بعده اذا ما ثبت فی حق المورث ینبذ فی حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل واضع یدیه على عتار عن أبيهما مدة ستین سنة وزیادة وهو یتصرف فیها بالهدم والبناء من غیر منازعة فیها والا کر ادعی علیه جماعة بان لهم حقاً فیها عن أبيهم فانکر المدعى علیه دعواهم ولا سکت بیدیهم بشئ ولهم بذلك قول والحوال هذه لا یجابون لذلك ولا بینهة بدعواهم الجرد عن الاثبات (أجاب) من المعلوم أنه لا یقضى المدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطریق شرعى من فرض كونها مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل یملک داراً بالمیراث عن أبيه من مدة تزيد على ثلاثین سنة وهو یتصرف فیها بالهدم والبناء

٢٧٢

٨

١٢٧٢

٩٠

١٢٧٢

١٨

المرار له مدية من غير منازع له فيها تلك المدية والآن تدعى جماعة من أهل البلد  
 المشاهدين لتصرفه بأن الدار لهم عن مورثهم فأنكر واضح اليد وهو أنهم والمحال أنه  
 لا بينة ولا سند بيدهم يشهد لهم باستحقاقهم فيها فهل إذا لم يثبتوا دعواهم لا يجابون لذلك  
 ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة الوارث المذکور بدون وجه  
 شرعي (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 واصل يده على فحل وأطيان عن أبيه وجده جيل بعد جيل مدة تزيد على مائة وخمسين  
 سنة والآن ادعى جماعة على واصل اليد من أقاربه أن لهم استحقاقا في الفحل والطين  
 المذکور عن جدهم الاصل الجامع لهم فأنكر المدعى عليه وهو أنهم وجدوا جدها كليا  
 والمحال أن الجدة الاصل المذکور كان حاضر بالبلد ومشاهد التصرف جدوا واصل اليد مدة  
 تزيد على خمس عشرة سنة وهو مقيم بالبلد لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي من الدعوى  
 وأطلب المدية المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذکورين بعدهم مضي  
 تلك المدية المذكورة (أجاب) سكوت مورث المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة مع  
 حضوره ومشاهدته تصرف جدوا واصل اليد بلاهذ شرعي مانع من سماع دعواهم فلا تسمع  
 دعوى ورثته من بعده إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين بمقتضى وثيقة بيده ويقر أنه وصله  
 بعض الدين المذکور فيهما ويطالب المدعى عليه بما فيه والمدعى عليه ينكر دعواه ويقول  
 لم يكن لك عندي شيء من ذلك فهل يكون القول قول المدعى عليه بيمينه ولا عبرة بدعوى  
 المدعى من غير برهان شرعي (أجاب) لا يقضى للمدعى الدين بدون اثباته بطريق شرعي  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثلث دار وله شريك يملك الثلثين ثم غاب صاحب  
 الثلث عن البلد وأقام في غيبته مدة تزيد على أربع سنين ثم رجع من غيبته فوجد  
 شريكه بنى الدار واستحوذ عليها فطالب منه ما يخصه فأنكر أن له حقا في الدار المذكورة  
 مع أن تحت يد المدعى حجة شرعية بشراء الثلث المذکور من يملكه فهل إذا كان هناك  
 بينة تشهد للمدعى المذکور بأن الثلث حقه بطريق الشراء يكون حقه ولا عبرة بانكار رب  
 الثلثين حق المدعى المذکور (أجاب) إذا أثبت مدعى استحقاق ثلث الدار المذكورة  
 دعواه بالوجه الشرعي يقضى له بما ادعاه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 باع جانب فحل بقدر معلوم وأسقط حقه من قطعة أرض زراعية أميرية في نظير قدر معلوم  
 من الدراهم لرجل من مدية تزيد على خمس عشرة سنة وهو واصل يده على ذلك المدية  
 المذكورة ثم بعد مضي تلك المدية ادعى ولدا له بائع على واضح اليد بأن الفحل والأرض  
 المذکورين يستحقها عن أبيه بطريق الميراث لدى القاضي وأنكر البائع والاسقاط  
 فأثبت واضح اليد شراء الفحل والاسقاط للأرض من أبي المدعى المذکور له بالبينه  
 الشرعية وحكم القاضي بذلك وكتب في شأن ذلك حجة شرعية فهل والمحال هذه إذا أراد

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٢٤



المدعى المحكوم عليه بالبيع والاستقاط من أبيه لوضح اليد ان يدعى تانيا بما ادعى به  
أولا ويريد بذلك رفع اليد ووضح اليد من النخل والارض وأثبت ووضح اليد مضمون  
الحجة المذكورة التي بيده لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا صدر الحكم  
المذكور مستوفيا شرائط الحجة وثبت مضمونه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
ساقية من أبيه وأبوه عن جده وهم يتصرفون فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد  
على خمس وسبعين سنة ولم ينزعهم فيها أحد المدة المذكورة والآن ادعى عليه رجل  
أجنبي من أهل البلد بانه يملك حصه في الساقية المذكورة بالارث عن جده فانكر ووضح  
اليده واه وجدها والحال ان جده المدعى المذكور كان حاضرا بالبلد ومقيما فيها  
ومشاهدا التصرف جده ووضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم  
ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه  
لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد مضي تلك المدة (أجاب) لا تسمع دعوى  
المدعى المذکور ان كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
واضح يده على قطعة أرض زراعية مغروسة نخلا عن والده بعد جده نحو أربعين سنة  
ادعى عليه الآن رجل بان له فيها حق عن مورثه فانكر دعواه والحال ان مورث المدعى  
كان حاضرا موجودا بالبلد ومشاهدا التصرف مورث المدعى عليه مدة تزيد عن خمس  
عشرة سنة تصرف الملاك في أملا كها وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع  
شرعى فهل لا تسمع دعوى وارثه لاسيما ولم تكن مسحوة باسم مورث المدعى (أجاب)  
نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور ان كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له دار تلقاها من أبيه بالميراث الشرعى وهو واضح يده عليها  
يتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كها بالهدم والبناء وغير ذلك مدة تزيد على  
ثلاثين سنة ادعى عليه رجل مجاور له ومشاهدا تصرف المدة المذكورة بان له حق فيها  
فانكر دعواه فهل اذا كان المدعى حاضرا موجودا معه في بلد واحد ومشاهدا التصرفه  
المذكور وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى لا تسمع دعواه (أجاب)  
لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة فالكثير في الارث والوقف ووجود عذر  
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار من ذار بعين سنة وهو ساكن  
فيها يتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كهم بالهدم والبناء وغير ذلك ثم بعد ذلك مات  
عن وورثة فرضعت الورثة أيديهم على الدار المذكورة مدة خمس عشرة سنة والآن ادعى  
رجل على واضعى اليد بانه يملك الدار المذكورة عن أبيه فانكر ووضح اليه دعواه  
وجدها والحال ان أبى المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهدا التصرف مورث واضعى اليد  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب  
المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي تلك المدة (أجاب) نعم

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

شعبان  
٤

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

١٤

لا تسمع دعوا والحوال ماذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات هن وورثة يبلغ ذكورا  
واناث وترك ما يورث منه شرعا من عقار ومواش ونخل وغير ذلك مما يورث فقسمت  
التركة بين جميع الورثة المذكورين بالغريضة الشرعية وصار لكل واحد من الورثة  
المذكورين واحة ما يده على نصيبه الذي خصه بجهة الارث من تركته وورثه مدة تزيد  
على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة  
والآن ادعى احد الورثة المذكورين ان اباؤه وهب له وهو بالغ جميع الدار والنخيل  
الاثنتين قسمتا بين الورثة المذكورين والحوال انه حاضر وقت القسمة ولم يدع  
فانكر باقى الورثة دعواه وجحدوها فهل والحوال هذه لا يحجب لذلك حيث كانت  
الدار والنخيل تحت يد المورث الى ان مات (اجاب) لا تسمع الدعوى بعده حتى خمس  
عشر سنة فاكثر الا في الارث والوقف ووجوده شرعى على فرض صحتها وقد صرحوا  
بعدم سماع الدعوى من احد المتقاسمين بالعين المقسومة بعد القسمة لا اقرار بالاشراك  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهب يده على حصة في عقار تلقاها باسراء الشرعى  
من رجل وهذا الرجل تلقاها بالميراث عن مورثه وهو ينتفع بها مدة تزيد على عشرين  
سنة من غير منازع ولا معارض ادعى عليه رجل بان له حقا فيها فانكر دعواه والحوال ان  
المدعى حاضر وموجود وشاهد لشراء واضح اليد من الرجل المذكور المدة المذكورة  
وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه (اجاب) لا تسمع  
الدعوى بعده حتى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوده شرعى والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث هن ابيه غاب ذلك الرجل عن بلده مدة  
فوضع شيخ البلد يده عليه ما يملكه ثم حضر ذلك القاتب وطلب الدار من الشيخ المذكور فادعى  
ذلك الشيخ انه واهب يده على تلك الدار بطريق الشراء من مورث المدعى المذكور فهل  
والحوال هذه تنزع الدار من شيخ البلد حيث لا بينة له تثبت دعواه ولا سند يده يشهد له  
بذلك واذا تعال شيخ البلد بوضع يده عليه الا يعتبر تعليه حيث كان المدعى المذكور غائبا  
(اجاب) اذا كان شيخ البلد المذكور مقرا باصل الملك في تلك الدار لمورث المدعى وادعى  
انتقالها اليه بطريق الشراء منه يؤمر باثبات دعواه الشراء المذكور فان لم يثبتها امر  
بدفعها الى الوارث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين  
وترك بيتا فغاب الابن في خدمة مدة فوضع اخواته ايديهم عليه وبعد رجوعه سكنه  
معهم مدة ثم غاب ثانيا فماتت اخواته في غيبته عن ورثة فهل اذا حضر من  
غيبته وادعى ورثتها بان اهلهم اشترت نصيبه منه في حياتها بدون بينة فانكر دعواه  
لا يحجبون لذلك ولا عبرة بدعواههم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعته في نصيبه  
بدون وجه شرعى ولا تكون غيبته مسقطا لحقه اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعى  
(اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى فتتبع

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

٢٣

الورثة من منازعة المستحق المذكور في نصيبه في البيت والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يدعون بدين لمورثهم على آخرين متعللين بانهم وجدوا ذلك مكتوباً في ورده كان دفعه ورثتهم عن مورثهم فأنكر المدعى عليهم دعواهم ولم يكن سندهم بينة تثبت دعواهم فهل لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ولا بالورد المكتوب فيه حيث لم تثبتوا مضمونه بالبرهان الشرعى وأن مورثهم دفع عن مورث المدعى عليهم بإذنه ورضاه (أجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن اصولهم مدة تزيد على مائة سنة فأكثروهم ينتفعون به من غير منازع ولا معارض لهم باعوه لanas فادعى عليهم الآن جماعة بان لهم فيه حقاً عن مورثهم فأنكروا دعواهم والحال ان مورث المدعىين شاهد بمورث الورثة الباقين للمدعى عليهم أكثر من خمسين سنة وهو يتصرف فيه ويقتنع به المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على عقار تملكه بالميراث عن مورثهم من مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليهم الآن جماعة بان لهم فيه حقاً عن مورثهم فأنكروا دعواهم والحال ان مورث المدعىين كان حاضراً موجوداً مع مورث المدعى عنهم في البلد مدة تزيد على عشرين سنة ومشاهد التصرف في المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمع دعوى المدعىين والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض زراعية بها نخيل وساقية خربة بثمن معلوم فوضع المشتري يده على ما ذكر وعمر الساقية وأتم بناءها واستعملها مدة نحو ثمان سنين من غير منازع له فيها والآن يدعى رجل اجنبى من المشاهدين لتصرف البائع والمشتري ان له حصه في الساقية المذكورة والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فأنكر واضح اليد دعواه فهل اذا لم تثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة المشتري فيما اشترى بدون وجه شرعى واذا تعلل بأنه من الجيران لا عبرة بتهلله (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً وساقية بالميراث عن أخيه شقيقه مدة نحو عشرين سنة بعد ان وضع الاخ يده عليهم مدة نحو ثمانى عشر سنة من غير منازع له ولا لغيره تلك المدة المذكورة والآن تدعى جماعة اجانب بان الدار والساقية لهم عن أبيهم فأنكر الوارث دعواهم والحال ان أباهم كان موجوداً في البلد ومشاهداً التصرف أنى المدعى عليهم مدة وصح يده وهو ساكت ولم يزع ولم ينازع ولم

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

٢٩

رمضان

١٢٧٢

١١

يكن هناك مانع شرعي يمنعه من المدعى فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة الوارث المذکور فيها تركه مورثه له بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذکورين ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضحة بين أيديهم على دار تلة وهما يطريق الارث عن مورثهم وصاروا يتصرفون فيها مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الان رجل على واضعي اليبانة يستحق فيها حصة بطريق الارث عن مورثه فأنكر واضعو اليد دعواه ووجدوها والحال ان مورث المدعى كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف واضعي اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليهم دعواه (أجاب) لا تسمع دعوى المدعى المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون عقارا وفيه طاحونة وبعض يخل تلقوا بطريق الارث عن أبيهم ووجدتهم مدة تزيد على سنتين سنة وهم يتصرفون فيها التصرفات الشرعية ثم بعد هذه المدة ادعى الان جماعة على واضعي اليبانة يستحقون في ذلك حصة عن أبيهم فأنكر واضعو اليد دعواهم والحال ان أباهم كان حاضرا في البلد ومشاهدا لتصرف واضعي اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليهم دعواهم وهل اذا اكره حاكم البلد أحد الاخوة المدعى عليهم على الصلح باعطائه للمدعين فختين ولم يرض بذلك الصلح مع باقي الاخوة لا يصح الصلح ولا ينفذ (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذکورين اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال ولا نفاذ لهذا الصلح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار عن مورثه من مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم المدة المذكورة والان ادعى عليه رجل بان له حصة في ذلك عن مورثه فأنكر واضع اليد دعواه والحال ان مورث المدعى كان حاضرا ومشاهدا لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى المدعى المذکور والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا وساقية بالميراث عن أبيهما ووجدتهما منذ عشرين سنة وزيادة بعد ان وضع أبوهما يده عليهما مدة تزيد على أربعين سنة من غير منازع لهما ولا لبايهم تلك المدة والان يدعى رجل أجنبي بان له حصة في الدار والساقية عن أبيه فأنكر ادعواه والحال ان أباه كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف أبيهما مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من الدعوى

رمضان سنة

٢٣ ١٢٧٢

٢٤ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢



فهل لا يصح لذلك ولا تسمع دعواه بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة الوارثين فيما تركه أبوهما وجددهما لهما يدين وجه شرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور إذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى ابني عم أحدهما غائب فوق مسافة القصر والثاني قاصر بما كان قطعة أرض خربة خالية عن البناء والميراث عن أبيهما تسمى شيخ بلد القاصر وابن عم لهما وباعها قبل بلوغ القاصر وحضروا الغائب لرجل أجنبي بثمن معلوم ثم بعد مدة حضر الغائب وبلغ القاصر ولم يحز كل منهما ما فعله شيخ البلد وابن العم والمحال أن كلا من شيخ البلد وابن العم والمشتري معترف بالملك وانها ميراث للقاصر والغائب فهل إذا كان المشتري معترف بالملك لا رباها تسمع دعواهما حيث كان الاعتراف ثابتا بالبينة الشرعية وإذا تعلل المشتري بأنه واضع يده على الدار المذكورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وأنه بناها بعد الشراء لا هبة بتهله بطول المدة مع الاعتراف المذكور بالملك لا رباها ويكلف قلع بنائهم منها إذا ثبت ما ذكر (أجاب) محل عدم سماع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة إنكار الخصم ملك المدعى فلو مقررا سمعتهم لا باقراره ولا عبرة حينئذ بوضع اليد المدة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة بطريق الارث عن أبيه وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى والآن ادعى رجلان أنها مملوكة لهما بطريق الارث عن أبيهما وإن أبويهما اشترياها من رجل آخر من مدة أربعين سنة فأنكر واضع اليد دعواهما والمحال أن أبوي المدعين كانا حاضرين بالبلد ومشاهدين لتصرف واضع اليد اليد فى تلك الدار مدة تزيد على ست وثلاثين سنة وهما ساكتان لم يديها ولم ينازعا ولم يمنعهما من الدعوى مانع شرعى فهل إذا تحقق ما ذكر لا تسمع دعواهما بعدمضى هذه المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعين المذكورين إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار بالشراء من أبيه لمدة تزيد عن ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع له فى تلك المدة والآن تدعى جماعة من الجيران المشاهدين لتصرفه بأن لهم حصصة فيها عن مورثهم والمحال أنه لا يئنة ولا سند بأيديهم يشهد لهم بالاستحقاق فأنكر واضع اليد دعواهم فهل لا يجابون لذلك ولا هبة بدعواهم المحردة عن الاثبات ويمنعون من منازعته فيها بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى لمذع بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار بطريق الارث عن مورثه من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة ولم ينازعه أحد فيها والآن ادعى رجل أنه يستحق الدار المذكورة بالارث عن عمه فأنكر واضع اليد دعواهما والمحال أن عم المدعى المذكور كان مشاهدا لتصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو مقيم فى البلد لم يدع ولم ينازع ولم

٦

١٢٧٢

١٣

١٢٧٢

١٦

١١٧٢

٢٠

١٢٧٢

يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور حيث أنكر المدعى عليه دعواه المذکورة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور اذا تحقق ما هو مرسوم لوجود المانع من سماع دعوى المورث وما ثبت في حقه يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان من أبيه مدة يزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليه رجل يار له فيه حصته من مورثه فانكر المدعى عليه دعواه والحال أن مورثه كان حاضرا موجودا بالبلد شاهد التصرف المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فأكثر مع حضوره ومشاهدته لتصرف واضح اليده من غير مانع شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى نصف شاة جاموس من آخر ثم مكثت عند المشتري مدة ثم خرجت هاربة فدخلت دار زيد من الناس في بلد آخرى فذهب البائع والمشتري يطلبان الشاة من الانسان الذي هي في داره فادعى انهما ملكه وقتاج جاموسه والاخران ادعيا انهما ملكهما وقتاج جاموسه البائع وارخانار يحكامو اتفاقا لسنها فهل اذا أقام بيئته طبق دعواه ما أقام الاخر بيئته على دعواه يقضي الشاة للجاموس امها حيث ارتخا ووافق التار يحسها ولا هبة بيئته الاخر حيث كانت خالية عن تار يحسن الشاة للجاموس المذکورة (أجاب) قال في التنبير وشرحه أو برهنا على سبب ملك لا يثبت كركر كالتاج وحلب لبن وجز صوف ونحوها ولو عند بانه قد ذو اليد اقول قال في حواشي رد المحتار قوله أو برهنا أن الخارج وذو اليد في البحر اطافه فشمع ما اذا ارتخا واسترى نار بجهم أولم يؤثر اصدلا أو ارشت احداسا فلا اعتبار بالتار يخ مع النتائج الامن ارتخ تار يخ تمامه فتحيلا بان لم يوافق من المدعى وقت ذن اليد ووافق وقت الخسار خيتمه فيحكم للخارج اه فانت تراه لم يستثن من اطلاق الحكم بيئته ذي اليد الا بصورة واحدة وهي ما اذا ارتخا وكان نار يخ ذي اليد مستحيلا بان لم يوافق من الدابقة ووافق تار يخ الخارج سنها فحصل تحت الاطلاق ما اذا ارتخ الخارج ولم يؤثر ذو اليد اصلا حيث لم يستثنه من الاطلاق وعلى هذا يحكم بهيمة ذي اليد في حادثة السؤل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في أرضه من ماله له سد وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ثمانين سنة سميات عن ابن فوضع الابن يده على النخل بعد أبيه وصار يتصرف فيه مدة فارعى الآخر رجل أجنبي عن واضح اليد عليه بحق حصه في النخل المذکور عن أبيه فانكر واضح اليد دعواه واحال ان أباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا لتصرف ابني واضح اليد مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذا لا تسمع دعوى المدعى به يدعى

هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه وجردها (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال  
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة من بلاد السودان يملكون قطعة أرض بالميراث عن  
أبيهم وجدهم من قديم الزمان من نحو ستين سنة وزيادتهم يتصرفون فيها ويؤثرونها  
لجماعة أجنبية في كل سنة باجرة معلومة ومن مدة نحو سنتين ادعى المستأجرون للأرض  
بأنهم مملوكها فأنكر أرباب الأرض دعواهم فتنازعوها وترافعوها لدى القاضي وأثبت  
أرباب الأرض المؤثرون لها بأنها ملكهم عن أصولهم وحكم القاضي لهم وكتب لهم حجة  
شرعية بذلك ثابتة المضمون ثم بعد ذلك ادعى المستأجرون بأن الأرض لهم على يد قاض  
ثان مع مشاهدتهم تصرف أرباب الأرض فيها تلك المدة وأقامتهم بالبلد والحال  
أنه لم يكن هناك مانع يمنعهم من التداخي فهل لا يجابون لذلك ولا تسمع دعوى المستأجرين  
بعدهم في تلك المدة مع أنكر أرباب الأرض دعواهم وإذا حكم القاضي الثاني بأن الأرض  
للمستأجرين المذكورين من مدة سنة لا ينفذ حكمه إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي

(أجاب) نعم لا تسمع دعوى المستأجرين من ملكية العيز التي استأجروها من الجماعة  
المذكورة من وأعمال ما ذكر وألقى عليه في حادثة نضاه الزام لا تسمع دعواه بعده فيها  
بدون وجه كاثبات ناقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقيقة من مدة تزيد  
على أربعين سنة ولم ينازعها أحدها تلك المدة والآن ادعى رجل أجنبي أن الرقيق  
المذكور يملكه بطريق الأرض عن مورثه ويريد أخذه من واضع اليد فأنكر المدعى  
عليه دعواه والحال أن مورث المدعى كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينازع ولم يمنع من مانع شرعي عن الدعوى تلك  
المدة فهل لو الحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدهم في تلك المدة حيث

أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة  
فأكثر مع مشاهدته تصرف واضع اليد وحضوره بلامانع شرعي مانع من سماع دعواه  
فلا تسمع دعوى وارثه إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الأرض عن مورثه مدة تزيد على أربعين  
سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة والآن ادعى رجل  
أجنبي أنه يملك فيها الثلث بطريق الأرض عن أبيه فأنكر واضع اليد دعواه وجردها  
والحال أن مورث المدعى المذكور كان حاضرا ومشاهد التصرف مورث واضع اليد مدة  
تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع من مانع شرعي في المدة

المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكور (أجاب) نعم لا تسمع دعواه  
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار ويخضع لأرض  
عن مورثه تزيد على عشرين سنة ويتصرف في ذلك التصرفات الشرعية ثم بعد  
ذلك ادعى الآخر رجل من واضع اليد أنه يستحق الدار والخصم بطريق لأرض عن عمته

فانكر واضح اليه دعواه ووجدها والحال ان حجة كانت حاضرة في البلد وشاهدة  
لتصرف واضح اليه مدته تز يدعى ثمانية عشرة سنة وهي ساكتة من غير مانع شرعي  
يمنعها من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مدته في هذه المدة حيث  
أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المدكور ان كان الوا  
ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في ابني عمي كان دارا بالميراث على  
ابوهم ما منده عشر بن سنة وزيادة بعد أن وضع أبواهما ايديهما عليه امة تز يدعى  
عشر بن سنة أيضا مع التصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى من غير منازع لهما ولا  
لابويهما فيها تلك المدة والآن تدعى امرأتان بان الدار ملك لهما عن أميها والحال  
ان أميها كانت اموجودتين بالبلد وشاهدتين لتصرف أبويهما مع سكوتهم ما وعدم  
منازعتهم ما ولم يكن هناك مانع يمنعهم من التداخي فانكر ابنا الم دعواهما فهل  
لا يجب بار لذلك ولا تسمع دعواهما بعد مدته تلك المدة وتنعان من منازعة الورثة فيما  
تركه أبواهما لهما (أجاب) نعم لا تسمع دعوى امرأتين المدكورتين اذا تحقق ما هو  
مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نخل ادعى عليه رجل  
اخر انه يملك النخل عن جده من قبل الاب ويريد أخذه منه فادعى واضح اليه ان مورثه  
اشترى من جد المدعى من خمس وعشرين سنة فطلب منه نائب القاضى بيينة تثبت دعواه  
الشراء فحجز عنها فهل والحال هذه اذا لم يثبت واضح اليه دعواه الشراء بالبيينة الشرعية  
لا عبرة بدعواه ويجب عليه تسليم النخل للمدعى المذكور حيث اعترف له باصل الملك  
(أجاب) نعم يؤمر بتسليم ما ذكر اذا اعترف باصل الملك لمورث المدعى وبوراثته له ولم يثبت  
انتقاله اليه بناقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على مكان تلقاه  
عن ابيه يتصرف فيه تصرف الملاك في أملا كهابا بالهدم والبناء وغير ذلك وكان أبوه من  
قبله يتصرف فيه بالهدم والبناء وغير ذلك من غير منزع لهما مدة خمس وثلاثين سنة  
والآن ادعى عليه جماعة بان المكان المذكور ملكهم عن أبيهم والحال ان أباهم كان  
حاضرا ومشاهدا لتصرف مورث المدعى عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع  
يمنعه من الدعوى مدته تز يدعى خمس عشرة سنة فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى على  
الورثة كما لا تسمع على المورث أن لو كان حيا (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى  
خمس عشرة سنة فأكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف مورث واضح اليه من غير مانع  
شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث  
يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار عن سلفه مدة  
تز يدعى ثلاثين سنة ادعى عليه جماعة بان لهم فيه حقا عن مورثهم فانكر دعواهم  
والحال ان مورثهم كان حاضرا موجودا مشاهدا لتصرف واضح اليه ولم يلقى العقار  
عنه أكثر من ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع فهل لا تسمع

١٢٧٢ ٢٠

١٢٧٢ ٢٠

د. حجة

١٢٧٢ ٥

١٢٢٣ ١



دهواهم والمحال هذه حيث أقام واضع اليد سنة على وضع يده ويد من تلقى العقار منه  
المدة المذكورة مع مشاهدتهم ومشايدهم ورثتهم للتصرف المذکور وسكوتهم وسكوت  
مورثهم من قبلهم المدة المذكورة ولم يدعوا ولم ينازعوا من غير مانع شرعي يمنعهم من  
ذلك (أجاب) نعم لا تسمع دهواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املا كهـ  
بالمدم والبناء لنفسه مدة خمس وثلاثين سنة والا ن ادعى جماعة انهم املكهم بالارث  
عن أبيهم والمحل ان أباهم كان حاضرا ومشاهد التصرف واضع اليد ثمانى عشرة  
سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع والمسدون الا ن مشاهدون للتصرف سبع عشرة  
سنة والسكل سكوت لم يدعوا ولم ينزعوا تلك المدة من غير مانع يمنعهم عن الدعوى  
فهل والمحال هذه لا تسمع دهواهم (أجاب) نعم لا تسمع دهواهم اذا كان الخصم  
منكر او المحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض  
بنخيلها بالشر من آخر مات من مدة تزيد على عشر سنين سنة وهو يتصرف فيه  
تصرف المالك في املا كهـ المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع ثم بعد ذلك باعه  
آخر ووضع يده عليه وصار يتصرف فيه التصرف المذکور ونحو ست عشرة سنة  
والا ن ادعى عليه جماعة بان الارض والفصل ملك مورثهم فانكر دهواهم والمحال  
ان مورثهم كان حاضرا موجودا مشاهدا لتصرف واضع اليد الاول وبيعته لذلك  
ولو ضح يد الثاني واتصرف فيه أكثر المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من  
غير مانع شرعي فهل لا تسمع دهواهم والمحال ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دهواهم  
ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على  
فصل عن أصله باعه لآخر ووضع الا تخريده عليه وصار ينتفع به ويتصرف فيه  
تصرف المالك في املا كهـ او يدفع خراج له جهة الديوان مدة نحو ثلاثين سنة والا ن ادعى  
عليه جماعة بان لهم حقا في الفصل بالارث عن أمهم فانكر واضع اليد دهواهم والمحال  
ان أمهم كانت حاضرة في البلاد ومثاهدة لتصرف البائع فيه ولو واضع اليد عليه الا ن  
مدة ثلاثين سنة وهى ساكت لم تدع ولم تنزع من غير مانع شرعي يمنعها من ذلك فهل  
لا تسمع دهواهم (أجاب) نعم لا تسمع دهواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال  
سنة الله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض بنخيلها بالشر من أبيه  
جماعة بان لهم فيها حقا بالميراث عن جدتهم أبي أبيهم فانكر دهواهم والمحال  
ان جدتهم كان حاضرا موجودا مع أبي المدعى عليه في بلد واحد ومشاهد التصرف فيه  
مدة تزيد على أربعين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي وكذلك أبو  
المدعين شاهد المدعى عليه وأباه وكل من هم حاضرون في بلد واحد وهم يتصرفون في الفصل  
المذکور أكثر من خمس عشرة سنة وأبوا المدعين ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع

١١

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢١

١٧٢

شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور  
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات منذ سبع سنين عن وريثة وترك ما يورث  
عنه شرعا من النخل بعد أن وضع يده عليه مدة تسع عشرة سنة والا أن يدعى رجل  
بالنخل المدكوره عن أبيه في نكح الوريثة دعواه والحال ان أباه كان موجودا في البلد  
ومشاهدا لتصرف مورثهم تلك المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك  
مانع شرعى يمنع من الدعوى فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة

وعينهم من اذاعة الدية فيما تركه له مورثهم اذا تحقق ما ذكره الوجه الشرعى (أجاب)  
نعم يمنع من ذلك والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة واضعين أيديهم على  
مكان بالارث عن مورثهم مدة تزيد على عشرين سنة من غير معارض ولا منازع والا أن  
يدعى دائرهم - اذاعة بان لهم حقاقيه عن مورثهم فانكروا دعواهم والحال ان مورثهم  
كان حاضرا موجودا شاهدا لتصرفهم ولم تصرف مورثهم مدة عشرين سنة وهو ساكت  
لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) اذا تحقق ما ذكر

بالسؤال لا تسمع دعواهم والاسمعت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار  
بالميراث عن أبيه من مدة تزيد على خمسين سنة ادعى عليه رجل بان له حقاقيه عن أبيه  
والحال ان أباه كان حاضرا موجودا شاهدا لتصرف مورث واضح اليد مدة تزيد على  
عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه  
(أجاب) ساكت المورث هو الدعوى خمس عشرة سنة فاقترع حضوره ومشاهدته  
تصرف مورث واضح اليد من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه ولا تسمع دعوى وارثه  
اذما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك

أمتين رقية تين له وهبهما وما كهما الزوجته وهو في حال صحته وسلامته وقبلت الزوجة  
الموهوب فاذلك وصارتهما بنفسها ووضعتهما عليها ما وصارت تتصرف فيهما بانوار  
التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم ازعها فاقبها أحد المدة المذكورة

والا ادعى أخو الزوج المدكوره بعد موتها المتوفاة بعد موت الواهب بانها تملك  
الامتين المدكورتين ويريد اخذهما من الموهوب لها بطريق الارث عن ابيها فانكرت  
الزوجة الموهوب لها دعواه والحال ان امه كانت حاضرة موجودة في البلد ومشاهدة  
تصرف اشراء الموهوب له المدكورتين بعد مضي خمس عشرة سنة وهي ساكتة لم تدع ولم  
ينزع ولم يمنعها من شرعى من ذلك تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى

المدكوره مدعى تلك المدة يثبت انكرت دعواه وكان المدعى أيضا حاضرا في البلد  
المدة المذكورة (أجاب) ساكت المورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاقترع حضوره  
ومشاهدته تصرف واضح اليد من غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا  
تسمع دعوى وارثه اذما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل)

في أربعة أخوة يملكون نخلاً بالميراث عن أبيهم مدة تزيد على عشر من سنة بعد ان وضع  
 الاب يده عليه مدة نحو خمس عشرة سنة من غير منازع لهم ولا لأبيهم فيه تلك المدة والآن  
 يدعي رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بان له حقا فيه عن أمه فانكر الورثة دعواه  
 والحال ان أمه كانت موجودة في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واضع اليد عليه  
 المدة المذكورة وهي سبعة عشر سنة لم يدع ولم تنازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعهم من  
 التماسه في رجل والحال هذه لا تسع دعوى المدعي بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة  
 الورثة فيمات تركه لهم مورثهم اذا تحقق ما ذكره بالخرق الشرعي (أجاب) نعم لا تسع  
 دعوى المدعي المذكور ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 واضع يده على دار من مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء هذه  
 المدة ثم بعد ذلك قام الآن رجل ادعى على واضع اليد بان الدار المذكورة مودعة عنده  
 من مورثه فانكر واضع اليد ادعى الدار المذكورة دعواه والحال ان مورث المدعي حاضر  
 في البلد ومشاهد لتصرف واضع اليد تلك المدة لم يدع ولم ينازع ولم يمنع مانع شرعي فهل  
 والحال هذه لا تسع دعواه المذكورة ويمنع من معارضة واضع اليد حيث الحال ما ذكر  
 (أجاب) اذا لم يكن واضع اليد قريبا اصل المورث المدعي وقد ترك المورث الدعوى  
 خمس عشرة سنة فما كثر حضوره في البلد ومشاهدة تصرف واضع اليد من غير عذر  
 شرعي لا تسع دعواه ان لو ادعى بعد ذلك فلا تسع دعوى وارائه اذا ثبت في حق  
 المورث يثبت في حق اوارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلعها  
 بالشرا من أخوه وهو ينفق بها ويتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهاتين اثنتين  
 وعشرين سنة والآن ادعت عليه امرأة بان لها فيها حقا وترى يأخذ من واضع اليد  
 عليها فانكر دعواها والحال انها حاضرة موجودة مع في بلدة واحدة ومشاهدة لتصرفه  
 فيها المدة المذكورة وهي سبعة عشر سنة لم يدع ولم تنازع من غير مانع شرعي فهل لا تسع  
 دعواها (أجاب) لا تسع الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والتوقف  
 ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين باع وترك  
 ما يورثه شرعا من نس وعمار وغير ذلك فوضع الاخوة المذكورون أيدهم على  
 ذلك مدة ثم سافر أحدهم فوق سبعة أشهر الى جهة وولكل ابنه البايع في آخر نصيبه  
 تركه أبوه من يد الآخر المذكور بن وباعه وسوء حال المدعي الحاضر انهم يطالبون  
 ذلك فادعى البايع ان له نصيبه من تركته أبيه بهما فانكر الابن دعواه فما فهل اذا لم  
 يثبت العبدان المذكوران دعواهما بأبنته انتم عينية لا بدعوى مدعيهم الفخر دة عن  
 الاثبات الشرعية ويجب بران عن دفع دعوى اخيه لا بد المدة المذكورة من تركه أبيه اذا  
 كانت وكالته ثابتة بالوجه الشرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي له عجز دعواه بدون  
 اتباع بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على مكان عن أبيه

١١٧٢

٥

١٢٧٢

٦

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٦

مدة تز يد على ثلاثين سنة ادعى عليه بجاهة بان لهم حصه في الدار المذ كورقة من مورثهم  
فانكر واضع اليد دعواهم والحال ان مورث المدعى كان حاضرا وموجودا في البلد  
ومشاهدا لتصرف مورث واضع اليد أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم  
ينازع ولم يمنع من المدة المذ كورقة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة  
المذ كورين (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دور ونخل تلقاها عن أبيه وهو يتصرف  
فيما تصرف الملاك في أملا كها بالهـ دم والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها  
مدة تز يد على أو بعير سنة والآن ادعى عليه رجل بان له حقا فيها عن أبيه فانكر المدعى  
عليه دعواه فهل اذا كان والد المدعى حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد مدة تز يد على  
ثلاثين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع يمنعه من الدعوى لا تسمع  
دعوى المدعى كما لا تسمع دعوى والده أن لو كان حيا (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل  
المذ كوران كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما  
بستان فخل مناصفة على سبيل الشراكة ومكثا كذا ما كان ثماره مدة تز يد عن خمس  
عشرة سنة ثم مات أحدهما الشريك وخلف ولده عاش نحو ثلاثين سنة يقاسم شريك أبيه  
ثم مات الولد وخلف ولده عاش يقاسم شريك أبيه خمس عشرة سنة أيضا ثم مات ذلك  
الشريك وخلف ولده فطلب هذا الولد حقه من شريك أبيه فذمه مدهيا بان نصف ذلك  
النخل كن ارتنه والدك من جدى وليس ملكا والدك فهل لا تسمع دعوى مدعى  
الرهن لكون البستان مكث تحت يد أبي طالب الحق مدة تز يد على ستين سنة والحال  
انه منكر للرهن ولم ينازعه مدعى الرهن ولا والده ولا جده في تلك المدة ويقسم بينهما  
مناصفة كما كان عليه والده خمس عشرة سنة (أجاب) رهن المشاع غير صحيح ولا يوجب  
حق الحبس اذا لم يكن سابقا على الدين على ما حرره في تنقيح الحسام دية فيكون كل من  
الراهن ووارثه متمسكا بالدعوى والمطالبة وقد صرحوا بان سكوت المورث الاصل عن  
الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته التصرف وتمكنه بلا عذر شرعى  
مانع له من سماع دعواه مع الانكار فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق  
المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن  
أبيهم مدة تز يد على خمسين سنة بعد ان وضع الاب يده عليها مدة تز يد على عشرين سنة  
من غير منازع لهم ولا لا يقيم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف  
الورثة بان له حقا فيها عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كان موجودا  
في البلد ومشاهدا لتصرف أبيهم مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن  
هناك مانع شرعى يمنعه من التدعى فهل لا يحاسب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه  
المدة ويمنع من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعى (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٣

٨٢/٣

١٣



المدعى من الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته التصرف كما هو  
 مذکور ولا تسمع دعوى المدعى مع انكار الخصم والاسمعت والله تعالى أعلم (سئل) في  
 جماعة واضعين أيديهم على عذارى تلوونهن اصولهم بالميراث الشرعى وهم يتصرفون  
 فيه تصرف الملاك في أملا كهامدة تزيد على أربعين سنة من غير معارض ولا منازع  
 ادعى عليهم جماعة بان لهم فيه حق من مورثهم فأنكروا واضعو اليد دعواهم والمحال  
 ان مورث المدعى كان حاضرا ومشاهدا لتصرف مورث المدعى عليهم مدة تزيد على  
 عشر بن سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى يمنعهم من ذلك فهل لا تسمع  
 دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار عن مورثه وهو يتصرف فيه تصرف الملاك في  
 أملا كههم مدة تزيد على عشر بن سنة ولم ينازعه فيه أحد ولا أن ادعى رجل انه يملك  
 حصة فيه بطريق الارث عن امه فأنكروا واضعو اليد دعواهم والمحال ان ام المدعى المذکور  
 مشاهدة لتصرف واضع اليد المذکور مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي مقبلة  
 في البلد لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعى من الدعوى والطلب المدة المذکورة  
 فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور اذا تحقق ما هو مذکور بالوجه  
 الشرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذکورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دار بالميراث عن أبيه مدة تزيد على عشر بن سنة بعد  
 ان وضع أبوه يده عليهم مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازع له ولا لغيره في تلك المدة  
 ولا تزيد على رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حقا فيهم ساعن مورثه فأنكر  
 الوارث دعواهم والمحال ان مورث المدعى كان موجودا في البلد ومشاهد التصرف أبيه  
 مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعهم من التدعى  
 فهل لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه  
 له مورثه بدون وجه شرعى (أجاب) حيث ترك مورث المدعى دعواهم بملك الدار مدة تزيد  
 على ثلاثين سنة مع وجوده في البلد ومشاهدته لتصرف من غير مانع شرعى كما هو مذکور  
 لا تسمع دعوى وارثه من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخل من  
 مدة تزيد على ثمانية وعشرين سنة وهو واضع يده عليه يتصرف فيه ويدفع ما عليه  
 من المال لجهة الديوان تلك المدة قام الآن جماعة يدعون على واضع اليد بان النخل  
 المذکور ملك لهم عن مورثهم فأنكر المدعى عليه دعواهم والمحال ان مورث المدعى  
 مقيم في البلد ومشاهد لتصرف واضع اليد المذکور مدة تزيد على أربع وعشرين  
 سنة لم يدع ولم ينازع ولم يمنع مانع شرعى من الدعوى المدة المذکورة فهل والمحال هذه  
 لا تسمع دعوى الجماعة المذکورة ويمنعون من معارضة واضع اليد (أجاب) نعم  
 لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧٣

١٦

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

١٧

سنة ٢١

١٢٧٢ ٢١

سفر

١٢٧٣ ١

١٢٧٣ ١

واضع يده على دار بطريق الارث عن مورثه من مدة تز يدعى خمس وعشر من سنة وهو  
يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينزعها أحد فيها المدة المذكورة والآن  
ادعى رجل قريب له كان مشاهدا للتصرف واضع اليد المدة المذكورة بان له حصته في  
الدار المذكورة عن مورثه فانه ~~ذكر~~ واضع اليد دعواه والمحال ان مورثه كان مشاهدا  
لتصرف مورث واضع اليد مدة خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع  
شرعي عن الدعوى تلك المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذكورة اذا تحقق  
ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر من  
حضوره ومشاهدته التصرف بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى من  
تلقى الملك عنه بطريق الارث اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار من مدة خمس عشرة سنة وزيادته وهو يتصرف فيها  
تصرف الملاك في أملا كهابالهدم والبناء وغير ذلك من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك  
المدة والآن ادعت عليه امرأتان بان لهما حقا فيها بمجرد وثيقة منذ سبعين سنة ماتت  
بينهما مكتوب فيها ان احدا جادا المدعىتين تزوج بكر من احدي جدات المدعى عليه  
واصدقاها ستة عشر ذراعا ونصف ذراع من الدار المذكورة ويريدان أن يدفع امهر المثل  
ويأخذوا الستة عشر ذراعا ونصف ذراعا في الدار المذكورة فانه كذا المدعى عليه دعواه فما فهل اذا  
كان مورث المدعيتين حاضر او مشاهدا للتصرف مورث المدعى عليه مدة تز يدعى  
عشر من سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع يمنعه من الدعوى تلك  
المدة لا تسمع دعوى المدعيتين كما لا تسمع دعوى مورثهما لو كان حيا (أجاب) الدعوى  
على الوجه المأثور بالسؤال غير مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
عقارا ونحلا بالميراث عن ابيه مدة تز يدعى خمس وعشر من سنة بعد ان وضع ابوه يده عليه  
مدة تز يدعى أربعين سنة من غير منازع له ولا لبيه تلك المدة والآن يدعى رجل من  
المشاهدين لتصرفه بان له فيها حقا عن مورثه فانه كذا الوارث دعواه والمحال ان مورث  
ذلك المدعى كان موجودا في البلد ومشاهدا للتصرف أبي المدعى عليه مدة وضع يده وهو  
ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل والمحال هذه  
لا يجاب ذلك المدعى لدعيته ولا تسمع منه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الابن  
المذكور فيما تركه له ابوه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)  
سكوت مورث المدعى وتوكله للدعوى خمس عشرة سنة فاكثر من حضوره ومشاهدته  
تصرف الغير من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت  
في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث نخلا عن ابن  
عمه واستولى عليه مدة تز يدعى خمس عشرة سنة ثم ادعى عليه ابن أخيه المتوفى قبل  
موت ابن العم المورث المذكور ان له نصف النخل المذكور متعللا بانه كان لبيه وعمه هذا

بميازته - ما وينكر استحقاق مورث عمه والحال ان مورث عمه ورثه عن ابيه واستولى عليه حال حياته افي المدعى مدته تزيد على خمس عشرة سنة أيضا وهو يتصرف فيه تصرف المالك في أملا كهامع مشاهد - مدة افي المدعى وعدم معارضته له مدة حياته بلا مانع واستمر واضع عايد عليه أيضا بعد موت ابي المدعى المذ كور مدة وبعد موته انتقل الى ابن عمه وهو هذا الرجل المدعى عليه بطريق الارث فهل والحال هذه لا تسمع دعوى ابن الاخ المذ كورو يمنع من معارضة عمه ولا يعتبر تعلقه (أجاب) سكوت مورث المدعى وتركه الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مشاهدته تصرف غيره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء والسكنى من غير منازعة له فيها مدة تزيد على عشرين سنة والآن شخص يدعي ان له حق في الدار المذ كورة فانكر واضع اليد دعواه والحال انه مشاهد لتصرفات واضع اليد من غير منازعة منه في المدة المذ كورة فهل لا تسمع دعواه وحينئذ فالحق في تلك الدار لواضع اليد (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في سبعة اخوة واضعين أيديهم على قطعة أرض بها بئر ونخل عن والدهم وهم يتصرفون فيها مدة تزيد على خمس عشرة سنة بالغرس والرعي والاستغلال ثم ادعى عليهم رجل ان بان الارض مع بئرها ونخلها ملكا له ما والاخوة المذ كورون يحددون ذلك والحال ان المدعين حاضرون بالبلد ومشاهد ان تصرفوا على اليد تلك المدة ولم يحصل منهم منازعة ولا معارضة لهم ولم ينعهم من ذلك مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهما (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي كما صرح في شرح العلاءي بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض مملوكة له وبها ساقية مدة تزيد على عشرين سنة متاقيا لها عن ابيه ثم ادعى عليه رجل انه يستحق الارض عن مورثه والحال ان مورثه كان حاضرا مشاهدا للتصرف واضع اليد ومورثه مدة تزيد على خمس عشرة سنة مع تمسكه ولم يعارضه بلا مانع له من الدعوى فانكر دعواه فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذ كورو يمنع من معارضة المدعى عليه (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فكثير من غير عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت ادعوا على وارث ميت آخر بان لمورثهم دين على مورث المدعى عليه من مدة تزيد على عشرين سنة على ما بين بوثيقة مذ كور فيها الدين المذ كور فانكر المدعى عليه دعواهم والحال ان مورث المدعين كان مقبلا بمورث المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة من بعد نازيعة المذ كورة ولم يدع ولم ينازع ولم ينعهم من الدعوى مانع شرعي

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٢

فهل لا تسمع دعواهم بالدين المذکور حيث الحال ماذکر (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع ما هو مسطور لسكوت المورث عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة مع تمكنه منها كما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فخل مدة تزيد على عشرين سنة مات عن ابن له فوضع الابن يده على الفخل وصار يتصرف فيه مدة خمس عشرة سنة من غير ما رضى له فادعى عليه الا أن رجل ان الفخل ملك والدته وانه يستحقه بطريق الارث عنها فانكر واصل اليد دعواه فهل اذا كانت والد المدعى المذکور حاضرة في البلد مشاهدة لتصرف مورث واصل اليد العشرين سنة المذکور كورة لا تسمع دعوى ولدها حيث لم تدع هي ولم تعارض ولم تنزع ولم يمنعهما من ذلك مانع شرعي ويكون الحق في الفخل لواصل اليد (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جانب فخل بابعه لا تخر بثمن معلوم وقبضه منه وكتب له بذلك حجة على يد قاض ثم وضع يده المشتري على الفخل وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ست عشرة سنة ثم مات البائع بعد وضع يد المشتري على الفخل تلك المدة فادعى الا أن رجل ان الفخل حقه والحال ان المدعى المذکور حاضر ومشاهد لتصرف البائع في الفخل قبل بيعه ومشاهد أيضا لتصرف المشتري تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه بعدمضي هذه المدة اذا تحقق ما هو مسطور (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيها التصرفات الشرعية المدة المذکور والآن ادعى عليه رجل بأنه يملك الدار المذکور كورة بطريق الارث عن أمه فانه كره واصل اليد دعواه والحال ان أمه كانت مشاهدة لتصرف واصل اليد المذکور مدة عشرين سنة وهي مقيمة في البلد ساكنة لم تدع ولم تنزع ولم يمنعهما مانع شرعي عن الدعوى والطالب المدة المذکور كورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور كور بعدمضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور كور اذا ثبت ما هو مسطور بهذا السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية أمبرية مع ساقية فيها وبعض فخل وهو يزرعها ويدفع خراجها ويتصرف فيها تصرف الملاك في أملا كما مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة من غير منازع ولا مدافع له فيها تلك المدة والآن ادعت عليه امرأة بان لها حق فيها بالارث من مورثها فانكر المدعى عليه دعواها فهل اذا كان مورثها حاضرا ومشاهدا لتصرف مورث المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكن لم يدع ولم ينزع بدون مانع شرعي يمنعه من الدعوى لا تسمع دعوى المرأة المذکور كورة ولا يثبتها (أجاب) نعم لا تسمع دعواها ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فخل بالشراء الشرعي من مالك وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات



الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم ينافعه أحد فيه تلك المدة والآتي  
ادعى عليه ابن أخ البائع بأنه يملك النخل المذکور بطريق الارث عن أبيه فأنكر ووضح  
اليه بدعواه فهل اذا لم يثبت ابن الاخ المذکور بدعواه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه  
المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من منازعة الرجل المذکور في ذلك بدون وجه شرعي  
(أجاب) نعم لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
واضح يده على أرض بها نخل بطريق الارث عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة وهو  
يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات المذكورة والآتي ادعى امرأته على واضح اليد  
انها تستحق الارض والنخل المذکورين بطريق الارث عن أبيه فأنكر ووضح اليه  
دعواه وحدها والمحال ان والد المدعية المذكورة كان مشاهدا لتصرف مورث واضح  
اليه بالمدعى وهو ساكت لم يدع ولم ينافعه ما منع شرعي عن الدعوى والطلب مدة  
تزيد على خمس عشرة سنة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعد مضي  
تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما هو مפור بالسؤال والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك ساقية بالميراث عن أبيه مدة تزيد على سبع عشرة سنة بمد أن وضع  
أبوه يده عليها مدة تزيد على ثمانين سنة من غير منازع له ولا لغيره فيها تلك المدة  
والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له فيها حق من مورثه فأنكر  
الوارث فدعواه والمحال ان مورث المدعى كان موجودا بالمدعى ومشاهدا لتصرف أبيه مدة  
وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينافعه ما منع شرعي عنه من التداعى  
فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما  
ترك له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تحقق سكوت المورث عن الدعوى  
بما ذكر على واضح اليه مدعى حضوره ومشاهدته لتصرفه خمس عشرة سنة فما كثر من غير  
مانع شرعي عنه من الدعوى لا تسمع دعوى وارثه من بعده اذ هو ممنوع والمحال هذه من  
سماع دعواه وما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في  
جماعة واضحة أيديهم على دار بطريق الارث عن مورثهم من مدة تزيد على عشرين  
سنة وهم يتصرفون في تلك الدار بالمدم والبناء وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية  
ولم ينافعه أحد فيها تلك المدة والآتي ادعى جماعة أجنبية ان لهم حقا في تلك  
الدار بطريق الارث عن مورثهم فأنكر ووضح اليه مدعى اهل دارهم وحدها والمحال ان  
مورث المدعين كان حاضرا بالمدعى ومشاهدا لتصرف مورث واضح اليه مدعى تزيد على  
خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينافعه ما منع شرعي من التداعى تلك  
المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة بعد مضي تلك المدة  
حيث أنكر المدعى عليهم دعواهم وحدها (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم اذا تحقق  
ما هو مפור بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض

١٢٧٣

٢٨

ربيع الأول

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٧

زراعة اميرية مغروسة فيها نخل من مدة تزيد على عشر من سنة وهو يتصرف في ذلك بأنواع  
التصرفات الشرعية فادعى الآن رجل على واضح اليد بانه يملك ذلك النخل بطريق  
الارث عن مورثه فانكر واضح اليد دعواه والحال ان مورث المدعى المذکور كان  
حاضرا ومشاهدا التصرف واضح اليد المذکور مدة تزيد على خمس عشرة سنة لم يدع ولم  
يطالب ولم ينازع ولم يكن له مانع شرعي من الدعوى المذكرة كورة فهل والحال هذه  
لا تسمع دعوى المدعى المذکور لعدم مضي تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال  
ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واثلاث فاشترى الذكور  
بعد موت والدهم دارا من ماله م وكتب بذلك حجة من قاضي ناحيتهم وصاروا واضعين  
أيديهم عليه بمدة من السنين وبعد ذلك ادعت الاناث ان الدار المذكرة ميراث عن  
أبيهم فانكر الدكور دعواهن فهل اذا لم تثبت الاناث ان الدار ميراث عن أبيهن يمنع  
من منازعة اخوتهن فيها (أجاب) اذا كانت اليد على تلك الدار المذكرة كورة للذكور  
خاصة فالقول لهم في ذلك وعلى الاناث اثبات ما ادعيه بوجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث عن أبيهم مدة تزيد على عشرين سنة بعد ان وضع  
أبوهم يده عليه مدة تزيد على عشر من سنة أيضا من غير منازع لهم ولا لأبيهم فيه تلك  
المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة وتصرف أبيهم بان له فيه حصة من  
عنه فانكر الورثة دعواه والحال ان همه كان موجودا في البالد ومشاهدا التصرف أبيهم  
مدة وضع يده عليه ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعى فهل  
والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه  
مورثهم لهم اذ اتفقوا ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعواه والحال  
ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه مدة تزيد على ثلاثين  
سنة بعد أن وضع أبوه يده عليه مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة من غير منازع له ولا لأبيه  
فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حصة في ما عن جده  
متعللا بورقة قديمة بيده مقطوعة الثبوت فانكر الوارث دعواه والحال ان مورث المدعى  
كان موجودا بالبالد ومشاهدا التصرف أبيه بالهدم والبناء مدة وضع يده وهو ساكت  
لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعى فهل لا يجب لذلك ولا تسمع  
دعواه بعدم مضي هذه المدة ولا عبارة بالورقة المذكرة كورة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه  
له مورثه (أجاب) حيث ترك المورث الدعوى بتلك الدار خمس عشرة سنة فاكثرت  
حضوره ومشاهدته تصرفت ورث واضح اليد من غير مانع كما هو مذکور لا تسمع دعوى  
وارثه من بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض زراعية اميرية  
وعلى دار بالميراث عن أبيه مدة تزيد على أربعين سنة بعد أن وضع أبوه يده عليه مدة تزيد  
على أربعين سنة أيضا والآن يدعى امرأه أجنبية من المشاهدين لتصرف الوارث بان لها

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

حقاقيهم ما عن أبيهما فأنكر الوارث دعواها والمحال أن أباهما كان موجودا بالبلد ومشاهدا  
لتصرف أبيه في الدار بالهدم والبناء وفي الأرض بالزراعة مدة وضع يده وهو ساكت لم  
يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي منعه من التداعي فهل لا تجاب تلك المرأة لذلك  
ولا تسمع دعواها بعد مضي هذه المدة وتمنع من المنازعة بدون وجه شرعي (أجاب) نعم  
لا تسمع دعواها بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على ساقية مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يستعملها وحده من غير منزع له  
فيها تلك المدة والآل تريد أخوته منازعتها ومشاركتها فيها والمحال أنهما لم تكن من  
متروكات أبيهم فأنكر دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم الشراكة فيها لا يجابون لذلك ولا  
عبارة بدعواهم المجردة عن الإثبات ويمنعون من منازعتها فيها بدون وجه شرعي (أجاب)  
من المعلوم أنه لا يقضي المدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي على فرض كونها  
مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأضع يده على قطعة أرض أميرية فيها  
ساقية من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة قام الآن جماعة يدعون على وأضع اليدان  
الأرض المذكورة حقهم والساقية ملك لهم عن مورثهم فأنكر دعواهم فهل لا تسمع  
دعواهم في الأرض المذكورة بعد مضي هذه المدة حيث كانوا بالعين مقيمين ومشاهدين  
لتصرف وأضع اليد فيها ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي المدة المذكورة وإذا لم يثبتوا  
ملكهم الساقية عن مورثهم بالوجه الشرعي لا عبرة بها ويمنعون من معارضة وأضع  
اليدين وجه شرعي (أجاب) قد صرح علماؤنا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة  
سنة إلا في الأثر والوقف ووجود عذر شرعي للنهي عن ذلك ومن المعلوم أنه لا يقضي  
المدعى بمجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي على فرض سماعها والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل حائز قطعة أرض مدة أربعين سنة وهو يتصرف فيها تلك المدة  
بالهدم والبناء وأنواع التصرفات الشرعية ثم الآن ادعى جماعة أن تلك القطعة لهم  
ملكها آباؤهم والحال أنهم حاضرون بالبلد وساكتون بغير عذر شرعي وأبو كل منهم  
كان حاضرا ساكتا بلا عذرا أكثر من عشرين سنة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواهم بعد  
هذه المدة حيث كانوا حاضرين وساكتين بغير عذر شرعي (أجاب) حيث تحقق سكوت  
مورثي الجماعة المذكورة من الدعوى المدة المذكورة مع حضورهم من غير عذر شرعي  
لا تسمع دعوى ورثتهم من بعدهم إذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله  
تعالى أعلم (سئل) في نخل مشترك بين جماعة لكل منهم قدر معلوم باع أحدهم نصيبه  
بارضه لرجل آخر واستلم المشتري واستغل ثمره بحضور شركائه وعلمهم بجميع ذلك ثم  
بعد مدة مات المشتري عن ورثة فاقسموا مع باقي الشركاء ونصروا في نصيب مورثهم  
مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ثم ادعى الآن باقي الشركاء على الورثة بأن ما في يديكم  
من النخل إنما كان رهنا عند بائع مورثكم فهو غير مالك له باع وأبرزوا بذلك

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٧

دبيع الاول سنة

١٥٧٣

١٩

١٥٧٣

٢٥

١٥٧٣

٢٥

١٥٧٣

٢٧

دبيع الثاني

١٥٧٣

٤



سند اهل اذا ثبت ما ذكر من التصرف والقسمة وترك الدعوى بالوجه الشرعى وان عهدهم  
 أيضا مشاهد لتصرف البايع أكثر من خمس عشرة سنة ولم ينزع أحدا من المذكورين  
 في شئ من ذلك تلك المدة لا تسمع دعواهم حيث كانت الورثة منكرين دعواهم ولا عبرة  
 بالسند المذكور ويمنعون من معارضةهم بدون وجه شرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم  
 المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والاقتسام اقرار بالملك والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك قطعة أرض بالميراث عن أبيه ووجهه من قديم الزمان يضع فيها زرعها من  
 بزودرة والآن يدعى رجل أجنبي انها ملكه متعللا بان جده كان اشتراها من جد  
 المالك والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بالاستحقاق فانكر رب الأرض دهواه  
 فهل اذا لم يثبت المدعى دهواه بالبينة الشرعية لا يجب اب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن  
 الاثبات ويمنع من منازعة المالك بدون وجه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى  
 لمدعى مجرد دهواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض سماعها والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن أولاد ذكور وزوجة وتترك عقارا فادعت زوجة الميت ان العقار  
 المذكور ملك لها خاصة فانكر أولاد الميت المذكورون دعواها فهل والحال هذه اذا  
 أقام أولاد الميت المذكورون بينة شرعية على ان العقار المذكور ملك لوالدهم يقضى  
 به لهم ويقسم بين جميع ورثة الميت بالفريضة الشرعية ولا عبرة بقول الزوجة المذكورة  
 ودعواها (أجاب) اذا كان ذلك العقار مسكنا للزوجين المذكورين ومات الزوج  
 واحتلفت الزوجة مع ورثته فيه فالقول له او البينة على ورثة الزوج انه لمورثهم المذكورون  
 لانه من المشكل والقول فيه للحى فاذا أقامت ورثة الزوج بينة على انه ملك مورثه  
 يقسم بين سائر ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون  
 بخلاف الميراث عن أبيهم من مدة تزيد على عشرين سنة بعد ان وضع الاب يده عليه أكثر  
 من خمس عشرة سنة من غير منازع لهم ولا لابيهم فيه مدة وضع أيديهم والآن يدعى رجل  
 من المشاهدين لتصرف الورثة بان له فيه حقا عن مورثه فانكر الورثة دهواه والحال ان  
 مورثه كان موجودا بالبلد ومشاهد التصرف مورث الورثة المدة المذكورة وهو ساكت  
 لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه من التداعى فهل والحال هذه لا تسمع  
 دعوى المدعى بعد دضى هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تروى مورثهم لهم اذا  
 تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور حيث تحقق  
 ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى واضع يده على دار مدة تزيد على خمس  
 عشرة سنة بطريق الشراء من شيخ البلد فادعى رجل على واضع اليد المذكور ان الدار  
 المذكورة ملك لمورثه ولم يكن له وارث غيره وأقام بينة شرعية شهوت له بالنسب من  
 مورثه وبالمالك له وانتقاله اليه بالطريق الشرعى وحكم القاضي له بثبوت النسب والمالك  
 فهل والحال هذه ينفذ القضاء المذكور بتلك الدار المذكورة ويحير واضع اليد على

دبيع الاول  
سنة ١٢٧٣

سليمهاله ولا عبرة بوضع يده عليها المدة المذكورة (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من  
سماع دعوى الوارث المذكور وان ثبت الملك والوراثة لمورثه وان تلك الدار آلت اليه  
بطريق التملك منه بالوجه الشرعى يقضى له بذلك والا فلا ويجوز مضى خمس عشرة سنة  
لا يمنع من دعوى الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه منذ  
ثمانى عشرة سنة بعد ان وضع أبوه يده عليه مدة تزد على خمس عشرة سنة من غير منازع  
له ولا لايه فيه تلك المدة والا كان يدعى رجل اجنبى من المشاهدين لتصرفه بان له حقا فيه  
عن ابيه فانكروا وضع اليد دعواه والمحال ان اباه كان موجودا بالبلد ومشاهد التصرف  
ايه مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعه عن  
الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة ويمنع من منازعة  
الوارث المذكور قيمته تركه له مورثه اذا تحقق ما ذكرنا بطريق الشرعى (اجاب)  
سكت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره ومشاهدته  
صرف الغير من غيره مذ شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وادع من بعده  
ذما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
واضع يده على حصة في عقار عن اصوله ادعت عليه امرأة بانها الهسا عن مورثها فانكر  
دعواها والمحال ان مورثها شاهد المدعى عاينه وهو يتصرف فيها تصرف المالك في  
ملا كهامدة سبع وعشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعى فهل  
لا تسمع دعواها (اجاب) نعم لا تسمع دعواها اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا غاب عن بلده فوضع يده عليه فحضر الغائب  
من غيبته وطلب رفع يده عن النخل فامتنع العم من رفع يده عنه وانكر حق ابن اخيه فيه  
فهل اذا اقام ابن الاخ بينة شرعية تشهد على أن النخل حقه وطلب رفع يده عنه يحاب  
لذلك ويقضى له به شرعا ويؤمر بتسليم النخل لما له حقه حيث ثبت الحق لابن أخيه ولا  
يطلب من العم بينة والبينه على المدعى (اجاب) البينة على المدعى الخارج واليدين على  
المنكر فالاذا أثبت ابن الاخ المذكور ملكه النخل بالوجه الشرعى يؤمر واضع  
اليده بتسليمه اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في ارض  
خارجية غير مملوكة ووضع يده عليه ونصرف فيه مدة تزد على أربعين سنة ثم توفي وبعده  
وفاته وضع ابنه يده عليه مدة تزد على عشرين سنة ثم ادعى اناس بعد انقضاء هذه المدة  
ان لهم ارضا في تلك الارض من ماله فادعى المدعى عليهم دعواهم مع ان مورثهم كان  
متاهدا التصرف وصلى اليده سكتت دعوى المدعى تزد على خمس عشرة سنة حتى  
مات وهو لاه المدة سكتت عن الدعوى وهم مشاهدون لا تصرف نحو عشر سنوات  
بعد موت مورثهم فهل لا تسمع دعواهم حيث سكت مورثهم هذه المدة وهم بعده كذلك  
ولم يمنعه من اقيام بالخصوصة وليس الرجل المتصرف صاحب شوكة عليهم

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٥



ولم يترك شيئا ويمنع من منازعة ورثة اولاد دعيه فيما بايديهم يدون وجهه شرعى اذا  
تحقق ما ذكر (اجاب) القول قول اولاد العمين فيما بايديهم انه لهم عن ابويهم عن الجد  
والبينة بينة ابن الابن المذكور حيث كان خارجا فاذا تحقق بطريق شرعى ان اب ابن  
الابن المذكور مات في حياة جده لا يكون له مشاركة اولاد دعيه فيما تركه الجد لا بويهم  
قال الخبير الرملى في جواب سؤال عن نظير هذه المسئلة بعد كلام والاصل في هذا الجنس  
ان الورثة متى اختلفت في موت الاقارب فالبينة بينة من يدعى الارث او الزيادة فيه  
والقول يقرب من ينكر والخارج هو المدعى وذو اليد هو المنكر لان الاول يدعى خلاف  
الآخر والثاني يدعى الظاهر اذا ايد دليل المالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل  
على قطعة ارض مغروسة نخلا تلقاد عن ابيه وصار يتصرف فيها بعد ابيه مدة تزيد  
على عشرين سنة فادعى الآخر رجل من بلدة اخرى انه يملك النخل عن ابيه وان اباه كان  
او دعه عند موته واصل الى يد فانه ذكر واصل اليه دعواه والحال ان والد المدعى كان  
حاضرا بالباد ومشاهدا لتصرف واصل اليه مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهو ساكت  
من غير منازعة ومن غير مانع شرعى عنه عن الدعوى والحال هذه لا تسمع دعوى  
المدعى ولا يثبت به مدعى هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه ووجدها (اجاب)  
سكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكسر ثم مع حضوره ومشاهدته لتصرف  
واصل اليه تصرف المالك من غير منازعة مانع من سماع دعواه حيث لا عذر ولا تسمع  
دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة مات عنها زوجها او ورثت منه اموالا من مصاغ وعقار ومواش ثم تزوجها  
رجل ودخل عليها في بيته اوسكنها فيه وخلف منها اولاد ثم مات عنها وعن اولادها ومن  
غيرها وترك ما يورث عنه في بيته الا آخر الذي لم يسكنها فيه وما كان متروكا عنه في داخل  
بيت سكنه ما سلمت فيه المورثة ثم الا ان اراد بعض ورثته من غير الزوجة المذكورة  
منازعتها فيما في يدها من نكاحها وفراسها ومصاغها ومواشها الكائن ذلك في بيت  
سكنه ما مدعى غير انه لمورثهم وهي تنكر ذلك قائلة ار هذا مالي دخل مورثكم على وهو  
عندي فهل القول قوة في جميع ذلك وفيما يختص به النساء (اجاب) اذا مات احد  
الزوجين واختلف وارثه مع الحي منهم في متاع البيت الصالح لهما فالقول للحي منهما  
بيمينته في ذلك حيث لا بينة للباقي لان العبرة بالمدعى في البدائع وغيرها وحينئذ يكون  
القول في الماشرك الصالح لهما وكذا فيما يختص بالنساء للزوجة المذكورة بيمينتها ما لم  
تقم البينة على خلاف ما ادعت كما هو صريح به والقول في المختص بالرجال لورثة الزوج  
الميت والمراد بالمدعى الخ لهما النكاح والادعة والاواقى والرقى والمواشى والنقود والمنزلة  
والعقار كما في النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل هاجر من بلد بسبب جور الحاكم  
عليه وولده وترك دارا في بلدة فوضع رجلا من اهل البلدة عليه اثم بعد مضي اثم



ثلاث سنين توفي وترك ولده فصار ولده متغربا عن بلده خوفا من الجور خمس سنين ومات  
 عن ولدين صغير بنينهما وبين محل اقامتهما مسافة قصير فكثر وبعد موت ابيهما بعد  
 ثمان سنين اخذا في عسكر الجهادية وصار اقامتهما اثنتين وعشرين سنة وبينهما وبين  
 بلدهما فوق مسافة القصر ايضا ثم بعد رجوعهما من الجهادية توجهوا الى بلدهما وسالا  
 عن دار جددهما فاخبرهما الناس انها تحت يد رجل من اهل البلد فطلبها ما تم فامتنع  
 من تسليمها متعللا بانه وضع يده عليها اربعين سنة بلا منازع فهل والحال ما ذكر اذا  
 اثبت الولدان المذكوران ان الدار المذكورة لهما بطريق الارث عن جددهما تسمع  
 دعواهما وتقبل بينهما ولا يمنع سماع الدعوى طول المدة حيث كان العذر الشرعي  
 موجودا (اجاب) نعم تسمع الدعوى بعد مضي تلك المدة مع الغيبة مدة السفر اذا  
 لا يمكن الدعوى من الغائب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة ارض  
 مملوكة ليست خراجية بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف  
 فيها بانواع التصرفات الشرعية ولم ينازع احد فيها المدة المذكورة والآن ادعى رجل  
 على واصله السد المذكور بانه يملك حصه في الارض المذكورة بطريق الارث عن جدته  
 والحال ان جدته كانت في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واصل اليد مدة تزيد على خمس  
 عشرة سنة وهي ما كتبه لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعي عن الدعوى تلك المدة  
 المسد كورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى المدعي  
 المدة كور بعد مضي تلك المدة حيث أنكر المدعي عليه دعواه ووجدتها (اجاب) نعم  
 لا تسمع دعوى المدعي المدة كور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل اشترى من آخر حجارة بشمن معلوم ومكث عنده تسعة اشهر ثم بعد ذلك ادعى  
 عليه رجل آخر عى يدنايب قاض انه يملك الحجارة المذكورة بطريق الشراء من رجل اجنبي  
 منذ ثلاث سنوات ونهاضعت منه من نحو ستة اشهر فانكر المدعي عليه ذلك فهل  
 والحال هذا اذا لم يثبت المدعي دعواه المالك في الحجارة المذكورة بالبيعة الشرعية لا عبرة  
 بدعواه بدون وجه شرعي ويمنع من معارضة واصل اليد (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى  
 المدع بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل  
 يده على دار عن ابيه مدة تزيد على ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حق عن ابيه  
 ويريد رفع يده عنها فانكر دعواه والحال ان ابا المدعي كان حاضرا موجودا بالبلد  
 مشاهدا لتصرف ابي المدعي عليه فيها أكثر من خمس وعشرين سنة وهو ساكت لم يدع  
 ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه المدة كورة  
 اذا الحق وهو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها وأقرها  
 زوجها على النشوز واختل في امتعة البيت من فرش ونحاس وأثاث البيت فالزوجة  
 تدعى انه ملكها كعوازل و ج يدعى ذلك كمال ولا بيعة لكل منهما ان يكون القول

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١٤

قرله في ذلك (اجاب) اذا اختلف الزوجان حال قيام الذبح كاح أو بعده في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له مع يمينه الا اذا كان كل منهما يفعل أو يدعي ما يصلح لآخر فالقول له لتعارض الظاهرين والقول للزوج في الصالح لهما لان الزوجة وما في يدها في يده والقول لذى اليد بخلاف ما يختص به لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار عن مورثه مدة تزيد على عشر بن سنة ادعى عليه آخربان له فيها حصه عن مورثه فانكر دعواه والمحال ان مورث المدعى كان حاضرا من جود امشاهد التصرف مورث المدعى عليه مدة فحوار بعين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غدير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه

(اجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار ونخل وهو يتصرف في ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعت الان امرأة انها تستحق حصه في الدار والنخل بطريق الارث عن بنتها فانكر المدعى عليه دعواها وحوار المحال ان بنتها كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة لتصرف واضح اليه مدة تزيد على سبع عشرة سنة وهي ساكتة من غدير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنعها عن الدعوى فهل والمحال هو ذلك لا تسمع دعوى المرأة المذكورة بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة كتر مع حضوره ومشاهدته تصرف واضح اليه بلا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق

ارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وعن اولاده القصر ذكورا واناثا وله مال تحت يد زوجته وله اب فادعى الاب ان ابنه الغائب مات في البحر ويريد فسخة تركته ويأخذ من حصه من الميراث عنه فهل والمحال هذه اذا لم يثبت الاب موت ابنه المذكور بالبينه الشرعية لا عبرة بدعواه وبدون وجه شرعى ويمنع من معارضة الزوج في ذلك (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمع عجزه بدعواه وبدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن ابيهم مدة تزيد على خمس عشرة سنة بعد ان وضع الاب يده عليهم مدة تزيد على خمس وعشرين سنة من غير منازع اهل ولا ابيهم فيها تلك المدة والآن يدعى رجل من المشاهدين انصرف الورثة بان له

حقا فيها عن مورثه فانكر الورثة دعواه والمحال ان مورثه كان موجودا في البلد ومشاهدا لتصرف ابيهم بالمدة والمدة واضحة يد وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعى يمنعهم من الادعى فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيها بدريه شرعى (اجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة كتر مع حضوره ومشاهدته تصرف الغير المذكور بلا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث

سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة كتر مع حضوره ومشاهدته تصرف الغير المذكور بلا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث



١٢٧٣

١

حجة واحالها كم السياسة طلب مبلغ الغرامة من الوارث على وجود سند يوثق يثبت دفعهم ثم رجع الجماعة الآن يدعون انهم اشتروا النخل من الميت فهل لا يسمع ذلك منهم بعد ما سبق (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم اذا ثبت بالوجه الشرعي اقرارهم بان ما ذكركم ملك المورث وانه موروث لرجل المذكور عنه بتاريخ سابق على دعوى الشراء من المورث المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض زراعية أميرية قيمها نخل ثلثة اها عن أبيه منذ عشرين سنة وز ياد بعد أن وضع أبوه يده عليها فمضت عشرين سنة وزيادة من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والآن تدعى جماعة من أهل البلد المقيمين فيها المشاهدين للتصرف فيها تلك المدة بان لهم حقا فيها عن قريب لهم مات من قديم الزمان فانكر واضع اليد دعواهم فهل لا يجابون لذلك شرعا ولا تسمع دعواهم بعد مضى هذه المدة ويمنعون من منازعة واضع اليد فيها لاسيما اذا لم تكن مسووعة باسمهم ولا باسم أبيهم (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجوب عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان طاحونة كاملة العدة والآلة أحدهما يملك فيها الربع والاخر يملك ثلاثة ارباع فتركاها وسافرا الى جهة قوف مسافة القصر ومكانها هناك مدة تزيد على خمس وعشرين سنة ثم بعد ذلك حضر المالكان من غيبتهما فوجد ارجلا اجنبيهما من بلدة أخرى واضع يده على الطاحونة يدون وجهه شرعي فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في الطاحونة للرجلين المذكورين بالبينه الشرعية فيجب راضع اليد على تسليمها لهما (أجاب) اذا ثبت الرجلان المذكوران ملكهما الطاحونة المذكور بها بالوجه الشرعي يؤمر راضع اليد بتسليمها لهما حيث لا مانع وانعية فوق مسافة القصر من شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه من مدة تزيد على عشرين سنة بعد أن وضع الاب يده عليها مدة نحو ثلاثين سنة من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والآن تدعى جماعة اجانب من المشاهدين لتصرف الوارث بان لهم حقا فيها عن مورثهم وانكر الوارث دعواهم والحال ان مورثهم كان موجودا في البلد ومشاهدا للتصرف أبيه هذه وضع يده بالقدم والبناء وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداخي فهل والحال هذا لا يجابون لذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضى هذه المدة ويمنعون من منازعة الوارث فيما تركه له مورثه يدون وجهه شرعي اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار طاحونة من ابنة اخته بالارث عن أبيه وصار يتصرف فيها بالبناء وغيره مدة تزيد على أربعين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى الآن رجل اجنبي على واضع اليد ان له ملك الدار المذكور عن أبيه ويرفع يده واضع اليد عنها فانكر واضع اليد دعواه والحال ان اباه كان حاضرا بالبلد ومشاهدا للتصرف اليده هذه تزيد على عشرين

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٩



سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعى يمنع عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور بعد مضي هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الرجل المذکور والحال ماذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) فى رجل بينه وبين آخر أخذوا عطاء فى صناعة الصياغة فادعى أحدهما يدين له على صاحبه فأنكر دعواه وجدها جديداً كذا فهل اذا عجز رب الدين عن اثبات ما يدعى به يكون لرب الدين تحليفه بعد الانكار جبراً عليه (أجاب) اذا عجز المدعى عن إقامة بينة على دعواه بعد صحتها وانكار الخصم حلف القاضى المدعى عليه على نفى دعوى خصمه بطلب المدعى فان حلف برئ وان نكل حكم عليه بنكوله كما فى سائر الدعاوى المعتمدة والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة واضعين أيديهم على مكان بالميراث عن مورثهم مدة تسنين ادعى عليهم آخرون بان لهم فيه حصة عن مورثهم فأنكر وادعواهم والحال ان مورثهم كان حاضراً موجوداً ما شاهدت تصرف مورث واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعين مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير منازعة ولا عذر شرعى خمس عشرة سنة ما كثر مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ما ثبت فى حق المورث يثبت فى حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على مكان تلقاء عن أبيه بعد ان وضع والده يده عليه مدة تزيد على عشرين سنة وهو يتصرف فيه هو وولده من غير منازعة ما فيه والآخر ادعى عليه ابن ابى عمه ان له حقه فيه فأنكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالرجعة الشرعى لا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد دون وجهه شرعى (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بغير يق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل له شيار زراعة ميرة من أبيه يتمكن الحياكم في الزمن السابق من مدة تزيد على اربعين سنة مت هذا رجل وستولى عليه اجنبى وتشكى ابن هذا الرجل لآل كتم فاعطاه الحياكم بعضها سمى نبعض قارب رجل أرادوا أخذ حصة منها متعللين بان لهم فيها حق من جدهم وكذا يدعون بان لهم فى عقاره حق من جدهم فأنكر دعواهم والحال ان جدهم كان حاضراً موجوداً ما شاهدت تصرف ابى المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة فى أرض الزراعة والعقار المذکور وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير منازعة ولا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده اذا ما ثبت فى حق المورث يثبت فى حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واضع يده على دار مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف الملاك فى أملا كذا بالهدم والبناء وغير ذلك المدة المذكورة

١٤ ١٢٧٣

١٥ ١٢٧٣

١٦ ١٢٧٣

رجب ٤ ١٢٧٣

٤ ١٢٧٣

من غير منازعة له فيها تلك المدة والآ ن ادعى عليه رجل اجنبي بان له فيها حق عن ابيه  
فانكر واضع اليد دعواه و جحد ها جدا كليا او الحال ان ابا المدعى كان حاضرا ومقيما  
بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع  
ولم ينزع ولم يمنع - ه مانع شرعى من الدعوى والطلب فهل لا تسمح دعوى المدعى بعد  
مضى تلك المدة ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا تسمح  
دعواه اذ اتحقق ما هو سطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مال تحت يد  
رجل عامل فيه خسات العامل عن ورثة فيهم قاصر فادعى رب المال على الورثة بانه اتهم  
مورثهم بصرف مبالغ من ماله في ثمن رقيق مملوك لليت وجد في تركته لم يعلم قدره ويريد  
مطالبة الورثة بذلك وليس جاز ما عبا اتهم به ويريد تخليف الورثة على هذه الدعوى وهم  
منكر ون فهل هذه الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة لا يتوجه بمجرد هاسؤال الخصم  
وتخليفه مع عجز المدعى عن البينة (اجاب) الدعوى على الوجه المسطور غير صحيحة فلا  
يترتب عليه اسؤال الخصم ولا تخليفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على  
ثمن عن اصوله من مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه بانواع التصرفات  
الشرعية ولم ينزعه احد فبسته تلك المدة والآ ن ادعى جماعة على واضع اليد انهم  
يستحقون حصة في الثمن المذكور عن مورثهم فانكر واضع اليد دعواهم وجحدها  
والحال ان مورث الجماعة المذكورين كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد  
مدة خمس عشرة سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع - ه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة  
المذكورة فهل والحال هذه لا تسمح دعواهم (اجاب) سكوت مورث الجماعة  
المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من  
غير عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمح دعوى ورثته من بعده اذ ما ثبت في حق  
المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وقف وقفا ومن جملة  
ثلاثة عشر حائوتا ومصطبة منها اربعة حوايت ومصطبة من الجهة البحرية متلاصقة  
بعضها مع بعض وباقي الحوايت ابوابها شرقية يحصر تلك الاربعة الحوايت والمصطبة  
من الجهة البحرية حدود اربعة احمدا القبلى ينتهى الى حوايت ياتي ذكرها فيه اى في  
كتاب اوقف وهي الحوايت التى ابوابها شرقية والحد البحرى لشارع وفيه الابواب  
والحد الشرقى ينتهى الى شارع مسملوك والحد الغربى ينتهى الى حواصل وسكت  
الواقف عن ذكر بقية احمدا القبلى وهو حائط حاصل هناك جار فى ملك زيد وقدمه صل خلال  
فى الاربعة الحوايت والمصطبة من الجهة البحرية لضعف البناء وقدمه فهـ دمت  
وبقيت خالية من البناء سبع سنوات فاراد الناس اعادةها كما كانت فبعضهم من البناء  
والاصرف بمحائط حاصل زيد المذكور القريب العهد بشراء ذلك المحاصل فهل اذا  
كار بعض الاربعة الحوايت والمصطبة من الجهة البحرية متلاصقة بمحائط حاصل زيد

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٤

قديماء بعضها ملتصقة بجانب حوائط الواقف التي أبوابها شرقية يكون للناظر المصوق  
بمحاط زيدا المذكور أسباب المحاصل لاسيما والبيئة العادلة تشهد بوجود الاربعة  
الحوائط والمصطبة من الجهة البحرية بعضها ملتصقة بمحاط ذلك المحاصل وبعضها  
ملتصق بجانب الحوائط التي أبوابها شرقية المذكورة في الوقفية بوضع اليد عليها المدة  
المديدة والسنين العديدة التي تزيد على خمسين سنة والتصرف فيها بالاجرة والاجارة  
والبناء والعمارة (اجاب) اذا أثبتناظر تلك الحوائط ان تلك الارض المتنازع  
فيها من جلة الوقف الذي هو ناظر عليه بالوجه الشرعى أو أن اليد من قديم الزمان له  
عليها بعد دعواها منها من جلة الوقف لا يكون لرب المحاصل منعه من البناء فيها ما لم يثبت  
انها ملكه بطريق شرعى في صورة اثبات الناظر أن وضع اليد له من القديم اذ حقيقته  
يكون رب المحاصل هو الخارج وناظر الوقف ذا اليد وبينه الخارج في مثله  
مقدمة حيث لا مانع من سماع دعواه والله أعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة  
ارض زراعة غير أمير به عن أمه وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية فادعى  
جماعة على الرجل المذکور بان تلك الارض حقهم والحال انهم كانوا حاضرين ومشاهدين  
لتصرف مورثة واضح اليد المذکور مدة تزيد على ست وثلاثين سنة لم يدعوا ولم ينازعوها  
ولم يطلبوا ولم يكن لهم مانع شرعى يمنعهم من الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم  
بعد تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة اذا كان الواقع ما هو  
عسطور بالسؤال وقد صرحوا بعدم سماع ماضى عليه خمس عشرة سنة الا في الارث  
والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة وتفرقا  
من مدتين عشرين سنة ثم بعد هذه المدة ادعى احدهما لانه كان عليه ديون وطالب من  
اخيه المشاركة في دفعها فذكر اخوه انه لا يعلم ديونا عليه اصلا ولم يعلم بسائر تصرفاته مدة  
اقامتهم مع الاسماء وقد اقيمت عليه دعاوى عند المحاكم الشرعية مما رار ولم يساله في شيء  
من ذلك فهل والحال هذه لا يلزم اخا المذکور ما ادعاه اخوه ولا تقبل دعواه (اجاب)  
لا تسمع الدعوى مع الانكار بعدم ماضى خمس عشرة سنة على فرض صحتها الا في الارث  
والوقف ووجوده شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى ابنته ابنة اللغة الرشيدة  
دارا ودواير ملكها وقبضتها وحازتها القبض والحيازة الشرعية في حال صحتها  
وسلامتها وسكنت فيها مدة مع زوجها ثم بعد ذلك مات زوجها اعانها وعن ورثة آخرين فهل  
اذا تحقق ما ذكره وأراد باقى الورثة ان يجعلوا الدار والدواير تركة عن مورثهم لا يجابون لذلك  
(اجاب) اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في العقار الساكنين فيه فالقول لازوجته  
بيمينها انما لها وعلى ورثة الزوج البينة اذ العقار من قبيل المشترك كما في البحر والقول  
للحي فيه بيمينه كما يستفاد من تنقيح المحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار  
بالارث عن مورثهم واضحعين أيديهم عليها هم ومورثهم من قبلهم مدة تزيد على خمسين

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٠

سنة ادعى عليهم آخرون بان لهم فيها حق من مورثهم فانكر واحد دعواهم والحال ان مورث المدعى كان حاضرا موجودا ومشاهدا التصرف بمورث المدعى عليهم ثم أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه مدة نحو خمسين سنة بعد ان وضع أبوه يده عليهم مدة نحو عشرين سنة من غير منازع له ولا لآبيه فيها تلك المدة والآل تدعى امرأة أجنبية من المشاهدين لتصرف الوارث المذكور بان لها حقا فيها عن مورثها فانكر الوارث دعواها والحال ان مورثها كان موجودا في البلد ومشاهدا التصرف بأي واضح اليد بالهدم والبناء مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التدعى فهل لا تجاب لذلك ولا تسمع دعواها بعدم مضي هذه المدة وتنع من منازعة الوارث المذكور فيما تركه له والده اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواها المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين فادعى الابنان على رجل أجنبي ان مورثهما كان له بعض دين عليه منذ عشرين سنة ويدهما وثيقة بذلك فانكر المدعى عليه دعواهما والحال ان مورثهما كان حاضرا في البلد ومشاهدا للمدعى عليه مدة تترى يدعى سبع عشرة سنة وهو ساكت من غير مطالبة المدعى عليه بالدين ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعدم هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواهما (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار عن أبيه ادعى عليه رجل بان لآمه فيها حصة لا يعرف قدرها ولا سبب ملك أمه لها ولا حدود المدعى به ولا أسماء أربابها فهل لا تسمع دعواه حتى يبين المدعى به مقدارها وحدودها بيان في الجهل بالمدعى به وهل يكتب بذكر بعض الحدود ولا بد من ذكر كلها (أجاب) تسمع الدعوى بالملك المطلق بلا بيان سبب ويشترط في صحته بيان المدعى به وذكر حدوده اذا كان عقارا وكفى ذكر ثلثه من الحدود على خلاف قول زفر وقال لا بد من ذكر الاربعة وعالية الفتوى ولا بد من ذكر اسماء اصحاب الحدود وتعرفهم بما عينهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار تلقاه بطريق الهبة من مورثه وصار يتصرف فيه مدة تسع عشرة سنة فادعى الآل رجل على واضح اليد انه يستحق حصة في العقار المذكور عن مورثه فانكر واضح اليد دعواه والحال ان مورثه كان حاضرا في البلد ومشاهدا التصرف باليد مدة تترى يدعى خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي تلك المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد من واضح اليد ما يفيد اقراره باصل

٢١

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

شعبان

١

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣



الملك لمورث المدعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض تلقاها عن أبيه منذ  
ستين سنة وزيادة وقد غرسها أشجارا منذ ثمانين سنة وهو يتصرف فيها من غير  
منازع له ولا لآبيه فيها تلك المدة والآن يدعى رجل أجنبي من المشاهدين للتصرف فيها  
بأنها وقف فأنكر واضع اليد دعواه والحال أنه لا بينة ولا سند يده يشهد له بذلك فهل  
والحال هذا لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات ويمنع من معارضة الوارث  
فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يقضى للمدعى بمردد دعواه  
على فرض كونها مسموعة بدون إثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
امرأة اشترت دارا من رجل بثمن معلوم من مدة تزيد على خمس عشرة سنة قام الآن أولاد  
عم البائع ينازعون المرأة المذكرة بانهم فيها حق والحال أن أولاد العالم المذكورين  
كانوا حاضرين في مجلس البيع ويعلمون به وهم بالغون ومشاهدون لتصرف المشتري  
المذكرة ولم ينازعوها فيها فهل والحال هذه لا تسمع دعواهم بما ذكر وليس لهم  
منازعتها فيه. ويمنعون من معارضتها إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا باع  
عقارا وابنه وامرأته أو غيرهما من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً أنه ملكه كلاً أو  
بعضاً مشاعاً ومعيناً لا تسمع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على  
دار مدة ثلاثين سنة وهي تتصرف فيها ثم الآن ادعى جماعة على تلك المرأة بأن لهم في  
الدار حقاً بطريق الملك المطلق فأنكرت المرأة دعواهم والحال أن الكل في بلدة  
واحدة وهم مشهودون بجميع ذلك لا تصرف من غير مانع لهم عن الدعوى فهل حيث  
كان الأمر ما هو مسطور تكون دعواهم غير مسموعة بعدمضى هذه المدة ويعمل بوضع  
اليدها لا تصرف المذكرة لأن ترك الدعوى بلا عذر تلك المدة يدل على عدم الحق  
ظاهر أو يدل أيضاً على أن ذلك تلبيس محض (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس  
عشرة سنة إلا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
عن ابن وترك عقاراً وضع أبه يده على العقار المذكرة مدة تزيد على ثلاثين سنة قام  
الآن جماعة يدعون على وضع اليد بالدار العقار ملك لهم بطريق الارث عن مورثهم فأنكر  
المدعى عليه دعواهم والحال أن مورث المدعين كان مشاهداً لا تصرف مورث المدعى  
عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع ممانع شرعي عن  
الدعوى المدة المذكرة كورة وهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعين المذكرة كورين بعدمضى  
تلك المدة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم المذكرة كورة إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على نخل تلقاه بطريق الارث عن أبيه وصار  
يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الآن رجل على واضع اليد أنه يستحق  
حصته في النخل عن أبيه فأنكره واضع اليد دعواه والحال أن أمه كانت حاضرة بالبلد  
ومشاهدة لتصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهي ساكتة من غير منازعة

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

٢٧

ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذا لا تسمع دعوى المدعى بعده  
 هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور  
 ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين كل  
 منهما في مدينة واحدة ما اذا احدهما قطعة ارض له وغرس فيها نخلا وحده وصار واضعا  
 يده على النخل المغروس يتصرف فيه بمفرده مع مشاهد اخيه مدة عشر بن سنة وهو  
 يستغله ويا كل ثمره من غير منازع له فيه تلك المدة ويدفع خراجها لجهة الديوان وبعد ذلك  
 ادعى عليه اخوه بانه غرس معه في النخل وأنه شريكه فأنكر دعواه فترافعا لدى المحاكم  
 الشرعي فطلب منه بيعة تشهد له طبق دعواه ففهم منها وثبت الحق في النخل لواضع اليد ثم  
 بعد ذلك صار واضع اليد واضعا يده على النخل مدة احدى عشرة سنة بعد الدعوى الى ان  
 مات المدعى فادعى ابنه بما ادعاه ابو له ولم يكن معه بيعة تشهد له ايضا على طبق دعواه  
 والحال ان ابيه كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد المدة المذکور اولاً من غير  
 منازعة ولا عذر شرعي وكذلك ولده المذکور فهل لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة  
 واضع اليد واذا ادعى المدعى على ثمر النخل يكون ضامنا له (اجاب) دعوى الاخ  
 المذکور على الوجه المسطور بعدمضى تلك المدة لا تسمع فلا تسمع دعوى ولده من بعده  
 والحال هذه اذا ما ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث وعلى فرض سماعه فلا  
 اعتبار بهما من غير برهان شرعي فيمنع ابن الاخ المذکور من معارضة عمه فيما بيده من  
 النخل المذکور والحال هذه وعليه ضمان ما ادعى عليه من ثمر النخل المذکور والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل له واضع يده على نخل تلقاه بالشر من رجل اجنبي وصار يتصرف  
 فيه مدة تزيد على سبع وثلاثين سنة فادعى الاثنان جماعة من بلدة أخرى على واضع اليد  
 انهم يستحقون النخل المذکور عن أبيهم فأنكر واضع اليد دعواهم والحال ان اباهم كان  
 حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف واضع اليد مدة تزيد على عشرين سنة وهو ساكت من  
 غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والحال هذا لا تسمع دعواهم بعد  
 مضي هذه المدة حيث انكر المدعى عليه دعواهم (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم  
 المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في  
 مدينة واحدة وكسبوا حرفة ليس لاحدهما مال خاص به عن الآخر وبأيديهما مال  
 مشترك بينهما ما عن ابيهما مات أحدهما عن ابن قاصر وعن أخيه المذکور وترك ما يورث  
 عنه شرعاً ثم بعد بلوغ القاصر المذکور رشيد اطلب من عمه ما يخصه من تركته أبيه بالادب  
 الشرعي فأنكر القاصر دعواه وادعى ان ابا له لم يترك شيئاً فترافعا لدى القاضي  
 وطلب من ابن الميت بيعة تثبت دعواه ففهم من الابن المذکور عن اثبات دعواه وحلف القاصر  
 المذکور الى بين الشرعي ثم بعد ذلك بمدة من السنين وجد اب الميت المذکور بيعة تثبت  
 دعواه بما ادعى به ولا مانع من نفي تلك الدعوى الابن المذکور وتقبل بيعة اولا (اجاب)

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

١٨

٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٠

نعم تقبل البينة بدين المدعى عليه عند المأمة وهو الصحيح حيث لا مانع والله تعالى أ  
(سئل) في جماعة يملكون دارا تلقوها بالارث عن أبيهم ووضعوا أيديهم عليها مدة تزيد  
على أربعين سنة وهم يتصرفون فيها بالبناء وغيره ولم يعارضهم في تلك المدة أحد ثم ادعى  
عليهم الآن رجل اجنبي انه له عن مورثه والمحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا  
لتصرفهم فيها مدة تزيد على عشرين سنة لم يدع ولم ينزع ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي  
وهل والمحال هذه لا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة بدون منازعة ومورثه من قبله ويكون  
الحق في الدار الواضي اليد (أجاب نعم لا تسمع دعوى الرجل المذكور اذا تحقق ما هو مسطور  
بالسؤال حيث أنكر ودعواه والله تعالى أعلم) (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث  
عنه شرعا من عقار ومواس وغير ذلك فوضع الابن ابدا أيديهم على تركته أيها وصار  
يتصرفان فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة أربع سنين ثم انعزل أحدهما عن معيشة  
أخيه وصار في معيشة وحده من غير قسمة تركته أبيه ووضع الأخ الآخر يده على نصيبه  
ونصيب أخيه المعزول من تركته أبيه مدة عشرين سنين وصار يتصرف فيها حتى زادت وقت  
والآن أراد الأخ المعزول أخذ ما يخصه من تركته أبيه من يد أخيه ووضح اليد فأنكر دعواه  
متعه لابن ما ذكره من كسبه الخا به فهل والمحال هذه اذا أثبت الأخ الخارج ان بعض  
ما بيد أخيه المذكور من منروكات أبيه يقضى له بنصيبه فيها بالوجه الشرعي ولا عبرة  
بأنكار الأخ دعواه (أجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه متروك عن أب الأخوين  
المذكورين بالوجه الشرعي يكون للأخ الخارج أخذ نصيبه منه بالقرينة الشرعية حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار عن أبيه مدة أربعين سنة وزيادة  
وهو يتصرف فيها هو ووالده من قبله تصرف المالك في أملاكهم من غير منازع ولا مدافع  
له فيها أثبت المدة والآن ادعى عليه جماعة بان لهم حقا فيها عن مورثهم فأنكر ووضح اليد  
دعواهم فهل اذا كان مورثهم حاضرا ومشاهدا لتصرف واصل اليد وهو ساكت لم يدع  
ولم ينزع ولم يمنعهم من الدعوى شرعا عن الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة لا تسمع دعوى  
وارثه كما لا تسمع دعوى المورث لو كان حيا (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم والمحال هذه  
والله تعالى أعلم (سئل) في ولد لبعضهم صغارا والبعض كبارا مات أمهم عنهم وعن أبيهم  
ومضى على موتها خمس عشرة سنة وبلغ الصغار رشدهم فهل والمحال هذه اذا ادعوا على  
أبيهم يارث أمهم تسمع دعواهم وتقبل بينتهم اذا أنكر الاب ذلك ولا يمنع من سماع  
دعوى الارث مضي ثلث المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في  
الارث والوقف ووجوده شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن  
بنين من غيرها وعن أخ عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وطواحين ونخل  
ونحو من غير ذلك وذهبت الزوجة بامتعة وأشياء مما ذكروا بانها مملوك لها وورثتها  
من زوج آخر فذكر باقي الورثة دعواها ويقيمون بينة على أنها مملوك لمورثهم فهل اذا

ثبت أنها ملك مورثهم بالوجه الشرعي يجابون لذلك ويقضى لهم بها (أجاب) إذا وقع الاختلاف بين الزوجة وورثة الزوج في بعض متاع البيت الذي كانوا يسكنان فيه وكان ذلك مما يصلح للرجال والنساء وأقامت ورثة الزوج البينة على أن ما ذكر ملك مورثهم المذکور يقضى ببينتهم حيث لا مانع والقول للزوجة بيمينها عند عدم البينة وإن وقع الاختلاف في غير متاع البيت المذکور فإنه ينظر فإن كانت اليد حالية الزوج للزوجة يكون القول لها والبينة لباقي الورثة وإن كانت اليد للزوج فالأمر بالعكس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن عاصب له وترك عقارا فطالب العاصب ما يخصه منه فامتنعت الزوجة من ذلك متعللة بأن الرجل قبل موته باع لها بعضه في نظير ما عليه لها من الدين ووقف بعضه عليها وجعلها نازرة من بعده فهل إذا لم تثبت المرأة المذكرة كونه المبيع لها والوقف عليها بالبينة الشرعية وصدر ذلك في حال صحة الميث يكون للعاصب المذکور أخذ نصيبه منه بالوجه الشرعي (أجاب) نعم له ذلك إذا لم يتحقق ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث عن أصولهم من قديم الزمان وهو بيد الجميع والآن يريد بعض الورثة أخذ زيادة عن حقه منه متعللا بأن مورثه غرس منه نخلا بعد موت الجد فأنكر وأدعواه ولا بينة ولا سند يبيده بشهادة باستحقاق زيادة عن غيره فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات وليس له إلا ما كان يستحقه مورثه أن لو كان حيا إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا لم تمكن الزيادة المدعى بها تحت يد المدعى بانفراده بل كانت بيد الجميع وأنكر وأدعواه المذكرة على فرض صحتها لا يجب للمدعى بدون إثبات دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا باعه لرجل آخر بثمن معلوم منذ اثنتي عشرة سنة وزيادة علم زوجته وحضورها بالبلد ومشاهدتها للبائع المذکور ثم بعد مدة مات البائع عن زوجته فادعت بأن النخل ملكها غرسه والدها وتريد إبطال البيع فهل إذا ثبت أنها كانت حاضرة وقت بيع زوجها ذلك عالمة به وسكت تلك المدة لا تسمع دعواها حيث أنكرها وأضع اليد وتمعن من منازعته (أجاب) نعم لا تسمع دعواها إذا تحقق ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتيه وعن ابن وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وساقية وترك أرض زراعتها الأميرية فأعطى الأعمام لا الأخ جزامن العقار والأطيان صالة وشقة عليه وأخذوا ونفرد به في معيشة وخدمة مدة نحو عشرين سنة وزيادة من غير منازعة لا حسمه تثبت المدة ثم مات ابن الابن عن ورثة منذ عشرين سنة وزيادة والآن تريد ورثته منازعة الأعمام في ما يورثهم من العقار والأطيان متعبدان بأن الجد كان أوصى لا يبيع بخمس ماله فانكر ورثة الجد دعواهم والحال أن مورثهم كان موجودا بالبلد ومشاهد التصرف أعمامه فيم بايديهم وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي عنه من التداعي فهل والحال هذا لا يجابون لذلك ولا



تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ولا تجرى الوصية في أرض الزراعة الاميرية (أجاب)  
 لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي  
 وسكوت مورث المدعى تلك المدة مع حضوره بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا  
 تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل مات عن ابين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وساقية واطيان  
 زراعة أميره اثرية فوضع الابنان أيديهما على ما ترك كرمدة من السنين من غير منازع  
 لهما فيه بعد ان وضع الاب يده عليه مدة تكسب سبعين سنة من غير منازع له مدة وضع يده  
 أيضا والا تدين يدعي رجل أجنبي غير وارث من المشاهدين لتصرفهما بان له حقا فيهما  
 بأيديهما ما ذكر عن مورثه الذي مات من قديم الزمان فانكر ادعواه والمحال ان مورثه  
 كان موجودا ومشاهدا لتصرف ايدهما مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع  
 ولم يكن هناك مانع شرعي يمنع من التداعي فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا تسمع  
 دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الابنين المذكورين فيما تركه مورثهما  
 لهما الاسما وان الارض لم تكن مسوحة باسم المدعى ولا باسم أبيه بل باسم أبيهما  
 (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكتمل مع حضوره ومشاهدته  
 تصرف ذي اليد بلا عذر شرعي مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من  
 بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل  
 يده على فحل رهويته تصرف فيه تصرف الملاك في أملا كهامدة تزيد على خمس عشرة  
 سنة ادعى عليه رجل بان له فيه حقا عن أبيه فانكر واصل اليد دعواه والمحال ان أبا المدعى  
 كان حاضرا موجودا ومشاهدا لتصرف اليد خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع  
 ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (أجاب) سكوت المورث خمس عشرة سنة  
 وتركه الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف واصل اليد من غير عذر شرعي مانع له من  
 سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق  
 الارث والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين شقيقين يملكان معصرة مناصفة بالميراث  
 عن أبيهما حصل فيهما خلل وهي بأيديهما معا واحتاجت للعمارة فعمرها احدهما  
 باذن اخيه وحضوره ومباشرته وصرف قدر ما يرام من ماله ودفع له الاخ بعد العمارة  
 بعض مخصص من دين العمارة وبه رمي نحو عشر سنين يدعى الذي صرف مبالغ العمارة  
 بأنه احد فيهما عمارا بعد العمارة الاولى فانكر الاخ دعواه والمحال انه لا بينة ولا سند  
 بيده يشهد به باعارة ائمة فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات  
 ويمنع من منازعته أخيه في نصيبه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى المدعى بمجرّد دعواه  
 بدون اثباتها بطريق شرعي عن فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن  
 ثلاثة بنين لصلبه وعن ابن ابنة القاصر وترك ما يورث عنه شرعا وبعد وفاته اقتسم ابناؤه

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٢٧

صاحبه تركه بينهم على حسب الفريضة الشرعية وأخذ كل واحد منهم ما خصه فيها  
وحاز ما لنفسه من مدة خمس عشرة سنة والآن يدعى ابن ابنة المذكور على احد اعمامه  
المذكورين ان جده اوصى له بالربع في جميع متروكهاته وان عمه المدعى عليه اخذ ما اوصى  
به جده له وانه كتبه بذلك وثيقة ويريد اخذه منه وترفعه من يده فانكر المدعى عليه  
دعواه والحال انه لم يكن بيده وثيقة ولا ينفذ معه بذلك وانه حاضر بالبلد ساكت المدة  
المذكورة من غير مانع يمنعه فهل راجع له هذه لاعتباره بدعواه المذكورة حيث كانت  
مجردة عن الاثبات الشرعية على فرض سماعتها ولا يجاب لاخذ ما ذكر بدون وجه شرعي  
(اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي على فرض  
كونها مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور بلغ من ذسنتين  
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل فوصى ابيهم على ما ذكر من غير منازع لهم بعد  
ان وضع الاب يده على مدة نحو ستين سنة وزيادته ولا يز يدعى رجل اجنبي بان له حقا  
في النخل المذكور عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كان موجودا بالبلد  
ومشاهدا تصرف ابيهم مدة وضع يده عليه وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك  
مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي  
هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة المذكورين فيما تركه الاب لهم بدون وجه شرعي  
(اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما هو مرسوم بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل واضع يده على جانب نخل مدة تزيد على ثمان وثلاثين سنة وهو يتصرف فيه  
بأنواع التصرفات الشرعية من غير منازع ولا معارض له في ذلك تلك المدة والآن ادعى  
عليه جماعة ان هذا النخل ملك لهم عن والدهم فانكر واضع اليد دعواهم والحال ان  
والدهم كان حاضرا بالبلد ومشاهدا تصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة  
لم يدع ولم ينزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال  
هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين بعد مضي هذه المدة ويمنعون من معارضة واضع  
اليده منازعة بدون وجه شرعي (اجاب) لا تسمع دعوى الجماعة المذكورين اذا تحقق  
ما هو مرسوم بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الارث  
عن والده مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيها بنزع وتصرفات شرعية من  
غير منازع له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل اجنبي بانه يستحقها بطريق الارث عن  
مورثه والحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا تصرف واضع اليد مدة تزيد على خمس  
عشرة سنة لم يدع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى وكذلك شاهد المدعى تصرف ذلك  
الرجل المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدع ولم يكن له مانع شرعي  
يمنعه عن الدعوى والطلب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى الرجل المذكور كما  
لا تسمع دعوى مورثه ان لو كان حيا (اجاب) نعم لا تسمع اذا تحقق ما هو مرسوم بهذا

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٣

٢٩

ذى القعدة

١٢٧٣

٥

١٢٧٣

٦

السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على فختين بالميراث عن عمه منذ ست  
سنتين بعد ان وضع يده عليهما مدة تزيد على أربع وعشرين سنة من غير منازع له فيهما  
مدة وضع يده والا أن يدعى رجل اجنبي من المشاهدين للتصرف المدة المذكورة بان له حقا  
فيهما عن أمه فأنكر وأضغ اليه يدعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده بالاستحقاق فهل  
إذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات إذا  
تحقق ما ذكر (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية على فرض كونها  
مسموعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار من مدة تزيد على ثلاثين  
سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة والا أن ادعى رجل  
اجنبي انه يملك الدار المذكورة عن مورثه فأنكر وأضغ اليه يدعواه والحال ان مورث المدعى  
كان مشاهدا للتصرف مورث وأضغ اليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع  
ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والحال هذه  
لا تسمع دعوى المدعى المذکور (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذکور إذا تحقق  
ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار في قرية من  
قرى مصر استمر واضع يده عليهما مدة قدرها خمس وعشرون سنة والا أن ادعى رجل  
على واضح اليدان الدار المذكورة ملك لجدته والدة أبيه وانما ماتت عن أبيه وان أباه مات  
عنه فقط وانحصر ميراثه فيه وان المحق في الدار المذكورة له ويريد انترعها من واضع اليد  
فأنكر دعواه المذكورة فهل إذا أثبت المدعى المذکور ما يدعيه بالوجه الشرعي يقضى له  
بالدار المذكورة شرعا ولا يمنع من سماع دعواه مضي أكثر من خمس عشرة سنة (أجاب)  
بمجرد مضي خمس وعشرين سنة لا يمنع من دعوى الارث فإذا لم يوجد مانع آخر من سماع  
دعوى الرجل المذکور كسكوت المورث مدة يمنع معه من سماع دعواه وأثبت دعواه  
بالوجه الشرعي يقضى له بما ادعاه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجته وترك ما يورث عنه شرعا ولم يكن له وارث سواه وبيت المال وضبط بيت المال  
التركة فهل إذا كان لزوجته المتوفى أمتعة في بيت سكنها ماتت تصليح لها تصدق في ذلك  
بيمينها ولها أخذها من بيت المال (أجاب) القول للحى من الزوجين فيما هو مختص به وما  
هو صالح لهما بيمينه حيث وقع الاختلاف في ماله لا يثبت ولا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في بنتين تملكان دارا بالميراث عن أبيهما وضع رجل لاجنبي يده عليهما وسكنهما مدة  
نحو أربعين سنة والا رطب البنتان رفع يده عنهما فادعى انه اشتراهما من أبيهما قبل  
موته فأنكر تدعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده بانقال الملك له فهل لا يجب لذلك  
ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ولا يسقط حقهما بتقادم الزمان ويكون لهما رفع  
يده عنهما حيث كان معترفًا ومقرًا لمورثهما بالملك ولم يثبت انتقاله اليه بناقل شرعي  
(أجاب) من المعلم انه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله

١٢٧٣ ٧

١٢٧٣ ٨

١٢٧٣ ٩

١٢٧٣ ١٠

١٢٧٣ ١١

تعالى أعلم (سئل) في امرأة تحملك فحاسبها وقرأت تحت يدها مات زوجها في غيبته عنها وعن  
أولاد من غيرها فادعى الأولاد ان الحاسب والفراس من مغلقات مورثهم فانكرت  
الزوجة ذلك ولا بينة لهم فهل والحال هذه اذا لم يثبت الأولاد دعواهم الملك في الحاسب  
والفراس عن مورثهم بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواهم ويكون القول قول الزوجة  
بيمينها (أجاب) اذا وقع الاختلاف بين الزوجة ومورثة الزوج بعدم موته في متاع البيت  
الذي كانا يسكنان فيه فاقول للزوجة بيمينها فيما هو مختص بالنساء وفيما هو  
صالح للزوجين كالاشياء المذكورة فاذا لم تثبت أولاد الميت ان تلك الاشياء مملوكة  
لمورثهم يكون القول للزوجة فيما ذكر بيمينها انه ملك لها والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة ماتت عن ورثة وتوكت بيتا بجهة بعيدة فوق مسافة القصر فاراد أحد الورثة بعد  
حضوره للجهب التي فيها البيت المذكور بيع نصيبه فذعتهم من ذلك امرأة واضحة يدها  
عليه من مدة تزيد على ست سنوات مدعية ان البيت المذكور ملك لها فهل اذا ثبتت  
وارث الميتة ان البيت ملك لمورثته بالوجه الشرعي يكون له بيع نصيبه ولا عبرة بدعوى  
واضعة اليد (أجاب) اذا ثبت المدعى المذكور موت المورث وانه وارث له وان ذلك  
البيت مملوك له وانه مات وتركه ميراثا له وليس في الورثة واستوفى الاثبات شرائط الجهة  
لا يكون لواضعة اليد منع ذلك الوارث من اخذ نصيبه والتصرف فيه بدون وجه شرعي  
والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على قطعة أرض خربة يتصرف فيها  
مدة تزيد على سبع عشرة سنة ثم مات عن وارث فوضع الوارث يده عليها بعد موته وصار  
يتصرف فيها مدة سبع سنين فادعى الآن رجل اجنبي انه يستحق فيها حصته عن مورثه  
فانكر واضع اليد دعواه والحال انه هو ومورثه حاضران بالبلد ومات هذان لتصرف  
واضع اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهما ساكنان من غير منازعة ومن غير مانع  
شرعي يمنعهما عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضي هذه  
المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) اذا تحقق سكوت مورث المدعى المذكور  
عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد من غير مانع شرعي يمنعهم من  
الدعوى خمس عشرة سنة فاكثرت لا تسمع دعواه ان لو كان حيا فلا تسمع دعوى وارثه  
بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
لهم أرض بنخلها وأشجارها واصل يدينهم عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة عن  
أصواتهم وهم يتصرفون فيها المدة المذكورة من غير معارض ولا منازع فادعى عليهم  
رجل بان له فيها حقا عن مورثه فانكر وادعواه والحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا  
لتصرف مورثه واصل يدينهم عليها مدة خمس عشرة سنة وهو ساكن لم يدع ولم ينزع من  
غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا  
كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٢٧

ذى الحجة

١٢٧٣

١

١٢٧٣

٦



ثلاث فخلات بطريق الارث عن ابيه ومدة وضع يده ويداويه نحو ست وعشرين سنة  
فادعى الآن جماعة بانهم يستحقون النخل المذکور بطريق الارث عن مورثهم والحال  
ان مورثهم كان حاضرا بالبلد ومشاهد التصرف مورث واضح اليد المذکور ولم يطلب  
ولم ينازع مدة خمس عشرة سنة فهل اذا تحقق ما ذكر لا تسمع دعوى الجماعة المذکورين  
بعد مضي تلك المدة سيما وقد شاهدوا التصرف بعد موت المورث احدى عشرة سنة ولم  
يكن لهم ولا مورثهم عذر يمنعهم عن الدعوى والطلب (اجاب) نعم لا تسمع دعواهم  
الحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار تلقاها بطريق الارث  
وعن ابيه وصار يتصرف فيها بعد ابيه مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة فادعى الآن امرأة  
انها تستحق حصص في الدار المذکورة عن أمها فأنكر واضح اليد دعواها والحال ان أمها  
كانت حاضرة بالبلد ومشاهدة لتصرف واضح اليد مدة تزيد على ثلاثين سنة وهي  
ساكنة من غير منازعة ومن غير مانع شرعي يمنعها عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع  
دعوى المرأة المذکورة بعد مضي هذه المدة حيث أنكر واضح اليد دعواها (اجاب) نعم  
لا تسمع دعواها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أموال خاصة به من  
عقار وغيره وهو يتصرف فيها بالمدد والبناء وغيرهما مدة تزيد عن أربعين سنة والآن  
تدعى ورثة اخوته المنقردين عنه في معيشة وخدمهم وبيدهم أموال خاصة بهم بان لهم  
حقوقا ما بيدهم عن آبائهم فأنكر واضح اليد دعواهم والحال ان آبائهم كانوا موجودين بالبلد  
ومشاهدين لتصرفه وهم ساكتون لم يدعوا ولم ينازعوا ولم يكن هناك مانع شرعي  
يمنعهم من التداعي مدة تزيد على عشرين سنة فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا  
تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة ويمنعون من منازعة المذکور فيما بيدهم بدون  
رجح شرعي اذا تحقق ما ذكر (اجاب) ساكت المورث خمس عشرة سنة فاكثرت مع حضوره  
ومشاهدة تصرف الغير بدون منازعة ولا دعوى ولم يكن عذر شرعي مانع من سماع  
دعواه فلا تسمع دعوى ورثته من بعده مع الانكار اذا ثبت في حق المورث يثبت في  
حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على نخل مدة ثلاث سنين بعد  
مورثه وهي واضحة يدها من قبله مدة تسع عشرة سنة لم ينازعها أحد في تلك المدة  
والآن يدعى عليه أشخاص بانه ملك لهم ومعهم بينة تشهد لهم بالملكية واحدهم يدعى  
انه كان قاصرا نصف المدة المذکورة وبالغسانصفها والحال انهم مشاهدون لتصرف  
واضح اليد المدة المذکورة ولم يكن هناك مانع يمنعهم من الدعوى مع اقامتهم بالبلد  
وواضح اليد ينكر الملكية لهم لاسيما وواضح اليد معه شريك قاصر فهل والحال هذه  
لا تسمع دعواهم (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث  
والوقف ووجود عذر شرعي فلا تسمع دعوى البالغين من الاشخاص المذکورين بعد  
تلك المدة حيث كانوا حاضرين لم يمنعهم مانع من الدعوى بالملك لما ذكر دون القاصر

١٢٧٣

١٤

١٢٧٢

١٤

١٢٧٣

١٤

١٢٧٤

محرم  
٤

المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان بالارث عن أبيه مدة  
 تزيد على خمس عشرة سنة ادعى عليه جماعة بأن لهم فيه حقا عن أبيهم فأنكر دعواهم  
 والحال أنهم وأبوهم مشاهدون تصرف واضح اليد وأبيه من قبله مدة عشرين سنة ولم  
 يدهواهم وأبوهم وهم ساكتون من غير معارض ولا مانع شرعي يمنعهم من ذلك فهل  
 لا تسمع دعواهم والحال هذه (أجاب) سكوت مورث المدين عن الدعوى خمس عشرة  
 سنة فاكتر مع مشاهدته تصرف واضح اليد من غير مانع شرعي مانع من سماع دعواه فلا  
 تسمع دعوى ورثته من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجلين يملكان بيتين ملاصقين لبعضهما البعض لهما بيت خاص به  
 انهم أحدهما واذن مالك البيت المنهدم للجيران ينبغي له بطريق النيابة عنه على  
 أساسه القديم في بناء الرجل المذكور على أساسه ووضع المالك يده عليه بعد تمام بنائه ثم  
 ادعى الجار الباقي لجاره انه ادخل قطعة من داره وقت بنائه في بيت جاره فأنكر واضح  
 اليد ودعواه فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعي (أجاب)  
 لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحتها والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك أرضا مات عن ورثة وعليه ديون وللورثة امرأة قريبة لهم من جهة  
 النسب باع وكيل الورثة وهو اخ لتلك المرأة أيضا الأرض المذكورة لرجل لسداد ما على  
 مورثهم من الدين والمرأة المذكورة حاضرة تعلم البيع وهي ساكتة لم تدع بشيء في تلك  
 الأرض فاستلم المشتري الأرض المذكورة ثم بعد مدة وهب المشتري ما اشتراه لشخص آخر  
 وقبضه الموهوب له وتصرف فيه بالبناء وغيره مع مشاهدتها لذلك وسكوتها ثم باع ذلك  
 لشخص آخر ووضع المشتري يده على ما ذكر مدة ثم تكرار البيع والتصرف مع حضورها  
 باليد ومشاهدتها تسليم ذلك للمتسلمين ومشاهدتها تصرفهم بالبناء وغيره في تلك  
 الأرض ومضى على ذلك مدة تزيد على سبع سنين ثم الآن ادعت تلك المرأة على  
 المشتري الاخير بانها تملك تلك الأرض بطريق الهبة من مورث الورثة المذكورين حال  
 حياته فأنكر واضح اليد ودعواه فهل حيث باعها أقاربها ولا مع حضورها وعلمها بذلك  
 وتداولتها الاشخاص المذكورين بتلك الطرق ووجدت تصرفهم بما ذكر في الأرض  
 المذكورة مع مشاهدتها لذلك وسكوتها بلا مانع لها من الدعوى في تلك المدة لا تسمع  
 دعواها اذ تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا تسمع دعواها والحال ما ذكر اذ قد وجد امران  
 كل منهما لو انفردا وجب المنع من مباعها أحدهما البيع الاول الصادر من قبل  
 أقاربها مع حضورها وعلمها به وسكوتها الثاني في الهبة من المشتري الاجنبي والقبض وكذا  
 ما بعده من البياعات الصادرة من الجانب والتسليم والتصرف بالبناء من المتسلمين مع  
 مشاهدتها لذلك وسكوتها بلا مانع ففقد مدعى علمها وناباها من باععة داره وهب  
 تصديق به وابنه أو امراته أو غيرهما من اقاربه حاضرين ثم ادعى انه ملكه كلاً أو

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٠

بعضا مشاعرا ومعيانا لا تسمع دعواه ويجعل سكوتها كالا فصح بانه ملك البائع قطعها  
 للتزوير والتحيل بخلاف الاجنبي فان سكوتها ولو جار الا يكون رضا الا اذا سكنت الجار  
 وغيره من الاجانب وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعوا بناء والله تعالى  
 أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى منه رجل توجه من بلاد السودان الى مصر  
 ومعه بعض امانات لاشخاص مات في الطريق وله زوجة بالسودان وورثة بقرب مصر  
 وحضرت تلك الامانات بمصلحة بيت المال فادعى ارباب الامانات بعدموتها على زوجته  
 المذكورة وأثبتوها في وجهها في السودان فهل يكتفى بهذا الثبوت أولا بد من اعادته  
 (اجاب) يشترط في دعوى الاعيان على أحد الورثة كون تلك الاعيان في يده بخلاف  
 دعوى الدين فاذا لم تكن تلك الاعيان وقت الدعوى في يد الزوجة التي صار الثبوت  
 في وجهها يحتاج الحال لاقامة الدعوى ثانيا في وجه جميع الورثة أو بعضهم اذا كانت  
 الاعيان في يده أو من ينوب عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة واضعة يدها على  
 مكان وهي تتصرف فيه تصرف الملاك في املا كها مدة نحو أربعين سنة ادعى عليها  
 رجل بان له فيه حصصا يملكها بالشرع والحال انه حاضر وموجود ومشاهد لتصرفها فيه  
 هذه المدة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد هذه  
 المدة حيث أنكرتها (اجاب) اذا مضى على الشراء الذي ادعاه المدعي خمس عشرة  
 سنة فاكثر مع حضوره من غير مانع وأكرت واضعة اليد دعواه لا تسمع والاسمعت والله  
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا عن ابيها واضعة يدها عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة  
 وهي تتصرف فيه تصرف الملاك في املا كها من غير معارض ولا منازع ادعى عليها  
 رجل بانه اشترى فيه حصصا من امرأة غائبة الآن تدعى ار المحصة المذكورة لها من مورثها  
 فانكرت دعواه والحال ان المرأة المذكورة ومورثها كانا حاضرين مشاهدين لتصرفها  
 وتصرف مورث واضعة اليد أكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع هي ولا مورثها وهما  
 ساكتان المدة المذكورة من غير مانع شرعي عنهما من ذلك فهل اذا حضرت الغائبة  
 لدى القاضي وادعت هي ومن تلقى هذا الملاك وتحقق ما ذكر لا تسمع دعواها ولا دعوى  
 من تلقى عنها الملاك بعد مضى هذه المدة (اجاب) اذا تحقق سكوت مورث البائتة عن  
 الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره ومشاهدته تصرف واضعة اليد لا عذر شرعي  
 لا تسمع دعواه ولا دعوى من تلقى الملاك عنه والله تعالى أعلم (سئل) في احوين شقيقين  
 يمكن بيتا بالميراث عن ابيهما من مدة نحو ثلاثين سنة وزيادة بعد ان وضح ابوهما يده  
 عليه عن ابيه مدة نحو خمس عشرة سنة وزيادة من غير منازع لهما ولا لابيهم اقيه والا  
 يدعى رجل اجنبي ان له حصصا في بيت من ابيه عن ابيه مدة نحو ثلاثين سنة واشترى من ورثة آخر  
 يستحقه من ثلث المحصة فانكرت لورثة دعوى استحقاق الغير حقه فيه فهل اذا لم يثبت ان  
 له من قبله حصصا بالحق شرعي وانه باعه لغيره بشرع شرعي لا يجب ان ذلك ولا عبرة بتعلله

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

١٩

سنة

محرم

١٢٧٣

٢

المذکور اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا يقضى المدعى بمجرده دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى على فرض كونها سموعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثته بلغ قاضي الورثة ان ما يدعى الزوجه من المصاغ والمخلى ملك مورثهم فانكرت الزوجة ذلك وفاقت هو ملكي فهل يكون القول قولها في ذلك حيث كان ذلك خاصا بالنساء (اجاب)

١٢٧٤

٢٢

اذا مات الزوج واختلقت ورثته مع الزوجة في متاع البيت الذي كانا يسكنان فيه الخاص بالنساء فالقول لهما بيمينهما اذا لم تدع التماثل من قبل الزوج والبينة بين الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملك كون نخل بالميراث عن ابيهم مدة تزيد على ثمانى عشر سنة بعد ان وضع ابوهم يده عليه مدة تزيد على خمس وعشر من سنة من غير منازع لهم ولا لابيهم فيه مدة وضع ايديهم عليه والا آن يدعى رجل من المشاهدين لتصرف الورثة بان له فيه حقا عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كان موجودا بالبلد ومشاهدة التصرف مورث الورثة المدة المذكورة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك عذر شرعى يمنعه من الادعاء فهل والحال هذه لا تسمع دعوى ذلك المدعى بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه مورثه لهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم لا تسمع دعواه ان كان الواقع ما هو مسمو به بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخل من مدة نحو ست سنين بعد ان وضع ابوهم يده عليه مدة نحو عشر من سنة وزادوا ابوهم كذلك من غير منازعة لاهلهم منهم فيه تلك المدة والا آن يدعى رجل اجنبى من المشاهدين لتصرفهم بان له حقا فيه عن مورثه فانكر الورثة دعواه والحال ان مورثه كانت موجودة بالبلد ومشاهدة تصرف ابيهم وجدهم وهى ساكتة لم تدع ولم تنزع ولم يكن هناك عذر شرعى يمنعهما من الادعاء فهل والحال هذه لا يجاب ذلك المدعى لدعواه ولا تسمع بعدم مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الورثة فيما تركه مورثه لهم بدون وجه شرعى (اجاب) سكوت مورثه المدعى عن الدعوى

١٢٧٤

٢٢

نحو ست عشرة سنة فافترع حضورها ومشاهدتها تصرف مورث المدعى عليه بم بلا عذر يمنع من سماع دعوى وارثها من بعده اذما ثبت في حق المورث ثبوت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا عن مورثه استولى عليه رجل في غيبته فوق مسافة القصر فهل اذا حضر من غيبته وطلب عقارا بيسه المورث له عنه بالوجه الشرعى يقضى له بذلك ولا يكون تركه الدعوى مع غيبته مانعا له من ذلك ولو طال المدة نحو ثلاثين سنة حيث كان المدعى المذکور غائبا تلك المدة فوق مسافة القصر (اجاب)

١٢٧٤

٢٣

نعم تسمع دعواه ولو بعدم مضي تلك المدة حيث كان غائبا فيها عن المدعى عليه مسافة القصر اذا ما ذكر عذر شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل علق زوجته وبعد ان تقاعدتها منه تزوجت برجل وصار معاشرها لمدة من السنين ثم بعد ذلك ادعى الزوج المطلق على الزوجة المذکورة بانه يملك بعض دراهم وامتنعه كانت تحت يدها قبل أن

١٢٧٤

٢٣



بطاقتها فانسكت الزوجة دعواه والحال ان المطلق المذكور كان حاضرا في البلد ومقيما  
 بها ومشاهدا لتصرفها في ذلك مدة من السنين ثم غاب بعد ذلك في سفره ومكث سنتين  
 ثم رجع الى بلدة الزوجة ومكث بها مدة أربع سنين ثم صار يغيب ويحضر ويمكث في  
 بلد الزوجة المذكورة وهكذا مر اراحتى مضى على ذلك ثمانى عشرة سنة وعند حضوره  
 من سفره لم يدع ولم ينازع ولم يمنعه مانع شرعى عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل  
 والحال هذه لا تسمع دعواه بعد مضى تلك المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى  
 خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ويجوز عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة  
 يمسكون قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيهم وجدهم بها بعض بناء وضع رجل أجنبي  
 يده عليها في غيبتهم فوق مسافة القصير مدة تزيد عن خمس عشرة سنة فهل اذا حضر الورثة  
 من غيبتهم وأثبتوا ان الحق لا يبيهم وأنهم الواثون له يكون لهم رفع يده عنها وترفعها من  
 واضع اليد عليها بغير طر يق شرعى واذا تعلل بطول المدة وهم غائبون لا عبرة بتعاليه اذا  
 تحقق ما ذكر بالطريق الشرعى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى خمس عشرة سنة  
 الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى فاذا لم يوجد مانع من سماع دعوى المدعين  
 المذكورين وأثبتوا استحقاقهم لتلك الارض بالطريق الشرعى بقضى لهم بها والا فلا  
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دورا عن آبائهم وأجدادهم بموجب حجج  
 تحت أيديهم من أصولهم وورثتها تاريخها يزيد عن مائة سنة فادعى عليهم الا ان جماعة  
 بانهم يستحقون البعض فيباعن أصولهم فانسكتوا يدعواهم والحال ان  
 المدعين كانوا حاضرين ومشاهدين لتصرف واضعى اليد وأصولهم تلك المدة ولم ينازعوا  
 ولم يدعوا ولم يمنعه مانع شرعى من الدعوى ولم يكن معهم بيينة تشهد على طبق دعواهم  
 ولا حجة بيدهم فهل لا عبرة بدعواهم هذه ولا تسمع لهم دعوى بعد مضى هذه المدة  
 (أجاب) سكوت المورث عن الدعوى مع حضوره خمس عشرة سنة من غير عذر شرعى  
 مانع من سماع دعواه فلا تسمع دوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت  
 في حق الوارث ولا عبرة بالدوى المجردة عن الاثبات الشرعى على فرض سماعها شرعا  
 والله تعالى أعلم (سئل) في ارض زراعة موقوفة على خيرات من مدة تزيد على ثلاثين سنة  
 ادعى الان رجل على ناظر الوقف ان له جزأ من مورثه في تلك الارض وأن الناظر قد أدخله  
 في أرض الوقف بدور وجه شرعى فانسكت الناظر دعواه والحال ان المدعى حاضر بالبلد  
 هو ومورثه ومشاهدان لتصرف الناظر مدة تزيد على عشرين سنة وهما ساكتان من  
 غير منازعة ومن غير عذر شرعى يمنعهما عن الدعوى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى  
 المدعى بعد هذه المدة حيث أنسكت الناظر المدعى عليه دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى  
 بعد مضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى واذا كانت الدعوى  
 المذكورة دعوى ارث وتحقق سكوت المورث مع تمكنه من الدعوى في مثل تلك المدة

كان ذلك مانعاً من دعوى وارثه من بعده لعدم سماع دعوى مورثه اذ ماتت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تلك مصاغا ونحو ذلك مما يصلح للنساء فادعى ورثة زوجها بعد موته على المرأة المذكورة بان ذلك ملك لمورثهم فهل يكون القول قولها فيه حيث كان ذلك خاصاً بانفساء (أجاب) القول لازوجته بيمينها في ذلك والبينة على ورثة الزوج حيث لم تدع تلك ما ذكر من قبل الزوج وكان ذلك من متاع البيت الذي كان يسكن فيه الزوجان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك داراً فوضع الاب يده على الدار وصار يتصرف فيها بعد أبيه مدة تزيد على ثلاثين سنة فادعى الآن جماعة انهم يملكون الدار المذكورة عن مورثهم فان ذكر واضح اليد دعواهم والمحال ان مورثهم كان حاضراً في البلد ومشاهد التصرف واضح اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت من غير منازعة ومن غير عذر شرعي يمنعه عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى المدعين بعد هذه المدة حيث أنكر المدعي عليه دعواهم (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة بعد مضي تلك المدة والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار وقف عن أصوله نحو ثلاثين سنة ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حصصاً ملكاً عن مورثهم فانكر دعواهم والمحال ان مورث المدعين كان حاضراً موجوداً ومشاهد التصرف مورث المدعي عليه زيادة عن عشرين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواهم (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً بالميراث عن أبيه مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغيره بعد أن وضع أبوه يده عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة وهو يتصرف أيضاً من غير منازعة ولا لايه فيها تلك المدة والآن يدعى رجل أجنبي من المشاهدين لتصرف الوارث بان له حقاً فيها عن مورثه فان ذكر الوارث دعواه والمحال ان مورث المدعي كان موجوداً ومشاهد التصرف ايضاً مدة وضع يده وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعه من التداعي فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويمنع من منازعة الوارث فيما تركه له مورثه بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعواه ان كان الواقع كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار وغيره بجهة الارث عن مورثه من مدة تزيد على خمسين سنة وهو يتصرف في ذلك بأنواع التصرفات الشرعية المدة المذكورة والآن ادعى عليه جماعة بانهم يملكون في ذلك حصصاً بحجة الارث عن مورثهم فانكر واضح اليد دعواه وجمدها والمحال ان مورثهم كانت حاضرة في البلد ومشاهدة لتصرف مورث واضح اليد مدة تزيد على أربعين سنة وهي ساكتة لم تدع ولم تنزع ولم يمنعه مانع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة من والمحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواهم ان كان الواقع كذلك

١٢٧٤

٣٠

١٢٧٤

٣٠

١٢٧٤

صفر  
٤

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٧

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على نخل وعقار مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيهما بأنواع التصرفات الشرعية من غير منازعة أحد ومعارضته له فيهما تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بان له حق النخل والعقار المذكورين فانكر واصل اليد دعواه والمحال ان المدعى المذكور حاضر ومشاهد لتصرف واصل اليد المدة المذكورة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع ما منع شرعي عن الدعوى والطلب في المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة واصل اليد ومنازعته بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك دارا ثم مات كل من الابن والبنت عن وارث ولم تقسم الدار بينهما بالقرينة فطلب وارث البنت نصيب أمه من الدار فادعى وارث الابن ان عمته وهبت له نصيبها في الدار قبل موتها فانكر وارث البنت دعواه فهل والمحال هذه اذا لم يثبت وارث الابن دعواه الهبة من عمته قبل موتها بالبينة الشرعية لا برة بدعواه بدون وجه شرعي ويكون لو ارث البنت أخذ نصيب مورثته من الدار بالقرينة الشرعية (أجاب) لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض صحتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا بعد بلوغهم على وصيهم بان تركه أبيهم أكثر ما في يده لهم فانكر الوصي المذكور دعواهم ولم يقيموا بينة تشهد لهم على دعواهم فهل يجبون لذلك أم لا (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وقطعة أرض بناها دارا ومعمرة وهو يتصرف في ذلك بماله وبناؤه وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم ينزعه أحد في ذلك والآن ادعى عليه جماعة أجانب من المشاهدين لتصرفه المدة المذكورة بانهم يملكون العقار المذكور عن مورثهم فانكر واصل اليد دعواهم والمحال ان مورثهم كان حاضر ومشاهد ان تصرف واصل اليد المدة المذكورة لم يدع ولم ينزع ولم يمنع ما منع شرعي عن الدعوى والطلب المدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة كورين بعدمضي تلك المدة ولا بينتهم (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الجماعة المذكورة كورين والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا تلقاها بطريق الارث عن والدته واستمر وضعها يد عليها مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير منازعة أحد له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل بانه يستحق البعض فيها عن مورثه والمحال ان مورثه كان حاضرا ومشاهدا لتصرف واصل اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع ولم يمنع ما منع شرعي عن الدعوى فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الوارث المدعى حيث أنكر واصل اليد دعواه ويمنع من معارضة واصل اليد بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور بعدمضي تلك المدة والمحال هذه والله تعالى

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٤

أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده وزوجته وتروك بقرة تحت يد الورثة المذكورين  
فباعته الورثة المذكورون البقرة المذكورة لرجل ووضع المشتري يده عليها مدة عشر  
سنين ولم ينازعه أحد فيها المدة المذكورة والا أن ادعت زوجة أخى المتوفى بأن أختها  
تزوجها المتوفى المذكور كان وهب فأربيع البقرة المذكورة ولا يثبت على ذلك فأنكر  
واضع اليد دعواها والحال أن المرأة المذكورة كانت حاضرة وقت البيع عالة به وهى  
سائلة لم تدع ولم تنازع ولم يمنعها مانع شرعى عن الدعوى بها فهل والحال هذه لا عبرة  
بدعواها المحردة عن الإثبات الشرعى وتمنع من معارضة واضع اليد في ذلك بدون وجه  
شرعى (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها المحردة عن الإثبات الشرعى والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل واضع يده على قطعة أرض زراعة أمير يه زرع فيها نخلا وأشجارا ووضع يده عليها  
هو وأولاده من بعده مدة ثلاثين سنة وهم يزعمونها ويدفعون خواجها وما عليها من  
المصاليب لجهة الديوان والا أن ادعى عليهم جماعة بأن لهم حقاً في الأرض والنخل  
والأشجار فأنكر المدعى عليهم دعواهم فهل إذا كانت الجماعة المذكورون حاضرين  
ومشاهدين لتصرف واضع اليد وهم سائلون من غير منازعة ومن غير مانع شرعى  
يمنعهم من الدعوى لا تسمع دعواهم بعدهمضى تلك المدة ويمنعون من معارضة واضع  
اليده (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدهمضى خمس عشرة سنة إلا في الأرض وأوقف ووجود  
عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً بالميراث عن أبيه منذ عشرين سنة  
وزيادة بعد أن وضع أبوه يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يتصرف فيه بالهدم  
والبناء من غير منازع له ولا يبيعه فيه تلك المدة والا أن يدعى رجل أجنبى من المشاهدين  
للتصرف فيه بأن له حقاً فيه عن مورثه فأنكر واضع اليد دعواه والحال أن مورثه كان  
موجوداً ومشاهد التصرف أبيه مدة وضع يده عليه وهو سائل لم يدع ولم ينازع ولم يكن  
هناك مانع شرعى يمنعهم من التدعى فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدهمضى  
هذه المدة ويمنعون من منازعة الوارث المذكور فيما تركه له مورثه من العقار المذكور إذا  
تحقق ما ذكر (أجاب) ساكت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة مع حضوره  
ومشاهدته تصرف مورث المدعى عليه وتمكنه من الدعوى مانع من سمع دعواه فلا  
تسمع دعوى وارثه من بعده إذا ثبت في حق المورث ثبت في حق الوارث والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية عن أصوله تلقاها بالأرض عنهم ووضع يده عليها وصار  
يتصرف فيها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وغرس بجوارها أشجاراً وصار يتصرف فيها وفي  
ثمارها بدون معارضة ولا منازع له في ذلك ثبت المدة ثم ادعى عليه رجل الا أنه يستحق  
الحصص فيما ذكر والحال أنه كان حاضراً ومشاهداً لتصرف واضع اليد المدة كونه  
خمس وعشرين سنة ولم يذرع ولم يعارض ولم يمنعهم مانع شرعى عن الدعوى والطلب فهل  
والحال ما ذكر لا عبرة بدعواه المذكور حيث أنكر واضع اليد المذكور دعواه (أجاب)

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٩



لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار بالميراث عن أبيه منذ ست سنين وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء بعد ان وضع ابوه يده عليها مدة نحو سبع عشرة سنة وهو يتصرف فيها ايضا بالهدم والبناء من غير ما زرع له فيها مدة وضع يده عليها والآن تدعى جماعة بان الدار لهم عن مورثهم فانكروا وضع اليد دعواهم والحال ان مورثهم كانوا موجودين ومشاهدين لتصرف المدعى عليه وهوهم ساكتون لم يدعوا ولم ينزعوا ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعهم من التداعي فهل والحال هذه لا يجب ان يثبت ذلك ولا تسمع دعواهم بعد مضي هذه المدة واذا تعالى بعضهم بانه كان غائبا بالجهادية والبعض بالصعيد مع وجود مورثهم ومشاهدتهم لتصرف مورث المدعى عليه مدة وضع يده لا عبرة بتعللهم واذا أقاموا بينة قالت نسمع من الناس بان لكم فيما احق بالاهبة بتلك الشهادة اذا تحقق ما ذكر (أجاب) سكوت مورث المدعى مع حضوره بالبلد ومشاهدته تصرف مورث واضح اليد لا دعوى ولا عذر شرعي مدة خمس عشرة سنة فاكثر مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة وضعوا أيديهم على مكان ملك لهم مدة تز يدعى خمس عشرة سنة وباعوه لرجل آخر من مدة تز يدعى خمس عشرة سنة والمشتري يتصرف فيه تلك المدة قام الآن رجل يدعى على المشتري المذكور بان له حصة في المكان المذكور بطريق الميراث عن أبيه فانكروا المدعى عليه دعواهم والحال ان مورث المدعى حاضر ومشاهد لتصرف البائعين مدة وضع يدهم على المكان ولم يدع ولم ينزع ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي وكذا وارثه من بعده حاضر ومشاهد لتصرف المشتري المذكور المدة المذكورة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي أيضا فهل حيث الحال ما ذكر لا تسمع دعوى المدعى (أجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى المذكور اذا تحقق ما هو مسطور بالآل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار من مدة تز يدعى عشر سنين وكانت خرابا وتلولا وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مع عدم معارضة أحد له في ذلك والآن ادعى عليه رجل ان له في الدار المذكورة قطعة أدخلها ربه الدار فيه مع انه من المشاهدين لتصرف المذكور المدة المذكورة مع عدم المعارضة منه في ذلك وعدم المنع له من الدعوى فهل والحال ما ذكر لا تسمع دعواه المذكور (أجاب) اذا كانت القطعة المدعى بها داخلية في دار واضع اليد المدة المذكورة والمدعى مشاهداته تصرفه فيها وساكت عن الدعوى بها بالمانع تلك المدة لا تسمع دعواه بها لما صرحوا به من عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة سافرت معه الى الحج وأقربت في حال صحتها وسلامتها بانها لا تعلم شيئا من الامتعة سوى ثياب يدها بحضرة بينة شرعية بموجب ثقة بيده ثم بعد ذلك ماتت هناك عن زوجها

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٥

سنة

صفر

والآن حضر فادعت امرأة القربة لها وان ما في البيت من الامتعة التي بيده من فرش  
ونحاس وغيرهما من الصالح للزوجين ملك للامة المذكورة وانه تركته عنهما فانكر دعواها  
فهل يكون القول قول الزوج بيمينه في ما بيده من الفرش والنحاس وغيرهما من كل  
ما ذكر (اجاب) اذا مات أحد الزوجين واختلفت ورثته مع الحي منهما فالقول له فيما هو  
خاص به بيمينه وكذا في المشترك الصالح لهما من متاع البيت والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل وارضع يده على دار يملكها بوجه شرعي مدة تزيد على عشرين سنة ادعى عليه رجل  
بان له فيها حقاً عن ابيه فانكر دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضراً مع المدعى عليه  
ومشاهد التصرف فيها اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع  
شرعي فهل لا تسمع دعواه (اجاب) نعم لا تسمع دعواه اذا تحقق ما ذكره مسطور بالسؤال  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارضع يده على ارض زراعية اميرية تلقاها عن ابيه وغرس  
فيها نخلا من ماله لنفسه وصار يصرّف فيها مدة تزيد على اربعين سنة فادعى الا أن رجل  
على وارضع اليدانه يستحق حصة في النخل المذكور عن جدته فانكر وارضع اليه دعواه ولا  
بينة للمدعى بذلك فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدعى دعواه الملك في النخل عن جدته بالبينة  
الشرعية لا عبرة بدعواه ويمنع من معارضة وارضع اليه في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب)  
لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض سماعها شرعاً والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد ذكور خمسة وانما اربع وترك  
ما يورث عنه شرعاً ومن جملة ما تركه دار ونصف دار فارادت ورثته خمسة القربة واخذ كل  
ما يخصه فيما تركه مورثهم بالقريضة الشرعية فامتنع أحد الورثة وأراد الاختصاص  
بالدار زيادة على ما يخصه في مقابلة دين ادعى به على مورثه ولا يثبت له عليه فهل اذا لم يثبت  
ما ادعى به على مورثه لا يكون له ذلك وقسم الدار المذكورة وما تركه الميت بين الورثة  
المذكورين بالقريضة الشرعية ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب)  
من المدعى لوم انه لا يقضى لمدعى الدين المذكور بدعواه المذكورة بدون اثباتها بطريق  
شرعي وليس له الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من تركه ابيه بدون تخصص شرعي  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارضع يده على حمار فادعى عليه رجل آخر انه  
حماره ابن حماره ونجح عنده في شهر ذي الحجة سنة ٦٩ وانه ضاع منه في شهر شوال  
سنة ٧٣ وادعى وارضع اليه يدانه يملكه بطريق الشراء من آخر فعلى الحال  
هذه اذا ثبت المدعى الخارج دعواه النجاج بالبينة الشرعية يحكم بالملك في الحمار  
المذكور (اجاب) نعم يحكم للمدعى النجاج بالحمار المذكور اذا ثبت دعواه على الوجه  
المستطور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة بنين قصر وترك  
داراً ووضّر رجل اجنبي يده عليها وكنها في حال صغرهم مدة اثني عشرة سنة والآن  
طلبوا رفع يده عنها بعد بلوغهم نادى ان اباه اشتراها من ابيهم قبل موته فانكر ودعواه

٨٢٧٤

٢٥

٨٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٩

١٢٧٤

ريج اول  
٨

١٢٧٤

١٠

والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بشرائه مورثه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى ان  
 اياه اشتراها من ابيهم قبل موته لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وترفع  
 يد دعواه وينع من منازعة الورثة فيها بدون وجه شرعى حيث كان الحق ثابتا لهم فيها  
 عن ابيهم (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق  
 شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالميراث عن ابيه باعه لا تخوم منذ خمس  
 سنين وهو يتصرف فيه والا تى يدعى رجلان بانهما يستحقان جزاى المكان المذكور  
 بالميراث عن مورثيهما فانكر المدعى عليه دعواههما والحال ان مورثيهما كانا موجودين  
 وشاهدين لتصرف البائع مدة تزيد على خمس عشرة سنة ولم يدعيا ولم ينازعا ولم يكن  
 هناك منع شرعى يمنعهم مما من التمداعى فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا تسمع  
 دعواه ما بعد مضي هذه المدة ويمنع ان من منازعة المشتري فيما اشتراه من الوارث  
 المذكور (اجاب) سكوت المورث الاصل عن الدعوى مع حضوره ومشاهدته تصرف  
 الغير بلا عذر شرعى خمس عشرة سنة فاكثر من الانكسار مانع من سماع دعواه فلا تسمع  
 دعوى وارثه من بعده اذ ما ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم  
 (سئل) في امرأة تملك دارا بالميراث عن ابيها ولها بنت تزوجها رجل اجنبى وبعد مدة  
 ماتت البنت عن زوجها وعن ابن فاصرمسه وعن ابيها وأمها وترك ما يورث عنها شرعا  
 فاخذ الزوج ما خصه وخص ابنه والا تى يريد منازعة الام وأخذ حصة من دارها المذكورة  
 متعللا بان الام باعت ابنتها حصة منها في حياتها وانها وكلت اباها في الشراء فانكرت أم  
 الزوجة دعواه وأنكر الاب دعواه أيضا والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بشرائه  
 زوجته فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات وينع من منازعة أم  
 الزوجة في دارها بدون وجه شرعى (اجاب) لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها  
 بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في نخل مشترك بين رجلين لكل واحد منهما  
 نصفه شائع خرج أحدهما من البلد وذهب الى بلدة أخرى فوضع يده الشريك الحاضر  
 على نصيبه ونصيب شريكه واستولى عليه في غيبة الشريك ثم مات عن ورثة فوضعت  
 ورثته أيديهم على نصيبهم لدى آل لهم من مورثيهم وعلى نصيب الشريك الغائب ثم  
 حضر الشريك الغائب من غيبته بعد مضي عشر سنين وطلب نصيبه من الورثة فانكروا  
 حقه فهل اذا كان المثلث في نصف النخل ثابتا للمدعى بالبيعة الشرعية يقضى له به (اجاب)  
 اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعى المذكور يملك تلك النخلة من النخل  
 وأثبت دعواه المثلث له فيه بالوجه الشرعى يقضى له بما ادعاه وتؤمر الورثة بتسليمها اليه  
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث عن ابيهم  
 غاب بعضهم الى جهة فباع الحاضر نصيبه في الدار المذكورة لرجل اجنبى ووضح المشتري  
 يده على الدار المذكورة فلما حضر الغائب المذكور من غيبته طلب نصيبه في الدار

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٠

ربيع الثاني  
٧

١٢٧٤

١٢٧٤

١٣

المذ كورة من المشتري المذ كور فادعى المشتري انه بعد حضوره من غيبة باع نصيبه فيها  
 له فانكر الغائب المذ كور دعواه فهل اذا لم يثبت الرجل المذ كور دعواه بالوجه الشرعى  
 لا عبرة بدعواه المهردة عن الاثبات الشرعى ويكون له أخذ حصته من الرجل المذ كور  
 (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعة أم يريه وفيها  
 اشجار وفحل وساقية عن أبيه وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة سبع  
 عشرة سنة ولم ينازع أحد فيماد كرامة المذ كورة والا ن ادعى رجلان أجنبيان على  
 واضع اليد المذ كور بانهم ما يملكان حصة في ذلك بئر يقي الارث عن موردتهما فانكر  
 واضع اليد دعواهما والمحال ان موردتهما كان مشاهدا للمورث واضع اليد المذ كور مدة  
 تز يد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع ولم يمنع ما منع شرعى عن الدعوى  
 والطالب المدة المذ كورة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوى الرجلين المذ كورين بعدمضى  
 المدة المذ كورة (أجاب) نعم لا تسمع دعواهما اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بئر يقي الارث عن أبيه مدة تزيد على  
 عشرين سنة وهو يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية تلك المدة من غير منازعة له فيها  
 والا ن ادعى عليه رجل أجنبي انما له بئر يقي الارث عن والده متعلالابان والدا المدعى  
 عليه كان أخذهما من والده بالجبر لكونه ذا شوكة والمحال انه كان حاضرا ومشاهدا للتصرف  
 المدعى عليه المدة المذ كورة ولم يدع ولم ينازع هو ولا والده من قبله فهل والمحال هذه اذا  
 ثبت ما ذكرنا لوجه الشرعى ولم يمنع من الدعوى مانع شرعى وانكر واضع اليد دعواه  
 لا تسمع الدعوى المذ كورة سيما وورث المدعى شاهد يتصرف واضع اليد مدة تزيد  
 على ست عشرة سنة ولم يدع ايضا ولم ينازع ولم يمنع مانع شرعى (أجاب) سكوت المورث  
 عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته تصرف واضع اليد بلا منازعة  
 ولم يكن هناك عذر شرعى ككون المدعى عليه كاجاثرا يخاف منه مانع من سماع  
 دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من بعده اذا ما ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه فاذا  
 تحقق ما ذكرنا لا تسمع الدعوى والاسمعت حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 واضع يده على دار بئر يقي الشراء الشرعى من بائعه من مد ثمان عشرة سنة وهو يتصرف  
 فيها بالهدم والبناء وغير ذلك تصرف الملاك في املاكهما من غير منازعة ولا مانع له فيها  
 تلك المدة والا ن ادعى عليه جماعة بان لهم فيها حق من موردتهما فانكر واضع اليد  
 دعواهم فهل اذا كن موردتهما حاضرا ومشاهدا لتصرف واضع اليد فيها وشاهد البيع  
 والشراء في الدار المذ كورة مدة تزيد على خمسين سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع لا تسمع  
 دعوى وارثه بعدمضى تلك المدة ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعى (أجاب)  
 سكوت مورث المدعين عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر مع حضوره ومشاهدته  
 تصرف الغير بلا منازعة ولا عذر شرعى مانع من سماع دعواه فلا تسمع دعوى وارثه من

١٢٧٤

١٥

جمادى الاولى

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٧



بعده مع انكار ما ادعوا به اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم  
 (سئل) في جماعة يملكون خربة دفعوها لآخر ليبنها اذ اراد نفسه ويسكن فيها قبناها  
 دار لنفسه من ماله وسكن فيها مدة خمس سنين والآن ادعى عليه رجل اجنبي بان له حقا  
 فيها فانكر المدعى عليه دعواه فهل اذا لم يثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة  
 بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة واضع اليد والحال هذه (اجاب)  
 من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه على فرض سماعها شرعا على واضع اليد المذکور  
 بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت قاصرين  
 وترك لهما حصة في بيت فوضع عندهما يد على الحصة المذکورة بدون ولادة شرعية ثم  
 مات المذکور وعن وارث فوضع الوارث يده على الحصة المذکورة فهل والحال هذه  
 يكون للقاصرين بعد بلوغهم ما اراد شدينا أخذ الحصة المذکورة ونزعها من يد ابن العم  
 المذکور حيث كان الحق ثابتا لهما فيها عن أبيهما بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت  
 ملك الحصة المذکورة للابن والبنت المذکورين عن أبيهما بالوجه الشرعي يكون لهما  
 نزعها من هي تحت يده حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة أخوة  
 اشترکوا مع جماعة آخرين في بناء ساقية للاخوة المذکورين النصف وللجماعة  
 الاخرين النصف فاحدث الاخوة المذکورون بناء نصف الساقية من مالهم الخاص  
 بهم بعد موت أبيهم ووضعوا أيديهم عليها من مدة أربع وثلاثين سنة والآن ادعت  
 عليهم أختهم بان لها حصة في نصف الساقية بالارث عن أبيها فانكر المدعى عليهم دعواها  
 فهل اذا لم تثبت دعواها الارث عن أبيها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المجردة عن  
 الاثبات ويمنع من معارضة واضع اليد حيث أحد ثواب بناء نصف الساقية المذکورين  
 مالهم الخاص بهم بعد موت أبيهم (اجاب) نعم لا تجاب الاخت المذکورة لذلك بمجرد  
 دعواها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته  
 وعن ثلاثة بنين وبنتين منها بالغ وترك عقارا ثم ماتت الزوجة قبل قسمة العقار المذکور  
 عن أولادها الخمسة المذکورين ثم مات ابنان من الابناء الثلاثة المذکورين عن  
 أخيهما واختيهما الاشقاء ثم مات الابن الثالث عن ابنين مقيمين بمصر بالغين ولم تقسم  
 تركه المتوفى أولاد بنين ورثته المذکورين فاراد الابن المذکور ان أخذ نصيب أبيهما  
 من العقار المذکور ومن هو واضع يده عليه فانكر واضع اليد استحقاقهما في العقار  
 المذکور فهل والحال هذه اذا أثبت الابن المذکور ان استحقاقهما في العقار المذکور  
 عن أبيهما بالوجه الشرعي يقضى لهما بما يخصهما فيه بجهة الارث عنه ولا عبرة بانكار  
 واضع اليد حيث كان العقار المذکور معلوما للمتوفى أولا ولم ينتقل لواضع اليد بناقل  
 شرعي بعد ذلك (اجاب) نعم يقضى لهما بما نصيبهما من ذلك بطريق الارث بعد اثباته  
 بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضى منه ان

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

١٧

١٣٧٤

٢١

١٢٧٤

٢٨

شخصاً وكيلاً عن زوجة رجل يدعى بانه حال حياته باع لها ربع منزله بالعين وخمس مائة  
قرش وان اوكلته عليه ثلاثة آلاف قرش ديناً استجار المتوفى منها ولم يوجد به سند  
وانه معترف به على يد جملة من المسلمين ووقوع المبيعة كان بحضور جهور من الناس  
وهن جلتهم رجل من كتاب المحكمة وكان الاعتراف بالدين في ثاني عشر ربيع الآخر  
سنة ٧٤ فستل من كاتب المحكمة عن ذلك فاخبرانه في اليوم المذكور توجه الى  
منزل الزوج المذكور فوجدته نائماً على الفراش فسأله عما يطلبه فاخبره بانه يملك ربع  
بيت بمقتضى حجة وانه يريد بيع ذلك لزوجته فاخبره بانه حيث انه مريض في الفراش يلزم  
ابقاء هذا الامر حتى يشفي وقام وتركه وحيث الامر كذلك والمتوفى توفي في ثاني جمادى  
الآخرة فهل يكتفى المحال بالاعتراف الذي افاده الوكيل ويكون ساري في البيع وفي  
الدين أولاً يحكم بشئ حيث ان الزوج كان نائماً في الفراش (أجاب) الاعتراف بالدين  
لا يثبت البيع كما أن مجرد البيع لا يثبت الدين على البائع والوكيل يدعى امرين البيع  
والدين وان المتوفى أقر بالدين ولم يصرح بان جميع ذلك كان في مرض الموت أو في غيره ولم  
يعلم ان كان للبائع وارث خلاف زوجته حتى يتوقف البيع على اجازته على قرين كونه  
في مرض الموت أم لا وارث له سواها خلاف وضع باقي التركة في بيت المال فلا يتوقف  
البيع بل ينفذ ولو بدون القيمة كما صرح به العلامة خير الدين الرملی واخبار كاتب  
المحكمة على الوجه المعين بالخطاب لا ينبغي عليه حكم شرعي وحيث قد لا مانع من احالة  
هذه القضية على المحاكم الشرعية ليسمى الدعوى وما يتضح ويتحقق لديه يحكم بمقتضاه  
ويتحرره الاعلام الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة اشتركا في زراعة أَرْضٍ  
بالاجارة وزرعها سوية بذرهم او مواشيها ثم ماتت المرأة بعد الزرع فدعى ورثتها على  
شر يكتها بان مورثتهم هي التي دفعت له جميع ثمن البذر وثمر المواشي التي زرعها بها  
الارض المذكورة ويريدون بذلك الرجوع عليه بنصف ذلك فانكر دعواهم وذكر انه هو  
المشتري لذلك من ماله فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة  
عن الاثبات سيما واليد للشر يك المدعى عليه ومورثة المدين قبل موتها لا لمورثة  
وحدها (أجاب) لا يقضى للمدين بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى  
أعلم (سئل) في امرأة تملك داراً بطريق الشراء الشرعي من مال اكتها وهي واضعة يدها  
وحدها عليها وتتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية منذ تسع عشرة سنة ولم ينازعها  
أحد فيها تلك المدة والان ادعى على المرأة المذكورة أخ لها بان أباه كان يملك الدار المذكورة  
وتركها تركته وهو يريد اخذ نصيبه فيها بحجة الارث الشرعي فانكرت المرأة المذكورة  
دعواهم وحدها والمحال ان المدعى المذكور لا حجة ولا سند بيده ولا بينة تشهد له بملك  
أبيه في الدار المذكورة فهل والمحال هذه لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع  
من معارضة واضعة اليد في ذلك والمحال ما ذكر (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١١

بمجرد دعواه بدون اثباتها بطریق شرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی امرأة واضعة یدها  
 علی قطعة أرض عملو کة لها وهي تتصرف فیها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزید علی  
 أربعین سنة ولم ینازعها أحد فی ذلك تلك المدة والآن ادعی علیها رجل أجنبي أنه یملك  
 قطعة من الأرض المذکورة عن أبيه فانكرت دعواه ويرید أخذها منها بطریق الارث  
 عن أبيه والمحال ان أباه كان حاضر أو شاهد التصرف واضعة الید المذکورة مدة تزید  
 علی عشرين سنة وهو ساکت لم یدع ولم ینازع ولم یمنعه مانع شرعی عن الدعوی والطلب  
 تلك المدة فهل والمحال هذه لا تسمع دعوی المدعی المذکور بعدمضی تلك المدة سيما  
 والمدعی المذکور ساکت عن ذلك بعدموت أبيه مدة تزید علی خمس عشرة سنة لم یدع ولم  
 ینازع ولم یمنعه مانع شرعی عن الدعوی والطلب المدة المذکورة (أجاب) نعم لا تسمع  
 دعواه المذکورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل مات  
 عن زوجته وعن أبيه وورث ما یورث عنه شرعا فدعی الاب علی زوجة ابنه ببعض أعیان  
 من المنقول بأنه مات ابنه والزوجة تنکر دعواه وتدعی ان ذلك لها فهل یكون القول  
 قولها فی الصالح لها عند عدم البینه واذا أقام الاب بینه علی انه مملک ابنه یقضی به للترکة  
 ویقسم بین ما بالقریضة الشرعية (أجاب) نعم القول للزوجة بینهما فی المشتري  
 والمخاص بها من متاع البيت الذي كان یسکنان فیسه والیئنة بینهما فی زوجها انه مملک  
 ابنه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل یملک دارا بالمیراث عن أبيه منذ عشر سنین وزیادة  
 بعد أن وضع أبوه یدیه علیها مدة تزید علی خمس وثلاثین سنة وهو یتصرف فیها بالهدم  
 والبناء مدة وضع یدیه علیها من غیر منازع له ولا لبه فیها تلك المدة والآن ادعی رجل  
 أجنبي من المشاهدين للتصرف بان له حق فیهما عن مورثه فانكر الوارث دعواه والمحال ان  
 مورثه كان موجودا ومشاهد التصرف أبيه مدة وضع یدیه وهو ساکت لم یدع ولم ینازع  
 ولم یکن هناك مانع شرعی یمنع من التدعی فهل والمحال هذه لا یجیب لذلك ولا تسمع  
 دعواه بعدمضی هذه المدة ویمنع من منازعة الوارث فیهما رکه له أبوه (أجاب) نعم  
 لا تسمع دعواه المذکورة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالی أعلم (سئل)  
 فی رجل مات عن زوجته وأخته وکانا کنین فی منزل مشترک بینهما و بین زوجته المذکورة  
 فادعت الاخت ان ما فی المنزل من فرش ونحاس وتقود وحلی ورقیق مملک أخیها وادعت  
 الزوجة علیکها ذلك فهل یكون القریل قول الزوجة فی الصالح للنساء والمشتري بینهما مال  
 تقيم الاخت بینهما علی مات أخیها (أجاب) نعم اذا لم تدع الا وقال الیها من قبل الزوج والله  
 تعالی أعلم (سئل) فی رجل أجنبي ادعی علی ورثة میت بأنه کان شریکاً لابیهم فی جمیع  
 ماتر که من مواش وأمتعه وغیر ذلك علی الشیخ وع فانكرت الورثة دعواه والمحال ان  
 المدعی المذکور لم یکن عنده بینه ولا سند شرعی علی دعواه فهل اذا لم یثبت الرجل  
 الاجنبی المذکور دعواه انشركة بینهما و بین مورثهم بالیئنة الشرعية لا عبرة بدعواه

۱۲۷۴

۱۴

۱۲۷۴

۱۸

رجب

۱۲۷۴

۲

۱۲۷۴

۵

- المجردة عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة الورثة المذكورين بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يكن المدعي ذا يد لا يقضى له بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي كما هو معلوم لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت وأخذتها امرأة اجنبية عندها واستولت على عقارها وادعت انها اشتريته منها قبل موته بعد ان حضر وارثها وطلب الميراث وانكر شراؤها فهل اذا لم تثبت الشراء منها بوجه شرعي لا عبرة بدعواها بدون برهان شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها جوار أعتقتهن وزوجتهن في حال حياتها وصحتها ثم بعد مدة من الزمان ماتت المعتقة عن ورثة والا تبي تدعي وورثتهن بان ما يبد العتقاء من الامتعة والمصاغ ملك للمورثة فانكرن دعواهم فهل اذا لم تثبت ودعواهم بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك شرعا ويمنعون من مناقضتهن فيما كان بايديهن بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على مكان تلقاه بالشرع من ملاكه مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة ومن تلقى الشراء منه وضع يده عليه نحو اثنى اربعين سنة وكل يتصرف فيه تصرف المالك في املاكها بغير معارض ولا منازع والا تبي ادعى رجل فاطر على مسجده انه وقف على المسجد ويريد رفع يده على ملكه عنه ووضع يده عليه لجهة المسجد فانكر المدعي عليه دعواه ولم يكن له بيعة ولا سند شرعي يشهد له بذلك فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي على فرض كونها مسموعة والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن ابيهم تسحبوا من بلدهم وغابوا مدة نحو عشرين سنة ثم رجعوا الى بلدهم فوجدوا رجلا اجنبيا تعدي ووضع يده عليها وهدمها ودخلها في داره فطالبوا منه رفع يده عنها فاعترف لهم بالملك وادعى الشراء من ابيهم في سنة كذا فانكر ودعواهم فقام بيعة غير عادلة لم يرض احد يشهد بتركيها ولم يحكم بها كما شرعي والحال ان هذاك بيعة تشهد بان مورثهم مات قبل التار يخ المذكور وانه طلب ان يشترها منهم بعد دعواهم بحضرة بيعة شرعية فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر يكون تصرفا لا تسم دعوا الشراء يوم يتسلم الدار لا رباها اذ الحق ما ذكر بالوجه شرعي (جيب) طلب الشراء قرار بالمث او بعدم استحقاق الطالب وكلاهما اصح لدعواه الشراء بتاريخ سابق فلا تسم دعواه الشراء لذلك بتاريخ سابق عن اقرار المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد كور وانا بصري وعن ابن بال وترك ما يورث عنه شرعا من عتار وفحل فتعدي شيخ البلد ودعوى يده على تركه لم يمت بدون ولادة شرعية فيه بلوع الورثة المذكور بن طلبة وادعاه رفع يده عنها وعرف ابيهم بالاستحقاق وادعى انه مستاجر

رمضان



١٢٧٤

٧

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٦

العقار والغنل من ام القصر والابن البالغ مدة لم تنته فانه كجميع الورثة دعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده على ذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويكون لارباب التركة اخذها من واضع اليد عليها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امر اقامات عن زوجها وعن معتقتها وتركت ما يورث عنها شرعا من مصاغ وفرش ونحاس وغير ذلك فوضعت المعتقة يدها على التركة وعلى ما كان للزوج في صندوق زوجته من الدراهم وديعة وقد رها أربعون ربع فنذقتلى آلت له بالميراث عن زوجته التي ماتت قبل هذه متعلقة بانه وهبها لها في حال حياتها فانه كدعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيدها على ذلك فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكون للزوج اخذها ولا نصير تركه ويصدق بيمينه في عدم خروجها عن ملكه لاسما وعنده بينة تشهد له باستحقاقها عن زوجته الاولى (اجاب) اذا ادعت المعتقة المذكرة هبة ما ذكر لمعتقتها من قبل الزوج المذکور وانكر ذلك فالقول له بيمينه على نفى الهبة والبينة على المدعية المذكرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارين بالارث عن أبيه وعن أمه وضع يده شيخ البلد ونسيبه على الدارين المذكرة كورتين في غيبة الوارث فحضر الوارث من غيبته وطلب من الشيخ ونسيبه رفع اليد عن الدارين المذكرة كورتين فادعى شيخ البلد ونسيبه الشراء من الوارث المذكرة كور فانه كدعواه فما فهل اذا لم يثبت شيخ البلد ونسيبه الشراء للدارين المذكرة كورتين من الوارث المذكرة كور بالوجه الشرعى لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويؤمر كل من شيخ البلد ونسيبه برفع اليد عن الدارين المذكرة كورتين وتسليمهما للوارث المذكرة كور حيث كان المالك ثابتا له فيهما عن مورثيه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى بالمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على قاعة بالارث عن امه مدة تزيد على أربعين سنة وهو يتصرف فيها تصرف المالك في أملا كهما من غير معارض ولا منازع والآن ادعى عليه رجل بانها ملكه باثراء من رجل ميت فانه كدعواه والحال ان المدعى حاضر وموجود مع المدعى عليه ومشاهد لتصرفه المذكرة كور مدة أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى يمنع من ذلك فهل لا تسمح دعواه ولا بينة حيث ارخ شراؤه الذي ادعاه بتاريخ مضى عليه نحو تسع وعشرين سنة (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في أولاد أولاد عمه اب لورثة ادعوا على ورثة بنت خال آبائهم المذكرة كورين بار لهم ارض تحت أيديهم مآل لهم عن أم مورثيهم وهي العمة المذكرة كورة بدعوى ان شأها وعوا الخصال المذكرة كور مات قبلها فورثت منه فآل لهم بطريق الارث عنها فانه كورثة البنت المذكرة كورة بدعوى المدعين فهل اذا لم يثبت المدعون دعواهم المذكرة كورة بالوجه الشرعى لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة

١٢٧٤

١

عن الاثبات (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها  
 بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل واصل يده على دار تملكها بالميراث  
 عن أبيه نحو ثلاثين سنة ادعى عليه رجل بان له فيها حق بالميراث عن أبيه فانكر  
 المدعى عليه دعواه والحال ان أبا المدعى كان حاضرا موجودا مشاهدا التصرف ابى  
 المدعى عليه أكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى  
 فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة اذا تحقق  
 ما هو مستطور بالسؤال ولم يوجد من واصل اليد ما يفيد اقراره باصل الملك المورث المدعى  
 كدعواه شراؤه مورثه من أبى المدعى مثلاً والله تعالى أعلم (سئل) فى جماعة غائبين  
 فوق مسافة القصير يملكون نخلا بطريق الاوث عن مورثهم وضع شخصان أجنيبان  
 أيديهما على النخل المذكور فى غيبة الورثة المذكورين مدة من السنين ثم حضر الورثة  
 المذكورون من غيبتهم وطلبوا رفع يدواضى اليد المذكورين عن النخل المذكور فانكروا  
 ملكهم فيه والحال ان الجماعة المذكورين بأيديهم حجج تشهد بالملك لهم فيه عن مورثهم  
 فهل والحال هذه اذا أثبت الجماعة المذكورون استحقاتهم فى النخل المذكور عن  
 مورثهم بالبيينة الشرعية يحكم لهم به ولا عبرة بانكارواضى اليد بعد ذلك (أجاب) اذا  
 لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الجماعة المذكورين بملك النخل وأثبتوا ملكيتهم  
 لذلك بالوجه الشرعى يقضى لهم بها ولا يعتبر انكار المنكر دعواهم بعد الاثبات الشرعية  
 والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل مات عن ثلاثة أولاد وابن ابن وترك ما يورث عنه شرعا  
 من فحل ودار وطاحونة وأرض زراعية أميرية وصار الاخوة فى معيشة واحدة وضعوا ابن  
 أخيهما اليهم واستمروا على ذلك مدة تزيد على عشرين سنة حتى غابت التركة وزادت  
 والآن أرادوا القسمة فادعى ابن الابن ان ما ذكره خاصة حازه من ماله الخاص به وان  
 اعمامه أبراء تحت يده ولا يئنة تنور دعواه فهل والحال هذه تقسم التركة وما تحصل من  
 غنائها بين الاولاد ولا شئ لابن الابن المذكور ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية  
 والحال ما ذكر (أجاب) اذا كانت اليد على ما ذكر بالسؤال للجميع ثابتة لا يعول شرعا  
 على مجرد دعوى كل فريق منهم اختصا به بذلك بدون اثبات بطريق شرعى والله تعالى  
 أعلم (سئل) فى امرأته ماتت عن زوجها وأمه وأخ عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من  
 عقار ومنقول وأرض ملك أبعادية فطلب الزوج حصته من الميراث على يد المحكم  
 السياسى من باقى الورثة فادعى ابدين عليه لزوجه من ماله المصدق ومؤخره وأن ما  
 خصه من ميراثها خصه عليه من أصل الدين المذكور وانها قبل موتها أعطت جانباً من  
 الأبعادية لأخيهما وأخيهما وأوثيقة بذلك فانكر الزوج دعواهم الاعطاء المذكورين  
 بهذا كليا وأبطل المحاكم الوثيقة لعدم ثبوت مضمونها فهل يكون للزوج طلب ميراث  
 من زوجته ولا عبرة بالدعوى المجردة ولا بالوثيقة المقطوعة الثبوت وماذا يخص كل وارث

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٦

١٢٧٤

١٩

ذى الحجة سنة  
١٨ ١٢٧٤

مطلب أجر نفسه لعمل في  
الأرض وما فيها من الخل  
ثم ادعى المالك لا تقبل  
محرم  
١٨ ١٢٧٥

١٩ ١٢٧٥

٢٥ ١٢٧٥

(أجاب) للزوج المذکور أخذ حصته من تركته زوجته بانقر بضعة الشرعية ولا عبرة بدعوى الاعطاء بدون اثباتها بوجه شرعي وما يتحقق لها عليه من الدين بالوجه الشرعي يكون تركته عنها أيضا بسقط عنه من ذلك مقدار حصته من الميراث والباقي يلزم بدفعه لباقي الورثة وللزوج المذکور في ميراثها النصف فرضا وللأم الثلث كذلك والباقي لأخيها الشقيق وأولاد تعصيا حيث لا وادث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جاعة يملكه كون بخلافه قوام رجل آخر على حراسته بوسع الخراج من ثمرته ومضى على ذلك خمس سنوات ثم بعد مضي تلك المدة ادعى الحارس المذکور ملك الخل وغرسه فهل والمحال هذه لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته (أجاب) نعم لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته إذا ثبت أنه أجر نفسه لمحرر اسعة ذلك الخل لما في التنقيح بالعز والى الفصل السابع في الفصول لو أقام المدعى عليه بيئته أن المدعى أجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعه أو يكون أقرارا من المدعى أنه ليس ماله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عقارا عن مورثه واستمر في يده مدة تزيد على ثلاثين سنة من غير معارض ولا منازع ثم وقفه واستمر بعد وقفه واضع يده عليه وورثته كذلك من بعده مدة تزيد على خمس وثلاثين سنة ثم ظهر الآن رجل يدعى أن بعض هذا العقار حق مورثه يدعى أن جده استأجر هذا البعض من وقف كدائمة تسع تسعين سنة ابتداءها سنة ألف ومائة وتسع وستين وذلك بموجب صورة حجة نقالت من السجل مضمونها ما ذكر وبطلب نزع المسكان من يد الموقوف عليهم بسبب ذلك فهل لا تسمع دعوى هذا المدعى حيث مضى عليه ما يزيد على ثلاث وثلاثين سنة خصه وصاؤه ودعواه بالاجارة عن مدة طويلة في الوقف الذي اسند اليه الاجارة وقدمات مورث المستأجر حسب زعمه (أجاب) دعوى المدعى أن كانت على هذا الوجه لا غير بلا زيادة على ذلك فهي غير معتبرة شرعا وأحوال ما ذكر في السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ غائب فوق مسافة القصر وعن ابنين قاصرين وترك ما يورث عنه ثمر عام من عقار وغيره ثم حضر الغائب من غيبته ووضع يده على تركته أبيه وطرده القاصرين المذكورين والآن بلغ أحد القاصرين رشيدا وأراد أخذ نصيبه من تركته أبيه من عقار وغيره فأنكر واضع اليد المذکور أن تركته وأدعى أن أباه لم يترك تركته أصلا فهل إذا أقام الذي بلغ بيئته أن أباه ترك عقارا وغيره ومكتوب حجج العقار باسم أبيه يكون له أخذ نصيبه منه ولا عبرة بانكار الآخر واضع اليد المذکور بعد ذلك وإذا أقام القاضي وصيا على القاصر الثاني وعلى حفظ ماله يكون له الخصامة مع البائع المذکور كورثه أخذ نصيب القاصر المذکور وحفظه تحت يده إلى بلوغه رشيدا (أجاب) جميع ما ثبتته الابن المذکور الذي بلغ رشيدا مروكا عن أبيه مما يورث عنه بالوجه الشرعي يصحكون له لاستيلاء على نصيبه منه بانقر بضعة الشرعية ولا يعبر بانهكار الابن الواضع يده على ذلك وكذا الحكم فيمن ينصبه القاضي وصيا على القاصر بالنظر لنصيبه والله تعالى أعلم

(سئل) في جماعة ادعوا على جماعة بدعوى على يد قاضي بلدهم وطال بينهم في ذلك النزاع والخصام ثم بعد ذلك أبرأ كل من المدعين والمدعى عليهم الا ابرأ عامان من جميع الدعاوى ما عدا دعوى النخل المدعى به الآن وكتب بذلك حجة شرعية مسجلة بالسجل المحفوظ فهل والحال هذه تسمع دعوى النخل من المدعين ولومضى بعد كتابة الحجة المذكورة نحو خمس سنين حيث لم تدخل دعوى النخل في الابرأ العام المذكور (أجاب) مجرد مضي خمس سنين على دعوى النخل لا يمنع من سماعها ما لم يوجد مانع شرعي فاذا لم يتحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المدعين المذكورين بما ذكر ولم يشمل الابرأ من الدعاوى المذكورة الدعوى بالنخل كما ذكر بالسؤال تسمع دعواهم بذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وجدهم من قديم الزمان بعضهم بالغ وبعضهم فاصر يتيم والآن يدعى رجل أجنبي من أهل البلد مقيم فيهم شاهد لتصرفهم فيها مع عدم منازعته بأن والده اشترى من والدهم حصص منها في حال حياته من مدة نحو ثلاثين سنة وزيادة متعللا بورقة قديمة بيده غير ثابتة المضمون وغير مسجلة بسجل القاضي فانكر الورثة دعواه الشراء من مورثهم والحال ان الدار لم تنزل بيد الورثة الى الآن فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الورثة في دارهم بدون وجه شرعي واذا أقام شطرا واحدا لا عبرة بشهادته ولا بالورقة المذكورة اذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات على فرض كونها مسموعة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر من بلاد السودان مات عن زوجته وعن ورثته غيرها وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومعاش ونقود وفرش وفحاش وغير ذلك مما يورث فادعت الزوجة بامتنعة وأشياء مما ذكر بانها ملك لها فانكر الورثة دعواها والحال انهم يقيمون بينة بما تر كهمورثهم في منزله وحوزة حتى مات فهل اذا ثبت انها ملك لمورثهم بالوجه الشرعي يجب ان يثبتوا ذلك ويقضى لهم بها ويقسم جميع ما تر كهم بين جميع ورثته بالفرض الشرعية (أجاب) اذا مات الزوج واختلقت زوجته مع ورثته في متاع البيت فما كان مختصا بالنساء أو مشتركا بينهن وبين الرجال فالقول للزوجة المذكورة فيه بيمينها وعلى ورثته الزوج اثبات دعواهم ان ما ذكر ملك لمورثهم وما كان مختصا بالرجال فالقول لورثة الزوج فيه انه ملك لمورثهم واليمين بينة الزوجة والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا آخر بالميراث عن أصولهم تسعهم وامن بلدهم وغابوا بارض بعيدة فوق مسافة القصر مدة تزيد على خمس عشرة سنة فوضع رجل أجنبي يده عليها في غيبتهم تلك المدة ثم مات في غيبتهم عن ابنه فوضع يده عليها بعده والآن حضر الورثة وطالبوا رفع يده عنها فنفذهم متعللا بطول المدة وبوضع يده بعد أبيه فهل اذا أقام الورثة المذكورون بينة بان الدار المذكورة ملك لا بينهم وانها لم يخرج عن ملكه تسمع دعواهم وتقبل بينتهم ويكون لهم نزعها من واضع اليد عليها بغير طريق

١٢٧٥

١٣

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٩

مطلب في اختلاف الزوجة  
وورثة الزوج في متاع البيت

١٣٧٥

٢٦



جاءى الثانية سنة  
٢٨ ١٢٧٥

رجب  
١٩

١٢٧٥

رمضان

١٢٧٥

مطلب يمين الاستظهار  
ليس خاصا بدعوى الدين  
على الميت

١٢٧٥

مطلب تقبل البيعة بعد  
يمين المدعى عليه

١٢٧٥

شوال

١٢٧٥

١١

شرعى اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون ملوكهم تلك الدار عن مورثهم بالوجه الشرعى يقضى لهم بها حيث لا مانع ومضى مثل تلك المدة مع الغيبة مسافة السفر لا يمنع من سماع الدعوى اذ هي عذر شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر يدين يستحقه عنده من نحو ثمان عشرة سنة أصله أجرة مكان فانكر دعواه والحال ان المدعى حاضر موجود مع المدعى عليه في بلد واحد ولم يطالبه به ولم يدع به عليه ولم ينازعه أكثر من خمس عشرة سنة فهل لا تسمح دعواه (اجاب) نعم ان كان منكر ذلك ولعقد الاجارة والاتساع كما لو ترك لعذر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ملبوس وأمتعة من الخصاص بها ادعت به وطلبت اخذها فهل يكون القول قولها فيما يصلح لها وليس له منهها من ذلك (اجاب) القول للزوجة بيمينها قبل الطلاق وبعده في الخصاص بالنساء من متاع البيت الذى يسكنان فيه الا اذا كان الزوج يبيع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك فادعى رجل على الورثة المذكورين بان مورثهم كان وكيله في ايجار أرض معلومة بملكه وفي قبض أجرة ما وانه أجرها فلان بكذا ارد بان حب القول وقبض الاجرة المذكورة وبقيت عنده ويريد اخذها من التركة اجاب الورثة بعدم علمهم بذلك فاقام بيعة شهدته بدعواه ولم يوجد في التركة عين ما ادعاه فهل يحلف المدعى في هذه الحالة كما يحلف مدعى الدين على الميت أم لا وهل يلزم الورثة دفع المثل أو دفع القيمة وهل العبرة في القيمة بمن قبض المتوفى للاجرة المذكورة أو بمن الزام الورثة بها (اجاب) الدعوى على الميت بعد اقامة البيعة الشرعية عليها سواء كانت يدين أو عين لا بد فيها من اليمين وليس خاصا بدعوى الدين كما ذكره بعض علمائنا والقول مثلى فالواجب فيه رد مثله حيث تعذر رد عينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم طلبه منه فاقر له ببعضه وأنكر الباقي فطالبه عند القاضي وأراد تحليفه فانكر الكل وحلف عليه فهل اذا أراد رب الدين اقامة بيعة على دينه بعد حلف المدين بدينه يجاب لذلك ويكون ملازمه ولا يمنع من ذلك الحلف المذكور (اجاب) تقبل البيعة لو أقامها المدعى بسد يمين المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح لقول شريح اليمين الفاجرة أحق ان ترد من البيعة العادلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنين وبنات منها وبنات من غيرها اقتسمه واتركته بينهم فوضع احد الابنين يده على نصيبه ونصيب اخته التى هى من غير أمه مدة ثم مات عن ورثة فارادت الاخت المذكورة اخذ ما يخصها في تركتها بيمينها من تركتها اخيرا فامتنع ورثته من ذلك متعللين بانهم تطلب مورثهم حال حياته فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى ان مورثهم وضع يده على نصيب البنات المذكورة يكون لها طلبه من تركته (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الاخت المذكورة بما يخصها في تركتها بيمينها تدعى انه فتح يداخير المتوفى واثبتت دعواها على ورثة اخيها بعد

مطلب القول للحي من  
الزوجين في الخاص به  
بيمينته

صحتها بالوجه الشرعي يقضى لها بذلك والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجتين وعن ابن وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا ولاحدى الزوجتين مصاغ بيدها  
وفي عوزها والا أن يدعى باقي الورثة أنه ملك لمورثهم وهي تنكر دعواهم والحال أنه  
لا بينة لكل فهل تصدق الزوجة بيمينها فيما كان يسدها من الحلى المذكور ولا حق لباقي  
الورثة فيه ولا يكون تركته بل يكون لها خاصة (أجاب) القول للحي من الزوجين فيما  
يختص به بيمينه وعلى ورثة الميت البينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل العلم  
كان هو وأخوه في عائلة واحدة ولهما ما اطميان فلاحية زرعانها معا وللعالم كسب آخر  
خاص به ثم مات فوجد تحت يده العالم كتب علم ادعت ورثته انها لمورثهم خاصة بعضها  
آل بالهبة وبعضها بثلث من ماله الخاص به فهل تكون الكتب المذكورة للعالم  
وحده تقسم على ورثته خاصة ويكون القول قول ورثة واضع اليد في أن ذلك خاص  
بمورثهم حيث تحقق أن لمورثهم كسبا على حدة الا اذا قامت ورثة الخارج بينة على  
الاشتراك (أجاب) حيث كانت اليد على الكتب للعالم المذكور خاصة وكان له كسب  
خاص به فالقول لمورثته في دعوى اختصاص مورثهم بذلك وعلى ورثة الخارج البينة  
على دعوى الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في مكانين مملوكين لرجل وقف أحدهما  
على نفسه ثم على ذريته من أولاد الظهور دون أولاد البطون بموجب حجة ايقافه لذلك  
وبنى الآخر بدون وقف من قبله ثم مات عن ذرية وآل الوقف والملك لرجل وامرأته من  
ذرية الواقف المالك ثم ماتت المرأة عن ابن من أولاد البطون فلم يستحق في المكان  
الموقوف وله استحقاق في المكان المملوك بالأرض عن أمه عن الجد المالك الأصلي  
المذكور فاستولى خاله الرجل المذكور على المكانين وصار يدفع نصيب الابن من  
أجرة المكان المملوك الى أن مات في سنة ١٢٧٤ عن ابن وبنت وزوجة فاستولى  
ابنه على المكانين ومنع ابن عمته عن نصيبه في المكان المملوك فهل اذا ترفع معه لدى  
القاضي وطالب نصيبه في المكان المملوك بطريق الارث عن امه وهي عن أبيها المالك  
المذكور الذي وقف المكان الثاني وكان نسبهما بتا واصل الملك في ذلك المكان  
المذكور ثابته أيضا ودعى ابن خاله أن جده المذكور وقفه أيضا كما وقف المكان  
الثاني على أولاد الظهور وأراد منعه من نصيبه بطريق الارث لا يجاب لذلك بمجرد دعواه  
سيما ولم يكن هناك سند شرعي يشهد بالدعوى بالوقف بل حجة الايقاف خاصة بالمكان  
الثاني ويكون القول قول المنكر ايقافه من قبل المالك المتفق على ملكه ما لم يثبت  
مدعى الوقف دعواه بطريق شرعي سيما ومورث مدعى الوقف كان يوصل مدعى المالك  
نصيبه من أجرة المكان المملوك على أنه ملك لا وقف (أجاب) حيث كان أصل الملك  
في المكان المذكور ثابته لمورث الابن المذكور فالقول له في أنسكار الوقف من قبله ولا  
عبارة بالدعوى المجردة عن الاثبات بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات

١٢٧٥

١٤

ذى القعدة

١١٧٥

١٢

ذى الحجة

١٢٧٥

٢٨

عن ابن وبنت وترك ستا وثلاثين نخلة وقسم النخل بينهما لابن المذكور وأربع وعشرون والبنات اثنتا عشرة نخلة ووضع كل منهما يده على نصيبه فباع ذلك الابن ثمان عشرة نخلة من نصيبه لرجل وبقيت من نصيبه ثم باعت البنات المذكور ثمانية عشرة نخلة نصيبها لرجلين ثم بعد ست سنين باع الرجلان اثنتي عشرة نخلة المذكور لمرأة بحجة مسجلة شرعية ووضع يدها على اثنتي عشرة نخلة وصارت تتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وتدفع ما عليها الى الديوان والآن قام وارث الابن يدعى بان النخل كله ملك الجدة وأنه لم يترك الا ثمان عشرة نخلة ويريد مقاسمتها فيما اشترته من اثنتي عشرة نخلة والست الباقية من نصيب أبيه فهل اذا ثبت كل من القسمة المذكورة بين البنات والابن مورثه وبيع أبيه الثمان عشرة نخلة وان المتروك عن الجد ست وثلاثون نخلة لا تسمع دعواه ويكون الحق في النخل للمرأة المشتريه اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الجدة المذكورة تركت ستا وثلاثين نخلة وان الابن والبنات اقتسما ذلك واختص الابن بأربع وعشرين نخلة مقدار الثلثين واختصت البنات باثنتي عشرة نخلة مقدار الثلث وكل منهما ما تصرف في نصيبه بالبيع على الوجه المذكور الى أن وصلت اثنتي عشرة نخلة نصيب البنات لثلاث المرأة بطريق الشراء الشرعي لا يكون لوارث الابن معارضة المشتريه فيما آل اليها بالشراء على هذا الوجه ولا عبرة بانكاره ان جده ترك ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امر يضرب مرض الموت أقرلا جنبي يدين ثم مات عن ورثة أنكر والد الدين المذكور وأراد الاجنبي اثباته مستندا لاقراء المذكور ولم يذ كر سببا غير الاقرار فهل اذا لم يذ كر سببا للدين غير الاقرار المذكور لا يحكم له به (أجاب) الاقرار ليس سببا من أسباب الملك وقد صرحوا بان الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع الا اذا ادعى انه يستحق كذا بذمة فلان مثلا وأنه أقر له به فانها تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين توفيا وتركا دورا ولم يتركوا سواها واولادهم من الاولاد بغير سكن وكسب يختص به فصار كل واحد منهم يكتسب بخصوصه ويحوز مواشي وعقار اخلاف المتروك فادعوا الآن على أحدهم ان جميع ما حازه من المواشي والعقار الاخر تركته تقسم بينهم وهو ينكر دعواهم قائلا انه ملك لي حصلة من مال اقترضته لنفسى ومن كسبي الخاص بي فهل يصدق في انه ليس تركته سيما وقد وضع يده عليه بانقراده مدة تزيد على ثلاثين سنة يتصرف فيه تصرف المالك من غير معارضة ولا منازعة مع عدم المسامحة الشرعية ومع شيوع انه ملك له من اكسابه الخاصة به بين اهل البلد وغيرهم (أجاب) اذا كانت اليد على العقار والمواشي المتحصلة يكتسب أحد الاولاد له خاصة فاقول له يمينه في انه ملكه من كسبه الخاص به حيث كان منفردا عنهم وكان يتصرف فيه بانقراده تصرف المالك حيث لم يثبت انه من كسب الجميع او انه من جملة تركته المورثين بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم

١٢٧٦

٢٩

مطلب ادعى ديناً بناء على  
الاقرار لا تسمع  
صفر

١٢٧٦

٧

١٢٧٦

١٨

(سئل) في رجل اشترى صندوق حديد من آخر بثمن معلوم من الدراهم في تاريخ معلوم ودفع له الثمن المذكور وقبض منه المبيع ثم وضعه عند البائع امانة ثم بعد مدة وجد المشتري المذكور الصندوق بيد رجل آخر فطلبه منه فادعى واضع اليد المذكور انه اشتراه من البائع للمشتري الاول المذكور بتار يخ متاخر عن شراء المشتري الاول فهل تسمع دعوى المشتري على مدعى الشراء ثانيا واضع يده على الصندوق المذكور واذا اقام كل منهما بيئته على الشراء من البائع المذكور وكان تاريخ المشتري الاول اسبق يقضى له بالصندوق المذكور وتقدم بيئته على بيئته مدعى الشراء ثانيا بتار يخ متاخر ولا يحتاج الحال الى احضار البائع حيث ادعى كل منهما الشراء من شخص واحد (اجاب) نعم تسمع دعوى مدعى الشراء بتار يخ سابق على واضع اليد المدعى شراء ما ذكر من يائع المشتري الاول بتار يخ لاحق وتقدم بيئته على بيئته مدعى الشراء آخر اولا لا يتوقف سماع الدعوى على حضور البائع لهما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الارث عن مورثها وضعت رجل اجنبي يده عليها وهي غائبة بلا جارة ولا اذن شرعي من المالكة المذكورة وغيبتها في مكان تزد على مسافة القصر مدة تزيد على خمس عشرة سنة وفي اثناء تلك المدة لم تحضر فهل والحال هذه اذا اثبتت المرأة المذكورة ملكها للدار المذكورة كورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يد الرجل المذكور عنها وتسلم للمرأة المذكورة كورة حيث كان الرجل المذكور واضعا يده عليها بالوجه الشرعي (اجاب) الغيبة مسافة السفر عذر شرعي تسمع معه الدعوى بعدم مضي خمس عشرة سنة فاذا اثبتت المرأة المذكورة ملكها تلك الدار بالوجه الشرعي يقضى لها بها وترفع يد واضع اليد عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت في غيبة زوجها فوضع نسوة يدهن على ما في البيت المنسوب للزوج المذكور من مصاغ وفراش ونحاس وغير ذلك مدعين انهن بنات عهها فهل اذا حضر الزوج من غيبته وانكر وراثته النسوة المذكورات وادعى ان جميع ما في البيت ملكه يكون عليهن اثبات وراثتهن بالوجه الشرعي ويقبل قوله في الصالح له والمشارك ويكوله نصف الخاص به بالميراث (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن و بنت من غيرها وترك بعض عقار ثم ماتت الزوجة عن بنت قاصرة من غير الرجل المذكور ولم يقسم العقار المذكور بين وريثة الميت الاول والآن تريد بنت الزوج المذكورة بعد بلوغها اخذ ما يخص امها من تركته بالفرض الشرعية من واضع اليد على العقار فامتنع من ذلك متعللا بان المدة من وقت موت الرجل لغاية الآن سبع عشرة سنة والدعوى لا تسمع بعدم مضي تلك المدة والحال ان ام المدعية طلبت حقها فيما يخصها منه مرارا فهل يكون للبنت المذكورة طلب ما يخص امها بالفرض الشرعية من واضع اليد على العقار المذكور ولا يمنعها من ذلك مضي المدة المذكورة سيما وواضع اليد مقربان العقار المذكور بخلاف من زوج المرأة ام البنت المذكورة وليس له معارضة

١٩

١٢٧٦

٢٩

١٢٧٦

ربيع الاول

١٠

١٢٧٦



ربيع الاول  
سنة ١٢٧٦  
٢٩

قوله سياج بوزن كتاب  
الحائط وما أحيط به على  
مثل النخل والكرم قاموس  
اه مصحح

ربيع الثاني  
١٢٧٦  
١٩

١٢٧٦

٢

مطالب اشتراها ثم ادعى

ملكه ولم يعرفه وقت الشراء لتغير بعض أوصافه لا تقبل خلافا لابي يوسف

بهماد

الابطول المدة (أجاب) لا عبرة بمجرد تعطل واضع اليد بمضى سبع عشرة سنة مع عتقائه  
باسحقاق المدعية في العقار المذکور بطريق الارث عن مورث أمها المتوفاة عنها ويؤمر  
برفع يده عن حصتها حيث لا مانع سوى ما تعال به على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يبيده جنيته يزعم انه اشتراها من شخص وأخذ من البائع حجة الجنيته المذكورة  
المهرية باسم البائع الدال مضمونها على ان الجنيته الكاثنة بالجهة الغلائية الدائر عليها  
سياج من حجر المشتملة على أشجار مثمرة وغير مثمرة وثلاث سواقي وصهر يبيع المصنوعة  
بحدود أربعة المحدث قبل يفتى أسيدل عبد الباقي زقوع فزعم ان موضع هذا السبيل  
المندثر من مدة زمانية خارج عن سياج الجنيته المذكورة بمسافة بحيث على زعمه ذلك  
يدخل في ذلك طريق عام من قديم الزمان خارج عن السياج وارض أيضا في يده لا كها  
مشملة على صهاريج ورساق وخلاف ذلك زيادة عن مشتملات حجة بكثير وهم  
متصرفون فيهم امددة مديدة من السنين أكثر من خمس عشرة سنة من غير منازع ينازعهم  
والآن أراد الرجل المذکور الدعوى بما ذكره من هذه الاراضي من يده لا كها  
والاستيلاء على الطريق المذکور بهذا الزعم مع انكار الملاك المذکورين فهل مع  
خالفه مشتملات الحجة التي في يده لمداهة ونقص المشتملات عن دعواه ومع وجود طريق  
عام من قديم الزمان فاصل ومع سبق وضع يد أرباب الاراضي عليها والتصرف فيهم المدة  
المديدة والسنين العديدة التي تزيد على خمس عشرة سنة بعد شرائهم من غير منازع ولا  
معارض مع التمكن من الدعوى تلك المدة ومع احاطة السياج بالجنيته المذكورة  
لا تسمع دعوى المدعى المذکور على أصحاب الاراضي المذكورة سيما مع المشاهدة  
لتصرف ارباب تلك الاراضي فيها باسائر التصرفات (اجاب) نعم الدعوى المذكورة على  
فرض صحتها غير مسموعة بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل باع لا يخرج لخله معلوم الحدود لارضه ووضع المشتري يده عليه ثم بعد  
مضي مدة من السنين مات البائع وبقي المشتري واضعا يده عليه خمس عشرة سنة من وقت  
البيع وهو يتصرف فيه بلا منازع ولا معارض المدة المذكورة والآن ادعت بنت البائع  
على المشتري بان أباه باع النخل المذکور بالا كراء وادعى ايضا ابن ابنته على المشتري  
المذکور ان جده كان وهبه له ولاخيه والحال انه لم يحصل القبض منهم للنخل مع  
بلوغهما والبنات المذكورة مقيمة في البلد ومشاهدة لتصرف المشتري المدة المذكورة  
ولم تدع ولم تنازع ولم يبيعها مانع شرعي من الدعوى في جميع تلك المدة فهل لا تسمع  
دعوى البنت ولا تصح الحجة على نفي ثبوتها حيث لم يحصل قبض خصوصاً والمشتري  
من كالدعوى البنت وابن الابن (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا  
في الارز والوقف ووجود عذر شرعي والجهة المذكورة على فرض صدورها غير معتبرة  
على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي الجيزة بما مضى منه رجل ادعى على آخر

بهما رانه ملكه ونحو عنده وانه ضاع منه منذ اشهر فوجده تحت يد المدعى عليه ويريد  
أخذه منه لوضح يده عليه بغير حق فلما سئل المدعى عليه أجاب بانه ملكه اشتراه من رجل  
آخر وانه قد كان باعه للمدعى المذكور بثمن معلوم فاشتراه منه بذلك ودفع له الثمن وسلمه  
الحجار ثم تراد البيع ورد له الثمن وقبض منه الحجار فاعترف المدعى بذلك وذكر انه اشتراه  
منه وانه وجد اذ نبه مشرومين وشعر ذنبه مقصوصا فلم يعرفه وقت الشراء ثم بعد ذلك  
امعن النظر فيه فعرفه وورده عليه وأخذ منه الثمن فاذا يكون الحكم في ذلك (أجاب)  
شراء المدعى الحجار من المدعى عليه اقرار بان لا ملك له فيه فلا يقبل منه دعوى انه ملكه  
بتار يخ سابق على ذلك ولا يخرج عنه التناقض ما تعلل به من شرم اذ نبه وقص شعر ذنبه  
فيما يظهر ثم رأيت في المحيط البرهاني من الفصل التاسع عشر من كتاب الحيل ما يؤيد  
ذلك حيث قال ان كان المدعى عرضا أو جارية أو نحوهما سوى العقار فالحيلة ان يغير  
المدعى عليه المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فبطل  
دعواه لانه لما ساومه فقد زعم انه لا ملك له في المدعى به فبطل دعواه وروى عن أبي يوسف  
انه كان ينظر في مثل هذا المدعى وكان يقول ان داس المدعى عليه على المدعى فساومه  
المدعى بناء على انه لم يعرف المدعى به تسمع دعواه واقتصر في الهندية على القول الاول  
عازيا الى الذخيرة فيفيد اعتمادا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه يستحق  
عنده مبلغا معلوما من الدين من نحو عشرين سنة فانكر المدعى عليه دعواه والحال ان  
المدعى كان حاضرا وجو دام المدعى عليه المدة المذكورة ودعا كتم يدع ولم  
ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد هذه المدة (أجاب) لا تسمع الدعوى  
بعد مضي خمس عشرة سنة فاكثر مع انه كان المدعى عليه في الارث والوقف ووجود عذر  
شرعي كما يكون المدعى عليه ثابت الاعسار في هذه المدة ثم ايسر والله تعالى اعلم  
(سئل) في جماعة شتر كين في طاحونة وحقوقها مع بعضهم مكثت تحت ايديهم خمس  
وعشرين سنة والجميع يتصرفون فيها تلك المدة ثم توفوا عن اوطر ووضع اولادهم  
ايديهم عليها مدة ثمان سنين والآن ادعى بعض اولاد الشركاء ان المكان الذي فيه  
الطاحونة ملك لا يبيع خاصة وهو قلة فاعلمه بالميراث وانما ان اباؤه كانوا مشاهدا لنصرف  
شركائهم مدة الخمس والاشهر بن سنة ولم يدع ما كان في تلك المدة ولم يكن هناك مانع له ولم  
يفر الشركاء له بالملك وابنه مشاهد لورثتهم في الثمان سنين ايضا ولم ينزع فهل والحال  
هذه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى مع  
حضوره وتكليفه مشاهدا تصرف لغير خمس عشرة سنة فاكثر مانع من سمع دعواه  
اذا كان الخضم منكر اني تلك المدة فترسم دعوى ورثته من بعده اذ ما بقي في حق  
المورث يثبت في حق الورث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من ابوهما وأخذهما  
فاصر فصار مع اخوته حتى بلغ رشيدا فافهمه من اخوته واستقر باسا به وصار في معيشة

١٢٧٦

١٥

١٢٧٦

١٨

صفر

٢

١٢٧٧

وحده والثلاثة الاخوة في معيشة واحدة ومضى على ذلك مدة من السنين ثم مات أحد الثلاثة عن ورثة واخويه فجاء هذا المنفصل وادعى على الاخوين المذكورين وورثة الميت ان له استحقاقا في جميع ما هو تحت أيديهم من عقار ومنقول بطريق الارث عن أبيه فانكر المدعى عليهم دعواه فهل اذا ثبت هذا المدعى شيئا من ذلك بالبيينة الشرعية انه من تركه أبيه يكون له اخذ حقه فيه خاصة ولا يستحق فيما جده الاخوة المذكورون باكتسابهم بعد موت أبيهم شيئا (أجاب) ما يثبت به بالوجه الشرعي انه من تركه أبي الاخوة الاربعة أو غنائها ولم تحصل فيه قسمة يكون للاخ المنفصل عن اخوته بمعية على حدة أخذ نصيبه من ذلك بالقرينة الشرعية وليس له مشاركة باقي الورثة فيما حصلوه لانفسهم خاصة بسعيهم وكسبهم الخاص بهم بدون وجه يوجب مشاركتهم في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع الى زوجته ابنه مبلغا من الدراهم على سبيل الامانة عندها فبعد مدة طلب منها المبلغ المذکور فاعترفت على يديينة شرعية بانها استلمته منه ولكن ادعت انه أعطاه لها على سبيل النيشان فهل يكون المدفع مصدفا في دعواه انه دفعه لها على سبيل الامانة لانه أعلم بجهة الدفع ولا تصدق في دعواها حيث لم يكن لها يينة شرعية تشهد بذلك (أجاب) حيث اعترفت زوجة الابن باستلامها المبلغ المذکور من أبي زوجها وادعت انه ملكها اياه وهو ينكر فالقول له بيمينته وعليها البيينة اذا البيينة على المدعى واليمين على من انكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى عقارا منذ خمس وعشرين سنة وبعد موته ادعت بنت البائع على بعض ورثته ان ما تحت أيديكم من العقار كان ملكا لامرأة أجنبية ووقفته على والدي وأولاده وقد مات والدي وان الناظرة والمستحقة فاجاب المدعى عليه بان وادي اشتراه من أبيك من المدة المذكورة ثم آل الى مع باقي الورثة ارناء عنه فهل اذا صححت دعواها وانكر وارضع اليه ملك من اسندت المدعية الملك اليه وابقاه حسب دعواها يطلب منها أو لا البيينة على دعواها حيث اعترفت ان الملك كان لأجنبي او يطلب من المدعى عليه بيينة الشراء من أبيهم مع انكار المدعية ملك أبيها المذکور وكانت خارجة والمدعى عليه ذائد (أجاب) حيث ردت المدعية اقرار المدعى عليه ذي اليد ملك أبيها للعقار المذکور وادعت انه كان ملكا لامرأة أجنبية ووقفته على أبي المدعية وأولاده فان صححت دعواها وانكرها خصها ذو اليد بطلب منها البيينة على ما انكره فان اقامتها على وجهها الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماعها في قضائها ادعته على واضح اليد ولا يقضى على باقي ورثة أبيه مع غيبتهم بلا نائب عنهم في الخصومة ان كانت اليد للجمع مع ولا تطالب البيينة من ذي اليد على ما ذكره ولو تضمن الاقرار باصل الملك لأبي المدعية لان ذلك يطل بردها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وكل ابن عمه في بنائها واذنه بان يسكنها ففرضي ابن العم بذلك ووضع يده عليها وهدمها وبنها ساوسكنها ثم مات مالك الدار المذکور عن ابن عمه المذکور وهو

١٢٧٧

١١

ربيع الثاني

١٢٧٧

١٢

جادی الاولى

١٢٧٧

١

واضع يده عليها بعد موت مورثه مدة تزد على خمس عشرة سنة ولم ينافعه أحد فيها  
والآن ادعى رجل أجنبي أنه يستحق المورث من ذلك الدار المذكورة فأنكر واضع اليد  
دعواه والمحال أن المدعى المذكور حاضر ومشاهد لتصرف واضع اليد المذكور المدة  
المذكورة ولم يدع ولم ينافع ولم يمنع ما منع شرعي عن الدعوى والطلب فهل لا تسمع  
دعوى المدعى المذكور والمحال هذه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعدمضى خمس عشرة  
سنة إلا في الارث والوقف وجود عدل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت  
عن زوجها وهما بن خالتها وعن عمها لام وعن عمه أيها وتركت ما يورث عنها فهل يكون  
الميراث بين عمها وزوجها ماصفة وإذا ادعى الزوج أن النحاس والفراش له يكون القول  
قوله في ذلك وإذا أقام العم بينة على ملك الزوجة في بعض ما يدعيه الزوج من ذلك وأثبتته  
بالوجه الشرعي يقضى له بالميراث فيه وإذا ادعى الزوج بأن المصاغ ملكه وادعى العم  
الوارث أنه ملكها يكون القول قول العم (أجاب) بموت المرأة المذكورة عن زوجها  
الذي هو ابن خالتها وعن عمها لام وعن عمه أيها لا غير يكون ميراثها بين زوجها وعمها  
المذكور ماصفة ولا شيء لمن بقي من هؤلاء وإذا اختلف الزوج المحي مع باقي الورثة في  
متاع البيت الذي هو مسكن للزوجين فالقول للزوج بيمينه فيما هو مشترك أي صالح  
للرجال والنساء ~~ك~~النحاس والفراش أنه ملك له إلا أن يقيم الوارث بينة أنه ملك  
للزوجة والقول للوارث بيمينه فيما هو خاص بالنساء كالمصاغ أن ادعى أنه ملك للزوجة  
إلا أن يقيم الزوج بينة أنه ملكه والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أولاد بلع لهم أب  
في عيالهم عاجز عن الكسب أخذوه وانتقلوا به من بلدة إلى أخرى وأقاموا فيها مدة ثم  
خلف الأب ابناً آخر وصار مع أبيه في عيال أخوته حتى مات أبوه وبلغ الولد رشيداً  
فزوجته أخوته من مال أنفسهم وصاروا ينفقون عليه وعلى زوجته لكونه لا كسب له  
إلى أن مات عن ابن فبقي الابن في عائلتهم أيضاً حتى مات عن أمه فادعت على الأولاد  
المذكورين بأن لها حق في الأشياء التي تحت أيديهم بالميراث عن أبنا وهو عن أبيه  
وأبوه عن أبيه الذي هو أبوا الأولاد المذكورين فهل لا تجاب المرأة المذكورة لدعواها  
وليس لها حق فيما بأيديهم بدون اثبات دعواها بالوجه الشرعي ويكون ما بأيديهم  
خاص بهم حيث كان بكسبهم خاصة ولم يكن لا بهم أصل فيه ولم يكونوا معيين له ومنع  
المرأة المذكورة من معارضتهم بدون وجه شرعي والمحال ما ذكره من الأشياء التي  
بأيديهم مملوكة الرقبه ولا أطباء فيها (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك إذا  
كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال ولا استحقاق لها والوارثين المذكورين فيما يبد  
الأولاد المرقومين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خرج من بلده وتوجه إلى بلدة  
أخرى وأقام فيها مدة سنتين وترك ببلده عقاراً ثم توفي في البلدة التي كان أقام فيها بعد  
وفاته حضراً وأولاده إلى بلدة الأصلية وأرادوا بيع عقار أبيهم الذي تركه عند توجهه إلى

١٢٧٧

١٦

١٢٧٧

٢٧

ذى الحجة

٦

١٢٧٧



١٢٧٧

٢٠

البلدة التي توفي فيها فوجدوا شخصا مستوليا عليه وبني فيه أما كن وادعى شراءه من والدهم فطلبوا منه حجة البيع فحجز عن الحجة وكشفوا في سجل القاضى فلم يجدوا لها أصلا فهل انما يجوز مدعى شراء العقار المستعمل عليه من غير حق عن اثبات دعواه يكون لهم أن يأخذوه ويتصرفوا فيه كيف شاؤا أم لا (أجاب) حيث ادعى واضع اليد شراء العقار من موث الورثة المذكورين ولم يثبت دعواه انتقال الملك اليه بوجه شرعى ولا حجة بيده وحذف الورثة على نفى دعواه اليقين الشرعية ان طالمها يفتى لا ورثة بذلك العقار ويكون لهم التصرف فيه بالوجه الشرعى حيث لا مانع وما بناه واضع اليد فهو له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أما كن متعددة ملاصقة لبعضها خاضها ببعضها وبنائها مكانا كبيرا معلوم الحدود ولا يعلم حدود كل مكان من الأماكن الا ما كن الاصلية واستتم ما كنفاه بعد عشرين سنة قريبا عن اثني عشرة سنة ثم مات وله زوجة وورثة أخرى ثم ادعت الزوجة أن ما اشترت منه مكانا من جملة الأماكن كن الملاصقة المذكورة قريبا لها ببعضها مع اعترافها بأنه هدمها وبنائها لنفسه حال حياته يدعى أنها الملاك لا تعرف حدودها الا كان المدعى به بل هي مستندة في دعواها المذكورة الى سند موقوف من مائة من رواب القضاء لم يبين فيه حدود المكان المذكور وليس بمقيد بالسجل المحفوظ في تاريخه مضى عليه نحو عشرين سنة مع تصرف زوجها في المكان المذكور من تاريخ السند المذكور الى حين وفاته بأنواع التصرفات الشرعية وبالهدم والبناء لنفسه مع حضورها وتمكنها من الدعوى بالامعاضة ولا منازعة وتر كها اياها الى الآن مع انكار باقي ورثة الزوج دعواها فهل ونحوها ما ذكر بالاسئلة لا نعم مع دعواها المذكورة ولا يعمل بمجرأ الحجة المذكورة ولو فرض أنها أقامت بينة على دعواها مع الجهال المذكورة لا تقبل بينتها (أجاب) دعوى الزوجة المذكورة على الوجه المسموع غير مسموعة ولا تبعة شرعا ولا عبارة يملك الحجة بمجردها على هذا الوجه ولا تقبل بينتها لأقامتها وانما هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة لم يصروا تركه في الأوقاف جماعة أيديهم على النخل المذكور مدة من السنين والآن حضر الابن المذكور من غيبته المذكورة بعد ثمان عشرة سنة وطلب النخل المذكور من يدواضى اليد فأنكره وأملكه في ذلك فهل اذا أقام الابن المذكور بينة شرعية على ملكه في النخل المذكور وبالارز عن أبيه يفتى له بأخذه وترفع يدواضى اليد عنه ونسب مع دعواه بذلك ولا يمنع سماعها طول المدة المذكورة بغيره فيها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضى عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى ومن العذر الشرعى الغيبة فوق القصر فتسمع الدعوى معها ولو طالت المدة كما تسمع في دعوى الميراث ما لم تبطل وثلاثين سنة على ما وقع به الافتاء في زماننا هذا الحاضر وان كان الافتاء فيما جاري على السماع وان طالت المدة عن ذلك في الارث والوقف والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٧٨

صفر ٧

١٢٧٨

٢٠

في رجل يملك دارا بالميراث عن أبيه أسكن ابن عمه فيها فأسكن ابن العم المذ كور في الدار  
المذ كورة مدة من السنين والآل أراد المالك المذ كور فرفع يده عن الدار ووضع  
يده عليها فامتنع ابن العم المذ كور من تسليمها للمالكها متعللا بوضع يده عليها مدة تزيد  
على خمس وثلاثين سنة والمحال ان واضع اليد المذ كور مقر بالمالك في الدار المذ كورة  
لما سكنها المذ كور فهل اذا كان واضع اليد المذ كور مقر بالمالك للرجل المذ كور ترفع  
يده عنها ولا يضرب في ذلك طول المدة ولو بلغ المدة المذ كورة (أجاب) الاقرار حجة على  
المقر فيعامل بموجبه في حق نفسه حيث كان باختياره وتسمع معه الدعوى ولو حصل  
الترك قبله للدعوى مدة طويلة يلعن السنين اذا الحق لا يسقط بتقادم الزمان والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث عنه شرعا من دار وأرض زراعة  
أبعادية ولم يقسم ذلك بينهم ما فوضع الابن يده على ذلك مدة عشر سنين ثم ماتت البنت  
المذ كورة عن ورثة بالغين لم يأخذوا نصيب أمهم من ذلك حتى مضت مدة نحو عشر  
سنين ايضا ثم بعد ثلاث المدة مات ابن الميت الاول عن ورثة بالغين فوضع هو أليديهم على  
ذلك نحو سنتين والآل أراد ورثة بنت الميت الاول أخذ ما يخص والدتهم من الدار  
والأرض المذ كورين من تركه أبيهما بالفريضة الشرعية فنعهم ورثة الابن من ذلك  
متعللين بوضع يد مورثهم المدة المذ كورة وترك أمهم نصيبها الاخير المدة المذ كورة  
فهل والمحال هذه يكون لورثة البنت أخذ نصيبها من ذلك بالفريضة الشرعية ولا عبرة  
بتعاضل ورثة الابن المذ كورين بذلك لاسيما ورثة الابن مقرون بالدار والأرض  
متروكان عن والد والدهم (أجاب) حيث كان واضع اليد مقرين بنسب ورثة بنت  
المورث الأصلي وبان ما ذكر من الأرض والدار يخلف عن الجد والد مورثة الورثة  
المذ كورين يؤثرون بقسائم نصيب مورثهم اليهم بحسب الفريضة الشرعية حيث  
لا مانع ولا عبرة بمجرد تعاضل ورثة الابن بوضع يدهم ويد مورثهم على ما ذكر تلك المدة ولا  
يترك أم الورثة نصيبها الاخير فيها اذا الحق لا يسقط بتقادم الزمان ولا يكون مضى مثلها  
أو أكثر منها مانعا من سماع الدعوى مع وجود الاقرار للدعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل اشترى جارية بالغة عاقلة من سيدها بثمن معلوم من الدراهم وقبضها المشتري من  
بائعها منقادا للبائع طائفة مختارة واستمر يستخدمها مدة تزيد على ثمانية أشهر ثم بعد  
ذلك ادعت انها حرة الأصل فهل اذا ثبت انقيادها وتسليمها للبائع المذ كور ولا عبرة  
بدعواها المذ كورة حيث لم يكن معها بينة عليها (أجاب) نعم لا يقبل منها دعوى الحرية  
بدون إقامة البينة اذا تحقق انقيادها على الوجه المستطوّر بالسؤال ولو أقامت البينة على  
حريتها قبالت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق الارث عن مورثها فوضع  
رجل أجني يده على الدار المذ كورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهي غائبة غيبة فوق  
مسافة القصر بلا اذن شرعي من المالك المذ كورة فهل والمحال هذه اذا حضرت المرأة

٢٢

١١٧٨

ربيع الثاني

٨

١٢٧٨

جادی الاولى

٦

١٢٧٨

١٢٧٨

١٠

المذكورة من غيبتها وأثبتت ان الدار المذكورة مملوكة لمورثها وانه مات وتركها ميراثا لها  
وأثبتت انحصار ميراثه فيها بالوجه الشرعي يقضى لها بتلك الدار بعد اثبات دعواها بطريق شرعي  
عنها حيث لا مانع (أجاب) نعم يقضى لها بتلك الدار بعد اثبات دعواها بطريق شرعي  
حيث لا مانع من سماع دعواها ولم يثبت انتقالها عن ملكها أو من تلقاها عنه بنقل  
شرعي وترفع يد وارضع اليد عليها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
ادعى بشرى وكالته الشرعية بالخصوصة عن ورثة رجل على وصى ورثة قصر بان مورثي  
الفردين كانا أخوين مع بعضهما في معيشة واحدة طال حياة أبيهما فلان وبعد وفاته وضعا  
أيديهما سووية على ما تركه والدهما المذكور وهما بالغان وأخذ في التكسب والعمل في  
ذلك وغيره مدة من السنين ولم يكن كسب أحدهما مع يراعن كسب الآخر وصارا  
ينميان المال الى أن تحصل بكسبهما سووية مال وعقار زيادة على ما تركه والدهما ثم  
مات أحدهما عن زوجته وعن أولاده واستمر وارع العلم على ما كان عليه مورثهم ثم توفي  
أحد أولاد الاخ الميت بنت وشقيقة وأم ثم مات العلم عن أولاده القصر الذين هم في  
حجر الوصي المدعى عليه وان المتروك عن أبي الاخوين المذكور جميع كذا وبينه عقارا  
ومنفولا وان الاخوين المذكورين اشتريا كذا وبين ما حصله الاخوان بكسبهما وان  
الوصى المذكور وارضع يده على ذلك ومعارض لورثة الاخ في استحقاقهم في ذلك بطريق  
الميراث بغير وجه شرعي وبسؤال المدعى عليه أجاب بالانكار فهل اذا أثبت الوكيل ملك  
الاخوين لما ورثاه عن أبيهما او ما حصله بسعيهما وتنميتهما في تركتهما أيهما يقسم بين  
ورثة الاخوين سووية حيث لم يكن لاحدهما مال خاص به سيما والعلم قبل موته في حال  
صحته أقر بان جميع ما يبيده من عقار ومنقول وأمتعة مشترك بينه وبين ورثة أخيه  
وشهدت البينة بذلك (أجاب) نعم يقسم المال المتحصل بكسب الاخوين وسعيهما  
والحال ما ذكرينهما سووية ونصيب كل يقسم بين ورثته باقرضة وليس لاحدهما  
الاختصاص بشئ رائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والاقرار حال الصحة بان  
جميع ما يبيده من عقار ومنقول وأمتعة مشترك بينه وبين ورثة أخيه حجة على المقر  
فيعامل بموجبها اذا ثبت به الدعوى الصحيحة بالوجه الشرعي وهو من قبيل العام  
لا الجهول بجميع ما يتحقق انه كان بيده في تاريخ الاقرار يعامل بموجبه فيه لافيهما حدث  
بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ وأخت شقيقتين وعن زوجة فادعت  
زوجته بان لها دين على زوجها معلوم القدر من قبل موته بنحو اثنتين وعشرين سنة ثمن  
مبيع فأنكر ورثته دعواها والحال انها حاضرة موجودة مع زوجها المدة المذكورة وهي  
ساكتة لم تطالبه ولم تنازعه ولم تدع عليه بشئ منه المدة المذكورة من غير مانع شرعي يمنعها  
من ذلك فهل لا تقسم دعواها (أجاب) اذا لم يكن الزوج معسرا حال حياته ولم يكن مقرا  
بالدين المذكور من مدة لم ترد على خمس عشرة سنة ثم ادعت زوجته بعد موته بالدين

١٢٧٨

١٤

رجب

١٢٧٨

١٧

مطالب ادعاء لنفسه ثم  
ادعاء لغيره بالوكالة مثلا  
تسمع

المذكور مع كونه غير مؤجل بعد مضي المدة المذكورة وكانت بقية الورثة منكرة  
لادعواها ولم يكن هناك عذر يمنعها من الدعوى به المدة المذكورة لا تسمع دعواها والا  
سمعت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بحصة في عقاره وأنه واضع يده  
عليها بغبر وجهه شرعى وطالب رفع يده عنها وأنكر المدعى عليه دعواه واعترف على يد  
القاضي بأن الحصة المذكورة لا ولا دعم المدعى الغائبين بناحية كذا وأنه اشتراها منهم  
فذهب المدعى المذكور لا ولا دعم المدعى المذكورين ووكلاه عنهم في الترافع والدعوى  
والها كنه مع واضع اليد في ذلك وفي رفع يده عنها والتصرف فيها لهم وكالة مفوضة  
منه كين البيع الذي ادعاه واضع اليد وحذر والله بذلك حجة من فاضى الناحية فهل اذا  
ثبت توكيله عنهم في ذلك لدى الحاكم الشرعى بشهادة البيعة الشرعية وادعى المالك في  
تلك الحصة لموكله وأنكر دعواه البيع منهم لوضع اليد لا تسمع دعواه وترفع يد المدعى  
عليه عن الحصة المذكورة حيث لم يثبت دعواه الشراء ولم يكن بيده حجة شرعية بذلك  
(أجاب) نعم تسمع دعواه والحال ما ذكر ولا يمنع من سبق الدعوى منه لنفسه كما صرحوا  
به وهو الظاهر على ما صرح به في نور العين وفي الانقروية من الثاني عشر في التناقض  
ادعى دار لنفسه ثم ادعى انها للفلان وقفها عليه تسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعاه لغيره  
بوكالة اه وترفع يده واضع اليد بعد الثبوت بطريقه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل تعدى على دار زيد وأخذها منه قهرا وأعطاهما للبكر نظير دار أخذها  
الرجل المذكور من بكر من مدة إحدى وثلاثين سنة ثم مات العاصب المذكور  
والمغصوب منه وبكر كل منهم عن ورثة فادعى الآن ورثة زيد المغصوب منه على ورثة  
بكر واضع اليد على الدار المغصوبة بأن الدار المذكورة ملك لهم بطريق الميراث عن  
مورثهم لدى فاضى ناحيتهم ويريدون رفع أيديهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بطول  
مدة وضع أيديهم ويدهور ثمنها من غير معارضة لهم فيها والحال أنهم مقرون بملك  
ورثة المغصوب منه الدار المذكورة فهل حيث كان ورثة العاصب وورثة بكر واضعو  
اليدهم قرين بالملك في الدار المذكورة لورثة المغصوب منه ترفع أيديهم عنها ولا يضر طول  
المدة مع الإقرار (أجاب) الدعوى بعد مضي المدة الطويلة تسمع اذا كان الخصم  
مقربا بالملك للمدعى ويؤمر واضع اليد بتسليم الدار لهما كما هو المثل في انتقالها عن ملكهم  
بناقل شرعى حيث لا مانع من تسليمها والله تعالى أعلم (سئل) بافاده وارده من بيت  
المال مؤرخه بسبعة من شوال سنة ثمان وسبعين ومائتين غرة ٥٣٨ مضمونها انه لما  
صار الاستئذان من المحافظة عن الافراج عن تركه المتوفى يحيى جوده الصرماني لاخته  
خدوجه المحكوم في الاعلام الشرعى ان الحق في التركة لها ولو لم يكن التركة مقتضى  
التسليم فيها لوارثته من ضمنها عقار وفي حال حياة المتوفى حرر سند بايقاف العقار المذكور  
بالشروط التي شرطها في السند ومذكور فيه انه من بعد انقراض الموقوف عليهم يكون



وقفا على مسجد الاستاذ العمري وله عدم الاثبات الا ان من ناظر الوقف المذكور لما في  
السند واجابته بانه مازال مدعيا بما في السند وتسليم العقار للوارثة وهو فيما به يدعي  
عليه يبدون توسط بيت المال قد اشارت المحافظة بالاستفهام هل الورثة مصدقون على  
الوقف المذكور وهل اجابة الناظر هكذا توافق اصول المصلحة ويجوز التسليم في العقار  
ورغبت المخابرة مع حضر تكم عن ذلك وحيث انه باستجواب وكيل الوارثة افاد بعدم  
معلومية موكلته بالسند وانما اليست مصدقة على ما فيه وبلاحيات المال لم يكن منصوصا  
في مثل ذلك شئ لزم ترقيم هذا الحضر تكم تؤمل الافادة عما يجري في ذلك (اجاب) خصومة  
مدعي الوقف انما هي على الوارثة المحقق ميراثها الا على وكيل بيت المال ولا يتوقف تسليم  
الوارثة المنسكرة للوقف ذلك العقار على عدم خصومة هذا الناظر ودعواه الا ان بالوقف  
المنسكورة من وكيل الوارثة فلا مدخل لبيت المال في دعوى الوقف من الناظر المدعي  
بالوقف بل تكون مخصوصة مع الوارثة المنسكرة للوقف بعد وضع يدها على ذلك اذ لم يكن  
الوقف ثابته والله تعالى اعلم (سئل) في ادعى براح محدودة خطالبة عن البناء والغرس في  
يدعي نصفها وفي يدورثة مسلم نصفها الا تخارزه فيهم باجماعة متعددة دون كل طائفة  
منهم تنسب الى آب وجد غير الاب والجدة الذين ينسب اليهم اغيرها وتكررت ارفعهم في  
شأنه الذي القضاة ولم تفصل خصومتهم حتى ترفعوا والدي قاض آخر فادعى الجماعة  
الخارجون انهم املاك لرجل عينوه بالاسم والاب والجدة ادعوا انه جدي جامع لهم لبعضهم  
من قبل الاب وللآخرين من قبل الامهات وانه مات ميتا من ذمة مطالوة وتركها ابراهيم  
ميراثا لاولاده ثم ماتوا وتركوها لاولادهم وهكذا حتى آل ميراثها اليهم ولم يضع أحديده  
عليها من زمن الجد الى قبل تاريخه وضع المدعي عليهم يدهم عليها وانهم اقروا بها من مدة  
ثلاث سنين للجد الذي عينوه مرة واحدة في مجلس واحد وادعوا الناقل لاجدادهم ثم  
جدوا به ذلك وادعوا اقامة البرهان على اقرارهم المسطور ونزعه من يدهم فانكر المدعي  
عليهم دعوى المدعين المالك والافراجه الى الرجل الذي عينوه وادعوا المحدث ولا نفهم  
بالارث عن مورثهم ودفعوا دعوى المدعين بانهم كانوا ترافعة وامعهم لدى قاض آخر ولم  
يدعوا عليهم الا قرار به بالرجل الذي عينوه الا ان وانتسبوا اليه بل ادعوا عليهم الاقرار  
بها لاصولهم بصيغة الجمع بلا تعيين حتى انهم اقاموا بيعة على ذلك ولم تقبل فهل اذا ثبت  
سبق دعواهم ان صيغة الاقرار كانت للاصول بلفظ الجمع بلا تعيين يكون ذلك من  
باب دعوى الاقرار لجهول جهالة فاحشة فيبطل لاختلاف نسب المدعين وشمول  
الاصول لآباء والامهات والاجداد والجندات وفيهم المورث وغيره واذ قلتم بذلك يصح  
الدفع المذكور ولا تسمع دعوى المدعين التي ادعوا بها الا انهم كانوا ترافعة للجد الذي عينوه  
حيث ادعوا انه صدر مرة واحدة في مجلس متحد للتناقض (اجاب) ان كانت دعوى  
المدعين صدرت منهم صحيحة ووضحوا النصب وحصر الارث ونصيب كل شخص وبينوا



وقف على مسجد الاستاذ العمري وله دم الاثبات الآن من ناظر الوقف المذكور لما في  
السند واجابته بأنه مازال مدعيا بما في السند وتسليم العقار للوارثة وهو فيما به يدي  
عليها بدون توسط بيت المال قد اشارت المرافعة بالاستقها م هل الورثة مصدقون على  
الوقف المذكور وهل اجابة الناظر هكذا توافق اصول المصلحة ويجوز التسليم في العقار  
ورغبنا المخابرة مع حضر تكم عن ذلك وحيث انه باستجواب وكيل الوارثة افاد بعدم  
معلومية موكلته بالسند وانما ليست مصدقة على ما فيه وبلاحة بيت المال لم يكن منصوفا  
في مثل ذلك شئ لزم ترقيم هذا الحضر تكم تؤمل الافادة عما يجري في ذلك (اجاب) خصومة  
مدعي الوقف انما هي على الوارثة المحقق ميراثه الا على وكيل بيت المال ولا يتوقف تسليم  
الوارثة المذكورة للوقف ذلك العقار على عدم خصومة هذا الناظر ودعواه الآن بالوقف  
المذكور من وكيل الوارثة فلامدخل لبيت المال في دعوى الوقف من الناظر المدعي  
بالوقف بل تكون مخاصمة مع الوارثة المذكورة للوقف بعد وضع يدها على ذلك اذ لم يكن  
الوقف ثابتا والله تعالى اعلم (سئل) في ارض براح محدودة خالية عن البناء والغرس في  
يدى نصفها وفي يدور نصفها الاخر نازعهم فيها جماعة متعددون كل طائفة  
منهم تمتسب الى آب وجد غير الاب والجدة الذين ينتسب اليهم اغيرها وتكررت افعهم في  
شأنها لدى القضاة ولم تفصل خصوصتهم حتى نراهم والذى قاض آخر فادعى الجماعة  
الخارجون انهم املاك لرجل عينوه بالاسم والاب والجدة وادعوا انه جد جامع لهم لبعضهم  
من قبل الاب وللآخرين من قبل الامهات وانه مات منذ ازمانه متطاولا وتركها براحا  
ميراثا لاولاده ثم ماتوا ورثوه لاولادهم وهكذا حتى آل ميراثها اليهم ولم يضع أحديده  
عليه من زمن الجد الى قبل تاريخه وضع المدعي عليهم يدهم عليها وانهم اقربوا بها من مدة  
ثلاث سنين للجد الذي عينوه مرة واحدة في مجلس واحد وادعوا الناقل لاجدادهم ثم  
جدوا به ذلك ورادوا اقامة البرهان على اقرارهم المسطور وترفعها من يدهم فانكر المدعي  
عليهم دعوى المدعين لم يشأوا اقراره الى الرجل الذي عينوه وادعوا الحدود لانفسهم  
بالارث عن مورثيهم ودفعوا دعوى المدعين بانهم كانوا اترافعوا معهم لدى قاض آخر ولم  
يدعوا عليهم الا اقرارهم بالرجل الذي عينوه الآن وانتسبوا اليه بل ادعوا عليهم الاقرار  
بهم وصوالهم بصيغة الجمع بلا تعيين حتى انهم اقاموا بينة على ذلك ولم تقبل فهل اذا ثبت  
سبق دعواهم ان صيغة الاقرار كانت للاصول بلفظ الجمع بلا تعيين يكون ذلك من  
باب دعوى الاقرار بغير قول جهالة فحشة فيبطل لاحتمال نسب المدعين وشمول  
الاصول لآباء والامهات والاجداد والجدة وفيهم المورث وغيره واذ اقام بذلك يصح  
الدفع امذ كورولا تسمع دعوى المدعين التي ادعوا بها الآن انها كانت للجد الذي عينوه  
حيث ادعوا انه صدر مرة واحدة في مجلس متحد للتناقص (اجاب) ان كانت دعوى  
المدعين صدرت منهم صحيحة واوضحوا النسب وحصر الارث ونصيب كل شخص وبينوا

الانتقالات بيانا معتبرا وادعوا الاقرار المذكور واثبتوه بالوجه الشرعي يقبل منهم ولا  
يعد ما ذكره المدعى عليهم على هذا الوجه الموضح في هذا السؤال دفعا شرعيا وعلى فرض  
تبوت ما ذكره المدعى عليهم على هذا الوجه لا يتحقق به التناقض من المدعين على ما ظهر  
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المعية في ٦ محرم سنة ١٢٧٩ غمرة ٥٠  
مضمونها المراد اطلاع حضرة تكم على ما انتهى محمد أفندي سليم بعرضه هذا والتقرير  
بشان الاطيان المدعى بها على مذكورين بشغور دمياط من انها وقف وما اشتملت عليه  
افادة الحفاظ بعينه من النصوص الشرعية الموضحة فيها وما يتراعى لخصر تكم حسبما  
تدل عليه الشريعة الغرتر ديه الافادة الواضحة للناظر فيها واجرا ما يلزم نحو ذلك (اجاب)  
الحكم الشرعي في هذه المادة ان المدعى اذا ترك دعواه وقفا كانت أو غيره ثلاثا وثلاثين  
سنة مع تمكنه منها وكان يتردد الى بلد المدعى عليه في تلك المدة وخصمه واضح يده على  
ما يدعيه ومتصرف فيه لا تسمع دعواه مع انكار خصمه ما يدعيه حيث لم يكن له عذر  
شرعي فاذا تحقق ما ذكر يمنع المدعى من دعواه المذكورة لمضي المدة المذكورة كما هو مقرر  
في المنشور الصادر عليه الامرا العالي باجراء العمل بمقتضاها ولا يعمل بمجرد صل في يد  
المدعى الخارج حيث كان مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد  
وخلف حاتوتين كان واضعا يده عليهما مدة من السنين وصار ولده واضعا يده بهما يده  
عليهما ويستغلها مدة تزيد عن عشرين سنة فادعى رجل آخر على الولد المذكور بان  
الحاتوتين المذكورتين وقف جده وابرز وثيقة مشتملة على بختهم فاض انهما كذلك  
وبالاطلاع على الوثيقة وجدنا تاريخها قريبا بعد موت المورث بمدة فهل والحال هذه  
لا يعمل بتلك الوثيقة ولا يكون القول لمدعى الوقف والحق للولد الوارث في ذلك مع ان  
المورث وضع يده المدة المذكورة ووارثه وضع يده بعده مع علم مدعى الوقف ولم تحصل  
منازعة منه (اجاب) لا يقبل قول مدعى الوقف الخارج بعينه ودعواه الا يقف بدون  
اثبات شرعي حيث كانت اليد لغيره وخصمه منكر الدعواه والقول لذى اليد في دعواه  
الملك بالارث عن مورثه كما لا يخفى اذا لم يثبت على المدعى واليمين على من أنكر ولا عبرة بمجرد  
وثيقة تدل على الايقاف بيد المدعى الخارج بدون اثبات مضمونها أو تصديق الخصم  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب نخل عن أبيه وجدته ماتت عن وارث كان  
بعيدا عن بلده فوق مسافة القصر فلما حضر الى بلده وجد درجلا وضع يده على النخل  
من مدة سنتين فأراد رفع يده عنه فامتنع من تسليم جيعه وسلمه نصفه متعللا بأنه وضع يده  
من مدة تزيد على خمس سنوات فهل اذا اثبت الوارث المذكور ان جميع النخل ملوكه  
بالميراث عن مورثه يقضى له به وترفع يد واضع اليد عليه ولا عبرة بما تعلل به (اجاب) اذا  
أثبت الوارث المذكور ملكه للنخل المذكور بطريق الارث عن مورثه بالوجه الشرعي  
يقضى له به ولا يمنع من ذلك مجرد تعلل واضع اليد بوضع يده عليه مدة تزيد على خمس

١٢٧٩

٦

ربيع الثاني

١٢٧٩

٢٢

جادي الثانية

١٢٧٩

٣



جمادى الثانية سنة

١٢٧٩

١

سنتين والحال ما ذكر حيث لم يوجد مانع من سماع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ميراثا عن والده وجدته وكان ساكنا معه رجل اجنبي في الدار المذكورة بطريق العارية مدة سنتين ثم مات مالك الدار ومات الرجل الاجنبي وكل منهما خلف اولادا استمروا بعد والديه في الدار المذكورة مدة سنتين أيضا ثم ان اولاد الرجل الاجنبي ادعوا ان والدهم اشترى حصة في الدار المذكورة من جد ولد المالك بدون وجود حصة وبدون وجود بينة تثبت الشراء فانه كورثة المالك دعواهم الشراء من جدهم فهل اذا لم تثبت الورثة دعواهم الشراء المذکور بالوجه الشرعي ولم يكن معهم حجة ولا وثيقة تدل على ذلك لا يقضى لهم بالملك ويؤمرون برفع يدهم عن الحصة المذكورة وتسلم الى ورثة المالك حيث لم يكن هناك مانع من ذلك (اجاب) حيث ادعى الورثة انتقال الملك لمورثهم بطريق الشراء من قبل مورث المدعى عليهم يكلفون اثبات دعواهم فان لم يثبتوها بطريق شرعي لا يقضى لهم بتلك الحصة ويؤمرون بتسليمها الى ورثة المالك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل بافادة) وارثة من بيت مال المحروسه مؤرخة في ١٨ شعبان سنة ٧٩ هـ دعوتها توقيت المراه عائشة وزه وصار حصرتروكانها بمعرفة المصلحة ومن ضمنها حصة من منزل في بولاق شركة عبد القادر سلمان أحد مشايخ الوراف وقبل يوم الوفاة طهر ان المتوفاة اقرت حال حياتها بانها وقفت الحصة المذكورة على مسجد سيدي ابي مريم الكائن ضريحه ومسجده بدرب الملاحين وصار طالب محمد السقاء الناظر الشرعي على وقف زاوية وضريح الاستاذ السابق ذكره الثابتة نظارته عليه بمقتضى تقرير بيده مؤرخ في غرة ربيع آخر سنة ٧٥ من أجل الحصة المذكورة فاعطى تعهدا بانها حيث لم تحرر حجة بالايفاف وان ذلك كان على يد بينة وقابلة معهم لاداء الشهادة بذلك اجابوا بعدم المعلومية واعدم شهادتهم وعدم وجود بينة عنده تشهد بالوقف قد عجز عن اثبات ولا مانع من تسليمها لورثتها لانه حينئذ لا يدعى ولا يطالب بذلك وبعد اخذ الاول اللازم منه تقدم للمصلحة عرض من جلبي مصطفى وزه ولد اخي المرحومة يرغب فيه الافراج له عن هذه الحصة لثبوت وراثته شرعا فهل يفرج الى الوارث المذکور عن هذه الحصة ولا يكون هناك اقتضاء لاحالة مادة الوقف على الشريعة ام كيف تؤمل ورود الافادة بما يكون في ذلك ليتبع الاجراء بموجبها (اجاب) لا مانع شرعا من تسليم تلك الحصة الى وارث المسالكه لها المنحصر ارثها فيه ولا يمنع من ذلك حصول القول بانها وقف مع انكار الوارث ذلك سيما مع عدم دعوى ناظر الزاوية بالوقف الآن وتركه لها متعللا بعدم وجود من يشهد له بالوقف وعدم وجود سند بذلك ومع ذلك فلا ناظر بعد تسليم الحصة الى الوارث ان يدعى بالوقف عليه اذ هو الخصم في ذلك لا امين بيت المال فان اثبتته شرعا يقضى به ولا يمنع ويبقى في يد الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اوصى لاحد عتقا بجانب ارض معلوم من

شعبان

١٢٧٩

١٨

مطلب فال لا احرف  
اسماء اصحاب الحدود  
ثم بيننا تسع ولا يحتاج  
الى التوفيق بخلاف لا اعرف الحدود

ابعدايته بعد موته ومات مصرا عليها عن زوجته واخوته لا غير فطلب اخذ الموصى له به بعد المرافعة لدى القاضى ليكون الزوجية ان كرت الوصية وادعى هو بذلك وذك كحدود الارض واسماء اصحاب الحدود واسماء آبائهم ولم يذ كر اسم الاجداد ومنع من اتمامها لعدم ذكره اجداد ارباب الحدود فهل اذا رجع وذك كر اسماء الاجداد واراد تتميم الدعوى يقبل القاضى منه ذلك ويحكم له بالوصية المذ كورة بعد ثبوتها بالوجه الشرعى (اجاب) نعم يقبل منه ذلك والحال ما ذ كر حيث لا مانع قال فى الهندية معزيا بالخلاصة رجل ادعى دارا فى يد رجل فقال له القاضى هل لا تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاه وبين الحدود لا تسمع اما اذا قال لا اعرف اسماء اصحاب الحدود ثم ذ كرها فى المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى توفيق والله سبحانه والله تعالى أعلم (سئل) بافادته الواردة من مصلحة بيت المال مؤرخة فى ٢٥ شوال سنة ١٢٧٩ مضمونها انه موجود ضمن تركمة من التركات المحصورة فى المصلحة جانب كتب وقيل بان من اجاب كتب وقفا ولم يكتب عليها بيان الجهة الموقوفة عليها والقول بانها اوقف على تلك الجهة من باب الظن لكون المتوفى كان ناظرا على الجهة المذ كورة ومن الاقتضاء معرفة الحكم الشرعى فى ذلك هل يعتبر شرعا الظن المذ كور وترسل للجهة المقال بانها اوقف عليها او تباع هذه الكتب مع باقى كتب التركة ويضم الثمن لجانب التركة (اجاب) لا يحكم بوقف تلك الكتب بمجرد هذا القول على هذا الوجه ما لم يثبت وقفها بطريق شرعى من بينة او اقرار المستحق لتلك التركة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته الواردة من محافظة مصر مؤرخة فى ٢٨ الحجة سنة ٧٩ مضمونها ان كريمه سعادة حسن باشا الطويل قد امتع عرضا الى المعية السنية بان والدتها فى حياتها اقدت عقارها والابعاد به تعلقها وقفا اهلها بموجب سند وشهود وعينت الوكيل اللازم لخراج الوقفية ثم تصادف وفاتها وصار ضبط متروكا تها فى بيت المال وثلاثه من اخراج الوقفية بحضور والدها ووكيلهم شرب المتوفاة وحسن برتوبك وقد صدر على عرضها شرح من سعادة باشمعاون خديوى بتاريخ ١٢ القعدة سنة ٧٩ باحضار حسن برتوبك او وكيله وكذا وكلاء الورثة لاجل رؤية قضية الايقاف شرعا وبناء على ذلك تحرر لمحافظة سكندرية بطلب حسن بك برتوبك او وكيله عنه فلم يحضر واعتذر بالعياء وامتنع من تعيين الوكيل وقال انه لا يجبر على اقامه وكيل ورام انه ان لم يصبر ترسل وكلاءه الى روية الدعوى بمجلس العلماء بسكندرية ولما صار العرض فى شأنه من طرف محافظة سكندرية صدرت افادة من سعادة باشمعاون توكى يعلم من ترجمتها ان تشبث البك الموصى اليه بهذه الاجابة وعدم تعيين الوكيل هو من عدم مراعاة القوانين والاصول المتبعة وانه يصير الاسفتاء عن القضية المذ كورة من حضرته كم الى آخر ما توضيح بالا فادته المذ كورة وحيث الامر كذا كرفرسى اطرف حضرته كم عريضة الموصى اليها من افادة حسن بك برتوبك وافادة محافظة سكندرية ورجة افادة المعية للاطلاع

١٢٧٩

٥

شوال

١٢٧٩

٢٩

مطلب العبرة بقاضى  
المدعى عليه عند  
الاختلاف

عليها وورود الافادة عما يرى في ذلك شرعا للاجاء بموجبها (اجاب) وردت مخاطبة  
سعادتك ومباها صار معلوما والافادة عن هذه المادة ان العقار الموقوف ان كان في  
يد من تدعى ايقافه عليها سابقا وتريد تحقيق ايقافه واثباته ولكن البك المذكور لا يريد  
الخصومة فيه الا ان ولم تحصل منه معارضة ويمتنع عن الخصومة ومن تو كيل وكيل عنه  
في الخصومة فانه لا يجبر شرعا على ذلك ويبقى العقار في يد من تدعى ايقافه عليها الى ان  
يعارضها أحد من الورثة فيه ويريد أخذ حقه منه بطريق الارث مثلا فيتمتد بتوجه  
الخصومة على هذا المعارض ويطلب الا ثبات منها في وجهه بعد الدعوى منها بذلك ان  
كان النظر لها فان ثبت الوقف بطريقه الشرعي يحكم به والا فلا وأما ان كان العقار في يد  
البك المذكور او في يد غيره من بقية الورثة وهو ينكر وقفه وهي تدعيه مع النظر فيه فان  
من في يده العقار او بعضه يجبر على الخصومة واعطاء الجواب في مجلس الحكم بعد صدور  
الدعوى الصحيحة في وجهه عند قاضي بلد المدعى عليه اذا امتنع من الذهاب الى بلد قاضي  
المدعى كما ذكره الترمذاني في فتاويه على نحو ما قالوه في القاضيين على محلتين وفي قاضي  
العسكر وغيره أو تو كيل وكيل بالخصومة في ذلك ان كان له عذر في عدم الحضور والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مصاغا دفعه الى زوجته حال حياتها على سبيل الزينة  
عارية ثم بعد مدة توفيت الزوجة المذكورة عن زوجها واولادها ذكور او انثا فادعى  
بعض الاولاد على ابيه المذكور انه ملك امهم حال حياتها المصاغ المذكور وهو تركه عنها  
ويريدون اخذ نصيبهم منه بطريق الارث فيجد التملك في ذلك للزوجة وذكر ان دفعه  
ذلك للزوجة كان عارية على سبيل الزينة فهل حيث ادعى بعض الاولاد المذكورين  
التملك من قبل ابيه لانه في ذلك المصاغ وجد الاب ذلك يكف بعض الاولاد بينة ثبت  
دعواهم التملك المذكور ولا يقضى لهم بكونه تركه عنها الا باثبات التملك المذكور  
بطريق شرعي (اجاب) القول للزوج جسة او ورثتها بعد موتها فمساها وخاس بالفساء  
كالمصاغ المذكور والبينة على الزوج ما لم تدع هي او ورثتها التملك فيه من قبل الزوج  
كفي حادثة السرا ل فيتمتد لا يقبل قول الورثة في كونه ملكا لها بل لا بد من اقامة بينة  
على تملك الزوج المصاغ لزوجته حال حياتها فان اقاموا البينة على ذلك يقضى بكونه  
تركة عنها ويقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية والا فلا ويكون خاصا بالزوج اذا القول  
له في انكار التملك لزوجته كافي ساثر الدعاوى الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة  
واردة من محافظة مصر بتاريخ ١٧ الحجة سنة ٧٩ بقصد اعطاء الجواب عن السؤال  
المرر من طرف قاضي اسبوط الاتي بيانه المرسل من طرفه الى المديرية وورد مع مكاتبة  
منها الى المحافظة وصوره السؤال المذكور في اخوة ورثا تركه ابيهم وفي يد أحد هم دار  
معدة السكنى قد تصرف فيها ابنا فادعت عليه بنت عمه الشقيقة ان الدار ملك لها ولورثة  
شقيقة فلان المتوفي بعد ابيه آلت لها بالارث عنه لانحصار ارثه فيهما وان المدعى عليه

مطالب أقرا لمورث المدعى  
عليه بالملك وادعى سببا غير  
صحيح لا تسمع

كان استعارها من شقيقها وبنى فيها بناه لنفسه باذنه فانكر ابن عمها دعواها وادعى الدار لنفسه ملكا مطلقا فبرهنت على اقراره بالملك فيها لابيها وعلى انه استاذن شقيقها في البناء وقبل تسليمه الدار اليها ادعى عليها اخوته ان الدار المذكورة ملك ابيهم سم كان اشتراها من جدهم فلان المالك لما بثن كذا وثقة باضا وما زالت في يده الى ان مات عنهم وتركها ميراثا اناهم وأبرزوا حجة من قاضي الناحية سابقة تشهد لابيهم بالشراء الموصوف فصدقتهم المدعية عليه وادعت عليهم ان اباهم كان باعها بعد شرائه لزيد الاجنبي المتوفى عن ورثة معلومين بثن لا تعلم جنسه ولا قدره وابعها زيدا بعد قبضها لابيها بثن لا تعلم جنسه ولا قدره كذلك وسامها له فاستمرت في يده مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم مات وتركها ميراثا لها ولشقيقها المذكور ثم استعارها المدعى عليه أولا من شقيقها وادعت أيضا اقرار ابيهم في حياته من مدة أقل من خمس عشرة سنة بأنه لا يستحق فيها حقا وانها ملك ابيها وبرهنت على الاقرار المذكور مجردا عن الاقرار بسبب الملك فهل تثبت لابيها اليد والملك بهذا الاقرار وتجبر ورثة عمها المقر على تسليمها اليها والى ورثة شقيقها أولا يجبرون على ذلك لعدم صحة دعوى الشراء مع جهالة الثمن وعدم ثبوت اليد التي ادعتها لابيها ولها ولشقيقها بعد هذا الاقرار وعدم صحة كونها ادعت التملك من زيد الاجنبي والمقران اجنبيان فكانا مقرين على الغير الذي هو زيد ولو كونها تدعى الاقرار بالملك بناء على البيع فكأنه مدعية على عمها الاقرار بالبيع حكما والاقرار بالبيع بلا ثمن باطل وهل اذا صدق ورثة زيد على شراء مورثهم المذكور ثبت لهم الملك بهذا الاقرار وان لم يصح ودعواهم ولم يثبتوها وهل لرجل يبيع مورثهم لو الدال المدعية تتوجه خصومتها عليهم (أجاب) ان لم تبين المرأة المدعية ثمن الدار في الشراء من الذين ادعتهم بعد اقرارها بملك مورث الاخوة المذكورين منعت من دعواها ولا عبرة بدعواها الاقرار على مورثهم بالملك المجرد والحال هذه اذ لا يصلح سببا في نفسه للمالك وما ذكرته من السبب فهو لاغ لعدم صحته فصارت اقرارا مجردا بالملك بعد اقرارها بملك مورث الورثة المذكورين والدعوى بناء عليه لا تسمع هذا ما ظهر من جواب هذا السؤال الآن ثم رأيت في فتاوى مؤيد زاده من أواخر المسائل المتعلقة بالدعوى والتناقض فيها ما يؤيده وفي المحيط ادعى دارا ووال مات أبي وتركها ميراثا بيني وبين أخي وان أخي أقربت بحجة يجهلها الى وصدة فتها فجدد اقرارها حكى عن شمس الأئمة شيخ الاسلام انه يصح دعواها والهيح انه لا يصح لانه دعوى الملك بسبب الاقرار بمقام الاستحقاق وقد ذكرنا انه لا يقبل ولا خفاء في انه يقبل على قول من جعل الاقرار تعليقا كالرأى مختلف وكل استدلال بمثل ذلك كرها مجدما الغائل بأنه تعليق فان الاقرار يرتد بالرد ولو لم يكن تعليق كابل اخبار الاية بل بارد بزانية هو الله أعلم بالصواب (سئل) في رجل واصل يده على مكان بطريق الملك مكث نحو ثلاثين سنة متصرفا فيه بالسكنى والبناء والعمارة الى أن مات في العام الماضي عن



زوجة وأولاد ذكور وإناث بالغين وقصر فـ **كـ** ثواسا كنين في المكان المذكور بعد موت مورثهم فقامت الآن امرأة مدعية على أوشد ذكور الورثة بان لها أخامفة قودا لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وإن لذلك المفقود حصة قدرها كذا قيراط في المكان المذكور وإن القاضي من مدة تسع سنين جعلها قيمة على مال أخيها المفقود وكتب لها حجة بذلك وترافعت مع أوشد الورثة المذكورين لدى القاضي وأبرزت من يدها الحجة المذكورة وكانت عنها وكيلها بالخصومة بذلك فطالبه وكيلها بأجرة مثل الحصة المدعى بها المذكورة في المدة الماضية ويرفع يده ويبدى باقي الورثة عنها كل ذلك والمدعى عليه وباقي الورثة منكرين حصة الغائب فاثبت أن المكان المذكور ملك مورثنا ولا نعلم لذلك المفقود ملكا فيه فهل والحال هذه لا تكون المرأة المذكورة خصما فيما تدعيه فانائب ولا تسمع دعواها ولا تقبل بينتها أصلا ويجب منعها هي ووكيلها من ذلك ولا يلزم المدعى عليه أجرة الحصة المذكورة في المدة الماضية ولو جاء ذلك المفقود وبرهن على أنه مالكها (أجاب) قيم المفقود وهو من نصيبه القاضي وكيله عنه لاخذ حقه المقرب بها وحفظ ماله والقيام عليه عند الحاجة ليس خصما فيما يدعى له أو عليه في أي حق فلا تسمع دعواها والحال هذه ولا تقبل بينته وقد صرحوا بأن أحد شركاء الملك لو سكن العقار المشترك بلا علة لما جاز لا يلزمه أجرة حصة شريكه البالغ في المدة الماضية ولو معد الاستغلال لسكنه بتأويل الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين ولم يترك لهم شيئا وهم في مديونية واحدة بكسبهم وسعيهم وصنعتهم واحدة فاشتري أحدهم دار الله ولاخوته باذنهم من المال المشترك ومعهم بينة شرعية تشهد بذلك واستمروا يتصرفون فيها بالهدية والبناء وغير ذلك من أنواع التصرفات الشرعية بالسوية بينهم ثم بعد ذلك رأت المشتري واقسمت ورثته الدار وغيرها بينهم وبين أهمهم ووضع كل منهم يده على ما خصه بالمرئى الشرعى ثم بعد مدة ادعت ورثة المشتري أن لدارهم خاصة عن مورثهم وأبرزوا وثيقة لوعة الثبوت قائم ذكر الأهم دعواهم فهل والحال هذا إذا لم يثبتوا الشراء لمورثهم خاصة بالوجه الشرعى لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة أهمهم إذا تحقق ما ذكره خصمها وقد تصرف كل منهم بعد القسمة فيما خصه بالهدية والبناء وغير ذلك بعد مشاهدة كل منهم (أجاب) الأقدام على قسمة الدار المذكورة اعتراف من القاسمين بأنهم مشتركين بينهم فلا تسمع دعوى بعضهم الاختصاص بها بابتار من سابق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وزوجته بمصر وله بيت بمكة تضي حجة شرعية مسجلة بتختم قاض له الإلايف بالقطار الحجازي استولى عليه رجل ووضع يده عليه مدة في غيبة الورثة فهل إذا حضر الورثة وثبتت وراثتهم للميت المذكور يؤثر برفع يده عن المكان وتسليمه لورثته إذا ثبتوا أنه آل لهم من مورثهم بالميراث الشرعى ولم يثبت نافل شرعى منهم ولا من مورثهم قبل

١٢٨٠

مطلب الاقتسام مانع من  
سماع دعوى الاختصاص

١٢٨٠



١٢٨٠

٢٨

ابن الاخ المذکور استحقاقه في الخلف عن جده من التركة وان ذلك آله بعدموت جده  
 وأبيه بالطريق الشرعي يحكم له بجميع نصيبه من ذلك حيث لا مانع ولا يحجب برعلى قبول  
 الصلح (أجاب) نعم اذا ثبت ابن الاخ دعواه المذکورة بالوجه الشرعي يحكم له بجميع  
 نصيبه من التركة حيث لا مانع ولا يحجب برعلى قبول الصلح اذا لم يرس به قبل ذلك والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاد اقصر او بلغوا القاضى اقام وصيا على القصر  
 واستلم الوصى استحقاق القصر من التركة ووضع يده عليه وبلغ القصر ولم يستلموا  
 استحقاقهم منه حتى مات الوصى المذکور فهل اذا ادعى الاولاد الذين كانوا قاصرين  
 وبلغوا ارشدهم الا ان يمانر كه ابوه على وصى اولاد الميت الثاني الذي كان وصيا  
 عليهم بنصيبهم من متروكات ابيهم من الخماس والمصاغ الموجود بعينه الى الا ان تحت  
 يد الميت الثاني الوصى ووصيه من بعده وبنوه البيان الشرعي وانبتوا نصيبهم فيه وانه  
 آل اليهم بالارث عن مورثهم الاول بالوجه الشرعي يقضى لهم بنصيبهم من ذلك حيث  
 لا مانع (أجاب) نعم يقضى لهم بنصيبهم بطريق الارث عن ابيهم من ذلك بعد اثباته  
 بطريقه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المحافظة وزخه في ٢٧  
 سؤال سنة ٢٨٠ مضى عنها طالع الجواب الشرعي عن سؤال واردا اليها من قاضى أسويط  
 بافادة من المدير به وصورة سؤال فاضى المدير به في رجل مات عن زوجة وبنت بالغة من  
 مبانته قبل موته وابنتين قاصرتين من مستولته به وكان قبل موته اوصى زوجته المذکورة  
 على ابنيه المذکورين ومات مصر على ذلك وقبلت الوصاية المذکورة بعد موته وانبتت  
 ذلك لدى حكم شرعي بالطريق الشرعي وفي البيت متمتع بعضها صالح للزوجة المذکورة  
 وبعضها صالح لها فامات الا ان الزوجة تدعى بخوصها اذها عليه وملكها بعض  
 الامتعة المذکورة وبنت المستوفى تنازعها فيه وتدعى ملكا وانداله فهل والحال هذه  
 يكون القول للزوجة بيمينها لانها تدعى ما يشهد لها به طاهر الحال حيث لم تقرب بانها  
 تملكه من قبله ولم يكن صانعها ولا تاجر فيه ولا تخرجها الوصاية عن الحكم المشروح  
 وتكلف البنت بالبرهان ولا تعزل عن الوصاية بذلك ولا يكون القول لها وتخرجها  
 الوصاية عن الحكم المذکور وتكاف بالبرهان فان اثبت مدعاها به استوفى ولا  
 تعزل عن الوصاية كائن ابرأتها من دينها وان لم تثبت تعزل عنها فيدون الجواب مفصلا  
 لازالت حوالا المشكلات واضحة بانوار تحقيقكم وصعاب المعضلات سهلة  
 بطائفة نديقتكم (أجاب) نعم يكون القول للزوجة المذکورة بيمينها في ذلك  
 والحال ماذ كريا السؤال ولا تخرجها الوصاية عن هذا الحكم وتكلف بنت الميت البرهان  
 على دعواها ملك مورثها ماذ كرو ولا تعزل تلك الزوجة بذلك عن الوصاية في جميع  
 التركة فانهم قد ذكروا فيما ادعى الوصى شيئا من التركة وعجز عن اثباته تفصيلا  
 واختلافا في دعوى العيين ودعوى الدين والاخراج عن جميع التركة او عن مقدار

رجب

١٢٨٠

٢٩

مطلب ادعى الوصى شيئا  
 في التركة لا يحتاج لاخراجه  
 من الوصاية في جميعها

شوال

١٢٨٠

٢٩

ما يدعيه والاصح المقتضى به عدم عزله عن جميع التركة بل ينصب وصي آخر في مقدار ما يدعيه قال في أدب الاوصياء بعد ذكر تفصيل واختلاف في ذلك ما نصه وفي أدب القاضي لا يضاف لا يعزله الحاكم بل يجعل وصيا آخر في مقدار ما ادعاه خاصة اذا لزم ضرورة في انجابه قال الفقيه وهذا اصح وبه نأخذ كذا في الظهيرية وفي الخانية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آلت له حصة بالميراث عن أمه في دار ببلد الريف وهو فاطن بالمحروسة فذهب الى محل الدار المذكورة وادعى بها على يد فاضلي الناحية وحدد الدار بمحود ودها الشرعية بحضرة واضح اليد عليا وسئل منه فاجاب بالاعتراف وادعى أنه اشتراها من رجل بطريق الوكالة عن المدعى فانكر دعواه وعجز عن اثباتها شرعا وذلك في سنة ١٢٧٩ والآن يدعى أنه واضح يده عليها كثر من خمس عشرة سنة ويمتنع من تسليمها له بسبب ذلك فلم يصدق على دعواه والمحال ان الدعوى بها على يد فاضلي الناحية سنة ١٢٧٩ ومقتضى مقتضى الناحية فهل يحكم للمدعى باخذ الحصة المذكورة ولا عبرة بدعواه المذكورة بعد ثبوت اعترافه له بها على يد القاضي ودعواه الشراء وعجزه عن اثباته (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي يؤمر واضح اليد بتسليم تلك الحصة للمتدعي لها اذا لم يثبت انتقالها اليه بنقل شرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وزوجتين فادعى بعض الورثة على احدى الزوجتين ان الزوج قد طلقها في حال صحته والافاريح عينا ومضت عدتها قبل الموت فلا ميراث لها في تركته زوجها وهي تنكر ذلك وتذكر ان الطلاق معلق ولم يوجد بشرط الخنث ولم يقيم بعض الورثة المذكور بينة عادلة على دعواه فهل حيث لم يقيم بعض الورثة المذكور بينة عادلة على دعواه لا عبرة بها ويكون القول قولها ويكون لازوجة الميراث من تركته زوجها المذكور (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية والقول لازوجة في انكارها الطلاق المدعى به يعينها فاذا لم يثبت الطلاق وانقضاء العدة بطريق شرعي يكون لها الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان طاحونة مع آلتها مدة حياتهما ولهما شجرة بهما مات أحدهما عن ورثة ووضع أخوه يده عليها مع بعض ورثة أخيه مدة عشرين سنة ثم مات الآخر المالك لنصف الطاحونة المذكورة فرفضت بنت أخيه يدها عشرين سنة ثم توفيت منذ ستة أشهر عن ولد فوضع يده عليها المدة المذكورة ثم طاب الآل ان الورثة اسحقاقهم من الطاحونة فمنهم ولد لها متعللا بان أمه كانت واضعة يدها عليها مع أنه معترف بان أصل الاستحقاق لاصولهم فهل اذا كان للورثة المذكورين بينة تشهد لهم بملك الطاحونة بطريق الارث عن أصولهم والاقراريه تقبل بعتهم وتسمع دعواهم ولا عبرة بتعلل واضع اليد المذكور (اجاب) الاقرار جنة على المترفيع عالم بموجبه وإذا كان واضع اليد مقر باصل الاستحقاق في الطاحونة المذكورة لاصول الورثة المدعين بها من ذلك

١٢٨٠

١٦

١٢٨٠

٢٧

١٢٨٠

٢٩



ويؤثر تسليم ما أقر به لورثة المقر لهم الثابت وراثتهم بالطريق الشرعي حيث كان معلوما ولم يكن هناك مانع كاثبات انتقال الملك اليه بنساق شرعي اذا ادعاه ولا عبء بطول المدعة مع الاقرار بالحق ولو في غير الارث والله تعالى أعلم (سئل) في أشخاص يمسكون دارا بالارث عن والديهم واضعين أيديهم عليهم امددة ستين سنة بدون منازع ثم تصادقوا على ما يخص كل منهم فيها وتحرر بذلك حصة ثابت مضمونها شرعا لدى حاكم شرعي فادعى رجل كان حاضرا بمجلس التصديق شاهداه بان الدار المذكورة ملك أبيه فادعى كل من واضعي اليد بان والديهم تملكوها بالشرع من والده وأقاموا على ذلك بينة شرعية فهل اذا كانت الحال هذه تكون الدار المذكورة ملكا لهم ولا حق ولا معارضة لهذا المدعى فيها ولا اعتبار بدعواه ولا بينة أقامها على هذا الوجه المستطور (اجاب) اذا ثبت واضع اليد انتقال تلك الدار لورثتهم بالشرع الشرعي من قبل أبي المدعى بالطريق الشرعي وانما آلاتهم بعد ذلك بالارث الشرعي يمنع المدعى من معارضتهم فيها والحال هذه بدون وجه ولا فائدة حيث في بيئته التي يقيمها على ان تلك الدار ملك لآبيه لوجود اقرار واضعي اليد بذلك مع ادعاء الناقل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على فرس اشتراه من آخر بخمسة مائة قرش ادعى عليه آخر انه وقت شرائها كان اشتراها شركة بينهما وأنه أخذ منه مائتين وخمسين قرشا دفعها في ثمن الفرس المذكورة وأقر ان له نصفها فانكر المدعى عليه دعواه وادعى ان المدعى كان ادعى عليه سابقا بذلك مرارا ثم حضر على يد بينة من المساميين وقال المدعى عليه للمدعى أنت كنت ادعيت على سابقا بنصف الفرس المذكورة هل دعواك على بذلك لها صفة أم لا فقال بحضرة بينة اشهدوا اني لا دعوى لي عليه ولم يكن لي قبله نصف الفرس المذكورة ولا غيرها والا ن قام يدعى عليه بنصف الفرس المذكورة على الوجه المستطور ولا الذي من جلته دعواه اقرار المدعى عليه بالاشتراك السابق فهل اذا ثبت واضح اليد اقرار المدعى بان لا دعوى له عليه وان لم يكن له عنده نصف الفرس المذكورة ولا غيرها بالبينة الشرعية وكان ذلك بتاريخ متأخر عن تاريخ ما ادعى به عليه المدعى من الاقرار بالاشتراك وشهدت به بينة يمنع من دعواه عليه معاملة له باقراره المتأخر ولا عبء بشهادة شهود المدعى على هذا الوجه (اجاب) لا عبء بدعوى المدعى ولا بشهادة شهوده على الوجه المستطور اذا ثبت بالوجه الشرعي اقرار المدعى بتاريخ متأخر عن ذلك بانه لا دعوى له على المدعى عليه ولم يكن له قبله نصف الفرس المذكورة ولا غيرها معاملة له باقراره المتأخر لان في ذلك ابراء عاما لاتعم الدعوى بعده الا بحق حادث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصصا معلومة شائعة في دار معلومة بمبلغ معلوم من القروش الدارجة دفع له ببعضه عروضا وبأغية نقد اشتم بعد استيفائه مبلغ الثمن المذكور وأقر وأشهد على نفسه بقبضه له من المشتري وأنه لا يستحق قبضه شيئا من الثمن ثم باع الحصة المذكورة

١٢٨١

٣

١٢٨١

٣

لرجل ثمان ثم لثالث وأذكر البيع الأول فهل والحال هذه إذا ادعى المشتري الأول على  
البائع والمشتريين الآخرين بأنه باع له الحصة المذكورة في الدار المذكورة بتساريح  
سابق يبلغ الثمن المذكور وأنه دفعه له وإن البائع أقر بقبضه واستيفائه لذلك وأنه  
لا يستحق قبله شيئا من مبلغ الثمن المرقوم ولم يبين صنف مائة مده له من الثمن بين يدي  
القاضي ثم عاد في مجلس آخر بين يديه وبين المصنف يقبل منه ذلك ولا يعد تناقضا  
وتسمع دعواه هذه ويقبل برهانه على الشراء على هذا الوجه وعلى اعتراف البائع المذكور  
على الوجه المسطور ولا يلزم الشهود الذين يشهدون على الإقرار ببيان الصنف وتكون  
شهادتهم على الإقرار على هذا الوجه كافية بدونه (أجاب) إذا ثبت مدعى الشراء  
بتاريخ سابق دعواه الشراء على الوجه المسطور يحكم له به حيث لا مانع كما يحكم له ببراءة  
ذمة من ثمن المبيع باثبات إقرار البائع بقبض الثمن واستيفائه بعد دعواه دفعه مع بيان  
مادفعه في مقابلة وأنه أقر بقبض الثمن المذكور واستيفائه وإن لم يبين الشهود في  
شهادتهم على إقراره صنف المدفوع بعد صحة الدعوى أذه هذه الجهة في هذا الإقرار  
لا تضر ولا يمنع من صحة دعوى الدفع عدم بيان الأصناف المدفوعة ثمة أو لا ثم يبينها ثانيا  
إذا تناقض في ذلك بل هو وتتميم لدعوى الدفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصة  
عن أمه في دار بناحية طنتا ادعى بها على واضع اليد عليها بين يدي القاضي وحددها  
بحدودها الشرعية واعترف بها واضع اليد عليها وادعى أنه اشتراها من رجل أجنبي يسمى  
أحمد التبان جاره وإن أحمد التبان كان اشتراها من والد المدعى لكونه قاصرا في ذلك  
الوقت بمقتضى وثيقة طلبت منه فدل مضمونها على أن البيع كان من أبي المدعى إلى أحمد  
التبان المذكور وسئل من أحمد التبان المذكور فأجاب بالاعتراف بالشراء من زوج خالة  
المدعى المذكور ولم يثبت البيع من أبي المدعى المذكور وعجز عن اثبات ذلك بحزرا كليا  
ثم رجع عن دعواه هذه وادعى أنه واضع يده على الحصة المذكورة مدة تزيد على خمس  
عشرة سنة والمدعى ووالده مشاهدان لتصرفه في ما بالهدم والبناء المدة المذكورة وكل  
منهما ساكت لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي فهل لا تسمع منه الدعوى الثانية بعد  
ثبوت ما ذكر منه أولا وحيث تحقق ملكه في الحصة المذكورة كورة بالميراث عن أمه المذكورة  
نرفع يده عنها وتسلم له والحال ما ذكر (أجاب) لا عبرة بدعوى واضع اليد الثانية بعد  
ثبوت ما ذكره أولا مما هو صريح في إقراره بملك المدعى لما ادعاه وادعاء الناقل بل يكلف  
اثبات انتقال الملك إليه بنساق شرعي لا يناقض ما ذكره أولا فإن أثبتته حكم له والامر  
بتسليم المدعى به إلى المدعى حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك شاة  
يقرو شاة جاموس دفعه مال بتمته البسالة لثمة الرشيدة على وجه العارية وهي في بيت  
زوجها ثم بعد ذلك ماتت البنت المذكورة عن زوجها وبنتها وأبيها فأراد الأب  
أن يأخذ الشابتين المذكورتين من يد الزوج المذكور فامتنع من دفعهما له ويريد

١٢٨٤

٢٩

جمادى الاولى

١٢٨١

١١

١٢٨١

٢٠

١٢٨١

٢٣

أن يجعلها تركة فهل اذا أقام أبو المتوفاة المذكورة بينة شرعية على دعواه العارية المذكورة تقبل بينته ويحكم له بهما (أجاب) نعم اذا أثبت الاب ما ذكر بطريق شرعى لا يكون تركة عن بنته وله أخذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة رجل بأن مورثهم أوصى له بشئ أو وهب له شيئاً أو باع له عقاراً وانكرت الورثة ذلك فثبت المدعى دعواه بالبينة الشرعية فهل يحلف أيضاً على ذلك أو اليمين مخصوص بدعوى الدين فقط (أجاب) أبى هو على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث وعلمه الصادر الشهيد بان اليمين ليست للوارث ههنا وانما هي للتركة لأن فديكون له غريم آخر أو وصى له فالحق في هذا في تركة الميت فعلى القاضي الاحتياط في ذلك قال في البحر في الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضعه يدعى حقه في التركة وأثبته بالبينة وعزاه الى الوالدية ثم قال ولم ارحم من ادعى أنه دفع لليت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً فاذا نظر لعدم عبارة صاحب البحر المذكورة يقال بالتحلف في مثل المواضع المستورة في السؤال لدخولها في دعوى الحق في التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعها وزوجته بدون اذن منه ثم بعد مدة قرينة مات عنها وعن ورثة آخر قبل ان يجيز ما فعلته زوجته فهل يكون بيع الزوجة للدار المذكورة بغير اذن مالكها واجازة منه قبل موته باطلا ولورثته اخذها ممن هي تحت يده ولو مضى بعد موت المالك عشر سنوات لكون الورثة المذكورين غيباً عن البلد التي فيها الدار المذكورة (أجاب) اذا باعت الزوجة تلك الدار مع حضور زوجها وعلمه وسكنت ولم يردع الى ان مات لا تسمع دعواه ولا دعوى ورثته من بعده بالملاك لماصر حوايب من ذلك الشخص اذا باع عتاراً أو حيواناً وزوجته أو بعض اقرار به حاضر يعلم ببيع وسكنت ولم يعارض يكون اقراراً بالملاك للبائع فلا تسمع دعواه بعد ذلك لنفسه اى عند الجحود ولا ينكر اماً اذا أقر المشتري بملك الرجل المذكور فلا ينقض بيع زوجته بدون اذنه واجازة قبل مرته فلو مات قبل الاذن والاجازة يبطل البيع ويكون لورثته استرداد من المشتري حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارده من بيت مال مصر زرخة في ٢٣ جمادى اول سنة ٨١ مضمونها شخص توفي وقيل انه توفي عن جهة بيت المال وأنه أوصى بثلاث مختلفاته لشخص نظير تجهيزه وتكفينه وفعل خيرات وأوصى أيضاً بصرف مبالغ معينات كورين من التالبيين الباقين بموجب سند حروفي تاريخ يرمو فته فهل يوجد السند المحرر في التاريخ الهيكى عنه الحكم الشرعى يقتضى سماع دعوى من يدعى الوصاية بالثلث ومن يدعى أيضاً بصرف الجزء المعين من الثلثين الباقين ام كيف تؤمل الافادة عن ذلك (أجاب) لا مدخل للسند المذكور في صحة سماع الدعوى وعدمها بل المدار على حصول الدعوى وصدها صحبة من خصم على خصم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاث قطع ارض براح ملكه عن

مورثه طالب منه وجعل شراء واحدة منها وسعى له فثنا فلم يرض المالك بالبيع له فادعى عليه بان له فيها حق اعان ابيه فانكر دعواه والحال ان ابا المدعى كان حاضرا موجودا مشاهدا التصرف مورث المدعى عليه فيها اكثر من خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينزع من غير مانع شرعى فهل لا تسمع دعواه لاسيما وما ادعى ان له فيها حق اعان مورثه هى التى طالب شراءها (اجاب) كل من طالب الشراء وسكوت المورث عن الدعوى مع حضوره وتمكنه وانكار الخصم خمس عشرة سنة فاكثر مانع من سماع الدعوى الاول لالتناض والثاني للنهي على ما عليه العمل اذا ثبتت في حق المورث يثبت في حق الوارث فان كان الواقع ما هو مפור به هذا السؤال لا تسمع دعوى المدعى المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جاعة ادعوا على آخرين انهم يستحقون عندهم قطعة ارض سماوية لا بناء فيها امتعلمين باز والدهم كان يضع فيها محصول زراعتة النبلى منذ سنين وهم وضعوا فيها محصول الزراعة كوالدهم منذ سنين بهد وسئل من الجماعة المدعى عليهم عن ذلك فاجابوا بان القطعة الارض المذكورة تلة وهى بالارث عن آبائهم وأجدادهم وانبتوا ذلك ببينة شرعية وبعد ثبوت المالك على الوجه المذكور ادعوا ان مورث المدعين المذكورين اعترف قبل موته بسنة واحدة ان القطعة الارض المذكورة ملك للمدعى عليهم المذكورين وانبتوا هذا الاعتراف فهل والحال هذه تكون القطعة الارض المذكورة لمن انبتهم الرثاعن الاب والجد ويكون اعتراف مورثهم بالملك للمدعى عليهم بعد ثبوته مانعا لدعواهم المذكورة (اجاب) اذا ادعى المدعون المذكورون ان الارض المذكورة ارثاعن مورثهم وأثبت المدعى عليهم اقرار المورث المذكور بالملك للمدعى عليهم يمكن ذلك مانعا عن دعوى ورثته الذين تلة والملك عنه على زعمهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأتين طلق احدهما ثلاثا من مدة أربع سنين وهو في حال الصحة والسلامة وله منها ولدان فاستمرت خالية عن الازواج هذه المدة وهى في بيت أهلها من حين الطلاق ثم مات هذا الرجل عن زوجته الاخرى التى بعصته وعن اولاده وأمه وترك ما يورث عنه شرعا فادعت المطلقة بانها باقية على عصمته وأنه لم يطلقها وذلك لدى فاضى الناحية وادعت الورثة بطلاقها على الوجه المذكور ومعههم بينة تشهدا بدعواهم فهل اذا قاموا بالبينة على ما ادعوه نساء ورجالا وشهدت عند القاضي شهادة شرعية مطابقة للدعوى يحكم بهذه الشهادة ويقضى بجمع المدعية المذكورة من الورثة واذا تعطل القاضي بانه لم يكن معها ورقة الطلاق لا عبرة بهذا التعطل مع شهادة البينة بالطلاق (اجاب) اذا ثبت الطلاق حال صحة الزوج المذكور بالبينة العادلة على الوجه المذكور بهذا السؤال تمنع المطلقة ثلاثا المذكورة من الميراث ولا يتوقف ذلك على كتابة ورقة بالطلاق الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض بالشراء من مال كسبه بموجب حجة شرعية وهو واضع يده عليهم سائما سافرا الى

مطلب اقرار المورث  
بالمالك للغير مانع من سماع  
دعوى ورثته المالك بالارث  
عنه

١٢٨١

A

١٢٨٨

٢٠



بلدة أخرى ومكث فيها وصار ينقل من مكان إلى مكان غير بلد الأرض مع ما بينهما من  
 مدة السفر إلى أن ماتت عن زوجة وولد بن قاصر بن منها وهي وصى عليها فاستمرت الزوجة  
 وولداها مقيمين في غير بلد الأرض المذكورة بعد موت المورث ستين سنة فضر لها رجل  
 وأخبرها أن مورثها كان باع في الأرض المذكورة حال حيائه ولم يكتب له بذلك حجة  
 وطلب منها أن تصدق له على البيع فلم يجبه لذلك وحدث البيع الذي ادعاه وكذا أحد  
 ولديها الذي بلغ رشده وظهر له من أن الرجل المذکور أحدث وضع يده على الأرض  
 المذكورة وحدث فيها بعض بناء فطالبوه لدى القاضي برفع يده عنها فأبى وادعى أنه  
 يملكها بوضع اليد مدة ثلاث عشرة سنة ست منها في حال حياة المورث وسبع منها بعد موته  
 والحسان أن المورث وورثته كانوا غائبين عن البلد المذکور وجاهلين بوضع يده عليها مع  
 كونه قبل الخصم لدى القاضي أقر بملك المورث لتلك الأرض وطلب تصديق الوصي  
 عن شرائه من المورث وكتب عرضا للحكومة يستأذن في بناء ما أودع فيه أنه يملكها  
 بالشراء من قبل المورث المذکور دفعه ليل يكلف واضح اليد الآن إما بإثبات شرائه لتلك  
 الأرض من المورث أو دفع يده عنها بحوزها وورثته المحقق في سهم له ويكلف هدم ما أحدثه  
 من بعض الأبنية فيها حيث كانت قيمته أقل من قيمة الأرض ويلزمه دفع أجر مثل حصتي  
 التصرفين مدة استعماله ذلك بطريق الغصب بعد تحقق أنه أقر بالملك للمورث وادعى  
 الشراء منه (أجاب) حيث تحقق إقرار واضح اليد الآن بملك المورث المذکور وادعى  
 الشراء منه وانكرت وورثته شرائه فعليه إثبات ما ادعاه من الشراء بطريقة الشرعي فإن  
 أثبت قضى له بالملك والأمر بتسليم الأرض لملكها ورفع ما أحدثه فيها بدون إذن شرعي  
 حيث كانت قيمة أقل من قيمة الأرض وعليه أجر مثل نصيب القاصر من مدة استعماله  
 ولا عبرة بدعواه لمثل بوضع اليد والمحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك  
 ابنا وارب بنات من بنت متزوجة خارجا عن دار أبيها وادعت أنها تملك ثلث جاموسة  
 مما كان بيد أبيها فهل إذا أثبت ذلك ببينة ولم تتعرض البينة لسبب الملك بل شهدت  
 طبق دعواها أثبت لها المثلث إذا حلفت بيمين الاستظهار بعد إقامة البينة ولا يضر عدم  
 تعرض البينة لسبب الملك حيث كانت الدعوى كذلك (أجاب) لا تتوقف صحة  
 الدعوى والشهادة على بيان سبب الملك بل كما تصح دعوى الملك بسبب تصح دعوى  
 الملك المطلق وكذا الشهادة السابقة لها فإذا استوفيت الدعوى والشهادة شرائطهما  
 المعتبرة وحلفت المدعية بيمين الاستظهار قضى لها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
 بأفادة واردة من ديوان عموم الأوفد في رجب سنة ١٢٨١ بطلب المحكم الشرعي  
 عن الحادثة الموضحة بالأوراق المرسلة (أجاب) المحكم الشرعي في هذه الحادثة أنه إذا  
 حضرنا الرافق المذکور لدى القاضي وادعى على واضع اليد بوقف تلك الأرض وصح  
 دعواه يسأل خصمه عن دعواه فإن أجاب بالانكار وادعى الملك لنفسه فإن ذكر ما يوجب

١٢٨١

٢

١٢٨١

١٠

١٢٨١

شعبان

١

سؤال

سنة

عدم سماع دعوى الناظر وانتهى بطريقه الشرعي يمنع الناظر من الدعوى وان لم يثبت  
ما يوجب عدم سماع دعوى الوقف او ابدى ما لا يوجب عدم سماعها تطلب البينة من  
الناظر مع الانكار على دعواه فان اثبتها بوجهها الشرعي يحكم بالوقف والا فلا واما مجرد  
مضى نحو عشرين سنة بلا دعوى فانه لا يمنع من سماع دعوى الوقف اذ دعوى الوقف  
والارث ووجود العذر الشرعي مستثنى من عدم السماع بمضى خمس عشرة سنة وهذا  
اذا لم يمتثل ثلاث وثلاثون سنة على ما هو مصرح به في المنشور بالنسبة لدعوى الوقف  
والارث والله تعالى اعلم (سئل) في خارج وذي يد تنازع في فريسة ادى الخارج انها  
فجبت عنده وادعى واضع اليد انها فجبت عنده وادعى كل منهما ما تار يخ الخارج  
اسبق واقام كل منهما بينة على دعواه فهل اذا لم يوافق سنها تاريخ الخارج يقضى به الذي  
اليده حيث وافق سنها تاريخه (اجاب) نعم يقضى به الذي اليده والحال هذه الا اذا وافق  
سن الدابة تاريخ الخارج فينفذ يقضى به للخارج والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا ادعى  
زيد الموصى له من قبل عمر وثلث المال على مدين عمر والحاضر معه بمجلس الحكم ان  
امرو قبيل المدين ألفا وانه يستحق منه الثلث ويطالبه به وبالجواب منه عن ذلك فهل  
والحال هذه يحكم على الخصم بدفع الثلث بعد الاثبات والتعديل (اجاب) مدين  
الميت ليس خصما للموصى له في اثبات الوصية بالاثبات ان كان الذي قبله المال مقربا بان  
المال للميت وكذا المودع والغاصب والخصم في ذلك وارثه او وصيه بخلاف ما اذا كان  
منكر المال فينفذ يكون خصما واذا جعل له خصما يقضى له بثلث ما ادعى به فالق  
العمادية في أوائل الفصل الثالث ومثله في الفصولين المودع والغاصب والمدينون  
لا يكون خصما للموصى له اذا كان الذي قبله المال مقربا بان المال للميت والخصم في ذلك  
وارثه او وصيه فان قال الذي في يده المال هذا ملكي وليس عنده من مال الميت شيء  
صار خصما واذا جعل له القاضي خصما يقضى له بثلث ما في يد المدي عليه انتهى وفي  
التنويرية من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم او كانت  
في يد القاضي قائمة او استودعه الف درهم وهي قائمة بغيره في يد المودع فاقام رجل البينة  
على ان صاحب المال توفي وأوصى له بهذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقربا بالمال لكنه  
يقول لا أدري أمت فلان او لم يمت لم يجز له التنازع بينهما خصوصه حتى يحضر وارث او  
وصى هذا الذي ذكرنا اذا كان الذي قبله المال مقربا بالمال فان قال من في يده المال هذا  
ملكى وليس عنده من مال الميت شيء صار خصما للمدي وصار كرجل ادعى عينا في يد  
رجل انه اشتراها من فلان الغائب وصاحبه يقول هو لي فانه ينتصب خصما فاذا جعل له  
القاضي خصما في هذا الوجه يقضى بثلث ما في يد المدي عليه وقد ذكرنا الموصى له  
لا ينتصب خصما للغير بل لكان اذا كان الموصى له موصى له بالثلث لا غير ان كان موصى  
له بما زاد على الثلث ولم يكن ثمة وارث فالموصى له خصم للغير تريم في هذه الحالة فيصير

مطلب يقضى ببينة ذي  
اليده في دعوى التنازع الا  
اذا وافق سنها تاريخ  
الخارج

١٢٨١

١٠

مطلب فيمن يصلح خصما  
لمن يدعى الوصية بالمال  
ومن لا يصلح وتفصيل ذلك

ربيع الاول

١٢٨٢

٢٦

مطلب باع أمه بمحضرة  
اقاربه ثم ادعوا الشركة  
لا تسمع مع الانكار ولو  
صدق البائع بعد ذلك

ربيع الأول سنة  
٢٧ ١٢٨٢

ربيع الثاني  
١٥ ١٢٨٢

الموصى له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان الاستحقاق لما زاد على الثلث كان من  
خصائص الوارث والوارث ينتصب بخصمه للغريم فكذا الموصى له بما زاد على الثلث  
انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع أمته المملوكة له لرجل أجنبي بثمن معلوم  
وقبل ذلك المشتري ودفع له الثمن وذلك جميعه بمحضرة اخوة البائع وعلمهم به فاستمرت  
الجارية بيد المشتري مدة تزيد على ثلاث عشرة سنة وفروجهما المشتري لاحد مما يليكه  
وجاءت منه باربعة اولادواخوة البائع البالغون الحاضرون مجلس البيع ساكتون  
بلامنازعة وقت البيع وبعده ثم بعد ذلك كله ادعوا ان لهم في الامنة المذكورة حقا  
وملكا بالادب من أبيهم ويريدون فسخ البيع في انصباهم وانكر المشتري دعواهم فهل  
اذا ثبت بالوجه الشرعي انه حاضرون وقت بيع اخيهم وقبض المشتري للامنة وهم  
ساكتون بالغون عاقلون ولم ينازعوا لا تسمع دعواهم واذا صدقهم البائع الا ان على  
دعواهم لاعبرة بتصديقهم تكذيب المشتري (أجاب) حضور اخوة البائع مجلس البيع  
وعلمهم به مع سكوتهم بلامنازعة مانع من دعواهم الملك بعد ذلك اذا كانوا بالغين وقت  
البيع وانكر المشتري دعواهم ولا عبرة بتصديق البائع الا ان اخوته على دعواهم  
لانه سعى في نقض ماتم من جهته فهو مردود وعليه ولا يرى على المشتري والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل اوصى لابن ابنة حال حياته بثلث ما يملكه من النخل والسواقي والعقار  
وكتب له بذلك سند اتم مات مصر ا على ذلك عن ابنيه عى الموصى له فصدقه عماه على  
الوصية وقسم له نصيبه من النخل وسلم له اليه بطريق الوصية فوضع يده عليه فხო  
الثلاثين سنة وكذا على نصيبه من الدار الخالقة عن جده وكلف النخل المذكور باسمه بلا  
منازعة من العمين ثم الا تن بازعاه في ذلك وانكر الوصية المذكورة فهل اذا ثبت  
ابن الابن الوصية والتصديق والقسمة ووضع اليد بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار العمين  
ولا يكون لهم ما عارضته في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم اذا ثبت ابن الابن  
الوصية له من قبل جده بثلث ما ذكر بالوجه الشرعي وان عميه صدقاه على الوصية  
وقسم نصيبه ووضع يده عليه لا يكون لهم ما عارضته في ذلك بدون وجه شرعي اذا الوصية  
بغير الوارث صحيحة ولو بغير رضا الورثة في مقدار الثلث بعد الدين والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن ثلاث بنات وابن قصر وعن زوجته أمهم وترك ما يورث عنه شرعا  
فرضعت الزوجة المذكورة يدها على تركته زوجها المتوفى وسلمتها لاحد اخواتها وبعد  
مدته ماتت فسلمتها لاهم الثاني ثم مات الاخ الثاني المذكور عن اولاده واولاد اخيه  
المذكور واخوته المذكورة وبعية اخوته والا ان بلغ القصر المذكور دون اولاد المتوفى  
المذكور وارادوا اخذ حقهم مما تركه أبوهم وكذلك زوجته التي هي أمهم  
فمنعهم من ذلك اولادها منهم منكرين حقهم من ذلك فهل يكون للاولاد المذكورين  
أخذ حقهم من تركه ابيهم من اولادها بالقرينة الشرعية اذا اثبتوا بالوجه الشرعي

ربيع الثاني سنة

١٢٨٢

١٨

جادی الاولی

١٢٨٢

٢

جادی الثانیة

١٢٨٢

٢٨

ان التركة في ايديهم وكذلك يكون لازمة اخذ حقة من ذلك بالارث عن زوجها  
 المذكور واخذ حقة بالارث عن أبيها حيث لم تقسم تركه ابيها ايضا وليس لاحد  
 المعارضة في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لورثة الرجل الميت أولا اخذ تركته  
 مورثهم ممن هي في يده بعد انبائها بطريق شرعي حيث لا مانع من سماع دعواهم بها  
 كما ان لزوجه اخذ نصيبهم من تركه ابيهم من بداولاد اخو بها بالغرض الشرعية بعد  
 ثبوتها شرطا وليس لمن في ايديهم التركة ان منعهم من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى  
 أعلم (سئل) في امرأة خلية من الازواج كانت مقيمة عند بعض أقاربها فاعترفت على  
 نفسها في حال صحتها بحضور شهود عدول امهالاتك من الامتعة شيئا سوى ملبوسها وان  
 جميع ما كان عندها تدباعت به بنفسها لبعض الناس وقبضت ثمنه وصرفته في حوائجها  
 وانها لم يكن لها شيء قبل من كانت مقيمة عندهم لا وديعة ولا غيرها ثم مات فهل  
 والحال ما ذكر اذا اثبت أحد نسبه اليها وادعى على من كانت مقيمة عندهم شيء يورث  
 عنها لا تسمع تلك الدعوى حيث لم يثبت ان هذا الشيء دخل في ملكها بعد الاقرار  
 (اجاب) لا شيء لي قبل فلان اولا حق لي قبله براءة عامة تشمل الامانات والمضونات فلا  
 تسمع الدعوى بعد ذلك على المبرأ الا بحق حادث بعد تاريخه فان ادعى الوارث شيئا حادئا  
 بعد الابراء العام كان فال ما ادعيه وجد عندكم أمانة من قبل مورثي قبل موتها وهو  
 مملوك لها وذلك بعد تاريخ الابراء يقبل وتسمع دعواه واهب والا فلا وهذا اذا تحقق بالوجه  
 الشرعي صدور الابراء من على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا  
 بطريق الارث عن مورثه وضع رجل أجني يده عليها مدة اثني عشرة سنة والمالك غائب  
 غيبة فوق مسافة القصر بالاذن شرعي من المالك المذكور فهل اذا أثبت الرجل  
 المذكور الدار المذكورة عن مورثه بالوجه الشرعي ترفع يد واضع اليد عنها ويسلمها  
 لمالكها ولا يمنع المالك من سماع دعواه ووضعي واضع اليد المدة المذكورة مع غيبة  
 المالك (اجاب) مضى خمس عشرة سنة فاستمر مع غيبة المدعي فوق مسافة القصر  
 لا يمنع من سماع الدعوى فمع عدم مضى تلك المدة وهو غائب تسمع بالاولى فاذا أثبت  
 المدعي دعواه ملك الدار المذكورة له بطريق الميراث بالوجه الشرعي يؤثر واضع اليد  
 بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشرك مع آخر في تجارة  
 شركة عنان وعمل في تجارتهم ما الى أن تحاسبا ونحالا ولم يبق لاحدهما عند الآخر حق  
 في خصوص مال التركة فقط وأشهدا على التخاصص بينة تم اقترض أحدهما من الآخر  
 دراهم وأخذ المقرض وثيقة شرعية على المقرض ومضت أيام فطالب المقرض المقرض  
 بقرضه وقد كان المقرض دين من قرضه على مقرضه لم يدخل حساب الشركة فإراد  
 المقرض بحاسبة المقرض به ووقوع المقاصة بينهما في الدين فانه كالمقرض ان المقرض  
 دينه عليه فهل والحال هذه اذا أثبت المقرض باليمين دينه على مقرضه يقضى له به وتقع



المقاصة بينهما (اجاب) اذا ثبت مدعى القرض دعواه به قبل المقاصة على مال الشركة  
بالوجه الشرعى يقضى له به وتسمع دعواه اذ لم يكن هناك مانع شرعى كحصول ابراهيم  
قبل الدعوى المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ورث عن امه حلياً وملابس ثم  
ان زوجته صارت تلبس الحلى والملابس بقصد الزينة له وكلما يحتاج الى شئ منه يتصرف  
فيه تصرف المالك ثم ماتت زوجته وقام ورثتها يدعون ان الزوج ملكها الملابس والحلى  
ولا يثبت له موهو ينفى ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بدعوى الورثة ويكون القول قول  
الزوج ذى اليدام كيف (اجاب) اذا ادعى ورثة الزوجة ان الزوج ملك زوجته ما ذكر  
وانكر الزوج لتمامك من قبل يكون القول قوله والبيد عليهم في دعواهم التملك من  
قبل الزوج اذ لا يثبت على المدعى واليمين على من انكر فادام يشنوا دعواهم المذكورة  
وحالف الزوج اليمين بطلبهم ممنعون من معارضة يبدون وجهه شرعى والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل منقر عن ابيه وعمه في المعيشة والاكتساب باع له عمه وابوه عشرة اقدنة  
وربعاً وسدساً وثمنه من فلان من اديانهم ما طريق الاسقاط في مقابلة مبلغ معلوم قبضاه  
دنه وقبل الاسقاط لنفسه وقهر بذلك حجة شرعية مستوفية شرائطها ومصلحة بالسجل  
انصار بعد اذن المديرية واسبقه اللازم لذلك حسب الجارى وكلفت الاطيان  
المذكورة بسم الاسقاط وضع يده عليهم امة سبيع سنين وهو يودى اموالها ومطالبها  
الميريه وياخذ محض ولا تملك لنفسه خاصة وبعد ربع سنين من تاريخ الاسقاط اقسى ابوه  
وعمه ما كان باقيا لهما من الاطيان بنهما وكلف ما خص كل منهما عليه باذن المديرية  
بموجب قائمة التعميم واعترافهما بان الاطيان الباقية هي التي تخصهما ويريدان قسمها  
بينهما منصفة بعد ان كان التسكين على احدهما في ذلك الباقي وهو عم المسقط له ثم بعد  
سنتين من تاريخ التسمية توفي عمه ابوه والا آن قام احدا خوة واضع اليد على الاطيان  
المحرر بها الحجة المعتبرة ينكر الاسقاط الصادر من ابيه وعمه ويعارض اخاه فيما بيده من  
الاطيان فهل اذا تحقق الاسقاط المذكور بالطريق المعتمد مستوفى شرائطه وكلفت  
الاطيان المسقطه على من اسقطت له واستمر واضع اليد عليهم بدون منازعة من ابيه وعمه  
ورثتهما من بعدهما ويركهم ذلك اختياراً حتى مضت السبع سنين المذكورة لا يعتبر  
انكاره ولا يكون له معارضة اخيه في ذلك بدون وجه شرعى ام كيف (اجاب) نعم اذا  
تحقق الاسقاط فيما ذكر بالطريق المعتمد مستوفى شرائطه وتردت بذلك الحجة الشرعية  
المذكورة لا عبرة بانكار احدهما خوة ذلك ولا يكون له معارضة المسقط له والحال ما ذكر  
بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان في معيشته وعياله  
دعواهم له في الكسب وصنعتهم واحدة قرالاب بانه لا يملك الا شيئاً معيناً من النحاس  
وداراً قديمة وان الدار لدية وجميع لاخواب والجار والمواشي والامتنعة الموجودة  
تحت ايديهم هي ميراث لابنه المذكور بذلك حجة شرعية ثم استمر الاب وولده



بابن صغير وآل لها من زوجها الثاني جانب من النخل مع ارضه ايضا فوهبته لابنها  
المذكور مع الارض وقيل له ابوه الهبة وقبضها له في حال صحتها واختيارها ثم ماتت  
الواهبية فتشاجر أبو الولد المذكور مع البنيتين في شأن النخل والارض الموهوب لهما وأراد  
مقاومة ما هو وابنه في ذلك وترافعا لدى الحاكم الشرعي وأقيمت الدعوى وادعى كل فريق  
بما وهب له من قبل المرأة المذكورة وثبتت الهبة المذكورة على الوجه المستطرد لكل  
فريق مستوفية شرائطها في حكم القاضي لكل فريق بما ادعاه وبهجة الهبة وكتب لكل  
منهما ماصكا بذلك لكنه غير مسجل لعدم وجود سجل لهذا الحاكم حين ذلك ثم مضى  
بعد ذلك خمس وعشرون سنة وكل فريق واضح يده على ما هو ملك له خاصة ثم مات الزوج  
الثاني وابنه ايضا عن ورثة أخر من أبيه وزوجته قاموا الآن ينازعون البنيتين  
المذكورتين متكررين لما وقع من الهبة والدعوى والحكم على الوجه السابق ويريدون  
مقاومتها فيما بأيديهم من الارض مع النخل فهل اذا ثبت ما ذكر من الهبة والدعوى  
والحكم بها على الوجه السابق يمتنع من المنازعة والدعوى بدون وجه شرعي (أجاب)  
نعم اذا تحقق ما ذكرنا لسؤال تمنع الورثة المذكورة من منازعة البنيتين ومعارضتهما  
فيما ذكرنا من الهمزة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على زيد  
بضريق التوكيل عن جماعة ان الموكلين يستحقون حصصه معلومة في عقار تحت يد المدعى  
عليه بطريق الميراث عن مورثهم وان زيدا واضح يده على الحصص المذكورة بطريق  
الغصب فهل يطلب القاضي من الوكيل بينة تثبت ان العقار المذكور في يد زيد المدعى  
عليه أم يكفي التصديق في ذلك وهل اذا ادعى الوكيل المذكور لدى القاضي العقار  
المذكور وحده محدود وكانت الدعوى غير صحيحة لفقد شرط صحتها وطلب القاضي  
من الوكيل تصحيحها عند التصحيح حدودا للعقار المذكور وبعضها خالف التحديد  
الاول يضره في الدعوى ويكون تناقضا كما اذا غلط في الحد الرابع وما الحكم  
في الوجهين المذكورين خصوصا اذا لم يمكن التوفيق بين الدعوى الاولى والثانية  
(أجاب) الدعوى لا تسمع الا على ذي اليد سواء كان المدعى به منقولا أو عقارا الا  
في دعوى الفعل فكما تسمع على ذي اليد تسمع على غيره كدعوى الشراء والغصب واليد  
في العقار لا تثبت بالتصادق بل لا بد فيها من اقامة البينة انفي تهمة المواجهة بخلاف  
المنقول اذا ليد فيه مشاهدة لكن على قول الامام لما كان الغصب في العقار لا يتحقق  
فلا يمكن الحكم فيه بدون اثبات اليد عليه بالبينة لعدم دعوى الفعل حينئذ المستثناة  
من كون الدعوى لا تسمع الا على ذي اليد فيحتاج فيه لاثبات اليد لكونها دعوى  
في عقار واليد فيه لا تثبت بالتصادق بخلافه على قول محمد القائل بتحقق الغصب فيه  
كالمنقول فلا يلزم اثباتها وأما دعوى الشراء فلا يحتاج فيها الى اثبات اليد لتحقيقه فيه  
كما يستفاد من الاشباه وحواشيها والتناقض مانع من سماع الدعوى فاذا غلط المدعى

١٢٨٣

٩٨

ربيع الاول

١٢٨٣

٢٠

ربيع الثاني سنة

في الحدود بحيث لا يمكن التوفيق لا تسمع دعواه كما صرح به علماء المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر بموجب سند تحت يد رب الدين أحاله ببعضه على شخص آخر وقبض رب الدين المحال ذلك من المحال عليه ثم ادعى رب الدين أن له بدمته المحيل ديناً آخر خلاف المحرر بال سند المحال ببعضه في نفس الأمر وذكر أن المبلغ المحال به هو الدين الآخر المذكور وإن الدين الذي بال سند المذكور باق بتمامه فأنكر المدعى عليه المحيل المذكور الدين الآخر الذي بزعمه المدعى وأنكر المحوالة به فهل يكلف المدعى إثبات ما ادعاه من الدين الآخر وأنحوالة به ولا يقبل قوله في ذلك بيمينه ويكون القول قول المدعى عليه المذكور بيمينته (أجاب) لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فالقول للمدعى عليه المنكر للدين الآخر بيمينته واليمين على المدعى بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة في مدينة تشاخصوا مع بعضهم حتى قسموا ما تحت أيديهم ووضع كل يده على نصيبه وبعد ذلك بسنتين ادعى أحدهم أنه تداين شيئاً وصرفه عليهم في شأنهم باذنه ويريد الرجوع به عليهم فلم يصدقوه على ذلك فهل والمحال هذه لا يصدق في دعواه ولا يجبر الباقيون على دفع دينه بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي (أجاب) نعم لا يجبر الباقيون على دفع ما ادعاه عليهم من الدين بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولا يقبل قوله في ذلك بيمينته في حق الرجوع عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حجارة فتحت عنده من حجارة له وباعها لرجل وذلك الرجل باعها أيضاً فادعى رجل على المشتري الثاني الذي القاضى أن هذه الحجارة ملكه نتجت عنده من حجارة له وضلت منذ أشهر فراجع المشتري الثاني على بائعه والبائع الثاني على بائعه والبائع الأول يدعى الآن على المدعى الأول أن الحجارة المذكورة ملكه نتجت عنده من حجارة له وأرخ تاريخاً موافقاً لسنه أو الآخر أرخ تاريخاً سابقاً غير موافق لسنه فهل إذا ثبت ما ذكر شرعاً يقضى لمن وافق تاريخه سنه أو للآخر (أجاب) حيث ادعى كل منهما ما انتاج وأرخ تاريخاً يخالفهما وبرهن كل على دعواه يقضى لمن وافق تاريخه سنه سواء كانت في أيديهما أو في يد أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضى السويديس في رجل ادعى على آخر ما لا يدفعه عنه من ماله لرجل ليرجع به عليه حسب اذنه له بذلك فأنكر المدعى عليه كون المال مال المدعى وذكر أنه ماله سلمه إليه في كذا ليدفعه عنه للرجل المذكور فلم يصدق المدعى على ذلك فالبينة على من وانمين على من أفتونا ما جورين (أجاب) إذا أقر المدعى عليه بالاذن بالدفع وادعى أنه سلم الماذون ما دفعه إلى المدفوع إليه والماذون ينكر دعواه فعلى الآخر إقامة البينة على دعواه أنه سلم الماذون ما دفعه إلى المدفوع إليه وانقر للدفع حينئذ بيمينته في إنكاره استلام ذلك عند عدم بينة خصمه وأما إذا قال المدعى عليه في أقراءه لم آذن لك بدفع شيء من مال نفسك لترجع به علي وإنما أذن لك بدفع مال دفعته إليك لتدفعه إلى الرجل

٢٠ ١٢٨٢

جادی الاولى

١ ١٢٨٢

شعبان

٢ ١٢٠٣

١٠ ١٢٨٣



المامور بالدفع اليه فعلى المدعى الذى هو الماذون بالدفع البيئة على اذن المدعى عليه له بان يدفع من مال نفسه ليرجع والقول قول المدعى عليه فى انكار ذلك بيمينه فان أقام المدعى البيئة على ذلك وادعى المدفوع عنه انه دفع اليه شيئا يدفعه عنه وهو ينكر فعلى المدعى البيئة وعلى المنكر اليمين والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته من أولاده ذكور واناث من غيرها وترك تركه فادعى اولاد الميت على الزوجة بأشياء من تركه مورثهم استولت عليها بعد موت مورثهم دعوى صحيحة فهل اذا برهنوا عليها بما ادعوه لدى القضى يقضى لهم بذلك واذا لم يبرهنوا عليها بشئ مما ادعوه وطالبوا تحليةها يجابون لذلك واذا ادعت بان الميت كان أبرأها فى حال حياته وقال انه لم يكن لى طرفها نقود من كامل أصناف المعاملة براءة عامة نافذة للدعوى واليمين اذا وجب وكتب لها بذلك ورقة لا يكون ذلك مانعا من دعواهم عليها بشئ استولت عليه من التركة بعد موته بتاريخ متاخر عن الأبراء (أجاب) الأبراء العام لا يمنع الدعوى بحق حادث بعد تاريخ الأبراء فاذا صحت الدعوى لدى القاضى فالبيئة على المدعى واليمين على من أنكر كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) فى أخوين يملكان عقارا مشتركا بينهما مائة مناصفة مات أحدهما عن ورثته ثم مات الثانى عن ابن فقط والعقار مشترك كذلك وكان الحاضر منهم يقوم مقام الغائب فى قبض الأيراد ثم أخرج ابن أحد الأخوين المذكورين ايلولة له بحصة النصف فى ذلك العقار عن أبيه بانقراده يدون شريك بعلم ورثته ثم فعل ورثة معه كذلك واستولوا على حصة أبيهم النصف فقط وكذلك الابن المذکور وروى صار كل يتصرف فى حصته بأنواع التصرفات الشرعية من قبض ايراد وهدم وبناء واسكان ونحو ذلك مدة حتى ان الابن المذکور عرض بعض حصة النصف للبيع فى الدلالة بقوا ثم المزاومة ارمنه ابيع فى البعض الذى عرضه لمن استقر عليه المزاومة بحضرة بيئة ثم ادعى عليه أحد أولاده انه اشترى النصف الذى فى يده من أبيه حال حياته وان ذلك ملكه لامن مخالفات أبى المدعى عليه والحال ان المدعى المذکور عالم بجميع ما ذكره ومشاهد ومطلع لما توضع وهوسا كت لم يعارض ابن عمه المدعى عليه وقت صدور شئ مما ذكر بوجه من الوجوه الشرعية وقد انكر ابن عمه المدعى عليه دعواه المذورة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى المذکور على الوجه المستطرد وليس له معارضة المدعى عليه فى النصف المذکور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) ما باعه الابن المذکور من ذلك العقار ان تحقق انه باعه بحضور أحد أولاده وعلمه وعلامة وقد سكنت عن دعواه الملك فيما يبيع ولم يعارض لا تسمع دعواه فى المبيع خاصة انه ما ملكه ما صرحوا به من قولهم باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأته أو غيرهما من أقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثله انه ملكه لا تسمع دعواه لان سكوتة كافصاح بانه ملك البائع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وبنت وابن منها وبنت من غيرها فادعت البنات

١٢٨٣

٢٦

١٢٨٣

٢٦

المذكورة على الزوجة المذكورة بان اباها ترك نقدا وامتعة عندها ولم تبين ما فهل تكون  
الدعوى على هذا الوجه غير صحيحة وعلى فرض صحة دعواها وكانت الزوجة المذكورة  
منكرة للدعوى البنت المذكورة ولم تثبت ذلك بالوجه الشرعي لا يحكم لها بشئ وتنع من  
معارضة الزوجة المذكورة (اجاب) لا يقضى لمده بمجرد دعواها بدون اثباتها بطريق  
شرعي على فرض صحتها ودعوى المجهول لا تصح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وضعت  
يدها على منزل بطريق الملك الصحيح الشرعي مدة من السنين قام الآن رجل يدعى شرا  
ذلك المنزل لنفسه من زوج المالكة من مدة تزيد على ست عشرة سنة يزعم ان زوجها  
باع ذلك بالو كلة عنهما من التاريخ المذكور بثمن ذكر قدره فانكرت ذلك وأبرز مدعى  
الشراء والتوكيل حجة من قاضى البلد مسجلة بالسجل تتضمن ما ادعاه من التوكيل  
والبيع له مؤرخة بالتاريخ الذى ذكره للبيع مع انهكار المالكة ما تضمنته تلك الحجة  
ووضع يدها على المنزل المذكور من قبل تاريخ البيع الى الآن وتصر فها قيسة بالسكى  
والاسكان والاستغلال تلك المدة وحضور مدعى الشراء المذكور بالبلد ومشاهدته  
تصرف المالكة وتركه للدعوى وعدم منازعته المدة التى تزيد على ست عشرة سنة  
المذكورة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه الشراء والتوكيل وعلى فرض سماعها لا يحكم  
له بما ادعاه بمجرد وجود تلك الحجة فى يده لعدم وضع يده أصلا على ما ادعى شراءه بل وضع  
اليده والتصرف للمالكة ويكلف اثبات دعواه الشراء والتوكيل على الوجه الذى ادعاه  
(اجاب) نعم لا تسمع الدعوى المذكورة بعد مضي تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال  
حيث لا عذر بناء على ما هو مشهور من النهى عن ذلك وعلى فرض السماع فلا يقضى  
لمدعى الشراء والتوكيل الخارج بمجرد دعواها بدون اثباتها بطريق شرعي ولا عبرة بمجرد  
وجود تلك الحجة فى يده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجلين يملكان منزلا  
أحدهما يملك أربعة عشر قيراطا والاخر يملك عشرة قراريط فباع أحدهما قيراطين  
لصاحب العشرة بثمن معلوم من الدراهم دفعه اليه وكتب له بذلك سنداً ثم دفع البائع  
مقدار الثمن للشترى لاجل عمارة المنزل فاخذ منه ومات البائع قبل العمارة عن زوجته  
وأولاده القصر والزوجة تنكر البيع فهل اذا ثبت البيع المذكور بالوجه الشرعي فى  
وجه الزوجة المذكورة لمكونها واطاعة اليد على المتنازع فيه يحكم للشترى بما أثبت شراءه  
من مورثها حال صحته من ذلك وتجبر على تسليم الحصة المباعة للشترى المذكور (اجاب)  
أحد الورثة يقتصب خصما عن الباقيين فى دعوى العيين من التركة ان كانت العيين  
فى يده فاذا كانت تلك الزوجة واطاعة يد هاعلى ما ذكر وأثبت المدعى دعواه الشراء من  
مورثها حال صحته مستوفيا شرائط الصحة واللازم بالوجه الشرعي فى وجهها يقضى له  
بما ادعاه وتؤمر بتسليم المبيع اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات  
عن زوجته وعن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة له وترك ما يورث عنه شرعا من امتعة

١٢٨٣

١١

صفر

١٢٨٤

١٢

١٢٨٤

١٥

وعقار وغير ذلك ثم ادعى الاخ والاخت على الزوجة انها اخذت من تركه الميت نقودا ومصاغا وغير ذلك فانكرت الزوجة دعواهما وطلبت منهما بيينة تشهد لهما على طبق دعواهما فحجزا عن البينة ولم يشهدا دعواهما على الزوجة المذكورة ثم بعد ذلك قسمت التركة المذكورة على الزوجة والاخ والاخت لدى القاضى بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم حقه لدى القاضى وأمر الاخ والاخت والزوجة المذكورة براءة عامة لدى بيينة شرعية قاطعة للنزاع من كل دعوى وطلب وكتب الاخ والاخت وثيقتين للزوجة المذكورة بالبراءة العامة المصادرة منهما لها لدى بيينة شرعية أيضا وما ادعيها به عليهم ومضى على ذلك مدة خمس سنين ثم بعد ذلك طالب الاخ والاخت تخليف الزوجة الآن لدى المحاكم الشرعية انها ما اخذت من مال الميت شيئا فهل لا يجابون لذلك او يجابون لتخليفها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث فاذا ثبت الابراء المذكور بالوجه الشرعى لا تسمع دعوى المبرأين عليهم بما وقع الابراء عنه والتخليف انما يترتب بعد سماع الدعوى بطالب الخصم والدعوى والحال ما ذكر غير مسموعة فلا تخليف والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة شهدت على نفسها بانها لا تستحق بذمة زوجها شيئا سوى كذا وكذا وان ذمتها برية مع اعدائها ثم تشاجرت معها وادعت عليه بدين سابق على تاريخ اقرارها المذكور فهل والحال هذه لا تسمع دعواها (أجاب) لا تسمع دعوى المرأة المذكورة على زوجها بدين سابق على تاريخ الابراء من الديون على هذا الوجه اذا كان ماتدعيه داخل تحت الابراء خارجا عما استثنته بقولها ما عدا كذا وكذا بعد تحقق ما ذكر بطريقه الشرعى مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى أعلم (سئل) من قوم مسيون المجلس الخصوصى فى ٢١ جمادى آخر سنة ٨٤٠ وقد شمل جوابه باسماء وأختام كل من حضره شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمهورى والشافعى والشيخ ابراهيم السقا الشافعى والسيد على محمود البقلى والشيخ عبد القادر الرافعى والشيخ مصطفى العروسى وصورة السؤال فى قطعة أرض كانت من جهة البحر الملح فانه كشف البحر عنها ما حدث شخص له ملك بالغرب منها يده عليها واختمت بها زعم انها ملكه فهل اذا تحقق بالوجه الشرعى بعد المرافعة كون تلك الارض مما انحسر ماء البحر عنها وان يد الشخص محدثة عليها بغير اذن من له الولاية يمنع من اختصاصه بها ولا تكون ملكا له بمجرد احداث يده وكذا اذا وجدت أرض براحة خالية من الابنية والغراس وادعى وكيل بيت المال الماذون له بالخصوصية انها من الاموال الضائعة التى آلت لبيت المال وكان شخص آخر واضعا يده عليها ومصرفا فيها يدعى انها ملكه ولم يكن يده حجة شرعية تشهد له بما يكسبها أو استحقاقه لها مادى يكون الحكم فى ذلك تفضلا بالجواب (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى بعد المرافعة الشرعية من خصم على خصم ان الارض المذكورة هى ذاك السؤال أولا مما انحسر البحر الملح عنه وان الشخص المذكور أحدث وضع يده عليها على الوجه المذكور

١٢٨٤ ٣٠

جمادى الثانية

١٢٨٤ ١٥

١٢٨٤ ٢٢

يمنع من اختصاصه لا ولا تكون ملكا له بمجرد احداث يده عليها على الوجه المستطرد بل  
تكون حقا العامة المسلمين ولا يكون لاحد الاختصاص بها او يدون اثبات ذلك شرعا  
لا تنزع من يده بمجرد دعوى احدها مما التحسر البحر عنه وأما الارض البراح المذ كورة  
ثانيا اذا كان لاحد من الناس وضع يده عليها وتصرف فيها بنحو تلبس أو وضع بعض  
شئونه فيها أو تاجيرها لغيره لا يكون لغيره نزعها من يده ولا رفع يده عنها ويكون القول  
قوله انما له وان لم يكن في يده حجة شرعية شاهدية باستحقاقه لها اذا ينزع شئ من يده  
أحد الا بحق ثابت معروف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض من  
أخيه وأبيه معا شرا شرعا ووضع يده عليها وهو يتصرف فيها الى أن مات المشتري  
المذ كور وترك ولدا صغيرا ثم بعد بلوغه لم يعلم بان القطعة الارض المذ كورة ملك لمورثه  
واسمها جاهل فحو ثلاث عشرة سنة والاخ البائع المذ كور واضح يده على القطعة  
المذ كورة تعدى يدي دون وجه شرعي ثم لما علم ابن المتوفى بان القطعة المذ كورة ملك  
أبيه طلب أخذها ونزعها من يد البائع المذ كور فامتنع من ذلك فهل اذا أثبت الوارث  
المذ كور ان القطعة المذ كورة ملك أبيه بطريق الشراء من واضح اليد وأبيه وان أباه  
استمر واضع يده عليها الى أن مات يكون له نزعها من يده ولا عبرة بتعاليه بوضع يده عليها  
قلت المدة (أجاب) بمجرد وضع اليد ثلاث عشرة سنة لا يكون مانعا من سماع دعوى  
الابن المذ كور الذي كان قاصرا والحال هذه فاذا لم يوجد مانع من سماع دعواه وأثبت  
ملك مورثه لتلك الارض بالشراء الشرعي من مالكها وانتقال الملك اليه بالوجه الشرعي  
يقضى له بها ونرفع يدها عنهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت ستة  
قراريط في مكان معلوم لرجل معلوم بثمن معلوم قبضته منه ووضع المشتري يده على  
القراريط المذ كورة وصار يتصرف فيها نحو سنة وذلك باطلاع زوجها وحضوره البيع  
المذ كور ولم يدع في ذلك على أحد ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي كما ان قبض البائعة  
الثمن وتصرفها فيه لنفسها خاصة كان بحضوره واطلاعه أيضا بالدعوى من غير مانع  
ثم بعد السنة المذ كورة مات الزوج عنها وعن أخ عصبة فقام الاخ الآن يريد مشاركة  
الزوجة في الثمن المذ كور زاعما ان القراريط المذ كورة كانت ملكا للمتوفى المذ كور  
فانكرت دعواه فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعي المذ كور ولا يلتفت اليها  
(أجاب) صرح علماء المذهب بان من باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو ابنه أو امرأه أو  
غيرهما من اقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه وجعل سكونه  
كالا فصاح أي بانه ملك البائع قطعا للتزوير والحيل بخلاف الاجنبى فان سكونه ولو جارا  
لا يكون رضا الا اذا سكنت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبنا  
فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا للاطماع الفاسدة ثم بعد نقل ذلك في  
تنقيح الفتاوى الحامدية قال ولم يقيد بجملة ولا بموت كما ترى لان ما يمنع صحة دعوى المورث

١٢٨٤

٢٣

مطلبت لا تسمع الدعوى  
بالثمن في بيع القريب  
أو الزوجة مع حضور الآخر  
وسكونه بناء على ان  
المبيع كان ملكا له

رجب

١٢٨٤

٤



يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه بمقامه كما في الحاوي الزاهدي وغيره فتأمل انتهى وفي رد  
المحتار قوله انه ملكه اي كانه او بعضه مشاعا او معينا والذي يظهر عدم سماع الدعوى في  
الثمن أيضا ويؤيده ما في التبیین وغيره من أن حضوره وتركه فيما يصنع اقرار منه بانه  
ملك البائع وان لاحق له في المبيع الخ رملی انتهى ومنه يعلم عدم سماع دعوى  
زوج هذه المرأة بعين ما باعتها وثمره مع حضوره وسكوته بلا منازعة وبلا مانع يمنعه من  
الدعوى وكذا لا تسمع دعوى وارثه من بعده بناء على ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل يملك قطعة أرض محدودة معلومة وهو متصرف فيها تصرف المالك بالغرس  
والبناء وغيره ما من باقى أنواع التصرفات من مدة تزيد على خمس وأربعين سنة بلا  
معارض ولا منازع له في ذلك في تلك المدة ثم مات المالك المذکور فآلت لورثته من  
بعده وتصرفوا فيها كتصرف مورثهم فادخلوها في وقفهم من مدة خمس عشرة سنة من  
ضمن ما آل لهم بالارث من المالك المذکور وكتب في كتاب الوقف وحكم بصحته  
الحاكم الشرعي ثم بعد ذلك قامت امرأة الآن تدعى بانها تملك فيها حصصا معينة آلت لها  
بالارث من والدها والحال انها في هذه المدة المذكورة حاضرة ولم يكن لها مانع من  
الدعوى وليست مجنونة ولا قاصرة مع علمها واطلاعها على تصرف المالك المذکور  
وكذلك ورثته من بعده في الأرض المذكورة وكذا والدها المورث كان حاضرا مشاهدا  
تصرف مورث واضعي اليد مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو ساكت لم يدع ولم ينازع بلا  
مانع يمنعه من الدعوى تلك المدة قبل والحال هذه لا تسمع دعواها بعد ذلك وتترك في يد  
المتصرف على هذا الوجه لاسيما والأرض المذكورة لم تدخل في الوقف الا بعد ثبوت  
ملكيتها لدى الحاكم الشرعي (اجاب) دعوى المرأة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال  
غير مسموعة لوجهين الاول سكوت مورثها عن الدعوى مدة تزيد على خمس عشرة سنة  
بلا عذر مع مشاهدته تصرف غيره وتمكنه من الدعوى ان كان الخصم منكرا بناء على  
ما عليه العمل من منع القضاة عن السماع في مثل ذلك وما يمنع دعوى المورث يمنع دعوى  
وارثه من بعده كما صرحوا به الثاني مضى المدة التي تزيد على خمس واربعين سنة مع  
التمكن من الدعوى وتركها بلا عذر فان ذلك مانع من سماع الدعوى ولو بالارث بناء  
على ما افتي به وصدرا الامر على موجب نشر لساائر جهات القطر فاذا تحقق ما ذكر منعت  
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين احدهما غائب عن البلد التي  
فيها الدار والاخر ساكن في البلد في دار غير الدار المشتركة والدار المذكورة سكن فيها  
انسان بعد مدة من السنين تزيد على خمس عشرة سنة ثم ان الشريك الحاضر اراد نزع  
حصته من يد الساكن فوكله الغائب في الخصومة ونزع حصته ايضا فطالب الحاضر من  
الساكن تخليته لدار لدى القاضي بحضرة شهود فاعترف له ولم يكنه بالملك وانما امتنع من  
تسليم الدار المذكورة متعللا بان المذهب الحنفي انه متى وضع الانسان يده على العقار

المدة المذكورة ملكه فهل حيث كان الساكن المذكور مقرا بالملك للرجلين  
 المذكورين وانما يحتج بوضع يده على الدار المدة المذكورة لاعتباره باحتجابه ودعواه  
 و يؤمر بتقرير بيع الدار والخروج منها وتسليمها لملكها جبراً عنه وهل يجب عليه  
 اجرتها تلك المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان ومجرد وضع اليد ليس سبباً  
 من اسباب الملك فاذا كان واضع اليد مقراً بالملك للرجلين المذكورين فيما بيده يؤمر  
 بتسليمها اليهما جبراً عليه حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك مجرد وضع يده تلك المدة انما ذلك  
 مانع من سماع الدعوى للنهي مع الانكار اقامع الاقرار فلا ومنافع الغصب لا تضمن  
 الا في الوقف وعقار اليتيم والمعدل للاستعلال فلا يلزم الغاصب احرار المدة الماضية بلا عقد  
 حيث لم تكن الدار واحدة من هذه الثلاثة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من  
 ناظر الدائرة السنية في ٦ رجب سنة ١٢٨٤ مضمونها ان شخصاً توفي عن زوجتين  
 احدهما تدعى أن الاخرى مطلقة وترافع وكيلاهما بالهكمة الكبرى فتهزروا وكيل  
 المدعية عن بيعة تشهد بالطلاق وخرج اعلان شرعي بمنع المدعي وموكلته عن تداعيهما  
 فهل اذا حضر الوكيل أو موكلته الا أن بيعة تشهد بالطلاق تسمع دعواهما وتقبل  
 البيعة (أجاب) منع القاضي المدعي عن دعواه لجهزه عن اقامة البيعة وقت الخصومة  
 لا يمنع من اقامة البيعة على دعواه عند وجودها حيث لا مانع حتى لو قال المدعي لا بيعة لي  
 ثم اقامها قبلت على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى على آخر شيئاً معلوماً  
 بطريق الارث عن مورثها بعدمضي احدى وثلاثين سنة ونصف فهل تسمع دعواها  
 وتقبل بيعتها لاسيما مع كون المدعي عليه معترفاً وانما يحتج بطول المدة فقط (أجاب)  
 دعوى الميراث تسمع بعدمضي خمس عشرة سنة الى تمام ثلاث وثلاثين سنة اذا لم يكن  
 هناك مانع آخر يقطع النظر عن مجرد مضي تلك المدة كسكوت المورث خمس عشرة سنة  
 وهذا كله مع الانكار اما مع اقرار الخصم فهي مسموعة ويؤمر المقر بتسليم ما أقربه حيث  
 لا مانع معاملته له باقراره الذي هو حجة عليه ولو طالت المدة والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل يملك عقاراً اشتراه من اربابه بمقتضى حجج شرعية بيده وبيعة شرعية مشعولة بالحجج  
 المذكورة بنحتم وامم فاضى ناحيتهم ووضع يده عليه مدة سنين ينتفع به فتعدى عليه عدة  
 البلد واخذ منه قطعة باخشاباً وسقفها وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك  
 الاخشاب والانقاض ووضع بعضها في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى  
 الحاكم الشرعي وادعى عليه بقدر من الانقاض والاخشاب معلوم تصح به الدعوى وبما  
 تعدى عليه من الارض وانبت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر بدفع قيمته وببدله الشرعي مع  
 ما تعدى عليه واخذ من ارض العقار المذكور واذا صحت الدعوى وقصرت البيعة  
 في الشهادة ولم تعرف بعض الحدود وعجز المدعي عن اقامة البيعة يكون للقاضي تحليف  
 المدعي عليه وان نكل وامتنع من اليمين يؤمر بدفع المدعي به (أجاب) حجج الشرع ثلاث

١٢٨٤

مطلب اقام بيعة بعد جهزه  
 او قوله لا بيعة لي تقبل على  
 الصحيح

١٢٨٤

١٢٨٢

١٢٨٤

٢٨

شعبان سنة

مطلب قول المدعى عليه  
لا علم لى ليس بجواب ويحجب  
على الجواب فان لم يجب  
يجعل منكرا

١٢٨٤

٦

البينة والاقرار والنكول عن اليمين فاذا صحح المدعى دعواه فان اقام بيينة شهدت طبق  
الدعوى وصحت شهادتها وعدلت قضى له بما ادعاه والاحلف خصمه اليمين بطلبه فان  
طلبه وحلف برئ وان نكل حكم عليه بالنكول فيما ذكر لانه بذل أو اقرار على الخلاف  
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وكيل شرعى عن خمس بنات أخوات مات  
والدهن وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلته دار معلومة له دود فى يد الغير فادعى لمن  
وكيله الشرى بما يخصه بالفريضة الشرعية فى تلك الدار على من هى فى يدهم  
بدعوى صحيحة شرعية مستوفاة شرائطها الشرعية وسمعها الحاكم الشرعى وسال المدعى  
عليهم جوابا فقال أحد المدعى عليهم انها روك بين والدهم وكالات المدعى وبين والده  
المدعى عليهم وقال لثانى وهو وأخوه كقوله وقال الثالث لا أعلم هى لمن فهل والحال هذه  
يكون المدعى عليهم منكرين لدعوى الوكيل المذكور ويكلف الوكيل المدعى اثبات  
دعواه بالوجه الشرعى ام كيف الحال (أجاب) اذا صححت دعوى الوكيل المذكور  
وسئل واضعوا اليد المدعى عليهم بدعوى اختصاص مورث الموكلات بالدار المدعى  
نصيبهم منها وأجاب اثنان من المدعى عليهم الذين هم ليسوا من وورثة المورث المذكور  
بان الدار مشتركة بين مورث الموكلات وبين مورث المدعى عليهم مناصفة وانكرا  
اختصاص مورث الموكلات بها وأجاب الثالث بقوله لا أعلم هى لمن فان القاضى يحجب  
الثالث على الجواب لان هذا ليس بجواب فان لم يجب يجعله منكرا او حينئذ تطلب البينة  
من الوكيل على دعواه فان اثبت بها بطريق الشرعى يقضى بنصيب الموكلات منها  
حيث لا مانع فى الغندى رجل ادعى ضيعة فى يدى رجل انها ملكه فقال المدعى عليه  
أنا قاتل وانظر فلهذا ليس بجواب ويحجبه القاضى على الجواب كذا فى الهيوط واذا قال ثم  
ذكر القاتل فارسية تهرى بها أرى أو ليس لى علم او قال لا أدري أهو ملكى أم لا او قال هذا  
مدع بحق وليس لى فيه حق فالحكم ليس بجواب كذا فى الخلاصة ولوقال لا أدري أهو  
ملك هذا المدعى فهذا ليس بجواب ويحجبه القاضى على الجواب فان لم يجب يجعله منكرا  
ويسمع البينة عليه كذا فى الهيوط انتهى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل واضع يده  
على جنيمة معلومة ادعت عليه امرأة وبنتم ان لهما فى الجنيمة المذكورة حقا معلوما  
بطريق الارث عن مورثهما فانكروا واضع اليد دعواهما المذكورة فهل تسمع دعواهما  
المذكورة على واضع اليد المذكور حيث لم يعض على ترك الدعوى منهما وما من مورثهما  
بذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا صححت المرأة وبفتها دعواهما بالحصة المعلومة من  
تلك الجنيمة بطريق الارث عن مورثهما ولم يكن هناك مانع شرعى يمنع من سماعها  
تسمع وتكفلان اثباتها بعد الانكار ومجرد مضى اقل من خمس عشرة سنة لا يعذرانها  
عن سماعها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من الرزنامة مضمونها صدر امر  
كره بتاريخ ١٨ شهر القعدة سنة ٦١ بناء على انها مقدم من وارث باغوص بك

١٢٨٤

١٧

ما لا يخرج تقسيم ديواني بمائة وخمسين فدانا من اطيان ناحية الخصوص المضافة الى ناحيتي مسترد والمطرية باسم باغوص بك ثم بعده يصير تحويل القدر المذكور باسم الخواجا الكسان ويعقوب صرافى الكومبانية في مقابلة ديونهم ما الى طرفه وبمقتضى الامر المشار اليه صار تحرير تقسيم ديواني باسم باغوص بك المذكور بتاريخ ٢٥ محرم سنة ٦٢ ثم تحرر بعده تقسيم باسم الخواجا الكسان والخواجة يعقوب صرافى الكومبانية المذكورين اتباعا لالامر المحكى عنه وما صدر من المالية ايضا عن ذلك بتاريخ ٢١ محرم سنة ٦٢ وكان تحرير التقسيم المذكور بتاريخ غرة جاد أول سنة ٦٢ وصار حفظ تقسيم باغوص بك المذكور لغاية الآن ثم بتاريخ ١١ القعدة سنة ١٢٨٤ وردت افادة من مديرية القليوبية تفيد ان المرأة باريز حرم المتوفى الخواجا يعقوب شقيق الكسان اجرت بيع فدان ٨٩ وثلاث وربع الى سعادة خليل اغا باشا غاسراى د وتلوا فندم والده باشا اختصت بها البائعة المذكورة من ضمن المائة والخمسين فدانا المحرر بها حجة شرعية من محكمة المحروسة مؤرخة بغاية محرم سنة ٦٢ وتقسيم ديواني باسم الخواجا يعقوب والكسان المذكورين وحيث وجد اختلاف بين التقسيم والحجة المذكورة عند تمام المياينة بالوجه الشرعى بطرف القاضى بالمديرية رغبت النظار فى ذلك بالرزناجى واعطاه الافادة وبذلك التقسيمين السابق تحريرهما وجد احدهما بتاريخ غرة جاد اول سنة ٦٢ بمبلغ مائة وخمسين فدانا ناحية الخصوص المضافة الى ناحيتي مسترد والمطرية المحرر ذلك على مقتضى الامر الكرى المحكى عنه اعلاه وتقسيم ثان بفدان ١٧ وثلثين وربع ونصف الثمن بناحية المطرية ومسترد باسم يعقوب والكسان المذكورين وذلك بالاطيان المتصلحه من الكوم الذى هنالك الهياط بالرزقة تتعلقهما من الجوانب الاربعة التى كان تصايحها معرفتهما ومن طرفهما وصدر عن ذلك امر كريم بتاريخ ٦ رجب سنة ٦٣ وبالاطلاع على الحجة المحررة من محكمة مصر المحكى عنها وجدت متفقة ان باغوص بك المذكور اعلاه كان فى ملكه مائة وخمسون فدانا بالنواحي المذكورة وبوفاته آلت تلك الاطيان بالارث الشرعى الى اخويه شقيقيه الموضح اسم كل منهما فيما ثم صدق تباع شرعى من الورثة المذكورين فى جميع القدر المذكور الى كل من طاكوهين زوجة الخواجا الكسان وباريز زوجة الخواجا يعقوب بمبلغ ثلثمائة وخمسة وعشرين ألف قرش وصارت الاطيان فى ملك المشترية بين المذكورين بوجه الشراء فصار المنظر فى هذه المسألة ان لو اردت بالحجة مخالف لاورد بالتقسيم والامر الكرى المحكى عنه ما بواسطة ان التقسيم شاهد بتلك جميع الاضيان الى الخواجا الكسان ويعقوب المذكورين والحجة شاهدة بملك المائة والخمسين الى زوجتيهما المذكورتين بوجه الشراء من ورثة باغوص بك فتحرر للديرية به هذا المضمون وانه بمقتضى الاصول



صارت تلك الاطيان جميعها في ملك الخواجا يعقوب والسكان المذكورين ومتى  
اتفخت وفاتهما تكون الاطيان المذكورة لمن يكون وارثا له مباشرة ومن بعد ثبوت  
التوريث وتحرير جميع الايلولات باسماء الورثة لاما من توقيع البيع منهم في حصصهم  
الايلة لهم ان شاء او يتحرر للشترى بذلك الحجة الشرعية فوردت الآن افادتها غاية ما فيها  
ان وكيلي الزوجتين ممتنعان عن اجراء التوريث في ذلك قائلين ان جميع الاطيان  
ملوكة لزوجتي الخواجا السكان ويعقوب المذكورين بموجب سندات والحجة السالف  
ذكرها وبذلك لا يمكنهما التسليم وبالعرض عن ذلك لئلا يات صدرا أمرها باستفتاء حضرة  
عن ذلك وعن ما يستند عليه الوكيلان الآن ومتى صدر الافتاء بشئ يجري اتباعه وبناء  
على ذلك لم تحرر به محضركم الاكمل من بعد الاطلاع على التقسيطين المذكورين والحجة  
الشرعية وما تحرر من هذا الطرف للدبرية والمالية يكرم بالافادة عن اللازم  
اجراؤه في هذه المسألة بالوجه الشرعي ولم يلاحظ الرزناجعة في هذا الخصوص انه مادام هناك  
تقسيم شاهد الى السكان ويعقوب بتلك الاطيان والحجة المهررة بتلك الاطيان تاريخها  
من قبل تحرير التقسيط المذكور فهل يقتضى الحجة الهيكلي تاريخها يتفق حكم التقسيط  
المذكور واذا كان فيما بعد يظهر ورثة الى السكان ويعقوب ويطلبون بما يخصهم  
من تلك الاطيان حيث انها مقيدة باسماء المذكورين يقتضى التقسيطين الديوانيين  
لا يكون لهم حق في ذلك ويكون المعول عليه الحجة الهيكلي عنها ام كيف تؤمل الافادة عن  
ذلك (اجاب) قد صدر الاطلاع على التقسيطين المذكورين من ديوان الرزناجعة باسم  
الخواجا السكان وأخيه يعقوب بتلك الاطيان أحدهما يتضمن تملكهما مائة  
ونجسين فداناً مؤرخاً بغرة جمادى اول سنة ٦٢ في مقابلة ما له من الدين على باغوص يك  
على مقتضى انها ورثة الخواجا باغوص المذكور والامر العالي الصادر في شأن ذلك المؤرخ  
في ١٨ القعدة سنة ٦١ الموضح ذلك بافادة الرزناجعة والثاني يتضمن تملكهما سبعة عشر  
فداناً وثاني فدان وربيع فدان ونصف فدان بالاحياء والتصلح والاعطاء من سعادة  
ولى الامر للاخوين المذكورين مؤرخاً ٩ القعدة سنة ٦٣ وعلى حجة التبايع الشرعية  
المهررة من محكمة مصر المؤرخة بغاية شهر محرم سنة ٦٢ المتضمنة بيع وكيل ورثة  
باغوص بك جميع المائة والنجسين فداناً المذكورة أولاً الى الخواجا السكان بتوكيله  
في ذلك عن زوجته وأخيه يعقوب بالثمن المعين فيها وعلى سند الاقرار الصادر من  
الخواجا السكان وأخيه المذكورين المؤرخ غرة جمادى اول سنة ٦٢ الموافق لتاريخ  
التقسيم المحرر باسم المقرين المذكورين المتضمن انهما شهدا على أنفسهما ان الاطيان  
المعينة بالحجة المذكورة المهررة بشراء تلك الاطيان التي حررها تقسيط باسم المقرين  
المذكورين بالنارح المرقوم ملك لزوجتيهما المذكورتين وانهما لا يستحقان فيها  
شيئاً وانهما سلم التقسيط المذكور باسمهما للزوجتين وحررا سند الشهادتين المذكورتين

عن التقيسيط ليكون سنداً لهم بما ذكره الحكم الشرعي في ذلك أنه إذا صدر بيع بات  
لازم شرعي من ورثة باعرض بك للخوارج الكسان بطريق توصيله عن الزوجتين  
المذكورتين في المائة والخمسين فدانا المذكورة وثبت مضمون السند المهر من الاخوين  
المذكورين بالاقرار على الوجه المسطور سابقا على اعطاء الورثة لثلاث الاطيان للخوارج  
الكسان واخيه في مقابلة ما لهم من الدين على مورثهم يكون الحق فيه للزوجتين  
المذكورتين وشراء الوكيل المذکور وكاتبه اقرار منه أيضا ببقاء ملك الورثة لثلاث  
الاطيان وإذا تحقق ذلك شرعا يكون ذلك ما نهى الله ما ولباقى ورثتهم من دعواهم ما و  
دعوى باقى ورثتهم ما تملك ثلاث الاطيان لانفسهم من قبل غير المشتريتين ما لم يثبت  
الناقل عنهما بطريق شرعي وأما الاطيان المعينة بالتقيسيط الثاني فهي مختصة بالخوارج  
الكسان واخيه فتكون ملكا لجميع ورثتهم بحيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له ثلاثة اولاد بالغون ثلثوا دارا بالشر من مال كسبه سدسها للاب وخمس  
اسدسها للاخوة الثلاثة بالسوية بينهم بلا تفاضل ودفع كل منهم ثمن نصيبه للبائع ووضع  
المجموع أيديهم عليها وهم ساكنون فيها على سبيل التهاق بالمكان على قدر انصباغهم  
المذكورة من مدة عشرين سنة ثم مات والدهم عنهم وعن ابن وزوجة آخرين وجميع  
ورثة الاب مصدقون على ان الاب لا يملك الا الاربعه قرار يطا التي اشتراها كاتبة دم  
وانها التي تقسم بين ورثته بالباقى بضة الشرعية وتنازع الاخوة الثلاثة فيها اشتروه  
بينهم بالسوية فاحدهم يدعى انهم يملكونه بالسوية بينهم على هذا الوجه واحدهم  
يدعى اختصاصه واخيه الثالث بمحصلة زائدة على ثلثي ما اشتروه لكونه يدعى انه  
واخاه اشترى ستة عشر قيراطا من العشرين وان الاخ الاخر اشترى أربعة قرار يطا  
فقط والثالث يدعى انه هو واخاه اشترى سبعة عشر قيراطا وان الاخ الاخر اشترى ثلاثة  
قرار يطا من العشرين والاخ الاخر يذکر دعواهم ما و يدعى انه اشترى هو واخوه  
الباقى المذکور بالسوية بينهم الثلاثة ولا يثبت لاحدهم على دعواه فهل حيث كانت اليد  
والتصرف للجميع يكون القول قول منكر الزيادة بيمينه حيث لا يثبت له يدعى الاختصاص  
بشيء زائد عن ذلك ويترك المتنازع فيه في أيديهم بالسوية أفيدوا الجواب (أجاب) اذا  
كانت اليد على المتنازع فيه للثلاثة جميعا واختلفوا في مقدار ما يملكه كل منهم ولا يثبت  
لاحدهم على دعواه فانهم يتحالفون فان حلفوا جميعا يترك المتنازع فيه في أيديهم بالسوية  
انلانا على حسب وضع أيديهم كما يفهم ذلك من الهندية من الفصل الثالث من دعوى  
القوم والرهط من كتاب الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالارث  
عن أبيه وكان ذلك الرجل غائبا عن بلده التي فيها الدار مسافة تهر ثم بعد عشرين سنة  
توجه الى بلده يطلب داره فوجد درجلا مستورا على ما بعد موت المورث وباع بعضها  
فطلبه عند القاضي فتعلل بوضع اليد ثلاث المدة ولم يذکر سببا لما كرهه ففعل حيث

سنة

محرم

١٢٨٥

٢٠

ربيع الثاني

١٢٨٥

١٥

كان الوارث المالك غائباً عن البلد مسافة القصر المذ كورة قسمع دعواه في تلك الدار  
على واضح اليد ولا عبرة بطول المدة لكون المالك غائباً وإذا أثبت المالك ملكه في  
الدار بالارث عن أبيه بالبيننة الشرعية تسلم له الدار ولا عبرة بوضع اليد المذ كوراً فيدوا  
الجواب (أجاب) إذا أثبت الوارث المذ كور ملكه للدار المذ كورة بطريق الارث عن  
أبيه بالوجه الشرعي يقضى له بها حيث لا مانع ولا يضر معنى تلك المدة مع غيبته مسافة  
القصر والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من المالية بتاريخ ٥ ربيع آخر سنة  
١٢٨٥ مضمونها طلب الافادة عما ورد من حكم مدارية السودان الذي مضمونه هذه  
الاوراق الواردة اخيراً للحكم مدارية من حضرة مفتي مجلس السودان فيما مكاتبات من  
والى الحكم مدارية ومديرية كردفان ومفتي المجلس ومحكمتهما بخصوص مبلغ ٦٢٢٢  
و ٢٥ فضه السابق صرفه من الميرى لحضرة سرياً به اسمعيل بك حتى ضمن مبلغ في  
وقت انشاء اورديه وحيث قيل ان المطلوب منهم المبلغ المرقوم توفوا الرحمة مولاهم  
ويضال برفع ذلك من تركاتهم وكيل الاوردي المذ كوراً لان الذي كان أخاً للبكباشي  
وقتها وصرفه لهم بعرفته وأخذ عليه به سند ولا جل وفاة المديونين المذ كورين اشتهبه  
الحال فيما يصير اجراءه شرعاً في ذلك وحضرة المفتي الموصى اليه رغب الاستعلام من ديوان  
المالية عما يفعله في أمثال ذلك وبناء عليه لزم شرحه لسعادتك ومعه الاوراق  
للعلومية والتكرم علينا بما يوافق فعله للاعتماد عليه (أجاب) صارت مطالعة ما تضمنته  
أوراق هذه القضية الواردة لهذا الطرف بإفادة سعادتك المسطرة في احدى الاوراق  
المرقومة مع هذا والافادة عن ذلك انه أولاً لم يقع منهم هذه الاوراق ما يوجب الرجوع  
على تركاتهم العسا كرمبلغ ٦٢٢٢ و ٢٥ فضه سواء كان من قبل سعادة ولى الامر  
او وكيله في ذلك بعدد الخصومة والا ثبات الشرعي أو من قبل وكيل الاوردي لان  
الدعوى اسمعيل أغا اذ لم يتبين ان ذلك المبلغ هل كان صرفه للعسا كرم على سبيل التبرع  
ترغيباً لهم خيفة لا يصح الرجوع في تركاتهم ولا يصح خصمه على أحد شرعاً أو كان على  
سبيل الماهية وما توابعد استحقاقها فلا وجه أيضاً شرعاً لاستيلائهم من تركاتهم بل  
تحتسب في مقابلة مرتباتهم المستحقة لهم الى حين وفاتهم ولا وجه شرعاً لخصمهم من استحقاق  
اسمعيل أغا المذ كور أيضاً والحال هذه نظراً لاضافة ذلك بعهدته بمقتضى السند الذي  
أخذ عليه باضافة ذلك بعهدته وأما اذا كان ذلك ديناً عليهم ولم يستحقوا شيئاً منه فحيث  
كان الدفع اليهم بامر الحكومة فالمضالبة به من تركاتهم انما تكون من قبل سعادة ولى  
الامر أو وكيله في ذلك بعدد اثبات ذلك شرعاً من قبل من له الخصومة وعلى كل فلا دخل  
لو وكيل الاوردي المذ كور في الخصومة والمطالبة من تركاتهم بدون اذن من له الولاية  
في ذلك اذ لم يقبض هرشيئاً من طرف الحكومة ولم يسلم تلك العسا كرم شيئاً أيضاً انما  
التسليم من الضابطين المأمورين من قبل وكيل الاوردي سابقاً لما مور من قبل حضرة

سر بياده اسمعيل بك حتى على مايقفهم من أوراق هذه القضية الا اذا كان الوكيل  
المذكور ضامنا للعساكر المذكورين في ذلك الدين بامرهم في فيئذ يكون له الخصومة  
والرجوع عليهم في تركاتهم بعد الاداء على فرض كون ذلك ديناً شرعياً أما اذا ضمن ولم  
يكن ذلك بامرهم فلا رجوع له كما لا يخفى من ذلك عليه اذا لم يكن ضامناً ولم يكن ذلك ديناً  
شرعياً هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسألة فلي نظر حقيقة الحال فيها ويترب  
على كل احتمال مقتضاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث  
عنه شرعاً ثم ادعت بنته التي هي إحدى الورثة بان لها مصاعاً عند والدها وكان واضعاً  
يده عليه أمانة ثم بعد المنازعة اعترف باقى الورثة المدعى عليهم بانه ملكها خاصة وسلموه  
لها ثم ادعى آخر من الورثة أيضاً بان أباه باعه من نصف الدار الساكن فيها المدعى مدة حياة  
أبيه وباقى الورثة ينسب ذلك ويقررون ان أباه أعطاه إياها على وجه العارية فقط  
وادعى المدعى المذكور أيضاً على باقى الورثة بانه يملك بطريق الشراء من أبيه بموجب حجة  
شرعية من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة الدار الذي كان أبوه يبيع ويشترى فيها  
الى أن مات ولم يسكن فيها المشتري الى الآن بل كان يؤجرها لابيه وصار أبوه ساكناً  
فيها بطريق الاجارة الى أن مات فلم يصدقه باقى الورثة على ذلك فالحكم في جميع  
ذلك (أجاب) من ثبت اعترافه من الورثة بالوجه الشرعي بعد المنازعة بان ذلك المصاغ  
ملك لابنة الميت المذكورة وكان اقراره وهو بالغ عاقل طائع يوافق عليه ويعمل بموجبه  
وليس له المعارضة بذلك بدون وجه شرعي واذا ادعى أحد الورثة شراءه نصف الدار  
والد كان من مورثه بمن معلوم حال صحة المورث دعوى صحيحة مسموعة وانكر الباقي  
دعواه يكلف اثباتها فان اثبت بالطريق الشرعي يقضى له بما ادعاه والا فلا وحيث  
ادعى المشتري ان أباه كان مستأجر الدار كان من ابنه المشتري الى أن مات فان اثبت يكون  
ذلك اقراراً من المورث له بالملك فلا يضر طول المدة بلاسكنى من المشتري والا فلا تسمع  
دعوى شراء الدار بعد مضي تلك المدة مع الانكار حيث لا عذر ولم يكن ذايد والله  
تعالى أعلم (سئل) في اخوة وأولاد عم في معيشة واحدة اقسموا ما بأيديهم من اطياف  
وخلافها على يد القاضي وحررهم بحجة شرعية بذلك وأشهد كل منهم فيها على نفسه انه  
لا يستحق قبل الاخر شيئاً ولا دعوى ولا طلباً ثم ادعى أحد الاخوة على بعضهم ان بيده  
دراهم من متروكات والدهم لم تقسم فله لا تسمع دعواه لما حصل وقت القسمة من  
الابرار العام المذكور (أجاب) لا تسمع دعوى بعض الورثة على بعضهم بعد الابرار  
العام المذكور بما على ما حرره العلامة الشرنبلالى والاستاذ ابن عابدين في مثل هذه  
الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم  
وتم ثم على اخيه ثم على أولاده ثم وشم الى آخر كتاب الوقف ومات الواقف المذكور  
وآل استحقاق الوقف الى اخيه المذكور ثم الى ذريته ومضى على ذلك مدة تزيد على مائة



١٢٨٦

٣

ربيع الاول

١٢٨٦

٢

جادی الاولی

١٢٨٦

٢٠

وأربع وسبعين سنة وهم يتقاسمون غلته على حسب شرط واقفه حتى آل الوقف  
 المذکور الى امرأتين من الذرية تظهر الا أن انسان يدعيان مشاركتهما في استحقاق  
 الوقف المذکور مع شاهدتهما تصر فهما مدة خمسين سنة ولم يارضوا ولم ينازعا في جميع  
 تلك المدة فضلا عن اسلافهما من قبل وتمكنهم من الدعوى وهم في بلدة واحدة مع  
 انكار دعواهما فهل والحال هذه لا تسمع دعواهما بعد مضي هذه المدة (أجاب) نعم  
 لا تسمع دعوى الاستحقاق بربع الوقف المذکور من المدعين المذکورين بعد مضي  
 تلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل بالغة والحال  
 ان ابا البنت اشترى لبنته بعض اشياء ومالكه البنت فقبلته واستلمته وهو مقرانه  
 لها وجاءت به الى بيت زوجها ووضعت يدها عليه مدة حياتها وبعد وفاتها اخذها ابو  
 البنت وجاء الزوج يطالب استحقاقه منه والاشياء التي جاء بها معلومة معينة فهل اذا  
 اثبت الزوج ان الاب ملكها ذلك وانه مقرانه ملكه لبنته ياخذ نصيبه منه ام لا واذا عجز  
 عن البينة هل يكون للزوج تحليف الاب اليمين الشرعية على نفق دعواه بعد صحتها  
 وعجزه عن الاثبات بالبينة (أجاب) اذا ثبت الزوج المذکور تملك الاب بنته تلك  
 الاشياء بالوجه الشرعي يكون له اخذ حقه فيها بطريق الميراث الشرعي حيث لا مانع  
 وان عجز عن اثبات دعواه بعد صحتها يكون له تحليف الاب المنكر اليمين الشرعية على نفق  
 دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر صغيرة من ابيها بصدق معلوم بعضه  
 حال وبعضه مؤجل فدفع الزوج للولي المذکور المجهل فحضرها الولي ببعضه وهو قد رمل معلوم  
 وبعضه استلمه في شؤون نفسه بلا ضرورة ودخل الزوج بزوجه وعاشا معا حتى ولدت  
 منه بنتا ثم ماتت الزوجة المذكرة عن ابيها وبنتها الصغيرة وزوجها المذکور فوقع  
 اختلاف بين الزوج والاب في دفع جميع مجهل الصداق فادعاه الزوج وانكره الاب  
 واعترف بقبض بعضه الذي جهزها منه واستلم الباقي ولا بينة للزوج على دفع الجميع  
 فهل تسمع الدعوى ببعض المجهل ولو بعد الدخول ولا تقبل دعوى الزوج بدفع الباقي  
 بلا برهان بل له تحليف الاب على عدم قبضه باقي المجهل ويكون الجهاز المذکور وما  
 استقر بذمة الاب مما قبضه من المجهل ومؤجل الصداق الذي بذمة الزوج تركه عنها  
 يقسم بين ورثتها بالفرصة ولا يستقل الاب بما استلمه من مجهل الصداق بلاذن من  
 مالكته حال حياتها أو ابراء منها بعد الاستهلاك أفيدوا الجواب (أجاب) نعم تسمع  
 الدعوى ببعض مجهل الصداق ولو بعد التسليم والدخول بالزوجة لا بركة كانه في تنقيح  
 الحامدية عن جامع الفصولين وحينئذ دفع على الزوج المذکور دفع الباقي البينة واليمين على  
 الاب المذکور قبضه وجميع الجهاز وما بذمة الاب من باقي المجهل وما بذمة الزوج من  
 مؤجل الصداق تركه عن المرأة المذكرة كورة يقسم بين جميع ورثتها بالفرصة الشرعية  
 وليس للاب الاختصاص بما استلمه من مال ابنته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل له على آخر دين شرعى مكتوب به سند مات من عليه الدين في بلدة أخرى بعيدة عن بلد الدائن فوق مسافة السفر عن ورثة كانوا معه في غيبته ثم مات الدائن قبل استيفاء دينه عن ورثة قصر لا وصى لهم ولم يمض على تاريخ الدين قبل موت ربه خمس عشرة سنة ثم بعد مدة من السنين بلغ أحد الورثة رشيداً ولم يمض على بلوغه زيادة على ثلاث سنين فهل يكون للبائع المذكور الدعوى بالدين المذكور على ورثة مديون أبيه وأثبتاته ثم عا وأخذ نصيبه منه بطريق الارث عن أبيه حيث لم يمض على دعوى الميراث المذكور ثلاثون سنة من تاريخ الدين الى الآن ولم يوجد من المورث ترك للدعوى خمس عشرة سنة قبل موته أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون للبائع المذكور الدعوى بالدين المستطوره على ورثة مدين أبيه أو أحدهم وتسمع الدعوى منه بذلك والحال هذه فإذا أثبت شرعاً يقضى به وله أخذ نصيبه منه بالفريضة الشرعية وعند بلوغ باقى الورثة بنصفه الرشدي يكون لهم أخذ أنصبتهم من ذلك أيضاً بلا إعادة للإثبات ولن له ولاية نصيب الأوصياء أقامة وصى عليهم لاسيما أنصبتهم الآن من هذا الدين والله تعالى أعلم (سئل) في محل مشترك بين أشخاص ضعفاء اغتصب به منهم رجل من أولى الشوكة الرأس وكان بعضهم هقيماً والبعض مسافراً ومضت مدة أربعين سنة وهو غاصب له وهذا البعض المقيم لا قدرة له على غاصبه فلم يقم دعوى عليه الى أن مات الغاصب فحضر البعض الغائب فهل بعد رمضى تلك المدة على هذه الحالة لملك هذا المكان إقامة الدعوى حيث صارت في الامكان أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) اذا مضى على الدعوى ثلاث وثلاثون سنة فاكثرت لا تسمع الا اذا كان هناك عذر شرعى في تركها يمنع التمكن منها وقد صرحوا بأن من العذر الذى تسمع معه الدعوى مع الترك وان طالت المدة غيبة أحد الخصمين المدعى أو المدعى عليه مسافة السفر أو كون المدعى عليه حاكماً جازراً يخاف منه لعدم التمكن حينئذ فله عذر شرعى من هؤلاء الأشخاص بوجوب سماع دعواه بعد هذه المدة المذكورة في السؤال تسمع منه الدعوى ومن لا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الثمانية ستة ذكور وبتين كل أربعة منهم من زوجة ماتت قبله وترك ما يورث عنه شرعاً فادعى ابن بالغ من أولاد إحدى الزوجتين أن أباه وأمه أعطياه ولأخوته الأربعة القاصرين الى الآن جاموسة معينة حال حياتهم ما والموهوب لهم ما فاصران وقت الهبة وظهر ورقة بختم الأب تدل على ذلك فكذب في دعواه باقى الورثة البالغ وذكران تلك الجاموسة تركه عن أبيه خاصة وليس لام المدعى الميعة قبل زوجها حق فيها ولم يكن للمدعى المذكور بينة تشهد بدعواه إلا رجل واحد مكتوب اسمه فقط في تلك الورقة التي ليست بحجة شرعية عن قاض من القضاة فهل لا يحكم للمدعى وأخيه القاصر بدعواه بمجرد وجود تلك الورقة بدون اثبات الهبة بالبينة الشرعية لاسيما مع كون ستة من الثمانية قاصرين الى الآن

١٢٨٦

٩

ذى الحجة

١٢٨٦

٢١

١٢٨٧

١٨

وتكون تلك الجاموسة تركة عن أبيهم ويكون القول قول ورثة الاثني في كونها ملكا  
 لا يقيم جميعها ما لم تثبت ورثة الزوجة الميتة قبل زوجها ان نصفها ملك لمورثتهم المذكورة  
 بالبينينة الشرعية حيث كانت الجاموسة المذكورة من متاع البيت الذي كان الزوجان  
 ساكنين فيه (أجاب) نعم لا يحكم للدعي وأخيه القاصر بتلك الجاموسة بمجرد وجود تلك  
 الورقة بدون اثبات الهبة بالبينينة الشرعية حال صحة الواهبين واذا تنازع ورثة الزوج  
 والزوجة الميتة قبل زوجها في نصف الجاموسة المذكورة فالقول لورثة الزوج بيمينهم في  
 كونها ملكا لمورثتهم وعلى ورثة الزوجة اثبات ملك مورثتهم لذلك النصف والحال  
 ما ذكرنا فاذ لم يقيموا البينة على ذلك وحلفت ورثة الزوج الذين يكون النصف المذكور  
 تركة عن مورثتهم فيقسم جميع الجاموسة بين ورثة الزوج باقرار نصفه الشرعية والله  
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا متصرفه فيها بسائر التصرفات الشرعية من هدم  
 وبناء واجارة مدة طويلة من السنين تنازعها جماعة شاهدون تصرفها فيها تلك المدة مع  
 سكنهم ونعمكنهم من الدعوى مدعين انها واقف عليهم فلم تصدقهم على ذلك ثم حضر  
 مدعي النظر منهم وجميع المدعين للاستحقاق لدى ما ذون القاضي وأقرروا بانهم لاحق لهم  
 في هذه الدار وانها ملك لواضعة اليد وانها متصرفه فيما مع مشاهدتهم مدة طويلة وانهم  
 لا دعوى لهم قبلها وابروا براءة عامة مانعة لكل دعوى وطلب وكتب بذلك حجة شرعية  
 مسجلة بالسجل المصان ثم بعد ذلك اراد احد المقرين المبرئين المذكورين ان يدعي بوقفية  
 الدار المذكورة مستندا في دعواه الى حجة ايقاف دار قديسة منقطعة الثبوت محددة تلك  
 الدار بحدود تخالف حدود الدار المدعى بها ولا يبنيه على دعواه مع انكار واضعة اليد  
 دعواه المذكورة فهل والحال ما ذكر لا تعتبر دعواه المذكورة بغير حجة عن الاثبات الشرعية  
 لاسيما مع وجود الاقرار بانه لا دعوى له قبل المسلكة المذكورة في تلك الدار وانها  
 ملكها ولا حق له فيها ولا دية بتلك الحجة التي أظهرها المنقطعة الثبوت التي خالفت  
 الحدود المذكورة فيها حدود الدار المدعى بها ويمنع من دعواه والحال ما ذكر ولا تكلف  
 واضعة اليد شرعا براز حجة ملك زيادة على حجة الاقرار والبراءة المذكورة (أجاب) نعم لا عبرة  
 بدعواه المذكورة شرعا ولا تسمع منه ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل واصل يده على عقار ادعى عليه جماعة بان لهم حصة عن مورثتهم  
 واعترف لهم بذلك وادعى انه اشترى من مورثتهم قبل موته الحصة المذكورة بثمن  
 معلوم واقبضه ثمنها واقام البينة على ذلك فهل يمنعون من دعواه بعد ثبوت دعواه  
 الشرائع من مورثتهم وقبض الثمن منه قبل موته (أجاب) نعم يمنعون من دعواه اذ ثبت  
 شراؤه من مورثتهم حال حياته مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بدون مانع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض من مالكها بثمن معلوم وكتب بها حجة شرعية  
 ووضع يده عليها وصار يتصرف فيها تصرف الملاك في املاكهم وذوي الحقوق في

جادي الثانية

١٢٨٧

١٩

شعبان

١٢٨٧

٣

حقوقهم من غير منازع ولا معارض له مدة سبع عشرة سنة والا تبيدعى من له ملك  
يحوارها أنها ملكه ويريد ان يוכל من يدعيها عنه لينزعها من المشتري المذ كور فنازع  
الوكيل المشتري في ذلك والحال انه لم يكن المدعى المذ كور غائب وقت وضع يد البائع  
عليها ولا وقت بيعه ولا مدة تصرف المشتري فيها المدة المذ كورة ولم ينعه مانع عن الدعوى  
والطاب فهل لا تسمع دعواه ويمنع وكيه من المعارضة للمشتري في ذلك بدون وجه حيث  
كان الجار المدعى المذ كور حاضر وقت البيع والتسليم للمشتري مشاهد له عا لما بتصرف  
البائع والمشتري فيها المدة المذ كورة على الوجه المستطور (أجاب) اذا ثبت ان الجار  
المذ كور كان حاضرا وقت بيع الارض المذ كورة وتسليمها الى المشتري عا لما بذلك  
و بتصرف المشتري فيها تصرف المالك في املا كهم تصرفا لا يتلق الا للمالك كالمدم  
والبناء تلك المدة مع سكونه عن الدعوى بلا عذر شرعى لا تسمع دعواه المالك فيها لنفسه  
كما هو صريح كتب المذهب ولا تسمع دعوى وكيه بذلك أيضا اذ هو قائم مقامه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى بدعى بين يدي القاضى على خصمه في شأن بقرة  
وجاموسة ولما أنكر خصمه دعواه كلفه القاضى بينة تشهد له بما ادعاه فاحضر شاهدين  
فلم يقبلهما القاضى فطلب منه بينة غيرهما فذكر ان لا بينة له فاسيا وجود غير الشاهدين  
المذ كورين ثم تذكرو وجود غيرهما بما بذلك فهل اذا احضر بينة أخرى تشهد طبق  
دعواه يكون للقاضى سماعها والحكم بها اذا طابقت الدعوى بهما سقيعا ما يلزم شرعا  
ولا يمنع من قبولها قول المدعى المذ كور نسياناً منه لتلك البينة (أجاب) اذا قال المدعى  
لا بينة لي ثم أتى ببينة تقبل في الصحيح لاحتمال النسيان ثم التذكر فيمنع التناقض ولا  
سيما مع التصريح بذلك فتقبل بينة المدعى الثانية والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
(سئل) بافادة واردة من محافظة مصر في ٢ صفر سنة ٨٩ بناء على افادة وارده من  
مديرية اسبوط في ٢ محرم سنة ٨٩ شرعا على شقة تعلقت لها من حضرة نائب محكمة  
اسبوط بخصوص قضية شرعية حصل له الاشتباه فيها فحضر صورة الواقعة في شقة ورغب  
عرضها لخصمكم لا عطاء الجواب اللازم عنها ونصها ما قولكم في رجل له ثلاث زوجات  
وأولاد من ثنتين منهم وأولاد آخر من غيرهن وبرك تركه ثلثان من الزوجات  
على الثالثة أن الزوجه - ضاعها حال صحتها في يوم كذا قبل موته بفخون خمسين يوما لا باثنا  
بافضخالصه واتصا دقما على بقا زوجهيهما الى موته فانكرت الثالثة عا لقه لها  
في التاريخ المذ كور ودفعت دعواه ما بانه سئل في مرض موته بعد هذا التاريخ عن  
صلاقه لها فانكره فوفى لم يطبقها وهي باذنة في عصمتي فبرهنت الزوجتان على دعواهما ما  
وبرهنت الثالثة على الدفع المذ كور فبين صح من هذا الدعوى يقبل وتسكون الحادثة  
من قبيل ما في الفصولين وغيره لوفات الورثة لا لزوجة الزوج حرم على نفسه قبل  
موته بستين فلما دعواهم بانه أقر في مرض موته أنها - لال عليه أولا بمم دفعها ولا

١٢٨٨

١٦

شعبان

٢٤

١٢٨٨



١٢٨٩

٨

يقبل لان بينتها قامت على انكاره الطلاق وهو لو كان حيا وانكره لا يعتبر انكاره مع  
ثبوته بالبينة فكذا انكار الثالثة بعد موته وتكون الحادثة من قبيل ما في الفصولين  
وملجأ القضاة لو ادعى على ذي يد افي اشترى منه من ابيك فبرهن ذوا اليسد أنه ملك أبيه الى  
موته (اجاب) لا يظهر جعل هذه الحادثة من قبيل الفروع التي تقدم فيها بينة النكاح  
على بينة الطلاق على القول به المعلن ذلك باحتمال أنه طلق ثم تزوج حيث كانت  
الدعوى الصادرة من قبل الزوجة الثالثة المدعى طلاقها بان الزوج سئل في مرض موته  
بهر التار يخ الذي عين للطلاق عن طلاقه لها فانكره وقال لم أطلقها وهي باقية في عصمتي  
وأقامت بينة على ذلك اذ صريح ذلك نفي ما ثبت من الطلاق المدعى به عليها وبينة النفي  
لا يعول عليها وهذا على فرض قيام البينة بعد الدعوى بما يترتب عليه وقوع الطلاق  
البائن في الصحة لاني مرض الموت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد وترك  
فيها داراه وأقام في بلدة أخرى نحو خمس وأربعين سنة أو أكثر وبين البلدة الاصلية  
والبدة التي أقام فيها تلك المدة مسافة قصر ثم بعد ذلك رجع الى البلد الاصلية فوجد  
رجلا أجنبيا واضعا يده عليه بمعرفة شيخ تلك البلدة فطالب خروجه منها فعرض له شيخ  
الناحية وقال له ليست هذه الدار دارك متعللا بان ذلك الرجل واضع يده عليها تلك  
المدة والحال أن الغائب معه بينة تثبت هداين تلك الدار داره فهل والحال هذه تسمع  
دعواه وتقبل منه البينة وتنزع تلك الدار من واضع اليد (اجاب) غيبة المدعى مسافة  
القصر عن ذر شرعي تسمع معه الدعوى ولو طالت المدة وهو غائب الغيبة المذكورة اذ  
لا يمكن الشخص من الخصومة مع غيبته فلا يعد مضي المدة المذكورة في السؤال أو  
أكثر منها ما عا من سماع الدعوى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة  
ملك كون دارا خربة عن مورثهم وتحررت لهم حجة يلجأ عن المورث المذكور باعوه والرجل  
آخر بمن معلوم وقبضها المشتري بحضور بینه شرعية وهناك رجل أجنبي جار لتلك  
الارض كان حاضرا وقت البيع والتسليم للمشتري وعالم بما بذلك وتحرر للمشتري بذلك حجة  
شرعية قصر ف المشتري فيها بالبناء لنفسه بحضور الجار المذكور وسكوته ولم يدع  
فيها ملكا ولم ينزع بل ساعد المشتري في بنائها باعارة بعض مواش لنقل بعض مؤن  
البناء ثم بعد مدة من الزمان ادعى ان تلك الارض ملكه تلقاها بالشرع من مورث الورثة  
المذكورين قبل موته فانكر الورثة والمشتري دعواه ولم يكن بيده صك يدل على ذلك فهل  
لا تسمع دعواه والحال هذه حيث كان حاضرا وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري  
فيها بالبناء وهو ساكت لم يدع بشئ يلا مانع عنه من الدعوى (اجاب) اذا ثبت بالوجه  
الشرعي ان المدعى المذكور كان حاضرا وقت بيع الورثة تلك الدار وتسليمها للمشتري  
ومشاهدا لتصرف المشتري فيها بالبناء وهو ساكت عن الدعوى بلا عذر شرعي ثم ادعى  
بعد ذلك لا تسمع دعواه قطعا للحيل والاطماع الفاسدة ويجعل سكوته والحال هذه

ربيع الاول

١٢٨٩

رجب

٢٨

١٢٨٩

كلا فصاح والاتسمح وهذا حكم الاجنبي ولو جازا كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)  
من محافظة مصر بافاده وارده في ٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ مضمونها الاصل من  
حضرتهكم الاطلاع على ما اوضحه الشيخ على القباني ماذون المحكمة المصرية في شأن  
الحجج المذكور فيها ان المالك يملك البناء فقط بدون ان يوضح فيه شيء عن الارض  
ويكرم بالا فاده بها يكون اجراؤه في الارض المرفوعة هل تعد من الاموال الضائعة حق  
بيت المال او ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي  
ان ينظر لقول واضع اليد على تلك الارض فان ادعى انها ملكه او وقف عليه او على  
غيره او ملك لشخص آخر فالقول له في ذلك وان ذكر انه لا يملكها وليست وقفا لجهة معينة  
ولا ملكا لشخص معلوم ولم يعلم مستحقها تكون من الاموال الضائعة فتوضع في بيت  
المال ويعمل بها ما يفعل به عاير بيت المال والله تعالى أعلم (سئل) بافاده وارده من  
الاحكام ١٢ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ مضمونها انه بتلاوة افادة محافظة دمياط  
والاوراق المرفوعة معها المشتملة على المادة المتشكي في شأنها ورثة المرحوم عثمان  
كتفداى استنسب احاطها مع تلك الاوراق لجهة حضرتهكم للمظفر فيها والافادة بها  
يتراءى شرعا في تلك السادسة ومن ضمن الاوراق عرض من الورثة المذكورين مقدم  
للمحاسن حاصله ان والدهم ترك لهم اطيافا مملوكة قد اعطيت موقفا لجمعية يزرعونها  
ويؤدون خراجها بمعرفة مشايخ الناحية لداعي اخذهم للدارس ولما حضروا الى دمياط  
عملوا دعوى شرعية على واضعي اليدوا ثبتوا ملكا بيهم وحكم لهم بها ونزعت من واضعي  
اليد وتصرفوا بالبيع في بعضها والآخر قام رجل يدعى عايهم بانها من ضمن وقف نظارته  
وان كان مؤجرا واضعي اليد مع كونه يعلم ملكية ابيهم ويعلم صدور الحكم لهم  
وتصرفهم فيها نحو اثني عشرة سنة خلاف تصرف والدهم نحو الاربعين سنة ثم تمكنه  
وعدم منازعته والتسوا استخراج صورة ما حكم لهم به أولا وثانيا من سجل محكمة دمياط  
وان يصير عرضه على حضرة مفتي مصر ليفيد عنه شرعا وهل من بعد تلك المدة تسمع عنهم  
دعوى من المدعي بالوقف وضمن الاوراق ايضا صورة مراعاة بين بن يدي فاضى دمياط  
الاول مؤرخه ٨ اقدمة سنة ٨٠ والثانية مؤرخه ٦ صفر سنة ٨١ كلاهما على  
خلاف الناظر الموضح في العرض المدكور مع عدم صحة الدعوى في كل منهما وعدم  
صحة الحكم ايضا (اجاب) قد صار النظر فيما شتمت عليه تلك الاوراق والافادة عن  
ذلك ان ما وقع من الدعوى والحكم في هاتين التضييتين لا يكون مانعا شرعا لنا عن وقف  
ان يدعى على الحكموم قسم بتلك الارض انها من ضمن الوقف الذي تحت نظارته وانه  
كان مؤجرا لواضي اليد حيث لم يكن هذا ناظرا ولا غيره من النظر على هذا الوقف  
محكم وما عليه ان صحح دعواه على هؤلاء الورثة وهذا على فرص صحة الدعوى والحكم  
الصادر من القاضي فيها اذ الحكم بالملك على فرض صحته على بعض الناس لا يكون حكما

على كافتهم فتسمع دعوى الناظر المذكور فان صححها واثبت خصمه وابتدى ما يقتضى منع  
الناظر من سماع دعواه بذلك لدى القاضي شرعا واثبت بالوجه الشرعى يمنع من سماعها  
والا كف اثبات ما يدعيه شرعا وقضى بما يتحقق حيث لا مانع ومع هذا فالذى طهر عدم  
استيفاء الحكم السابق شرائط الصحة على مقتضى ما هو مسطر بصورتي الدعوى المرفوقتين  
مع هذا ولم يتضح ايضا هل هذه الاطيان من ضمن الاطيان الخراجية الجارية عليها حكم  
لائحة الاطيان فتخرج احكامها عليها ام ملوك الرقبة والله تعالى اعلم (سئل) في دار  
ملوك الجماعة اولادهم تاتي كل منهم نصيبه بطريق الاوث عن والده وسكن في دار رجل  
نقى مدة طويلة عارية باذنهم مذ كانوا غائبين عن بلادهم لضرورة اقتضت ذلك فلما  
حضر وابلدهم وارادوا اخراجهم منها ابي وامتنع فاحضروه على يد قاض فساله عن اسباب  
امتناعه به فادعى غرمائه المذكورين فادعى ابيه ملكها بطريق الشراء من آباءهم  
المذكورين فطلب منه بینه تشهد له طبق دعواه فيجوز لم يجز ثم حضر ثانيا لدى القاضى  
وادعى أنه ملكه بوضع اليد عليها مدة ولم يدع سببا للملك غير ذلك فهل اذا كان الامر  
كما ذكر وادعى او لا ملكا معيدا بالشراء من آباء غرمائه المذكورين ونقضه ثانيا بما  
مخالفة لا تسمع دعواه وضع اليد ولا يعتبر مكثه فيها مدة طويلة حيث اقر لهم او لا باصل  
المالك ولم اجباره واخرجه من ملكه مع اقراره بانحصار الاوث فيهم وموت آباءهم  
(اجاب) حيث ادعى واضع اليد على تلك الدار شراءها من آباء المدعين لها مع اقراره  
بانحصار اوث البائسين فيهم وانكار المدعين شراءه يكلف المدعى اثبات الشراء منهم ان  
صحح دعواه فان اثبتها بطريق شرعى يقضى له بها والا يؤمر بتسليمها للورثة المذكورين  
حيث لا مانع ولا يده به ذلك اقتضاه على دعوى الملك بوضع اليد مدعى من السنين  
ولوطالت والبال حده والله تعالى اعلم (سئل) في ما ضر وقف واضع يده هو والمشارك له  
على بساكنه في ذلك لو فده من السنين وهم يتصرفون فيها الجهة للوقف فاجر  
الناظر بعض ثلث البساتين لاشخاص وغاب فادعى رجل على المستأجرين من الناظر  
ملكية بعض البساتين المذكورة في غيبه الناظر فاعترفوا للمدعى بالملك ولم يتعرضوا  
لوقف ولا الاجارة من ناظره بشئ وبسأ على اقرار المستأجرين بالملك تنزع ذلك منهم  
ووضع يده على بعض البساتين المذكورة فيل اذا حضر الناظر من غيبته بعد ذلك وادعى  
بالوقف على من أحدث يده عليه بواسطة اقرار المستأجرين من الناظر بالملك لمن أحدث  
يده دعوى صحيحة وتحقق بالوجه الشرعى سبق وضع يد الناظر على ما ذكره الجهة للوقف  
وكذا النظار والذين قبله وقصر فدهم فيه المدة المذكورة لا تعتبر اليه الحادثة لمن يدعى  
المالك ولا اقرار المستأجرين له بذلك ويبقى التقديم على قدمه الى أن يثبت من أحدث يده  
ملكه لما ذكر في وجه ذى اليد من القديم بالطريق الشرعى (اجاب) اذا ادعى الناظر  
المذكور على ذى اليد الحادثة ان ما أحدث يده عليه من جهة الوقف الذى تحت ولايته

مطلب مجرد اثبات سبق  
وضع اليد لا يكفي في  
القضاء على المدعى عليه  
ما لم يثبت احداث يده  
وفيه خلاف ابي يوسف

وصحح دعواه بذكره جميع ما يلزم اجتهاد و ذكر ان يده و يد النظار قبله كانت سابقة على المدعى به منذ كذا وان المدعى عليه أحدث يده على المدعى به وأقام بينة على سبق اليد له واحداث يد المدعى عليه يقضى باليد له و يؤمر خصمه بتسليم العين له حيث لا مانع والا فلا ولا يكفي في ذلك اقامة البينة على سبق اليد بدون أن يثبت احداث يد الخصم ولا يكون هذا قضاء بالوقف على ذى اليد الحادثة حتى لو أقام بينة على دعواه المالك في وجهه الناظر المذکور بعد صحتها يقضى له به حيث لا مانع في الانقرو به من نوع في معرفة الخارج من ذى اليد ولو برهن على أنه في يده منذ عشر سنين وهذا أحدث فيه يده قضى له بها لكن لا يكون هذا قضاء بالمالك حتى لو برهن عليه المقضى عليه بانها ملكه قضى له بها ولو برهن انه كان في يده منذ عشر سنين أو كان في يده لا يستحق به شيئا وعن الثاني أنه يقضى به للبرهن كما في المسئلة الاولى ومثله في الهندية من الفصل الرابع في تنازع الايدي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ولد فاصولاً وصى له وترك داراً فعدى شيخ البلد ووضع يده عليهم امددة تزيد عن سبع عشرة سنة فلما بلغ الولد رشيد اطلب اليه من واضع اليد المذکور قبل مضي خمس عشرة سنة من حين بلوغه بعد ان تصرف فيها واضع اليد المذکور بهدم وبناء قبل بلوغ الصبي ولم يحصل شيء من ذلك بعد بلوغه بمشاهدة منه مهمل والحال هذه اذا ثبت الولد المذکور ان الدار ملك له عن أبيه تسمع دعواه وتقبل بينته ويؤمر واضع اليد بتسليمها له حيث كان صدياً تلك المدة خصوصاً واضع اليد شيخ البلد وذو شوكة يخاف منه أفيدوا الجواب (أجاب) نعم تسمع دعواه المذکور بعد صحتها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع اذ لا يعد مجرد ما سطر به مانعاً فان ثبت دعواه بالوجه الشرعي يقر له بالدار المذکور و الا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر مسافة قصر عن بلدته وله فيها دار مائة قد ترك فيها زوجته وأولاده ومات في غيبته ولم تزل الزوجة والا ولاد مقيمين في تلك الدار بعد موته مدة تزيد عن عشرين سنة ولم يزارعهم فيها احد ثم توفيت الزوجة وسافر الاولاد بعد هاجم بالدهم التي فيها الدار مسافة قصر ورى كوال الدار خاليه وغابوا مدة تزيد على سبع سنين وحضروا في بلدتهم على التعاقب ولهم عمامان سكن أحدهم الدار قبل حضور الاولاد فلما حضر الاولاد طلب منه الدار فادعى المم الحسار جعنها ان ابا اطلب وهب له الدار ولا حيمه الساكن فيها فكذبها الساكن وانكر بالملكات لا خيمه الميت ولورثته من بعده ولم يثبت المدعى دعواه ثم ان الخال للدار توفي قبل تسليمها اليه وحضر أخوه بعده فطلب دار أبيه فادعى المم الحسار جع شراؤه له ولا حيمه الساكن من أبيه فكذبها الساكن أيضاً ولا يثبت له ولا حجة ولا سبب شرعياً يوجب نقل ملك الدار عن أبيه ثم توفى المم المدعى قبل تسليم الدار لاطاها وقام ونذ بعد يدعى ارضه نصف الدار تركها ماله على دعوى أبيه الخالية عن اثبات اتقان المالك اليه في الدار المذکور كور بسبب شرعي مهمل واحسن



١٢٩١

١٧

سؤال

١٢٩١

٢٣

ربيع الثاني

١٢٩٢

١٢

هذه يمنع المتعرض وارث الممدعي حيث لا يئنه له على نقل ملك نصف الدار المذكورة  
 لا يه مع وجود أبي الممدعي في البلد وسكنى ورثة مالك الدار فيها مدة تزيد عن عشرين  
 سنة ولم يدع انتقل الملك اليه من مورثهم تلك المدة وانكارهم دعواه ودعوى ابنه من  
 بعده ودعواه أو لا الهبة ثم الشراء بموت المالك في المرتين وقرار الساكن الآن في  
 الدار بالملك لورثة مالكها (أجاب) نعم يمنع وارث الممدعي من معارضة ورثة مالك  
 تلك الدار فيها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ولا تعتبر دعواه المذكورة إذا تحقق  
 ما هو مسطور وعلى الساكن فيها المقر بملك الورثة لها عن مورثهم تسليمها اليهم حيث  
 لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثة أوجه العقارات ومنقولات وصاروا مع  
 بعضهم في عائلة واحدة مدة ثم وكل بعضهم شخصاً منهم في قسمة ما بأيديهم من العقارات  
 والمنقولات الموروثة لهم ونماؤها وفي قبض نصيبهم وفي الأقرار والابراء والمساحية وكالة  
 عامة مطابقة في ذلك واقتسموا ما ذكر بينهم قسمة تراعى بعد المحاسبة بدون إكراه ولا إجبار  
 واختص كل منهم بحجز معين مفروز من التركة ونماؤها حسبما تراضوا عليه وقبض ذلك  
 وأقر الوكيل المذكور عن نفسه وعن وكلاءه بالانقياد وبأنه صار لدعوى له ولأولاديه  
 ولاحق مطالب قبل باقي شركائه وأبرأ ذمتهم من الدعوى في ذلك براءة عامة ووضع كل منهم  
 يده على ما اختص به من التركة ونماؤها وتصرف في ذلك مدة والآن يدعي الوكيل بأنه لم  
 يستوف حقه وحق موكله من التركة ونماؤها فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه إذا  
 تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة إذا تحقق ما هو مسطور  
 بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان يسكن مع زوجته الفقيرة في مسكنه بالاجرة  
 فماتت وفي هذا المنزل أمتعة الزوج من فراس ونحاس وحلى معد للنساء من ماله الخاس  
 به فهل إذا اختلف الزوج مع باقي ورثتها في تلك الأمتعة فالزوج يدعي أنها ملكه  
 وباقي ورثتها يدعون أنها ملكها وليس أحد منهم مأمور ببيع شيء من ذلك من يقبل  
 قوله من الفريقين في تلك الأمتعة أو بعضها ومن يلزمه البينة منهم ما في ذلك أو بعضه  
 (أجاب) القول للزوج المذكور بيمينه فيما يصلح للرجال والنساء من تلك الأمتعة وفيما  
 هو خاص بالنساء منها بيمينهم كالحلى المختص بالنساء والبيضة بيضة الزوج في ذلك والحال  
 ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترفع مع شقيقة له فاضى جهتهم وادعى عليها  
 أنه كان يملك مبالغين أصنافاً وأنه دفع ذلك المبلغ إلى أبيه ووديعته وأن أباه دفعه وديعه  
 عند المدعي عليها قبل موته وانما أقرت له بأن ذلك المبلغ أمته عندها وطالبها به فأنكرت  
 المدعي عليها استلزم المبلغ المذكور وأنكرت الأقرار به أيضاً فسكف القاضي المدعي  
 اثبات دعواه فذكر اسماء شهوده فطعن فيهم المدعي عليها وأتهمهم القاضي ولم  
 يحضرهم وخبر المدعي بتكاليف المدعي عليها وعدمه فاختر عدم تكاليفها فيكم

القاضي يمنع المدعى عن دعواه المذكورة بدون عجز عن الاثبات فهل والحال هذه على فرض صحة الحكم قبل عجز المدعى اذا كان مع المدعى بينة عادلة تثبت له دعواه المذكورة بالوجه الشرعي نسمع منه الدعوى ثانياً وبعد اثباتها بالوجه الشرعي يحكم له بالمبايع المدعى على المدعى عليها وتجبر على تسليمه له ولا يكون حكم القاضي المذكور مانعاً شرعاً من سماعها ثانياً (أجاب) نعم مجرد حكم القاضي بمنع المدعى على هذا الوجه لا يكون مانعاً شرعاً من سماع دعوى المدعى فان صحح دعواه وأثبتها بشهادة العدول يقضى له بدعواه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض مملوكة الرقبة من مالكها بتار يخ معلوم ويده حجة وبينته تشهد بذلك وأيضاً أقر البائع بحضور رجلين بالبيع للشترى المذكور بعد كتابة الحجة المذكورة ومضى على ذلك مدة ثم جاءه رجل واستعارها منه لأجل وضع تبن فيها وهيأها لبناء غير معتاد ومضت على ذلك مدة ثم أراد المشتري البناء فيها فأنهه المستعير وقال أنا اشترى يتهمان البائع المذكور وكان ذلك بتار يخ متاخر عن تاريخ البيع الأول ومعنى حجة بذلك ومنعه بقوته وشوكة الحال ان البائع المذكور غائب ولم يدركه فهل اذا أقام الخارج بينة على الاعارة منه وان يده عليها عارية وأقامها أيضاً على الشراء السابق من المالك المذكور الذي ادعى الثاني الشراء منه بتار يخ متاخر تندفع خصومة واضح اليد وتقدم بينة الخارج الآن ويؤمر واضع اليد برفع يده عن الدار المذكورة حيث أرخ كل منهما تار يخاً وسبق تار يخ الخارج المعير وما الحكم (أجاب) نعم يقضى لمن أثبت الشراء من المالك المذكور بتار يخ سابق والحال ما ذكر بالسؤال حيث كان شراؤه باناً مستوفياً شرائط الصحة ولم يوجد ما ينقضه واذا ثبتت الاستعارة المذكورة تمتع من دعواه الشراء بتار يخ سابق عليها المتناقض الموقوف والله سبحانه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على ولده ديناً فلم يقر الولد المذكور بذلك الدين ولا أقيم عليه بينة بذلك ثم ان المدعى المذكور تنازل عن ذلك التداعى وأسقط حقه منه وأقر ان لاحق له قبله وهو بحال صحة عقله ونفاذ تعمراته بحضور عدول يشهدون بذلك وإبرأ المدعى عليه برآة عامة ثم بعد مدة أشهر أصاب ذلك الرجل عته وأقيم ولده المذكور وصياً على أبيه المعتوه المذكور وابنه القاصر وعم له الحكم الشرعي الذي يملك ذلك التصرف في جميع ما يتعلق بهما وتحررت بذلك الحجة الشرعية فادعت زوجة المعتوه المذكور على هذا الوصى بدعوى زوجها السابقة التي حصل بها الإبراء العام ولم ترص بوصايتها على المعتوه وابنه القاصر فهل اذا تحقق الإبراء عن الدعوى بالدين المذكور شرعاً وكان الرصى المذكور أهلاً للوصاية وليحدث ما يحل به في وصايتها على المعتوه وابنه القاصر لا تسمع الدعوى عليه بالدين الذي وقع الإبراء من الدعوى به عليه ولا يعتبر عدم رضا أم القاصر المذكور بوصايتها على لوجه المذكور وهل يصدق الرصى المذكور نفقة من مل المعتوة على ذنب المعتوة ومن

١٢٩٣

٧

محرم  
٢٢

١٢٩٤

تلزمه نفقته ان كان بقدر ما ينفق على أمثال من ذكر (أجاب) نعم اذا تحقق الابرا من  
الدعوى بالدين المذكور شرعا بلا مانع من صحته لا تسمع الدعوى به من وارث المبرئ  
بفرض موته كما انه لا يعتبر عدم رضا أم القاصر المذكورة بوصاية الوصى المذكور  
والحال ما ذكر بالسؤال ويقبل قوله بيمينه فيما أنفق من مال أبيه المعتبر عليه وعلى من  
تلزمه نفقته بالمعروف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل قلعة الوجه توفي عن  
أولاد ثلاثة كور وأربع اناث ولم يترك ما يورث عنه شرعا سوى حانوت وكان حلالا  
فمروا به من بعده من بناته بعد وفاته وسكنت مع زوجها منفصلة عن اخوتها فاخذ الأولاد  
الذكور بعد انفصال أختهم عنهم في لاكتساب من صنائع غير صنعة أبيهم حتى تحصل  
من كسبهم أموال فاشترت منهم عدة وأوقفنا نفقاتهم خاصة من مالهم الخاص بهم ثم بعد  
تخمس عشر بن سنة ماتت البنت المذكورة عن أولاد كور واناث وزوج ثم بعد مضي  
تخمس سنين من موتها ادعى ورثتها على الذكور من ورثة أبيهم بان والدهم توفي عن أموال  
جسيمة استولى عليها الذكور المذكور واشتروا العقار والسفن المذكورة ودفعوا  
اثباتها من تركه أبيهم المتوفى أولا وانهم بذلك يستحقون ثلثها كحصصهم بالارث  
عن أبيهم فانكر المدعى عليهم كل ذلك فاثبت ان والدهم توفي ولم يترك شيئا سوى الحانوت  
المذكور وانه جميع ما في ايدينا من كسبنا الخاص بنا وان ثلث العقارات والسفن  
اشتريناها بما اكتسبناه على هذا الوجه فهل اذا أنكر واضعوا اليد على ما ذكر  
دعوى ورثة أختهم وعجزت الورثة عن اثباتها شرعا ينعون من معارضتهم ويكون القول  
في ذلك قول واضع اليد بيمينهم على فرض صحة دعواهم وسماعها شرعا (أجاب)  
لا يقضى لورثة البنت المذكورة بشئ مما ادعوه على المدعى عليهم عند عجزهم عن اثبات  
دعواهم المذكورة على فرض صحته بيمين ما ادعوا به بآناث اعتبارا وكونها مبيعة شرعا  
وانقول للمدعى عليهم المنكرين بيمينهم وينعندعون من معارضتهم فيما لا بد لهم  
مما تحصل بكسبهم على الوجه المستطرد بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل انفرد عن أبيه في المباشرة وصار يتكسب في حياته والده بعد انفراده في التجارة  
وزرع أطيانا خاصة به من قبل أبيه وغيره حتى صار له مال مختص به فاحدث لنفسه بيتا  
للسكنى ومغزلا وطاحرنة ومغزلا للدواب من كسبه الحادس به ووضع يده خاصة على ذلك  
بالسكنى والتصرف ثم مات أبوه عنه وعن بقيقه ورثته بادعت الورثة عليه ان ما أحدثه  
من البناء مشترك بينهم لم يكونه من مال أبيهم وأرادوا ادخاله في التركة مع اقرارهم  
باختصاصه بأرض ذلك البناء ومع ذلك لا دخل له في التصرف في مال أبيه لا قبل الموت  
ولا بعده بل التصرف المورث في حال حياته وبعده أحد الورثة سواء فانكر دعواهم  
احداث هذا البناء من مال أبيهم وذكر انه من كسبه الخاص به حال انفراده عن أبيه  
وعنه فقبل اذ لم يشهدوا دعواهم بآناثه الشرعية لا تعتبر ويكون القول له في ذلك

صفر

٢٣

١٢٩٥

ربيع الاول سنة

١٢٩٥ ٣

مطاب القول لصاحب  
التربيع عند الاختلاف في  
الحائط دون من له الجذوع

بيمينه في انكاره ما ادعوه عليه مع كونه واضعا يده على المتنازع فيه قبل موت أبيه و بعد  
الى الآن خاصه (اجاب) نعم اذ لم يثبتوا دعواهم باليمين الشرعية لا تعتبر والقول  
لادعي عليه في ذلك بيمينه والحال ما ذكر اذا لبيته على من ادعى واليمين على من أنكر  
والله تعالى أعلم (سئل) في حائط مملوك لرجل خاصة متصل بحائط داره اتصال تربيع  
وبجارات تلك الحائط خربة مملوكة لامرأة قامت تلك المرأة تنازع الرجل المذكور  
في الحائط المذكور مدعية أنه مشترك بينهما مناصفة منه للبأن لها فيه علامة وضع  
جذوع فانكر دعواها وادعى اختصاصه به ولا يمينه لاحدهما ادعى دعواه فهل اذا كان  
الحائط المذكور متصلا ببناء الرجل المرقوم اتصال تربيع يكون جميع الحائط المذكور  
لرجل المرقوم والقول قوله بيمينه ولا عبرة بما تعللت به المرأة المذكورة من اثر وضع  
الجذوع لاسما والرجل المذكور عرفت في الحائط المرقوم بالدم والبناء في البعض  
مع مشاهدة المرأة لذلك ولم تعارضه ولم تنعهم كونها حاضرة مشاهدة لذلك (اجاب) اذا  
اختلفا في حائط وكان لاحدهما اتصال تربيع في طرفي الحائط وللاخر جذوع عليه  
ولا يمينه لاحدهما على دعواه يقضى به لصاحب التربييع ولصاحب الجذوع حق وضع  
الجذوع عليه كما كانت وعليه عامة المشايخ لان في اتصال التربييع دلالة على انهما بنيا  
معان يكون فيه دلالة على سبق استعمال صاحب التربييع على الاستعمال بوضع الجذوع  
فكان صاحب التربييع اولي الاله لا يرفع جذوع الا نحو الله تعالى اعلم (سئل)  
بافادة من ضبطية مصر بتاريخ ١٨ رجب سنة ٩٦ مضمونها اوردت للضبطية افادة  
من مديرية اسنا في ٢٧ ساد آخر سنة ٩٦ على ما تحرر لها من الحقايق في شأن  
تداعي احدى جمعه الرمان على شخص يسمى مشرف جرجس صراف عزب اصوان  
بثمن بقرة ومغوب اطلاق حضر تكم على سؤال القاضي ومقتضى المديرية والافادة بما  
يتراءى وصوره مؤال القاضي المذكور رجل يدعى احمد ادعى في اليرم السادس من  
ربيع الاول سنة ٩٦ على اخي يدعى مشرف انه من ذببح من بين قدياح لمشر في هذا  
بنحية كذا طائفا مختارا في حال بلوغه وقتله ونفاذ تصرفاته في اوجوه كملها بقرة  
سودانية جراه مملوكة لهذا البائع حين البيع المذكور ببيعها صحيا ثم بثمن قده كذا  
وانه ثمر فياه المذكور تدان شري منه هذه البقرة ثمره صحيا ثم بهذا الثمن في مجلس  
البيع طائفا مختارا في حال بلوغه ودفعة واحدة تصرفته في الوجوه كل وان هذا البائع  
سلم هذه البقرة الى هذا المشتري عتبه هذا البيع به وورث ثمنه المشتري ذلك الثمن  
الى حين الدعوى وطالبه لا تفي بهذا الثمن وهو الح كالمشرفي سراله عن ذلك فمشرف  
فاجاب بان هذه البقرة المذكورة قد دفعت اليه من اكله هذا الرجل احمد كوربة حية  
كذا في السنة الحادية والثمانين بعد لم يثمن وانه فعل سبيها فبياع وله قبضتها  
من احمد المذكور ودفعة واحدة في يدوه له عشرين يوما من هذه السنة المذكورة

محرم ٢٤

١٢٩٦



فما تتحتم انقضاء غير مضمونة عليه وانه لم يقع بينه وبين احد هذا بيع ولا شراء لهذه البقرة اصلا فاذا لم يقوم واحد منهما بينة على ما ادعى يكون القول لمشر في هذا المدعى عليه يمينه ويقضى له على المدعى قضاء ترك واذا اقام المدعى عليه فقط بينة على ان هذا المدعى قد دفع اليه بناحية كذا في السنة الحادية والثمانين المذ كورة بقرة سودانية جراه على سبيل الايداع الى آخر دعواه ماذا يصنع المحاكم حينئذ واذا اقام كل منهما بينة على ما ادعاه وشهدت بينة المدعى عليه بان هذا المدعى قد دفع الى هذا المدعى عليه بناحية كذا في السنة الحادية والثمانين المذ كورة بقرة سودانية جراه على سبيل الايداع الى آخر ما في دعواه ما الذي يحكم به القاضي وقدس مثل العلامة حامد أفندي العمادى عما اذا اشترى زيد من عمر و بنا واستلمه ثم تنازع عا فادعى هو والشراء وزيد ان البن امانة عنده فاجاب بان بينة الامانة اولى من بينة الشراء واستظهر العلامة ابن عابدين انه اذا لم يكن للبائع بينة على الشراء فالقول للمدعى الامانة بلا حاجة الى اثباتها بالبينة وواضح ان موضوع ما اجاب عنه العمادى عدم التنازع في كلامي المتنازعين كما ان الذي يظهر من عبارة الاسوال قيام العين المتنازع فيها بين المدعى عليه حين التنازع فهل ما استظهره العلامة ابن عابدين صحيح موافق للنصوص وهل لا فرق بين ما اذا لم يؤرخا وأدخا واستويا وبين ما اذا ادخا واختلغا كما في مسئلتنا هذه وهل لا فرق بين قيام العين المتنازع فيها بين المدعى عليه حين التنازع والتداعى وعدم القيام المذ كور بهلاكها أو ردها فيكون القول للمدعى الامانة بيمينه بلا ضمان الثمن ولا غيره في صورتى قيامها بيده وعدمه المذ كورين أم كيف وقدس مثل العلامة الرملى عن ادعى على آخر انه اشترى منه رطلين بنابك كذا فقال انى استلمت منك رطلين بنا لا وصلهما الى أبى فاوصلتهما اليه فاجاب بانه حيث لا بينة للمدعى التسليم على الوجه المذ كور يضمن مثل البن لانه ينكر شراؤه منه والقول قوله فيه بيمينه ومدعى الشراء ينكر الاذن بإيصاله الى أبيه والقول قوله بيمينه فيه فيضمن المدعى عليه مثل البن لأنه لا قيمة انتهى وفي فتاوى سراج الدين قارى الهداية وأقره الامام الترمذى فى المنع اذا ادعى عليه انه استلم منه شيئا وطلب منه رده اليه الى أن قال واذا اعترف يعنى المدعى عليه بما ادعى به عليه وانه سلمه له ودية وقد ردها عليه قبل قوله مع يمينه وان قال سلمتها الى فلان وقد دفعتها اليه ان كذبه المدعى وقال بل سلمتها لك قرضا أو بيهان صدقه المدعى عليه فيها وان كذبه فالقول قوله مع يمينه لان المسلم يدعى عليه التليك وهو ينكر فيجب عليه رد المدعى به ان كان قائما وضمنه ان كان قائما انتهى فان قيل لا فرق بين قيام العين المتنازع فيها بين المدعى عليه حين التنازع والتداعى وعدم القيام المذ كور والقول للمدعى الامانة بيمينه بلا ضمان الثمن ولا غيره في الصورتين فهل هناك فرق بين قول من يدعى عليه شراء شي غير قائم

بيده انه كن امانة وهالك اورد وبين قوله اني استلمته لا وصله الى فلان واوصلته  
اليه وما وجه تخليف مدعي الشراء ايضا في جواب الهمام الرملي واقتصار سراج الدين  
في عبارته على تخليف المدعي عليه فقط أفيدوا بالبسط ماجورين (أجاب) يكاف أحد  
الذي ادعى بيع البقرة المذكورة من خصمه مشرف المذكور على الوجه المسطور اثبات  
دعواه فان أثبتنا بالبيينة الشرعية وعدايت يقضي له بالثمن على خصمه المذكور ولا  
يلتفت الى دعوى المدعي عليه المذكور صدور البيع منه على هذا الوجه بان المدعي اودع  
عنده هذه البقرة وماتت حتف أنفها غير مضمونة عليه في السنة الحادية والثمانين بعد  
المائتين والالف أعني قبل تاريخ البيع الذي ادعاه خصمه بنحو تسع سنين لعدم تعارض  
البينتين لو أقيمتا في هذه الصورة على كتي الدعوتين المذكورتين على هذا الوجه اذ يحتمل  
صدور الايداع من المالك عند خصمه المذكور في سنة احدى وثمانين ثم حصول  
البيع بعد تسع سنين من حين الايداع حتى لو صدقه على دعوى الايداع السابق وادعى  
البيع منه في تاريخ لاحق لا يعد تناقضا ودعوى من يدعى الايداع هالك البقرة  
الموصوفة بما ذكره قبل تاريخ البيع على فرض اقامة البيينة عليه لا يظهر كونه دفعا  
لدعوى البيع المتأخر في هذه الصورة لاحتمال تعدد الحيوان المتنازع فيه اذ من الجائز  
وجود بقرتين بصفات متحدة وقد قامت بيينة البيع المطابقة لدعواه المذكورة لو فرض  
ذلك على وجود المبيع وقيامه حال البيع وتسليمه الى المشتري فيحكم بينهما والمحال هذه  
فلو عزم مدعي البيع عن اثبات دعواه المذكورة فله تخليف خصمه على نفى دعواه الشراء  
منه فان حلف برئ وان تم حكم عليه بالثمن المدعى به وهذه الحادثة في الحقيقة من  
قبيل دعوى الدين وامامنا ذكره الحامدي من تقديم بيينة الامانة على بيينة الشراء فذاك  
عند التعارض بين البينتين بان ادعى المالك البيع من زيد وادعى زيد الايداع ولم  
يكن هناك تاريخ مختلف كحادثة الفتوى وما ذكره ابن عابدين في جواب الحامدي من  
ان هذا اذا كان للبايع بيينة على الشراء والا فالقول للمدعي الامانة بلا حاجة الى اثباتها  
بالبيينة فانه منكر للبيع فيما يظهر له وان لم يره حين كتابته فسلم وهو مستفاد من كتاب  
الوديعة في القول لمن ومن جواب العلامة خير الدين من كتاب الدعوى ومن جواب  
سراج الدين قارى الهداية ومن الانقروية في ترجمة القول لمن فيستفاد من جميع ما ذكرناه  
يقبل قول مدعي الامانة عند عدم البيينات في براءة نفسه الا اذا تضمن كلامه دعوى الاذن  
على المالك بالتسليم الى غيره فلا يقبل قوله في حال تسليم الامانة الى غير مالكه المدعي  
للبيع وقد ادعى اذن المالك بذلك وهو ينكره ويدعى البيع من مدعي الامانة فيعلموا  
القول قول منكر الشراء بيمينته وجعلوا القول قول من ينكر الاذن بالايصال الى غير  
المالك بيمينته ولا اضعوا مدعي الامانة بمثل المثل لا ثمنه نظر السكون مدعي الامانة ادعى  
التسليم الى غير المالك باذنه ولم يثبت دعواه كافي في الخيرية ولا يضر عدم ذكر قارى الهداية

تخليق مدهى الشراء على نفى الاذن منه بالتسليم الذى ادعاه خصمه لظهوره عند من له  
المسام بقواعد الفقه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة ملكوا دارا بالارث  
الشرعى عن والدهم وافاموا فيها معايدون قسمة مدة من الزمان ثم ان احدا الاخوة  
المذكورين ملك دارا أخرى لنفسه وانعزل من اخوته واقام فيها وترك دار مورثهم  
المذكورة لسكنى اخويه الاخرين ولم تصدر منهم قسمة في هذه المدة لهذه الدار وبعد  
مضى مدة توفي هذا الاخ المنعزل وترك ورثة ثم بعد مدة توفي أحد اخويه الباقين وترك  
ورثة أيضا فطالب ورثة الاخ المنعزل قسمة الدار المذكورة لاجل أخذهم ما يخص  
والدهم فنعهم ورثة احد اخويه الاخرين مدعين ان أباهم باع ما يخصه في الدار  
المذكورة التي ورثها هو واخوه عن أبيه لا يثبت ثمن معلوم فانكروا دعواهم ولا بينة ولا  
حجة ولا سند لهم على ذلك فهل اذالم يثبتوا دعواهم شراء أبيهم حصه عنهم حال حياته  
يمنعون من معارضة ورثة عنهم فيما يخص مورثهم في هذه الدار بالارث لاسيما والاخ  
الحى لا يدعى بشئ ولا ينازع ويقر بالحق لورثة أخيه المدعى عليهم بالبيع ويكون لهم  
المقاسمة حيث كانت فابى للقسمة مع شركائهم (أجاب) نعم اذالم يثبتوا الشراء المذكور  
بوجه شرعى يمنعون من المعارضة ويكون لورثة مالك تلك الحصه الاستيلاء عليها  
والانصرف فيما اولهم مقاسمة شركائهم في تلك الدار والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل اشترى من آخر جمل لا تقام آخر يدعى انه جملة ورافع مع المشتري عندها كم شرعى  
فادعى المستحق ان هذا الجمل جملة ضاع منه من مدة وانه نتج عنده من نحو خمس سنين  
وان عنده بيعة شرعية تشهد له بذلك فسأل القاضى المدعى عليه فاجاب بانه اشتراه من  
شخص فامر به باحضار ذلك الشخص فاحضره واعترف بانه باع له هذا الجمل وانه اشتراه  
من شخص آخر فامر به باحضاره أيضا فاحضره واعترف بانه باع له هذا الجمل وانه اشتراه  
أيضا من آخر فامر به باحضاره فاحضره واعترف بانه باعه له وهو يملكه وانه نتج عنده من  
نحو سبع سنين وان عنده بيعة تشهد له بذلك فالى البيعة تين تقدم اذا قام كل بيعة والحال  
ان سن الجمل المذكور موافق لتاريخ البيع الاول (أجاب) يقضى بالجمل المذكور لمن  
وافق سنة تاريخه حيث ادعى كل فريق النتائج في ملكه وأرخ تاريخا مخالفا لتاريخ  
الآخر وكان تاريخ أحدهم موافقا للسن والبيعة كما تقبل من المشتري ذى اليد تقبل  
من بانه أو باع بانه وهكذا وقبوله من البائع مثلا كما يكون بعد الحكم بالاستحقاق  
يكون قبله كما يستفاد من عباراتهم والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى طامعا بافادة  
مؤرخه ١٤ ن سنة ١١٩٦ طامعا حضر لدى نائب المحكمة شخص يسمى  
على المرقى من طمئندا وادعى على مدين بان والده سعد المرقى ابن محمد بن سيد أحمد توفي  
واحصر ميراثه الشرعى في زوجته بهانة بنت احمد بن مصطفى الخطيب وفي اولاده على  
المرقى المدعى المذكور المرزوق له من مطاوعة زليخا بنت مجاهد الحلوانى وبناته الثلاث

٢٦  
مطلب تقبل البيعة على  
النتائج من البائع أو بانه  
بعد الحكم بالاستحقاق  
وقبله

شعبان

١٢٩٦

٢٩

من مستولدة حواء البيضاء الجمر كسبة الجنس وهن ز يذب وحنيفة وجيدة من غير  
 شريك ولا وارث له سواهم وأثبت ذلك في وجه المدعى عليه المذكور وحكم بذلك وتحرر  
 به اعلام شرعى مؤرخ ٢٥ محرم سنة ١٢٩٦ ثم بعد ذلك أعرضت حواء البيضاء  
 الجمر كسبة الجنس بانها زوجة المرحوم سعد المرقى المذكور وتريد اثبات وراثته له  
 وأحيلت دعواها على مجلس طنندالت تحقيقها سياسة ابتداء حيث لم تذكر في محضر الوفاة  
 كالمشهور وتحقق القضيته فيه وصدرت مضبطة منه بسماع دعواها شرعا وسمعت  
 دعواها شرعا بالمجلس على المدين وأثبتت عتقها وزوجيتها للمرحوم المذكور وحكم  
 لها بذلك في وجه المدين والشهود وبعد ذلك بيهانة الزوجة المذكورة اعلاه تريد الدعوى  
 بطلاق حواء المذكورة وكبت حوايا مسوكر امضونه ذلك والحال ان وكيل بيهانه  
 المذكورة ذكر في تقريره المقدم للمجلس في اثناء التحقيق السياسى ان حواء المذكورة  
 مستولدة للمرحوم المذكور وليست زوجة له فهل تسمع دعواها بالانطلاق شرعا والحال  
 هذه نرجو الافادة للاجراء بمقتضاها (أجاب) مجرد ذكر وكيل بيهانة المذكورة في  
 تقريره المقدم للمجلس في اثناء التحقيق السياسى ان حواء المذكورة مستولدة للمرحوم  
 المذكور وليست زوجة له لا يمنع من سماع دعوى بيهانة المذكورة طلاق حواء  
 المذكورة شرعا والحال هذه على انه لا تناقض بين ذكر ان امستولدة وليست زوجة  
 وبين كونها مطلقة والجواب المسوكر المحكى عنه وجد مؤثرا بغايب جاد آخر سنة ١٢٩٦  
 ويفهم من مضمونه ان الطلاق الصادر من المورد هو باقراره قبل وفاته باربعة أشهر بانه  
 اذا كانت في ذمته زوجة خلاف بيهانة المدعية المذكورة فهي طالق ثلاثا على الاربعة  
 مذاهب ولدى سماع الدعوى بين المتخاصمين يجرى ما يوافق شرعا حسبما يصدر من  
 الطرفين ويتحقق شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ناظر المسألة في ٦ الحجة سنة  
 ٩٦ لفظها ما قولكم دام فضاءكم فيما لو ادعى شخص على آخر يحق من الحقوق التي ليست  
 من قبيل الارث ولا من قبيل اخوة وكان بالغاً حاضر ام تمكنا من الدعوى لم يقم به عذر  
 يمنع من الدعوى حتى مضى على تاريخ دعواه المذكورة زيادة عن خمس عشرة سنة فهل  
 لا تسمع دعواه شرعا (أجاب) نعم لا تسمع دعواه المذكورة شرعا مع انكرها بالحال  
 ما ذكر بالسؤال وهذا بناء على النهى السلطاني الصادر في شأن ذلك قبلاً واستمر  
 العمل عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اقترع من زوجته قد راعى ما  
 من الدراهم ثم بعد مدة دفعه اليها في حال صحتها ثم ماتت عن زوجها المذكور وعن  
 ورثة غيره فهل اذا ترفع باقى الورثة مع الزوج لدى الحاكم الشرعى في شأن هذا المبلغ  
 وأقر الزوج باصل اقتراضه منها وادعى دفعه اليها على هذا الوجه وانكر باقى ورثته  
 دفعه اليها وأنهم لا يعلمون ذلك فكيف الزوج 'فامة بينة على دفع الدين لزوجته فان  
 عجز يكون له تخليفهم اليقين الشرعية على عدم علمهم بذلك لدى القاضى فان حلفوا

١٢٩٦

٢٢

ذى الحجة

١٢٩٦

٨

مطلب للمدعى عليه عند  
 التحز تخليف كل واحد  
 من الورثة اليقين



١٢٩٧ ٢٧

يؤثر بدفع انصبياتهم من هذا الدين وان نكلوا عن الصبي ينعون عن مطالبته بشئ من ذلك (أجاب) نعم للزوج المذکور تخليف كل واحد من باقي الورثة على عدم علمه بدفع ما عليه من الدين لمؤثرتهم حال صحته عند عجزه عن اقامة بينة على دعواه المذکورة والحال ما ذكر فن حلف منهم قضي القاضي له بنصيبه من الدين ومن نكل منع عن دعواه على الزوج والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حلياً من خالص ماله ومكن زوجته من استعماله بعد ان عاشها مدة فلما طلقها تنازعا فادعت ان هذا الحلي كان على وجه التملك وادعى انه كان على وجه الزينة والامتناع فهل القول له لان هذا لا يعلم الا منه اولاً فدلنا ولا تجزىل الثواب (أجاب) نعم القول قول الزوج المذکور بيمينه واليمين بينة زوجته في دعواه التملك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من قاضي مدينة الفيوم بتاريخ ٢٧ ربيع آخر سنة ٩٧ حاصلها ما بعد فان عندنا حادثة حاصلها ان رجلاً ادعى على أخيه بانه يستحق معه النصف فيما تحت يده لكونه متبكسياً معه وان ذلك متصل من كسبه ما بعثه وبعضه بالميراث من والدهما ثم بطلب البينة اللازمة بعد انكار الخصم قد حصلت البراءة العامة من المدعى للمدعى عليه خارج المحكمة لدى شهود بانه لا طلب له ولا دعوى على أخيه المذکور ثم بعد اذ رجعت الدعوى الاولى ثانياً فدلنا تسمع دعواه أم لا نسند مدعى من السيادة الاكرام بالافادة (أجاب) من المدعى ان الدعوى بعد الابراء الامام لا تسمع الا بحق حادث حسيماً فصل وقرر في محله فاذا تحقق ما ذكر شرعا يكون مانعاً من سماع الدعوى بما دخل تحت الابراء من الدعاوى بدون وجه شرعي يسوق سماعها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته بعد ان طلقها في الامتعة الكاثنة في المنزل الذي كانا ساكنين فيه من حلى وثياب ونحاس وادعت الزوجة ان هذا الامتناع ملك لها وأندكر الرجل ذلك وادعاه لنفسه فهل القول للزوجة فيما يختص بها كالحلى أو القول للزوج مطلقاً فدلنا ذلك جزىل الثواب (أجاب) اذا اختلف الزوجان في امتاع البيت المذکور فادعى كل انه له فالقول لكل منهما بما في يده مختص به مع يمينه والقول للزوج فيما هو مشترك فيكون القول للمرأة في حلى النساء ولباسهن الا ان يكون الزوج يبيع ذلك أو ادعت التملك من قبله وكل من قبل قوله بيمينه فاليمين بينة الاخر لو ادعانا والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف من جملة المستحقين في ربه ادعى ان بعض أمكنة الوقف التي بيده بمقتضى المضاربة مشتركة بينه وبين الوقف ملكاً مطلقاً ويريد افراز حصته من الوقف أو بيعها فعارضه ناظر آخر هو من جملة المستحقين أيضاً من صوب على الوقف المذکور من قبله قاص بملك نصب الناظر وما ذون له بالخصوصية مع الناظر الاول عن الوقف بان جميع هذه الامكنة التي ادعى فيها الاشتراك وقف جدنا فلان على ذريته طبقاً لمطبعة الاد كرمثل حظ الانثيين بعد اخراج ثمن قنطار ونصف شاعى من

١٢٩٧ ٢٨

جادی الاولی ٢٠ ١٢٩٧

١٢٩٧ ٢١

جادی الثانية سنة

الخبر يصرف لجهة الفقراء في رجب وشعبان ورمضان وبعد صرف خمسة وعشرين قرشا في كل سنة للحرمين الشريفين وبعد اخراج ما يصرف على قارئ ثلاث ختمات في كل شهر من كل سنة من ريع الوقف المذكور وان ليس للذرية الا ما فضل عن هذه المصارف وصحح دعوى الوقف فهل اذا اقام الناظر الاول بيعة على الملك المطلق وانه في يده منذ ثلاثين سنة وزيادة واطام الناظر الثاني الخارج بيعة بان جميع الاماكن التي ادعى الناظر الاول الاشتراك فيها ووقف على الوجه المذكور بعد ان شهدوا بملك الواقف وان تصرف المدعي عليه المذكور بطريق النظارة لا بطريق الملك تقدم بيعة الناظر الثاني المثبتة لوقف جميع الاماكن من قبل الجدة المذكورة على الوجه المذكور على بيعة الناظر مدعي الاشتراك فيها بالملك المطلق حيث كان ذايد والمنصوب المدعي عن الوقف خارجا (اجاب) مما هو مقرر ان دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق عند التنازع واقامة البيعتين وانه تقدم بيعة الخارج في دعوى الملك المطلق على بيعة ذي اليد فكذا في دعوى الوقف من احدهما والملك من الآخر حيث كان الناظر المأذون له بالخصوصية الذي ادعى وقف جميع بعض هذه الاماكن من قبل واقفها المالك لها على الناظر الاول خارجا وكان الناظر السابق الذي ادعى الملك المطلق في حصته مما ذكر ذايد واقاما البيعة تقدم بيعة الخارج المثبتة لوقف جميع الاماكن المذكورة بعد استيفاء الشروط حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة من مديرية اسيوط في ٢٥ جاد آخر سنة ٩٧ حاصلها الحصول النزاع بين طه على يوسف وسليمان عبد الشهيد كلاهما من اهالي ناحية النواميس في مسئلة طاحونة مرفوعة لدى نائب الساحل واشكال هذه المادة عليه وعلى حضرة قاضي أفندي المدير يرغبان بما ورد منهما عرض ذلك على حضرة تكم ولهذا الزم تحريره والشقة الواردة بشروطهما الواضحة فيها الكيفية مرسنة ضيه للاطلاع عليها وافادة المحكم الشرعي (اجاب) قد علم ما في افادة حضرة نائب الساحل المتضمنه انه قد اقيمت لديه دعوى من سليمان عبد الشهيد غير بال على طه على يوسف من اهالي ناحية النواميس ببيع الربع والسادس في طاحونة بارضها وأدواتها وبنائها من مورثه والده بثمان عينه وحدد الارض وعرف الادوات وعينها وشهد الشهود كذلك فزكر اسرا وعانا وحلف المدعي اليين وحكم على المتوفى بالبيع في وجه الوارث المذكور وحررا علما بذلك ولما عرض لحضرة نائب أفندي محكمة اسيوط لعينة فاضيا كتب بسماع الدعوى في الطاحونة مرة أخرى لمتوجه القاضي أو أمينه للاشارة اليها في الدعوى والشهادة وحيث ان جميع ما في يده من الكتب المعتمدة باطابق بهجة الدعوى والشهادة وبالاكتفاء بالتحديد من غير توقف على الاشارة برجوعا لتبنيه على من يلزم برفع تلك القضية الى حضرة قاضي أفندي المدير به حيث انه قد حضر وادافق نائب الساحل المذكور واجاب بما اجاب به فيها والا فيصير رفعها لهذا الطرف وما يفاد به يتبع ولا

١٢٩٧

١٥

مطالب يكتفي بتحديد  
الارض مثلا في دعوى  
ماله حق القرار من  
المنقولات مع بيانها

رجب

١٢٩٧

٢١

كلام فيه و بعرض ذلك لمحضرة قاضي مديرية تسيوط كتب بالا حلة على هذا الطرف  
أيضا حيث ان نائب الساحل رغب ذلك والافادة بما ذكر ان المفهوم من كتب  
المذهب في مثل دعوى الطاحونة المذكورة مع تسمية أدواتها وذكر كيفيةها ومحدد  
الطاحونة المذكورة صحة الدعوى والشهادة في الرابع من الهنديةقرة ب ادعى  
طاحونه في يد رجل و بين حدود الطاحونة وذكر الأدوات القائمة في الطاحونة الا انه  
لم يسم الأدوات ولم يذكر كيفيةها فقد قيل لا تصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط  
انتهى ومثله في التتارخانية من اواسط الفصل الثاني في بيان شرائط صحة الدعوى وفي  
السادس من الفصولين راجع الذخيرة ادعى طاحونة وحدها وذكر أدواتها القائمة الا انه  
لم يسم الأدوات ولم يذكر كيفيةها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح اذا ذكر جميع  
ما فيها من الأدوات القائمة والا اول اصح انتهى وفي الاقروية ادعى طاحونة بمحدودها  
و جميع ما فيها من الأدوات القائمة الا انه لم يبين صفاتها وكيفيةها لا يصح في الاصح وقيل اذا  
ذكر جميع ما فيها من الأدوات القائمة يصح في نوع من انواع الدعاوى من الخامس عشر  
من دعوى البرازية فقهه وجميع عبارات هذه المكتب انه لو سمي الأدوات وذكر  
كيفيةها مع تحديد الطاحونة تصح الدعوى والشهادة وان لم توجد اشارة وهي عادة  
الفتوى ومفهومها حجة يعمل به ونقل في الاقروية ايضا ادعى سكنى دار ونحوه و بين  
حدوده لا تصح اذا السكنى نقل فلا يحد (فش) راجع الفتاوى رشيد الدين وان كان  
السكنى تغليا لم يكن لما اتصل بالارض اتصال ثابت كان تعريفه بمساحة تعرف الارض  
اذ في سائر النكليات انما لا يعرف بالحدود لا مكان حضوره فيستغنى بالاشارة اليه عن  
الحداما السكنى فنقله لا يمكن لانه مركب في البناء تركيبا قرارا لا يمكن نقله اصلا  
في السابع من الفصولين وفي الرسالة الثامنة والاربعين للعلامة الشرنبلالي المسماة  
مغيدة الحسنى لدفع من الحلويا السكنى بالعز والى البرازية ذكر الوتار في دعوى فراش  
حانه مركبة مع اصله فلا بد من ذكر ذلك ان العرصه وجميع ما فيها من المركبة لتصير معلومة  
واذا ادعى سكنى كرم و بين حدوده وقال جميع ما فيها من السكنيات ملكى ولم يبين  
السكنيات لا يصح حتى يصفها ويعرفها لان المدعى السكنيات فلا بد من بيان المدعى  
انتهى ثم نقل ما سبق نقله عن جامع الفصولين وعن فاش در الفتاوى رشيد الدين وفي  
السابع من الفصولين ايضا راجع الشروط طهير الدين المرغيناني ما نصه شرى علوييت  
لاسفل يحسد اسفل لانا لو اسفل مبيع من و حه من حيث ان قرار العلو عليه فلا بد  
من تحديده وتحديده يغنى عن تحديد العلو اذا العلو عرف بتحديد السفل ولان السفل اصل  
والعلو تبع فتحديد الأصل أولى قال راجع اللطحاوى اذا لم يكن حول العلو حجرة فلو كانت  
فيه يغنى ان يحدد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو محدد وقد أمكن أقول الفرض  
هو العلم فينبغى ان يجوز بابهما كذا اذا علم بكل منهما وان كان الكلام في الاوليه ثم قال

رح قال م ر ح وبذ كر شراءه بحدوده كلها وطعن فيه بعض الناس على م ر ح اذ ليس  
للملوك قنا ان للملوك الا انه اكتفى بحد السفل انتهى وكتب عليه ابن نجيم ما نصه اقول  
قوله فلا بد من اعلامه وهو بحده يفيد الاشتراط لا الاولوية فلا يكتفى بتحديد غيره انتهى  
وفي الانقرويه من دعوى العقار عن الخامس عشر من دعوى البرازية بالغز والتهير  
الدين اشترى علوا بالسفل يذ كر حد السفل لانه الاصل وتحديد الاصل اولى ولان السفل  
مبيع من وجه قرار الملوك عليه والساحد له فل حصلت المعرفة بالعلو ايضا فلا حاجة الى  
تحديد فاعال الملوك هذا اذا لم يكن الملوك جرة فان كانت يذ كر حدوده لانه هو المبيع  
بالقصد والمذ كر في المقدم فبذ كر عند الامكان انتهى وبهذا يعلم ان دعوى المسقول  
الذى وضع للقرار كالات الطاحونة والعلو والبناء والشجر والغزل والخشب الموضوع  
للتدوير يكتفى في تعريقه في نحو الدعوى والشهادة تسميته وبيان كيفية التحديد  
ما هو كثر عليه فاجراه حضرة نائب الساجد المذ كر كاف حيث استوفى شرائطه  
المعتبرة والله تعالى اعلم (سئل) من فاضى سوا كن بافادته مؤرخه ١٣ جاد آخرة ٩٧  
فما اذا كان المدعى به ارضا وحدودها من الجهات ايضا اراض متصلة بالمدعى هل يبعث  
القاضي امينه لاجل ان يشير ام يكتفى بمجرد ذكر المدعى ١٠ المحذر دام يلزم ذكر فاصل  
بين كل ارض وماذا يصنع ان عدم الفاصل (اجاب) اذا كانت حدود الارض المتعاقبات  
جهاتها الاربع اراض متصلة بهامه روفة متباعدة فيها الدعوى والى الاراضى في تصرف  
او بابها يكتفى في صحة الدعوى بذ كر المدعى ان الحد الفلاني ينتهى لارض فلان بن فلان  
ابن فلان مثلا بان يذ كر ما يعرف به صاحب الحد اذ في بقية الحدود لا بد ولا يلزم  
حينئذ ذكر الفاصل بين الارض المدعاة وما اتصل بها الحصول التمييز مع ذلك لو بعث  
القاضي امينه واخر الاشارة للارض المدعاة ووقفوا على حدودها واثارها المدعى ثم  
رجعوا واخبروا القاضي بذلك كفى عرف ذكر اسماء اصحاب الحدود وكذا الوفاة القاضي  
بفسه وفعل بحضوره مثل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من فاضى السويس بافادته  
٢٨ ج سنة ٩٨ ومعها مسائل صوته فيما لو ادعى رجلا على من ميت ام الميت جعه  
وصيها مختارا من قبله في صرف قدر معلوم ١٠ يوجب مدعته بخلافه النقص على جهات  
خير من عينه ووصى له بحدوده معلوم ١٠ كان للميت وارث غائب مدة لسفر فمات  
تسمح دعوى الرجل المذ كر براء يصح ١٠ وصية على المذ كر ويصح ان  
يكون خصما ولو قربان عليه نكاح ١٠ يثبت ذلك (اجاب) مدين الميت  
مقرا كان او منكر اللذين خصم ثبتا ١٠ يصح ان من يدعى نفصى من قبل الميت  
كدعوى الوكيل الوكيل ١٠ وليس خصما لمن يدعى الوصية اما اذا كان منكر الوكيل  
او انت الوصية بما يزيد من الثلث وصحت بان لم يكن له وارث كما يستفاد من عبارات  
فقهائنا والله تعالى اعلم وفي الانقرويه من اواخر كتاب الدعوى لو ادعى رجل ان الميت

١٢٩٧

١٦

مطلب فمين يصلح خصما  
في اثبات الايصاء والوصية  
ومن لا يصلح

رجب

٧

١٢٩٨



أوصى إليه وقدم غريم الميتمت تسمع كما تسمع دعوى الوكيل على غريم الموكل ثم قال  
 الخصم في اثبات كونه وصيا للوارث أو الموصى له أو المديون للميتمت أو دائنه وقيل دائن  
 الميتمت ليس بخصم فيه ثم قال المودع أو الغاصب أو المديون ليس بخصم للموصى له لو كان  
 الذي بيده المال مقرا بأن المال لا يمت إذا خصم في ذلك وارثه أو وصيه ولو قال من بيده  
 المال هذا مالي وليس عندي من مال الميتمت شيء صار خصما ولو جعله القاضي خصما  
 يقضى له بثالث ما في يد المدعي عليه وفيها قبل ذلك بنحو صفحة فالوان ادعى قوم على  
 الميتمت ديونا فأرادوا أن يثبتوا ذلك فليس لهم أن يثبتوا ذلك إلا بمحض من وارث أو وصي  
 وليس لهم أن يثبتوا على غريم لميتمت عليه دين ولا موصى له وبها مشهاوه إذا كان  
 موصى له بالثلث لا غير فإن كان موصى له بما زاد على الثلث وصحت بأن لم يكن له وارث  
 فهو خصم للغريم ويصير كوارث إذا استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص الوارث كذا  
 في الثالث من الفصولين وكذا في البرازية في أوائل كتاب الدعوى نقلا عن المنتقى  
 وسيجي بعد مسائل انتهى والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى المنصورة بأفادقة في غرة  
 رجب سنة ٩٨ وكتب بأعلاها صورة السؤال المذكور وهو في رجل له ولد قاصر  
 رغب تزويجه بينت رجل وهي فاصرة عن درجة البلوغ أيضا في سنة ٩٥ فوعد  
 أبو البنت بالعقد بقوله إن شاء الله ثم بعد ذلك في سنة ٩٧ قد حرر أبو الولد لابي البنت  
 يعززه على الحضور بطرفه لاجل العقد لولده على البنت فوعد أبو البنت أيضا ثم إن  
 الولد حرر لابي البنت بطلب كتب كتابه على البنت المذكورة بمحل إقامته ثم بعد ذلك  
 توفي أبو البنت وهي فاصرة وبعد وفاته طلب أبو الولد الاتفاق مع أولياء البنت على  
 تسمية المهر وادعى سبق عقد البنت بدون تسمية المهر فالأولياء المذكورون لم يصدقوه  
 على دعواه العقد وتوفا في تزويجها لولده المذكور ثم إن الولد ادعى بأن أبا البنت زوجها  
 له في سنة ٩٥ بولاية أبيه في صغره والأولياء المذكورون لم يقرروه على ذلك ولم يرتضوا  
 تزويجها إليه فهل والحال ما ذكر إذا ترافع كل من الولد وأبيه لدى القاضي بدعوى  
 حصول عقد البنت يكونان ممنوعين ولا يصاب منهما بينة على ثبوت العقد متى كان  
 ماتحدر بخطهما لابي البنت يفيد اعترافهما بعدم حصول العقد ويعاملان بخطهما  
 في ذلك ويكون ذلك من قبيل المسائل التي يعتبر فيها الخط والختم شرعا ولا يعد الوعد  
 بالعقد من أي البنت حال حياته عقدا م كيف (أجاب) إذا باع الولد فادعى بعده سبق  
 عقدا به فكأحه لهذه البنت الفاصرة إلى الآن مستوفيا شرائطه الشرعية في وجهه وصيها  
 الشرعي أوجدها لافي وجهه غيرهما من أولياء النكاح إذا خصومة لهم في ذلك فأنكر  
 الخصم دعواه تسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليهم ولا يمنع من سماعها مجرد تحرير  
 الزوج المدعى لابي البنت قبل وفاته بطلب كتب كتابه على البنت المذكورة بمحل  
 إقامته سواء كان هذا التحرير قبل البلوغ أو بعده أمالو كان قبله فظاهر وأمالو كان بعده

مطلب التناقض في موضع  
 الخفاء عقرو منه دعوى  
 الولد تزويج أبيه له في صغره  
 مع تناقضه

٨  
 ١٢٩٨  
 مطلب دعوى النكاح  
 وما يتعلق به على القاصرة  
 أنما تكون في وجهه ولي  
 لمال كالأب والوصي دون  
 مطلق العاصب

فلا تله لو فرض ان ذلك اقرار بعدم سبق النكاح فلا يضر لانه من مواضع الخفاء التي  
يعنى فيها التناقض لا نفراد الا بانه كاح ولده حال صغره كما ان كتابة أبي الزوج لابي  
البنات يعزمه على الحضور اطرفه لاجل عقد البنات على ولده لا تمنع دعوى الابن بعد  
بلوغه سبق العقد الصحيح حال صغره اذا اقرار الاب فيما يبطل حق الابن على فرض تحقق  
ذلك لا ينفذ على الابن والله تعالى أعلم وفي أدب الاوصياء من فصل النكاح قبل آخره  
بصفحة وفي جامع القاضى أبى جعفر الاستروشى زوجت صببية من صبي فادركت قبل  
بلوغه فاختلفت الفرقة فالحاكم لا يفرق بينهما الا بحضرة خصم من جانب من أب أو وصيه  
فان لم يكنوا فالجدا أو وصيه خصم فان لم يوجد أحدهما ينصب القاضى وصيا يخاضع عنه  
فيحضره ويطلب منه حجة للصغير تبطل دعوى الفرقة من بينة على رضاها بالنكاح بعد  
البلوغ أو تأخيرها طلب الفرقة فان لم يظهر هذا الخصم وأراد تحليفها فان حلفت يفرق  
بينهما الحاكم بحضرة الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصغير ومثله دعواها العنة غيرانه اذا  
لم يبرهن من الخصم على علمها هذا العيب عند العقد ولا على رضاها به بعده وحلفها  
فحلفت فلزم تقريرها لم يفرق بينهما في الحال بل ينتظر الى بلوغ الصبي ليؤجله سنة ثم  
يفرق بحضرة أو حضرة وكيله وهذه المسئلة في الجامع ثم اختلعا في هذه الفرقة فقبل  
ايست بطلاق وقيل بل طلاق انتهى والله تعالى أعلم (سئل) من المدينة المنورة على  
ساكنها أفضل الصلاة والسلام في دكان قاعة البناء على أرض مكتبة بحك في كل سنة  
لجهة الخزينة النبوية كان يؤجرها زيد وأخوه عمرو من بكر مدة سنين ثم باع زيد وأخوه  
بناء الدكان المذكورة من بكر وأخيه خالد وتقرر حكر أرض الدكان المذكورة باسم بكر  
وأخيه خالد في دفتر المحكورات المعتمدة عليه في الخزينة بموجب سندات البيع وكشف  
المحكمة تسليم بكر وأخيه المذكورين دراهم المحكر في كل سنة وتصرفاتهم في الدكان  
المذكورة بالهدم وإنشاء البناء وأحكام العمارة واستمرت الدكان المذكورة تحت  
يدهما وتصرفاتهم بالامنازع ثم انه قام بعض اقارب البائعين يدعى على بكر وأخيه  
المذكورين استحقاقا لهما في الدكان المذكورة بزعم المدعى الارث عن أمه عن جده  
المتوفى من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة مع عدم المدعى المذكور ببيع قرية  
سابقا ومشاهدته لتصرفات بكر وأخيه المذكورين بالهدم والبناء وإنشاء العمارة  
في الدكان المذكورة وسكوته عن الدعوى مدة سنين وحصلت المرافعة لدى الحاكم  
الشرعي ونهرله بوجوه التحقيق ان الدعوى انذ كورة مبينة على تلبيسات غير مرضية مع  
علم المدعى المذكور بالبيع ومشاهدته لتصرفات بكر وأخيه المذكورين في الدكان  
المذكورة وسكوته عن الدعوى فيما سبق مع كون الكل في بلدة واحدة فحكم الحاكم  
الشرعي على المدعى المذكور بعدم سماع هذه الدعوى فيما بعد الا ان على بكر وأخيه  
المذكورين وحكم يلزمون حق القرار لبنائهم على أرض الدكان المذكورة بسبب تقرير

الحكم باسمهم ابداً فتر الحزينة النبوية حكماً صحيحاً شرعياً نفذ وأما ما واجب العمل بمقتضاه فهل بعد صدور ما ذكر إذا قام بعض الأقارب يدعى استحقاقاً في الذ كان المذ كورة بزعمه أنها كانت بحسب المتوفى المذ كورة تسمح الدعوى في الصورة المشروحة على بكر وأخيه المذ كورين أم لا تسمح بوجه من الوجوه لا في جهة انقاضها لانعدامها في واقعة الحر يق بالكلية ولا في جهة ارضها لكونها سلطانية لا تورث ولا في جهة حق القرار على زعمه أنه كان لجدته لزوالها بانفساخ الاحتكار بموتها من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة أم كيف الحكم (اجاب) منع المدعى الاول عن سماع دعواه لتحقيق الموجب في حقه من علمه ببيع قريبه ومشايدته تصرفات المشتريين المذ كورين مع سكونه لا يلزم منه منع غيره وهو البعض المدعى ثانياً بدون تحقيق ما يوجب منعه في سماع دعواه بوجه شرعي فإذا ثبت على المدعى الثاني بالاطر بق الشرعي ما يقتضي عدم سماع دعواه ايضاً منع من سماعها والاتساع ان صدرت منه دعوى صحيحة شرعية ترتب عليها سؤال خصمه ومجرد زوال بناء المحتكر الذي ثبت له حق القرار لا يمنع من ولا وارثه في حق اعادة بنائه على الارض المحتكرة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام في ٩ ربيع اول سنة ١٣٠٠ مضمونها المسائل في المجلس الاوراني الواردة اليه بافادة من مديرية الشرقية في ١٧ صفر سنة ٩٩ غرة ٩٩ المحتوية على مادة قتل حسن سليمان طه من ناحية البروم التابعة لتلك المديرية المسؤول في قتله محمود افندي جدي مأمور مركز العارين سابقاً واشخاص آخرون تبين من مضبطة الاستئناف الصادرة عن تلك القضية في ٢٩ صفر سنة ٩٨ غرة ١٢٦ انه لما احيلت المادة على حضرة فاضلي مديرية الشرقية ليرى بها بالوجه الشرعي ادعى بطرفه محمد سليمان طه اخو المقتول بطريق توكيله عن ابلع من ورثة اخيه وهما حليمه بنت سليم والدته وعائشة بنت نفق زوجته وعن الورثة انصروهما محمد وفاطمة ولد المتوفى على محمود افندي جدي وحيد شى حسين بانه في اللية الثانية من شهر رمضان سنة ٩٦ تسمى هذان الشخصان على حسن سليمان طه ابا دى ذ كره بمسجد ناحية الديمون واحدهما محمود افندي شق بينهما برسى حديد كان مدهم دعا عدواناً فاصداقتله وحيد شى حسين كان ماسكه له وسال الدم منه وخرجت امعاؤه ومكث طريحاً حتى توفي بسبب ذلك في ثانی ليلة الضرب وانحصار ارثه في والدته وزوجته وولديه المذ كورين وانه بماله من الوصاية والتوكيل يطالب محمود افندي باقصا ويطلب حبشياً حسيماً بما ينزب عليه من التعذيب الشرعي والمدعى عليهم المذ كوران اجاباً بانكار لدعواه وجهاها كلبا ولما كلف المدعى اثبات دعواه شرعاً حضر اربعة اشخاص كانت شهادتهم جميعاً بوفاة حسن سليمان المذ كور وانحصار ارثه في ورثته المذ كورين وبمصول التوكيل والوصاية المحكي عنهم وكذلك طالب من المدعى بينة بخلاف المذ كورين تطابق شهادتهم دعواه

فبعد ان وعد باحضارها عاد وعرف انه رفع دعواه للعجاس المحلى للحكم فيها سياسة وانه لا يرغب الحكم فيها شرعا ولهذا تراعى استفتاء فضيلةكم فيما اذا كان يجوز شرعا للوكيل عن الورثة البالغ والوصى على الورثة القصر ان يمنع من رؤية الدعوى بالوجه الشرعى ام كيف واقتضى تحريره افضيلىكم ثم نؤمل النظر فيما ذكره الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك (اجاب) من المقرر ان المدعى هو من اذاترك ترك فلا يجبر على الخصومة وان الو كالتة قد غير لازم فى مثل هذه الخصومة فالوكيل بالخصومة المذكورة ان يمنع عن اتمام ما وكل فيه والوصى لو امتنع عن اتمام حق القصر وان كان لا يجبر الا ان المحاكم الشرعى ينصب غيره للتوصل لحقهم فاذا امتنع الموكلون بالسالمون ايضا من اتمام هذه القضية فلا يكفون اتمامها بالنظر الى انفسهم اما بالنظر الى القصر لو امتنع الوصى عن ذلك يقيم القاضى خوللتوصل لحق القصر حيث وجد احتمال ثبوت ما ادعى به والا فلا فائدة فى اقامة وصى آخر والله تعالى اعلم (سئل) فى اخوين نشأ فى معيشة واحدة وأخذ فى العمل والسعى فى التجارة والتكسب كل منهما على قدر استطاعته حتى حصلا بينهما عقارات ومنقولات وغير ذلك ثم أراد أحدهما القسمة والا انفصال عن الآخر فى ذلك الآخر وأخذ يدعى على من طلب القسمة بان له عنده أموال تجارية وغيرها وبعد المنازعات السكتيرة ترك المدعى دعواه وتراضيا واقعة بينهما كامل ما بينهما من مصادقة بعد المصادقة على الاشتراك قسمه شرعية وأبرأ كل منهما الآخر براءة عامة من كل تداعى وخصومة وانه لا يستحق كل منهما قبض أخيه حقا ولا استمعة فالدعوى وكل منهما مقر بذلك وهو من أهل الاقرار بحضوره وشهوده وكتب محضر شرعى مذکور فيه كل ذلك وامضاه كل منهما وكل من الشهود بخطه ووقعوا عليه باختتامهم ووقعوا على ذلك ثم قدم ذلك المحضر الى المحكم كومة لتتقدم انفصاليهما وترك المدعى بينهما وان رجع أحدهما يدعى بما كان يدعى به أولا من أموال التجارة فهل والحال هذه لا نسبح دعواه المذكورة ولا يقبل رجوعه (اجاب) نعم لا تسحب دعواه المذكورة والحال هذه بما سبقت به الدعوى منه على أخيه بعد تركها ولا يبرأ العام على هذا الوجه لتصریحهم بعدم سماعها بعده الا بحق حادث والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب دعوى النسب)

(سئل) فى رجل طلق زوجته ومعه ولد منه فقدمت الى ان يفوت فيهم ذئب الولد وقد تزوج ذلك الرجل غيرها وخلف ولاد فهن اذا ماتت بعد ذئب وكن فى حية ينكر نسب ولده الذى بالريف فى بعض حياته ويقر به فى بعض حياته لانه جرة بانكاره حيث حضر ذلك الولد وأثبت نسبته بالبينات الشرعية ويخفى له حينئذ نسبته نصيبه من التركة أم لا (اجاب) نعم يغضى له من هذا كونه ممن تركت ولده

٨٢

١٣٠٠

جاء آخر

٢

٣٠١

القدمة

سنة

١٧

١٢٦٤



حيث تحقق نسبه منه بالطريق الشرعي ولا عبرة بانكار والده والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في معتمدة خدمت عند رجل فحملت عنده ثم خدمت عند آخر فولدت عنده فادعاه الاول على انه ولده من الزنا وصدقه الام وولدها حين كبر في انه ولده وادعاه الثاني على انه رقيقه فهل يكون الولد حرا تبعا لاله ولا عبرة بدعوى الثاني والحال هذه وما حكم دعوى الاول هل تثبت النسب منه أم لا (أجاب) الولد يتبع الام في الرق والحرية فاذا كانت حرة الاصل أو معتمدة يكون ولدها حرا ولا يثبت نسب ولد الزنا من الزاني بدعواه انه ابنه من الزنا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنتها وزوجها وابني عميها وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ومساغ وغير ذلك فوضع أحد ابني العمين يده على التركة من غير قسمة في غيبة ابن العم الثاني فهل اذا حضر ابن العم الثاني الذي في درجته ومنزلته وأثبت نسبه الى المتوفاة يكون له مشا ركة ابن عمه وأخذ ما يخصه من التركة بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا أثبت ابن العم الغائب دعواه بنوفا العم للمدة وفاة المذكورة وكان مساويا لابن العم الآخر في الدرجة وقوة القرابة واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية بعد تقدم الدعوى الصحيحة وذكر النسب الى الجدا الجامع مع بيان نسب الام الى الاب والجد يدعي كون له أخذ ما يخصه بطريق الارث عن مورثه المذكور بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وأمه وزوجته وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فادعى رجل على وكيل زوجته الميت انه ابن ابن عم الميت الشقيق له ويريد اثبات ذلك لاخذ ما يخصه من تركة الميت بالوجه الشرعي فقام بيته تشهد له بالنسب لدى قاضي ناحيتهم والحال ان المدعى في دعواه النسب لم يذكر الجدا الجامع ولا جدام الاخوين الشقيقين وكذا شهدوه فهل اذا لم يجمع المدعى دعوى نسبه بذكر الجدا الجامع وبذكر أم الاخوين الشقيقين وأبها وجدها وكذا شهدوه لا يعول على هذه الشهادة ولا يفتى بها (أجاب) ذكر الجدا الجامع شرط في صحة دعوى بنوفا العم وكذا في الشهادة بالانزاع وفي عدة كتب من المذهب صرح بأنه لا بد في مثل هذه الدعوى من ذكر نسب الاب والام الملتقى اليهما الى الاب والجد زيادة على الجدا الجامع فحيث لم تستوف الدعوى والشهادة شرائطهما المعتمدة شرعا لا يحكم القاضي بالنسب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيره فهل اذا لم يكن هناك أقرب منه وثبت نسب به للميت المذكور يكون له مشاركة الورثة وأخذ نصيبه بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا أثبت ابن العم العاصب نسبه للميت واستوفى شرائط الصحة بالوجه الشرعي ولم يوجد من يقدم عليه من العصابات يكون له مشاركة زوجة الميت وبنته حيث لا مانع ويكون لازمة الثمن فرضا وللبنت النصف كذلك وللعاصب المذكور الباقي تعصبا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها

١٢٦٥

١١

ربيع أول

١٢٧٢

٧

صفر

١٢٧٤

١١

٢٢٧٤

٢٥

وعن ابن عمها الشقيق العاصب فادعى عاصب ميت آخر انهما معتقة أبيه وأراد ابن العم  
 اثبات نسبه ووراثته لها بحضرة الزوج والعاصب المذکور فهل اذا بين نسبه ببيان معتبرا  
 حتى التقي هو والمرأة المذکورة الى الجدا لجامع وبين نسبه وذكر أم الاخوين وعرفها  
 تعريفا شرعيا وأثبت ذلك بالبيينة العادلة المذکورة وان لا وارث غيره مع الزوج المذکور  
 يقضى له بغير اثبات بحق النصف وللزوج النصف الا يخبر ويمنع من يدعي انه ابن معتقها  
 على فرض ثبوت دعواه اذا العاصب النسبي مقدم على العاصب من جهة السبب حيث  
 لا وارث لتلك المرأة سوى من ذكر لا من العصبات ولا من ذوى الفروض (أجاب) نعم  
 اذا أثبت ابن العم الشقيق نسبه الى تلك المرأة وان لا وارث لها سواء مع زوجها بالوجه  
 الشرعي يقضى له بنصف تركتها وللزوج بالنصف حيث لا وارث لها سواء هما أو يقدم  
 العاصب النسبي على العاصب السبي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 مات عن وارث وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل أجنبي يده على تركته فاراد الوارث  
 أخذ نصيبه من التركة ومنازعته في شأن ذلك فانكر الرجل نسبه لليت فهل اذا أفام  
 الوارث المذکور بينة شرعية بنسبه الى الميت بالوجه الشرعي يكون للقاضي قبولها  
 والحكم بها واذا كان الميت مات عن زوجته وعن ابن عمه العاصب فقط تقسم التركة  
 بينهما بالفريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث (أجاب) اذا أثبت الوارث المذکور  
 نسبه الى الميت واستوفى الاثبات شرائطه المعتبرة شرعا فهو واضح اليد بتسليم ما يخصه  
 من التركة بالفريضة الشرعية اليه اذا كان مقربا بان ذلك تركته عن مورثه حيث لا مانع  
 وبموت الرجل المذکور عن زوجته وابن عمه العاصب الشقيق أولاب لا غير يكون  
 لزوجته من تركته الربع فرضا ولا بن عمه المذکور الباقي تعصيا والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك جارية باعها لآخر ثم بعد تسعة أشهر ولدت عند المشتري ولدا وادعاه البائع  
 وصدقه المشتري على ذلك ثم طلب منه قيمته متعللا بانها ولدت عنده فهل والحال هذه  
 ينقض البيع ويثبت النسب من البائع ولا يجبر على دفع قيمته للمشتري حيث رد اليه الثمن  
 الذي أخذه منه (أجاب) اذا ولدت المبيعة لا أكثر من ستة أشهر واصل من سنتين فادعاه  
 البائع وصدقه المشتري ثبت نسبه من البائع وصارت الامة أم ولده ويبطل البيع  
 كافي التاخرانية و يلزم البائع رد الثمن كما لو ولدت لافل من ستة أشهر مذبيعت فادعاه  
 البائع ولا يتوقف في هذه الصورة الثانية على تصديق المشتري ولا وجه لطلب المشتري  
 قيمة الولد من البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من رجل آخر  
 بثمن معلوم فأخذها المشتري المذکور وصار يستمتع بها حتى أتت بولد ثم بعد ذلك تبين  
 انها مسروقة من عند سيدها فعرفها سيدها أو يريد أخذها فهل اذا أثبت انها جاريته  
 يكون له أخذها والولد حري يكون للمشتري الرجوع على البائع بالثمن الذي دفعه له (أجاب)  
 حيث كان الاستحقاق بيينة أو أمها المستحق على المشتري لا باقراره وقد استولدها المشتري

١٢٧٤

٢٧

شوال

١٢٧٤

٧

صفر

٤

١٢٨١

١٢٨١

١٩

يكون ولدها حراً بالقيمة يدفعها المشتري إلى المستحق وعليه عقربها المستحقها وللمشتري  
والحال هذه الرجوع بالثمن وقيمة الولد على بائعه لا بالعقر الذي يدفعه للمستحق لأنه بدل  
منفعة استوفاهما والقيمة تعتبر يوم الخصومة أما إذا ثبت الاستحقاق باقرار المشتري فلا  
رجوع له على البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بثلاث نسوة واشترى  
جارية ووضعها فاقى منها ابناً ثم اعتقه فاقترحت به بدها وأتى من النسوة بذكر وبنات  
وكان له أخت عادمة الأولاد فطلبت من أخيها أن يخذل الجارية لاجل نسيته له فاعطاه  
فأنتم مات الأب وأوصى على ابنه فمات الوصي وأخوته والجارية فلما كبر الابن أراد أن  
يأخذ نصيبه من تركته فبغضه أخوته وادعوا أن الجارية ليست ملكاً لبيته بل هي  
ملك عمته وهناك بيعة متواترة تشهد على أن الجارية كانت ملكاً لبيته واستولدها  
وهي في ملكه وإن هذا الابن ابن ذاك الرجل وأنه أقر ببنوته حال حياته وكان سيدها  
اعطاهما بعد ما عتقها خمس نخلات دليل على عتقها كما هو عادتهم أن من اعتق رقياً  
اعطاه شيئاً دليل على عتقه فهل يثبت أنه يذلل (اجاب) إذا ثبت بالبينة العادلة  
أن الولد المذکور من الرجل وإن كان له كاله واستولدها الولد المذکور وهو في  
ملكه وأقر ببنوته حال حياته لا يكون له إقرار ببنوته من نصيبه في تركته أبيه ولا يقبل  
إنكارهم ملك أبيهم لأنه ونسبتهما إلى عمتهما والحالة هذه يمنعون من معارضة بدين  
وجه شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم

١٢٨٢

٣

## \* (كتاب الاقرار) \*

(سئل) في رجل بدين وبين آخر أخذ ذوا عطاء بلا سندات بينهما فحضر أحدهما من  
الصعيد فوجد صاحبه مات فحضر ورثته وسأله هل في ذمته شيء للمتوفى فأخبرهم أن  
بذمتي كذا وكذا فباعاهم ملوماً وبينه فوكت الورثة عنهم رجلاً لقبض المبلغ المقر به  
قدفهم للورثة على يد وكيلهم وأبرؤهم وأعلموا وأقر وأنه ان ظهرت سندات على المقر  
المذکور للمتوفى لا يعمل بها ولا يحول عليها بمحض بينة من المسلمين فهل إذا ارادت الورثة  
بعد ذلك الدعوى عليه بدين لموردتهم بتاريخ سابق على تاريخ الإبراء العام لا تسمع  
دعواهم حيث ثبت الإبراء العام المذکور (اجاب) إذا تحقق الإبراء العام لا تسمع  
الدعوى بعده إلا بحق طاب بعد تاريخ الإبراء المذکور كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
توفى إلى رحمة الله تعالى وترك أولاداً ذكراً وإناثاً وأخوة وكان بعض الأخوة وكيلاً  
على متاع المتوفى وأقر الوكيل وبعض أخوته بمحض جماعة أن ما وجد في المنزل من  
مواشٍ وغلال وغيرهما للمتوفى وأنه لم يكن غيرهم من أخوة المتوفى وغيرهم شيء من ذلك  
ويعلم ذلك جميعهم من الناس لما يرى أن المتوفى هو المجدد لذلك وأنه المقدم عند أحكام  
وذوى الشوكة فهل إذا رجع إلحاح الوكيل عن إقراره بذلك وادعى أن الميرجود للمتوفى

القعدة

٢٦

وجميع اخوته لا يقبل منه ذلك وانما يكون جميع الموجود لا ولا المتوفى خاصة (اجاب)  
يعامل المقر باقراره بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
واضعين أيديهم على قطعة أرض وما فيها من الاشجار وهم يتصرفون فيها مدة من السنين  
فالا ن ادعى عليهم جماعة ان الارض والاشجار وقف ويستحقون فيه الثلث وانهم من  
جملة المستحقين ويبدعهم حجج دل مضمونها على صحة دعوى المدعين فعند ذلك صدق واضعو  
اليده على دعوى المدعي واعتروا لهم بالقراءة والاستحقاق وكل ذلك بحضور جمع من  
المسلمين ثم بعد ذلك أنكر والتصديق والاعتراف فهل لا عبرة بما كارههم بعد اعترافهم  
وتصديقهم على دعوى المدعين مع وجود البيعة الشاهدة بذلك ويتبع شرط الواقف  
في ذلك (اجاب) يعامل المقر باقراره بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مات وترك ذكورا واناثا وترك لهم ساقية وارص زراعة وهم  
ينفقون بذلك مدة من السنين حتى ماتت الورثة وصارت الساقية والارض تحت يد  
امرأة من اولاد الميت وهي ترزعهامع زوجها واولادها وتدفع خراجها مدة سنين ثم ان  
زوجها خرج بها من الابدال مروعات فوجدت جماعة اجانب وضعوا أيديهم على الساقية  
والارض وزرعوا بغير اذن منها وأخذوا بعض انقاص الساقية وأحجارها واشجارا  
قطعوها من تلك الارض فهل يضمنون جميع ما أخذوه من الانقاص والاشجار وترفع  
أيديهم عن الساقية والارض قهر انهم حيث استولوا عليها وزرعوها بغير اذن منها  
وكانوا معترفين لها بالاستحقاق فيها عن مورثها (اجاب) اذا كان واضع اليد مقربا  
الحق في الارض والساقية للمرأة المذكورة كما هو مسطور كان الواجب دفع يده عن ذلك  
وتسليمها وتضمنه ما تلفه من الاشجار وانقاص المملوكة لها والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض رهونة على قدر معلوم من الدراهم ومضى على ذلك  
مدة تزيد على عشرين سنة فالآن أراد الراهن أخذ أرضه ودفع دراهم الرهن فامتنع  
المرتحن من ذلك متعللا بانها صارت حقه بسبب طول المدة والحال انه معترف ومقر  
للاهن بالاستحقاق في الارض المذكورة فهل لا عبرة بتعلله ولا يكون طول المدة مانعا  
له من أخذ طينته مع اقراره واعترافه للراهن بالاستحقاق في الارض المذكورة (اجاب)  
اذا كان المرتحن مقربا بان الحق في الارض المذكورة للراهن ولم يوجد من الراهن  
ما يفسد سقوط حقه منها يؤمر المرتحن برفع يده عن الارض وتسليمها للراهن والله تعالى  
أعلم (سئل) في اخوين مختلفين في الما كل دون الكسب فكل واحد منهما كسب على  
حده ومال يختص به ولا حدهما اولاد في معاش عن حدهم وكسب وزراعة مختص  
بهم فاحد الاخوين تخاصم مع اخيه فطلب مقاسمته فيما يملكه من الما من مواش  
وجبوب وزرع ونقود وفي الاضيان التي حازها الاخ من الدوا وكتبوها عليه محتجا عليه  
بوثيقة كتبت لدى فقيه من فقهائنا حية صورته انه حصل التوافق والراضى بين

مطلب اذا كان مقربا  
معلوما انه ميت امقر يكون  
الاقرار به تلغير بمنزلة ائمة  
فتراعى شروطها



الاخوين المذكورين بان جميع ما كان في ملكهما وحوزهما من عقار ومواس  
 وأطيان وأثجار وسواها وأموال وغير ذلك مناصفة بينهما فهل اذا ثبت ان السند  
 المذكور كتبه الاخوان باقفاق بينهما ورضا يعمل بمسافيه ويكون جميع ما هو تحت  
 يد أحدهما وحوزة شركة بينهما فمقتسمانه أولا عبرة بما كتبه في السند المذكور حيث  
 أن لكل منهما كسب ما على حدته واذا كان المكتوب في السند يعتبر ومطلب أحد الاخوين  
 القسمة فيما هو لا ولا للاخ المنعزلين من والدهم وفي معاش على حدتهم لا يجاب لذلك  
 (أجاب) اذا كان ما تحت يد كل واحد من الاخوين ملكا له ومعلوم الكثير من الناس  
 انه له يكون اقراره به او ببعضه لغيره هبة غير اعي فيه شرائطها من القبض والحياسة فاذا  
 لم يقبض كل منهما ما أقر له به أخوه ميسر امقرز لا يخرج عن ملك المقر ويكون ما تحت  
 يد كل واحد منهما باقيا على ملكه لا يشتركه فيه أخوه بهذا الاقرار والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل اعترق ماله وقدمه في البيع والشراء لنفسه المعتق ومكث على ذلك  
 مدة طويلة وأشهد السيد على نفسه ان في ذمته لمعتقه ديناً معساً ثم مات السيد وجعل  
 على خلفائه قيم من طريف الشريع فأراد المعتق ان يطالب من الوصي دينه فنهى عنه ذلك  
 وتعصب عليه وضربه بين يدي جماعة حتى فاته حقه وأشهد عليه في ذلك قبل له الرجوع  
 فيما فاته لكونه مقصوداً (أجاب) اذا ادعى المعتق ان له ديناً عند معتقه وأنه أقر له به  
 يكون له اخذه من التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك ابرأؤه من الدين  
 مكرها حيث تحقق الاكراه الشرعي وان ادعى الدين بسبب اقرار السيد له به ولم يثبت  
 الاكراه الشرعي على الابراء لا يكون له المطالبة في تركته معتقه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل بينه وبين آخر اخذ واعطاء تحاسب معه وأقر له بمبلغ معلوم من الدين آخر كل  
 حساب بينهما وكتب بذلك وتبعه على نفسه واحاله المدين به على آخر وقبضه رب الدين  
 من الحال عليه ومضت مدة من السنين فبه ذلك ادعى المدين ان القدر الذي كان اقر به  
 كذا اذ بدعما كان للمقر له ويريد ان يرجع عليه بالزيادة المذكورة وأنكر المقر له فهل  
 لا يجاب لذلك ولا يرجع عليه شيء ويؤخذ باقراره واذا توجهت اليه على المقر له يحلف  
 انه اقر صافاً (أجاب) اذا اقر شخص بشيء ثم ادعى انه كذب في الاقرار يحلف المقر ان  
 المقر لم يكن كاذباً في اقراره عند الثاني وبه يقضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ابني  
 عند آخر بضاعة ليبيعه فباعها الى اجل معلوم واحال الصراف على المشتري ليستلم ذلك  
 ويسلمه الى صاحب البضاعة عند حضوره وقد حضر صاحب البضاعة فوجد الصراف  
 اخذ جانباً من الثمن فاستأنه منه وتوجه ثم بعد ذلك اسلم الصراف باقي الدراهم من  
 المشتري ثم انه حصل هذا فاقرا الصراف ان باقي الدراهم عندي امانة لصاحب  
 البضاعة ثم حضر صاحب البضاعة فوجد الرجل الذي ابني عنده البضاعة توفي فطالب  
 المباع الباقي له من الصراف فاقرا ان الدراهم عندي غير اني ادفع من ذلك جانباً والباقي

١٢٦٤

٣

صفر

١٢٦٥

صفر

١٢٦٥

٩

احياء به على واحد فاني صاحب الدراهم فهل يجبر الصراف على دفع ذلك حيث اقر  
اولا وثانيا على يديينة (اجاب) يؤمر الصراف بدفع باقي الثمن لرب البضاعة حيث  
ثبت اقراره بما تم مسطوره والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ساكنين في محل ولهما  
بعض دراهم في خرج من قول عليه قفل يدخل ويخرج رجل عليه ما فنظر الخارج  
فوجداه مقطوعا لا دراهم فيه فادعيا على الرجل الداخل والخارج ومساك عبده وسالاه  
عن الدراهم فاقرب قوله سيدي امرني بقطع الخرج واخذت ما فيه وسلمته لسيدي فخرج  
جماعة مع سيدي العبد فبث في ذلك فاقرب بالامانة من العبد ثم رفع للقاضي وسالاه عن  
ذلك فانكر فطالب من اصحاب الدراهم الييينة فأتت وشهدت على اقراره بالامانة  
الدراهم فطالب القاضي من اربعين التزكية فأتت بيينة وزكت الشهود فاراد المفتي  
صلحهم على النصف فلم يرص المدي بذلك فهل يقضى عليه بدفع المبلغ مع وجود البيينة  
اللزكاة (اجاب) اذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالامانة الدراهم المدي بها يقضى  
عليه بردها ولا يجبر المدي على الصلح والمحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
زوجتان اخرج احدهما من بيته وطلقها ثلاثا واقر بذلك بشهادة بيينة شرعية وهو في  
حال صحته وسلامته فبعد نحو شهر من مات الرجل فارادت هذه المرأة المعلقة ان ترث من  
مطلقها فادعت ضرتها بان الميت قبل موته طلقها ثلاثا وانه اقر بانها طلقها ثلاثا بعد  
خروجها من بيته وهو في حال صحته فانكرت دعواها وادعت انه اقر قبل موته بخمسة ايام  
انها على عصمته وصدتت على انه اقر بطلاقها ثلاثا في صحته وسلامته لكنه كاذب فيه  
لاجل حسن معاشرتها فهل لانرب من زوجها المذكور والمحال هذه معاملة لها باقرارها  
وبشهادة البيينة على الطلاق الثلاث وعدلى اقراره به في حال صحته وسلامته ولا عبرة  
بقولها انه اقر قبل موته بخمسة ايام انها على عصمته من غير ثبوت تحليل ونكاح جديد  
(اجاب) اذا ثبت انه طلقها ثلاثا الهة او انه اقر به كذلك فلا ميراث لها ولا يكون  
اقراره بعد صدور الطلاق الثلاث منه بانها زوجته من غير سبق محال موجب الارثها والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن حالته وعن امرأة قرضا حال حياته بينهما  
الوارثة له بعد موته ولم يبين في اقراره سبب ارثها منه وترك ما يرت عنه ترعا فنرثه  
منها (اجاب) ميراث المتوفى المذكور لابن حالته حيث لا ورث له ميراثه ولا شيء  
للزوجة المقر لها حيث كان الامر ما هو مسطوره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض بشدة  
مع سلامته وعقله ثم احضر جعرة قرز زوجته بين معلوم في ذمته وكتب بذلك وثيقة  
واشهدهم عليه ثم خرج بعد ذلك من بيته ثلاث مرث في ايام مخففة ثم مات بعد لا قرر  
باربعة أشهر عن وورثه فممن يكون لها خمد دينها المقربة ويكون الاتزاناء حيث  
خرج من منزله مرارا كهمه سطرر (اجاب) الاتزاناء بانين نوار ان كذا في مرض  
الموت يتوفى على اجازة في الورثة وركن في الهة ينغروا لا يحرك الورث واد تحق

جمادى الاولى

٢

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

جمادى الاولى سنة

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

٣٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٩

ان المريض المذكور صح من ذلك المرض وادعت المرأة بالدين لا بناء على هذا الاقرار  
 قضى لها به وان ادعته بسبب الاقرار لا تسلم مع دعواها على المختار والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة تملك مصاعاً ادعى زوجها انه مملوكه والحال انه اقر انه مملوكها بحضرة بينة  
 شرعية وكتب بذلك وثيقة مشمولة بتختم الزوج وختم البينة فهل ليس للزوج اخذ  
 المصاع المذكور منها حيث ثبت اقراره بالملك فيه لها ويمنع من معارضتها شرعا  
 (اجاب) يعامل المقر باقراره فيه بعد تحقق اقرار الزوج بالمصاع لزوجته لا يكون له انتزاعه  
 منها ويمنع من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بقرة  
 مشتركة بين رجلين ضاعت عن هي تحت يده بدون تفسير يط ثم ضاع له مواش آخر  
 خاصة نفسه فاتهم شريكه بها وترافع الادي حاكم شرعي فانكر الشريك المذكور <sup>الادعى</sup> كونه  
 جعل له الحاكم المذكور سبعمائة قرش حلوا على ان ياتي بالمواشى الضائعة <sup>الحاكم</sup> فلم  
 ياتي نصف البقرة المذكورة فلم يقر بالمواشى ثم ترافع الادي حاكم شرعي فاقدم  
 المواشى فهل لا يكون للمتهم شيء مما جعل له الحاكم المذكور الشرعي من الحلول وتنه  
 البهائم لهما مجانا او قيمتهما ان ضاعت او تلفت (اجاب) يصدق الشريك في دعوى  
 الضياع مع اليمين ولا ضمان عليه فيما ضاع بيده من مال الشراكة حيث لم يثبت عليه  
 التفريط وعن المقر رد ما اقر به من المواشى لهما ان كانت قائمة والافقيمتها وما جعله  
 القاضي من الحلول والحالة هذه غير لازم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعترف  
 لوارث ميت بان عليه مبلغا معلوما من الدراهم قرضا كان اقترضه من مورثه قبل موته  
 ووعده بدفعه له فبعد مدة طلبه منه الوارث المذكور فادعى انه كان اخذ الدراهم من  
 مورثه على سبيل القراض والشركة وخسرت فهل بعد ثبوت اقراره بانها قرض بشهادة  
 البينة الشرعية بعد موت المورث المذكور لا تقبل دعواه الثانية بانها كانت قرضا  
 وخسرت ويحكم عليه بدفع مثل المبلغ المذكور ومواخذة له باقراره المذكور بعد موت  
 المورث (اجاب) يؤمر المدين بدفع مثل ما اعترف به لوارث الدائن حيث ثبت اقراره  
 واعترافه بذلك طائعا ولا تقبل منه دعواه المذكورة بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجلين يملكان دارا على ابيهما بالارث استولى عليهما الناس اجانب وباعوا اخشابها  
 وانقضاها ووضع ايديهم من الناس على ارضها في غيبة مالكها فهل يكون لهما بعد  
 حضورهما تضمين البائعين لها بغير اذنهم واجازتهم والرجوع بضمان ذلك في تركه  
 من مات منهم حيث تعذر رد العين ورفع اليد المستولى على ارض الدار اذا كان معترفا بها  
 لمديها (اجاب) حيث كان واضع اليد على الارض المذكورة مقر بالملك للمدعي ولم  
 يثبت انتقال الملك اليه بناقل شرعي يؤمر برفع يده عنها وتسليمها لربها والاخشاب  
 والانقاض مضمونه على من استولى عليها تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما  
 معاملة قحاسبا امام بينة من المسلمين واشهد أحدهما على نفسه بانه لم يبق له قبل صاحبه

١٢٦٥

١٢

قليل ولا كثير ثم بعدمدة ادعى بمبلغ يتاد يخرج متقدماً على زمن الابرأ فانكر صاحبه ذلك  
 فهل لا يجاب لدعواه (اجاب) الابرأ العام يمنع الدعوى الا بنحو حادث فاذا ثبت ابرأ  
 أحد الرجلين المذكورين الاخر ابرأ عاماً لا يكون له الدعوى عليه بحق سابق على  
 تاريخ الابرأ والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استولوا على جانب نخل بطريق التعدي  
 والظلم بواسطة الحاكم القهري من مال ملكه الوارث له من أبيه الغارس للنخل واستمروا  
 واضعين أيديهم على النخل نحو خمس وعشرين سنة ثم بعد موت المغضوب منه تدعى  
 بعض ورثته مع واضي اليد بطريق التعدي لدى القاضي فاعترف واضعوا اليد بان  
 الملك في النخل للدعي وشركائه الغائبين بطريق الميراث عن مورثهم فامرهم الحاكم  
 الشرعي برفع أيديهم عن نصيب المدعي في النخل وتسليمه له فسلموا جميعه اليه وجعله  
 القاضي فيمأ على الغائبين لحفظ حقهم في النخل ووضع يده عليه نحو أربع سنين فهل اذا  
 اراد الجماعة المذكورون ان ينزعوا النخل من ذى اليد الوارث المذكور متعلقين بانهم  
 كانوا واضعين أيديهم عليه المدة المذكورة ولم ينزعهم فيه أحد وجدوا الملك فيه لمورث  
 واضع اليد وانتقال النخل له وشركائه بالارث عنه لا يجابون لذلك ولا يعتبر عليهم بوضع  
 اليد المدة المذكورة ولا بجودهم الملك فيه لمورث ذى اليد وله بعد اعترافهم المذكور وحكم  
 القاضي لهم بذلك حيث كان ماذ كراثتاً بالوجه الشرعي ويمنعون من معارضة ذى اليد  
 وعليهم ضمان ما استهلكوه من الثمرة مدة وضع أيديهم عليه (اجاب) نعم يمنع الجماعة  
 المذكورون من معارضة ذى اليد في النخل المذكور حيث ثبت اعترافهم بأصل  
 الملك لمورثه وانتقاله لورثته المذكورين ولم يثبت انتقاله لهم بناقل شرعي وعليهم ضمان  
 ما استهلكوه من الثمرة لمستحقها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 نصف جاموسة ثم ادعى انه كان مشترياً بالذات النصف ورأه بذلك ابطال الشراء الثاني  
 والرجوع بالثمن فهل لا تسمع دعواه المذكورة (اجاب) الاقدام على الشراء اقرار بالملك  
 للبائع او بانه لا ملك له فيه فلا تسمع دعوى الملك له بالشراء قبل ذلك والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له قدر معلوم من الدراهم على آخر بموجب بينة ثم ادعى هذا الاخر ان  
 صاحب الدين ابرأه منه في حال صحته وسلامته وان عنده بينة تشهد بذلك وانه عاش بعد  
 الابرأ سنة ومات فهل اذا كان الابرأ ثابتاً بالبينة الشرعية تبرأ ذمة المدين من الدين  
 ولا يكون للورثة مطالبة المدين به (اجاب) ليس لو ارث رب الدين مطالبة المدين المذكور  
 حيث تحقق الابرأ من مورثه حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين تحاسبا فظهر  
 لاحدهما قبل الاخر مبلغ معلوم من الدراهم ورضي كل منهما بالحساب المذكور وتصدق  
 عليه بحضرة بينة تشهد بذلك وأقر كل انه لم يبق لاحدهما قبل الاخر شيء سوى المبلغ  
 المرقوم الذي ظهر قبل احدهما لصاحبه المذكور ثم بعد ذلك ادعى الذي له المبلغ المرقوم  
 بزيادة عليه متعللاً بانه مريض بالحساب الاحياء من الخفرين ويريد الآن تنصه

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢



وأبطله فهل لا يعاد الحساب بمجرد دعواه المذكور ولا ينقض (أجاب) نعم لا يجب  
أحدهما إلا إعادة الحساب والحال ما ذكر ولا تسمع دعواه بعده هذا إلا برأيه دون وجه شرعي  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قردا معلوما من الدراهم على سبيل  
المضاربة واشترى به بضاعة فباع بعضها وبقي البعض فحضر رب المال وباعه لا نفار  
بمن في الذمة برضاء رب المال مات العامل عن ورثة فلقي رب المال أحد الورثة  
فقال له والدك عنده كذا من الدراهم فاعترف له به وكتب له وثيقة بذلك وسئل بعض  
الورثة الباقون فأنكروا دعوا رب المال وأنه لم يكن عند مورثهم شيء وإن ثمن البضاعة  
التي بيعت للأنفاز المذكور وبين محضرة رب المال ورضاه بذلك باق في ذمتهم فهم فكل  
لا مطالبة له على الورثة بشيء ويكون اعتراف أحد الورثة ساري في حصته دون باقي الورثة  
حيث أنكروا دعواه (أجاب) إذا أقر أحد الورثة بشيء على مورثه لا يكون إقراره حجة  
على باقي الورثة إذا لا إقرار حجة وصرة على المقر فعامل هو بموجبه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل تشاجر مع زوجته وادعت عليه بأشياء من فراش ونحاس وحلى وملبوس وغير ذلك  
على يد الحاكم الشرعي وادعى الآخر عليها بأشياء من نحاس وفراش وملبوس وغير ذلك  
فطلب الحاكم الشرعي من كل منهما يئنة تشهد له بما يدعيه فحجز كل منهما عن البيئنة  
فبعد ذلك طلبت منه الطلاق في نظير مؤخر صداقها ونفقة مدتها فأجابها وأخالفها على  
ذلك وأمر أكل من مآذنه لا آخر براءة عامة من كل دعوى وطلب وعن دعوى الأعيان  
المدعى بها وكتب بذلك اعلام شرعي من الحاكم الشرعي فهل إذا أراد أحدهما  
الرجوع عدلى لا آخر بما ادعاه لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعده إلا برأيه  
العام لا بحق حادث بعده والإبراء عن دعوى الأعيان صحيح كما صرح به علما والله تعالى  
أعلم (سئل) في أخوين ترك لهما أبوهما مالا ووضع أيديهما عليه وصار في معيشة  
واحدة يتميانه مده من السنين ثم اقتصما ما بأيديهما وانفردا عن بعضهما وتخالصا  
وأبرا كل منهما مده صاحبه براءة عامة فبعد مدة ادعى أحدهما على الآخر بدين كان  
زوج به زوجة قبل ذلك ويريد الرجوع عاياه والدعوى به عليه فهل لا تسمع دعواه  
ولا يكون له ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعده إلا برأيه العام لا بحق حادث فاذا تحقق  
الإبراء العام من الأخ المذكور لا تسمع دعواه على أخيه بحق سابق تاريخه على الإبراء  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم خادما بأشياء ضاعت من منزله لئلا فاقرا الخادم  
طائعا بأخذها والتم بدفع قيمتها من أجرته ثم خرج الخادم وأبى أن يدفع فهل إذا ثبت  
إقراره بأخذ الأشياء يكون عليه دفع قيمتها حيث استهلك الأشياء وليس له الامتناع  
من الدفع بسبب خروجه من خدمة سيده (أجاب) يوم الخادم المذكور بدفع القيمة  
حيث تحقق ما هو مزبور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له وكالة مستأجرة لanas بأجرة  
معلومة وله زوجة ساكنة فيها وله وكيل أمره بقبض الأجرة وبدفعها للزوجة موكلة فدفع

٢٦ ١٢٦٥  
مطالب الإبراء عن دعوى  
الأعيان صحيح

٢٩ ١٢٦٥

رجب  
٢

١٢٦٥

٢٤

١٢٦٥

سنة

رمضان

لهما لو كسل مقداراً معلوماً من الاجرة على سنين عديدة وصارت هذه الزوجة تقتطع  
وتختلس من الاجرة كل يوم قرشاً هذه المدة ثم ان زوجها ادعى عليها بما اختلست منه من  
الاجرة التي قبضتها من يدوكيله فاعترفت له بذلك وانما قبضت منه مقداراً معلوماً فهل اذا  
ثبت اعترافها بقبض مبلغ معلوم من مال زوجها على الوجه المذكور وتؤمر بدفعه لزوجها  
والحال هذه (اجاب) نعم تؤمر الزوجة بدفع ما ثبت اعترافها به لزوجها المذكور والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ جارية خربلاً اذن واعطاه لانساً وأخذ جارية مقايضة  
ثم هرب عند طلب مالك الجارية فادعى مالك الجارية على من هو بيده انه جارية فقال نعم  
هو جاريك لكن فايضني عليه فلان وجاري عنده فهل للمالك أخذ جاريه من ذي  
اليده اذا لم يثبت ذواليد توكيل المالك في المقايضة ولا اجازته (اجاب) نعم للمالك  
المذكور أخذ جاريه من واضح اليد عليه حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنتين وعن ابن عم شقيق وترك ما يورث عنه من  
دار وطاقونة فهل اذا قال ابن العم قبلي قسمة التركة أسقطت حق من التركة لا يصح هذا  
الاسقاط ويكون له أخذ نصيبه منها بالفرض الشرعية (اجاب) الا ان جبري لا يسقط  
بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تدعو واماً خرين لدى ما تم شرعي على  
أرض وفيها عين مطموسة وثبت الحق لاحد الفريقين وكتب القاضي لهم بها حجة  
شرعية ثم بعد ذلك صدرت مصادقة بين من ثبت لهم الأرض وانعين المذكورة مع  
بعضهم على ان لبعضهم الثلاثة الارباع وللآخر الربع بموجب حجة شرعية وحكم  
بالمصادقة كما تم شرعي ثم انهم جاعلوا على العين المذكورة جماعة آخرين بسهم معلوم  
على عمل معلوم فبعد انتهاء العمل واجراء ما العين المذكورة كورة اراد ارباب الربع المذكور  
أخذ ما يخصهم من المالك على حكم المصادقة الصادرة فنعهم أصحاب الثلاثة الارباع  
متعللين بانهم وجدوا دليلاً بعد المصادقة يدل على ملكية الارض لهم دون ارباب الربع  
والحال ان المتعلل به كان موجوداً قبل المصادقة مع علمهم به فهل لا عبرة بتعللهم وتكون  
المصادقة صحيحة ولا ريب ان ربع اخذ ما يخصهم من المالك على حسب (اجاب) المصادقة  
افراد ولا يصح الرجوع عنها فليس للمالك الثلاثة الارباع من ارضه لانه ربع بدون  
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رقيق اشترى لقصة من صغير ممن هو معلوم من غير  
اذن سيده فادعها الرقيق عند اجني من غير اذنه أيضاً ومن غير شهادة صبيته فكما  
فطلبها من الرقيق فعاد انا وادعتها عند فلان فذهب هو ومالكها الى فلان المذكور  
فانكرها فطلبها المالك من السيد فقفلت بالاعمال هذا الكلام اصل الفل لا يصح السيد  
ادع عليه بذلك كما اذا قائم بعزم الضمان وهو يتعلل بدمه لرقيق بعد استنق واليسار  
لا سيما وقد أقربها (اجاب) سزا الرقيق غير لما ذكروا من ان مال اقراره يؤخذ به بعد عتقه  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وسنتين صغيرين له وفي حياته

١٢٦٥

٥

شوال

١٢٦٥

٢٩

مطلب الارث جبري

لا يسقط بالاسقاط

القعدة

١٢٦٥

١٣

١١٦٥

٢٤

مطلب افراد الرقيق

غير المأذون يؤخذ به بعد

عتقه

الحجة

١٢٦٥

١٨

أوصى بثلث ماله في خيرات عيّن منها الكل من عتيقه وعتيقة أخرى ألف قرش وقسمت  
 تركته بمعرفة قاضي الولاية وبحضور العتيق والعتيقة ومشاهدتهم بذلك وأخذ كل  
 منهم ما حقه من التركة بمقتضى الوصية واعترف كل منهم بما خلاصه بحقه من التركة وأنه  
 لا يستحق في التركة ولا على الوصي ولا على الورثة شيئا من التركة ولا غيرها وأنه لاحق  
 له قبلهم ثم بعدمضى أكثر من سنة أخرى العتيقة بعض المفسدين من مشايخ البلدة على  
 أن تدعى بأنها تستحق جزأ في متروكات الميت المذكور بالمرات بسبب أنها كانت مملوكة  
 لوالد الميت المذكور وأنهار زفت منه بولد قدماء عنها وأنكر الوصي والورثة دعواها  
 الميراث مطالعا فهل لا تسمع دعواها بشئ من متروكات الميت المذكور لا على الورثة ولا على  
 الوصي ولا تقبل منها بينة على دعواها بذلك حيث سمعت التركة بحضورها وأخذت حقه  
 منها وصدقت واعترفت بالبراءة العامة للورثة والوصي على الوجه المذكور (أجاب)  
 البراءة العامة على الوجه المذكور مانعة من دعوى شئ سابق عليها عينا كان أو دينا  
 جبرائيل أو غيره كما حقق ذلك العلامة الشرنبلالي في بعض رسائله والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل ماتت أمه ولها ميراث في تركة والدها من عقار ومراش ونحو ذلك فطلب ذلك  
 الرجل ما يخص والدته من ذلك الميراث بعد مدة طويلة فادعى اخوتها أنها أسقطت لهم  
 حقه فيما يخصها وأبرزوا بذلك سنة دأعيها من بعض فقهاء البلدة فهل له أخذ حقه  
 فيما كانت ترثه والدته ولا عبرة بالاسقاط المذكور ولا بطول المدة (أجاب) الارث  
 جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صدر منه الاقراء بالابراء العام  
 لمطلقه بأنه لا دعوى له قبلها سوى مبلغ معلوم بدل صلح جعله له وكيلاها على أن يدفعه  
 من ماله وذلك في ضمن نداع صادر بينهم في حقوق له عليهم بموجب اعلان شرعي جامع  
 لاقراره بالابراء العام المذكور وغيره ثابت المضمون فهل يعامل باقراره بذلك لا سيما إذا  
 كان في مجلس القاضى ولا تسمع دعواه عليهم بشئ من دين أو عين سابق على اقراره  
 بالابراء العام المذكور سوى بدل الصلح وليس للحاكم الشرعي قبول البينة منه على دعواه  
 (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حاد بعده فاذا ثبت اقرار الرجل  
 المذكور ببراءته ووجته ابراءا عاما فليس للقاضى سماع دعواه عليهم بشئ سابق على  
 اقراره به سوى بدل الصلح المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر في حال الصحة  
 والسلامة بأن البقرة الحمراء التي هي عنده والمجدة بنتها والحجيرة الثلاثة التي هي  
 عنده ملك لا ولادة وزوجته وليس لاحد ملك فيها ولا معارض لهم في ذلك وكتب لهم  
 وثيقة مشعولة بنظم القاضى والبينة الشرعية ثم مرض مرضا شديدا وتوفي فيه فهل يكون  
 الاقرار صحيحا نافذا ولا معارض لهم فيما أقربيه (أجاب) الاقرار ليس سببا للملك فلا  
 تسمع الدعوى بشئ معين بناء عليه على ما به يقتضى إلا أن يقول المذمى في دعواه هو ما سكي  
 وأقر لي به فاذا ادعى المقر لهم الملك فيما ذكر وإن الرجل المذكور أقر لهم بذلك حال

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٦

عمر  
٣

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

ربيع الاول  
١٣

ربيع الاول سنة

صحته وشهدت البينة طبق الدعوى في وجه خصم شرعى قضى لهم بذلك والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في حال صحته بان عنده وفي ذمته لزوجه قلانة كذا كذا من الدراهم ثمن مصاغ وتقديات ومقدم صداق وكتب لها بذلك سنداً شرعياً مدموقاً مشمولاً بختمه ثم بعد هذا بستين أشهد على نفسه أيضاً انه وهب ومالك زوجته المذكورة جميع الاضيار الابعة بة بناحية كذا وما بها من السواقى والمواشى وغير ذلك وقبضته المملك لها وحازته ثم بعد ذلك بستين أيضاً أشهد على نفسه انه لا يملك من الدنيا سوى ثياب بدنه المعهود له لبسها ومن كادهم شبكات كذا ومن الاسلحة كذا كذا ممدودا ومن الفرس فرس الديوان المعهود لجلوسه وأقر المشهد المذکور ان كامل ما هو موجود في مكان سكنه سوى ما ذكر وعين من قليل وكثير ورقيق على اختلاف ألوانه وأجناسه لا حق له فيه ولا استحقاق لامتلاك ولا شبهة ملك وان الحق والاستحقاق والمالك والتصرف في ذلك كله لزوجه المذكورة واشهد أيضاً على تصديق وصحة التمسك المكتتب بالدين لها أولاً وعلى الثانى المكتتب بالهبة والتخليك للاطيان لها وكتب بما ذكر جميعه سنداً شرعياً مشمولاً بختمه في الهبة أيضاً ثم بعد مدة توفي عنها وعن ورثة فهل اذا ثبت جميع ما ذكر بالبينة الشرعية يكون الحق للزوجة وليس للوارث معارضتها في شيء مما ذكر (اجاب) في الواقعات عن الخاتمة رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأى هذه ثم مات صح اقراره قضاء فن علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة كان لها ذلك والافينفس الاقرار لا يملك وفيها عن الواقعات الحسامية رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل منزله لامرأى غير ما عايناه من الثياب فمات وترك ابناً فقال الابن ان كل ذلك تركه ابي في هذه المسئلة فتوى وحكمكم اما الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتخليك الزوج اياها ببيع صحيح او هبة او مهر كانت في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ماله كالا يصير لها ملك كما بهذا الاقرار فيما بيننا وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار يحكم بالاقرار بجميع ما كان في المنزل يوم الاقرار اه واذا ادعت المرأة ديناً على زوجها لا بناء على الاقرار وانما بنته لوجه الشرعى يقضى به كية على لها بالاعيان الموهوب به حيث ثبتت الهبة لها في حال صحة الواهب واستوفت الهبة ثم انقضت الشرعية والا كان الموهوب تركه عن الواهب يورث عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين معلوم عند آخر ما لبسه به ندى لما كتم شرعى فادعى المدين انه دفعه له وذهب ياتمس البينة فضحه بجاحده من الميئين وصالحه مع خصمه وصدق له بان لدين باق عنده لديه وان دعواه الدف المذكورة باطلة وذلك على يد بينة شرعية فهل اذا ثبت اقراره وتصديقه واخذه ولا عبرة بذكره بعد شهادت البينة المذكورة به بذلك فذا دفعه وب الدين لانه قضى راى به عليه ما ذكر يحكم عليه بدفع الدين وان ال هذه ولا عبرة



بأنسكاره (اجاب) على المدين المذكور والحال هذه دفع ما بذمته من الدين المقر به لربه بعد ثبوت ما ذكر عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعن ثلاث بنات وترك دارا ثم مات الابن عن بنت وماتت البنات عن ورثة قبل قسمة الدار المذكورة فأراد ورثة البنات اخذ ما يخص امهاتهم في الدار المذكورة فادعت بنت الابن بأن الدار لوالدها فقط ثم بعد ذلك حصل التساجر بينهم والتنازع فافترت بان لورثة البنات الثلث واصطلحوا معها على ذلك وتراضوا وكتبوا بذلك وثيقة ثابتة المضمون فهل اذا ارادت نقض الصلح والاقرار ثانيا لا تجاب لذلك اذا كان ذلك ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) حيث افترت بنت الابن المذكورة بان ثلث الدار لورثة البنات المذكورة لا يكون لها الرجوع عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين بينهما قرابة ادعى احدهما على الآخر بدعوى عند قاضي بلدهم ولم يثبت دعواه عليه ثم بعد ذلك وهب له المدعي عليه اشياء من نقود وامتهن ودواب وغير ذلك وصدق على انه لم يكن له حق قبل المدعي عليه وحصل بينهما التخالص والابراء العام وخرج في شأن ذلك حجة شرعية من قاضي بلدهم فهل لا تسمع دعوى احد على الآخر بعد ذلك ولا وارث كل بعده والحال هذه (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام من المبرئ او وارثه لو ادعى بجهة الارث عنه الا يحق حادث بعده والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم استحقاق في كواوير صيد السمك يجانب ارض معلومة من قديم الزمان تنازعوا فيها مع بعضهم وكل منهم يدعيها عن اصوله ولا بينة لهم بذلك ثم حصل بينهم صلح وصدقوا على ان لكل واحد فيها حصة معلومة وافترسوها بينهم وكتب بينهم بذلك حجة شرعية من قاضي بلدهم فهل يكون الصلح والتصديق منهم بذلك صحيحا وليس لاحد منهم ابطاله بدون وجه شرعي (اجاب) لا يصح الرجوع عن الاقرار ويعامل كل بما اقرانه اغيره حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في نفي ببراءة من حقوق الزوجية بعد تقديرها ثم اقرت له المطلقة باشياء معينة عندها بحضرة بينة ثم اراد اخذها منها فامتنعت متعالة بحقوق الزوجية المبرئ منها في نظير الطلاق فهل اذا ثبت اقرارها بان الاشياء عندها له يكون له اخذها منها ولا عبرة بتعللها (اجاب) ليس للزوجة الامتناع عن تسليم الامتعة المذكورة لزوجها بعد تحقق الملك فيها بالوجه الشرعي بدون وجه يقتضي ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر واعترف واشهد على نفسه انه باع لزوجته عجلته جاموسة وعجلة بقرة بتقدره بمولود من الدراهم وان لها جارية خاصة نفسها ودستى نحاس خاصة نفسها وحلتى نحاس خاصة نفسها ايضا وهو في حال الصحة والسلامة فهل اذا ثبت ذلك واراد ورثته ابطال البيع والاقرار لا يجابون لذلك (اجاب) اذا ثبت بيع الزوج ما ذكر لزوجته حال صحته بالوجه الشرعي لا يكون تركه عنه والقول

لها يمينها في ان الجارية والنحاس ملكها حيث لا بينة لباقي الورثة على ان ذلك ملك الزوج كما ان اقرار الزوج حال صحته بذلك حجة عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مصفا او دعتة عند امرأة فبعد موت المودعة اقرت المالككة بوصول المصاغ لها من المتوفاة حال حياتها فهل اذا انكرت وصوله لها وانبت الواو اقرارها بوصوله تعامل باقرارها ولا يعتبر انكارها وليس لها مطالبة الوارث به وما الحكم (اجاب) نعم تعامل المرأة المذكورة باقرارها بذلك بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده وله فيها داران وارض زراعية ومات عن ولده وحضر الولد في بلده وطلب رفع يده وارض المالك على الدارين وارض الزراعة فاعترف واضع اليد بان ذلك له ولا يبيعه من قبله واخبر انه اشترى بعض ذلك من انا من اجانب لا قرابة ولا ميراث بينهم وبينه فهل يحكم له برفع يده عن الدارين وارض الزراعة هل باقراره ويرجع بالثمن على من باع له حيث لم يتحقق له ملك واستحقاق في ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) اذا اقر المدعي عليه بان الملك في الدارين المذكورتين للمدعي امر برفع يده عنهما وتسليمهما للمدعي حيث لم يثبت انتقال الملك له بناقل شرعي واذا كان الحق ثابتا للمدعي في ارض الزراعة ولم يوجد ما يفسد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من واضع اليد عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده بسبب ضبطه الى النظام وله ولد صغير فمات وترك ولده وللميت عقار وارض زراعية فغاب ايضا الولد اكثر من خمس عشرة سنة والآن حضر الولد فوجد انا من اجانب مستولين على المتروك عن والده بغير وجه شرعي وباعوا بعض العقار وبعض الارض فطلب الولد الوارث عقار ابيه وارضه من واضع اليد على هذا المتروك بعد ابيه ومن المشتري منهم فامتنعوا امتعاليين بطول المدة لكن بعد اعترافهم بان الملك لا يبيعه فهل ينزع المتروك من واضع اليد بعد ابيه والمشتري منهم البعض من عقار وارض حيث اعترف واضع اليد ببقاء الحق فيهما لا الابن المذكور ولم يوجد من الابن ولا من ابيه ما يوجب سقوط حقه منهما لا سيما مع اخذ الاب في النظام كرها وغيبته تلك المدة وغيبته الابن فها راعته (اجاب) اذا اقر المدعي عليه بان الملك في العقار المذكور للمدعي امر برفع يده عنه وتسليمه للمدعي حيث لم يثبت انتقال الملك له بناقل شرعي واذا كان الحق ثابتا للمدعي في ارض الزراعة ولم يوجد ما يفسد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من واضع اليد عليها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر شركة وتجارة وقرض ثم تحاسبا مع بعضهما وانبت لاحدهما على الآخر قدر معلوم من الدراهم وكتب عليه بها وثيقة شرعية بحضرة بينة ثم بعد مضي مدة اقر الذي عليه الدين لرب الدين ببقاء حقه وثبوته في دقته بحضرة بينة ثم بعد مدة طلب رب الدين حقه من المدين فقل دفعته لك في وقت كذا واذكر مدة متقدمة على وقت الاقرار فهل يقبل دعواه الدفع بتأخير من تقدم على اقراره ببقاء الحق في ذمته واذا اقام بينه لا تقبل

٣٠ ١٢٦٦

جمادى الاولى

١٧ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

جادی الثانية سنة

٢٣ ١٢٦٦

٢٣ ١٢٦٦

مطالب ادعى انه كاذب في  
اقراره يحلف خصمه فان  
نكل قضى عليه بالنكول  
عند الثاني

رجب

٨ ١٢٦٦

مطلب الاسقاط في  
الاعيان لا يصح

١٨ ١٢٦٦

مطلب لا يسقط الحق  
بتقادم الزمان

شعبان

٩ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

(اجاب) يعامل المقر باقراره ولا يقبل دعواه دفع ما اقر به من متقدم على  
الافرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر زوجته بدين معلوم في ذمته وهو بحال  
صحته وسلامته ثم بعد مدة مات عنها وعن وارث آخر فهل يكون لها أخذ الدين من تركته  
ويكون اقراره به صحيحا اذا ثبت انه صدر منه وهو في حال الصحة (اجاب) اذا ادعت  
الزوجة ان لها بدين زوجها ذمته وانها اقر له به في صحته وان ثبت ذلك بالوجه الشرعي قضى  
لها به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت عقارا لها بمن معلوم واعترفت وقت  
كتابة صلح التسايح بقبض الثمن كذبوا الناس الحاضرون يعلمون ذلك ثم طابت  
المشتري به فتمسك عليها بالاقرار واعتنع من دفع الثمن فهل اذا امتنع المشتري من اليقين  
بعدم عرضها عليه بانها صادقة في الاقرار المذكور يؤمر بدفعه لها والحال هذه (اجاب)  
اذا اقر البائع قبض الثمن ثم ادعى انه كاذب في الاقرار بحال المقر له ان المقر لم يكن  
كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يبقى فاذا نكل المقر له عن اليقين قضى عليه بالنكول  
والله تعالى اعلم (سئل) في شخص قال لا آخر اسقط حقل لفلان فاسقطه والحال انه  
ربيع جاموسة فهل لا يكون الاسقاط صحيحا حيث انه يتعلق بعين (اجاب) لا يزول  
ملك الرجل المذكور في الجاموسة باسقاطه المزبور لعدم صحة الاسقاط في الاعيان  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر مائة من الدراهم قرضا وارهن به طينا  
ثم مات الدافع وأخذ الرب الطين طينه ونصرف فيه فهل اذا طلب ورثة المرن من أخذ  
المبلغ المذكور من الراهن يجابون لذلك ولو طال المدة حيث كان الراهن معترفا بأخذه  
المبلغ المذكور من أبيهم ولا عبرة بتعطله بطول المدة مع اعترافه المذكور اذا تحقق ما ذكر  
بالوجه الشرعي (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان وحيث كان المدين معترفا  
بالدين أمر بدفعه لو ارث ربه ولو طال الزمان بدون أداء أو إقراره والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل قدم الى بلدة بينها وبين بلدته مسافة الفص ولم يكن في مسجده معروفا بتلك البلدة  
التي قدم اليها فآقر له رجل آخر انه ابن عمه ولم يبين المقر له لآبيه أو ابن عمه شقيق و بناء  
على ذلك الاقرار بدعوة المذكور المقر له يستحق معه الثلث فيما تركه المجدد  
وبعد ذلك رجس المقر عن اقراره لما تظاهر غسه ان المقر له ليس ابن عم له وفام الاثن  
المقر له بدعوة المذكور مطالب المقر بما أقربه من النسب والحصص في تركته المجدد ويدهى بها بناء  
على الاقرار فهل لا يجاب لذلك ويكون الاقرار المذكور من باب تحميل النسب  
على الغير ويصح الرجوع فيه سيما والمقر بنوعه معروفا بالنسب ينكرون ذلك ويكلف  
المدعى بينة شرعية تشهد له بدعواه أم كيف الحال (اجاب) دعوى المال بناء على الاقرار  
غير ممنوعة على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك دارا وله  
وارث غائب عن محل موته حضر بعدموت أبيه فوجد جماعة واضعين أيديهم على  
الدار فطلب رفع أيديهم عنها فامتنعوا من ذلك وتعللوا بان أباه باع لهم الدار قبل موته

سنة رمضان

١٢٦٦

٧

وهو مريض عرض الموت فهل اذا لم يثبت البيع بوجه شرعي ولم يصدقهم الوارث في ذلك  
لا مبرة يدعواهم المجردة وترفع أيديهم عن الداد المذكورة (أجاب) حيث اعترف  
واضعوا اليد باصل الملك للورث ولم يثبتوا دعواهم الشرا منه بالوجه الشرعي كان  
الواجب دفع أيديهم عن الداد المذكورة وتسليمها للوارث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
ادعت على زوجها أنه كسر لها سنتين وترا فعت لدى الحيا كم الشرعي فسالها البيضة  
فحزت عنها عزا كليا فطلب من المدعي اليقين فعفت عنه وسامحته وابرأته براءة عامة  
فهل اذا ثبت ذلك بالبيضة الشرعية لا يكون لها مطالبة بشئ من

١٢٦٦

٢١

شوال

١٢٦٦

١١

ذلك ولا تسمع دعواها (أجاب) نعم لا مطالبة للمرأة المذكورة بشئ من الارش والحال  
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على امرأة بمبلغ معلوم من الدراهم  
أمانة تحت يدها وأنه يملكه وانها أقرت له بالمبلغ المذكور بحضور جماعة من المسلمين فهل  
اذا طالها بدفع المبلغ المذكور له وانكرته بعد اعترافها به لا يعتبر أنه كارهها ويقضى عليها  
بمنعه للمدعي بعد اثبات اعترافها به بالوجه الشرعي (أجاب) تؤمر المرأة المذكورة  
بدفع ما أقرت به من الدراهم بعد ثبوت اقرارها به بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في أخوين مشتركين مات أحدهما عن ورثة فضب بثلث تركته وما كان له  
ببداخيه من مال الشركة وصارت المسألة مع الشريك الحي واستقر الحال على مبلغ  
معلوم للتوفي قبضه وورثته بمعرفة القاضي وكتب في شأن ذلك دفتر لدى القاضي واقر  
جميع أولاد المتوفى الذكور البالغين أنهم لا يستحقون قبلهم حقا مطالقا ولا استحقاقا ولا  
دعوى ولا طلبا ولا فضا ولا ذمبا ولا يمين بالله ولا خلاف ذلك فهل حيث أشهدوا على  
أنفسهم بما ذكر لا يكون لهم الدعوى على عهدهم بشئ مما وقع عليه المسألة وقبضه

القعدة

١٢٦٦

٥

واذا طلبوا منه تفصيل الحساب ثانيا لا يجابون لذلك حيث كان عهدهم مامونا ويكفي  
منه بالاجال ويمنعون من معارضة عهدهم بدون وجه شرعي (أجاب) لا تسمع الدعوى  
بعد البراء العام الا بحق حادث بعده فاذا تحقق البراء العام من ورثة الشريك المتوفى  
وجه الشرعي لا يكون لهم مطالبة الشريك الحي بشئ سابق على تاريخ البراء العام  
ولا تسمع دعواهم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما مسلم والآخر

١٢٦٦

٨

ذمي اقترض المسلم من الذمي دراهم عويج سند شرعي ودراهم بغير سند ثم ادعى له بعض  
ما عليه من الدين وتحاسبوا مع بعضهما ولم يبق من جميع الدراهم الا مائة وثمانين قرشا  
فطلب المسلم من الذمي عند الحساب السند الاصل فذكر أنه عند زوجته وهي غائبة  
وكتب الذمي سنداً بالخالص بجميع ماله ما عدا ما استثنى بخطه غير مؤرخ وذكر أنه  
خالص بما في السند الاصل الذي طلب منه وادعى غيبته ثم بعد مدة اظهره وطلب ما عليه  
فهل لا يجاب حيث اعترف بالخالص (أجاب) اذا ثبت اعتراف الذمي المذكور  
طائعا باستيفاء ما كان له قبل مدينه من القدر المكتتب بالصل لا يكون له المطالبة بشئ



منه والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان كنفداى عن حادثة تعلم من جوابها  
 (اجاب) صارامعان النظر والتأمل في صورة ما صار في قضية فراج عيسى سلام مع  
 اولاد حسين عمر سلام من أهالي القرنت فوجدان الوثيقة المحررة صورتها أولا من فراج  
 عيسى لا اولاد حسين مضمونها الاقرار بالمال فقط ولا تعرض فيها للاقرار بالنسب أصلا  
 وقد تم الامر أخيرا على مقتضاها وان فراج المذکور لم يحصل منه رجوع أصلا وقسم  
 المتنازع فيه على موجب ذلك وكتب في شأن ذلك صكوك شرعية على يد القاضى  
 بتراضى الخصمين وبمقتضى ذلك صار اولاد حسين عمر مستحقين لما أقر به فراج عيسى  
 وانقطع التنازع الذى كان في تلك القضية فلا سبيل الى نقضه بعد صدوره على الوجه  
 الموضح بالاوراق ومواقع من تخالفه مقالات العلماء والمفتين في هذه القضية فهو مبنى  
 على ان عيسى فراجا أقرب بنسب ورجع عنه وقد ثبت خلافه وان الواقع من على بن  
 فراج كن يدون اذن والده وكذبه والده في ذلك حسب المبين بالاوراق وقد ثبتت  
 الفتاوى على ما صدر من على المذکور وتخالفت كلهم في ذلك بناء على دعواه الصادرة  
 بين يدي الشيخ حسين عبداللطيف وقد اكذبها والده المقر فلا حاجة الى تعليق الفتاوى  
 حيث كان أمرها بخلاف الحادثة فانها بمنزلة عن صورة الوثيقة المكتوبة من فراج  
 عيسى لا اولاد حسين التي صار العمل على غلطها أخيرا ومن المعلوم ان لكل سؤال جوابا  
 وتخالفت الفتاوى أمرا جارا بين العلماء قديما وحديثا وليس في ذلك حط لهم عن منازلهم  
 العلمية فكل يدعى على قدر ما وقف عليه وما أدى اليه فهمه وقد تمت هذه القضية  
 بالتراضى مع عدم الاحتياج الى فتيا وصار الحق في المقر به لا اولاد حسين عمر سلام  
 فيجب انفاذ ذلك ومنع المعارضة والتداعى من فراج عيسى وولده والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات وله ورثة بالغون وورثة قاصرون فادعى بعض الورثة البالغين  
 على الميت يدين وصداقه باقى البالغين وهم نصاب الشهادة فهل يسرى تصديقهم على  
 باقى الورثة القاصرين وغيرهم ويؤخذ الدين من رأس التركة أولا يكون هذا الاقرار  
 سارا على من لم يقر من الورثة بل يقتصر على المقرين منهم ولومع تعددهم أفيد والجواب  
 (اجاب) في جامع الفصولين لو كانت الورثة كبارا وصغارا فاقرا لكبار يدين على الاب  
 محتاج الغريم الى اقامة البينة ليثبت في حق الصغار اذا اقرارهم لا يعمل في حق الصغار  
 اه وفي الانقروية من نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في المشهود له من الشهادات اذا مات  
 رجل وأقروا ثمان يدين لانسان على الميت ولم يعطيا ولم يقض القاضى عليهم حتى شهدا  
 بذلك الدين لرب الدين عند القاضى تقبل ويثبت الدين عليهم ما وعلى غيرهما من الورثة  
 من متفرقات السراجية فاذا شهدوا ثمانا على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة  
 لانه لا تهمه في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو اقرا ولم يشهدا الزمهما بالحصص في نصيبها  
 لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة العدالة لا تكون

مطلب اقر بعض الورثة  
 يدين او وصية يقتصر  
 على المقر ما لم تستجمع  
 شرائط الشهادة ولم يلزم  
 القاضى المقرين ولم يدفعه

قبلها

حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهم ما اه وكذا الحكم لو شهد أحد الورثة مع اجنبي بعد  
اقرار الوارث بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر كفه به آخر وبعده مدة  
دفعه له المدين وزقت وثيقة الدين وأقر رب الدين بأنه لم يكن له عند المدين ولا عند  
الكفيل حق ولا دعوى ولا طلب وحصل بينهما تحالض وبراء عام بشهادة ائمة الشرعية  
فهل اذا ادعى بعد ذلك رب الدين يدين على المدين أو على الكفيل ويريد مطالبة  
الكفيل به لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه به بعد ثبوت ما ذكره لا يحق حادث (أجاب)  
لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا يحق حادث بعد الابراء والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجلين يملكان دارا بطريق الميراث عن مورثيهما الا حدهما تسعة عشر قيراطا والآخر  
خمس قيراطا يط اسكنافيهما ذميين على سبيل العارية مدة ثم حصل تنازع بين الشرعيين  
وأرادوا اخراج الذميين الساكنين فيهما منها فامتنعوا وادعيا انها ملك لهما من ميراث أبيهما  
وأنكر املك الرجلين المذكورين فيها فهل اذا كانا قبل دعواهما المذكورين يعترفان  
بأنهما ساكنان فيها عارية وانها ملك للرجلين المذكورين وثبت اقرارهما بذلك  
بالبينة الشرعية لا تعتبر دعواهما ويؤمران بخروجهما من الدار وتسليمها لملكها  
الرجلين المذكورين (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اعتراف الذميين المذكورين  
بان الدار المذكورين ملك للرجلين وانهم ساكنان فيها بطريق العارية منهم فما ليس  
لهما المعارضة فيها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وأخته آل لهما  
دار بالارث الشرعي عن أبيهما فمرض الاخ مرض الموت ومات عن ورثة فادعت الاخت  
بان أخاها اسقط لها حقهم من نصيبه في الدار المذكورين كورة قبل موته وهو في مرض موته  
وعند هابينة على ذلك فهل يصح الاسقاط ويكون الحق لها في المسقط أو لا يصح  
الاسقاط المذكورين وتكون حصص الميت لورثته من بعده موته (أجاب) الارث جبري  
لا يسقط باسقاط كما لا يصح الاسقاط في الاعيان فلورثة الاخ أخذ حصته في الدار المزبورة  
ولا عبرة بالاسقاط المذكورين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أم وزوجة  
وأولاد منها قاصر بن مشعور ابن بوصاية وصي شرعي وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة  
ما تركه عبد رقيق فادعت الزوجة ملكيتها له بسبب ان المتوفى كان حال حياته طلقها  
ثلاثا وبعد انقضائها عدتها منه زوجها العبد المذكورين ودخل بها وبعد ذلك ملكها اياه  
تملكها شرعا وقبلته منه بصيغة شرعية وحاز به تحت يدها ومضى بعد ذلك مدة ستين فهل  
اذا كان لا يئنة ائنة الزوجة بذلك وصدق لها عليه الوصي والامم يكفي تصديقهما مع  
يمين تحلفها وتستحق رقبة العبد (أجاب) تعامل الام باقرارها وتصديقها في نصيبها  
فقط واقرار الوصي من القصر غير معتبر في حقهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
يملك نصف ساقية وله أطيان بجانبها ماتت عن زوجته وبنته وابن أخيه القاصر بن ثم  
ماتت زوجته بعده عن بنتها القاصرة فاستولى رجل على مخلفات الميت من الساقية

١٢٦٦

٢٣

الحجة

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٦

محرم

١٢٦٧

٦

والطين المذموم ورين مدة ثم بلغ القاصر ان المذكور ان وطلبوا أخذ الساقية والطين من  
المستولى عليهم ما فاعترف له بما بذل وسلم لهما جانيهما منه ثم رجع وأخذه ثانيا وادعى انه  
وضع يده عليهم مائة تزيد على ثمانى عشرة سنة وان رجلا كان وكيل القصر أسقط له ذلك  
والحال انه لم يكن له مسم وكيل ولا وصى فهل اذا كان معترفا باصل الملك في ذلك للورثة  
المذكورين يؤمر بدفع ذلك وتسليمه لهم ولا عبرة بدعواه المذكورين بدون اثبات انتقال  
ما ذكره كرايه بناقل شرعى (أجاب) حيث كان واضح اليد مقر بان الملك والاستحقاق  
في نصف الساقية المذكورين والارض للورثة المذكورين ولم يتحقق انتقال ذلك له بناقل  
شرعى أم بالتسليم لهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة أبرأت زوجها  
من مؤخر صداقها ومن دين عليه لها وطلبتها على ذلك طائفة بائنة على يد نائب القاضى وأبرأ  
كل من مائة مائة صاحب برائة عامة وليس لاحدهما قبل الآخر شئ وذلك بحضور بيعة من  
المسلمين ثم بعد مدة تزوجت رجلا أجنبيا فادعى الزوج المطلق عليها بان له مصانعا قبلها  
ويريد الرجوع عليها به فهل اذا ثبت البراء العام من كل من الزوجين بالبيعة الشرعية  
لا يكون لأحد الزوجين مطالبة الآخر بشئ بعد ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد  
البراء العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في  
شريحة تحاسبوا وتصادقوا على انه لم يكن لاحدهم شئ زائد على ما تصادقوا عليه بحضور  
بيعة ثم بعد ذلك ادعى أحدهم الغلط في الحساب وان له شيئا زائدا على ما تصادقوا عليه  
فهل بعد الحاسبة والمصادقة المذكورين لا يقبل قوله (أجاب) لا تقبل دعوى أحد  
الشركاء الغلط في الحساب بعد صدور الحاسبة والتصديق عليها والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل قاجر أخذ من رجل آخر ديناً وكتب له به تمسك بخطه وختمه وأشهد على ذلك ثم  
مات المدين وطلب الدائن دينه ففتى الوثيقة المكتوبة بخط المدين وختمه فهل اذا  
شهدت البيعة بان هذا خط المدين وختمه يحكم للمدين بدينه في التركة بعد الدين وهل اذا  
شهدت البيعة المكتوبة أسماءهم في التمسك على الأقرار وغلطت في تاريخها لا يكون  
ذلك قد حاربه الشهادة (أجاب) صرح أئمتنا انه يعمل بخط البائع فيما عليه وبان  
الأفراد ما يعاد ويتكرر في البحر وغيره وفي القمح لا يكلف الشاهد ان يبين الوقت  
والمكان كما في شرح الملتقى للعلائي ومثله في النزاية وفي القنية ضمن مسألة لا يحتاج الى  
بيان التاريخ وفي الانقروى عن القاعدة الشهادة لو خافت الدعوى بزيادة لا يحتاج  
الى ثباتها أو نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اهـ في حيث شهدت البيعة على ان الخط  
خط المدين وختمه نضى للدائن بدينه بعد الدين الشرعية كما يقضى له لو شهدوا على اقرار  
المدين بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جانباً مملوفاً من الحلى  
والمصاغ من الجواهر والذهب والفضة وتلك ايضا جانباً من النحاس والصينى وجانباً من  
الهرش جاريتين مبيتين وهى وضعة يدها على ذلك كله بمنزل زوجها وأشهد زوجها

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

صفر  
٤

١٢٦٧

١٧

على نفسه حال صحته قبل موته بسنين بعد ان عين الحلى والمصاغ والجوار يتبين بما صورته  
 اشهد على نفسه فلان بن فلان بان كل الحلى والمصاغ والفضيات والجوار يتبين  
 المشروبات التي تحت يد زوجته فلانة بنت فلان هو ملك لزوجته المذ كورة مختص بها  
 لاحق للشهد المذ كور فيه ولا في بعضه ولا في شيء منه وجب ما كان موجودا تحت يدها  
 بمنزل زوجها المذ كور من نحاس ابيض واصفر مع اختلاف اجناسه وتباين اوصافه  
 وانواعه والفرش المختلف جنسا ونوعا وصفة والصيني المستقر والموجود بالمنزل المرقوم  
 هو ملك لزوجته المذ كورة ايضا لاحق للشهد فيه ولا في شيء منه بوجه من الوجوه  
 الشرعية ولا بسبب من الاسباب ولا بطريق من الطرق اشهد على نفسه بذلك وبانه  
 لا يستحق ولا يستوجب قبل زواجه المذ كورة المشهد لها اعلاه حقا مطلقا ولا استحقاقا  
 ولا ذهابا ولا فضا ولا نحاسا ولا رصاصا ولا دراهم ولا دنانير ولا معاملة ولا شيا قل ولا جل  
 حسب اشهاد على نفسه بذلك واجر بذلك حجة من القاضى ثم مات بعد سنين عن  
 ورثة وعليه ديون ستغرق متروكة فاراد الغرماء اخذ ما غوملوك لزوجته واقرب لها به  
 الميت في صحته لبيعه الغرماء في ديونهم فهل لا يكون لهم ذلك ويمنعون من معارضتها  
 ويكون القول قولها فيما تحت يدها انه ملكها بيمينها ولا تسمع دعوى احد عليها بما  
 هو غوملوك لها خصوصا وقد اقر الميت في صحته بيمينه في ملكها (اجاب) نعم يكون  
 القول للزوجة فيما تحت يدها من الامتعة المذ كورة انه ملكها بيمينها وفي واقعات  
 المفتين رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأى هذه ثم مات صح اقراره قضاء  
 فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة كان لها ذلك والا فبنفس  
 الاقرار لا تملك اه معزى بالقاضى خان وفيه تمعز بالطواقعات الحسامية رجل اقر في  
 صحته ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته غير ما عاينه من الثياب فوات وترك ابنا فقال  
 الابن ان كل ذلك تركه ابينا في هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت  
 المرأة انه صار لها بتلك الزوج اياها ببيع صحيح او هبة او مهر كانت في سعة من منعه  
 والاحتجاج بهذا الاقرار والم يمكن لها فيه ملك لا يصير لها ملكا بهذا الاقرار فيها يدينها  
 وبين الله تعالى ويكون ذلك تركه الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار  
 يحكم بالاقرار بجميع ما كان في المنزل يوم الاقرار اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
 اخذت من امرأة اخرى قدرا معلوما من الدراهم قرضا وقدر من الطواق لتبديعها بالوكالة  
 عنها فباعها ثم بعد مدة ثمانية أشهر ماتت صاحبة الدراهم والطواق عن ورثة فطلب  
 ورثتها من تلك المرأة ما للورثة عندها من الدراهم وعن الطواق فاعترفت بما عندها  
 لها وطلبت منهم ان يعيها فامهلوها مدة والا ن تدعى الشر كة يدينها وبين المتوفاة  
 فانكر وادعوا فهل لا تجاب لذلك ويكون للورثة اخذ ما للورثة عندها من الدراهم  
 وعن الطواق حيث كانت معترفة بما ذكر (اجاب) الاقرار حجة على المقر فاذا ثبت اقرار



صغر سنة

٢٧  
مطلب لو ابرا الصغير بعد  
بلوغه الوصى ثم ادعى  
عينا تقبل

ربيع الثاني

١٢٦٧

المرأة المذكورة بالقرض وتضمن الامتعة المذكورة كان عليها دفع ما اقترت به للوارث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر قدر معلوم من الدراهم قرضاً طلبه منه بمحضرة جمع من المسلمين في صغر فطلب منه ان يعمله يومين ويؤدى له حقه الذي عنده بعد مضى ما طلبه منه فيجدوا دعي انه خلاصه به في رمضان الذي قبل صغر المذكور فهل لا تعتبر دعواه الدفع والخلاص في تاريخ منتهى دم على تاريخ اقراره به كما هو مذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الاقرار بالدين في تاريخ معلوم ثم ادعى المقر الايقاع قبل اقراره به لا يقبل منه كما في البحر وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في الوصى المختار على القصر اذا باع الاعيان والامتعة التي خصت القاصر من موارثه وانفق ثمنها عليه و بعد بلوغه رشيداً اقربانه لم يكن له قبل الوصى شيئ مما تصرف فيه من الاعيان وباعه واستهلكه في الاتفاق وغيره و ابرأ ذمة الوصى ابرأ عما فهل اذا ادعى على الوصى بعد مدة بشئ من عين او ثمن مستهلك لا تسع دعواه فلا باقراره في الاعيان وعمل ابرأ ذمته في المستهلك مما ذكر (اجاب) اذا شهد اليه يقيم على نفسه بعد بلوغه رشيداً انه قبض من وصيه جميع تركته والده ولم يبق له فيها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصى وقال هذه من تركته والدي تركها اميراً ثم اقبضها فهو على حجة وتقبل بينته كائنص عليه في احكام الصغار للاستروشي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان هو وابن أخيه في معيشة واحدة ولهما اطميان وعقار ومواشي عن أبيهما وجدتهما واشترى ز يادة عن ذلك من مالهما مائة واستمر على ذلك مدة من السنين وهما يتصرفان فيها سوياً ثم توجه ابن الاخ الى بلد أخرى ولم يأخذ شيئاً من ذلك ولم تصدر قسمة شرعية بينهما واشترى ابن الاخ بالبلدة التي توجه اليها عقاراً واطميا ومواشي من كسبه لنفسه دون غيره واستمر على ذلك ابن الاخ مدة من السنين ولم يقسم الذي عنده ومات العم وابن أخيه وكل منهما ورثة ومن مدة ستة أشهر صارت القسمة بين ورثة العم فاقروا واعترفوا على يد بيعة من المسلمين بان استحقاق ابن الاخ باق عند عمه الى الآن وبوقته عينوه وأفرزوه وأخرجوه على حدته بغير قسمة عليهم وبقي عند أحدهم على سبيل الامانة برضاء ورثة ابن الاخ والآن ورثة ابن الاخ طلبوا الاستحقاق والدم فأنكر واضح اليه بذلك وادعى انه ملك لوالده فهل اذا اثبت ورثة ابن الاخ ما ذكر بالبيعة الشرعية وثبت اعتراف ورثة العم جميعهم بان الشئ المنفرد المعين استحقاق ورثة ابن الاخ المذكور يكون لهم أخذه وليس له المنع في ذلك (اجاب) يعامل الحر المالك باقراره فاذا ثبت اقرار ورثة العم البالغ بما ذكر امره بالتسليم ما أقروا به لمالكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين ادعى على آخر لذي القاضى وعجزا عن اثبات ما ادعىا به ثم اعترفا بانها لاحق لهما فله و ابرأ ذمته براءة عامة بمحضرة شهود وكتب بذلك حجة شرعية ثم ادعى الآن احدهما بما ادعى به سابقاً وقدمات بعض الشهود وعزل القاضى فهل تقبل

جداى الاولى

١٩  
مطلب شهد القاضى بعد  
عزله بالابرا بمحضرة مع  
آخر تقبل

جادی الاولی سنة  
٢٤ ١٢٦٧

شهادته اذا كانت مع آخره كانا عدلين (أجاب) اذا حصل البراء العام من المتداعيين لا تسمع دعوى أحدهما على الآخر الا بمحق حادث بعده ولا مانع من قبول شهادة القاضى العدل بعد عزله على التبارى الواقع من المتداعيين بحضرته على ما افاده بعض علمائنا والله تعالى أعلم (سئل) في عجلة جاموس مشتركة بين ثلاث اخوات شقيقات اشترى منها من كسبهن معا تنازع في قسمتها فحضر عنده القاضى ومعهن أخت لام فقالت احدى الثلاث الهمة لا ختي فلانة غير الشقيقة وأختي الشقيقتين والحال ان المقررة مختلفة العقل في حكم القاضى بان الهمة للاختين الشقيقتين والاخت التي للام اثلاث فهل اذا تحقق ان الاخت المقررة مختلفة العقل وثبت شرأؤها وما كها لمن معالمة بقرارها وتمكون مشتركة بين الاخوات الثلاث الشقيقات دون الاخت التي للام (أجاب) اذا تحقق زوال عقل المرأة المذكورة حين الاقرار لا يكون اقرارها بما ذكر صحيحا وبينه كون المتصرف ذاعقل مقدمة على بينة انه كان زائلا العقل ولا عبرة بحكم القاضى بدین مقتضاه على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقترت لامرأين وأشهدت عليهما وهى في حال الذم هل لا يجوز الاشهاد عليهما وهى في تلك الحال (أجاب) من شرط صحة الاقرار والعقل فاذا كان الاقرار حال غيبة العقل لا يكون صحيحا وبينه كون المتصرف ذاعقل اولى من بينة كونه مغلوب العقل او مجنوناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز وأخذ زوجته معه وأخذ منها بعض دراهم قرصة وبعد رجوعه من الحجاز تشاجر مع زوجته فطلبت منه الدراهم المذكورة فادر بالبعض وانكر البعض الآخر فطلبت منه البعض الذي اقرب به فادعى أنه صرفه عليها في الحجاز فهل اذا لم تاذن له في ذلك وصرف عليها زيادة عن نفقة الحضر بعد ذلك تبرعاً منه ويلزمه أن يوفى بها البعض الذي اقرب به (أجاب) يؤثر المقر بدفع ما اقرب به للمقر له ولا رجوع للزوج على زوجته بمصارفها حال السفر زيادة على نفقة الحضر حيث لم تاذن له في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع أحد الورثة يده على التركة ورفعت الدعوى لدى قاضى الناحية واعترف واضح اليد بالتركة التي تحت يده وباعياها فهل اذا رفعت الدعوى لدى قاض آخر وأنكر واضح اليد شيئا من التركة بعد الاعتراف به يؤخذ باقراره ولا عبرة بانه كاره بعد الاعتراف (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيؤخذ به بعد حقيقته وصدوره منه طائعا مختارا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستول على بقرة باع نتائجها الذي نتجته عنده ثم ادعى رجل آخر انها ملكه وانها وديعه عنده من هي تحت يده فادفعه من هي تحت يده على انه اوديعه فهل لا يسرى تصديقه بالنسبة لمشتري المتاج (أجاب) نعم لا يسرى تصديقه على مشتري المتاج والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل احضر جماعة وأشهدهم على نفسه في حال صحته وسلامته ان جميع ما في منزل سكنه من

٢٦ ١٢٦٧  
مطلب بينة ككون  
المتصرف ذاعقل اولى  
من بينة كونه مغلوب  
العقل او مجنوناً

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

رجب

٣ ١٢٦٧

٧ ١٢٦٧

نحاس وفراش وما أشبه ذلك ملك لزوجته وأنه لا حق له ولا ملك في جميع ما في المنزل من  
الاعيان سوى ملبوس بدنه فقط وكتب بذلك وثيقة شرعية بشهادة جمع فهل اذا مات  
عن زوجته وعن وارث سراها وادعى الوارث بشئ مما في المنزل من المتاع وأنه ملك لمورثه  
لا تسمع دعواه بشئ مما في المنزل يوم الاقرار والاشهاد سوى ملبوس بدن مورثه  
(أجاب) ليس ببقية مورثة الميت معارضة زوجته فيما ثبت الملك لها فيه من الاشياء  
المذكورة بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته ونراهما  
بين يدي الحماكم الشرعي وادعى كل منهما على الآخر بأشياء معينة وعجز كل منهما عن  
اثبات ما ادعاه على الآخر وبعد التنازع والهجر عن البينة أبرأ كل منهما صاحبه براءة  
عامة من كل دعوى وطلب وقبل كل منهما من الآخر لنفسه وساحت المرأة المذكورة  
الرجل من دعواها بالأشياء المرقومة وصدر بذلك اعلام شرعي ثم بعد ذلك اودت أن  
تدعى عليه ببعض الحق المذكور والذي ادعت به عليه سابقا فهل لا تسمع دعواها بعد  
ذلك حيث كان ما ذكرنا يتبنا بالوجه الشرعي ويكون الابراء العام فاطعا للنزاع (أجاب)  
لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث بعده وعليه فلا تسمع دعوى المرأة  
المذكورة على الرجل المذكور بما ثبت الابراء منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
توفي عن زوجته ومعتقه ونكح ما يورث عنه شرعا وضبطت تركته بحضرة نائب الشرع  
الشريف وبحضرة وكيل سيد المتوفى وأخذت ثلث الزوجة ما خصها من المتروك واستولى  
على الباقي الوكيل المذكور ثم بعد مدة ظهر شخصان يدعيان انهما اولداهم المتوفى وادعيا  
على ثلث الزوجة بأشياء نفردوا غيرها من التركة بغير ثبوت نسب شرعي فصالحتهما بمبلغ  
من الدراهم قبضاه منها على أن يبرأهما من دعواهما عليهما ما ذكرنا فبرآهما براءة عامة وأقرا  
وصدقا بانهما لا يستحقان قبلها شيئا لا قليلا ولا كثيرا من جميع متروكات المتوفى  
بحضرة بيعة فهل على فرض ثبوت نسبهما اذا ادعيا على تلك الزوجة بشئ مما ادعياه  
عليها أولا من التركة لا تسمع دعواهما عليهما بشئ مما ذكرنا ويمنعان عنها قهرا (أجاب)  
نعم لا تسمع دعواهما بما ذكرنا على الزوجة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بما  
صورته ادعى على عفرة ابن المرحوم محمد المسلم الذي كان يسمى قبيل اسلامه قبيسا  
على الحاضر معه بالجلس تكفو رابراهيم الارملي الوكيل عن زوجته البالغة العاقلة  
تسكويه وبن أخيها البالغ العاقل لميه ولدي ايتين حيطه الارملي المتوفى الثابتة وكالته  
عنهما فيما سيذكر بشهادة بيعة من المسلمين ان موكلتي تسكفور المذكور واضعان أيديهما  
من غير وجه على الدار المتروكة للادعي المذكور عن والده بناحية طنطا يدرب الرحبة  
الهددة بمحدود أربع أمدال الغري ينتهي لدوار السيد خليل الخليفة والحد الشرقي ينتهي  
للقطعة الارض الخربة المملوكة لاسيد مصطفي الخادم والحد البحري ينتهي للدرب  
المذكور وفيه الباب والحد القبلي ينتهي للحمام القديم والآن يريد على عفره المادعي

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

شعبان

٢

١٢٦٧

١٤

شعبان

سنة

المذكور رفع يدي الموكلين المذكورين عن الدار المذكورة ليحورهما ويفتقعهما  
 فسئل تكفو رابراهيم عن ذلك فاجاب بان الدار المذكورة كانت مملوكة لوالد المدعي  
 المذكور وان اربعين حيطه والدار الموكلين المذكورين اشتراها حال حياته بثمن معلوم  
 من محمد والد المدعي فبعد ذلك على المذكور جدا كليا فطلب من الوكيل المذكور  
 بيعة تثبت ذلك فادعى غيبته وامهـل مدة احضارها فطالب النزاع بينهما ثم بعد النزاع  
 الطويل واشتداده صدق على عقره المدعي المذكور على ما اجاب به تكفو والمذكور  
 واقرا واعترف ان والده حال حياته باع الدار المذكورة بالثمن المذكور لاربعين حيطه  
 والدار الموكلين المذكورين واقرا على المذكور انه لا يستحق فيها شيئا فهل هذه الدعوى  
 بهذه الكيفية صحيحة وهل التصديق والاقرار الواقع من على المذكور بما ذكر يقتضي  
 عدم ثبوت شئ له في الدار المذكورة ويقتضي ثبوت ملكها للموكلين المذكورين  
 ما الحكم في ذلك (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا اعترف الرجل المذكور وصدق  
 على بيع والده لما ذكر على الوجه المستطو ولا يكون له معارضة المدعي عليهما  
 صحت الدعوى أولا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بموجب  
 سندات بيده طالبه به فاراد محاسبته على ما له عنده فسامحه وبراء كل منهما فمات الآخر  
 براءة عامة بحضور جمع من المسلمين فطلب منه السندات فقال له لم تكن هي فهل اذا اراد  
 بعدمدة أن يطالبه بالدين الذي ابرأته منه مهلا بالسندات المذكورة لا يجاب  
 لذلك حيث كان البراءة ثابتة بالبيعة الشرعية ولا عبرة بعلمه المذكور (اجاب) لا تسمع  
 الدعوى بعد البراءة العام الا بحق حاد بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نشأ بجمع  
 زوجته فطلقها ثم بعد وقوع الطلاق طالب منها الخلع الا كانت تترين به وهي في عصمته  
 بموجب بيعة تشهد له انه البسها الخلع زينة فقط من غير تسليم لها فدعت انها املكه  
 بمجرد لبسها وحيازتها والحال انه ليس من مهرها فهل لا تجاب لذلك (اجاب) نعم  
 لا تجاب لذلك والحال هذه حيث اعترفت باصل الملك للزوج ولم تثبت انتقاله لها بناقل  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان ادعى أحدهما على أخيه بحضور أبيهما  
 بانه أخذ مالا معلوما لابيهما كان مدفونا بمكان كذا ويريد محاسبته في شأنه فكذب  
 الاب المدعي وأقر بانه لم يكن له مال مدفون ولا ادعى على ابني شيئا من ذلك ولم يكن لي  
 قبله حق ثم مات الاب بعد ذلك عن ولديه المذكورين واراد الاخ المدعي ان يدعى على  
 أخيه المدعي عليه بعدم موت أبيه بما كان ادعى به عليه في حياة أبيه من المال المذكور  
 فهل لا تسمع منه دعوى بعد ثبوت براءة أبيه له من ذلك في حياته (اجاب) لا تسمع  
 دعوى الاخ المدعي على أخيه المدعي عليه بشئ مما وقع البراءة عنه من الاب لانه المدعي  
 عليه في حال حياته كما هو مذكور والله تعالى (سئل) في جماعة لهم أخذوا عطاء من اصوا  
 من بعضهم وأقر كل واحد منهم باخذ حقه من الآخر ولم يكن لاحد قبل الآخر حق

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٠

رمضان

١٢٦٧

١٩



ولا استحقاق لامن دين ولا من اجر ولا من غيره ولا دعوى ولا طلب ولا مال لامن ملك ولا  
 من وقف ولا غيره وابرا كل ذمة صاحبه ابراء عام فهل اذا ادعى أحدهم على الآخر  
 بدين أو غيره مما دخل تحت الابرأ لا تسمع دعوى كل على الآخر (أجاب) لا تسمع  
 الدعوى بعد الابرأ العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على  
 أخيه يدراهم وبعض مواش انهما مشترك بينهما وانها من كسبهما سوى فأنكر الاخ  
 المدعى عليه ووجد دعواه فحضر جماعة من المسلمين وأوقعوا الصلح بينهما على قدر معلوم  
 من الدراهم دفعه الاخ المدعى عليه بالجلس وابرا الاخ المدعى ذمة أخيه براءة عامة من  
 جميع ما ادعى به وأسقط حقه من دعواه بجميع ذلك وكتب بذلك حقه شرعية من نائب  
 القاضي فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون للاخ الرجوع على أخيه بشئ من ذلك  
 بعد الصلح والابرأ العام ويمنع من معارضة أخيه في ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى  
 بعد الابرأ العام الا بحق حادث بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر  
 مبلغ معلوم من الدين وطالبه به فأنكر دعواه وادعى انه كان يحاسب معه عليه وزاد له مبلغ  
 عنده أقر له به آخر كل حساب بينهما وانه حصل بينهما الفخا لص والابرأ العام فيما  
 عدا المبلغ الذي زاد له فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يلزمه دفع ما ثبت اقراره به ولا  
 تسمع دعوى كل على الآخر بعد ذلك (أجاب) على المقر دفع ما تحقق اقراره به للمقر له  
 وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعد الابرأ العام الا بحق حادث والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن زوجته وأخيه الغائب فحضر الاخ بعد سنة من موت أخيه وأراد  
 مقاسمتها في التركة فابرزت ورقة مشعولة بتختم أخيه الميت مكتوب فيها ان لها في ذمته مبلغ  
 دراهم قدره كذا وتزعم ان هذا خطه وانه كتبها لها وأقر لها بالمبلغ المسطر فيها والحال  
 انه ليس في الورقة شهود ولا بيعة تشهد بمضمونها فهل لا عبرة بتلك الورقة حيث لم يثبت  
 مضمونها شرعا (أجاب) صرحوا بعدم سماع الدعوى بناء على اقراره بأنه لا يقضى  
 بصك لم يثبت مضمونه شرعا فلا تسمع دعوى المرأة المذكورة بناء على اقراره وبغرض  
 سماعها لا يحكم لها بعداها الا اذا أثبتته بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 جماعة ادعوا على رجل مقيم بقرية لهم فيها عقار أشياء معينة بحضرة جماعة من مد  
 الناحية فكلفوا اثبات دعواهم فجهزوا عن ذلك فظهر للعددا الحاضر من ان هذا  
 الشئ المدعى به كذب وبهتان فاقروا واعترفوا بان دعواهم عليه لا أصل لها وانما  
 المقصود من دعوانا عليه اخراجه من بيننا ولا يقيم معنا فامثل الرجل لذلك وصالحهم  
 على خوجه من عندهم فهل لهم اجباره على الخروج من غير وجه شرعي واذا طلبوا اقامه  
 الدعوى المذكورة ثانيا عليه لا تسمع منهم بعد اقرارهم واعترافهم بانهم كاذبون ولا  
 دعوى لهم قبله وان المراد خوجه من بينهم (أجاب) لا يجبر الرجل المذكور على

١٢٦٧

١

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

الحجة

١

الحجة

سنة

الا يقال من البلدة المذكورة ولا تسمع دعوى الجماعة المذكورة عليه حيث تحقق عليهم ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وابنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وحصاة في طاحونة ونورج وغير ذلك مما يورث شرعا فاسقطت احدى البنات حقهما بما يخصها بالارث قبل القسمة والافراز لابن اخ لها فهل لا يصح الاسقاط في الاعيان المذكورة ولا يكون لابن الاخ منعها من نصيبها اذا تحقق ما ذكر (اجاب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط على ما أفتى به العلامة الرملي والله تعالى اعلم (سئل) في مكان خرب بين اثنين اذن أحدهما الآخر في عمارته وبنائه ليرجع بها عليه فعمره وبناه حسب اذنه ثم حبس المعمار في ديون عليه فاراد أربابها ببيع ما يملكه من العقار في الدين فاقروه وفي السجن بان نصف بناء هذا المكان ملك لشر يملكه وانه اعطاه جميع ما صرفه في اشارة خوفهم من بيعه بخسرة بينة وكتب بذلك حجة وبعد خروجه من السجن أقر المقر له بأنه ما صرف في العمارة المذكورة ولا أعطى المعمار المذكور ما صرفه فيها باذنه وان مبلغ الصنف باق بذمته فهل اذا ثبت اقرار المقر له بالبيننة الشرعية بما ذكر يكون للمعمار المذكور الرجوع بما صرفه في العمارة (اجاب) ذكر في الاشياء وغيرها ان المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره لانه يرتد بالردو يفهم من كلام الفقهاء ان محل ارتداد الاقرار بالردمالم يصدقه المقر له قبل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين وأثبتته عليه ثم بعد ذلك طلب منه إعادة الحساب الذي من جلته الدين الذي أثبتته عليه فاجابه لذلك وظهر وتحقق انه لم يكن عليه هذا الدين وصدق كل على براءة ذمة الآخر وأقر كل انه لم يكن له قبل صاحبه حق ولا دين ولا دعوى فهل اذا أراد المدعى بعد ذلك ان يرجع عن تصديقه وأبرأه المذكور ويطالب المدعى عليه بما كان ادعاه وأثبتته عليه قبل التصديق والابراء لا يجاب لذلك ولا تسمع دعواه اذا ثبت ذلك بالبيننة الشرعية (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده فاذا تحققت البراءة العامة من كل واحد من الرجلين المذكورين للآخر لا تسمع دعوى احدهما على الآخر الا بشئ حادث بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شهد على نفسه حال صحته وسلامته ان جميع ما في يده هات لوالدته سوى مليون وسبعمائة وما اشبهه مما هو خاص بالرجال ومات وعليه ديون فهل لا يكون تركه عنه الا ما كان مختصا بالرجال ولا يكون لآدم من ارباب الدين معارضة والدته المتوفى والحال هذه في غير المختص بالرجال (اجاب) اذا قال الرجل ما في يدي فلان صح اقراره كما في الدر المختار وفي حواشيه يصح الاقرار بالعام كما في يدي من قليل او كثير او عبدا او متاعا او جميع ما ينسب الى فلان واذا اختلفا في عينها كانت موجودة في يده وقت الاقرار او لا فاقول للمقر الا ان يقيم المقر له بينة انها كانت موجودة في يده وقت الاقرار انتهى وفي واقعات المفتين عن الواقعات المحسامة ما نصه رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل

١٢٦٧

٦

مطالب الاقرار يرتد بالرد  
مالم يصدقه المقر له قيل  
الرد

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٤

مطلب القول للمدعى الجد  
والبينة بينة مدعى التلجئة  
في الاقرار

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٢

منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب فبات وترك ابنا فقال الابن ان كل ذلك تركه ابي  
ففي هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت المرافقة انه صار لها بتقليد الزوج  
اياها ببيع صحيح او هبة او مهر كانت في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن  
لها فيه ملك لا يكون لها ملك كما به هذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك  
تركة الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار بحكم بالاقرار ببيع ما كان  
في المنزل يوم الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر تلجئة بوصول مبلغ معلوم فهل  
اذا قامت بينة على ان الاقرار كان تلجئة لا يكون المقر ملزما بما اقر به ويكون له طلب  
ما اقر به (اجاب) لا يجوز الاقرار بالتلجئة بان يقول لاخراني اقر لك في العلانية  
بمال وتواطأ على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر به وان ادعى احدهما  
ان هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الاخر انه جد فالقول للمدعى الجد وعلى الاخر البينة  
كذافي تنقيح الحامدية معز بالبدائع والتاتارخانية وغيرهما فاذا اثبت مدعى التلجئة  
في الاقرار المذکور ورد دعواه بالبينة لا يلزم بما اقر به والا كان القول لمنكر التلجئة يمينه  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت الى رحمة الله تعالى عن بنتين وعاصب وترك  
ما يورث تحت يد احدى البنتين فاقتسمت البنتان شيتا منه وصالحتا العاصب بشئ من  
الموروث عما يخصه من الجميع ولم يرزل الباقي عندها وضعة اليد ثم توفيت اختها الى رحمة  
الله تعالى عن ورثة وارادوا اخذ ما يخص مورثهم منها فانكرته ثم اقرت به طائفة  
مختارة مبنية قدره فهل اذا رجعت عن اقرارها بذلك لا يقبل منها (اجاب) الاقرار حجة  
قاصرة على المقر في معامل المقر باقراره ولا عبرة بانه كاره به وذلك حيث ثبت اقراره  
بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخيه  
بانه واضع يده على متروكات مورثه وهي كذا وكذا الذي الحاكم الشرعي ويطالبه  
باستحقاقه فيها ولم يثبت دعواه فتصالحا على ان يبرئ المدعى المدعى عليه في نظير مبلغ  
معلوم من الدراهم فابرأ المدعى اخاه براءة عامة وانه لا يستحق قبل اخيه شيئا من التركات  
المدعى بها بحضرة بيعة وكتب بذلك حجة شرعية مشعولة بتختم الحاكم الشرعي ثم بعد مدة  
يريد المدعى الدعوى فيما حصل فيه الابراء العام متعللا بان الابراء المذکور صدر منه  
وهو قاصر فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الابراء المذکور صدر منه وهو بالغ عاقل  
لا تسمع الدعوى فيما ذكر (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان المبرئ المذکور كان  
بالغا قلا وقت الابراء لا يعتبر انكاره لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اسقطت  
وساحت وتركته لا ولاد بتمام ما يخصها من تركة زوجها وتركته بفتحها على الشيوخ من  
فخل وبيوت وغير ذلك مما يقبل القسمة ثم بعد ذلك رجعت في الاسقاط والمساحة والترك  
على يد الحاكم الشرعي وحكم لها بذلك واستولت عليه مدة من السنين وهي تنصرف  
فيه بالبيع وغيره ثم بعد ذلك ماتت عن بنت وعن اولاد بفتحها المتوفاة المذكورة فهل

يكون ذلك تركعة عن المرأة المذكورة لبعثها ولا شيء لاولاد البنت واذا عمل اولاد البنت  
 بان الجدة المذكورة اسقطت وساحت وتركت جميع ما يخصها من الميراث لا عبرة  
 بتعللهم بذلك (أجاب) الارث جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 مات عن زوجة وعن بنتين قاصرتين منها وترك جانب نخل مشترك كايدهو وبين رجل  
 اجني فوضع الشر يك يده على جميع النخل وصار يستعمل ثمره ويستعمله مدة ثلاثين  
 سنة ثم بلغت القاصرتان وطالب كل منهما أخذ ما يخصه في النخل عن مورثه فامتنع  
 الشر يك من ذلك متعللا بطول المدة فهل لا عبرة بتعلله بذلك ويكون للقاصرتين بعد  
 بلوغهما أخذ نصيبهما في النخل عن مورثهما ولو طالبت المدة سيما والشر يك معترف  
 بالملك فيه لمورثهما ويكون للوارث محاسبته على ما استغله من الثمر تلك المدة حيث  
 كان معلوم القدر (أجاب) اذا كان الرجل المذكور مقررا بالشركة في النخل للورث يؤمر  
 برفع يده عما يخص مورثه شره اذ لم يثبت انتقال الملك له فيه بناقل شرعي كما يكون لهم  
 محاسبته على ما استعمله من ثمره حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على  
 أحد بنيه المنقر عنه في معيشة وحده فطلبه منه فافقر له به بعد النزاع بحضرة بينة شرعية  
 فهل اذا مات الاب بعد ذلك قبل استيفائه يكون الدين المذكور تركعة يقسم بين جميع  
 الورثة بالقرينة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) نعم يكون الدين  
 المذكور تركعة عن الميت فيستحق لجميع ورثته بالقرينة الشرعية اذا كان الواقع  
 ما هو مسطور ما لم يثبت فراغ الدية عنه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 امرأة توفيت عن زوجها وامها وابنين وبنت قصر وبعث وفاتها اقربت الام للزوج بان لها  
 تحت يدا بنتها المتقوفاة المذكورة أربع قطع نخاس وقلادة معاقبها جانب خيريات  
 وما عدا ذلك من الامتعة مخلف عن ابنتها المذكورة ومالك لها وقت تمسك برتركة  
 المتوفاة ادعت باشياعز يادها ذكته للزوج بقولها ان المتوفاة حال حياتها اقربت لها  
 بها فهل اذا كان اقرار الام بعد الوفاة بان كامل ما هو تحت يدا المتوفاة ملك لها ما عدا  
 الاربع القطع النحاس والقلادة المعينة ثابتا بالبينة الشرعية يكون جميع ما تركته  
 المتوفاة تركعة عنها يقسم بين ورثتها ما عدا النحاس والقلادة التي تدعى بها ولا يقضى  
 لها بما تدعيه من النحاس والقلادة بدون اثبات شرعي ولا تعتبر دعواها اقرارا للمتوفاة  
 بتاويح سابق على تاريخ اقرار الام واذا تعللت الام المذكورة بان أحد شاهدي الاقرار  
 ابن انى الزوج لا يعتبر تعللها حيث لم يكن ابن الاخ في عيال عمه ولا في معيشته (أجاب)  
 دعوى الام على الزوج بالامتعة بناء على اقرار البنت لها بذلك لا تسامع وشهادته ابن  
 الاخ اعسمة مقبولة حيث كان عدلا ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في عقار تحت يد  
 اخوين اراد اقسمة فعرض لهما رجل وادعى ان له حقا معلوما في العقار المذكور يستحقه  
 عن امه وهي تستحقه عن ابها فسئل عن سكوت هذه المدة الطويلة فقال كنت لأعلم ان

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٤

ربيع الاول

١٢٦٨

٢٠



تبيع الاول سنة

١٢٦٨

٢٨

ربيع الثاني

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٢٣

١٢٦٨

٣٣

لا يحق في هذا العقار فاعترف الاخوان المذكوران بالملك لمورثه فيما ادعاه وتعللا  
عليه بطول المدة وادامه من حق مورثه بتعللها بذلك مع اعترافهم له بالحق  
المذكور فهل لا يجابان لذلك ويؤمران بتسليم حق مورثه له ولا عبرة بالتعلل المذكور  
(اجاب) الا فرجة فاصرة على المقر فيعامل المقر باقراره ولا عبرة بالتعلل المذكور  
والحال هذه اذ الحق لا يسطر بتقادم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد  
في عائلته اشترى احدهم مكانا ودفع ثمنه من مال ابيهم الذي بيدهم لنفسه ولجميع  
اخوته باطلاع ابيهم وادنه في عدة مائة مائة الاب وبعض الاولاد بعده ثم ادعى المشتري الاثن  
بان المكان اشتراه له ولا خيه الميت فقط واظهر وثيقة بذلك مقطوعة النجوت فهل اذا  
ثبت ان من باشر الشراء اقربانه اشتراه له ولا خونه باطلاع ابيهم وادنه من المال الذي  
بيدهم لا يبيهم يكون لهم جميعا لا يختص به المدعي واخوه ولا عبرة بالدعوى ولا بالوثيقة  
المجردين عن الاثبات الشرعية (اجاب) الا فرجة فاصرة على المقر فقط فيواخذ المقر  
باقراره بعد ثبوت عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة  
وترك ما يورث عنه شرعا فاستولى أحد اولاده على التركة وصار يدفع لكل من الورثة  
حصته من التركة وصالح بثمان اخواته على قدر معلوم وتواطأ معها على يدبنة ان  
تكتب له حجة بوجه المبلغ المصالح عليه لها وهو يكتب لها سند على نفسه بهذا المبلغ  
المصالح عليه فمكتبت له حجة بذلك وكتب لها سند بذلك وسلمه لها وتوجه الى جهة فأت  
فيها فهل يعمل به هذا السند ويؤخذ المبلغ من تركته حيث كان هذا التواطؤ الذي  
حصل بينهما على يدبنة (اجاب) اذا ثبت ان الاقرار بقبض بدل الصلح كان  
مواضعة يكون للبنت المذكورة المطالبة به من تركته أخيهما حيث صدر الصلح والتخارج  
صححا والله تعالى اعلم (سئل) في اولادهم في معاش واحد وما ورثوه عن أبيهم وكسبهم  
الحادث بينهم على السواء فاشترى أحدهم قطعة دار يريد الاختصاص بها دونهم فلم  
يرض الباقون اختصاصه بها فاقراؤه اشتراها لهم على السواء فكسبهم الحاصل بينهم  
وصار بناؤها وتصليحها من مالهم المشترك فيما بينهم ووضعوا أيديهم عليها بالسكن  
جميعا واستقباض ذلك بين الناس فبعد مضي أربع عشرة سنة ارادوا ان يقتسموا  
ما بينهم من الامتعة وبالجمل الدار المذكورة فادعى الاحد المذكور انهم له دونهم متعللا  
بقوله اني اشتريتها لنفسى فقط فهل لا يجاب لذلك بعد اقراره انها للجميع مثل  
الاكتساب الحاصل بينهم ويمنع من دعواه وتسكون مقسومة بينهم على السواء (اجاب)  
الا فرجة فاصرة على المقر فيعامل المقر بوجوب اقراره بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث  
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت وأخ ولها بعض أمتعة وبعد موت  
الميتة أقراها بان أمتعة أخيه هذه له فيها النصف ولابنة أخته النصف بطريق  
الميراث الشرعي على يدبنة ثم بعد ذلك ادعى ان بعض الامتعة التي ذكرت ليست لاحتة

بل لامة المتوفاة بعد اختها ير يد بذلك منع البنت من حقها فهل بعد الاقرار لا يقبل منه ذلك (أجاب) يعامل المقر بأقراره وليس له الرجوع عنه فاذا ثبت اقرار الرجل المذکور بان هذه الامتعة كانت ملكا لخته تكون ميراثا عنها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحالست من زوجها مطلقا عما لها عليه من المفروض لها ولا بنتها وأقرت بانه لم يكن لها قبله حق ولا استحقاق ولا دعوى ولا دين ولا خلافه وأبرأت ذمتها براء عامما فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بانه باق لها دين عنده من أصل المفروض لبنتها لا تسمع دعواها عليه (أجاب) ان تحقق البراء العام من المطلقة المذکورة لزوجه لا تسمع دعواها عليه الا بحق حادث بعد البراء العام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم مات عن زوجة وابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وللتوفي المذکور أخ ذمی قد كان المتوفي المسلم اسكنه في منزل من جملة منازله لنداهي فقره وبعد موت المسلم ارادت زوجته اخراج الذمی من المذکور على يد وكيلها فذكر الذمی ان أخاه كان اسكنه فيه يدون أجرة لفقره وطلب استجاره من وكيل الزوجة مشاهرة باجرة معلومة فطلب وكيلها منه أجرة لما مضى ثم بعد ذلك ادعى ان أخاه المسلم وهب له المنزل المذکور حال حياته وأنكرت الزوجة دعواه فهل حيث طالب من وكيل الزوجة استجارة المذکور المذکور مشاهرة لا تسمع دعواه بعد ذلك ان أخاه المسلم وهب له المنزل المذکور لاسيما وقد أقر عند طلبه استجارا المسكن المذکور بانه لم يكن له فيه حق على يد بيعة من أعيان الناس (أجاب) نعم لا تسمع دعوى الذمی المذکور اذا ثبت ما هو مستطوره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترك مع آخر في جاموسة وحصل منها نتاج واقتسم وتفاصل الا فيها وفي نتاجها وأقر كل بانه لم يكن له قبل الا خرق ولا دعوى بشهادة بيعة شرعية ثم مات أحدهما الشريكين عن أولاده ومضى على ذلك نحو أربع عشرة سنة فادعى أولاد الميت على الشريك الحي بالنتاج الذي حصلت فيه القسمة والتخايل بين أبيهم وبين الشريك الحي وبطالون به فهل اذا ثبت التخايل والتفاصل فيه بينه وبين أبيهم قبل الموت وأقر كل بانه لم يكن له قبل الا خرق ولا دعوى بشهادة البيعة الشرعية لا تسمع دعواهم عليه (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد البراء العام الا بحق حادث بعد البراء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنه القاصر منها وترك بيتا رهنه قبل موته عند آخر على مبلغ معلوم من الدراهم بشهادة بيعة ثم ان الزوجة غابت مع ابنها المذکور بالا قطار الحجازية وأقامت فيها خمس عشرة سنة وحضرت بابنها بعد بلوغه رشيدا فطالب رفع يد المرتهن عن البيت المذکور كدور ويدفع له دراهم الرهن فهل اذا كان الرهن ثابنا بشهادة البيعة الشرعية واعترف له المرتهن بذلك يوم رفع يده عن المكان بعد قبض دين الرهن ولا تكون غيبة الابن المذکور في حال صغره مانعة له عن طلب ذلك (أجاب) حيث اعترف المرتهن بالرهن كما هو مذکور كان عاياه تسليم البيت لورثة

٤

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

جادی الثاني

١٢٦٨

سنة ثانيا

الراهن بعد استيفائه الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن  
 قاصر منها ونصبت الزوجة وصيا على ولدها القاصرون من جله المتروكات مركب تحت  
 يد أخي المتوفى ومنزل ساكن فيه حال حياة أخيه فطلب وكيل الزوجة الوصية على  
 ولدها من أخي المتوفى المحاسبة على أجرة المركب وأجرة المنزل ونازعه في ذلك فقال الأخ ان  
 عيالي أرسلتهم الوجه القبلي وان قعدت في المنزل ادفع اجرتي وليس لي منزل ولا مركب ثم  
 بعد ادعى الأخ المذکور ان أخاه وهب له المسكن المذکور فهل حيث اقر بأنه لا منزل له  
 وقت المنازعة مع وكيل الوصية وقال ان قعدت فيه ادفع الاجرة لا تسمع دعواه الهبة بعد  
 ذلك (أجاب) اذا قال ذواليسدليس هذا لي أو ليس ملكي وقت التنازع يكون ذلك  
 اقرارا منه بالملك للنازع فلا تسمع منه دعوى انه ملكه قبل تاريخ الافراد كما افاده  
 العمادى وغيره وعليه فلا تسمع دعوى الهبة المذكورة والحال هذه ولو جرينا على رواية  
 الاصل من ان قوله لاحق لي مثلا ليس اقرارا بالملك للنازع بل هو اقرار بعدم ملك  
 المقر لا تسمع دعواه الملك أيضا بتاريخ سابق على هذا الافراد للتناقض اذ هو محتاج  
 لاثبات الناقل السابق ودعواه به على هذا الوجه يناقضها اقراره بعدم الحق له فيؤمر  
 بالقسم لاقراره باصل الملك لمورث المازع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة في معيشة  
 واحدة لهم مال مشترك بينهم اشترى أحدهم دارا من المال المشترك بينهم له ولاخوته ثم  
 بعد ذلك ارادوا القسمة فاقر المشتري للدار انه اشترى اهلها ولاخوته وقسمها بينهم  
 بالفريضة الشرعية لدى القاضي ومضى على ذلك مدة ثم بعد ذلك ادعى الأخ المشتري انه  
 اشترى الدار لنفسه دون اخوته وبسببه وثيقة بذلك فهل لا عبرة بدعواه بعد اقراره  
 واعترافه بالملك لهم فيها (أجاب) يعامل المقر باقراره بعد ثبوت عليه شرعا والله تعالى  
 أعلم (سئل) في امرأة كان بيدها أشياء من أمتعة وفرش ونحاس ادعاهما أبوها وأخذها منها  
 ودقت على انما له ولم يكن لها فيها حق وانه لم يكن لها عند أبيها دين ولا حق ولا عين  
 ولا أمانة ولا شيء مما اشتمع فيه لدعوى وكل ذلك وهي في حال صحته وسلامتها ثم بعد مدة  
 ماتت عن أبيها وزوجها فهل اذا أراد الزوج منازعة الاب فيما بيده مما حصل فيه  
 التصديق من ابنته له قبل موتها وان يكون ميراثا لايجاب لذلك اذا ثبت ذلك منها وهي  
 في حال صحته وسلامتها (أجاب) لا زوج أخذ ما يخصه في جميع ما ثبت انه متروك عن  
 زوجته المتوفاة وليس له منازعة الاب فيما بيده مما اقرت به لايها طائفة بدون وجه  
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليما دفعتها لبناتها عارية لتتزين به في منزل  
 زوجها ثم بعد مدة من الشهور ماتت البنت عن زوجها وعن أمها فأراد الزوج ان يجعل  
 الحلي من جملة التركة متعللا بانها ستمتعت به وانه صار له كسبه بسبب ذلك والحال انه اقر  
 واعترف بان الملك في الحلي للام المذكورة بحضرة بيعة فهل لا عبرة بتعلل الزوج بذلك  
 ويمنع من معارضة الام حيث ثبت اقراره واعترافه لها بالملك بالبيعة الشرعية (أجاب)

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

جب  
٢٧

١٢٦٨

مضان

٥

سنة رمضان

بجرد الاستمتاع لا يفيد المالك فلا عبرة بتعلل الزوج بما ذكره الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تلقوا عن أبيهم عن اجدادهم عقارا وأطيانا وصاروا واضعين أيديهم على العقار والأطيان مدة خمسين سنة فجاءه الآن رجل أجنبي واتفق مع رجل من الورثة أنه يقر أن هذا العقار والأطيان للرجل الأجنبي ويبقى هذا الرجل الأجنبي العقار والأطيان تحت يد هذا الوارث المقر له مدة حياته ويريد بذلك منع أفار به من العقار والأطيان فهل إذا لم يكن مع الرجل الأجنبي بينة لا يكون له شيء في نصيب غير المفروء يكون له نصيب المقر فقط ما أخذ له بإقراره (اجاب) الأقرار حجة فاصرة على المقر فيؤاخذ به فيما يملكه هو فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليستري به أربل حمام وبذرا ويحتمل ذلك تقاوى بطيخو يعمل فيه حتى يمد وصلاحه فان حصل ربح فله مدفوع له الثأنا وان حصلت خسارة فكذلك فلما وضع البذر في الأرض ونبت جاء الريح فاضعة فلما رأى ذلك صاحب الدراهم أحضر الآخر أخذ بحضرة أناس وقال له اجعل فلوسى عندك سلفا فسكرت ولم يتسكك فهل ذلك السكوت لا يكون دليلا على رضاه بكون العلو سلفا (اجاب) السكوت كالأفصاح في مسائل محصورة ليس ما ذكر في السؤال منها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ادعوا دارا بيد آخر بانها لمورثهم وانه مات وهي على ملكه فصادقهم على ان المورثهم وادعى شراءها منه قبل موته وأقام بينة ثم ان البينة كذبت نفسها قبل الحكم بحضرة مجمع من المسلمين وقالت لا أعلم ببيعها ولا شراء فهل إذا لم يثبت دعواه الشراء بعد اعترافه بانها لمورثهم بالبينة العادلة لا يجب لذلك ويكون لأرباب الدار نزاعها منه ورفع يده عنها حيث وضع يده عليهم في غيبتهم عن البلد بدون وجه شرعي (اجاب) يعامل المقر بإقراره فإذا ثبت اقرار الرجل المذكور بان الدار للمورث ولم يثبت انتقال المالك له فيها بناقل شرعي كان الواجب عليه تسليمها للورثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة وتركها ما يورث عنها شرعا فادعى رجل يدين له على تركها فأنكر الورثة دعواه فهل إذا أقام المدعى بينة شرعية على اقرارها بالدين في حال صحتها وسلامتها تقبل بيئته ويقضى له بهامع اليمين الشرعية إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يعامل المقر بإقراره فإذا ثبت اقرار المرأة المذكورة بالدين حال صحتها كما هو مذكور بعد دعوى صحيحة بالوجه الشرعي يقضى بالدين لربه بعد اليمين ويؤخذ من التركة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستخدم عند آخر يتعاطى أمواله فاختلفت منها جانيا فلما صهرت حياتته حاسبه على ما استهلكه فظهر بدينه مبلغ معلوم وسأله وقت المحاسبة هل فلان وفلان وفلان أخذوا منك شيئا من هذا المبلغ فقال لم يأخذ مني أحد منهم شيئا من ذلك ولا من غيره وأفر ببرائة ذمتهم برائة عامة وان هذا المبلغ جميعه بدينه وأنه سيدفعه لربه ثم بعد مدة ادعى على بعض من أبرأهم من ذلك برائة عامة بأنه اعطاهم هذا المبلغ شيئا وأنه

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

الحجة

١٢٦٩

محرم

١٢



أخذه منه بتاريخ سابق على اقراره به ثم أخذه منه وبراءة ذمته وأراد احضار بيعة على ذلك فهل ذا ثبت ابرأؤه المذكور لا تسمع دعواه عليه بشئ من ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرأء العام لا يحق حادث كما صرح به علماءنا وعليه فلا تسمع دعوى الرجل المذكور على المدعى عليه اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان غائباً عن بلدته في شهر كذا ولم يزل غائباً مدة أشهر فلما حضر من غيبته ادعى عليه آخرانه اقراراً بذمة أبيه للمدعى قد راعاه ما علم من الدراهم فانكر ذلك فلم يجد المدعى حجة الا انه ابرز من يده اعلالاً من فاض بثبوت الاقرار على يد بيعة لم تذكر اسماء وهم في الاعلام فراجع سجل القاضى فوجد فيه ان ذلك بشهادة رجلين ميتين وان الاقرار المذكور بتاريخ غيبة المدعى عليه فهل لا عبرة بذلك الاعلام بموت الشاهدين موافقة لمذهب الأمام الاعظم القائل انه لا يقضى بالصكوك وان قلتم نعم فهل اذا أراد المدعى اثبات مضمون ذلك الاعلام المكتوب في غيبة المدعى عليه وادعى بانه كان غائباً عن بلدة هذا القاضى في تاريخ الاعلام وسجل الدعوى واقام بيعة من عدول المسلمين يشهدون على انه كان معهم في تاريخ كذا في بلدة كذا وثبت من شهادتهم ان المدعى عليه كان غائباً عن بلدة الدعوى وثبت بذلك بطلان الاعلام فلا يسأل القاضى ان يثبت مضمونه ليكونه واضح البطلان ام كيف الحال سيما والشهادة على غيبة المدعى عليه تبلغ حد التواتر (أجاب) صرحوا بان الدعوى بناء على الاقرار غير مسموعة وبانه لا يقضى بمجرد الصك بدون اثبات مضمونه شرعاً لخروجه عن المحجة الشرعية التي هي البيعة أو الاقرار أو النكول وفي الدراختمار شهادة النبي المتواتر مقبولة والله تعالى اعلم (سئل) في عامل قراض لرجلين ادعى ضياع مبلغ من مال القراض فلم يصدقه أحد باب المال ثم أقر العامل بالمال المذكور لا أحد بأدب باب المال طائفة مختاراً وحساباً باب المال مع بعضهم على رأس المال وربحه بخضرة العامل المذكور وثبت لواحد من أرباب المال على الآخر باقراره طائفة مختاراً مقداره معلوم من الدراهم آخر كل حساب بينهما وكتب له به سنداً على نفسه فهل يكون للمقر له مطالبة المقر بما أقر له به آخر كل حساب بينهما يقتضى السند المذكور اثبات شرعاً (أجاب) يعامل المقر باقراره فللمقر له مطالبة المقر عديته بعد ثبوت اقراره بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان كاتباً عند أحد التجار بسكنى و أقام عنده مدة تسع عشرة سنة من ابتداء سنة الف ومائتين وخمسين لغاية ألف ومائتين وثمان وستين ولما أراد التاجر الحج في سنة ست وستين ومائتين وألف تحاسب وتخالص مع من كان له حساب معه فظهر للتاجر المذكور قبل كاتبه اثنتان وخمسون ألف قرش وكسور بعد المحاسبة معه على كافة ما يسحقه كل منهما قبل الآخر وتخالصا وتبادلا برأه عامة فيما عدا المبلغ المذكور و وكل التاجر المذكور وكيله في استخلاص زماماته وقضاء اشغاله فأخذ الكاتب المذكور

ربيع اول  
٣

ربيع الاول سنة

رضاعة من الوكيل و اضاف حسابها بخطه على المطلوب منه و لما توفي التاجر في شهر الحجة ختم سنة ألف ومائتين وثمان وستين طلب السكاتب المذكور ما هيته من ابتداء المدة لغاية ألف ومائتين وثمان وستين فهل لا تسمع دعواه بذلك حيث فحاسب مع التاجر المذكور في سنة ست وستين وألف ومائتين وثمان وستين و لم يبق لاحدهما قبل الاخر شيء سوى المبلغ الباقي بذمة السكاتب ولا يكون لذلك السكاتب المطالبة بشئ مما يدعيه قبل التخاص و اقرار كل بانه لا شيء له قبل الاخر سوى المبلغ الباقي بذمة السكاتب آخر كل حساب (أجاب) لا مطالبة للسكاتب المذكور بما يدعيه في تركة التاجر بتاريخ سابق على تاريخ التخاص والاقرار على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشهدت على نفسها بانه ليس لها عند بنت اخيها شئ أصلا و ابرأتها براءة عامة وهي كاملة العقل صحيحة الذهن و سافرت مع ابن بنتها و اقامت معه اشهر اثم ماتت و قدم ابن بنتها مدعيها انها اخبرته قبل موتها بان لها عند بنت اخيها المذكورة قياطين فيها رقيق و سبعة دراهم و بعض دراهم فانكرت بنت اخيها ذلك فهل له تحليفها او لا لوجود بيعة البراءة و اعترافه بها و ايضا بعد ادعائه و انكارها قال بحضرة عدلين ان كان لي عندها حق فقد اسقطته لله تعالى مكر اذ لا في محاسن فهل له بعد ذلك تحليفها (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد البراءة امام الباحث حادث بعده ولا يحلف المدعي عليه الا بعد الدعوى الصحيحة اذا انكر و طالب المدعي تحليفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع رجلين قدر ما معلومان الدراهم مضاربة و الربح بينهما وبينهما امانة فاختذا العاملان المال و ذهباه الى بلدة أخرى و راسلا رب المال بالخبرة و استمر على ذلك مدة سبع سنين و بعد مضي تلك المدة حضرا الى رب المال و طلبا منه الحساب فامتنع من ذلك لكونه ذا شوكة ثم بعد ذلك مات ذوالشوكة و مات أحد العاملين ثم بعد موت ذوالشوكة و العامل طلب العامل وورثة العامل الثاني الحساب مع وورثة رب المال و تحاسبوا مع بعضهم فظهر للعامل وورثة العامل الثاني قدر معلوم من الدراهم على وورثة رب المال و اعترفوا به فبعد ذلك امتنع وورثة رب المال من الدفع للعامل و لورثة العامل الثاني متعللين بطول المدة فهل والحال هذه تجبر وورثة رب المال على دفع ما تم به الحساب ولا يسقط حقهم بطول المدة (أجاب) لا يسقط الحق بتقدم الزمان و يؤخذ المقر بأقراره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة و كانت رجلا بان بعد ممرها اذ اثم به ففراخ العماره تحاسب معها على مبلغ معلوم و تحالفا على يد يديته من المسلمين و أقر بانه لم يكن له قبلها شئ ثم بعد مدة ادعى ان له قبلها مبلغا معلوما صر فيه في العماره غير الذي صارت عليه فحاسبته بتاريخ سابق على التخاص والبراءة فهل لا يقبل قوله حيث انها تخالفا على يد البيعة و أقرانه لم يكن له عندا شئ (أجاب) اذا ثبت اعتراف الوكيل المذكور باخذ ما صر فيه في عماره دارا و وكلة المذكور و انه لاحق له قبلها لا يكون له مطالبتها بشئ سابق على تاريخ التخاص والبراءة على

١٢٦٩

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

هذا الوجه المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر بعضه مكتوب به سند بيد الدائن وبعضه بغير سند مقيم بدفتر الدائن بخط المدين في عدم مدة قضي المدين الدين له ائتمنه وغفل عن شطبها من دفتر الدائن وطلب من الدائن السند المكتوب عليه بالمبلغ فاقر الدائن واعترف بانه اخذ واستلم جميع ما في السند واشهد على نفسه الاشياء الشرعية بذلك وان السند تائه في اوراق كثيرة واذا ظهر لا يعمل به ثم ادعى رب الدين المذکور بما في السند من الدين واطهره وانكر وصول ما فيه واقراره بما حصل منه وتداعيا لدى قاضي الناحية وقضى بينهم وانقضى الحكم بعدم ثبوت شيء بذمة المدين للدائن فهل يعمل المقر باقراره بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي واذا طعن في أحد الشهود بانه قهوجي بعد قبول الشهادة وتزكيتها والحكم بها لايجاب لذلك ولا ينقض حكم القاضي (اجاب) الاقرار حجة على المقر ولا ينقض حكم القاضي بعد وقوعه صحته استجما على اثر ائتمن الشرعية والاطعن في الشاهد المذکور بما ذكر بعد الحكم بشهادته لا يبطل القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قاصر وعلى ماله من قبل الميت مات الوصي عن ابن رشيد وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الابن يده على التركة الى ان بلغ القاصر وطلب حقه من ابن الوصي المذکور فاقر واعترف له بمبلغ معلوم من الدراهم وأعطاه بعض المبلغ وكتب عليه سند بالباقي البعض الآخر بخطه وختمه بخضرة بينة شرعية ثم مات ابن الوصي قبل وفاة ما بقي عليه من المبلغ وترك تركة تفي بالدين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الوارث على دفع ما بقي من الدين (ربه من رأس تر كته حيث ثبتت اقراره بذلك المبلغ بانه دين في ذمته بعد استتملاكه في شؤن نفسه (اجاب) الاقرار حجة على المقر فاذا ثبت اقرار الرجل المذکور وحال صحته بمبلغ معين من الدراهم يكون للمقر له المطالبة بيده في تركة المقر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم ميراثا فطلب أحدهم أخذ نصيبه الا قيل له عن مورثه فأنكر وادعى انه استحقاقه وادعوا انه أسقط حقه وأبرأ من أعيان التركة وحصل بينهم نزاع بسبب ذلك ثم بعد ذلك رجعوا عن دعواهم هذه وصدقوا له على الوراثه وعلى نصيبه الا قيل له من ذلك عن مورثه وثبت ذلك بشهادة البينة الشرعية لدى قاضي ناحيتهم وكتب لهم اعلام شرعي بذلك فهل اذا اراد بعد ذلك أحدهم أن يدعي بما ادعى به اولا ويرجع عن تصديقه لا يجاب لذلك (اجاب) يعمل المقر بموجب اقراره ولا يجاب أحد الورثة لمنع أحد منهم عما يخصه في تركة مورثهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لخادمه دراهم ليصرفها في الزراعة فاخذها واختلس منها بعض دراهم واختلس بعض ما تحصل من الزراعة فهل اذا أقرب ما اختلسه من الدراهم وبما اختلسه من محصول الزراعة وطلب من سيده ان يسامحه فيما اختلسه فسكت عنه ولم يسامحه ولم يرثه منه يكون للسيد المطالبة به ولا يسقط حقه بغير ابراء (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيؤخذ المقر بما أقربه طائعا ولا مقر له المطالبة حيث لم يوجد مانع شرعي من

١٨ ١٢٦٩

١٩ ١٢٦٩

جادى الثانية

٢٠ ١٢٦٩

٢٦ ١٢٦٩

ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وزوجة بالغتين وابن ابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا وأقيم لابن الابن المذكور وصى من طرف القاضي وسلمت الورثة التركة جميعها للوصى المذكور على ان تكون تحت يده امانة بضمن غيرا كراه فبعد مدة طلبت البنت والزوجة نصيبهما من التركة من الوصى المذكور فنعنهما امتعلا بانهما أسقطتا حقهما من التركة لابن الابن فهل هذا الاسقاط صحيح اذا اثبت الوصى المذكور أم لا واذا اقيم بالصحة فهل ذلك فيما عدا الاعيان من النقود ام في الجميع (أجاب) صرحوا بان الارث جبري لا يسقط بالاسقاط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة فيهم قاصر فاخذ بعض الورثة البالغ مقدار من مال مورثه من الدراهم معلوم القدر ووضعها عند رجل وبيعة ثم ان القاضي اقام وصيا على القاصر وحصر مال الميت ومن جلتها ما اخذ بعض الورثة بعد موت مورثه ووضعها امانة عند الرجل المذكور وبعد ان احضرهما وصدق المودع والمودع على انه من متروكات المورث وقسمه بين الورثة ادعى المودع بان القدر الذي كان موضوعا تحت يد المودع له خاصة ويريد ان يخرمه اياه فهل بعد ثبوت اقراره كالمودع بانه من مال المورث واقدامه على قسمته واخذ نصيبه منه كباقي الورثة لا تقبل دعواه به بعد ذلك على المودع المذكور والحال هذه (أجاب) يعامل المقر باقراره فليس للرجل المذكور تضمين مودعه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن ورثة غيرها وبعد وفاة الزوج صار اخراج ما وجد من متروكاته التي عند الزوجة المذكورة وخلافها وجرى بيع المتروكات بالمزاد بعلم الزوجة ومساومتها الاشياء وقت البيع واشترت بعضا من التركة وقيد عليها من أصل استحقاقها في الميراث وبعد مدة ادعت الزوجة المذكورة بان الاشياء التي اشترتها من التركة وخصمت عليها من أصل استحقاقها في الميراث كانت ملكا لها قبله فهل لاتسمع دعواها الآن (أجاب) اذا ثبت اقرار الزوجة المذكورة بان الملك في تلك الاشياء لزوجها لاتسمع دعواها انما ملك لها قبل الشراء ويكون ذلك تركة عن زوجها وصرحوا بان الاستيلاء والشراء ما يعان من سماع الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة من دار باعها لآخر بثمن معلوم دفعه المشتري له خفية ثم توجه الى حاكم شرعي وأقر البائع بالبيع للمشتري وقبض الثمن منه وذلك بحضور بينة من المسلمين وخرج بذلك وثيقة شرعية بيد المشتري وبعد ذلك وضع المشتري يده على الحصة المذكورة وصار يتصرف فيها تصرف المالك ثم الآن يريد البائع منازعة المشتري في الحصة المذكورة وينكر البيع له ويحججه بما ذكره كايافضل اذا وجد للمشتري بينة تشهد بالشراء من البائع المذكور ودفع الثمن له لايعة برانكاره البيع وليس للبائع منازعة المشتري بعد ذلك ويمنع من الدعوى (أجاب) الاقرار حجة على المغير فاذا ثبت اقرار الرجل المذكور ببيع تلك الحصة وقبض ثمنها طاعا لا يكون له معارضة مشتريها ولا عبرة لانكاره البيع

١٢٦٩

٦

رمضان

١٢٦٩

١٦

الحجة

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

١٢



وقبض الثمن بعد ثبوت ذلك عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث دارين عن أبيه واحدة كبيرة واحدة صغيرة فاعار الصغيرة لرجل سكن فيها أقل من خمس عشرة سنة ثم أراد ان يحدد ها ويبنها لنفسه فغنه المالك من ذلك فهل اذا ادعى فيها المالك لا تقبل دعواه من غير برهان شرعي لاسيما وانه معترف باصل المالك فيها المالكها بالارث عن مورثه (اجاب) حيث اعترف واضح اليد على الدار المذكورة باصل المالك لمادعى العارية يؤمر برفع يده عنها وتسليمها لرجلها اذا لم يثبت انتقامها اليه بشاقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر عروضا وأمره ببيعها وباتها اذا صارت تقودا يشترى بها ما يده عليه اخو رب العروض من النقود شيئا يجز فيه حبوبا وغيرها وما ظهر من الربح يكون بينهما فباع العروض وصارت تقودا وأخذ من أخى رب العروض مبلغا واشترى بالجميع ما أمره به رب المال وبعد ببيعته حضر رب المال وتحاسبا واعترف بأنه اشتراها من رأس المال مائة وخمسة وأربعين قرشا وثلاثين نصف فضة وكتب بها وثيقة لرب المال فهل اذا ادعى بعد ذلك ان عليه دينان من ثمن ما اشتراه بعد اعترافه بأنه دفع ثمن ما اشتراه من مال المضاربة لايجاب لذلك (اجاب) على الرجل المدكورد دفع ما ثبت اعترافه به باستهلاكه من مال غيره ولا يقبل قوله في بقاء بعض ثمن ما اشتراه ديناً بعد اقراره بدفع ثمنه من مال المضاربة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ولدان غائب فتم القاضى على محمل معلوم من الدار فيه الامتعة فلما حضر الولد من الغيبة رأى المحمل المختوم عليه مفتوحا فسأل زوجة أبيه عن فتح المحمل فقالت له انا وامك وزوجة أبيك المطلقتان منه فكننا واخذت منه بعض الامتعة وسلمتها لماعلى اثنا عشر سنة فذهب بها الى القاضى فاحضرت بينة بما ادعته عليه ما فلم تشهد لها به فهل اقرارها يبرئ عليها وتلزم بجميع ما اعترفت به (اجاب) يؤاخذ المقر بما ثبت اقراره به طوعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا غصبها منه آخر وسكنها مدة ثم مات كل من الغاصب والمغصوب منه عن ورثة فادعى ورثة المغصوب منه على ورثة الغاصب بان الدار لمورثهم فاعترفوا لهم بملكها المورثهم وادعوا شراهم من مورث المدعين متعللين بوثيقة غير ثابتة المصرون فانسكروا ورثة رب الدار دعواه هم فهل لا يجابوا لذلك ويكون لورثة من غصبته من الدار ترعها منهم هم عملا باعترافهم ولطالت المدة ولا عبرة بالوثيقة المقذوعة بالثبوت (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقر فاعمل المعروف وجب اقراره حيث كان مكفطا ثامنا ولا يعول شرعا على وثيقة مقذوعة بالثبوت اذ حجج الشرع ثلاث ائمة لا ينفك ولا ينفك ولا ينفك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وادعاه عن قطعة أرض زراعية أميرية تلقاها عن أبيه مدة من السنة وشارك عاها رجل آخر وجعل له النصف في الزرع والبذر من كل منهما النصف ثم أربح سنوا منع رب الارض الشريئ عن الارض فادعى الشريك انه اتفق معه

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

محرم  
٥

١٢٧٠

٢١

ربيع الاول سنة

ترك له نصف الارض ونزل له عنها في سنة كذا والحال ان الشر يك المدعى اقر واعترف  
 واشهد على نفسه أن لاحق له في الارض المذكورة ما عدا نصف الررع بمحضرة بينة شرعية  
 وذلك بعد تاريخ دعواه بمدة من الزمان فهل والحال هذه يؤخذ باقراره بان لاحق له  
 في الارض المذكورة ويمنع عن معارضة صاحبها فيها (أجاب) الاقرار حجة على المقر  
 فيعادل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتا وقفاني فيه  
 زوجها بعض بناء من مالها بذمتها وأقر بمحضرة بينة بان جميع ما صرفه في العمارة من مال  
 زوجته لا من مال نفسه وكتب بذلك سند اشريعا ثم بعد مدة طلقها وادعى أن ما صرفه  
 في العمارة من ماله ويريد مطالبة بها فهل والحال هذه اذا ثبت اقراره بالبيعة الشرعية  
 بان جميع ما صرفه من مال زوجته لا من مال نفسه يؤخذ باقراره ويحكم عليه به ولا عبرة  
 بدعواه بعد الاقرار (أجاب) الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعامل بموجبه بعد ثبوته  
 بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقر في حال صحته وسلامته  
 وهو باكمل الاوصاف المغيرة شرعا بدين لزوجه ثمن مصاغ اخذته منها باعه واستهلك  
 الثمن في شؤن نفسه وصار دينه عليه فهل يصح ذلك الاقرار ويكون لها استيفاءه من  
 تركته بعد موته اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يكون للزوجة اخذ ثمن  
 مصاغها من تركته زوجها بعد اثباته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 اودع وديعة عند آخر لاجل الحفظ فطلب المودع وديعته منه فادعى ضياعها بالسرقه  
 من منزله فترافه الذي الحماكم الشرعي وأقام دعواه بالدفع فاعترف المدعي عاياه  
 بالوديعة المذكورة وادعى انها سرقت من عنده فالزمه الحماكم الشرعي اليقين على ذلك  
 فحلف وخرجا على ذلك فهل اذا وجد المدعي بينة على المدعي عليه باقراره ان الوديعة عنده  
 ولم تكن ضاعت يؤخذ باقراره ويجبر على اسرداد الامانة الى أهلها شرعا حيث كان  
 اقراره ببقاء الامانة عنده وعدم ضياعها بتاريخ متأخر عن دعواه الضياع والترافع بين  
 يدى القاضى بمدة من الزمان (أجاب) الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعامل بالمعروض به  
 بعد تحققه بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر  
 انه دفع له جانب من الدراهم في شهر شعبان سنة ٦٩ فانكر المدعي عاياه ودعواه ثم  
 أقر ذلك المدعي في شوال من السنة المذكورة بمحضرة بينة شرعية انه لم يدفع شيئا من  
 الدراهم التي ادعى انه دفعها له فهل اذا ثبت ما ذكر وادان يدعى بما ادعى به أولا  
 لا يجب لذلك (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجلين كان بينهما بيع وشراء وحذوا عطاء وشركة فتحاسبوا على ما كان  
 بينهم وظهر لاحدهما قبل الآخر به هه درهم فسلمها له واعترف كل منهما بالاستيفاء  
 حقه بتمامه من الآخر وانه لم يبق له قبل الآخر شيء فهل اذا ادعى أحدهما على الآخر  
 شيئا متقدما على تاريخ الحساب والتخلص لا تسمع دعواه (أجاب) لا تسمع دعوى أحد

١٢٧٠

٩

ربيع الثاني

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٧

جادی الاولی

١٢٧٠

٢٩

١٢٧٠

٣٠

جادی الثاني

١٢٧٠

١٦

المذكورين على الاخر بشئ وقع عليه التماس والتخلص بينهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في شر يكتن تقاضا من الشركة التي بينهما وجرى بينهما حساب شاف وبراء عام مما يتعلق بتلك الشركة وكتب بذلك صكوك لدى شهود اذ ذلك فهل اذا اراد ان يدعي أحدهما على الاخر بشئ مما يتعلق بتلك الشركة لا تسمع دعواه والحال هذه وأيضا اذا رفع أحدهما دعواه ببلدة بعيدة عن بلد المدعي عليه والحال ان في بلد المدعي عليه كما شرعيا ينفذ الاحكام لا يجبر المدعي عليه للذهاب لتلك البلدة التي ادعى بها الخصم خصوصا مع تعذر ذهاب الشهود لحل الدعوى (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد البراء العام الا بحق حادث ولا يجبر المدعي عليه على الانتقال والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها مما لها عليه من الدين وأقرت بان ما في منزل زوجها الساكنة معه فيسهل له سوى كذا وكذا وذلك في حال صحتها وسلامتها واختيارها بحضرة بينة ثم بعد ذلك بمدة ماتت المرأة المذكورة فهل اذا ثبت البراء والاقرار المذكوران من المرأة المذكورة في حال صحتها وسلامتها لا يكون لاحد من ورثتها منازعة زوجها المذكور فيما ذكره بغير وجه شرعي (أجاب) اقرار الشخص لو اقره في صحته كاقارده لاجنبي في عامل بموجبه اذا ثبت بعد دعوى صحيحة حيث لا مانع وليس لورثة الزوجة مطالبة زوجها بالدين المبرأ منه في حال صحتها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بما ضمنه ادعى حنين الطباخ الوصي من قبل القاضي على حنفي القاصر ابن المرحوم محمد على الطباخ على زوجته عبدربه على الطباخ بان مورث محجوره توفي عن زوجته وابنه القاصر المذکور واعلاه وترك تركة من نحاس وفراش وعقار وغير ذلك معينة معلومة مشتركة بينهما وبين أخيه الا تفرقه وان المتوفى المذکور كان له أخ يسمى عبدربه توفي بعد موت أخيه عن ورثته الزوجتين وولد قاصر محجور احدي الزوجتين وكان الاخوان مع بعضهما في معيشة واحدة وكانا ملهما مشتركا بينهما ما كانا صناعتهم واحدة وكل ما اكتسباه سويا كان تحت يد المرحوم عبدربه واستمر اهلى ذلك الى أن مات المرحوم محمد على المذکور عن ورثته المذكورين ثم مات أخوه المذکور عن ورثته المذكورين أيضا وان المدعي عليهما المذكورين واضعمان أيديهما على ذلك ويألهما الوصي برفع أيديهما عما يخص القاصر وسئل من المدعي عليهما عن ذلك فاجابتا بالاعتراف بوفات المتوفيين عن ورثتهما المذكورين وذكرتا ان الاشياء والعقار المذکورين مخلف عن المرحوم عبدربه وذكرتا ان الحجة المكتتبة ببراء العقار المذکور باسم عبدربه خاصة وانما عدا ذلك فعاوضهما المدعي المذکور فاقولا ان المرحوم عبدربه على الطباخ حال حياته أقر بان ما تحت يده من العقار والنحاس والمواشي مشترك بينهما وبين أخيه المرحوم محمد على المذکور كور مناصقة بينهما وكان ذلك في صحة المرحوم عبدربه على المذكور مرارا عديدة

القعدة

سنة

١٢٧٠

٨

لم يصدق المدعى عليهم ما على ذلك وقد ثبت وضع اليد على العقار وأوضح ما يلزم  
أيضا حقه في الحكم (أجاب) إذا أثبت الوصي المذكور الموت والوراثة والوصاية وحكم  
بذلك وأثبت اقرار عبده على المذكور حال صحته بأن العقار والنحاس والمواشي  
المذكورة مشتركة بينهما وبين أخيه محمد على المذكور مناصفة بينهما قضي على ورثة عبده  
ربه المذكور بأن ما أقر به مورثهم مشترك بينهما وبين ورثة محمد على المذكورين بعد  
استيفاء ما يلزم عملا باقرار مورثهم إذا اقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه ولا يمنع من  
ذلك والحال ما ذكر كتابة الحجة باسم المقر وحده والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما  
أخذوا عطايا في البيع والشراء في الأسباب فتحاسبوا وتخالصا من بعضهما ما بموجب وثيقة  
ثابتة المضمون بالتخالص وأبرا كل منهما مازمة الآخر ثم مات أحدهما عن ورثة  
فادعت ورثته بدين لمورثهم على الآخر فأنكر دعواهم وأدعى أنه تحاسب وتخالص من  
مورثهم فهل إذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي التحاسب والتخالص لا يجابون لذلك  
(أجاب) إذا ثبت التخالص والابراء بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المبرئ مطالبة الآخر  
بما وقع الإبراء عنه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع بيته لزوجه  
بثمان معلوم من الدراهم وأبرأ ذمتها منه براءة عامة وأقر في مجلس البيع أن جميع ما كان  
تحت يدها من حلى ونحاس وفراش وغير ذلك من متاع البيت ملك لزوجه ولم يكن له  
فيه شيء وكل ذلك في حال صحته وسلامته وكتب بذلك حجة شرعية فهل والحال هذه إذا  
ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون كل من البيع والابراء والاقرار صحيحا نافذا وإذا مات  
الزوج عن زوجته وعن وارث لا يكون لوارث معارضة الزوجة في شيء من ذلك بدون  
وجه شرعي (أجاب) نعم يكون كل من البيع والابراء والافرار صحيحا حيث كان ذلك  
حال صحة الزوج ولا مانع واقرا دارا صحيحا لوارثه كاقرا داره للأجنبي فيقضي بموجبه في  
الحسانية ولو قال يعني في صحته جميع ما هو داخل في منزلي لأمر أني غير ما على من الثياب  
ثم مات فادعى ابنه أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم هاهنا حكم وقتي فالحكم إذا ثبت  
هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى إذا علمت المرأة  
أن الزوج صادق في اقراره وأن جميع ذلك كان لها ببيع أو هبة وما أشبه ذلك فهي في  
سعة من أن تمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل  
انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في شراء جانب من ذهب وفضة  
واذن له في ذلك وقبل منه وأحاله على رجل آخر مدين للوكل بقبض قدر من الدراهم  
لشترى الوكيل ما ذكر وقبل منه الحوالة ثم اعترف له الوكيل أنه قبضها من المحال عليه  
كذب ما أنه قبض بعض ذلك واشترى للوكل بقدر ما قبضه من المحال عليه ما أمره بشرائه  
وتصادق كل من الموكل والوكيل والمحال عليه بأن الوكيل المذكور انما قبض انبعض  
المذكور فقط وإن باقى المبلغ المحال به باقى بذمة المدين المحال عليه إلى الآن وبعدمه

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٨



أفلس الحال عليه هو باق بذمته بعض المبلغ المذكور بحسب التصديق على ذلك فهل إذا  
 أراد الموكل مطالبة الوكيل المذكور بذلك الباقي اعتمادا على اقرار الوكيل السابق  
 وإن الوكيل يكون ملزوما بذلك ولو لم يكن تحصيله من الحال عليه لايحياي لذلك بل إن  
 هلك هذا الباقي يهلك على الموكل المذكور ولا يكون الاقرار السابق باقبض موجبا  
 لضمانه حيث كنوا متصادقين جميعا على عدم قبض ذلك الى الآن (اجاب) نعم لايحياي  
 الموكل المذكور لذلك والحال هذه وما يهلك من الدين على المدين يهلك على الموكل  
 والحوالة المذكورة انما هي وكالة بقبض الدين والاقرار السابق من الوكيل قد بطل  
 بالتصادق المتأخر على عدم القبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مبلغ معلوم من  
 الدين عند رجل وصالحه وكيل المدين على بعضه وابرأ ذمة المدين من باقي الدين فهل إذا  
 اراد الرجوع فيما ابرأ منه لا يصح رجوعه ويرأى المدين ببراءة رب الدين له (اجاب) اذا وقع  
 ابراء رب الدين مدينه من بعض الدين صحح لا يكون له الرجوع على مدينه بما صحح الابراء  
 عنه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على رجل وزوجته بدين ولم يثبتوا ما ادعوه  
 ثم بعد ذلك ابرأ الجماعة المذكورون الرجل وزوجته مما ادعوه عليهم ابراء عامة من كل  
 دعوى وطلب واقرؤا انهم لا يستحقون قبلها ما شئتوا بحضرة بينة وكتبوا حجة شرعية بذلك  
 ثم ان الرجل وزوجته دفعا مبلغا من الدراهم للادعين على وجه البر والصلة فزعموا ان  
 ذلك يثبت لهم حقا فيما كانوا يدعونه قبل البراءة وأرادوا الدعوى عليهم ما ثابا بشئ  
 مما ابرؤا منه فهل إذا ثبتت البراءة العامة كما ذكرنا اقرارهم بانهم لا يستحقون قبل المدعى  
 عليهم ما شئتوا لا تسمع دعواهم عليهم ما بشئ ويمنعون من معارضتهم ما شرعا (أجاب)  
 لا تسمع دعواهم ما بشئ من الدين الذي وقع الابراء عنه حيث كان الابراء عنه ثابتا  
 بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تشاركا مع بعضهما في التجارة  
 والمال لا حدها فقط ومكنة متشاورين مدة يأخذ كل ما يخصه من الربح ثم تقاسموا  
 الشركة وتكاسبا مع بعضهما وظهر لرب المال على الآخر مبلغ معلوم فكتب على نفسه  
 وثيقة ببقائه في ذمته يدفعه لصاحبه متى اراد وكتب له رب المال أيضا وثيقة بخلافه من  
 تعلقات الشركة ما خلا ما باع الدين ثم بعد مدة طلب رب المال دينه من الآخر فدعى  
 خسران المال ذلك المبلغ واي دفع شئ من ذلك لصاحبه فهل والحال ما ذكر لا يقبل  
 قوله في الخسران بعد المحاسبة وادعاه بان المبلغ في ذمته ويحجر على دفع المبلغ المذكور  
 لصاحبه اذا ثبت بالوجه الشرعي (اجاب) دعواه الخسران بعد المحاسبة والقسط واعترافه  
 بان ذلك المبلغ باق بذمته يكون رجوعا عما اقر به فلا يقبل والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
 (سئل) في دار مشركة بين اخوين تلميذا بالمران عن أبيهما فوضعا أيديهما عليها  
 مدقة من المسنين ثم غاب أحد الاخوين عن بلدته فقام جماعة وادعوا على الحاضر بان  
 لهم حقا في الدار المذكورة بطريق الميراث عن اصولهم فادعاهم بذلك لدى فاضى

١٢٧١

٢٤

ربيع الثاني

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٥

سنة  
جداى الاولى

١٢٧١

٢

جداى الثاني

١٢٧١

١٠

شعبان

١٢٧١

١٣

رمضان

١٢٧١

٨

ناحياتهم ثم بعد ذلك حضر الغائب وأنكر ما ادعوه من الحق المذ كور فهل يكون الاقرار  
المذ كور نافذا في حق الحاضر ولا يسرى في نصيب الغائب الابحجة شرعية (أجاب)  
الاقرار حجة قاصرة على المقر فيعامل المقر بوجبه دون المنكر والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل وامرأة من أهل الذمة ترافعوا الى المحكمة الشرعية وتخالصا من بعضهما في دعوا  
ميراث كانت بينهما وما كتبت بينهما حجة شرعية ومضت مدة على ذلك فهل اذا ادعت  
المرأة ان زوجها لم يكن حاضرا معها في وقت تخالصها من ذلك الرجل عند التداخي  
لا يثبت ذلك ولا يشترط حضور زوجها معها كونه بالغه رشيدة كاملة وأن ما وقع  
لا ينقض بوجهه من الوجوه حيث صادف وجهها شرعيا (أجاب) حضور زوج المرأة  
المعاقلة الرشيدة ليس شرط في صحة تخالصها من آخر او دعواها عليه فاذا وقع التخالص  
بالمذ كور مستوفيا شرائط الصحة لا ينقض شرعا بعدم حضور زوج المرأة المذ كورة والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعة من مستحقها باجرة معلومة في كل  
سنة وصار المستاجر يدفع اجرتها للتاجر في كل سنة ثم بعد اثني عشرة سنة ادعى المستاجر  
بان المؤجر اقر له ببعضها والبعض الآخر اقر به لرجل اجني وان الاجني قد ورثه تحت  
يده ويريد ان يقيم بينة على ذلك الاقرار وان يجعل اقرار المؤجر سببا للملكة فيها والرجل  
الاجني والحال ان المستاجر المدعى المذ كور لم يكن وكيل عن المدعى له بالاقرار في  
الارض المذ كورة فهل والحال هذه لا تسمع بينة المستاجر المذ كور ولا عبرة بهذا  
الاقرار ويمنع من منازعة المؤجر في ذلك بدون وجه شرعي حيث كان المستاجر المدعى  
معترا ومقرا باصل الملك للتاجر (أجاب) صرح علماؤنا بان الاقرار ليس سببا من  
اسباب الملك وان الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
عليه دين لا خرم من مدة تبلغ خمسا وثلاثين سنة وكل سنة يطالبه به فيقر له ويماطل في  
الدفع الى ان مضت هذه المدة وفي وقتنا هذا ادعى انه دفعه له واخرج ورقة بختم المدعى  
خالية من الشهود ومضمونها ان المدعى اخذ الدين المذ كور والحال ان المدعى منكر  
للدفع فهل تسمع دعواه الا الآن بعد رمضي هذه المدة حيث كان المدعى عليه مقررا بالحق  
مع وجود المطالبة من المدعى في كل سنة وهل اذا لم يثبت مضمون هذه الورقة بوجهه من  
الوجوه ولم تكن مسجلة في سجل ولم يحصل تصديق من المدعى عن صحة مضمونها الا بيمين  
بها (أجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بوجبه ويؤمر المقر بدفع ما اقر به من الدين له  
ما لم يثبت دعواه دفعه اليه او ابراءه منه بطريق شرعي ومن المتأخر عن علماؤنا انه لا يعتمد  
على الخط والختم ولا يعمد اليه بدون اثبات مضمونه بوجه شرعي فيما عدا ما استثنى  
تخط صراف وبيع ومسا فاذ لم يكن رب الدين المذ كور من هذا القبيل لا يحكم عليه  
بمجرد دخمه المذ كور بدون اثبات شرعي بيمينه او اقراره او منكره والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته بيت معين اقر هذا المتوفى في

الحجة سنة

٢٥ ١٢٧١

حال صحته بان نصفه ملك لزوجته وكتب لها سند بذلك وختم عليه ولها يئنة تشهد بهذا  
الاقرار أيضا فهل لا سبيل للورثة على هذا النصف ولا يكفون تركه اذا ثبت الاقرار  
المذكور بالبينة العادلة (أجاب) الاقرار ليس سببا من اسباب الملك فثبت كان  
البينة جميعه مملوكا للرجل المذكور لا يكون لزوجته ثلث نصفه بمجرد اقرار المالك بانه  
ملك لها وقد صرحوا بانه لا تسمع الدعوى بشئ معين بناء على الاقرار وبه يقتضى لانه احب  
يحتل الكذب حتى لو اقر كاذبا لم يحل له لان الاقرار ليس سببا للملك نعم لو سلمه برضاه كان  
ابتداء هبة وهو الاوجه بزاوية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة كبار وترك  
ما يورث عنه شرعا فادعى رجل بان له دين على المتوفى وصدقه أحد الورثة وباعه عينان من  
مال التركة في مقابلة بعض دينه بالغبن الفاحش والغرور يقول المدهي المشتري للبائع  
ان العين لا تساوي الا كذا وكتب له سند بالباقي على نفسه فلم يصدقه باقي الورثة على ذلك  
وانكروا الدين المذكور كليا فهل لا يكون اقرارا لورثة نافذا على باقيهم وترد العين  
المبيعة بالغبن الفاحش والغرور اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ويؤخذ المقر باقراره من  
الدين بقدر نصيبه في التركة حيث لم تجز الورثة ما فعله ولا عبرة بكتابه الوثيقة على المقر  
بالدين جميعه (أجاب) قال في التنوير وشرحه للعلاءي أحد الورثة أقرب بالدين المدهي  
به على مورثه وجمده الباقيون يلزمه الدين كله ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل  
حصته واختاره أبو الليث دفع الضرر انتهى وأقاد في المنح ان الزام المقر بالدين كله قول  
أصحابنا ولا ينفذ البيع في نصيب باقي الورثة يدون تو كيل عنهم او اجازة والحال ما ذكر  
والبائع الفسخ في نصيبه أيضا اذا تحقق الغبن الفاحش والغرور والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن زوجته و بنت وأخت وابن عم وترك ما يورث عنه شرعا فقامت  
الزوجة المذكورة بئنة تشهد لها ان زوجها المذكور أقر في حال صحته ان جميع ماله وما  
ملكه لها فهل يكون دذامنه بمنزلة الهبة فيشترط فيه ما يشترط فيها فاذا لم يحصل من  
الزوجة المذكورة قبض ولا حيازة في حال حياة زوجها المذكور لا تتم الهبة بذلك ويعطى  
لكل وارث ما يخصه فيه (أجاب) نعم يكون ذلك حبة غير تامة لا تفيد الملك للزوجة  
الموهوب لها حيث لم يحصل منها قبض شرعي حال صحة زوجها الوهاب كما ذكره في تنقيح  
الحامدية جوابا عن سؤال مضمونه رجل قال لزوجته وهو في الصحة ان جميع مالي سوى  
كذا زوجتي فلانه ثم مات قبل التسليم فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة بقوله نعم  
قال جميع مالي أو ما املكه له أي لا يدهو هبة لا اقرارا اذا كان كذلك فلا بد من التسليم  
لانه من تمامه ولو كان اقرارا لم يحتج الى ذلك قال في الخاتمة من أوائل كتاب الاقرار  
رجل قال جميع ما يعرف بي او جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكافي هذا  
اقرار ولو قال جميع مالي أو جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يبر على  
ذلك ولو قال جميع ما في ايدي فلان كان اقرارا انتهى الى آخر ما ذكره والله تعالى اعلم

محرم ٢٧

١٢٧٢

صفر ٤

١٢٧٢

ربيع الاول سنة

(سئل) في اخوة يملكون دارا مع جانب فخل بطريق الشرا من أبيهم وهو في حال صحته  
رسلا متة ووضعوا أيديهم عليه وحازوه لانفسهم ثم بعد ست سنين مات الاب عن أولاده  
المذكورين وعن أولاد آخرين فافترت الاولاد الاخرين واعترفت بعدم موت الاب بان  
والدهم باع لاخوتهم ذلك وحازوه لانفسهم ثم بعد مضي مدة تزيد على ثلاث وعشرين  
سنة وهم يتصرفون فيه التصرفات الشرعية انكر باقي الاخوة البيع ويريدون الرجوع  
في البيع بمدا اقرارهم واعترافهم بالبيع الصادر من أبيهم فهل والمحال هذه اذا ثبت  
اقرار باقي الاخوة واعترافهم بالبيع بعدم موت أبيهم بالبينة الشرعية يؤخذون باقرارهم  
ويحكم عليهم به ويمنعهم من معارضة اخوتهم في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب)  
الاقرار حجة على المقر في معامل المقر بموجب اقراره اختياري بعد ثبوته عليه بالوجه  
الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر اقر بحضرة بيعة  
انه وص له جميع ما كان له على المدينين من الدين ولم يكن له قبله حق من غير بيان لقدرة  
الدين فهل اذا اقام المدينون بيعة على ذلك تقبل شهادتها على ما سمعوه من رب الدين  
(اجاب) اذا شهدت البيعة على رب الدين باقراره بانه وص له جميع ما كان له على المدينين  
من الدين ولم يكن له قبله حق لا يكون لرب الدين مطالبة المدين بشئ من الدين ولا تجمع  
دعواه عليه بشئ الا بتاريخ حادث على تاريخ البراء العام المذكور كما عرحوه والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له دين على رجل آخر مات المدينون عن زوجة وبنت وولد فاضطر  
الدائن وقال لم يكن لي قبل فلان الميراث ولا عنده لي الا كذا كذا من الدراهم وهذا القدر  
آخر كل حساب ثم بعد مدة ادعى بان له أكثر مما اقر به ويريد ان يثبته فهل اذا شهدت  
البينة على اقراره أولا وأراد أن يدعى أكثر منه لا تقبل دعواه فيما زاد عن القدر المقربة  
اولا (اجاب) الاقرار حجة على المقر في معامله وجبة بعد تحققة بطريق شرعي حيث  
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة ولهم مال مشترك بينهم وأحدهم  
متصرف عليهم باذنهم فاشترى البقرة ترى المتصرف بقرة له ولاخوته من المال المشترك بينهم ثم  
بعد مدة طلب أحدهم السقمة فاراد الاخ المتصرف ان يحتص بالبقرة وحدهم متعلا بانه  
هو الذي اشتراها وقراه هو الذي القاضى ودال النزاع بينهم فاعاد الاخ المتصرف واعترف  
بانه اشترى البقرة المذكورة ولاخوته ولا امن حصة المال المشترك بينهم في القاضى  
لهم بذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الحكم صحيحا فاذا تكون البقرة من ثلث المال  
المشترك بينهم (اجاب) الاقرار حجة ظاهرة على المتصرف سائل بموجب حيث لا مانع والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل غصب ارضا غير اميريه ووضع يده على ثلثين سنة  
بلا منازعة من صاحبها ولو من أبيه قبله لفقركان من موارث تنازعا فيما فادعى صاحب  
الارض انها ملكه عليه بيه وجده واثروا في اليد انسا من أمه لكانهم وقال بحضرة بيعة  
شرعية صحيح هي ملكهم وليكن اماما كتب ابوض اليد وطلب المدة وهم المنازعة فهل

١٢٧٢

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٢

رجب

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢



رجب  
سنة  
٢٧  
١٢٧٢

إذا ثبت عليه ذلك الاقرار بالبينة الشرعية يؤخذ باقراره المذكور وبعده ثبوت الاقرار عليه عند القاضي يحكم بالملقرة ولا عبرة بما احتج به المقر (أجاب) محل عدم سماح الدعوى بعد خمس عشرة سنة فأكثرا إذا كان الخصم مكررا فلواقر سمعت ويعامل بموجب اقراره الصحيح بعد تحققه بطريق شرعي إذا الاقرار حجة على المفروق قد صرح جوابان الحق لا يسهط بتقادم الزمان ومحدد وضع اليد لا يكون سببا للملك والله تعالى أعلم (سئل) في شمر يدين قسما بام بعضهم او قسما او اقر كل منهما انه لم يكن له قبل الاخر حق ولا دعوى ثم مات أحدهما وادعى وارثه يدين على التوريث المحي من اصل الشركة مما دخل تحت الابرار امام قوسل إذا ثبت الحاصل والابرار العام بينهما بالبينة الشرعية لا تسمع دعوى وارث لا آخر يدين مما دخل تحت الابرار العام لا يسمع دعوى حدث بعد ذلك (أجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابرار العام الثابت شرعا لا يسمع دعوى حدث بعد تاريخ الابرار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع شيخ ببلده منزله فباع عليه لرجل آخر وأجاز المالك البيع برباعه المشتري لا آخر أيضا فأراد رجل شراءه من المشتري الثاني فسال صاحب المنزل الاصل عن بيعه شيخا ببلده فاقربا بجازة منه ببيعة وان يبيعه له فافذ وما من وأمره بشراثة من المشتري الثاني فاشتراه وتصرف فيه بالمسلم والبناء والعمارة وسكن فيه واستولى عليه مدة تزيد على عشرين سنة وصاحبه الدار المذكور وابنه البالغ وأهل البلد مشاهدون لذلك من غير منازعة فتوفي صاحب الدار المذكور والآن يدعى ابن صاحب الدار ان البائع للدارت البلد لا ابوه وأنكر اجازة أبيه البيع ويريد نزعها عن هي تحت يده فهل إذا ثبت اقراره المدعى المذكور بما تقدم لا عبرة بانه كاره ويمنع من معارضة واضح اليد ذلك (أجاب) انراو المكلف عن اختيار حجة عليه فيعامل بموجبه بعد تحققه بطريق شرعي فإذا ثبت ما ذكر لا يكون لولد المالك معارضة المشتري المذكور والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أبيه وجده من مدة تزيد على سبعين سنة وهو واضح يده عليها ثم غاب بجهة الشام ومكث فيها مدة تزيد على عشرين سنة ثم حضر من غيبته فوجد جماعة من اقاربه الا باعدهم متواين على الدار المذكور بقرينة ان الغصب فطلب رفع ايديهم عن الدار المذكور فاعترفوا وأقر وانار الدار المذكور كدرة ملك لجد المالك الذي لا يوثق به ثم بذلك ادعوا انهم يملكون حصه في ثلاث الدار بطريق الارث عن جدهم فانكر المالك المذكور دعواهم فهل وحال هذه إذا ثبت اقرارهم واعترافهم بالملك في الدار له بالبينة الشرعية وثبت كون الرجل المذكور وارثا له عبرة بدعواهم بان لهم فيها حصه بالمالك عن جدهم (أجاب) الاقرار حجة على المفروق فيعامل المقر بموجب اقراره إذا تحقق ما ذكر بطريق شرعي لا يكرن لهم المعارضة ما لم يثبتوا انتقال الملك اليهم بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين فاصرين منها وتحت يده حصه فخل فادعى

شعبان  
٢  
١٢٧٢

الحجة  
١٦  
١٢٧٢

محرم  
٢٧  
١٢٧٢

سنة

صفر

١٢٧٣

١٩

ربيع الاول

١٢٧٣

١٧

رجل انه يستحق الحصة المذ كورة عن جده فافرت الزوجة واعترفت بان زوجها اشترى  
 تلك الحصة من جد المدعي فانكر المدعي الشراء فهل والحال هذه اذ لم تثبت الزوجة  
 دعواها الشراء من جد المدعي بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها بدون اثبات شرعي وتبهر  
 على تسليم الحصة للمدعي المذ كور حيث كانت معتمة مقرة لباصل الملك عن جده وهل  
 يسوغ للقاضي ان ينصب وصيا على القاصر من لا فامة الخصوصية (اجاب) اقرار الزوجة  
 المذ كورة انما يعتبر فيما تستحقه من تلك الحصة لا في نصيب ابنها القاصر بن فلا تنزع  
 حصة القاصر بن الا اذا ثبت بالبينة العادلة استحقاقها للغير في وجه خصم شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في جماعة في معيشة واحدة تحت يدهم ارض زراعة ومواس ودور  
 وغير ذلك تلقوها عن اصولهم فادعى بعض الجماعة المذ كور بن انه يستحق شيئا رائدا عما  
 يخصه فتنازعوا و بعد التنازع تصادقوا وانفقوا مع بعضهم واقروا ان جميع ما في ايديهم  
 مشترك بينهم سوي بموجب حجة شرعية مضمونها ان ما يدينها مشترك بيننا سوية ثم بعد  
 مدة رجع المدعي المذ كور عن الاقرار ويريد ابضاله فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة  
 الشرعية لا يجاب لذلك (اجاب) الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه بعد تحققه بوجه  
 شرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أشخاص يملكون عقارا ببلادهم  
 تفرقوا جميعا الى جهات بعيدة ومكثوا غائبين مدة طويلة ثم حضروا رجل ملتزم بالبلاد  
 المذ كورة وسكن العقار المذ كور مدة من السنين غير ان ملاكه ثم بعد ذلك استاجر  
 هذا الملتزم من أحد الأشخاص دارا من العقار المذ كور وبجوارها دار لهم لم يدخل في  
 الاجارة فصار المستاجر يجعل فيه موصيه مدة ثم بعد مدة باع أحد الملاك المذ كور بن  
 حصته من الدار والدوار لخص آخر وسلم له النكح الشاهدة له واثبت كاته بالملك ومات  
 المستاجر المذ كور عن ورثة فطالبهم المشتري مع باقي الشركاء بالخروج من الدار والدوار  
 فامتنعوا من تسليم الدوار ودعوا انه ملك لهم عن مورثهم الذي كان مستاجر الدار وان  
 سبب ملك مورثهم للدوار انه وضع يده عليه نحو اربعين سنة ولم ينزعه أحد مع اعترافهم  
 بحضور بينة شرعية ان أصل الملك فيه للاشخاص المذ كور بن ومع ذلك يزعمون الملك  
 لهم عن مورثهم بسبب وضع اليد المدة المذ كورة فهل اذا كان وضع يدهم مورثهم على  
 الدور والدوار المذ كور بن حادنا وحدوته معلوم من ابداء مدة معينة لا عبرة بدعوى  
 الورثة بالدار ملك لهم عن مورثهم بسبب وضع يده المدة المذ كورة ولا يلزمهم اثبات  
 دعواهم بالملك عن مورثهم على فرض صدور دعوى صحيحة منهم خلاف ما ذكر حيث  
 ثبت ان يد البائع ومن يشركه سبعة على وضع يدهم مورثهم ولا يمنع من ذلك مدة  
 المذ كورة حيث كانوا غائبين عن البلاد مسافة انقصر مدة وضع يدهم مورثهم ومترقين في  
 جهات بعيدة ولا يكف المشتري وباقي الشركاء ثبات الملك بآبائهم ومن يشركه حيث  
 تحقق سبق وضع يدهم على ذلك بالسريق الشرعي وهذا على فرض عدم نبوت اقرارهم

١٢٧٣

٤

المذكور وانه اذا ثبت عليهم الاترار بما ذكر بطريقه الشرعي يكون ذلك مانعاً لهم من المنازعة بدون طريق شرعي و يكون مسوغاً لدعوى المشتري وشركائه حيث لم تنقض مدة طويلة على الافرار المذكور (أجاب) اذا ثبت الافرار المعبر شرعاً على ورثة الملتزم يعاملون بموجبه اذ هو حجة عليهم و يكون اقرارهم مسوغاً لسماع دعوى المالك ولو طالت المدة حيث لم يمض على الافرار مدة طويلة وار كانوا حاضر بن في البلد لما صرحوا به من ان محل عدم سماع الدعوى بعدمضي خمس عشرة سنة ما لم يكن الخصم مقراً كما ان العيبة مسافة لقصر عن تسمع الدعوى معه ولو بعد مضي مدة طويلة وقد صرحوا بما يفيد انه اذا ثبت وضع اليد من المدعي بتاريخ سابق واحداث وضع يد مورث ذي اليد لا ان يكون اقرار له بيمينه واليمينه على خصمه ذي اليد الحادثة ان صدرت منه دعوى صحيحة اذ هو خارج في الحقيقة ولا عبرة بالبدل الحادثة ما لم يثبت المدعي عليه المالك بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك بناء وأشجاراً في أرض محكورة من جهة وقف ادعى رجل ملكية الأرض المذكورة ثم بعد ذلك تجلس فاضي ناحيته ثم ابرأ المدعي وضع اليد على الأرض المذكورة بقوله انه لاحق له ولا استحقاق ولا طلب ولا دعوى على واضح اليد وان الأرض المذكورة وقف بمحضرة بنسبة وكتب بذلك حجة مشموية بخط وختم الغاضي المذكور فهل اذا ادعى المدعي المذكور ملكية الأرض المذكورة ثانياً وثبت ما ذكر من الابراء والاقرار بوقفية الأرض المذكورة بالوجه الشرعي على الوجه المشروح لا تسمع دعواه ويمنع من معارضة واضح اليد اذا تحقق ما ذكر (أجاب) الاقرار حجة على المقر فعامل بموجبه بعد تحققه بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قصر وعلى ما لهم طابوا ما لهم منه بعد بلوغ رشدهم فاحضر لهم قائمة واسطاهم على موجب ما وخذ عليهم سنداً بالحلص ثم ظهروا لوالد القصر دينا على أسس مبان خارجة عن القصة وعقاراً لم يعلمهم به وكان ظاهراً ان ذلك عليهم فهل يكون لهم المطالبة بذلك وتسمع دعواهم بها على من هي عندهم (أجاب) مجرد كتابة سند بخلاف الوصي من تركه لا يبرأ اليه كانت بعده لا يمنع من دعوى لورثة على غيره يديون لا يبرأ او عقاراً اذا لم يوجد مانع من سماع دعواهم على ذلك الغير والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ضاع من احق ذهب في حضور بعض النساء عندها فقتلتن الا واحدة ارادت ان تقتلها فامتنعت فقتل لها انك أخذت يه دفقة أخذته فهل اذا طلبتها صاحبة الحق لدى فاضي الجح وادعت عليها به وانما أقرت تسمع دعواها بما ذكر و اذا حضرت ابينة وشهدت به يحكم على المدعي عليها بالحق ولا عبرة بانكارها بعد ذلك حيث ثبت عليها ذلك بالبينات الشرعية (أجاب) اذا ثبت اقرار المرأة المذكورة باخذ الحق المذكور بالوجه الشرعي تعامل بموجب اقرارها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين واضعين أيديهما على حصة تملك أربعا وعشرين سنة مات أحدهما

١٢٧٣

١٥

جادی الاولی

١٢٧٣

٢٨

رجب

١٢٧٣

٥

رجب

منه

عن أخيه وعن زوجة وعن بنت بالغة رشيدة وعن ابنين فاصر بن فادعي رجل انه يملك  
 النخل بالارث عن جده فاقروا وضع اليد مع ورثة الاخ البالغين بالملك للمدعي وان الاحد  
 ومورث الباقيين تلقيا بطريق الشراء عن جدهما ولم يثبتوا دعواهم الشراء فسلم الاخ  
 الذي هو واضح يده نصيبه في النخل للمدعي به مدعجزة عن انتقال الملك بالشراء بالوجه  
 الشرعي ثم بعد اقرار ورثة الميت البالغين واعترافهم له بالملك أنكروا دعواهم الشراء في  
 النخل عن جده فالحكم والحال هذه اذا أثبت المدعي دعواه الملك في النخل عن جده  
 في وجه الورثة البالغين بالبيئة الشرعية (أجاب) الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعامل  
 المقر المكلف بعد ثبوت اقراره بالوجه الشرعي بموجب اقراره حيث لا مانع ولا يسري  
 اقراره بالملح على القاصرين وإذا أقام المدعي بينة بالملك له عن مورثه بالطريق الشرعي  
 يقضى له به في حق القاصرين أيضا بعد استيفاء ما يلزم الله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 مات عن زوجتين وبنت من احدهما بالغة رشيدة وابن أح عاصب وترك أمتعة وعقارا  
 فهل اذا أسقط ابن الاخ المذكور حقه من أعيان التركة لباقي الورثة المذكورين قبل  
 تسعة التركة وافرا ز نصيبه لا يصح الاسقاط من أعيان التركة في نصيبه واذا دفعوا له بعض  
 دراهم من أصل ما يخصه لا على وجه الخارج والصلح لا يكون منفعاله من طلب نصيبه  
 من الميراث الشرعي (أجاب) نعم لا يصح الاسقاط في أعيان التركة حيث يخرج والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجلين تضاريا مع بعضهما في محل رجل آخر واحد هما اوقع شق  
 الثاني فلما نظر صاحب المحل ذلك ضرب بالآخر فاصابت الضربة اصبع يده فسأل الدم  
 فلما نظر صاحب المحل الدم طلب الصلح وعمل للمجروح شيئا معلوما من الدراهم لاجل  
 رضا طهره بضامن غارم وفيما بعد أسقط المجروح حقه على الضامن وبينته من المسلمين  
 وبهرى الجرح ثم بعد مضي أيام رجع المجروح وطلب الدراهم من الضامن ادعى ضمها  
 له فهل لا يكون له مطالبة الكفيل والاصيل بما أبرأه أنه ادأبت ابرأؤه بالوجه الشرعي  
 (أجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما أبرأه من على الوجه المسطور والحال هذه والله  
 تعالى أعلم (سئل) في شهر يكتن تحاسبا على حال الشركة وظهر لاحدهم قل لا تخم مبلغ  
 من الدراهم وأقر له به وذلك بموجب قوائم وسند بخطه وختمه وشهد له عن نفسه بذلك  
 ووعد شريكه بدفع ذلك له حين يتسبر ذلك فساءر الشريك الى بلده ومات فيها فثبتت  
 ورثته ذلك المبلغ من شريك أبيهم فامتنع وادعى الخطا والغلط في الحساب الذي وقع  
 ويريد اعادته مع اعترافه بما سبق منه على الوجه المشروح فهل لا يجب له ذلك (أجاب)  
 نعم لا يجب له ذلك والحال هذه قد عر حو بان من أقرب بشيئ ثم ادعى الحساب يقبل بما في  
 الحاشية الا اذا أقر بالساق بما على ما فتى به المفتي من قبيل عدم الوقوع فانه لا يقع كما  
 في جامع الفصولين والفتاوى اه أشباه يعني لا يقع ديانة وبه صرح في الفتاوى اه وهو له  
 في العلائق وفي رد المحتار عند قول التنوير في الشركة وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل

٢٤٣

٢٨

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٨

مطلب ادعى الخطاب بعد  
 الاقرار لا يقبل

رمضان

١٢٧٣

١٤



قوله بيمينه في مقصد اقرار الرجح مانصه فلو اقر بمقداره ثم ادعى الخطا فيه لا يقبل قوله كذا  
 قوله أبو السعود عن اقرار الاشباه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة عن  
 أصولهم ولا امرأة فيها حصص بالميراث عن أبيهما فطلبت قسمتها وأخذ نصيبها بالقرينة  
 الشرعية فأنكر وانسبها فأنتمت لدى القاضي بالبينة الشرعية العادلة وبه حكمه  
 بالنسب اقتصروا الدار بمحضته وحضرة جمع من المسلمين واقرارهم واعترافهم به  
 شهادة البينة بالقرابة والاستحقاق ووضع يدها على نصيبها بعد القسمة والافراز ثم  
 باعته لرجل أجنبي بمحضرة الاقارب المذكورين ومشاهدتهم لتصرفها وتصرف المشتري  
 فيه بالبناء والآن يريدون منازعة المشتري ومنازعتها وبطلان البيع منكرين لأنسبها  
 والافراز به فهل اذا كان الاقرار بالقرابة والاستحقاق منهم ثابتا لا يجابون لذلك ولا  
 تكلف المرأة باثبات النسب ثانيا لاسيما وأنه خرج بموجب ذلك اعلام شرعي ثابت  
 المضمون اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا ثبت اقرارهم بالنسب والاستحقاق في تلك  
 الحصص للمرأة المذكورة اختار ايعاها لموت بموجب اقرارهم اذ هو حجة على المقر والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وعن ثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا من  
 درو وخميس فوضع الابن يده على التركة مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت بنتان  
 منهن عن ورثة فطلبت ورثتهما أخذ ما يخص أمهم منهنم الابن المذكور منتهى المطول  
 المدة والحال انه مقروم معترف بالقرابة والاستحقاق لا ميهم فهل اذا ثبت ما ذكر  
 لورثتهما أخذ ما يخص أمهم من تركته أبيهما ولا عبرة بالتعلل المذكور (أجاب) لا  
 الحق بمقتضى الزمان فيعامل المقر بموجب اقراره ولا يضر طول المدة والحال هذا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في اختين ادعيتا على اخيهما ما بينهما يستحقان في ذمته قد را معلومان  
 الدراهم صرفتا على ترميم مكان مشترك بينهما بالارث عن أبيهم باذنه فأنكر الاخذ ذلك  
 وعجزا عن اقامة بيينة خلف اليقين الشرعي على يد الخاكم الشرعي ثم ابرأناهما عما  
 ادعيتا به في الصرف على ترميم المسكن المذكور كور من نعمتنا من الدوى عا به بذلك المبلغ  
 ومضى على ذلك تسع سنين والآن تريدان ان تدعيا بما ادعيتا به اولاً بعد الاقرار فهل  
 لا تسمع دعواهما بعد الابراء ولا يثبت ما حيث كان الابراء ثابتا بالوجه الشرعي (أجاب)  
 ليس للاختين مطالبة الاخ المذكور بما ابرأته منه اذ لا تحقق ما دعوهم مطور والله تعالى  
 أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابني اخيهما الشقيق وعن ابن عمها وترك ما يورث عنها  
 شرعا فوضع ابن العم يده على جميع التركة و بقيت تحت يده مدة ثلاثين سنة مات ابن  
 العم المذكور عن ابنة فادولدا اني الميتة اخذت تركته عنهم منه فهل يكون لهم ذلك حيث  
 كان ابن ابن العم مقرها بتركته عنهم سما وباسم تفاقهما له اوليس اخذ شي من التركة  
 حيث انه لا يرث من المرأة المذكورة والحال هذه (أجاب) الاقرار حجة قاصرة على  
 المقر فيعامل بموجبها حيث لا مانع ولا ميراث لابن العم مع وجود ابني الاخ الشقيق والله

١٢٧٤

٣٠

١٢٦٤

صفر  
٢

١٢٧٤

ربيع الثاني

٢٦

١٢٧٤

جمادى اول

٣

تعالى اعلم (سئل) في امرأة ورثت من زوجها ربع قيراط في اما كن كانت تحت يد  
 اخيه فلما مات الاخ المذ كور جاءت ورثته بحجة صلح مضمونها ان اخا زوجها صالحتها عما  
 يخصها من الاما كن المذ كورة فانكرت ذلك وكفوا اثبات مضمونها فحزوا عن ذلك ثم  
 صدر تصديق شرعي منهم على ان نصيبها في الاما كن المذ كورة باق على ملكها على حسب  
 الفريضة الشرعية وكتب لها بذلك اعلام شرعي مشهور بجتم قاضي طنند او سجل في  
 سجل القاضى المصان وتصرفت مع الورثة بعد ذلك ببيع بعض اما كن من جملة الاما كن  
 المصدقين لها على ان نصيبها في باق على ملكها بلانزع منهم لها فيه ثم ارادت ان تقسم  
 وتقرز ما يخصها في الاما كن الباقية فنهواها من ذلك وتعلوا عليها بحجة الصلح المتقدم  
 ذكرها فهل لا تسمع دعواهم الصلح عما يخصها في الاما كن التي كانت تحت يد مورثهم  
 الذي هو اخ زوجها بعد تصديقهم المذ كور لها ولا تعتبر حجة الصلح التي معهم حيث صدر  
 تصديق منهم بعدها (اجاب) الاقرار حجة قاصرة على المقرين بعد ثبوته بتسار يخ متاخر  
 عن دعوى الصلح فيعامل المقر ونحوه جب اقرارهم المتاخر حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
 (سئل) في جماعة واضعين ايديهم على دار ولهم حصة ادعت عليهم بانها تستحق حصة في تلك  
 الدار بطريق الارث عن ابيها فقال لها اولاد الاخ المذ كورون انك بعث تلك الحصة لابينا  
 ولا بينة لهم ولا حجة بيدهم فهل والحال هذه يكون لها الاستيلاء على الحصة المذ كورة عالم  
 يثبتوا شرعا ابيهم منها حيث كانوا معترفين ومقرين بانتقال الملك لها عن ابيها في تلك  
 الحصة ولا تكاف بينة على اثبات دعواها للملكية مع ثبوت اقرارهم واعترافهم بالملك لها  
 فيما سبما ويدها حجة تثبت دعواها الملك بالميراث عن ابيها في تلك الحصة حيث لم يوجد  
 ما يقيد سقوط حقتها منها (اجاب) الاقرار من المكلف عن طوع حجة قاصرة عليه  
 فيعامل بموجبها واذا ادعى المقر بالملك لعلمته انتقال تلك الحصة من قبلها لابيها بالشرع  
 كلف اثبات دعواه مع انكارها فان اثبتها بطريق شرعي منعت عن معارضته والا  
 يحكم عليه بتسليم تلك الحصة لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اولادهم  
 شركة في عقار مع والدهم مناصفة لهم النصف وله النصف وهم فأتوا يدفع المصاريف  
 والغرامات الاميرية على هذه النسبة ومتصرفون في استئجارهم امارة الويله نحو  
 عشر بن سنة ووالدهم مقر لهم ان لهم النصف وله النصف ولا معارض لهم ولا منازع  
 هذه المدة ثم مات والدهم عنهم وعز زوجته فادعت الزوجة ان جميع ذلك ملك والدهم  
 وتريد منازعة الاولاد فهي ذائبة تصديق ابيهم لهم على النصف المذ كور وعلى  
 اشترأ كههم بالانصاف ولم يكن عند الزوجة اثبات ما يدعيه لا عبرة بدعواها ولا  
 بانكارها لاسيما اذا كانا تقاسب الاولاد بمقدار المذ كور وهم منقررون عن ابيهم  
 وحصلوا به كسبهم الخائس بهم حال انقرادهم عن ابيهم في اعانة والمعيشة ولم يكونوا  
 معينين له في تحصيل ذلك (اجاب) حيث حصل الاولاد المذ كور نصف ذلك العقار

١٢٧٢

١٨

شعبان

٨

١٢٧٤

شوال

١٠

١٢٧٤

من كسبهم الخاص بهم حال انفرادهم عن عائلاتهم ولم يكونوا معينين له في تخصيصه  
 يكون مملوكا لهم ويعمل باقرارهم انه لهم والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يملك مكا بالجره لا تخرم شاهرة لكل شهر قدر معلوم من الدراهم  
 فوضع المستاجر يده على المكان المذكور مدة من السنين وهو يتنفع به ويدفع الاجرة  
 للمالك المذكور ثم بعد ذلك اراد المالك اخراج المستاجر فامتنع من الخروج وادعى انه  
 اشتراه المؤجر المذكور قبل ان يواجره فانكر المالك دعواه فهل اذا تحقق ما ذكر  
 الوجه الشرعي لا تسمع دعوى المستاجر المذكور او الشراء قبل مدة الاجارة لكونه معترفا  
 بوقوع الملك في المكان المذكور مدة الاجارة (اجاب) نعم والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجلين اتتا جرا قطعة ارض من ادبها مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك  
 اشتركا مع رجل ثالث في زراعتها فزادوها جميعا سنة وبعد ذلك تفاسخوا عقدا الشركة  
 وتكاسبا مع بعضهم فظهر للثالث قبل الرجلين المذكورين مبلغ معلوم من الدراهم  
 وكتبوا سنداً بحصة يذنه شرعية بان المبلغ باق يذنه فما فهل اذا ادعى أحدهما ان بعض  
 المبلغ ضاع منه من غير تقرير في وقت الشركة لا يقبل منه حيث أفر كل منهما ما بعد  
 التفاسخ بان المبلغ باق يذنه فما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الاقرار  
 عن طوع حجة على المقر يعامل بموجبه ولا يقبل منه دعوى ما يناقض هذا الاقرار  
 بتاريخ سابق عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الميراث عن  
 أبيه تر كها وسافر لجهة بعيدة مدة تزيد على عشرين سنة ثم رجع الى بلده فوجد جماعة  
 واضعين أيديهم عليها فطلبهم منهم ليدفعوا فاضى ناحيتهم فاقروا له بها حكم القاضي له بها  
 وسلمها له ووضع يده عليها ثم بعد مضي سنة ادعى الجماعة المذكورة على الرجل  
 المذكور ان الدار المذكورة مملوكة لهم بطريق الميراث عن أصولهم فهل لا تسمع دعواهم  
 الدار المذكورة بعد اقرارهم بالرجل المذكور (اجاب) اذا ثبت اعتراف الجماعة  
 المذكورة بان الدار المذكورة مملوكة للرجل المذكور طوعا بالوجه الشرعي لا تسمع  
 دعواهم بهذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف اولاد اذ كوروا انا  
 وبقى الاولاد في معيشة واحدة مدة طويلة ثم بعد ذلك اراد ان يفترق بعضهم عن بعض  
 واختصوا عند القاضي فاقرا الاخ الكبير عنده بان المال مشترك بينه وبين اخوته  
 وحكم بذلك وقسمه بينهم على الفريضة الشرعية وصار كل منهم في معيشة مستقلة ثم بعد  
 ذلك ادعى الاخ الكبير المذكور ان ما قسم لم يكن مشترك كابل هو مختص به فهل لا تسمع  
 دعواه ولا ينفذ حكم القاضي (اجاب) الاقرار حجة فاصرة على المتبرع على ما يوجب  
 حيث لا مانع وليس له الرجوع عما أقر به بدونه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 عليه لا آخرون طلب الدائن منه دينه امام حاكم فادعى الاعسار فقال له الدائن وفي حق  
 من حليل الذي البسته زوجته فقال لا شيء لي من انواع الحلى عندها ثم اراد دورتها

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٥

محرم  
١٢

١٢٧٥

جاء اول  
٧

سنة

رجب

قصة تروى كتمانها بموتها فادعى ان له في الحلى الذى عندها ملكا أصليا قبل موتها فعورض  
بما صدق منه امام الحماكم فقال انه كان المقصود منه دفع الدائن عن طلب دينه في هذه  
الحالة فهل ينفعه هذا القصد ولا عبرة بما أقر به سابقا امام الحماكم أولا يقبل قوله ولا  
تسمع دعواه ان له ملكا (اجاب) الاقرار بحجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبها فاذا  
أقر الزوج انه لا شيء له عند زوجته من انواع الحلى لا تسمع دعواه بما هو في يدها وقت  
الاقرار منه الا انه اذا وقع الاختلاف بين المقر وورثته المقر له في شيء من ذلك انه كان  
موجودا عندها وقت الاقرار أم لا يكون القول قول المقر في انكاره وجوده وقت الاقرار  
واذا وقع اختلاف في الاقرار انه كان تلجئة او صحيحا على حقيقة كان القول لمادعى الحق  
والبيينة بينة مدعى التلجئة وهو الزوج في هذه الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
أخذ من آخر دراهم في سنة تسع وخمسين على ان يعمل فيها مضاربة والربح يتقسم بينهما  
للعامل المذكور الثمان ولرب المال الثلث واستمر على ذلك مدة من السنين ثم بعد  
ذلك ترك العامل التجارة وبقى رأس المال في ذمته لاستهلاكه اياه وهو مقر به في حال  
صحته على يديينة وصار يدفع لرب المال منه شيئا فشيئا ثم في سنة ٧٠ مات العامل  
المذكور في غيبة رب المال وبقى رأس المال في ذمته فهل اذا لم يمض من وقت اقراره  
خمس عشرة سنة يكون لرب المال اخذ ما بقي له من تركه العامل المذكور حيث ثبت  
اقراره قبل موته بالبيينة الشرعية (اجاب) لا تسمع الدعوى بعده سوى خمس عشرة  
سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعى وهذا اذا كان الخصم منكرا فلو كان  
مقرا تسمع حيث لم يمض على اقراره مثل تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة  
تلقوا أرضا خراجية عن أبيهم ما تواتر عن اولادهم فتلقاها اولادهم واشترى كوامع أجنبي  
في فخل غرسه فيها لهم نصفه والاجنبي المذكور نصفه وذلك على الشيوع بينهم ثم مات  
أحد الاولاد المذكورين عن اربعة اولاد مات واحد منهم عن ولد قاصر فله أحد اعمامه  
الى عائلته وجعل وصيا عليه فصار المولى يأخذ حصته وحصه القاصر في ثمر الفخل المذكور  
ثم بعد بلوغ القاصر مدة اراد أخذ حصته من ثمر الفخل بطريق الارث عن أبيه فنفعه  
هم من ذلك وقال له أنا أسبقى الحصته ولا تستحق منى شيئا لا اباك لم يدرك من ثمر  
الفخل شيئا والحال ان المولى المذكور مقر بان الفخل والادب باقيا على الشيوع  
لجميع قول لابن اخيه المذكور أخذ حصته في ثمر ما خصه من الفخل الموروث عن أبيه  
من عمه وان لم يأخذ أبوه فيه شيئا لكون الفخل لم يثمر قبل موته (اجاب) حيث كان  
المولى المذكور مقر بان الفخل المذكور مشترك بين الجميع يؤمر بتسليم حصته لابن اخيه  
اليه وليس له منع عنه في ذلك بمجرد تملكه أباه لم يدرك ثمره والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له اولاد ذكور واناث وله على كل واحد من اولاده دين معلوم مقيد بدفعه وله  
ايضا دين على صهره في حال صحته واختياره سماح اولاده صهره المذكورين عماله عليهم

١٢٧٥

١٣

١٢٧٥

١٧

صفر

١٢٧٦

٢



من هذه الديون وأقر بذلك لدى بيعة شرعية تشهد به كل ذلك في حال صحته واختياره ثم  
 في مرض موته أقر بحضرة جماعة من أصحابه أن الذم التي كانت له على أولاده وعلى صهره  
 لاحق له فيها لأنه كان ساعدهم فيها من مدة طويلة في مقابلة أسفار بعضهم فيما يتعلق  
 بمصالحه ثم توفي ووجدت هذه الذم مقيدة بفترة فهل إقراره الصادر منه في صحته بالمساحة  
 مع إقراره في حال المرض بأنه لاحق له فيها يكون صحيحا نافع المساهمة مقيد بالدفتر مانع من  
 قبول دعوى باقي الورثة (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي إقرار الميت وأولاده وصهره  
 من دينه المترتب له عليهم المفيد بفترة حال صحته لا يكون لباقي ورثته مطالبتهم عما  
 أبرأهم منه حال الصحة وأما إقراره في مرض موته بالابراء ولو سابقا فلغو بالنسبة للورثة  
 من المقر لهم بدون تصديق باقي الورثة فلا يعول عليه ولو ثبت والله تعالى أعلم (سئل)  
 في أربعة أخوة في معيشة واحدة ولهم ابن عم صار في معيشة وحده بعد انفصال الأخوة  
 المذكورين من ابن عمهم واختص كل فريق بما يخصه من جهة أصله بالتراضي بينهم ثم  
 مات أحد الأخوة عن أولاده كورا وأنا ثم مات الثاني كذلك ثم مات ابن العم عن  
 أولاده وقسمت تركته بين أولاده فقط مات الأخوان الآخران عن أولادهم كورا  
 وأنا أيضا وقسم قاضي الولاية تركته للأخوة على أولادهم بعد استشهاده بالبينة وابن ابن  
 العم البالغ الرشيد على أن جميع ذلك المترك خاص بالأخوة المذكورين فقط وكتب  
 كل من البينة وابن ابن العم المذكور شهادة بخطه وختمه على ذلك عند القاضي وبعد  
 إقرار ابن ابن العم وشهادته بذلك خاص بالأخوة المذكورين أقامه القاضي وصيا على  
 الأولاد المذكورين واستمر على الوصاية نحو سنتين وبلغ بعض القصر فادعى الوصي  
 المذكور على البالغ أن له حقا في ذلك المترك معاملة بالإنابة كان مع الأخوة في معيشة  
 واحدة وأنكر القسمة السابقة والأقرار الصادر منه عند القاضي فهل إذا تحقق إقراره  
 المذكور باختصاص الأخوة الأربعة بالمترك المقسوم بين أولادهم بالوجه الشرعي  
 وكانت القسمة بين أبيه وبين الأخوة الأربعة ثابتة كذلك واختص كل بنصيبه وانعزل  
 من الأخرى يمنع الوصي المذكور من دعواه شرعا (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال من  
 القسمة بين أبي المدعي والأخوة الأربعة واختصاص كل فريق بنصيبه وإقرار ابن ابن  
 العم المدعي باختصاص الأخوة الأربعة بالمترك بالوجه الشرعي يمنع من معارضة  
 الأولاد فيما أقر بالاختصاص به معاملة له بإقراره الذي هو حجة عليه حيث لا مانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة وكبيرهم هو المتصرف ولم يتميز لكل  
 منهم كسب على حدة بل ما تجدد بينهم جميعا وما جددوه دارحازوا أرضها بالشرع وبنيوها  
 بأعمالهم وسكنوا فيها وبعد مضي مدة وهم كذلك وقع التشاجر بينهم وطلب أحدهم  
 القسمة فأقر المتصرف واعترف بأن لكل واحد منهم الثلث في جميع ما هو تحت أيديهم  
 فقبضوا المواتي والامتنعة والدار واختص كل واحد منهم بيده من تلك الدار ومضى

دبيع أول

١٢٧٧

٢٧

لذلك مدة ثم بعد ذلك كله رجوع المتصرف يدعي انه كان اشترى ارض الدار المذكورة  
 لنفسه ويريد الاختصاص بها فهل بعده هذا الاقرار والقسمه المذكورين لا يعتبر  
 دعوى الاختصاص المذكورة وتكون الدار بينهم اثلاثا (اجاب) الاقرار حجة  
 قاصرة على المقر فيعامل بموجبه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
 عن اربعة بنين وبنين وترك دارا فوضع الجميع يدهم عليها الى ان ماتوا جميعا على  
 التعاقب وترك كل منهم اولادا والساكن في الدار الا ان امرأة من اولاد اولاد المورث  
 فحضر رجل آخر من اولاد اولادها ايضا كان غائبا غيبة سفر وأراد اخذ نصيب والده من  
 الدار المذكورة فامتنعت المرأة من ذلك متعللة بانها اوضعت يدها على الدار المذكورة من  
 مدة تزيد على عشرين سنة فهل اذا كانت المرأة المذكورة مقررة بالمورث ومقررة  
 بان المدعي الغائب من اولاد اولاد المورث ولم تدع ناقلا شرعيا يقضى له بنصيبه منها ولا  
 عبرة بتعلله باوضاع اليد المذكورة مع اقرارها بما يفيد ملك الغائب المذکور حصته  
 منها (اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فاذا كانت تلك المرأة الواضعة يدها على هذه  
 الدار مقررة بما يفيد ملك الرجل المذکور حصته منها تعامل باقرارها في حق نفسها وبحكم  
 عليها بموجبه ولا يمنع من ذلك وضع يدها تلك المدة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في اخوين لهما حصة في عقار باع كل منهما نصيبه منها لاخته بثمن معلوم وسامحاهما من  
 ثمنها وبراءة ومساحة شرعية وقبضت منهما المبيع وكتب بمأذ كرجحة من  
 الحاكم شرعي ونصرف فيها بالهدم والبناء ثم بعد مدة اراد أحد الاخوين ان يرجع  
 على اخته في ثمن حصته متعللا بأنه كان وقت البيع والمساحة غنيا وافتقر الآن فهل  
 لا يجاب لذلك والحال ما ذكر (اجاب) ليس لمن ابرأ ذمة اخته من ثمن ما اشتريته منه  
 ابراء صحيحا الرجوع عليهم بذلك بمجرد تعلله بمأذ كرجحة في السؤال والله تعالى أعلم (سئل)  
 في اخوين واضعير ايديهما معا على اطيان خراجية وعقارات ومنقولات بشا ذلك من  
 كسبهما معا مدة حياتهما ثم تصادفا على ان جميع الموجودات التي تحت أيديهما من  
 اطيان زراعة وعقارات ومنقولات مشتركة بينهما ما لكل واحد منهما نصفها وكتب  
 بذلك صلح بحضور من الشهود ثم توفي احدهما عن ورثة فهل للاخ الموجود مقاسمة  
 الورثة بالنصف في الموجودات ويعمل بالصلح بعد ثبوت مضمونه بالبينة الشرعية  
 (اجاب) اذا ثبت بعد الدعوى الصحيحة كون الاخوين المذكورين في معيشة واحدة  
 وان كسبهما واحد وانما تصادفا حال صحتهما على ان جميع ما هو تحت أيديهما مشترك  
 بينهما بالوجه الشرعي يقضى على ورثة الاخ الميت لاختيه المحي المدعي بنصف ما كان  
 تحت أيديهما يوم الاقرار حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة تحت أيديهم  
 طين فلا حصة يستحقونها بينهم بالسوية باعترافهم بذلك واخذ عليهم القاضي اشهاد ابا  
 لكل واحد الربيع وصاروا يرزعون الاطيان المذكورة مدة وحصلوا من غنائمها واشي

دبيع آخر

١٢٧٧

٣

لعدد

١٢٧٨

٨

صغر

١٢٧٩

٢٧

وغيرها وكلهم في معاش واحد وليس لواحد منهم كسب خاص به بل اكساب الجميع من الاطيان التي تحت ايديهم وغيرها بالاشتراك مع الغير وبالايجار ومكنوا على ذلك مدة لا يميز لواحد منهم شيء يختص به دون البقية ثم قال الا كبر منهم ان جميع هذه المواشي لي خاصة وليس لواحد منهم قيم شيء لان جميعها حدث بتصرفي وشرائي ولم يسلموا ذلك وقالوا ان التصرف لنا جميعا وطال النزاع بينهم في ذلك ثم اعترف الاخ الاكبر المذكور بحضرة جمع مسلمين بان جميع ما بأيديهم من العقارات والمواشي الخاصة بهم والمشاركة عند غيرهم والنحاس وغيرها مشتركة بينهم مثل بعضهم لسكن واحد منهم ثم الربح ثم بعد ما يقرب من سنة رجع لدعواه الاولى وقال ان جميع المواشي وما حدث بتصرفي خاص بي وليس لكم فيه شيء فهل لا يسلم له في دعواه ذلك ويحكم عليه بموجب اقراره بان لكل واحد منهم الربع في جميع ما بأيديهم سيما وانه لا نزاع بينهم في الاطيان ما الحكم (اجاب) حيث كانت تلك الاطيان مشتركة بينهم ولا نزاع بينهم فيها وقد حصلوا من ثمنها هذه المواشي وغيرها من الاشياء المذكورة لانفسهم على سبيل الشراكة بينهم وقد اقر المنازع بشركتهم له فيها لا يكون له الاختصاص بها دونهم بدون تخصص شرعي ويعامل بموجب اقراره اذ هو حجة عليه فيما هو موجود وقت الاقرار حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اخيه لايه وعن ورثة غيره وجميع ما كان في يده المتوفى المذكور من عروض وعقار واطيان زراعة اميرية ومهمات ومواس وأغنام وغير ذلك من قليل وكثير مما يعرف به وينسب اليه مشترك بين الاخ المتوفى المذكور وبين الاخ لاب المذكور مناصفة بينهم مما ماعداه لبوس المتوفى واعترف باقي الورثة بمجلس القاضي بالشركة المذكورة وان الحق والاستحقاق في نصف جميع ذلك للاخ لاب المذكور وانه لاحق ولا استحقاق ولا دعوى ولا طلب لهم فيه واعترفوا ان النصف الثاني هو المتروك عن المتوفى وأخرج القاضي باعترا فهم المذكور حججا شرعية مسجلة بالسجل المصان بعد رفع صورة التصديق المذكور الى مفاتيح الخففة وافادتهم بصحة التصديق المذكور وانه معمول به شرعا في حق المصدقين وثبت ايضا اقرار المتوفى المذكور في حال حياته بالشركة المذكور في كورة في وجه خصم شرعي بعد تقدم دعوى صحة شريفة لدى المحاكم الشرعية وحكم بالشركة المذكور في وجه الخصم المذكور بعد رفع صورة الدعوى وجواب المدعى عليه الى مفاتيح الخففة والافادة عليها بصحة الدعوى المذكور والحكم المبني عليها بانه يسر هذا الحكم على كافة الورثة ويحكم بنصف جميع ما كان تحت يدي الاخ المتوفى المذكور للاخ لاب المحي المذكور وروصدهم حكم القاضي بذلك بعد الافتاء المذكور وأخرج بذلك حجة شرعية مسجلة بالسجل المصان فهل بعد ذلك اذا اراد أحد من الورثة معارضة الاخ لاب في النصف الذي يستحقه بوجه الشركة المذكور كورة لا تسع منه المعارضة والدعوى في النصف المذكور ويمنع عن الدعوى في ذلك سيما مع وجود الحجج المسجلة

سنة

صفر

١٢٨١

٢١

المثبتة للشركة المذكورة بمقتضى تصديق الورثة المذكورين واعتراف المتوفى بها  
 (أجاب) اقرار باقي الورثة البالغين بشركة أخ مورثهم له فيما ذكر عن طوع حجة عليهم  
 فيعاملون بموجبها لان الاقرار من حجج الشرع القاصرة على المقر فيؤاخذ به في حق نفسه  
 كما ان اقرار المورث بذلك حجة عليه فتعامل به ورثته فيما آل لهم عنه حيث لا مانع فاذا  
 كان ما هو مسطور بالسؤال ثابتا لا يكون لاحد المقرين معارضة المقر له فيما ذكر بدون  
 وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما نخيل مجاور لنخيل الآخر  
 حصل بينهما تنازع فيه ثم حضرا وميزاه من بعضه وأقر كل الآخر بالملك فيما وضع يده  
 عليه وذلك من مدة خمس عشرة سنة وكل مكاف عليه نصيبه ويدفع خراج المدة  
 المذكورة ثم بعد ذلك ادعى أحدهما على الآخر بان ما في يده من النخيل ملك للذي وانه  
 رهنه تحت يده وذلك بتار يخ سابق على التمييز والتصادق باقرار كل منهما للآخر  
 بالملك فيما بيده فهل اذا ثبت ما ذكر من التمييز والتصادق من كل منهما للآخر على  
 ملكه لما في يده بالوجه الشرعي لا تسمع دعوى أحدهما على الآخر بملك المدعى لما أقر  
 به للذي عليه بتار يخ سابق ويكون ذلك تناقضا منه ويعامل بموجب اقراره طائعا  
 سيما مع التصرف المذكور في هذه المدة (أجاب) الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعامل  
 بموجبه بعد ثبوته بطريق شرعي ولا تسمع دعواه الملك لنفسه وانه رهنه عند واضع اليد  
 بتار يخ سابق على اقراره لو اضع اليد بالملك فيما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
 في رجل غرس نخيل في ست حفرة ملأها من ماله الخاص به وفام عليه بما يحتاجه  
 حتى نبت النخيل وكبر ثم غاب الى جهة من الجهات فوضع رجل يده على النخيل المذكور  
 وقدمت تحت يده أربع حفرة بما تسمى انها ليست وصارت لا يتقنع بها وبقي تحت يده  
 حفرتان فلما حضر من غيبته وجد الرجل المذكور وادعاه على الحفرتين المذكورتين  
 فطالب منه الغارس المذكور ورفع يده عنهما وتسليمهما له فاقروا واضع اليد بملكه لارض  
 الحفرتين والنخيل الذي فيهما وانه هو الغارس لهما وادعى ان له فيهما مائة بقا بطريق كونه  
 وضع يده عليهما مدة غيبة الرجل المذكور فهل والحال هذه يجبر واضع اليد المذكور  
 على تسليم الحفرتين المذكورتين بما فيهما من النخيل لملكهما الغارس لهما المذكور  
 جبراعنه ولا عبرة بدعواه المذكورة ويمنع من المنة الزعة والمعارضة في ذلك (أجاب)  
 حيث أقر واضع اليد بملك المدعى الارض وما فيها من النخيل يعامل باقراره في حق نفسه  
 ويؤمر بتسليم ما ذكره لملكه حيث لا مانع ولا عبرة بمجرده تعاله بوضع يده مدة غيبة  
 الملك ولو طالت لان ما ذكره من أسباب الملك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن زوجة وبنات منهن ثلث بنات منها ثم ماتت الزوجة بعد زوجها عن بنتها  
 الثلثة فقط وترك ثلث بنات منهن ثلث بنات منها ثم ماتت الزوجة بعد زوجها عن بنتها  
 المسكن قبل موته وكتب لهما بذلك حجة فلم تصدقهما البنت الاخرى ودخل الناس بينهما

ربيع آخر

١٢٨١

١٨

شعبان

١٢٨١



بالصلح وصالحون وصدق جميعا على انه موروث لمن عن ابين وأمهين وصرن يورثه  
 وبقسم من أجرته مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة والآن ارادت البنتان الرجوع عن الصلح  
 والتصديق المذكورين وتدعيان بما كان ادعياه أولا فهل بعد ثبوت الصلح  
 والتصديق المذكورين لا تجبان ذلك ولا تقبل الدعوى منه ما بذلك (أجاب)  
 حيث صدقت الاختتان على كون المسكن المذكور موروثا لهما ولا ختم الثالثة  
 عن أبيهن وأمهين بعد دعواهما مباشرة من أبيهما وثبت ذلك بالوجه الشرعي طائعتين  
 لا تعتبر دعواهما مباشرة من أبيهما بعد ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل  
 أشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بانه لا يملك شيئا من الدنيا سوى ما بوس يده وجملة  
 من المكتب وفرش المقعد وصندوقه المختص به ومفتاحه بيده الموضوع ذلك بمنزل سكنه  
 مع زوجته وان جميع باقي الموجود بالمنزل خلاص ما هو معين أعلاه من فرش ونحاس  
 ومصاغ وصيني وخلافه من اثاث المنزل ملك لزوجته التي في عصمته ولم يكن لزوجها  
 المذكور فيه حق بوجه من الوجوه الشرعية بل الحق والاستحقاق والمالك فيما شرع  
 لزوجته المذكورة وكتب بذلك سنداً وختمه بختمه وامضه بخطه وعليه جملة شهر وعلى  
 اقراره واشهاد بذلك ثم بعد مدة ماتت الزوجة المذكورة عن زوجها المذكور وعن  
 اخوتها أشقائها والديه ولم ينزع الزوج المذكور المشهد المذكور بعد موت زوجته فيما أشهد  
 به على نفسه ثم بعد مدة مات الزوج المذكور عن أولاد ذكر واناث فهل يكون اقراره  
 واشهاد بما ذكر صحيحا فذا على ورثته وليس لهم المعارضة ولا المنازعة في ابطال ذلك  
 بدون وجه شرعي ويكون الحق في ذلك لورثة الزوجة وما استغنانه في الاشهاد المذكور  
 يكون لورثته عملا في ذلك باقراره (أجاب) الافرار بان جميع باقي ما في المنزل المعين  
 ملك لزوجته بعد اخراج ما بينه حجة على المقر في معامل بوجبه وكذا تعامل به ورثته من  
 بعده اذا ثبت بعد دعوى صحيحة مسموعة شرعا لا أن زوجه المقر لها ادعوا انتق ذلك  
 الى مورثتهم بسبب من أسباب الملك كبيع أو هبة حل لهم الانتفاع به وان لم يكن هنالك  
 سبب لا يحل اذا اقرار ليس سببا من أسباب الملك وان كان يؤاخذ به المقر لكونه حجة  
 عليه ويدخل في ذلك ما يتحقق بالوجه الشرعي انه موجود بالمنزل وقت الاقرار سوى  
 المستثنى ووارث كل من المقر والمقر له يقوم مقام مورثه فلو اختلفا في شيء هل كان موجودا  
 وقت الاقرار أم لا فالقول للمقر أو وارثه في نفى وجوده والبينة على المقر له أو وارثه على  
 دعوى وجوده حين ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها  
 نصف بيت بثمن معلوم وكتب به حجة مسجلة من الحاكم الشرعي ثم بعد ذلك خالها  
 على مؤخر صدقاتها ونفقة عذنها ومبلغ معلوم من الدراهم وأبرا كل صاحب امرأة عامة  
 من كل حق ودعوى وطلب وتخالصا من بعضهما ثم وضع يده على الحصة التي باعها لها  
 فادعى وكتبها عليه بها وطالبه برفع يده عنها لكونه كان باعها لها فاعترف لها بذلك

شعبان

سنة

وادعى عليها بالابراء العام وزعم دخول تلك الحصة تحت الابراء المذكور ونظر الاقراره  
لها بتلك الحصة من قبله بطريق الشراء حين الخصومة حكم عليه القاضي بتسليمها  
وتحرر بذلك اعلام شرعي ثم ادعى عليها بانه يستحق بذمتها مبلغا مقابله ما صرفه في عمارة  
أجراها في ذلك المكان المشترك قبل الابراء العام الصادر من كل منهما لالا خوف انكرت  
دعواه فهل حيث كان الابراء العام منها ثابتا بالوجه الشرعي وهو مقرب به لا تسمع  
دعواه عليها بحق سابق على تاريخ الابراء المذكور مع انكارها ذلك (أجاب) لا تسمع  
الدعوى بعد الابراء العام لا بحق حادث بعده فلا تسمع دعوى الرجل المذكور على تلك  
المرأة يدين سابق على تاريخ الابراء العام لها من كل حق ودعوى وطلب مع انكارها  
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر في حال صحته وسلامته ونفاذا أقواله وأفعاله  
الشرعية بان عليه قدر معلوم من الدراهم ديناً شرعياً لزوجته وان جميع ما في يدها وما في  
منزلها من الفرائش والنحاس والامتعته ملك لها ولا حق ولا ملك له فيه بوجه من الوجوه  
الشرعية وذلك الافراد بحضرة بينة شرعية تشهد به فهل اذا ماتت بعد مدة عن الزوجة  
المذكورة وعن غيرها من الورثة وأراد باقي الورثة ان يجعل ذلك ميراثا وتركته عن الميت  
المذكور ليس له ذلك ويكون المقرب به جميعه الزوجة المذكورة خاصة ويكون لها أخذ  
دينار مما يوجد خلفه من سوي ما ذكر (أجاب) المصريح به ان الاقرار ليس سبباً من  
أسباب الملك وان الدعوى بناء عليه لا تسمع وان كان الاقرار حجة فاصرة على المقر  
فيعامل بموجبه فان ادعت المرأة انذ كورة دعوى صحيحة مسعوعة واضحة بهذا الاقرار  
على هذا الوجه وأثبتته يقضى لها بما في يدها وما في منزلها وقت الاقرار وكذا يقضى لها  
بالدين بعد دعواه على الوجه المعتبر شرعاً وثبت الاقرار به حال الصحة وان كان مجرد  
الاقرار لا يوجب الملك في الواقع قال في التحريم وفي الخسائية ولو قال يعني في صحته جميع  
ما هو داخل في منزلي لامرأتي غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه أبيه قال  
أبوالقاسم هو نأحكم وفتوى فالحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في  
الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج صادق في اقراره وان جميع ذلك  
كان لها ببيع أو هبة وما أشبه ذلك فهي في سعة من رزق ذلك عن ارادته وما لم يكن  
ملكاً لها لا يصير ملكاً لها بالاقرار الباطل انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً في نفي ابرائها له من مؤخر صداقها وجد العقد عليها  
وسمى لها صداقاً معلوماً ثم بعد ذلك خذمتها جاموسة وأرسلتها الى بيت أهلها وتريد  
ان تجعلها في نفي مؤخر صداقها الذي ابرأته منه في نفي الطلاق فهل اذا ثبت انه طلقها  
على ابرائها من مؤخر الصداق وكذا قدر معلوم من الدراهم بزامته منه وتصدق عنده  
شيئاً منه لاسيما وقد حدد العقد عليها بقدر معلوم وقبضته منه ويلزمها رد الجاموسة  
لزوجها والحال هذه (أجاب) ان صح ابراء من المؤخر لاولي لا يكون لها مالبة الزوج

اشعبان

١٢٨٣

١٧

شوال

١٢٨٣

٢٣

به ولا اخذ شيء من املاكه عوضا عنه والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادة  
واردته من بيت مال مصره ضمنها ما توضحه - اءلا صورة بند سابع في زيل لائحة بيت  
المال السابق تنظيمه بحضرة و حضرات السادة العلماء وحضرته كم وحيث الموضح به ان  
التركات التي يوضع عليها الختم لغيبه بعض الورثة يصير فكه عند حضور الغائب وتحقيق  
وراثته باعلام شرعي او بتصديق من باقي الورثة الحاضرين المعتبر تصديقهم شرعا  
فهـل الذين يعتبر تصديقهم في ذلك هم الورثة الحاضرون الذين ثبتت وراثتهم شرعا  
بمقتضى اءلام شرعي من قبل حضور الغائب او هم الورثة الحاضرون الذين يكونون  
بالغاخين من العتمة وما اشبه ذلك ولولم يكونوا ثابتي الوراثة شرعا يؤمل ورود الافادة  
عما توضح مفصلا ليعتد الاجراء وصورة البند المذكور اءلى الخطاب وهو البند  
السابع من زيل لائحة بيت المال الختم الذي يصير على التركات لغيب بعض الورثة  
يصير فكه عند حضور الغائب وتحقيق وراثته باعلام شرعي او بتصديق من باقي الورثة  
الحاضرين المعتبر تصديقهم شرعا بحيث لا يصير جرد التركة ولا ناصية لها واما تقسيم  
التركة بعد ذلك فيما بين الورثة فيكون بحسب ما تقتضيه الاصول الشرعية (اجاب)  
لا يفهم من هذا البند ان الورثة الحاضرين المعتبر تصديقهم بان يكونوا ممن ينفذ اقرارهم  
وراثتهم ويحضرون اءلاما بذلك لاعتبار تصديقهم بل هذا في حق من كان غائبا حين  
الوفاة ثم حضر فاما ان ثبت الغائب المذكور ووراثته ويحضر اءلاما بذلك واما ان  
يصدقه على الوراثة باقى الورثة الحاضرين المعتبر تصديقهم بان يكونوا ممن ينفذ اقرارهم  
على انفسهم وهم البالغون العاقلون الذين لا مانع فيهم من اعتبار تصديقهم في ذلك  
فيقتدير رفع ختم بيت المال بدون جرد ولا ناصيل لشي من التركة فالذي يقتضيه هذا  
البند انه عند وجود ثبوت الغائب وراثته بعد حضوره باعلام شرعي او تصديق  
الحاضرين من الورثة له على الوراثة وكانوا ممن يعتبر تصديقهم في ذلك كما ذكر لا يكون  
لمصلحة بيت المال مدخل في هذه التركة بشي سوى فك الختم عنها وتبقى في يدهم كانوا  
حاضرين من الورثة مع الغائب الذي حضر والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على  
ايتام ما لهم تحت يده اشترى لهم به عقارا ودفعه الى البائع ووقت كتابة المبايعة ذكر ان  
الشراء له من ماله وكتب الصك على هذا الوجه ووضع يده على هذا العقار واستغله  
للايتام ثم اشهد على نفسه ان الشراء كان للايتام المذكورين وان كتابة اسمهم في الصك  
عارية وان الثمن المدفوع من ماله لم يكن به مانع وقت الافراد من نفاذه عليه ولم يكن  
الثمن المدفوع زائدا عن قيمة مثل العقار المذكور بل هو اقل من قيمة المثل وفي شراء هذا  
العقار لمصلحة للايتام المذكورين فهل اقراره على الوجه المسطور صحيح نافذ عليه يؤاخذ به  
في حق نفسه والحال ما ذكر (اجاب) نعم اقراره المذكور صحيح قضاء فيعامل به وجبه  
اذهو حجة قاصرة على المقر وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في

١٢٨٢

٢١

وبيع الاول

١٢٨٤

٢٧

معيشة واحدة وكل منهما صاحب كسب ذهباً من بلدهما إلى سكندرية واشترى  
 قطعة ارض وبنيها بيتاً من مالهما وسكن فيه مدة طويلة ثم بعد ذلك رجع أحدهما إلى  
 البلدة واشترى داراً وبها ثم وامتعة ثم بعد ذلك رجع أخوه الذي في سكندرية إلى البلدة  
 أيضاً وسكن مع أخيه مدة ثم بعد ذلك أراد العزلة من أخيه فأنزل وقسم الدار واليهما  
 والامتعة التي اشتراها أخوه ونصداً على أن البيت الذي في سكندرية لم يكل منهما نصيبه  
 على يد شهود تشهد بذلك وأخذ كل ذي حق حقه على يد القاضي وكتب بذلك حجة  
 شرعية مسجلة وتصرف كل منهما في نصيبه تصرف المالك ثم بعد مدة تزيد على سبع  
 سنين توفي أحدهما وخلف أولاداً ذكوراً وإناثاً ثم بعد وفاة أبيهم بعدة ذهبوا إلى  
 سكندرية فسكنوا في بعض البيوت وعملهم يؤجر نصيبه من قبل وفاة أبيهم إلى الآن فأراد  
 أولاد أخيه الآن منعهم من البيت متعللين بأن حجة ارض البيت مقيمة باسم أبيهم  
 مع اعترافهم بمغفون حجة القسمة والتصادق بين أبيهم وعملهم على اشتراكهم في البيت  
 الكائن بسكندرية مناصفة المتأخرة المتأخرين عن حجة شراء الأرض وهم جميعاً بالعون  
 عادلون طائعون ورجحوا بينة تشهد بتصادقهم على الاشتراك المذكور في ذلك فهل  
 والحال هذه لا عبرة بدعواهم اختصاص أبيهم بالمسكان المذكور بناء على كتابة حجة  
 شراء أرض باسم أبيهم خاصة أفيدوا الجواب (أجاب) حيث تصادق الأخوان  
 المذكوران على أن البيت المذكور مشترك بينهما مناصفة وتقرر بذلك حجة شرعية  
 متأخرة المتأخرين عن حجة شراء أرض البيت وكانت ورثته المذكورون معترفون بذلك بعد  
 موته لا يكون لهم منعهم من نصيب منه والحال ما ذكر فجردت عليهم بكتابة حجة الأرض  
 باسم أبيهم خاصة السابقة على ما ذكرنا لا قرار الصحيح حجة على المقر فيعامل بموجبه  
 وأقرار المورث فيما يتبقى بالمتروك عنه يمنع دعوى ورثته بما يناله منه والله تعالى أعلم  
 (سئل) عن جنيته مشتركة بين رجلين معلومين باع أحدهما الشريكين نصيبه لشريكه  
 الآخر بمثل معلوم وأقر البائع بقبض الثمن منه كاذباً ثم بعد ذلك مات المقر المذكور عن  
 ورثة طلبوا التحليف المقر له بأن مورثهم المذكور لم يكن كاذباً في إقراره المذكور فهل  
 يجبون لذلك ويكون لهم تحليفه وإذا نكل عن الحلف يقضى عليه بالاثنتين المذكورين  
 حيث لم يثبت قبض مورث المدعين بوجه شرعي أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون  
 لورثة المقر تحليف المقر له بمورثهم لم يقر بقبض الثمن كاذباً على قول أبي يوسف لم يقضى به  
 ونقله في تنقيح الغناوى الحامدية من الأدرافان نكل لا يكون الأقرار المذكور حجة له  
 بناء على ما ذكرنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة من جدهم ابنه التناصر  
 وله وصي من قبل أبيه ادعى اجنبي أن الميت باعه في حال صحته حصه في طائفة ومعه عدداً  
 معلومين للميت وادعت بنت الميت أن أباهما باعها نصف بيت له في صحته فصدق الورثة  
 البالغون الاجنبي على دعواه غير أنهم ذكروا أن ذلك في مرض الميت فهل لا يثبت البيع

١٢٨٤

١٢٨٤

١٦



في حق القاصر الابا بامته لدى القاضي بطريقه الشرعي ولا يسرى تصديق الورثة البالغ  
 في نصيب القاصر ولو صدق الوصي لا يعتبر تصديقه واذا صدق الوصي المذكور وابن  
 الميت البالغ بنت الميت على دعواها الشراء من ابيه الا يعتبر ذلك في حق القاصرون كلف  
 اثبات ذلك لدى الحاكم الشرعي لاسيما ولم يتحرر بالشراء المدعى به جميع شرعية افيديو  
 الجواب (اجاب) الافرار حجة قاصرة على المغر فلا يعتبر في حق غيره كما ان اقرار الوصي  
 في حق اليتيم باطل فيؤمر من ادعى شراء شيء من الميت حال حياته وصحته باثبات دعواه  
 لدى القاضي بطريق شرعي حتى يسرى على القاصر ومن جحد من الورثة والله تعالى اعلم  
 (سئل) بافادته وارده مر بيت مال مصر مضمونها انه فيما تقدم توفي رجل من المتوطنين  
 بمصر بولافي يقال له علي سلطان عن زوجة وبنتين واخت وأخ شقيقين وجميعهم مبلغ  
 حاضر وماعد الاثني فاما كانت غائبة بجهة قبلي ونظر الغائبها توجه من ديوان المصلحة  
 وبحضور من كانوا حاضرين صار ضبط ممتلكاته وهي بعض منقولات خيرية وتقدمه  
 مبلغ ٢٤١١٦ و ٢٠ من ذلك ٦٠٠ راجعة امانه طرفه لاناس آخرين  
 والمنقولات سلمت للتعهد يوم الوفاة امانة واما النقدية فصار وضعها في خزينة بيت المال  
 و بعد ذلك حضرت الاخت الغائبة وتقدم عرضها لان احد همام الاخت وباقي الورثة  
 بطلب نقود ومنقولات التركة والاخر من اصحاب مبلغ الستة آلاف قرش بطلب  
 مبلغهم وبالتحقيق في المصلحة صدق الورثة الحاضرون على صحة وراثته الغائبة وشهد  
 بذلك الشهود الذين يعرفونهم ثم صدق الجميع على مباح الامانة انه حق اربابه هذا  
 ولما دون بذي الاثني وما تقدم وروده من حضر تم بتاريخ ٢٨ ص سنة ١٢٨٤  
 من ان المتروكات التي يجري ضبطها نظرا للغائب فقط متى حضر الغائب وصدق الورثة  
 الحاضرون المعتمد تصديقهم شرعا على وراثته وسلم لهم التركة بدون جرد وبدون تاصيل  
 ولا اختلاف هذه المحادثة في كون المنقولات مؤصلة في يوم الوفاة لقائنها ووضع النقدية  
 بخزينة المصلحة وكونها زيادة عن الالف قرش ما فهم والحال هو انه يكتفي بما  
 شهد به الشهود العارفين للورثة وتصدق الحاضرين من الورثة على وراثته الغائبة  
 وتصرف النقدية اليهم ويقرج لهم عن باقي التركة ولا يلزم في ذلك ثبوت وراثته شرعية  
 بالمسكنة ويسرى على هذا حكم ما دون بذي الاثني وذلك الشرح او ما دامت التركة  
 مؤصلة والنقود وضعت في الخزينة يلزم اجراء الاثبات شرعا ولا عبرة بتصديق الورثة  
 الحاضرين وشهادة الشهود ولا قضاء الحال الافادة من سيادةكم عن الحكم الشرعي  
 في ذلك لزم تحرير الحضر تم قوئل الافادة لاجراء ما يقتضيه الشرع وبجاستهاتان الذي  
 كان جاريا قبل ورود شرح حضر تم المذكور انه اذا مات أحد عن وارث غائب ووارث  
 حاضر والغائب حضر يكافى اثبات شرعا ولو التركة محتومة عليهم اموالهم وقتا ولما ورد الشرح  
 المذكور المتضمن الا كنفاء تصديق الورثة المعتمد تصديقهم شرعا بدون جرد وبدون

سنة

ربيع آخر

تأصيل في الافراج لهم عن التركة من غير اثبات في الحكم جرى العمل في التركات  
المذكورة التي لم يكن وضع منها نقود في المصلحة على موجب ذلك ولما تصادف حصول  
تلك الحادثة ووجدت قريته من الحادثة المذكورة وليست مثلها من كل وجه بالنسبة  
لوجود النقدي في هذه وكونها وضعت في الخزينة استلزم الحال الاستغناء عنها من  
السيادة فلم تمت التسمية لزيادة الاحاطة وورد الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب)  
الذي يقتضيه البند المحكي عنه والجواب الصادر من هذا الطرف سابقا بتاريخ ٢١ ص  
سنة ١٢٨٤ المقيده في الاقرار من هذه الفتاوى بهذا التاريخ يمنع عدم الفرق في اعتبار  
تصديق الورثة الحاضرين المعتبر تصديقهم المحقق وراثة لهم لمن كان غائبا منهم وقت  
الوفاة بين ما اذا كانت المصلحة وضعت نقده بعد الوفاة من التركة في خزينة أو لا  
منطوق ما ذكر ان المصلحة ترفع الختم الموقت عن التركة وتسلمها للورثة بدون جرد وبدون  
تأصيل وهوذا صريح ايضا في كون المصلحة ليس لها جرد شيء ولا تأصيل في هذه الحالة  
واعتماد التصديق بعد توفر شروطه لا فرق فيه شرعا بين حالة الجرد والتأصيل ووضع  
النقود في الخزينة وحالة عدم فعل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع حصة  
من داره المملوكة له لا آخر بثمن معلوم واقر بقبضه من المشتري والحال انه لم يقبض  
منه شيئا ثم توفي البايع فهل لورثته الدعوى بذلك على المشتري ولهم تحليفه على ان  
مورثهم ما اقر كما ذابا فيدوا الجواب (اجاب) نعم لهم الدعوى على المشتري بذلك  
وتحليفه بان مورثهم ما اقر بقبض الثمن كاذبا لان الورثة ادعوا امر الواقف المقر له به يلزمه  
فاذا انكر يستحلف ونقلها في تنقيح الحامد به عن صدر الشريعة من آخر الاقرار والله تعالى  
اعلم (سئل) بافاده من بيت مال مصر مضمونها قد توفي شخص يدعى الحاج جعفر البخاري  
ووجد عليه سند محرر حال حياته مقر فيه أنه لا يملك شيئا سوى ما يوس بدنه وان المالك في  
أهـ مناف البضاعة التي في الدكان والحاصل للحاج شريف واشهده شهودا على اقراره  
فهل لاهل دم ايضا حاق بالحاصل والدكان بسند الاقرار لا تسمع دعوى من يدعى بها  
ويجوز شرعا سماع الدعوى ويحكم بها بعد الاثبات واذا حكم بمتناه فهل بسبب ان  
المتوفى كان عاملا يقر له شيء ننالجه مع عدم العلم بقدر ما كان مقررا له أم كيف نروم  
افادة الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاقرار بان جميع ما تحت يدي في الحاصل او  
المنزل مثلا ملك لـ لان اقرار عام حسب ما هو موضح بالسند المذكور وليس من الجهول  
فاذا ادعى المقر بجمبع ما وجد في هذا المكان من البضاعة انها ملكه وصح دعواه  
بطريق شرعي وان وضع اليد المذكور اقر له بهذا الاقرار في وجه خصم شرعي وان ثبت  
الاقرار المذكور شرعا فبغض له بجمبع ما يتحقق وجوده من البضاعة في هذا المكان  
وقت الاقرار ولا يترتب على مجرد كون الشخص عاملا ان يقر له شيء ننالجه مع عدم  
العلم بشيء من ذلك ادليس بطلان العمل وجبا لتقرير شيء والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٨٥

١٣

رمضان

١٢٨٥

٩

صفر

١٢٨٦

٢٥

بأفاده واردة من بيت مال مهر مضمونها شخص يسمى سعيدا انما كان من زمان ما بطرف  
 حضرة مفتش جفالك سفينة بالغربية وفي حال حياته حرر سند ابشهادة المذكورين بان  
 جميع ماتحت يده وتصرفه ملك حضرة البليك الموصى اليه وليس له ملك ولا استحقاق في  
 شيء من ذلك وان ثيابه وماله وسهمه من اعيان حضرة البليك الموصى اليه ووضح به أنه  
 معق المرأة حرر حرر المرحوم عثمان بك ارنا ووط ثم توفي وظهر عليه دين وحضرة  
 البليك الموصى اليه حرر فاق به بيان الاشياء التي كانت بطرف المرحوم وبينها فليمن احدهما  
 أشياء أوضح انه حضر بهما من ابتداء الاستخدام والاخر اشياء أوضح انها كانت تحت يده  
 على قبول التمتع بهما وأفاد انه ان ثبت عليه دين بالوجه الشرعي يصير بيع الاشياء التي  
 حضر بها وان كانت قيمتها لا تفي بالدين يصير بيع الاشياء التي كانت معطاة اليه على  
 سبيل التمتع و يصير وفا الدين تبرعاً منه لوجه الله تعالى وحيث لم يعلم الحكم الشرعي في  
 ذلك ان كان يعول على اخبار المتوفى حال حياته بمعتقة ويجوز اقراره بان جميع ماتحت  
 يده وتصرفه ملك حضرة البليك الموصى اليه كما ذكر مع ظهور هذا الدين عليه ولو كانت  
 معتقة المذكورة موجودة ام كيف تؤمل ورود الافادة اللازمة بحسب مقتضيه الاحكام  
 الشرعية في ذلك (اجاب) ما اقر به حضرة البليك المذكور أنه ملك للمتوفى المذكور فهو  
 تركه عنه تغضى منه دينه بعد ثبوتها حيث لا مانع وما بقي يكرن ميراثا لمن يرثه وما  
 عد ذلك فان ادعى حضرة البليك الموصى اليه انه ملك له دعوى صحيحة في وجه خصم  
 شرعي وادعى ان المتوفى المذكور اقر حال حياته بان جميع ماتحت يده ملك للمدعى  
 المذكور وثبت الاقرار المذكور بالوجه الشرعي يقضى للمدعى بما يتحقق وجوده من  
 ذلك تحت يد المقر في تاريخ الاقرار معام له باقراره ما عدا ما اعترف المدعى انه ملك  
 للمتوفى المذكور ولا يمنع من ذلك ظهور دين على المتوفى المذكور ويعول على اقراره حال  
 حياته بانه عتيق لمعتقه المذكور بعد ثبوت شرعاً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في  
 رجل يملك اشجاراً ونخلاً في ارض خراجية بحق القرار وفيها حال صحته وقفاً صحيحاً شرعياً  
 على نفسه ثم من بعده على ابنه محمد وسليم ان فقط ثم من بعدهما على ذريتهما وجعل  
 اخوه على جهة بلائ قطع وتحرد بذلك جهة مضي عليها اثمان وستون سنة ثم مات الواقف  
 وانجهر وقفه في ابنه المذكورين فاستمررا يستغلان ربيع الاشجار والنخل المذكورين  
 الى الآن والواقف المذكور بفتان موجودتان حاضرتان مشاهدتان لذلك من غير  
 معارضة ولا منازعة لا خويهم ما في اختصاصها بذلك الى ان مات احدهما من نحو  
 سنتين عن ولديها وبقيت الاخرى ثم الاثنان ادورقة البنت الميتة واختها الموجودة  
 المعارضة في ذلك منكرين الوقف من المال المذكور على الوجه المستطوع اقرار  
 البنتين المذكورتين قبل ذلك بوقف ايها ما ذكر على هذا الوجه عن طوع واختيار  
 فهل اذا ثبت اقرار البنتين المذكورتين حال صحتهما بذلك بالبينات العادلة يحكم بمنع

١٢٨٦

٢٦

رجب

٢٢

سنة

١٢٨٦

الموجودة وورثة الميتة من طلب الميراث عن الواقف المذكور ومعاملة لهم بالاقرار المذكور وما الحكم افيدوا الجواب (اجاب) الاقرار حجة على المقر اذا كان عن طوع واختيار بعد التاكليف فاذا ثبت الاقرار المذكور بالوجه الشرعي تعامل المقرتان وورثة من ماتت منهم ما وجبه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض غير خراجية محدودة معينة غرس فيها نخلا وغاب عن بلدته مدة ومات في غيبته ثم جاءت وورثته الى والده بعد موته فوجدوا قطعة الارض وغراسها تحت يد اشخاص فطالبوهم برفع ايديهم عن ارض مورثهم وغراسها فافقوا بالاشخاص المذكورون ان قطعة الارض لمورث الورثة المذكور بن لاحق لهم فيها وادعوا ان الغراس لا يهيم للمورث وترفعوا الى القاضي وحلف الاشخاص المذكورين على ان الغراس لا يهيم لهم ليجز الورثة عن البرهان وقسم بتوافقهم ثم النخل بينهم انجاسا للورثة صاحب الغراس ثلاثة انجاسه ولورثة مالك الارض خمسة انجاسه ثم قلعوا النخل بعد ذلك من الارض واقتسموه بينهم انجاسيا كذلك ووضع ورثة مالك الارض ايديهم عليها بعد خلوها من الغراس المذكور والآن قام ورثة صاحب الغراس يدعون ان لهم في الارض ثلاثة انجاسها حسب قسمة الغراس وثمره مع اقرارهم بان الارض لمورث واضع اليد متعللين بانهم حيث فاسمهم في غراس ابيهم وثمره بقاسمهم في ارض مورثهم ايضا فهل الحال ما ذكر لا يكون لورثة صاحب الغراس حق في اقطاع الارض المذكورة ولا معارضة لورثة مالكها مع اقرارهم المذكور حيث قلع من الارض الغراس المذكور ولا عبرة بتعللهم المرقوم افيدوا الجواب ما جوزن (اجاب) ليس لورثة الغراس مشاركة ورثة مالك الارض المذكورة فيها والحال ما ذكر بمجرد تعللهم المذكور بدون وجه شرعي بوجوب الشركة في الارض والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافادته من ديوان المالية ما لها توفى رجل عن زوجة وأولاد ابن ممتعه وفي يوم وفاته شهد اشخاص بانه في حياته اقر بانه لم يكن له في البيت شئ قط بل البيت وما فيه من عروس حق ومالك لزوجته وبناء على ذلك الزوجة تدعي المالك لها وأولاد ابن الممتعه لم يصدقوها عليه فنزول الافادة من سيادتك عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الحكم الشرعي في ذلك انه اذا ادعت الزوجة المذكورة المالك لها فيما ذكر في وجه باقي الورثة دعوى صحيحة شرعية وادعت ايضا اقرار المورث بما ذكر في صحته واثبت ذلك بالوجه الشرعي يقضى لها بالمالك بعد اليقين على حسب صاهر الشرع ولو مما يكتص بالرجال معاملة للمقر بما اقراده وحقه قاصرة على المقر والافاقول لها فيما يكتص بالاناء وفي المشترك فقط حيث كان المتنازع فيه من متاع البيت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى عن بنته البالغة من مده شهر سنين وقد اقام وصيا على تركه لوفاء دينه واثبت الوصي وصايتها لدى القاضي ثم بعد مدة ادعى ناظر مسجد ان الميت وفي حال حياته وقف حصه معلومة في مكانين له على هذا

محرم

٢٧

١٢٨٧

شوال

١٩

١٢٨٧



سؤال

سنة

٢٢

١٢٨٢

المسجد فانكرت بنت الميت المذكوورة دعواه ولاينة له على دعواه ولا حجة له بذلك بل غاية ما يحتاج به الناظر المذكوور على دعواه ان الوصى المذكوور حال دعواه بالوصاية ذكر ان الميت وقف المحصة المذكوورة على هذا المسجد ولم يثبت ذلك ضمن دعواه الوصاية ولم تصدقه الوارثة على ذلك فهل اذا لم يثبت الناظر المذكوور دعواه الوقف بالبينينة على الوقف او على تصديق الوارثة لا يحكم به ولا يكون ذكر الوصى لذلك حجة في حق الوارثة ولا يبرى عليها (أجاب) نعم لا يكون اقرار الوصى الوقف حجة على الوارثة فلا يحكم عليها بالوقف بمجرد اقرار غيره اياه والحال هذه بدون اثباته بطريق شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأتين على التعاقب وتنازعهم القديمة وأخرجها من داره وقرية فالحق مقبدا أو أمهلهما في بلدة أخرى وأقامت الحديثة وحدها في منزله معاشرها معاشره الأزواج مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم مات عنها وعن أخ شقيق عاصب وأولاد أخ آخر توفي قبله وترك الزوج المذكوور ما كان في يده من عقار ونحاس وغلل وأطيان فلاحية وأمتعة فطلبت الحديثة فاقسمه أخيه الحي في ذلك بحق الربع فرضا للزوجية زاعمة انه طلق الاولى طلاقا باتا في حال حبانه وصحته فادعى عليها أخوه الحي وأولاد أخيه المتوفي قبله أن الاخوة الثلاثة كانوا مجتمعين سويا على العمل وجمع المكسب وأهم استغادوا هذه الاعيان سويا ووجهها يستحق الثلث فيها فقط وان ربع الثلث مشترك بينهما وبين ضرتها القديمة لموته وهي في نسكاحه فصددتهم القديمة على ذلك وأقرت أن لاخويه ثلث ما في يده وأدعت الثلث لزوجها فقط وأقرت بانها لا تستحق فيها سوى ثمن الثلث وأصررت المذكوورة على دعوى الاشياء كلها الزوجية القيام يده وتصرفه فيها الى مرته وعلى طلاق القديمة وانها تستحق ربعها وحدها بفرض الزوجية فصالحها أخوه وأولاد أخيه الميت على خمسة أسهم من أربعة وعشرين سهما وتقاسم اجل اعيان التركة كذلك ثم قامت القديمة بذلك تدعى على الحديثة انها باقية على نسكاح الميت وان الاعيان كلها متروكة عن الزوج فقط وطلبت أخذ ثمنها وهي ثلاثة أسهم من التركة فهل حيث سبق من القديمة الاقرار عن طوع بان جميع ما في يد الزوج المذكوور مشترك بينهما وبينه وبين أخيه الحي وأخيه الميت قبله عن ابنته مشائنة بالسوية بينهم وانها لا تستحق الا ثمن الثلث في ذلك كل بحق نصف الربع في المستحق له لكونها احدى زوجتيه لا تسمع دعواها بعد ذلك بان جميع هذه الاشياء كانت مختصة بالزوج المذكوور وان لها نصف ربع جميعها معاملة لها باقرارها في حال نفاذه (أجاب) نعم لا تسمع دعوى القديمة بما يناقض اقرارها السابق المعتبر شرعا الا اقرار حجة فاصرة على المقر في معامل بموجبه ثلث من لها طلب نصف الربع في جميع تلك الاشياء على فرض عدم ثبوت الطلاق المسانع من الميراث بعد نفقها استحقاق ذلك على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة لكل منهما عائلة

القعدة

٢١

١٢٨٧

ومال خاص به أقر كل من الاخوين المذكورين في حال حياته وصحته وتغذا اقراره  
لا كبرأ ولاده الذي من جملة عائلته بان ما في يد الولد الا كبر المذ كور من النقود ملك له  
وليس لايه فيه ملك ولا استحقاق أصلا بحضرة بينة شرعية ثم مات كل من الاخوين  
المذ كورين عن عائلته المذ كورة وترك ما بورت عنه شرعا ويريد باقي الورثة من  
العائلتين منازعه اكبر الاولاد من كل عائلة فيما أقر له به أبوه وجعله ميراثا عنه ليقاسموه  
فيه فهل والحال هذه حيث كان ذلك الاقرار ثابتا شرعا ليس لهم منازعة ولا معارضة  
في ذلك و يكون ذلك المعر به خاصا بالمقر له فقط وليس لباقي الورثة حق فيه (أجاب)  
صرح علمنا بان الاقرار ليس سببا من أسباب الملك فلا يحل لمن أقر له غيره بشئ انه  
ملكه ان يتصرف فيه تصرف المالك بمجرد هذا الاقرار ما لم يكن مملوكا له في الواقع  
وبسبب وجوب الملك كوصوله الى يد المقر له به بصحة من المقر وصرحوا أيضا بان  
الدعوى بناء على الاقرار لا تسمع لما ذكرنا الا ان الاقرار حجة فاصرة على المقر فيعامل  
موجبها وكذا وارتبه من بعده فيما آل له من قبل المورث اذا ثبت بعد دعوى صحة شرعية  
لابناء عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان متزوجا امرأة طلقها وبعد طلاقها  
استلمت جميع ما ملكها من الامتعة والفرش والملبوسات وغير ذلك واشهدت على نفسها  
انها استلمت أمتعتها وفرشها ونحوها بالتمام والكمال وكذا شهدت على نفسها انها  
استلمت مؤخر مداتها من زوجها واهلها لم يكن لها قبله شئ مطلقا وتكرر بمضمون  
ذلك سند عليها بشهادة جملة من الشهود ثم بعد مضي مدة من تاديع تحرير السند ادعت  
على زوجها المرقوم باشي ان كان ذكر دعواها فهل اذا تحقق الاقرار المرقوم وثبت عليها  
لا تسمع دعواها فيما تدعيه عليه جملة كافية وتنع عنه فيما تدعيه عليه بتأريخ قبل  
الاقرار المذ كور حيث كانت دعواها بشئ من تعلقها بعنده زوجها التي أقرت باستلامها  
طائفة مختارة (أجاب) نعم لا تسمع دعواها بشئ من ذلك حيث أقرت طائفة مختارة  
باستلامها ما ذكر ولم يكن لها قبله طلب في شئ ما ولم يكن لها عليه شئ مطلق لان هذا  
الاقرار شامل للامانات والمضمونات ولو ادعت عليه بشئ مما دخل تحت هذا الاقرار  
سواء كان امانه أو مضمونا بتاريخ سابق لا تسمع دعواها به حيث تحقق ذلك شرعا والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل واضح يده على عقار مدة تزيد على ثلاث وعشرين سنة وهو  
يتصرف فيه بالسكى والهدم والبناء وغيره ما ثم مات عن ورثة فوضعوا أيديهم عليه  
وتصرفوا فيه كتصرف مورثهم مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات كل منهم عن ورثة  
فوضعوا أيديهم عليه وتصرفوا فيه نحو سنتين ثم الآن ادعى مدعي ريب للجديان له حقا  
في العقار المذ كور وان له شراكة معه فيه مع انه كان مشاهدا لهذه التصرفات كلها ولم يدع  
بشئ ولم يمنعهم من الدعوى انهم باؤد حصل منه تصادم مع ورثة الجد المذ كور  
بحضرة شهود بان لاحق له في ذلك العقار معهم رقب ذلك لدى فاضى الجهة فهل لا تسمع

٢٩

١٢٨٨

القعدة

٢٠

١٢٨٨

الدعوى بعد الاقرار ان كورو بعد هذه المدة (اجاب) نعم لا تسمع دعوى المدعى  
المذكور اذا ثبت تصادقه مع وورثة الجدة المرقوم بان لا حق له معهم في ذلك العتار بالوجه  
الشرعى اذ الاقرار حجة على المقر في معامل بموجبه ولو لم يتحقق ترك الدعوى على الوجه  
المستور تلك المدة مع كونه كافيا في منعه من الدعوى ايضا مع التمكن والله تعالى اعلم  
(سئل) بافادة واردة من الروزنامة مضمونها ان شخص يقال له أبو بكر اغا موارى باشا بمائة  
مائة واحد وعشرين فدانا ونصفا وثمنا وحبة من فدان عشورية بناحية نزالة حيا لشرقية  
بموجب تقسيط روزنامي محرر له بتاريخ ١٣ رجب سنة ٧٩ قوفى ووردا  
اعلاما شرعيا من محكمة الابراهيمية أحدهما مؤرخ ٣ جادی الاولی سنة ٨٩  
وثانيهما مؤرخ ٧ شهره متضمنان ثبوت وراثته وورثته تصرو بلغ وان كلامهم له  
قرار يطمعينة في تلك الابعادية بتصادقهم مع بعضهم بما فهم وصى القاصر وحيث  
لم يعلم ان ما في الاعلام المذكورين يعتبر شرعا وكافيا لثبوت انتقال ملكية كل من  
الورثة للقرار يطمعينة باحد الاعلام المذكورين أم كيف لازم تحريره لسعادتهم  
والاعلام المذكورين مرسلان الامل الاطلاع عليهما والتسليم بالافادة بما يوافق  
شرعا للاعتماد في تحرير التقسيط لهم على مقتضى ما يريد من سعادتهم (اجاب) بمطالعة  
هذين الاعلامين المحكي عنهما بافادة الروزنامة وجد أحدهما المؤرخ في ٣ جمادى  
الاولی سنة ٨٩ يتضمن ثبوت وراثته المرأة العج والمرأة ذوقية زوجتي المتوفى الى بكر  
اغابن المرحوم دخيل بن حموده السلفاني للمنفوق المذكور ووراثته أبي القاسم  
وعبد الصمد القاصر ومحمد وعبد الجليل وعز و ام العلوي وبنيه السبعة المذكورين  
لوالدهم المذكور وانحصار اراث المتوفى المذكور في الورثة المذكورين وهذا الاعلام من  
حيث الحكم بوراثة الورثة المذكورين وانحصار اراث مورثهم المذكور فيهم جار على  
القانون الشرعي حيث وجدت فيه دعوى صحيحة من هو اصل من الورثة اذ أحد الورثة  
يقبض خصما عن الباقي في مثل ذلك وان لم تظهر صحة الحكم بالتوكيل والوصاية  
المذكورين فيه على الوجه الموضح به لاشتراط تقدم الحكم بالوكيل والوصاية على  
الحكم بالحق المدعى به ما في ضمنه ولم يعلم ذلك منه وعلى هذا اذا كانت تلك الابعادية  
الموضحة بافادة الروزنامة والاعلام الثاني مملوكة للمتوفى المذكور الى حين موته فتنتقل  
بالارث عنه لورثته المذكورين بحسب القرينة الشرعية حيث لا مانع فيكون للزوجتين  
المذكورتين منها الثمن فرضا لثلاثة قرارات لكل واحدة منهما قيراط ونصف والباقي  
منها هو أحد وعشرون قيراطا يكون مستحقا لاولاده السبعة المذكورين تعصبا بالذكور  
مثل حظ الانثيين والاعلام الثاني المؤرخ ٧ جمادى اول سنة ٨٩ يتضمن تصادق  
بعض الورثة بالاصالة عن نفسه والوكالة والوصاية عن الباقي مع بعضهم على ان  
الابعادية المذكورة وبعض أعيان ذكروها مشتركة بينهم ومملوكة لهم بحكم التفاضل

صفر

١٢٩٠

٦

جادی الاولى سنة

على الوجه المبين به المخالف للتقسيم الشرعي حسب القرية الشرعية المتقدمة ذكرها  
وفيه تنقيص استحقاق بعضهم عما يستحقه بما في ذلك القاصر المذکور وزيادة بعض  
آخر عن ذلك وهذا غير معتبر بالنسبة للقاصر اذ نصيبه بالارث يبلغ ثلاثة قراريط ونصف  
وثالث قراريط تقر يسا والمعمول له بهذا التصديق ثلاثة قراريط ونصف وربع فنقص  
من نصيبه بالارث قيراطان من قيراط تقر يسا وبعضهم مثله وبعضهم أكثر نقصا وبعضهم  
زاد نصيبه عما يستحقه وهو عبد الجليل حيث جعل له ثمانية قراريط فلم يكن هذا الاعلام  
مبغيا على انتقال تلك الاطيان لهم بالارث عن مورثهم المذکور وبيان استحقاق كل  
من الورثة المذکورين بحسب القرية الشرعية عن مورثهم المذکور كورتحقيقا لا تقر يسا  
ان كل زوجة من الزوجتين المذکورتين تستحق قيراطا ونصف قيراط من التركة وكل  
ابن من الابناء الاربعة يستحق ثلاثة قراريط وتسعة اجزاء من أحد عشر جزءا من قيراط  
وكل بنت من البنات الثلاث تستحق قيراطا واحدًا وعشرة اجزاء من أحد عشر جزءا من  
قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) من الرزنامة بافادة مضمونها بناء على ما ورد من  
سيادتك بتاريخ ٦ صفر سنة ٩٠ المسطر في كتاب الاقرار من هذه الفتاوى  
في هذا التاريخ في شأن المائة واحد وعشرين فدانا وكسور بناحية نتره تخيال شرعية  
الخلفه عن أبي بكر أغا هاري باشا وتصديق ورثته على تقسيمها بينهم بكيفية تفاضل  
مخالفة لقسمة القرية الشرعية ورأى سعادتك ان هذا غير معتبر بالنسبة للقاصر من  
الورثة اذ نصيبه بالارث أكثر مما خصوه به بالتصديق المذکور وقد كان كتب لك  
المديرية بالأحرار حسبما اشترتم فالآن وردت افادتها بتحرير اعلام آخر وبالاطلاع  
عليه وجد كمادة الاعلام الاول انما فقط حصة القاصر جعلوا بقدر ما يخصه بحسب  
القرية وحيث لم يعلم بهذا الطرف ان كان ما في هذا الاعلام يعتبر شرعا ويعمل بما  
فيه من التصديق ولا مانع من تحرير تنقيط على موجب ما أم لا لم تحريره لسعادتك  
رجاء الاطلاع عليه والتكرم بافادة ما يعتمد (أجاب) اذا كانت تلك الابعادية لمورث  
الورثة المذکورين وانتقلت اليهم بالارث يكون ملأهم فيها عنه على حسب القرية  
الشرعية ومن أقرب قدر من السهام لو ارث وهو ازيد من القرية الشرعية التي فرضت  
له شرعا يكون اقراره باطلا على ما أفتى به مولانا صاحب البحر كذا كره في متن الاشباه من  
الاقرار اخذ من بطلان الاقرار بالحال قال مشلا لومات عن ابن وبنت فاقرا لابن ان  
التركة بينهما نصفان بالسوية فالقرار باطل لما ذكرنا قال شارحه هبة الله افندي البعلی  
وأما قوله فاقرا ان التركة بينهما قبل ينبغي صحة الاقرار والحال هذه ما لم يرد في اقراره  
بالارث اذ تصور ان تكون التركة بينهما نصفين بالصيغة مع الاجازة أو غيرهما من  
وجوه التملك كما هو ظاهر اهـ ومثله في حواشيه للسيد في السعود والنجوى وعليه  
فالتصديق المذکور بهذا الاعلام على الوجه المسطر به نافذ على من اقر من الورثة



البالغين حيث لم يصرح فيه بان الابعادية المذكورة تركة ولا ان تلك السهام المتصادق عليها سهام الارث فينفذ التصادق المذكور على من اقر بنفسه وعلى من وكل منهم في ذلك حيث كان بالغاً عاقلاً نافذاً لاقراءى يؤخذ ظاهراً بموجب اقراره وان لم يحصل للقر له التصرف والانتفاع بازيد من نصيبه بالارث ديانة ما لم يكن الزائد آل اليه بطريق شرعي من طرق التملك اذ لا قرار لغيره سعيه من اسبابه وان كان حجة على المقر نعم لو صرحوا وقت التصادق بان تلك الابعادية تركة عن مورثهم وان تلك السهام المتصادق عليها هي سهام الميراث يكون التصادق المذكور باطلاً واماً بالنسبة للقاصر فصح التصادق وعدمها على حد سواء حيث كان نصيبه فيه لم ينقص عما يستحقه بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ديوان الرزنامة حاصلها بعد اجاطة حضر تكريم بما كتب للمالية وما ورد منها في خصوص الابعادية المخلفة عن المرحوم أبي بكر اغاهاوري باشا ترد الافادة المخلصة شرعاً في هذه المسألة (أجاب) علم بما بافادة الرزنامة باحدى الاوراق الواردة لهذا الطرف وما بافادة المالية المتضمنة طلب اعطاء الافادة من هذا الطرف عن المخلص شرعاً في مادة الابعادية المخلفة عن أبي بكر اغاهاوري باشا والحوال ان الجواب المعطى من هذا الطرف في شأنها بتاريخ ١٤ جمادى اول سنة ٩٠٠ المقيده في كتاب الاقرار من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وسبق اعطاء الجواب عن هذه الحادثة فيه أيضاً وقيد في كتاب الاقرار من هذه الفتاوى بتاريخ ٦ صفر سنة ١٢٩٠ كاف في صحة التصادق الصادر من الورثة حيث لم يصح فيه بانها تركة عن مورثهم المذكور ولا ان السهام المتصادق عليها ليست سهام الارث عنه وان كانت في الواقع تركة وسهام الارث خلاف ما تصادقوا عليه بمعنى ان المتصادقين على هذا الوجه يعملون ظاهراً بموجب اقرارهم عند عدم تصريحهم بما يلهي الاحتمال ان السهم الزائد لبعضهم آل اليه بطريق شرعي من طرق التملك كبيع ووصية بحاجزة الى آخر ما يستفاد من الجواب المذكور المعطى في هذه المسألة من هذا الطرف ثانياً أما لو تصادقوا ثانياً على انها تركة عن مورثهم وانها آلت اليهم بطريق الارث عنه وتحورت لهم الايالة بالقرينة الشرعية فالخلاص لا يكون الا بما يجاد سبب من اسباب الملك الشرعية في السهام التي يريدون زيادتها لبعضهم عن البعض الآخر كبيع صحيح أو هبة صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية التي من جملتها الاقرار في كل سهم يراذ يادته من كل نصيب لمن يراد هبته له بعد القسمة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) بشرح من بيت المال حاصله المأمول من بعد الاجاطة بما تحتويه هذه الافادة الواردة من المالية في سنة ٩١٠ أن يكرم بالافادة عما توضحها الاعطاء الافادة اللازمة للمالية حسب مرغوبها (أجاب) قد صار الاطلاع على افادة المالية الصادرة لمصلحة عموم بيت المال المرغوب الايضاح من هذا الطرف عن كيفية التحقق يكون باي وجه وعن المانع

١٢٩١

٢٩

١٢٩١

٢٩

المنسوبين بحواشي السابق الصادر للمصلحة في ١٨ محرم سنة ٩١٠ المقيـد في كتاب  
 الوصايا من هذه الفتاوى في هذا التاريخ المعبر فيه بالتحقق وطلب الاستفتاء من هذا  
 الطرف عما إذا أقر الشخص بأن كامل ما في المنزل لفلان ولم يبين تلك الأعيان ثم مات ذلك  
 المقر فهل يكون إقراره صحيحا بكامل ما يوجد في المنزل وقت الموت سواء كان المقر مريضا  
 مرض الموت أو في حال الصحة وسواء كان المقر له وارثا أو غير وارث وإذا كان أحد الورثة  
 أو من يقوم مقامه مكذبا به هذا الإقرار ويدي أن الأعيان الموجودة في المنزل وقت الموت  
 ملك للمقر تسـمع دعواه بحيث لو أقام البرهان يقبل أو يكون القول قوله بمجرد الدعوى  
 خصوصا إذا تحقق أن الأعيان التي في المنزل كانت في يد مورثه حال حياته والجواب عن  
 ذلك أن طريق تحقيق الإقرار شرعا يكون بأقرار الوارث البالغ العاقل أو بالبيـنة عند  
 الجود أو بالنسكول عن اليمين التي هي حجج الشرع وهو عدم المانع أي من نفاذ الإقرار هو  
 كون المقر طائعا مختارا بالغا عاقلنا فذا الإقرار وكون الإقرار بالأعيان في حال الصحة إذا  
 كان المقر له وارثا وفي مرض الموت لو كان المقر له غير وارث أو وارثا وصدقه بقية الورثة  
 إن كان له وارث غيره وإذا أقر الشخص بأمر جميع ما في منزله من الأعيان لفلان ولم يبين تلك  
 الأعيان ثم مات ذلك المقر ~~يكون~~ إقراره صحيحا بمعنى أنه يعامل هو وورثته من بعده  
 بموجب هذا الإقرار في جميع ما يكون موجودا في ذلك المنزل وقت الإقرار لا وقت الموت  
 بجميع ما يتحقق وجده في ذلك المنزل وقت الإقرار يدخل فيه ما عدا ما استثنى أن  
 استثنى شيء ولا يقال إن إقراره بمجهول بل هو من باب الإقرار بالعام وأما حكم هذا الإقرار  
 إن كان في الصحة أو مرض الموت ولوارث أو لغير وارث فيعلم مما تقدم ذكره ومتى ثبت  
 الإقرار بطريق شرعي مستوفى بشرائط النفاذ لا يتوقف اعتباره على تصديق الورثة أو  
 بعضهم بمعنى أن المورث وورثته من بعده يعاملون قضاء بموجبه لا ديانة إذا إقرار ليس  
 سببا من أسباب المملك ما لم تكن الأعيان المقر بها دخلت في ملك المقر له بسبب من  
 أسباب الملك كبيع أو هبة صحيحة وإذا ادعى أحد الورثة أو وكيله أن الأعيان الموجودة  
 في المنزل وقت الموت ملك للمقر لا تسـمع دعواه فيما يتحقق وجوده في المنزل وقت الإقرار  
 ولا تقبل بينته لحصول التناقض بأقرار مورثه ولا يضر في نفاذ الإقرار شرعا ~~كون~~  
 الأعيان في يد المقر إلى وقت الموت أما ما حدث من الأعيان بعد الإقرار في ذلك المنزل فلا  
 يدخل تحت هذا الإقرار ولو وقع الاختلاف في كون شيء من الأعيان موجودا وقت  
 الإقرار أو حادثا بعده فالقول لمدعى الحدوث بيمينه والبيـنة بينة من يدي وجوده وقت  
 الإقرار والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) في رجل مات عن ورثة وقبل موته أقام أحد  
 أولاده وصيا على القصر واقتصر تركته بينهم قسمة شرعية بأمر الحاكم ومات وترك تركته  
 دور ومواش وأطيان فقط فاستلم الوصي نصيب القصر وصار يتفق عليهم إلى بلوغهم  
 من نصيبهم في الأطيان بعد دفع ما عليها ثم بعد رشدهم أعطى كل ذي حق من نصيبه حقه على يد

جادی الثانی سنہ

بیتہ بعد المہاسبۃ علی ما ورد من الاطیان وما صرف علیہا وعلیہم وحصل التصادق منہم  
والاقرار بانہم استوفوا جمیع نصیبہم ولم یبق لہم شیء قبل أخیرہم الذکور عما آل الیہم  
عن والدهم وکتب بذلك مکاتبة شرعیة بحضور نائب المجہدۃ ثم بعد مدۃ اغراہم رجل  
بالدعوی علی أخیرہم ومحاسبۃ فی جمیع ما صرف علیہم ثانیاً فہل والحال ہذہ لا تسمع  
دعواہم علی أخیرہم الوصی الذکور بعد المہاسبۃ لا ولی واقرارہم واعترا فہم الذکور  
الصادر منہم عن طوع واختیار بعد الرشد ولم یدعوا بشیء زائد عما دخل تحت الحساب  
والاقرار السابق منہم علی ہذا الوجه (أجاب) لیس للقصر الذکورین مطالبۃ وصیہم  
الختار باعادة الحساب بعد صدوره منہم حال رشدہم واقرارہم بوصول استحقاقہم الیہم  
ولم یبق لہم قبل وصیہم الذکور شیء ولا تسمع دعواہم بشیء مما دخل تحت المہاسبۃ  
والاقرار الذکورین والحال ما ذکر بدون وجہ شرعی واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) بافادۃ  
من بیت مال مصر مضمونہا تقدیمت وفاة المرحومۃ فلما ناس الی بیضاء معتقۃ وزوجۃ  
المرحوم حسن بک المجاشوری معتق أفندینا الیکبیر عن بنتہا عدیلہا ہانم وسعادة  
عاصب معتق معتقہا وعند ضبط ترکما قبل انہا فی حال حیاتیہا بتاریخ ۱۸ رمضان  
سنۃ ۸۶ حررت سنداً بانہا الاثلاث سوی ملبوس بدنہا وان جمیع ما فی المنزل الساکنۃ  
فیہ من النحاس والمصاغ والنقود والقراش وأثاث المنزل وغیر ذلک مما هو موجود فیہ  
ملک کریمتہا الذکورۃ وقد جرى ضبط الملبوس الموضح فی السند الذکور وخمسۃ  
أصناف صار تجددیدہا بعد تحریرہ فالحکم الشرعی فی ذلک (أجاب) اذا ثبت بالوجه  
الشرعی صدور الاقرار الذکور علی الوجه الموضح بالسند المحکم عنہ حال صحۃ المقرۃ  
وفاد تصرفہا یکون ذلک حجتہ علیہا بما ملہی ومن فام مقامہا من باقی الورثۃ بموجبہ  
حتى لا یکون لباقی ورثتہا الدعوی بشیء مما دخل تحت الاقرار الذکور وهو وجوبہ ما فی  
المنزل من نحاس ومصاغ ونقود وقراش وأثاث المنزل وغیر ذلک مما هو موجود فیہ فی تاریخ  
الاقرار ما عدا ما استثنی بعد ثبوت ذلک شرعاً واللہ سبحانہ وتعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل  
مات عن ورثۃ القصر والبلع ونزل ما یورث عنہ شرعاً وعلیہ دین لقصر کان وصیاً علیہم  
أقربا لبانغون من ورثتہ بان الدین الذکور علی مورثہم للقصر الذین کان وصیاً علیہم  
فهل والحال ہذہ اذا کان نصیب المقرین یبقی بالدين المقر بہ یلزمون بدفع جمیع الدین  
الی وصی القصر المقام علیہم بعد موت وصیہم الاول مورث المقرین الذکور بن (أجاب)  
ہذہ المسئلۃ خلافیۃ فالمنقول فی المسذہب الزام المقر بجمیع الدین ان وفی نصیبہ من  
الترکۃ بہ والذي اختارہ أبو الیث انہ یلزم المقر من الدین بقدر نصیبہ فی المیراث دفعا  
للضرورة عمل القضاۃ الآن علی الثانی وان کان الاول ظاہر الروایہ وہذا اذا لم تقم بیتۃ  
شرعیۃ علی الدین فان قامت فانہ یحکم بہ فی حق سائر الورثۃ بعد استيفاء ما یلزم مع اقرار  
المقر فتجامع البیتۃ الاقرار فی مثل ہذہ المسئلۃ لیسر یان الحکم فی حق الجمیع واللہ تعالیٰ

۱۲۹۱

۲

رجب

۱۲۹۲

۴

ربیع آخر

۱۲۹۴

۱۹

صفر سنة  
مطلب قول رب الدين  
تركك الدين ابراه

١٢٩٥

١٢

أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مائة وستين جنيها اقرضها بمقتضى جواب مرسل من  
المقترض الى المقرض وقد دفع منها المقرض الى المقرض مبلغا وقدره مائة جنية وعشرة  
وصار الباقي في ذمته نجسين ثم بعد مدة حضر المقرض المذكور لدى جمع من المسلمين وقال  
اني تركت المبلغ الباقي في ذمة المقرض اليه وصار خالصا مني على يد الجمع المذكور ثم  
ارسل الجواب السابق المتضمن طلب المبلغ الاصل الى المقرض واستلمه فهل والحال  
هذه يكون قوله المذكور متضمنا لالابراهيم الدين الباقي ومسقطا له عن المقرض وليس  
للمقرض طلب على المقرض بذلك ولا يحجب اليه (اجاب) صرح في الهداية قبيل الوصية  
بثلث المال من كتاب الوصايا معللا لسكون تاخير الوصية ليس رجوعا عنها بقوله لان  
التأخير ليس بالسقوط كتأخير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط انتهى ومنه يعلم  
ان قول رب الدين لدينه في حق باقي دينه اني تركت المبلغ الباقي لي في ذمة المقرض اليه  
وصار خالصا مني يكون اسقاطا لباقي دينه المذكور و ابراهيم منه حيث لا مانع وليس له  
المطالبة بشئ من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مصلحة بيت مال  
بصرى وهو مرغوب اعطاء الحكم الشرعي عنه ضمن أمر الداخلية الصادر للمصلحة فيما يطلبه  
الخواجه موسى لينادوا الصراف التابع لدولة الانكليز بما يدعي به من الدين على تركته  
المرحوم محمد أفندي أحمد باشا كاتب دائرة دولته ولو والده باشا من ضمن أبواب الديون  
وتنازل من يقال انه وكيل عن ورثة الممت المذكور المبلغ وعن وصي القاصرة منهم لرب  
الدين المذكور بقدر ذلك الدين مما هو في بيت المال للتركة لتدفعه المصلحة المذكور كورة  
لرب الدين وان المتظاهرين في مسئلة رب الدين عدم ثبوت دينه لا شرعا ولا بمحكمة الحفانية  
وانما الذي جرى فيها أخذ قرار من الوكيل عن الوصي وعن الورثة المبلغ بالاقرار وتنازله  
عن المعلى في بيت المال وان بند ٢٠ من لائحة المصلحة يقتضى بان من يدعي على أى تركة  
بدين أو عيين فان كان في الورثة قاصر لا يصرف ولا يفرج عن شئ الا بالثبوت الشرعي  
ويرام أخذ قول من هذا الطرف بما يتبع في ذلك حسبما يقتضيه الحكم الشرعي في أمر  
الدين المذكور (اجاب) قد صار الاطلاع على هذه الافادة وأمر الداخلية ضمن هذه  
الاوراق المتضمن طلب اعطاء الحكم الشرعي فيما يدعي به الخواجه موسى من الدين على  
تركة محمد أفندي أحمد ولم يثبت شرعا وان صدق عليه من يقال انه وكيل عن الورثة المبلغ  
وعن وصي القاصرة منهم ولم تعلم كيفية وكالنه ضمن تنازله عن مقدار الدين المذكور كورعا  
هو في مصلحة بيت المال للتركة والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه لا يسحق شئ شرعا  
بالنسبة لنصيب القاصرة من الورثة من الدين المذكور أو غيره من الديون الا بثبوت  
بالوجه الشرعي ولو صدق على الدين المذكور وصى القاصرة أو وكيله في الاقرار اذ لا يسرى  
التصديق المذكور وعليه شرعا كما انه لا يثبت في حق المبلغ الا باقامة الحجة عليهم أو على  
أحدهم بوجهها الشرعي أو باقرارهم أو اقرار من يثبت انه وكيل عنهم في ذلك والله

جمادى الاولى

١٢٩٥

٢



مهرم  
مطلب الاقرار لا يصح  
مع التعليق على شرط  
فيه خطر

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت ان أخاها وأختها الاشقاء وأماها اقتصموا  
تركة مورثهم بينهم ولم يدفعوا اليها ما خصها فيها وان ما خصها اقتصموه أيضا عليهم  
دونها وأحرموها منه بدون وجه شرعي وانها لم يصلها من أخيها ما خصها في إيراد المحامين  
المترولين لهم جميعا عن والدهم مورثهم المذکور مدة تسع سنين فسئل أخوها عن  
دعواها المذکورة فقال ان حقوقها في التركة والایراد واصله اليها وان سئلت  
وانسكت بحضوره وصول ذلك اليها يكون ملزوما فثبتت أخته المذکور كورة بحضوره  
واجابت بانكار وصولها حقوقها في التركة المذکور كورة وأقرت بوصولها من الايراد كل  
شهر شيء معين ما عدا بعض الاشهر فانها لم يصلها فيها شيء من الايراد بحسب قولها فهل  
والحال هذه لا يكون قول الاخ المذکور كورا قرارا شرعا بحقه وفي أخته المدعية بها ولا  
يكون مجرد حصول ذلك منه ملزما له بشيء مما حصل فيه التماهي وما الحكم الشرعي  
(اجاب) الاقرار لا يصح تعليقه بشرط على خد الروجود شرعا على الصحيح وهو الحق كما في  
البحر وفي المبسوط ادعى عليه ما لا يقال ان لم آتك غدا فهو على لم يلزمه ان لم يات غدا لانه  
تعليق الاقرار بالخطر وفيه لفلان على الف درهم ان حلف أو على ان يحلف فلف فلان  
وجاء المقرر لم يؤخذ به لانه علق الاقرار بشرط فيه خطر والتعليق بالشرط يخرج من ان  
يكون اقرارا ذكره في البحر أيضا ومنه يعلم عدم الزام الاخ المذکور بحقوق أخته بمجرد  
قوله المذکور كور وعدم اعتبار ذلك اقرارا شرعا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات وترك ورثة قصر او بلغا وقد أقام قبل موته وصيا في تركته فادعى الوصي دينه على  
الميت وصدقه بالغ وبالغة على دعواه فهل تكون مصادقة بالغ وبالغة كافية في ثبوت  
الدين بالنسبة للقصر أو لا بد من الانبات بالبينة الشرعية (اجاب) اقرار رجل وامرأة من  
الورثة بدين الوصي المذکور غير كاف في اثباته بالنسبة للقصر من الورثة أو غيرهم اذ من  
المعلوم ان الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يسرى على غيره ما لم يثبت الحق بطريق شرعي  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن صورة اشهاد مؤرخ في شهر محرم مضى وانه في  
أول هذا الشهر أشهد على نفسه كاتبه على بدر الدين بن المرحوم الحاج عبد السلام  
بدر الدين بن المرحوم حموده بدر الدين وهو بكامل الاوصاف المقبولة شرعا طائعا مختارا  
ان كامل ما بالمتزل الصغير من فرش وحاس ومصاص عند المسالك لجميع ذلك هي  
المصونة بدور بنت جناب أحمد افندي العسال وان كاتبه عليا بدر الدين لا يملك في البيت  
المرفوم سوى انما يدينه ولم يكن في فيه شيء لامن فضة ولا من حلي ولا من غير جملة  
كافية سوى انما يدين في وقت حررت هذا الاشهاد طائعا مختارا ليكون بيده ماتحت  
المراجعة لا عتقادا مسطر به والخط والختم حجة فيه والله تعالى خير الشاهدين ثم انه توفي  
فهل اذا قام بعض الورثة واراد ادخال الاشياء المذکور كورة في التركة يحاب لذلك وتسمع  
دعواه شرعا أو لا وتكون الاشياء المذکور كورة ملزما كالزوجة كما اعترف بذلك في صورة

١٢٩٨

١١

جادی الاولی

١٢٩٩

٤

الشهاد المرقوم اعلاه (اجاب) الاقرار من الزوج في حال حياته وصحته بان كامل ما في مكان كذا من فرش ونحاس ومصاغ عند المالة لجميع ذلك هي فلانة وان المقر لا يملك فيه سوى كذا وانه لم يكن له فيه شيء سوى ما استثناء حجة على المقر بعد ثبوته بالوجه الشرعي فيعامل بموجبه قضاء حيث لا مانع فلو ادعى بعض ورثته بشيء مما كان موجودا في ذلك المكان في تاريخ هذا الاقرار عما شمله الاقرار المذکور انه تركته عن المورث لا تسمع دعواه لاقرار مورثه بالملك فيه لزوجه المذکورة ولو اختلفا في وجود المدعى به في ذلك المكان وقت الاقرار وعدمه فالقول للمنكر والبينة على الزوجة انه موجود فيسه في هذا التاريخ وهذا كله بالنسبة للقضاء واما ديانته فاكان ملكا للمقر لها بسبب من اسباب الملك فانه يحل لها اخذه والاختصاص به وما ليس كذلك فلا يحل بمجرد هذا الاقرار لانه ليس سببا من اسباب الملك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل احضر اولاد اخيه الذين معه في معيشة واحدة مع جمع من المسلمين واشهد على نفسه وهو في حالة صحته ونفاذ تصرفاته طائعا مختارا بقوله ان جميع ما تحت يدي وما يعرف في وما ينسب اليه مشترك بيني وبين اولاد اخي مناصفة وان كتابة اسمي في الحجج دون اسمائهم عارية لكوني في الارشاد وصادقة على ذلك اولاد اخيه المقر لهم فهل والحال هذه ياخذ باقراره ولا يصح رجوعه عنه ولا رجوع ورثته بعده موته واد اطلبت اولاد اخيه قسمته بالوجه الشرعي يجبر هو او ورثته على اجابتهم لذلك (اجاب) اذا ثبت اقرار المذکور انفسا للاقرار بان جميع ما تحت يده وينسب اليه مشترك بينه وبين اولاد اخيه الذين معه في معيشة واحدة مناصفة بعد تقدم دعوى صحيحة ولم يكن هناك مانع يعامل هو وورثته بعد موته بموجبه ويحكم عليه به فيما كان موجودا تحت يده ومنسوبا اليه في تاريخ الاقرار لانه حجة قاصرة على المقر حيث لا مانع وهذا في القضاء ما في الديانة فان علم المقر له ان ما اقر به وصل اليه بسبب شرعي من اسباب الملك كبيع وهبة يحل له الانتفاع به والا فلا اذا اقرار ليس سببا من اسباب الملك وان كان حجة على المقر يعامل بموجبه والله سبحانه وتعالى اعلم

### \*(باب اقرار المريض)\*

(سئل) في رجل أقر في مرض الموت لزوجته يدين فهل يصح هذا الاقرار ويثبت لها المقر به أولا يثبت لانه اقرار وارث والاقرار باوارث خير صحيح (اجاب) اقرار المريض لوارثه باطل الا ان يصدق به بقبية الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك أرضا صالحة للزراعة أصلها انعام باعت لاختها طاعة منها في حال مرض الموت وقرت بان الثمن وصلها ثم ماتت المرأة المذکورة وادعى الورثة ان الارض المذکورة بيعها باطل وتورث مع خلفائها المكون البيع في مرض الموت والمشتري به المذکورة وارثة للبايعة المذکورة فهل تجاب لذلك ويكون البيع فاسدا وتقسم الارض مع التركة ولا

ربيع اول  
سنة ١٢٦٥

رمضان  
١

١٩

٢٢

ذى القعدة  
٢٦

رجب  
٢٨

١٢٦٦

يصح الاقرار بوصول الثمن المذکور (اجاب) بيع المريض لوارثه في مرض الموت موقوف على اجازة باقي الورثة ولو بمثل القصة عند امامنا الاعظم فاذا لم يحزه الوارث ورد بطل ويقسم المبيع بين جميع الورثة كباقي متركاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين واربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ودين على اطياف وغير ذلك مما يورث شرعا فاستقر الابن في معيشة واحدة من غير قسمة ثم مات احدهما عن اولاده وزوجته واخيه ان رآته فهل اذا اقر في حال مرضه الذي مات فيه بان لزوجه عليه دين لا يعمل بقراره ولا يصح ويكون للبنات اخذ حقهن في جميع ما تركه والدهن بالفريضة الشرعية (اجاب) اقرار الشخص لوارثه في مرض موته يدين او يعين موقوف على تصديق باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لبعض ورثته يدين في مرض موته وللبعض بدراهم في مرضه المذکور ويريد بذلك منع البعض الاخر من ارثه فهل يكون هذا التصرف باطلا (اجاب) للاقرار بالوارث يدين او يعين في مرض الموت موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وقبل موته بثلاثة ايام احضر فقيها وامره ان يكتب جميع ما يملكه لاولاده تبرعا دون اثنين منهم معزواين عنه فهل اذا كانت الكتابة والتبرع لبعض ورثته بجميع ماله وهو في مرض موته لا عبرة بهذه الكتابة ولا التبرع بذلك والحال هذه ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) هبة المريض لوارثه في مرض موته غير نافذة بدون اجازة باقي الورثة ولومع القبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض رضا شديدا وله بيت يملكه باعه لزوجه بثمن معلوم وبعد ذلك تبرع لها بالثمن وسأحجها منه واقربها بقدر من الدراهم على انه دين بذمته وكل ذلك وقع منه وهو في حال المرض الشديد الذي مات منه فهل يعتبر ذلك وصية ولا وصية لوارث ويكون جميع ما تركه ميراثا يقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة كما ان التبرع لوارث والاقرار له بالدين موقوف على اجازة الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر لزوجه في مرض موته بشيئا وجاموسة وتبرع لها بنصف جاموسة وتبرع لولديه في مرض موته كذلك لكل واحد منهما بنصف جاموسة وورثة غيرهم ولم يحزوا ذلك فهل يكون الاقرار المذکور غير نافذ على باقي الورثة وكذلك تبرعه المذکور لا يكون نافذا ايضا على باقي الورثة بغير رضاهم حيث كان في مرض الموت ولم يردوا بطله ويكون جميع ذلك تركة يقسم بين جميع الورثة لا يختص احد منهم بشي مما ذكر (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه يدين او يعين وتبرعه له فيه موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت ولها بنتان وابن وام والحال ان اولادها المذکورين قصر ثم انها في حال مرضها الذي ماتت فيه تبرعت بشي من ماله لهما

سنة

رجب

١٢٦٦

٢٨

لا جدينتها وامها دون بقائها الثانية وابنها فهل ينفذ تبرعها وتمنع البنت واخوها ام  
يقسمون التركة جميعا ويعطى كل ذي حق حقه ولا ينفذ لها تبرع ويصل (اجاب)  
تبرع المريض لوارثه في مرض موته موقوف على اجازة باقي الورثة فاذا لم يحجزوه وردوه قسم  
المتبرع به بين جميع الورثة كما في متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تبرع  
لاولاد بنته باشياء معلومة من ثلث بيت غـير قابل للقبض وغـير ذلك وهو في حال المرض  
ثم بعد مدة توفي المتبرع فاذا الورثة العصابة ابطال التبرع المذكور فهل اذا خرج المتبرع  
به من الثلث لا يسوغ لهم ابطال ما تبرع به المتوفى (اجاب) هبة المريض مرض الموت  
تعتـبر من الثلث فاذا وهب شيئا من ماله لاجنبي وخرج من ثلث ماله لا يكون للوارث  
معارضه الموهوب له حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة للمعتبرين شرعا حال حياة الواهب  
والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت ولها بيت ولها أم وبنتان  
وابن قاصر وقالت اني بعث الدار لاحدى ابنتين والام بمبلغ كذا وقبضته واستوفيته  
منهما ولم تدفعها شيئا من الثمن وصدقناهما على الاقرار المذكور وانكر باقي برئتها  
جميع ذلك فهل يكون هذا الاقرار باطلا وتقسم الدارين وورثتها بحكم القرينة الشرعية

شعبان

١٢٦٦

١٢

(اجاب) البيع والاقـرار للوارث في مرض الموت موقوفان على اجازة باقي الورثة  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا ومات منه وله اولاد فقـبل موته  
أوصى لبعض اولاده باشياء فهل اذا لم يحجزها باقي الورثة تكون غير نافذة لكونها لوارث

شوال

١٢٦٦

٢٧

(اجاب) لا تنفذ الوصية لاحد الورثة بدون اجازة باقيهم والله تعالى اعلم (سئل) في  
امرأة تملك حصـة في عقار وهدتها لاحد وورثتها في مرض موتها ثم ماتت منه فهل تكون  
تلك الهبة وصية توقوف نفعها على اجازة باقي الورثة قال لم يحجزها الورثة تقسم بالقرينة  
الشرعية على الجميع (اجاب) الهبة للوارث في مرض الموت ولو منع القبض الصحيح

ربيع الاول

١٢٦٧

٣

موقوفة على اجازة باقي الورثة فان لم يحجزوا قسم الموهوب بين جميع الورثة كما في  
متروكات الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رقيقين اعيانهم مودعت سيدهما انه اقر  
بعقدهما في مرض موته والحال ان عليه دينا مستغرقا تركته وزيادة فلهن عبرة  
بعدم ادائهما المجردة عن الاثبات الشرعي ويباعان في الدين بعد فرض ثبوت المقرر

ربيع الثاني

١٢٦٧

٣٠

بعقدهما في مرض موته لا ينفذ الا في الثلث وعليهما السعي في الباقي (اجاب) لا اعتس  
في مرض الموت وصية فيعتبر من الثلث ومن المقرر ان لمن مقدم على الوصية به دينونه  
بالوجه الشرعي واذا كان الاعاى في مرض الموت وتحقق استغراق الديون نجح سعي  
التركة التي من ضمنها الرقية ان المذكور ان يكون عليهما لسعاية في بيعتهما فربا

الديون اذا كانت قيمته مع باقي التركة مثل الدين او اقل فان زاد ذلك على الدين يسعين  
فيما زاد على الثلث بعد اداء الدين للورثة ان لم يحجزوا العنق والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل ذمى توفي عن زوجته وأولاد أخيه وبعد ذلك توفيت الزوجة المذكورة عن



١٢٦٧ ٧

اخوانها وفي مرض موتها تبرعت بما تملكه لاولاد أخي زوجها المذكور فهل يكون  
التبرع صحيحا (أجاب) تبرع المريض في مرض موته عند استيفاء شرائطه للاجنبي  
ينفذ من الثلث وما زاد موقوف على اجازة الوارث حيث كان للتبرع وارث معلوم والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل له جارية أعتقها وتزوج بها وبعد مده مرض مرض الموت  
فاقر لها بدين في ذمته وأقر لها بسنة أهدنة من طينه في نظير الدين المذكور فهل اذا  
مات في مرضه هذا عنها وعن ورثة أخر لا يكون الاقراء والحال هذه نافذا بدين اجازة باقي  
الورثة سواء كان الاقراء بدين أو بعين (أجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه  
بدين موقوف على اجازة بقيمة الورثة فان أجازوه نفذوا ردوه بطل والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك ما يورث عنه شرعا ولم تقسم تركته ثم مات  
أحد الابنين عن أخيه وأخته ولم تقسم التركة ثم ماتت البنت عن زوجها وابنها وبنتها  
فهل اذا طلق الزوج ما يخصه من ميراث زوجته المخلف عن أبيها وأخيهما ايجاب لذلك  
واذا ادعى أخوها الوارث لها بانها أقرت بالعلم قار الموروث عنها وهي في مرض موتها له  
لا يكون الاقرار بذلك في مرض موتها نافذا (أجاب) لزوج البنت المطالبة بما  
يخصه فيها آل لزوجته من مورتها ويقضى له بذلك حيث لا مانع واقرار المريض  
مرض الموت لوارثه بعين أو دين موقوف على اجازة باقي الورثة والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة أقرت في مرض موتها بدين لأخيهما الوارث لها وباعت له حصه في بيت بالدين  
المذكور ثم ماتت في ذلك المرض عن زوجها وأخيهما المذكور ولم يكن لها وارث سواهما  
فهل يكون الاقرار والبيع غير نافذين (أجاب) الاقرار لوارث في مرض الموت بدين  
لا ينفذ بدين تصديق باقي الورثة وصرحوا بأن بيع المريض لوارثه في مرض الموت  
موقوف على اجازة باقيهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وبها الزوجته  
وبنته في مرض موته الذي مات فيه ثم ماتت عنها وعن اخوته الاشقاء فهل هذه الهبة  
وصية يتوقف نفاذها على اجازة باقي الورثة فان لم تجزها لا تنفذ وتكون الدار تركه وقسم  
بين جميع الورثة واذا كان عليه دين يتعلق بتركته (أجاب) اذا لم يجز باقي الورثة  
ما وهب لبعضهم في مرض الموت لا تكون الهبة فيه نافذة بفرض استجماع شرائطها  
فيكون الموهوب والحال هذه تركه عن الواهب وما ثبت من الدين على الميت يؤخذ من  
تركته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصه في دار مشتركة بينه وبين عمه وحصه  
في فخل وساقية ومواش وغيرها من الاعيان فاسقط حقه مما ذكر لزوجته في مرض موته  
الذي مات فيه قبل قسمة ما كان مشتركا فهل لا ينفذ تصرفه ولا اسقاطه لزوجته  
المذكورة ويقسم جميع ما تركه بين ورثته بالقرينة الشرعية مما كان يورث اذا ثبت  
ما ذكر (أجاب) نعم لا ينفذ اسقاط المريض مرض الموت لزوجته والحال هذه والاسقاط  
في الاعيان لا يصح ولو في الحقة أو لاجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها نصف

رجب ١٦

١٢٦٧

جمادى الاولى

١٢٦٨ ٢

رجب ٤

١٢٦٨

رمضان ٢٤

١٢٦٨

ذى الحجة

١٢٦٨ ٧

سنة	حرم	Text
١٢٦٩	١٩	دار باعته في مرض موتها بالاختها وابن أخيها وماتت في المرض المذكور عن ذكر وعن بنتها فهل يكون تصرفها في مرض موتها بالبيع المذكور موقوفاً وتبرعها بنصف ذل في الثلث لغير الوارث وما زاد على الثلث موقوف على اجازة الورثة (أجاب) بيع المريض مرض الموت لبعض الورثة موقوف على اجازة باقيهم ولو بمثل القيمة عند الامام وبيعه فيه لغير الوارث نافذ لا يتوقف على اجازة الوارث وتبرعه فيه لغير الوارث بنفذه من الثلث وما زاد عليه موقوف على الاجازة كما يتوقف عليه ما تبرعه فيه مطلقاً لوارثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أوصت ووقفت واعتقت في مرض موتها فهل اذا ماتت وكانت التبرعات المذكورات زائدة عن ثلث التركة يكون للوارث ابطال الزائد عنه (أجاب) يتوقف التبرع في مرض الموت فيما زاد عن الثلث على اجازة الورثة البالغ فان اجازوه نفذوا ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مبلغاً معلوماً من الدراهم وأقر لها بمجاريتين وانه باعهما لهما وقبض الثمن ولم يبين قدر الثمن وكل ذلك وهو في حال مرض موته وماتت عن الزوجة وعن ابنتين أحدهما قاصرة ولم تحصل اجازة من باقي الورثة ولم يصدقوا على ذلك فهل لا يكون هذا الاقرار ولا الهبة في مرض الموت نافذين والمحال هذه ويكون ذلك ميراثاً لورثته (أجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه فيه موقوف على اجازة باقي الورثة البالغين كهبته واقارده بعين أو دين له فيه ولا ينفذ في حق القاصر منهم اصلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتق عبده وهو مريض واوصى له بالثلث ثم مات السيد عن زوجته وعن العبد المعتق وعن اولاده فوضع العبد يده على جميع متروكات سيده ثم مات العبد عن زوجة سيده وعن اولاده فماتت سيده فهل للزوجة ان تقسم مع اولادها ثم وتأخذ نصيبها من تركة زوجها بالفرصة الشرعية (أجاب) نفاذ العتق في مرض الموت والوصية المذكورة من ثلث جميع المال وما زاد عن الثلث موقوف على اجازة الورثة وللزوجة المذكورة أخذ ما يخصها بالميراث من تركة زوجها بالوجه الشرعي ممن هو تحت يده حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أقرت وهي في مرض موتها بان في ذمتها قدر معلوم من الدراهم لاحد ابنيها وابتعت له في نظير الدين الذي أقرت به وهي في المرض المذكور جميع ما تملكه من فحل ودار وغير ذلك ثم بعد ذلك ماتت عن ابنها المذكور وعن ابن آخر وعن زوج فهل والمحال هذه لا يصح الاقرار والبيع في المرض المذكور للوارث ولا ينفذ ويكون ما تبرعه ميراثاً يقسم على جميع الورثة بالفرصة الشرعية حيث لم تجز باقي الورثة ذلك (أجاب) نعم لا ينفذ قوله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصصاً في بيت باعهما الزوجت في مرض موته بالغبن الفاحش والغرور فهل اذا ثبت الغبن الفاحش والغرور بان كان البيع بدون القيمة يكون البيع غير نافذ والمحال هذه (أجاب) وقف بيع المريض مرض الموت لوارثه على اجازة باقي الورثة ولو كان بمثل القيمة عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
١٢٦٩	٢٥	صفر
١٢٦٩	٨	ربيع الاول
١٢٧٠	٢٥	ربيع الثاني
١٢٧٠	١٠	ذي القعدة
١٢٧٠	١٩	

٢٢ ١٢٧٠

ربيع الاول ١٦

١٢٧١

ذى القعدة

١٢ ١٢٧١

صفر

١٦ ١٢٧٢

ربيع الاول ١٤

١٢٧٢

كتب وثيقة وهو في مرض موته أقربها بأن النصف في جميع ما يملكه لابنين من أولاده والنصف الآخر لولده الآخر ثم بعد ذلك مات عن زوجته وعن خمسة بنين وعن بنت ولم تحز باقي الورثة ذلك فهل والحال هذه لا عبرة بالكتابة المذكورة التي وقعت في مرض الموت وتقسيم التركة على جميع الورثة بالغريضة الشرعية (اجاب) اقرار الشخص بان نصف جميع ما يملكه اعلان من الاهمية منه للمقرر له فتراعى فيه شرائطها حيث اضافته الى ما يملكه وحببه المريض مرض الموت على فرض استجماعها للشرائط لبعض ورثته بمنزلة الوصية له لا تصح الا باجازه باقي الورثة فان لم تجز بقية الورثة كان ذلك تركة يقسم بين جميع الورثة بالغريضة الشرعية ما لم يثبت البناء ملكهم له بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقروا في مرض موته بان الامتعة التي تحت يده ملك لابنه ثم بعد ما أقرب يومين مات عن زوجته وعن ابنه المذكور الذي هو من غيرهما فهل لا يصح الاقرار في مرض الموت ولا ينفذ ويكون ما أقرب به ميراثا يقسم على الورثة بالغريضة الشرعية بعد وفاء ما ثبت عليه من الديون (اجاب) لو اقرار المريض مرض الموت لوائه بعين أو دين بطل اقراره عندنا الا ان يصدقه بقية الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكر وبنات وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما يورث فادعت إحدى بناته ان والدها اقر لها بمائة وعشرين قرشا وانه كتب لها نصف الدار في مقابلة ما اقر به في مرض الموت فان كان باقي الورثة دعواها فهل اذ لم تثبت دعواها لا تجاب لذلك ولا يعمل بالاقرار في مرض الموت وتقسيم الدار بين جميع الورثة بالغريضة الشرعية (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لاحد ورثته بعين أو دين موقوف على اجازة باقي الورثة كبيعته منه في المرض المذكور ولو بمثل الفضة على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن رضيع من مطلقتها وعن ابوهاور كذا ما يورث عنها شرعا من حلى وامتعة وغير ذلك فطلب ولي الرضيع ما يخص ابنه في الميراث عن امه فادعى والد المرأة المبتعة انها باعت لامها من ولا حيا الامتعة وسامحتهم امن الثمن وكل ذلك في مرض الموت ولم يجز والد الرضيع الوارث ذلك فهل يكون البيع المذكور موقوفا على اجازة ابى القاصران اجازة نفعذوان رده بطل (اجاب) بيع المريض مرض الموت لوارثه موقوف على اجازة باقي الورثة البالغين ولو كان البائع بمثل الفضة عند الامام وبيعه لغير الوارث بمثل الفضة نافذ وبراءة المشتري الوارث عن الثمن كوصية له فيكون موقوفا على اجازة باقي الورثة ان كان من اهل الازالة وبراءة الاجنبي بنفعذ من ثلث المال ويوقف على الزائد على اجازة لورثته واجازة الصغير لا تفيد في حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصل له مرض شديد فافرق مرض موته قبل الموت بيوم لبعض ورثته يدين في ذمته فهل لا يصح اقراره المذكور اذا ادكره باقي الورثة ويقسم جميع ما تركه بين ورثته بالغريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لوارثه

ربيع الاول سنة

بدين غير صحيح بدون اجازة باقى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل توفى عن زوجة  
وبنت وابن بالغين وترك منزلا وعليه ديون فكتب لزوجته وبنته وعوفى حرص الموت  
لكل واحدة منهم ما قدر امعينا من الدراهم فى سدين وجعله قرضا واراد بذلك اسقاط  
ما عليه من الديون حيلة منه فهل لا يستحقان ما كتبه وتكون هذه الكتابة باطلة شرعا  
(اجاب) اقرار المريض من مرض الموت لوارثه بعين او دين موقوف على اجازة باقى الورثة  
فان لم يميزوه بطل وان اجازوه نفذ مع ذلك فهو مؤخر عن دين الصحة وما ثبت فى المرض  
بسبب معروف والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل حصل له مرض شديد واستطال مرضه  
ثلاثة اشهر وله املالك باع بعضه لرجل اجنبى لينفق انماها على نفسه فهل يكون  
بيعه صحيحا فذا وليس لاحد معارضته بدين وجه شرعى (اجاب) ان كان هذا المرض  
مرض الموت ينفذ البيع من المريض به مع عدم اختلال العقل واستقاء الموانع للاجنبى  
بمثل القيمة فان جابهها كوصية تنفذ من الثلث وان لم يكن مرض الموت وتوفرت  
شروط البيع فلا مانع من نفاذه بلا تفصيل والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة اقترت  
فى مرض مؤنها بدين معلوم لبنت بنتها وأوصت لها ايضا بثلاث ماله ولها عصبية من  
الرجال فهل والحال هذه تنفذ الوصية المذكورة والاقرار المذكور من الثلث (اجاب)  
الاقرار فى مرض الموت تغير الوارث بدين ينفذ من كل المال ويقدم على الارث ويؤخر  
عن دين الصحة ووصيته له تنفذ من الثلث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل  
باع دارا من زوجته فى مرض موته باقل من القيمة بكثير واعتزى بالمال فى ذمته قبل  
مرضه قدر الثلث المباع به ثم مات بعد ذلك عن الزوجة المذكورة وعن عم عاصب فهل  
اذا لم يحز المذکور البيع المذكور ولم يصدق على اقراره لا يصح الاقرار لها ولا يصح  
لها باقها حيث كانت الزوجة وارثة (اجاب) بيع المريض مرض الموت من بعض  
الورثة موقوف على اجازة باقيهم ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم وكذا محاباته كما ان  
اقراره له بدين موقوف على تصديق الباقي والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأتين عن  
ابن اخ شقيق وعن بنت بنتها وتوكت ما يورث عنها شرعا من عقار وصوغ وغيره  
بما يورث فوضعت بنت البنت يدها على التركة فى غيبة بن ح فمهل فى حضر  
فقيهته يكون له رفع يدها عن جميع ما ثبت به تركتها عنها ودعت بنت بنتها  
اقرت لها فى مرض مؤنها بدين ولم تثبته بالبينه الشرعية لا تجاب لذلك ولا عبرة بذلك  
الجحرة عن الاثبات اذ المحقق ما ذكر (اجاب) نعم لابن ح المذکور كوراثته بدين  
ما تحقق انه ميراث عن مورثته المذكورة حيث لا وارث لها غيره ولا يرضى له عن غيره  
دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأتين عاصبتين  
تملكهما من دواب وغيرها وهى ربيعة مرض الموت فترت بدين ما كتبت دواب  
ثم ماتت فى مرضها هدا عن ابناها وأولاد اخيهما بدين تملكهما هدا ولاد حيه

١٢٧٢

١٧

١٢٧٣

٢٤

ربيع الثاني

١٢٧٣

١٩

جمادى الاولى

١٢٧٣

٢

جمادى الثانية

١٢٧٣

١٤



المرض المذكور وصية تنفذ من ثلث المال والباقي لابنها حيث صحت الهبة وحصل من الموهوب لهم القبض والحاجة الشرعية حال حياة الواهبة (أجاب) الهبة في مرض الموت وصية فيه فننفذ من الثلث لغير الوارث إذا استبعت شرائطها المعتمدة في تمامها حال حياة الواهب والا كانت لأغنية وما زاد على الثلث موقوف على إجازة الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أقرت في مرض موها بانها وهبت ومسكت في حال صحتها وسلامتها لابن أختها البائع صندوقا خشنا وبأونحاسا مع لومها بحضرة جمع من المسلمين وانه قبض وحاز الموهوب في حال الصحة من مدة نحو سنة قبل الاقرار ووصت له بثلاث ماله وقت الاقرار ثم بعد مدة أيام ماتت عن ورثته فطلبت ورثتها حمل الموهوب والموصي به تركه منكرين الهبة والوصية فهل لا يجابور لذلك إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا عبرة بالانكار المذكور (أجاب) الاقرار في مرض الموت بانها وهبت في الصحة مع القبض بمنزلة الهبة في المرض في حكمه حكم الوصية والوصية بعد ثبوتها بالوجه الشرعي إذا كانت لغير وارث تعتبر من ثلث المال بلا توقف على إجازة الورثة وما زاد على الثلث موقوف على إجازتهم قال في الاشياء اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من خيرا سنداد الى زمن الصحة اه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أبنائها وأمه وعن زوجها وبنتيها وقبرعت لاحدى بنتيها في مرض موها بامتنعة وحلى ونحاس وفراش ولم تجز باقي الورثة المذكورين ما فعلته المرأة المذكورة في مرض موها لبنتها المذكورة فهل والحال هذه اذ لم تجز باقي الورثة ما فعلته في مرض موها لبنتها لا ينفذ ويرتد بردهم وماذا يخص كل وارث (أجاب) نعم يرتد بردهم والحال هذه ويموت المرأة المذكورة عن زوجها وأبويها وبنتيها لا غير يكتفون لزوجهما من تركتهما الربيع فرضا عائلا ولا بويها الكل واحد منهما السدس مما تركت فرضا عائلا ولبنتيها الثلثان فرضا كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ولها اولاد فرضت مرض الموت وصار غالب حالها الضعف ولزوم الفراش وقيامها عن تكلف ومشقة فباعت دارها المذكورة لواحد من اولادها المذكورين بشئ معلوم أقرت بقبضه منه في المرض المذكور وماتت منه بعد مدة اقل من عشرة أيام عن اولادها المذكورين فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينّة الشرعية يكون البيع والاقرار غير صحيحين إلا بإجازة الورثة ان اجازوه نفذ وان ردوه بطل (أجاب) بيع المريض مرض الموت لو ارثته موقوف على إجازة باقي الورثة ولو كان ذلك مثل القيمة عند الامام واقراره بقبض الثمن منه موقوف على تصديقهم كما صرحوا به ومثله في تصحيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في مريض طلق زوجته طلاقا رجعيًا ووقف بيته الذي هو ساكن فيه على ابن ابنته وذريته ووهب جميع ما يملكه من الاستعانة التي في بيته وحانوته لابن ابنته وأمته ومات من مرضه قبل انقضاء مدة زوجته عنها وعن ابنه وانحصر ميراثه فيهما فهل وقفه وهبته المذكوران نافذان في

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٢

ربيع الثاني  
٤

١٢٧٤

جمادى الثانية  
٤

١٢٧٥

سنة

١٢٧٦

محرم

٢٩

الثالث والباقي لزوجته منه والباقي لابنه (اجاب) الوقف في مرض الموت على غير الوارث والوصية فيه لغير الوارث اذا استوفيت شرائطها من القبض والاقرار قبل موته ونحوهما يعتبران من ثلث المال اذا لم تجز الوارثة ما ذكر فيما زاد عليه والرائد تر كنه يقسم بين الورثة فلزوجته الميت المذكور منه الثمن فرضا ولا يمنعها الطلاق الرجعي حيث مات في عدتها ولو في الهبة والباقي لابنه تعصيا حيث لا وارث له سواهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ابن على زوج ابنته التي توفيت قبل وفاة والدها وقبل وفاة والدها المذكور باحد عشر يوما وهو مريض مرض الموت اقر واشهد على نفسه شهودا عدولا بانه سأل زوج ابنته المذكور من كامل ماله عليه وليس له حق في هذا الدين فهل يبرأ بذلك ويصح ذلك منه وايسر لورثة الميت به مودته مطابقة لزوج البنت المذكور بشئ من الدين (اجاب) ابراهم المرض مريض الموت عريته الذي هو غير وارث حكمه حكم الوصية له فينفذ من ثلث التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لابنه وبنته لبايعين عشرين قيراطا من بيته بثمن مائة موم واقربق بضعه الثمن منهما وطلق زوجته ثلاثا وكل ذلك وهو في مرض موته فما حكم الله في بيعه المذكور وطلاقه فهل ترث زوجته وتوقف البيع على اجازة باقي الورثة لاسيما ولم يكن الطلاق بسؤالها وماتت وهي في عدته (اجاب) بيع المرض مريض الموت لبعض ورثته موقوف على اجازة بايعهم ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم وكذا طلاقه زوجته فيه بدون سؤالها مع موته في عدتها لا يخرجها من الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت اشترى منه ابنة حاتونا وحصعة من دار بثمن معلوم من الدراهم بالحسابه فباعه له ووضع المشتري يده على ذلك مدة من الايام ثم بعد ذلك مات الرجل المذكور عن ابنه المذكور وابن آخر ولم يحز الابن الاخر لبيع المذكور فهل لا ينفذ البيع المذكور لابنه بالحسابه ويكون موقوفا على اجازة باقي الورثة ان اجازوه نفذوا وانه بطل حيث كن البيع المذكور في مرض الموت (اجاب) نعم لا ينفذ البيع من الاب لابنه في مرض موته بالحسابه او بمثل القيمة عند قول الامام بدون اجازة باقي الورثة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك قراريه في عقار باعته في مرض موته لغير وارث بثمن هو اقل من قيمتها بكثير بمائة ماتت في مرضها المذكور عن وارث فما يكون الحكم في ذلك (اجاب) الهبة في بيع من المريض مرض الموت لاجنبي حكمها كوصية فتنفذ من ثلث المال حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل اقر زوجته بدين في مرض موته الذي مات فيه ولم يكن لها دينه بذلك الا مجرد اقراره في مرضه المذكور وسمعت منه البيعة ذلك فهل يكون الاقرار بذنبا باطلا وليس لها اخذ ذلك من تركته حيث كانت واردة وماتت عنها وعن ابيها فقط ومذا

رمضان

١٢

١٢٧٦

شوال

١٦

١٢٧٦

شعبان

٨

١٢٧٨

ربيع الاول

١٢

١٢٧٩

صفر

٢٠

١٢٨٠

يبرأ بذلك ويصح ذلك منه وايسر لورثة الميت به مودته مطابقة لزوج البنت المذكور بشئ من الدين (اجاب) ابراهم المرض مريض الموت عريته الذي هو غير وارث حكمه حكم الوصية له فينفذ من ثلث التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع لابنه وبنته لبايعين عشرين قيراطا من بيته بثمن مائة موم واقربق بضعه الثمن منهما وطلق زوجته ثلاثا وكل ذلك وهو في مرض موته فما حكم الله في بيعه المذكور وطلاقه فهل ترث زوجته وتوقف البيع على اجازة باقي الورثة لاسيما ولم يكن الطلاق بسؤالها وماتت وهي في عدته (اجاب) بيع المرض مريض الموت لبعض ورثته موقوف على اجازة بايعهم ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم وكذا طلاقه زوجته فيه بدون سؤالها مع موته في عدتها لا يخرجها من الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت اشترى منه ابنة حاتونا وحصعة من دار بثمن معلوم من الدراهم بالحسابه فباعه له ووضع المشتري يده على ذلك مدة من الايام ثم بعد ذلك مات الرجل المذكور عن ابنه المذكور وابن آخر ولم يحز الابن الاخر لبيع المذكور فهل لا ينفذ البيع المذكور لابنه بالحسابه ويكون موقوفا على اجازة باقي الورثة ان اجازوه نفذوا وانه بطل حيث كن البيع المذكور في مرض الموت (اجاب) نعم لا ينفذ البيع من الاب لابنه في مرض موته بالحسابه او بمثل القيمة عند قول الامام بدون اجازة باقي الورثة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك قراريه في عقار باعته في مرض موته لغير وارث بثمن هو اقل من قيمتها بكثير بمائة ماتت في مرضها المذكور عن وارث فما يكون الحكم في ذلك (اجاب) الهبة في بيع من المريض مرض الموت لاجنبي حكمها كوصية فتنفذ من ثلث المال حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل اقر زوجته بدين في مرض موته الذي مات فيه ولم يكن لها دينه بذلك الا مجرد اقراره في مرضه المذكور وسمعت منه البيعة ذلك فهل يكون الاقرار بذنبا باطلا وليس لها اخذ ذلك من تركته حيث كانت واردة وماتت عنها وعن ابيها فقط ومذا

الربع فرضا والباقي للاب تصيبا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا حتى مات به وفي اثناء هذا المرض احضر جماعة من اهل البلد وقال لهم اشهدوا بان علي زوجتي كذا من الدين وقد رد ذلك نجسة وعشرون كيسا ووجدت لها في ظهر ذلك نصف ما يخصني من البيت الفلاني وهو نجسة قراريط ونصف فيراط من احدى عشر قيراطا وكتب الحاضرون باقرار المذكور وثيقة وقصده بذلك حرمان بقية الورثة من هذا القدر فهل ذلك الاقرار صحيح عند الامام الاعظم والا (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لاحد ورثته يدين او عين لا ينفذ بدور تصديق بقية الورثة وكذا يبيع له ولو بمثل القيمة موقوف على اجازة باقي الورثة عند الامام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت وله زوجة وبنت بائنة واخ شقيق وله عقار باعه في المرض المذكور له بنته وزوجته بنتان بخمس جدا محاباة مع ابيها بمنه وقبول من هذا ذلك الثمن واخوه المذكور حاضر بالمجلس راض بذلك ثم مات في ذلك المرض ولم يحضر اخوه المذكور ببيع العقار وما فيه من المحاباة بعد الموت ويريد الاخر اخذ حقه في ذلك البائنة ارفهه والحال هذه يمكن الاخ المذكور من اخذ حقه من ذلك العقار وتهرعن زوجته وبنته حيث لم يحضر ما فيه له اخوه بعد الموت (اجاب) يبيع المريض مرض الموت ابعض ورثته موقوف على اجازة الباقي فيبطل برده ولو بمثل القيمة عند الامام الاعظم وينفذ بالاجازة والرضى بعد الموت لا قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقر زوجته يدين لها عليه وذلك في مرض موته فهل اذا لم تصدق الورثة يكون هذا الاقرار باطلا وليس للزوجة الا ما يخصها في التركة من الميراث بالوجه الشرعي (اجاب) اقرار المريض مرض الموت لاحد ورثته يدين او عين لا ينفذ الا بتصديق باقيهم وهم بالغون مكفون والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في مريضة اقرت بمبلغ معلوم من الدراهم لغير وارث فرضا وأوصت بثلاث ماله في خيرات وعيقت اوجعات المقر له وصايا تفيدها فهل يكون ذلك نافذا اذا ثبت بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يكون ذلك نافذا به بتحقيقه شرعا حيث لا مانع اما الاقرار في المرض لاجنبي او غير وارث يدين فينفذ من كل المال فيقدم على الميراث الا أنه يؤخر عن دين العسكرة وما لزمه في مرضه بسبب معروف واما الوصية بثلاث المال تنفذ بقدره بعد اخراج ما هو مقدم عليه بالشرع او منه دين المرض المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في مريض مرض الموت وعليه دين محيط بماله فهل اذا باع لاجنبي حصاة من اعيان ماله بغبن فاحس وبمحاسبة لا تصح هذه المحاباة اذ مات في مرضه هذا عن ورثة وفيهم فاسر ولم يحضر هذا البيع (اجاب) محاباة المريض مرض الموت وصية والدين الشرعي الثابتة من ماله لا عبرة بالاجازة لو حصلت والحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل كان مريضا مرضا لا ينفذ منه من الخروج على حسب عادته وقضاه حوائجه خارج المنزل ولم يكن القالب منه الهلاك وازمن ذلك ولا يزداد عليه المرض

١٢٨١

٣

محرم

٢٠

١٢٨٢

جمادى الثانية

٩

١٢٨٢

شوال

١٤

١٢٨٣

ذي القعدة

١٦

١٢٨٣

مطلب في تفسير المريض وحكم المرض المتناول

مدة تزيد على سنتين وفي اثناء ذلك باع لبعض الورثة قطعة ارض عشورية كانت  
ملوكة له وذلك بحضور بيعة شرعية ثم بعد ذلك بمدة حدث عليه مرض شديد حتى انه  
صار ملازما للفرش مدة اربعة عشر يوما واكثر ومات بذلك المرض الثاني قبل قيد  
ذلك بالسجل واخراج الحجة وبعدهم انه ذكر بعض الورثة ذلك البيع فهل والحال هذه  
يكون البيع صحيحا والمعول عاينه شرعا اثبات البيع بالبيعة الشرعية على هذا الوجه ولا  
عبارة بالانكار بعد الموت (اجاب) نعم يكون البيع لبعض الورثة والحال ما ذكر صحيحا  
ناظرا حيث لا مانع والمقعد والمفلوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فسكا الصحيح وكذلك  
صاحب الجرح والوجع الذي لم يجهله صاحب فراس فهو كالصحيح كما في فتاوى قاضي  
خان وذكروا في اخر هذا الفصل في فتاواه المسلول اذا اطلق امراته وقد طال ولم يضمنه كان  
بمنزلة الصحيح واما المقعد والمفلوج فال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض  
وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليست بعاقلة وذلك في العدة  
كذلك وقال الا اذا تغير حاله خيفة فيعتبر من الثلث وتكامل المشايخ فيه قال محمد بن سلامة  
ان كان يرجى برؤه بالتداوى فهو بمنزلة الصحيح والا فهو بمنزلة المريض وقال مشايخنا  
اذ اعجز عن القيام لمصالح خارج البيت يعتبر مريضا وفي صايا الجامع الصغير المقعد  
والمفلوج والمسلول اذا تناول ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فهم من جميع المال  
وذكر ابو العباس الصغاني في احكامه قدروا التطاول بسنة وفي المدراج وسئل صاحب  
المنظومة عن حذر مرض الموت فقال كثرت فيه اقوال المشايخ واعلمنا في ذلك على قول  
الفضلي وهو ان لا يقدرا ان يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة المحتاجة داخل الدار  
كصعود السطح ونحوه انتهى قاتوا الظاهر انه قيد بغير الامراض المزمنة التي طالت  
ولم يخف منها الموت كالقالج ونحوه وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجهم فلا  
يخالف ما جرى عليه اصحاب المتون والشرع هنا افاده في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وابن وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا فزعم الابن  
ان والده باع له مكانا من ماله في مرض موته ولم تجز باقي الورثة وادعت الزوجة ان  
زوجها وقف عليهم مكانا آخر من ماله في مرض موته المذكور ولم تجز الورثة ايضا  
حكم الله في ذلك (اجاب) بيع المريض مرض الموت لا حدود له وقوف على اجازة  
باقيم ولو بمنزلة القيمة عند الامم الاعظم فيبطل بردهم كما ان وقفه على أحد الورثة كذلك  
غير انهم اذا لم يجزوا الوقف فباخرجه من ثلث التركة بقسم ريعه عن جميع الورثة  
على قدر سهامهم في الميراث فاذا مات وآل ريع الوقف لجهة أخرى حسب الشرط  
يصرف جميع غلة ما خرج من هذا المقارن ثلث التركة لثلث الجهة واما ذواتهم  
مدعى البيع ووقف البيعة الشرعية على صدور ما ذكر في الجهة فنفذ من جهة التركة  
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل وعن ابن وبنت

١٢٨٤

وبيع الثاني

١٢٨٥



جادی الثانية سنة

١٢٨٦

٧

١٢٨٦

٢٠

بيع الاول

١٢٨٨

٢٢

فاصر بن من زوجة أخرى مطلقة غائبين في بلدة غير التي مات فيها أبوهما وأقام في حال حياته في مرضه الذي مات فيه وصيا مختارا على تركته لتجهيزه منها وعلى ولديه المذكورين وأقر لزوجه الحامل المذكور بان لها في ذمته مؤخر صدقاتها وأوصى لها بمبلغ معلوم من الدراهم وباطيان اميريه كذلك وباع لها مكانا معلوما مملوكا وهو في هذه الحالة وأشهد على نفسه ان كافة ماله وما يملكه لزوجه المذكور ماء داملبوس بدنه وأشباه معينة يدينها على يد شهوده وقدمات وهو واضح يده على جميع ما ذكر من غير تسليم لها فسا الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) اقرار المريض مرض الموت لبعض ورثته يدين أو عين وهبته له وبيعه له ولو بمثل القيمة على فرض اتيقائه الشرائط لا ينفذ الا بتصدق باقي الورثة ان كانوا بالغين واجازتهم وموكذا الوصية له موقوفة على اجازتهم على هذا الوجه والا ينفذ وما ذكر غير ان الزوجة لها مؤخر اصدقائه وتصدق فيه ان قدر مؤخر صدقات مثلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وأولاد صغار منها ما عاشر لها معاشرة الأزواج أقر في مرض موته انه كان طلقها ثلاثا في صحته وانها انقضت عدتها منه بوضع حملها في كذبه في هذا الاقرار فهل يكون منه هذا الاقرار لا غياورث منه حيث لم تصدقه ولم يكن هناك بينة تشهد له بايقاع الطلاق قبل ذلك أفيدوا الجواب (أجاب) نعم يكون اقراره في مرض موته بطلاقها في صحته لا غيا لا يغيب دمنعها من الميراث حيث كذبه في ذلك ومات في عدتها المعتبرة من وقت الاقرار ولم يثبت بالبينة انه كان طلقها في الصحة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة أقرت لزوجهها يدين معلوم في حال تلبسها بالخاض وماتت فيه عن زوجها المذكور ورثة بلغ وفيهم قاصر وصدقت الورثة المبلغ للزوج المذكور بعد موته على الدين فهل يكون هذا الاقرار صحيحا أو باطلا (أجاب) تلبس المرأة بالخاض وهو الوجع الذي يقترب به انفصال الولد اذا ماتت فيه بمنزلة مرض الموت فاذا أقرت في هذه الحالة لا حدورثتها يدين ولم يصدق باقي الورثة بالغين يبطل الاقرار فاذا صدق الورثة البالغون نفذ الاقرار في حقهم دون القاصر المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حدث له في جسمه ثآليل صغيرة يقال لها الجرب واستمر على قضاء مصالحه خارج المنزل وهي فيه كعادته مدة تزيد على عشرة أشهر ثم لزم منزله واشتغل بعد اتمام مدة أربعة أشهر أخرى وقبل غيام برته منها حدث له مرض آخر يماطنه وعرض له اسهال فلزم فراشه بسبب ذلك مدة أيام ومات عقبه عن زوجته وبنتين منها بالغة وفاصرة واخت لا ياب وفي مدة قيامه في منزله ملك زوجته وبنتيه اعيانا من ماله وأقر لزوجه بمائة من المال التي في يده وأقر يدين وأوصى بوصية لاجانب فارادت الاخت ابطال تملكه واقراره لزوجه وبنتيه زاحمة ان ذلك وقع في مرض موته تحية لا على حرمانها من ارثه فهل يصح ذلك لو وقع منه قبل مرضه بالوجع الباطن مع استكمال الشرائط الشرعية ولا تجاب الاخت لا يملكه ويحكم بوقوعها حال صحته أفيدونا ما جاور بين

(اجاب)

جمادى الثانية سنة  
١٢٩٠ ٣

(اجاب) اذا كان تصرف الرجل المذكور قبل حدوث مرضه بوجع الباطن والاسهال وكان وقت التصرف المذكور بحيث يقدر على قضاء مصالحه خارج المنزل ولم يكن من غالب حاله الهلاك بان لم يكن ماله يزداد يوما فيوما يكون تصرفه المذكور كتصرف الاصحاب نافذا من كل ماله في غير الوصية اذا استجمع تصرفه المذكور شرائطه الشرعية والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت وفي حال تزايد مرضه اقر بان عليه لزوجه ديننا قدره عشرة آلاف قرش تعريفة قيمة مصاغ ومواس وغير ذلك وكتب باقراره المذكور سند الهايد لك ومات بعد ذلك من مرضه المتزايد المذكور عن زوجته المقر لها وولديه البنتين احدهما ممتنعا والاخر من غيرهما فهل اذا لم يصدق الابن البالغ اباه فيما اقر به وكان الاقرار المذكور في مرض موته المتزايد لا ينفذ في حق من لم يصدق من البنين على فرض ثبوت الاقرار المذكور على الوجه المسطور حيث كانت المقر لها من الورثة ما لم يثبت الدين المذكور بطريق شرعي غير الاقرار المذكور في معامل الابن به (اجاب) نعم لا ينفذ اقرار المريض مرض الموت لزوجه المذكور بالبنتين في حق من لم يصدق من الورثة فلا يطالب الابن المكذب بشئ من هذا الدين في حصته من التركة ما لم يثبت بطريق شرعي سوى الاقرار المذكور والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن ابن معتقه وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونقد وعروض وامتنعة وغير ذلك ولم تقسم تركته بين ورثته والا ن اداد ابن المعتق اخذ نصيبه من التركة فادعت الزوجة ان المتوفى اقروا وهو في مرض موته الذي مات فيه بان جميع ما في المنزل ملك لزوجه ولا حق له فيه ولم يصداقها ابن المعتق ولم تثبت دعواها بالوجه الشرعي فهل والحال هذه لا عبرة بدعواها المذكور وتقسم تركته بين ورثته بالغريضة الشرعية (اجاب) اذا ادعت الزوجة المذكور اقرارا زوجه الميت لها بما ذكر في مرض موته لا يعتبر هذا الاقرار بدون تصديق باقي الورثة على فرض ثبوت شرعا اذا اقرار بالاعيان في مرض الموت لاحد الورثة كوصية له الا ان القول للزوجة بجميعها في مناع البيت الذي كانا يسكنان فيه مما هو خاص بالنساء وممتلك يدين والرجال اذا ادعت الزوجة قهرا لمكها بذلك وكذبها باقي الورثة وان لم يقر زوجها الميت لها بالملك لم يقيم باقي الورثة دينه انها ملك الميت والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد أخيه شقيقه وترك بيتا وبعض أمتعة وفي مرض موته أشهد بان باع زوجته حصته معلومة من البيت المذكور بجميع ما معلوم واستمر في مرضه مدة حتى مات وفي ادانت ما ذكر بالوجه الشرعي يكون بيعه غير صحيح شرعا وتقسم الحصصة المذكور مع باقي التركة على جميع ورثته بالغريضة الشرعية لا سيما ولم يخرج لذلك حجة شرعية ولم يكن المريض متطاولا حيث لم يجزه باقي الورثة (اجاب) اذا تحقق كون البيع الصادر من الزوج زوجته له في مرض موته لا يكون نافذا بدون اجازة باقي ورثته ولهم ابطاله والحال ما ذكر ولو مثل القيمة عند الامام

ربيع الثاني  
١٥

١٢٩١

جمادى الثانية  
٢٦

١٢٩٢

ذى القعدة

١٢٩٢

الا عظم فيكون المبيع تركته عن المائت يقسم بين سائر ورثته بالفريضة الشرعية حيث  
لامانع والله تعالى أعلم

\*(كتاب الصلح)\*

جمادى الاولى سنة

مطلب صلح الوصي صحيح  
ان كان للدعي بينة وكان  
البدل مثل المدعي به

١٠ ١٢٦٥

(سئل) من طرف فاضى قليموب عن حادثة مضمونها وقوع صلح من قبل وصيين على  
ايتام مع وكيل وصى على يتيمين آخرين بعد دعواه على وكيل الوصيين بثلاثة ارباع  
جاموسة على نصف ما يدعي لمجورى موكلته مع الانكار لدعواه وعدم وجود بينة  
لا ثباتها (اجاب) الصلح الصادر على الوجه المذكور غير صحيح وفي صرة الفتاوى اذا  
صالح الوصى عن الدعوى في مال الصبي جاز ان كان للدعي بينة وما أعطاه مثل المدعي به  
وان لم يكن له بينة لم يجوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق بعض مصالح من منزله  
فانهم رجلا في ذلك واحضر لدى الحاكم السياسي وادعى عليه بانه اقر باخذ المسروقات  
فظهر الى الحاكم السياسي ان المتهم هو السارق فشد عليه الحاكم السياسي في احضار  
المسروقات وخوفه بانه اذا لم يحضر الاشياء المسروقة يضر به فساكن من المتهم الا  
انه عرف امام الحاكم السياسي بانه يصير تعويم المسروقات من صاحب السرقة وبعد  
التعويم بالتقدير الذي يصير اليه الحال يدفعه فبرهن صاحب السرقة على قدر معلوم  
فالتزم بدفعه المتهم وأخوه ثم ان بعض أدل المجلس تكلم بالصلح بين الفريقين بان يحط  
صاحب السرقة عن المتهم البعض من قيمة المسروقات والباقي يدفعه فرضى رب  
المسروقات وحط البعض عن المتهم والتزم هو وأخوه بالباقي يدفعه الى رب السرقة  
ورضوا بذلك بطيب نفس وانشر احصا صدور وكتب بذلك وثيقه وختمت من الحاضرين  
وفيما بعد صار دفع المبلغ من المتهم وأخيه الملتزمين الى صاحب السرقة ومضى على ذلك  
مدة مديدة نحو سنتين تقر بما فهل حيث تم الصلح بينهم بالرضا والاختيار وطيب نفس  
الفريقين ودفع المبلغ المصالح به لا يسوع للمتهم وأخيه الرجوع على رب السرقة فيما  
دفعه له ويمنعان من التداعي عليه في شأن ذلك (اجاب) اذا صدر الصلح صحيحا عن  
دعوى السرقة على مبلغ معلوم دفعه المدعي عليه وأخوه صلحا عن الدعوى لا يكون  
لاحدا المتصالحين نقضه بعد ذلك حيث وقع منه الصلح طائعا مختارا والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اصطلح مع اخيه عما يدعيه من تركه أمه على مبلغ معلوم من الدراهم  
تراضيا على ذلك بحضرة بيعة تشهد بذلك والحال ان ما ادعاه على أخيه من تركه أمه  
مجهول ولادين فيها ثم بعد ذلك اراد الرجوع على أخيه ونقض الصلح متعللا بانه غير صحيح  
لكونه عن مجهول فهل يكون الصلح المذكور صحيحا حيث كان بدل الصلح معلوما ولا  
عبرة بتعلله المذكور (اجاب) الصلح عن تركه مجهولة اعيانها ولادين فيها على مكمل  
او موزون صحيح على الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين اشترى باقرة مناصفة

جمادى الثانية

١١ ١٢٦٥

مطلب الصلح عن التركة  
المجهولة اعيانها صحيح  
حت لادين

٢٠ ١٢٦٥

بينهما مال انفسهما ولهما اخ ثالث غائب فلما حضر اراد ان يشارك اخويه مدعيان  
البقرة من مال ابيهم والحال ان للاخوين مينة بان البقرة من مالهما فبعد النزاع الطويل  
صالحا اخاهما على قدر من الدراهم يدفعه لهما لاخير - ما الثالث فيه الصلح المذكور قال  
انما ذلك كما اقامتكم في البقرة وما نتج منها فهل اذا ثبت ان البقرة من مال الاخوين  
المشتركين فيم يمنع الاخ المنازع لهما ولا حق له وتسكون للمشتركين المذكورين والصلح  
المذكور لا عبرة به مع وجود البينة (اجاب) الصلح عن الدعوى على قدر معلوم من  
الدراهم صحيح فلا ينقض بدون وجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة  
واخ واخت شقيقتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ذلك المتروك مكان تنازع فيه  
الورثة ثم اطلق الاخ والاخت مع الزوجة واعطياها مبالغ معلومة من الدراهم واخرجت  
نفسهما لهما من الارث في ذلك المكان وصدقت على انهما لم يكن لهما فيه حق بالارث عن  
زوجها وابرأت ذمتهم - ما البراءة العامة فهل يكون اخراجها لنفسهما من ذلك المكان  
وتصديقها على ذلك وابرأؤها صحيحا نافذا اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية (اجاب)  
اذا صدر التخرج صحيحا شرعا لا ينقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ورثة كلهم مكافون ولم يورثهم دين على رجل به وثيقة شرعية فاصطاح مع الورثة على ان  
يدفع بعض الدين ويتركوا له البعض الاخر فرضى الورثة بذلك وسامحوه من اباقي ولم  
ياخذ منهم الوثيقة وبقيت تحت يد بعض الورثة فهل اذا ثبت الصلح من جميع الورثة  
المذكورين واراد بعد ذلك بعض الورثة الذي تحت يده وثيقة الدين مطالبة المدين بما  
سامح الورثة فيه لا يكون له ذلك (اجاب) ليس لمن ثبت ابرأؤه عن الدين من الورثة  
مطالبة المدين بما وقع الابرأء عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده  
القهر وامه وبكر ما يورث عنه شرعا ادعى رجل بدين على الميت اصله مال تركه وخلافه  
ومات مجهلا قبل قبضه منه وقدر ذلك اثنا عشر ألف قرش وخمسمائة وانكر اخو الميت  
الوصى على القصر دعواه وذكر ان للميت قبل المدعى ستة آلاف قرش بعضها المجرار  
من المتوفى في حياته والبعض دفعه عنه في الخراج بآدنه واحصر المدعى بينة لم تصادف  
شهادتهم الدعوى وردت سم استقر الحال بعد الحصام الضويل على ان المدعى اقرب بملح  
الستة آلاف قرش المذكورة وحسب له من اصل الدين الذي ادعى به على الميت والزم  
الحاضرون الرضى بانه يقوم للمدعى بدفع خمسة آلاف قرش وسبعمائة وخمسين من  
بركة الميت صلحا ونظما للنزاع ورضى بذلك فهل لا يصح الصلح من الرضى المذكور في  
حق الورثة القصر ولا في حق الوارث البالغ ايضا حيث كان بدون اذنه ولا يلزم الرضى  
ولا يصح على دفع شيء من بدل الصلح من التركة حيث لم يكن وارثا ولا بينة للمدعى على  
دعواه بما يدعيه من الدين ويكون لوصي القصر مطالبة المدعى المذكور بما بذمته  
للميت من الدين المذكور حيث كان ثابتا باقراره به (اجاب) قال في الحنفية لو صالح

١٢٦٥

٢٥

ذى الحجة

١٢٦٥

١

١٢٦٥

١

مطلب صلح الوصى عن  
دين الميت لا يصح الا اذا لم  
تكن له بينة وصلحه عن  
دين ادعى عليه به لا يصح  
الا اذا كان للمدعى بينة

١٢٦٥

١٩



أوصى احدا عن دين الميت ان كان للميت بينة على ذلك او كان القاضى علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصى وان لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصى لتحصيل بعض الحق بقدر الامكان وان كان الصلح عن دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعى بينة على حقه او كان القاضى قضى له بحقه جاز صلح الوصى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد من غيرها وورث ما يورث عنه فقسم بينهم على حسب القرينة الشرعية ثم بعد ذلك ادعت الزوجة على ولد من الاولاد التي من غيرها ان لها شركة مع زوجها المتوفى في بعض المتاع فصالحها الولد بمئى من الدراهم على يد بينة فهل اذا ارادت نقض الصلح بعد ذلك لا يمكن واذا اشحت بالسكن فالت لا يلزم ولا اولادى شئ سوى ثوب واحد لا يمكن لحضورها حال التجهيز وسكوها (اجاب) الصلح بعد صدوره صحيح الا لا يمكن احدا من نقضه ويسد من تركه الميت بتجهيزه وتكفينه اللاتى به بقدر كفى السنة مقدما على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركين في اطيان برزغونهم بالسوية مدة طويلة عن آبائهم واجدادهم غاب احدهم فعارض الحاضر من جماعة فيهما فوسط بينهم اما بالصلح على شئ معلوم ياخذونه المعارضون من الاطيان المذكورة فهل لا يسرى هذا الصلح على الغائب حيث لم يرض ويسرى على الحاضرين في حصصهم فقط (اجاب) اذ لم يرض الحاضر وكذا لا يرضى عن الغائب لا ينفذ الصلح عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك نخلا وعقارا فصالح بنت اخاه على اخذ قدر معلوم بمن النخل فاخذته عن حصته من جمع مختلفاته فتراضيا وتوافقا واصطالحا على ذلك واستقل كل بما اخذه وصار يخدمه ثم بعد مدة ادعت ابنته نقض الصلح فهل لا يجوز لها ذلك (اجاب) اذا اخرجت الورثة ادهم من التركة وهى عرس وعقار بمال اعطوه له واخرجه عن ذهب بفضة دفعوه له او على العكس صح قل ما اعطوه او كثر بشرط التقابض فيما هو صرف وفي اخرجه عن نقد دين وغيرهما لا يصح الا ان يكون ما اعطى لها كثر من حصته من ذلك الجنس فحزرا عن الر باولو بعرض جاز مطالع العدم الربا كذا افاده في الدر المختار وقوله ولو بعرض الخ ظاهره يعى مالو كان العرض من التركة اذ حقه ليس في جميعه فيكون مبادلا عن نصيبه في بقية التركة بما زاد عن حقه فيه كما ذكره في تكملة رد المحتار وبه يعلم الحكم في الصلح والتخارج المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تعدى على امرأه وضررها ببنتوتى عيتمها فقلعها على وجه العهد فرفعت امرها الى الحاكم السامى فها سمع دعواها انكرها المدعى عليه الصرب فطلب الحاكم منها بينة فلما توجهت لاجتماع البينة اجتمع عليهم بعض اقارب المدعى عليه في غيبة المدعى عليه بغير اذنه وجعل لها صلحا على مبلغ معلوم ودفع لها جانباه من كتيب لها سند بالباقي فتوجهت للحاكم السامى واخبرته بما حصل فلم يسلم المدعى عليه الصلح وعرف انه بغير اذنه

١٢٦٦

٢٧

محرم

١٢٦٧

٢٧

مطلب التنازع على بعض معين من اعيان التركة غير النقدين صح قل او كثر ربيع الاول

١٢٦٧

٠

مطلب صلح القضولى ينفذ ان ضمن البذل او اضافه الى ماله

جادی الاولى سنة

فاحال المحاكم السياسي القضية على المحاكم الشرعية فلما سمع المحاكم الشرعية الدعوى على الوجه المذكور وأنكر المدعي عليه جميع ما ذكر طالب منها بينة تشهد لها بالضرب هذا فاحضرت له بينة وشهدت بالضرب هذا طبق دعواها وارخت الشهر مثل دعوى المرأة ولم تؤثر اليوم الواقع فيه الضرب فهل تقبل بينتها ولا عبرة بتاريخ اليوم ولا بالصلح حيث لم يكن بمجلس فاص ولم يكن على الفور وإذا طلب قريب المدعي عليه الدراهم من المرأة يكون الرجوع عليها أو يعصى الصلح (أجاب) إذا صلح فضولي بلا امر صريح ان ضمن الفضولي المال أو اضاف البدل الى ماله وذلك لان المحاصل للادعي عليه البراءة وفي مثله يستوى المدعي عليه والاجنبى لانه لا يسلم للمدعي عليه شيء كما لا يسلم للأجنبي والمقصود من هذا الصلح رضی صاحب الحق لارضی المدعي عليه اذ لا حظ له فيه والمدعي ينقذ بالان في الاما عاوضة فيه غير انه لم يرض بسقوط حقه مجانا فاذا سلم له العوض من جهة المتبرع صح كافي الدرود حواشيه فاذا ثبت صلح الفضولي المذكور عن المدعي عليه وضمن الفضل بدل أو اضافته الى ماله صح ونفذ وليس للادعية المذكورة والحال هذه سوى بدل صلح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ مكافين كلهم وعن تركته فادعى رجل يدين له على ميراثهم بمقتضى سندات شرعية فانكر وادعوا ثم بعد ذلك صالحوه عن دعوا هذه بقدر معلوم من الدراهم يباع ثلث الدين المدعي به ودفعوه له بعد مدة أرادوا ابطال الصلح والرجوع عليه بما دفعوه له من بدل الصلح متعلين مانه كان صليعا عن انكار فحمل لا يجابون لذلك وصرح الصلح ولو على انكار لا سيما والصلح المذكور ثابت ومذكور في دفتر القسام ومقيد بسجل القاضى (أجاب) الصلح عقدي يرفع النزاع ويقطع الخصومة وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى وهو صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار فاذا صدر عن دعوى الدين على الوجه المذكور مستحقة الشرائط الشرعية لا يكون للورثة المذكورين نقضه وليس لهم استرداد بدل الصلح بدور وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وموش وغير ذلك مما يورث ثم مات أحد الابنين قبل القسمة عن ورثة فتنزع العم مع أولاد أخيه ثم اطلع معهم على أخذ بعض المواشي وغيرها مما يورث فآخذ ما وقع عليه الصلح وأخرج نفسه من التركة باختياره ثم قبلة ما أخذه وصار كل يتصرف فيما أخذه مدة فهل له ادعاء العم المذكور منازعة أولاد أخيه ثانية متسلبان ما أخذه أقل من نصيبه لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينات الشرعية ولا عبرة بتعلله المذكور لا سيما اذا لم يكن في التركة تقدر (أجاب) نعم لا يجاب العم المذكور كورثة من الصلح والتنازع حيث صدر مستحقة الشرائط ويقنع من معارضة أولاد أخيه بدور وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأتين قسمت بينهما ولم يحصل اقرار من واحدة منهما ما يثبتها فحقها ثم بعد ذلك حضر واحدة من الرأتين لتطالبهما

١٤

١٢٦٧

جادی الثانية

٧

١٢٦٧

شوال

٢٣

١٢٦٧

شرعي وادعت بحضور الاخرى انها مغبونة في القسمة غيبنا فاحشا فصار تحقيق دعواها بالوحد الشرعي بحضور ارباب الخبرة فظهر انها مغبونة في القسمة غيبنا فاحشا وظهر فيها فرق في تقويم الانقراض فحوار بعسائة قرش وقرش في الاذرع فطال بينهم النزاع والجدال في شان ذلك فاوقع الحاضرون صلحا بينهم على ان تدفع المرأة المدعي عليها الى المدعية المذكرة ثلاثة قروش صلحا عن الدعوى المذكرة فامتثلت المدعي عليها والمدعية ودفعت المدعي عليها الى المدعية المبلغ المرقوم قضاه المادة النزاع والجدال بينهم في شان ذلك فهل والحال هذه هذا الصلح لازم ولا يكون للراثة المدعي عليها الدافعة لمبلغ الصلح استرداد ما دفعته في الصلح ولا لغيرها (اجاب) بعد صدور الصلح عن الدعوى صحيح الا لا يملك احد المتصالحين نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أخ وقسمت التركة بينهم وليت ديون على أناس مقرين بما قادرين على دفعها جعلت الزوجة من نصيبها ثم ان الاخ ادعى على الزوجة بعض أعيان من التركة لم تظهرها وقت القسمة فصالحته على قدر معين في مقابل دعواه والتزمت بدفع البذل فهل والحال هذه يصح هذا الصلح وتلزم بدفع بدل الصلح ولا عبرة بتعللها انها لم تفبض الديون التي لليت (اجاب) اذا وقع الصلح عن الدعوى صحيحا مستجمعا لشرائطه لا يكون لاحد المتصالحين نقضه بدون وجه شرعي ولا تختص الديون المشتركة قبل قبضها ببعض الورثة اذ لا يصح تملك الدين لغير من عليه الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صالح اخواته الثلاث مما يخصهن في تركة والدهن ثم استحق بعض التركة شائعا فهل حيث كان الصلح مما يخصهن في جميع التركة وعن اقرار وتحقيق الاستحقاق بعد ذلك يسترد المصالح من اخواته بدل ما يخص ما استحق من المصالح عنه (اجاب) قال في التنوير وشرحه وما استحق من المدعي أي المصالح عنه برد المدعي حصته من العوض أي البذل ان كلا فكل أو بعضا فبعضا اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على ابن عمته انه يستحق عنده اشياء معلومة بطريق الميراث عن جده ورفعه على يد القاضي ولم يثبت دعواه ثم بعد مدة ادعى عليه ثانيا ورفعه على يد القاضي المذكرة فصالح المدعي عليه المدعي عن دعواه بشئ معلوم وترك له حقه في جميع ما ادعاه بعد معرفته وتعيينه وابرأ ذمته منه وسامحه وكتب حجة بينهما بذلك فبعد مدة اراد المدعي نقض الصلح وابطال الابراء فهل اذا ثبت كل من الترك والبراءة لا تسع دعوى المدعي ويمنع من معارضته للمدعي عليه (اجاب) الصلح عن الدعوى صحيح وليس لاحد المتصالحين نقض الصلح بدون وجه شرعي حيث صدر مستجمعا لشرائط الاعتبار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأمها وأخيه الا بيهاتر كت ما يورث عنها شرعا فصالح الورثة الزوج وانه جوه من التركة في نظير حصته من العقار اخذها بدل نصيبه من التركة ورضي بذلك وانخرج نفسه من ذلك بشهادة البينة الشرعية فهل يكون

١٢٦٨

٢٤

صفر

١٢٦٨

٥

مدلب استحقاق المصالح

عنه أو بعضه يوجب

الرجوع

١٢٦٨

١٠

ربيع الاول

١٢٦٨

١٢

التخارج صحيجا ويسقط بذلك حقه من التركة حيث استوفى التخارج شرائط صحته وكيف يقدم نصيبه بين باقي الورثة بعد التخارج (اجاب) نعم يكون التخارج المذكور صحيجا حيث استوفى شرائطه وفي التنوير وشرحه لواح حوا واحدا من الورثة حصته تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم غير الميراث وان كان المعطى مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم يقسم بينهم وقسده الخصاص بكونه عن انه كما دفع عن اقرار فعلى السواء اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر سلم جمالا بضائع ليسافر بها الى جهة أخرى فلما سافر بها رجع بعد يوم وأخبر بأنه قد سرق منه شيء فادعى عليه التاجر النقر يط وطلب منه قيمة ما ضاع واصطاح مع التاجر على دفع قدر معين ودفع منه البعض وكتب بالباقي سنداً ثم لا يريد نهض الصلح بدعواه عدم النقر يط فهل لا يمكن من ذلك و يلزمه دفع ما تم عليه الصلح اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا صدر الصلح عن الدعوى صحيجا لا زما لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأنه بنى في ارض لا يعلمها وهي ارض المدعى المذكور فأنكر المدعى عليه دعواه وترافع المحاكم الشرعية فطلب من المدعى البيعة على دعواه فاحضر شطرا شهد له بهجة دعواه وبعد ذلك وقع الصلح بينهما على ان يكون لكل منهما النصف في الارض والبناء وتوافقا تراضيا على ذلك بالجلوس الشرعي وانقطع النزاع وكم المحاكم الشرعية به فهل لا يكون لاحد من الطرفين نزاع بعد ذلك (اجاب) اذا صدر الصلح صحيجا لا زما لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بدون وجه شرعي وقد وقع اختلاف الترجيح فيما اذا وقع الصلح عما يدعيه على بعض المدعى به بدون زيادة شيء في البذل أو الابراء عن دعوى الباقي وظاهر الرواية الصحة مطلقا وفي حادثة السؤال في البذل زيادة فيصح الصلح بالاختلاف وهذا على فرض كون الصلح عما يدعيه من الارض أما لو كان عن الدعوى فلا نزاع في صحته والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بالغين ادعوا على ابن خالهم على يد القاضي انهم يستحقون عنده حصته بطريق الميراث عن موهب وطالب النزاع بينهم وبينه فوق الصلح بينهم وعندهم ابن الخال جانب نخل ومعه موهبة عن دعواه في جميع ما يستحقونه عنده من ميراث أمهم وابوهم بركة عامة بجهة جمع من المسلمين فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيعة لشرعية لا يكرن لهم ما بينته بشيء من ذلك (اجاب) بعد صدور الصلح مستوفيا شرائط الصحة لا يجاب احدا الخصمين انقضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ممت ببالغين مكلفين اخرجوا بعضهم من تركته مورثهم في نصيب مبلغ معلوم من امداراه وصدقوا عنه للاحق لهم قبلهم من تركته مورثهم فهل اذا أنكروا التخارج وطلبوا احدا نصيبهم ثانيا من تركته مورثهم لا يجابون لذلك ولا عبرة ما سكارهم بعد ثبوت التخارج مستوفيا لشرائط الصحة بشهادة البيعة الشرعية (اجاب) اذا ثبت صدور الصلح والتخارج صحيجا لا يكون

معرفة

رجب

١٢٦٨

٢٦

شعبان

١٢٦٨

٢٤

مطلب في الصلح  
يدعيه على بعضه

صفر

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٢٢

جادی الاولی

١٢٦٩

١٠



لاحد الورثة نقضه وابطاله بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
 اقارب يبلاد السودان بينهم وبين جماعة آخرين قضية شرعية في عقار فوكل البعض  
 منهم ابنه في الخصام والتصالح وكالاً مفوضة فبعد ان تم الامر صلحا وحكم القاضي به بين  
 الفريقين لديه يريد الموكل الآن نقض الصلح ثانيا فهل لايجب لذلك شرعا بعد حكم  
 القاضي به ولا ينقض بدون وجه شرعي اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا  
 صدر الصلح صحيحا لازما لا يكون لاحد المتصالحين او موكله نقضه ولا ابطاله بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصلح يده على عقار مدة ادعى آخر ان لي  
 فيه النصف فانكر واصلح اليد وكثرا تشاجر ثم وكل واضح اليد ابنه البالغ الرشيد وكالة  
 عامة في الصلح والخصومة واشهد على ذلك بينة شرعية فرفعت الدعوى لقاضي الناحية  
 وحصل ما حصل من النزاع فاقر الوكيل بما يفيد استحقاق المدعي ثم اصطالحوا عند قاضي  
 الناحية على اعطاء الربع لفريق وللفريق الاخر الثلاثة الارباع فحصل التراضي  
 وجرى على ذلك حكم قاضي الناحية وحصل الزرع وغرس الخيل من كل فريق وبذلك  
 شهد المسلمون فهل اذا اراد الوكيل او غيره نقض ذلك لا يمكن من ذلك ولا تسمع له  
 دعوى (اجاب) حيث صدر الصلح صحيحا لازما لا يكون للوكيل به ولا للوكيل نقضه بدون  
 وجه شرعي وان اراد الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس القاضي صحيح نافذ على الموكل  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة لهم محل عن موردتهم باعوه لرجل آخر بثمن معلوم من  
 الدراهم فادعى عليهم قريبه لهم بان له حقه فيه وفي غيره مما يدينهم من التركة وترافعوا  
 لدى المحاكم الشرعية واخرج نفسه من التركة على حصة وتصلحوا على ذلك صلحا صحيحا  
 فهل يكون هذا التخرج صحيحا نافذا ولا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك (اجاب) اذا  
 صوحت أحد الورثة واخرج نفسه عن تركة مورثه على شيء معلوم واستوفيت شرائط  
 التخرج لا ينقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه سرق منه  
 دراهم معلومة القدر وترافع معه على القاضي فطلب من المدعي بينة ففجزعنها كليا  
 فتوجه اليه على المدعي عليه واذا اختلف فتدخل بينهما الناس بالصلح عن الدعوى  
 على ان يدفع المدعي عليه كذا من الدراهم المدعي به والمدعي ودفع المدعي عليه البعض  
 الذي وقع عليه الصلح بالمجلس واصطالحا صلحا تاما برضى كل منهما بذلك وكتبت بذلك حجة  
 شرعية عن ان لاحق للمدعي على المدعي عليه ولا دعوى ولا طلب الى وقت تاريخه وسامح  
 كل منهما الاخر فهل اذا اراد المدعي الرجوع على المدعي عليه لايجب لذلك حيث  
 ثبت ما ذكر بالبينات الشرعية (اجاب) بعد صدور الصلح عن الدعوى مستوفيا شرائط  
 الصحة لا يكون للمدعي الرجوع على المدعي عليه بدعواه والحال هذه بدون وجه شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر حصة في دارا رثا عن أبيه قدرها  
 ستون ذراعا وذو اليد في مقام المدعي شطرا على ما ادعاه فشرع جماعة من المسلمين

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٣

في الحجة

١٢٧٠

محرم

٢

سنة

صفر

١٢٧٠

١٨

ربيع الثاني

١٢٧٠

١٧

جادی الثانیة

١٢٧٠

٢٧

مطلب طلب الصلح عن

الدعوى والابراء ليس

اقرار بالمدعى به بخلاف

طلب الصلح عن المال

والابراء عنه

شعبان

١٢٧٠

٢

بينهما في الصلح فصالح ذواليد المدعى بحصة في دار أخرى قدرها مائة وخمسون ذراعاً فهل  
الصلح صحيح أو باطل وهل إذا أنكر المدعى بعد ذلك وقوع الصلح وأقام المدعى عليه بينة  
عليه وثبت بالوجه الشرعي لا يعتبر أنكاره (أجاب) إذا ثبت وقوع الصلح المذكور  
مستوفياً شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر أنكاره وليس للمدعى الرجوع في دعواه  
لتحقق الصلح عنها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور  
وأنات بالغين وترك ما يورث عنه شرعاً من دور ومواش ونحاس وسواها وغـ ير ذلك فهل  
إذا أخرجت الانات أنفسهن من التركة على قدر معلوم من الدراهم قبضتهن من الاخوة  
المذكورين يصح هذا الصلح والتخارج ويكون نافذاً ولا يكون لمن الرجوع على الذكور  
بعد ذلك بشئ من التركة إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا أخرجت الورثة  
أحدهم عن التركة وهي عرض أو عقار بمال أعطوه له أو أخرجوه عن تركة هي ذهب  
بفضة دفعوها له أو على العكس صح في الكل صرفاً للجنس لئلا يفسد ما أعطوه  
أو أكثر بشرط التقاض فيما هو صرف وفي إخراجهم عن نقدين وغيرهما بإحدى التقدين  
لا يصح إلا أن يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس ولا بد من معرفة قدر  
نصيبه من النقد وبطل الصلح إذا أخرج أحدهم وفي التركة دين بشرط أن يكون الدين  
لبقيةتهم وصح لو شرطوا إبراء الغرماء من حصته والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين  
مشاركين مات أحدهما وخلف ولداً وترك ما يورث عنه شرعاً من عقارات وزروع وبها تم  
ثم تحاصم الولد مع عمه وطلب القسمة ورقع الأمر إلى القاضي فثبت له ما يدعيه بالحجة  
الشرعية ثم صالحه عمه عن بعض حقه على قطعة أوض معلومة وذلك الصلح باختياره  
وكتب بذلك القاضي حجة ثم أراد العم الرجوع على ابن أخيه فيما صالحه عليه فهل  
لا يكون للعم الرجوع على ابن أخيه ونفذ الصلح (أجاب) حيث وقع الصلح مستوفياً  
شرائط الصحة لا يكون لأحدهما نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل ادعى على آخر بمبلغ معلوم من الدين فإنكره المدعى عليه ولا يبرهان للمدعى على  
دعواه فهل إذا ادعى المدعى على المدعى عليه بعد عجزه عن إقامة لينة يان المدعى عليه  
كان طلب منه أن يصالحه عن دعواه بمبلغ معلوم من الدراهم ولم يرص المدعى بذلك  
وقت طلبه إلى الآن ويريد أن يطالبه الآن ببدل الصلح وأنه رضى بذلك من الآن  
لا يجب لذلك حيث كان مقرباً بانه لم يرض بالصلح إلى الآن فلا يكون طلب المدعى عليه  
الصلح. الانكار للمدعى به من الدين المزماله بدفع بدله على فرض صحة كلام المدعى مع  
أن المدعى عليه ينكر ذلك كلياً (أجاب) لا يتم الصلح بدون التراضي من الطرفين  
وطلب الصلح والبراء عن الدعوى لا يكون اقرار بالمدعى به عند المتقدمين وخالفهم  
المتأخرون والاول اصح براز به بخلاف صلب الصلح عن المال والابراء عنه فإنه اقرار كاف  
العلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن امه وابن ابن معتقه وترك ما يورث

شعبان سنة

٢١ ١٢٧٠

ذى القعدة

٢٢ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠

صفر

١٧ ١٢٧١

عنه شرعا من حقدار ونقدومه صاغ وغير ذلك وقبل قسمة التركة مات ابن المتعق  
 والتحصير ميراثه الشرعي في زوجته وبنته فوقات ام المتوفى اولاد وكما لاواظهر شيئا من  
 التركة فوق الصلح بينهم وبين وكيل ورثة المتوفى ثانيا على ما يخص موكله في الاشياء  
 التي ذكرها واظهرها لا غير وانتم بينهم حاجة بذلك ولم يقع بينهم ما ابراهم ثم ظهر باقي  
 التركة وكان الذي ظهر اضعاف ما وقع عليه التخرج فهل اذا كان الواقع ان التخرج  
 لم يقع الا على شيء مخصوص من التركة ولم يقع ابراهم يكون لورثة المتوفى ثانيا اخذ  
 ما يخصهم مما تعلق انه تركه من ذلك خلاف ما وقع عليه الصلح المذکور والحال هذه  
 (اجاب) نعم يكون لورثة المتوفى ثانيا اخذ ما يخصهم بطريق الارث الشرعي عن  
 مورثهم فيما لم يقع عليه التخرج اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل آل له نخل بالارث عن ابيه وغاب الوارث عن بلده واستولى عليه  
 رجل وانتفع به مدة ثم حضر الوارث للنخل من غيبته وطلب رفع يده عنه لدى قاص بلده  
 بعد صدور دعوى شرعية فادعى المستولى على النخل انه كان اشتراه من ابى الوارث قبل  
 موته فطلب منه القاضى اثبات دعواه فحضر عنها ورفعت يده عنه ووضع الوارث يده على  
 النخل وصار ينتفع به مدة والآن يريد من رفعت يده عن النخل ان يصالحه على حصة  
 من النخل نظير خدمته وعمله فيه مدة قببة الوارث فهل لا يجاب لذلك ولا يجبر الوارث على  
 الصلح بدون رضاه (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر ونزل ما يورث عنه شرعا  
 من النخل فوضع رجل اجنبي يده على نصفه تعديا منه بدون وجه شرعي في حال يتهم بمدة  
 و بعد بلوغهم اتزعوه منه على يد القاضى بعد تبين انه لا حق له فيه فرفع ذلك الرجل  
 امره لشيخ بلده بعد رفع يده عنه فاعطاه الثلث فيه صلحا بالجبر على اربابه بغير اذنتهم  
 ورضاهم فهل لا ينفذ صلحه في مال الغير بدون ولايه شرعية ويكون لهم اسراده وورث  
 يده عنه (اجاب) نعم لا ينفذ صلح شيخ البلد المذکور في مال غيره بدون ولايه شرعية  
 ويكفون موقوفه على اجازة المال للفقان اجازة نفذوا ان رده بطل والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل وكل ابنه في قبض دين له على آخر فلما طالب الوكيل الدين من المديون  
 ادعى انه وفاه للموكل فعند ذلك صاغ المديون الوكيل على بعض الدين المذکور فهل  
 والحال ما ذكر يكون الصلح الواقع من الوكيل المذکور غير نافذ ولو كل طلب الباقي من  
 المديون (اجاب) لا يصح صلح الوكيل بقبض الدين حيث لم يوكل به كما يستفاد من فتاوى  
 العلامة خير الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته واولادهم عصبته  
 فخصها الربع من تركته فاعطاسا الورثة أربعة أفدنة من أرض زراعية زوجها في نظير  
 ما خصها من التركة واصططحا على ذلك صلحا شرعيا واسقطوا وتر كواحقهم من الارض  
 لها بالينة الشرعية ومكنها الحاكم منها وبقيت ترعها مدة ثم توفيت عن ابن أخ فزار

ربيع الاول سنة

الاطيان ولد أخها ومكنه الحما كم منها وصادوا واضعاه عليه امدته تزيد على أربعين سنة  
يزرعها ويدفع خراجها وبعد ذلك أراد بعض ورثة المسقطين استرداد الطين ونقض الصلح  
والاسقاط الواقع متعللا بان المساحة على مورث مورثة فهل لا يجاب لذلك حيث وقع  
الصلح الشرعي وكان الاسقاط ثابتا بالوجه الشرعي ولم يقع في المدة المذكورة تنازع وجم  
حاضرون ساكتون (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته وفيهم قصر وعليهم وصى فصالح أحد  
الورثة البالغ وأخرجه من التركة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم ثم ظهر بعد ذلك على  
الميت دين محيط بتركته فهل اذا وقع الصلح والتخارج من وصى القصر على المبلغ  
المذكور مع أحد الورثة البالغ يكون الصلح والتخارج باطلا وتتعاق الديون بتركة المتوفى

١٢٧١

١٩

١٢٧١

٢٦

و يقدم الدين على الميراث (اجاب) نعم يبطل التخارج اذا كانت التركة مستغرقة  
بالدين اذ لا حق للورثة فيها الا اذا ضمن الدين أحد من الميت بل الرجوع في التركة أو  
ظهرت عين أخرى في التركة تنفي بذلك الدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصة  
في فحل بالميراث عن امها أخرجت نفسها منه على قدر معلوم من الدراهم أخذته من أخها  
واصطلحت معه على ذلك فهل يكون الصلح والتخارج صحيحا فاذا باع أخوها الفحل  
المذكور لرجل بثمن معلوم وارادت الورثة بدموتها منازعة المشتري فيه لا يجابون لذلك

ربيع الثاني

١٢٧١

١٩

اذا كان التخارج من مورثهم ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت التخارج  
والصلح المذكور بين الاخ واخته مورثة المنازعين واستوفى التخارج شرائط الصحة حتى  
صارت الاخت لا تستحق في الفحل شيئا ثم باع لآخر ما ذكر لا يكون له رثته ما عارضة  
المشتري في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض  
خربة بالميراث عن اصولهم غصبها شيخ البلد وبناهادرو مكنت بيده ثمان سنين ثم مات  
عن ورثة فوضعوا ايديهم عليها لمدة ست سنين فتنازع آرباها مع الورثة فجهزوا عن  
اقامة البينة فكتب القاضي وثيقة ولو رثة الغاصب بها ثم ترفعوا الى قاض آخر واقام  
آرباها على حقهم فيها البينة ثم حصل بين ورثة الغاصب وآرباها مصالحة على ان لكل

جمادى الاولى

١٢٧١

٢٥

منهما نصفها على يد القاضي قبل ان يحكم بها لاحد منهم فهل هذا الصلح نافذ واذا طلب  
احد الفريقين نقضه لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم هذا الصلح صحيح نافذ في  
ظاهر الرواية حيث لا مانع ولا يكون لاحدهما نقضه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجته وورثة اخر كهم بالغون مكلفون فخرجوا الزوجة  
من ميراث زوجها في نظير مبلغ معلوم من الدراهم قبضته منهم وصدقت على انه لاحق لها

جمادى الثانية

١٢٧١

٢٥

فبيلهم من ميراث زوجها ولا من غيرها ضامة مختارة بشهدة بينة شرعية فهل يكون  
التخارج بعد استيفاء شرائطه صحيحا ولا يكون لما حق عندهم بعد ذلك (اجاب) اذا  
استوفى التخارج شرائط الصحة المقررة في كتب المذهب لا ينقض بدون وجه يوجب ذلك



والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خلايا نخل عددا معلوما بالارث عن ابيه وكل  
 رجل في بيعها وكالة شرعية فباعها الوكيل لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم قبضه  
 ووضع يده عليها المشتري مدة اربع سنين ثم بعد ذلك ادعى الموكل ان الوكيل باعها  
 بالغبن الفاحش وان باقى الورثة لم تاذن في البيع ولم تجزه وطال النزاع في ذلك فتراجع  
 كل من الموكل المذكور والمشتري وباقى الورثة لدى المحاكم الشرعية وعجز كل من  
 الموكل وباقى الورثة عن اثبات ما ادعاه على هذا الوجه وبهذا النزاع وقع الصلح بينهم على  
 قدر معلوم من الدراهم دفعه المشتري للموكل وباقى الورثة قبضوه بالمجلس صلحا تاما  
 شرعا قاطعا للنزاع وابرا كل الاخر برأية طاعة لا تسمع دعوى بعدها من غيرا كراه ومن  
 غير اجبار على كل وذلك بموجب حجة ثابتة بالبيئة الشرعية فهل اذا ادعى الموكل المذكور  
 الغبن الفاحش مرة ثانية لا يقبل منه ويمنع من معارضة واضع اليد بدون وجه شرعي  
 (اجاب) اذا وقع الصلح مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم لا سبيل الى نقضه ولا انقض  
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اخرجت نفسها بين يدي الحاكم الشرعي من ميراث  
 اخيها الشقيق من كل قابل وكثير وجلبل وحقه ميراث امته واسباب وفراس ونحاس  
 وحلى ومصاغ ونقود وعروض وعقار ووجد اروع - ير ذلك بالغاما بلغ في مقابلة مبلغ من  
 الدراهم قبضته بالمجلس الابن اخ آخر تركت ما يخصها له او قبل لاذلك منها وصادرا لاحق  
 لها في شئ من التركة المذكورة بموجب حجة شرعية بذلك والآن تدعى بان اخاها  
 المتوفى كانت له شركة مع آخر لا تعلمها وتريد طلب حقه فهل لا تجاب لذلك شرعا حيث  
 كان الخارج العمومي ثابتا وتمنع من المعارضة بدون وجه شرعي (اجاب) اذا  
 اخرجت الورثة احدىهم عن التركة وهي عرس او عقار بمال اعطوه له او اخرجوه عن  
 تركته هي ذهب بقضه دفعوها له او على العكس او عن نقدين بهما صح في الكل صرفا  
 الجنس لخلاف جفسه قل ما اعطوه او كثيرا لكن بشرط التقابض فيما هو صرف وفي  
 اخراجه عن نقدين وغيرهما باحدا النقدين لا يصح الا ان يكون ما اعطى له اكثر من  
 حصته من ذلك الجنس يخرج عن الربا ولا بد من علمه بقدر نصيبه وبطل الصلح ان اخرج  
 احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبقية تهم لان تملك الدين من غير  
 من عليه الدين باطل وصح لو شرطوا ابراء الغرماء منه اى من حصته فاذا وقع الصلح  
 والتخارج عما يخص الاخت المذكورة من جميع تركتها مستوفيا شرائط الشرعية  
 لا يكون لها مطالبة ابني اخيها بشئ مما وقع عنه ما الصلح والتخارج المذكور فان كان في  
 التركة شئ لم يكن ظاهرا وقت التخارج ثم ظهر بعد ذلك لم يدخل في ضمن التخارج  
 المذكور يجوز دعوى الاخت بحصتها منه وهو الاصح كما في البرزخ واقفى به الخير الرملى  
 والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بعض امته يستحقها من ميراث بينه وبين  
 آخر بن فصالحوه على قدر معلوم من الدراهم على ان يترك حقه في الامته التي تخصه

١٢٧١

١٩

١٢٧٢

صفر

٢٢

ريبع الثاني سنة

١٢٧٢

٢٧

جمادى الثانية

١٢٧٢

٣

ذى القعدة

١٢٧٢

٥

من التركة ووعده و يدفع دراهم الصلح لاجل معلوم فضى الاجل ولم يدفعه والى دراهم الصلح فهل يكون له طلب دراهم الصلح منهم واذا امتنعوا او ما طلوا في دفع دراهم الصلح يكون الصلح فاسدا و ياخذ ما يخصه في امتهنة التركة (اجاب) اذا وقع الصلح صحيحا لازما وكان مما لا يشترط فيه قبض البذل في المجلس لا يكون لاحد المتصلحين نقضه بمجرد المماطلة في دفع بدل الصلح و يطالب المصالح ببذل الصلح ويلزم بدفعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته و بنين بالغ وقاصر وخمس بنات بالغات وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش ونقدين وغير ذلك فاخرج البائع اخواته الاناث من التركة على قدر معلوم من احد النقدين فهل اذا لم ينقد مبلغ القمار ج في المجلس ولم يعلم قدر نصيب كل منهن وكان مبلغ التخارج اكمل منهن اقل من نصيبها فيمبا يخصها منه وما كان لمورثهم من الدين فهو ولا خيبر المخرج لمن يكون التخارج المذكور فاسدا و يكون لمن طلب ما يخصهن من تركة ايمن بالغ وبضة الشرعية (اجاب) اذا خرج بعض الورثة من تركة هي نقدان وغيرهما باحد النقدين لا يصح التخارج الا ان يكون ما اعطى لها اكثر من حصته من ذلك الجنس فخرج زاعن الربا ولا بد من التقابض عند الصلح فيها هو صرف وعلمه بقدر نصيبه وصرحوا بطلان الصلح ان كان في التركة ديون بشرط ان تكون الديون لبقية تهم لان تملك الدين من غير من عليه الدين باطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية امير به اسقط حقه في الرجل آخر واستولى عليها المسقط له وصار يزرعها ويدفع ما عليها من الخراج مدة ثم بعد ذلك ادعى المسقط ان الاسقاط صدر منه وهو قاصر عن درجة البلوغ طال النزاع بينهما ما على يد نائب القاضى فوق الصلح بينهما ما على قدر معلوم من الدراهم دفعه المدعى عليه للمدعى واسقط المدعى حقه في ذلك للمدعى عليه واقارانه كان باقيا حين الاسقاط وانه لاحق له في الارض المذكورة وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضى وصار المسقط له يتصرف في الارض مدة ثم يدعى ثمان سنين ثم بعد ذلك اراد المسقط الرجوع في الارض على المسقط له فهل رالحال هذه اذا ثبت اقراره بان الاسقاط كان حال بلوغه بالبينة الشرعية يكون صحيحا اذا وليس للمسقط الرجوع في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت ما ذكر به اسوابه يكون المسقط معارضة واضع اليد والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من عارض يد الملبى بمضمونه ان شيخ العرب منصور اتى وضبطت تركته فوجد صندوقا داخله بعض نقود ومصاغ وغيرهما وانه توفى عن ابنه وبنت بالغين من زوجة وعن اولاد قهرو بلع من زوجة اخرى وان ام القصر هي وصية عليهم ولا لزوجة ام القصر وكي في عنها في التركة ان الابن والبنت البالغين يدعيان الصندوق والاشياء المذكورة المدخلة فيه معهما كما عفا وانه لم يكن من مخلفات المتوفى وانه ملك والدتهما المتوفاة ثم بعد ذلك وقع الترضي بين المدعين المذكورين ووكلن الوصية المذكورة على ان ما في الصندوق لمذكورين يقسم

ربيع الاول سنة

١٢٧٣

١

مناصرة النصف للابن والبنت المدعين والنصف الآخر لوكلة واولادها القصر والبالغ  
ورضى الجميع بذلك فهل يكون هذا التراضي صحيحا جازعا أم لا (اجاب) اذا مات  
الزوجان واختلفت وريثتهما في متاع البيت فالقول لورثة الزوج فيما هو خاص بالرجال  
وما هو مشترك كالنقود والاواني وعلى وريثتها البينة في ذلك والقول لورثة الزوجة فيما هو  
خاص بالنساء كملابسهن كما اذا كانا حامين وعلى وريثة الزوج البينة في ذلك وحينئذ فايكم  
فيه وريثة الزوجة البينة لا يصح صلح الوصى فيه بالنسبة الى القصر الا اذا كان للمدعى  
بينة عليه لانه حينئذ يكون الصلح خيرا لا يقيم فيه صلحه اذا استوفى شرائط الصحة وان لم  
يكن للمدعى بينة لا يصح لعدم الخيرية وما يكون القول فيه لورثة الزوجة ويكلف وريثة  
الزوج اثبات اختصاصه بالميت وهو الخاص بالنساء يصح صلح الوصى فيه ان لم يكن له  
بينة تثبت اختصاصه بالميت لوجود الخيرية بالنسبة الى القصر وان كان للمدعى بينة  
على ذلك لا يصح صلحه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اوصى لاولاد ابنته الميت في حياة  
ابيه وهم بالغون غير وارثين له بثلاث ماله ومات الجدا الموصى مصر على وصيته المذكورة  
لهم فبعد موته اراد بعض الموصى لهم اخذ نصيبه في الوصية المذكورة مع اعتراف الورثة  
بها فنعى الورثة وطالت بينهم المنازعة في غيبة باقى الموصى لهم ثم صالح الورثة ذلك  
البعض عن تلك الوصية على شئ من الموصى به بدون توكيل عن الغائبين وعدم علمهم  
وكتبوا بذلك وثيقة بينهم فهل والحال ما ذكر لا ينفذ الصلح المذكور في حق الغائبين  
الذين لم يوكأوا بذلك ولم يحيزوه (اجاب) نعم لا ينفذ الصلح المذكور في حق من لم يوكأ به ولم  
يحيزه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يستحقان قطعة ارض امير به ادعى رجل على  
احدهما ما يانه يستحق القطعة المذكورة فصالح المدعى عليه على ان يسقط الحق من  
بعضها فهل اذا اسقط المدعى عليه بعض القطعة المذكورة ولم يحجز الاخر الاسقاط  
المذكور يكون نافذا في نصيبه فقط (اجاب) لا ينفذ الصلح والاسقاط من احد  
الشريكين بدون اذن الآخر او اجازته في نصيب شريكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات وترك تحت زيت عن وريثة بلغ فاخرجت الورثة بعضهم من تحت المذكور في  
نظير قدر معلوم من الدراهم قبضه بالجلس ولم يكن على الميت دين فهل اذا اراد اخراج  
من تحت ابطال الخارج المذكور ويرد ما قبضه من بدل الخارج واخذ نصيبه من  
التحت لا يجاب لذلك ويدون الخارج بعد استيفاء شرائطه صحيحا (اجاب) اذا وقع  
الخارج المذكور مسترفيا شرائط الصحة والزوم لا يكون للخارج ابطاله والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة ادعى بعضهم على البعض الآخر بان الميت مات عن  
او افي ذهب وفضة وغيرهما وانكر البعض الآخر ذلك وصالحوه عن دعواه ببلغ معلوم  
من ذهب وفضة ونحاس واقبضوه له بالجلس مع الاقرار لما ادعاه وكتب بذلك وثيقة  
شرعية فهل والحال هذه يكون الصلح صحيحا اذا اراد ان يدعى المصالح المذكور بما

١٢٧٣

٦

ربيع الثاني

١٢٧٣

٣

شعبان

١٢٧٣

١٨

سنة

شعبان

١٢٧٣

١٨

كان يدعى به سابقا قبل الصلح وان يتفق الصلح المذكور مع اعترافه به ووقوعه باختياره مستوفيا شرائط الصحة لايجاب لذلك (اجاب) حيث وقع الصلح المذكور على الوجه المستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحد الطرفين نقضه وليس للصالح الدعوى بما وقع الصلح عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصلح يده على دار مدة من السنين تلقاها بالارث عن مته له ادعى عليه رجل انه يستحق في تلك الدار اكثر من نصفها بطريق الميراث عن اصوله ولم يثبت دعواه بالتوجه الشرعي ثم بعد ذلك ادعى ثانيا على المدعى عليه انه توجه الى الدار المذكورة بحضور جمع من المسلمين والمدعى عليه حاضر وقاس نصفها وقال له - ذما حكم لي به فاضى الناحية صلحا في نظير ما ادعيت به سابقا وسكت المدعى عليه ولم ينازع وان هذا يكون صلحا شرعا واعترافا منه بالصلح فهل لا يكون سكوت المدعى عليه عند قياس المدعى نصف الدار وقوله هذا ما حكم لي به فاضى الناحية صلحا للمدعى في نظير دعواه الاولى واقرارا من المدعى عليه بالصلح (اجاب)

سؤال

١٢٧٣

١٧

لا ينسب الى ساكت قول فلا يكون السكوت كالنطق الا في مسائل ذكرها ليس ما ذكر بالسؤال منها والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما مات أحدهما عن زوجته وعن ابن و بنت قاصر من فاقام القاضي العم وصيا على ولدي أخيه وعلى حفظ مالهما بموجب حجة شرعية بذلك ثبوت المضمون ثم تنازعت ثالث الزوجة مع الوصي وأخرجت نفسها من التركة على يد القاضي على قدر معلوم من الدراهم تبضه حالها من الوصي في نظير من ماله من الصدقات وما تستحقه من التركة والا تزيده الرجوع متعلقة بانها اكرهت بالطلب لدى قاضي الولاية في بلد أخرى وخوفا من ان تطالب بخراج الميراث الذي على الزوج فهل اذا كان الصلح والتخارج ثابتا لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها المذكور واذا كان في التركة نقد وعرض وصولحت بالنقد يصح الصلح والتخارج المذكور ويكون صحيحا فاذا تحقق ما ذكره حيث كان ما قبضته من المقدار اكثر من نصيبها منه (اجاب) اذا ثبت الصلح والتخارج المذكور اختيارا مستوفيا شرائط الصحة لا يعتبر مجرد تعللها بما ذكره دون اثبات اكره شرعي على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اقرار بينهم تركة عن اصولهم فالبجاء أحدهم لذي شوكة ليحضرهم ويصالحهم عن انصباهم بشئ يدفعه الملحق المذكور افر يق منهم فاحضر ذوالشوكة الفريق المذكور بالقهر وأكرهه على مصالحة خصمه بشئ حقير دون ما يستحقه فصالحه على هذا الوجه فهل اذا تحقق الا كراه المذكور بالظريق الشرعي يكون للمكره ابطاله بعد زوال الا كراه (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على الصلح المذكور بنحو المضرب الشديد والجبر الشديد ولم يوجد من المصالح ما يدل على الرضا بالصلح المذكور صريحا ودلالة يكون للمكره ابطاله بعد زوال الا كراه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبتين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وفحل

محرم

١٢٧٤

١٩

أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبتين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وفحل

١٢٧٤

٢٦

أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبتين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وفحل



ربيع الاول سنة

١٩ ١٢٧٤

جمادى الاولى

٢١ ١٢٧٤

وغيرهما فاخرجت البنات انفسهما من تركة والدهما واصلطهما مع اخيهما في نظير قدر معلوم من الدراهم دفعه لهما ومضى على ذلك نحو أربعين سنة وماتت احدى البنتين عن ورثة فهل والحال هذه يكون الصلح والتخارج صحيحا نافذا واذا ارادت البنت مع ورثة الثانية مطالبة الاخ المذكور بالارث بعد التخارج والصلح على الدراهم المذكورة لا يجابون لذلك اذا تحقق ما ذكر لا سيما مع طول المدة (اجاب) لا يعلم من هذا السؤال صحة التخارج من فساد فاذ اصدروا مستوفيا شرائطه المعتمدة شرعا صحيح ولا ينقض بدون موجب والا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا وفي التركة نة وذهب وفضة وغير ذلك وصالح بعض الورثة باقيهم على قدر معلوم من الفضة اقل مما يخصه من ذلك فهل لا يكون هذا الصلح صحيحا (اجاب) نعم مع الاقرار والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين مات احدهما عن اولاد ذكور وانثى قصر واحدهم بالغ وبقى الآخر ثم بعد موت اخيهما كتب الحى والتجرو وحصل بكسبه وسعيه الخاص به اموال من تقود وغروض وعقار اشتراه لنفسه من ماله الخاص به بدون مشاركة احدهم اولاد اخيه الميت واستمر على هذه الحال بعد موت اخيه وهو يتكسب ويحصد ما شاء نحو ثمانى عشرة سنة ثم مات عن ورثة آخرين بلغ وقصر وللقصر وصى من قبله واقامه بعض البالغ وكيل عنه في استخلاص ما يخصه من تركته لا غير بمرجأ اعلام شرعى فنزاع ورثة الاخ الميت ولا بعض البالغ والوصى فيما تركه المورث الثاني يزعمون انه مترك بين الاخوين وان لهم نصفه عن مورثهم ولم تحصل منهم الدعوى لدى القاضى بذلك ولم يكن لهم بينة تثبت دعوتهم المذكورة واليدعى هذه الاموال للاخ الثاني بانفراده حال حياته ولورثته خاصة بعد مماته ولا يدور ثمة الميت الاول على شئ من ذلك ولا لمورثهم قبل موته ولا دخل لهم ولا لمورثهم في تحصيل شئ من ذلك ولما طال بينهم النزاع صالح بعض البالغ من ورثة الثاني والوصى الوكيل عن باقى البالغ في استخلاص ما يخصهم فقط ورثة الاخ الميت اولاد عن دعواهم الاشتراك في تلك الاموال على ثنتهما مع جهالة المصالح عليه والمصالح عنه ولم يكن الوصى المذكور وكيل فى ذلك عن بعض البالغ ولم يوجد للمدعى الاشتراك بينة تثبت دعواهم ولم يحصل قبض لبدل الصلح في مجلسه ولم يعز ولم يعلم لافى المجلس ولا بعده الى الان لعدم معرفة مقدار ما تركه الميت الثاني فهل لا يصح الصلح المذكور فى حق الجميع لجهالة بدل الصلح ولا ينفذ فى حق بعض البالغ الذى لم يباشر ذلك على فرض صحة اصاله لعدم توكيل الوصى فى ذلك ولا فى حق القصر لعدم وجود بينة للمصالح على دعواه ولا مصلحة لا تصرف فى ذلك على القرض المذكور (اجاب) لا يصح الصلح مع جهالة بدل الصلح ولا ينفذ على الغير بدون توكيل عنه فى ذلك بالضرورة او بما يشمله وصلح الوصى على القصر بدفع البدل للمدعى عليهم من ماله اذ لم يكن للمدعى بينة على دعواه لا يصح اذ لا مصلحة فى ذلك لهم وبالجمله فالصلح المذكور على الوجه المستطور

دى الثانية

١٢٧٤

بالسؤال لاصحة له ولا نفاذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن منها ثم مات الابن عن أمه المذكورة وعم له فادعت المرأة أم الابن على العم ان أخاه زوجها له فيها تحت يده من العقار قدر معلوم وتطلب ارثها فيه من زوجها وولدها الثمن والثالث فانكر العم المستولى على العقار ان أخاه المتوفى له فيه شيء ثم ان المرأة جعلت أخاها وكيلها مفوضا عنها واقف مع العم بحضورها على الصلح على قدر معلوم من الدراهم رضيت به الموكلة ودفعه لها وابراته براءة عامة طامعة لكل دعوى وطلب ثم ان العم تصرف في العقار بالبناء والانشاء والتعمير والمرأة ووكيلها مشاهدان لذلك التصرف جميعه بلا منازعة ولا معارضة في شيء مدة تسع سنين ثم الآن تدعى المرأة ما ادعت به أولا من الاستحقاق الذي صولحت عليه فهل لا تسمع دعواها حيث كان الامر كما ذكر (أجاب) اذا صدر الصلح المذكور مستوفيا شرائط الصحة لا يكره للصالحات الدعوى بما وقع الصلح عنه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظ دمياط مضمونها رجل توفي عن ولدين ذكرين بالغين وبنت بالغة متزوجة وزوجة في عصمته واخرى مطلقة وهي في عهده مقيمة في غير منزله ففي ليلة وفاته قبل دفنه فتح اولاده صندوقه واخذوا منه مبلغا من الدراهم واقسموه للذكر مثل الانثى واخفوا هذا المال المقتسم ووضع احد الولدين الذي خصه من هذا المال المختلس عند زوجه فبعد دفن المتوفى بياض اخبرت المرأة زوجها بان حصته التي اودعها عندها قد اخذها من رجل فقيه اعشى معروف لهما وانه توصل لذلك بوجه الخيلة فتوجه زوجها الى هذا الرجل وساله في ذلك فانكر وطال الخصام بينهما فظهر ما كان مستترا من الدراهم المختلصة من صندوق المتوفى ثم توجه زوج المرأة المخبرة مع باقي الورثة والمدعى عليه الى شخص عالم يحكم على المدعى عليه لاجل فصل تلك الخصومة بينهم فلم يثبت على المدعى عليه شيء بوجه شرعي فعند ذلك حصل التهديد والتخويف من الحاكم المذکور والمدعى عليه تارة بالقول وتارة بالفعل حتى اقلعه الفرجية التي هي شعار العلماء ومنعه الدخول في المسجد المعدل للتدريس الذي هو محل انتفاعه واخبره انه بعد ثلاثة ايام اذا لم يحصل منه اقرار او لم يرد الدراهم المدعى بها ينجلى سبيل المدعى ليرفع قضيته الى الحكومة ويقضيها بالطريقة السياسية وانصرف الجميع على ذلك وكثر اللغط من الناس في ظرف هذه المدة وعظم الخوف في قلب والد المدعى عليه حيث بلغه ان هذه القضية اذا وصلت الى الحكومة يحصل لابنه اهانة ويرسل الى اللب ان خصوصام انضمام تغليبه الفرجية التي هي شعاره ومنعه من محل انتفاعه بالمسجد المعتاد فاقترص والده المذکور دراهم من اناس وتوجه بها الى منزلها كم ولده وهناك حضر زوج المخيرة واخوه المقتسمان للمال المختلس وزوج اختهم ووالد الزوجة المعتدة ودفع والد المدعى عليه نحو نصف المال المدعى به لدفع التداخي عن ولده ثم ادعى احد الولدين ان اباه اوصى بثلاث مخلفاته للخيرات وانه وصي من قبله واثبت ذلك لدى

القاضي ثم حصل من والد الزوجة المعتدة اعراض الى الحكومة بمحصول تدخل في الترس من نحو سرقة تقود وامعة و حرق اوراق يلزم له الحال والتس تحقيق ذلك بالحكومة فصار اجراء التحقيق في ذلك وانجر الامر بالمناسبة الى دعوى تهمة الفقيه المدعى عليه باخذ الدراهم من زوجة احد الولدين بوجه الخيلة فاتضح من التحقيق انه لم يثبت عليه شيء في أثناء ذلك ورد اعراض مقدم من الفقيه المذكور الى احد مجالس الحكومة يتظلم فيه غاية التظلم بالاقتراء عليه بتلك الدعوى والاهانة التي حصلت له من شيخه بتعليقه الفرجية والاشاعة عليه وتهديده واجبار والده على فعله بسبب موقع ولده من دخول المسجد المعتاد انتفاعه فيه وصدر امر المجلس بتحقيق الدعوى المقدمة في التحقيق ظهر صحة ما عرض عنه من الاهانة والتهديد بتقليع الفرجية ومنعه من دخول المسجد وأنكر والده حصول صيغة الصلح وان دفع الدراهم منه كان بمقتضى الجبر بالافعال التي صارت لولده من شيخه المذكور والمقصود انما هو تسكين الفتنة بوقتها وبعض الورثة يقولون اصطلحنا جميعا بمنزل حضرة شيخ العلماء والبعض يشكر ذلك ثم صار السؤال عن كان حاضرا في هذا المجلس فمنهم من قال ان صيغة الصلح جرت بين والد المدعى عليه وبين كل واحد من الورثة ومنهم من قال ان الصلح جرى بين والد المدعى عليه وبين زوج الخبيرة فقط فهل بما توضح يحكم على هذا الصلح بعدم وقوعه موقعا شرعا حيث اكره عليه والد المدعى عليه واحتلف الحاضرون فيمن جرى معهم الصلح أم كيف وهل منعه من محل انتفاعه بعد اكرامه كالمجلس مثلا واذا قلتم بصحته فما الحكم في باقي المبلغ المتروك حيث طالب بعض الورثة حقه منه هل يلزم زوج الخبيرة أو الخبيرة نفسها لانها ادعت ضياعه بسبب لم يثبت ولم يعرف وهذا المال كان عندها على سبيل الوديعة لزوجها المذكور (أجاب) قد صار الاطلاع على السؤال الوارد من حضرة محافظ دمياط المطلوب فيه الاستفهام عن الصلح المحكي عنه به والجواب عنه انه لم يتضح من هذا السؤال ما ينبغي عليه القول بالهبة أو الفساد بطريق الجزم بناء على ما تكرره شرعا والمخلص من هذه القضية ان تسمع من والد المدعى عليه باخذ الدراهم بالخيلة دعوى شرعية على يد القاضي ان اراد ان يدعى على من أخذ منه الدراهم المذكورة انها وقعت صلحا بين فيها كيفية ما وقع في دفعه الدراهم البيان الواضح فان لم يقر بما يفيد الصلح وصحح دعواه يستل خصمه عن دعواه فان ذكر الخصم في جوابه حصول صلح شرعي معه فقط أو معه وباقي الورثة ووالد المدعى عليه باخذ الدراهم أولا وشهدا ثلثان طبق دعواه يكون ذلك الصلح نافذا حيث دفع البديل من مال نفسه وليس له نقضه بدون وجه وما ذكره في وجه فساد الصلح من وقوع التهديد بنزع الفرجية ومنعه عن الجامع غير كاف في تحقق الا كراه الشرعي الا اذا كان المعقول به ذلك من أعظم الناس واشرفهم الذين يحصل لهم بذلك الاغتنام البين وكان فعل ذلك ليوقع الصلح فوقعه في هذه الحالة مع حضرة المذكورة أما اذا لم يكن كذلك أو كان له كونه

فعل بآبته ما ذكر ليظهر ما أخذه بالحيلة المدعى به لا يوقع الصلح المتنازع فيه إلا أن لا يعتبر ذلك كراهاً على الصلح سواء صدر عن فعل به ذلك أو من والده وان قلنا بان الكراهية كما يتحقق بفعل المكره مع نفس المكره أو مع ولده أو والده على ما عتدده الطوري وذكره القهستاني في عام مع كل ذي رحم محرم وعزاه إلى المبسوط إذ حصل ذلك أنه كراه على غير ما صدر منه على فرض كونه كراهاً وإذا تم الصلح فالتروك لا مطالبة به على أحد حيث كان من جهة نصيب الولد الذي ضاع نصيبه من يد زوجته لأنه إنما أخذ ثلث المال ونصيبه منه بالفريضة يزيد على الثلث بخمسي قيراط ونصيب الزوجة أو الزوجتين إن كانت الثانية وارثة وهو ثلاثة قيراط يتوخذ من البنت لأنها أخذت الثلث ونصيبها أربع قيراط وخمس فقط فإذا سلم للزوجة أو الزوجتين حقهما نفذت القسمة السابقة وبديل الصلح يكون خاصاً بالولد الذي أخذ المال من زوجته وماترك يضيع عليه وهذا بقطع النظر عما يخص الوصية بثلاث التركة للخيرات أما بالنظر إليه فهو هي إن يطالب الولد المذكور بما يخص حصة الوصية المذكورة عما استولى عليه ذلك الولد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة مات عنها زوجها وترك أولاداً وأموالاً كثيرة وللزوجة دين وصادقها المؤخر على المتوفى المذكور ولها الثمن من متروكاته بطريق الارت عنه ثم إن أولاد المتوفى المذكور وضعوا أيديهم على متروكاته والذهب ولم يعطوا المرأة المذكورة دينها ولا صداقها ولا ميراثها ثم إن المرأة المذكورة قد حضرت هي وأولاد زوجها بمجلس شيخ من عمدة البلدة وأناس آخرين وصالحوا المرأة المذكورة عما يخصها بأوقيتين من الذهب السناري ورقيقين وعشرين ريالاً واتفقوا مع المرأة المذكورة على أن تأخذ الأصناف المذكورة وتترك جميع متروكات المتوفى المذكور لأولاد زوجها وفي وقت الصلح المذكور التزم الأولاد المذكورون بدفع المطالب التي على والدهم للبري وعلى أن المرأة لا يخصها شيء في المطالب المذكورة والحال أنه حين وقوع الصلح قد التزموا بدفع المبلغ مهيلاً من غير تأخير شيء منه وبعد انتهاء مجلس الصلح والقيام منه من غير قبض طلبت من الأولاد المذكورين دفع ما صالحوها عليه فأعطوها فقيمة الأوقيتين الذهب السناري فلوساً بقدا ولم يعطوها الرقيقين ولا العشرين ريالاً ونقضوا الصلح معها وشكوها كما هم البلدة والحكام أخذوا منها طلبية للبري مائة وثلاثين ريالاً وعشرين قرشاً مع أنهم وقت الصلح شرطوا أن يدفعوا مطالب والدهم كما هم والممارات منهم نقض الصلح ومنع حقها رفعت أمرها للحكام ثم إن المحاكم جميعاً أولاد المتوفى والمرأة وأرسلهم القاضي إلى المديرية فلما حضروا بمجلس القاضي فبنا على الصلح الأول القاضى المذكور الأولاد بإتمام ما تبقى لها من الصلح الأول رد المال الثمانية والعشرين قرشاً التي أخذت منها طلبية المتوفى المذكور والأولاد أن ادعت المرأة المذكورة أن الصلح الذي وقع على هذا الوجه غير معتبر ثم عاكفوها به بقدا والتركة وبعرفة مخصصها هل هو ربع أو ثمن



ربيع الأول سنة

٢٧٧

٣

رمضان

١٢٧٧

١٠

والآن ظهرت متروكات المتوفى شيئا كثيرة وظهر أيضا سندات بمبالغ على اشخاص  
 متعددين وبعض أمانات بطرف أناس آخرين وان التركة فيها ذهب وقضة وعروض  
 وحيث الامر كاذ كرهل يكون للمرأة المذ كورة ان ترد ما قبضته وترجع وبما يخصها  
 بالفريضة الشرعية على تركة المتوفى وكذلك بدينها وصداقها لاسيما والرقيقان اللذان  
 هما من جملة المصالح عليه غير معلومين ولا معينين (أجاب) التخرج المذ كور بنا  
 على ما هو مستطور بهذا السؤال غير صحيح لانتفاء بعض شروط صحته التي من جملتها  
 معلومية البدل وهما من جملة البدل رقيقان غير معينين ولا مشار إليهما ما وفي ذلك جهالة  
 للبدل وهو مفسد ومنها ان لا يكون في التركة دين وقد وجد هذا الا ان يبرأ الغرماء من  
 حصة المصالح الى آخر ما ذكره علماءنا من المصالحات للتخرج مع وجود الدين ولم يوجد  
 واحد منها والله تعالى اعلم (سئل) من المعية عن حادثة تعلم من جوابها (أجاب) وردت  
 لهذا الطرف افادة المعية بطلب افادة الحكم الشرعي عن مادة النزاع الحاصل بين هلال  
 أفندي ناظر قسم منية غمر واخوته بعد الاطلاع على أوراق تلك القضية وبالاطلاع  
 عليها اتضح صدور الدعوى بينهم فيما هو تحت يدهلال أفندي المذ كور من الاطيان  
 وخلافها مما تحصل حال حياة أبيهم المعين لدعوى اخوته عليه وذ كروا ان ذلك مشترك  
 بينهم وأجاب بالانكار لما ادعوا به وذ كران المشرك بينه وبين اخوته وبين أعمامهم  
 بعض اطيان وبعض عقارات أخرى وان ما ادعوا به خاص بنفسه حصله بكسبه الخاص  
 به حال حياة أبيه فصدقه على ما أجاب به من ان بعض العقار وبعض الاطيان وخلافها  
 مشترك بين والدهم وأعمامهم بالسوية تلقوه بالارث عن والدهم سليمان عبد الله  
 جد المذاعين وانه هو المتصرف على العائلة في حياة والده وبعد وفاته في ١٢٥٩  
 أقروه على التصرف على العائلة ولم يصدقه على ملكه للاطيان والعقارات المدعى  
 بها خاصة وان ما ذكر في دعواهم ملك لوالدهم خاصة والمدعى عليه هو المباشر لاشرائها  
 واشراهم مهمات البناء المسجد وانشائه ثم بعد ذلك وقع صلح بينهم وبينه عن دعواهم على  
 ما هو موضح بتلك الصورة وحصل القبول والقبض لبدل الصلح واشهدوا على أنفسهم  
 انهم لا يستحقون ولا يستوجبون قبل أخيه المذ كور حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى  
 ولا طلبا ولا فوضة ولا ذميا ولا انحاسا ولا رصا صا ولا عقارا ولا مواشي ولا اشجارا ولا اطيانا  
 ولا سواقي ولا شيئا قل ولا جل لغابه تاريخه اشهادا شرعيا مقبولا منهم بالطريق الشرعي  
 هذا حصل صورة الحجة التي في الاوراق وفي جوابه ما يفهم منه عدم استحقاقهم شيء  
 زايد عما عليه الحال وانه حال حياة أبيهم كان منفردا عنه في معيشة وله منزل وخدم  
 واراد مصرف خاص به خارج العائلة وهم وغيرهم يعلمون ذلك وانه كان مستخدما  
 بالخدمات الاميرية حال حياة أبيهم الى آخر ما ذكره ويفهم من أوراق القضية ان غير  
 ما ذكره في دعواهم السابقة بصورة الحجة مستحقة لموت أبيهم وذ كروا بعض

ذی الحجة

سنة

١٢٧١

١٧

اعراضاتهم ان تلك الاشياء التي يدعون بها كانوا يشترونها وياخذونها وهو يكتب حججها باسمه ويكلف الاطيان باسمه ولم يعارضه أحد منهم لكونه المقدم عليهم والحكم الشرعي في هذه القضية انه على مقتضى ما هو مذكور وما هو موضح بصورة الحجة المذكورة من الصلح والابراء العام على الوجه المستطور لا تسمع منهم دعوى على أخيم المذكور بشئ سابق على الصلح والابراء المذكورين حيث صدر عن طوع منهم هذا ما لزم افادته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنته وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره واخرج الابن أخوته من التركة في نظير مبلغ معلوم من الدراهم وبعد مدة ماتت المخرجة عن ورثة أرادوا الميراث عن امهم فيما خصها من أيها وانكروا التخرج فهل اذا ثبت التخرج بشهادة البيعة الشرعية لا يكون لورثة المخرجة شئ من ذلك (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي اخراج الاخ أخته عن نصيب من ميراث أبيهما وكان ذلك التخرج مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا لا يكون لورثتها بعد موتها مطالبة الاخ المذكور بنصيب مورثتهم المذكورة من تركه أبيها المخرجة عنها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالتلقي عن أبنائهم مهدومة البناء أرادوا بنائها لانفسهم فحضر لهم شخص آخر وافق معهم على بناء الدار المذكورة ليسكن فيها بدون أجرة مادام ساكن فيها واذا طرأ له الخروج منها يكون أربابها ملزومين بدفع ما صرفه الشخص المذكور في تكاليفها من ثمن أخشاب وبوص وأدلاق وأجر وغير ذلك والتم أحد الشركا بدفع من يتعرض له من اخوته في سكناه الدار المذكورة بدفع التكاليف المذكورة وشرط على نفسه انه اذا لم يدفع التكاليف المذكورة الى الشخص المذكور عند خروجه من الدار يملك الشخص المذكور أرض الدار بالتم بالوجه الشرعي وكتب بينهما ورقة بالشروط المذكورة بيد الباني المذكور واستقر الشخص المذكور ساكن فيها بعد بنائها مدة أربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة طال النزاع بينهم وبينه وبعد ذلك أجرى الصلح بينهم جمع من المسلمين على ان ارباب الدار المذكورة يدفعون الى الشخص الباني المذكور جميع ما كان يدعي به مما صرفه على الدار المذكورة في تكاليفها بعد الحاسبة ويخرج ووقع الصلح بينهم على ذلك ودفعوا جانباً من القدر الذي وقع عليه الصلح بعد تصديقهم عليه ووهدهوا بدفع ما بقي بعد مضي شهرين وجعلوا القدر المدفوع تحت يد أمين حتى يمضي الشهران المذكوران وياخذ الشخص المذكور جميع ذلك فهل اذا مضى الشهران واراد ارباب الدار المذكورة دفع ما بقي من القدر الذي وقع عليه الصلح له مع ما كان موضوعا تحت يد الأمين فلم يرض الشخص المذكور باخذ ذلك ويريد نقض الصلح الذي وقع بينهم وبينه واستقراره ساكن في الدار المذكورة بالأجرة وشراء الارض من ملاكها ودفع ثمنها من ماله وهم ممنعون عن ذلك لايسوغ له ذلك وليس له الاخذ مما صرفه في هباتها حسب دعواه الواقعة عليها التصديق من

الملاك (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك بدون رضى الملاك وليس له الا ما صدقوه على صرفه  
 في عمارة دارهم باذنتهم الواقع التراضى على دفعه له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن زوجة وولد قاصر من الزوجة المذكورة وعن اولاد بالغين من زوجة  
 اخرى ماتت في حال حياة زوجها الميت وقد ترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومنقول  
 وتريد الزوجة المذكورة اخذ استحقاقها من التركة المذكورة من باقى الورثة البالغين  
 وهم يريدون منع الزوجة المذكورة من اخذ ما تستحقه في التركة واخراجها من بيت  
 زوجها ويريدون مصالحتها على ما تستحقه وهي تمتنع من ذلك وتريد قسمة التركة واخذ  
 ما تستحقه بالكامل في جميع ما يورث عن زوجها شرعا فهل اذا تحقق ما ذكر بالوجه  
 الشرعى يعطى لها جميع ما تستحقه بالميراث ويمنعون من المعارضة لها في ذلك وللقاضى  
 الذى يملك نصب الاوصياء اقامة وصى شرعى على ولدها القاصر حيث لم يكن له وصى  
 مختار ليستولى نصيبه ويحفظه ويتصرف فيه بالطريق الشرعى الى حين بلوغ رشفه  
 وماذا يخص الزوجة في التركة المذكورة (أجاب) نعم يعطى للزوجة المذكورة جميع  
 ما تستحقه بالميراث من تركة زوجها بما يورث عنه شرعا حيث لا مانع ولا تجبر على المصالحة  
 عن نصيبها مع باقى الورثة وللقاضى المذكور اقامة وصى شرعى على القاصر من الورثة  
 حيث لا وصى له ونصيب الزوجة في التركة والحال هذه الثمن فرضا والله تعالى اعلم  
 (سئل) بافادة وارادة من محافظة مصر مضمونها القدوردت افادة محافظة سكة ندرية  
 بخصوص قضية صلح في نصف المنزل تعاقى مقدمته المرأة فطومة الاسكندرية مع على  
 السنهورى بقصد كتابة حضرته كم في ذلك لا اعطاء الجواب عنها فبناء عليه اقتضى تحريره  
 تؤمل النظر في ذلك والافادة (أجاب) قد ورد لهذا الطرف خطاب حضرته كم بطلب  
 الافادة عما استقهم عنه محافظ سكة ندرية في مادة الصلح الواقع من الوكيل وكالة عامة  
 بمقتضى ما هو معين بصورة مضبطة الوقائع الشرعية بمحكمة ندرية المؤرخة ٩  
 القعدة سنة ١٢٧٧ وعلى حسب المذكور بصورة الاعلام المخرج من سجل المحكمة  
 المذكورة المؤرخ بتاريخين آخرين ٢٤ ربيع آخر سنة ١٢٧٨ المعين بهما  
 التوكيل العام من قبيل المرأة المذكورة المدعوة الحاجة فطومة مقدمة العرض المسطر  
 باطنه لمحجدا غايوز باشا ابن طالب الكردي المذكور وبنائه على ما في كل من صورة  
 المضبطة وصورة الاعلام اذا كان توكيل الوكيل المذكور عن هذه المرأة ثابتا على هذا  
 الوجه وقد جرى الصلح بينهما وبين المدعى عليه فصلحه صحى اذ هو من قبيل المعاوضة في  
 حق المدعى سواء كان عن اقرار او انكار او سكوت عن عين بمال معين اذ الوكيل العام  
 يملك المعاوضات وان لم يصرح له بالصلح كفى بصورة المضبطة واذا صح الصلح فليس  
 للمصالح نقضه والرجوع الى الدعوى بعد ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (سئل) في رجل باع حصاة في دار لرجل آخر والدار المرقومة في يد ثالث وبعدها تقاع

شوال

١٢٧٨

ذى القعدة

١٢٧٨

٢٢

ربيع الاول سنة

صيغة البيع تنازع البائع مع واضح اليد في شأن الحصة المذكورة وكل منهما ادعى انها ملكه آت له بالارث عن مورثه وبعد ان طال النزاع بينهما بسبب ذلك صلح واضح اليد بالخارج البائع عن دعواه على مبالغ معلومة دفعه له وابرأ ذمة واضح اليد من كل دعوى وطلب في شأن الدار المرقومة فهل والحال ما ذكر يكون الصلح المرقوم صحيحا ولا يمنع منه تقدم البيع لرجل آخر واذا اراد المشتري اثبات الملكة للبائع بعد تمام الصلح لا يقبل منه ذلك (اجاب) لا عبرة بالصلح الصادر من البائع بعد تمام البيع ودخول المبيع في ملك المشتري بدون رضا المالك او اجازته لان البائع حينئذ فضولى حتى لو اقر بالملك للغير بعد البيع لا يعتبر اقراره فلا يشتري والحال هذه الدعوى على واضح اليد بالبيع حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارثه البائع وترك ما يورث عنه شرعا من دار واوطيان فادعى اجنبي انه اوصى له بجميع ما يملكه من العقار والاطيان فصالحه الوارث عن دعواه المذكورة على الدار ودراهم وسلمه ما ذكر بعد قبوله بحضور جمع من المسلمين واشهدهم على ذلك وابرأ كل منهما ذمة الاخر البراءة العامة القاطعة لكل دعوى وطلب والا آن الموصى له المذكور ينكر ذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية يحكم بفسخ الصلح ولا يجوز رجوع الموصى له فيما يدعيه ولا تسع دعواه بعد الصلح والابراء العام عن الدعاوى (اجاب) اذا ثبت الصلح المذكور عن طوع والابراء العام عن الدعاوى على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يحكم بفسخه ولا تسع دعوى المدعى المذكور فيما وقع الصلح عنه والحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض براحمة معلومة واضح يده عليها مدة تزيد على عشرين سنة يتصرف فيها ثم ادعى عليه رجل آخر بطريق التوكيل عن والده بان الارض المذكورة ملك والده الموكل التوكيل العام فاجاب واضح اليد بانه اشتراها من والده المذكور فانكر المدعى بيع والده فصالحه المدعى عليه عن دعواه بذلك على قطعة ارض معلومة وعلى قدر معلوم من الدراهم فرضى المدعى بذلك وهو وكيل عن والده ايضا في الصلح والا آن يريد ان يرجع وينقض الصلح وينازع واضح اليد في القطعة الارض التي تصالحا عن الدعوى بها فهل لا يصح للمدعى المذكور نقض الصلح حيث كان وكيل عن والده فيه وليس له معارضة واضح اليد في الارض المذكورة على الوجه المسطور (اجاب) اذا كان الرجل المذكور مفوضا له في الصلح من قبل موكله وصدر الصلح المذكور مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لاحدهما انقضاه بدونه شرعي ولا تسع الدعوى فيما صوّلح عنه بعد ذلك لانه عقد لازم بعد تمامه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من ديوان المالكة مضمونها قد توفي شخص عن والده وعن زوجته وعن أخ وأخت لاب فهل يجوز للزوجة والام التنازع من التركة للأخ وللشخص آخر غير وارث وهو ابن الاخت نروم الافادة عن ذلك (اجاب) التنازع من التركة هو اخراج بعض الورثة عن

١٢٨٢

١٩

رجب

١٢٨٣

١٣

ذى القعدة

١٢٨٣

١٥

مطلب التنازع مع  
الاجنبي يصح بجعله يبيها  
حقيقة فتراعى جميع  
شروطه

١٢٨٣

١٨



حصته للبعض الآخر سواء تعدد الخرج والخرج أو لم يتعد وهو مع الاقرار بميراث  
الخرج معاوضة بمنزلة البيع فيراعى فيه شروطه الا انه لا يشترط العلم عقد ارحصة  
الخرج حيث كانت التركة عقارا أو اعيانا غير أحد النكدين فيصح مع الجهالة لعدم  
الحاجة الى التسليم ليكون التركة في يد المصالح وكذا يصح مع الموصى له بثلاث التركة  
مثلا أو ما التخرج مع الاجنبي الذي ليس بوارث ولا موصى له بان يجعل بعض الورثة  
نصيبه كنه أو نصفه مثلا للاجنبي على مبلغ معلوم فلا يصح الا يجعله بيعا حقيقة فتوقف  
صحته على معلومية المبيع مع مراعاة باقي شروط البيع فان وجد ذلك صحح والا فلا والله  
سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وخمس بنات وثلاثة بنين أحدهم  
كان في معيشة وهذه قبل موت أبيه وعلى الميت المذكور ديون للناس ولكن ترك ما في  
بها وزيادة ثم اطلق أحد الورثة الذي كان في معيشة واحده مع باقي الورثة هل ان يخرج  
نفسه من التركة على شيء معلوم اعطوه له منها والتزموا بدفع الدين المذكور وأحال الخرج  
المذكور أرباب الديون عليهم حواله شرعية ورضي كل منهم بذلك وكتب بذلك حجة  
شرعية ثم بعد قبض المصالح عليه ومضى مدة تزيد على خمس سنين رجع المصالح المذكور  
ساعيا في ابطال الصلح والاخراج المذكورين متعللا بأنه أخذ اقل من حقه فهل اذا تحقق  
ما ذكر بالوجه الشرعي يكون الصلح والاخراج المذكوران صحيحين وليس لواحد منهما  
نقضه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا صدر التخرج المذكور مستوفيا شرائط الصحة  
لا يكون لاحد المتصلحين نقضه والحال هذه حيث لا استقرار للدين استحسانا واذا  
التزم باقي الورثة بالدين المطلوب من الميت لاربابه بالارجوع لهم على طريق الحوالة  
لا يكون للغرماء نقضه كما يستفاد من الانقروبه من واخر فصل في التخرج والهندية من  
اوائل الباب الخامس عشر في صلح الورثة من كتاب الصلح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
في متصالحين في تركة طال بينهم ما التزاع زمانا وكل كل منهما شخصا لينوب منابه في الصلح  
والابراء والتخارج والاقرار وفي كل شيء جاز فيه التوكيل شرعا فضر الوكيلان لدى  
جماعة من المسلمين وتصالحا على مبلغ معلوم من التقديد دفع من يد المدعى عليه الى المدعى  
ويكون ذلك الصلح عن جميع الدعاوى والمحصولات فيما يتعلق بالتركة وغيرها وقبل  
كل منهما ما هذا الصلح عن هذا الوجه المذكور وتفرقا قبل قبض شيء من بدل الصلح  
اتوا فقه ما على ان التركة لم يكن فيها تقدم أخبر وكيل المدعى موكله بالصلح فردده فهل  
والحال ما ذكر لا عبرة برده والصلح ماض (اجاب) ليس للموكل نقض الصلح الذي أجراه  
وكيله بعد صدوره مستوفيا شرائط الصحة حيث كان توكله عنه ثابتا على هذا الوجه  
ولا تنوقف صحة الصلح المذكور على قبض بدله في المجلس والحال ما ذكر بالسؤال والله  
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافاده واردة من ديوان المحافظة عاصمها انه برؤية التداخي  
الواقع من ورثة المرحوم عبد الحميد بك على سعادة عارف باشا البحارى رؤيته بمعرفة

١٢٨٣

١

صفر

١٢٨٤

٨

جمادى الاولى سنة

و بمعرفة سعادة ناظر المالية استلزم الحال لاستيفاء مات من سعادة عارف باشا واجاب  
 عنها وبالجمل ارسلا صورة حجة تخارج حصل من المرأة دلخوش لاجد بك فنجل سعادته  
 ولما علم من الصورة المذ كورة ان اجد بك لم يكن وارثا مع المرأة المذ كورة في التركة  
 التي خصها منها الحصة ارسلت الصورة لحضرة ملا افندي مصر لنظرها والافادة عن  
 صحتها وعدمها فوردت الافادة من حضرته بان الافادة عن الحصة وعدمها تكون من  
 حضرته وان ترسل الصورة لحضرتكم لمطالعتها ولما كان من الضروري معرفة تاريخ  
 وفاة اجد بك المتوفاة بعد محمود بك الذي حصل التنازع من تركته فحضر لبيت المال عن  
 ذلك وعلم من افادته انها توفيت ١٧ ربيع آخر سنة ١٢٨٠ قبل حصول التنازع  
 بنحو خمسة وثلاثين يوما فلم يشرحه لحضرتكم وافادة حضرة الملا وصورة حجة التنازع  
 من طيه للاطلاع عليهما وبعد ذلك ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذا التنازع  
 (اجاب) بمطالعة صورة حجة التنازع المحكي عنها المؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٠  
 تبين منها انه بعد ان توفي خليل افندي نافع اولاد عن زوجته شهرة واولاده الخمسة هم  
 عبد الحميد بك وامينة المرزوقان له من زوجته شهرة المذ كورة ورقية ومحمود المرزوقان له  
 من مستولده دلخوش البيضاء الجردلية وصالح المرزوق له من مستولده فيدان الحبشية  
 ثم توفي صالح احد الاولاد المذ كور عن والدته فيدان الحبشية واخوته لوالده الاربعة هم  
 عبد الحميد وامينة ورقية ومحمود المذ كورون ثم توفيت رقية البنت الاخت المذ كورة عن  
 والدتها دلخوش المذ كورة واخيها شقيقها محمود المذ كور ثم توفي محمود الابن الاخ المذ كور  
 عن كل من زوجته رقية بنت مصطفى بك ووالدته دلخوش المذ كورة واخويه لوالده المذ كور  
 هما عبد الحميد وامينة المذ كوران ثم توفيت شهرة الزوجة المذ كورة عن ولديها عبد الحميد  
 وامينة المذ كورين ثم توفي عبد الحميد الابن الاخ المذ كور عن كل من زوجته رشك  
 دوران الجركسية واولاده السبعة هم محمود وفريدة وصفية وزكية وميسونة المرزوقون  
 له من زوجته رشك دوران المذ كورة وفاطمة المرزوق له من مطلقة رقية بنت مصطفى  
 بك ثم توفيت امينة البنت الاخت المذ كورة عن كل من زوجها سعادة محمد عارف باشا  
 وولده امانه اجد بك المذ كورين من غير شريك قد اشهدت على نفسها دلخوش المذ كورة  
 انها اخرجت نفسها من ميراث ولديها هما المرحوم محمود بك ورقية المتوفيان المذ كوران  
 هما ومختلف عنهما او عيال اليهما بالارثا شرعي من قبل والدهما المرحوم خليل  
 افندي نافع المذ كور واخيهم لوالدهما المذ كور هو المرحوم صالح المتوفى من قليل وكثير  
 وجليل وحقير وامة وحلى ومصاغ وعقار وموش ومهمات وغير ذلك بالاعاذلك ما بلغ  
 ما عدا الابعادية المخلفة عن المرحوم خليل افندي المذ كور التي عبرها جسمائة  
 فدان بناحية ابطره غريمه فانها لا تدخل لها في ذلك لكونها باقية في ملك الورثة  
 المذ كورين وصيرت المشهدة المذ كورة حصتها من ذلك وهي السدس اربعة قرايط

بما في ذلك مما هو آيل الى ابتها رقية المذ كورة بالارث من قبل والدها خليل افندي  
واخيها صالح المذ كورين ومما هو آيل الى ولدها محمد وبالارث من قبل والده المذ كور  
واخويه صالح ورقية المذ كورين محضرة احمد بك الوارث الموصى اليه اهلا نظير مبلغ  
الصلح والتخارج عن ذلك وقدره ستة وثمانون الف قرش ومائتا قرش وتسعة قروش  
ونصف قرش صاغاديو انيما عاوضة اصناف من ذهب وفضة بينت مقبوض ذلك نقدا  
بالخلص بيد المشهدة المذ كورة الى آخر ما هو مذ كور فيها فظهر ان احمد بك المذ كور من  
جدة الورثة في تركة خليل افندي نافع المذ كور وتركه كل من رقية ومحمود المذ كورين  
بواسطة موت امه امينة اليتم الاخت المذ كورة قبل حصول التخرج المذ كور وبعد  
موت رقية ومحمود اخويها لابيها المذ كورين بالتعاقب قبل موت امه المذ كورة المنحصر  
ميراث رقية في والدتها واخيها شقيقة محمود وموت محمود بعد ذلك عن ورثته التي من  
جملتهم اخوته لابيها امينة والدة احمد المذ كور وموت امينة المذ كورة عن زوجها وابنها  
احمد بك المخرج المذ كور فيه كون احمد بك وارثا بالواسطة في تركة خليل افندي وتركه  
رقية ومحمود المذ كورين وشريكا لخوش المخرجة المذ كورة في ذلك جميعه على الوجه  
المستور وروحية فلا مانع من صحة هذا التخرج حيث لم يكن هناك ما يوجب فساد والله  
سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امره ماتت عن زوجها وعن اخيها الشقيق وعن امها  
ونزكت ما يورث عنها شرعا فخرج الاخ المذ كور والزوج المذ كور من جميع متروكاتهما  
وصالحه عن نصيبه بقدر معلوم دفعه له من ماله اخراجا وصالحا شرعيين مستوفيين  
شروطهما الشرعية ثم اقر الزوج المذ كور بانه لم يبق له عند الاخ المذ كور ولا عند الام  
شيء ولا حق ولا دعوى ولا طلب والحال انه لم يكن دين للتوفاة ولا عليها ولا في التركة  
فضة ولا ذهب ثم بعد مضي خمس وعشرين سنة مات الاخ المذ كور عن ورثته وتركه فقام  
الزوج الاثن يدعى علي ورثة الاخ المذ كورين ببعض عقار من متروكات الزوجة  
المذ كورة التي اخرج نفسه منها منكر الما وقع منه من الاخراج المذ كور والحال انه لم يظهر  
شيء من متروكات الزوجة خلاف ما اخرج نفسه منه فهل اذا ثبت ما ذكر من الاخراج بالوجه  
الشرعي لا تسمع دعواه المذ كورة ويمنع من المنازعة والمعارضة في ذلك بدون وجه شرعي  
وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت الاخراج المذ كور مستوفيا شرائط الصحة بالوجه  
الشرعي يمنع الزوج المخرج من دعواه على ورثة الاخ المذ كور بشيئا وقع الاخراج عنه  
من جهة الارث عن زوجته ولا عيرة بالانكار بعد الشبوت والله سبحانه وتعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات فقيرا لا يملك شيئا عن زوجته وابنيه وبناته لا غير فانفرد أكبر ابنيه  
عن باقي الورثة وتعلم التجارة وحاز بكسبه الخناس به حال انفراده دارا بالشراء لنفسه  
من ماله كهاو بناتها لنفسه حال انفراده وحاز بعض مواش وأمتعة واطيا ما حال انفراده  
ثم بعد مدة نازعه اخوه مدعي ان ذلك مخلف عن ابيهم يريد اخذ نصفه فانكر الاخ دعوا

ربيع الثاني سنة

ثم توسط بينهما جماعة بالصلح عن دعواه باعطائه الثلث فيما ذكر فامثل لذلك واصطالحا  
 على ذلك وسلم له بدل الصلح وقسمه وحازه واستمر كل منهما ما تصرفا فيما اختص به  
 بافتراده ثلاثا وعشرين سنة ثم الاثنان اراد الاخذ المنازع نقض الصلح وان يستكمل  
 لنفسه نصف تلك الاشياء التي كان ادعى انها مخلفة عن ابيهم بعد الصلح والتخلص  
 واقرار كل انه لاحق له قبل الاخذ فهل لا يجاب لذلك حيث كان معترفا بالصلح والقسم  
 على هذا الوجه وليس له حق فيما زاد على الثلث الذي اخذه ولو فرض ان ذلك مخلف عن  
 ابيهم حيث ماتت امهم الزوجة عنهم خاصة وقد صاخ واضع اليد اختيه ايضا عن  
 دعواهما بمال دفعه لهما من نفسه ولم تو كلا المنازع في طلب شيء لهما بل هو طالب  
 لنفسه (اجاب) ليس للاخ المذكور اخذز يادة على ما اخذه من اخيه بطريق الصلح  
 الذي هو مقدار الثلث والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
 اخوين في معيشة واحدة احدهما بالغ والثاني مراهق ولهما اطيان عن ابيهما مشتركة  
 بينهما مناصفة واستمررا يز رعار الارض ويتقنعان بهما لا نفسيهما بعد بلوغ المراهق  
 وكبرهما المتصرف وصار يتجردون بكتسب واخوه معه في العمل مدة من السنين وتحدد  
 من ثلث التجارة اموال فاشترى منها الاكبر بعض عقار ومواش وامعة ثم وقع بينهما  
 نزاع فيما تجدد فالأكبر يدعي الاختصاص به والا صغر يدعي الاشتراك فيه بالنصف  
 فتوسط بينهما جماعة بالصلح فصالح الاكبر الا صغر عن دعواه نصف ذلك على ثلثه وهو  
 معلوم وكتب بذلك وثيقة شرعية وتم الامر عليه وتصادف على ان للاكبر الثلثان فيما  
 تجدد وللأصغر الثلث فيه فهل اذا اراد احدهما نقضه لا يجاب لذلك (اجاب) نعم  
 ليس لاحدهما نقض الصلح والتصادق المذكورين بعد صدورهما مستوفيين شرائع  
 الهبة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وثلاث بنات  
 وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من منقولات وعقار فاخرجت بنتان منهن انفسهما من  
 ميراث والدهما المرقوم لاختيهما الاكبر والاصغر عيين بمبلغ معلوم وابتاه ابراء عامان  
 كل دعوى بما يخصهما من مخلفات والدهما وكتب بذلك حجة شرعية مسجلة مذكور  
 فيما انه بعد ان طال بينهما الخصام والنزاع بسبب مخلفات والدهما الشير بينهما بالصلح  
 الجائر فرفع شرعا على ان يدفع المدعى عليه المرقوم لاختيهما المدعيتين المرقومتين بمبلغا  
 من القروش وان تخرجا انفسهما له من مخلفات والدهما المرقوم وتبرأ ابراء عامان  
 كل دعوى بسبب مخلفات والدهما المرقوم فرفضوا جميعا بذلك واصطالحوا مع بعضهم  
 على ذلك واخرجت البنتان انفسهما من ميراث والدهما لاختيهما الاكبر والاصغر عيين وابتاه  
 ابراء عامان كل دعوى بسبب ما يخصهما من مخلفات والدهما فاطعما نعا حاسما جازما  
 مسقطا مهيأ مبطلا لكل حق ودعوى وطلب وبينه وبين الله سبحانه وتعالى ان وجب  
 وصدقهما على ذلك اخوهما وقبل ذلك منهما لنفسه ووضع الاثنان المذكورين باقي الورثة

١٢٨٦

١٥

جمادى الثانية

١٢٨٦

٥



١٢٨٩

٣

ایلیهم علی باقی التركة ثم مات الابن المذكور عن ورثة فوضعوا ايديهم علی تركة مورثهم مائة من السنين يتصرفون فيها بلا منازع ثم بعد ثلاث المدة ارادت البناتان المخرجتان ان تدعيا علی ورثة اخيهما المخرج له المذکور حصّة في عقار من مخلفات والدهما متعلّتين بانهما لا تعلمان العقار المذکور وقت التخرج وبانه لم يكن مذکوراً بخصوصه في حجة الدعوى والصلح والتخرج والابراء المذکورات اعلاه ولم يكن داخلًا في التخرج المذكور فلم تصدقهما الورثة علی ذلك فهل لا تسمع دعواهما في العقار المذکور ولا عبرة بتعلّلهما المذکور وتمنعان من معارضة ورثة اخيهما المذکور ام كيف الحال (اجاب) حيث صالح الاخ المذکور اختيه عما يخصهما في ميراث اييهما انفسه واخرجتا انفسهما له من ذلك صلحا واخر اجازة شرعية مستوفيا شرائطه ولم يكن التخرج قاصرا علی شيء معين بل كان عن مخلفات المورث ثم وقع منه ما لا يبرأ العام لاخيه ما المسقط لكل حق ودعوى وطلب عن طوع لا تسمع دعواهما عليه ولا علی ورثته بعد ذلك بحصة في عقار او منقول من مخلفات مورثهما به بعد صدور الصلح والابراء العام مستوفيا شرائطه علی ما حرره العلامة الشرنبلالی واقره في تنقيح المحامدية ولا عبرة بما تعلّله عليه علی هذا الوجه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالی اعلم (سئل) من مصلحة بيت المال بافادة مؤرخة في ١٩ شوال سنة ١٢٩٠ مضمونها شخص يدعى سليم افندي معتق المرحوم محمد بك طبعوز زاده توفي عن عصابة معتقة سبعة مذکور وضبطت له تركة واطيان وعقار بالمصلحة وبعد ان اثبتوا وراثتهم له بمقتضى اعلان شرعي صادر من محكمة الجيزة في ١٦ الحجة سنة ٨٨ صرف لهم ما كان محصورا وافرّج لهم عن الاطيان والعقار وفي الاثناء توفي احد العصابة المدعو محمد بك عن والدته وزوجته وواحد شقيق وتقدم للمصلحة تذكرة ان احدهما من باقی الورثة بطلب الافراج عما استند بالتركة من الاطيان والاخرى من احدهم ومعها صورة حجة شرعية صادرة من محكمة مصر باخراج زوجة المرحوم محمد بك عن حصتها وقدرها الربع ستة قرار يطي كافة متروكات المرحوم من قليل وكثير وجليل وحثير وأمتعة وحلى ومصاغ وجدار وعقار وغیر ذلك بالعامة بالغ الي الاخ الشقيق نظير مبلغ ثمانية وخمسين الف قرش وخمسمائة قرش ومنديل تل الى آخر ما هو معين بصورة الحجة المذکورة ومقتضى الوقوف علی الحكم الشرعي هل يكون للاخ الشقيق الاسبقية علی ما يخص المتوفى من تركة المرحوم سليم افندي المذکور ودور الزوجة ام كيف تؤمل الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث توفي محمد بك المذکور بعد موت سليم افندي المعتق وكان محمد بك من جملة ورثته العصابة وآلت اليه حصّة من تركة بالارث تكون تلك الحصة موروثه لورثة محمد بك المتوفى آخرًا ومن جملة تركة فاذا اخرجت زوجة محمد بك المتوفى آخرًا بعد ذلك نفسها عن حصتها من ميراث زوجها المذکور من قليل وكثير وجليل وحثير وأمتعة

سؤال

١٢٩٠

٢٧

وحلى وصاغ وجداروهةار وغير ذلك بالغامايلخ الى انى زوجها الشقيق في نظير بلل  
التخارج الذى هو مبلغ النفقة والمذكورة والمنديل التل المعين بصورة الحجة المذكورة  
تخارجا صحيحا شرعيا يدخل في ذلك جميع ما آل للزوجة المذكورة بطريق الميراث  
الشرعى عن زوجها من جميع ما آل لزوجها على هذا الوجه من تركه الممتع المتوفى  
قبل الزوج عنه وعن باقى عصبة مما نورت عنه شرعا كحصتها من باقى متروكات الزوج  
الموروثة عنه شرعا اذا الكل ميراث عنه وليس للزوجة المذكورة حق في ذلك حيث وقع  
الصلى والتخارج المذكور مستوفيا شرعا عنه المعتبرة شرعا والله تعالى اعلم (سئل)  
من محافظة مصر بافادة واردة مضمونها تقدم عرض لهذا الطرف من الخواجا حناخبيه  
انه مطالب لما ربة بنت حنا ابراهيم بمبلغ مائة جنيهه انكليزى ولما توفيت قبل اجراء  
السداد اليه وخلفت منزلا اراد استحصاله على حقه من ثمنه وانه قد بلغه من بطريق خانة  
الروم الكاتوليك المتسلطة على المتوفاة المرقومة بان الوارث لها وهو ولدها بعد وفاة  
والده حصل منه تخارج في المنزل الى زوجها فخلت ابراهيم والزوج المرقوم توفى ايضا  
وتركتهم مستقرة بالديون ومطلوب به هو على ذات شخص المتوفاة وتار يخسند الدين الذى  
تحت يده من قبل حصول التخارج في ذلك المنزل فيروم الاستفتاء عن هذا ولما صار  
الاستفتاء من البطريرق خانة عن الكفيلة كانت افادتها ان ماريه توفيت عن ابن لها  
من زوجها الاول وعن زوجها فخلت ابراهيم وتركت منزلا ملكا لها وظهرت مديونة  
لزوجها بموجب سند بمبلغ اربع مائة جنيهه وللخواجا حناخبيه وللخواجا رزق جرجس  
وان زوجها فخلت ابراهيم المرقوم يد من اطلاق البطريرق خانة عمل تخارجا شرعيا مع ابنها  
الوارث في المحكمة واداه بمبلغ اتفقا عليه واخذت مختلفات زوجته المتوفاة وقبل كامل  
ما عليها واخرج حجة شرعية بذلك وتملك المنزل المذكور وبعد هذا توفى فخلت ابراهيم  
المذكورة وتركتهم مستقرة بالديون والمنزل صار بيده بمبلغ اربع مائة واثنين وستين جنيها  
محفوظ بالبطريرق خانة والمرغوب الوقوف على مائة تضييه الاصول الشرعية فهل يختص  
ارباب ديون الزوجة باستيفاء ديونهم من اصل ثمن المنزل أو هم أسوة غرمااء الزوج المرقوم  
وبناء عليه اقتضى تحريره لحضر تكمل ليكرم بورود الافادة مما يرى موافقا لاجراء شرعا في  
هذه المسئلة (اجاب) اذا ثبت شرعا على تركه المتوفاة اولاد شرعى وقد اخرج زوجها  
ابن لها المذكور على شئ اتفقا عليه لا يصح التاراج لتعلق حق الغرمااء بالتركه الا ان يبرأ  
الغرمااء المتوفاة المديونة من ديونهم أو توفى ديونهم من مال آخر أو يضع الوارث الديون  
بلا رجوع أو يضع اجنبي بشرط براءة الميتة فاذا تحققت الديون المذكورة شرعا فان  
التزم الزوج حين ذاك بتلك الديون لا رباها وقبضوا الحوالة ورضوا بها بشرط براءة  
الزوجة فينفذ التخارج المذكور وتتعلق حقوقهم بالمال عليه وبتركه بعد موته والا  
يبطل التخارج ولهم استيفاء ديونهم من اثمان تركتهم مقدمة على غرمااء الزوج حيث

لم يوجد منهم ابراهيم الا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في شخص توفي وترك ورثة  
ذكورا واناثا وزوجة فخرج اولاده المذكور بناته وزوجته من جميع التركة بموجب  
حجة شرعية مسجلة بالتخارج والابراء العام ثم بعد مضي خمس عشرة سنة حصل من بعض  
الورثة الاماث طلب ميراث عن والدهم المذكور في بعض اما كن يداخوتهن المذكور  
بعد تصرفهم المدة المذكورة فله والحال هذه اذا لم يحصل توافق بين جميع الورثة وقت  
التخارج على ان العقار الخلف عن المورث عقار مخصوص معين غير مائة عليه الاماث  
وكان التخارج على يد قاض شرعي وبه حجة مسجلة واضح فيها ان التخارج المذكور هو  
في جميع متروكات المتوفي من عقود وعروض وعقار وغير ذلك وان ابن ابراهيم عن طوع  
اخوتهن المذكور براءة عامة قاطعة لكل دعوى وطلب الى اخراهما هو موضح في الحجة  
المذكورة لا تسمع منهن على اخوتهن دعوى في ذلك شرعا ولا معارضة لهن في شيء مما في  
يداخوتهن المذكور ويكون هذا التخارج شاملا لجميع العقارات المملوكة للمتوفي وقت  
وفاته ولا يقبل منهن ادعاء عدم معلوميتهن المفردات ولا ان يعدل التخارج المذكور في  
الحجة غير مواز القيمة سيما مع حصول البراءة العامة منهن لاختوتهن بعد ذلك (اجاب)  
اذا صدر هذا التخارج للاماث المذكورة عن حصصهن من جميع التركة التي في ايدي  
اخوتهن المذكور من عقود وعروض وعقار وغير ذلك مستوفيا شرائطه المعتبرة شرعا  
المقتضية عدم وجود ما يفسده كدخول دين للبيت في التخارج ومنها حصول قبض البدل  
في المجلس لو كان البدل من النقادين او احدهما فلو كان من احدهما فقط وفي  
التركة من جنسه يشترط ايضا العلم بمقدار انصبائهن في التركة في هذا الجنس وكون  
البدل المذكور اكثر من حقهن فيه من جنسه يكون صحيحا فاذا والحال ما ذكر ولا يضر  
الجهل ببعض الخرج عنه في غير النقادين وليس لبعض الاماث المذكورة طلب  
حصصهن بالارث من بعض عقار لتركته الداخل في عموم التخارج عن جميع التركة والحال  
هذه يدون وجه يقتضي ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن  
زوجته وابن عم ابيه وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومنقول وتعود من الذهب  
والفضة وفضيات فاخرجت الزوجة ابن عم الاب المذكور عن حصة قدرها عشرة قرايط  
من نصيبه الا يل له بالارث عن مورثه المذكور في نظير مبلغ من الجنيهات الذهب  
المصري معلوم وتحرر بذلك اعلام شرعي بالشهادتين وتقرقا بعد القبول واقراؤه  
باقبض بدون حصول قبض في مجلس التخارج المذكور لهذا البدل اكتفاء بالاقرار مع  
عدم التصريح في ذلك الا اعلام بحصول القبض بالفعل ثم صار ضبط هذه التركة  
بمعرفة الوارثين المذكورين فتبين ان حصة ابن عم الاب المذكور اخرج عنها تز يد على  
بدل الصلح والتخارج المذكورين من الذهب فضلا عن نصيبه من الفضة والمنقولات  
والعقارات فهل اذا تحقق ما ذكر يكون الصلح المذكور فاسدا لحصول الباقي ويكون

١٢٩٩

٦

ربيع الثاني سنة

١٢٩٩

لابن عم الاب المذكور المطالبة بفسخه واخذ باقي نصيبه المذ كور من تركته مورثه اذا كان الواقع ما هو مرسوم ولو فرض حصول قبض البديل المذ كور في مجلس التخرج (اجاب) نعم يكون الصلح والتخرج المذ كور ان على هذا الوجه فاسدين ولا بن عم الاب المذ كور المطالبة بفسخه واخذ جميع ما يستحقه بالارث مما لم يصل اليه حيث تبين ان بديل الصلح من الذهب اقبل من حصته المخرج عنها من هذا النوع ولو حصل قبض هذا البديل في المجلس لم يحصل الر با حقيقته والحوال ما ذكره الله تعالى اعلم

## كتاب المضاربة

ذى الحجة

١٢٦٤

٣

(سئل) في رجل له ولد صغير وقده ملك ذلك الصغير ما لا بالارث فوضعه أبوه تحت يد شخص لينجرفه للصبي على سبيل المضاربة والربح بينهما نصفان وكتب بذلك وثيقة وقد مضت سبعة أعوام ولم يدفع ذلك الشخص ربحا لآب الوالد فهل اذا أراد الآب أخذ مال ابنه مع ما يخصه من الربح ليحفظه له ويصرفه في مصالحه يكون له أخذه والتصرف فيه ويجبر الذي تحت يده المال على دفعه مع ربحه للآب (اجاب) الولاية في مال الصغير لآبيه فله أخذه ممن هو تحت يده جبراً عليه حيث لا مانع واذا التجرف فيه واطع البديل الصغير مضاربة بالاذن يكون عليه دفع الربح كالأصل للآب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لاخر مالاً يتجرو يعمل فيه بشركة المضاربة وشرط الربح بينهما نصفين وباع المضارب واشترى في المال وربح مراراً وتقسماً الربح وبعد ذلك طلب رب المال ماله وأراد فسخ المضاربة فوجد المال عروضا فآخذها بالتقويم وصار يقومها بأثمان تنقص عن الأثمان التي شريتها بحسب الدفتر وهو يعلم والمضارب يقول انها شريت بكذا وكذا ولا يسلم لرب المال تقويمه ويقول انا أبيعها وادفع لك أصل المال راجياً الربح فيها فهل لا يكون له فسخ المضاربة والمال عروض ولا يعتبر تقويمه ويكون القول قول المضارب في أثمان البضاعة واذا طلب المضارب البضاعة لبيعها ويدفع لرب المال نقد او ما حصل من الربح يقسم بينهما ما يجاب لذلك واذا دخل في باطن رب المال شيء من الربح الذي يخص المضارب عند اقتسامه الربح الاوّل وثبت عليه ذلك يكون للمضارب المصلحة به ويجبر رب المال على دفعه له (اجاب) لا يملك رب المال فسخ المضاربة والمال عروض والمضارب يبيع العروض ثم لا يتصرف في غيرها ولا في نقد من جنى رأس المال كما في التنوير وشرحه وما حصل من الربح بعد استيفاء رأس المال يكون بينهما على الشرط كانت المضاربة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين دفع الرجل آخر دراهم ليشترى بها مواشي وأبزار الادارة معصرة وجعل للدفع اليه الدراهم أربعة قراريط في الارباح التي تحصل من ادارة المعصرة المذ كورة والتجارة في الزيت مضاربة في نظير عمه واذا ناه بالتصرف في البيع والشراء في المعصرة ثم مات الرجل لان المذ كور ان وراد وثمهما

١٢٦٤

٤



ذى الحجة سنة

١٥ ١٢٦٤

٢٣ ١٢٦٤

٢٩ ١٢٦٤

صفر

١ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

محاسبة الرجل المذكور على ما استلمه من المال وعلى ارباح المعصرة فهل اذا ادعى  
الرجل المذكور تسليم زيت من المعصرة أو دراهم مما بيده المتحصل من المعصرة للرجلين  
المذكورين في حال حياتهم ما ولم يصدق الورثة على دعواه المذكور يصدق بيمينه في ذلك  
أم لا بد من اثبات ما يدعيه باليمين الشرعية (اجاب) المضارب أو الاجير ولو الاجارة فاسدة  
أمين وكل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قبوله بيمينه سواء كان في حياة  
مستحقها أو بعد موته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر ما لا يعمل فيه  
مضاربة والربح بينهما ثم لما اتخرف فيه الاخذ حصر فادعى صاحبه ان المال قرض عنده  
ليلمه الخسارة فهل القول قول الاخذ اذا لم يكن عند الاخيرينة (اجاب) اذا ادعى  
المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لانه ينكر الضمان وأيهما أقام  
البينة قبلت وان أقام فبينة رب المال أولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر  
ما لا يعمل فيه مضاربة والربح بينهما مناصفة فاتجر وربح وقسم الربح ولم تغسخ المضاربة  
ثم باع العامل اعيانا من اعيان المضاربة وحفظ ثمنها في جيبه فنزل عليه الشرطي وأخذه  
منه من غير تقرير ولا تعد فهل يقبل قوله بيمينه في هلاك ما ذكر ولا ضمان على المضارب  
لو زاد المالك على الربح بل يتراد ان الربح الذي اقتسماه فقط بحسب المالك منه وهو الحال  
ما ذكر (اجاب) القول للمضارب بيمينه في هلاك مال المضاربة بيده حيث لا تعدى منه  
ولا تغريباً و يتراد ان الربح الذي اقتسماه ليحبر منه المالك فان زاد شيء من الربح اقتسماه  
وان زاد المالك لا يضمه للمضارب حيث لم يفرح به فقد المضاربة قبل المالك والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل تاجر اشترى أرز من ثغر دمياط وسلمهما الرجل لبيعهما بمصر  
وما ظهر من الربح يكون بينهما مناصفة وأمره بالصرف عليهما فاقترف الارز في المركب  
بسبب نزول المطر في السفرو بسبب ما حصل في المركب من البحر فهل اذا أراد رب الارز  
ان يطالب الامين المذكور ببذله لا يجاب لذلك شرعاً ويضيع عليه (اجاب) لا ضمان  
على المضارب فيما هلك بيده من مال المضاربة ولو فاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
أخذوا من شخص دراهم معلومة القصد ليتجروا فيها ويكون الربح بينهم وبينه مناصفة  
فالتجروا وادفوا فادعوا الربح مراراً بينهم وبينه وبقي من مال المضاربة بعض دراهم على  
أناس معلومين فكتبها رب المال وبعض العمال على واحد منهم قرضة في سند لاجل  
خلاصها فاراد ان يخلصها فوجدوها هلكة على من هي عليهم فهل اذا أراد رب المال  
مطالبة العامل المذكور بما هلك على الناس من مال المضاربة وبوحده لا يجاب لذلك  
شرعاً حيث كان رب المال مقر بذلك ويكون الذي هلك على الناس من مال المضاربة  
(اجاب) اذا كان رب المال مقر بان ما كتب بالسند هو مال المضاربة لا يكون له مطالبة  
المضارب به ولا يضمه وهو الحال ما ذكر يصرف المالك قبل الغسخ الى الربح والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغاً من الدراهم ليتجر فيه والربح بينهما الاثنا

الثلاثين لرب المال والثالث للعامل فاجبر ورجع واقتسم الربح ثم بعد ذلك اشترى العامل  
 فرما وماتت وخسر أيضا في غيرها فاخذ رب المال جميع مال المضاربة الذي بيد العامل  
 والزمنه بخسارة الفرس وغيره فصار العامل يدفع لرب المال الخسارة المذكورة الى أن  
 يفي ثلاثمائة قرش ويطالبه بها الا ان فهل لا تكون الخسارة المذكورة على العامل  
 ولا يطالب بالمبلغ المذكور (أجاب) اذا لم يفسد عقد المضاربة بعد قسمة الربح الى أن  
 حصل الخسران يتراوان الربح ليوفي به رأس المال وان بقي خسران بعد التراضي يكون على  
 رب المال ولا يطالب المضارب بشئ منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تاجر اعطى  
 لاخر قاشا وغيره من العروس ليتجر فيه والربح بينهما ما ناصفته ثم أرسله رب التجارة  
 جهة الغيوم يتجر هناك فتوجه الرجل العامل وأقام هناك مدة من السنين وهو يتجر  
 ويرسل أقة لرب المال باذنه ما يبيعه باصرا لاجل زيادة الربح بينهما وهو يرسل للعامل  
 بدقه ما يبيعه بالجهة التي هو فيها وصارت المضاربة في المال بينهما على هذه الكيفية تلك  
 المدة فصار الحساب بينهما ما بعد ذلك ليستوفي صاحب المال جميع ثمن ما اعطاه للتجارة  
 وأنكر دمج ما أرسله له العامل من القماش وغيره واستلم جميع ما تحت يد العامل من  
 المال وادعى العامل المذكور خسران بعض المال ويقول ان ذلك سرق مني ليلامن  
 البيت الذي انا مقيم فيه فلم يصدق صاحب المال وطلبه بمحضرة جماعة من التجار والزمو  
 العامل بالخسران المذكور فهل لا يجب لرب المال ويكون القول للعامل بيمينه  
 في الخسران المذكور ولا عبرة بتعلل صاحب المال اذا ادعى التزام العامل بمحضرة الجماعة  
 المدكورين ويكون الخسران مردودا على صاحب المال من أصل ماله حيث كان العامل  
 أميناً ولم يأخذ شيئا من الربح وله محاسبة رب المال على ما أخذه منه في مقابلة الخسران  
 المذكور (أجاب) من شروط صحة المضاربة كون رأس المال من الاثمان لانها  
 شركة عند حصول الربح فلا بد من مل تصح به الشركة وهو الدراهم والدنانير والبر  
 كان رائجا والعالموس النافقة وحيث وقعت المضاربة بالعروض كانت فاسدة والفاسدة  
 لا ضمان فيها كالحصة وللصارب في الفاسدة اجر مثل عمله مطلقا يرجع أولا لزيادة  
 المشروط والربح فيه الرب المال والخسران عليه والتزام المضارب الخسران غير صحيح  
 والقول له بيمينه في الربح والخسران والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر قدرا  
 معلوما من الدراهم ليتجر له فيه والربح بينهما ما ثم حصل خسران في المال فهل يكون  
 على ربه ويكفر القول قول العامل بيمينه في الخسران وعقد داره واذا طالب رب المال ماله  
 من العامل بتسليمه وكتبه عليه بانه دين ذمته وجعله الى أجل معلوم تكون الكتابة  
 باطلة ولا يلزم العامل شئ من الخسران (أجاب) خسران مال المضاربة على رب المال  
 بعد جبره بالربح وان وجدوا قول لصارب في الربح والخسران مع اليمين ولا يلزم المضارب  
 شئ من الخسران ولو اتزعه وكتبه على نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر

قدرا معلوما من الدراهم ليتجرف فيه ويكون الربح بينهما مائة مناصفة فاجبر العامل اذ بيع  
سنتين بشراء الغلة وبيعها والسفر بها الى جهة الحجاز باطلاع وبالمال فضل خسر  
في المال بسبب ان المركب غرقت في البحر وهي متوجهة فعند علم رب المال بذلك ادعى  
عدم الاذن للعامل بالسفر الى جهة الحجاز لانه وصل على زعمه الى قضمين العامل ثم طلب  
رب المال العامل على يد الحاكم المايسى فمخنه وضر به ضرر باشد اذ على ان يلتزم  
العامل بالنصف من شدة الضرر بول رضيت وكتب عليه بذلك وثيقة فهل يكون  
الخسر اذ على رب المال وحده دون العامل ولا عبرة بالتزامه لاسيما اذا كان الاكرام على  
ذلك ثابتا بالبيضة الشرعية ولا عبرة بالوثيقة التي كتبت بالاكرام ولا يكون له مطالبة  
بوجوبها ويصدق العامل في قدر الخسران بيمينه (أجاب) يملك المضارب في المطالبة التي  
لم تقم به يمكن اوزمان البيع بنقد ونسيئة والشراء والتوكيل بهما والسفر برا وبحرا  
وخسران مال المضاربة على رب المال بعد جبره بالربحان وجد ولا يلزم المضارب بدفع  
شي من الخسران ولو التزم به طائعا ويصدق المضارب في الربح والخسران مع اليقين والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مواشي دفعة الرجلين بعد تقويمها بمثل معلوم على  
انهما يبيعانها وشرط على نفسه ان ما يحصل من الربح يكون لهما فيه الثلثان وله الثلث  
فباع الرجلان بعض المواشي فضل خسر فيها بسبب رخص السعر فهل يكون للعاملين  
المذكورين ردي باقي المواشي لربها وردد عن ما يبيع من المواشي المذكورة والخسر يكون  
على رب المال وحده دونهما وهل يكون لهما مثل اجرة عملهما (أجاب) اذا كانت المواشي  
بأقية على ملك الرجل المذكور ولم يثبت انه باعها بهما صحح الرجلين المذكورين يكون  
لهما ردي ما بقي منها عليه والخسر على رب المال وحده وعليه اجرة مثلهما لانهما مضاربة فاسدة  
حيث عقدت على تلك المواشي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا ليعمل  
فيه مضاربة في مواش واشترى به بقر اخفات المواشي المذكورة ولم يبق من المال شيء  
بل خسر جميعه ثم رب المال اعطى المضارب قدرا من المال يعمل فيه مضاربة لاجل  
تحصيل ما خسر او لا بعد فقد جديد بل لا يلزم المضارب شيء مما خسر او لا يكون الخسر  
على رب المال وحده ولو كتب رب المال الخسر على المضارب في ذمته والتزم به لا يلزمه  
ذلك (أجاب) لا يضمن المضارب مال المضاربة بموت المواشي المذكورة وليس لرب  
المال مطالبة بما لها بناء على التزامه بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر  
قدرا معلوما من الدراهم ليتجرف فيه ويكون الربح بينهما مائة مناصفة واتجر العامل مدة  
وما نضر من الربح اتسماه بينهما حكم الشرط ثم بعد ذلك فاسخا عقد المضاربة واستلم  
رب المال ماله من العامل ثم بعد مدة دفع رب المال قدرا من الدراهم للعامل ثانيا ليتجر  
فيه حكم المضاربة الاولى فاتجر العامل خسر بسبب نهب الاموال الذي حصل في بلد  
العامل من غير تعد ولا تفريط فهل لا يجبر خسر المضاربة الثانية بربح المضاربة الاولى

بل يكون الخسر في المضاربة الثانية على رب المال وحده دون العامل اذا كان قد فتح عقد المضاربة الاولى ثابتا بالبينة الشرعية و يصدق العامل في قدر الربح والخسر بيمينه واذا كان بعض مال المضاربة ديناً على بعض الناس لا يجبر العامل على دفعه لرب المال من مال نفسه قبل ان يستخلصه من هو عليه (اجاب) حرم مال المضاربة على رب المال ولا يجبر بالربح الحاصل في العقد الاول حيث تحقق ما هو مذكور والقول للمضارب بيمينه في مقدار الربح والخسر واذا فتح عقد المضاربة وفي المال ديون ورجح يجبر المضارب على اقتضاء الديون وان لا ربح لا جبر عليه و يؤثر بان يוכל المالك بقبضه عليه ولا يجبر المضارب على دفع الدين من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجر فيها والربح بينهما بالسوية فاشترى ذلك الآخر بها عرضاً في حياة صاحب الدراهم فأتت صاحب الدراهم بعد ذلك فطلبت ورتنه الدراهم الاصلية فاخبرهم المقارض بفتح الرابطة اشترى بها عرضاً وهو باق فحصل بينهما التزع في ذلك فامر به بعد المنازعة بالبيع فهل يلزمه ثمن العرض فقط ولو مع خسر ان لانه أمين مصدق او ما دفعه موثرهم (اجاب) اذا مات رب المال والمال نقد تبطل المضاربة في حق التصرف ولو عرضاً تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه بعرض ونقد فاذا ثبتت المضاربة ومات رب المال والمال عرض يكون للمضارب التصرف بالبيع و يصدق المضارب في الربح والخسر ان يمينه ولا يلزم بدفع رأس المال مع الخسران والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقداراً معلوماً من الدراهم وعقد معه شركة على ان يعمل في هذا المبلغ في الجزارة فذهب الجزار وصار يشتري غنماً ويذبح ويبيع ويعطيه الربح على حسب الشرط ثم توجه الجزار الى جهة طنتاد والدراهم في جيبه فشرط جيبه وأخذت الدراهم منه فلما حضر طالبه رب الدراهم بالربح فاخبره بما صار فلم يصدق رب المال فاحضره جماعة فقال لهم انا اعطيه بمبلغاً من الدراهم يعمل فيه لاجل احياء ما تلف من المال لكن بشرط ان يكتب عليه المبلغ الذي تلف ديناً فكتب على نفسه المبلغ المذكور والتمزم به فلما استولى رب المال على الوثيقة أي ان يعطيه المبلغ الذي وعد بدفعه وقسط عليه المبلغ الهالك في كل شهر ثلاثة آلاف فضة فهل حيث كان الامراء مأمورين وسرق المال من جيب العامل كما هو مذكور لا يلزمه شيء ويكون القول قوله بيمينه في ذلك ولا عبرة بالوثيقة بما التزمه ولا بهذا التقييد لاسيما وشهود المهر يعلمون ذلك (اجاب) الشريك أمين في المال حيث سرق المال من جيبه كما هو مذكور لا يلزم به وان التزمه و يصدق في دعواه اضياع بيمينه ولا عبرة بالوثيقة المكتوبة عليه بالتزمه بالمال المذكور والحال انه لا يصدق له ان من المال الى الربح السابق اتم اقتسامه دون فتح المضاربة قبل ان يفتح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم وثيقة لبيعها ويشترى جالداً يصنع قرباً ويكون الربح بينهما مناصفة فباع الاقشة واشترى الجلود وصنع قرباً كما مردورسناه وارسل له فاتته



١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

شعبان

٢٧

١٢٦٥

رمضان

١٤

١٢٦٥

١٥

بالسكفة من ثمن جلد و ثمن زيت و قطران و جمر ك و اجرة جبال و كرتينة و نسي اجرة الرجال  
الذين صنعوها و لم يذكرها في القائمة المرسله فهل يكون للعامل محاسبته حيث نسيها وقت  
كتابة القائمة و لا تكون القائمة مانعة له و اذا اخرج ربح المال فائمة بالحساب في غيبته  
فسلمها له فوجد العامل بها - لئلا من وجوه يكون للعامل اعادة الحساب ثانيا و المناقضة  
(اجاب) يصدق العامل في دعوى الصرف على مال المضاربة منه و القول قوله في ذلك  
بيمينه اذ لم يثبت عليه ما يفيد عدم تصديقه شرعا و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع  
لاخر قد رام معلوما من الدراهم ليتجر فيه و يكون الربح بينهما مائة صفة فالتجر العامل مدة  
من السنين و صار كل ما ظهر من الربح شيئا يغتسمانه ثم ضاع من العامل بعض دارهم  
التجارة مع دراهم كانت له في جيبه في كيس واحد من غير تعد ولا تقريط فهل اذا طلبها  
رب المال من العامل متعللا بأنه لم ياعره بحالطها بدراهمه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله بل  
تضيق على ربه و لا تلزم العامل و يصدق العامل بيمينه في ذلك (اجاب) ما هلك من مال  
المضاربة يصرف الى الربح فارزاد الهالك الى الربح لم يضمن وان قسم الربح و بقيت  
المضاربة ثم هلك المال أو بعضه نراد الربح لياخذ المالك رأس المال وما فضل فهو  
بينهما وان نقص لم يضمن و محل عدم الضمان اذ لم يثبت على المضارب التعدي أو التقريط  
ولا يملك المضارب الحائط بما له بدون امر او قوله عمل برأيتك أو جريان العرف به على ما في  
الملة فقط فيضمن به ان لم يوجد واحد من هذه والا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع  
لاخر دواب ليتجر فيها على سبيل المضاربة و ما زاد عن ثمنها الاصل من الربح يكون بينهما  
بحسب ما شرطاه فالتجر فيها و باعها و بقي من ثمنها البعض عند مشتريها فاراد رب المال ان  
يغرمه للعامل و ياخذ منه من ماله قبل تحليصه من هو عليه فهل لا يكون له ذلك ولا يلزمه  
دفعه من ماله (اجاب) نعم لا يضمن له ذلك و المضاربة الفاسدة لا ضمان فيها على المضارب  
كهيحة لانه امين و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر قد رام معلوما من الدراهم  
ليتجر فيه في صنف الذرة النيلي فقط و ما يحصل من الربح يكون بينهما مائة صفة فالتجر  
العامل مدة في صنف الذرة و ما ظهر من الربح دفع لرب المال بعضه ثم طلب منه رأس المال  
و باقى الربح فادى و امتنع من الدفع له و ادعى بأنه اشترى بالدراهم مائة و فولا و شعير و ان  
القمح غرق و ان الربح الذي ظهر من صنف القول ضاع و ادعى بأنه اذن له في شراء ذلك  
و بيعه فانه كدرب المال دعواه و ادعى بأنه لم ياذنه الا بشراء الذرة فقط و نسيها عن غيرها  
بمضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت رب المال دعواه بالبينة الشرعية يكون ما اشتراه العامل  
من الغل من غير اذن رب المال و خسر مضموها عليه و يكون الخسر عليه و حده دون رب  
المال و يكون لرب المال طلب رأس ماله و اذا ادعى العامل الاذن المطلق ولا بينة له  
لا عبرة بدعواه المحررة عن الاثبات (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلد او سلعة أو  
وقت أو شخص عينه المالك فان فعل ضمن بالخالفه و كان ذلك الشراء له و اذا اختلفا في

سنة رمضان

النوع وادعى المضارب العموم والاطلاق وادعى المالك الخصوص والتقييد كان القول للمضارب بيمينه لتمكنه بالاصل اذا الاصل في المضاربة العموم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم ليتجربه في نوع البرقة فتعدى واشترى به مواشي فنفقت بالموت في اشغاله الخاصة به فهل يضمن لتعديه بشرائه المواشي وعموتها في اشغاله ولا يصدر في دعواه الاذن العام ولا تقبل له بيعة عليه لا قراره بحضرة البيعة بالاذن الخاص في النوع المذكور (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلد او سلعة او شخص عينه المالك فان فعل ضمن بالخالفه وكان الشراء له فاذا تحقق مخالفة المضارب المذكور بالوجه الشرعي يكون ضامنا للمال المضاربة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لا آخر قدرا معلوما من الدراهم على سبيل القراض مناصفة في الربح ومضى على ذلك مدة من السنين وعلى رأس كل عام صارت المحاسبة بينهم ما وما يخص رب المال من الربح يضيفه على رأس ماله الاصل ويكون الجميع رأس مال ثم طرأ الخسران على المال المذكور بيد العامل حتى نقص عن اصله فاني رب المال من التزامه شيئا من الخسران وطلب ماله الاصل من غير نقص فهل والحال هذه يكون الخسران على رب المال ولا يلزم العامل ما نقصه المال وخسره وهو مصدق في ذلك واذا اخذ رب المال من العامل شيئا من الدراهم يكون محسوبا من الاصل (اجاب) ما هلك من مال المضاربة يهرف الى الربح فان زاد المالك على الربح لم يضعه المضارب وان قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال أو بعضه تراد الربح لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهم ما وان نقص لم يضعه والقول للمضارب بيمينه في الربح والخسارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عامل قراض اشترى قدرا معلوما من الدخان باطلاع رب المال بمال المضاربة ووضع في مكان وامره رب المال بانه لا يبيع منه شيئا وان يبيعه بلا بيع حتى يامر به بالبيع فباعه بعد سنتين بعد ان أمره بالبيع فحصل فيه خسر وتلف بسبب تأخير البيع فهل يكون الخسر على رب المال ولا يلزم العامل منه شيء (اجاب) لا ضمان على المضارب ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم على ان يتجرفيه في البها ثم والربح بينهما مناصفة فاشترى العامل البها ثم وارديها فهلكت وماتت بائقة سمها وبه من غير فقر يط ومن غير تعدول يحصل في المال ربح فهل يضيع المال على ربه ولا ضمان على العامل المذكور واذا اراد ان يلزم العامل بالخسارة وكتب عليه وثيقة بما لا يلزمه ذلك (اجاب) يضع مال المضاربة على ربه اذا هلك في يد المضارب بلا صنعه وليس لرب المال تضمين المضارب شيئا منه وان اتزم بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مائة من الدراهم ليعمل فيه مضاربة والربح بينهما فافترجرا العامل وحصل ربح واتفقاه مرة بعد أخرى ثم سافرا العام مجبهة باذن رب المال واشترى بضاعة برأس المال فحصل فيها خسر وفقد المالك فهل يكون المالك

٢٩ ١٢٦٥

سؤال

١٧ ١٢٦٥

ذى القعدة

١٦ ١٢٦٥

ذى الحجة

١٨ ١٢٦٥

مطلب لا تنفع في المضاربة  
بقسمة رب المال بل يكون  
علم المضارب

ذى الحجة ستة

٢٢ ١٢٦٥

ربيع الاول

١٨ ١٢٦٦

جدي الثانية

٢٣ ١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

رجب

١٩ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٦ ١٢٦٦

فما زاد على قدر الربح من رأس المال على ربه وإذا تعلل أنه فسخ المضاربة قبل شراء  
العامل البضاعة التي تلفت بر يد بذلك الزام العامل به لا يعتبر تعلله على فرض ثبوت  
الفسخ للمضاربة حيث لم يعلم العامل به ولا يكون فسخ المضاربة ما تعامن هلاك المال  
وبه حيث كان الحال ما ذكر (أجاب) ما هلك من مال المضاربة يصرف إلى الربح فإن زاد  
الهالك عن الربح لم يضمن المضارب وإن قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال أو  
بعضه تراد الربح يأخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما ما وإن نقص لم يضمن  
المضارب ولا يفسخ عقد المضاربة بفسخ رب المال إلا إذا علم المضارب والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل دفع لآخر مالا ليشترى به بضاعة ويكون ذلك مضاربة والربح بينهما  
مناصفة فاشترى العامل وتصرف في بعضها وبقي البضاعة تحت يد العامل فأردب  
المال أن يأخذ ما يبد العامل من البضاعة مما في حانوته مع وجود أرباح وفسخ  
المضاربة فهل تقسم الأرباح بينهما وليس لرب المال فسخها وأخذ ما يبد من أعيان  
المضاربة من حانوته حتى يبدعها ويؤدي ما عليه له ولغيره (أجاب) لا يملك رب المال  
فسخ المضاربة والمال عروض والمضارب بيعها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم لتجبر له فيه وشرط له جزأ معلوما من الربح فصار  
العامل يتجر مدة من السنين ويبيع بالثمن والقسمة باذن رب المال وإطلاعه وعلمه  
بذلك والآن حصل بينهما نزاع ويريد رب المال أن يحسب ما يبيع بالنسبة على العامل  
وحده فهل لا يجاب لذلك شرعا (أجاب) يملك المضارب في المضاربة المطلقة التي لم تقيد  
بمكان أو زمان أو نوع البيع بنقد ونسيئة فإذا باع المضارب نسيئة لا يكون لرب المال  
تضمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر عرضا جعلها رأس مال مضاربة  
فاستلمها العامل وباعها بالسعر الواقع فحصل فيها خسر فهل يكون ذلك الخسر على ربحها  
خاصة وليس على العامل منه شيء وهل للعامل مطالبة به باجرة مثله في هذه الحال (أجاب)  
خسر مال المضاربة على رب المال وإذا فسدت المضاربة كان للمضارب أجر مثل عمله ورجح  
المال أولا لا يزاد على المشروط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لآخر قدرا معلوما  
من الدراهم على جهة القراض الشرعي وجيئ ما يظهر من الربح يكون بينهما مناصفة  
وبعد أن أعطاه ذلك طلب منه ضامنا فاحضر له شخص ضامن غرم فهل إذا تلف  
من المال شيء لهلاكه أو خسارته مثلا من غير تعدل يكون الضامن مطالبا بدفعه والحال  
هذه ويهلك على رب المال خاصة وإذا حصل في مال القراض ربح وخسر أن جبر الخسران  
بالربح (أجاب) لا تصح الكفالة بالأمانات كمال الشركات والمضاربات وما خسر من مال  
المضاربة لا تعدل لا يضمنه المضارب ويجبر الخسر بالربح إذا حصل كل منهما في عقد واحد  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ دراهم من آخر وبعد ذلك اختلفا فقال رب المال  
هي قرض وقال الآخر هي مضاربة فهل القول قول مدعي المضاربة (أجاب) إذا ادعى

ذی القعدة

سنة

المالك القرض والمضارب المضاربة كان القول للمضارب لانه ينسكرا الضمان وايهما اقام البيعة قبلت وان اقام البيعة في بيعة رب المال اولى لانها اكثر اثباتا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر بعض دراهم على ان يتجر فيها والربح بينهما فوضع العامل دراهم التجارة في صندوق في بيته فسرق منه من غير تقييد ومن غير تعهد فهل تضيق الدراهم على ربه او اذا كتب رب المال وثيقة بالقهر والغلبة على العامل بان ما سرق وضاع من دراهم التجارة مضمون عليه لا يجاب لذلك حيث لم يحصل في المال ربح أصلا (أجاب) القول للمضارب بيمينه في هلاك مال المضاربة ولا ضمان عليه بهلاكه بيده بدون تقييد منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم ليتجر فيه والربح بينهما مناصفة فاخذ العامل واشترى به قاشا ووضعته تحت يدرب المال في بيته ليبيعه على التدريج فامره رب المال بتأخير البيع الى ان تعلق الاسعار وبعد ذلك باعه رب المال بغير اذن العامل وعلمه فهل للعامل محاسبة رب المال على الربح ويكون العامل مصدقا فيما صرفه على القماش مما جرت به عادة التجار في ذلك من مال المضاربة (أجاب) لا يملك رب المال فسخ المضاربة بعد تصرف المضارب وصيرورة المال عروضا فالامضارب المذكور اخذ ما يخصه من الربح ان وجد وقبل قوله بيمينه فيما صرفه على القماش من مال المضاربة على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم معلومة القدر قرضا بمقتضى وثيقة شرعية واستمرت تحت يده مدة اشهر وهو ياخذ من المقرض رباها كل شهر خمسة وأربعين قرشاً ثم بعد ذلك تقاسمها على القرض وردها المقرض لما لكها فاجمعها له ثانياً راحه ان يتجر فيها على سبيل القراض والربح بينهما مناصفة بشهادة بينة شرعية فهل اذا التجر فيها واشترى بها زيتا وتلف وخسر ولم يحصل فيه ربح لا يلزم المضارب شيء من الخسر ويصدق في دعواه الخسر والربح وضياح بعض المال بدون تقييد بيمينه واذا انكر رب المال كونها اقراضا واثام المضارب البيعة على انه جعلها اقراضا على الوجه المذكور وقبل بيعة المضارب ويحكم له بها والحال هذه (أجاب) اذا ثبت رد بدل القرض ووقع الاختلاف بعد ذلك بين المضارب والمالك فان ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة كان القول للمضارب لانه منسكرا للضمان وايهما اقام البيعة قبلت وان اقام البيعة في بيعة رب المال اولى لانها اكثر اثباتا كما في التنوير وشرحه والقول للمضارب بيمينه في الخسارة والربح وخسر مال المضاربة على رب المال حيث لا ربح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لامرأة قدرا من الدراهم ليتجر له فيها والربح بينهما نصفين ما خسر في المال ربه ان يلزم العاملة بجميع مال قول يكون ما خسر من المال على ربه ويكون القول قول العاملة بيمينها في دعوى الخسر ومقداره (أجاب) يقبل قول المضارب بيمينه في دعوى الخسارة وخسر مال المضاربة على رب المال حيث لا ربح ولا ضمان على المضارب الا اذا

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٧

ذی الحجة

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٧

محرم  
٢



سنة

مصر

فحقق منه التعدي أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه دراهم من شيخ بلده  
 ليتجر فيها مضاربة والربح بينهما مناصفة ومكتوب بذلك وثيقة ثم مات شيخ البلد وله  
 ورثة فطلبوا من العامل كامل ما في الوثيقة فادعى أن شيخ البلد حال حياته أخذ منه  
 دراهم من المال المذكور ووعده أن يردّها إليه وقت الدراسة فلم تصدقه الورثة والزموه  
 أن يكتب لهم وثيقة أخرى بكامل المبلغ الذي في الوثيقة الأولى فكتب لهم ذلك قهرا  
 عنه بالاكراه الشرعي المجزئ عن البينة فهل يصدق بيمينه في دعوى دفع الدراهم  
 لمورثهم ولا عبرة بكتابة الوثيقة الثانية على الوجه المذكور (أجاب) يقبل قول المضارب  
 بيمينه في دفع مال المضاربة لربه ما لم يثبت إقراره طوعا بقائه عنده بعد وفاة رب المال  
 فيكون للورث مظالمته بالله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لرجل دراهم قرضا  
 ليتجر فيها الربح بينهما مناصفة كتبت الدراهم بيده مدة سنين وهو يتجر فيها ولم يدفع لها ربحا  
 فطلبتها منه فطالها وهو ملئ ومقر بها فهل يجب عليه ردها لها جبرا عليه (أجاب) إذا  
 صار مال المضاربة تقديما من جنس رأس المال وطلب رب المال رأس ماله وفسخ  
 المضاربة يكون له ذلك ويحجر المضارب على دفعه له والله تعالى أعلم (سئل) في عامل  
 القراض إذا وضع مال المضاربة في مكان من بيته غير حرز مثله يدخله القريب والأجنبي  
 بلا إذن حسب العادة وليس مما يوضع في مثله هذا المال وعرضه للتلف بحيث يسهل  
 تناوله وأخذ من أهله بيته وغيره وضاع فهل يكون بذلك ضامنا له (أجاب) إذا  
 ثبت تفريط المضارب في مال المضاربة حتى هلك يكون مضمونا على المضارب والايثبت  
 عليه التفريط شرعا لا يكون مضمونا عليه ويصدق في دعواه الهلاك بيمينه وفي تكليفه رد  
 المختار من الوديعة عن الرمي لا يخفى أن لفظ الحرز مشعر باشترط كونه حصينا حتى  
 لو لم يكن كذلك بحيث يعد الوضع فيه تضييعا يضمن ذلك كالدار التي ليس لها حيطان  
 ولا أبوابها أو قد سئلت عن خياطة في دار بهذه الصفة خرجت منها هي وزوجها  
 ليلا لعرس جارتها فسرقت أثواب الناس منها فافتيت بالضمن والحال هذه لأن مثل  
 ذلك يعد تضييعا تاما ثم قال بالعزوا إلى البرازية لوقال وضعتها بين يدي وقت  
 ونسيتها فضاغت يضمن ولو قال وضعتها بين يدي في دار والمسئلة بحالها أن لا يحفظ  
 في عرصه الدار كصره النقدين يضمن ولو كانت مما يعذر صحتها حصناله لا يضمن اه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم معلوما من الدراهم على أن يتجر به  
 في الصوف وصار العامل يشتري به صوفًا ويسلمه لرب المال فيبيعه من غير طلاع  
 العامل ويدفع للعامل بعض دراهم من الربح إلى أن حصل في المال خسر فكتب رب  
 المال على العامل وثيقة بأن يدفع له ثلثي ما خسر وهذا من رأس مال المضاربة فهل  
 لا يلزمه ذلك ويؤمر العامل برد ما أخذه من الربح فقط لرب المال وما بقي من الخسران  
 بعد رد الربح يكون على رب المال خاصة ولا ضمان على العامل المذكور في ذلك

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

ربيع الأول  
٣٠

(أجاب)

(اجاب) اذا حصل خسر في مال المضاربة وقد سبقه ربح ولم يوجـد تفاسخ لعقد المضاربة  
ترادى الربح ويجبر الخسران من الربح وما بقى من الخسران فعلى رب المال وليس على  
المضارب منه شيء حيث لم يوجد منه تعد ولا تغريط والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين  
اخذوا من آخر مقدار معلوم من السمن لبيعهما ويتصرفا فيه وما زاد عن ثمنه وربح يكون  
بينهما اثلاثا ففعل اذا باعاه وتصرفا فيه وربحوا قرا حدهما بالربح وانكر الثاني وثبت  
اقراره بمقدار معلوم من الربح بشهادة البينة الشرعية واثبتته في دفتره يقسم جميع الربح  
بينهم بحسب الاتفاق أو تكون هذه مضاربة فاسدة فيكون الربح كله لرب المال وعليه  
لهم ما اجرة المثل (اجاب) من شروط صحة المضاربة كون رأس المال من الاثمان فلا  
يصح بغير النعدين والتبر والفلوس النافقة وحكمها حينئذ كاجارة فاسدة فلا ربح  
للمضارب بل له اجر مثل عمله مطلقا ربحا او لا بلا زيادة على المشروط والربح بعد تحققه لرب  
المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدار معلوم من الدراهم ليعمل فيه  
مضاربة يجوز معلوم من الربح وان تجر فيه مدة وربح المال وقسم والمضارب باقية بحالها  
لم تقسخ فهل اذا طلب رب المال رأس ماله من العامل وادعى انه سرق من يتهم من حرز  
مثله يكون مصدقا في ذلك بيمينه ولا يلزمه ضمان ماضع وهلك منه من غير ثبوت تعد  
او تغريط (اجاب) يصدق المضارب بيمينه في دعوى الهلاك ولا يضمن المضارب مال  
المضاربة اذا لم يثبت عليه التعدي او التغريط ويردان الربح ليستوفي منه رأس المال  
حيث لم تقسخ المضاربة وما بقى منه يضيع على ربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ  
من امرأة قدر معلوم من الدراهم ليتجر فيها على سبيل المضاربة بموجب وثيقة  
بيدها ثابتة المضمون بالبينة الشرعية فبات قبل ان يخبر عن زوجته وبنتين واخ وترك  
ما يورث عنه شرعا فهل يكون لتلك المرأة الرجوع يدينها في تركه (اجاب) نعم يكون  
للمرأة المطالبة في تركه المتوفى بعماء فعتله على جهة المضاربة وفي شرح التنوير للاعلى  
مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عا دينا في تركه اه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل اعطى رجلا آخر مبلغا قدره الف قرش ليتجر فيه ما اخذهما واتجر فيهما  
وبعد مدة جاء لرب المال واعطاه ثلاثمائة قرش وقال له هذا المبلغ من ربح المال فساله  
رب المال هل هو لنا خاصة فقال العامل نعم وان اخذت مثله ثم بعد مدة جاء بمائة  
وتسعين قرشا اعطاه فساله رب المال هل نستحق ذلك فقال حتى احبب خاسب  
نفسه وجاء وقال لرب المال قد تحققه زادت ثلاثون قرشا واعطاه فساله وقال له رأس مائك  
محفوظ ان اردت اخذه فيها ونعمت وان اردت على ما نحن عليه فلا بأس فقال رب المال  
اعطني مالي فصار يحاوله ولم يعط شيئا ثم بعد ذلك ادعى ان المال ضاع منه من حين  
اخذته فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت اقرار المضارب ببيع مال المضاربة في  
يده لا يقبل دعواه الهلاك بتاريخ سابق على الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

(المضاربة)

صفحة سنة

١٤ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الأول ١٩ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

دفع لا آخر عوضا من بقة وشاش وغير ذلك ليعمل فيما مضاربة والربح بينهما ولم يقومها عليه بثمن معلوم فاستلمه العامل وعمل فيما مدة وكل ربح حصل منها يقسمه بينهما وبين العامل قبل اذالم تقوم العروض على العامل بثمن معلوم تكون هذه المضاربة فاسدة وللعامل اجرة مثله ولا غرم عليه في الخسران ويصدق بيمينه (اجاب) نعم تكون المضاربة والحال هذه فاسدة ويكون الربح كله لرب المال والخسران عليه وللعامل اجر مثل عمله ولا يزاد على المشروط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استلم من ثلاثة رجال قدرا معلوما من الدراهم على ان يبيع فيها ويشتري مضار به تجزء من الربح قباض العامل واشترى بعد خلط المال باذنهم مدة وورب المال واقتسموا الربح مرارا ثم قبل فسخ المضاربة ضاع من العامل مبلغ معلوم من رأس المال من جيبه لا تقر يط فهل لا يضمن العامل وحده ما ضاع من رأس المال وتكون الخسارة مصروفة الى الربح الذي اقتسموه ولا يجبر العامل على دفع كل الخسارة من مال نفسه حيث ضاع المال المذكور قبل فسخ المضاربة (اجاب) لو هلك مال المضاربة او بفضه قبل فسخها وقد قسم الربح يؤثر المضارب ورب المال برد الربح ليجبر منه الخسران وما بقي يكون على رب المال خاصة ولا يضمن المضارب ما ضاع في يده من مال المضاربة من غير تعدا وتقر يط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا آخر مبلغا معلوما من الدراهم ليعمل فيه مضاربة تجزء من الربح مدة من السنين فاشتري العامل به بضاعة وباعها الرجل قبض منه بعض الثمن وبقي الباقي عند المشتري حتى مات المشتري عن وريثة وتركته فهل يؤثر العامل بعد فسخ المضاربة بتخليص المبلغ والسعي عليه من تركه المشتري حتى يوصله لربه سيما وقد ربح مال المضاربة (اجاب) يملك المضارب في المضاربة المطلقة البيع بنقد ونسيئة متعارفة وفي التنوير وشرحه افرقا وفي المال ديون وربح يجبر المضارب على اقتضاء الدين اذ حينئذ يعمل بالاجرة وان لا ربح لا جبر لانه حينئذ متبرع ويؤثر بان يوكل المالك عليه لانه غير العاقد اه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كل منهما في مهيشة وحده اخذا حدهما دراهم من آخر للتجارة مضاربة والربح بينهما مناصفة فاخذها العامل واتجر بهافي مواش وكل ربح نص منها اقتسماه بينهما مناصفة على ما شرطا ثم بعد مدة طلب رب الدراهم راس ماله من العامل فاعسر عن دفعها لربها فتعدى رب الدراهم على اخ العامل وكتب عليه نصف المبلغ واخذ مواشيه بدون وجه شرعي فهل اذا كان اخ العامل المذكور لم ياخذ شيئا من مال التجارة ولم يضارب في المال المذكور لا مطالبة لرب الدراهم عليه ويؤثر برد المواشي لصاحبها (اجاب) اذا هلك مال المضاربة بيد المضارب بدون تعد منه يضيع على ربه فيما زاد على الربح ادى استولاه المضارب حيث لم يفسخ عقد المضاربة قبل الهلاك او الخسران ولا يجبر الاخ على دفع ما استهلكه اخوه من مال المضاربة بدون كفالة به بعد صيرورته ديناهل المضارب والله تعالى اعلم (سئل)

ربيع الثاني سنة

في رجل دفع لا تخرم لا يعمل فيه مضار به تجز من الربح معلوم وانجر مدة ورجع المال  
فهل اذا باع بضاعة المضار به لا فاسر ولم يقبض ثمنها منهم لا يجبر الدامل على دفع ذلك من  
ماله حيث كان البيع لهم باطلاع رب المال واذنه واذا اشترى العامل بماله نفسه  
بضاعة وتجرفها لنفسه وادعى رب المال انها لمضار به يكون القول قول العامل في  
ذلك وفي قدر الربح والخسران (اجاب) القول للمضارب فيما ذكر باليمين ولا يجبر على دفع  
ثمن ما باعه لرب المال من ماله نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في شخص دفع مالا  
لا تجر على سبيل المضار به وجميع ما يجدته الله من الربح يكون له فيه النصف فاشترى  
ببعضه جانب غلال وسلمه لرب المال ليسافره وشرى بالبعض الآخر مواشي وسافر

١٢٦٨

٢٦

رجب

١٢٦٨

٧

بها المضارب ثم حصل في الغلال ربح وحصل في المواشي خسار فهل يجبر الخسر من الربح  
حيث كان العقد واحدا ولم يفسخ (اجاب) نعم يجبر خسر مال المضاربة بما حصل من الربح في  
ذلك العقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم ليتجر فيها مضاربة والربح  
بينهما الرب الدراهم الثلث وللعامل الثلثان واشترط عليه رب المال ان لا يتجر الا في نوع  
مخصوص وهو النعم فلما استلم الدراهم اشترى بها بقرة وجزء لمصالح نفسه من حرب وغيره  
يدون علم رب المال فبعد مدة طلب رب المال ماله من العامل امد كوروما تحصل من  
الربح فاخبره بأنه اشترى بها بقرة وجزء لا ومات فهاهنا اذا خالف المضارب ما عينه له رب  
المال وثبت تعديبه يكون المال مضمونا عليه ويكون رب المال مضالبتة به اذا تحقق

١٢٦٨

٢٧

ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا خالف المضارب ما عينه رب المال يكون متعديا  
فيضمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ذنعا جماعة دراهم ليتجروا فيها في شراء  
الصوف وبيعه ويكون لهم ثلثا الربح وبقية للرجلين فاشترى وادفع نصف الدراهم من  
العرب للذين مسكهم بالبادية مع حضور احدهما في المال فقام عليهم للصوف لئلا  
يضر بوجههم فاشددا حتى اشرفوا على الموت واخذوا ما معهم من الثياب وباقى دراهم  
التجارة فهل اذا ثبت ما ذكر وأراد كل من ربي المال مضالبتة بهم بما تلف من ماله لا يجاب

١٢٦٨

١١

شعبان

لذلك وليس لاحد الرجلين ان يختص بيباقي مال التجارة وحده ويصدق انعاما فيما  
تلف وخسر من المال بيمينه (اجاب) نعم لا ضمان على العسل امد كورين حيث لم  
يوجد منهم تعد على مال المضاربة او تغريظ ويقبض قول المضارب بيمينه في دعوى ذلك  
والخسران وليس لاحد ربي المال اختصاص بما بقي بعد انما يدور وجهه فيفضيه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شترك مركبة عناء ولم يخص معهما متقدما لها  
على عروض عليهما احداهما وصار بعدهما يتبرقيان ولم يخص ربحا فممن تكون منه

١٢٦٨

٢١

مضارب به فمدة تعامل فيها اجرة مئتين (اجاب) نعم ولكن هذه ولا تصح شركة  
مفاوضة وعنان ومضارب به بعير المقدين والفقرة والفقير انما دفعه وانما ذبحى التعامل  
بهما والربح في البشر كنه العاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط ان يرضى كل المال



شوال سنة

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٢

ذى الحجة

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٤

لا أحدهما فهو مضاربة فاسدة وللاخراج منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع  
لاخر مالاً مضارباً به لينخر فيه في مكان معلوم وأمره ان لا يذهب لغيره فتعدي وسافر الى  
مكان بعيد وهالك بعض المال في الطريق لبعده المسافة فهل يكون ضامناً لتلف حيث  
خالف وتعدى (اجاب) لا يملك المضارب تجاوز بلداً وساعة أو وقتاً أو شخص عينه  
المالك فان فعل ضمن بالخالفه وكان ذلك الشراء له فاذا خالف المضارب المذكور  
مما عينه رب المال ضمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر عروضا مضمومة  
بخمسة مائة قرش فاخذها العامل وعمل فيها مضارباً بمدة ثم دفع العامل لرب المال منها  
ثلاثمائة قرش والآخر حصل بينهما مشاجرة فانكروا مالاً أخذ من العامل عن مال  
المضاربة فهل يصدق العامل بيمينه فيما دفعه لرب المال من مال المضاربة (اجاب)  
يتقبل قول المضارب بيمينه في دفع مال المضارب به لربه وصرحوا بأنه لا فرق في ذلك بين مال  
كانت المضاربة بصحيفة فاسدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ مالاً من آخر  
مضاربة واتفقا على ان ما يخرج من الربح يكون بينهما فعمل فيه وربح وقسم الربح على  
حسب التوافق ثم بعد مدة هلك المال من يد المضارب فهل لا يلزمه شيء من المال  
الذي هلك (اجاب) يسترد الربح الحاصل في ذلك العقد ليحبره رأس المال حيث لم  
تفسخ والزائد مما هلك بعد المضارب من مال المضارب به يهلك على رب المال والقول  
للمضارب بيمينه في دعوى الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض خالية  
عن البناء تناولها بالشرع بموجب حجة شرعية فباعها لرجل ثمن معلوم غير  
مقبوض على شروط فاسدة ولما علم افساد الشروط للبيع بموجب فتوى شرعية جاء المشتري  
الى مالك الارض وتراد البيع وطلب ان يشاركه عليها بان يقوم الارض بقدر معلوم من  
الدراهم لم يقبض منه مالها شيئا وانما شرط ان يصير بيع الارض شيئاً فشيئاً وجميع  
ما يتحصل من اثمان المبيع يعطى لمالكها من اصل التقويم وهكذا حتى يستوفي ثمن  
ارضه حسب تقويمها والربح والخسارة يكونان بينهما مامناً فاجابه لذلك واشترط انه  
لا يبيع شيئاً من الارض الا باذن مالها الاصل وكتب بذلك ورقين بخطهما لم يستوفيا  
شروط عقد الشركة ولم يذكرا حدود الارض في مكتوبيهما ثم ان الارض لم تنزل في حوز  
مالكها الاصلى يتصرف فيها بنفسه خاصة وشريكه كواسطة يجلب بعض من يرغب  
الشراء ولا مدخل له في العقود لكونه لم يضع يده على شيء من الارض لا بحوز ولا تصرف  
ولم يدفع شيئاً من ثمن الارض الذي وقع عليه عقد الشركة فهل والحال هذه تكون  
الشركة باطلة ام كونه على ارض مجهولة الحدود وليكون الشريك لم يدفع  
شيئاً من ثمن الارض التي حصصت عليها الشركة وليكونها لم تخرج عن حوز مالكها  
الاصلى وان قلتم يطلان الشركة فهل اذا كان هذا المدعى بالشركة اخذ شيئاً من اثمان  
الارض التي صار بيعها بمعرفة مالكها خاصة يكون ملزوماً بادائه لرب الارض (اجاب)

يجب على كل من المتبايعين فاسد افسح البيع قبل القبض او بعده مادام المبيع بحاله  
اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها ولا يشترط فيه قضاء فاض لان الواجب شرعا  
لا يحتاج للقضاء وحيث فسخ الرجلان المذكور ان البيع الفاسد كما هو الواجب عليهما  
واشتركا في الارض على الوجه المذكور في السؤال ولم يبيع المالك شيئا منها الاخر كان  
ما صدر منهما على هذا الوجه مضاربة فاسدة وحكمها وجوب اجراء مثل عمل المضارب  
مطلقا رجحا ولا بلاز يادة على المشروط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لرجلين  
قدر معلوما من الدراهم مضاربة والربح بينهما وبينهما مناصفة فاخذ العاملان المال  
وذهبا به الى بلدة اخرى ورأسا لرب المال بالتجارة واستقر على ذلك مدة سبع سنين وبعد  
مضى تلك المدة حضرا الى رب المال وطلب ائتمنه الحساب فامتنع من ذلك لكونه ذا شوكه  
ثم بعد ذلك ماتت فوالشوكه ومات احد العاملين ثم بعد موت ذي الشوكه والعامل طلب  
العامل وورثة العامل الثاني الحساب مع ورثة رب المال وتحاسبوا مع بعضهم فظهر  
للعامل وورثة العامل الثاني قدر معلوم من الدراهم على ورثة رب المال فبعد ذلك  
امتنعت ورثة رب المال من الدفع للعامل وورثة العامل الثاني متعللين بطول المدة فهل  
والحال هذه تجبر ورثة رب المال على دفع ما تم به الحساب ولا يسقط حقهم بطول المدة  
(اجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان ويؤخذ المقر باقراره والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل زيات بضاعة في حانوته وزنها وعرف مقدار ثمنها او تقدم رجل شركة مضاربة  
عليها بالنصف في ربحها فهل اذا باع العامل المذكور البضاعة المذكورة وحصل فيها  
خسر تكون الخسارة على رب المال ولا يلزم العامل منها شيئا وتكون هذه مضاربة  
فاسدة يستحق فيها العامل اجرة مثله (اجاب) لا ضمان على المضارب في المضاربة  
الافسدة كالحقيقة فليس لرب المال مطالبة العامل المذكور بشيء والحال هذه اذالم  
يثبت عليه انه اشترى تلك البضاعة من ربه بذلك الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل اخذ من آخر قدر من الدراهم على ان يجبر فيه في البهايم والربح بينهما بحضرة بيده  
شرعية فاشترى العامل بها ثم باعها ولم يحصل له ربح الا اشترى ثانيا براس المال  
جاموسة فهاكت منه وماتت من غير تغريط ومن غير تعدد فادعى رب المال انه دفع له  
مال المضاربة امانة عنده ولم يجره بالتجارة فيه ولا يئنه له عن ذلك فهاكت اذا ثبت بالبينات  
الشريعية انه دفعه له لا يجبر فيه لا عبرة بدعوى رب المال بدون اثبات شرعي ويضيع  
المال على وجه خاص (اجاب) انقول لرب المال بعيته ان المال وديعة والبيضة بيضة  
المضارب فاذا اثبت المضارب ان المال مضارب به يضمن انقول قوله بيمينه في دعوى  
الهلاك ولا ضمان على المضارب الا اذا ثبت عليه التعدد أو التغريط والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم لا يجبر فيه وتجرى العامل مدة ثم مات  
عن ورثته وترك ما يورث عنه شرعا فاراد رب المال الرجوع بماله عن تركه له عمل بعد

١٢٦٩

١١

جادي الثانية

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

عده دونه بالبينة الشرعية وتزكيتها الذي الحما كم الشرعي فتعرض الخصم لرب المال وادار  
 حط من في البينة مدعيان البينة التي شهدت احضرها شيخ التراسين فهل لا عبرة بهذا  
 الطعن بعد شهادة البينة وتزكيتها الذي الحما كم الشرعي ويكون لرب المال اخذه  
 واستيقاؤه من تركه العامل المذكور اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) جرح  
 الشاهد على الوجه المذكور غير مقبول بدون وجه شرعي ولرب المال اخذه من تركه  
 المضارب بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من اثنين  
 قدر من الدراهم على ان يعمل فيه مضاربة ويخبر في الارز على ان يكون الربح اثلاثا  
 ثلثه للمضارب وثلثاه لرب المال واستقر المضارب بخبر في هذا الصنف مدة من السنين ولم  
 يقع بينهم محاسبة بل المضارب في كل سنة يشتري الارز ويتجرف فيه وبيعه وقدر الربح  
 معلوم مقيد بفترة المضارب ومع ذلك للمضارب اموال ملوكة له خاصة واما وال اخذها من  
 قوم آخرين ليضارب فيها لهم في هذا الصنف وذلك متعارف بينهم وما ذون فيه عادة وربا  
 المال المذكور ان يعلم ان ذلك ثم بعد ذلك اراد ربا المال ان يحاسب المضارب المذكور  
 على كافة ما التجرف فيه من مالهما ومال غيرهما وياخذ اثلاثي ربح جميع الاموال الخاصة  
 بهما وبغيرهما والمضارب يمتنع ويقول ليس له كما الاربح مال مضاربة كما فهل والحال  
 هذه لا يجابان لذلك وليس له ما الاربح مال مضاربة. ما حيث كان معلوما وما ربحه من  
 مال غيرهما يكون لاربائه ويكون القربل في مقدار الربح للمضارب مع يمينه (اجاب)  
 القول للمضارب بيمينه في الربح وليس لرب المال المذكورين مطالبة المضارب بشئ زائد  
 عما يخصهما في ربح مال المضاربة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدار  
 معلوما من الثروة قدمه عليه عقد مضاربة بنصف الربح ودفع له مقدار من الصنع امانة  
 و امره ببيعه في بلد كذا فالتجرا العامل في الثروة باعه ووربح فهل تكون هذه مضاربة  
 فاسدة يكون الربح كله فيها لرب الثروة وعليه اجرة مثل العامل او صحيحة وهل اذا طلب  
 العامل اجرة مثله في بيعه الصنع لمالكه لا يلزمه دفع شئ (اجاب) من شروط المضاربة  
 كون راس المال من الاثمان ودي الدراهم والدنانير والتسبران كان رابحا والافهو  
 كالعروض فلا تصح المضاربة بما ذكر في السؤال وحكم المضاربة الفاسدة ان الربح لرب  
 المال وحده وللضارب احره مثل عمله مطابقا ربحا ولا ويجرد الامر ببيع الامانة لاجل ربحها  
 لا يوجب استحقاق المامور اجر المثل على البيع بدون وجه يقتضي ذلك شرعا والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم على سبيل المضاربة وشروط  
 له جزأه معلوما من الربح وادركه باسفر فاسفر بمال المضاربة فبمدا ان باع مال المضاربة  
 رجوع الى بلده في سفينة فخرج من السفينة الى البر الا انهم سافرت فاراد النوم على البر عند  
 خفراء تلك الساحية لكونه آمن بوجود الخفراء فوضع مال المضاربة في متاعه ووضع  
 الجميع في زكينة ووضعها تحت رأسه لينام فسرقت الزكينة وما فيها منه في حال نومه

محرم  
١٤

١٢٧٠

صفر  
٤

١٢٧٠

ربيع الثاني سنة

١٢٧٠

١١

ذى القعدة

١٢٧٠

١٧

ربيع الثاني

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٦

فهل والحال هذه لا يعد هذا العامل متعديا ولا مفرطا في مال المضاربة فلا ضمان عليه  
(اجاب) مال المضاربة في يدي العامل امانة في يده على ربه ما لم يوجد من العامل تغريط  
او تدفعان تحقق منه ما ذكر ضمنه والا لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر  
قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وما يحصل من الربح يكون بينهما حكم  
الشرط فالتجرف العامل مدة من الزمان وحصل ربح عظيم واقتسماه ثم حصل خسر في بعض  
مال المضاربة ثم مات رب المال عن وارث واداد وارثه ان تكون الخسارة على العامل  
وحده فهل لا يجب له ذلك شرعا بل يجبر الخسر بالربح الذي حصل قبله ويرد لرأس المال  
واذا بقي منه شيء يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح  
والخسر بينهما (اجاب) اذا قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه  
ترادى الربح لياخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن لانه  
امين والقول للمضارب في دعوى الخسر ان يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وما يحصل من الربح يكون  
بينهما مناصفة فالتجرف العامل مدة من الزمان في بيع الغلال وشراؤها وحصل ربح  
عظيم واقتسماه حكم الشرط ثم حصل خسر في بعض مال المضاربة بسبب ان السفينة  
غرقت في البحر بما فيها من البر فهل يجبر الخسران بالربح الذي حصل قبله ويرد لرأس  
المال وان استغرق جميع الربح واذا بقي من الخسر شيء يكون على رب المال وحده  
(اجاب) حيث لم ينفذ عقد المضاربة قبل حصول الخسران يجبر الخسران بالربح فان لم  
يفر الربح فبما بقي فعلى رب المال خاصة اذا لم يحصل من المضارب تعديا أو تغريطا والا  
فهو ضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة  
وشرط رب المال له جزأ معلوما شائعا من الربح فصار المضارب يعمل في مال المضاربة  
الى ان زاد المال وتحاسب رب المال مع المضارب وقضت المضاربة وظهر لرب المال  
قدرا معلوم من الربح توافقا عليه وتحالفا فهل والحال هذه اذا ادعى المضارب الغلط في  
الحساب واراد الهاسب ثانيا مع رب المال لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي  
(اجاب) نعم لا تسمع دعواه العلط فيما اقر به لانه رجوع عن بعض ما اقر به فلا يقبل  
قال في الاشباه ونقلا عن كافي الحاكم لو اقر المضارب بربح الف درهم في المال ثم قال غلطت  
انها خمسة لم يصدق وهو ضمان لما اقر به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر  
ملا معلوما من الدراهم قراضا ليتجرفيه بجزء معلوم من الربح فالتجرف فيه في البر والقول  
المواثي وغيرهما ورجع وقسم الربح بينهما وبقيت المضاربة وغاب رب المال وحصل  
في المال خسر بلا تعد فاداد أخو رب المال وزوجته أخذ المال من العامل والمحاسبة على  
ربحهما بمكتوب بينهما انه من عند رب المال فهل لا يجبر العامل على تسليم ما بيده  
من مال المضاربة لهما ولا على المحاسبة حتى يحضر رب المال او وكيل عنه في ذلك فينتد



ربيع الثاني سنة

٢٢ ١٢٧١  
مطلب يضمن المضارب  
بصاربه الغير بلا اذن

بجادی الاولى

١ ١٢٧١

يرد ما أحسنه كل من المالك والعامل من الربح ويجبر به رأس المال فان وفي فذلك  
ظاهر وان بقي شيء من الخسران يكون على رب المال ويصدق العامل في الربح والخسر  
بيمينه (أجاب) لا يجبر المضارب على محاسبة غير المالك ولا على دفع المال اليه ما لم  
يكن الغير وكيل اذن للمالك ويجبر الخسر من الربح والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل دفع لآخر قدر ما معلوم من الدراهم مضاربة على ان يعمل فيه بنفسه والربح بينهما  
فاخذ العامل رأس مال المضاربة ودفعه لرجل آخر على ان يعمل فيه مضارب بدون اذن  
رب المال وبدون اجازته قضاع المال وهلاك تحت يد العامل الثاني ولم يحصل فيه ربح  
فهل والحال هذه يكون ماضاع وهلاك من مال المضاربة من ضمان العامل الاول لانه  
متعبد بذلك (أجاب) اذا مضارب المضارب بلا اذن من رب المال فعلم المضارب الثاني  
كان الاول ضامنا حتى لو هلك المال بعد عمل الثاني يكون لرب المال تضمين المضارب  
الاول والثاني فهو بالخيار فاز ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح  
بينهما على ما شرطوا ويكون الخسران ان لم يوجد ربح على الاول ولا يرجع عن الثاني  
وان ضمن الثاني يرجع عما ضمن على الاول وان هلك المال بعد دفعه الى الثاني قبل  
العمل بدون تفریط او تعد من احدهما فلا ضمه ان على احد لان الدفع ايداع والاول  
يملكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر ما معلوم من الدراهم ليتجر فيه  
والربح بينهما صافى واذ له رب المال ان يعمل ما شاء في المال المذكور فاخذ  
العامل الدراهم واشترى بها بضاعة للتجارة وانزلها في مركب ليسافر بها الاجل  
ربح المال ففرقت المركب بمال المضاربة بغير تعد ولا تفریط منه في ذلك فهل والحال  
هذه يصدق العامل في ذلك حيث لم يحصل منه تعد ولا تفریط ويضيع المال على ربه  
ولا ضمان على العامل شيء منه حيث لم يحصل ربح في مال المضاربة قبل ذلك (أجاب)  
المضارب أمين في صدق في دعوى المالك بيمينه حيث لم يكن خائنا ولا ضمان عليه اذ لم  
يتعد ولم يفرط ويمالك السهر بمال المضاربة برا وجرا اذ لم يحصل تقييد والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل دفع لآخر قدر ما معلوم من الدراهم مضاربة ليتجر فيه وما يحصل من الربح  
يكون بينهما على حكم الشرط فالتجارة عمل مدة وحصل ربح واقسماه فهل اذا حصل  
خسران في بعض مال المضاربة بالسرفه من العامل من غير تعد وتفریط وطلب رب  
المال ان يخص العامل بهه يجاب له ان شرعا بل يجبر الخسران بالربح ويرد رأس المال  
واذا بقي منه شيء يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح  
والخسران بيمينه (أجاب) ذاك هلك بعض مال المضاربة من يد المضارب بدون تعد ولا  
تفریط يجبر من الربح ولا يتصرف به المضارب حيث حصل قبل الفسخ والقول في الخسران  
والربح لا يملك المالك خفاء بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر  
مبلغا من الدراهم مضاربة على ان الربح بينهما صافى فان عمل المضارب بالدراهم وربح

(المضاربة)

جمادى الاولى

١٢٧١ ١٩

وقسم الربح بينهما وصار يعمل الى ان خسر المال فهو ليردان ما ربحا او لا ليجبر الخسران منه وما بقي من الخسارة يكون في رأس المال ولا يكون للمضارب طلب اجره من رب المال حيث كانت المضاربة صحيحة (اجاب) اذا خسر مال المضاربة بعد تقدم الربح وقسمته ولم تفسخ المضاربة ترداد الربح ليجبر الخسران منه وما بقي من الربح فهو بينهما فان زاد الخسران فهو من رأس المال حيث لم يتعد المضارب وكانت المضاربة صحيحة ولا اجر للعامل فيها والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم مضاربة بالنصف فاشترى العامل بها بقرانهم ماتت البقرة وشاع ذلك وعلم به رب المال ولم ينازعه فيما ذكر وسكت مدة طويلة الى ان توفي رب المال ثم سكتت ورثته بعد ذلك مدة طويلة ايضا الى ان توفي العامل ثم بعد ذلك بمدة طويلة طالبت ورثة رب المال ورثة العامل فهل والحال هذه لا يلزم ورثة العامل شيء حيث كان ذلك من غير تقييد منه ولا تعدو وكان ما ذكر ثابتا بالبيينة الشرعية (اجاب) نعم لا ضمان عن ورثة العامل ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم مضاربة فاشترى العامل مدة وما نص من الربح اقتسماه حكم الشرع ثم بعد ذلك حصل بينهما تحالص ورد العامل رأس المال له به منذ ست عشرة سنة ولم يحصل بينهما نزاع في تلك المدة والآن يدعي رب المال بان له عند العامل رأس ماله المذكور فأنكر العامل دعواه فهل لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة ويصدق العامل بيمينه في رد رأس المال له (اجاب)

جمادى الثاني

١٢٧١ ٤

كل أمين ادعى رد الامانة لربها يكون ان يقول قوله بيمينه في ذلك حيث لم يكن خائفا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عطي آخر دراهم معلومة ليرفعها في ان يكون الربح بينهما مائة فاشترى المضارب رأس المال في ثبته ربه بيمينه شرعية ثم طأ به بالربح فأنكر البيع والشراء مع الربح فهو ليرجع فأنكر البيع والشراء والكسب فيما باعه يلزم بدفع ما يخص رب المال في الربح به ثبوته وظهوره (اجاب) مال المضاربة أمانة في يد المضارب كمال الشركة في يد الشريك فاذا جحد المضارب أنقلب ديننا كما صرحوا به في مال الشركة فاداء العمل في ذلك وان ربح بعد الجحد وانقلابه ديننا لا يكون لرب المال المطالبة برجه اذ المضارب بذلك صار ضامنا بالجحد ارتفع العقد الا انه اذا أقر به تبطل الشراء ثم اشترى فله لا ضمان ويكون لشراءه على المضارب لانه باقراره قبل الشراء بره من الضمان وعاد الى الرفق ول في المح نقلا عن الخاتبة المضارب اذ دل لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال بلى قد دفعت الى ثم شترى بالمال ذكر الناطق ان اشترى يكون على المضارب في ضاع مال في يده بعد الجحد وقبل نشره فهو ضامن ولا يسر ضمنه كل حال وفي سكتة ان اذا جحد ثم قرع شترى برئ من الضمان وان جحد ما اشترى ثم أقر فوضامن والمتاع له انتهى وذا ضمنه

ذى الحجة

١٢٧١ ٢٢

مطلب في جحد المضارب مال المضاربة وما يتعاق بذلك من التفصيل محرم

١٢٧٢ ١٨

اقراره بعد الشراء فمع عدم الاقرار اولا واذا حكم عليه لصحت أي لرأس المال

يكون المتاع له فلا يكون لرب المال حتى في الربح ان حصل من ذلك ربح أما اذا اتجر المضارب في مال المضاربة قبل ان يجود وحصل الربح من تلك التجارة حتى كان ذلك للمضاربة ثم جدد المضارب ذلك وأثبت رب المال دفع المال اليه مضاربة وحصول الربح قبل ان يجود من عمل المضاربة بطريق شرعي يكون لرب المال تضمينه مقدار رأس المال مع ما استحققه من الربح حال العمل للمضاربة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وما يحصل من الربح يكون بينهما حكم الشرط فاتجر العامل مدة من الزمان وحصل ربح واقتسماه ثم بعد ذلك حصل خسر في بعض مال المضاربة فطلب رب المال ان تكون الخسارة على العامل وحده فهل لا يجب لذلك شرط عاقل يجبر الخسران بالربح الذي حصل قبله ويرد لرأس المال واذا بقي منه شيء يكون على رب المال وحده دون العامل ويصدق العامل في قدر الربح والخسران بيمينه (اجاب) اذا لم تفسخ المضاربة حتى خسرت بعد الربح تراد الربح ليخسر الخسران منه وما بقي فعلى رب المال حيث لم يتعد المضارب والقول له بيمينه في الخسران اذا لم يكن خاتما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم مضاربة والربح بينهما مناصفة ولم يشترط العامل على رب المال العمل فاخذ العامل الدراهم المذكورة واشترى بها بضاعة ليعمل فيها لاجل الربح فاخذ رب المال من العامل المذكور نصف ما بيده مما اشتراه العامل من مال المضاربة وباعه وربح فيه والنصف الآخر باعه العامل المذكور وربح فيه فهل ما ربحه العامل المذكور في مال المضاربة الذي بيده يكون له فيه النصف خاصة والنصف الآخر لرب المال وما ربحه رب المال من البضاعة التي اشتراها العامل المذكور كود يكون الربح فيهما مناصفة النصف لرب المال والنصف الآخر للعامل المذكور (اجاب) يملك المضارب الا بضاعة أي دفع المال بضاعة لتباع والربح للجهة المضاربة ولو كان الدفع على هذا الوجه لرب المال ولا تقسده المضاربة فقد صرح حوايان المضاربة لا تقسده دفع كل المال او بعضه الى المالك بضاعة أي استعانة على العمل لا مضاربة ولم يكن شرط العمل على المالك لان هذا الشرط مقسود فلو دفعه لرب المال مضاربة تفسد الثانية لا الاولى ويكون هذا الدفع بضاعة كما في رد المختار من فصل المتعارفات من المضاربة عن البحر والهداية وان أخذ المالك المال بغير أمر المضارب وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقدا لانه عامل لنفسه وان صار عرضا لان النقض الصريح حينئذ لا يعمل فهذا أولى ثم ان باع بعرض بقيت وان بنقد بطلت وقال الشيخ مكي لو باع العروض بنقد ثم اشترى عرضا كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأه بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلها او بمكيل او مؤقرون وربح كان بينهما على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضاً اهـ

١٢٧٢

٢٧

مطلب في حكم عمل رب المال في مال المضاربة وما فيه من التفصيل

صفر

١٢٧٢

٤

سنة صفر

ومن ذلك يعلم انه ان كان اخذ المالك نصف ما بيد المضارب من البضاعة باذن المضارب على سبيل الاعانة وعمل فيه ويكون ما ربحه بينهما على ما شرطا كرجح بقية مال المضاربة الذي عمل فيه المضارب ولا يفسد العقد حيث لم يشترط العمل على المالك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اعطت آخر قدر امع لوم من الدراهم مضاربة على ان يجز فيها والرجح بينهما مناصفة فاتجر العامل وبيع واشترى ورجح المال وقسم الرجح بينهما ثم بعد ذلك ضاع منه المال من غير تقرير ومن غير تعهد فهل والحال هذه يرد الرجح الذي اقتسماه بينهما وما بقي يضيع على رب المال ولا ضمان على العامل المذکور حيث ضاع منه من غير تقرير ومن غير تعهد ويصدق العامل المذکور بيمينه في ذلك لانه كونه امينا (اجاب) اذا هلك مال المضاربة او بعضه يصرّف المالك الى الرجح لانه تبسّع فان قسم الرجح وبقية المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراد الرجح لايخذ المالك راس المال وما نقص فعلى رب المال ويصدق المضارب بيمينه في دعوى الضياع اذا لم يكن خائنا ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بضاعة وله ابن بالغ فاراد ان ينفعه ويبره لينصلح حاله فاتفق معه على ان يعمل في تلك البضاعة ويبيع فيها وما حصل من الرجح يكون له فيه جزء شائع فهل اذا لم يعمل الابن المذکور في تلك البضاعة لا يكون له شيء من الرجح واذا عمل في بعضها يكون له اجر مثله وان ظهر ورجح في تلك البضاعة يكون للمالكها خاصة (اجاب) نعم لا يستحق الولد المذکور شيئا من الرجح وله اجر مثله ان عمل والحال هذه لفساد المضاربة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لرجل عطار قدر امع لوم من الدراهم مضاربة ليتجرفيه ويكون الرجح بينهما حكم الشرط فاتجر العامل في العطار مدة فحصل خسران في بعض مال المضاربة والان يريد رب المال مطالبة ما بالرجح او براس المال والحال ان بعض المال خسر فهل يصدق العامل بيمينه فيما خسر من مال المضاربة ويضع على ربه (اجاب) اذا لم يحصل في المضاربة رجح فالحسرة ان على رب المال حيث لا تعدى من المضارب ولا تقرير ويصدق العامل بيمينه في الخسران حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لامرأة قدر امع لوم من الدراهم مضاربة لتجرفيه في شراء البر وبيعه ويكون الرجح بينهما فاشترت بالدراهم برا ووضعته في السفينة لتسفر به لها البيع ففرقت السفينة بما فيها من الغلال فما ولعيردا والركاب في البحر وهب مال المضاربة جميعه ولم يسبق رجح قبل ذلك والان يريد رب المال ان يلزمها بالخسران فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره تصديق بيمينها في قدر الخسران (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا تحقق هلاك مال المضاربة بضرر شرعي حيث لا تعدى ولا تقرير من المضارب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر امع لوم من الدراهم مضاربة ليتجرفيه فاشترى العامل به بصلاحين حضر بالخر وسة لبيعه وجد السعر كاسدا فامر رب المال بابقائه حتى يروج ففرض رب المال ومات عن ورثة فباع العامل البصل

١٢٧٢

١٦

جمادى الثانية

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٩

رجب

١٢٧٢

١٨



سؤال سنة

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

١٤

١٢٧٢

٢٩

حين اشرف على التلف ففسر بعض مال المضاربة ثم اشترى العامل فولاور مع وما حصل  
من الربح اضافته لرأس المال والآن تريد ورثة رب المال الزام العامل بما خسر من مال  
المضاربة في حال حياة رب المال فهل لا يجابون لذلك شرعا ويصدق العامل بيمينه في  
قدر الخسران والربح (أجاب) لا ضمان على العامل اذا خسر مال المضاربة ولم يكن ثمة  
ربح اذا لم يوجد منه تعد او تغريط ويقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الخسران والربح  
اذا لم يكن خائنا لكن لا يملك المضارب التصرف في المال بعد صيرورته نقدا من جنس  
رأس المال اذا انقضت المضاربة بموت رب المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع  
لاخر مال لا يشتري به بضاعة بنفسه دون غيره من بلد كذا ويتجرف فيه مضاربة في بلد  
كذا والربح بينهما ما قبع مدة حضر وادعى انه ارسل دراهم القراض لرجل في البلد  
المذكور واشترى له بها البضاعة وارسلها له في سفينة وانما غرقت بالبضاعة المذكورة  
وانه لم يذهب الى البلد المذكور ولم يشتر بنفسه فهل يكون بخلافه هذه متعديا ضامنا  
لرب المال او لا يكون متعديا ضامنا ويصدق في ذلك (أجاب) المصريح به ان المضاربة  
تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد لم يصر المال عرضا اما غير المفيد كنهيه عن بيع الحال  
فلا يعتبر اصلا واما المفيد في الحيلة كالتقييد بسوق من مصر فان صرح بالنهى صح والا  
لا ومنه علم صحة تقييد رب المال للمضارب بقوله لا تشتري بنفسك دون غيرك من بلد كذا  
وتجرف فيه مضاربة في بلد كذا واذا صح التقييد وخالف المضارب ضمن بالخلافه وكان  
اشراؤه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لاخر مقدار معلوما من الدراهم مضاربة  
وما نص من الربح يكون بينهما ما مناصفة فاخذ العامل الدراهم واشترى بها بضاعة وربحت  
وقسم الربح بينهما ما مناصفة ولم تفسخ المضاربة ثم اشترى العامل بضاعة وخسر فيها  
بمضارب فاراد رب المال ان يلزم الخسارة للمضارب المذكور واراد ان ياخذ رأس ماله  
من يد المضارب فهل والحال هذه يتراد ان الربح لجبر الخسران وما بقي يضيع على ربه  
ويقبل قول المضارب بيمينه في الخسارة (أجاب) اذا خسر مال المضاربة بعد الربح ولم  
تفسخ وقد قسم الربح نراد الربح لجبر الخسران منه وما بقي من الخسران بعد الربح لا يضمنه  
المضارب اذا لم يوجد منه تعد او تغريط ويقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الخسران اذا  
لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من جماعة قدر معلوما من الدراهم  
مضاربة على ان يتجرف فيه والربح بينهما وبينهم الاثلاثا فالتجرا العامل ور بجمع وقسم الربح بينه  
وبين ارباب المال ثم بعد ذلك طلعت جماعة عليه ليلا وضربوه حتى سال منه الدم واخذوا  
منه رأس مال المضاربة مع ثياب بدنه وذلك من غير تغريط ومن غير تعد فهل والحال هذه  
يرد الربح الذي اقتسمه مع ارباب المال لجبر رأس مال المضاربة وما بقي بعد رد الربح من رأس  
المال يضيع على اربابه ولا ضمان على العامل المذكور (أجاب) نعم والحال ما ذكر  
حيث لم تفسخ قبل الخسران أو الملائة والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة بما

مضمونه امرأة دفعت لرجل ألف قرش ومائتي قرش وخمسين قرشاً على أن يشتري بذلك  
أسبانياً ويبيعها وما نض من الربح يكون للمرأة المذكورة منه الثلث والثلثان للعامل  
المذكور فاحذر العامل واشترى بذلك الدراهم بصـ وتوجه به إلى الوجه البحري ليبيعه  
فحصل للبصل عقوبة وباعه بربعمائة قرش فادعت عليه المرأة بما ناقض دعواه  
فأنكرها فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) القول قول المضارب فيما ذكر بيئته حيث  
لم يكن خائناً لم تنبت المدعية ما ادعت عليه بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل دفع لفلان حقه وهو شيخ عليه الفين ومائتين وخمسين قرشاً للتجارة فاشترى المدفوع له  
بالمبلغ المذكور عجووة وكان قدر رب المال على العامل الربح خمسمائة قرش لنفسه فلما باع  
العامل نقص من رأس المال فضلاً عن حصول الربح المقدّر بربعمائة فهل الاربع مائة  
التي نقصت على رب المال ولا يلزم العامل شيء منها لكونه قراضاً فاسداً (اجاب) ما خسر  
مالاً خربة المذكور بدون تعد ولا تفريط من العامل غير مضمون عليه والحال هذه ولا  
عبء بالشروط المذكورة به فسد العقد لكونه يؤدي إلى قطع الشركة في الربح والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر ما علم من الدراهم ليعمل فيه مضاربة بمجرى معلوم  
من الربح ثم مات رب المال وطلبت ورثته مال المضاربة من العامل فادعى أنه كان دفع  
له مبلغاً من رأس المال وجانباً من الربح وكان اتجر في صنف من عروض البارة وحصل  
فيه أرباحاً وباعه بأرضه سعر ذلك الوقت وبسبب ذلك حصل في المال خسر وبقي  
المال تحت يده فهل يكون القول قوله في ذلك ويصدق فيه (اجاب) نعم يكون القول  
قوله في ذلك بيئته حيث لم يكن خائناً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قارض آخر في مال  
والربح على ما شرطاه مدة سنتين ثم سرق المال من عامل القراض في بعض أسفار التجارة بهذا  
المال من غير تفريط ولا تعد ولم يحصل فسخ لعقد المضاربة فهل والحال هذه يجبر الخسران  
بالربح المتقدم في تلك المدة أو يضيّع على رب المال حيث لم يقصر العامل ولا تنظر للربح  
المتقدم (اجاب) حيث حصل خسر بعد الربح من غير تعد ولا تفريط من العامل ولم يفسخ  
العقد يصرّف الخسران إلى الربح فإن وفي به وبها وإن زاد الخسران عليه فلا ضمان على  
المضارب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دخاناً أو غيره ببيعته به اجرة بجزء  
معلوم من الربح فباع فيه مدة ثم قبل ببيع غيره طائفة به عن مباعه منه وخدّمه وما  
بقي من الدخان اخذ منه ثم بعد ذلك اراد أن يردّه بعض من الدخان ربا خدّمته ثم متعهداً  
بأنه ردّى فهل لا يجب لذلك حيث كن من دخان رب المال الذي كان امره ببيعه ويكرن  
القول قوله بأنه دخان وله عليه اجرة مثله (اجاب) نعم لا يجب لذلك الحال ما ذكره ونقول  
قول العامل بيئته في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر عروساً لتتاجر  
فيها مضاربة والربح بينهما نصفان فاحذها العامل باع واشترى في مدة من السنين  
وكما نض من الربح يقسمانه بينهما وكان ما خلت البضاعة من يد العامل يرسله رب

١٢٧٢

٣٠

ربيع الاول

١٢٧٢

٦

١٢٧٣

١٨

ربيع الثاني

١٢٧٣

٥

جادي الاول

١٢٧٣

١٨

المضاربة بضاعة أخرى وهكذا فهل والحال هذه لا تصح المضاربة على عروض التجارة  
وتكون العروض المذكورة على ذمة صاحبها وللعامل أجره مثله وإذا حصل خسر في  
العروض في تلك المدة وكتب رب العروض سنداً على العامل بالخسران والزمه به لا عبرة  
بهذا السند لانه الزام لا يلزم ولا يعمل به شرعاً (أجاب) نعم قال في شرح الملتقى فتفسد  
بالعروض ولكن ان دفع عرضاً وقال بعنه واصل في ثمنه مضاربة أو قال اقبض مالي على  
فلان واصل به مضاربته جازت لانه اضافها الى الثمن اه ومثله في الخانية وإذا فسدت  
المضاربة فجميع الربح لرب المال والخسران من غير تعد ولا تفرط من العامل على رب  
المال أيضاً وللعامل أجره مثل عمله لا يزداد على المشروط مع وجود الربح والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوماً من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وما نص من الربح  
يقسم بينهما اثلاثاً لرب المال ثلثاه وللعامل الثلث فاخذ العامل الدراهم من ربه وأصدر  
بيد بيع ويشترى فيها بأذنه حتى حصل ربح وقسم بينهما بحسب توافقهما على ذلك مراراً  
ولم تفسخ المضاربة المذكورة والآن بعد بيع مال المضاربة حصل خسر في مال المضاربة  
من غير تعد ولا تفرط في ذلك فهل والحال هذه يصدق العامل المذكور بيمينه فيما خسر  
من مال المضاربة ويقبل قوله في ذلك بيمينه وما ضاع من مال المضاربة يكون على رب  
المال خاصة دون العامل المذكور سيما وان ما اخذه رب المال من ربح مال المضاربة  
قدر مال المضاربة وزيادة (أجاب) يقبل قول المضارب بيمينه في مقدار الربح والخسران  
والضياح اذا لم يكن خائفاً فاذا خسر مال المضاربة بعد الربح ولم تفسخ المضاربة ترداد الربح  
ليجبر الخسران منه وما زاد فهو بينهما على ما شرطوا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع  
لآخر قدر معلوماً من الدراهم مضاربة ليتجرفيه وشرط رب المال للعامل قدر معلوماً من  
الربح في مقابلة عمله فاخذ العامل والتجرفيه مدة ثم بعد ذلك وضع العامل المال في حزم مثله  
فسرق منه بدون تفرط منه وبدون تعد فهل لا يضمن العامل المال ويصدق في ذلك  
بيمينه والحال هذه (أجاب) اذا سرق مال المضاربة من يد المضارب بدون تعد منه ولا تفرط  
لا يضمن بل يجبر ذلك من الربح ان كان ثمة ربحاً اقتسماه بينهما لا يفسخ للمضاربة قبل  
الهلاك فيتراداه ليجبر الخسران منه فان زاد المال عليه لا يضمنه المضارب والحال هذه  
وان لم يحصل ربح فلا شيء على المضارب والقول له بيمينه في دعوى الهلاك اذا لم يكن خائفاً  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم لينجرفيه بمجهز معلوم من الربح وصار  
المضارب يتجرفيه لمدة وكلما ظهر لرب المال شيء من الربح يضمنه الى اصل المال الذي  
تحت يد المضارب ثم بعد ذلك توفي رب المال عن ورثة قصر وعلمهم وصى من قبله فاحضر  
الوصي المضارب وحاسبه على مال المضاربة لاجل معرفة مقدار ما اعترف له بمقداره وكتب  
بخطه على فائده الحساب ان المبلغ الذي تم عليه الحساب عنده ثم بعد مدة طلب تحصيل  
المبلغ من المضارب فاعطاه جانباً منه ثم طالبه بالباقي فأدعى المضارب هلاكه فهل يقبل

قوله بيمينه في ذلك (اجاب) اذا اعترف المضارب بعدم موت رب المال ببقاء مال المضاربة عنده وتحتاسب مع وصي الميت على ذلك ادعى هلاك بعض المال بتساريج سابق على اعترافه المذكور لا يقبل قوله بيمينه و يكون ضامنا وان ادعى هلاكا بتساريج متأخر عن الاقرار ولم يوجد منه استهلاك للمال المضاربة قبل ذلك حتى صار المال ديناً بيمينته بل بقي المال بسده امانة وكان هلاكه بدون تعمد منه ولا تقريط فيفتد يقبل قوله بيمينه في دعواه الهلاك اذ لم يكن حائثا لان المضاربة تبطل بالموت في حق التصرف بعد كون مال المضاربة من جنس راس المال لا في حق كون المال وديعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى رجلا هروضا مضاربة وجعل العروص هي راس المال وبين ثمن العروص وكتب بذلك حجة شرعية مذكور بها انه من بعد اخراج قيمة راس المال الذي هو العروص فما رزق الله به يكون بينهما نصفين فهل على هذا الوجه المذكور تكون المضاربة فاسدة واذا فسدت يكون المال في يد المضارب امانة ويصدق في الضياع والخسران بيمينه ويكون على رب المال حيث لا ربح ولا يلزم المضارب شيء من ذلك (اجاب) نعم المضاربة المذكورة فاسدة والخسران على رب المال خاصة والقول للمضارب بيمينه في دعوى الهلاك والخسران بدون تعمد منه ولا تقريط اذ لم يكن حائثا اذا المضاربة الفاسدة في ذلك كالهيبة والله تعالى اعلم (سئل) في وصي قصر اعطى ماله لرجل ليتجرفه فاخذ الرجل المذكور وما فر به تجر فيه بعيدة فهل للوصي المذكور طلبه منه ومحاسبته على ربحه حسبما اشترطا واذا أنكر الربح يحلف (اجاب) للوصي المذكور طلب المال وفسخ المضاربة اذا صار مال المضاربة من جنس راس المال وله أخذ نصيب القصر من ربح المضاربة من المضارب على حسب الشرط ان وجد فيه ربح حيث لا مانع واذا أنكر المضارب الربح فالقول له بيمينه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم ليتجرفه ويكون الربح بينهما مناصفة فالتجرا العامل مدة في شراء البر وبيعه وحصل ربح عظيم واقتسماه ثم بعد ذلك عدم بعض مال التجارة وهلك ويريد رب المال ان يجعل ما عدم وما هلك على العامل وحده متعللا بأنه شرط عليه ذلك فهل لا يجب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط ويكون قائم وما عدم من مال المضاربة وهلك لا يختص به العامل وحده بل يجب من أصل الربح ويصدق العامل بيمينه في قدر الربح والخسران (اجاب) شرط الخسران على العامل فاسد ولا يوجب فساد المضاربة واذا كانت المضاربة صحيحة وحصل فيها خسران بعد اربح وقسمته قبل الفسخ يجبر الخسران من الربح ولا يعتبر الشرط المذكور وبتراوان الربح لا يجبر الخسران منه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لآخر مبلغا معلوما من الدراهم ثم أذنته ان يتجرفه بالبيع والشراء على ان ما تحصل من الربح يكون بينهما سوية مناصفة ثم مات ذلك الرجل عن تركه وورثته قصر وبلغ ولم يلم تلك المرأة عن الرجل

١٢٧٣

٢٢

محرم

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٧



في الدراهم أولا فما الحكم اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا بين المضارب  
 امر مال المضاربة حين موته يكون امانة فيجري فيه على ما بينه وان مات مجهلا لا يكون  
 ضامنا فيه وخذمته من تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت فاصرة  
 وترك ما يورث عنه شرعا من الاموال ومن جملته ما بيده مال تجارة لامرأة اجنبية مضاربة  
 ثم حضر جمع من المسلمين من تجار وغيرهم ونائب القاضى والحاكم والوصى والدلال  
 والمرأة وصار بيع التركة بحضور من ذكر على يد الدلال فاشتري رجل جانبها من البضاعة  
 بعد السوم على يد الدلال بثمن مثله واستلمه ووضع يده عليه وحازها والآن حضر رجل  
 اجنبى يكره المشتري فذهب الى القاضى وزاد في ثمن ما اشتراه ذلك الرجل عناد وتعتنا  
 لاجل فسخ البيع واسترداده فهل اذا ثبت ان البيع بثمن المثل لا يجاب لذلك ولا يكون  
 للقاضى فسخه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدر البيع المذكور من  
 له ولاية البيع مستوفيا شرائط الصحة بمثل القيمة لا ينقض والاتقضى والمضاربة وان  
 بطلت بموت المضارب كوترب المال لمكونها وكالة الا ان المال لو كان عروضا فولاية  
 بيعه لوصى المضارب كما في الدر عن البرازية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر  
 مالا مضاربة ليخبر فيه ودفع له ايضا دراهم امانة عنده ليشترى بها بضاعة لرب المال  
 خاصة واذنه بالسفر بمال المضاربة والامانة فساقر المضارب بعد ان اشترى بضاعة في  
 سفينة في البحر فغرقت السفينة وغرق اغلب ما فيه من البضاعة من مال المضاربة  
 والامانة فهل والحال هذه حيث كانت المضاربة بالنصف لا يلزم المضارب شي مما ضاع  
 ويهلك على رب المال ويصدق المضارب في دعواه الضياع يمينه في مال المضاربة ومال  
 الامانة خصوصا وغرق السفينة مشهور (اجاب) لا ضمان على المضارب اذا هلك  
 مال المضاربة بدون نعلمه ولا تغريط وكذا لا يضمن الامانة التي هلكت على هذا  
 الوجه ويقبل قوله في ذلك يمينه اذا لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 دفع لرجلين قد رواه علوما من الدراهم مضاربة ليخبرا فيها وشرط عليهما ان الربح يكون  
 بينهما ثلثا فاشترى ببيع بعض الدراهم برا وارسا لرب المال فباع بالربح والآن يريد  
 كل من العاملين محاسبته واخذ ما يخصه من الربح فهل له ما محاسبته على ما مضى من  
 الربح المذكور واخذ نصيبهما بعد استيفاء رب المال مال المضاربة منهما (اجاب) دفع  
 مال المضاربة لرب المال على سبيل البضاعة لا يفسدها على المذهب خلافا لفرقاذا  
 كانت المضاربة المذكورة صحيحة يكون للعاملين محاسبة رب المال على ما يخصهما في  
 ربح ما باعه من ما هما على هذا الوجه بعد استيفاء رأس المال والا فلا بل لهما اجر المثل  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر دكانا خاوية على ان يعطيهما لاختيه كي  
 يبيع فيها ويشترى واتفق معه على ان يدفع لاختيه مالا على وجه شركة القراض من مال  
 الاخر الذي تحت يده ونعقد شركة بينهما وكل ما مضى من الربح يكون بينهما ثم ان الامور

رجب

سنة

المذكور لم يدفع المال ولا صار عقد شركة بينهما ثم ان الاخ المذكور مكث في تلك الدكان  
 قائما بنفسه يبيع ويشترى لنفسه من اناس آخرين في مدة مدة سال المعطى المذكور  
 آخذ الدكان لآخيه عن حال آخيه المقيم فيها فقال له انه راجع ولك نصف الربح فاراد  
 معطى الدكان اخذ نصف الربح من الاخ الرابع فامتنع لكونه قائما في الدكان بنفسه من  
 دون عقد شركة فهل له شرعا اخذ نصف الربح وهل يؤخذ بمجرد قول آخيه بان المعطى  
 الدكان نصف الربح أولا (اجاب) ليس لمعطى الدكان اخذ نصف الربح المقيم فيها بدون  
 عقد شرعي يوجب ذلك ولا يكون بمجرد قول اخ الرابع لمعطى الدكان ان لك نصف الربح  
 موجبا لذلك على آخيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا معلوما  
 من الدراهم ليتجر فيه مضاربة يجزى معلوم من الربح ثم اخذ العامل الدراهم المذكورة  
 من ربحها على ان يتجر فيها ثم بعد مدة طلب رب المال محاسبة العامل على ما ربح فقال له  
 اني صرفت دراهم المضاربة جيبها في انشاء منزلي هذا وحصل بينهما نزاع في شأن ذلك  
 فاستقر الحال بينهما بحضرة جمع من المسلمين من ارباب الخبرة وغيرهم على ان رب المال  
 ياخذ المنزل المذكور من اصل مال المضاربة المذكور بعد اقراره باستهلاكه جميع مال  
 المضاربة في انشاء المنزل المذكور فاشتراه رب المال منه بمبلغ معلوم خصم من اصل  
 المال المذكور وبقي بذمته من باقى مال المضاربة قدر معلوم اترى يدفعه لرب المال فلما  
 طال به بعد ذلك بالباقي ادعى العامل انه اتجر في مال المضاربة وخسرت وانه لا يلزمه ذلك  
 فلم يصدق له رب المال فهل بعد ثبوت اقراره باستهلاكه في بنائه منزله ويبيعه له بعد ذلك  
 على الوجه المسمو لا يقبل قوله بعد ذلك في دعوى الخسارة وينفذ البيع ويؤمر  
 بدفع ما بقي عنده من مال رب المال (اجاب) اذا اترف العامل ضائعا باستهلاكه  
 جميع مال المضاربة في شؤون نفسه بلا اذن من رب المال يكون ضامنا له وينقلب المال  
 دينيا بذمته واذا باع منزله بمقدار معين من الدين المذكور لرب المال ينفذ البيع اذا  
 استوفى شرائطه المعتبرة شرعا ولا يقبل قوله في دعوى الخسارة في المال بتأخير متاخر  
 عن تاريخ اقراره باستهلاكه لانه لا يثبت له في دعوى الخسارة في دعوى الخسارة  
 اذا اشترى بمال المضاربة عروضا وقبيل يبيعها طلب رب المال وتكليف العامل  
 بيعه حالا والعامل يمتنع من بيعه حالا لعدم هور ربح فيه ويتوقع حصول الربح اذا  
 امسكه وباعه به ذلك فهل يجاب العامل لذلك ولا يؤمر بالبيع اذ لم يكن في المال ربح  
 (اجاب) صرحوا بأنه ان كان في المال ربح جبر المضارب على البيع الا ان يدفع للمالك  
 راس ماله وحصة من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن ان يدفع للمالك  
 راس ماله او يدفع له المتاع براس ماله ولا يلزم رب المال ان يصبر بلا خذشي من المتاع  
 براس ماله او اخذه قدر راس ماله من المضارب الى ان يبيع له رب المتاع غاية الامر  
 انه لا يجبر المضارب في حالة عدم وجود ربح في المال بان كانت قيمة المتاع لا تساوي اكثر

٢٠

١٢٧٤

ذى القعدة

٦

١٢٧٤

مطلب لا يجبر رب المال  
 على امساك مال المضاربة  
 وهل يجبر العامل على  
 البيع فيه تفصيل

١٢٧٤

٢٣

سنة

سؤال

من راس المال على يمينه حالا هذا ما يستفاد من عبارات كتب المذهب والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اشترى بضاعة من ماله بمباشرة رجل عقد على أن يتجر فيها وثلث  
الربح للعامل وثلثا لرب المال وكل ما احتاجه العامل من البضاعة يشتريه رب المال  
ويدفع ثمنه من ماله بمباشرة العامل واستمر على هذا الوجه مدة تزيد على سنتين ثم نقص  
سعر البضاعة عن ثمنها وقت الشراء فآخذها رب المال من الدكان بعد تقويمها بالسعر  
الحاضر الكاسد وأراد مطالبة العامل بالتفاوت الذي بينهما حسب حصته من الربح  
فهل والحال هذه لا يجب له ذلك حيث لم يكن للعامل دخل في نقصها وكساده (أجاب)  
إذا كان عقد المضاربة واقعا على البضاعة تكون فاسدة إذا شرطها كون رأس المال  
من النقود وإذا فسدت ولو ربح كره لرب المال والخسارة عليه خاصة وللعامل أجر مثل عمله  
لا يزداد على المشروط أن يحصل ربح ولو فرضت صحته فالربح على ما شرطوا والخسارة على  
رب المال إلا أنه إذا كان في المال ربح فله يجبر الخسران منه أن وجد الخسران قبل  
التفاسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لأخر بضاعة على أن يعمل فيها مضاربة  
وجعل له جزأ معلوما من الربح فعمل العامل وربح ثم أراد أن يفسخ ذلك فهل يكون للعامل  
أجر مثله لا يزداد على ما شرط حيث الحال ما ذكر (أجاب) إذا دفع رجل بضاعة لأخر على  
سبيل المضاربة تكون فاسدة والواجب في الفاسدة أجر مثل عمله لا يزداد على المشروط إلا  
أنه لو ردها وقال بعها واشتر بها وما ربحت فبيدها نصفان فباع البضاعة وصار المال نقود  
تكون مضاربة فادخل فيه فله الربح على ما شرط لأن ابتداء هذا ليس بمضاربة بل هو  
توكيل ببيع الامتعة ثم إذا صار الثمن من النقود فهو مضاربة بعد ذلك كما في تسكيلة رد  
المهتار عن جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدر معلوما من  
الدرهم ليحجر فيه على سبيل المضاربة والربح بينهما مائة مائة فأتى بربح وبيع وقبض  
العامل منها الجماعة بثمن مؤجل بسنة أو علم بمحض نائب القاضي وأخبر العامل رب  
المال بذلك فرفض به محل الاجل ولم توجد الجماعة الذين عليهم ذلك المبلغ فأراد رب  
المال الزام العامل به جبراً فهل حيث اذن رب المال له إذا ما طلق في التصرف لا يلزم  
العامل بذلك المبلغ ولا يجبر على دفعه من ماله (أجاب) نعم لا يجبر العامل على ذلك إن كان  
الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر مبلغا معلوما  
على سبيل المضاربة فتم مات رب المال وسال الورثة المستحقون المضارب عن مال المضاربة  
المدكورة فاعترف لهم ببقائه عنده وأوصاهم اليهم بعد طلبهم ثم بعد مدة حصل بينهم وبينه  
مشاجرة فأكروا إيصاله اليهم فهل يكون القبول قوله بيمينه في الإيصال إلى المستحقين  
المذكورين حيث المال في يده أم به ولم ترتفع بموت المورث المذكور (أجاب) نعم يكون  
القبول قوله بيمينه في إيصال مال المضاربة إلى ورثته رب المال والحال ما ذكر حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأه وبنتها آل لهما ميراث عن مورثهما ففترجح رجل

١٢٧٥

٢٩

١٢٧٦

محرر

٢٨

١٢٧٧

سؤال

٢١

١٢٧٧

ذي القعدة

٢٢

ذى الحجة

سنة

٢٠

١٢٧٧

بالبنف وامرته هي وامها بتخليص مال التركة وان يتجرف به مضاربة بشرط ان ينفق عليه  
وعليه ما الربح ولم يبين للعامل مقدار معين من الربح ولا لهما فهل اذا التجرف به وخسر ولم  
يحصل ربح أصلا وادعى انه خسر يكون مصداق بقوله ويكون بذلك اجبر اليه اجرة مثله  
فقط (اجاب) كل شرط اوجب جهالة في الربح او قطع الشر كفيه يفسد المضاربة  
كما صرحوا به وصرحوا ايضا باشتراط بيان نصيب العامل من الربح فاذا فقد شرط من  
شروطها فسدت و يقبل قول المضارب بيمينه في الخسران الم يكن خائفا لصحة المضاربة  
وفسدت وحكم المضاربة الفاسدة ان الربح فيم الرب المال والخسران عليه وللضارب  
اجر مثل عمله ربح او لا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف اذا لم يربح لا اجر له وهذا الصحيح لئلا  
يربوا الفاسدة على الصيغة كما نفعه في حواشي الدرر والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل)  
في رجل ادعى على آخر بانه اعطى اخاه مالا على سبيل المضاربة وان رب المال طلب من  
اخ المذمعي عليه دفع المبلغ المذكور له كونه لم يعطه ربحا هذه المدة الماضية فوعده ان  
يدفع له نصف المبلغ في مدة معلومة والنصف الاخر في مدة اخرى ولم يدفع له شيئا من  
ذلك وان اخ المذمعي عليه توفي وانحصر ارثه في زوجته وبناتها منه وفي المذمعي عليه  
ماقت بقتله المذكور عن عمها ووالدها وبقي ما تركه المتوفى المذكور تحت يد المذمعي  
عليه وانه يطالب به بدفع المبلغ المذكور ثم ان المذمعي عليه اعترف بان اخاه اخذ المبلغ  
المذكور من المذمعي المذكور على سبيل المضاربة وانه بتأريخ متأخر عن تاريخ الوعد  
المذكور للمذمعي على اخيه اصوص في منزله فضر بوجهه بالخاص واخذوا الامتعة التي في  
المنزل ومن جلتها مال المذمعي المذكور والمذمعي قبل وفاة شقيقه حضر وسأله عن  
المبلغ المذكور فآخبره بعدم دفع الوعد المذكور له لا كما مع الامتعة التي اخذها للصوص  
فهل اذا قام المذمعي عليه ببيعة على قول اخيه المتوفى في ذلك التاريخ قبل وفاته ان مال  
المضاربة هلك على هذا الوجه يكون هلاكا على رب المال وليس على المضارب في تركته  
شيء منه ولا على ورثته ويمنع رب المال من المعارضة لورثته (اجاب) اذا قام اثبات  
المضارب بينة ان المضارب قبل موته اخبر بضائع مال المضاربة عن لوجه المشروع بتأريخ  
متأخر عن تاريخ الوعد بدفع المال له ولم يوجد ما يوجب كونه دينا على المضارب  
لا يكون المال مضمونا في تركته يدور وجهه شرعي ويعتبر بذلك للجهين من الله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا معلوما من ادهم يعرفه بمضاربة  
وله ثلث الربح ولرب المال الثلثان فاجرا العام وحصل في المال ربح وقسم بينهما  
تفخيخ المضاربة وبقي للمال تحت يد العام برفيه مدة فمات رب المال من عام  
المضاربة على الربح في بعض الاوقات كورة فمات من العام هرو من حصره به يتزم  
بما على الناس من مال المضاربة وبم حصره به في بعض المدة وخدمه من ربح المدة  
المذكور فهل اذا التزم العامل بذلك لا يلزمه شرعا ويرد ما اخذه رب المال والعمل من

٢٧

١٢٧٧



الربح يجبر به رأس المال ولا يلزمه شيء من الخسران ويصدق في مقدار الربح والخسران  
بيمينه ولا يكون طلب المماسبة على الربح فسخا للمضاربة (أجاب) إذا لم يخالف  
المضارب في مال المضاربة وباع نسيئة وضمن الثمن عن يذمته لا تصح كفالته ولا يلزمه  
الخسران بل إذا حصل قبله ربح واقسماء ولم يفسخ عقدا المضاربة ترادا الربح يجبر  
الخسران منه فإن زاد الربح فهو بينهما على ما شرطوا وإن زاد الخسران فهو على رأس المال  
خاصة حيث لم يوجد من المضارب ما يوجب عليه الضمان من تعدا وتقریط والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل أخذ من امرأة قد راعها من الدراهم مضاربة ليتجرفه وكلما  
وجد من الربح يكون بينه مال كل من مال النصف وصار يعمل فيه ثم ربحت وقسم  
الربح بينهما على ما شرطوا ولم تفسخ المضاربة المذكورة وأخذت منه قد راعها من الدراهم  
من أصل مال المضاربة المذكورة وعمل في باقيه وخسره في حال حياتها ثم ماتت المرأة  
المذكورة عن ورثة فهل والحال ههنا يقبل قول المضارب المذكور فيمأخسر من مال  
المضاربة المذكورة وفيه دفعه لها من الربح حال حياتها ويرد ما أخذ من الربح إلى مال  
المضاربة (أجاب) نعم يقبل قوله في ذلك بيمينه إذا لم يكن خائنا ويرد الربح المقسوم  
ليجبر الخسران منه حيث لم تفسخ قبله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لأخيه مبلغا  
معلوم من الدراهم ليحمله مضاربة في الرقيق فاشترى واتجرف في المال وربح ومات بعض  
رقيق بأففة سماوية لا تدخل للمضارب فيه وأخسر المال بسبب ذلك فهل يجبر الخسران  
بالربح وإذا أزم رب المال العامل به وكتبه عليه في كاهن لا يلزمه ويصدق في قدر الربح  
والخسران بيمينه لا سيما ولم يكن عند رب المال بينة تشهد له بأنه قرض أو دين شرعي وإنما  
تشهد بأنه قيمة الجارية التي هلكت وماتت بلا ثبوت تعدا ولا تقریط (أجاب) إذا اعترف  
من كتب له العامل سند بهذا المقدار أنه خسران مال المضاربة الحاصل بدون تعدا ولا  
تقریط من العامل لا يكون له مطالبة العامل به إلا بضمان على العامل والحال هذه  
بخلاف ما إذا لم يتحقق ذلك بطريق شرعي وكتب العامل أن يذمته دين الفلان كقرض  
مثلا فإنه إذا أخذ بقراره بحسب الظاهر ويؤمر بأدائه إلى المقر له حيث لا مانع والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل أعطى رجلا آخر قد راعها من الدراهم ليحمله مضاربة في مال  
وجه المضاربة وكلما أسره الله من الربح يكون بينهما نصفين فصار العامل يتجرف في المال  
المذكور مدة طويلة وكل سنة تصير قسمة الربح بينهما مع بقاء رأس المال في يد العامل  
ثم مات رب المال وقام ولده لبالغ الرشيد مقام والده وجرى عقد المضاربة بين العامل  
المذكور وبين ولد المتوفى المرقوم كما كان بين والده في حياته وصار العامل يتجرف في  
ذلك المال ويقسم الربح بينهما ثم اشترى برأس المال محبوبا من قول وقع وغيرهما  
ووضعها في أما كن مأمونة ليتجرف فيها فحصل غرق عام للبلاد وبسبب ذلك الغرق حصل  
التلف لجميع المحبوب من غير تقریط فهل حيث كان العامل آمنا ولم يحصل تقریط

محرم  
١٦

١٢٨١

ولا تعد في رأس مال المضاربة لاضمان عليه (أجاب) اذا هلك مال المضاربة أو بعضه بدون تعد ولا تغريب من العامل وقد اقتسم الربح بينهما بدون فسخ للعقد فانهما تراضا بالربح الذي اقتسماه ليحبر منه الهالك من رأس المال فيأخذ الرب المال ثم ان بقي شيء بعد رأس المال اقتسماه على الشرط والا فلا وان لم يف برأس المال فلا ضمان على المضارب فيما بقي من رأس المال الهالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر مبلغا معلوما من الداهم ليخبر فيه عن سبيل القراض ان شرعى والربح بينهما وكتب عليه رب القراض بذلك سند اشريعيا وفيه شهود من المسلمين ثم ان العامل التجرور برب وتخاصص رب القراض من العامل واخذ منه السند المكتتب عليه ولا ان اراد صاحب مال القراض الرجوع على العامل وعطائه بدواهم القراض وان كانه تخاصص منه فاعترف العامل له بذلك القراض والجارفة فيه على الوجه المذكور وادعى انه خلصه به وانه استلم منه السند المكتتب عليه بذلك واقام عليه بينة بالتخاصص به ولم يكن شهادتهم تمكن في السند وقت استلام العامل له من صاحب القراض فهل اذا كان في السند اسم اناس غائبين لا يتوقف الحكم على شهادتهم ويكتفى بشهادة الشهود الحاضرين الشاهدين بالتخاصص ولو لم تكن شهادتهم مكتوبة في السند المذكور (أجاب) يقبل قول المضارب بيمينه في دعواه رد مال المضاربة الى رب المال بدون بينة اذا لم يكن غائبا اذا لا يمكن يقبل قوله بيمينه في رد الامانة الى ردها ولا يتوقف على شهادة البينة بذلك اصلا فضلا عن كون اسمائها مكتوبة في سند المضاربة الاصلى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مبلغا معلوما من الداهم مضاربة وشرطا ان يكون لرب المال ثلث الربح وللمضارب ثلثه ولم يعمل معه ثلثه ثم عمل المضارب المذكور في المال وحصل خسران قدر معلوم من اصل المال من غير تعد منه ولا تغريب ولا مخالفة فطالبه رب المال بما يخصه من الخسران وقال لا يلزمني فخاصم معه فدخل جماعة بينهما والزموا المضارب ان يدفع نصف الخسران فالتزم بذلك على يديه وكتبوا عليه عندا صورته التزم فلان ان يدفع نصف الخسران فله ان يفعل والحل ما ذكرنا لا عبرة به في الالتزام شرعا حيث انه التزم ما لا يلزمه ويكون الخسران على رب المال (أجاب) نعم لا عبرة بهذا الالتزام لا يلزم المضارب فيه شيء بدون وجه شرعى لوجود ربح سابق بدون فسخ للعقد فانه والحال هذه يرد ما اخذ من الربح ليحبر الخسران منه او كونه متعمدا في مال المضاربة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الداهم ليعمل فيه مضاربة يجزى معلوم من الربح فيشتري به اخشابا ومات المضارب قبل بيعها فهل يكون للقاضي ان يجع عمل وصيا عنه يبيعها ويوفي رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصة المضارب غراما ولا يكون لرب المال ان يستقل ببيعها وحده ولو مرابحة (أجاب) في ان يدرك الخسران عن البرازيه مات المضارب وعل عرض ببيعها ووصيه ووفى

رمضان  
٢٠

١٢٨٢

رجب  
٢٧

١٢٨٣

شعبان

٧

١٢٨٣

ذی القعدة ستة

عدوا شيه وقيل ولاية البيع تكون لرب المال ووصى المضارب كليهما وهو الاصح لان الحق كان للمضارب ولكن الملك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الامر اليهما انتهى وفي الهندية وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا أو دنانير فاردب المال أن يبيعها من الجحيم لم يكن له ذلك والذي يلي بيعها ووصى المضارب فان لم يكن له وصي جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غير ما هو والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا على سبيل المضاربة ليخبر فيه والربح بينهما نصفان وشرط رب المال على العامل انه اذا ضاع المال يكون الاخذ ضامنا له وضمنه ورجل آخر في مال المضاربة فعمل المضارب في المال فله ملك اعيان التجارة جميعها بالموت حيث كانت مواشي يدون تعد ولا تغريط فهل والحال هذه تكون الخسارة على رب المال ولا يكون المضارب ولا كفيله ضامنين لشي من ذلك (اجاب) نعم تكون الخسارة والحال ما ذكر على رب المال خاصة ولا ضمان على المضارب فيما هلك من مال المضاربة ولا على كفيله وشرط الضمان باطل كالكفالة بماله وهذا حيث لا تعدي منه ولا تغريط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى صمغاور يشامن ريش النعام وجبالا وغير ذلك بثمن معلوم بماله لنفسه فاتفق معه رجل آخر على ان يضاربه في العروض المذكورة ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين ولم يبيع المشتري نصفها منه فهل تكون المضاربة المذكورة فاسدة واذا باع المشتري المذكورة العروض المذكورة وحده ووربح فيها يكون الربح له خاصة دون الرجل المذكور حيث لم يعمل معه اصلا لكونه عاجزا بمرض به (اجاب) نعم تكون هذه المضاربة المعقودة على العروض فاسدة وحكم المضارب بالفساد ان المضارب يستحق اجر المثل ان عمل فيها والربح كله لرب المال كما ان الخسارة كلها عليه حيث لم يعمل المضارب المذكور شيئا لا يستحق اجرا على رب المال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مالا معلوما من الدراهم مضاربة والربح بينهما وورضى العامل بذلك واشترى به بضاعة وباعها وربحت وقسم الربح بينهما ما حكم الشرط المذكور ثم اشترى العامل المذكور بضاعة اخرى قبل فسخ المضاربة وحصل فيها كساد واراد رب المال اخذ ماله من يد المضارب وان يلزمه بالبضاعة لانه تصرف فيها لنفسه وربحت واخسرت متعللا بانه وقت عقد المضاربة شرط عليه انه متى اراد اخذ ماله ياخذ منه من يده ولا يكون ملزوما بالبضاعة فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للمضارب بيع البضاعة بالسعر الحاضر فان حصل فيها ربح قسم بينهما ما حكم الشرط المذكور وان حصل فيها خسران يضم الربح السابق لراس المال وما حصل من الخسارة يضيع على ربه ولا عبرة بتعلل رب المال بذلك وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم للمضارب بيع البضاعة ليطر الربح من الخسران لكون الربح حقه واس لرب المال فسخها والمال عروض بخلاف الشر كقولو

٢٥ ١٢٨٣

ذی الحجة

٦ ١٢٨٣

جمادی الاولى

٢٥ ١٢٨٤

جادی الاولی سنة

عزل رب المال المضارب والمال عروض فله بهها ايضا ولا عبرة به هذا الشرط لكونه  
 فاسدا والمضاربة لا تقسده فاذا باع المضارب العروض حتى صار ثمنها من جنس رأس  
 المال وظهر فيها خسران توارد الربح السابق حيث لم تفصح ليخبر الخسران منه فان بقي  
 شيء قسم بينهما وان زاد الخسران فهو على رب المال خاصة حيث لا تعدى من المضارب  
 والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بضاعة دفعها لرجل وأمره ببيعها ليتجر  
 في ثمنها مضاربة على ان للمالك الثلثين في الربح وللعامل الثلث فباعها العامل واتجر في  
 ثمنها وربح المال فطلب العامل نصيبه الذي هو الثلث من الربح فامتنع من ذلك وبالمال  
 وقال ان المال كله لي ولك فيه أجر المثل لان المال أصله كان بضاعة والمضاربة لا تصح  
 عليها فهل اذا تحقق ان المالك أمره ببيعها والاتجار ببيعها في ثمنها على سبيل المضاربة  
 تكون هذه مضاربة صحيحة ويؤمر رب المال باعطاء الثلث للعامل من الربح لا اجر المثل  
 (أجاب) اذا عقدت المضاربة في العروض تكون فاسدة اذ من شروطها كون رأس المال  
 من الاثمان لانه لو دفع رب المال عروضاً لرجل وأمره ببيعها ثم يعمل في ثمنها مضاربة  
 يجوز اذا حصل بيعها ثم عمل في ثمنها وهي الحيلة في جوازها وذا صحت فالعامل ما شرط  
 له من الربح حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر مقدار معلوما  
 من الدراهم ليتجر فيه على وجه المضاربة الصحيحة اشربة واشترط شروطا معلومة لهما  
 منها ان يكون الربح اثلاثا لثالث اصحاب المال واثنتان للمضارب ومنها ان يباح للمالك  
 للمضارب ان ينجر بنفسه وبما ذونه وان يخطأ بمال آخر على سبيل الشركة مع صاحب  
 المال الا خروا باح له عدم الخطأ وان ينجر في اي صنف من اصناف البضائع ثم ان ذلك  
 المضارب أخذ من رجل آخر مقدارا آخر من الدرهم على سبيل الثمرة والشروط كالسابقة  
 فخلط المضارب أحد المائين بالآخر واتجر فيهما بحسب الاذن من صاحبي المائين فحصل  
 ربح ولم تنجر بحاسبة على ذلك الربح بين المضارب وصاحبي المائين ثم ان صاحب المال  
 الاول طلب من المضارب قدرا من ماله لقضاء ما كان له ندفعه المضارب للمالك اتجر  
 المضارب في المال الباقي بعد ذلك قبل دسمته الربح بدون دسمته فحق وحصر خسران  
 بسبب تنازل الاسعار بدون تعد ولا تفرط فطلب صاحب المائين من المضارب  
 ماله فاخبر المضارب المذکور المالك بالخسران فتمت بما راعاه حقه ورضي بما رخصه من  
 الخسران وقنع به وطلب صاحب المال الاول من المضارب في خبره بالخسران فانكر  
 المالك الخسران وادعى عدمه ونكر القدر المدفوع له بضافه والخامس ان يقول  
 المضارب بيمينه في دعواه الخسران ودفعه للمالك نقدا قدره كجزر واذا قامت بتبريل قول  
 المضارب بيمينه في دعواه الخسران ودفعه للمالك نقدا قدره كجزر او دفعه للمالك  
 بالخسران المذکور بعد خسران الربح السابق حيث كان الواقع ما هو مستلزم  
 (أجاب) نعم يقبل قول المضارب بيمينه في دعواه الخسران ودفعه للمالك كقول رب المال

١٢٨٥

٢٢

صفر

١٢٨٧



لا ضمان عليه فيما خسره المال حيث لا تعدي منه ولا تقريط ولا يضمن بالخلط ولا بالشركة مع آخر حيث كان ذلك باذن رب المال كما صرحوا به ففي تنقيح الفتاوى الحامدية ولا يخلطه أى مال المضاربة بماله الا به اى باذن المالك او باعمل برأيك فينبذ يجوز له المضاربة والخلط أما المضاربة فلان الشئ لا يتضمن مثله فلا بد من التنصيص عليه أو بالتقويض المطابق وأما الخلط فلان المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكروا في الملتقط انه لم يقبل للمضارب اعمل برأيك وكان عرف التجار في ذلك البلدان المضارب بين يخطون الاموال والملاك لا ينهون عنه وعلى هذا التعارف فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطلقة ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشترك شركته عنان أو مفاوضة ولا ان يخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل في شيء برأيك كان له ان يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ماله بمال المضارب به خانية من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم ليتجر فيها واشترط له الثلث في الارباح في مقابلة سعيه فاشترى المضارب بضاعة ومكثت مدة ثم تنازلت الاسعار فلما تبين لرب الدراهم ذلك احضر المضارب وأخذ عليه كتابة واشترط فيها أن يكون على المضارب في الخسران بقيمة ماله في الارباح ان لو وجد ربح ففهل اذا كان الامر كما ذكر في السؤال وخسر بعض المال بتنازل الاسعار ولم يوجد ربح أصلا لا يلزم المضارب به ولا عبرة بالكتابة المشتراط فيها على المضارب في الخسران بقيمة ماله في الارباح ام كيف الحكم (أجاب) شرط الخسران على المضارب باطل والمضارب به على حالها فاذا حصل خسران في مال المضارب به بدون تعد ولا تقريط من العامل بل كان بتنازل الاسعار ونحوه لا يضمنه المضارب ولو شرط عليه ذلك فلا يطالب العامل بشئ من الخسران المذكور حيث لم يوجد في المضاربة ربح سابق أصلا قال في الدرر من كتاب المضاربة نقلا عن الجلالية كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشركة فيه يفسدها والا بطل الشرط وصح العقد اعتبارا بالو كالة قال في حواشيه للسيد الطحطاوى قوله والا بطل الشرط أى ان لم يكن واحدا منهما كاشتراط الخسران على المضارب اه حلي أو عليهم ما جوى اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت الى زوجها مبلغا من الدراهم معلوم القدر والصنف على سبيل المضاربة على ما شرطوا وتحذر بذلك سند من الزوج الى زوجته ثم بعد مدة طوييلة سافر الى الحجاز ومات هناك ولم يسبق منه محاسبة زوجته على مال المضاربة ولا ارباحها ولم يبين انه اتجر أم لا بل مات مجهلا لمال المضاربة فهل والحال هذه يكون المبلغ المذكور ديناً للزوجة في تركه زوجها المذكور مضمونا بموته مجهلا اذا كان ماذ كرتا بتا بعد موته بالوجه الشرعي (أجاب) نعم ينقلب مال المضاربة ديناً في تركه المضارب بموته مجهلا لحاله ويكون مضمونا والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة

١٢٨٨

١٥

رجب

١٢٩٦

٢١

ذى القعدة سنة

من الرجال يملك كل منهم مبلغا معلوما من الدراهم عقدا او الشركة فيه على ان يكون لكل  
منهم جزء معلوم فيخرج من الربح ثم ضروا اليهم رجلين ليعملوا معهم بايديهم وليس  
منهم مال بل مال الشركة بيد اربابه وشرطوا لهما جزأ معلوما من الربح ثم سافرا جميع  
بقصد التجارة على هذا الوجه واشتروا أول بضاعة وباعوها وخسروا فيها ولم يخرج شي من  
الربح ثم أراد ارباب المال تضمين دينك الرجلين جزأ من الخسران الذي حصل من بيع  
لك البضاعة فهل يكون الخسران عليهم دون الرجلين (أجاب) نعم يكون الخسران  
على ارباب المال ولا ضمان على المضارب بين المذكورين والمحال ما ذكر بالسؤال بدون  
موجب والله تعالى أعلم (سئل) في مضارب مات وله وصي مختار من قبله وفي المال  
عروض بعضها تحت يد رب المال فهل تنسخ المضاربة بالموت واذا قلتم بانفساخها فن  
يتولى البيع لتلك العروض هل هو رب المال أو الوصي او هما معا واذا قلتم بالبيع  
لاحدهما فقط اولهما معا فالحكم في الربح الناض من السلعة الموجودة تحت يد رب  
المال (أجاب) ليس لرب المال بعد موت المضارب والمال عروض الا انفراد ببيعها وانما  
الاختلاف في كون وصي المضارب ينفرد بذلك او يشاركه رب المال في البيع حتى يصير  
المال نقدا من جنس رأس المال ان فهو ربح من عدمه فان ظهر ربح في المال اقتسماه  
على حسب الشرط قال في الدر المختار من المضاربة مات المضارب والمال عروض باعها  
وصيه وفي حواشيه لان العزل لا يمكن حينئذ في المضارب فلا يجري على وصيه وقيل ان  
ولاية البيع تكون لرب المال ووصي المضارب كليهما وهو الاصح لان الحق كان  
للمضارب ولكن المثلث لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الامر اليهما  
انتمى قلت فلو لم يكن له وصي هل يستبد المالك بالبيع أو ينصب القاضى وصيا يبيع  
معه الظاهر نعم جوى والذي في الهندية فان لم يكن له وصي جعل القاضى له وصيا يبيعها  
فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح يعطى حصته المضارب من الربح غراما  
اى ان كان له غراما فغراما المضارب لا يأخذون عروضها لانها مال الغير انتهى والله  
تعالى أعلم

## \* (كتاب الوديعة) \*

ذى الحجة

٢٨

١٢٦٤

(سئل) في رجل اشترى بقرة وأرسلها مع آخر لبلدة فضاقت من المرسل معه من غير  
تقصير فهل لا تلزمه (أجاب) لا ضمان على الرسول المذكور حيث ضاعت البقرة  
منه بدون تغريض وصدق في دعوى الضاياع بيمينته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
دفع لامرأة دراهم في صرة أمانة فوضعتها في مخلاة مع دراهم في صرة أخرى ثم تلافى في  
المركب مع رب الأمانة وتوجهها الى السفر فنزل عليها اللص فشرط الخلاء وأخذ دراهم  
الأمانة بصرتها فقط دون المرأة المذكورة وذلك من غير تغريض ومن غير تدفيل

ربيع الاول سنة

١٢٦٥ ١٩

تضيق على ربيها ولا ضمان على المرأة الامانة المذكورة حيث ضاعت من غير تقرير  
ومن غير تعد (اجاب) القول للمرأة المذكورة في دعوى الضياع بيننا ولا ضمان عليها  
حيث لم يثبت عليها رب الامانة التقرير في الحفظ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
ماتت عن زوجها وبناتها وولدها وتركت ما يورث عنها شرعا فقسمت تركتها المرأة وأخذ  
الابن نصيبه وأخذت البنت نصيبها مع نصيب الزوج من غير اذنه فخاف الزوج وقال لها  
لاي شيء أخذت نصيبي فقالت البنت نصيبك عندي في الحفظ والصون والامانة فقال  
الزوج نعم ورضي بما اتتها ثم بعد مدة طالب أخذ الامانة من البنت فهل يجب لذلك وهل  
إذا ثبت للزوج شيء من الدراهم أو غيرها على البنت بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به  
أم لا (اجاب) للزوج أخذ ما خصه من تركتها زوجته من يده التركة وما أثبت به بالوجه  
الشرعي على البنت المذكورة يقضى له به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابن وبنين وترك ما يورث عنه شرعا من فحل وأرض زراعة وبعد قسمة التركة أراد الابن  
المذكور السفر إلى بلاد الحجأز فترك نصيبه الذي يخصه في يد أولاد احدي اختيه  
المذكورين حتى يرجع من غيبته وللابن ابن ابن عمير يد الآن منازعة أولاد أخت  
الغائب وأخذ ما يستحقه عن والده منهم متعلا بأنه أولى وأحق منهم والحال ان الغائب  
حي ومعه أولاد فهل لا يجب لابن ابن العم لذلك ولا يكون له منازعة أولاد أخت الغائب في  
نصيبه (اجاب) لا معارضة لابن ابن العم فيما أودعه الرجل المذكور قبل سفره تحت يد  
أولاد أخته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ابن قاصر آل له مبلغ معلوم  
من الدراهم بصريق الميراث عن أمه وصار المبلغ تحت يد أبيه ثم مات الابن عن ابنه هذا  
وعن ابن وبنين آخرين وزوجة تملك يكون للابن بعد بلوغه رشيدا أخذ المبلغ الذي  
خصه من أمه بالميراث حيث كان مقيدا بدفتر القسام ومات الابن وهو يعلم به قبل موته  
ولا يدخل في ميراث الابن بل يخص به الابن المذكور ويقاسم بقية ورثة أبيه فيما تركه  
الابن مما لم يخلف عنه (اجاب) للابن بعد بلوغه رشيدا أخذ ما خصه من تركته أمه إذا  
ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وليس لما بقي ورثة أبيه مشاركة فيه والحال ما ذكر والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة وضعت عند بنتها أمانة ثم ماتت البنت فادعى زوجها ان  
هذه الامانة ملك لها فهل إذا أقامت أمها المذكورة بينة على ما تدعيه يقضى لها بها  
ويمنع الزوج (اجاب) إذا ثبت ملك الام فيما كانت تحت يد بنتها بالوجه الشرعي  
يقضى لها به ولا يكون مناع البنت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحت يدها  
متعلة امانة ووديعة غير ما جعلت هي ومؤخر صداقها ونفقة عدها للزوج في نظير طلاقها  
منه فهل إذا حضر صاحب الوديعة تمن غيبته يكون له مطالبة زوج المرأة بطلاقها بما تمتعه  
وأخذها منه بعد ثبوت امانته له بما يبيحه الشرعية (اجاب) لرب الوديعة المذكورة  
أخذها عن هي تحت يد بعد تحقق امانته له بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم

ربيع الثاني

١٢٦٥ ٦

١٢٦٥ ٢٦

جمادى الاولى

١٢٦٥ ٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ٩

جمادى الثانية سنة

(سئل) في رجل يملك حلقاً من الذهب أعطاه لرجل آخر ليتره في سوق كذا ووضع فيه

جيبه من داخل ثيابه فبعد وصوله الى السوق وجده قد ضاع من غير تعد ولا تقرب منه

فهل يصدق بينه في ضياعه ولا يكون له مطالبته به (أجاب) نعم يصدق الرجل المذكور

بِإِيمَانِهِ فِي دَعْوَى الضَّيَاعِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَنْبَغِ عَلَيْهِ التَّعْدِي أَوْ التَّغْرِيطُ وَاللَّهُ

ثم إلى علم (سئل) في رجل له زوجة تملك حلياً ادفعته لوالدها ليحفظه في حرزه فوضعه

الاب في حر ومثله فضايع من غير تعدد ولا تقريظ مع بعض مصاغ لا مهاقر فعه الزوج لذي

شركة فحلت به عليه قهر اعنه بالحبس المديد فهل اذا ثبت ما ذكر لا يعمل بتلك الكتابة

ولا يلزم الأب المدكور بمصاغ بنته المدكور (أجاب) إذا ودعت المرأة حليها لها عند

والدها وضايع منه بدون تقرير لا يكون مضمونا عليه و يصدق في دعواه الضياع مع

ایمیں ولایت خیر الہیہ بدوہ الحال ہلکہ واللہ تعالیٰ علم (سئل) فی امر اہلبیت زوجتہا

لَمْ يَكُنْ وَلَمْ يَكُنْ الْمَرْءُ بَعْضُ أَمْعٍ هَوَاسٍ عَنْ يَدَيْهَا أَمَانَةٌ لَأَعْلَى دُونَهَا جَهَا زَاهَا خَوْفًا

على الامعة من بابها اخرى ثم بعد ما ده طيب الام الد لور الامعة منها فادعت لها

مَسَدَهَا فَايْتَرَبُ دَعْوَاهَا فَهَلْ يَكُونُ اَعْوَالُ قَوْلِ لَامٍ مَامَ تَبَيَّنَتِ الْبَيِّنَاتُ الْحَقَائِقُ

(جواب) ہم بدوں انھوں کو ہمیں احیاء کیلئے یہودیہ کے ملک کو دے دیں گے اور اللہ

نَعَالِي أَهْلُ (سِسِل) كِي رَجُل وَهِيَ حَمَامَةٌ حَرَمَتْهُ مِنْ الرِّجَالِ بِمَا يَلْمُهَا وَهِيَ أَلَامِي

[illegible][illegible]

(مبطل) فیروز دل دوزخه آن خستاقه قوامه ز نرضائی شخص، عیناً احوال و فواید

الخلل فوجدناه في هذه الحالة التي هي

فضاعت منه في الطريق ولا بد لي كيف ضاعت فهل لا ضاع على وجهه كذا: فاعلم

حمله ولم يفرط (حار) نزل لاضمان حيث لم يثبت التقرب

والله تعالى أعلم (سئل) في إمامة راجعاً زمانه لدى جدنا المسمى بـ الإمام الميرزا محمد باقر

ثلاثة رجال وامر اثنان وعند الزمارة رادت دفع خيلها الوحش حفظت دمه . استلمه

خوفاً عليه من غلات عليه ووضعت في حبه عودات - ان ضمه وولى منى

محاضرة الرجال والمرأتين فشق السارق بجمعه واخذني تحت نازارة وعندي وجهي انتم

و جلد دہیمہ شد۔ حضرت بخضرہ رحمہ اللہ فرمایا کہ تم لوگو! تمہاری دعا ہے کہ تم میری دعا مانگو۔

بیدار! ادا وقت مدد کری۔ یہ دنیا نہ صرف عینتِ شبابِ لذت رہی ہوگی۔ آج یہ سب لہجہ ہو جس

الذکور پیدا کیے۔ حیث لم یجد عملہ ۱۰۰۰ سو تیرے قاضیہ، مجاہد، خاں

الرجل المدكور حيث لم يثبت فيه شيء من التورث بهذوق بن كونه ذوقاً

عاریہ واللہ تعالیٰ اعلم (س۔ش) بی رجلہ علی آخر درسم ولہ علیہ وثیقہ و رادرب

\_\_\_\_\_



ذى القعدة سنة

١٢٦٥ ٤٦

ذى الحجة

١٢٦٥ ٧

١٢٦٥ ٢٢

ربيع الاول

١٢٦٦ ١٣

جمادى الثانية

١٢٦٦ ٢٣

مطلب خرج المودع وترك الباب مفتوحا ولم يكن في الدار احد ضمن

الذين ان يستخلص ذلك الدين فأرسل رسولا له واعطاه الوثيقة لاجل استخلاص ذلك الدين فتوجه اليه وطلبه منه فعرفه بان لادين عليه فتوجه ومعه الوثيقة لاجل ان يسلمها الى ربها فضاقت منه قبل وصوله اليه فهل والحال هذه لا يضمن الدين الذي فيها خصوصا ولم يحصل منه تقرير في ضياعها (أجاب) لا ضمان على الرجل المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لخدمته الاجير الخاص به مبلغا من الدراهم ليصرف منها في لوازم امره على حسب ما يامر به فصار الاجير يصرف وينفق منها ما يامر به المودع به وضايع منها قدر معلوم يبلغ نحو مائة وستة وستين قرشا وذلك القدر سرق منه من جيبه مع بعض دراهم للاجير فامتنع المودع من دفع أجرة شهر للاجير من أجرته حيث ضاع منه القدر المذكور فهل لا يضمن الاجير ما ضاع من مال المستاجر بدون تغريط ولا نعلم منه وليس له مطالبة ببدل ما ضاع منه ويحجر شرعا على دفع ما ترقب له من الأجرة بذمة موجه المذكور (أجاب) لا ضمان على الخادم المذكور حيث كان الامر ما هو مذكور وعلى موجه دفع ما عليه من الأجرة وليس له الامتناع عن ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى أخر جانب حريرا مائة وأمره ان يسلمه لرجل معين في جهة عينه فآخذه الامين وسلمه للرجل الذي عينه له بحضرة رب الأمانة ثم بعد مدة من الزمان ادعى رب الأمانة على الامين ان الأمانة باقية عنده فهل لا عبرة بدعواه ويصدق الامين في دعواه الدفع بيمينه (أجاب) القول للامين المذكور بيمينه في دفع الأمانة لمن أمر بدفعها اليه ان ثبت الامر بالدفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع قسطين رجل ليوصلهما الشخص معلوم فباعهما المدفوع اليه لشخص آخر ولم يسلمهما لمن أمره ما سلمهما بالتسليم اليه وذلك بدون اذن مالكهما فهل اذا أخبر المالك ببيعهما وعلم به ولم يرض بذلك يكون له مطالبة المشتري لهما من الرسول المذكور بردها. التواقطين وبعينهما المودع السكتين حيث لم يرض ببيعهما من رسوله ويلزم المشتري بدفع قيمتهما للمالك حيث اختار تضمينه دون البائع المذكور وكان معترف بشرائيه لهما من رسول المالك وبأنهما ماسكه (أجاب) للمالك تضمين المشتري حيث كان البيع بدون الادن والاجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ساعة ليوصلها الى محل معلوم فحصل له عذر فدفعها لآخر ليوصلها ببدله وألبسه جنزيرها في رقبته فانخرجه من رقبته ووضعها في خراجه وهو خرام صغير ليس حزم مثلها وادعى بعد ذلك ضياعها فهل يلزمه قيمتها (أجاب) لا يضمن مودع المودع حيث لا تعدى منه في ضمن الاول فقط بالدفع الى غير من في عياله ان هابت بعد مفارقتها وان قبلها الا ضمان واذا حصل من الشئ فقد فوضا من ايضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عند امرأة دراهم أمانة على يد بينة ثم بعد أيام فتحت المكان الذي فيه الأمانة وأخذت بعض ثيابها وتركت الباب مفتوحا وخرجت الى بيت أهلها من غير عذروهم تستكشف أحدا علمها فسال الرجل

سنة	شعبان	عن دراهم زوج تلك المرأة ففتش في المكان فلم يجد هاهل تكون تلك المرأة مقرطة بذلك وتلزمها تلك الدراهم (أجاب) إذا خرج المودع وترك الباب مفتوحاً ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حصر الداخل كما في الإقروية من الوديعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جانباً من البقعة الخام من الميرى واستلها ثم أودعها عند رجل واتفق معه أنه عند حلول مولد سيدي أحمد البدوي يستلمها منه فتصرف المودع في بعضها بالبيع من غير علم المالك ومات المودع وعليه ديون لا تفي تركتها فهل يكون المالك أسوة الغرماء فيما تصرف فيه المودع وإذا ظهر في التركة بعض ما أودعه يكون للمالك أخذه بعينه ولا يكون للغرماء حق فيه حيث كان من عين وديعته (أجاب) ما تحقق بالوجه الشرعي أنه وديعة تحت يد المالك يكون له به أخذه وليس لغرماء المودع ولا غيرهم مع رضاه فيه وما استلمه المودع من الوديعة مضمون عليه بقيمة تؤخذ من تركته كسائر الديون والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة دلالة دبوس الماس بديعه لها فاضاع من الدلالة من غير قريط ولا نقد فهل إذا لم يثبت عليها تفریط في حفظه ولا نقد تصدق في ذلك ولا يلزمها ضمان والحال هذه (أجاب) سئل العلامة خير الدين الرملي عن دلال ادعى ضياع المتاع هل يضمن أم لا لا ويقبل قوله بيمينه فأجاب هو أمين لا يضمن بالضياع والقول قوله فيه بيمينه اه وفي الإقروية من أوائل فصل في ضمان الاجير المشترك والخص عن الخطأ أن الخامس والدلال اجير مشترك وعليه في ضمانه لما هانت في يده بالعمى الخلاف وهو عدم الضمان على قوله والضمنان على قولهما واقتنا بعضهما بالصالح على النصف وهو خيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في شخص أودع عند آخر متاعاً ووضع المودع في حزمته له وبعد مدة جاء عنده ضيف رجل غريب ونام معه في الحزمته كودع في المتاع وهرب ولم يعلم له مكان فهل لا يلزم به المودع ولا بعد مقصر بادخال الضيف في الحزم (أجاب) حيث وضع الوديعة في حزمته لها وسرق من غير تفریط في حفظها لا يكون ضامناً ولا ضمان على المودع بادخال الضيف الحزمته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع دراهم عند زوجة خيه بغير شهود ولم يصدر منه إقرار بهذه الوديعة في مدة حياته لا أحد مطلقاً وبعد وفاته حضرت الدراهم وسلمت لأحد أولاده وخبره بأن أباه كل ردة هذه الدراهم عنده فهل إذا قل بعض الورثة: مورثنا ودعيا كثر من هذه الدراهم وأنكرت ذلك ولم يقموا بيمينه على دعواه. أم يكون القول فرساع بيمينه ويضمنون دعواهم هذه (أجاب) أقول للزوجة إن كودعة مع يمين في قدر مبلها من وديعة حيث لا يثبت لباقي الورثة على دعاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر مبلغاً من الدراهم وكتب به سنداً ثم توفي وتأم على تركته وأولاده كبرهم وصيدوا عند الوصي من تلك الدراهم مبلغاً وأثبتته في السند. أخذت منهم مبلغاً بعد ذلك ولم يكتبه ثم														
١٢٦٦	٢٦	رمضان	٢٧	١٢٦٦	٢٥	شوال	٢٥	١٢٦٦	٢٧	محرم	٢٧	١٢٦٧	٢٧	ربيع الثاني	١١	١٢٦٧

بعد ذلك سأل أحد أخوته على يد قاضي ناحيتهم ويذنبه تشهد بذلك عن تلك الوديعة فقال اني استلمتها جميعا وصارت في ذمتي من تركه والدي وصار المودع خالصا منها ثم بعد مدة توفي الوصي وأقام وصييا على أولاده ففزع الوصي بالسند فلم يجد فيه دفع المبلغ الثاني وأراد الرجوع على المودع فهل اذا ثبت اقرار الوصي باستلام الوديعة بتمامها على يد القاضي وشهادة البينة قبل موته لا يكون لوصيه رجوع على المودع ولا عبرة بعدم كتابة الاستلام في السند عند دفع المبلغ الثاني (أجاب) ليس لمودع ميت ومدينه الدفع لمدي الأيضا قبل ثبوت انه وصي فاذا دفع المودع الوديعة للوصي بعد تحقق وصايته برئ و يقبل قوله في الدفع الى وصي المودع بيمينه في براءة نفسه واقرار الوصي بقبض الوديعة على يد القاضي حجة عليه يعاملني بموجبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دراهم معلومة القدر موضوعة امانة ووديعة تحت يذنبه طلبها منها فانكرتها امرارا ثم أقام عليها البينة التي استلمت الدراهم منه بحضورهم فادعت انها دفعتها له بعد انكارها فهل اذا لم تقم عليه بينة بالدفع له تزجر بدفعها له بعد ان نكله بيمينه بالله اذ لم يعترف باخذها منها (أجاب) تؤثر المودعة المذكورة بدفع مائتة عليها من الوديعة ما لم تثبت دفعها اليه بالبينة الشرعية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لرجل تاجر دراهم معلومة القدر ليوصلها لاييه في بلده ويأخذ عليه سند اياها لتسلم بختمه فبعد مدة خمس سنوات حضر الامين المذكور بمصر فطلب رب الامانة المرسلة معه السند الذي أخذه من أبيه فاخبره بانه دفعها لرجل في الطريق ليوصلها لاييه في بلده والحال ان الرجل الذي يدعي انه سلمها له مات قبل أن يوصلها وانها سلمت فأنكر رب الامانة دعواه فهل باقراره بانه دفعها للغير ممن ليس في عياله ولا وكيل عنه ولا شريكه بغير اذنها لغير ضرورة شرعية يكون ضامنا لها ويكون لربها مطالبة بها حيث تحقق انه لم يوصلها لاييه (أجاب) يضمن الرجل المذكور بدفع الامانة للغير ممن أمر بدفعها له والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع عنده آخر دراهم معلومة القدر على سبيل الامانة وصار يدفع له منها شيئا فشيئا بطلبه ولم يمتنع المودع من الدفع في كل مرة ثم ادعى المودع انه لم يأخذ الا بعضها وادعى المودع دفعها كلها فهل يصدق المودع في دفعها كلها بيمينه (أجاب) نعم يصدق المودع بيمينه في دعواه رد الوديعة لربها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت جانبيا من الدراهم ربوطا في منديل عند امرأة أمينة صالحة خيرة دينية فاخذت المرأة منها ذلك المنديل ربوطا ولم تعلم ما فيه ووضعته في صندوقها الذي فيه حلها ودراهمها فكلما احتاجت المرأة المودعة شيئا مما في منديلها فتحت لها الصندوق وأعطتها منديلها فتأخذ منه ما احتاجته وتربط به يداه وتضعه في الصندوق ومع ذلك كله لم تعلم صاحبة الصندوق ما تأخذه تلك المرأة وما في منديلها ثم بعد مضي مدة سرق ذلك الصندوق الذي فيه الوديعة بما فيه واشياء من منزلها فهل اذا لم تفرط في الحفظ

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

شعبان

٧

١٢٦٧

رمضان

٢٨

١٢٦٧

شوال

٢٠

سنة  
شوال  
٢٥  
١٢٦٧

ربيع الاول  
٤  
١٢٦٨

ربيع الثاني  
٢٤  
١٢٦٨

جمادى الاولى  
٢٤  
١٢٦٨

شعبان  
٢٧  
١٢٦٨

رمضان  
٢٤  
١٢٦٨

محرم  
٢٣  
١٢٦٩

لا تكون ضامنة لما في المنديل حيث كانت أمينة ولم تكن مفرطة في حفظه وهو في حوز  
المنل (أجاب) نعم لا تكون المرأة المذكورة ضامنة والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة دفعت لآخرى خزما ومالاً أمانة عندها التحفظ لها إلى أن ترجع عليها بعد  
قضاء حاجتها وتأخذها منها ثم بعد ذلك طلبتها من أمانتها فادعت أنها دفعتها لآخرى  
فهل إذا كان الدفع للآخرى بغير إذن المالك وإجازتها يكون ضمان ما تلف منها  
على المرأة الأولى (أجاب) لا ودع حفظ الوديعة بنفسه وعباله الامناء وان حفظها بغيرهم  
ضمن الا اذا خاف الحرق أو الغرق وكان غالباً محيطاً فسلمها إلى جاره أو فلتك أخرى وعن  
محمد بن حنبل حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذنبه وشر يكفه معاوضة وعنا نأجاز وعليه  
الفتوى كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه بوجوب تسك  
بخط أخيه أن عنده مبلغ كذا أمانة فاعترف المدعي عليه بالتمسك وادعى أنه دفعها له  
فهل يقبل قول الآخر في دفع الأمانة لأخيه أم لا وتاريخ الوثيقة سنة سبع وثلاثين  
وما تبين بعد الألف (أجاب) نعم يقبل قول الآخر المذکور بيمينه في دفع الأمانة المذكورة  
لأخيه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع آخر حجاراً عليه أمتعة له في  
طريق الحجاز ثم طلبه ربه من المودع فأجابته بأنه أعطاه مع الأمتعة لا خريس في عياله  
أيركبه بحضرة بينة وضاع الحجار وما عليه من الأمتعة توفي المودع عن تركته فهل يعد  
اعطاء المودع الحجار لغيره بغير إذن ربه تعدياً منه ويكفر ضمانه لما عليه من الأمتعة  
ويؤخذ من تركته بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) يضمن المودع بدفع  
الوديعة لأجنبي بدون إذن مالكها من غير ضرورة فيؤخذ الضمان من تركته بعد ثبوت  
ما ذكره بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أمتعة بضاعة  
أمانة تحت يده وأمره ببيعها فهل ملك وتلفت مع ماله بدون عدو تقر يط فهل لا يلزمه  
ضمانها وتكون هالكه على مالكها ويكون القول قول المودع في الملاك بيمينه  
(أجاب) لا ضمان على المودع بدون التعدي أو التفریط والقول له في دعوى الملاك مع  
اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجة أخيها أمانة عنده وسافرت  
لجبهة بعيدة ولها أولاد ذكور فهل إذا أودعها الغائبة تنزع امتاع من بيتها بدون وجه  
شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من الطلب على الوجه المذكور (أجاب) نعم لا يجاب لذلك  
ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في تركته موضوع تحت يد رجل على  
سبيل الأمانة ممن له ولاية الأيداع سلم بعضه لمن سلمه له وباقيها أخذه الميرى منه قهراً  
عليه وأعطاه بذلك سنداً بالاستلام ثم استلم بعض الورثة من الميرى ما أخذه من الميرى  
ومضى على ذلك مدة من الزمن والآن ادعى أحد الورثة بأن التركة باقية تحت يده ونسك  
الاستلام منه فهل يصدق الأمين المذكور في الدفع لأنه ينفي الضمان عن نفسه ويكون  
القول قوله بيمينه ولا يكلف بيمينته على ذلك أولاد من البينة على الدفع (أجاب) في المنع



بيع الثاني سنة

٥  
مطلب في قبول بينة  
المودع على الضياع بعد  
الجود تفصيل  
جاذي الاولى

١٢٦٩ ٢

رجب

١٢٦٩ ٤

١٢٦٩ ٤

وكل حقه كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله بيمينه كالمودع اذا ادعى الرد  
اه المراد منه ومثله في الاشياء وغيره امن معتبرات المذهب بحيث ادعى الامين المذكور  
رد الامانة لمستحقها كان القول قوله بيمينه في ذلك ولا يطالب بيمينه على اصالها لمستحقها  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا من الدراهم ليحفظه له على سبيل الامانة  
فاخذ هذه الامير ووضعها في محفل الحرز ثم سرق منه مع امتعة له فهل يلزم الامين اليمين  
الشرعية على أنه ضاع من غير تفریط (أجاب) لا ضمان على المودع الا اذا ثبت عليه  
التعدي أو التفریط والقول له بيمينه في دعوى الهلاك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
دفع لآخر قدرا من الدراهم على سبيل الوديعة ليحفظها له فبعد مدة طمأنا به من الامين  
فانكرها فهل اذا شهدت عليه بيمينه بها او ادعى ضياع بعضها بعد انكاره وثبوتها عليه  
بالبينة لا يصدق في دعواه ولا يكون أمينا حاشا ويوجب عليه ردها له بها تمامها  
(أجاب) بجود المودع الوديعة يكون غاصبا لها فلا يصدق في دعوى الهلاك لبعضها بعد  
ذلك للتنافض وفي الهندية من الباب التاسع من الوديعة اذا أقام رب الوديعة البينة على  
الايداع بعد ما جحد المودع وأقام المودع بينة على الضياع فان جحد المودع الايداع بان  
يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبينته على الضياع بعد الجود مردودة  
سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجود أو بعد الجود وان جحد الوديعة بان قال ليس  
لدي وديعة ثم أقام بينة على الضياع ان أقام بينة على الضياع بعد الجود فهو  
ضامن وان أقام بينة على الضياع قبل الجود فلا ضمان وان أقام بينة على الضياع  
مطلقا ولم يتعرضوا لقبل الجود ولما بعد الجود فهو ضامن اه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل دفع لريس مركب جازب قماش امانة على انه يسلمه لرجل في جهة كذا فاخذها  
الريس الامين ووضعها في المقعد وأغلقه عليم انزل عليه الاصوص ليلافي المركب  
وأخذوا القماش الذي هو في حرز المثل مع امتعة لبعض أناس مفاقرين بها فهل يضيع  
القماش على ربه ولا ضمان على الريس الامين المذكور حيث لم يحصل منه تعد ولا  
تفریط سيما هنالك بينة تشهد بذلك (أجاب) لا ضمان على الامين الا اذا ثبت  
عليه التعدي أو التفریط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر تركيبي  
قهرمان امانة ووديعة عنده وأمره بحفظهما في صندوق المראה الذي هو حرز مثلها وقال  
له ان جاء لك مشتر ودفع فيهما ثمن كذا فبعهما له به فبعد مدة حضر مالهما كهما وساله  
عنهما فافقر بحضرة بينة شرعية انه أخرجهما من صندوق المראה المأمور بحفظهما فيه  
ووضعهما خارجا وانهما سرقا منه فهل اذا ثبت انه تعدي بذلك ولم يحفظهما في حرز  
مثلهما وانما عرضهما الاصوص بناحية طمأنينة في مورد ازدحام الناس وضاعا يكون  
ضامنا لهما بقيتهما للمالك (أجاب) نعم يكون المودع المذكور ضامنا لما ذكر اذا  
ثبت عليه التفریط بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع بعض دراهم

سنة	شوال	
١٢٦٩	١٦	أعطاهما الزوجته لتخفظها له بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك غضبت الزوجة منه فطالب منها الدراهم فأنكرتها وأوجدتها كليا فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجبر على دفعها لزوجها ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة (أجاب) يؤمر المودع بدفع الوديعة لربها بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة أخرى ساعدة لتخفظها ووديعة عندها وهي دفعتها المرأة الثالثة بغير إذن المودعة فضاعت من المرأة الثالثة من غير تعد ولا تفريط فإذا يكون الحكم في الضمان وعدمه (أجاب) إذا دفع المودع الوديعة إلى غير من في عياله بغير إذن المالك ولا ضرورة كحرق وعلمت ضمن قيمتها المالكها ولا ضمان على مودع المودع بخلاف مودع الغاصب والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما ضمنه أن رجلا أودع عند آخر صرة فيه ادراهم ثم مات المودع ووجدت الصرة عنده بعد موته وادعى رب الوديعة أنه أودع عند المتوفى ودية ودية صرة فيها كذا كذا من الدراهم فوجد فيها عجز عما قاله وأقرت زوجة المتوفى وخادمه بأنه دفع إلى المتوفى هذه الصرة فإذا يكون الحكم (أجاب) إذا ادعى الرجل المذكور أن له ودية عند المتوفى وعينها يؤمر بإثبات دعواه بالوجه الشرعي فإن أثبتها قضى له بها والا فلا وأخبار الزوجة والرجل بما ذكر لا يثبت دعوى المدعي على الوجه المستطوف في حق جميع الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ أخذ في عساكر الجهادية وترك دارا ومناعا وملبس بدنه وله أم متزوجة بغير أبيه فهل يكون الحق في حفظ ماله لأبيه أو لأمه حتى يحضر من غيبته أو للقاضي والحال أنه ترك ما ذكر عند أبيه ليحفظه له وأرادت الأم أخذ ذلك من يد الأب مع كون الولد موجودا ولم يمض وجهته معروفة فإذا يكون الحكم (أجاب) ليس للأم ولا للقاضي اقتراع ماله من يد أبيه المحفوظ عنده والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد السفر إلى جهة فنزل بمناعه إلى بولاق واستخفظ عليه جماعة ورجع إلى مصر لقضاء حاجة فآخذ رجل منهم خرجه في غيابه بم فيه من الثياب والدراهم المعلومه بإذن الباقي ورجع به إلى مصر فبعد أن سافر رب المخرج إلى الجهة التي سافر إليها ورجع إلى مصر سأل عنه فادعى أنه سلمه لرجل أجنبي من غير إذن ربه فهل إذا ضاع يكون ضامنا له حيث سلمه بغير إذن المالك إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم يصح من حيث كان الأجنبي في غير عيال المودع ولا ضرورة للدفع كحرق أو غرق غائب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قد رآه معلوما من الدراهم ودية وبعد مدة علمها عنه فدفعها له كدية فادعى رب الوديعة أن الوديعة نقص منها شيء ونكروا دعواه النقص فأعزى عليه مشيخ لبلد والحكم فضر بوجهه بشديدا وسجنه فتم عرض له رجل وانترم بدفع ما دعي به وبالأمانة من النقص لاجل فكك أنه لا يرضى أنترامه لأنه انترام ما لا يلزم ولا يكون لرب الوديعة مطالبة به بما انترم بدفعه وهو يصدق الامين بيمينه في رد الأمانة لربها بما سها
١٢٦٩	١٨	ذو الحجة
١٢٧٠	٢٧	محرم
١٢٧٠	١١	صفر
١٢٧٠	١٦	ربيع الأول

ربيع الثاني سنة  
٢٩ ١٢٧٠

مجادى الاولى

irv. 12

رجب

15v.

مستجاب

154 53

## شوال

17. 0

و ربيع الثاني

15V1 51

(أجاب) يقبل قول المودع بيمينه في رد الوديعة لربها ولا تصح الكفالة بالأمانة مادامت كماله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر دراهم أصنافا معلومة وتوفي المودع بعد ذلك فأقام الوارث وكيل عنه بقبض الوديعة من المودع وقبض جميع المتروكات فاستلم الوكيل الوديعة من المودع أصنافا حسب أصلها ومن التركة نقودا أصنافا معلومة وصار ذلك تحت يد الوكيل المذكور ولا تن طلب الوارث أخذ ما ذكر من الوكيل أصنافا على حسب ما قبض من الوديعة والتركة فاستلم الوكيل ويريد أن تكون زيادة أصناف المعاملة له فهل لا يجب لذلك ويؤمر بدفع ذلك للوارث على مقتضى ما قبض من أصناف المعاملة اذ تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجب الوكيل لذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استامن رجلا آخر وأمره بدراهم ليدفعها لآخر فربطها في ثوبه بحيط لعدم جيب له وجه من المصرة من داخل عبه فسقطت منه الدراهم ولم يشعر بها فهل لا يضمن ويحكم بمصدق بيمينه حيث لم يوجد منه تفريط ولا تعدو وكان أمينا (أجاب) نعم لا ضمان عليه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند مطالقته جارية مع بعض امته ثم مات المودع عن وارث فطلب الوارث الوديعة من المرأة المودعة فأنكرتها وجحدنها فهل والحال هذه إذا أثبت الوارث الملك في الوديعة المذكورة للورث بالبينة الشرعية تجبر المرأة على تسليم الوديعة للوارث المذكور ولا عبرة باتكاريها بدون وجه شرعي (أجاب) إذا ثبت الملك في الامتعة المذكورة للورث فلا تنفي بالوجه الشرعي تؤمر المودعة بتسليمها أو بدفعها إلى مستحقها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى دلالا سيفا لبيع به فآخذه الدلال ووضع في حانوت رجل آخر غير إذن من مالك السيف فباع السيف المذكور من الحانوت المذكور فهل والحال هذه يكره الدلال لمزومابه (أجاب) إذا طاف الدلال بالبيع ثم وضعه في حانوت فهلك ضمن الدلال بالتفريط ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لأنه مودع المودع كما أفاده العلائق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند امرأته صندوقا مغلقا ومفتاحه بيده لا يدري تلك المرأة ما فيه وبعد مدة أخذه ثم ادعى أنه كان فيه دراهم حصل فيها نقص وانهم المرأة فأنكرت دعوا فهل يصدر الامين في رد الأمانة لربها كما استلمها وإذا راد أن يلزم ابنها بما ضاع من الصندوق بدون كفالة شرعية لا يجب لذلك شرعا (أجاب) كل أمين ادعى إيصال الأمانة إلى ربه فأنقول قوله في ذلك بيمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنيتين بالغين وعن ابن صغير قاصر بن وترك ما يورث عنه شرعا وقسمت التركة بينهم بأقراره الشرعي فمن يد القاضى وأقام القاضى أم القاصر بن وصيا عليهم ووجه الترخيص انهم من المال تحت يد أخيه ما أمانة فهل إذا بلغ القاصران وراد امهاتهما بشيئ من التركة ختمها من تركته أبيهم ما يدون وجهه شرعي لا يجب بالرد لك وليس من جملة ما حظها من التركة فلهما ما بقدر نصيبهما الشرعي فقط (أجاب)

للقاصر من بعد بلوغهما بصفة الرشد أخذ ما يخصهما بطريق الارث من هو تحت يده مع حياته  
 اذا حصلت تميته باذن من له الولاية في ذلك وليس لهما احذ يادعى ذلك والله تعالى  
 أعلم (سئل) في شر يدين في مودة لكر منهما النصف فيما باذن أحد الشرعيين  
 باقامتهما عند شر يكة لاخر وحفظها في حزمته افسرقت الجاهل وموسى المذ كور من حزم  
 مثلها من غير تعد ولا تقرب فهل والحال هذه اذا اراد الشرع الاذن بضمين واضع  
 اليد لا يجاب لذلك ولا ضامن على واضع اليد حيث ضاعت من عنده من غير تعد ولا تقرب  
 (اجاب) حيث كانت الجاهل وموسى عند شر يكة باذن لاخر وسرقت من حزمها بل لا بد ولا  
 تقرب يضمنه فلا ضامن عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ثوبا مملوئاً من  
 الذهب امانة لبوصلها لاخر بالمهر وسعة فضاعت منه بالسرقة عن الطريق من غير عد ولا  
 تقرب فهل اذا اراد المهر ما لم يصبه من الايجاب لذلك ويصدق الامين في ضياعه بيمينه هو ضيع  
 على ربه (اجاب) نعم به صدق الامين في دعوى الضياع فلا تقرب الله به اذا احتسب امانه ولا  
 ضمان عليه اذا ضاعت منه بغير السرقة بدون تعد وتفرط او انما تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن اولاده البكر والبنين وعن زوجة رأتها وتترك قدامه ثوباً مملوئاً من  
 الذهب امانة لغيره نصف جاهل وموسى تحت يد أخيه ودفعه لآخر لا بد ولا اولاد  
 أخيه الميث وزوجته بغيره بيمينه شرعية بعد رد دعوى الزوجين في حرم ركة بعض  
 امانة ونقد ز يادعن من الجاهل وموسى تحت يد أخيه وديعة من كره لا بد ولا اولاد  
 ولا بينة للزوجات على ذلك قول ولا بد من هذه لم يثبت زوجة دعوى باليمين شرعية  
 لا تعتبر وتنع من معارضة ما كور في ذلك بدون زوجة على (اجاب) من المعالوم  
 انه لا يقضى المدعى مجرد دعواه بدون ان يثبت بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل اودع عند زوجته دراهم على يديها من ثوبها وعن ورثة آخر بموافاقه من  
 الوديعة فدعت انها دفعت له بعضا حال حياته على ما او بدون يمينه لبعض الباقى  
 عندها فلم يصدقها لوثقة في دفع البعض و ما يوافقها في ذلك يكون ثقل قبلنا في  
 ذلك يمينها وادادها على بعض مصلحها ورثتها من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها  
 اطاعوا ما لم يادعوه من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها  
 يدعوه هم هذه المحرر عن الاثبات شرعي فيكون قول يمينه (اجاب) نعم تقرب  
 قول يمينه في رد بعض ودر المستحقة حيث لا يمكن خاتمة ولا بد من ثوبها من ثوبها  
 عن الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اودع عند زوجته دراهم على يمينه  
 ويضعه في مكان عينه له ورجع منه من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها  
 الصبح ووضع يمينه ثم عد ذلك ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها من ثوبها  
 المذ كور من حزمته موضوعة في يد رجل آخر يمينه في رجل يمينه في رجل يمينه في رجل يمينه  
 المودع وتلف الصبح في اليمين فهل وكل ذلك يضمن رجل يمينه في رجل يمينه في رجل يمينه في رجل يمينه

١٢٧١

١٢٧١

في القعدة

١٢٧١

محرم

٢٧٣



سؤال سنة

٢٠ ١٢٧٣

ذی القعدة

١٢٧٣

صفر

١٢٦٥

٢٥

١٢٧٤

٢

جمادی الاولى

١٢٧٤

٩

مطالب ادعى وارث  
المودع انه بينا قبل موته  
واقام بينة على ذلك  
قبيل ولا ضمان

ما تلقى من الصنع له به حيث وضعه في السفينة بغير اذن مالكه واذا انكر اخذته ووضعها  
في السفينة وادعى ان رب السفينة وضع الصنع المذکور في سفينته وادعى رب السفينة ان  
الاتخذ وضعه فيها بالاجرة ولا بينة لكل منهما على ذلك فماذا يكون الحكم الشرعي في  
ذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي على الرجل الاجنبي المذکور اخذ ذلك الصنع من  
حوزه ووضع في السفينة بغير اذن كما هو مذکور فرب الوديعة تضمنه حيث تلف بعد  
نقله من موضعه نعديا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على اخ لهم ان لهم عنده  
صاعا كانوا وضعوه تحت يده امانة منذ خمس وعشرين سنة وأظهروا بذلك ورقة طبق  
دعواهم وادعوا ان الورقة المذکورة بخطه فانكر دعواهم ووجدوا الحال انه لا بينة لهم  
عليه تثبت ما ادعوا به فهل والحال هذه لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعي ولا  
بالورقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذکورة  
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في جماعة وضعوا امانات عند امرأة لتحتفظها لهم  
افوضتها بمنزما وهو حرز مثلها وبقيت عندها مدة ثم حرق منزلها وما فيه من امتعتها  
والامانات المذکورة فاراد اربابها الزام المرأة المذکورة بقيمة امتعتها وتضمنها فهل اذا كان  
الحرق المذکور مشهورا وكان بغير تفريط منها ونعدولم يتمكن من نقل الامانات  
المذکورات حال الحرق في منزل آخر غير منزلها لا يجابون لذلك ولا تضمن المرأة  
المذکورة القيمة فيما تلف والحال ما ذكر (اجاب) نعم لا ضمان عليها والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مواشي نر كما عند آخري ديرة فوضع يده الامين عليها  
ونصرف فيها بالبيع لرجل اجنبي في غيبة ربهما من غير اذنه وتوكله في ذلك فهل اذا  
حضر ربهما لم يجز البيع ولم يرض به يكون له فسخه ورفع يده المشتري عنها ولا شيء عليه  
للمشتري (اجاب) اذ لم يكن البائع المذکور كوروكيلا عن المالك في البيع يكون بيعه مالا  
غيره موقوف على اجازة المالك فيرد بده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر  
قدرا معلوما من الدراهم وسبع قض نحاس ليحفظها عنده امانة ثم بعد مدة اخذ رب المانة  
امانته من هي عنده بموجب سند شرعي بذلك والآن مات رب المانة وتر يدور رثته  
مطالبة الامين بها فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية ان مورثهم استلمها من هي عنده قبل  
موته لا يجابون لذلك شرعا وتبرأ ذمته بدفعها لربها حال حياته اذا تحقق ما ذكر (اجاب)  
نعم لانجاب ورثة المودع لذلك والحال ما ذكر على انه يقبل قول الامين اذا ادعى اتصال  
الامانة الى مستحقها بينة ولا يكلف بينة على ذلك ان لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل قبض قدرا معلوما من جهة معلومة لورثة ميت بطريق الوكالة عنهم وبقي عنده  
مدة على وجه التوريعة فطالبوا منها المباح المذکور في حياته فذكر مدعيها بحضرة بينة شرعية  
انه دفعه لهم ولم يكرهه عنده شيء منه وحالف على ذلك فبينما هم مات فادعى ان باب الوديعة  
على ورثته بان الوديعة باقية في تركته فهل اذا أقام ورثته المودع بينة على اقراره

واعترفه حال حياته انه دفع المبلغ لهم وحافه على ذلك تقبل بينتهم ولا يكون لهؤلاء الورثة دعوى عليهم والحال هذه (أجاب) نعم لا ضمان عليهم ولا على البركة وتقبل بينتهم على ذلك والحال هذه حيث لا مانع وفي تنقيح الفتاوى اذا اقام المودع بينة على الايداع وقد مات المودع مجهول الوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكرها لورثته فضمنها في تركته فان اقام بينة على قيمتها أخذت من تركته وان لم تذكر له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردها وعزاه الى دارئ الهذاه ثم قال وقال في جواب آخر ادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه رده الى مالكه او انه تلف منه واقاموا بينة على انه في ذلك في حياته تقبل بينتهم وكذلك ان اقاموا بينة انه حين مره كان المال المذكور عن اران مورثهم قال هذا المال لعلان عندى وديعة او قرض او قبضته افلان بطريق او كالة او الرسالة لا دفعه اليه فادفعوه اليه ولا كنه ضاع بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركته انتهى ثم نظري قوله او قرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا من النحاس على سبيل الامانة ليحفظه عنه فذهبه ثم بعد هذه مات رب الامانة عن ورثة فطالب ورثته بالنحاس من الامن وادعوا عليه بزيادة عن القدر الذي عنده متعللين بان مورثهم اقر في مرض موته بان ثلاثة قنطرة عنده فلان ويقيمون بينة بذلك وهو ينكر دعواهم فهل يصدق الامين بيمينته في القدر الذي عنده ولو شهدت البينة بما ذكر ولا عبرة بدعواهم لزيادة (أجاب) قرار رب الوديعة لا يكون حجة على المودع فاذا لم تثبت ورثته قنطرة الزائد بالوجه الشرعي يكتفى بالقول قول المودع بيمينته في ما ادعاه لورثته زيارته ما اعترف به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر دراهم مع امواله القدر يحفظها له منته عنده فخلده منه ووضعها مع دراهمه في جيبه لكونها قرانسة ودراهم الوديعة ذهبوا ودرهم كل عتمة يزدهن اذ انزل عليه شرطي وقطع جيبه بسكين واخذها مع دراهم الوديعة تكون ضائعة على مالكها شوال ولا يلزمه ضمانها من غير ثبوت تعدا وتقرير (أجاب) اذ هي كانت اوديعة من يد المودع لا تعد منه ولا تقرير لا يصحها وتضييع على مالكه ولا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته منذ ربع سنين وعن ثلاثة بنين كبرهم بعضهم وصر عليه وصى من قبل الميت وصحت تركته بين ورثته بنين وبنات شرعية ولا ن ادعى على الوصى وعلى بعض الورثة المحض من رجل به انه كان ارسل الى بيت قبل موته بضاعة يبيعها ويحفظ ثمنها منه تحت يده وبقي تحت يده مبلغ من ذلك لم يصر ويريد اخذه من تركته ولم يكن عنده بنية ما يدعيه ولم يصدق على ذلك الوصى ولا احد من الورثة فهل لا عبرة بدعواه بالبرهان شرعي (أجاب) اذا لم يوجد لادعى المذكور ما يثبت دعواه من بينة شرعية وخض غريمه انيت وكان ممن يعمل بخضه ولا قول من ورثته المبلغ لا يقضى بمجرده دعواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يموت بجانب

بضاعة اعطاه لا خير ايديعه له على سبيل الامانة ولم يجعل له شيئا في نظير بيعه وقيل ان  
بيعه ضاع منه وسرق مع بضاعه بدون تقريره منه فهل يكون ضاعا وهالكه على  
مالكه ولا يلزم الامين شيئا منه ويكون مصدقا بيمينه (اجاب) اذا ضاعت الامانة  
من الامين لا تدمره ولا تفرجها ضمان عليه وصدق في دعوى الهلاك بيمينه اذا  
لم يكن خائفا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم اطيان مملوكه لهم ليست  
امره ونحوه وقرارد يط في سواى في جهه فذنته غايوا مده ثم حضروا وانا زعموا ان بيده  
ذلك فثبت لهم واندوه واستأجروه وراى ايديهم ثم بد ذلك ارادوا الغيبة لعذر فسلموا  
ذلك كما لم يرض اقرارهم امانه فهل اذا حضروا او حضر الوكيل الثابت توكيله عنهم  
وجب عليهم تسليم ذلك كله اذا كانوا مقرين بانه امانة واذا مات بعضهم مقرر بذلك ولم  
يصل لونه خبره منين وانكر اولاده ذلك لا يعتبر انكارهم مع وجود البينة الشاهدة  
بانرا ربيهم قبل موته واذا قسح بعضهم نحوه ووضعها في ساقية له يلزمه فيتم الصاحبها  
(اجاب) اذا كان المالك لاد مال الاطيان والنحو وخصص السواقي المذكورة ثابتا  
لهم او اوضحوا اليه مقررون لهم بالملك فيما كرهوا من تسليمه اليهم او الى وكيلهم  
بقبض ذلك الثابت توكيله عنهم بالطريق الشرعي اذا لم يكن هناك مانع واقرار المورث  
حجته عليه وعلى ورثته فيما يزعم الوارث انه آلى له من مورثه المقرب بطريق الارث ومن  
العلوم ان من الف شيئا من مال الغير فله ضمانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كفر  
آخر فاعطاه لرب الدين المؤجل لاجل ماله فلم يحل الدين دفعه لارب الدين على وجه  
المسالة وانه امانة لي وصله لرب الدين ثم مات المكيل قبل دفعه لرب الدين عن ورثته  
ونكره بجهالة ذلك ويريد الرجوع في تركه فهل له ذلك لا سيما ورب الدين يعترف بوصول  
ديه منه من يد المدين الحى المذكور ما عدا المبلغ الذى استجهل الكفيل من المدين ليسلمه  
لرب الدين المذكور (اجاب) نعم يكون للمدين الرجوع في تركه الكفيل بمثل ما دفعه  
اليه ليسلمه الى دائره الحال ما ذكر بالاسوال ما لم يترك الكفيل قبل موته انه دفعه الى  
الدائن او انه هلك بل مات ولم يمين حاله حتى يتحقق التجهيل في الامانة اذا ادعى ورثته  
دفعه من مورثهم للدائن او انه ذك ذلك قبل موته او انه بين حال المال بشئ يبرئ به  
من الضمان كهلاكه بدون تعدد وتفرط واقاموا بديعة على احدى هاتيك الصور فلا  
ضمان على البركة ولا عبرة بتصديق رب الدين المدين على اخذ جميع الدين من المدين  
وعدم احدا من الكفيل الذى كان المال في يده على سبيل الامانة اذا القول للامين  
في حق براءة نفسه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في جماعة تجار خرجوا من  
الديار فاجتمعوا في جهة مخصوصة فخرجوا الى البرية في محل  
خارج عن الكوفة مشهور بقطع الطريق والهم فيه عرض واحد من الديار  
المذكور فسلموا للاحدهم وديعة وامره انه اذا مات في مرضه المذكور يوصل ماله

ذى القعدة سنة

الى أهله بعد ان يرجع من سفره فرضى المأمور بذلك ثم مات المريض المذكور في مرضه المذكور فدفنوه وحمل المأمور المال معه وسافر هو وبقية التجار فظهر عليهم قطع الطريق في المحل الخارج عن المحكم وممة المشهور بالشهرة المذكورة وغلبوا عليهم ونهبوا جميع أموالهم وجميع أموال الميت أيضا فاردورة الميت ان يضمنوا المأمور المذكور جميع مال مورثهم المذكور فهل والحال هذه اذا ثبت دفع المالك ماله اليه على سبيل الوديعة وأمره بإيصاله الى أهله بعد موته يكون مال الميت المذكور أمانة في يد المأمور يضيع على الورثة ولا يضمن شيئا من ذلك حيث لم يوجد من الامين المذكور تعد ولا تقر يطفي هذا المال (أجاب) ليس لورثة المودع تضمين المودع ما تلف في يده من المال على الوجه المسطور بدون علمه ولا تغريط بل يهلك عليهم مجابا بالمطالبة عليه والحال هذه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة اودعت عند امرأة أخرى حليا فطلبت المودعة المذكورة من المرأة المودعة الحلي فاقرت بانها باقية عندها ثم بعد ذلك ادعت المرأة أن الحلي المذكور ضاع قبل اقرارها به فلم تصدقها المودعة المذكورة في دعواها فهل والحال هذه تكون ضامنة للحلي المذكور ولا يقبل قولها في ذلك بيمينها والحال هذه (أجاب) نعم تكون ضامنة له ولا يقبل قولها في دعواها الضياع بتأخير سابق على اقرارها ببقاء الوديعة عندها للتناقض وفي العموم اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند الخاء صاحبها عند افعال المودع ضاعت الوديعة سئل المودع متى ضاعت قبل اقرارك أو بعده فان قال قبل اقرارى يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها عند اقرار منه انها ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا يناقض خلاصة من الفصل الرابع ومثله في البرازيه وافق بمثله الخبير الرملي ذكره في تنقيح الحامدية من أول الوديعة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لولد من أولاده مبالغ من الدنانير وودعة فاخذ منه ووضع في حزمته وهو المثل الذي يصح فيه دراهم نفسه وبعد مدة سرى ذلك المبلغ الذي استلمه من والده عن سبيل الامانة فعلم الاب بذلك وسكت واشتهرت سرقة في بلدتهم واستمر الاب ساكنا ولم ينزع ولده حتى توفي الاب الى رحمة الله تعالى فهل ليس لبقية الورثة مطالبة بأحقيهم بمقتضى اد نصيهم بما يستحقونه من ذلك المبلغ المذكور اذ كانا حيث سرى من حزمته بل لا تعد ولا تغريط من المودع طال حياة المورث مع سكرته وعدم منارعتة حين علمه بذلك ويقبل قول المودع بيمينه في ذلك (أجاب) نعم ليس لبقية الورثة ذلك ان كان الامر كذلك ويقبل قول المودع في الضياع بيمينه حيث لم يكن خائفا والله سبحانه وتعالى اعلم

\* (كتاب العارية) \*

(سئل) في رجل تحت يده عساكر وهو كبيرهم اعطى لكل واحد منهم حصانا عارية

١٢٨٤

٢٤

رمضان

١٢٨٧

١٠

١٢٩٥

١١



١٩ ١٢٦٥

جادي الثاني

٦ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

ذى الحجة

١ ١٢٦٥

ربيع الال

٢٧ ١٢٦٦

ذى القعدة

٢٧ ١٢٦٦

صفر

١٧ ١٢٦٧

ليركب عليه مع أمير الحج ذهابا وإيابا فقلوا في بعض الليالي وربط أحدهم للجوام في يد  
 ووضعها تحت رأسه كما يفعل ببيعة العسكر فاستيقظ فلم يجد المحصان وضاع منه بغير  
 تقريط فهل لا يكون العسكري المذكوور ضامنا للمحصان المذكوور ويضيع على مالكه  
 (أجاب) لا ضمان على العسكري المذكوور حيث لم يصدق منه تقريط والقول له في  
 ذلك يمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار دابة من غيره ليستعملها في حمل  
 السباح فكثرت عنده يوم ما ودها مالها كلها في آخر النهار فهل إذا تلفت بعد ذلك عند  
 المالك أو عند المستعير بالاستعمال الماذون فيه من غير تعد ولا تقريط لا يضمنها المستعير  
 وتضيع على مالكها (أجاب) لا ضمان على المستعير إذا لم يثبت عليه التعدي أو  
 التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق طيناني في داره بأذن الحاكم  
 وهو يدفع ماله إلى الديوان قبل البناء وبعد هذه الدارده صحتها عليه الحاكم كم بقدر  
 معلوم من القراريط ثم جاء رجل آخر واستاذن منه أن يسكن معه فأباح له السكنى في  
 داره عارية وأذنه بوضع شيء فيها يستظل به فسكن فيها مدة ثم خرج وأراد الرجوع إليها  
 فذهبه مالك الدار فهل يكون له منعه من سكناه معه ولا يسكن الأبرضاه (أجاب)  
 للغير الرجوع في العارية متى شاء والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة استعارت شالا  
 كشمير يامن آخر نستر به ميتا عندها ثم وضع الميت في القبر ضاع الكشمير من غير  
 تقريط فهل يكون من ضمان المرأة أو يضيع على ربه ولا يلزم المرأة إلا اليمين الشرعية  
 (أجاب) لا ضمان على المستعير حيث لم يثبت عليه التعدي أو التفريط والقول قوله في  
 الضياع يمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار شالا كشمير يامن رجل على  
 أن يضعه على النعش فاستغنوا عنه فوضعه في صندوق في البيت وذهبوا بالميتة فخافوا  
 فوجدوا الصندوق مكسورا وأخذوا فيه من الشال وغيره فهل والحال هذه لا يلزم  
 المستعير حيث وضعه في حرز المثل (أجاب) لا ضمان على المستعير حيث لم يثبت عليه  
 التعدي أو التفريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار فرسا من آخر ليركبها إلى  
 مكان معلوم فماتت في أثناء الطريق بأفة سماويه من غير تعد ولا تقريط من المستعير  
 فهل إذا أراد رب الفرس أن يضمنها للمستعير لا يجاب لذلك وتضيع الفرس على ربها  
 (أجاب) لا ضمان على المستعير إذا تلفت العارية في يده ما لم يثبت عليه التعدي بالوجه  
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعض مصاغ وألبسه لزوجته على  
 سبيل الزينة ثم بعد مدة ماتت الزوجة عن زوجها وعن أمها وعن أخواتها البنات الثلاث  
 فهل إذا ثبت المصاغ في المصاغ للزوج بالبينة الشرعية يكون له ولا يكون ميراثا عن  
 زوجته (أجاب) إذا ثبت المصاغ في المصاغ المذكوور له بالوجه الشرعي لا يكون تركته عن  
 زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمى تزوج امرأة فقيرة وبه دخل بها  
 أحدث مصاغا وألبسه لها على سبيل العارية ثم مات عنها وعن أخواتها أشقاء وعليه ديون

كثيرة فهل يباع ما جرده من المصاغ في الدين الذي عليه أولا (أجاب) اذا اعتزفت الزوجة باصل الملاك في المصاغ المذكور لزوجهها ولم تثبت انتقاله لها بناقل شرعي يكون تركه عن الزوج ولا يكون استمتاعها به حال حياته ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بعض حلى دفعه لزوجته على سبيل الزينة ويكون تحت يدها على سبيل الامانة وعند احتياجه له ياخذ منها وأشهد بيئته على ذلك فهل اذا احتاج له ليبيعه ويدفع ثمنه في دين عليه يجاب لذلك وقوم يبرده له مع وجود البيئنة الشاهدة بما ذكر (أجاب) اذا اعتزفت الزوجة باصل الملاك في المصاغ المذكور لزوجهها ولم تثبت انتقاله لها بناقل شرعي يكون له انتزاعه منها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليا اعارته لبيئتها لتتزين به فهو عندها امانة ثم بعد ذلك ماتت البنت المذكورة عن أمها وعن ورثة فاثبتت الام المذكورة ان الحلى لها بالوجه الشرعي وانه كان امانة في يديها وأخذت بعض الحلى وبقي البعض الاخر في يد الوارث فطلب الوارث من الام المذكورة ان تهيب له البعض الذي في يده بالقهر والجبر ليعمل به لكونه بيده فامتنعت الام من ذلك فهل والحال هذه لا تجبر الام على الهبة ويؤمر الوارث بدفع باقي الحلى الذي هو لها بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا تجبر الام المذكورة على الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى جمل لابنته وذلك الابن بالغ مكلف ليسافر به الى جهة السوييس من أجل دين على هذا الابن بان يؤجر الجمل ويوفي من أجرته ما عليه فاخذ الابن الجمل المذكور ووضع في بيت شخص من غير اذن صاحب البيت الا انه حر زملته وأغلق عليه بابا متوهما ان صاحب البيت يستأجر الجمل منه فبعد ان وضعه على هذه الصفة خرج ولم يستحفظ على الجمل أحد ثم رجع فوجد الجمل قد ضاع من هذا البيت فهل يلزم الجمل ذلك الابن سيما ولم ياذن له أبوه بوضعه في ذلك الموضع (أجاب) لا ضمير على الابن المذكور الا اذا ثبت عليه التعدي أو التفريط بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا يركبها لمقابلة حاج له فقامت به عربة في الطريق ولم يكنه التخلص منها بجواب الضريق فمات الفرس مع ركبها على الارض من غير تفريط ومن غير تعدي خرج فخذها وقامت سيامة فسلمها المستعير لربها فبعد مدة من الايام حصل لها تشويش آخر فمكواها صاحبها بسبب ذلك فماتت فهل لا ضمان على المستعير المذكور وكونه من ضمان ربه بحيث لم يخصص من المستعير تفريط أو تعد (أجاب) نعم لا ضمان على المستعير المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرسلت جارية لها بالعة عاقلة الى امرأة أخرى لتأخذ منها حليا على جهة العارية فلم يجد الجارية المرأة التي أرسلت لها ووجدت امرأة أخرى فاخبرها بذلك فاستعارت تلك المرأة ظن ذلك الحلى من أخرى لترسله لسيدها لجاريه لاجل استعماله وسلمته للجارية لتسلمه لمرسلتها فتسلمته الجارية لتدفعه لسيدها

سنة	رمضان
١٢٦٨	٢
	شوال
١٢٦٨	٢١
	ربيع الاول
١٢٦٩	١٣
	ربيع الثاني
١٢٦٩	١١
	جمادى الثانية
١٢٧٠	٢٧
	ذى الحجة
١٢٧٠	١٦

فصاع منها بدون تعد ولا تقريط فهل لاضمان على الجارية ولا على من أرسلتها للاستعارة  
 (اجاب) نعم لاضمان على الجارية المذكورة ولا على من أرسلتها والحال هذه والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل غائب عن مكانه اخذ رجل من توابعه مهر عارية وادعى المعير  
 على زوجة الرجل الغائب انها أرسلت التابع المذكور واذنته في اخذ المهر من عنده  
 والحال ان الزوجة المذكورة لم تاذن له ولم توكفه في الاخذ منه خصوصا وانه لا بينة له على  
 ذلك فهل اذا تلف المهر والحال هذه لاضمان على الرجل الغائب ولا على زوجته ولا على  
 المستعير اذالم يحصل منه تعد ولا تقريط (اجاب) لاضمان على احد عن ذكره والحال  
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر عودي دخان بتركيتهما فاخذهما  
 المستعير ووضعهما في حزام مثل بعد استعانهما فسرقاتهما من غير تقريط ومن غير تعد  
 فهل والحال هذه يضيعة على ربهما ولا ضمان على المستعير المذكور حديث لم يثبت  
 التقريط والتعدي (اجاب) لاضمان على المستعير اذالم يثبت عليه التعدي او  
 التقريط والقول قوله بيمينه في دعوى الضياع والهلاك والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل يملك حصة في دار بالميراث عن ابيه وعن اخوته الاشقاء اعارها لاخته لا يملكه  
 ثم مات المستعير عن ورثة فهل للميراث الرجوع في العارية واخذ الحصة المعارة حيث كان  
 الحق ما لا يعبر فيها بالبينة بل هم مقرون بالمالك للمذكور (اجاب) للميراث الرجوع  
 في العارية متى شاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار فرسا من مالكها وبعدها  
 قضى حاجته منها او دعه عند رجل وامر مالكها بان يستلمها من المودع فطلبها مالكها  
 منه فامتنع من دفعها له وصار يستعملها في اشغاله بالطحن عايبا والركوب وغير ذلك حتى  
 هلكت تحت يده بذلك فهل اذا ثبت استعمال المودع لها في اشغاله بعد طلب مالكها  
 لها يعير اذن مالكها بشهادة البينة الشرعية يكون ضمانا لما بقيتها (اجاب) للمستعير  
 الا يداع على المختار المفتى به كما يعلم من الدروحو واشيه واذا تحقق على مودع المستعير  
 التعدي على الدابة المذكورة كالاستعمال بلا اذن بالوجه الشرعي حتى هلكت فعليه  
 ضمانها لربها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر خزاما لاجل ان يزين  
 به دكانه فاخذه ووضع من داخل دكانه فسكت عنده ثلاث ليال وفي آخر ليلة اغلق دكانه  
 ومضى الى منزله وبات فيه ثم رجع الى دكانه فوجده مغلوقا ففتحه فلم يجد الخزام  
 المذكور فهل اذالم يحصل منه تقريط لا يضمنه (اجاب) نعم لاضمان على المستعير  
 والحال ما ذكر بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقطع ارض زراعة  
 اميريه اعارها لآخر فخدمته ثم بعد ذلك طابها ربهامنه فهل يكون له طلبها منه واخذها  
 وليس له الامتناع من تسليمها بدون وجه شرعي وله الرجوع في العارية متى شاء  
 (اجاب) نعم لربها اخذها واستردادها حيث لم يوجدها منه ما يفيد سقوط حقه منها والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميريه اعارها لاولادهم ليزرعوها

عزم

منه

لا أنفسهم بحضرة يدنة شرعية ثم بعد ذلك طلبوا منهم فنعوه من أخذها منكرين للعارية  
 فهل اذا كانت العارية ثابتة بالينة الشرعية يكون لرب الارض نزعها منهم ولا عبرة  
 بانكارهم حيث لم يكن لهم فيها حق بالاسقاط ولا بالهبة ولم تكن مسموحة باسمائهم  
 (اجاب) اذا ثبت الرجل المذكور اعارة تلك الارض له ولم يتحقق ما يفيد سقوط حقه  
 منها يكون له نزعها من واضي اليد والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين له كل  
 منهما قطعة أرض زراعية اميرية اعار كل منهما ما أرضه للآخر ليزرعها خمس سنين بشرط  
 رجوع كل منهما في أرضه بعدها بمدة ثمانية عشر سنة فبعد ان وضع كل منهما يده على  
 أرض الآخر بنحو سنة تصرف احدهما في الارض التي تحت يده بالاسقاط لرجل اجنبي  
 بغير اذن رب الارض فهل لا ينفذ تصرف المستعير ويكون لرب الارض نزعها من هي  
 بيده بعد مضي هذه المدة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا ينفذ تصرف  
 المستعير في حق المعير بدون اذنه أو باذنه حيث كان الحق ثابتا للمعير ويكون لصاحب  
 الحق اخذ الارض من يد الرجل المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك قطعة أرض زراعية غير اميرية اعارها لرجل ليزرعها ومات كل  
 منهما عن وارث فطلب وارث المعير المالك من ابن المستعير رفع يده عن الارض المذكورة  
 فاعترف له بها وادعى ان اياه كان وهبها لابييه قبل موته ولا برهان له على ذلك فهل  
 والحال هذه اذا لم يثبت دعواه الهبة بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه الهبة بدعواه الهبة عن الاثبات  
 الشرعي ويؤثر برفع يده عنها وتسليمها لوارث المالك لها حيث كان معه ترفا ومقرا  
 بالملك فيها (اجاب) نعم لا عبرة بدعواه الهبة بدون اثباتها بطريق شرعي والحال هذه  
 ويؤثر بتسليم العارية الى ورثة مالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 له قطعة أرض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لرجل آخر وتركها له باختياره على قدر  
 معلوم من الدراهم وكتب له بذلك حجة ثابتة المضمون ووضع يده عليها المسقط له ثم بعد  
 ذلك اعارها المسقط له المذكور لرجل آخر سنتين ليزرعها عارية فهل اذا ثبت ما ذكر  
 وطلب المعير العارية بعد انقضاء مدتها يجاب لذلك ولا يسقط حقه والحال هذه (اجاب)  
 وضع الارض عارية تحت يد آخر لا يسقط حق الواضع منها اذا لم يمسقطها بالاسقاط  
 أو الترك الاختياري فاذا لم يتحقق ذلك لا يسقط حقه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة دفعت ليفتها حليا عارية لتعز به لزوجها ثم ماتت تلك البنت عن أمها  
 المذكورة وعن أبيها وعن زوجها وعن بنت منه فهل اذا ثبت ان الحلي المذكور عارية  
 من قبل الام يكون لها أخذه ولا يملكه ونزكته والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه  
 الشرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كون الحلي المذكور عارية عنه ان ثبت  
 المذكور من قبل أمها يكون للام أحده ولا يكون تركته عن البنت والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل عنده قصبة ولبنة ذهب وقلادة فيها بعض دراهم ورش رش مملوك وله

١٢٧١

٢٠

ربيع الاول

١٢٧١

٨

ربيع الثاني

١٢٧١

٢٦

ذي القعدة

١٢٧١

٨

ربيع الاول

١٢٧٢

١٧



زوجة دفع ذلك لها لتقرين به على سبيل العارية ثم طلقها وطلب منها المحل المذكور  
فادعت انه ملكها فهل اذا اقام بينة على انه ملكه ودفعه لها على سبيل الزينة والعارية  
يقضى له باخذه منها لا سيما وهو فقير ومثله لا يدفع لها ذلك تليكا وقد طلبت منه ان يملك  
لها ذلك على يد جمع من الناس مرارا وهو يمنع من ذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي  
ان ما ذكره لك الزوج المطلق المذكور وان دفعه لها عارية يقضى له باخذه من يد  
مطلقة المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى لولاده جانب من الاطيان  
عارية ولم يسقط ولم يترك حقه فيهم اعترافهم بذلك عند الناس فهل اذا ارادوا ان  
ياخذوا زيادة جبراعته ليس لهم ذلك بدون وجه شرعي واذا اراد الرجوع في العارية  
يمكن من ذلك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا يجبر الاب على اعطاء ما يستحقه  
من الاطيان لولاده وله اخذ ما اعادهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
يملك دارا اعادها لآخر ليس سكنها عارية من غير اجرة فسكنها المستعير مدة ثم بعد ذلك مات  
المعير عن ورثة ببلغ وقصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا ارادت ورثة المعير مطالبة  
السكن باجرة المثل مدة سكنه في حياة المعير لا يجابون لذلك (اجاب) اذا تحققت  
العارية بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المعير مطالبة المستعير باجرة الدار المعادة حال حياة  
المعير بدون وجه شرعي ولو معدة للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك فرسا  
اعادها لآخر ليركبها ثم مات المستعير وهي بيده عن ورثة فطلبها ربهما من الورثة فادعوا  
انه وهبها لمورثهم فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الهبة لمورثهم بالبينة الشرعية  
لا يجابون لذلك ويكون لرب الفرس اخذها مع نتاجها من الورثة المذكور بن (اجاب)  
نعم لا يجابون لذلك بمجرد دعواهم بدون اثباتها بطريق شرعي ولرب الفرس اخذها مع  
نتاجها اذا لم يثبت الهبة المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق  
الارث عن مورثة فجاءه رجل واستعار منه الدار المذكور ليسكنها فسلمها له ووضع يده  
عليها مدة من السنين ثم بعد ذلك طلب مالك الدار المذكور دفع يد المستعير عن الدار  
المذكور فادعى المستعير ان مورثه كان باعها الدار المذكور كورة حال حياته واقام على  
ذلك شيخ البلد يشهد له بذلك واظهر ورقة بذلك لم يكن عليها ختم قاض ولم يكن مسجلة  
في سجل القاضى فانكر المالك المذكور دعواه فهل لا تقبل شهادة شيخ البلد المذكور  
ولا عيرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية ولا بالورقة التي لم يثبت مضمونها بالوجه  
الشرعي (اجاب) يؤمر المستعير برد العارية الى ربهما ولا تقبل شهادة شيخ القرية ولا  
يقضى له دعوى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
استعار من آخر جارا ليركبه الى محل معلوم فاعطاه له واخذه المستعير بحضرته ومشاهدته  
وذهب به الى المحل المذكور ففرق منه من غير تقرير ثم ان صاحب الجمار انكر الاذن  
وادعى انه اخذه بغير اذنه وعند المستعير بينة تشهد على اقراره بالاذن له فهل تقبل بينته

ذى الحجة سنة

١٩ ١٢٧٢

محرم ١٩ ١٢٧٣

جمادى الثانية ٢ ١٢٧٣

رجب ٢٠ ١٢٧٢

ربيع الاول ٣ ١٢٧٤

جمادى الثانية  
١٢٧٤

ولا يضمن حيث لم يفرط في الحفظ (أجاب) اذا ثبت كون الحجار المذ كور عارية بالوجه  
الشرعي لا يضمنه المستعير اذا هلك في يده بدون تقريط منه أو تعد كتركه بدون حافظ  
وحر حتى سرق والا ضمنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار دارا من مال كها  
وسكنها مدة من السنين من غير عقد اجارة من مال كها ثم بعد ذلك بنى الرجل المذ كور  
حائط في وسط الدار المذ كورة بغير اذن مال كها فافراد مال كها الدار رفع يده عنها فامتنع  
من تسليمها له ويريد ان يملك الدار المذ كورة بالحائط الذي بناه فيها والحال ان قيمة  
الارض التي بنى فيها أكثر من قيمة الحائط بكثرة يروا اذا هدم الحائط لا يضر بالارض فهل  
والحال هذه لا يجاب المستعير لذلك ويكون لما لك الدار اخذ داره من يد المستعير ودفع  
قيمة ما بناه فيها مقلوعا أو تسكيفة برفع ما بناه حيث لم يضر القلع بالارض (أجاب) يؤمر  
بأضع اليد المذ كور على الوجه المسطور بتسليم الدار المستعارة الى مال كها ويسكلف  
رفع ما أحدثه من بنا الحائط بدون اذن المالك والحال ما ذكر ما لم يتفقا على دفع قيمة  
الحائط من قبل المعير مقلوعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة  
خالية من البناء اشترى الشرعي من اربابها ولشترى أربعة بنين في معيشة واحدة - ثم كل  
على انفراد في بناها الاب دارا لنفسه مع اعانة اولاده له في البناء والعمل وبعد تمامها اسكن  
كل واحد منهم في قاعة منها على سبيل العارية فمات احد البنين بعد سكنه عشر سنين عن  
ورثة فاستمر وابعده ساكنين كايه - ثم مدة ست سنين ثم مات الاب عن بنيه وعن اولاد  
ابنه والا ن أراد اولاد الابن مشاركة الاعمام فيها متعللين بسكنى أبيه - ثم وسكنهم فيها  
فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المذ كور (أجاب) اذا تحقق بطريق شرعي ان  
جميع الدار المذ كورة ملك للاب المذ كور الى أن مات عن بنيه الثلاثة واولاد ابنه  
لا يكون لاولاد الابن المستعير الميث في حياة أبيه مشاركة اعمامهم فيها بمجرد سكنهم على  
هذا الوجه في بعضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة استعارت من  
امرأة حليما التزين به في فرح وقاتى لها به في غد ثم اخذت الحلي المذ كور وتوجهت به الى  
منزلها ثم بعد الميعاد المذ كور طلبت المالكه الحلي من المرأة المذ كورة فوعدها بدفعه  
لها ثم بعد ذلك اخذته المستعيرة المذ كورة وسافرت به الى بلدة فوق مسافة القصر بغير  
اذن المالكه والحال ان المستعيرة لم تكن عاجزة عن دفع الحلي وقت سفرها ومكثت في  
سفرها مدة من الايام ثم رجعت من السفر المذ كور فطبت مال كها الحلي من المستعيرة  
المذ كورة الحلي المذ كور فادعت ضياعه في سفرها المذ كور والحال ان اخذها الحلي  
المذ كور لتزين به في بلدة المالكه فهل تضمن المستعيرة المذ كورة قيمة الحلي المذ كور  
للمالكه المذ كورة ام لا (أجاب) نعم على المستعيرة المذ كورة ضمان الحلي المذ كور  
لتعديها ان كان الواقع ما هو مسطور بالثوال وفي رد المختار من العارية عن جامع  
الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فامسكها بعد الوقت ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت

رجب

ذى القعدة

ذى الحجة

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

٢٠

صغر سنة

هو الخائن رسوا توقفت نصا أو دلالة اهوا فاد قبل ذلك انها تمقيد بالمكان أيضا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة جهزت بنتها جهازا مثلها المعتاد وعند الزفاف لزوجها أعطتها بعض حلى وأمتعة على وجه الزينة عارية واشهدت على ذلك ثم بعد الدخول عليها بمدة قريبة توفيت عن أمها وزوجها وعاصب فاراد الزوج المذكور ان يجعل البعض الذي أعطته لها أمها على وجه الزينة عارية تركه فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي ان أمها أعطتها ذلك على وجه الزينة عارية يمنع من معارضته لها في ذلك (أجاب) نعم يمنع الزوج من ذلك حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار من آخر جلا ليجمل عليه اردني زبل حمام من قرية كذا فاجابه لذلك وفي أثناء الطريق هلك منه ما فقه سماوي ومات في السر يق فهل يكون هذا كاعلى مالكة حيث هلك ومات بدون تعدد وقهر بط من المستعير وبصدق في ذلك بيمينه (أجاب) نعم لا ضمان على المستعير حيث هلك الجمل بدون تعدد منه ولا فقر يط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض بالاث عن أصوله وهو واضح يدها عايم او متصرف فيها بالبناء والمهدم وغير ذلك من غير معارض ولا منازع له مدة تزيد عن عشرين سنة ويجوارها دارا لا آخر اقتسمها واختص بها ذلك الاخر من بين شركائه وبقي محل المرور مشركا بينه وبين شركائه فاراد ان يفتح لداره بابا من أرض جاره ليرمنه على الخصوص فاستاذن رب الارض واستعار منه المرور من أرضه فأعاده ذلك ومضى على ذلك مدة ست سنين وهو متصرف بالعاية ويملك الرجل للأرض التي يمر بها فاراد الا أن يملك الأرض ان يبنى على الأرض المملوكة له خاصة وفوق حيطانه الخاصة به فذمه المستعير من ذلك فهل لا يكون له المنع حيث كان ملك الأرض لذلك الرجل ثابا على سبيل الاختصاص وكذا حيطانها التي يربد البناء عليها وجاره متمرف له بالعارية على الوجه المذكور (أجاب) ليس للمستعير المذكور منع المالك من التصرف في ملكه بما لم يصح بجارده ضررا بينا ولا يبرم منع المستعير من المرور في أرضه متى شاء والحال هـ - هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يدها على قطعة أرض بانوراثة عن أبيه وعن جده مدة تزيد عن عشرين عاما اذن لبعض أفاع به في بناء قطعة منها على وجه العارية غير متبرع له فيها بالملكية فهل اذا ثبت ما ذكره واد ان يخرج منه يجب لذلك واذا ادعى ان له حقا في تلك الأرض بالوراثة عن اجداده لا يسمع منه ذلك بعد ثبوت العارية لاسيما والاقاض المبنى بها ملك للعير صاحب الأرض (أجاب) اذا ثبت الرجل المذكور ملكه لتلك القطعة بالوجه الشرعي وانه اعارها لبعض أفاع به وبناءها المستعير بالاقتصاص المملوكة لرب الأرض يكون له اخراج المستعير منها في وقت اراد والا عارة مانعة من دعوى المستعير المالك لنفسه فيها استعاره اذ هي اقرار بعدم ما كنه لها استعاره كالاستيلاء والاسيما والاسيما جاز فكل منها يكون اقرارا بعدم ملك المباشريه باتفاق الروايات فلا يسمع دعواه بعد ذلك لنفسه كما صرح به في

١٢٨٢

٢٠

١٢٨٢

شوال

٢٠

ربيع الاول

١٢٨٣

٢١

جمادى الاولى

١٢٨٣

١١

ربيع الثاني سنة

تنتج الفتاوى الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا ومن جاراتها  
 قطعة أرض خربة يملكوها وهي مجاورة لدار رجل آخر فاستعار الرجل الآخر المذ كور  
 القطعة الأرض المذ كورة لكونها ملاصقة لداره من مالها يبيع فيها دوابه وبنته  
 لمواشيه وأن يأخذها منه وقت ما يحب ويختار فرضي مالها يبيعها بذلك فأخذها منه ووضع  
 فيها دوابه وبنته مدة من السنين ثم أن المالك لذلك طلب أرضه المذ كورة فوعده  
 بدفعها له ثم أن المستعير المذ كور مات قبل تسليمها للمالك المذ كور عن وارث فطلب  
 المالك أرضه من وارثه فامتنع من دفعها له متعلا بأن مورثه وضع يده عليها مدة عشر سنين  
 وأنما صارت ملكه بوضع يده هذه المدة المذ كورة هل إذا ثبت المالك المذ كور ملكه  
 في الأرض المذ كورة بالوجه الشرعي لأعبدة بدعوى وارث واضع اليد المذ كور ووضع  
 يده مورثه هذه المدة المذ كورة إذا تحق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم إذا ثبت  
 المالك دعواه المذ كورة بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماعها يؤثروا وارث  
 واضع اليد المستعير بتسليم تلك الخربة المستعارة إلى مالها يبيعها المعير ويحجر ووضع يده  
 المورث عليها مدة عشر سنين لا يوجب تملكه لغيرها بدون سبب لاسيما مع ثبوت الادعاء  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضا معلومة أعارها لرجل معلوم ليعني فيها  
 ويسكن ولم يعينها لذلك مدة فبني الرجل المذ كور في الأرض المذ كورة بناء معلوما من  
 ماله لنفسه وسكن فيه مدة ثم الآن مالك الأرض رجع في عار يته المذ كورة ويريد  
 اخراج المستعير الباني منها واخذ البناء المذ كور لنفسه مجانا بدون عوض فهل الباني  
 المذ كور فهل والحال هذه يكون البناء المذ كور ما كالمثل للرجل الباني المذ كور خاصة  
 وليس للمستعير المذ كور فيه حق ويكون للباني المذ كور قلع بنائه من الأرض المذ كورة  
 حيث كان قلعه لا يضر بالأرض وإن كان يضر بها لا يكون لأرض تملكه مجانا  
 بل بقيته مقلوعا أفيدوا الجواب (اجاب) نعم للمستعير المذ كور قلع بنائه وتسليم الأرض  
 له بها قارعة حيث لا يضر قلعه بالأرض فإن أضر بها لا يكون للغير تملكه مجانا بل بقيته  
 مقلوعا كما صرحوا به في حكم العارية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل روج امرأته ودخل  
 بها وماتت بعد ذلك عن زوجها وأمه أوقد دفعت الام لابنتها بعض مصاغ وحل على  
 سبيل الزينة والعارية وأشهدت الام بينة وقت الدفع لها على ذلك فهل إذا قامت الام  
 بينة شرعية على دعواها يقضى لها بدعواها ولا يكون ذلك تركة عنها أفيدوا الجواب  
 (اجاب) نعم يقضى للام بدعواها والحال هذه ولا يكون ذلك تركة عن ابنتها ما لم يثبت  
 الزوج التملك بضر يق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل البس زوجه حلما  
 يملكوها لتتزين به ولم يملكها ثم توفي والحل باو عدها ثم توفيت هي أيضا فهل إذا ثبت  
 بالوجه الشرعي أن الحل ملك للزوج البس لزوجه زينة يكون تركة عنه يقسم على جميع  
 ورثته لئلا كرم مثل حظ الأنثيين وليس لخصوص ورثة الزوجة الاختصاص به بدون وجه

١٢٨٤

١٦

١٢٨٦

٢٥

ذی القعدة

١٢٨٦

٤



ذى الحجة  
٢٧  
سنة  
١٢٨٧

جمادى الثانية

١٢٩١

رجب  
٢٧

١٢٩١

شرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الحلى المذ كور ملك للزوج ولم يثبت انتقاله  
لملك زوجته بطريق شرعي يتقسم بين ورثة الزوج على فرائض الله تعالى ولا يختص به ورثة  
الزوجة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين كل منهما يملك دارا معلومة لها حوش معلوم  
فاستأذن أحدهما الآخر ان يفتح من حوشه بابا في حوش الآخر لاجل ان يخرج ويدخل  
فيه على سبيل العارية لسهولة ذلك عليه وقرب المسافة فاذن له الآخر المذ كور بذلك  
ففتح الباب المذ كور بناء على اذن الآخر وصار يخرج ويدخل من الباب الحادث المذ كور  
مدة ثم أراد الا أن الآخر المذ كور سد الباب ومنع الا أحد المذ كور من المرور من حوشه  
فهو يلجأ لطلبه ويمنع الا أحد المذ كور من التمرض له في ذلك حيث كان معترفا بحدوثه  
باذن مالك الحوش المفتوح فيه على سبيل العارية وليس قديما واذا تعلل الفاتح للباب  
باذن مالك الحوش في فتحه تبرعا لا يعتبر تملكه بذلك ولا اذن الرجوع ومنعه من المرور في  
خاص ملكه (جاب) نعم لا آخر المذ كور سد هذه الباب ومنع جاره من المرور في خاص  
ملكه ان كان الواقع ما هو مسطور والاذن بالفتح والمرور على هذا الوجه يعد عارية فله  
الرجوع فيه متى شاء والله تعالى اعلم (سئل) في بنت تزوجت رجلا معلوما وزفت اليه  
وقد دفعت اليها أمهات مالها المملوك لها عند زفافها الاشياء معلومة من حلى ونحاس وغير  
ذلك على سبيل الزينة والعارية ثم بعد ذلك بمدة ردت البنت المذ كورة الى أمهات المذ كورة  
معظم ما دفعت أمهات من الحلى والنحاس وقد اقرت البنت المذ كورة واعترفت في  
حال صحتها وسلامتها بان ما ردت الى أمهات من المعظم المذ كور وما بقي عندها ملك لامها  
المذ كورة خاصة وانه عندها على سبيل الزينة والعارية ثم بعد مدة ماتت الزوجة المذ كورة  
عن زوجها وأولادها وأمها المذ كورة قاضي الزوج بان الاشياء المذ كورة من الحلى  
والنحاس وغير ذلك المدفوع للام والباقي تحت يدها المتوفاة ملك للمتوفاة المذ كورة فهل  
حيث اقامت الام ببنه بان ما ذكركم ملكا وانما دفعت له الى بنتها المذ كورة على سبيل  
الزينة والعارية أو على اقرار المتوفاة في حال صحتها ولامتها بان ما ذكركم ملكا لامها خاصة  
وانه تحت يدها على سبيل الزينة والعارية يقضى به للام ولا يكون تركه عن المتوفاة  
المذ كورة (اجاب) نعم يقضى للام بالاشياء المذ كورة اذا اقامت البنت على ملكها  
ودفعها اياها بالبنت عارية أو على اقرار المتوفاة حال صحتها بما ذكره حيث لا مانع والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض خراجية مكلفة باسمه وحده يستحقها خاصة نفسه  
الى الآن شرع ان يحفر فيها عينيا ليسقي منها زرعها فشاركه رجل اجنبي في الحفر وطويها  
بالخشب وركب عليها آلة من مالهما سووية ليسقي كل منهما أرضه الخاصة به من ماءها وغرسا  
حولها اشجارا للاستغلال بها قابلية للتسعة خالية عن الثمر من مالهما واستمر على ذلك  
مدة من السنين مع بقاء الأرض على استحقاق مالكها خاصة بلا اشتراك مع اقرار الاجنبي  
بذلك الى الآن فهل اذا أراد مالك الأرض المذ كورة رفع آلة العين المذ كورة من

الع- بن الهفورة في أرضه الخاصة به وقسمه الاشجار المشرقة المذ كورة بينه حيث كانت قابلة لها وتسكيف الشريك الاجنبي فلع حصته من الشجر البالغ ليتفع بأرضه خاصة بوجه آخر يجاب لذلك حيث كان الامر كما ذكره وتبقى الآية مشتركة بينهما بعد رفعها من الارض حيث لا تقبل القسمة (أجاب) نعم يجاب مستحق الارض المذ كورة لذلك ان كان الامر كذلك اذ لم يخرج هذه الارض عن كونها في حكم العارية بالنسبة لخصه الشريك الاجنبي في الآية والاشجار المذ كورة حيث لم توضع بحق القرار والله تعالى اعلم

## \* (كتاب المبة) \*

(سئل) في رجل يملك بيتا صغيرا لا يقسم وهدبه في حال صحته لاولاده وأخته وعين لكل منهم حصة فيه وسلمه اليهم بعد تخليته من متاعه وحوايجه وحصل القبض الشرعي من كل ولم يخرج بذلك سند شرعي حتى مات الواهب فهل تتم المبة المذ كورة بالقبض واذا ارادت زوجة الواهب خذ حصتها في هذا البيت الموهوب متعلقة بان المبة لم تتم لعدم خروج سند شرعي في ذلك لا تجاب لذلك ولا عبرة بمتعلقاتها والحال هذه (أجاب) المبة على الوجه المذ كونا فذة ولا يتوقف لزومها وصحتها على خروج صلتها حيث قبض كل من الموهوب له البالغ حصته الشائعة فيما لا يقبل القسمة في ضمن قبض الكل لان ذلك هو القبض المعتبر في مثل ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد ذكور واثاث وأقام وصيا على ولده القاصر ومالك أحد اولاده البالغ شيلا ناو قفا طين وغير ذلك وهو بحال الصحة والامانة فادعى الوصي المذ كوران الملبوس الذي أخذه البالغ في حياة أبيه تر كة فهل لا يجاب لذلك (أجاب) ما لم يملكه الاب حال صحته لانه البالغ مع القبض والحيازة منه لا يكون تر كة عن الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وهدب نصفه لولده القاصر والنصف الآخر لزوجته وقبلت منه وهو قبل لولده من نفسه بنفسه والبيت لا يقبل القسمة ثم مات الواهب ووضعت الزوجة يدها على البيت مسدة من الزمان ومعها ولدها القاصر ثم ظهر للواهب ولد آخر يريد ابطال المبة في البيت المذ كور لاجل ان يرث فيه فهل لا يجاب لذلك حيث قبضته الزوجة والحال هذه (أجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يجاب وادته لجعل ما وهدب تر كة بعد موت الواهب المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ماتت عن زوجها وابن وبنت بالغة فادعت البنت بان أمها وهدبت لها نصف الدار المذ كورة قبل موتها وأقامت بينة على ذلك والحال ان أمها استمرت ساكنة في الدار وشاذلة لها بامعة ما حتى ماتت فهل اذا لم يحصل حيازة ولا قبض من الموهوب لها تكون هذه المبة غير صحيحة وتقسم الدار المذ كورة بين سائر الورثة المذ كورين بالتعريض الشرعية والدار المذ كورة غير قابلة للقسمة (أجاب) مبة المذعول غير صحيحة ولا تتم المبة الا بالقبض الكامل في الدار والقبض الكامل في

١٢٩٣

٢١

ذى القعدة

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

٢٦

١١٦٤

٢٧

ذى الحجة

١١٦٤

٨

في الحجة سنة

٨ ١٢٦٤

محرم ١٧ ١٢٦٥

٢٠ ١٢٦٥

٢٠ ١٢٦٥

المنقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل  
فيما يحتمل القسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة من غير ان يكون بتبعية  
قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل اهـ فاذا لم تتم المبة بالقبض حال حياة  
الواهبية يكون الموهوب تركه عن الواهبية يقسم بين ورثتها على حكم الفريضة كما لو تحقق  
ان الموهوب مشغول بمناخ الواهبية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تبرع ببعض أمواله  
لبعض ورثته وهو في مرض موته فهل يكون جميع تبرعاته في مرض موته ببعض أمواله  
لبعض ورثته وصية فاذا لم يجزه باقي ورثته يرتد برده ويكون ميراثا بعد موته يقسم كباقي  
أمواله على جميع ورثته بالفريضة الشرعية (أجاب) التبرع للوارث في مرض  
الموت موقوف على اجازة باقي الورثة فاذا لم يجزه يكون تركه يقسم بين جميع الورثة  
كباقي المتروكات والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا يقبل القسمة لكونه بيتا  
كبيراً وهبت لرجل حصه شائعة فيه فهل تكون هذه المبة فاسدة واذا باعت للرجل  
المدكور حصه فيه وكان للكان المدكور جارا أخذ بالشفعة فور العلم عند العقار المبيع  
وأشهاد بذلك يحكم له بأخذ المبيع بالشفعة عند توفر شروطها وانتقامها (أجاب)  
مبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تتم ولا تعيد الملك قبل القسمة وتثبت الشفعة  
للجار ويحكم له بها عند توفر شروطها وانتقامها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب  
لزوجته مكاناً وبعض أمتعة وهو في حال صحته وسلامته وقبلت منه الزوجة المبة وحازت  
الموهوب مدة من السنين ثم بعد ذلك مات الواهب عن الزوجة المدكورة وعن وارث آخر  
فأراد الوارث ان يجعل الموهوب ميراثاً من جملة متروكات الواهب فهل لا يحجب لذلك  
وتكون المبة صحيحة نافذة حيث ثبتت المبة والقبض والحيازة في حال صحة الواهب  
وسلامته (أجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وثبت ذلك  
شرعاً لا يكون الموهوب تركه عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت عقاراً  
لشخص بثمن معلوم وقبضه المشتري واستولى عليه نحو ثمان وعشرين سنة ثم ادعى  
شخص من أقاربها انها كانت وهبت له هذا العقار ولو كان لم يقبضه واستمرت فيه الى  
ان مات فهل هذه المبة باطلة وهل اذا ادعى المدكور انه كان يطعمه من ماله ويريد  
الرجوع على المشتري واخذ العقار منه في نظير ما صرفه لا يحجب لذلك لاسيما وهو حاضر  
وقت البيع ومشاهد له ولم ينزع (أجاب) لا تتم المبة بدون القبض والحيازة حال حياة  
الواهب وصحته ومشاهد مدة بيع القرى مع السكوت مانع من الدعوى ولا رجوع لادعى  
المدكور على المشتري ترضى بما ادعى انفاقه على الوجه المدكور بدون وجهه يوجب الرجوع  
عليه بما صرفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد ثلاثة وابن ابن ذكور كلهم  
بلغ في معيشته وفي عائلته معينين للاب المدكور فصاروا ينمون في مال الاب حتى  
حصل أموال ودواب كثيرة ثم بعد مدة جمع أكبر الاولاد دجاً على أبيه وقال له قل لي على

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

احصل مالك فقال له الدواب الغلانية وكذا وكذا وقيمة كذا وما زاد عن ذلك من الاموال  
الموجودة فغنمها المال والكسب الحاصل مني مع الاولاد فهل اذا تبرع الاب لابنه  
الكبير بشئ من هذه الاموال المشاعة قبل الافراز والقسمه وهى كلها باقية على الشيوخ  
تحت يده وكتب له وثيقة بذلك لا عبرة به - هذه الوثيقة ولا يتم التملك بدون قبض وقسمه  
وحيازة شرعية وللأب الرجوع في ذلك وابطاله متى شاء (اجاب) هبة المشاع القابل  
للقيمة غير صحيحة ولا تتم الهبة بدون القبض والحيازة والافراز والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل ملك بنت بنته ويتاوهبها وقبضت منه وحازته القبض والحيازة الشرعية  
ووضعت يدها عليه وصارت تتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم مدة تزيد على  
أربعين سنة وماتت ووضعت ورثتها أيديهم عليه بعدها فلا تن أراد ورثة الجد الوهاب  
الرجوع على ورثة البنت وأخذوا مكان من منهم متعلمين بأنهم اولى منهم بذلك فهل اذا  
ثبتت الهبة من مورث المدعين بنت البنت المذ كور وقبضت وحازت ذلك منه في حال  
الصحّة والسلامة بشهادة البينة الشرعية لا يكون لورثة الجد المذ كورين معارضة ورثة  
البنت فيما بأيديهم من المكان المذ كور ويكون الحق في المكان المذ كور لورثة البنت  
الواضعي اليد على المكان المذ كور لاسيما وورثة الجد يعترفون بتملك مورثهم بنت  
البنت المذ كورة مع القبض والحيازة (اجاب) اذا كان الامر ما هو مسطور يكون المكان  
المذ كور ملكا لبنت البنت وليس لوارث الوهاب معارضتها حيث تمت الهبة والتملك  
بالقبض والحيازة حال حياة الوهاب وصحته واعترف الوارث بذلك كما هو مقرر واقع  
تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لآخر بيتا وحنينة بغراسها وأسقط حقه له من قطعة  
أرض زرعة - أميرة وترك له ذلك باختياره طائعا مختارا وذلك بمجلس الحاكم الشرعي  
وكتب في شأن ذلك محضر بشهادة البينة وقيد به بسجله وقبض الموهوب المسقط له ذلك  
ووضع يده عليه باذن الوهاب المسقط وصار يفتق بذلك في حياة الوهاب المسقط مدته من  
السنين فهل ادامات الوهاب المسقط لا يكون لاحد من ورثته معارضة في ذلك ويكون  
الحق فيه للموهوب له المسقط له (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الوهاب  
فيما ذكره ثبت اسقاط الحق للموهوب له في أرض الزراعة لا يكون لوارث الوهاب معارضة  
الموهوب له ويمنع من منازعته في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
شخص له اخوان يجب أحدهما ويكره الآخر لكل منهما أولاد مات اخوه الذي يجب  
وبقي الذي يكرهه يخاف ان يموت عن الذي يكرهه فيرثه وله نصف منزل شائع يقبل  
القسمه وحبه لاولاد أخيه الذي يجب من مدته تزيد على خمس عشرة سنة وصار معهم عني  
الهبة بل دائما يتفقدهم بأشياء غير ذلك حتى مات أخوه الآخر عن أولاده ثم مات  
الوهاب في شهر رمضان فهل لاولاد أخيه الآخر العرض وابطال الهبة الصادرة من  
عنه - ويقسم بين الجميع على حسب الفرصة الشرعية لفساد هبة المشاع ولا يمنع من

٢٠

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥



ذلك كون الواهب ذارحم محرم للموهوب له (اجاب) هبة المشاع فيما هو محتمل القسمة وهو كما يجب الفاضل فيه الا في على القسمة عند طلب شريكه لها لا تفيد الملك للموهوب له في المختار وهو ظاهر الرواية مطلقا شريكا كان أو غيره فلو باع الموهوب له لا يصح اعدام الملك والحال هذه وأجمعوا على ان الواهب استرداد ما من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب وكما يكون للواهب الرجوع يكون لوارثه بعد موته اذ كانت مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك بقيتها كالببيع الفاسد كما أفاده العلامة الرمي في فتاويه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصّة شائعة في دار تقبل القسمة فهل اذا وهبتها لاحد ثم كانتا ولم تقسم لا تكون هذه الهبة صحيحة تامة (اجاب) نعم لا تكون الهبة على الوجه المذكور صحيحة تامة بدون اقرار ولو لم يشريكه كما في عامة الكتب وهو المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ول وهب في مرض موته جميع ما يملك له له بعض ورثته وشهد بينة على ذلك وأحضر فقيم أو امره بكتابة بجهة بذلك وكتب القبة المحجة حكم قوله ولم يسم شيئا وهبه للموهوب لهم ثم بعد مدة قصيرة رجوع عن هبته وأشهد بينة أخرى على رجوعه فهل لا عبرة بهذه الهبة حيث لم يحصل فيه قبض ولا حيازة لاسيما وهي في مرض الموت (اجاب) يقسم الموهوب بين جميع الورثة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان ف تبرع وقسم جميع ما كان يملكه من دار ومواش وأطيان وزراعة وغير ذلك بينهم مما مناصفة في زمن صحته وسلامته وانفرد كل من اباهد القبض والحيازة في معيشة وحده وصار الاب في عائلة واحد منهما ثم مات الابن المنفرد عن ابن فاصر فقط فوضع الجديد على متاع القاصر الذي تركه له والده ثم بعد مدة مات الجديد عن ابنه وابن ابنة القاصر المند كور فوضع العم يده على ما يخص القاصر عن ابنه وبعد بلوغه أراد ان يأخذ نصيبه فيما تركه والده فذهبه العم من أخذه متعللا عليه بأن والده رجح فيما أعطاه لوالد القاصر بعد موت أبيه فهل لا يجب العم لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور اذا ثبت بالبينة الشرعية ان جده القاصر قسم جميع ما كان يملكه من الاموال بين ابنيه ويكون للابن المند كور اخذ نصيبه في جميع ما تركه والده من عمه (اجاب) للابن المند كور اخذ نصيبه من جميع ما تركه والده حيث الحال ما ذكر ولا يصح رجوع الاب فيما وهبه لابنه بعد تمام الهبة بالقبض والحيازة والافراز ولو كان الرجوع حال حياة الموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة فوهب نصفها لزوجته بمحضرة جمع من المسلمين في حال صحته وسلامته وقبضتها وحازتها منه في حال صحته ثم مات عنها وعن ورثة غير هاتهن هل يكون الحق في نصف الجاموسة لها فقط دون باقي الورثة اذا ثبت كل من الهبة والقبض والحيازة بالبينة الشرعية في حال صحة الواهب (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عن الواهب حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت

وتركت دار عملها ولها ابن وأخ وأختان فافزع أخوة تلك المرأة ابنها المسكين كور في تلك الدار وادعوا ابن أختهم وهبت لهم اثني عشر قيراطا على الشيوع في الدار المذكورة للاخ عشرة وللأختين قيراطان فهل تلك الهبة فاسدة حيث كانت في مشاع يقبل القسمة ولم تحصل قسمة ولا قبض للموهوب لهم حتى ماتت تلك المرأة ولا عبرة بوثيقة الهبة ولو مشعولة بحتم فاض الناحية والحال هذه (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة غير تامة ولو من الشريك كما في عامة الكتب وهو المذهب وحيث ماتت الواهبة قبل قسمة الموهوب وافراره وتسليمه للموهوب له يكون الموهوب نركة عن الواهبة فيقسم بين ورثتها كما في متروكها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مشاعا فالله للقسمة ما يملكه الجماعة من معدن متقاوي الحصاص ولم يقبضوا فهل هذا التملك صحيح أم لا وإذا مات أحد منهم فهل لورثته المطالبة بوضع أيديهم على نصيب مورثهم الموهوب له قبل موته ولم يقبضه أم لا (أجاب) لا يثبت الملك في الموهوب للموهوب له بدون قبض ومن مات قبل القبض فسلام ملك له في الموهوب فليس لواثرته فيه استحقاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لذي رحم محرم منه بناء دار أو أشجارا مئة وعدة دون الارض بل هي وقف محتكر وذلك بإصالة الواهب عن نفسه ووكاله عن أخيه وأخته وقبض الموهوب له الاشجار والبناء وصار يتصرف في ذلك بنفسه مدة من السنين ثم باع جميع ذلك الاجنبي واسم المشرى واضعا يده مدة من السنين كذلك فهل اذا مات الواهب والموهوب له المالك كور وادعى وارثه ان الهبة فاسدة بسبب الاتصال الذي هو كالشيوع فيما يقبل القسمة لا عبرة بتعلله بذلك ويملك الموهوب له البناء والاشجار بالقبض والحياسة ويصح صرفه فيما مابا لبيع لغيره حيث ملكهما بعد القبض والحياسة الشرعيين (أجاب) قد اختلف التعميم في افادة هبة المشاع القابل للقسمة الملك اذا قبضه الموهوب له ففي المذهب هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريكه أو من غير شريكه ولو قبضه اهل تقييد الملك ذكر حسام الدين في كتاب الوقعات ان الاختار انها لا تقييد الملك وذكر في موضع آخر انها تقييد الملك مالم يكافئ دار به يعني اه فعلى ما به القوي من افادتها الملك بالقبض ينفذ تصرف الموهوب له في الموهوب ببيع ونحوه كما افاده في جامع الفصولين وغيره وقد صرح حوايان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب له بغيره كالبيع الفاسد حيث باع الموهوب له الموهوب به بقبضه لا يكون لواثر الواهب معارضة المشتري على ما به يعني وله الرجوع بالقيمة في نركة الموهوب له لكن المعول عليه هو عدم افادتها الملك مع القبض شائعا حتى لا ينفذ صرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ومع افادتها الملك عند البعض جمع الكل على ان الواهب استردادهما من الموهوب به ولو كان دار محرم منه وكذا الواور به بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بالملك كالبيع الفاسد وصرح حوايان هبة البناء

جادی الاولی سنه

١٢٦٥

٢٩

١٢٦٥

٣٠

جادی الثانی سنه

١٢٦٥

٢

والشعر حکمها کهبسة المشاع القابل للقسمة نعم لوساطة الواهب علی قلعه فقلعه تتم المبة  
 كما فی تنقیح الفتاوی الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة وهبت لولد ولدها  
 شيئا وجعلت له التصرف فيما وهبت تصرف المالك في ملكه وحررت له بما وهبت حجة  
 شرعية بخط قاضي الناحية و بعد مدة من السنين رجعت في هبتها فهل لها الرجوع في  
 ذلك (اجاب) اذا ثبتت المبة من الجدة لولد ولدها فيما هو مملوك لها مع القبض والحياسة  
 منه بالوجه الشرعي ولم يتحقق مفسد للهبة كالشيوخ فيما يحتمل القسمة ولم يقسم يقضى  
 لولد الولد الموهوب له بتلك الموهوب جبراً على الجدة وليس لها الرجوع في المبة والحال  
 من هذا ما منع القرابة والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل اعتق حارية وترقج بها بعد  
 الاعتاق وأشهد على نفسه انه وهب وأعطى زوجته مئة مئة المذ كورة جميع ما بيدها  
 من المصاغ والحلى من جواهر وذهب وغيرهما المذ ذلك تحت يدها وفي حيازتها وانه  
 وهب لها أيضاً مئة من فراش ونحاس وغير ذلك مما هو معين ومعلوم بالبيان وانه  
 ملكها ذلك بيدها فلا أحدياً راضها فيه لا في حياته ولا بعد موته وكتب على نفسه  
 وثيقة متضمنة لذلك كله بخط كاتبه الخاص به مشعولة بختمه المعروف بين الناس وفيها  
 شهادة جميع من الاعيان وعاش مدة صححاً مصر على ذلك الى أن مرض ومات عن زوجته  
 المذ كورة وزوجة أخرى وعن بنتين وأخت وعن جهة وصبة بثالث ماله فتعرض وصيه  
 للزوجة الموهوب لها وأخذ من بعض الحلى والمصاغ والامتعة واستولى على ذلك بعد  
 موت موصيه وضمه لمر وكنت الميت فهل لا أسوغ للموصي أخذ شيء من الاعيان الموهوبة  
 المذ كورة ولا ضم ذلك الى التركة حيث كانت المبة مع القبض والحياسة في حال صحة  
 الواهب ثابتة شرعاً وأشهد على نفسه بذلك مختاراً ويكون للزوجة المذ كورة استرداد  
 ما أخذ الوصي المذ كورة من أمتعتها جبراً عليه حيث لاحق لجهة الوصية ولا للورثة في  
 تلك الامتعة (أجاب) ليس للموصي ما راضة زوجة الموصي فيما وهب لها من الاعيان  
 التي بيدها حيث ثبتت المبة ونعت بالقبض والحياسة حال صحة الواهب ولها استرداد  
 ما استولى عليه الوصي من أمتعتها والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل له أملاك باعها  
 وهو في حال صحته لاولاده وزوجة بثمن معلوم ثم وهب لهم الثمن وقبلوا المبة ثم مات بعد  
 مدة وله اولاد آخر وزوجة أخرى فهل لا يدخلون في شيء من تلك الاملاك المباعة واذا  
 ادعى عليه بعد موته يدين ويثبت ذلك الدين لا يلزم الواضعين أيديهم على الاملاك شيء  
 منه خصوصاً ومدعى الدين يؤثره بمدة مؤخره عن البيع (اجاب) اذا ثبت البيع وهبة  
 الثمن على الوجه المسطور حال الصحة لا يكون المبيع تركه عن البائع وليس لرب الدين  
 مطالبة المشتري بما ثبت له من الدين والحال ما ذكر ويتعلق حق الدائن بما تركه المتوفى  
 والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل وهب لبياناته البائعات داراً وقبلن المبة ثم رجع  
 الاب في هبته قيل قبضهن الموهوب ثم ماتت احدهن عن زوجها فاراد الزوج ان يأخذ

جمادى الثانية سنة

١٢٦٥

٧

نصيبه في الدار المذكورة فهل لا يجاب لذلك (أجاب) لا تتم المهبة بدون القبض والحيارة  
 فاذا مات الموهوب له قبل القبض لا يكون الموهوب تركته عن الموهوب له فلا يورث  
 عنه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نخلا وهبت منه حصاة شائعة لابن اختها البائع  
 الرشيد ولم يقبض الموهوب له الموهوب ولم يحزه في حال صحة الواهبة وسلامتها ثم بعد ذلك  
 مات الواهبة عن وارث فوضع الوارث يده على جميع النخل مدة من الزمن إلى أن مات  
 الموهوب له عن وارث فأراد الوارث المطالبة بالمهبة بعد موت مورثه الموهوب له فهل  
 لا يجاب لذلك ولا تصح المهبة ولا تنفذ حيث لم يحصل قبض ولا حيازة في حال صحة الواهبة  
 وسلامتها وتكون ميراثا للورثة الواهبة المذكورة (أجاب) المهبة على الوجه المذکور  
 غير معتبرة فيمنع وارث الموهوب له من مراضة وارث الواهب والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل ملك زوجته زوج أساور ذهب بنسقي وحلق الماس وقبضت ذلك منه ثم بعد  
 مدة توفيت الزوجة إلى رحمة الله تعالى عن زوجها وأولادها المذکور منه وعن والدتها  
 ولما توفيت أذكر الزوج المذکور غلامك ذلك لزوجته وهناك بينه من جلاتهم أخوتها  
 لا يما يشهدون بذلك التملك فهل في هذه الحالة لا عبرة بانكاره عليك ذلك لزوجته بعد  
 وفاتها وتكون الأساور والحلق من جملة تركتها (أجاب) إذا ثبت التملك مستوفيا  
 شرائط الصحة والتمام طال صحة الزوج المملك بالوجه الشرعي تكون للأساور المذكورة  
 ميراثا عن الزوجة وشهادة أخوة الزوجة لا يما بالتملك ما مقبولة حيث كان الحال  
 ما هو مذکور ولم يكن هناك مانع من قبول شهادتهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 وهب جميع ما يملكه من عقار وأشجار وأمتعة لزوجته وأمه وأخته لأمه وكتب لمن  
 وثقة بذلك حمله على حرمان الوارث ولم يحصل من قبض ولا حيازة في حال حياة  
 الواهب وسلامته ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجته وأمه وأخته لأمه وعن ابن عم  
 عاصب فهل لا تصح هذه المهبة في المساع ولا تعدو كون ميراثا تقسم على جميع الورثة  
 بالقرينة حيث كان ذلك في حرص الموت خصوصا ولم يجز العاصب ذلك (أجاب)  
 يقسم ما تركه الواهب المذکور بين جميع ورثته بحكم القرينة الشرعية وتصدر المهبة منه  
 غير مانع من ذلك حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
 وهبت لابن اختها ما يملكه من عقار ومواشي وأمتعة ورفعت يدها عن الموهوب وحاز  
 الموهوب له وتصرف فيه منه وحي في حال الصحة والسلامة توفيت إلى رحمة الله تعالى  
 فهل إذا قام وارثها ينازعه في ذلك لا يسأب وهل إذا ادعى الوارث أنه محاق الأمتعة موتها  
 يكلف الموهوب له بينة المحوز في صحة (أجاب) إذا ثبت الموهوب له صدور المهبة وقبض  
 الشرعي حال حياة الواهبة لا يكون الموهوب تركته عن الواهبة حيث تحقق ذلك بالوجه  
 الشرعي ولا يعتبر حينئذ دعوى الوارث كون الحيازة بعد موت الواهب تارة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في ذكر بالبع مات عنه وعن أخته أبوه ثم مات ذلك الذكر البائع عن أخته

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢



المذكورة وأولادهم قبل قسمة تركة الميت الأول فادعى أولاد الم الذي هو أخو الميت  
 الأول أنه أعطى ابنه في حياته ثلث ماله هبة خاصة به والحال أن الابن لم يحزم ما وهبه له أبوه  
 ولا قبضه حتى مات الأب وبطلت تركة الأب لم يقسم حتى مات فهل يكون المتروك كله تركة  
 يقسم بين البنت التي هي أخت الميت الثاني فتأخذ ثلث تركة أبيها ونصف تركة أخيها  
 وهو ثلث فيكون لها الثلثان وأولاد الم الباقي وهو ثلث ولا تكون تركة الابن من  
 ميراث أبيه فوق الثلثين فيما ادعوا أنه وهبه له لعدم القبض والحيازة حتى مات الأب  
 (أجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة حال حياة الواهب فإذا مات الواهب قبل  
 قبض الم وهو له الموهوب بطلت الهبة ويكون الموهوب تركة عن الواهب فيقسم بين  
 ورثته ما لم يثبت أولاد الم المذكورون الهبة التامة حال حياة الواهب من ابنه المذكور  
 بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه مكنانا واعطاه مفتاحه  
 فقبضه الولد من يد أبيه ومكث تحت يده ثم بعد مدة طويلا باعه الولد لا خفي غيبة ولده  
 فهل يكون البيع غير نافذ وهو باق على ملك الولد (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض  
 والحيازة لا ينفذ بيع الأب الواهب الموهوب بدون إذن ولده الموهوب له واجازته والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل نشأ مع أبيه في تربته ومعاشه من صغره الى كبره وصار  
 يعاون اباه في أمور الزراعة مدة من السنين ببدل لوغته وهو في عائلته ثم جمع على أبيه جماعة  
 من المسلمين وطلب من أبيه أن يكتب له جزأ من ملكه والده من الماشي والعقار  
 وغيرهما على وجه العطية فامتنع أبوه من اعطاء ابنه شيئا من ملكه واستقر الحال في  
 المجلس على أن أباه رضى باعطاء ثلث ماله لابنه المذكور فكتب فقيه حاضرا بالمجلس  
 وثيقة لابن المذكور كورده ضمنها أن الأب أترف المجلس وأشهد على نفسه باعطاء ثلث جميع  
 ما يملكه لابنه شائع ذلك في جميع ما يملكه ولم يوجد من الابن قبض ولا إفراز ولا حيازة  
 لها أقرا الأب باعائه فهل لا عبرة بهذا الاعطاء ولا بالافراز به حيث لم يوجد القبض  
 والحيازة من الابن المذكور ولا يكون الاقرار بالاعطاء حجة تامة والحال هذه (أجاب)  
 اذا كان الابن في عائلة أبيه ومعيناه يكون جميع ما تحصل بكسبه لابيه ولا تتم هبة  
 الأب لابنه البالغ بدون القبض والحيازة ولا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض كما في  
 الهندية ولا عبرة بهذا الاقرار والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين  
 وابني ابن وكان الميت قبل موته وهب لابني ابنه حصتي طاحون وساقية ودار لا تقبل  
 التسمية وأسقط حقهما من قطعة أرض زراعية تنازع معهما ابنا الميت في شأن ذلك  
 على يد نائب القاضي فوقع الصلح بينهما ما وصدق لهما ولد الميت على صحة الاسقاط والهبة  
 من أبيهما قبل موته وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي ووضع ابنا الابن  
 أيديهما على جميع ذلك وغرسا نخلا في الأرض المذكورة وبعض اشجار ثم بعد ثمان  
 سنين اراد ابنا الميت الرجوع في الاسقاط والهبة عليهما بعد اعترافهما وتصديقهما

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

رجب

٧

رجب

٨

صحة

١٢٦٥

واجازتهم له ما بذلت على يد نائب القاضى فهل لا يجازان لذلك ويمنعان من معارضة  
ابنى الابن (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيارة حال حياة الواهب وصحته وصدق  
عليها الوارث كهم مذكور كان الملك في الموهوب للموهوب له واذا تحقق الاسقاط والترك  
اختيارا في ارض الزراعة الاميرية لابنى الابن لا يكون لوارث المسقط معارضة المسقط له  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان فحلا معلوما مع ارضه لاحدهما الثلث  
والآخر الثلثان فمات صاحب الثلثين عن ابنين وبنتين وزوجة فوضعوا ايديهم على  
استحقاق مورثهم ثم مات الابنان عن اختيهما وامهما وعاصب فوهبت احدى البنيتين  
لخالها صاحب الثلث ما يخصها في النخل مع ارضه بعد اقراره عن والدها واخويها هبة  
بوضع عوجب حجة شرعية ووضع الموهوب له يده على ذلك مدة تزيد على خمس وعشرين  
سنة ثم ماتت الواهبة والموهوب له عن ورثة فوضعوا ايديهم كذلك مدة من ابنتين ثم  
الآن ارادت بنت بنت الواهبة ورجل آخر من اقرار بها ان يرجعوا في الهبة وان ظلوا  
فهل لا يجاب احدهم ما الى ذلك حيث كانت الهبة مع القبض والحيارة والاقرار ثابتة  
بشهادة البينة وعوجب المحبة المذكورة (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيارة  
والاقرار حال حياة الواهبة لا يكون لوارث الواهبة معارضة وارث الموهوب له في الموهوب  
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لابنى ابنه القاصرين حصه  
في طاحون وساقية ودار لا تقبل القهمة واسقط حقه في جانب ارض زراعتهم ما قبل  
لهم الواهب ذلك له كونه ما في حجره ثم مات الواهب عن ابنين وعن ابنى ابنه وقسمت  
التركة وصدق ولدا الميت على صحة هبة والاسقاط لابنى الابن ووضع ولدا الابن  
ايديهم على ذلك بعد البلوغ فحو ثلاث سنين ثم تنازع ابنا الميت مع ابنى الابن على  
يد نائب القاضى في شأن ذلك حكم لهم باصحة الهبة والاسقاط وكتب بذلك حجة شرعية  
واستمر ذلك تحت يد ابنى الابن وغرسا الارض اشجارا ومضى على ذلك مدة من السنين  
ايضا فهل اذا اراد الميت الرجوع في الهبة والاسقاط بعد اعترافهم بما بها واجازتهم ما  
لها وثبوت صحته على يد نائب القاضى لا يجازان لذلك ويمنعان من معارضة ما  
لها وثبوت صحته من له ولا يد على الطفل في الجملة وهو كل من يموله فدخل الاح والعم عند  
(اجاب) هبة من له ولا يد على الطفل في الجملة وهو كل من يموله فدخل الاح والعم عند  
عدم الاب تتم بالعقد للموهوب معلوما وكان في يده او يده مودعه لان قبض الولى ينوب  
عنه حيث ثبتت الهبة وتمت بالوجه الشرعى لا يكون لوارث الواهب الرجوع فيها ولا  
معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط فيه من الارض المذكورة والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له حصه في دار والدها معلومة انقضى بالاذرع وهبها في حال صحته  
وسلامته لاحد اخوته فقبضها وارضاها في حال حياة الواهب واسقط له حصته من نصيبه  
في قطعة ارض زراعة ويده وثبوت ذلك شرعية ثم بعد مدة مات فراد اخوة الموهوب له  
مشاركته فيما وهبه له اخوه وفيما اسقط حقه منه له من نصيبه من الارض فهل اذا ثبت

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

ما ذكر بالابينة الشرعية لا يجابون لذلك لاسيما وان الدار المذكورة لا تقبل القسمة  
 (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب  
 تركته عن الواهب وليس لاحوة المسقط معارضة المسقط له فيما تحقق الاسقاط فيه من  
 ارض الزراعة الاميرية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا ومواشي وغير  
 ذلك فقسم ما بيده مما يملكه بين اولاده ووهبه لهم في حال صحته وسلامته بعد افراره  
 وقبض كل منهم ما وهبه له والده وحازره حال حياة الواهب ثم بعد عدة مات الواهب عن  
 الموهوب لهم وعن ورثة آخر فارادوا مشاركة الموهوب لهم فيما وهب وصبر ورثة تركته عنه  
 فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك يدنة شرعية تشهد بالهبة والقبض والحيازة  
 والا فرار حال حياة الواهب ويختص كل بما وهبه له والده دون غيره (اجاب) حيث  
 قسم الاب امواله ووهب لكل واحد من اولاده شيئا منها وقبضه الموهوب له بميزان مقررا  
 وثبت ذلك حال صحة الواهب لا يكون ذلك تركته عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 تصدق عليه الناس بصدقة وله شركاء في وظيفة التربة ارادوا ان يشاركوه فيها فهل  
 لا يدون لهم ذلك وتسكون من قبضها خصوصا والعرف والعادة التجارية عند التربة  
 جاربان الصدقة لمن يقبضها ويباشر الخدامة في التربة (اجاب) تلك الصدقة بالقبض  
 ولا حق لمن لم يقبض الصدقة من باقي الشركاء بمجرد شركته في وظيفة الدفن بدون  
 قبضها وحيازتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لرجل آخر بعض نخيل مع  
 ارضه وعقارا وقبض الموهوب له ذلك وحازره وصار يتصرف فيه في حال حياة الواهب  
 وصحته وسلامته مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم توفي الواهب عن ابنه ولم ينازع الابن  
 ثم توفي الابن عن ابنه فادعى ابن الابن على الموهوب له بان الهبة فاسدة وترافع مع الموهوب  
 له على يد قاضي بلدهم وحكم بحصة الهبة وكتب للموهوب له حصة بحصة الهبة وصدق ابن  
 الابن على ذلك ثم الا زير يد الرجوع على الموهوب له فهل ليس له الرجوع عليه حيث  
 كانت الهبة صحيحة خصوصا مع حكم القاضي بها وصدق ابن الابن عليه (اجاب) من  
 مواعيد الرجوع في الهبة موت الواهب فاذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب  
 لا يكون لو ارثه معارضة الموهوب له في موهوب بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في امرأة غلثك أربعة عشر قيراطا في بيت ولها ابن وبنت بالغان فوهبت لكل  
 منهما سبعة قيراط من ذلك فهل اذا ارادت الام المذكورة الرجوع فيما وهبته لاهلها  
 تجاب لذلك شرعا خصوصا اذا لم يقع منه حيازة ولا قبض لما وهب له (اجاب) لا تتم  
 الهبة بدون القبض والحيازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لابن زوجته  
 قطعة ارض خالية من البناء وملكتها له لاجل ان يبنى فيها دارا سكن فيها فقبل ذلك  
 منه ربي فيها دارا وسكن فيها رصارا كلما يحصل فيها خلل يصلحه ويزيد فيها ما أمكنه  
 حتى صارت دارا متعة وسكن فيها الهبة تزيد على ثلاثين سنة ولم يحصل بينهما منازعة

سنة

رمضان

١٢٦٥

٢٠

شوال

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٣

والآن حصل بينهم ممانعة فادعى انه انما اعطى له الارض عارية لا ملكا فهل اذا  
ثبت التملك لا تسمع دعواه العارية بعدمضى تلك المدة (اجاب) حيث كان التملك  
ثابتا شرعا لا يكون لذلك الرجل معارضة ابن زوجته ويمنع من ذلك والمحال هذه بدون  
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة عن اصوله من قديم  
الزمان وهما الرجل آخر قبضها وحازها الموهوب له وغرسها بخلل نفسه من ماله من مدة  
عشرين سنة وز يادوه وهو يتصرف فيها المدة المذ كورة من غيرة منازع له ولا للواهب  
قب له والآن يدعى حاكم البلد بان الدار المذ كورة من الغضاء الذي يجوار البلد لا جل  
أن ياخذها لنفسه تعنتا منه فانكر واضع اليد دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من  
نزعها منه بمجرد دعواه المذ كورة حيث ثبت بالبيعة الشرعية انها مملوكة وليست من  
حريم البلد (اجاب) اذا لم تكن الارض المذ كورة من حريم البلدة وكانت مملوكة  
للواهب وتمت الهبة فيها بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون لاحد معارضة  
الموهوب له بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنت وهبت لها  
امها جميع ما تملكه وأقبضتها ذلك وهي صحيحة من غيرا كراه ولا اجبار عليها ثم بعد مدة  
طويلة حلت ببنت أخرى ثم بعد وضع البنت الاخرى توفيت الام المذ كورة عن البنتين  
المذ كورتين وعن زوجها وعن عم فهل اذا اراد العم والزوج والبنت الاخرى ان ياخذوا  
شيئا من المال الموهوب للبنت المذ كورة لا يملك ذلك (اجاب) اذا تمت الهبة  
بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركته عنه والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة لها زوج وابن وبنت فرضت امرأة مرض الموت ثم وهبت لبنتها حال المرض حليا  
وثيابا تزيين قيمتها على ثلث المال ثم ماتت في مرضها عن ورثتها المذ كورتين فهل تكون  
الهبة غير نافذة وبمثلة الوصية وهل اذا ادعت البنت ان المرض الذي وهبت لها فيه  
أمها غير مرض الموت وزعم باقي الورثة انه هو يكون القول قولها بين يدي يئنة ولا  
يد من بينة عادلة (اجاب) اذا وهب المورث لبعض ورثته عينا وادعى الموهوب له ان  
الهبة في صحته وادعى باقي الورثة ان الهبة كانت في المرض كان القول لمن يدعى ان الهبة  
كانت في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة وهبة المريض  
مرض الموت لو ارثه موقوفة على اية باقية الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
خلف ثلاثة ذكور اشقاء فوهب لاثنتين منهم دون الثالث قد روى عنهما من المال  
والنحاس والمواشي والفحل وغير ذلك من مخلفاته وهو في حال الصحة والسلامة وقب له  
الهبة المذ كورة وأقبضهما اياها وحازها وهما والمحال هذه يكون لاثنتين عدم موت  
الوالد طلب شيء من الموهوب وتسمع له دعوى (اجاب) ما تمت فيه الهبة بالقبض والحيازة  
والافراز فيما يحتمل له حال حياة الواهب وصحته لا يكون تركته عن الواهب ثابتا  
بالوجه الشرعي تمام الهبة فيه لا تسمع فيه الدعوى وما لم يثبت يكون تركه عن الواهب



والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهب منها خمسة أذرع شائعة لابن أخيه البالغ وقبل القبض والحيازة رجوع الواهب في الهبة بحضرة بينة شرعية فهل يرجع رجوعه ولا حق للوهوب له فيها وإذا كان لدار الواهب المذكور مخرج من تديم الزمان واشترى ابن أخيه دارا بخرقة معلومة بالأذرع بجانب المخرج المذكور وأراد منع عنه من الخروج منه بغير وجه شرعي لا يمكن من ذلك وينع من التعرض له بغير وجه شرعي (اجاب) اذا كان الامر ما هو مذكور والحق للوهوب له في الموهوب ولا سب له منع منه من الخروج من هذا المخرج والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخ شقيق وعن ثلاث بنات أولاد وأولادها الذكور ووهبت لابن أخيه شقيقها بيتها في حال مرضها الذي ماتت فيه والحال ان عليها دين بالبيع والورثة ولا تملك غير البيت المذكور فهل اذا لم يحصل حيازة ولا قبض في حال حياة الواهبة واستمرت فيه حتى ماتت يكون الموهوب تركة عنها (اجاب) ان كان الواقع ما هو مذكور يكون الموهوب والحال هذه تركة عن الواهبة فيقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابن بنته القاصر جميع ما يملكه من عقار وطاقونة وخرج حمام وغير ذلك وقبل له والده الهبة وحازها الكونه في حجره في حال حياة الواهب مدة تزيد على عشر سنين وهو يتصرف فيها بالتصرفات الشرعية ثم بعد ذلك مات الواهب عن بنته وعن أولاد أخيه ومضى على ذلك مدة تزيد على أربعين سنة فهل تكون الهبة صحيحة نافذة حيث حصل فيها القبض والحيازة في حال حياة الواهب وسلامته وليس لاحد معارضة الموهوب له في الهبة (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة في حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركة عن الواهب فليس لوارثه معارضة الموهوب له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقرر في حصة من وظيفة الحفر والدفن في مكان عن ابيه وجدته من قديم الزمان وقرر معه آخرى حصة من تلك الوظيفة وصار يقاسمه فيما يحصل من اجرة الحفر والدفن فهل اذا خص الاس الرجل الاول بصدقة من الخبز والسكر وغير ذلك واراد الرجل الثاني ان يشاركه فيها لا يكون له ذلك وتكون للاول خاصة حيث قبضها واخذها منفردا عن الثاني لكونه مقرر في وظيفة اخرى في ناحية تخصه ومشتغلا بها من غير مباشرة مع الاول لاسيما والعرف الجاري بين اهل تلك الحرفة ان مثل ذلك للقباض والذي فيه الشراكة انما هو جرة الدفن فقط (اجاب) تملك الصدقة بالقبض ولا حق لمن لم يقبض الصدقة من باقي الشراكة بمجرد شركته في وظيفة الدفن بدون قبضها وحيازتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب وهو في مرض موته جميع ما يملكه من دروس شجار وفحل وغير ذلك لزوجته وأمه وأختيه شائعا وكتب لمن وثيقة بذلك ثم مات قبل القبض والحيازة عن زوجته وأمه وأختيه وعن عم عاصب له فهل لا تصح هبة ولا تنفذ وتكون ميراثا تقسم على جميع الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) الهبة

على الوجه المذكور غير صحيحة ولا تقيد المالك ويقسم الموهوب بين الورثة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد من غيرهما وترك ما يورث عنه شرعا من نخل واطيان بيلاد البربر فاقتسموا تركته بالطريقة الشرعية واخذ كل من الورثة حقه وبعد ذلك وهبت إحدى الزوجتين ما خصها من تركته زوجها وهو نصف الثمن لواحد من أولاد زوجها في حال صحته وسلامته وأقبضه وحازه حال حياتها وبهذه وثيقة شرعية بذلك ثابتة المنع من بالينة الشرعية ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن ورثة فاراد ورثتها منازعة الموهوب له في الموهوب وجعله تركته فهل لا يجابون لذلك إذا كانت المبة ثابتة بالينة الشرعية والقبض والحيازة حال حياة الواهبة ويكون الحق فيما وهب للموهوب له (أجاب) إذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهبة وصحتها لا يكون الموهوب تركته عن الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تبرع لابنيه بأشياء من عقاره وقسمها بينهم وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات عنهم فاراد بعض الأولاد نقض ما قسمه أبوه فهل لا يكون له ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) حيث تبرع الأب وملاك كلام من أولاده بخرا من عقاره ومسموه وسلمه لكل من الموهوب له حال صحته وسلامته لا يجاب أحد منهم لأبض المبة ولا لقسمة ذلك بالارث والله تعالى أعلم (سئل) في دار لا تقبل القسمة جماعة فيها حصص وهب كل منهم حصته لرجل واحد من غيرهم وقبض وحاز منهم ذلك ووضع يده عليه مدة وللموهوب له أحيريد أن يأخذ منه حصته في الموهوب لكونه أنجاه والذين وهبوا له كما أنهم أقرباؤه كذلك هم مثله فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له حق في ذلك مع الموهوب له حيث كان الموهوب له غير وارث للموهوب والمعارض ليس وارثا للموهوب أيضا (أجاب) لا حق لآخر الموهوب له فيما وهب لآخره بتعاليه بقرايته لمن وهب صحته المبة أو فسد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ملكها زوجها ماضيا وغيره وحازت منه ذلك وقبضته وتمتع به مدة سنين في حياته ثم مات عنها وعن باقي ورثته فارادوا جعل ذلك ميراثا عن الميت فهل لا يكون لهم ذلك إذا أثبت التملك من زوجها قبل موته (أجاب) إذا ثبت تملك الزوج زوجته ما ذكر من المصاغ بالوجه الشرعي حال صحته لا يكون تركته عنه ويحكم له فيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد منهم ابن منفرد عن والده في معيشة وحده تبرع له والده بمائة وأعطاه ماله وملكها منه في حال صحته وسلامته وقبضها الابن وحازها وبعد ذلك مكنت بيد الابن مدة ثمان سنين مات عنه وعن بقية أولاده فاراد الأولاد أن يكون له مائة المذكورة تركته فهل لا يجابون لذلك ولا يمكنون من نزاعها منه بل يختص بها وحده (أجاب) لا تكون الجاه وسه المذكورة تركته عن الأب حيث ثبت بالوجه الشرعي أنه ملكها لابنه حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لامرأة جنبيه دار ثم بعد مدة أراد الرجوع من غير مانع يمنعها شرعا فهل له ذلك (أجاب) يصح الرجوع في المبة

١٢٦٥

٢٨

محرم

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٥

بعد القبض حيث لم يوجد مانع من موانعها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يمالك عقار او نخلا وهبها لابنتين له بالغتين في حال صحته بحضرة جمع من المسلمين مع  
قاضى البلدة وكم لهما بهبة الهبة ثم مات الواهب بعد مدة وتصرف فيهما البناتان  
المذكورتان مدة أربع سنين ثم بعد ذلك نازعهما ابن أخ الميت المذكور وأراد  
الميراث فهل يمنع او يجاب (جواب) في التنوير وشرحه وهب ابنان دار الواحد صح لقدم  
الشيوع وبمكة لكبير بن لاعنده للشيوع فيما يحتمل القسمة اما ما لا يحتملها  
كالبيت فيصح اتفاقا اه وقوله كالبيت أى الصغير الذى لا يمكن أن يصير بيتا ومنه  
يعلم الحكم في الهبة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بعض مواش ونخلا  
ردارا وهبت وما كت لا ولاد بنتها الثلاثة ما ذكر بعد قسمته واستولى كل منهم على  
ما وهبته له جدته ياذنها في حال صحته او سلا متها وصار كل ينتفع بما وهب له مدة ثم بعد  
ذلك مات الواهب المذكور وعن وارث عاصب فهل اذا أراد العاصب المذكور أن يرجع  
هـ الى الموهوب لهم فيما وهبته لهم جرتهم بعد قسمتها لا يجاب لذلك وكل منهم  
الموهوب ويمنع عاصبها عن معارضةهم بدون وجه شرعى حيث كان ما ذكر على يديته  
شرعية (اجاب) اذا وقعت الهبة صحيحة وتمت بالقبض والحيازة حال صحته الواهب لا يكون  
لوارثها بعد وفاته معارضة الموهوب له في الموهوب بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة تملك حليا ودار سكن لا يقبل كل منهما القسمة وحصصا في مواش  
ياقيم الجماعة واتلث المرأة ولدا بنت ماتت امهما وهما فاصران لاحدهما اب والثاني  
لا اب له ولاولى وهو في حجرها فاحضرت جدتهما المذكورة المحلى ووهبت له للقاصر بن  
وقبلت هى للولد الذى لا اب له والموهوب في يدها وقبل الاب لولده وقبض له ثم استلمت  
الواهبه المحلى امانة للقاصر بن الى حين بلوغهما فاستلمت بعضه ثم مات الولد الذى له  
اب وبقى الثاني فاشهدت المرأة على نفسها بانها وهبت المحلى الباقي بعد المستهلك والدها  
وما لهما من الخصاص في المواشى بعد موتها لولد بنتها الباقي وقبل له رجل جعله نائب  
البلدة وصيا على القاصر المذكور ثم ماتت المرأة عن عاصب لها فما الحكم في الهبة الاولى  
هل هى صحيحة او باطلة واذا كانت صحيحة فمن الواهب ما استلمت منه من المحلى ولللاب  
الحاسبة على استحقاق ولده في المحلى الموهوب واخذ ما يستحقه فيه والهبة الثانية باطلة  
واذا لم تصح فيه الهبة يدون للعاصب ام لا (اجاب) حيث صححت الهبة للقاصر بن  
المذكورين ونمت بالقبض والحيازة الشرعيين كان الموهوب ملوكا لهما مضمونا على من  
استلمت به يده ولا تصح هبته ولا الايصاء به لآخر والحال هـ مذكور ولا فى القاصر المطالبة  
بمال ابنه انه غير وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة للولد الذى لاولى له وهو في حجر  
الواهبه تتم بالايجاب حيث كان الموهوب في يدها والهبة للآخر تتم بقبول ابيه وقبضه  
فيما ذكر وقبض ذلك يحصل في ضمن قبض الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٦

ربيع الثاني

١٨

مات عن ولد بن وزوجة وبنت قاصرة ووجعل الميث على البنت القاصرة وصيا ثم قسمت  
 التركة بحضور الوصى ثم نذرا خواها نذرا مع الوصى على أنفسهم للقاصرة المذ كورة يد  
 فعانه الى الوصى مشادة وصار ايد فعانه اليه كذلك والحال ان بعض ما خص القاصرة  
 تحت يد اخويها المذ كور بن ولم يجعل النذر في مقابلة وضع بعض المال تحت أيديهم ثم  
 بلغت القاصرة وودفع اليها ما خصها عن مورثها والنذر الذي دفعه اخوها الى الوصى  
 وقبضت ذلك كله فهل لاخويها مطالبة بالنذر المذ كور لها اولان ان الميث المذ كور  
 خلف بيتا وأقام الورثة فيه زمنا يسيرا ثم خرجت القاصرة وأمها من البيت وبقي اخوها  
 فيه نحو العشر سنين ومعه في تلك المدة ولم يقدر له احد اجرة لا الوصى ولا القاضى فهل  
 تلزمهم اجرة حصه القاصرة في المدة الماضية (اجاب) مادفعه الاخوان لا ختمها على  
 جهة النذر لا رجوع لها به والقاصرة المذ كورة ان كانت فقيرة صح النذر اليها والا  
 لا يصح اذ التصديق على الغنى هبة كما يستفاد من رد المختار قبيل باب اليقين في الدخول  
 والخروج والهبة بعد القبض يمنع الرجوع فيها القرابة المحرمية كما هنا واذا سكن شريك  
 اليقيم العقار المشترك بلا عقد اجارة وجب لائتم اجر مثل نصيبه على المعتمد والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا ومواشي وغير ذلك قسم ما يبدء بما يملكه بين اولاده  
 ووهبه لهم في حال صحته وسلامته وقبض وحاز كل منهم ما وهبه له والده في حال حياته  
 وبعد مدة سنين اوصى بثلاث ماله لرجل اجني فهل لا تنفذ الوصية الا فيما يوجد له بعد  
 موته سوى ما وهبه لاولاده في حال صحته وسلامته اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي  
 (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب داخل فيما  
 اوصى بثلاثة وان لم تتم الهبة بما ذكر يدخل في الوصية لان الوصية لا تنفذ الا فيما هو مملوك  
 له واستمر كذلك الى موته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب وملاك لابن خاله بيتا  
 خاليا غير مشغول بامعة الواهب وقبضه وحاز منه القبض والحيازة الشرعية وكل منهما  
 في حال الصحة والسلامة وصارسا كنافيه على حديثه ينتفع به مدة سنين ثم بعد ذلك مرض  
 الواهب وهو مقيم مع زوجته في بيت آخر فصارت زوجته تتضرر منه وتؤذيه فنقله  
 الموهوب له في بيته وصار يتعهده حتى مات عن زوجته وعن ابن خاله المذ كور فاردت  
 زوجة الواهب ان تجعل البيت الموهوب تركة عن زوجها فهل بعد ثبوت القبض في  
 الموهوب في الصحة والسلامة غير مشغول بامعة الواهب يكون ملكا للموهوب له ولا  
 نجاب الزوجة لجهله ميراثا والحال هذه (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال حياة  
 الواهب وصحته وثبت ذلك بالرجوع الشرعي لا يكون الموهوب تركة عن الواهب بدون  
 رجوع شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لآخر حصه في دار من غير عوض بعد  
 ان قسمها اهل تصح الهبة حيث صارت مخصصة غير مشاعة وهل للجار والشريك الاخذ  
 الشفعة (اجاب) نعم تصح الهبة المذ كورة ولا شفعة في الموهوب والحال هذه والله تعالى

١٢٦٦

١٧

جادى الثانية

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

٨



جمادى الثانية سنة

٥٢٦٦

١٠

اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين قابل للقسمة وهب احدهما نصيبه لشرى يكره  
والحال ان متاعه فيه ثم مات الموهوب له فهل الهبة صحيحة ولورثته أخذه (أجاب) اذا  
كان الموهوب مشغولا بملك الواهب لا تتم الهبة كما لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو كانت  
لشرى يكره كما مشى عليه مصنف التنوير تبع العامة المكتب والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل له أخ صحيح الجسم قادر على التكسب تبرع له بقدر معلوم من الدراهم كل شهر  
توسعة في معاشه وصار يدفع له ذلك لمدة من الزمان ثم تأخر عن دفع ذلك المبلغ له مدة  
الى ان اجتمع عليه مبلغ من الدراهم فهل اذا اراد الاخ المتبرع له أخذ المبلغ المجتمع على  
أخيه المتبرع جبر الايجاب لذلك شرعا واذا امتنع المتبرع من الدفع لا يجبر عليه حيث كان  
ذلك غير لازم بوجه شرعي (أجاب) لا جبر على التبرعات كما صرح به علماؤنا والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اشترى بيتا من زوجته بثمن معلوم ثم ابرأته من الثمن ووهبت له جميع  
ما تملكه من نحاس وغير ذلك في حال الصحة وقبض منها جميع ما وهدته له فهل يصح  
كل من الابراء والهبة ولا رجوع لها بعد ذلك عليه (أجاب) من موانع الرجوع في الهبة  
الزوجه فليس للزوجة الرجوع فيما وهدته لزوجها حال صحتها مع القبض والحيازة وبراء  
الزوجة زوجها من ثمن ما اشتراه منها حال صحتها صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت  
صغير غير قابل للقسمة مشترك بين رجل وزوجه وهب الزوج حصته لزوجته في حال  
صحته وسلامته بحضرة جمع من المسلمين ويبيدها وثيقة بذلك ثابتة المضمون فقبضتها  
وحازتها حال حياة الواهب ووضعت يدها عليها مدة فهل اذا مات الزوج وثبتت الهبة  
والقبض والحيازة حال حياة الواهب بالبيعة الشرعية لا يكون ما وهدته تركه عنه  
ويكون الحق في الحصة الموهوبة لزوجته الموهوب لها (أجاب) تتم الهبة بالقبض  
الكامل ولو الموهوب شاغلا لملك الواهب لا مشغولا به في محو زمة مقسوم ويحصل القبض  
تبع القبض الكل في مشاع لا يبقى منفعة له بعد القسمة كبيت وحمام صغير بن فاذا مات  
الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عن الواهب بعد وفاته  
اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك لابنه أشياء في حال  
صحته وسلامته بعضها بالبيع وبعضها بالهبة وأسقط حقه له من أرض زراعية ووضع  
يده على ذلك كله وحاز وقبض الحيازة والقبض الشرعيين وتصرف في ذلك مدة من  
السنين ثم بعد ذلك مات الاب المملك عن ابنه المذكور وعن بنته ثم ماتت بنته عن ابنتين  
أحدهما صدق على صحة التملك والهبة لابن الميت والابن الآخر ينكر ذلك ويطلب  
أن يجعل ذلك ميراثا عن أب أمه وياخذ نصيبه عن أمه منه فهل اذا ثبت تملك الاب لابنه  
ما ذكر بالبيع والهبة مع القبض والحيازة في الصحة والسلامة لا يكون لابن البنت  
المذكور معارضة ابن الميت المذكور فيما ذكر بدون وجه شرعي والحال هذه (أجاب)  
نعم لا يكون لابن البنت المعارضة حيث تحقق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٦

رجب

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٥

في امرأة لها بعض أمتعة من فرش وملبوس ونحاس ملكته ووهبته لأخيها وأختها  
 الاشقاء في حال صحتها وسلامتها وحصل القبض الكافي شرعا والحيازة من الموهوب لهم  
 كذلك في حال الهبة والسلامة وبعدها ماتت الواهبة عن أخيها وأختها المذكورين  
 وعن أمها وأخيها لامها وأراد باقي الورثة جعل الموهوب تركته عن الميتة فهل لا يجابون  
 لذلك والحال هذه (أجاب) نعم لا يجابون لذلك حيث تحقق ما هو مرسوم ووجدت القسمة  
 والقبض بعدها فيما يحتمل القسمة وقبض كل ما وهب له في ضمن قبض الكل فيما  
 لا يحتملها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حلياً صاغه من ماله لنفسه وجعله  
 تحت يده بقرته من صلبه على سبيل الزينة والعارية وهو خلق وأساور وطوق والخال  
 وشدة ثم بعد مدة تبرع لها في حال حياته وصحته بالأساور والخلق والطوق والشدة ما عدا  
 الخخال فإنه لم يتبرع به بحضور بينة شرعية فهل يكون التبرع لها بالأساور والخلق  
 والطوق والشدة نافذاً وإذا مات لا يدخل شيء من ذلك في الميراث ويقسم الخخال بين  
 الورثة حيث كان الملك فيه محققاً للميت قبل موته ولم يثبت فيه ناقل شرعي للبنت  
 أو يقسم جميع الخلى بين ورثته (أجاب) ما تحقق في تلك الأب فيه لابنته حال صحته بالوجه  
 الشرعي لا يكون تركته عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بعض أشجار نخل  
 وغيره بارضها وبعض عقارات وهمها ومساكنها لا تخرطاً مختاراً وذلك في صحته وسلامته  
 وقبل الموهوب له المبة وقبضها ووضع يده عليها بحضرة أولاد الواهب وصار يستقل  
 الشجرة ياخذ ثمرة ويتصرف في الموهوب مدة حياة الواهب ثم مات الواهب المملك  
 واستمر الموهوب له واضعاً يده على ذلك مدة سنين فهل إذا أراد رجل اجنبي هو  
 أحد غرما الواهب نزع الموهوب من يد الموهوب له متعللاً بأن على الواهب ديناً للجماعة  
 هو منهم يريد بذلك أخذ الموهوب وبيعته في الدين لا يجاب لذلك وليس له معارضة الموهوب  
 له حيث كانت المبة في حل صحة الواهب ونفاذ تبرعاته وحصل القبض من الموهوب له  
 في حال صحة الواهب بآذنه أيضاً والمبة ثابتة بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يجاب لذلك  
 والحال هذه حيث تمت المبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل  
 بها ومكنت معه مدة من الزمن ولها فرش تقطع بخدده الزوج لها وأعاناه كما كان على  
 حسب العادة والعرف متبرعاً فهل ليس للزوج الرجوع بشيء على الزوجة عما أنفق في  
 التجديد حيث كان العرف قاضياً بذلك (أجاب) نعم ليس للزوج الرجوع بشيء مما  
 أنفق في تجديد فرش زوجته حيث كان الحال ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل وهب لأحد بنييه اقاصم مهره معينة بموكة له في حال صحته وسلامته وقبضها  
 وحازها باسمه بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة مات الواهب عن ابنه المذكور وعن بقية  
 الورثة فهل إذا ثبت مذكر بالمرق الشرعي يكون الحق في المهر المذكور كورثة لابن  
 المذكور دون بقية الورثة (أجاب) إذا ثبتت المبة حال حياة المورث وصحته لا تكون

المهرة المذكورة تركه عنه وهبة من له ولاية على الطفل تتم بالايجاب حيث كانت العين في يده أو يد أمينه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان وهب وملاك لكل منهما الثلث في ماله وقبض كل منهما نصيبه وحازره في حال حياة الاب وسلامته ثم بعد عشر سنين وهب لاولاد الا ولاد الثلث الباقي الذي تحت يده وهو في مرض موته ثم مات عن الابن المذكورين وعن ثلاث بنات وزوجة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تكون المبة للابنين صحيحة نافذة حيث قبض وحاز كل منهما نصيبه في حال صحة الواهب وسلامته وهبته لاولاد الا ولاد في مرض الموت لا تنفذ الا في ثلث الموهوب وما بقي يقسم على الورثة بعد وفاة الديون (اجاب) هبة المريض مرض الموت بعد صحته اخرج من ثلث المال وما زاد لا ينفذ بدون اجازة الورثة وماتت فيه المبة بالقبض والحيازة والا فزال حال صحة الواهب لا يكون تركه عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده جميع ما يملكه من عقار وغيره وقبضه الولد من أبيه وصار يتصرف فيه والحال ان الولد في معيشة وحده ثم بعد مدة طالب الرجل الرجوع على ولده فيما وهبه له فهل لايجاب لذلك (اجاب) لا رجوع لوالد فيما وهبه لابنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف دار مشاعا وهبه لولده ابن أخيه في حال صحته وقبضه الموهوب نفسه وحازاه ولم يقسم الى الاثن بل هو باق على شيعه والحال ان الدار المذكورة كبيرة تحتل القسمة فهل تكون المبة المذكورة فاسدة يجب فسخها والرجوع فيها (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة غير صحيحة وللواهب فسخها والرجوع فيها ولو كان الموهوب له دار حرم محرم من الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ستة اولاد ذكور و بنت أعطى وملاك لكل واحد منهم مكانا على حدة وقبضوا ذلك وحازوه حيازة شرعية وتعتوا بذلك مدة تزيد على خمسين سنة وولد لكل اولاد فاراد الاثن بعض اولاد الا ولاد ابطال الاعطاء والتملك من الجحد وجعله ميراثا فهل بعد ثبوت التملك من الجحد لاولاده وقبضهم ذلك منه خاليا وغير مشغول بامتعة الجحد المذكور وكل ذلك وهو في حال صحته وسلامته وتعتهم بذلك المدة المذكورة لا يجايون لا بطلان ذلك والحال هذه (اجاب) اذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون لو ارث الواهب بعد وفاة الرجوع فيها ولا ابطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك عشر بن ذراعا في دار ومكان فخلات بارضها قسمت ذلك نصفين ووهبت كل نصف لبنت بالغة من بناتها وقبل كل من البنات المبة وحازتها في حال حياة أمها الواهبته وسلامتها ثم بعد مدة من الزمان ماتت إحدى البنات عن زوجها وعن ولادها الذكور وعن أمها الواهبته فهل اذا ثبتت المبة بالبينة الشرعية تكون صحيحة نافذة بالقبض والحيازة واذا ارادت الام الرجوع فيها لا تحاسب له (اجاب) كل من القرابة المحرمية وموت أحد المقتدين مانع من الرجوع في المبة فاذا تمت المبة المذكورة بالقبض والحيازة حال حياة الموهوب له لا يكون للام الواهبته الرجوع والله

١٧ ١٢٦٦

ذى الحجة

٢ ١٢٦٦

٢٧ ٢١٦٦

محرم

١٥ ١٢٦٧

٢٣ ١٢٦٧

سنة

صفر

تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لبعض أولاده بعض مواش وأفرزه في معيشة على  
 خدمته وقبضه الابن ثم مات الاب فهل يكون مائر كه ميراثا يقسم بين جميع الورثة  
 ويكون ما أعطاه الاب لابنه هبة منه له حيث كان ذلك في حال الصحة والسلامة وإذا  
 حصلت خلطة بين الاخوة وصار كل يكسب حتى حصل غنى المال يكون بين الجميع  
 (أجاب) إذا ملك الاب ابنه حال صحته ومواش لا تكون ميراثا عنه حيث ثبت التملك  
 مستوفيا لشرائط الشرعية وما تحصل بكسب الاخوة جميعا يكون بينهم والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة ادعت على ورثة رجل ان مورثهم وهب لها ثلثي هذا المكان في حال  
 صحته وسلامته والحال انها ما قبضته ولا استلمته وأنكرت الورثة الهبة المذكورة فهل  
 إذا لم تتم الهبة بالقبض والحيازة والتسليم يكون ميراثا عنه يقسم بين الورثة (أجاب) إذا  
 مات الواهب قبل قبض الموهوب له الهبة بطلت ويكون الموهوب تركته عن الواهب  
 فيقسم بين جميع ورثته كما في متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من  
 ماله لنفسه بثمن معلوم وصرف في عمارته مبلغا من ماله ثم وهب ومالك النصف منه  
 لزوجته والنصف الثاني لابنتها من غيره وكتبت بذلك وثيقة شرعية فهل إذا لم يخرج من  
 البيت بعدم الهبة واستمرسا كنفاه بمتاعه وزوجته ولم يسلمه لهما ولم يفرغه من متاعه  
 لا تتم الهبة فيه ولا يخرج عن ملكه حيث لم يوجد قبض من الموهوب لهما ولا حيازة للبيت  
 المذكور على الوجه المذكور ولا يكون للزوجة ولا لابنتها المذكورة فيه ملك اعتمادا  
 على الهبة والكتابة المذكورة وللزوج التصرف فيه بما يشاء خصوصا وان البيت  
 المذكور قابل للقسم ولم تحصل (أجاب) نعم للواهب المذكور التصرف في الموهوب  
 حيث كان الامر ماضيا مسطورا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة وهب ثلثها  
 لرجل وقبض القبض والحيازة والتسليم مات الموهوب له عن ورثة يريدون اخذ  
 الموهوب من الواهب فهل والحال هذه لا تتم الهبة ولا يكون لورثة الموهوب له معارضة  
 الواهب في ذلك (أجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة حال حياة كل من الواهب  
 والموهوب له فإذا مات الموهوب له قبل القبض لا يكون لوارثه معارضة الواهب في  
 الموهوب والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما به خلل في عقله  
 وهب المختل ربهما الزوجته بدون قسمة وتسليم فهل والحال ما ذكر لاصح هذه الهبة وإذا  
 باعت الزوجة ما وهب لها زوجها لا ينفذ بيعها ولا تملك البيع حيث كان الواهب مختلا  
 العقل ولم يحصل قبض للوهوب (أجاب) يشترط صحة الهبة ان يكون الواهب بالغا عاقل  
 فإذا لم يكن الرجل المذكور عاقلًا أو فاقدا لعقد الهبة لاصح هبته والاصح ان توفرت  
 شرائطها من القبض والافراز ونحو ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لـ  
 اخته البائع زوج طبعات وه في حال صحته وسلامته ووجد ابن الاخت وحده مده خمس  
 سنين ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجته وعن بنت ابنه فهل إذا ثبت ذلك بالبيننة

١٢٦٧

١٧

ربيع الاول

١٢٦٧

١٦

١٢٦٧

٢٣

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٩



ربيع الثاني سنة  
٢٥ ١٢٦٧

الشرعية تكون المهبة صحيحة نافذة وليس لاحد الورثة معارضته في ذلك (اجاب) اذا تمت المهبة لما ذكره بالقبض والحيازة حال صحة الواهب فليس لو ارث الواهب معارضة الموهوب له في الموهوب والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في يقيم صغير في حجر عميه وولا يتم ما وهب له معاينة ايملا كانه مناصرة وتلقى بيت غير قابل للقسمه يملك فيه الصغير المذكور الثلث الباقي بالارث عن والده والبيتان في ايديهما وبعد بلوغه اجر البيتين المذكورين احد الواديين بطريق الوكالة عن الموهوب له ثم بعد مدة مات احد الواهبين عن ورثة فأتى كرواهبة مورثهم فهل اذا ثبت بالبينه ان مورثهم وهب مع اخيه ما يخصه في البيتين المذكورين لا غير بانسكارهم ويكون الحق في الموهوب للموهوب له (اجاب) اذا صدرت المهبة صحيحة تامة من الواهب حال صحته لا يكون الموهوب تركه عنه ويمنع وارثه من معارضة الموهوب له بدني وجه شرعي وهبة اثنين لواحد تصح وهبة من له ولاية على الضفل تتم بالايجاب حيث كان الموهوب في يد الواهب او يد امينه لم يكن شائعا يقبل القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاث بنات واخوة اشقاء وهب لهن جميع ماله لكل واحدة منهن الربع ولا منهن الربع الباقي ولم يميز حصه كل منهن بل أبقاها شائعة ولم يحصل قبول من كل منهن والبنات المذكورات بالغات وصار المذكور يتصرف في ماله وفي المنزل الذي من جملة الموهوب وقصد حرمان بقية الورثة فهل المهبة صحيحة أم لا (اجاب) المهبة على الوجه المذكور غير تامة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مملوكا واخته ثم بعد ذلك حضر والدهما وأمهما فأنعم سيدهما على والدهما ببيت وهبه لوالدهما فقبضه وحازده وسكنه مع عياله نحو اثنتي عشرة سنة ثم مات السيد عن ورثة فخرج المملوك واخته وقت القسمه لآخ السيد فاحدهما وأعتقه هما ثم مات الممتق عن ورثة وارا ورثته اخل البيت المذكور في التركة فهل لا يجابور لذلك اذا كان هناك بينة تشهد بالمهبة والهبط والحيازة حال حياة الواهب وصحته وسلامته ويكون الحق فيسه للموهوب له اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي حيث كان الاب حرا (اجاب) اذا تمت المهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركه عن الواهب وليس لو ارثه معارضة الموهوب له في الموهوب حيث ثبتت المهبة على الوجه المذكور بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يخدم ذوب له خادمة تخدمه هي وولدها وابوه من مدة تزيد على عشرين سنة فماتت على مدد الشيخ المذكور بعض صدقات بسبب اعتقاد الناس فيه وله زاوية فتصرف من الصدقة التي تقبضها يدها ما تحتاج اليه الزاوية والمحل من مؤنة وزيت وبن وخم وغير ذلك لان المحل ترده الناس بسبب الزيادة فهل اذا اراد قريب هذا الرجل نزع الصدقة منه الايجاب لذلك لان الصدقة تملك باليد ولا حق له فيما يرد من الصدقة حيث كان الامر كذلك (اجاب) تملك الصدقة بالقبض فليس لعير المتصدق عليه معارضة من اعطيت له ولا ابتزاعها من يده بعد قبضه لها بدون وجه

٢٧ ١٢٦٧

جادی الاولى  
٢٦ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

جادی الثانية  
٤ ١٢٦٧

تجدي الثانية سنة

شرعي والله تعالى أعلم (سئل) عن سؤال كان اجاب عنه الاستاذ المرحوم الوالد الشيخ  
 محمد امين المهدي رحمه الله تعالى وعفي عنه في جماعة صدقوا الرجل ان مورتهم وهبه الربيع  
 مشاعا في داره القابلة للقسم المشحونة بسكناهم وانه قبضه وحازه وكتبوا له وثيقة بذلك  
 على يد نائب المكي اقامه عنده في ذلك قاضي البلد الحنفى وكتب عليها اتصالا به وتنفيذا  
 لمضمونها وسكن الرجل بالدار مع المصدقين مدة ثم تساجر معهم وخرج من الدار ويريد ادعاء  
 الهبة على الوجه المذكور فهل هي باطلة فيمنع ولا عبرة بالوثيقة وان اعترفوا بها اجاب  
 الاستاذ رحمه الله تعالى لا عبرة بذلك التصديق والله تعالى أعلم (اجاب) حواشي كجواب  
 الاستاذ المرحوم الوالد تهمة الله بالرحمة والرضوان واسكنه فسيح الجنان والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك حصة شائعة في مكان وهب بعضها لزوجته وذلك المكان قابل  
 للقسم فهل اذا لم تقسم الحصة الموهوبة ولم تقبض لا تصح هذه الهبة (اجاب) قال  
 علماء وناهية المشاع فيما يحتمل القسم لا يتم ولا تنفيذ الملك قبل القسم وبعض اصحابنا  
 قال انها فاسدة والاصح الاول كالهبة قبل القبض كما نقله في حواشي الدر عن الشرنبلالية  
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصة شائعة في مكان لا يقبل القسم وهبتها لاولادها  
 القصر وقبلها لهم ابوههم فهل تصح الهبة لهم والحال هذه حيث حصل فيها القبض  
 والحيازة من ابويهم لهم (اجاب) الهبة للصغير تتم بقبض الاب واذا تحقق قبضه بالوجه  
 الشرعي كان الموهوب والحال ما ذكر ملكا لاهلهم والله تعالى أعلم (سئل) في  
 امرأة وهبت لبناتها القاصرة اليتيمية قد راعى الوفا من الامتعة المعنوية وهي في حجرها  
 وتربيتها فهل تصح الهبة من الام المذكورة لبناتها وتم مجرد العقد ولا يتوقف تمامها  
 للبنات على القبض والحيازة من احد حيث كانت البنات قاصرات صغيرات جد في حجر امها  
 (اجاب) هبة الام لبناتها المذكورة والحال هذه يتم بان العقد اذا لم يكن للبنات ولي يتصرف  
 في مالها وكان الموهوب في يد الام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف دار لا تقبل  
 القسم وكلت وكيلها لشرعيا على يد نائب القاضي وهي في حال صحتها وسلامتها في هبة  
 نصف الدار المذكورة لاولادها ختها الشراكاء فيها فوهب الوكيل لهم بالمجلس حكم امر  
 موكلته وقبل احد الاولاد لبايع الهبة له ولا حوته القصر لكونهم في حجره ولا ولي لهم غيره  
 وحازها وكتب بذلك حجة شرعية من نائب القاضي ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن ابن فاراد  
 الابن الرجوع في الهبة فهل لا يحجب لذلك وتكون الهبة نافذة بالقبض والحيازة حيث  
 كانت الدار لا تقبل القسم (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهبة  
 لا يكون الموهوب تركتها عنها فليس لو ارثها بعد وفاتها معارضة الموهوب ثم حيث ثبتت  
 الهبة والتوكيل بها على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن وبنتان  
 باع لابنه عقارا ونخلان بمثل معلوم وأسقط حقه له من منفعة قطعة ارض زراعية وهب  
 لبنتيه مبلغا معلوما من الدراهم وأقرزل كل واحدة حصتها من ذلك وقبض الابن العقار

١٢٦٧

شعبان

١٢٦٧

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٤

رمضان

١٢٦٧

٤

١٣ ١٢٦٧

ذی الحجة

١٢٦٧

٧

١٩ ١٢٦٧

١٩ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

محرم

٢٢ ١٢٦٨

والنخل والارض وكذا البنتان قبض كل منهما ما وهب لها وكل ذلك والاب في حال  
 صحته وسلامته فهل يكون ذلك كله صحيحا انفا (اجاب) نعم يكون البيع والهبة  
 الصادران من الرجل المذکور حال صحته صحيحين بعد استجماع الشرائط الشرعية والله  
 تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة اعطوها وملكوها الرجل  
 فبيناها مكاونا وصار يتنفع به نحو ثلاثين سنة وهو يتصرف فيه بالهدم وابتناها فالان ادعى  
 عليه ورثة المعطين بها ويريدون الرجوع في ذلك فهل بعد ثبوت التملك من موردتهم  
 فيها الواضع اليد والتصرف فيها بما ذكر بعد القبض والحيازة لا يكون لهم ذلك (اجاب)  
 نعم لا يكون لهم ذلك ان كان الارما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اخ  
 جهادى اهدى اليه شيئا من قطن وفتح ومسلى وغيرها واعطاه الجهادى في مقابلة  
 هديته دراهم من غير توافق على شئ من بيع ولا غيره ثم اراد الجهادى ان يطلب دراهمه  
 واراد الاخر ان يطلب ممن مادفعه اليه من قطن وغيره فهل بحجاب كل لئلا أو يكون كل  
 متبرعا فلا رجوع له على الآخر (اجاب) لا رجوع لكل من الاخرين المذکورين  
 فيما اعطاه وملكه الاخر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتها حصّة في بيت  
 صغير لا يقبل القسمة وعض أمّعة وفرش وهي صحيحة وقبضت ذلك منها ونمتت به في  
 حال صحتها وسلامتها مدة سنين ثم بعد ذلك ماتت الواهبة عنها وعن ورثة آخر فهل  
 لا يكون لما بقى الورثة حق في الموهوب والحال هذه حيث ثبت كل ذلك وهي في حال الصحة  
 وانسلامة ويكون الحق فيه للموهوب لها (اجاب) ماتت فيه الهبة بالقبض والحيازة  
 حال صحته وانها هبة لا يكون ميراثا عنها بعد وفاتها وتختص به الموهوب لها حيث ثبتت  
 اتمية على الوجه المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل نصراني واقع جاريته  
 المسلمة فتضمنه بولد فهل يكرن الولد مسنبا لآلame فاذا بلغ الولد ووهب له أبوه  
 ان ينصراني مالا معلوما قبضه الولد وحازره من الواهب تصح الهبة ولا رجوع للواهب على  
 الولد في المال الذي وهبه له (اجاب) صرحوا بان الولد يتبع خيرا الابوين دينيا وبان  
 هبة الوالد لولده لا رجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك طوقا وخزما  
 رهنهما لبنتيها الصغيرتين في حال صحتهما وسلامتهما يقبل الاب الهبة لهما وقبضهما  
 وحازهما البنتيه فهل اذا ماتت الواهبة المذكورة بعد مدة عن البنتين وعن الزوج والاب  
 والام فاراد الاب جعل الموهوب تركة لا يحجب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية  
 ويكون الطوق والخزام لبنتيها (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة  
 الواهبة ثبتت لهما القاصرتين لا يكون الموهوب تركة عن الواهبة حيث صدرت الهبة صحيحة  
 تامة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التقط ولدا وبنقاور باهما والرجل المذکور  
 جانب اضيان مملوك له معطى له بطريق الانعام من ولى الارفس في حال صغره الملتقطين  
 حصصا لهما حرص فاحصر جماعة واشهدهم عليه بانه اعطى الاطيان للولد والبنت لكل

مصر

سنة

النصف ثم عوفي من مرضه واستمر واضعا يده على الاطيان لمدة سبع سنين وفي تلك المدة  
يعترف لبعض الناس ان الاطيان للولدين وتوفي بعد ذلك وله اخ شقيق يطلب الاطيان  
بطريق الادب فهل والحال هذه تكون هذه الاطيان هبة او وصية وتعطى الى الولدين  
أو الى اخي المتوفى (اجاب) هي هبة فاذا لم يثبت التملك تاما من الرجل المذكور  
للقيطين حال الصحة بالوجه الشرعي تكون الاطيان المدة كورة ميراثا والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة لها ارض معينة بها نخل وورثتها من اصولها وهبت لكل واحد من اولاد  
بناتها جزءا معلوما فمروا فقبض كل منهم حصته وحازها في حال الصحة والسلامة وانتفع بها  
نحو ثلاثين سنة في حياة الواهبة ثم ماتت الواهبة عن ورثة ارادوا جعل الموهوب ميراثا  
عنها فهل لا يجابون لذلك والحال هذه بعد ثبوت الهبة والقبض والحيازة في حياة الواهبة  
وانتفاعها بذلك المدة المذكورة (اجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة  
الواهبة لا يكون الموهوب تركه عن الواهبة بعد وفاتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
ماتت عن بنت وعن ابن أخ شقيق وترك حصته شائعة في دار تقبل القسمة ثم ماتت  
البنت عن ابنتين فادعى الابن ان الجدة وهبت تلك الحصة لهما قبل موت كل منهما  
ولم يحصل من الام المذكور كورة قبض ولا حيازة في حال حياة الواهبة ولم تقر الحصة الى  
الآن فهل لا عبرة بدعوى الابن حيث لم تقبض الام الهبة ولم تحزها في حال صحة الواهبة  
وسلامتها وتكون ميراثا تقسم على الورثة وماذا يخص كل وارث منهما (اجاب) بموت  
المرأة المذكور كورة عن بنتها وعن ابن أخها الشقيق يكون لبنتها في جميع تركتها النصف  
قرضا ولا ب الاخ المذكور النصف الباقي نصيبا حيث لا وارث لها سواهما وبموت  
البنت المذكور كورة عن ابنيها فقط يكون جميع ما تركته بينهما بالسوية ولا تتم الهبة بدون  
القبض والحيازة الشرعيين حال صحة الواهبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أسقط  
حقه لا ولاد أولاده من أرض زراعة ووهب لهم عددا معلوما من دوابه وأغذاه وعددا  
معلوما من أخصن فحاش فسمه وأفرز لكل واحد حصته معينة منه ووهب لهم حصته شائعة  
من دوابه وحصته شائعة من طاحونة وحصته معلومة من نورج وكل لا يقبل الغنمة وذلك  
كله في حال صحته وسلامته وقبضه وحازوه من قبضه والقبض والحيازة الشرعيين وانتفعوا  
بذلك مدة من السنين في حياة الواهب فبعد ذلك مات الواهب عن ابن اراد ابطان الهبة  
فيما ذكر وجعله ميراثا عن أبيه فهل لا يحاب لابن الهبة بدون وجه شرعي وبكون  
ما ذكر لا ولاد أولاده (اجاب) اذا وقعت الهبة صحبة نافذة وتمت بالقبض والحيازة  
بعد الافراز حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عن الواهب والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة اشترت لبنتها القاصرين من مال نصف منزل تبرعتهما لهما ولاولى لهما وهما  
في حجر أمهما وبعد مدة افترقت واحتاجت وأرادت ان تأخذ نصف المنزل المذكور أو  
الثلث الذي دفعته من مالها لاحتياجها لذلك فهل لها الرجوع فيما أعطته من الثمن

٢٨

١٢٦٨

صفر

١

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

مطالب شرت الطغلهما  
على أن لا ترجع عليه  
بالثمن جازو هو بمنزلة الهبة



١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

ربيع الثاني  
٣

١٢٦٨

٨

اولها أخذ نصف المنزل المذكور أو ليس لها الرجوع عليهما بشئ مما ذكر حيث صدر  
 منها ذلك على وجه التبرع لهما (أجاب) في الدر المختار من متفرقات البيوع شرت  
 لطفلها على أن لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالمبة استحسانا ما لم يثبت شرت المرأة المذكورة  
 لبعثتها القاصر ثمن نصف المنزل ودفعت الثمن من مالها على أن لا ترجع يكون نصف  
 المنزل ملكا للبنتين ولا رجوع لأمهما ما عليهما بما دفعته من الثمن على الوجه المذكور  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته وهو في مرض الموت جميع ما يملكه من  
 دار وجفينة وغير ذلك ثم مات عن زوجته المذكورة وعن بنت من غيرها ولم يحصل من  
 الموهوب لها قبض ولا حيازة فهل والحال هذه لا تصح المبة ولا تنفذ وتكون ميراثا حيث  
 لم تجز البنت المبة (أجاب) إذا مات الواهب قبل أن يقبض الموهوب له الموهوب بطلت  
 المبة وهبة المريض لو ارثه في مرض موته عند عدم اجازة باقي الورثة غير صحيحة ولو مع القبض  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته جارية ومملكتها عند الدخول بها  
 بحضرة يدينة وقبضتها الزوجة وحازتها مدة من السنين ثم بعد ذلك طلقها وأخذ منها  
 الجارية مع بعض متعة لها بدون وجه شرعي فهل إذا ثبتت المبة والتعليق مع القبض  
 والحيازة بالينة الشرعية لا يكون للزوج المطلق الرجوع فيها بعد ذلك ويجبر على دفع  
 مائت أنه من أمتعتها ويجبر أيضا على دفع ما كان في ذمته من الصداق (أجاب) من  
 موانع الرجوع في المبة الزوجية وقت المبة فإذا ثبتت هبة الزوج الجارية المذكورة  
 لزوجته وتمت المبة بالقبض والحيازة لا يكون للزوج الرجوع فيها وعليه دفع ما بذمته من  
 مؤخر صداقها وما ثبت استيلاؤه عليه من أمتعتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 وهب لزوجته بنتا وجفينة وبعض أمتعة يملكها وغير ذلك وهو في حال صحته وسلامته  
 وكتب لها وثيقة بذلك من نائب فاضل بلدهم ثم بعد شهرين مات عن زوجته المذكورة  
 وعن بنت من غيرها ولم يقبض الزوجة المذكورة ما وهب لها ولم تحزه في حال صحته  
 وسلامته بل استوفت على الموهوب لها بعد موته فقط فهل والحال هذه لا تتم المبة ولا  
 تنفذ وتكون ميراثا ولا عبرة بالوثيقة المذكورة على هذا الوجه (أجاب) لا تتم المبة  
 بدون القبض والحيازة حال حياة الواهب فإذا مات الواهب قبل قبض الموهوب له  
 الموهوب كان الموهوب تركة عن الواهب والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 وهب لولاد ولده أعيانا معلومة من مواش ودار وغير ذلك وقبض كل ما وهب له وقبضه  
 وحازته في حال صحة الواهب وسلامته بموجب وثيقة شرعية ثابتة المضمون ثم بعد ذلك بمدة  
 مات الواهب عن ثلاث بنات وعن أولاد ولده المذكورين فهل إذا أرادت البنات  
 الرجوع فيما وهبه مورثهم متعاليين بانن لم يحضرن وقت المبة لا يجب لذلك حيث كان  
 القبض والحيازة في صحة الواهب وسلامته (أجاب) إذا تمت المبة بالقبض الكامل  
 والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركة عن الواهب ولا عبرة بتعلل ورثة

ربيع الثاني سنة

الواهب بما ذكر بعد ثبوت الهبة وتتمامها حال صحة الواهب بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاثة بنين لهم أولاد صغار قصروا هب لأولاد اثنين منهم في حال حياته الزبيع في الدار والمواشي وفي جميع ما تملكه يده شائعا واستمر واضعا يده على جميع ذلك حتى مات فهل اذا لم تحصل حيازة ولا قبض من أبوهم ما حال حياة الواهب لا تصح هذه الهبة ويكون جميع ما تركه ميراثا يقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يقبض الموهوب له أو من له ولاية في ماله حال صغره الموهوب حال حياة الواهب بطلت الهبة ويكون الموهوب ميراثا عن الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك جاموسة اعطت ربهما لامرأة أجنبية نقوطا وبقيت الجاموسة في يد صاحبها ولم يحصل من التي أعطت الربع تسليم الجاموسة للمرأة المذكورة فهل لا يتم المالك في الربع للمرأة المذكورة حيث لم يوجد قبض منها ولا استيلاء واذا طلعت المرأة الأجنبية ربيع الجاموسة من صاحبها متعلقة بقول صاحبها أعطيت لك الربع وامتنعت صاحبها عن ذلك لا تجبر عليه ولا تعتبر تعلل المرأة بمجرد الاعطاء حيث لم يحصل قبض ولا تسليم ولا استيلاء وتكون الجاموسة باقية على ملك صاحبها (اجاب) لا يتم التملك بمجرد لفظ الاعطاء على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لآخيه دارا وقبض الموهوب له وقبضها باذنه واستولى عليها بذكره ثم بعد موت الواهب أنكرت الورثة الهبة فهل اذا أقام الموهوب له بينة بالهبة والقبض والتسليم لا عبرة بانكارهم هبة وورثتهم (اجاب) اذا ثبتت الهبة مستوفية لشرائط الصحة حال حياة الواهب وسلامته لا يكون لورثة الواهب معارضة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف جاموسة وهبتها لبلنتها البالغة فقبلت منها باللفظ دون القبض وهي ومها في معيشة واحدة الى حين وفاة أمها الواهبة فهل لا يجوز لبلنت أخذ نصف الجاموسة لتكونها لم تقبضها أصلا ولا لتوفاة لبة وحلق وقصة ذهب وهبتها لابنها دون أخواته وكان وقت الهبة غائبا ولم يحضر الا بدو وفاة أمه فهل لا تصح الهبة لكل (اجاب) لا تتم الهبة بدون القبض والحيازة حال صحة الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة أرادت أن تنجس الى بيت الله الحرام فتبرع لها زوجها بقدر معلوم من الدراهم ودفعه لها عند السفر ثم بعد أن سافرت وقضت الفريضة بخمسة سنين أراد الزوج أن يطالبها بالقدر الذي تبرع لها به عند سفرها الحجاز فهل لا يجب لذلك وليس له مطالبتها بدون وجه شرعي وهل اذا اشترى لها بعض ملابس وألبسها وأراد أخذها بعد أن تمتعت به لا يجب لذلك ويمنع من معارضتها في جميع ذلك (اجاب) نعم لا يجب الزوج لذلك حيث كان الأمر مهورا مهورا لله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهبته أخته بينما حازة الحيازة الشرعية وصار يتصرف فيه مدة حياة الواهبة ثم بدو وفاتها ظهر لها ابن فباع البيت المذكور فهل اذا ثبتت الهبة والحيازة في حال صحة الواهبة يلغو بيع

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٣

١٢٦٨

٣٠

جمادى الاولى سنة  
١٢٦٨ ١٠

الابن المدكوري يستمر الملك فيه لا وهو بـله (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض والمجازة  
حال صحة الواهبة لا يكون الموهوب تركه عنها فليس لوارث الواهبة المذكورة والحال  
هذه معارضة الموهوب له في الموهوب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مرضت مرضا  
افضى الى موتها ووهبت ماله لـبعض من الورثة دون البعض الاخر والحال انها في حالة  
لا تفي قيمها فهل نسكون الهبة لاغية ويكون للورثة ان ياخذ كل منهم ما يستحقه فيه بالوجه  
الشرعي (أجاب) نعم والحال هذه على ان هبة المريض مرض الموت مع سلامة  
العقل وتسامها لوارثه بدون اجازة باقى الورثة غير نافذة فيتم لم يجزوا ويقسم الموهوب  
بين جميع الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة بايديهما عقار  
ومواش وغير ذلك بالميراث عن أبيهما مات أحدهما عن خمسة بنين بلغ فاستمر واحد  
عندهم في معيشة واحدة ثم طلب اكبرهم من عهده ان يهب له اربعة قراريط من المال  
المشترك شائعة من غير اقرار وقبض وحيازة فوهب له ثم رجع ثاني في هبته فهل  
لا تصح تلك الهبة ولا تنفذ ولا تتم بدون اقرار وقبض ويكون للمم اخذ نصيبه كاملا في  
جميع ما كان مشتركا اذا تحقق ما ذكر بالرجوع الشرعي (أجاب) ان كان الواقع ما هو  
مسطورا لا تكون الهبة تامة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنات اخ لها  
قاصرة مات ابوها جميع ما تملكه في مرض موتها وماتت الواهبة ولم يقبض للقاصرة احد  
فهل لا تكون هذه الهبة صحيحة واذا ادعت ام القاصرة انها قبلت الهبة لبنتها وحازت لها  
في حياة الواهبة لتكون بذمتها في جرها وعلماؤها ثبت ذلك بالوجه الشرعي ولم تجز الورثة  
بعد موت الواهبة تلك الهبة لصدورها في مرض الموت يحكم بنفاذها من الثلث ويقسم  
الثلاث بين الورثة بالفرض الشرعية (أجاب) هبة المريض مرض الموت وصية فاذا  
استوفت الهبة المذكورة شرائط اتمام قبل موت الواهبة فغذا لغير الوارث من ثلث ماله  
وما زاد موقوف على اجازة الورثة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصصة في دار من  
وطاحونة بـبلاد لريف لا يقبل كل من ذلك ان تقسمه وهبت ذلك لبنت اخيها القاصرة  
مع بض حتى ومصاغ وامتعة ودواب واقبضته لاميا وخلصت بينهما وبين ذلك وقبلت الهبة  
لها امها القبول والحيازة الشرعية ين وهي بحال الهبة والسلامة على يد قاضي بلدهم  
حيث لا ولي لها غيرهما فهل اذا ماتت المرأة الواهبة بعد مدة عن ورثة ارادوا جعل  
الموهوب ميراثا لا يجزؤون لذلك ويكون الحق فيه للموهوب لها (أجاب) اذا وهب  
اجنبي لصغير تم الهبة في الموهوب بقبض وليه وامه واجنبي لوفى جرحهما وتصح هبة  
المشاع الذي لا يبقى منتفعا به بعد ان يقسم كبيت وحمام صغيرين بالقبض تبع القبض  
الحل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة وهبا لبنت بنتهما ما جازا بـتخل من  
ارضيه وهما في حال صحتهما وسلامتهما وقبلتا منهن ما بنت الهبة وقبضت الموهوب  
وحازته وصارت تنصرف فيه مدة من السنين ثم بعد ذلك مات الجد والجدة الواهبان

١٢٦٨ ٢٢

جمادى الثانية

١٢٦٨ ٣

١٢٦٨ •

١٢٦٨ ١٢

جمادى الثانية سنة

١٢٦٨

١٣

عن وارث فاداد الوارث الرجوع في المهبة بعد القبض والحيازة في حال حياة الواهب المدة  
 المذكورة فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتكون المهبة صحيحة نافذة (أجاب) اذا تمت  
 المهبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته لا يكون الموهوب تركه عن الواهب  
 فليس لوارثه معارضة الموهوب له والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن زوجة وعن ابنتين وعن اربع بنات وعن ابن ابن وترك تركته ولم تقسم  
 التركه فقال الابن الابن تير عن الثلث شائعاً وذلك بدون اذن باقى الورثة ولم  
 يحصل من الابنتين اقرار له في الثلث ولم يقبضه ابن الابن ولم يحزه فهل لا عبرة بهذا التبرع  
 الصادر من اولاد الميت حيث لم يحصل اقرار ولا قبض ولا حيازة سيما وابن الابن وقت  
 المهبة كان عاقلاً بالغاً (أجاب) نعم لا تتم المهبة بدون القبض والحيازة فلا اعتبار بهذه المهبة  
 شرعاً والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه البالغ عقاراً ومواشياً وغير  
 ذلك وقبضه وحازة حيازة شرعية من أبيه وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة اربع  
 سنين اراد الابن ان يرجع فيما وهبه لابنه فهل لا يجب لذلك ويكون الحق في المهبة لابنه  
 حيث تصرف فيها بعد الحيازة الشرعية من أبيه (أجاب) لا رجوع للأب فيما وهبه لابنه  
 مهبة صحيحة تامة بالقبض والحيازة والاقرار فيما يقسم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 له النصف في دار كريمة تقبل القسمة وهبه لرجل فهل تكون هبة المشاع القابل للقسمة  
 والحال هذه غير صحيحة حيث لم يوجد اقراراً ولو هوب (أجاب) لا يجوز لهبة في مشاع قابل  
 للقسمة بدون اقرار اذا كانت الدار المذكورة قابل للقسمة لا تكون هبة نسفها على الوحد  
 المذكور تامة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأه اقر بيمينه قاصرة وهبت لها حصه في عقار  
 مشاع لا يقبل القسمة مع بعض نقود وامتنعة وقبضها المهبة ولها فهل اذا صدرت المهبة  
 والقبض من ولها في حال صحة الواهب وسلامته او ماتت الواهب بعد مدة عن ورثة وارادوا  
 ابطالها لا يجب ان يكون لذلك (أجاب) ماتت فيه المهبة بالقبض حال صحة الواهب لا يكون  
 ميراثاً عنها بعد وفاتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب مائة درهم لعمان الدرهم  
 لا تخين مكلفين وحصه من حانوت يملكها ومات قبل قبضها الموهوب من الدراهم  
 والحصه المذكورة حكدها وهما فهل لا تكون هذه المهبة نافذة لاسيما والمكانوت  
 مشغولاً بامتعة فيها الى ان مات (أجاب) اذا مات الواهب قبل قبض الموهوب لا المهبة  
 بطلت وتكون ميراثاً عن الواهب كباقي متروكة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 وهب لمارزوجه حصه في أرضين بأشجارها ومساكنها بعد اقرارها وتب لم حصه بذات  
 من فاضى بلدها وصارت تقبض ريعها وتنتفع به مدة ثلاث سنين في حال صحه ورجعها  
 ثم مات عنها وعن ورثة اخر ارادوا ابطال الهبة وجعلها ميراثاً فهل بعد ثبوت الهبة والقبض  
 والحيازة في حياة الواهب لا يكون لهم ابطال بدون وجه شرعي وادعى في ورثة  
 بان الميت طلق زوجته ثلاثاً قبل موته يريدون بطلان منعهما من ميراثه وكان انضلاق

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٢٥

رجب

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٦

شعبان

١٢٦٨

٣



سنة	شعبان
١٢٦٨	٢٧
١٢٦٨	رمضان ١٤
١٢٦٨	٢٥
١٢٦٨	شوال ٩
١٢٦٨	ذى القعدة ٨

المذكور في مرض موته الذي مات فيه ترث من زوجها ولا ترث (أجاب) إذا طلق الزوج زوجته في مرض موته طلاقاً بائناً لا ينسأ لها إياه ذلك ومات في عدتها وورثت وما ثبتت عليها له حال صحته لا يكون ميراثاً عن الزوج حيث كان التملك مستجمعا لشرائط الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى ابنه البالغ أشياء من متاعه من طين ومواش وغلال فأخذها الابن وحازها ووضع يده عليها وأصرف فيها وباعها وخرجت عن ملكه فهل إذا أراد الابن أن يرجع على الابن فيما أعطاه له بعد وضع يده عليه وتصرف فيه وخروجه عن ملكه لا يجب لذلك ويمنع من معارضة الحال هذه (أجاب) نعم لا يجب الابن لذلك بعد صحة الهبة ولزومها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وثلاث بنات منها بالغ وترك ما يورث عنه شرعاً من الأموال والعقار والامتنعة وقبل موته وهب لكل واحد من ورثته المذكورين أشياء من أمواله مع التفاضل ومات قبل أن يقبض الموهوب لهم الموهوب المذكور فهل لا تكون الهبة بدون قبض وحيازة من ورثته المكافين بصحة وتكون ميراثاً كباقي أمواله تقسم بينهم بالفريضة الشرعية بعد إخراج مؤن الجاهز والتكفين والديون (أجاب) نعم يكون الموهوب والحال هذه تركته عن الواهب فيقسم بين جميع الورثة بحكم الفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وصية على بنتي أخيها من قبل أخيها الميت وعلى مالهما وللوصية مكان لا يقبل القسمة وهبته لبنتي أخيها القاصرتين وقبلته وحازته لهما وهي في حال صحتهما وسلامتهما ثم بعد مدة من الزمان ماتت الوصية المذكورة عن وارث فأراد الوارث الرجوع في الهبة فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتكون الهبة صحيحة نافذة (أجاب) ماتت فيه الهبة حال صحة الواهب لا يكون تركته عنها وليس لو ارث الواهب الرجوع فيهما الوجود المانع وهو كل من القرابة المحرمية والموت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتي ابن أخيها القاصرتين حصصاً معلومة في دار صغيرة غير قابلة للقسمة وقبل لهما جدهما الذي هما في حجره لموت أبيهما ثم بعد ذلك وهب لهما جدهما حصصاً معلومة في الدار المذكورة وقبل لهما وهي في يده ومضى على ذلك مدة من السنين ثم ماتت المرأة الواهب ومات الجدهما الواهب أيضاً عن ابن ثم مات الابن عن ابن أراد ابن الابن المذكور الآن بعد مضي ما يزيد على ثلاثين سنة رفع يده البنتين المذكورتين عما وهب لهما بغير وجه شرعي متعللاً بأن أباهما مات في حال حياة جده الواهب المذكور ولا ميراث لهما فهل إذا ثبتت الهبة من المرأة ومن الجدهما على الوجه المذكور بالوجه الشرعي لا يكون له منازعتهم ولا ترفع أيديهما عن الموهوب لهما (أجاب) إذا صححت الهبة وتمت بالقبض والحيازة حال صحة كل من الواهبين لا يكون لورثتهما بعد موتهما معارضة الموهوب لهما فيما وهب على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد كل منهم منفرد في معيشة وحملة بعياله ومن جملة أولاده

ذى القعدة سنة

ولد فقيه ذو علم منفرد أيضا بعماله في معيشة وحده اشترى له والده كتب علم ومساكنها له  
 وخصه بهادون اخوته فقبضها الولد المذكور وحازها واستقل بالتصرف فيها وحده في  
 حال حياة والده وصحته وسلامته من مدة خمس عشرة سنة وزيادة ثم بعد ذلك مات والده  
 عنه وعن اخوته فهل اذا ارادت الاخوة نزع الكتب منه وجعلها تركه لا يجابون لذلك  
 (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في ابن  
 فاصروهب له جماعة حانونا وقبل له أبوه الهبة وصار يستقله مدة بعد قبضه وحيازته  
 القبض والحيازة الشرعيين فبعد ذلك اغرى جماعة نائب بيت المال عليه ليدعي به لجهة  
 بيت المال فادعى ولم يثبت لجهة بيت المال وثبت الحق فيه للموهوب له وحكم بمنع نائب  
 بيت المال وأراد ان يرد ما قبضه أبو القاصر من غلته الى جهة بيت المال قبل الحكم  
 متعللا ان الهبة لم يحكم له بها الا الاذن فهل يجاب لذلك أولا يجاب ويكون الحق فيها  
 للموهوب له (اجاب) غلة الموهوب من حين تمام الهبة للموهوب له فليس لاحد معارضة  
 الموهوب له فيها حيث ثبتت الهبة بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض  
 خربة مشتركة بين اخوين ورجل اجنبي وهب احدا الاخوان نصيبه ونصيب أخيه  
 للشرىك بغير اذن الاخوان ورصاه مشاعا فهل لا ينفذ تصرفه الا في نصيبه فقط دون نصيب  
 أخيه ويكون له اخذه حيث كان الحق ثابتا له فيه عن مورثه (اجاب) صرحوا بان هبة  
 المشاع القابل للتمتع غير صحيحة وبدونها ولو كان الموهوب له شرى يكلو بان التصرف في  
 مال الغير فهو هبة لا ينفذ بدون اذن المالك واجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 أعطى بنته الباقعة الرشيدة بعض امتهة وملأها عند دخولها بيت زوجها فقبضتها  
 وحازتها مدة ثمانية اشهر ثم بعد ذلك اراد الاب الرجوع على البنت فيما أعناه وملأه  
 لها وقبضته وحازته فهل والحال هذه اذا ثبت التملك والقبض والحيازة بالبينة  
 الشرعية لا يجاب لذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي تملك الاب ابنته الامتهة  
 المذكورة مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للاب الرجوع فيه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في دار مشتركة بين اخوين على الشيوع وهب احدهما لرجل اجنبي في غيبة الاخر فلما  
 حضرا ثبت استحقاقه لنصف الدار بالبينة ولا يجوز الهبة فيه فصار الشيوع فيها امة ارضا  
 بالاستحقاق فهل لا تصح تلك الهبة مطلقا أو تنفذ في نصيب الوهاب وماذا يكون الحكم  
 (اجاب) هبة المشاع غير صحيحة حيث كان المالك باللقمة وعدوا الاستحقاق  
 الثابت بالبينة من الشيوع المتقارن كما في اندروحو اشيء من الهبة والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن ولدين وخلف اطيما فادعى احدا البنين ان أباه وهب اطيما لمن  
 الطين ولم يقيم بيينة على مدعاه وانما أراد حرمان الآخر من غير اتيان لما ادعى فهل تكون  
 دعواه الهبة والحال هذه غير معتبرة سيما ولم يحصل قبض منه للموهوب (اجاب) اذا كانت  
 تلك الارض مملوكة وهب ربهما جزا شاة عامتها لابنه لبالع يدون قسمة وافراز وهي قابضة

ذى الحجة

صغير

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٩

١

صفر سنة

للقسمة لا تكون الهبة صحيحة وكذا الوقف ولم يقبضه الموهوب له وبفرض صحة الهبة  
وتامها لا يقضى المدعيها بمجرد دعواه بدون اثبات شرعي وإذا كانت تلك الأرض اميرية  
ولم يثبت أحد الابنين أن أباه أسقط له الحق في جزء من مناحل صحة أبيه يكون جميع  
ما كان بيد الأب من الأبنية سوية بزرعائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولديه  
بفته القاصر من فحلا براضه وبعض عقار غير قابل للقسمة في حال صحته وسلامته وقبل لهما  
أبوهما بحضوره بينه وصار يتصرف الولي الذي كور في الموهوب في حال صحة الواهب مددة من  
السنين ثم مات الواهب عن ورثة أرادوا إبطال الهبة المذكورة فهل والحال هذه ليس  
لهم ذلك وتكون الهبة المذكورة نافذة (أجاب) إذا تمت الهبة للصغيرين المذكورين في  
العقد الذي لا يقبل القسمة باقبض من وإيماء والحيازة حال صحة الواهب لا يكون  
الموهوب تركته عنه أما الهبة لهما فيما يجتمع لهما فلا تتم بقبض وإيماء بدون قسمة عند الامام  
وهو الصحيح لأنهما عقدان خلافا لهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته  
إن هبت إلى ناحية الشام وفضيت حاجتي منه لا تبرعن عليك من مالي بكذا ومات بعد  
أن ذهب إلى الشام ورجع عنه وترى زوجته أن تطالب بذلك وتأخذ منه من تركته  
وقته هل بانه قد قضيت حاجته ولم يرز أن يدفع لي شيئا قبل موته فهل لا تجاب لذلك  
والحال هذه (أجاب) لا مطالبة للزوجة المذكورة في تركته زوجها بشيء مما ذكره الحال  
بشره والله تعالى أعلم (سئل) في عبد زنجي تزوج حرة الأصل ورزق منها بنت ثم توفي  
فخسر أخواله السيد المتوفي وادعى عدم العتق في العبد وأخذ ما تركه العبد ميراثا عن أخيه ثم  
وهبه أخو السيد لبنت الحرة وقبلت أمها لها الموهوب وحازته لكونها وصية وقد توفيت  
البنت فهل تكون الهبة صحيحة وليس للواهب الرجوع فيها وتكون العين الموهوبة  
ميراثا لأمها (أجاب) ليس للواهب الرجوع بعد موت الموهوب له ويمنع الواهب من  
معارضته وارث الموهوب له حيث صدرت الهبة صحيحة لازمة والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة عتقت جارية ووهبت لها عقارا وامتعة في حياتها وقبلت المعتقة الهبة وقبضت  
الموهوب وحازته في حال صحة الواهبة وسلامتها فهل إذا ماتت سيدها بعد ذلك وأراد  
الورثة منازعتها في ذلك ونزعه منها بعد القبض والحيازة لا يجابون لذلك (أجاب) إذا  
ثبت عتق الجارية المذكورة وهبة ما ذكره مع القبض والحيازة الشرعيين حال صحة  
الواهبة وسلامتها لا يكون لأحد منازعتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل وهب لابنته دارا وقبضها ثم بعد مدة أذنت له بالأكى ثم باعها  
لزوجها وقبلت ثمنها منه ثم مضى ثلاثة أيام فأراد والدها الرجوع عليها فهل لا رجوع  
له والحال ما ذكر (أجاب) إذا تحقق تمام الهبة من الأب المذكور لابنته بالوجه الشرعي  
لا يأن له الرجوع فيها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتها الهبة  
من الذهب وحاقا منه ولم يقبضها ذلك ثم بعد مدة دفعت لها الهبة والحاقا بقا تحت يد

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٥

ربيع الاول سنة

١٢٦٩

٥

الواهبية الى الآن لم تسلمه لبنتها المذكورة وهي عاقلة باقاة وقت الهبة لها فهل انتم الهبة في الحلق حيث لم يوجد من الموهوب لها البائعة قبض ولا حية زكاه ويكون باقيا على ملك الواهبية ولها التصرف فيه (أجاب) نعم لا تتم الهبة في الحلق المذكور بدون القبض والحيازة ويكون للواهبية التصرف فيه بما تشاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أبيه فقط وترك ما يورث عنه شرعا من دور ومواس ونحاس ورقيق وغير ذلك ومن جلة ما تركه ابعادية فوهب الابن زوجة لابن المذكور الى ربع شائعا في جميع ما تركه ابنته قبل القسمة والاقرار فهل تكون هبة المشاع غير صحيحة ويكون للزوجة

١٢٦٩

٦

أخذ ما يخصها من التركة فقط بالقرينة الشرعية (أجاب) لا تصح هبة مشاع يقبل القسمة بدون اقرار وقبض شرعي والحال هذه بخلاف ما لا يتبيلها ان وجد القبض في ضمن قبض الكل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت جميع ما تملكه من نخل وأمتعة وغير ذلك لابن عمها وهي في حال صحته وأسلامتها وقبل منها ابن العم الموهوب وقبضه وحازها وصار يتصرف فيه مدة من السنين في حال صحة الواهبية وسلامتها ثم بعد ذلك ماتت الواهبية عن بنت ابن قاصرة ومضى على ذلك اثنتا عشرة سنة فاراد ولي القاصرة ان يجعل

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٥

الموهوب ميراثا عن الميتة فهل اذا ثبتت الهبة مع القبض والحيازة بالبنية الشرعية في حال صحة الواهبية وسلامتها تكون الهبة صحيحة نافذة ويندرج ضمنها ما كان الموهوب له في الهبة (أجاب) اذا ثبتت الهبة فيما يصح عليه كونه ميراثا بالقبض والمعتبر والحيازة حال صحة الواهبية لا يكون الموهوب تركة عن الواهبية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصصا مقسومة مقررة لعدة من دار وهبها مرة جنبية في حال صحته وسلامته فقبضتها وحازتها

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٣

في حال حياة الواهب وصارت تصرف فيها مدة من السنين ويدها حصة شرعية ثابتة المضمون والآن مات الواهب عن ورثة فاراد ورثته منازعة الموهوب لها وإبطال الهبة منكرين لها فهل لا يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكره الطريق شرعي (أجاب) اذا ثبتت الهبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون تركة عن الواهب وتنفذ الوارث من مبادضة الموهوب له حيث ثبت ذلك بوجه شرعي وثبتت في علم (سئل) في رجل مات عن امرأته يملك حصصا مقسومة مقررة لعدة من دار ونخل وأعيان ما كان له موهبا ما ذكره لرجل أجنبي في حال حياته ما وصار يتصرف فيه تصرفا تاما في ملكه مدة من السنين ثم مات كل من الواهبين والموهوبين عن ورثة وارثوا هبته ابنا له ميتة منكرين لها فهل اذا كانت الهبة ثابتة بالبنية الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بانسكارهم المذكور ولا يكون الموهوب تركة عن الواهب (أجاب) ما صححت فيه الهبة وتمت بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون تركة عنه وليس للواهب ولا الورثة بعد وفاته معارضة الموهوب له حيث ثبتت الهبة بالوجه الشرعي وهبة اثنين دارا واحدة صحيحة لانهم ساءلوا جلة وقد قبضها جلة فلا شيوخ كفي تنقيح الحامدة وعمراده بالدار ما يقبل

١٢٦٩

١٨



القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في ذى يملك عربة وخيلها وهب ذلك لزوجته حال  
صحته وسلامته وقبضت ذلك منه وحازته لنفسها ووضع يدها عليه ثم هلك الزوج  
المذكور عن ورثة فارادوا جعل الموهوب المذكور كورثة كورثة ويريدون انتزاعه من يد الزوجة  
المذكورة فهل يكون الحق في الموهوب المذكور للزوجة ولا يكون للورثة جعل ذلك  
تركة حيث ثبت ما ذكر بالهبة الشرعية (اجاب) لا يحجب باقى ورثة الواهب على الوجه  
المذكور لجعل الموهوب تركة عن مورثه ويمنع عن معارضة الزوجة فيما وهبه لها زوجها  
ونمت فيه المهبة بالقبض والحيازة حال صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب  
لامرأته ثلاثة عشر فيراط شائعة من دار تقبل القسمة وصار الواهب متصرفا في الدار  
الموهوب منها هذا القدر بعمارة وترميم وغير ذلك ولم يضع الموهوب لها يد لها على القدر  
الموهوب من الدار فهل اذا اراد الواهب ان يرجع فيها وهبه لزوجته بسبب ضرورة دعتة  
الى ذلك يمكن من ذلك (اجاب) هبة المساع القابل للقسمة غير صحيحة ولا تتم المهبة بدون  
القبض والحيازة فللواهب على الوجه المذكور التصرف في الموهوب والله تعالى أعلم  
(سئل) من الضابط حانه بما ضمنه ان شخصا اعطى لآخر اشياء من الملبوسات فاحذها  
ثم بعد مدة تشاجر مع بعضها فارادوا اعطى ان يرجع فيما اعطاه له والمحال انها قائمة بعينها  
فهل يجب لذلك (اجاب) يصح الرجوع في المهبة مع المراجعة فللواهب الرجوع فيها  
اذا كان الموهوب قائما ولم يوجد مانع شرعى من الرجوع فيها ولا يصح الرجوع فيها الا  
بالقضاء او الرضاء ولا يضمن الموهوب له ما انتقص من الاعيان الموهوبة له لونه منعها قبل  
ان يضاها الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل منفرد عن أبيه في معيشة  
وحده واعطاه أبوه دارا خربة يربق المهبة وقبضها الولد من أبيه قبضا شرعيا وبعد ذلك  
دفع الولد لابيه مراهمة اذارتها بطريق التوكيل عنه لكونه كان غائبا عنها ثم بعد ذلك  
حضر الولد ووضح يده عليها ارضا يتفق بابنه نفسه خاصة من غير مشارك له فيها  
عشرين سنة من قبل وفاة أبيه وبعد ذلك باثني عشر سنة ادعت عليه الورثة بان  
الدار ميراث عن أبيهم ربايه بهم الحجة التي شتراد ابيها من بائعه وهي خربة فهل اذا ثبت  
نقل الملك عن الاب الى الابن في حال صحة الاب وسلامته وأراد الاخوة ان يجعلوا ميراثا  
عن أبيهم لا يحايون لذلك (اجاب) ادعت المهبة بالقبض والحيازة الشرعية عين حال صحته  
الواهب لا يكون الموهوب تركة عنه ولا يقسم بين ورثته ويكون له كالموهوب له خاصة  
حيث تحقق ما ذكر بالرجع الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهبها  
لابنته البالغة الرشيدة وقت لم يسلّمها لها وصار ساكنها فيها ثم بعد ذلك اراد  
الرجل ان تصرف في الدار المذكورة فنهقه البنات من ذلك متعلقة بأبها بعد حصول المهبة  
باعتها من زوجها فهل اذا لم تتم المهبة بالقبض والحيازة تكون فاسدة وللرجل الرجوع  
بها او يكون ما وقع من البيع غير صحيح (اجاب) لا تتم المهبة بدون القبض والحيازة

١١ ١٢٦٩

٢١ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

رجب ٢٨ ١٢٦٩

كما لا يتم اذا كان الموهوب مشغولا بملك الواهب فلا الواهب المذ كور والحال هذه التصرف  
 في الموهوب ما لم يجز البيع الصادر من بنته الموهوب لها والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل يملك بيتا قابلا للقسمه سا كفا فيه مع زوجته وهب نصفه لها بغير قسمه وصارا  
 ساكنين فيه ولم تتصرف الزوجة المذ كورة في البيت شي فهل والحال هذه تكون  
 المبة المذ كورة فاسدة ولما لمكة التصرف فيه ولو كتب بذلك حجه من فاضى فاحيتهم  
 (اجاب) لا يتم المبة في مشاع قابل للقسمه فان قسمه الواهب وسلمه صه ولو سلمه شائعا  
 لا يملكه الموهوب له فلا ينفذ صر فيه على ما في التنوير وصر جوابان من موانع تمام  
 المبة كون الموهوب مشغولا بملك الواهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا وهبت  
 المدة لبيت ابنتها القاصرة وهى في حجرها خاصة في دار غير قابلة للقسمه ثم وهبت لها بقاى  
 الدار المذ كورة فمكمل للبيت ملث جميعها وكتب بذلك حجه شرعية من فاضى جهتهم  
 فهل تكون المبة راتمال هذه صححة تامه بقبض جدها لها ولو كان لها وصى وهل اذا  
 ماتت المدة فوازعت وورثتها في ابطال المبة لا يجابون لذلك سيما وقد استولت البنت  
 على الدار المذ كورة بقبض اجرها واستغلا لها لنفسها بعد بلوغها رشيدة في حياة جدها  
 باذنها (اجاب) هبة المشاع اذا كان غير قابل للقسمه صححة وهبة من له ولاية على  
 الطفل في الملة وان لم يكن له صرف في المال وحوكل من يعوله كالاخ اذا كان الطفل في  
 عياله تتم مجرد انعقد لو الموهوب هو الموما وكان في يده أو يد مودعه من قبض الولي ينوب  
 عنه فادامت المبة فيما ذكر لا يكون لورثة الواهب عارضة الموهوب لها في الموهوب ولا  
 يكون تركتها عنها وهذا بناء على ما صحح من الاكتفاء بقبض من في حجره الصغير ولو مع  
 وجود ولي المال بقطع النظر عن قبض الموهوب لها بعد البلوغ باذن الواهب والافه  
 كاف أيضا ولو كان الموهوب مشاعا قابلا للقسمه فهو هبة نصفه أولا ولم يسلم حتى وهب  
 النصف الباقي وسلم الكل تجوز كما في الهندية من الباب الثاني من المبة عن الظهيره  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حاريتين أعتقهما وتزوجهما او وهب وملك  
 لكل واحد منهما أمة من نكاحه وفراش وحلى وغير ذلك وهى في حال صحته وسلامته  
 وقبضت كل واحدة منهما ماموا وهب لها وحازته لنفسها في صحة نكاح وسلامته الحيابة  
 الشرعية وصار الموهوب تحت يديهما الى أن ماتت عنهما وعن وارث أراد ان يجعل المبة  
 المذ كورة تركة عن مورثه فسل في ثبوت المبة وتمامه لكل واحد منهما بالينة  
 الشرعية لا يكون للوارث المذ كورهما ارضتهما في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم  
 لا يجاب الوارث المذ كور لجهل الموهوب تركة حيث ثبت وهو مد كور بال سؤال والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى ودية بنته المبالغة الرشيدة بعض أمة من نكاح  
 وفراش ومصاغ وغير ذلك وهو في حال صحته وسلامته وقبضت منه المبة المذ كورة ذلك  
 وقبضته وحازته منه لنفسها في بتم بعد مده مات الاب عن اوصى أحدهم وعن عيين

٢٨

١٢٦٩

ذى الحجة

٤

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

فأراد العميان ان يجعلامامه ملكه الاب لبنته المذ كورة ميراثا عنه فهل اذا ثبت الاعطاء والتقليد لبنته المذ كورة بالبينة الشرعية لا يكون تركه عن والدها وينع العميان المذ كورة ان من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركه عنه فليس لبقية الورثة جعل الموهوب اذا كان الامر كذلك تركه عن الميت بل يخص به البنت المذ كورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لزوجها أشياء من أمتعة ونقود وغير ذلك حال قيام الزوجية وكتب في شأن ذلك وثيقة مشتملة باسمها وختمها وقبض ذلك وحازها منها وهما بحال الصحة والسلامة فبعد مدة أرادت ان ترجع عليه فيها وهبته لها علمتم منه انه يريد ان يطلقها فهل لا تجاب لذلك ولو طلقها بعد ذلك (أجاب) اذا ثبت المبة الصادرة من الزوجة لزوجها حال صحة تبرع الواهب بالقبض والحيازة لا يكون لها الرجوع على الزوج بما وهبته له حال قيام الزوجية لانها ما نعت من الرجوع فيها ولو طلقها بعد ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاخيه شريكه حصته من جاموسة وبقرة ورجل واحد وخمس وقع وطاحونة وأثاث مشتركة بينهما والحال ان هذا الرجل الواهب مختل العقل ولا يحسن التصرف حتى انه اذا تكلم بكلامين متناقضين يعتقد ان مدلولهما واحد وهو معروف بذلك بين الناس المخاطين له فهل هذه المبة باطلة سيما مع عدم القبض والتمييز (أجاب) لا اعتبار بهذه المبة شرعا ولا يعول عليها اذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لزوجها أشياء من أمتعة ونقود في حال الصحة وعدم الموانع الشرعية وحصل القبض للموهوب من الموهوب له ثم بعد ذلك طلقها وأرادت الرجوع فهل لا تجاب لذلك حيث حصلت المبة في حال الزوجية (أجاب) من موانع الرجوع في المبة الزوجية وقت المبة فلم يوجب لزوجها الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد معه في معيشة واحدة خرج بعض الاولاد واستقل بمعيشة وحده فصار الاب يشتري أشياء من عقار وغيره ويدفع الثمن ويتبرع بها ويملكها الاولاد الذين معه في معيشته ويكتب المالك لهم بحجج وثائق شرعية باسمائهم في حال صحته وسلامته ثم مات الاب فهل يحكم بحصة ونفاذ ما وقع منه ويختص به الاولاد الذين معه في معيشته أو يشاركهم فيه البعض المستقل (أجاب) يقسم ما وجد خلفا عن المتوفى المذ كورة ما هو مملوك له بين جميع ورثته وليس لاحد منهم الاختصاص بشئ منه الا اذا ثبت بالطريق الشرعي انتقاله له حال صحة المالك بما قل شرعي استوفى شرائط الصحة وال لزوم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليا ونحاسا وفرشا وغير ذلك وهبت وملكها وهي في حال صحتهما وسلامتهما جميعا ما ذكرنا من اثنتين أجنبيتين منها وأفرزت لكل واحدة منهما أشياء من ذلك فقبلا المبة والتقليد وحازت كل منهما ما وهب لها الحيازة الشرعية وصارت كل واحدة منهما واضعة يدها على الموهوب لها فتصرف فيه





له في الموهوب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهب لها جدها دارا في حال صحته وسلامته فقبضتها وحازنها في حال حياة الواهب من مدة أربعين سنة وهي تتصرف فيها بالهدم والبناء من غير منازع لها فيها ولا آثر يرد ابن عمها تزعمها منها وأخذها مريعا لها حقه بالميراث عن أبيه عن جده المذكور منسكرا للهبة فهل إذا كانت الهبة مع القبض الحقة ثابتة بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا يمكن من تزعمها منها ويمنع من معارضتها فيما يدور وجه شرعي (أجاب) إذا تمت الهبة بالقبض والحيازة حال صحته الواهب وسلامه عقله لا يكون الموهوب نكرا عنه الراهب فلا يقسم بين ورثته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبناتها البالغة أرشيدة حصصا في بيت يقبل القسمة ولم يحصل من البنات قبض ولا حيازة في حال حياة الواهب بل استمرت الحصة تحت يد الواهب إلى أن ماتت البنات عن أمها ورؤسها فاراد الزوج أن يحصل الحصة ميراثا عن زوجته فهل يجب لذلك ولا تصح الهبة ولا تنفذ حيث لم يحصل قبض ولا حيازة (أجاب) يتوقف تمام الهبة للبائع والعقل على قبضه الموهوب مقسوما فيما يتحقق القسمة حال صحة الواهب فار لم يوجد ذلك فالموهوب باق على ملك الواهب بنفسه بين ورثته كسائر ممتلكاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى لاخته قدر معلوم من الدراهم والنحاس وقال لها أعطيتك هذا بحضرة بينة شرعية فقبضته منه وحازته لنفسها وبعد مدة يريد الرجوع فيما أعطاه لها وماله منه منها فويل لا يجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية ولا يكون له الرجوع فيما أعطاه لاخته من ماله (أجاب) من موانع الرجوع في الهبة القرابة المحرمية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصصا في معصرة وبت داخلها وكل منها لا يقبل القسمة وهب حصصا شائعة فيهما لأحد أولاده البائع وقبضها منه الولد الموهوب له وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وإجازة وغير ذلك مدة من السنين مع مشاهدة أبيه ثم مات الواهب عنه وعن ورثته آخرين أراد باقي الورثة إبطال الهبة المذكورة فهل والله هذه لا يجابون لذلك حيث كانت الهبة المذكورة في مشاع لا يقبل القسمة وليس لباقي الورثة معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) تتم الهبة بالقبض في محوز مقسوم ومشاع لا يفي منتفعابه بعد أن يقسم فإذا تمت الهبة المذكورة حال صحة الواهب لا يكون لباقي الورثة معارضة الموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت جاريتها لرجل ولم يقبضها إلى أن ماتت الواهب وهي عندها في يدها فهل لا تصح هذه الهبة وإذا كانت لرجل المذكور مستحقة لورثته ماله الذي كان زوج الواهب وشترها بالبينة الشرعية يكون لهم أخذها من هي تحت يده (أجاب) نعم لا تتم الهبة بدون القبض حال صحته الواهب وإذا أثبت ورثة المسحق ملك مورثهم لها وانما آتاهم بالميراث عنه بالوجه الشرعي يقضي لهم ما حثت لآلها من ماله (سئل) في

٢٧٠

٢١

٢٧٠

٢١

جمادى الاولى

١٢٧٠

١١

رمضان

١٢٧٠

٢٣

شوال

١٢٧٠

٢١

رجل وهب لابنه مائة دينار والارز وهب له حصه شائعة في بيت لا يقبل كل منهما  
القسمه وباع له الاب مواشي وقدرامه مائة دينار من الارز بمن معلوم وقبض الموهوب له  
ذلك وقبض المبيع أيضا القبض الشرعي وحازة في حال صحة الواهب وسلامته فهل تسكون  
المبة والمبيع كل منهما صحيحا نافذ وليس للواهب ولا لورثته بعد موته معارضة الموهوب  
له المثل ترى من ابيه مادكر ولا ابطال شيء من ذلك وجه له ميراثا عنه بدون وجه شرعي  
(اجاب) هبة المشاع اذا كان غير قابل للقسمه تتم بالقبض فادعت المبة بالقبض والحيازة  
حال صحة الواهب لابنه واستوفى البيع المذكور شرائط اللزوم لا يكون للاب المذكور  
والورثته بعد موته معارضة الابن فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات وترك عقارا فادعى بعض الورثة ان بعض العقار ملكهم خاصة وبعضه  
موهوب لهم عن مورثهم وأنه كان ثوابه بطريق الوكالة عنهم متعللا بحجج معترضة  
الثبوت فانكر عليهم ذلك والحال ان العقار المذكور ما صار فيه قبض وخلاص وحيازة  
للموهوب لهم وبعضه قابل للقسمه وتمتسمه انواهب ولم يسلمه بل كان تحت يده فهل  
والحال هذه اذا لم يثبتوا دعواهم المثل لهم خاصة فيه بالبينه الشرعية لا يكون لهم  
الاستيلاء ولا عبرة بتعللهم ويكون ميراثا بينهم بين الورثة بالتقرينة الشرعية وكذا  
ما ادعوه من المبة لم يتم تمامه بالقبض والحيازة حيث كان بعض العقار قابلا للقسمه  
(اجاب) هبة المشاع فيجب يحتمل القسمه لانه لا ينفك عن المثل قبل انقسمه وهو الاصح  
ولا يثبت اذا لم يحججه فيمكن دعواه انما يثبت شرعا والله اعلم (سئل) في رجل  
ملك دارا وهبها لابن ابنته باع في حال حياته وصحة وسلامته فقبضها وحازها في حال  
حياته الواهب وصار يتصرف فيها مع من اسنن والاقارب ما اتواهب عن ورثة  
وتريد معارضة الموهوب له وبطلت المبة مسكرا من لسانه هل لا يجابون لذلك اذا ثبت  
ما ذكر بالاطريق الشرعي ولا عبرة بما كارههم فهو يكفي في شهادة رجل وامرأتان اذا  
مات بعض الشهود (اجاب) اذا ثبت الموهوب له دعواه المذكورة من رجلين أو رجل  
وامرأتين وكانت المبة تامة حال صحة الواهب يقضى له بالدار المذكورة ولا تسكر تركة  
عن الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقرا وورثه لا ورثه اخيه يبيع  
مرض موته وصار الموهوب تحت يده في موضع اولاد اخيه يدهم عن العقار  
المذكور ثم بعد ذلك اراد ان يولد لاسنن سارعة أولا في المتوفى وأخذوا عقار موهوب  
لهم بطريق ابيه هل والحال ان هذه تسكون هبة المذورة وصحة تنقضي ثلث جميع  
ماله ويتوقف ما زد على ذلك من احرار الورثة المذكورين (اجاب) لاحق للموهوب  
لهم في ذلك انهم تاركون عن ميراثه لانه ميراثهم ميراثهم ميراثهم ميراثهم  
الواهب ولو انها بمنزلة اوصية في النفاذ من المثل لم يرد وجه شرعي وهو القبض  
الشرعي قبل الموت والله تعالى اعلم (سئل) رجل يملك زوجته ذمها حصه

٢١

١٢٧٠

٢٩

١٢٧٠

ذى القعدة

١٨

١٢٠٧

ذى الحجة

١٩

١٢٧٠

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

محرم  
٢٠

١٢٧١

٢٣

معينة مقررة وهو في حال صحته وسلامته وقبلت منه وقبضتها وحازتها في حال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بمدة مات الزوج المذكور عن زوجته المذكورة وعن وارث المذكور فأراد الوارث ابطال تملك مورثه لزوجته في الدار المذكورة فهل والحال هذه إذا أثبتت الزوجة المذكورة بالوجه الشرعي التملك لها من زوجها في الدار المذكورة لا يجب الوارث لذلك ويمنع من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) إذا أثبتت الزوجة المهبة لها من قبل زوجها حال صحته لقدر معين مقسوم من تلك الدار وقبضتها قبضا صحيحا حال الصحة لا يكون لوارثه معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك زوجته أشياء من منقولات وغيرها وعتت بذلك مدة بعد القبض والحيازة الشرعية إلى أن مات ثم بعد ذلك بمدة ماتت عن ورثتها فأراد ورثتها زوجها أن يحلوا ذلك ميراثا عن الزوج المذكور فهل بعد ثبوت التملك منه لها والقبض والحيازة الشرعيين بشهادة البينة الشرعية لا يجابون لذلك ويكون الحق فيه للزوجة وورثتها فقط (أجاب) نعم يكون ما ذكر ميراثا عن الزوجة إذا تم التملك لها حال صحة المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ذكورا وإناثا وعن زوجته وعن أولاد ابنته ذكورا وإناثا وعن زوجته أيضا فادعت زوجة الابن على ورثة أبيه بعد موته أنه كان وهب لابنه النصف في جميع ما يملكه ومات قبل قبض ذلك وأفرأه فهل إذا مات الأب قبل أن يقبض ابنه ما وهب له من ذلك واستمر الموهوب تحت يد أبيه إلى أن مات لا تكون هذه المهبة صحيحة (أجاب) لا تتم المهبة للابن البالغ وقت المهبة بدون القبض والحيازة الشرعيين وإذا مات الوهاب قبل تمامها قسم الموهوب بين ورثة الوهاب حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية وبها م وعقار تركه من ذلك لأولاده وملكه لهم وقسمه عليهم بتفاضل وحازوا وقبضوا منه ذلك الحيازة والقبض الشرعيين وصاروا ينتفعون بذلك مدة سنين في حياة أبيهم بعد القسمة والأفراز والحيازة والآن أراد الأب أن يرجع فيما أعطاه لأولاده ويتصرف فيه ثانيا ويعطي منه آخرين بدون رضا أولاده فهل لا يجب لذلك والحال هذه (أجاب) ليس للأب بعد تمام المهبة وتحققها بالوجه الشرعي لأولاده رجوع فيما وهبه لمانع القرابة الهرمية والله تعالى أعلم (سئل) في يتيم وهب لعمه أراضى مشتملة على نخل وبعد بلوغه أراد الرجوع فيها فهل إذا وقعت منه المهبة في حال صغره تكون غير صحيحة ويكون له بعد بلوغه رشيدا أخذ ما وهبه له حال صغره (أجاب) نعم لا تصح هذه المهبة إذا وقعت من الوهاب قبل بلوغه ويكون للوهاب أخذ الموهوب بعد بلوغه رشيدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وتحت يده أرض زراعية أميرية وبعض عقار فاعطى لكل من الأولاد جزءا مما له من الأرض والعقار بعد الإفراز وهو في حال صحته وسلامته وقبلت كل من البنين نصيبه وحازة لنفسه وصاوكل منهم يتصرف في نصيبه مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة في حال حياة

الاب وسلامته ثم بعده هذه المدة مات الاب عن زوجة فوضعت الزوجة ابنا بعد الموت  
 ومضى على ذلك ثلاثون سنة الى ان بلغ الابن واراد الرجوع على اخوته فيما اعطاهم  
 الاب وحازوه في حال حياته المدة المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية  
 لا يكون للابن معارضة الاخوة في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تم التملك  
 والاعطاء من الاب لا ولاده حال صحته بالقبض والحيازة لكل ما أعطى له مفرزا لا يكون  
 للابن الحادث بعد ذلك رجوع فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن زوجته وعن أولاده ذكر واولادها واولادها تركت كعادتي بعض أولاده  
 بعد موته انه كان ماله من اموالهم أشياء من أمواله ومات قبل أن يقبضوا ذلك منه في  
 حياته ويريدون اخذ ذلك من تركته فهل يكون جميع ما تركه الميت ميراثا لهم يقسم  
 على الورثة بالغريضة الشرعية ولا عبرة بدعواهم الاعطاء والتملك من غير قبض  
 وحيازة في حياة الميت (اجاب) اذا لم تتم المهبة حال حياة الواهب لا ولاده البالغ حال المهبة  
 لعدم وجود القبض منهم يكون الموهوب تركته عن والدهم يقسم بين جميع الورثة  
 بالغريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على اعمامه بان جده قبل  
 موته في حال صحته وسلامته كتب وثيقة مضمونها انه اعطاهم ماله مشاعا كذا قراريط  
 والحال ان الجد المذكور لم يفرز ولم يسلمه له قبل موته فهل تكون هذه المهبة غير صحيحة  
 لما ذكر حيث كان بالغ وقت الاعطاء المذكور (اجاب) لا عبرة بهذا الاعطاء  
 لابن الابن البالغ المذكور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك جانيا معلوما من الاطيان وهب منها قطعة لمعتة والده وأفرزها  
 وحددها واستلمت الموهوب لها الموهوب حتى تمت المهبة فهل اذا اراد الواهب الرجوع  
 يصح له ذلك أم لا (اجاب) نعم يكون للواهب الرجوع فيما وهبه من الارض المملوكة  
 الرفقة له مع انتفاء مواعيد الرجوع كزيادة متصلة كبناء وغرس وموت أحد المتعاقدين  
 بعد التسليم وعوض وخروج المهبة عن ملك الموهوب له وزوجية وقت المهبة وان كره  
 الرجوع تخريما ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل يملك عبدا اعتقه بحضرة بينه شرعية ووهب له حصصا مقسومة مفرزة من دار  
 ومراش في حال صحته وسلامته فقبضها وحازها في حال حياة الواهب وأسقط وترك حقه  
 باختياره له من قطعة أرض زراعية أميرية معلومة من أرضه ووضع يده على ما ذكر كاه  
 وصار يتصرف فيه مدة في حال حياة الواهب وبه حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون  
 والآن مات الواهب عن ورثة تفاو ادبعض الورثة منازعة الموهوب له وإبطال المهبة منكرا  
 لها فهل لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالشرع ويمنع من منازعته فيما وهب  
 له بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تمت المهبة بالقبض والافرا حال صحة الواهب لا يكون  
 لبعض ورثته معارضة الموهوب له فيما ذكر بعد ثبوته شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى

٢٧

١٢٧١

٢٧

١٢٧١

صفر

١

١٢٧١

٢

١٢٧١

٦

١٢٧١



سنة

صفر

أعلم (سئل) في رجل ملك ابنه البالغ الرشيد الذي لم يكن في معيشته ثلث جميع ما يملكه من عقار وغيره وكتب له وثيقة بذلك وصار الموهوب تحت يد أبيه ولم يقبضه الابن المذكور ولم يحزه حيازة شرعية من أبيه فهل لا تتم الهبة المذكورة ولا تنفذ حيث لم يقبضه الابن المذكور ولم يحزه حيازة شرعية وكان الموهوب المذكور يقبل القسمة ولا يكون للابن المذكور جبر أبيه على أخذ شيء من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي (أجاب) لا عبرة بهذه الهبة على هذا الوجه ان كان الواقع ما هو مذكور ولا يجبر الاب على تسليم الموهوب لابنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لبنت ابنه القاصرة الربع في طاحونة ودار لا تقبل القسمة وأسقط حقه لها في قطعة أرض زراعية أم يريه مقررة وقبل الجدل لها الهبة وحازها لكونها في حجره وكل ذلك في حال صحته وسلامته ثم مات المجدد بعد ذلك عن بنت ابنه وعن بناته الثلاث فهل والحال هذه اذا أثبتت البنت المذكورة كورة بعد بلوغها رشيدة الهبة المذكورة يكون لها اخذ ما وهبه لها جدها من يد ورثته حيث مات أبو البنت المذكورة قبل هبة جدها لبنت ابنه المذكور (أجاب) نعم يكون لها اخذ ما وهبه لها جدها الولى عليها وقت الهبة حيث كانت قاصرة في عياله وثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لان هبة من له ولاية على الطفل تتم بالايجاب لو الموهوب معلوما وكان في يده أو يد مودعه لان قبض الولى ينوب عنه كما صرحوا به و يكون لها أيضا اخذ ما أسقطه الجسد من منفعة الأرض لها باختياره حال صغرهما اذا لم يقم بهما ما يفيد سقوط حقها منها كحجزها عن الزراعة ودفع الخراج وتر كها ما ذكر باختيارها سنين متوالية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أبعادية معلومة تلقاها بالارث الشرعي عن أخيه ووهب قطعة منها لابن أخ له بعد افرازها وتحدد لها ووضع الموهوب له يده عليها باذن الواهب فهل والحال هذه تكون الهبة صحيحة واذا غاب الواهب وأراد أولاده الرجوع على الموهوب له فيما وهبه أبوهم لا يكون لهم ذلك (أجاب) نعم تكون الهبة المذكورة صحيحة حيث كان الواقع ما هو مسطور ولا مانع وليس لابناء الواهب رجوع فيما وهبه أبوهم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ورث عن والدته مواشي وبعض أمتعة فصارت تكثر الى أن حصل منها أطيانا ومواشي وأملا كما أخوه ومنفرد بها عن عائلة أبيه فالآن بعد مضي عشرين سنة من موت والدته يدعي ابوه ان تلك المواشي والأطيان ملك له لكونه كان هو الواهب والمعطى إياها لولده فهل اذا تحقق ان هذا كله من غنا ما خصه من تركته والدته وانها معزولة عن ملك أبيه وواضع ذلك الابن يده عليها بالاستقلال لا يكون لأبيه معارضة له فيها (أجاب) اذا كان الواقع ان تلك المواشي والأمتعة عملوكة للولد المذكور بطريق الميراث عن والدته وغنت أو حصل من غنائمها لنفسه حال انفراجه عن عيال أبيه أطيانا وأشياء لا يكون لأبيه معارضة في شيء من ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي وعلى

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٢

ربيع الأول

١٢٧١

٤

ربيع الاول سنة

فرض أن تلك المواشي والامتنعة موهوبة من قبل الاب لابنه المذكور بحسب دعوى  
 الاب المذكور وفدت وحصل منها الابن ماذكر لا يكون للاب رجوع على كونه فيما وهبه  
 له حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة الشرعية اذ القرابة المحرمية مانعة من الرجوع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب حائوته لرجل اجنبي ثم بعد قبضه الموهوب أراد  
 الواهب الرجوع فيما وهبه فهل له ذلك حيث لم تتغير صفة الحائوت المذكور ولم يعوض  
 الموهوب له الواهب شيئاً ولم يكن قسرياً للواهب ولم يحصل بهازيادة ولا تصرف  
 بوجه (أجاب) نعم يكون للواهب الرجوع فيما وهبه وان كرهت حريماً حيث لا مانع  
 من الرجوع ولكن يتوقف الرجوع على التراضي أو قضاء القاضي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل وهب ومالك لرجل اجنبي بعضاً من الثياب وبعضاً من البرليقتات  
 به فبعد ان استهلك ماذكر بمدة طلب الرجوع فيما وهبه واقبضه له فهل لا يجاب لذلك  
 اذا ثبت ماذكر حيث تمت الهبة بالقبض والحيازة الشرعية واستهلك الموهوب واذا أراد  
 ان يطالبه ببذله أو قيمته بعد الاستهلاك لا يجاب لذلك (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان  
 كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاختيه  
 ما يخصه من ميراث أبيه مبيناً مفصلاً من عقار ومواشي وغيره وقبل أخوه الهبة واستولى  
 على الموهوب له مدة وهو حائر متصرف في الموهوب ثم بعد ذلك أراد الواهب الرجوع فيما  
 وهب فهل رجوعه غير سائق له بعد القبض والحيازة (أجاب) هبة المشاع القابل  
 للقسمة من الشريك أو الاجنبي لا تتم بالقبض بدون قسمة لعدم وجود القبض الكامل  
 كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وحينئذ فلا بد من الافراز فيما يحتملها حتى يتم فان  
 وجد الافراز فيما يسم والتسليم بعده والقبض والحيازة في غيره في ضمن قبض الكل  
 وثبت ماذكر لا يكون للواهب رجوع على الموهوب له المذكور لوجود مانع الرجوع  
 وهو القرابة المحرمية والافله أخذ ما يخصه من تركه المورث والله تعالى أعلم (سئل)  
 في امرأة وهبت لبنت بنتها الصغيرة بعض حلى وأمتعة وقبضها لها أبوها وذلك في حال  
 صحتها وسلامتها ثم بعد مدة ماتت الواهبة عن بنتها وورثة اخر أرادوا ابطال الهبة وجعلها  
 ميراثاً فهل لا يجابون لذلك بعد صدور الهبة من الواهبة في حال صحتها وسلامتها وقبض  
 ولي الموهوب لها كذلك في حال الصحة والسلامة (أجاب) اذا تمت الهبة بالقبض من  
 ولي الصغيرة الموهوب لها حال صحة الواهبة لا يكون لورثة الواهبة ابطالها بدون وجه  
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار وماعية وطاحونة ونورج  
 وغير ذلك وهبها لاختيه وقبضها لاخت الموهوب له وحازها بعد افراز ما يقبل القسمة  
 واستولى عليها مدة تزيد على عشرين سنة ثم بعد موت الموهوب له أراد الواهب الرجوع  
 في الهبة المذكورة على ابن أخيه الموهوب له المذكور فهل والحال هذه يكون موت  
 الموهوب له مانعاً من الرجوع لاسيما والموهوب له قريب ذورحم محرم (أجاب) اذا

ربيع الثاني

جمادى الاولى

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

٤

١٢٧١

٧

١٢٧١

١

١٢٧١

١٤

استوفت المشرايط الهبة حال حياة الواهب ثم مات الموهوب له بعد القبض والحيازة  
 الشرعيين مع كونه أناسا بسيما الواهب لا يكون له الرجوع فيما وهبه والمحال ما ذكر لوجود  
 مانعين من الرجوع موت احد العاقلين والقربة المهرمية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 قسم متاعه في حال صحته وسلامته بين ابنه وابن ابنه الاخره ماصفة وأقرز لكل منهما  
 النصف وقبض كل منهما ما أعطاه له في حال حياته وصار يتصرف فيه ثم مات بعد ذلك عن  
 ابنه وابن ابنه المذكور ثم مات الابن عن ابن فطلب ابن الابن منازعة ابن عمه فيما أعطاه له  
 جده وملكه منه متعلا بالابن أباه مات قبل جده فهل اذا كان الاعطاء والتملك لابن الابن  
 ثابتا لا يجاب لمنازعة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبتت الهبة وتمت بالقبض  
 والافراز حال صحة الجسد الواهب لابن ابنه بالوجه الشرعي لا يكون لابن الابن الاخر  
 معارضة الموهوب له بعد موت الواهب والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) عن حادثة من طرف مجلس الاحكام مضمونها انه وقع اختلاف بين علماء الصعيد  
 فبين وهب لابنيه م - غير وكبير أشياء مشاعة تحتل القسمة وأثجارا متصلة بارض  
 وأشياء لا تحتلها فاجاب بعضهم بعدم صحتها فيما هو مشاع يحتل القسمة وماشا كله ولو  
 كان الولدان فقيرين لتحقق الشيوع ولو كانت صدقة بتقدم الهبة للصغير على الهبة للكبير  
 لتمام الاولى بمجرد ايجاب الواهب وتأخر الهبة للكبير على قبوله وفبضه مستدلا بعبارة من  
 جملتها ما نقله عن البحر من أواخر الهبة وغيره ثم قال ان الصغير يعد غنيا بغنى أبيه فتخرج  
 عن الصدقة واجاب بعض آخر بصحتها في المشاع القابل للقسمة اذا كان الولدان فقيرين لان  
 الهبة على الفقير صدقة استدلالا بعدم ماذ كره صاحب تنقيح الحامدية في جواب سؤال  
 في الهبة وباطلاق عبارة صاحب الدرر في أواخر الهبة ولم ينقل نصوصا يحا بخصوص صحة  
 الصدقة على فقيرين كبير وه صغير في ولاية المتصدق ومنع ما قاله البعض الاول من ان  
 الصغير يعد غنيا بغنى أبيه بان ذلك مخصوص بالزكاة والفقارة وأنه لم يقف على نص  
 صريح بان يعد غنيا بغنى أبيه فيما نحن فيه (أجاب) اقول وبالله التوفيق قد اطاعت على  
 مفردات هذه القضية والجواب عنها ان الهبة المذكورة فيما هو مشاع يحتل القسمة  
 وماشا كله غير صحيحة كما صرحوا به وقولهم ان الهبة على الفقير صدقة وان في المتصدق  
 على اثنين بما يحتل القسمة روايتين في رواية الجامع الصغير تصح وهي المبرجة وفي  
 رواية الاصل لا تصح على فرض جريانها فيما لو تصدق على فقيرين أحدهما صغير في عمال  
 المتصدق والاخر كبير فليس مما نحن فيه لان محل ذلك في التصديق على فقيرين وهذا  
 ليس كذلك لان ابن الغنى الصغير يعد غنيا بغنى أبيه فقد صرحوا في باب مصرف الزكاة  
 بذلك وهذا ليس خاصا بالصدقة الواجبة بل هو في غيرها كذلك كما يستفاد من عبارات  
 كتب المذهب فقد صرحوا في باب اللقطة بما نصه ثم تصدق بها أى اللقطة ان كان غنيا  
 ان شاء ايضا لا يلحق الى مستحقه بقدر الامكان وذلك عند تعذر اصال عينها بالثواب

٥٢٧١

١٥

١٢٧١

١٥

لما حصل له بفرض اجازته ولم يقل على الفقراء استغناء بلفظ التصديق ومن ثم قالوا انه لا يتصدق بها على غني ولا على ولد الغني الفقير الصغير ولا على عبده ولو فعله ينبغي ان لا يتردد في ضمانه واه امسا كهو قد ذكر السيد المحمدي عند قول صاحب الكنز والتصدق بها على اجنبي وصح على ابيه وزوجته وولده كذا في فقره ما نصه اطلق في ولده فتعمل الصغير وينبغي تقييده بان يكون الملتقط فقير، كذا في البحر قال في النهر وهذا هو بل المراد به الكبير اذ موضوع المسئلة ما اذا كان الملتقط غنيا وله ابن فقير وهذا لا يتأني في الصغير فكيف يشمله الاطلاق وقد مناه لا يتصدق بها على ولد غني اه قال العلامة أبو السعود بعد نقل ما تقدم عن النهر وعزاه أيضا الى السيد المحمدي عقب قوله فكيف يشمله الاطلاق ووجه عدم الشمول ان ابن الغني الصغير يدغنيا بغني ابيه بخلاف ابنه الكبير حيث لا يدغنيا بغني ابيه اه فانت تراهم منعوا الصدقة على ابن الغني الصغير معانقا ولم يفرقوا بين الواجبة وغيرها فتكون المبة له على بابها ولا تكون صدقة وقد علمت مما سبق عدم صحة المبة فيما ذكره الابن الكبير الذي وهب له مع الصغير لو كان فقيرا فان المبة له وان كانت صدقة لعدم كونه غنيا بغني ابيه فالصدقة لا تصح كالمبة مع الشيوع فيما يحتمل القسمة كما صرحوا به في المتون بان يتصدق به بعضه على واحد بخلاف ما لو تصدق به على فقيرين لان الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونحاس ومواش وغيرها مما يورث ومن جملة المتروك اطيان زراعتة الامير به فاستمر الابنان في معيشة واحدة مدة من السنين ثم مات أحدهما عن ابنين وبنت ومات الثاني عن سبعة بنين وأربع بنات فاستمر الجميع في معيشة واحدة وصار أحد البنين السبعة يتصرف على العائلة والآن طلبوا القسمة فادعي ذلك المتصرف بان اياه وعه وهب له وهو بالغ ثلث ما كان بأيديهما وما كان مشتركا بينهما بما ذكره من غير قسمة وافرار متعللا بوثيقة بيده فيها اسماء أشخاص ميتين فهل اذا لم تتم المبة بالقبض والحيازة الشرعية بين في حال حياتهما واستمر المال بأيديهما حتى ماتا لا يجاب لذلك ولا تصح تلك المبة ولا عبرة بالوثيقة المذكورة ويقسم جميع ما كان بأيدي الورثة وما كان مشتركا بينهم بالسوية ولا يكون لاحد الورثة الاختصاص بشئ من التركة بدون مخصص شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) حيث لم يقبض الموهوب له الموهوب قبضا صحيحا بعد المبة حال صحة الواجبين بل استمر الموهوب في يديهما حتى ماتا عن ورثة يكون ذلك كسائر تركتهما يقسم بين ورثتهما بالفريضة الشرعية ولا يختص أحد الورثة بشئ زائد من التركة بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن ابن أخ شقيق وترك دارا ثم ماتت الزوجة عن ابن أخت ولم تقسم الدار بين ورثته فماذا يخص كل وارث منهم وهل اذا ادعى ابن الأخت ان خالته



سنة

رجب

١٢٧١

٩

وهبت له نصيبها ونصيب ابن ابن الاخ في الدار قبل موتها ولم يحجز ابن ابن الاخ ذلك لا تصح  
 الهبة في نصيبه ولا تنفذ ويكون لابن ابن الاخ أخذ ما يخصه في الدار عن مورثه بالفريضة  
 الشرعية سماه ولم يضع ابن الاخ يده على الدار ولم يحجزها الى الآن (اجاب) بموت  
 الرجل المذکور عن زوجته ابن ابن اخيه الشقيق لا غير يكون لزوجته المربع فرضا  
 والباقي للعاصب المذکور بموت الزوج المذکور عن ابن اخيه لا غير يكون نصيبه له  
 ولا اعتبار بهبة الزوجة لابن اخيه المذکور قبل موتها جميع الدار على الوجه المذکور  
 ويكون نصيب ابن ابن اخ المالك الاول الذي آل له بطريق الميراث عن مورثه المذکور  
 باقيا على ملكه اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أراد  
 السفر الى الحج وله عقار قسمه بين أولاده وهب لكل منهم ما يانما مقسوما فمروا وسلمه  
 ذلك ومكنه منه وكتب في شأن ذلك حجة شرعية لكل منهم بالعين الموهوبة له وتصرف  
 كل من الأولاد فيما وهب له تصرف المالك في أملاكهم وأودع الواهب المذکور عند  
 أكبر أولاده قد راعا ما من الارز بعدان وهب القدر المذکور لابن بعض أولاده القصر  
 ثم بعد ذلك كله أشهد على نفسه جماعة من المسلمين انه لا يستحق قبل ولده الكبير المودع  
 شيئا من ماله ولم يترك عنده نقدا ولا عرضا سوى جانب الارز الموهوب للقصر فلما سافر  
 اشتغل ولده الكبير بالتجارة في ماله الخاص به حتى صار ذامال كل ذلك وهو في معيشة  
 وحده بيت منقرده مع عائلته فلما حضر والده من الحج مكث نحو ثلاث سنين وهو يشاهد  
 ولده المذکور يتصرف في مال نفسه بالتجارة والزراعة وغير ذلك ولم يعارضه مع عدم  
 المانع والآن حصلت مشاجرة بينهما فوضع والده يده على أمواله وأعيانه ودفاته وزراعتهم  
 زاعما ان ذلك ملكه فهل له ذلك أولا ويحجز على تسليم ما وضع يده عليه لما له وهو ابنه  
 الكبير وهل له الرجوع في الهبة والمال ما ذكرنا لا (اجاب) ما حصل له الولد الكبير  
 بسعيه واكتسابه في ماله الخاص به حال انفراده عن عائلة أبيه يكون مملوكا له ولا شيء فيه  
 لآبيه واذا استوفى عليه الاب يدون وجهه شرعى يؤمر برده اليه وقد صرحوا بان القرابة  
 المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة فلا يكون للاب الرجوع فيما وهبه لاولاده اذا تمت  
 الهبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا كبيرة تقبل القسمة وينتفع بكل  
 نصف منها على حدة وهبها ماله لهما مشاعا لرجلين أجنيين أخوين من غير اقرار ومن  
 غير قسمة لنصيب كل منهما وقبضاها جلة فهل والحال هذه تكون هبة المشاع للرجلين  
 المذکورين غير صحيحة (اجاب) نعم تكون الهبة المذكرة غير صحيحة على قول الامام  
 الاعظم خلافا لهما وهذا اذا كان الموهوب لهما غنيين فلو فقيرين صححت وتمكن من صدقة  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين وعن بنت بالغة رشيدة وترك  
 جانبان المواشي والرقيق فوضعت البنت يدها على المواشي والرقيق مع اطلاع وصي  
 القاصرين ثم بعد ذلك بلغ احد القاصرين بالسن فطلبت منه أخته ان يسقط حقه

١٢٧١

١٩

شعبان

١٢٧١

١

سنة شعبان

١٢٧١

٦

في الرقيق والمواشي لها فاسقط حقه في جميع ذلك لما قبل اقراره نصيبه وحوزة فهل والحال  
 هذه لا يصح هذا الاسقاط وله الرجوع فيه لان الارث جبري لا يستقط بحال (اجاب) اذا كان  
 الاخ المذكور من اهل التبوعات ووهب نصيبه مما ذكر لا ختة وقبضته قبضا شرعيا  
 ويتحقق ذلك بقبض السكك لكونه مشاعا لا يقبل القسمة يكون نصيبه مملوكا لها واذا كان  
 الواقع هو الاسقاط لا يصح لماصر حوايه ان الارث جبري لا يستقط بالاسقاط ولا يتعلق  
 بالاعيان والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لابن بنتها في حال العمة منزلها وهو قاصر  
 وقبل أبوه المبة وكان الاب ساكنا في البيت مع ابنه باقر ادهما دون الواهبة قبل المبة  
 وبعدها كذلك الى أن ماتت الواهبة فهل تعد سكنى الوالد مع ابنه المذكور قبضا وحوزا  
 وليس للوارث تعرض للموهوب له (اجاب) نعم وحيث قبل أبو الصغير المبة له وقبضها  
 وحازها حال حياة الواهبة وصحتها تكون صحيحة تامة وفي التنوير وشرحه ومالك بالقبول  
 بلا قبض جديد لو الموهوب في يده الموهوب له ولو بعصب أو أمانة اه لان قبض الامانة ينوب  
 عن مثله لا عن المضمون والمضمون ينوب عنهما كما صرح حوايه وقبض الولي قائم مقام قبض  
 الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشاعة قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة ووهب أحد  
 الشركاء جميع الدار لرجل أجنبي بدون اذن الشركاء ومن غير اجازتهم فهل والحال هذه  
 تكون المبة في نصيبهم غير صحيحة ولو قبضها الموهوب له لكونه تصرف في ملك الغير  
 (اجاب) نعم لا تنفذ المبة في نصيب باقي الشركاء بدون اذنتهم أو اجازتهم والحال هذه ولا في  
 نصيبه الا بالقسمة والقبض بعدها فيما يحتملها هذا فيما لو وهبها جميعها على انها له ثم ظهر  
 بعضها مستحقا لغيره بالبين لان الاستحقاق المذكور من الشيوخ المقارن المانع اموال  
 ووهب السكك ولم تحصل اجازة في البعض كما وكان مريضا ولم تجز الورثة فيما زاد على الثلث  
 بقيمة المبة في الثلث وتبطل في الثلثين كما في الحامدية والناهران عدم اجازة باقي  
 الشركاء كذلك اذا ووهب على أن بعضها له وباقيها لشركائه فلم يجزوا وفي مسئلة الاستحقاق  
 لو ثبت بالاقرار فان باقرار الواهب فالظاهر انه لا غرر له لا فراره بملك الغير وان باقرار الموهوب  
 فالظاهر انه يعامل باقراره وهل تبطل المبة بمجرد كسبه متعاد من رد الهتاروط فيما هو في  
 حكم المشاع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ووهب لزوجته فردة الخنخال فضة وقبضتها  
 حال صحة الواهب ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجته وعن بنتين كل منهما اخت للآخرى  
 من أبيها فعند قسمة التركة ادعت البنت التي من غير هالدي نائب قاضي الناحية بان  
 فردة الخنخال من التركة وانكرت المبة ثم بعد ذلك صدقتها على دعوى المبة التامة لدى  
 نائب القاضي المذكور بحضرة بيعة شرعية ومنعها نائب القاضي عن دعواها ثم بعد ذلك  
 ماتت الزوجة عن بنتها وعن بنت زوجها فارادت الا أن بنت زوجها المتوفاة الرجوع على  
 اختها بدعواها المذكورة فهل ليس لها ذلك بعد التصديق المذكور حيث ثبت ما ذكر  
 بالوجه الشرعي (اجاب) ليس لبنت زوج المرأة المذكورة معارضة اختها في فردة

١٢٧١

٢٤

الحال المذكور حيث ثبت تصديقها على دعوى هبة أيها الفرد من زوجته  
 المذكور حال صحته وقبضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب  
 ومالك لأولاده البالغين وهو في حال صحته وسلامته الثلثين في جميع ماله كما من أرض  
 مملوكة ونخل وغير ذلك بعد الإفراز وقبل كل منهم المبة في نصيبه وقبضه وحازها وصار  
 يتصرف فيه مدة من السنين إلى أن مات الواهب عن زوجته وعن أولاده المذكورين وترك  
 ما يورث عنه شرعا فأرادت الزوجة أن تجعل الموهوب ميراثا عن زوجها الميت فما الحكم  
 في ذلك إذا ثبت كل من المبة والتحكيم مع القبض والحيازة بالبينّة الشرعية (أجاب)  
 إذا تمت المبة بالقبض والإفراز لكل من الأولاد المذكورين وحاز كل ما وهب له مقسوما  
 حال صحة الواهب واختياره لا يكون الموهوب تركته عنه إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه البالغ قطعة أرض زراعية مملوكة له فيها  
 ساقية فقبض الابن المبة ووضع يده على ذلك وصار يتصرف فيها بالزرع وغيره مدة إحدى  
 عشرة سنة ثم بعد تلك المدة باع الأب الواهب من الأرض الموهوب بقدر رجل أجنبي قطعة  
 بقدر معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية فهل إذا لم يجز الابن البالغ الموهوب له بيع  
 أبيه لا ينفذ ويكون موقوفا على إجازته فان إجازته نفذ وان رده بطل سيما والأرض  
 المباعة تحت يد الموهوب له إلى الآن (أجاب) إذا كان المالك في تلك الأرض ثابتا  
 للأب المذكور ولم يول كل أباه في بيع ما ذكر لا ينفذ بيعه والحال ما ذكر ويكون البيع  
 موقوفا على إجازة المالك فان إجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 يملك دارا وهبها لمعتقه وهو في حال صحته وسلامته ونيل منه المعتق المبة وقبضها وحازها  
 وصار يتصرف فيها مدة من السنين في حال حياة الواهب وسلامته ثم بعد ذلك مات كل  
 من الواهب والموهوب له عن وارث فأنكر وارث الواهب المبة وأراد الرجوع في الدار  
 على وارث الموهوب له فهل والحال هذه إذا ثبتت المبة مع القبض والحيازة بالبينّة  
 الشرعية تكون المبة صحيحة نافذة وليس لوارث الواهب معارضته في ذلك بدون وجه  
 شرعي (أجاب) إذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال حياة الواهب وصحته وهو من أهل  
 التبرع لا يكون الموهوب تركته عنه بل يكون للموهوب له ولورثته من بعده وليس لورثة  
 الواهب والحال ما ذكر معارضته وورثة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت وهب لزوجته ثلثي ماله ولبنته الثلث الباقي  
 ومات بعد ذلك بيوم عنها وعن حمل من الزوجة المذكورة وعن أخوين شقيقين فهل  
 لا تصح هذه المبة لهما وتقسم تركته بين الورثة حسب الفريضة الشرعية بعد وضع الحمل  
 وظهوره (أجاب) هبة المريض مرض الموت كوصية إن حصل قبض شرعي فلا تصح  
 لوارثه بدون إجازة باقي الورثة البالغ العاقل فان أجاز من اتصف بذلك نفذت في نصيبه والا  
 فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حديقة فنخل مفروس في أرض مملوكة الرقبة وهب

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

شوال

١٢

٢٨

التخل مع الارض لينت له من صلبه وهو بحال الصحة والسلامة والبنات رشيدة فقبلت  
 البنات الهبة وقبضت الارض والتخل الموهوب باقباض والدها وهو بحال الصحة  
 واستولت مدهم مات الاب المذ كور و اراد الورثة منازعتها في ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر  
 تكون الارض والتخل ملكا للبنات وتمنع الورثة من منازعتها فيه (اجاب) اذا تمت  
 الهبة المذ كورة حال صحة الواهب بالقبض والحيازة لا يكون لورثة الواهب معارضة البنات  
 الموهوب لها فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا  
 ومواشي وغير ذلك قسم ما كان يسهده من الاموال في حال حياته وصحته وسلامته نصفين  
 وأعطى ومالك بعد القسمة والاقرار لابنه النصف ولاولاد ابنة المذ كور النصف الثاني  
 قسمه بينهم ايضا وقبض وحاز كل ما أعطاه مفرزا مقسوما واستقل به وحده وصار  
 يتصرف فيه في حال حياة المعطى مدهم من السنين بموجب وثيقة بيده ثابتة المضمون ثم  
 بعد ذلك كتب لابنته ورقة بان لها الثلث فيما أعطاه لابنه وأولاد ابنة فهل لا يجب لذلك  
 واذا مات وماتت البنات بعده عن ورثة وطلبت ورثتها منازعة الخال وأولاد اخيه فيما  
 بأيديهم لا يجبون لذلك ولا عبرة بالورقة المذ كورة المتعاليين بها (اجاب) اذا تمت الهبة  
 بالقبض والاقرار حال صحة الواهب بان قبض ابنة ما وهبه له ابوه مفرزا حال صحته وقبض  
 كل واحد من اولاد الابن ما وهبه له جده مفرزا على حدة فلا عبرة بكتابة الواهب الورقة  
 المذ كورة لبنته على الوجه المسطور بعد تمام الهبة بما ذكر ولا يكون لورثتها منازعة  
 الموهوب لهم فيما بأيديهم من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اسقط حقه لاولاد واولاده من منفعة قطعة ارض زراعية اميرية ووهب لهم امثلة واشياء  
 ميزها لهم وقبضوا منه ذلك وحازوه القبض والحيازة الشرعيين والقاصر منهم قام عنه وليه  
 في القبض والحيازة وصاروا ينتفعون بذلك مدهم سنين في حياة الجده المسقط الواهب لذلك  
 ثم مات الجده عن بنيه وورثة آخر ارا احدي بنيه ابطال الهبة والاسقاط وجعل ذلك ميراثا  
 فهل اذا ثبت الاسقاط والهبة بالوجه الشرعي لا يجب الابن المذ كور لذلك لاسيما  
 والاشياء التي ميزها لهم حصة في دار صغيرة ونورج لا يقبل كل منهما القسمة (اجاب) اذا  
 استوفى اسقاط منفعة تلك الارض لاولاد الا وادشرا نطه الشرعية وتمت الهبة لهم  
 بالقبض والحيازة حال صحة الواهب بان قبض كل من الموهوب له أو وليه ما وهب له مفرزا  
 عما وهب للآخر في المشاع القابل للقسمة أو قبض ما وهب له في ضمن قبض الكل في غير  
 القابل للقسمة في مجلس الهبة أو بعدها باذن الواهب أو كان الموهوب لاسكل مقسوما قبل  
 الهبة وقبضه الموهوب له أو وليه كذلك وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي لا يكون لاحد بني  
 الواهب ابطال ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 وهب أبعادية وعقارا آخر الى جماعة وسلمها اليهم ومن جملة الموهوب لهم ولده القاصر  
 وقد وهب له من أطيان الابعادية قدرا معلوما من الافدنة ونصف منزل ونصف ربيع

١٧

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

ذی الحجة

١٤

١٢٧١



وحوادث باسفله ونصف خرابة وقيل وفاة الواهب توفي الموهوب له القاصر عن والدته وعن والده ثم بعد ذلك مات الواهب عن زوجتين وعن عصبة معتقة فما الحكم في ذلك وماذا يخص كل واحد من الورثة المذكورين (اجاب) ما صحت فيه المبة من الوالد لولده المذكور وتمت حال حياة الواهب وصحته وتحققت بطريق شرعي وما هو معلوك للولد المذكور وتركه ميراثا وتوفي عن أبيه وأمه وكانت الام حرة الاصل أو معتقة قبل موت ابنه المذكور يكون لامه فيه الثلث فرضا والباقي لابيه تعصيا حيث لا وارث له سواهما وموت الاب ثانيا عن زوجته وعصبة معتقة لا غير يكون لزوجته في جميع ما يورث عنه شرعا الربع فرضا يقسم بينهم - واسوية والباقي لعصبة معتقة تعصيا يقسم بينهم بالسوية حيث كانوا مستوين في التعصيب وما لم تتم فيه المبة كشأن يحتمل القسمة ولم يقسم باق على ملك الواهب يقسم بين ورثته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية بالميراث عن أبيه تعدى رجل أجنبي ووضع يده عليها واستعملها في غيبة مالكها مدة ثم حضر رب الساقية من غيبته وطالب رفع يده عنها فامتنع من تسليمها له متعللا بان مشايخ البلد وهبوا له فأنكر دعواه فهل لا يجب لذلك ولا ينفذ تصرف مشايخ البلد في ملك الغير بغير اذن وتوكيل من المالك ويكون لرب الساقية رفع يده واضع اليد عليها بغير طريق شرعي حيث كان الحق ثابتا له فيها عن أصوله ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا كان الحق في تلك الساقية ثابتا للرجل الذي كان غائبا بالطريق الشرعي لا تنفذ مبة مشايخ البلد فيها لوضع اليد عليها بدون اذن المالك أو اجازته ويكون لمالكها رفع يده الاجنبي عنها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى وملك ابنه البالغ الرشيد وهو في حال صحته وسلامته بعض عقار مقرر ومواس وغير ذلك وقبل الابن منه ذلك وحاز له نفسه خاصة وصار يتصرف فيه وحده مدة ثم بعد ذلك مات الاب عن ابنه المذكور وعن اولاد آخرين وترك ما يورث عنه شرعا فاراد باقي الاولاد مشاركة أخيهم فيها أعطاه له أبوه وملكه له وهو في حال صحته وسلامته فهل والحال هذه لا يجب ان ذلك وليس لهم مشاركة أخيهم في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت بطريق شرعي تملك الاب ابنه ما ذكر حال صحة الاب واستوفى التملك شرائطه الشرعية لا يكون لباقي ورثة أبيه مشاركة في ذلك بعد موت الاب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه القاصر جميع ما تملكه يده من دار وغيرها في حرص موته الذي مات فيه ثم بعد ذلك مات عن الابن المذكور وعن بنات وزوجة فهل لا تصح تلك المبة اذا ثبت انه وهبها في مرض الموت وقسم جميع ما تركه مما يورث بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية (اجاب) المبة في مرض الموت لبعض الورثة كملكها كوصيته له يتوقف نفاذها على اجازة باقية فان اجازوها نفذت وان ردوها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٢

٧

ولم تقسم التركة ثم مات الولد عن أولاد فإراد بنات الرجل اخذ ما يخصهن من تركته والدهن  
 بالفريضة الشرعية فامتنع اولاد الولد من ذلك متعللين بان جدهم وهب ماله لوالدهم  
 فهل اذا لم تتم المبة بالقبض والتسليم والحيازة تكون غير صحيحة ويقسم ما تركه الميت  
 الاول على ورثته بالفريضة الشرعية (أجاب) لا عبرة بمجرد المبة من غير قبض شرعي  
 اذا كان الابن الموهوب له بالغ وقت المبة اما لو كان قاصرا فالمبة تتم له من قبل ابيه بمجرد  
 الايجاب ولا تتوقف على القبض حيث كان الموهوب معلوما غير مشاع قابل للقسمة  
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخويها الشقيقين وأختها كذلك وبنتها  
 وترك ما يورث عنها امرعاس امتعة وعقار فاسقط الاخوان والاخت حقهم في الميراث  
 الذي خصهم من تركته المتوفاة لبنتها فهل لا يصح هذا الاسقاط حيث كان اسقاط حق  
 في اعيان وهل اذا ماتت البنت المسقط لها ذلك الحق يكون للسقطين الرجوع بما اسقطوه  
 لها حال حياتها في تركتها (أجاب) المصريح به ان الارث جبري لا يسقط بالاستقاط  
 فاذا لم يوجد من الاخوين والاخت المذكورين تملك شرعي لبنت المتوفاة ولم يوجد  
 تخارج شرعي ولا مانع من سماع دعواهم اذ كره يكون لهم المطالبة بما يستحقونه والا فلا  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ماله ابنه البالغ الرشيد وهو في حال صحته وسلامته  
 الثالث في جميع ما يملكه من عقار ومواش وامتعة وغير ذلك بعد الافراز واسقط حقه في  
 ثلث ارض زراعته الاميرية بعد افرازه وقبل الابن منه ذلك وحازته لنفسه وصار  
 يتصرف فيه وحده في حال حياة ابيه مدة ثم مات الابن عن ابيه وعن اولاده الذكور  
 القصر ثم مات الاب عن اولاده الذكور البالغين وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد ذلك انضم  
 اولاد الاب مع اولاد الابن في معيشة واحدة الى ان بلغ اولاد الابن فارادوا اخذ الثلث  
 الذي وهبه الجده ومملكه لا يبيهم وحازته في حال حياة الجده فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك  
 بالبيضة الشرعية يجابون لذلك ولبس لاحد من اصحابهم معارضتهم في ذلك بدون وجه  
 شرعي (أجاب) اذا ثبت بطريق شرعي ان الاب وهب ماله لابنه حال صحته  
 واختياره وافرزه وسلمه له كذلك يكون مملوكا له فيورث عنه كسائر املاكه فموتته عن  
 والده واولاده المذكورين يكون لابيه السدس فرضا والباقي لابنائه نصيبا حيث  
 لا وارث سواهم فتقسم تركته على هذا الوجه فاصاب الاب يكون لورثته الميت عنهم  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنون وله اموال وهب لاحد بنيه حصته مقسومة  
 مفرزة معينة من دار ومواش في حال صحته وسلامته فقبضها وحازها في حال حياة الواهب  
 واسقط وترك حقه باختياره له من قطعة ارض زراعية معلومة من أرضه ووضع يده على  
 ما ذكر كله وصار يتصرف فيه في حال حياة الواهب وبه حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون  
 فهل اذا مات الاب وأراد ورثته ابطال المبة والاستقاط منكرين لذلك لا يجابون لذلك  
 اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويمنعون من المنازعة بدون وجه شرعي (أجاب)

ربيع الاول سنة

١٢٧٢

١١

جادی الاولی

١٢٧٢

٢٨

جادی الثانية

١٢٧٢

٩

اذا ثبت بالوجه الشرعي هبة ما ذكر من الوالد لولده مستوفية شرائط الهبة والزوج بالقبض والا فزال حال صحة الواهب وثبت الاسقاط الاختياري منه لولده واستوفى شرائطه الشرعية لا يكون لباقي الورثة معارضة الابن المذكور في ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مثل) في رجل له زوجة وله بنت بالغة وهب لابنته حصاة شائعة في دار صغيرة لا تقبل القسمة وأسقط حقه في قطعة أرض زراعية أميرية لزوجته وبنته وهو في حال صحته وسلامته وحصل القبض والحيازة منهما كذلك فهل اذا مات الاب بعد مدة عن زوجته وعن بنته وعن وارث آخر عاصب واراد ان يرث معهما فيما ذكر لا يجاب لذلك (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الاب حال صحته وهب الحصاة الشائعة في تلك الدار لابنته المذكورة وقبضتها ضمن قبض كل الدار في مجلس الهبة او بعده باذن الواهب ان كانت صغيرة لا تقبل القسمة بمعنى انها لا تبقى منتقعا بها بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ولم تكن مشغولة بمالك الواهب لا يكون لباقي ورثة الواهب معارضة ما في ذلك بدون وجه شرعي كما لا يكون لباقي الورثة معارضة البنت والزوجة المذكورتين فيما أسقطه المورث المذكور حال صحته لهما مختارا اذا تحقق الاسقاطان المذكوران واستوفى كل منهما شرائط الهبة والله تعالى أعلم (مثل) في رجل وهب لزوجته حصاة في عقار بعوض في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة من الزمان مات الزوج عن وارث له غيرها يريد الرجوع على الزوجة في الهبة المذكورة وباطلها وجعلها ميراثا فهل لا يجاب لذلك حيث وقعت مستوفية لشرائطها واركانها اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وتقوز الزوجة المذكورة بالموهوب لها فها راعته (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم ولومع القبض ما لم يفرز الموهوب ويقبضه الموهوب له قبضا شرعيا واذا كانت في مشاع غير قابل للقسمة تتم بالقبض في ضمن قبض الكل فان كانت الهبة المذكورة صحيحة تامة قبل موت الواهب في صحته لا يكون للوارث معارضة الزوجة الموهوب لها فيما ذكر بدون وجه شرعي والا فالموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالغريضة الشرعية والهبة بعوض مشروط هبة ابتداء فتراعى شروطها كقبض واقرار وعدم شيع وعولوا العوض مجانسا او يسيرا لان العوض ليس يبدل حقيقة والامساك بالاقول للربا كما في الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (مثل) في ساقية مشتركة بين اقارب بالميراث عن آبائهم وضع جماعة اجانب ايديهم على حصاة منها متعللين بان بعض الاشركا وهب لهم نصيبه منها شائعا فهل لا تصح تلك الهبة على فرض ثبوتها ولو طالت المدة حيث كانوا معترفين بالملك لا ريبا بها (اجاب) هبة المشاع الذي ليس قابلا للقسمة مع القبض صحيحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مثل) في رجل ملك زوجته دارا وقبضتها وحازتها منه قبضا شرعيا وهما بحال الصحة والسلامة وصدق على ان الحق لها فيه ادونه وانتهت بها مدة ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة آخرين ولها عنده دين شرعي من اصل اجرة أرض زراعية لها وتريد اخذه من تركته

سنة	رجب
١٢٧٢	٥
١٢٧٢	١٠
١٢٧٢	٢٠
١٢٧٢	٢٢

فهل اذا أثبتته بالوجه الشرعي بين يدي الحاكم الشرعي وأثبتت تملك الدار شهادة  
البينة الشرعية يقضي لها بذلك ولا عبرة بانكار الورثة أو بعضهم (أجاب من شرط  
 صحة المهبة كون الموهوب مقبوضا في المجلس ولو بلا اذن الواهب أو بعد المجلس بالاذن  
 وكونه غير مشغول بمالك الواهب حتى لو وهب دارا فيها متاعه وسلمها كذلك لا تصح  
 وكذا لو بقي الواهب ساكنا فيها فاذا أثبتت المرأة المهبة لها من قبل زوجها حال صحته  
 مستوفية شرائط الزوم يقضي لها بذلك كما يقضي لها بدين الاجرة على زوجها المذكور  
 بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمعة  
 نصفها لامرأة وهبته لابنتها البالغة الرشيدة في حال صحتها وسلامتها فقبضته وحازته  
 بوضع يدها على جميع الدار المذكورة وصارت تتصرف فيه في حياة أمها ثم ماتت الواهبة  
 عن بنتها المذكورة وعن ورثة غيرهما فطالب باقي الورثة قسمته بالميراث منكرين للمهبة  
 فهل اذا كان كل من المهبة والقبض والحيازة ثابتا بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة  
 بانكارهم ويكون الحق في نصف الدار للبنت المذكورة خاصة اذا تحقق ما ذكره بالطريق  
 الشرعي (أجاب) اذا أثبتت البنت المذكورة بالطريق الشرعي المهبة في نصف الدار  
 المذكورة لها من قبل أمها حال صحتها مع القبض المعتمد شرعا لا يكون لباقي الورثة  
 معارضتها في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
 بيتين في بلد رهنهما عند آخر على دراهم أخذها منه وذهب الى بلده فذكر له ان المرتهن  
 يريد بيعهما فارسل الدراهم على يد زوجة ابنه المطلقة وقال لها استخلصيها من يد المرتهن  
 واكتبيهما مهبة باسم ابني زوجك المطلق لك فما كان منها الا أن كتبتهم باسمها واسم  
 أولادها منه وزوج بنتها ثم مات الرجل الراهن المرسل وحضر ولده المذكور وقال له ألم  
 فعلت ذلك مع ان ابني أمرك بكتابتهم مالي فقالت نعم صحيح أبوك أمرني بكتابتهم  
 لك لكن فعلت ذلك لغيبك وظننت ان قدمت فهل اذا أقام بينة على اقرارها المذكور  
 يكون له البيتان ميراثا عن أبيه حيث لا وارث سواه ولا عبرة بدعواها به - بذلك ان  
 ما فعلته هو المأمورة به وانكارها لما أقربت به (أجاب) ان كان المالك في البيتين  
 الميذكورين ثابتا لمورث الابن المذكور الى أن مات عنه لا غير يكونان ميراثا له عنه اذا لم  
 يثبت انتقاليهما عن ملك مورثه بناقل شرعي والا فلا وبمجرد اقرارها المذكور لا يكون  
 حجة على غيرهما بل هو حجة قاصرة عليهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة  
 شائعة في بيت وهبها لزوجته وهي مشغولة بامتعة الزوج ولم يحصل من الزوج قبض ولا  
 حيازة بل استقر الزوج الواهب واضع يده عليها وساكنها مع الزوج المذكور الى  
 الآن ثم بعد ذلك أراد الزوج الواهب الرجوع في المهبة فما الحكم في ذلك والحال  
 هذه (أجاب) لا تتم المهبة بدون القبض والحيازة فاذ لم يوجد ما ذكر يكون الموهوب  
 باقيا على ملك الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور وبنات اثنتان



منهما من فردان عن الاب في المعيشة وله طين وبها ثم وأمتعة أعطى على وجه الاسقاط كل واحد منهما شيئا من الطين معيناً مفرداً وكذلك أعطى كل واحد منهما ما شيئاً من البهايم معيناً وأعطاه من الامتعة شيئاً معيناً ووضع كل يده على ما أعطاه له أبوه وحاذ ذلك الاعطاء في حال صحة الاب وكماله واختياره ثم بعد مدة مات الاب فهل يكون لكل واحد من الولدين المذكورين الاختصاص بما أعطاه له الاب والمقاسمة لاختوته في جميع تركته الاب وليس لالاناث شيء في الطين (اجاب) اذا ثبت اسقاط الاب لكل واحد من ابنيه قطعة من أرض زراعته الاميرية باختياره مستوفياً شرائط المبة وتحقق المبة لكل منهما فيما وهبه له حال صحته بالوجه الشرعي يكون لهما الاختصاص بذلك ولهما اخذ ما يخصهما بطريق الارث من تركته أيهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوجه يبولاق وله بيت في نغرسكندرية لا يقبل القسمة وهب لزوجته حصه شائعة منه وفكر كل منهما بالقبض والاقباض لدى بيته شرعية وشهدت البيعة عليهما بذلك فهل يحكم والحال هذه بمكة المبة ولا عبرة بمن قال يبطلان لانها يستحيل القبض اذا حصلت المبة في بولاق وكان البيت في سكندرية (اجاب) قبض الموهوب غير مشاع مما غير مشغول أو مشاعاً لا يبقى منه فعليه بعد ان يقسم كبيت وجسم صغيرين ويكون قبض الكل شرط لثبوت ملك الموهوب له لا المبة العقد فلو لم يوجد ما ذكر يكون الموهوب باقياً على ملك الواهب والتمكن من القبض كالقبض والاختار صحة القبض بالخلية في صحيح المبة لا في فاسدها وصرحوا بان الخلقة لا بد أن تكون على وجه يتمكن به من القبض بلا مانع بان لا يكون مشغولاً ولا حائلاً بل يكون بحضرته وشرط بعضهم شرطاً ثالثاً وهو ان يقول خلعت يديك وبينه فلولم يقبله أو كان بعيداً لم يصر قابضاً فلو أقر بالتسليم والقبض حال غيبة الموهوب أو كان مشغولاً لا يصح القبض به فلا يكون الموهوب له بذلك قابضاً على الصحيح كما هو مبسوط في معشرات المذهب وأفاده في الدر المختار ورد المختار من البيوع قبيل خيار الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً كبيراً يقبل القسمة وهب نصفه شائعاً لزوجته وهو مشغول بامتعة الواهب ولم يحصل اقرار ولا قبض ولا حيازة شرعية بل استمر الزوج الواهب ساكناً مع زوجته المذكورة في البيت المذكور الى أن مات الزوج الواهب عن زوجته المذكورة وعن وارث آخر فاذا يكون الحكم الشرعي في هذه المبة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) البيت المذكور والحال ما ذكر باق على ملك الواهب يقسم بين ورثته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع والده في معيشة واحدة وزوجه الاب وفصلت له أمه جبة وقطناً وعنترياً وبعد الدخول بمدة تشاجرت أمه مع زوجته ومعه وأخرجتهما من الدار والآن تريد الرجوع عليه فيما أعطته له من الثياب المذكورة وأخذها منه بعد القبض والحيارة متعلقة بانها من مالها فهل لا تجب لذلك شرعاً ولا يمكن من نزعها منه

١٢٧٢

٢٨

ذى القعدة

١٢٧٢

١

١٢٧٢

ولا عبرة بتعللها المذكور اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا وقع الاعطاء والتأليف من الام  
 لا بنها فمأذ كرو قبضه قبضا شرعيا لا يكون لها الرجوع لوجود المانع وهي القرابة  
 الهرمية وفي رد المحتار من أوائل الهبة وفي خزانة الفتاوى اذا دفع لابنه ما لا تقتصر فيه  
 الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة التأليف يبرى قلت فقد أفاد ان التلفظ بالايجاب  
 والقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على التأليف كمن دفع لغيره شيئا وقبضه ولم  
 يتلفظوا أحدهما بشئ وكذا يقع في الهدية ونحوها فاحفظه ومثله ما يدفع له زوجته أو غيرها  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بطريق التوكيل عن امرأة على ورثة زوجها  
 ان زوجها المذكور حال صحته وسلامته وهو مقسم ببولاق وهب ومالك لزوجته الوكالة  
 المذكورة حصصة في بيت معين لا يقبل القسمة كائن بسكندرية وذ كره وده وانها قبلت  
 منه الهبة وحازت الموهوب لنفسها ثم وكلت زوجها الواهب في اجارة تلك الحصصة فأجرها  
 الزوج بطريق الوكالة عنها وأقام الوكيل المذكور بعد انكار الخصم بينة شهدت على  
 اقرار الواهب بالهبة لزوجته المذكورة ببولاق وعلى اقراره بالهبة لها بعد ذلك بسكندرية  
 وعلى اقراره بالقبض وهما بسكندرية فهل تقبل هذه البينة ويحكم بها معاملة لاقر باقراره  
 في بلد العقار الموهوب مع كون الواهب والموهوب له حال الاقرار بسكندرية (أجاب)  
 اذا ادعى الهبة والقبض وشهد بالاقرار بذلك قبلت الشهادة وقد صرح حوايان المختار  
 حصصة القبض بالتخمية وانه لا بد ان تكون على وجه يتم كمن من القبض بلا مانع ولا حائل  
 بان يكون الموهوب غير بعيد فلو كان بعيدا لم يصرفا بضا فلو أقر بالتسليم والقبض حال  
 غيبة الموهوب بان كان بعيدا لا يصح القبض واقرار الواهب بالهبة والقبض في حضرة  
 الموهوب معتبر فيعامل بعرض اقراره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لرجل  
 أجنبي قد راعاها من الدراهم ومالكته له وهي في حال صحته وسلامته فاحذها الرجل  
 المذكور واستهلكه في شئ نفسه ثم بعد مدة أراد زوج المرأة أخذ بدل الدراهم من الرجل  
 المذكور فهل لا يجب لذلك حيث لم يكن له حق في تلك الدراهم ولم يكن وكيلها عن  
 زوجته في أخذها من الرجل المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس  
 لزوج المملوكة المذكورة معارضة الرجل المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في ورثة مملوك يكون قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيهم خالية من البناء مقسومة  
 مفرزة وهبوها في حال صحته وسلامته لابن أخ لهم بالغ قبضها وحازها في حال حياتهم  
 وبنائها لنفسه والآن يريد أحدهم الرجوع في هبته فهل لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر  
 بالطريق الشرعي (أجاب) اذا تمت الهبة المذكورة واستوفت شرائطها الشرعية  
 لا يكون لأحد الواهبين الرجوع فيها لوجود المانع منه وهو القرابة الهرمية والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وعقارا من دور وسواى وهب لابن ابنه بالغ حال  
 حياة أبيه والد الموهوب له ربع ما ذكر واستمر الواهب واضعا يده على الموهوب ولم

تحصل قسمة ولا أفرأز ولا قبض من الموهوب له ولا من أبيه بطريق الوكالة عن ابنه ثم مات أبو الموهوب له حال حياة أبيه الجدا الوهاب المذ كور وكان الجدا المذ كور ووهب أيضا الربع في جميع ما يملكه لابنه أبي الموهوب له الاول ولم تحصل قسمة في الموهوب ولم يقبض الموهوب له ما ووهب له ولم يحصل فيه أفرأز إلى أن مات الابن الموهوب له المذ كور وبعد موته ووهب الجدا الربع المذ كور الذي كان ووهبه لابنه على الوجه المذ كور لابن ابنه الموهوب له الاول ولم تحصل فيه قسمة أيضا ولا أفرأز ولا قبض إلى أن مات الجدا الوهاب أولا وثانيا على الوجه المذ كور فالحكم في هذه الهبة الاولى والثانية على الوجه المذ كور (أجاب) قبض الموهوب غيره شاع غير مشغول بمتاع الوهاب أو مشاعا لا يبقى منتفعا به بعد القسمة كبيت وحمام صغيرين وقبضه يكون بقبض الكل شرط لثبوت ملك الموهوب له لا الهبة له فقد لم يوجد ما ذكر يكون الموهوب باقيا على ملك الوهاب فلو مات الوهاب قبل تمام الهبة يقسم الموهوب بين ورثته بالفريضة الشرعية وليس للموهوب له شيء فيما ووهب له هبة غير تامة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية أميرية اسقط حقه فيها لولاده البالغ وأقر زها لهم ووهب لهم نصف دار كبيرة وقسمها بينهم وأقر زها لكل واحد منهم نصيبه في ذلك وأقبضه له ووهب لهم أيضا بعض فحاش مفرز معينين لولاده المذ كورين وبعض حبوب أيضا وقبل الاولاد المذ كورون الاسقاط في الأرض المذ كورة والهبة المذ كورة ومكتمهم الحماكم من الأرض ووضعوا أيديهم على تلك الاشياء وصار يتصرف كل واحد منهم فيما ووهبه له أبوه تصرف المالك في أملاكهم مدة ولا أن أراد الاب الرجوع في الاسقاط والهبة على الاولاد المذ كورين بعد قبض كل واحد منهم ما عينه له فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كان الاسقاط والهبة مستوفيين الشرائط الشرعية (أجاب) نعم لا يجب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وأشجارا وأرض زراعية مملوكة له ووهب ذلك لولاده البالغ وبعد موت أبيهم وقسم بينهم الأرض والنخل والأشجار وأقر زها لكل واحد منهم لولاده نصيبه من ذلك وقبلوا الهبة وصار كل واحد منهم واضعا يده على ما ووهبه له جده في حال صحته وسلامته مدة من السنين إلى أن مات الرجل المذ كور عن ابن وبنت وعن اولاد اولاده المذ كورين فأراد الابن والبنت المذ كوران المقاسمة فيما ووهبه لهم جدهم من الأرض والنخل والأشجار وأروا يجهلا تركته عن أبيهم ما وأنكر أهبة جدهم لهم فهل إذا شهد لاولاد المذ كورين أولادهم بتلك الهبة لهم من جدهم تقبل شهادتهم لهم وليس للابن والبنت معارضة الاولاد في ذلك بعد ثبوت الهبة بالوجه الشرعي (أجاب) تقبل شهادة اولاد المذ كورين للموهوب لهم إذا كانوا عدولا ولم يقم بهم مانع من قبول شهادتهم لهم وإذا ثبتت الهبة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الهبة والضرورة لا يكون لورثة الوهاب

١٢٧٢

٣٠

ذى الحجة

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٢٤

معارضة الموهوب لهم فيما ذكره دور وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
وهب ومالك أولاده البالغ والقصر ودون في حال صحته وسلامته بعض أشبه ما من مواش  
وأمتعة وقسمها بينهم وأقر لكل واحد منهم ما خصه بجهة المبة وقبيل البالغون المبة  
المد كورة وقبل الواهب المبة لأولاده القصر وصار كل واحد من الأولاد البالغين واضعا  
يده على ما وهبه له أبوه وصار يتصرف فيه إلى أن مات الواهب عن أولاده المد كورين  
فأراد بعض الأولاد الرجوع على بعض وأنكر المبة وأراد جعل ذلك تركة فهل إذا أثبت  
البعض الآخر المبة المد كورة بالوجه الشرعي يحكم له بها ولا عبرة بانكارهم به وذلك  
(أجاب) إذا ثبتت المبة المد كورة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الصحة والازوم لا عبرة  
بانكار من أنكرها بالنسبة لغيره وليس له والمحال هذه جعل الموهوب لغيره تركة عن  
الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك ما يورث عنه  
شرعا من عقار وأطيان زراعتة ومواش وغير ذلك فمذرة خمسة أتركة جعلوها خمسة  
أقسام لكل واحد من البنين قسم والتقسيم الخامس جعله لابن أحدهم لكونه كان  
معيناهم في أشغالهم وضمه أبوه إلى حصته ثم مات أحد البنين عن ابنه المد كور وابن آخر  
فهل تقسم التركة في المسئلة الأولى على الأربعة بنين فقط وليس لابن أحدهم حق  
من البنين المد كورين ويقسم نصيب الثاني على ابنه على عدد رؤسهما وليس لأحد  
أخذ شيء زائد عن الآخر بدون وجه شرعي (أجاب) تركة الميت الأولى مختصة  
بأبنائه الأربعة حيث لا وارث سواهم إلا أنه إذا وقع منهم تملك لمخسها بعد القسمة فيما  
يقسم لابن أحدهم باختيارهم وقبل ذلك وتبعضه أو قبضه أبوه له بأذنه إذا كان بالغاً أو  
أقرؤه بملك ذلك بطريق شرعي يوجب اختصاصه به لا يكون لهم معارضة في ذلك  
والمحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد كبير بالغ  
معه في معيشة واحدة يرغب الولد في التزوج وليس له قدرة على دفع المهر ولا على أعمال  
وليمة العرس ويطلب من أبيه أن يزوجه وأن يعمل له وليمة من ماله وأن يملكه شيئا من  
عقاره وأطيان المملوك كلة جبراعن أبيه متعللا بأنه يجب على الوالد أن يزوجه ولده من  
ماله وأن يدفع له ما يحتاج إليه من المهر وغيره وأن يملكه ما يحتاج من المتاع لأجل  
معيشته فهل لا يجب له ذلك حيث كان قادرا على الكسب وليس بواجب على الأب  
تزوج ابنه شرعا ولا تملكه شيئا مما يملكه الأب جبراعنه ولا عبرة بتعلل الولد المد كور  
(أجاب) نعم لا يجب الابن لذلك والمحال مذ كره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
يملك نخلا مع أرضه معلوم أحد دودب نصه لابن ابنه والنصف الآخر لابنته وسلم كل  
منهما ما وهب له مقررًا محوزًا وتصرف كل منهما فيما وهب له ثلاث سنوات ثم غاب ابن  
الابن المد كور فباع الجسد الواهب ما وهبه لابن ابنه في حال غيبته ولم يكن وكيلًا عنه في  
ذلك فهل يكون البيع موقوفًا على إجازة الأب لابن وذا رده يجبر واضع اليد على تسليم

١٢٧٣

١

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

٢١



ما أشتره لابن الابن المذكور ويكون له الرجوع بالثمن على من استلمه منه بدون ابن  
الابن (أجاب) اذا وهب الجذ نصف النخل مع أرضه وكانت الارض مملوكة الرقبة  
للوهاب وقبض الموهوب له ماذ كقبضا معتبرا بعد اقراره حال صحة الوهاب وتحقق  
ما ذكر بالوجه الشرعي قبل البيع من الوهاب يكون بيعه موقوفاً على اجازة الموهوب  
له المكلف حيث لم يكن باذن المالك المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن اخوين شقيقين ولا وارث سواهما وترك دارا تقبل القسمة وأرض زراعة  
أميرية ولا أحدهما ابن فوهب الاخوان الدار والموروثة لهما لابن المذكور وأسقطا  
حقهما في الارض له وهما في حال صحته ما وسلاهما وقبل الابن منهما ذلك وحازهما لنفسه  
وصار يتصرف فيه وحده مدة من السنين الى ان مات أحد الاخوين عن ابنه المذكور  
وعن ابن آخر ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة فاداد الابن الآخر مزارعة أخيه  
في ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت كل من الهبة والاسقاط بالبينة الشرعية يكون كل  
منهما صحيحا نافذا وليس للابن الآخر معارضة أخيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب)  
اذا ثبت كل من الهبة والاسقاط الاختيارى المذكورين مستوفيا شرائط الصحة  
واللزوم بالوجه الشرعي لا يكون لآخر المستحق المعارضة والحال هذه والا فلا والله تعالى  
أدلم (سئل) في رجل يملك حصاة في طاحونة وهما الرجل أجنبي ووضع الأجنبي يده  
عليها ثم بعد ذلك أراد الوهاب الرجوع في الهبة ولم يحصل مانع شرعي يمنعه عن الرجوع  
في الهبة فهل والحال هذه اذا رجع وحكم له به بحكم الموهوب له على تسليم الموهوب للوهاب  
(أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من الرجوع في الهبة يكون للوهاب الرجوع فاذا حكم  
له بذلك يؤثر الموهوب له برفع يده عما وهب له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
علاقت نخلات وهبتها لابن بنتها البالغ الرشيد وقبض وحاز القبض والحيازة الشرعيين  
في حال صحتهما وسلاهما وهي باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ثم بعد مدة ماتت الوهابية  
عن ورثة فهل والحال هذه تكون الهبة صحيحة نافذة وليس للورثة منازعة الموهوب له  
(أجاب) في التنوير وشرحه ولا تصح هبة ابن في ضرع ووصوف على غنم ونخل في أرض وتمر  
في نخل لانه كشاع ولو فصله وسلمه جاز لزوال المانع اه ومنه يعلم عدم صحة هبة النخلات  
المذكورة اذا كانت بدون الارض الا اذا كانت الارض للموهوب له على ما استظهره  
في ردالمحتار والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة اخوة وهبوا لابن أحدهم القاصر  
قطعة من دار وأسقطوا حقهم في جانب أرض زراعة أميرية وكل ذلك بعد الافراز وقبل  
الاب ذلك لابنه القاصر لكونه في حجره وضعه الى نصيبه وصار يتصرف فيه مدة ثم بلغ  
القاصر فوضع يده على نصيبه ونصيب أبيه ثم مات الاب عن ابنه المذكور وعن ابن آخر  
فاداد الابن الآخر أن يشارك أخاه فيما يستحقه بطريق الهبة والاسقاط من أبيه  
وأعمامه فهل والحال هذه اذا ثبت كل من الهبة والاسقاط بالبينة الشرعية لا يكون

للاخ مشاركة أخيه في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا تمت الهبة المذكورة لابن  
أحدهم واستوفت شرائط الهبة وكذا الاسقاط له لا يكون لآخر الموهوب له مشاركة  
فيما ذكره الحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقرز جزأ  
معلوما من ماله وقسمه وبعدها فرأه وقسمته ملكه لولد ولده وهي أمتعة وعقار ومواس  
وأطيان وغلال وقبضة ولد الولد وحازوه وهو بالغ في صحة جده وسلامته فهل اذا ثبت تملكه  
شرعا على الوجه المذکور وأراد الجسد الرجوع فيه لايحجب لذلك (أجاب) اذا ثبت  
تمليك الجسد لولد ولده المذکور فيما يصح له تملكه شرعا واستوفى التملك شرائط الهبة  
واللزوم لا يكون للواهب المذکور الرجوع فيما وهبه له على الوجه المسمور اذا القرابة  
الهرمية مائة من الرجوع في الهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجة وعن بنته منها وعن ابن عم عاصب ثم ماتت الزوجة عن بنتها فقط ثم ان ابن العم  
وهب حصته التي آتاه عن الميت الاول في دار تر كها للورثة المذکورين لا تقبل  
القسمة لبنت ابن عمه وقبضتها وحازتها وبعد مدة باعت الدار لاجني بثمن معلوم فاراد  
ابن العم المذکور ان يرجع في هبته لبنت ابن عمه بعد تصرفها فيها وبيعها اليه توصل  
بذلك لاخذ باقي الدار بالشفعة ممن باعت له بنت عمه والحال انه حاضر ومشاهد  
لذلك فهل لايحجب لذلك وليس له رجوع في هبته ولا شفعة له في المبيع المذکور (أجاب)  
هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تصح ان قبض الموهوب في ضمن قبض الكل بلا مانع  
فاذا استوفت الهبة المذكورة شرائط الهبة والقبض تمام ثم باع الموهوب له الموهوب لآخر  
لا يكون للواهب الرجوع اذا الخروج عن الملك مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل)  
في شخصين يملكان دارا كبيرة تقبل القسمة وهب أحدهما نصيبه فيها لآخر شائعا من  
غير افراز فالحكم والحال هذه في الهبة المذكورة (أجاب) هبة المشاع القابل للقسمة  
لا تتم ولا تقيد الملك قبل الافراز ولو من الشريك على المذهب وقد اقي به كثير من  
المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور وإناث يملك جانب نخل  
ودور وهب لكل من أولاده الذكور والاناث حصص في النخل والدور وأقرزها لهم  
وبقيت بنت من أولاده الاناث لم يهب لها شيئا وحاز الموهوب لهم الموهوب وتصرفوا فيه  
مدة تزيد على سبع سنين ثم مات والدهم وبقي النخل والدور تحت يد الموهوب لهم مدة  
تزيد على ثلاثين سنة فادعت الآن البنت على اخوتها الموهوب لهم تريد اخذ نصيبها  
بالميراث في النخل والدور المذکورين فهل والحال هذه اذا ثبتت الهبة في النخل والدور  
لاخوتها من والدهم وهو في حال الصحة والقبول والحيازة والافراز لا تجاب لذلك (أجاب)  
لا صح هبة نخل في أرض دونها لانه كشاع ولو فصله وسلمه جاز لزال المانع كما في التنوير  
وشرحه للعلائي وعليه هبة النخل للأولاد ولو مع الافراز بدون فصل غير معتبرة حيث  
كانت بدون الارض بخلاف ما اذا كانت مع الارض وهبة الدور لهم اذا وجد فيها من

الواهب افراز ما وهبه لكل منهم حال صحته وقبض من الموهوب لهم صحيحة فلا يكون لتلك البنت معارضتهم فيها بعد تحققها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سـئـل)

في رجل وهب لزوجته في حال صحته وسلامته قلادة من الذهب فقبضتها وحازتها لنفسها وصارت تتمتع بها نحو سنتين ثم حصل له مرض وكتب فيه ماله وما عليه بمحضرة جميع من المسلمين وساله بعض الورثة عن القلادة فآخبر بانه وهبها ولمسكها لزوجته من مدة كذا ثم بعد مدة ايام مات عنها وعن باقي ورثته فطلبوا ادخال القلادة في التركة منسكين للهبة فهل اذا اقامت الزوجة يدته بانه وهبها لها وقبضتها وحازتها في حال صحته وسلامته يقضى بها للزوجة المذكورة ولا تدخل في التركة ولا عبرة بالانكار المذكور اذا تحقق في ماذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم اذا أثبتت الزوجة المذكورة هبة تلك القلادة من قبل زوجها لها حال صحته ومع القبض المعبر شرعا بالوجه الشرعي لا بمجرد اقراره في مرضه بانه كان وهبها لها في صحته لانه مرة بانكار باقي الورثة ذلك والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل يملك منزلا وجنيته وقطعة أرض مشتملة على أشجار وساقية وهب الجميع هبة مستوفية اشرائها الشرعية بحفل من العالم لاحداث باعته فحازها الموهوب له لنفسه وصار يتصرف فيها مدة حياة الواهب نحو سنتين ثم بعد موت الواهب عن ورثة عارضوا الموهوب له في ذلك متعللين بعدم اخراج حجة شرعية بها فهل اذا أثبت الموهوب له الهبة المذكورة بالوجه الشرعي يحكم له بها ولا يلزم له هبة كناية حجة بها خصوصا والهبة المذكورة مقيدة في مضبطة وقوع المحكمة غير انه لم يخرج الحجة بها (أجاب) لا يتوقف تمام الهبة شرعا على اخراج حجة بها فاذا أثبتت الهبة المذكورة مستوفية شرائط الهبة والتمام حال صحة الواهب لا عبرة بتعال ورثته بعدم كناية حجة بها والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل يملك دارا خربة وله ابن عم وضع ابن العم يده على الدار وعمر فيها بعض عمارة في غيبة المالك ثم حضر المالك من غيبته وهب الدار لابن عمه وهو في حال صحته وسلامته وقبل منه ابن العم ذلك وبني فيها وعمر بعد وقوع الهبة وصار يتصرف فيها بعد ذلك مدة من السنين فهل والحال هذه اذا ثبت كل من الهبة والقبض والحيازة بالينة الشرعية تكون الهبة صحيحة نافذة واذا اراد الواهب الرجوع في الموهوب على الموهوب له لا يجب لذلك حيث بنى وعمر فيها بعد وقوع الهبة (أجاب) من موانع الرجوع في الهبة الزيادة المتصلة بعد ما كبناء وغرس ان عدا زياذة في كل الارض والارجع ولو عدا زياذة في قطعة منها امتنع الرجوع فيها فخطا لم تعد زياذة أصلا كبناء تنور الخبز في غير محله فانه لا يمنع الرجوع كما في المتع عن الزيلعي وفي الخانية وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الضيافة تنور الخبز كاللراهب ان يرجع لان مثل هذا يعد نقصانا لازياذة كما في رد المختار والله تعالى أعلم (سـئـل) في رجل دفع لزوجته بعض مصاغ أمانة عارية لتزين به ثم بعد ذلك نشرت الزوجة المذكورة وأخذت المصاغ المذكور فطلب الزوج المصاغ من

١٢٧٣

١٥

١٢٧٣

٢٢

جداى الاولى

١٢٧٣

١٣

جمادى الاولى سنة

١٢٧٣

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٣

٦

١٢٧٣

١١

١٢٧٣

١١

زوجته فادعت انه ملكه لها فهل والحال هذه اذا لم تثبت الزوجة المذكورة غلبت  
 المصالح المذكورة لها من زوجها بالوجه الشرعي يكون القول قول الزوج المذكور بيمينه  
 انه ملكه ولم يملكه لها وتؤمر بتسليمه له (أجاب) حيث ادعت الزوجة التملك من  
 قبل الزوج فيما ذكره الزوج فالقول قول الزوج في انكاره وعلى الزوجة البينة  
 فاذا لم تثبت دعواها بطريق شرعي تؤمر بالتسليم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها  
 حصة مشاعة في مكان صغير لا يقبل القسمة وبعض أمتعة ولها أرض زراعية وهبت ذلك  
 لوالدتها وأسقطت حقها لها من أرض الزراعة وكل ذلك في حال صحتها وسلامتها فهل اذا  
 ماتت بعد مدة وطلب باقي ورثتها جعل ذلك ميراثا لا يحايون لذلك بعد ثبوت ذلك بالوجه  
 الشرعي منها في حال صحتها وسلامتها (أجاب) بمجرد الهبة يدون قبض حال صحة الواهب  
 وحياته شرعيين لا يفيد الملك للموهوب له في الموهوب فاذا ماتت الواهبة قبل قبض  
 الموهوب قبضا شرعيا يكون تركته عنها يقسم بين ورثتها بالقرينة بضعة الشرعية والا كان  
 ملكا للموهوب لها كما انه اذا تم الاسقاط بالوجه الشرعي لا يكون لورثة الماسة معارضة  
 أمها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه الصغير الذي في حجره عقارا  
 مغرزا ميمنا وفي حال الهبة والسلمة وقبل الابن عن ابنه المذكور ثم بعد مدة بلغ  
 الصغير المذكور وادعى على أبيه بالهبة في العدة وعند المحاكم الشرعية فاعترف أبوه بذلك  
 وحكم المحاكم الشرعية بصحة الهبة للأب المذكور وكتب له حجة بذلك وأمر الأب أن يسلم  
 العقار للموهوب لابنه فسلمه له ووضع الابن يده عليه والابن ادعى أخاه بأنه الهبة من أبيه  
 لأخيه القاصر غير صحيحة فهل والحال هذه تصح الهبة من الأب لابنه المذكور وتكون  
 نافذة وليس للأخ المدعى المذكور معارضة أخيه فيما وهبه له أبوه والحال ما ذكر بدون  
 وجه شرعي (أجاب) اذا صدرت الهبة المذكورة من الأب لابنه مستوفية شرائط  
 الهبة والتمام لا يكون لاح الموهوب له معارضته في ذلك بعد تحقق ما ذكر بطريق  
 شرعي وهذا على فرض موت الأب وتوكله لابنه بالخصوصة أما لو كان الأب حيا ولم يוכל  
 فلا تسمع دعوى الأخ على أخيه بما يقتضي فساد الهبة لاحقه في ذلك والحال هذه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا وهبتها وملكها في حال صحتها وسلامتها  
 لأخيها الشقيق فقبضها وأحازها لنفسه قبض شرعي أو بعد مدة حصل لها عرض وماتت  
 به عن الأخ المذكور وعرض ابن أخ ثار دعى ابن لأخيه بها وصنعه بنصفه ماله ويريد  
 ادخال الدار في الموصى به فهل اذا كان كل من الهبة والقبض في الصحة ثابتة للأخ لا تدخل  
 الدار في الوصية وتتوقف صحة الوصية فيما زاع على الثلث على اجازة نو رتو بلازن  
 الحق في الدار المذكورة للموهوب الخاصة اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب)  
 نعم اذا تحقق بالوجه الشرعي ان المرأة المذكورة وهبت تبت الدار لأخيها حال صحتها  
 والقبض المعتبر شرعا لا تكون تركتها عنها ولم تدخل في الوصية لابن الأخ بنصف ماله وقد



جمادى الثانية سنة

١٢٧٣

٢٨

رجب

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

٩

صحو ابان الوصية لغير الوارث فيما زاد على الثلث فتوقف على اجازة الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك نصف بيت غير قابل للقسمة وهبتها لابنتها البالغة في صحتها وقبضته البنت المذكورة وتصرفت فيه مدة ثم ماتت الواهبة المذكورة عن الموهوب لها وعن ورثة آخرين أنكروا المبة فهل اذا ثبتت المبة المذكورة بالبينة الشرعية في وجه أحد الورثة تكون نافذة على باقيهم (أجاب) اثبات المبة المذكورة حال الهبة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يكون الموهوب تركعة عن الواهبة ويكون مختصا بالموهوب لها والا فلا واحد الورثة خصم عن الباقي في جانب الدفع وان لم يكن ذايد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت لابنها البالغ في صحتها جميع ما يخصها من تركة زوجها من عقار غير قابل للقسمة معلوم القدر وقبل ذلك وقبضه وحازه ثم بعد مدة ماتت الواهبة المذكورة عن الموهوب له وعن ورثة آخرين أنكروا المبة ويريدون ان يجعلوا الموهوب تركعة عن الواهبة المذكورة فهل اذا ثبتت المبة المذكورة بالوجه الشرعي يكون للموهوب له الاختصاص به وليس لباقي الورثة معارضة فيه بدون وجه شرعي (أجاب) من شروط صحة المبة أن يكون الموهوب مقبوضا غير مشاع قابلا للقسمة غير مشاع قليل وتتم بالقبض في مشاع غير قابل للقسمة في ضمن قبض الكل ويشترط في هبة المشاع الذي لا يمتثل القسمة ان يكون قدر ما معلوما حتى لو هب نصيبه من عبده ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كما في رد المحتار من الهبة نقلا عن البحر فاذا ثبت بالوجه الشرعي صدور المبة المذكورة من الام لولدها حال صحتها مستوفية شرائط الصحة والتمام لا يكون الموهوب تركعة عنها ويكون مختصا بالموهوب له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وهبت وملكته لزوجها جميع ما تملكه من الحلى واللائي والجواهر والمصوغات والخماس والفراس وغير ذلك من المنقولات ثم بعد قبض الموهوب له الموهوب وحوزة وهبتها له نصف دار غيرة فابله للقسمة هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقول والتسليم والتسلم فيما ذكره وصد ذلك في صحتها لدى بينة شرعية فهل اذا زعم من يرثها ان الهبة صدرت في عرض الموت ولهم بينة على ذلك وللزوج الموهوب له بينة تشهد بان ذلك في الصحة تكون الهبة المذكورة صحيحة وبينة الزوج تقدم (أجاب) بينة الزوج الموهوب له بان الهبة في ما ذكره من قبل زوجته مع القبض الكامل في تلك الامتعة المعلومة وبقبض الكل في هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة حال صحتها بالوجه الشرعي مقدمة على بينة كون ذلك في المرض ولا يكون ما ذكر تركعة عنها ويكون مختصا بالموهوب له حيث صدرت الهبة مستوفية شرائط الصحة والتمام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب وهو في حال صحته وسلامته لكل من ولدي ابنه القاصر بن حصه معلومة في عقار وأسقط حقه لهما في منفعة أرض زراعية أميرية لكل منهما جزؤ معين معلوم منها وذلك بعد اقراره ان نصب كل منهما على حدة في

سنة	رجب		العقار والارض وقبل أبوهما لهما ذلك لكونهما في حجره وقبض ذلك وحازه وصار يتصرف فيه في حال صحة الجسد الوهاب المسقط وسلامته مدة تزيد على سبع سنين ثم بعده هذه المدة مات الجسد الوهاب المسقط عن وريثة فاراد بعض الورثة الرجوع في الهبة والاسقاط بعد القبض والحيازة المدة المذكورة فما الحكم في ذلك اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اذا كان كل من الهبة والاسقاط لولدي الابن المذكورين ثابتا حال صحة الوهاب المسقط مستوفيا شرائط الصحة والتمام لا يكون لورثة الوهاب المسقط معارضة الموهوب لهما فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وريثة مشتركين في سادية مملوكة لهم أرضا وبناء بنوهم من المال المشترك الذي ورثوه عن أبيهم بدون قسمة للتركة ولم يكن لاحدهم مال مخصوص به ثم ان احدا الشركاء وهب نصيبه ونصيب غيره لابنه القاصر بدون اذن من الشركاء وبدون اجازة وتوكيل له في ذلك ثم مات الوهاب والساقية الموهوبة لا تقبل القسمة فماذا يكون الحكم (أجاب) هبة الاب لابنه الصغير في نصيبه من تلك الساقية تتم بمجرد الايجاب اذا كان الموهوب في يده أو يدناثبه وفي نصيب غيره موقوفة حيث لا توكيل بها وتبطل بالرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهبها لبنته البالغة الرشيدة في حال صحته ولامته فقبطتها منه قبضا شرعيا ووضع يدها عليها مدة من السنين في حياة الاب ثم مات الاب عنها وعن وريثة غيرها منذ عشر سنين سنة وزيادة وترك ما يورث عنه شرعا ولا ير يد باقي الورثة ادخال الدار المذكورة في التركة منكر بين الهبة فهل اذا كانت الهبة ثابتة بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بانكارهم ويمنعون من منازعتها فيما بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذكورة بالوجه الشرعي مستوفية شرائط الصحة والتمام كقبض الموهوب حال صحة الوهاب فارغا غير مشغول بمتاع الوهاب لا يكون لورثة الوهاب معارضة الموهوب له في ذلك ولا عبرة بانكارهم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أهدى يملك مواشي وعقارا وله أخ من أبيه تبرع الاخ المالك لآخيه بنصف المواشي والعقار مشاعا من غير قسمة بينهما وذلك بحجرة نائب الشرع الشريف ثم بعد مدة يسيرة رجع المتبرع فيما تبرع به لآخيه فهل والحال هذه يسوغ للمتبرع الرجوع على أخيه ولا يمنع ما منع خصوصاً ولم تحصل حيازة للشيء المتبرع به بل هو بان تحت يد المالك الاصل (أجاب) اذا لم يوجد القبض من الموهوب للموهوب أو الافراز في هبة المشاع العاقل للقسمة يكون الموهوب باقيا على ملك الوهاب اذا تمت الهبة بدون ذلك أما اذا استوفيت الهبة المذكورة شرائط الصحة والتمام لا يكون للوهاب المذكور الرجوع اذا القرابة انحرمية مانعة من الرجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لامرأة أجنبية في حال صحته أو سلامتها قد راعاها من الامتعة وقبضت تلك المرأة الهبة وقبضت القدر المذكور بحجرة يدينه شرعية - بعد موت الوهاب
١٢٧٣	٢١		
رمضان	١٩		
١٢٧٣			
١٢٧٣	٢١		
ذو القعدة	٤		
١٢٧٣			

١٦ ١٢٧٣

١٦ ١٢٧٣

١٦ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

أرادت ورقتها الرجوع في المبة فهل إذا تحقق ما ذكر بالبيننة الشرعية ليس لورثته تلك المرأة الرجوع في المبة على المرأة الموهوب لها (أجاب) إذا تمت المبة بالقبض والحيازة حال صحة الواهبية لا يكون لورثتها الرجوع في المبة الصحيحة إذا مات مانع من الرجوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما مضى منه إن امرأة وهبت لعتيقتيها بعض أمتعة من نحاس وفراش وغيره وقبضتا ذلك في حال حياتها وسلامتها ثم بعد ذلك بمدة أقرت المرأة المذكورة أن جميع ما في منزلها من أمتعة وغيره مملوك لعتيقتيها إلا كذا وكذا وتحرر بذلك سندان ثم بعد ذلك بمدة ماتت المرأة المذكورة كورة فماذا يكون الحكم في ذلك (أجاب) ما وهب لعتيقتين المذكورتين حال صحة معتقتهما من الأمتعة المعينة في السندين يتوقف تمام المبة في ذلك لهما على قبضهما حال حياتهما فإن تحقق القبض منهما الموهوب المذكور في مجلس المبة أو بعده باذن الواهبة ويكون ذلك بالاستيلاء عليه وإن لم يخرجاه من دار الواهبة يكون ملكا لهما ولا يكون تركة عنها والاقرار بان جميع ما في المنزل ما عدا كذا ملك لفلان مثلاً ينظر فيه فإن ادعى المقر له أن هذا ملكه وأن المقر أقرب به له وأثبت ذلك بالوجه الشرعي يقضى بذلك نظراً للاقرار اذ هو حجة على المقر إلا إذا تبين أن المقر به كان ملكاً للمقر باعترااف المقر له حينئذ فلا يعقل على مجرد الاقرار إلا إذا تضمن تملكاً مستوفياً شرئاً نظمه من القبض والحيازة حال حياة المقر فيكون هبة للمقر له فيملكه والافه ولا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أربعة بنين أحدهم فصر ويهدد ذلك الرجل أموال خاصة به من عقار ومواش وغير ذلك فقسم ماله في حل صحته وسلامته بين بنيه الأربعة و بعد القسمة والافراز ملك لكل منهم الربع وضم نصيب القاصر لنصيب أحدهم بعد قسمته وافرأزه ثم أخذ القاصر في الجهادية وغاب مدة فآز أخوه في زمن صغره وغيبته أموالاً من سواق وأشجار ومواش وغلال ثم حضر الأخ القاصر من غيبته بعد بلوغه وطلب مقاسمة أخيه فيما حازه لنفسه من ماله الخاص به وما خصهما من أيهما فامتنع من إجابته وأمره بأخذ ما هو مختص به من مال أبيه فتمخيل عليه بعض أناس وقالوا له أعطه الثلث فيما ملكه فقال أعطيته الثلث وملكته من غير قسمة وقبض وتسليم وحيازة فهل إذا لم يحصل قبض ولا تسليم ولا حيازة يكون له الرجوع ويكون للولد ما خصه من مال أبيه فقط ولا عبرة به هذا التملك إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا عبرة بالمبة بدون قبض وحيازة شرعيين ما لم يكن الذي وقع صلحاً شرعياً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كتب وثيقة بأنه وهب وملاك لابنيه داراً شائعة تقبل القسمة من غير افراز وبعض مواش ولم يحصل من الابنين قبض ولا حيازة بل رجع الواهب في الموهوب بعد يوم قبل القبض والحيازة ثم مات الرجل عن زوجة وعن ابنه المذكورين وعن ابن وبنت آخرين فما الحكم والحال هذه في المبة إذا ثبت ما ذكر بالبيننة الشرعية (أجاب)

ذی القعدة

سنة

إذا كان الابن بالغين وقت الهبة ولم يقبض الموهوب لا تتم الهبة ويكون تركه عن الواهب إذا بقي بيده إلى موته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة هبت لمعتقتها قيراطين من مكان والواهب ساكنة في المكان المذكور شاغلة له بامتعتها واستمرت على ذلك إلى أن ماتت من غير أن يحصل تفرغ للمكان المذكور ومن امتعة الواهب وقبض من الموهوب لها فهل والحال هذه لا تكون الهبة صحيحة ولو كان المكان المذكور غير قابل للقسمة وتكون الحصة المذكورة ميراثا (أجاب) من شرط صحة الهبة أن يكون الموهوب مقبوضا غير مشاع أو مشاعا لا يقبل القسمة مع القبض لكل غير مشغول بمنازع الواهب فإذا لم تتوفر شروط الهبة المذكورة وماتت الواهب يكون الموهوب تركه عنها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لمعتقه بيتا وأسقط حقه لها من منفعة قطعة أرض زراعية أميرية وقبضت منه البيت وحازته منه حيازة شرعية ووضع يدها على الأرض المذكورة وصارت تنتفع بالبيت والأرض مدة سنين في حياة سيدها وبعد ذلك أراد بعض ورثة سيدها بعد موته إبطال الهبة والإسقاط وأخذ البيت والأرض منها فهل لا يجابون لذلك بعد ثبوت ما ذكر (أجاب) إذا ثبت كل من الهبة والإسقاط للمعتقة المذكورة حال صحة معتقها مستوفيا شرائط الصحة وال لزوم بالوجه الشرعي لا يكون لورثة الواهب المسقط معارضة الموهوب المسقط لها في ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بيدها حلي جهزها به أبوها وملكها لها فوضعت يدها عليه مدة من السنين ثم مات أبوها فادعى اخوتها أن هذا الحلي ملك لأبيها وأنه بيدها على سبيل العارية وهي تنسكرك ذلك وتقول إن أبي ملكه لي فهل إذا كان عندها بينة أو أقامتها تشهد بان أبيها ملكها الحلي المذكور بخلاف الأخوة يقضي لتلك المرأة بذلك الحلي وتنتفع الأخوة من معارضتها حيث لا بينة لهم على دعواهم (أجاب) نعم إذا أقامت المرأة المذكورة بينة شرعية على غلبك أبيها منها ما ذكر وعُدلت يقضي لها به حيث كان حال الصحة وينبغي أن يبقى الورثة من معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتقل لسانه منذ عشر سنين وصارت له إشارة معلومة وله أعبادية أحياء بآذان نائب الامام فوهبها لأخييه الشقيق وسلمها له فارغة وأعطاه حجة ووضعه عليه فهل تصح هبته (أجاب) لا تعتبر إشارة معتقل اللسان إلا إذا امتدت عقلته إلى الموت وكانت معهودة على المقتى به والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة وهب أحدهم شركاء نصيبه منها لرجل أجنبي شائع من غير قسمة وأقرزوا الحال أنها تقبل القسمة فهل لا تصح تلك الهبة ويكون نصيب الواهب باقيا على ملكه ولا حق للموهوب له فيه إذا تحقق ما ذكر (أجاب) لا تتم هبة المشاع القابل للقسمة إلا بالأفراز والقبض بعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وعقارا وله أطيان زراعية أميرية تقسم العقار والنخل وأقرز ووهب وأعطى لكل واحد من أولاد بناته الثلاثة المذكورة البايعين قدر ما علموا منه

٢٩

١٢٧٣

٢٩

١٢٧٣

محرم ٣

١٧٢٤

٧

١٢٧٤

١٧

١٢٧٤



وأسقط حقه لهم ايضا في قدر معلوم من الطين وقبض كل واحد منهم ما اقرضه ووضع يده عليه وحازره في حال صحة الواهب وسلامته مدة ست سنين ثم مات الواهب وبعد موته بارسع سنين عن عاصب يريد ذلك العاصب منازعة اولاد البنت المذكورين واخذ ما وهب لهم من العقار والنخل المذكورين والرجوع في اسقاط الارض المذكورة منكرا او جاحدا لذلك كله فهل اذا ثبت كل من المبة والقبض والحيازة في العقار والنخل والاسقاط في الارض المذكورة بالوجه الشرعي حال صحة المسقط المذكور لا يجب لذلك ولا عسرة بانكاره (اجاب) هبة النخل اذا كانت بدون الارض لا تصح بقرينة هبة المشاع والا صححت واذا ثبت بالوجه الشرعي هبة الرجل المذكور العقار لا ولا بنته وافراره وقبضهم المبة وقبض كل ما وهب له مفرزا غير مشغول حال صحة الواهب وانه أسقط حقه في قدر معلوم من الطين الجارى في استحقاقه لكل واحد منهم واستوفى الاسقاط شرائط الهبة لا يعتبر انكار عاصبه بعدم موته لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته من غير ما وترك ما يورث عنه شرعا فاذا يخص كل وارث واذا ادعت الزوجة ان زوجها وهب ومالك لها أمتعة من فرش وغيرها قبل موته يطلب منها البرهان الشرعي على ذلك فاذا لم تثبت ذلك بالوجه الشرعي يقسم المذعي به على ورثة الميت بالغريضة الشرعية (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمذعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وبموت الرجل المذكور عن زوجته وبنته لا غير يكون لزوجته من تركته الثمن فرضا والباقي لبنته فرضا ورثا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد رجال وامرأة واحد الاولاد مقيم معه في مسكن واحد وفي معيشة واحدة وباقي الاولاد بعيدون لا يسألون عنه بشئ وله داران احدهما قد انهدم بعضها وبقي البعض الآخر محتاجا الى التعمير فوهبها وملكها الرجل المذكور لولده المقيم معه وسلمه مفااتيح البعض الآخر المذكور على يدي يئنة من المسلمين فقبل الموهوب له المبة والتملك وقبضها وتسلم المفااتيح وبني البعض المنهدم وعمر البعض الآخر وذلك وقع في ١٢ من القعدة سنة ٧٠ والواهب في حال الصحة والسلامة وفي غاية جمادى الاولى سنة ٧٢ وهب ومالك الرجل المذكور بعض ما يملكه من الامتعة وهو زرع لاحد اولاد اولاده وهو قاصر عن درجة البلوغ فقبل له والده المبة والتملك وقبض الموهوب واستولى عليه له ووقع ذلك منه وهو في حال الصحة والسلامة ايضا واشهد بئنة من المسلمين على نفسه بذلك وفي ٢٣ شعبان سنة ٧٣ مات الرجل المذكور فهل المبة والتملك في الدار وهي فارغة من أمتعة الواهب للبالغ وفي الزرع للقاصر بافذة (اجاب) كل من هبة الدار والزرع المذكورين على الوجه المسطور صحيح حيث استوفى شرائط الهبة من القبض حال صحة الواهب مع كون الموهوب مفرغا غير مشغول بمنازع الواهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف بهياله من المهر ودخل بها ثم دفع لها بعد ذلك نفقودا من الذهب أمانة لتمرين بها والا أن طلبها منها

سنة

محرر

١٢٧٤

٢٧

فامتنعت من دفعها له متعلقة بأنه اعطاها لها ككشف وجهه فانكر دعواها فهل  
 يكون القول قوله ويكون له أخذها منها (أجاب) نعم القول قوله في ذلك بيمينه  
 واليمينه عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على نخل مدة تزيد على  
 عشرين سنة ادعى عليه أولاد أخيه ان لهم حصّة فيه بطريق الارث عن أبيهم بموجب  
 حجة شرعية تحت أيديهم فاقر المدي عليه المذ كوربانه كان لمورثهم حصّة في بعض النخل  
 المذ كوربانه كان تبرع له بها في حال حياته وانه غرس بعض النخل المذ كورلنفسه فهل  
 تسمع دعواهم عليه ويؤخذ باقراره فيما أقر به وتطلب منه اليمين على دعواه (أجاب)  
 حيث اعترف واصل اليد على النخل بما يفيد الملك في جزء منه للدين وادعى انتقاله اليه  
 بناقل فان كان ما يدعيه ناقلا صححنا يكلف اثباته فان أثبت بطريق شرعي يقضى له به  
 والا فلا وقد صرحوا بأن هبة النخل بدون الارض لا تصح بمنزلة هبة المشاع والقول لذي  
 اليد فيما أنكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تبرع لآخر بقدر معلوم من النقد  
 في حياته وقبضه المتبرع له وصرفه في شؤون نفسه ثم مات وترك ورثة وتبرع أيضا بمثل  
 ما تبرع به لآبائهم وصرفوه على أنفسهم ثم بعد ذلك أراد المتبرع الرجوع فيما تبرع به  
 على الورثة فهل لا يسوغ له ذلك (أجاب) ليس للمتبرع المذ كور الرجوع على المتبرع  
 لهم ان كان الواقع ما هو مرسوم ويدون وجهه شرعي لوجود مانع الرجوع في الهبة وهو الخروج  
 عن الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جعل رجلا أجنبيا وصيا مختارا على تركته  
 وأوصى له بالثالث لجائز وموت الموصى وهو مصر على وصيته عن زوجته فقط ثم بعد ذلك  
 تزوجت زوجته المتوفى برجل من أتباع الوصى فمات الوصى لها من أمتعه على  
 سبيل الجاهز قبضته الزوجة وحازته في حال صحة الوصى وسلامته ثم بعد مدة انحصرت  
 التركة ومات الوصى عن ابن قبل ان تأخذ الزوجة ما يخصها من تركته زوجها فطلبت  
 الزوجة المذ كورة من الابن المذ كور ما يخصها من تركته زوجها فامتنع ويريد ان يرجع  
 بالمتاع الذي تبرع به والده للزوجة ويحسبه عليها من أصل ما يخصها من تركته زوجها  
 فهل اذا ثبت كل من التبرع والقبض والحيازة في حال صحة الوصى وسلامته لا يجب الابن  
 المذ كور لذلك ويكوز للزوجة أخذ ما يخصها من تركته زوجها بالقرينة الشرعية  
 (أجاب) الموت مانع من الرجوع في الهبة فليس لوارث الوهاب بعد تمام الهبة الرجوع  
 فيما وصيه مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات منذ خمس وعشرين سنة عن  
 ثلاثة بنين وعن أولاد ابنا آخر من منفردين في معيشة وخدمهم باموالهم الخاصة بهم  
 فانفرد أحد البنين الثلاثة عن أخويه بعد موت أبيه في معيشة وحده وحاز أموالا من كسبه  
 الخاص به من عقار وأضيان وسوق ومواش وغير ذلك في حال انفراده غير ما تركه الاب  
 والآل تريد أولاد البنين مشاركة الماله الذي حاز به بعد موت أبيه وفيما تركه جدهم  
 متعللين بورقة بأيديهم مذ كور فيها ان الجدهم لى كل جزأته ما بيده من الاموال

صفر

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١٤

صفر سنة

١٤ ١٢٧٤

٢٥ ١٢٧٤

٢٥ ١٢٧٤

ربيع الأول

٣ ١٢٧٤

٦ ١٢٧٤

القابلة للقسمة وهم بالقبض من غير قسمة وافرار قبض منهم في حياته فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا تتم المهبة الا بالقبض والحيازة حال حياة الواهب حيث كانوا بالعين اذ ذلك ولا مشاركة لهم أيضا في مال الم الذي حازه بسعيه وكسبه حال انفراده اذ تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان ملكا احدهما حلقا ولبية ذهب في حال حياته وصحته واختياره وأشهد على ذلك يذنة شرعية فقبضت البنت ذلك وصار تحت يدها مدة فهل اذا مات الاب لا يكون للبنت الاخرى منازعة ولا حق في ذلك مع اختها بل يكون خاصا بالمملكة حيث كان التملك ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت التملك المذكور حال صحة المملك مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للاخت معارضة المملكة في ذلك بدون وجه شرعي ويكون خاصا بها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك تسعين ذراعا في دار قسمتها وأفرزتها وأهبتها لابن أخيها البالغ فقبضها وحازها في حال حياة الواهبة وصحتها وسلامتها وهي باكمل الاوصاف المعبرة شرعا فهل والحال هذه تكون المهبة صحيحة نافذة وليس للورثة بعدهم وتهم معارضة الموهوب له بعد القبض والحيازة الشرعيين في حال صحة الواهبة وسلامتها واذا انكرت الورثة المهبة من مورثتهم للموهوب له المذكور لا عبرة بانه كارههم بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبتت المهبة المذكورة حال صحة الواهبة مع القبض المعبر مستوفية شرائط الصحة بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الورثة لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في أخي جد وهب في حال صحته لابن ابن أخيه عشرة قراريط من دار وله أولاد ابن ابن أخ آخر والواهب المذكور قد أدخل له منزلا فيها وسكن الموهوب له الى أن توفي الواهب فهل تنفذ له هذه المهبة ولا كلام لا ولا دابن ابن الاخ الآخر (اجاب) هذه المهبة لا غية لا تعتبر حيث كانت في مشاع فابل للقسمة ما لم يثبت ان الواهب قسم الموهوب حال صحته وسلمه الى الموهوب له فارغا غير مشغول او كانت الدار صغيرة لا تقبل القسمة وسلمها جميعها للموهوب له كذلك ومجرد اسكانه في منزل من منازل الدار الموهوب فيها تلك الحصة لا يكفي بدون اقرار القدر الموهوب والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة يملكون عقارا يقبل القسمة وبعض مواش وامتعة وغير ذلك عن ابيهم ولا حدهم ابنان بالغان فوهب كل من الاخوة الثلاثة جزءا من العقار وغيره للابنين المذكورين شائعا من غير اقرار ولم يحصل من الموهوب لهما في الموهوب قبض ولا حيازة الى الآن فهل والحال هذه لا تتم المهبة ويكون الجزء الموهوب باقيا على ملك الواهبين (اجاب) نعم لا تتم المهبة بدون قبض الموهوب والافرار فيما يحتمل القسمة ويكون الموهوب قبل ذلك باقيا على ملك الواهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب اكل واحد من زوجته وبنيه الثلاثة حصة بالقراريط شائعة في جميع دارين صغيرتين لا يقبلان القسمة وقبضوا الموهوب

وحازوه القبض والحيازة الشرعية في حال صحته وسلامته والمتفقوا بذلك مدة ثم بعد ذلك مات الواهب عن ورثته الموهوب لهم وعن ورثة آخرين فالمراد الورثة الآخرون ابطال الهبة وجعلها ميراثا كما في املاكه فهل لا يجابون لذلك (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة لا تتم ولومع القبض الا اذا افرز الموهوب وسلم للموهوب له وفي غير محتمل القسمة تتم بالقبض في ضمن قبض الكل فاذا استجمعت الهبة المذ كورة شرائط الهبة والتمام وقبض كل واحد من الموهوب لهم المذ كور من حال انفراده ما هو له من الحصة الشائعة اذا كان المشاع غير قابل للقسمة في ضمن قبض الكل غير مشغول بمتاع الواهب حال صحة الواهب لا يكون الموهوب تركته عنه والا قسم بين ورثته بالفرض الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال بما مضى منه امرأة وهبت حليا وامتعة من نحاس وغيره في حال صحته وسلامته لامرأة وقبضت الموهوب ووضعت يدها عليه ثم بعد ذلك اخذت الواهبة المذ كورة بعض هذا الحلي والامتعة من الموهوب لها على سبيل الرجوع في ذلك برضاء الموهوب لها وتصرفت ببيعها لنفسها ثم بعد ذلك ماتت الواهبة المذ كورة فماذا يكون الحكم في تلك الهبة تسميها الواهبة المذ كورة لها بنت اخ غائبة من مدة عشرين سنة لا يعلم حياتها ولا مكانها ولا موتها (جاب) اذا ثبتت هبة تلك الاشياء من المالك لتلك المرأة مستوفية شرائط الهبة مع القبض والحيازة حال صحة الواهبة بالوجه الشرعي فرجوع الواهبة في بعض الموهوب واخذه والتصرف فيه لا يستلزم بطلان الهبة في الباقي فقد صرح علماءنا بهجة الرجوع في الهبة كلا او بعضها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اولاد بالغون في معيشته انفردها الاولاد في معيشة وحده وصار يسقى ويكتسب وحده من ماله الخاص به حتى صار له مال بسبب سعيه وكسبه وحده فاشترى دارا لنفسه من ماله الخاص به بموجب بيع شرعية بيده من ماله كذا وصار واضعا يده عليها وهو يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة من السنين والآن وهب الاب داره ودار ابنه لذي في معيشة وحده لا ولادة الدين في معيشته والحال ان الاب لم يكن وكيل عن ابنه في هبة دار ابنه المذ كورة لا خوته فهل والحال هذه اذا لم يجز الابن المذ كورة هبة ابيه في الدار المذ كورة لا خوته البالغين لا تصح هذه الهبة ولا تنفذ لاسيما ولم يضعوا ايديهم على الدار المذ كورة بل صاحبها ساكن فيها ومشغول بامتعة (اجاب) اذا كان المالك في الدار المذ كورة ثابتا للابن المنفرد عن معيشة ابيه لا تنفذ هبة الاب اياها ولا ولادة الذين هم في معيشته بدون توكيل من المالك واجازة على فرض قبضها وتبطل برد المالك لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب دار لابن ابنه انة صر ووكل أم الموهوب له في قبول الموهوب وحيازته له الى حين بلوغه فقبضت وحازت الموهوب لابنهما مدة عشرين سنة حتى بلغ وقبض الموهوب له من ماله ووضع يده عليه مدة تزيد على ثلاثين سنة ثم ظهر الآن ابن عمته له يدعي ان الدار المذ كورة ارث عن جده



جمادى الثانية سنة

١٢٧٤ ٧

١٢٧٤ ١٤

١٢٧٤ شعبان ٨

١٢٧٤ شوال ٧

الواهب ويريد أخذ حقه منها بطريق الارث عن أمه الميتة بعد جده بالفرضة الشرعية فهل والحال ما ذكر تكون الدار المذكورة للموهوب له حيث كانت الهبة صحيحة ثابتة بالوجه الشرعي سيما والمدعى المذكور حاضرا ومشاهدا تصرف واضح اليد في الدار المذكورة ولم يدع ولم ينزع (أجاب) اذا ثبت الموهوب له الهبة من قبل جده حال صغره بالبيعة الشرعية مستوفية شرائط الهبة والتمام لا يعتبر انكار ابن عمته المذكورة للهبة ولا تكون الدار الموهوبة والحال ما ذكر تركه عن الواهب والا كانت الدار المذكورة تركه تقسم بين ورثة ماله كلها بالفرضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان أعطى لاحدى الزوجتين حليا بهبة وماله لها وقبضته وحازته في حال صحته وسلامته وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرعا وأشهد على نفسه الاشهاد الشرعي بعد تمام الهبة بالتقليد والحيازة ثم بعد مدة ماتت عن الزوجتين المذكورتين وعن اولاد ذكور واناث وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فهل اذا ثبتت الزوجة الهبة والحيازة لله المذكور بالوجه الشرعي لا يكون لاورثة منازعتها فيما قبضته وحازته على الوجه المذكور (أجاب) اذا ثبتت الهبة للحلى للزوجة المذكورة حال الهبة مستوفية شرائط الهبة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب المذكور وليس لباقي ورثته معارضة الموهوب لها في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهبها لرجل اجنبي مجانا بدون مقابل ولم يكن بينه وبينه قرابة ولم يتصرف الموهوب له فيها بشئ من أنواع التصرفات وهي باقية في يده فهل والحال د- ذه يكون للواهب الرجوع فيها ويمكن من ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يصح الرجوع في الهبة بشرط قضاء القاضى او التراضي عليه وان كان الرجوع مكرها فمحرى ما حيث لا مانع منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثلاث بنات قاصرات وهب في حال صحته وسلامته لكل واحدة منهن شيئا معينا فوهب لاحداهن نصف سفينة وهو واضح يده على جميع السفينة وقد رام معلوما من الدراهم وللبنت الثانية عشرين درهما قيمتها معينا وللبنت الثالثة عشرين درهما معلوما من الدراهم مفرزا وقبل لكل واحدة منهن تلك الهبة ثم بعد ذلك بعدة مات الرجل المذكور عن بناته الثلاث المذكورات وعن بنت أخرى وعن زوجته فارادت البنت الاخرى جعل الموهوب تركه عن أبيهن فهل اذا ثبت وصى القصر الهبة المذكورة للبنات المذكورات بالوجه الشرعي لا يكون للاخت المذكور كورة معارضتهن في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت وصى البنات القاصرات الهبة لكل واحدة منهن من قبل أبيها حال صحته مستوفية شرائط الهبة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عنه وليس للاخت معارضتهن في ذلك بدون وجه شرعي وهبة الاب للصغير تتم بالايحاب اذا كان الموهوب في يده غير مشاع قابلا للقسمه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة

سنة

شوال

حصولا بكسبهما وسعيهما أموالا وعقارا وغير ذلك ولا أحد الاخوان أولاد بالقون في عائلة  
 أبيهم وعههم فاسقط الاب والعم الثالث في جميع ما بأيديهما من الاعيان لا أولاد احدهما  
 ولم يضع احدهم من الاولاد المسقط لهم يده على شيء من تلك الاعيان ولم يحصل لهم من ابيهم  
 وعههم قسمة ولا تسليم في شيء منها فهل اذا اراد الاولاد المذكورون اخذ شيء من عههم  
 وابيهم لا يجابون لذلك بمجرد دعوى الاسقاط حيث ان الاسقاط في الاعيان باطل ولم يكن  
 للاولاد كسب معروف بل كان كل منهم معينا لعمه وابيه في شؤونهما ومصالحهما  
 (اجاب) ليس للاولاد البالغين اخذ تلك املاك ابيهم وعههم بمجرد الاسقاط المذكور  
 على الوجه المسطور بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تلك قدرا  
 معلوما من الدراهم آل لها بالارث الشرعي عن مورثها وهو في قبضتها وحيازتها ثم بعد  
 مدة من الشهور وهبت من تلك الدراهم قدر ما عسولها وما قبضته الام المذكورة  
 وحازته وكل منهما باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا فهل والحال هذه اذا ارادت البنت  
 المذكورة الرجوع على امها فيما وهبته لها من تلك الدراهم بعد القبض والحيازة  
 الشرعية لا تجاب لذلك (اجاب) اذا تمت الهبة المذكورة بالقبول والقبض لا يكون  
 للواهب الرجوع فيما وهبته لامها هبة تامة لوجود المانع وهو القرابة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له حصص في مكان مشترك بينه وبين جماعة وهبها لابن عمه والمكان  
 صغير لا يقبل القسمة فهل تكون الهبة صحيحة وليس لباقي الشركاء ابطالها والحال هذه  
 حيث كانت الهبة مستوفية لثرونها (اجاب) هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة  
 تصح ان وجد القبض ولا يحصل القبض في مثل ذلك الا بقبض كل الدار والالاتم والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابعادية ملك وهب لزوجته قطعة منها وحددها لها بحدود  
 أربعة وكتب لها بذلك حجة شرعية من قاضي الناحية وسجلها بسجله المفقود وقبضتها  
 وحازتها القبض والحيازة الشرعية ووضع يدها عليها وصارت تنفع بها مدة والآن  
 يريد زوجها ان يرجع عليها وياخذها منها فهل لا يجاب لذلك حيث ملكها لها وترك  
 حقها منها لزوجته المذكورة وقبضتها ووضع يدها عليها باذنه ورضاه طائعا مختارا  
 والحال هذه (اجاب) ان تمت الهبة المذكورة استوفت شرائعها لا يكون للزوج  
 الواهب الرجوع فيما وهب لزوجته لوجود مانع الرجوع وهو الزوجية والله تعالى أعلم  
 (سئل) في عبد بالغ اعتقه سيده حال صحته وسلامته ثم بعد ذلك بمدة من الايام  
 وهب لمعتقه المذكور بعض امتعة حال صحته ولم يقبضها المعتق المذكور حال  
 حياة سيده فان السيد وترك ما يورث عنه شرعا فادار لمعتق اخذ ما وهبه له سيده حال  
 حياته من تركته فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا تتم الهبة المذكورة الا بالقبض  
 والحيازة حال حياة الواهب وتكون تركته عن الميت المذكور تقسم بين ورثته بالفريضة  
 الشرعية حيث لم يورث السيد لعبد المذكور بالامتنعة المذكورة (اجاب) نعم والله

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٢٧

ذى القعدة

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع وهبته في حال صحته وسلامته لابنته الباطنة وسلمه لها فقبضته وحازته لنفسها وسلمها حجة من مائة سنين والآن يريد الاب الرجوع وابطال الهبة متعللا بعدم خروج الحجة ومنكر الهبة فهل اذا كان كل من الهبة والقبض والحيازة ثابتا بالبينة الشرعية لا يحجب لذلك ولا عبرة بانكاره اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا ثبتت البنت المذكورة ان اباه او هب لها الدار المذكورة وانه سلمها لها فارغة غير مشغولة بامتنعة الواهب واستوفت الهبة المذكورة شرائط الصحة والتسام بالوجه الشرعي لا يعتبر انكار الواهب ما صدر منه على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض خربة بخرى يري الارث وهبها لآخر واقبضها له واستولى عليها الموهوب له مدة تزيد على خمس عشرة سنة وبناهاداراقهل اذا رجح الواهب في الهبة لا يحجب لذلك حيث تمت بالقبض والحيازة الشرعيين وبناه الموهوب له فيها بناء لنفسه من ماله بعد القبض المذكور ويكرن ذلك مانع من الرجوع فيها او يحجب ولا يكون ذلك مانعا (اجاب) البناء في العين الموهوبة من الموهوب له اذا كان يزيد في قيمتها بعد مانع من الرجوع في الهبة فلا يمكن الواهب منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تمسك حصه في دار وهبتها لابن خالها بعد ما قسمتها وطارها الموهوب له وقبضها قبضا وحيازة شرعية فهل تكون الهبة صحيحة حيث كانت في مشاع يقبل القسمة وقسم وقبضه الموهوب له بعد القسمة وليس لباقي الشركاء في المكان المذكور منازعة الموهوب له بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تمت الهبة المذكورة بالقبض والحيازة الشرعيين بعد قسمة الموهوب نسيمة شرعية واستوفت شرائطها المعبرة تكون صحيحة نافذة وليس لباقي الشركاء قبل القسمة منازعة الموهوب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وبنتها يملكان النخل شركتهما وبنتها المذكورة اخ لام وهبتها حصتها في النخل في مرض موتها ولم تحصل قسمة ولا افراز ولا قبض للموهوب له بعد صدور الهبة تمت البنت المذكورة في المرض المذكور فاراد الموهوب له اخلا ما وهبته له اخته لانه المذكورة فتمت اخواتها لا يهاو بنتها وزوجها من ذلك فهل والحال هذه لا تتم الهبة الا بالقبض والحيازة والافراز ويكون ما وهبته البنت المذكورة ميراثا يقسم على ورثتها المذكورة بالفريضة الشرعية (اجاب) الهبة المذكورة على هذا الوجه غير معتبرة فيكون الموهوب باقيا على ملك الواهبية يقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تمسك دارا ونخلها وهبتها في مرض موتها لاختها بنتها البالغة واستمر ما وهبته بيده حتى ماتت بدون قبض وحيازة في حال حياتها عن ابنها المذكور عن باقي ورثتها فهل اذا ثبت ان الهبة في مرض الموت تكون بمنزلة الوصية تتوقف صحته على اجازة باقي الورثة واذا لم يجزها يكون الموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ذاتحق مذكور بالوجه الشرعي (اجاب) الهبة

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٢٢

ربيع الاول

١٢٧٥

٢

رجب

١٢٧٥

٢٨

ذی القعدة

سنة

المذكورة على الوجه المسطور غير معتبرة شرعا ويكون الموهوب تركه يقسم بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لبنت له وهب لها في نظير ذلك الدين قطعة ارض غير خراجية محدودة بحدود اربعة واهي ثلاثة افدنة وثلاث وثمانية على بقر صاقية ولكن لم يصرح الواهب في هبته بالبر فوضعت البنت يدها على هذه القطعة وصارت تزورها في حال حياة والدها مدة اربع سنين ثم مات والدها وبعد وفاته بمدة ماتت ايضا عن اخوة اشقاء واخوة لاب فوضعت الاخوة الاشقاء ايديهم عليها وصاروا يزعمونها مدة تزويد على اربع سنين ثم الآن تريد الاخوة غير الاشقاء منازعة الاشقاء فيها متعللين بان الاخ لا يرضع يدها على الثلاثة الافدنة والثلاث بل على الثلاثة فقط ما عدا الثلث فهل اذا اثبتت الاخوة الاشقاء بالبينة الشرعية وضع يدها على الجميع في حال حياة والدها تلك المدة يكون الحق لهم فيها دون الاخوة التي للاب ويمنعون من معارضتهم حيث كانت بدون وجه شرعي (اجاب) اذا اثبتت ورثة البنت ان اباهم وهب الثلاثة الافدنة والثلث لبنته حال صحته وانها قبضت الموهوب جميعه في مجلس الهبة او بعده باذن الواهب وكان الموهوب جميعه حين ذاك فارغا غير مشغول واستوفت الهبة شرائطها المعبرة في جميع ما وهب بالشرع لا يكون لغيرهم معا رضتهم فيها بدون وجه شرعي ولا يعتبر الانكار مع الاثبات والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه امرأة ماتت ووهبت قبل موتها جميع ما تملكه من نحاس وفراش ومصاغ وحلى وغير ذلك مما قل وكثر لرجل وكتبت له سند بذلك والموهوب له قبض ذلك حال حياته او اقربت بانه لم يكن لها وارث أصلا والآن ادعت امرأة بانها هي الوارثة لما يجهة الاخوة فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) صورة هذا السند تتضمن ان تلك المرأة اقربت بالهبة من قبلها للموهوب له المذكور والقبض في حال الهبة في جميع ما تملكه فاذا تحقق ذلك شرعا يكون جميع ما يتحقق انه مملوك لها وقت الاقرار ملكا للموهوب له اذ لم يوجد فيه ما يمنع صحة الهبة كالسيوع في القابل للقبضة معاملة لها بالاقرار حال الهبة اذ هرجة على المقر أو اذا حدث له شيء بعد ذلك فلا يدخل فيما تضمنه الاقرار وفي الخاتمة ولو قال جميع مالي أو جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في يدي لفلان كان اقرارا وفيما يتناول ما في يدي من قليل وكثير او متاع لفلان صح اقراره لانه عام واسر بمجهول فيعلم منه انه لاجماله في هبة جميع ما يملكه الشخص من قليل وكثير وتوقد وحلى ومصاغ وفراش ونحاس ورقيق يل هو من باب العام فاي الامرانه تتوقف صحتها على القبض الشرعي حال الهبة وعدم السيوع واذا صححت مدعية الاخوة دعوها و كانت في ضمن دعوى مال تسمع والا فلا ولا يمنعها من الدعوى قول المشهدة انه لا وارث لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك محلين وهب أحدهم ما لبنته البالغة وملكه لها وهو ساكن بمكة الاخر

١٢٧٥

١٥

صفر

١٢٧٦

٨



وأقبض يمينه أهل الموهوب لها قبضته فأرغا غير مشغول وأشهدوا لها الواهب على نفسه  
 شهرا ودأدوا بذلك وسكنت قبضته مع زوجها مدة تزيد على تسع سنين وذلك في حال صحته  
 وسلامته وأراد أن يكتب لها وثيقة شرعية بذلك فأدركه السفر لجهة وتكرز سفره ثم  
 توفي إلى رحمة الله في غير بلده فهل إذا كان الأمر كذلك وثبت ما ذكر من الهبة والقبض  
 مستوفية شرائط الهبة بالوجه الشرعي تخص البنت الموهوب لها بالمكان المذكور  
 دون باقي الورثة ولا يكون لهم معارضتها فيه حيث ثبت غلصها له حال صحة والدها بالوجه  
 الشرعي (أجاب) إذا ثبتت الهبة المذكورة مستوفية شرائط الهبة بالوجه الشرعي  
 اختصت الموهوب لها بالمكان الموهوب دون باقي الورثة وليس له معارضتها في ذلك  
 والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا قابلة للقسمعة  
 وهب منها جزءا لأبيه الموهوب له من الواهب وقبل أبو الصغير الهبة المذكورة له ولم  
 يحصل منه قبض ولا قسم ولا تعيين للقدر الموهوب لولده بل استمر الجزؤا الشائع بيد الواهب  
 ولم يتحرر بالهبة المذكورة حجة ولا سند حتى مات الواهب عن ورثة فقام ذلك الرجل  
 الأجنبي وهو أبو الصغير الموهوب له يتنازع ورثة الواهب ويريد أخذ الجزء الموهوب لولده  
 فهل تكون هذه الهبة لاغية لاشيوع وعدم القسم والقبض (أجاب) نعم لا تعتبر هذه الهبة  
 والحال ما ذكر والموهوب تركه عن الواهب حيث لم يتحقق شرائط صحته وأتمها والله  
 تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة في حجر رجل وصى عليها وهبت لها امرأة شيئا وقبضه  
 لها الوصي المذكور وقبل لها فهل تتم نسأ الهبة المذكورة بقبضه حيث صدرت الهبة  
 من الواهبة في صحتها واتصل بها القبض والقبول والحيازة في حياة الواهبة (أجاب) تتم  
 هبة المرأة المذكورة الصادرة حال صحته من ثلث القاصرة بقبول وصيها في مجلس  
 الإيجاب وقبضه ما وهب لها فأرغا غير مشغول ولا ما عاينته القسمة إلا إذا أقر زوسلم  
 وكونه مشاعا لا يمتلأ لا يمنع مع قبضه من تمامه ويحصل قبض الكل بشرط كون ذلك  
 في المجلس أو بعد ذلك ياذن الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت لبنتها القاصرة  
 شيئا من مصاغ وغيره وحصة مشقة في بيت لا يمتلأ القسم وقبل لها أبوها وحاز ذلك  
 لها بشهادة البينة الشرعية فهل تتم الهبة لها بقبول أبيها وقبضه ويتم القبض في مشاع  
 لا يمتلأ القسم بقبض الكل وإذا ماتت الواهبة بعد مدة وأراد أحد الورثة جعل  
 الحصة في البيت ميراثا عن الواهبة لا يوجب لذلك حيث صدرت في صحتها وسلامتها  
 والقبض والقبول والحيازة كذلك (أجاب) نعم إذا ثبتت الهبة المذكورة حال صحة  
 الواهبة مستوفية شرائط الهبة وتتم بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن  
 الواهبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلثة قرارض ممتعة من أمكنة ثلاثة لا تقبل  
 تسعة وهبها لزوجته في حال صحته وسلامته وقبضتها عنه وهبها لبحال الصحة والسلامة  
 إضافة لثلاثة من أمكنة صحيحة وأدات الزوج المذكور بعد مدة عن زوجته المذكورة

١٢٧٦

١٠

ذى القعدة

١٢٧٦

٢٨

صفر

١٢٧٧

١١

١٢٧٧

٢٢

ربيع الاول  
١٢٧٧

٧

وعن ابنه من غيره أو أود جعلها ميراثا عن أبيه لا يحجب لغيره والحال هذه (اجاب) اذا ثبت صدور الهبة من قبل الزوج لزوجته حال صحته فيما لا يقبل القسمة وقبول الموهوب لها الهبة وقبضها الموهوب في مجلس الهبة فارغا غير مشغول أو بعد المجلس باذن الواهب قبضا معتبرا شرعا كذلك بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب حيث لم يوجد مانع من تمام تلك الهبة وقبض المشاع الذي لا يحتمل القسمة يحصل في ضمن قبض كله بشرط عدم وجود المانع من صحة القبض ككونه مشغولا بمتاع الواهب أو مستاجرا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وهبت في مرض موتها الذي ماتت فيه لبنت ابن أخيها البالغة الغير وارثة لها جميع ما تملكه من ثقل خفيف ومالك وغيره من غير تعيين شيء غير أنها عينت بعض ديون لها ولم تحز الموهوب لها شيئا من أشياء الواهبة ولم تضع يدها على شيء إلى أن ماتت الواهبة بعد ذلك عن ابن ابن عم والدها من غير شيء فهل تكون الهبة المذكورة باطلة ويكون مآثر كته الميعة المذكورة ميراثا لابن ابن عم والدها المذكور (اجاب) الهبة في مرض الموت حكمها كوصية تنفذ من ثلث المال الا انه يشترط لتمامها قبض الموهوب قبل موت الواهبة فاذ لم يوجد ذلك يكون الموهوب باقيا على ملك الواهبة فيورث عنها وهذا اذا لم تضاف التعليك إلى ما بعد الموت والا كان ذلك محض وصية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته وصنع لها حليا ومالك لها حكم عادة الناس ووضعت يدها عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وصارت تستعمله وتمتع به في بيت زوجها في حياة أبيها ثم مات الأب عنها وعن أخيها الشقيق لها ولم ينازعاها الأب في حياته والآن يريد أخوها ان يجعل حلي أخته ميراثا لاجل مقاسمته فيه فهل اذا ثبت التعليك من الأب لها لا يحجب الاخ المذكور لذلك ويكون الحلي المذكور خاصا بها (اجاب) اذا ثبت التعليك من الأب لابنته المذكورة في الحلي المذكور مستوفيا شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون تركه عن الأب ولا يكون لأخيه معارضتها فيه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جا قبا معلوما من أرض بعلادية محدودا بمحدود معلوم وهب ذلك لزوج بنت ابنه الاجنبي منه وليس برحم ولا محرم منه فهل يكون للواهب المذكور ان يرجع في هبته حيث كانت الارض بمحالها ولو وجد القبض والحياز من الموهوب له واذا امتنع الموهوب له من التسليم فيها للواهب وترافع معه إلى القاضي وطلب الواهب أرضه ووردها إلى ملكه يسوغ للقاضي الحكم برد الهبة وفسخها جبراً على الموهوب له حيث كانت باقية على ملكه إلى الآن (اجاب) صح الرجوع في الهبة بعد القبض اذا لم يوجد مانع منه وان كره الرجوع فحرر بما للأحاديث الواردة في ذلك ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم المحاكم فلا يتردها بغير قضاء ولا رضاه كان غصباً حتى لو هلك في يده يضمن قيمتها للموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتيه وعن ابن ابن أخيه الشقيق وترك ما يورث عنه

جادي الثانية

٩

١٢٧٧

١٢٧٧

٢٨

شعبان

١٢٧٧

٢٢

شعبان سنة

شرعوا من جلة ماتركه دارا لم يبق له من بين ورثته ثم قبل قسمة الدار المذكورة بين  
 الورثة باع البناتان المذ كورتان الدار المذ كورة لجماعة بمثل معلوم ثم أراد ابن ابن الاخ  
 المذ كور اخذ نصيبه في الدار المذ كورة بالارث عن عم أبيه الميت المذ كور فنفعه المشترون  
 من ذلك متعلين بانهم اشتروها من البنيتين وأنه وهب لهما نصيبه في الدار المذ كورة فانكر  
 دعواهم وأبرزوا صكاي ذلك غير صحيح في رجل قاض فهل والحال هذه على فرض ثبوت  
 الهبة المذ كورة وكون الدار كبيرة قابلة للقسمة بالاقرار ولم تحصل قسمتها الى الآن لانهم  
 الهبة فيها ويكون تصرف البنيتين بالبيع في نصيب ابن ابن أخ الميت المذ كور في الدار  
 المذ كورة باطلا حيث رده ولم يرض بهو يكون للرجل المذ كور اخذ نصيبه بالقرينة  
 الشرعية حيث كانوا معترفين له باصل ملكه ولم يثبتوا انتقاله عن ملكه بنقل شرعي  
 (أجاب) اذا كانت الجماعة المذ كور من معترفين بملك ابن ابن الاخ الشقيق نصيبا من  
 الدار المذ كورة بالارث عن مورثه المذ كور ودعواهمته للبائعتين المذ كورتين شائعا  
 وكان ماذ كرا قابلا للقسمة الاقرار ولم يقسم لاتم الهبة على فرض ثبوتها ويكون النصيب  
 المذ كور باقيا على ملك الوارث المذ كور على ما عليه العمل وهو المذهب المشهور وهذا  
 عند ثبوتها ووجود التسليم برضا المالك اما عند عدم الثبوت أو عدم التسليم والقبض فلا  
 كلام فيه ويكون البيع المذكور في ذلك النصيب والحال هذه موقوف على اجازة  
 المالك فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته  
 بيتا مشغولا بامتعة وهي خارجة عنه فهل لا تكون هذه الهبة صحيحة ويكون باقيا على  
 ملكه حيث كان مشغولا بامتعة ولم يخرر ولو هوب لها حجة مسجلة من القاضي والزوج  
 الواهب حتى لم يمت (أجاب) نعم لا تجوز هبة المشغول بامتعة الواهب ما لم يفرغه ويسلم  
 الى الموهوب له وما لم يحصل ذلك يكون به اسرا د الموهوب حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجلين يملكان قطعة أرض بعضهما ميني وبعضها خال من البناء فاقسما  
 ما كان عامرا منها وبقى ما كان خاليا من البناء على الشيوخ بينهما ثم مات أحدهما  
 وترك ورثة فاراد بعض ورثة المتوفى ادخال القطعة الخالية من البناء فيما يخص مورثه  
 بالقسمة السابقة فناء الشريك الاخر ومن ادخلها وقال لا حتى تقسم فقال له بعض  
 الورثة خذ هذه القطعة الخالية من البناء مع نصيب مورثنا ونحن نأخذ نصيبك فقال لا  
 اتخذه القسمة السابقة فقال بعض الحاضرين له اسقط حقلك لورثة شر يكك المتوفى  
 فقال اسقط حتى في هذه التبعة الخالية من البناء فهل والحال هذه الاسقاط غير صحيح  
 (أجاب) مجرد الاستناض في لاعيان غير صحيح فلا يتقل الملك اشراك المسقط الا بنقل  
 شرعي الا أن يوحده منه اقرار بما يفيدها المالك لهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في  
 رجل ملكه ولي الامر قطعة أرض على وجه الهبة وحازها الموهوب له ثم ان الموهوب له  
 اعطاها لآخر في سناينة باع معلوم من الدراهم تبضه اياه بالمالس سر الذي شهود ولم

١٢٧٧

٢٢

ذى القعدة

١٢٧٧

٧

ذى الحجة

١٢٧٧

٦

سنة

صفر

يظهر اذالك بل اظهر انها مبهمة بغير عوض خوفا من تغزرولى الامر على المنعم عليه وكتبا  
 بذلك حجة لدى الحاكم الشرعى مضمونها انها مبهمة بغير عوض ثم قام الا ن الواهب الثانى  
 يريد الرجوع على الموهوب له متعللا بما هو مكتوب بحجة المبة انها مبهمة بغير عوض  
 فعارضه الموهوب له بما حصل بينهما سر امن المعاوضة المذ كورة فهل اذا اثبت  
 الموهوب له المعاوضة المذ كورة بالبيننة الشرعية تقبل بينته ويمنع الواهب من الرجوع  
 فى المبة المذ كورة ولا عبرة بما كتب ظاهر بالحجة المذ كورة من انها مبهمة بلا عوض  
 و يكون من قبيل اقرار التلجئة فلا يعتبروا المبة بر ما شهد به شهود السر (اجاب) اذا  
 كانت الارض المذ كورة ملوكة الرقبة لا الواهب وثبت بالبيننة العادلة انه وهبها لآخر  
 فى مقابلة مبلغ معلوم جعله عوضا عن المبة بان صرح بما يقيد ذلك فى العقد واستوفى  
 ما ذكر شرائطه المعتبرة شرعا بعد صدور الدعوى بذلك المستوفى للشرائط لا يكون  
 للواهب الرجوع فيها ولا تعتبر الحجة المذكورة على خلاف الحقيقة الواقعية شرعا اذا العبرة  
 للواقع لا الماسطر فى الاوراق على خلافه حيث ثبت انهما توافقا بحضرة الشهود على اظهار  
 كتابة الحجة بخلاف ما وقعاه بينهما اقرارا من امر يخاف حصوله كما هو من كور بالسؤال  
 بالله تعالى اعلم (سئل) فى رجل وهب فرسا لآخر وسلمها له وقبضها الموهوب له وحازها  
 لنفسه وصار يركبها مدة الى أن أودعها عند وكيل للواهب بمجازه وسافر الواهب  
 والموهوب له معا فأتى الواهب فى السفر وحضر الموهوب له وطلب الفرس من وكيل  
 الواهب فامتنعت الورثة من تسليمها متعللين بان الفرس بحل مورثهم الواهب فهل  
 اذا ثبتت المبة من الواهب وتسليمها وقبضها وحيازتها وايداعها عند ذلك الوكيل  
 يكون للموهوب له أن يأخذ فرسه من هى تحت يده ولا عبرة بتعللهم (اجاب) اذا ثبت  
 الموهوب له ما ذكر بالوجه الشرعى ولم يوجد مانع من غم المبة ولا ما يوجب رجوع الفرس  
 بعد ذلك الملك الواهب لا يكون لورثته معارضة الموهوب له فيها بدون وجه شرعى والله  
 تعالى اعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضمونه نبذى محضرتة كإن شخصا يدعى محمدا  
 وهى افندى وكيل دائرة وعتق المرحوم أحمد باشا يكن مقيدا باسمه مائتان وسبعة  
 وعشرون قدانا أبعادية كثنته بسبعة جيصان من ناحية ميانة قلعة بديرية بنى سويف  
 وتوفى عن زوجته ومعتقه وخص الزوجة الربع والمعتق لثلاثة الارباع والزوجة وقعت  
 ما خصها بحق الربع شائعا فى الحيضان المذ كورة بمقتضى حجة إيقاف شرعية ثم ان المعتق  
 أفرز كامل حصته من ذلك وخصصها فى بعض الحيضان المذ كورة بمحدود معينة ووهبها  
 من طرفه خمسة أشخاص بمقتضى حجج شرعية تحررت لهم على واقع ما فرزه وترك باقى  
 الابعادية لمجهة الوقف المرقوم والموهوب لهم طاموا الا ان اعطاهم تقاسيط بما وهب  
 لهم وحيث لم يعلم ان هذا الافراز يصح شرعا اذا تصادقت عليه الوادنة أو متولى الوقف من  
 بعدهما ويسوغ اعطاء تقاسيط للموهوب لهم بذلك ولومع سابقة صدور الوقف فى الشيوع

١٢٧٨

٢٣

ربيع الثانى

١٢٧٨

٣





رجب

سنة

بالسند صريحا ان كانت الاتي من الذرية لها مثل الذكرا وان الذكرا حظ الانثيين  
وهذا بالضرورة له حكم شرعي باحد الامرين ويشير في الامر الى انه اذا لم يسبق ثبوت  
الوراثة فمن بعد ثبوتها لا بأس بنسخ صورة السند المهر من المرحوم وطلب الاقتضا  
من حضر تكفي بما يقتضيه الحكم الشرعي وعلى موجب ما يغاديه يتبع الاجرا ولا اقتضاء  
ايضا لا افادة الشرعية عن شرط المعق فيمن يتوفى منهم وله ذرية هل يصير تقسيم  
مطلوب والدم عليهم بالسوية ولا يعطى لوالدهم شيء اذا كانت من المعاتيق ويعطى  
جميعه للزوجة اذا كانت منهم ولم يعقب منها ذرية وكذلك ان توفيت واحدة من  
العتقاء عن زوجها الذي هو من خلاف العتقاء وأولادها يعطى للأولاد والزوجة أولا  
يعطى للزوجة حيث ان المعق لم يستثن من التقسيم الشرعي الا الزوجة التي من خلاف  
العتقاء فالامل ورود الافادة الشرعية الكافية لقطع الحكم والنزاع للاجر بموجبها حسبما  
صدر به الامر (اجاب) قد صار الاطلاع على صورة السند المهر بهذا من طرف  
المرحوم حسين بك جاشوري بهيته المبلغ المستحق له بالقومية انية اعتقائه المعينين  
بأعلى سنه المذكور من تاريخ غرة محرم سنة ١٢٦٥ بشرط انه ان توفى أحد من  
الاغوات المماليك او الجوارى تعطى حصته الى ذريته وذرية ذريته طبقا بعد طبقا  
الى آخر ما هو مسطور بالسند وتريدون الاستفهام عن الحكم الشرعي عن ذلك كما  
أشير بامر المالية والافادة عنه ان هذه المبة على هذا الوجه غير معتبرة شرعا ولا يترتب على  
مجرد ثبوت ملك الموهوب لهم الدين الذي يستحقه الواهب في القومية انية ولا اعتبار  
بما شرطه الواهب مطلقا سواء صححت المبة أو بطلت اذ لو صححت لكان الموهوب تركته عن  
الموهوب له فيقسم بين جميع ورثته فسمه الميراث ولا تضر للشروط المذكورة ولو بطلت  
المبة كما هو الواقع في هذه الحادثة قبل الاولى ان لا ينظر اليها وبالجملة فلا مدخل للحكم  
الشرعي في هذه الحادثة سوى الغاء هذه المبة وعدم اعتبارها حيث بقي المستحق  
للوهاب من المال الاصلى بدون قبض الى حين موته والله اعلم (سئل) في رجل  
له بنتان قاصرتان فقيرتان في عياله واربعة مكان صغير لا يقبل القسمة وهب لبنت  
منهما ثلاثة قرايط وهب لبنته الاخرى بعد مدة الثلاثة راريط الباقية له من الحصة  
المذكورة في المكان المذكور المشترك بينهما وبين زوجته وذلك كال في حال صحته  
وسلامته فهل اذا كانت المبة في مشاع لا يقبل القسمة تتم بقبول الاب المذكور ثم تترك  
لهما واذا مات الواهب المذكور بعد مدة عن زوجته وبنتيه القاصرتين التقيتين وهما  
في عياله وعن ورثة آخر اراد واجعل الموهوب تركته يورث عن الميت لا يجب ان يكون ذلك  
(اجاب) اذا صدرت المبة المذكورة في المشاع الذي لا يقبل القسمة بنيت الواهب  
الصغيرتين كما هو مذكور مستوفية شرائط المبة والالزام لا يكون الموهوب تركته عن  
الواهب وليس لباقي الورثة معارضة البنتين الموهوب لهما حال صحة الواهب بعد تحقق

١٢٧٨

٩

سؤال

١٠

١٢٧٨

ذلك شرعا فيما ذكر بدون وجه شرعي وإيجاب الاب والخال هذه كاف عن القبول وقبضه  
الموهوب كاف عن قبضه ما اذ هو الولي انما يشترط ان يكون قابضا لكل المكان اذ  
قبض المشاع الذي لا يمتثل القسمة يحصل في ضمن قبض الكل والله تعالى أعلم  
(سئل) بافادة من محافظة مصر شرحا على افادة من مديرية التنا كما مؤرخة في شان من  
يتوفى ويدعي أشخاص بان المتوفى في حال حياته وهب لهم شيئا من ماله البعض بموجب  
صح وال البعض على يد ساذ كورين وحاصل توقيف في ذلك من قاضي تلك الجهة بالقول  
ان الموهوب لا يجوز أخذه من مال المتوفى بعد وفاته ما لم يكن الموهوب له حازة واستلمه  
ومرغوب الافادة عما يصير اجراؤه قبضا عليه لزم شرحه لمضرتكم لترد الافادة عما يقتضيه  
الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الحكم الشرعي ان المبة لا تتم بدون قبض الموهوب  
له ما وهب له حال حياة الواهب وحيازته فارغا غير مشغول بمشاع الواهب محوزا غير  
مشاع يقبل القسمة أو مشاعا لا يقبلها وقبض الجزء الموهوب في ضمن قبض الكل فلو لم  
يحصل القبض على هذا الوجه الى ان مات الواهب فالموهوب تركه عن الواهب وليس  
لموهوب له مطالبة الورثة بما وهب له ولم يسبق منه قبض له بل استمر في يد الواهب الى  
ان مات وهذا بخلاف التملك بطريق الوصية لغير وارث وهي التملك المضاف الى  
ما بعد الموت فانها صحيحة بدون قبض في حياة الموصي فتخرج من تلك التركة بعد ادائه  
الدين ولو بدون رضا الورثة بعد ثبوتها شرعا وأما ما زاد من اعمالي الثلث فيتوقف على  
رضا الورثة الباقين وأما القدر فلا تريد في حقهم على ثلث حصصهم والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له حصة مشاعة في دار صغيرة مختصة لا تقبل القسمة وهما  
لابن أخيه وقبضا الموهوب له وحازها قبضا وحيازة شرعية وصار يتصرف فيها  
بالبناء والهدم وانتفع بهما مدة ثمان سنين والآن أراد الواهب الرجوع فيما وهب فهل  
لا يجب لذلك وهل اذا ادعى على ابن أخيه بدارت تحت يده ورثها عن أبيه وأنكر دعواه  
وذكر المدعي عليه ان ابا المدعي كان حاضرا موقودا مشاهدا التصرف في المدعي عليه  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهوسا كتم لم يدع ولم ينازع من غير مانع شرعي لا تسمع  
دعواه (أجاب) اذا وهب العم النسبي لابن أخيه البالغ حصة شائعة في دار صغيرة لا تقبل  
القسمة وقبل الموهوب له المبة وقبض الموهوب قبضا صحيحا تاما ولم يوجد مانع تمام  
المبة وقبض مثل هذا يكون قبض الكل فارغا غير مشغول ثم بني الموهوب له بناء بعد  
زيادة في كنهه لا يكون للواهب الرجوع بعد ذلك لقيام مانعين منه وهما الزيادة المتصلة  
والقرابة المحرمة وقد صرحوا بعدم سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى  
مع الترك والتمكن الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فلو كانت الدعوى بغير  
عن مورب نسمع بعد هذه المدة ما لم يوجد من المورث المذكور نفسه ترك الدعوى المدة  
المذكورة بالاعذر وهذا مع الانكار والاسع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧٩

٢٢

ربيع الثاني

١٢٧٩

٦

يملك دارا وقهوة لا يقبلان القسمة وهما لابنه وابنته الناصر بن في حال صحته وجواز  
تصرفه الشرعي وقبل عنهما فهل اذا استوفت المبة شرائطها الشرعية تكون صحيحة  
وليس له رجوع فيها واذا مات وعليه ديون واراد ارباب الديون ابطال المبة لا يجابون  
لذلك وتبقى الدار والقهوة على ملك القاصر بن (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان  
الرجل حال صحته وهب من ابنه وابنته الدار والقهوة اللتين لا تقبلان قسمة الا فراز وهما  
قاصر ان تصح المبة بمجرد الايجاب ولا توقف على القبول ويكون قبضه قائما مقام  
قبضهما حيث لم يكن محجورا عليه فليس له الرجوع ولا تكونان تركه عنه فلا تقضى  
منهما ديونه بعدموته حيث استوفت المبة شرائطها المعبرة والله تعالى اعلم (سئل)  
في ثلاث بنات قصر وهب لهن جدهن دارا في حال الصحة والسلامة وقبل عنهن والدهن  
وصارت بينهن وكتب الواهب بذلك وثيقة شرعية مشعولة بختم القاضي وشهادة العدول  
ثم بعد موت الواهب بمدة تزيد على عشر بن سنة والدار في حوز البنات والدهن يتصرفن  
فيها تصرف المالك ادعى اولاد الواهب فساد المبة المذ كورة لعدم غيب الواهب نصيب  
كل بنت واقراره على حدة فهل والحال هذه اذا كانت الدار الموهوبة غير قابلة للقسمة  
تكون المبة صحيحة ولا عبرة بدعواهم المذ كورة وعلى فرض كونها قابلة للقسمة وكانت  
البنات وقتئذ فقرا فامية صحيحة ايضا وما الحكم لاسيما وكان والدهن فقيرا حال المبة  
ايضا (اجاب) ان كانت الدار المذ كورة غير مشعولة بتمتع الواهب وقت المبة وسلمت  
لوالد البنات القصر حال المبة فان كانت غير قابلة للقسمة صححت المبة لمن مطلقا سواء  
كن فقيرات او غنيات وان كانت قابلة لها فان كن فقيرات وابوهن كذبت صححت  
لانها صدقة والا فلا والصدقة على اثنين فاكثر ولو فيما يقبل القسمة تصح لعدم الشروع  
لمكون المقصود منها وجه الله وهو واحد فينتفي الشيوع وتصح بخلاف ما لو تصدق بنصف  
دار تقبل القسمة على فقير لتحقيق الشيوع فلا صح اذا الشيوع يمنع تمامها كالمبة والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة كتبت لها وصية وفالت فيها ان ثلث ما لها يصرف  
في خيرات عينتها وهدبت الثلثين لبناتها وامرت الوصي من قبها ان يسلم ما وهبت له لبناتها  
بعد موتها ولم يحصل منهما قبض ولا حيازة لا وهوب وما زالت واضحة يدها على ذلك حتى  
ماتت عن بنتها المذ كورة بن وابن اخيم العاصب فهل لا تتم هذه المبة ويكون سبيلها  
سبيل الميراث والحال هذه لاسيما والبناتان بالغتان وقت المبة (اجاب) ان كان  
ما صدر من الام لبنتيهما من باب المبة بدون قبض منهما وهما بالغتان لا افراز في مشع  
يحتمل القسمة الى ان ماتت الواهبة يكون الموهوب تركه عنها وان كان من باب  
الوصية بان اضافت التملك الى بعد الموت يكون وصية فمما لا يوقف قبض ولا  
افراز الا ان الوصية لبعض الورثة لا تنفذ بدون احراز الباقي فاذا لم يحجزها بطلت والله تعالى  
اعلم (سئل) بافاة واردة من بيت مال مهر مضمونها ما توفي المرحوم حسين بك يحيى

صفر

٨

١٤



ربيع الثاني سنة

١٢٨٠

١٢

من معاتيق المرحوم عباس باشا عن زوجته وعصبة المعتق هما عبد الحليم باشا وافتدينا  
 سعيد باشا من غير شريك وصار ضبط تركته بالمصلحة وفي وقت الضبط قيل ان المرحوم  
 البيك الموحى اليه له ابعادية قدرها ثمان مائة وثمانون ٢٨١ بتاحية بايل ودفره منوقية ولم تحرره  
 بها حجة ولا تقييد ولم تقع صيغة المبة بها في المحكمة مدة حياته فهل تكون حق تركه  
 المرحوم البيك الموحى اليه أو حق ورثة الواهب الذي هو الهامى باشا (أجاب)  
 لا يتوقف المالك في الموهوب للموهوب له بعد صدور المبة مستوفية شرائط الهبة والتمام  
 على تحرير حجة بالمبة ولا على وقوع صيغة المبة على يد الحاكم الشرعي فإذا تمت المبة  
 المذكورة تكون الابعادية المذكورة تركته عن الموهوب له لا عن الواهب وان لم تحرر  
 سند شرعي بذلك على حسب الاصول الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 وهب في حال صحته وسلامته لأولاده البالغين مالا عقارا وغيره وقسمه بينهم قسمة  
 اقرارا ثلاثا الا انه ميز لا كبير منهم بشئ زائد عن اخويه فوضع كل يده على ما وهب له  
 وحصلت القسمة والغبض في حال صحته وسلامته أيضا ثم بعد مضي نحو ستة أشهر مات  
 الاب عنهم وأراد بعضهم بعد موت الاب قسمة ما ميز به الا كبير فنعاه الا كبير فهل والحال  
 هذه تكون المبة صحيحة نافذة ويمنع ذلك البعض من معارضة الا كبير فيما ميز به  
 (أجاب) اذا ملك الاب أولاده المذكورين حال صحته وسلامته عقله ماله المملوك له  
 بطريق المبة وقبلوا المبة لانفسهم حين ذاك وقسم الاب الواهب وميز ما وهب له لكل  
 واحد منهم واقبضه له حال صحته واستوفت المبة شرائط الهبة والتمام ثم مات الواهب  
 لا يكون لبعضهم معارضة الباقي فيما وهب له خاصة على الوجه المستطرد بدون وجه شرعي  
 وفي الدرر من المبة عن الخانية لا باس بتفضيل بعض الاولاد في المبة لانها عمل القلب وكذا  
 في العطايا ان لم يقصد به الاضرار وان قصد سوى بينهم يعطى البنات كالابن عند الثاني  
 وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جازوا ثم اه وفي ط عن الخاتمة ولو وهب  
 رجل شيئا لأولاده في الهبة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا روية لهذا في  
 الاصل عن أصحابنا وروى عن الامام رحمه الله تعالى انه لا باس به اذا كان التفضيل  
 لزيادة فضل له في الدين وان كانا سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف انه لا باس به اذا  
 لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى الابنة كالابن وقال محمد رحمه  
 الله تعالى يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى والفتوى على قول أبي يوسف اه والله  
 تعالى أعلم (سئل) بافاده من الرزنامة مضمونها الحجة القادمة لدى حضرتكم تتضمن  
 التصديق من وكيل حضرة محمد سليم بك الحجازي على صحة هبة واعطاء وتعليك صدر من  
 موكله زوجته معتقة فلانة البيضاء في مائة فدان ابعادية وبناء دار فيها وعلى صحة ما  
 قبضه موكل المشهد المذكور في نظير ذلك من المذكورة بعد تمام الهبة وقدره خمسة وعشرون  
 الف قرش صاغا ولما تحرر المديرية القليوبية بطلب الايضاح من القاضي الذي حرر

١٢٨٠

رجب  
٧

تلك الحجة عن كيفية هذه المبة في نظير مبلغ مقبوض بيد الواهب والمعلوم ان المبة  
تكون من غير مقابل **ت** الافادة بانها مبة بعوض وهي جائزة شرعا وبناء على ذلك لم  
تحرر به محضر تكم **ر** الافادة مما يقتضيه الشرع الشريف في مثل ذلك (اجاب)  
صار الاطلاع على خطاب حضر تكم والافادة عنه ان المبة كما تصح بدون عوض تصح  
ايضا بعوض يدفعه الموهوب له للواهب وتكون في حكم البيع من بعض الوجوه اذا  
كان العوض مشروطا في العدة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف  
كاتب سعادة عبد الحليم باشا مضمونها شخص يدعى خورشيد أفندي عزمي ناظر قسم  
الفن سابقا من معاتيق أفندينا الخديوي الاعظم كان له اطيان مخلقة عنه بناحية  
نزلة النصارى بديرية النية وبني مزار يبلغ قدرها فدن ٢٤٥ وثلاثان وربع وحبشان  
وقبل وفاته ملك له معاتيقه وحرره بطريق المبة الشرعية جانباً من هذه الاطيان المحكي  
عنها وتحررت بها الحجج الشرعية باسم كل منهم بختم حضرة قاضي الفن سجلت  
بحكمته ذلك الطرف والحج اعطيت للعاتيق المذكورين الا ان المتوفى في مدة حياته  
كان واضعاً يده على تلك الاطيان لغاية وفاته وبذلك الواسطة دعي الحال للاستفتاء من  
حضر تكم هل اذا جاز نظر في المبة الشرعية للذكورين ام غير جائز نروم الافادة من  
حضر تكم مما يستصوب اجراه في هذا الامر (اجاب) اذا صدرت المبة من الواهب  
المذكور حال حياته في الاطيان المذكور له كل من الاشخاص المذكورين جزؤ معين  
وقبلوا المبة وحصل القبض للموهوب من الموهوب لهم حال المبة ولو بالتخلية بل يحكي  
الواهب بين الموهوب لهم والموهوب بتخلية شرعية وحررت لهم الحجج الشرعية بذلك تكون  
المبة صحيحة حيث لا مانع ولو وضع الواهب يده على ذلك بعد ذلك بطريق وكالة أو عارية  
من الموهوب لهم اذا يضر ذلك بعد صدور المبة والقبض الشرعي ولو بالتخلية كما ذكر حال  
المبة بخلاف ما اذا لم يحصل قبض ولا تخلية أصلاً واذا ذكر بالحجج الشرعية حصول القبض  
والاقرار به يكون ذلك حجة على المقر فيعامل بموجبها لان الاقرار حجة على المقر والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاده ذكوراً واناثاً وفيهم قصر وترك ما يرث  
عنه شرعاً من عقار وغيره وفي الورثة بنت متزوجة برجل وله قدر معلوم من الدراهم  
من أجرة عقار ومن مال تجارة أمرت أمها الوصية على اولادها بانفاقها عليها وعلى اخوتها  
تبرعاً منها فانفقت ذلك على نفسها وعلى اخوتها المذكورين باذنها في حال حيائهم  
ماتت البنت المذكورة بعد موت أبيها عن زوجها وأما اولادها منه ذكوراً واناثاً فهل  
اذا أراد الزوج أن يرجع على الام فيما أقرتها بنتها بانفاقه على الوجه المذكور يبرئ منه  
لايجاب لذلك واذا كان للام حلى ومصاغ واعطته لبنتها عارية وخذته منها في حياتها  
ويريد أن يجعله ميراثاً لايجاب لذلك لاسيما والام فقيرة وعندها بيعة شهد بانها كانت  
دفعته لها عارية على سبيل الزينة فقط (اجاب) اذا ثبت صرف الام المبلغ المذكور

٢٢

١٢٨٠

محرم

٢٧

١٢٨١

٢٨

١٢٨١

المملوك لبنتها عليها وعلى اخوتها باذن الميت المذ كورة تبرعاً من المالك لا يكون  
لزوجها الرجوع على الام بنى من ذلك وما تحقق بالوجه الشرعي انه مدفوع من قبل الام  
لبنتها المذ كورة على سبيل العارية من المصاع لا يكون للزوج جعل له تركه عن البنت  
المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين أحدهما فاقصر  
وعن أربع بنات قصر وبنات من غير الزوجة المذ كورة أمهما مطلقة قبل موته ووضع ابن  
الميت الرشيد يده على التركة من عقار يقبل القسمة وامعة ومنقولات تقبلها ايضاً فهل  
اذا وهب الاخ الرشيد لاخته القاصر بعد بلوغه رشيداً الثالث شائع في جميع التركة  
لا تكون هذه الهبة صحيحة ولا تكون نافذة على باقي الورثة وتقسم التركة على جميع الورثة  
بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث (اجاب) الهبة في ملك الغير بدون اذنه أو  
اجازته لا تنفذ على فرض صحتها على ان هبة المشاع القابل للتسمة لا تتم بدون قسمته  
والورثة قسمة تركه مورثهم بحسب القرينة حيث لا مانع فلا لزوجة الثمن فرضاً والباقي  
لاولاد المتوفى تعصيباً لذكر مثل حظ الانثيين حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل قال لاجني عنه لك الثلث في جميع ما مالكة الآن وفي المستقبل  
من المواشي وغيرها ولم يغرز له شيئاً ولم يقبض المقر له شيئاً من المقر به فهل والحال هذه  
حيث لم تصر قسمة ذلك ولم يغرز ولم يقبض يكون الاقرار باطلاً والمقر به باقياً لصاحبه  
وينزل هذا الاقرار منزلة الهبة حيث اضاف المقر الى ما يملكه فيوقف على القبض  
والاقرار فيما يقبل القسمة حتى لا يثبت الملك للمقر له الا بذلك (اجاب) ينزل الاقرار  
المذ كورة المضاف الى ملك المقر منزلة الهبة فيوقف على القبض الشرعي فاذا لم يوجد  
قبض من المقر له لا يعول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف اثنين أحدهما  
زوجه أبوه واعتزل من أبيه إحدى عشرة سنة ثم بعد مضي تلك المدة طلب الولد الآخر  
الزواج من أبيه وهو معسر فأعطى له أبوه ومسلكه بقرة وشهد بذلك جمع من المسلمين وهو  
ووالده في معيشة واحدة ثم بعد مدة توفي الاب المذ كورة أخوه المتزوج وطلب الميراث  
وأراد ان يأخذ حقه في البقرة فهل له حق في ذلك (اجاب) اذا ثبت تملك البقرة من  
الاب لابنه حال صحته وقبضها الولد بالوجه الشرعي لا تكون تركه عن المالك بل يختص  
بها الموهوب له وليس لاخته معارضته فيما يبدون وجهه شرعي والافلا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مملوك لجماعة مشاعة بينهم وهب أحدهم جزءاً من الاجنبي مشاعاً  
ولم يقسمه ولم يغرزه ولم يرض عنه في ذلك سنتان ثم اراد الواهب الرجوع فيما وهبه له فهل  
ذلك ولو ادعى الموهوب له انه باع ما وهب له (اجاب) هبة المشاع القابل للقسمة مع القبض  
بدون قسمة ووقع فيها اختلاف التحجيج فبعضهم اعتمداً لا تفيد الملك ولا ينفذ تصرف  
الموهوب له في الموهوب وينفذ تصرف الواهب فيه وهو ظاهر الرواية ويكون ضمنوا على  
الموهوب له وهو قول الامام وفي بعض لفتاوى يثبت الملك فيها فاسداً بالقبض قال وبه

١٢٨١

١٨

جاءى الثانية

١٢٨١

٢٣

ربيع الثاني

١٢٨٢

١

١٢٨٢

٢٢

جمادى الاولى سنة

يقبض عليه فيمنع بيع الموهوب له لا فادتها المالك بالقبض مع الشيوع فهي هبة فاسدة وقوى عدم افادة المالك وعدم نفاذ بيع الموهوب له في رد الهبة ثم قال نص في الاصل انه لو هب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز دل انه لا يملك حيث أبطل البيع بعدا لقبض ونص في الفتاوى انه هو المختار ثم قال وقوله يعني الشارح ونلفظ الفتوى كذا قد يقال بمنع عمومه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل هب في صحته ونفاذ تصرفاته لقرينه بجانب أطيان عشورية بمقدار مفرزا معلوما وقبل الموهوب له واستلم الاطيان وحازها لنفسه وزرعها سنة في حياة الواهب ثم مات الواهب عن ورثة فاستمر الموهوب له واضعا يد على الاطيان الموهوب به سنةين وهو يتصرف فيها لنفسه ثم غاب هو وأولاد الواهب المتوفى في غيبة بعيدة مدة سنتين وحضروا بعد ذلك فوضع الرجل الموهوب له يده على الاطيان الموهوب به ثانيا كما كان وزرع فيها في هذه السنة لنفسه فنازعه أولاد المتوفى في هذه الهبة لقرين الواهب المتوفى المذكور مستوفية لشراؤها الشرعية من القبض والحيازة والاقرار تكون صحيحة نافذة وليس لأولاد المتوفى منازعة الموهوب له في الاطيان الموهوب به وتكون على مالك الموهوب له ولا تنزع من يده والحال ما ذكر (أجاب) اذا ثبتت الهبة المذكورة مستوفية شرائها الصحة واللازم حال صحة الواهب بالوجه الشرعي تكون نافذة ولا يكون لأولاد الواهب بعد موته معارضة الموهوب له فيما وهب له بدون وجه شرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة لا تقبل القسمة وله أولاد باع بعض هذه الطاحونة لأحد أولاده ووهب له الباقي وقبضها ووضع يده عليها مدة خمس عشرة سنة وقد كان قبض هذه الهبة والشراء وهبها لآخر من أولاده أيضا ولم يقبض: أو الآن يدعي الرلد المذكور على واضح البدان يستحقها بطريق الهبة عن أبيه وصدقه واضح اليد على مجرد الهبة فهل لا عبرة بهذه الهبة حيث لم يقبضها ويقر واضع اليد عليها حيث كان مدعي الهبة الآن بائنا وقت الهبة المذكورة وهو يعترف بعدم القبض (أجاب) لا عبرة بالهبة للابن البائع المذكور وقت الهبة بدون قبض فاذا كان الموهوب له مقرا بعدم قبضه للموهوب لا يثبت له المالك فيه ولا يكون له معارضة أخيه الموهوب له ثانيا بدون وجه شرعي حيث تمت الهبة له بالقبول والقبض في ضمن قبض الكل في المشاع لذى لا يقبل القسمة وتحتق شراؤه للباقي منها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين شرعيين في جميع الموجودات تحت يدهما من عقار ومواش وأخشاب وأشجار ونحاس ونوارج وسرايق وخيل وغيرها ثم إن أحدهما تبرع لأولاد أخيه الثلاثة الباقيين بأربعة قراير من حصته فبيد كرشاته ولم يحصل قبض من الموهوب لهم للموهوب ولا اقرار إلى من مات الممنوع وخلف ولأطفال القسمة وأراد أن يأخذ النصف فهل يجب لذلك ولا عبرة به إذا

١٢٨٤

٢٢

شعبان

١١

١٢٨٤



التبرع على هذا الوجه لكونه لم يحصل فيه قبض ولا اقرار فيما يقبل الاقرار (أجاب) نعم  
 يجاب لذلك حيث لا مانع ولا عبرة به هذا التبرع بدون قبض ولا اقرار فيما يقبله والحال  
 ما ذكره بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لبناته الاربع منهن واحدة  
 قاصرة وبنت ابنة القاصرة المتوفى والدها قبل ذلك دار صغيرة غير قابلة للقسمة بينهن  
 ونصف وربع قاعة وحائطا صغيرا بلين للقسمة أيضا وقبلت البنات الباقيات لانفسهن  
 والواهب لبنته وبنت ابنة القاصرتين قبولاً شرعياً وحصلت التولية والقبض وحوز كل  
 من الباقيات وكتب بذلك صلح من القاضي ولم يخص فيه لكل من الخمس بنات نصيب  
 معلوم وتصرف الثلاث الباقيات وكذا القاصرتان بعد بلوغهما في ذلك وما تحصل من  
 الاجرة من ذلك اقتسمته انجاساً مدة تزيد عن ثلاثين سنة فهل والحال هذه تعتبر الهبة  
 المذكورة وتكون بالسوية للخمس بنات المذكورات ولورثتهن بعد وفاتهن وان لم يذ كر  
 لكل منهن نصيب معلوم بالصك كما ذكرنا اذا تصرف من أحد الشركاء شيئاً في بناء الحائوت  
 المذكورة بدون اذن بقيتهن وبدون اذن ورثتهن مات منهن وبدون اذن القاضي  
 لا تجبر البقية وورثتهن ماتت منهن على الالتزام بما يخصهم مما تصرف في البناء المذكور  
 (أجاب) اذا كان الموهوب للخمس بنات المذكورات غير قابل للقسمة ووجد الايجاب  
 من الواهب والقبول والقبض الشرعي من الباقيات ولو بدون قسمة وكذا الايجاب  
 بالنسبة للقاصرتين مع قبض الولي الواهب المذكور تم الهبة ويكون الموهوب بينهن  
 انجاساً حيث وهب لمن جملة ولم يبين نصيب كل منهن والاتفاق من أحد الشركاء في  
 عمارة المشتركة الذي لا يقبل القسمة بدون اذن باقيتهن وبدون اذن القاضي أيضاً  
 لا يوجب الرجوع شيئاً على الباقي لانه وان كان يتوقف انتفاعه على العمارة الا أنه يجبر  
 شريكه على العمارة معه فلم يكن مضطراً لانه يتمكن من طلبه عند القاضي ليامره  
 بالاتفاق معه أو ياذن القاضي من يريد البناء بالعمارة فيرجع بما أنفق على شريكه  
 حيث امتنع وتعتن الشريك وهو معنى الجبر على العمارة في غير القابل للقسمة كما  
 سبقه في رد المحتار من الشركة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة  
 وهبت لوالدها حصتها في جارية رقيقة آلت اليها ميراً من والدها في نظير مبلغ  
 خمسمائة قرش هبة دارجة وقبل منها والدها الهبة على ذلك وباقيها لوالدها واستمرأ  
 الجارية المذكورة وصارت فراشاً له فهل الهبة صحيحة والحال هذه واذا مضى نحو ستة  
 أشهر من الهبة وأرادت المرأة الرجوع في الهبة لا يسوغ لها الرجوع (أجاب) اذا صدرت  
 الهبة بايجاب وقبول وقبض شرعي تكون صحيحة وليس للبنت الرجوع فيما وهبت لابيها  
 والحال هذه حيث تحققت الهبة مستوفية شرائط الصحة والتمام لوجود المانع من  
 الرجوع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ارضين في جهتين فيهما نخيل  
 قبلتين للقسمة وهب ثلثي الارضين لأحد أولاده البالغ على الشيوخ وسلم إحدى

ربيع الاول سنة

الارضين من غير ان يقسمها ويقرز الثلثين منها ثم مات الواهب عن الموهوب له وعن ورثة  
آخر ثم مات الموهوب له ايضا ولم يتحرر بذلك حجته شرعية فهل والحال هذه تكون الهبة  
المذكورة غير صحيحة ويقسم الموهوب بين ورثة المات الاول بالفريضة الشرعية بعد  
ابطالها من قبل الورثة والرجوع فيها (اجاب) نعم الهبة المذكورة غير صحيحة ولورثة  
الواهب والحال ما ذكر بالسؤال الرجوع فيها ويقسم الموهوب بينهم بالفريضة الشرعية  
حيث لم يفرز ولم يقبض بعد الاقرار قبضا معتبرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
تزوج امرأة بصداق معلوم وشرط عليه شروط منها انه ياتي لها باشيء من الحلى  
والملبوس مما هو معتاد عندهم وودفع لها ذلك قبل الدخول بعد العقد عليها ثم دخل  
عليها وتمت بذلك بعد قبضه منه وطأ شرها مدة ثم بعد ذلك طلقها ثلاثا واستولى على  
جميع ما دفعه لها من الحلى والملبوس ومنعهما من اخذه فهل يؤثر بردها ويلزمه  
دفع المومن الصداق ويلزمه الاتفاق عليها واسكانها في مسكن شرعي حتى تخرج من  
عنده (اجاب) ما دفعه الزوج لزوجته تملكها لا يملكها كون له اخذها منها بعد الطلاق  
والدخول بها فان اخذه بغير حق يؤثر بردها كما يؤثر بدفع مؤخر الصداق ونفقة العدة  
وعليه السكنى لانها من جملة النفقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
سافر وله وكيل على ما سكه وقبل سفره قال جميع ما أملاكه لاولادى البالغين زيد  
وبكر وهجر وشم بعد ذلك توجه الى مقصوده ولم يسلم ما ذكر لاولاده ولم يأمروا وكيله بالتسليم ولم  
يقبضوه بخلافه وهو مريض ومات في مرضه قبل التسليم والقبض فهل يكون قوله لهم على  
هذا الوجه هبة وتكون غير جائزة حيث لم يحصل منه التسليم ولم يأمروا وكيله بذلك ولم  
يحصل منهم قبض ويكون الملك بين جميع الورثة (اجاب) اقرار الشخص بان ما يملكه  
لاولاده منزل منزلة الهبة فتراعى شرائطها وحيث مات الواهب قبل قبض الموهوب لهم  
المذكورين يكون الموهوب تركته عنه يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية حيث  
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك زوجته في حال حياته وصحته صاغا  
تملكه كاشريعا وكتب بذلك كتابة شرعية وأشهد على ذلك شهودا مسلمين وملاكت  
الزوجة المصاغ المذكور وصارت تحت يدها وفي ما سكه فهل والحال هذه ليس له الرجوع  
عليها في حال حياته ولا لورثته بعد وفاته (اجاب) اذا كانت تلك الهبة صحيحة نامة  
لا يكون للزوج الواهب الرجوع على زوجته في الهبة لها ولا لورثته من بعده لوجود المانع  
من الرجوع فيها وهو الزوجية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك أرضا وهبها  
لزوجته هبة صحيحة شرعية وكتب لها بذلك سنداً بحضرة بينة وسامها لها وقبضتها  
وحازتها وصارت تتصرف فيها تصرف المالك بالزراعة والمزارعة وقد يرد ذلك مائة ثمان  
سنوات ثم مات الواهب المذكور عن زوجته المذكورة ورثة أخران كروا الهبة المذكورة  
متعللين بانهم لم يكتبوا الهبة المذكورة حجة شرعية فهل اذا أثبتت الزوجة المذكورة الهبة

١٢٨٣

٩

جاءى الاولى

١٢٨٣

٣

جاءى الثانية

١٢٨٣

٤

رمضان

١٢٨٣

١٩

مستوفية شرائطها يحكم لها بها ولا تهرى بما تعلل به باقى الورثة (اجاب) نعم يقضى  
لازوجة المذكورة بالارض المملوكة لها بعد اثبات هبتها لها من قبل زوجها حال  
صحته بالوجه الشرعى مستوفية شرائط الهبة والزوم ولا يتوقف ذلك على كتابة هبة  
بالهبة شرعا والله اعلم (سئل) فى امرأة وهبت فى حال صحتها وسلامة عقلها مع  
الطوع والرضا من غير اكرام ولا اجبار وهى فى حال نفاذ اقوالها الشرعية لا امرأة  
معلومة قصبة ذهب وخزام ذهب معلومين ور بيع جاموسة ونصف عجلة جاموس  
معلومتين وقبلت الموهوب لها وسلمتها ذلك وهبت لرجل معلوم ايضا نصف كل  
من جاموسين معلومتين وقبل الموهوب له وسلمته ذلك ووضع كل واحد من الموهوبين  
لصديده على ماله اوصار اية تصرفان فيه ثم قام الاثنان اقارب الواهبة المذكورة  
يتعرضون للموهوب لهما المذكورين ويريدون ابطال الهبة المذكورة والحال ان الواهبة  
المذكورة حية لم تمت ومهرقة على الهبة المذكورة لم ترجع فيها والاقارب المذكورون لم  
يكن لهم ولاية ولا وكالة فى الدعوى المذكورة فى ذلك ولا حق فى الاعيان الموهوبة لهما  
فهل لا تسمع دعواهم ولا يلتفت اليها والهبة المذكورة صحيحة نافذة شرعا حيث استوفت  
شرائطها الشرعية ويمنع الاقارب المذكورون من المنازعة والمعارضة فى ذلك منعاً كلياً  
(اجاب) نعم لا تسمع دعواهم ولا يلتفت اليها والحال ما ذكر بالسؤال بدون ولاية ولا  
وكالة عن الواهبة وحيث استوفت الهبة شرائطها الشرعية تكون صحيحة والله تعالى  
اعلم (سئل) فى امرأة وهبت لابن اختها نصف دار وثمان فاعة وأربعة قراريط ونصف  
قيراط فى مصبغة شائعة جميع ذلك وقبل له أبوه بالوكالة الشرعية الهبة وهو بالغ وقبض  
الحصص المذكورة للموهوب له باذن الواهبة بعد اقرار نصف الدار وثمان الفاعة اقراراً شرعياً  
وقد استولى على المصبغة جميعها حيث كانت لا تقبل القسمة ووضع الموهوب له يده على  
الموهوب مدة تزيد على خمسين سنة فهل تكون الهبة صحيحة وليس لورثتها بعد تحقق ذلك  
معارضة الموهوب له فيما ذكر بدون وجه شرعى (اجاب) نعم اذا تحقق صدور الهبة المذكورة  
مستوفية شرائط الهبة والتام التى من جملتها القسمة فيما يقسم والقبض باذن الواهبة  
ويحصل بقبض الكل فيما لا يقبلها مفرغاً غير مشغول يكون الموهوب ملئاً للموهوب له  
فليس لورثة الواهبة ولا لغيرهم معارضة فى ذلك والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى  
اعلم (سئل) فى رجل مع أبيه فى معيشته لم يكن له اكتساب من ماهية مرتبة له فى خدمته  
ياخذها أبوه حسب اذنه له ويصرفها فى شؤونه تبرعاً من ابنته بها وهواً كل ويشرب من  
عند أبيه تبرعاً منه وقد تزوجه أبوه من غير طلب منه ودفع مهر زوجته بدون اذنه تبرعاً منه  
ايضاً الا ان حصل له تعب من بقاءه فى معيشة أبيه فأنعزل منه فهل اذا اراد الاب  
الرجوع فى ثياب ولده التى تبرع به له وقبضها واستعملها باذنه لا يكون له ذلك واذا  
اراد الاب ايضاً الزامه بما صرفه فى زواجه بدون اذنه من مهر أو غيره لا يجاب لذلك كما

مهر

١٢٨٤

٢

ربيع الاول

١٢٨٤

٢٥

جادی الاولی سنة

١٢٨٤

١٩

ان الولد ليس له مطالبة أبيه بما استولى عليه من ماهيته وصرفه في شؤن نفسه باذن  
 ابنه تبرعا (أجاب) ليس لكل من الاب والابن الرجوع على الآخر بما تبرع به له على  
 الوجه المسطور اذا القرابة مانعة من الرجوع في المهبة بعد تمامها كالملاك والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل وهب حال حياته وصحته لاحد اولاده البالغ ربع شابة جاموس ونهجة  
 كاملة وأربعة أصحن نحاس وانجر او دستا وهب أيضا لابن ابنه البالغ ربع شابة جاموس  
 وقيل كل منهما ما وهب له وقبضه حين ذاك وهب أيضا لابن آخر له نصف جبل ونهجة  
 كاملة وأربعة أصحن نحاس ودست نحاس وثلاث قصص خشب وقيل الموهب له  
 المذ كور ذلك وقبضه حين ذاك وللا وهب المذ كورينتان لم يهب لهما شيئا من ذلك  
 لم يكره جهزهما سايقا من ماله تبرعا ثم بعد مضي أربع سنين توفي الواهب عن ورثته  
 فاراد بعض الورثة ابطال المهبة وقسمة الموهب بينهم جميعا باقرضة الشرعية فهل اذا  
 ثبتت المهبة المذ كور بالقيمة الشرعية حال صحته مع القبول والقبض الشرعيين عن طوع  
 واختيار بالوجه الشرعي لا يكون ذلك تركته عنه ولا يقسم بينهم بل يختص بذلك  
 الموهب لهم (أجاب) اذا ثبتت المهبة المذ كورة حال صحة الواهب واختياره مستوفية  
 شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون الموهب تركته عن الواهب بل يختص  
 به الموهب لهم وليس لبعض الورثة معارضة الموهب لهم في ذلك بدون وجه شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب وتبرع بأشياء من عقار ومنقولات وغير ذلك لابنه  
 البالغ العاقل الرشيد وقبض الابن ذلك منه وحازره قبضا وحيازة شرعيين وكل منهما  
 بحال الصحة والسلامة فهل اذا مات الواهب بعد مدة عن ابنه هذا وعن ورثة أخروا رادوا  
 معارضة الموهب له ومنازعة فيما وهبه له والده ويريدون أن يجعلوا ذلك ميراثا عن  
 مورثهم ويطلبون ابطال هذه المهبة لا يجابون لذلك حيث صدرت له من أبيه تامة  
 وهو بحال صحته وسلامته وتكون ملكا للموهب له خاصة والحال هذه ويمنع باقي الورثة  
 من المعارضة والمنازعة لولد الميت الموهب له في هذه الحالة المذ كورة (أجاب) اذا تمت  
 المهبة بالقبول والقبض الشرعيين حال صحة الواهب ولم يكن في الموهب شي عديم صحة  
 المهبة وثبت ذلك بالوجه الشرعي لا يكون الموهب تركته عن الواهب وليس له في الورثة  
 معارضة الموهب له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من  
 أصحاب الإحاطة والمقام تروج امرأة كذلك معلومة زواجا شرعيا وزفت اليه ثم في ليلة  
 الزفاف دفع لها دوس الماس فكشفت وجهه بعد على سبيل المهبة والتعليك فسلمه لها  
 في حال صحته ونفاذ أقواله الشرعية فقبضته من وطأته انفسه ثم بعد ذلك هب ولم يبق  
 له وجود عندها ثم بعد مدة ربع سنين قد يطلب منها الدوس المذ كور ويريد الرجوع  
 في ذلك فهل والحال هذه حيث تحقق ما ذكر لا يكون له الرجوع عليها ويمنع من  
 منازعتها ومعارضتها في ذلك منعاً كاملاً (أجاب) ان تحقق عليك الزوج زوجته الدوس

جادی الثانية

١٢٨٤

٥

رمضان

١٢٨٤

٩

حرم

١٢٨٥

٢١



المذكور على الوجه المستطور لا يكون له الرجوع عليها به لاسيما بعد هلاكه حيث تم التملك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صرف من ماله على عمارة منزل لولده وزوجته باذنهما مبلغا ثم أشهد على نفسه وهو بحال صحته بأنه وهب لهما جميع ما صرفه في ذلك سواء كان كثيرا أو قليلا وتبرع به لهما تبرعا خالصا غير معلق بشئ ومات وله ورثة آخر فهل لا يكون لباقي الورثة معارضة فيما ذكر إذا ثبت هبة الدين والتبرع به لمن هو عليه حال صحة الواهب واختياره بالوجه الشرعي (أجاب) هبة الدين عن عليه الدين صحيحة إذا استوفيت شرائطها وتكون ابراء عنه فإذا ثبت بالوجه الشرعي ما ذكر وكان حال الهبة والاختيار لا يكون لباقي الورثة المطالبة بشئ من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لابنه قطعة أرض براح محدودة محدودة بدار بعة وقبضها الابن المذكور منه وحازها حيازة شرعية في حال صحة الواهب وسلامته فهل يتم التملك والهبة بذلك لاسيما وقد بناها الموهوب له وصرف في بنائها مبلغا من ماله وسكن فيها وانتفع به لمدة تزيد على خمس وعشرين سنة (أجاب) إذا وجد الإيجاب والقبول الشرعيان وقبض الموهوب فأرغاع غير مشغول باذن الواهب بعد مجلس الهبة أو في مجلسها ولو بلا إذن حال صحة الواهب واختياره يتم الملك فيما ذكر للموهوب له ولا يكون تركه عنه بعد موته بل يختص به الموهوب له والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من بيت مال مصر ومعها سند هبة مضمونة بمجلس الشرع الشريف بالمنعقة بدناحية شبراريس البحيرة في غرة ربيع الآخر الذي هو من شهور سنة تسعة وستين ومائتين وألف من هجرة النبي عليه الصلاة والسلام بحضرة فلان وفلان قد وهب من ماله الخاص بنفسه الرجل العاقل البالغ الرشيد الحاج محمد أغا جولاقي ابن المرحوم شاكر أغا وكيل عهدة شبراريس ومخلصا بولاية البحيرة ببيتة الذي في مصر الكائن بدرب السلطان الخنفي وذكرت فيه حدوده لزوجه المرأة بنيه هبة شرعية من غير ثواب ووهب لها أشياء معينة من المنقولات ذكرت فيه أيضا وقبلت زوجته المذكورة الهبة المذكورة وصارت تتصرف في الأشياء المذكورة تصرف الملاك في أملاكها من بيع وشراء وغير ذلك بلا منازع لها ولا معارضة وذلك بحسب ما وقع من الزوج المذكور وهو بكمال الاوصاف الحميدة المعسرة شرعاً هبة شرعية بإيجاب وقبول بدون إكراه ولا إجبار عليهما في ذلك ومضمون الافادة المذكورة ينظر هذا الاعلام بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة الحنفية ومن بعد ما حاطة علم حضرة بماتدون فيه من الهبة بكرم بالافادة عن الحكم الشرعي هل جاز ومعتبر ما فيه ويعول عليه حيث كان بمدة إدارة لها كم في الاقاليم قبل ترتيبها كم من طرف الميرى أو كيف الحال (أجاب) الهبة من المالك فيما يملكه حال صحته لزوجه بدون إكراه تكون معتبرة شرعاً عند القبول والقبض الشرعيين بلا مانع فإذا تحقق مضمون الاشهاد المذكور ووجد القبض الشرعي من الموهوب لها باذن

١٢٨٥

١٨

جادی الاولی

١٢٨٥

١٧

ذی الحجة

١٢٨٥

٢٨

هفر

سنة

الواهب ولم يوجد مانع يتم ملكها الموهوب لها والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة وإرادة  
من محرم بيت المال مضمونها لما تأسر لمحضرتكم على الاعلام الذي وجد بيد المرأة بنبه  
بهيئة أشياء ومنزل كائن بالمهر وستة لها من قبل زوجها المرحوم محمد أغا جولاق بقصد  
نظاره والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وردت الافادة شرعا عليه في ٢٧  
ذى الحجة سنة ١٢٨٥ بان الهبة من المالك فيما يملكه حال صحته لزوجه بدون اكره  
تكون معتبرة شرعا عند القبول والقبض الشرعيين بلا مانع فاذا تحقق مضمون الاشهاد  
المذكور ووجد القبض الشرعي من الموهوب لها بان الواهب ولم يوجد مانع يتم ملكها  
لما وهب لها وقيدت هذه الحادثة في ترجمة الهبة في التاريخ المذكور ثم قال تصادف تقديم  
انها من المرأة المذكورة بالتماسها تعيين معاون يتوجه معها الى مديرية البحيرة لتحقيق  
ذلك عن يده بحضور والشهود لانهم موجودون فيها وبناء على ذلك قد صار تعيين أحد  
المعاونين وكتب الى المديرية بالزم وأرسل اليها أوراق القضية فوردت منها الافادة  
بتاريخ ١٤ الجاري بانه حضر من الشهود نفران وصار احضار قاضي أفندي  
الولاية ومفتي أفندي المديرية عند حضرة وكيل المديرية وعن يد معاون بيت المال وتأسر  
القاضي أفندي باستجواب التفريق وأخذ شهادتهما وسلمت له الاوراق وقد كان وعن يد  
الجميع أخذت شهادة النفرين المذكورين في ورقة وختم عليها من القاضي والمفتي  
والمعاون ولما نظرت وجدت مطابقة لما في الاعلام وحيث مقتضى الحال لنظر هذه  
الشهادة بطرف حضرتكم لم تحريره تؤمل من بعده نظرها الافادة اما بانه بها يكتفى الحال  
أو يلزم تحرير اعلام شرعي بذلك ومضمون الاشهاد المذكور حضر يدوان مديرية  
البحيرة بقدمه وراجل الرشيد عيسوي عبد الباقي المقيم الآن بناحية شبراريس بولاية  
البحيرة ابن عبد الباقي بن عبد الباسط والرجل الرشيد جلبي فواز من أهالي شبراريس  
المذكورة ابن خليل فواز بن ابراهيم فواز وشهد كل واحد منهما بعد استشهاده قائلًا  
اشهد بانه في غرة ربيع آخر سنة ١٢٦٩ وهب محمد أغا جولاق وكيل عهدة شبراريس  
المذكورة ومعه بولاية البحيرة ابن المرحوم شاكرا خا طال صحته وكامل عقله ونفاذ  
قصر فانه شراط سأل زوجته بنبه هذه الحاضرة بالمجلس وأشار اليها بيده جميع بيته  
الساكن بمصر المحروسة بدرب الخنفي الهدود البيت المذكور بمحدود أربعة ذكراها ولم يعرف  
أصحابها تعريفا كافيا وزجى طنجيات وبندية وسيفاً وأربع حبل باعطيتها انحاسا الى  
آخر ما قيل ببيته الى أن قال المملوك جميع ذلك لهما محمد أغا جولاق المذكور بدون مقابل  
هبة صحيحة شرعية بإيجاب منه وقبول منها شرعيين وسلم محمد أغا، وأغاب المذكور جميع  
الاعيان الموهوب به المذكور وزوجه المرأة بنبه هذه الموهوب بها المذكور فاستمها  
منه ووضعها بها عليها وسلم ووضعها شرعيين بلا مانع باذنه لها هذا ما عليه كل منهما  
ويشهد به (أجاب) تحقق الهبة المذكورة المصرح به في جوابنا السابق انما يكون بعد

دعوى صحيحة شرعية من خصم على خصم شرعيين وشهادة شرعية مع بيان المدعى  
والشهود به في الدعوى والشهادة بذكر الحدود والمعبرة في العقار والاشارة الى المنقول ان  
كان قائما وبيان جنسه ووصفه ووزنه في المثلي أو قيمته في القيمي ان كان هالكا  
والحكم من القاضي بعد تزكية الشهود ويمين الاستظهار ولم يوجد شيء من ذلك والمحال  
هذه عند وجود الشهادة الصورية المشار اليها فلا يكون ماذكر كافيا في الاثبات الشرعي  
وهذا عند الانكار والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر  
بتاريخ ٢٥ ربيع اول سنة ١٢٨٦ عن الحكم الشرعي في هبة بناء على أرض محتكرة  
من قبل مالكه هل تصح أم لا (أجاب) هبة البناء القائمة على الأرض المحتكرة  
لا تفيد الملك الا اذا سلطه الواهب على نقضه ونقضه واستلمه على ما عليه المعول والله  
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وبنات وأخت شقيقة وترك  
ما يورث عنه شرعا وقبل موته وهب لابن أخيه البالغ المكلف شيئا ولم يقبضه الموهوب  
له حتى مات فهل لا تكون هذه الهبة صحيحة بدون قبض الموهوب له في حياة الواهب  
ويكون ميراثا لورثته وللزوجتين أخذا مؤخر صدقا قهما من تركته الميث مقدما على  
الميراث وعلى الوصية ويكون القول قولهما فيه ان وقع اختلاف فيه (أجاب) اذ لم  
تقبض الهبة حال حياة الواهب الى أن مات يكون الموهوب تركته عنه يقسم بين ورثة  
الواهب ولا حق فيه للموهوب له لعدم تمام الهبة من البالغ المكلف بدون قبض ومؤخر  
صدقا في الزوجتين مقدم على الميراث والوصية بعد تحققه كسائر الديون واذا حصل  
اختلاف في مقداره فالقول للزوجة الى تمام مؤخر مهر المثل عند عدم البينة والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا كبيرا وفيه فراش ونحاس وغير ذلك يقبل  
جميع ذلك قسمة الافراز قسم جميع ذلك قسمة افراز وهو في حال صحته وسلامته ووهبه  
لعتقائه البالغين ودفع لكل واحد منهم ما وهبه له بعد قسمته وافرازه وحدد لكل  
واحد نصيبه في ذلك المكان وقبل كل ما وهب له ووضع يده عليه وخرج المالك  
المذكور من المكان المذكور بعد تسليمه للموهوب لهم فغير مشغول بامتعة الواهب  
ومكث خارجه في مكان آخر مدة شهر ثم بعد ذلك رجع الواهب المذكور الى المكان  
الموهوب لعتقائه المذكورين ومكث فيه مدة من الايام ثم مات عن وارث أراد أن  
يجعل الهبة المذكورة تركته عنه فهل والحال هذه اذا ثبت العتقا المذكورون الهبة  
المذكورة بالبينة الشرعية تكون صحيحة نافذة ولا يكون للوارث ابطالها بعد ذلك اذ  
تحقق ماذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت العتقا المذكورين الهبة لهم من قبل  
معتقهم حال صحته مستوفية شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي ولم يوجد هناك مانع  
يقضي لهم بها والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في ورثة آل لهم بيتان صغيران  
لا يقبلان القسمة بالافراز وهب أحدهما لثلاثة من نصيبه منها لباقيهم فهل تكون هبته

١٢٨٦

٢٦

جداى الاولى

١٢٨٦

٢٧

جداى الثانية

١٢٨٦

١٢

د ربيع الاول سنة  
١٢٨٧ ١٥

لهم صحيحة والحال هذه (أجاب) لا تعلم صحة هذه الهبة وأعدمها من هذا السؤال فيقال ان استوفيت الهبة المذكورة شرائط الصحة والازوم صحته ولزمت والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في أخوين مملوكهما أبوهما بقرعة فاشترى كل منهما منه وبقيت عندهما سنين انتجت فيهما بنتا جافارا والاب الآن تزعهما مع تناجها منهما وترع الدار التي هما فيها والحال ان الدار ملكهما بالشرع من مالهما الخاص بهما فهل والحال ما ذكر لا يكون للاب معارضة ابنه المذكورين في البقرعة وتناجها ولا في الدار المذكورة أيضا والحال هذه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت تملك الاب البقرعة المذكورة لولديه المذكورين مستوفيا شرائطه بالوجه الشرعي لا يكون له معارضة ما فيها ولا فيما نتج منها بعد ذلك بدون وجه شرعي كما انه لا معارضة له معهما في تلك الدار التي اشترى بها لانفسهما من مالهما الخاص بهما كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لاحد أولاده قدرا معلوما من الدراهم في حال حياته وصحته وقبل الولد المذكور الهبة وقبضها وهو بالغ رشيد وصارت في حياته وتصرف فيها حتى غت فهل والحال هذه حيث كانت الهبة المذكورة صحيحة شرعية ثابتة بالوجه الشرعي لا يكون للواهب المذكور الرجوع فيها ولا لاحد من ورثته من بعده كذلك ويمنع المنازع فيها بدون وجه شرعي (أجاب) الهبة المذكورة بعد تمامها من الاب لابنه لا يكون للواهب ولا لاحد من ورثته بعد موته الرجوع فيها لوجود المانع من الرجوع وهو القرابة المهرمية وكذا الاستملاك فليس لاحد منازعة الموهوب في ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف جاموسة مشتركة بينه وبين رجل آخر موضوعة تحت يد الشريك الآخر فوهب النصف المملوك له لزوجه لما طلبت ذلك منه ولم تقبض الزوجة النصف المذكور واستمرت الجاموسة بتمامها تحت يد الشريك الآخر فهل لا تتم الهبة المذكورة بدون قبض ويكون للواهب الرجوع فيها وهبه لزوجه قبل تمامها واذا رجع يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب (أجاب) لا تتم الهبة بدون قبض من الموهوب له للموهوب في مجلس الهبة أو بعده باذن الواهب فاذا لم يوجد ذلك يكون الموهوب باقيا على ملك الواهب وله الرجوع فيمحو لو كانت الهبة من جد الزوجين للآخر لعدم تمامها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الزنامة مخمومتها بدي لسعادتك من ضمن ما هو مقيد بفاتر الابعاديات بديوان الزنامة عشرة وثمانون فدانا كائنة بتاحية شرويدة التابعة لمديرية الشريعة بحوض قطعة القصالي يحصرها حدود اربعة الكد الغربي قطعة سليم النفى واشر في قطعة الامنة همر وانقبى لتصر ودائر الناحية والبحري بحرم ويس بمقتضى تسيطيراني مؤرخ ٢٠ رجب سنة ١٢٨٧ بامم حسن اغا باطنة والآن وردت اذمة السيد باشا اباة ولده تخمينة انه في سنة ٦٥ صارت هبة ذلك وخلافه اليه من قبل والده بمقتضى حجة من محكمة زنگارون ولم يطلب

ذى الحجة  
١٦

شعبان  
٢٤

رمضان  
٢٣



تحرير تقسيط بذلك باسمه في المدة المسماة من وقتها الآن اتسكا على الحجة المذكورة  
وانه لداعي تادية المقابلة الآن ولزوم التاشير عنها بالتقسيط يرغب اخراج تقسيط باسمه  
لوقوع التاشير عليه بدفع المقابلة وارسل الحجة المذكورة للاطلاع عليها ولدى الاطلاع  
على الحجة تراهي لزوم نظره ابطرف سعادته حتى اذا نظر شرعا ثبت التملك لسعادته  
بقتضاها يكرم بالافادة لاعتماد تحرير التقسيط اللازم لسعادته على موجبها فبناء عليه  
لزم تحرير سعادته والحجة بيد من حضرها للاطلاع عليها والافادة بما يقتضيه الشرع  
الشريف (اجاب) علم ما بافادة الرزامة والمجواب انه بالاطلاع على الحجة الهكي عنها تبين  
منها انها محررة من نائب الشرع بناحية زناكون بتاريخ غرة رجب سنة ١٢٦٥  
منظمة اشهاد شيخ العرب حسن بن شيخ العرب سليمان اباطة بهبة جميع عقارات من منازل  
واطيان وخلافها من جملتها الاراضي تعلقها لكاثنة بناحية شرويدة الداخل في ذلك  
مبلغ العشر من فدانا الرزقة المعطاة له انعاما بموجب التقسيط الديواني المشمول بالختم  
والعلامة ولا يبين بتلك الحجة محل الرزقة في أي حوض ولا حدودها ولا تاريخ التقسيط  
الموضح بافادة الرزامة ما ذكر فيها قصور ريعم ذكرها بالحجة المذكورة حصول القبول  
والقبض والشرائط الصحيحة للهبة فاذا توفى الواهب المذکور عن ورثة من جملتهم  
الموهوب له فان صدقوا جميعا على صحة الهبة المذكورة من مورثهم اسعاده الباشا ولده في  
هذه الرزقة المبنية بافادة الرزامة وانها هي المذكورة بهذه الحجة ووضعت الحدود ثبت  
المثل لسعادته فيها ويجري ما يقتضي لتحرير التقسيط باسم سعادته بالتطبيق للاصول  
المتبعة في مثل ذلك وار لم يصدق واقعا على مدعى الهبة الا ثبات فان ثبت دعواه بالوجه  
الشرعي يقضى له بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الرزامة بما مضمونه  
نبدي لسيادتهكم انه بناء على ما سبق وروده من سعادتهكم بتاريخ ٢٩ شوال سنة ٨٨  
باحدى الاوراق المتعاقبة بهبة الابعاد للسيد اباطة باشا تحرر المديرية الشرفية بالاجراء كما  
أشتم والآن وردت افادة المديرية ومعها الاعلام شرعي تحرر من محكمة الرقاز يق بتاريخ  
٤ ذى الحجة سنة ٨٨ هاهو رسول لطرف السيد اباطة بالاطلاع عليه ومتى وجد كافيا  
في انتقال الملك الى الباشا اشار اليه يكرم بالافادة لتحرير التقسيط اللازم على موجبها  
(اجاب) مقتضى معلومات الرزامة وقيودها وافادة السيد اباطة ان هذه الابعاد  
المطلوب تحرير تقسيط عنها باسم سعادته كانت جارية في ملك المرحوم والده حسن آغا  
ابا- حسب التقسيط المؤرخ ٢٠ رجب سنة ١٢٦٣ المعين به حوضها وحدودها  
والباشا الموصى ليه يريد تحرير التقسيط بها باسمه لا يلواتها ليه بالهبة من قبل والده  
المذکور مستشهدا على ذلك بحجة الهبة المؤرخة غرة رجب سنة ١٢٦٥ التي أفيد  
عنها سابقا من سنة الحرف انه بالاطلاع عليه اوجدها قصور واجمال وانه اذا توفى  
الراغب المذکور عن ورثة من جملتهم الموهوب له وصدقوا جميعا على صحة الهبة المذكورة

من مورثهم وأوضحوا الحدود وثبت المالك فيها ويجزى ما يقتضى لتحرير تقسيطها بإسائه  
 بالتطبيق للأصول المتبعة الخ وهذا الإعلام الوارد بفتح نائب مديرية الشرقية المؤرخ ٤  
 ذى الحجة سنة ٨٨ لم يذ كر فيه تصديق الورثة على صدور الهبة من المورث المذ كور  
 وصحتها للباشا المذ كور بل صدق بعضهم ووكيل الباقي بعد ثبوت انحصار ارث المورث  
 فيهم حسب ما تضمنه الاعلام المذ كور على كون الرزقة المذ كورة ملكا للباشا المشار اليه  
 خاصة ولم يتعرضوا فيه الى انتقالها اليه بالهبة الصحيحة عن مورثهم المحرر باسمه التقسيط  
 ليذ كر بالتقسيط الذي يراد تحريره انها انتقلت اليه بالهبة من والده المذ كور حسب حجة  
 الهبة المحكي تاريخها أولا واعلام التصديق الصادر من الورثة فالذي كان ينبغي مراعاة  
 لا يقال تلك الرزقة للباشا الموصى اليه بالهبة من والده ان يتحرر التصديق من الورثة على  
 الوجه الذي أشرنا اليه بجوابنا الاول المؤرخ ٢٩ شوال سنة ٨٨ المسطر في كتاب  
 الهبة من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وان كان تصديق المذ كور دين بجريان تلك الرزقة  
 في ملك الباشا المشار اليه حجة عليهم بواحدون عوجهما والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل اشترى حليا وألبس زوجته اباه على قبول الزينة ووهب لولده القاصر عبدا في  
 مرضه وقبل له في مرضه المذ كور وتوفي فيه مع كونه أشهد بعض الورثة الذين لم يهب لهم  
 على الهبة المذ كورة ولم يوجد منهم احازة مطلقا لاقبل الموت ولا بعده فهل يكون الحلي  
 والعبد المذ كوران تركه بعد الموت (اجاب) اذا كان الحلي المذ كورة كالمزوج  
 المرقوم ولم يثبت تملكه لزوجته بطريق شرعي يكون تركه عنه يقسم بين جميع ورثته  
 بالغريضة الشرعية كما ان العبد الموهوب من قبله لولده القاصر في مرض موته تركه  
 عنه عند عدم احازة باقي الورثة بعد الموت اذا لم يثبت بطريق شرعي كون الهبة في غير  
 مرض الموت اذا الهبة في مرض الموت لاحد الورثة كوصية له ولا وصية لوارث الا بالاجازة والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى اجدوا وعشرين قيراطا من دار ليلته القاصرة ودفع  
 لها الثمن من ماله متبرعا وما يبي من الدار ملك له فهذمت الدار المذ كورة بخلها وصارت  
 ساحة سماوية فبني الرجل المذ كور جميع الدار وصرف مبلغا في عمارتها من مال نفسه  
 متبرعا بما أنفق في حصة بنته المذ كورة في حال صحته ونفاد صرفته الشرعية فهل  
 والحال هذه اذا ثبت التبرع المذ كور بالوجه الشرعي ومات الرجل المذ كور بعد سنين  
 ليس لورثته الرجوع بعد موته فيما تبرع به لبنته المذ كورة من الانفاق على عماره  
 نصيبها كتبرع به ثمن تلك الحصة ويمنع ائثاره والمعارض في ذلك منع كيا بدر وجه  
 شرعي (اجاب) نعم ليس لورثة الاب الرجوع عن تبرعها بما أنفق على عماره نصيبها في  
 تلك الدار تبرعها كالتن الذي تبرع بدفعه عنها والحال هذا بدون وجه شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) بافاضة من الرزاق مضمونها وجه أحدنا كان تقدم منه عرض  
 للاعتاب السريفة في سنة ١٢٤٧ بالتماس الاحسان عليه بخمسين فدانا رزقه بلا

مال من اطيان مينة السير ج قليو بيلة لزراعتها اشجارا وصدور على عراضه المرقوم أمر  
عال في ٦ شوال سنة ١٢٤٧ باجابة التماسه وذك في الامر المشار اليه انه بعد  
اخراج السند اللازم له بما يصير ادخالها في الوقف وعلى مقتضى ذلك تحرر له بها تقسيط  
فيه شروط ايقاف كافي الصورة المرفوعة طيه بدون أن يتوضح فيه صدور وقفية  
شرعية من الاغا المومي اليه بذلك وبعده في سنة ١٢٥٨ صدر امر عال بان كافة  
الاطيان التي اعطيت رزقة بلا مال لحدا التاريخ المذكور والتي تعطى بالشروط المذكور  
من بعدها تكون أربابها ماذونين فيها بالبيع والشراء والمبة والاعطاء على الوجه  
الشرعي وان يصير تبديل التقاسيط القديمة بغير بيان شرط وسبب من الاسباب ووجه  
من الوجوه وبنا على ذلك حصل من الاغا المومي اليه هبة وتعليك تلك الاطيان الى  
زوجته في سنة ١٢٦٣ وحكم بعهدة تلك المبة شرعا بمقتضى حجة تحررت بها في سنة  
١٢٦٤ وصارت في حيازتها من وقتها وعلى مقتضى ذلك تطالب بتحرير التقسيط  
اللازم باسمها وقد صدر اذن المالية بتحريره بعد استقنا حضرتم عن عدم اعتبار هذا  
الوقف شرعا واعتماده كحجة المحررة للزوجة المذكورة لئلا يثبت المحكي عنها فزمر شرحه  
لسعادتك لكي بعد الاطاعة بهذه الشقة ومرفقاتها يكرم بالافادة عما يراهي وقد زيدت  
دامشة على الصورة المذكورة مضمونها الاطيان المذكورة هي في الاصل معطاة الى  
المومي اليه رزقة بلا مال وما أشير بالامر العالي الصادر بالاعطاء أن يصير ادخالها في الوقف  
بعد اخراج السند اللازم له بما مقتضاه الرخصة اليه بايقافها وشروط الايقاف التي  
وجدت في التقسيط المحرر له في ذلك الوقت ليس موصفا فيها ان ذلك مبني على وقفية أو  
مكاتبة صدرت منه وباستخراج الاوراق التي انبنى عليها تحرير التقسيط المذكور لم يوجد  
فيها دلالة على شيء من ذلك فلهذا وما صدر به الامر العالي في سنة ١٢٥٨ وما صار من  
المبة بعد ذلك تؤمل الافادة عن الحكم الشرعي وصورة الامر العالي المشار اليه وصورة  
الاقتا السابق اعضاؤها من مفتي الاحكام في مثل هذا مرسلان من طيه مع باقي  
الاوراق للاطاعة والتكرم بالافادة (اجاب) علم من هذه الافادة ان تلك الاطيان  
هي في الاصل معطاة الى المرحوم قوجه اجدأغا المومي اليه رزقة بلا مال وان ما أشير بالامر  
العالي الوارد صورته مع استدعاء المومي اليه الصادر بالاعطاء بان يصير ادخالها في  
الوقف بعد اخراج السند اللازم له بما مقتضاه الرخصة اليه بايقافها وشروط الايقاف  
التي وجدت موضحة بالتقسيط المحرر له بذلك الوقف ليس موصفا فيها ان ذلك مبني على  
وقفية أو مكاتبة صدرت منه وباستخراج الاوراق التي انبنى عليها تحرير التقسيط  
المذكور لم يوجد فيها دلالة على شيء من ذلك واذا كان الامر كذلك فبناء على صحة التعليك  
الى من اعطيت اليه تلك الاطيان وعدم صدور الوقف من قبله ولا من قبل المعطى قبل  
صدور الاعطاء منه تكون تلك الاطيان ملكا لمن اعطيت اليه وتصح هبتها من قبله

لزوجته حال صحته وتغاذت برعائه الشرعية ولا أختبار بمجرده تحرير التقييد من ديوان  
الزمانة بلفظ الايقاف على هذا الوجه والحوال ما ذكر حيث لم يصدر ايقاف من  
المعطي له ولا من نائبه ويكون المعول عليه في هذه الحال الحجة المهررة بالمبة للوهوب  
لما حدث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثلاث حصص في دار قابلة للتقسمة  
وباقية الاخيهات شقيقة فطالب ذلك الاخ من أخته المذ كورة ان تهب حصتها لابنه  
البالغ الذي في معيشته فوهبت له بحضرة ما ذون الناحية وكتب بذلك وثيقة غير معجلة  
واستمرت الواهبة واضعة يدها على الدار المذ كورة من غير قسمة ولا افراز مدة حتى  
ماتت الواهبة عن ابنها فطالب ذلك الابن أخذ ثلاث الحصص ميراثا من أمه فنعاه من ذلك  
متعلمين بالمبة المذ كورة فهل اذا لم تقسم تلك الحصص الموهوبة ولم تسلم للوهوب له  
تكون المبة غير صحيحة وتكون ميراثا عنها لابنها المذ كور (أجاب) لا تتم هبة المشاع  
القابل للتقسمة بدون افراز وقبض شرعيين فاذا تحقق ان الدار التي منها الحصص  
المذ كورة قابلة لتقسمة الافراز وصدرت المبة في حصة تلك المرأة لابن أخيها المذ كور  
البالغ وقت المبة ولم يقبض الموهوب له تلك الحصص ولم تفرز بل استمرت الواهبة واضعة  
يدها عليها الى أن ماتت ~~تكون~~ ون هذه الحصص ميراثا عن الواهبة لورثتها ولا يكون  
للوهوب له معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من  
بيت مال مصر مؤرخة ١٨ رمضان سنة ٩٠ مضمونها طلب افادة الحكم الشرعي  
عما في صورة السند الاتي ذكره بنا على طلب المالية وصورة السند المذ كور انه في يوم  
السبت ٢ جمادى الآخرة سنة ٨٢ اقرت واعترفت وأشهدت على نفسها دون غيرها  
فلانة معتقة الحاج محمد علي باشا كفل الديار المصرية الاشهاد الشرعي وهي  
باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا انها دبرت عماليتها بيبضا وجبوشا وسودا كورا وانانا  
ليكونوا معتقين بعد وفاتها لا يبيع فيهم ولا شرع وقده هبت وتبرعت لهم بجميع متاعها  
من قليل وكثير وجليل وحقيق بالتمام بلخ هبة شرعية فيلزمهم تجهيزها وتسكينها  
ومواراتها في رمسها سواء أمثالها وذلك على ما يبين فيه فالنصف من متاعها يفرق على  
معاتيقها جبوشا وسودا كورا وانانا بالسوية بينهم والثالث من ذلك يعطى لجارياتها  
الببضا حسن مائة التي في منزلها والسادس باقى ذلك يعطى لجارياتها الببضا فلانة التي  
تزوجت خارجا عن منزلها وان متاعها قد جعلته مائة كلفتها بالمبة الشرعية في حال  
حياتها من دون خلاف واذا وقع بها أمر الحق يصير تجهيزها وتسكينها وسائر مصروفاتها  
التي تلزمها ولذلك فوضت أمرها الى معاتيقها وحيث ان متاعها جميعه صار مائة  
لعتائقها وقصد به بذلك نفاذ ما ذكرته من دون معارضة احد من الناس وانما قصدت  
به ثواب الله تعالى ليكون صدقة جارية في الدارين لها وقد قامت الجناح المكرم  
الحاج عبد الغفار حلمي أفندي وكيلنا شرعيا وفوضت أمرها اليه لنفاذ ما كتبته الى



١٢٩٠

٢٣

ذى الحجة

١٢٩٠

١٨

مهرم

١٢٩١

١٨

معاقبة ما حكم ما ذكره اعلانه والعهد بينهم وحسن المناظرة لهم كما يراه الافندي الموصى  
اليه من المصلحة في ذلك والغبطة والافرة وذلك حسب اقرارها واعترافها بذلك بالجلس  
على يديته من المسلمين يشهدون بذلك والله خير الشاهدين (اجاب) بنظر صورة  
السند المذکور المتضمن هبة الواهبة المذکور التي دبرت مالياً كما جميع أمتعتها لم  
تظهر صحتها شرعاً إذ لم يكن الصادر منها وصية لهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
زوج بنته البالغة من رجل آخر ومالكها أمتعة من ماله حال صحته جهزها بها وجعلها  
في مكان مخصوص في منزله ثم دخل بها زوجها في ذلك المكان واستمر معاشرهما الى ان  
مات أبوها عنها وعن ورثة غيرهما قصر وبلغ فهل اذا ثبت تمليك الاب تلك الامتعة لبنته  
البالغة المذکور وقبضتها وحازتها بعد قبولها حال صحته ونفاذ تصرفاته لا تكون تلك  
الامتعة تركة عنه وتكون خاصة بالبنت المذکور كوراة اذا تحقق ما ذكره الوجه الشرعي  
(اجاب) اذا تحققت ما هو مسطور بالسؤال لا تكون تلك الامتعة تركة عن المتوفي  
المذکور وتختص بها البنت المذکور كوراة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من  
يبت المال بافادة في ١٦ محرم سنة ٩١ مضمونها توفي المرحوم عمر باشا حافظ  
عن زوجته وبنتيه ولد قاصر منها ومن غيرها وصار مضبوط تركته في مصلحة بيت مال  
سكندرية ولداً يدعى مديونية التركة في مبلغ نحو الالف واربع مائة جنيه انكليزي لشخص  
أورباوى يدعى الخواجه يوسف نسيم النصيري ولم يوجد في التركة نقد ويجري السداد  
منها للخواجه المذکور كان عرض عن ذلك للداخلية وصدر أمرها بصرف ما يكون  
محض وورثة التركة من مقصلات الارادة لغاية الآن وينظر لما يكون خلياً من التداخي من  
عقار او اطميان أو خلافه من تعلقات التركة فيجري بيعه وسداده بقاى حق الخواجه  
المذکور وبنائه على ما ذكره تلك المصلحة بالاجراء هكذا والآن وريشرحها  
المؤرخ ٦ الجباري بان الذي صرف للخواجه مبلغ ٣٦٥٥ و ٢١ قيمة  
الذي كان محصوراً للتركة في المصلحة وان الخالي من التداخي من العقارات والاطيان  
هي اطميان مديرية البحيرة ونصف الجنيئة الكائنة بسكندرية الما قال عنها يوم الوفاة أنها  
موهوبة لابن أنى المرحوم وحيث ان تلك الاطميان الخالية التداخي ربما ان ثمنها  
لا يفي بباقي المطلوب الخواجه المذکور رقيقة في الحال لبيع نصف الجنيئة المحكي عنها  
أيضاً وان قبل بمصوّل المبة فيها لابن أنى المرحوم لانه علم من سياق عبارة هذه المسألة  
ان تلك المبة لم تكن ثابتة بل الحاصل مجرد قول عن كائن حاضر في يوم الوفاة سيما  
والموهوب له ما وضع يده عليها ولا حصص منه مطالبه ولا تداع فيها فضلاً عن عدم تحقق  
قبوله وحيث ان ذلك مما ينظر فيها بطرف سيادتك قبل التصريح ببيع نصف الجنيئة  
المحكي عنها لزم تحريره لحضرتكم بقصد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب)  
بمطالعة افادة حضرتكم هذه فهم انه قبل وقت وفاة المتوفي ان نصف الجنيئة موهوب من

المالك لابن أخيه لكن لم يتضح كيفية صدوره في المقال عنها فان كان الذي صدر من  
المالك هبة وتمليك في حال حياته لابن أخيه البالغ وقتها في حصته شائعة في تلك الجنيته  
وكانت قابلة للقسم فلا تصح الا بقبول الموهوب له المذكور وقت الهبة وقبضه الموهوب  
بعد الاقرار فلولا حصول ذلك الى ان مات الواهب يكون الموهوب تركته عنه يجري فيها  
ما يجري في باقي تركته وان كان الواهب المذكور جعلها هبة له بعد موته فانتها بدون  
وصية ولا يشترط تنفيذها الا بقبول الموصي له بعد موت الموصي أو موت الموصي له بعد موت  
الموصي بلا رد مع اصرار الموصي على وصيته وكذا الموصي به يخرج من ثلث التركة  
والهبة لدعوى واثبات من يدعي استحقاق تلك الحصة لا لاخبار الغير وقت الوفاة فينظر  
في ذلك ولم يتضح أيضا من هذه الافادة وجود منقولات في هذه التركة أولا فان وجدت  
المنقولات يقدم بيعها الوفاء الدين الشرعي بعد ثبوته شرعا على بيع عقار التركة اذا  
لا يباع عقار تركته في مستقيمها قاصر لوفاء الدين الا اذا لم يكن هناك منقولات تنفي بالدين  
الشرعي الثابت شرعا فيباع من العقار بقدر ما ينفي بالدين بعد المنقولات المذكورة اذا  
كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة بافادة في ٢٨ جادى الثانية  
سنة ٩١ بناء على ما ورد اليها من مديرية اسبحة بطلب الاستفتاء من هذا الطرف عما  
يرغبه حضرة مفتي مجلس ومديرية اسبحة الموضوع بافادته التي مضمونها انه بتسلاوة  
شرح سعادتك المتضمن الاطلاع على الحجة المسطرة من حضرة نائب الشرع بالساحل  
والافادة بما يقتضيه الوجه الشرعي من اعتماد الحجة أو عدمه وبالاطلاع على الحجة  
المذكورة وجد فيها ان محمدا أحمد عنان من ناحية الساحل اشهد على نفسه انه اعطى  
وملك لولده اصلبه القاصر محمد جميع ثمان وعشرين نخلة مثمرة قائمة في أرض اميرية  
لحمدا أحمد المذكور كما انه وجد فيها انه ملك ولده المذكور ثلاث نخلات بنزلة عنان الى  
آخر ما فيها وبمراجعة كتب المذهب وجد ان هبة النخل بدون الارض لا تصح ولو فصله  
وسلمه جاز لزال المانع وبان التملك يكون في معنى الهبة ويتم بالقبض واذا عرى عن  
القبض والتسليم اختلف العلماء فيه فقيل يجوز وقيل لا يجوز كما ذكره السيد ط في حاشيته  
على الدر المختار خرافة الى ان قال ولو اقر بالتمليك يجوز فثبت ان التملك يجوز بدون  
التسليم وانه غير الهبة وعليه الفتوى وعمل الناس وذكر العلامة ابن عابدين في حاشيته على  
الدر المختار من الهبة ان التملك هبة عازيا الى فتاوى الكاظمي روى كما انه ذكر في تنقيح  
الحامدية في تملك الزوج لزوجه عماره قائمة في أرض الغير انه غير صحيح وقد كره عدم  
صحته هبة الشجر بدون الارض وبسط القول في ذلك كما انه صدر منه ومن الحضرة  
الحمدية بتاريخ ١٩ القعدة سنة ٨٠ مضمونه انه سمع لدينا ان بعض ورثة من  
يكونوا واهبوا أو ملكوا ما كن الى آقاربهم أو زواجهم أو زوجاتهم أو اتباعهم أو  
نحو ذلك بموجب حج شرعية محررة من الهما كم المحلية بحجة بالصل المصان يقصدون

بعد وفاة مورثهم اذ خال ما سبق ايها المليك في حياته من ضمن متروكاتهم التي تقسم  
 بان يدعو ان الذي صار ايها هو البناء دون الارض وان هبة البناء دون الارض  
 محسنة أو غير محسنة لا تصح شرعا الا ان اذن الواهب للو هو بانه بنقض البناء ونقضه  
 بالفعل وشبهه ذلك من الاقوال التي ينبغي عليها الاشتغال في رؤيتها ووضياع من  
 وتعطيل من حصلت لهم الهبة عن اشغالهم وانه قد علم لدى سعادة ولي النعم من حضرات  
 العلماء الحنفية المعتبرين في المذهب ان هذه المسئلة وقع فيها خلاف في المذهب وانه  
 على سبق الاقتراح والهمة في البناء دون الارض استحسن له يساعده سماع تداعي  
 ومراجعة من يكون بهذه المثابة متى كان التملك حصل وتحررت به حجة شرعية من  
 محكمة من المحاكم الهامة وسجلات بالسجل المصان الى آخر ما هو مسطور في المنشور  
 المنسوخ صورته لحكاية الدواوين والقضاء ونواب المحاكم لاجل به ومن حيث انه  
 حصل عندنا اشتباه في ان التملك غير الهبة على ما يفهم من عبارة السيد المذ كورة  
 أو ان التملك هو الهبة على ما افادة العلامة ابن عابدين وما المعول عليه من ذلك وان  
 ما تضمنته هذه الحجة مما ذكر هل يكون داخل تحت المنشور المذ كورة وانه يعمل بها  
 حيث كانت مسجلة بالسجل المصان مما لا بالامر الصادر في ذلك أو ان المنشور المذ كورة  
 موضوعه في خصوص مسئلة هبة البناء دون الارض التي صدر الاستفتاء عنها من  
 حضرات اساتذتنا الحنفية وان انتهى عن سماع الدعوى في هبة النخل أو تملكه بدون  
 الارض متوقف على صدور منشور آخر في خصوص ذلك وحيث حصل عندنا اشتباه في  
 ذلك فقد صار نسخ صورة الحجة المذ كورة ليصير عرضها وعرض ذلك على حضرة اساتذتنا  
 العلامة الامام الهمام مفتي أفندي الديار المصرية ليصير النظر من حضرته في ذلك وما  
 يفيد به من الوجه الشرعي يصير اتساعه وليكون دستور العمل في مثل هذه الحادثة  
 وفوق كل ذي علم عليم كما هو نص القرآن العظيم (اجاب) تملك النخل المذ كورة على  
 الوجه المسطور في الحجة المحكي عنها بجواب حضرة مفتي مجلس ومديرية أسسوط يعتبر هبة  
 من الاب لولده فتراعى فيه شرائط الهبة الشرعية لقوله في صلب الحجة المذ كورة انه أعطى  
 وملك لولده لصلبه القاصر محمد جميع ثمان وعشرين نخلة مثمرة قائمة في أرض أميرية الى  
 أن قال خاليا عن شوائب العوض والمقابل وبها مش الحجة المذ كورة وملك ولده  
 المذ كورة ايضا ثلاث نخلات بنزلة عنان الى ان قال تملك كاخا ليا عن شوائب العوض  
 والمقابل فقد صرح في التملكين المذ كورين بان كلامهما خال عن شوائب العوض  
 وزاد في التملك اء ول لفظ أعطى والعطية هي الهبة وهبة النخل بدون الارض لا تتم  
 الا اذا فصل وسلم كما صرحوا به وأما ما ذكره السيد الطحطاوي من الخلاف في التملك  
 فذلك في التملك المطلق الذي لم يصرح فيه بانه بعوض أو بدون عوض فاصرح فيه  
 بانه بدون عوض كما دتتافهوهبة فتعتبر فيه شرائطها ولا يجري فيه الخلاف المذ كورة

شوال

سنة

وحيث كان موضوع المنشور المحكى عنه بجواب حضرة المفتي المذكور انتهى عن سماع  
 الدعوى والمرافعة في هبة البناء بدون الارض وتحررت به حجة مسجلة فلا تكون  
 هبة النخل بدون الارض كما دثنا داخله تحت النهى المهرج به فيه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له اولاد اولاد واهب لكل منهم ماشية من المواشى وعينها له وقبل  
 كل واحد من الاولاد وقبل ما واهب لولده حيث كان اولاد الاولاد قاصر بن ثم مات  
 الواهب وبعد ذلك مات بعض المواشى وبقي بعضها فهل لكل واحد ما عين له في وقت  
 الهبة أو يكون البعض الباقي لكل اولاد الاولاد (أجاب) نعم لكل واحد من اولاد  
 الاولاد ما واهبه له جده على انفراد لا يشاركه فيه غيره بدون وجه شرعي حيث تمت الهبة  
 له بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهب لابنه القاصر في حال  
 الصحة بقرة وقبل له أبوه وقبلها بأقباض الواهب وأشهد الواهب على ذلك شهودا ثم  
 بعد نحو ثلاث سنين مات الجد الواهب عن ثلاثة بنين أحدهم أبو الموهوب له فطلب  
 الاثران المشاركة في الموهوب به فهل لا يجابان لذلك لكون الهبة لغير وارث ولتسامها  
 بالقبض والاقباض ولكون الراجح غير الواهب (أجاب) نعم لا يجابان لذلك ان  
 كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واهب لاحد  
 اولاده في حال صحته وسلامته قطعة أرض مملوكة الرقبة له مع نخلاها وعيونها وهي  
 معاومة الحدود وذلك على يد بيعة من المسلمين وقبل الموهوب له ذلك ووضع يده عليه  
 باذن أبيه وتصرف فيه مع علم باقي الورثة واطلاعهم على ذلك مدة سنين ثم توفي الواهب  
 فهل اذا ثبت ذلك يكون الموهوب له مالها واهبه له والده ولا يسوغ لباقى الورثة  
 معارضته في ذلك (أجاب) اذا ثبت الهبة المذكورة مستوفية شرائط الصحة والتمام  
 بالوجه الشرعي لا يكون الموهوب تركه عن الواهب بل يختص به الموهوب له دون باقي  
 الورثة وليس لهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من  
 المجلس الخصوصي بما ضمنه الاوراق المرفوعة مع هذا تعاقب سادة عشرة اقدنة طين  
 كان المرحوم حسين بك جاشوري سابقا قاضيا سابقا في ٢٥ رمضان سنة  
 ١٢٦١ بانه أعطاهما الى معتقه المدعو خورشيد أغا من أطيان الابعادية تعاقب الواهب  
 الكائنة باحدى نواحي مديرية الجيزة على سبيل الهبة والانعام ولم يتحرر بذلك تعقيد  
 ديواني ثم في سنة ١٢٧٠ وقف الواهب أطيان الابعادية جميعها وأدخل الموهوب في  
 الوقف وتحررت به حجة وقفية محكم كوم فيها لزوم الوقف ولم يستبعد فيها العشرة الاقدنة  
 وقد توفي الموهوب له بعد ذلك في سنة ١٢٧٥ وتوفي معتقه في سنة ١٢٧٧ ثم في سنة ١٢٩١  
 صدر اعلام شرعي من محكمة الجيزة بثبوت الهبة الى آخر ما ضمنه هو والوقفية فيعتضى  
 بعد اطلاع حضر تم على الاعلام والوقفية وباقي اوراق التسمية ن تعاضلوا بالجواب  
 عما تروونه فيها شرعا (أجاب) حيث صدرت الهبة المذكورة للموهوب له في العشرة

٢٢

١٢٩١

ربيع الاول

٦

١٢٩٢

جمادى الاولى

٢٧

١٢٩٢

ذى الحجة

٢٧

١٢٩٢



الاقدنة المملوكة الواهب حال حياتهم ما وصفتها وقيلها الموهوب له وقبضها مستوفية شرائط العصة والتمام بتاريخ سابق على تاريخ الوقف الصادر من الواهب وثبت ذلك شرعا لا ينفذ وقف الواهب فيما وصفه بعد ذلك بدون اذن أو اجازة من الموهوب له المالك لذلك بالمبة بل يبطل الوقف في العشرة الاقدنة المذكورة بموتها أو موت أحدهما ويكون الموهوب تركه عن الموهوب له حيث لم يحصل رجوع شرعي فيها هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الهند بالغ عاقل نافذ التصرفات يريد ان يهب ما يملكه من العقار المملوك له أرضا و بناء وأشجارا القابل للقسمه لولديه الباقين أحدهما حاضر معه والثاني غائب عنه ساكن في هذا العقار ولا متاع لئلا يترك فيه وأراد ان يهب نقوده لولاده الخمسة الباقين هم ولده المذكوران وثلاثة غيرهم ذكروا نثيان بالغون أيضا بعضهم غائب عنه وبعضهم حاضر معه لكل قدر ما معلوم مع تفضيل بعضهم على بعض في العطية فأ الوجه الذي تصح به المبة في العقار المذكور والنقود والحال هذه (أجاب) المبة للولاد مع التفضيل لا بأس بها ان لم يقصد الواهب الاضرار ولا بد فيها من الايجاب والقبول في مجلس واحد ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس ولا يتم الا بالقبض الكامل فيما يقسم وذلك بقسمه المشاع الموهوب وتسليمه بعدهما من قبل الواهب أو ما مورده بذلك فيلزم في تمام هبة هذا العقار القابل للقسمه للولدين الكبيرين صدور الايجاب والقبول من كل من الموهوب لهما والواهب في مجلس واحد مباشرة أو بتوكيل من الجانبين أو من جانب واحد أو من فضولي مع الاجازة الشرعية وقسمه هذا العقار واستلام كل من الموهوب لهما أو وكيله نصيبه بعد ما بامر الواهب أو وكيله لو لم يكن في مجلس العقد وكذا لا بد مما ذكرناه في هبة النقود لكل من الاولاد الخمسة أي من حصول الايجاب والقبول في مجلس واحد اما بالاصالة أو بالوكالة مع القبض بعد القسمه بامر الواهب أو وكيله لو لم يكن في مجلس المبة والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من بيت مال مصر حاصلها المراد معلومية حضر تكمل ما شملت عليه الاوراق الواردة آخر المصلحة بشرح الخاصة الخديوية الموضح فيه ارسال السند المهر من المرحومة نشر بن معتقة المرحوم خليل أغا السابق وفاتها عن زوجها وعاصب معتق المعتق من غير شرك بهبة جميع ما لها لمعتقها حواء وصورته وطلب الافتاء عن ذلك والافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (أجاب) صار الاطلاع على السند المهكي عنه الذي من ضمنه ان نشر بن المذكور اقربت بهبة جميع ما لها لمعتقها حواء بهبة شرعية والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك انه اذا ثبت بالوجه الشرعي صدور المبة المذكورة والاقرار بهما من نشر بن المذكور حال صحتها مستوفية شرائط العصة والازوم يكون ما وصفتها مملوكة للموهوب لها المذكور والاولا فلا واذا كان ذلك في مرض موتها مع وجود القبض والحيازة حال المبة تنفذ من ثلث جميع

١٢٩٣

٦

ربيع الاول

١٢٩٤

١٤

ما هو مخلف عن الواهبية مما يورث شرعا وتوقف المبة فيما زاد على الثلث المذكور على  
اجازة ورثتها فان اجازوها نفذت في الباقي أيضا والا يقتصر النفاذ على قدر الثلث لانها  
حينئذ كوصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لولده الصغير الذي في حجره  
جارية وقبلها عنه ثم انه زوج الجارية لشخص حيث انه أنفق للصغير فولدت أربع جوار  
ولما بلغ الولد طلب الجارية وأولادها من أبيه فامتنع الاب ودفع له جارية من أولادها  
فقط ثم مات الاب عنه وعن أولاد آخر بن فقضى صمو في الجارية وأولادها فالموهوب له  
يريد أخذها بأولادها وهم يقولون انها تركت تزعمون ان المبة لم تتم لعدم وجود القبض  
بعد البلوغ فهل لا يتوقف تمام المبة على القبض بعد البلوغ وتم بمجرد عقد الاب حيث  
انها مبة للصغير وتكون الجارية ملكا للموهوب له والأولاد ملكا له (أجاب) مبة  
الاب فيما يملكه من ولده الصغير تتم بمجرد الايجاب بلا توقف على قبول ولا قبض حال  
المبة ولا بعد بلوغ الموهوب له اذا كان الموهوب في يد الاب الواهب وللاب ولانيه تزويج  
امة الصغير وتكون أولادها ملكا للمالك الام تبعها لان لم تشترط حر يتهم فاذا ثبت  
ما ذكر تكون هي وأولادها ملكا للموهوب له المذكور ولا يكون شيء من ذلك تركه عن  
الواهب بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك شيئا معلوما من الحلي  
وغيره وفي حال صحتها وهبت وملك جميعه لبنت لها قاصرة وقبل لها والد البنت  
المذكور جميعه وقبضه منها بمجلس الاشهاد ووضع يده عليه فهل والحال هذه لا يكون  
لها الرجوع في ذلك حال حياتها وليس لاحد من ورثتها حق فيه بعدم موتها حيث تمت المبة  
بالقبول والقبض الشرعي من ولي القاصرة وكانت الواهبية من أهل التبوع وصدر عن  
طوع واختيار منها وتحقق ذلك شرعا (أجاب) القرابة الهرمية مانعة من الرجوع في المبة  
فليس للواهبية المذكور الرجوع فيما تمت فيه المبة من قبلها حال صحتها ابنتها  
القاصرة ولا يكون شيء منه ميراثا عنها بعدم موتها والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك بيتا معلوما غير قابل للقسمة وهب ثلثه مشاعا لزوجته في حال صحتها  
وسلامته ونفاذ أقواله الشرعية وسلمها لابنت المذكور فارغاعن أمتعة غير مشغول  
بشيء منها أصلا وقبضته وحازته لنفسها فهل والحال هذه تكون المبة المذكور كورة على  
الوجه المذكور صحيحة نافذة شرعا واذا مات الواهب المذكور عن ورثة غيرها لا يسوغ لهم  
ابطال المبة المذكور كورة حيث استوفت المبة شرائطها الشرعية (أجاب) نعم لا يسوغ لهم  
ابطالها بعد تحقق صدورها حال نفاذ التبوعات من الواهب مستوفية شرائط الصحة والتمام  
التي من جلستها القبض في مجلس المبة أو بعده باذن الواهب قبضه اعتبر او يحصل ذلك في  
هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة بقبض الكل فارغ غير مشغول بامتعة الواهب ولا  
مسكونا له ولا غيره ولا مستاجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد ان يزوجه ولده  
القاصر ولاجل تحقق الكفاة وهبت له أمه بعض مصاغ ووهب له والده نصف بقرة

١٢٩٤

٢١

جادی الاولی

١٢٩٤

١٠

ربیع الاول

١٦٩٥

٨

ونخرج منها ثلاثة من نتاجها بعد الهبة ثم باع البقرة المذكورة وبقى نتاجها عنده فرضي  
 الابن ببيع البقرة وطلب نصف ثمنها والامتلاء على نصف نتاجها من أبيه بعد بلوغ  
 رشده فامتنع الاب من التسليم في ذلك له مع الاعتراف بهبته نصف البقرة لابنه حال  
 صغره وتمامها فهل والحال هذه يجبر على تسليم نصف ثمن البقرة المذكورة لابنه  
 المذكور ونصف نتاجها الموجود الى الآن لينتفع بذلك بقدر نصيبه والحال هذه  
 (اجاب) نعم يؤمر الاب بتسليم نصف ثمن البقرة لابنه البالغ الرشيد وليس له منعه من  
 الانتفاع بنصف نتاجها حيث كانت الهبة في نصفها لابنة ثابتة شرعا والحال هذه ولم يوجد  
 مانع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة وهبت لها يوم زفافها أمتعة  
 وقبلت الهبة من الواهبين لها واستلمتها في مجلس الهبة ثم بعد ذلك أخذ أبو المرأة ما وهب  
 لابنته مذهباً من الامتعة الموهوبة ملكاً له متعللاً بان الهبة ما حصلت الا لاجله فهل  
 والحال هذه لها ان تطالب أباها بما وهب لها من الامتعة وتستولي على الامتعة التي  
 أخذها والدها جبراً عنها أم كيف الحال (اجاب) الهبة الشرعية الدائمة تفيد الملك  
 للموهوب له لا لمن وهب لاجله فلهذه المرأة مطالبة أبيها بما ملكه بطريق الهبة من قبل  
 الواهبين اذ لم ينتقل عن ملكها بناقل شرعي وليس له الامتناع عن تسليم ذلك اليه  
 بدون وجه يقتضيه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في امرأة لها أرض عملوكة الرقبة  
 بمناقعها وهي راضعة يدها عليها تنصرف فيها بالزرع فرضت مرض الموت فوهبت تلك  
 الأرض لولدين بالغين من اولادها في ذلك المرض وهي والموهوب لها باعبدون عز  
 تلك الأرض ولم يحصل من الموهوب لها قبض ولا افراز لتلك الأرض في حياة الواهبة بل  
 ماتت الواهبة من هذا المرض بعد اثني عشر يوماً ولم يرض بقية الورثة بهذه الهبة وما  
 يجيزوها فهل لا تعتبر هذه الهبة وتكون تلك الأرض ميراثاً عن مالكها تقسم بين جميع  
 ورثتها بالفريضة الشرعية حيث كانت الأرض عملوكة للورثة المذكورة (اجاب)  
 الأرض المذكورة المملوكة الرقبة لهذه المرأة الى حين موتها ميراثها تقسم بين ورثتها  
 بالفريضة الشرعية وليس لولديها البالغين المذكورين الموهوب لهما الاختصاص بها  
 بمجرد الهبة من أمهم ما لم يعدم افاذتها الملك على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 امرأة وهبت لابن ابن أخيها القاصر داراً وما يتبعها عملوكة لها أرضاً وبناء وقبل أبو الموهوب  
 له الهبة للقاصر المذكور وقبضها فارغة غير مشغولة بمحتاج الواهبة وسكنها هو بعد بلوغ  
 القاصر المذكور حازها لنفسه وتنصرف فيها بالهدم والبناء في حياة الواهبة المذكورة  
 وصحتها ونفاذت صرفاتها فهل تتم تلك الهبة بحيث اذا نازع ابن تلك المرأة في تلك الهبة لاحق  
 له ولا تسمع دعواه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه  
 الشرعي لا يكون لورثة الواهبة منازعة الموهوب له في ذلك والحال هذه بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة له واولاداً ذكوراً واناثاً وترك

١٢٩٥

٢٠

ذی الحجة

١٢٩٩

٢٤

١٢٩٩

٢٦

محرم

١٣٠٠

٢٤

٧

١٣٠١

تركة فوهبت المرأة ما يخصها في التركة من العقار وهو قابل للقسمة لا حدا ولا دوهو بالغ رشيد وقبل المبة ولكن بدون قبض ولا قسمة ولا افراز واستمر الحال على ذلك الى ان ماتت فهل والحال هذه لا تتم المبة المذكورة ولا تصح بدون ذلك (اجاب) مبة المرأة لولدها البالغ حصتها من عقار قابل للقسمة بدون قبض وافراز لا تصح ولا تتم فاذا ماتت الواهبة قيل ذلك يكون الموهوب تركة عنها لا يختص به الموهوب له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أخيها الشقيق لها وابن أخ آخر شقيق لها أيضا وتركت دارا قابلة للقسمة فحقت يديهما فافراز الاخ المذكورة بالاستقلال بالدار دون ابن أخيه حيث لم يكن وارثا معه فيها فحجب به بالاخ المذكور فاني ابن الاخ المذكور وادعى ان حصة الميتة المذكورة كانت وهبت له ثلث الدار المذكورة شائعا في حال مرض موتها فهل على فرض ثبوت دعواه المبة تكون تلك المبة غير صحيحة لعدم وجود شرطها من القبض والافراز قبل الموت ولا يقوم مقامهما وضع يده بعدموتها على الدار المذكورة مع وارثها حيث كانت قابلة للقسمة ويؤمر برفع يده وعدم التعرض له ولو فرض ان ثلث الدار الموهوب يخرج من ثلث التركة بعد اخراج ما يقدم على الوصية من التجهيز والمكفين والدين ونحو ذلك ولو فرض ان ابن الاخ الموهوب له المذكور كان ساكنا في الدار المذكورة مع حصة الواهبة له الى ان ماتت بدون تخلية ولا افراز للموهوب له لا تكون سكناء المذكورة كافية في صحة هذه المبة في المشاع القابل للقسمة أفيدوا الجواب والكم الثواب (اجاب) المبة في مرض الموت لغیر الوارث حكمها كوصية له تنفذ من ثلث التركة الا انه تراعى فيها شروط صحة المبة من القبض الكامل في مجلس المبة أو بعده باذن الواهبة وتقر بخ الموهوب من اتمتع الواهبة وذلك القبض اذا كان في مشاع يحتمل القسمة كما هنا لا يكون الا بقسمة الموهوب وتسليمه به الموهوب له فارغا غير مشغول بسكنى الواهبة وأتمتها فاذ لم يحصل ذلك لا تتم المبة المذكورة ويكون الموهوب والحال هذه تركة عن الواهبة وليس لابن الاخ فيها شيء يحجب به بالاخ الشقيق ولو خرج الموهوب من ثلث التركة بعد اخراج ما هو مقدم على الوصية ومجرد سكنى الموهوب به في ثلث الدار مع الواهبة حال المبة وبعدها بدون افراز وتقر بخ للموهوب من اتمتع الواهبة لا يكون كافيا في ثبوت ملك للموهوب به في المحصة المذكورة ويكون لوارث الواهبة اخراجه من الدار ورفع يده عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بساكنين ومنازل قابلة لقسمة الافراز ولها بنت بالغة وبنت ابن أربع اشداهن بالغة أيضا وابن أخ شقيق ماتت تلك المرأة عجز ذكر لا وارث لها سواهم وكانت قد أقيمت البنت وصيا شرعية من قبل القاضي الذي يملك صلب الاوصياء على بنات أخيه الاربع المذكورات في حياة جدتهن بعد موت أبيهن بدون وصي من قبله فامتنعوا ابنا نهي المرأة المذكورة ان على ما خصهما من التركة

١٣٠٢

٨



وهو الثالث تعصبا بعد فرض بنات المتوفاة وبنات ابنها المذکورات لوصارایه صرفان  
 فيه تصرف المالك في اياملا كهم بعدموت المورثة المذکورة بطريق الارث عن تلك  
 المرأة ولم ينازعهما في ذلك احد حتى مضى على ذلك اربع سنين ثم بعد ذلك مضى تلك  
 المدة وبلوغ بنين من بنات الابن الاربع ادعت بنت المتوفاة بالاصالة عن نفسها  
 والوكالة عن اثنتين من بنات أخيها والوصاية الشرعية عن الباقيتين بان أمها المورثة  
 المذکورة حال حياتها وصحتها وهيت نصف تلك المنازل والبساتين لبناتها المدعية  
 المذکورة والنصف الثاني لبنات ابنها الاربع المذکورات بينهن بالسوية لكل  
 واحدة منهن الربع منه هبة شائعة وكانت احدى البنات الاربع المذکورات بالغة  
 حال المیة ولم تدع قبول ولا هبة ولا قبضا ولم يحصل افرازين الموهوب لهن حال المیة ولا  
 بعدها الى أن ماتت عن ورثتها المذکورين تريد بذلك منع ابني الاخ العصبية من  
 ميراثهما من ذلك ولم يكن هناك حجة ولا سند يشهد بذلك ولا تجهيل لتلك المیة في  
 محكمة من المحاكم الشرعية والسياسية مع عدم دعواها بذلك عقب موت أمها  
 ومشاهدتها تصرف العاصمين في نصيبهما بماذا كرمدة الاربع سنين المذکورة ولم تدع  
 بذلك أيضا من بلغت من بنات الابن فانكر ابنها الاخ الدعوى المذکورة غاية الامر  
 انهم اذ كرا ان المیة المذکورة على الوجه المستطور صدرت من المورثة في مرض موتها  
 قبله بثلاثة ايام بدون قبول ولا قبض ولا افرازيل استمرت الواهبة واضعة يدها على  
 ما ذكر الى أن ماتت وهي ساكنة أيضا في بعض تلك المنازل وموعدة بالباقي فهل لا عبرة  
 بهذه المیة على هذا الوجه ولو فرض اقامة البينة على انها كانت في الصحة ويكون الموهوب  
 تركه عن الواهبة يسمى بين ورثتها بالفريضة الشرعية ويقتنع كل بنصيبه بطريق  
 الارث كما كان ذلك حاصل قبل الدعوى أفيدوا الجواب (اجاب) المیة المذکورة على  
 فرض ثبوتها حال صحة الواهبة غير معتبرة شرعا والموهوب فيها على هذا الوجه تركه عن  
 الواهبة يقسم بين ورثتها المذکورين بالفريضة الشرعية لأن هبة المشاع القابل  
 للقسمة لمتعدين فيهم صغير وكبير لا تصح لتوقف تمامها على القبول والافرازو قبض  
 كل ما وهب له بعد القسمة أو قبض من ينوب عنه كوصي الصغير ولم يوجد شيء من ذلك  
 هنا وكذا الحكم لو صدرت في مرض الموت لبعض الورثة لان المیة في مرض الموت لبعض  
 ورثتها بسد ثغرها بغير شرط أو بمنزلة الوصية له فلا تصح الا باجازه باقي الورثة المعتمدين اجازته  
 وترتب بالمدونة والله تعالى اعلم

(تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس اوله كتاب الاجابة)

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)